













# شؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

١٣٤









# لشؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

١٣٤

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

- ٣ رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد  
العام لقوات الثورة، في الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة  
١٣ الموقف الفلسطيني من التسوية فيصل حوراني  
٢٣ المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية  
بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع  
٤٥ فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروع القتل والإحياء ماجد عزام  
أحمد شاهين

## شهادات

- ٥٣ ١ - العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب،  
أعطوا نصف ما أعطته بيروت إعداد: سلوى العمدة  
٧٠ ٢ - في معتقل أنصار - التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي سعدون حسين  
٨١ صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة د. جاد إسحق  
١٠٠ إشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة فاروق وادي

## تقارير

- ١١٢ المؤتمر الصهيوني الثلاثون - تظاهرة  
غير ناجحة للحركة الصهيونية صبري جريس  
١٢٣ بيروت الثقافة: أنشطة ما بعد الحرب كاتيا سرور  
١٢٨ تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية  
في مجال محو الأمية د. عدنان عبد الرحيم



## مراجعات

١٣٢ مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية د. عبد القادر ياسين

## شهریات

المقاومة الفلسطينية — سياسياً

١٢٥ المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت سمر مكاوي

## الوطن المحتل

١٤٢ التحركات الوطنية في الأرض المحتلة

إبان الغزو الاسرائيلي للبنان أملاسيت عودة

المقاومة الفلسطينية — عربياً

١٥٢ العلاقات الفلسطينية — العربية صقر أبو فخر

## اسرائيليات

١٥٨ حول المساعي المبذولة لتحقيق

الجلء الاسرائيلي عن لبنان حنة شاهين

## وثائق

١٦٤ بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة

المركزية للقوات المشتركة في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦ — ١٩٨٢/٨/١٢

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ابراهيم هزيمة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة  
آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النصر سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت —  
المراسلات لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع : ٨٠٨٣٣١ ،  
تلکس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقية : مرأبحات ، بيروت .

[ بريد جوي ] في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد ١٢٥ ل.ل.؛ للمؤسسات  
والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وبقية دول العالم ٧٥ دولاراً.  
[ بريد عادي ] في لبنان وسوريا — للأفراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.



رسالة الأخ ياسر عرفات  
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
القائد العام لقوات الثورة  
في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة

## عام الانتصار على نتائج العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم.  
﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير﴾ \* الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴿صدق الله العظيم.  
يا إخواني الأبطال صنّاع الملاحم،  
يا أهلنا كل أهلنا داخل وخارج أرضنا المحتلة،  
يا جماهيرنا العربية الأبية الصادقة،  
هذا العام الذي انقضى بكل ما فيه، وبكل ما له، وبكل ما عليه، ألم يكن ينبوع الكبرياء الكبير الذي تفجر في هذه الأمة من محيطها إلى خليجها، والذي فجرته هذه الفئة المؤمنة الصادقة، وهي في قمة الوفاء للأهداف والمبادئ والمثل، وهي في قمة العطاء والتضحية والفداء، وعبر شلالات الدم الزكية المغرقة ومواكب الشهداء الأبرار وعذابات ومعاناة الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الجماعية الأخرى، اخترقت دماؤنا الحجب والسدود لتتفاعل مع جماهير أمتنا العربية، ومع كل الأحرار والشرفاء في عالمنا، تصنع معه وبهم ملحمة الصمود في بيروت، ومعارك الشرف في لبنان.  
إنه انفجار البركان الثوري، بكل عطائه، وبكل نبله، وبكل شموخه، والذي ولد من ضلوعه الزلزال الذي تمر به نفوس كل الجماهير في أمتنا وفي المنطقة، مسجلة للأحرار في هذه الأمة ولادة جديدة مباركة.  
إنه الإيمان العميق، والإرادة الفولاذية، والعزيمة الصادقة الأصيلة التي صهرتها التجربة تدق أبواب التاريخ لتسطر على صفحاته هذه الملاحم وتلك الأساطير.  
يا جماهير شعبنا المناضلة،  
يا أبناء أمتنا العربية الأوفياء،



يا ثوارنا الأشاوس البواسل،

هذا هو ما سجلته وسطرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة التي تصدت بصدورها وبأجسادها للطاغوت الصهيوني الأميركي، وحيدة في خضم الأحداث أمام المحاولات والمؤامرات والدسائس الساقطة لسحق الثورة وتصفية الوجود الثوري في هذه المنطقة، نضالاً مسلحاً وموقفاً سياسياً. ولقد حدث هذا في أخطر لحظة من لحظات التاريخ العربي، وفي وقت من أدق ما مرت به المنطقة في تاريخها المعاصر، وكأنه الشلل الذي أصاب بعض النفوس والوجدانات والضمائر، وحتى بعض العقول، فجمدها عن العمل والتفكير بينما الصراع يدور على الساحة بكل قساوته ووحشيته ودمويته، وكأنه لا يعينهم ولا يخلصهم، بل إن منهم، وبالكارثة، من حاول أن يخرج نفسه من هذه المعركة الدائرة رحاها على مجمل الخريطة السياسية العربية وامتداداتها واتساعاتها، غير عابء بما يمكن أن تتمخض عنه نتائج الصراع، طالما أن هنالك ضمانات واتفاقات لتطمين هذا الموقع أو ذاك الموقع؛ ويغض النظر عن المظلة التي يستظلون بها في وقت احتدام الصراع في ظل هذه الحقبة المصيرية من وجود أمتنا العربية ونسوا، أو تناسوا، أن البركان الذي فجرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة الصاعدة، في القوات المشتركة اللبنانية- الفلسطينية، ومعها هؤلاء الأبطال والأحرار، عرباً ومسلمين وأصدقاء، نسوا أن هذا البركان الذي بدأ في بيروت لن يهدأ في هذه المنطقة؛ وأن الزلزال بدأ يأخذ أبعاده وامتداداته على كافة الخريطة السياسية في المنطقة كلها، ليظهر الزيف، وليكشف العورات، حيث

«لم يبق في الملعب المطعون طاعنه ولا تبقى لواد الموت إلانا»

يا شعبنا الصابر المكافح،

يا رفاق الدرب والمسيرة الطويلة،

إنه القدر بكل جلاله، والمجد الذي تجلى في هذه الملاحم، في عين الحلوة، والرشيديّة، والبرج الشمالي، والشقيف، والنبطية، وصور، وصيدا، وخلدة، والدامور، والسعديات، وبحمدون، والريحان، وكامد اللوز، والقرعون، ووقف المجد خاشعاً بكل التقدير والاعتزاز والفخر أمام تاريخ بيروت، وأطفال بيروت، ونساء بيروت، ورجال بيروت. ووقف المجد طويلاً طويلاً، بكل أكاليل غاره، أمام الأبطال الصناديد الذين دافعوا عن بيروت طوال ثمانين يوماً بأجسادهم، ودمائهم وأرواحهم، بينما الجحيم ينصب عليهم من البر والبحر والجو، في حمم لم تنقطع ليل نهار، تحملها أحدث أنواع القنابل والقذائف والصواريخ الأميركية الحديثة والمتطورة، وحتى تلك المحرمة دولياً.

لقد وضع البتاغون الأميركي بيد هؤلاء القتلة والمجرمين، ورئيس العصاة الإجرامية قاتل الأطفال والنساء شارون، وسيده الإرهابي بيغن، هذه الأسلحة الحديثة للدمار والخراب، لتكون بيروت ولبنان حقل تجارب لهذه الأسلحة الأميركية، ولتحدث هذا الجحيم الكبير من

التدمير والقتل، والقصف، والتخريب.

وبالرغم من ذلك كله، فلم يزد هذا الجحيم المسعور أبطالنا الصامدين المجاهدين إلا إيماناً وثباتاً، ليصنعوا هذه الأساطير عبر هذه الملحمة المعجزة التي صارت قممها على كل القمم.

فيا أيتها الجماهير العربية، ويا أحرار أمتنا، ويا قارعي طبول التاريخ الذين يتنفسون رياح الجنة العبية، لقد جاء البشير وجاء الدليل. لقد بدأت الأرض تتفض زلزالاً، والبركان يشتعل ليزيد الثورة اشتعالاً، وتتأصل المسيرة الثورية في هذه الأرض الطيبة المباركة. فبوركت يا أرضنا الطيبة المباركة، وبوركتكم يا أيها المجاهدون فيها. فالدماء لن تسيل هدراً، والضحايا لن تسقط هباء. إنهم ملح الأرض على امتداد الساحة واتساعها، تحمل البشارة وتنطق بالبشرى، تتعانق مع الجماهير المؤمنة، وتتكاثر مع الأحرار والشرفاء وتتلاحم مع الوجدان والضمير، تتألق في العقل والقلب نوراً وسداداً وإصراراً ومضاءً. فلتطمئن أرواح الشهداء الأحبة، الذين فقدناهم في ذلك الأتون الملهب، فلتطمئن روحك أيها الحبيب البطل الشهيد الغالي، أبو الوليد، ومعك هذا السرب المبارك، وهذه الكواكب النيرة، من عبد الله صيام، إلى زهير، إلى زكي، إلى محمد، إلى العلمي، إلى المقداد، إلى القاسم، إلى آخر القافلة من هؤلاء الفرسان الشهداء الأبرار، شهداء معارك لبنان وملحمة بيروت، وحربنا الوطنية الفلسطينية.

يا إخواني وأحبي،

يا رفاق المسيرة المظفرة،

يا شعبنا البطل المعطاء،

بهذه الروح الصافية المؤمنة والصادقة المنطلق، هدفاً ودرباً ومسيرة، يتجمع في صدر الأحداث كل هذا الزخم الثوري ليزداد الإصرار، وتبلور المزيد من هذه الأصالة عزيمتنا، وتتجذر الإرادة فينا، يحميها هذا الإيمان الصافي، والعميق بكل رسوخه وصلابته. ومن هنا كان تعاملنا مع هذه الأحداث، وكان تعاملنا مع نتائجها، فنحن كنا، ولم نزل، وسنظل في مخاطبتنا للتاريخ، نتقدم بهذه المسيرة بهذا الزخم الثوري من جماهيرنا المعطاءة الواعية، وعلى هدي المشاعل الثورية، لا تزيدنا الصعاب إلا اقتداراً، ولا تدفع بنا الخطوب إلا إلى المزيد من التمسك بأهدافنا النبيلة، ننطلق بها، بخطواتنا الثابتة، والقوية، والقادرة، على درب التحرير، على درب فلسطين، على طريق الجلجلة في القدس الحبيب.

يا أهلنا الصامدين الصابرين المرابطين،

يا رفاقنا في المسيرة النضالية العظيمة،

لقد كان عامنا المنصرم يا إخواني، ويا أهلي، ويا رفاقي في المسيرة والدرب، هو عام الماضي بالثورة باتجاه الهدف، باتجاه فلسطين. ولقد ظن العدو، عدو أمتنا وعدو شعبنا، أنه



يستطيع وقف الاندفاع نحو هذا الهدف بهذا العدوان الإجرامي الكبير، هذا العدوان الذي خططت له الإدارة الأميركية، ومدته بكل أسباب القوة وأدوات الجريمة، وغطت جرائمه بكل ما تملك من وسائل وإمكانات، ابتداءً من «الفيديو» الذي استخدمه مندوبوها في مجلس الأمن، ومروراً بالاتفاقيات التي مزقوها قبل أن يحف مدادها، مع جفاف دم شهدائنا في صبرا وشاتيلا. وانتهاءً، وليس نهاية، بزيادة الدعم السنوي الذي أقره الكونغرس الأميركي لهذه العصابة العسكرية مؤخراً.

فلقد كانت هذه الحملة الإجرامية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وبهذا الحجم الكبير، حملة مشينة، مدفوعة الأجر كاملاً من هذه الإدارة الأميركية للمرتزقة المجرمين في الجيش الإسرائيلي، لتسخير المنطقة للنفوذ الأميركي وسيطرته. وتحاول إسرائيل بها أن تنتقل من دور كلب الحراسة إلى دور الشريك الصغير المضارب في عملية النخاسة الجارية ضد منطقتنا، وضد شعوبنا. وما يؤسف له أن هذا التاريخ، في هذه الأحداث الجسام، بقدر ما كان تحدياً للأحرار والشرفاء في أمتنا وحافزاً لجميع كوامن الخير والعطاء والفداء، كان، ويا للأسف، في نفس الوقت، للبعض في منطقتنا فرصة ليقدموا على مذبحها القرايين والتنازلات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، معتقداً ومتوهماً أنه بذلك يستطيع أن يكون بمأمن من غضب السادة، ويغض النظر عما يدور ويحدث في أرض المعركة من ملاحم طاحنة ضروس غير عابء بها وبنثائجها. ولكن التاريخ لا يرحم، ولن يرحم، والجماهير لا تنسى، ولن تنسى، وستشق هذه الجماهير طريقها في هذا الأتون الملهب، تصنع غدها المشرق وإرادتها الحرة، بعزيمة لا تقهر، وإرادة لا تلين.

وقد أثبتت الأحداث ونتائجها طهر هذا التوجه الثوري الخلاق، وعمق أصالته، وكانت برهاناً ساطعاً على صدق التجربة، ورسوخ المطلق، وأعطت لجماهير أمتنا العربية العريضة، أملاً حقيقياً ونوراً يستضاء به في هذا الصراع الذي تواجهه أمتنا، أن تكون أو لا تكون، في ظل هذه التحديات المصيرية، والحضارية، والتاريخية.

لقد خرج الفرسان الصناديد من بيروت المجاهدة، مرفوعي الرؤوس والرايات، بنادقهم في أيديهم، لا يحملون من متاع الدنيا إلا حقبة الجندي المقدام، والشريف الذي أعطى العطاء، وقدم المثل والأمثلة. ثم قبلوا بيروت وقبلتهم بيروت، وبجاء جماهيرها وأطفالها، ونسائها ورجالها.

ما كان من الممكن أن يكون خروج هؤلاء الفرسان من بيروت إلا من أجل أهلنا في بيروت، وفي سبيل تجنبهم المزيد من الذبح والتدمير، ومن أجل أن تضيء الحياة في عيون أشبالهم وزهراتهم. خرج الأبطال يحملون الغار فوق جبينهم، يرتحلون من هذا الموقع إلى الموقع النضالي الجديد، يتعرش بهم سارية الجبل من جديد، جبلهم الحبيب، بكل الإيمان والصلابة والأصالة.

أليس الجبل في هذا الترحال إلا للمجاهدين الأبطال، هو هذا الشعب الرائع المعطاء،

وهذه الجماهير العريضة في أمتهم العظيمة، في دفتها، وهو دفء حقيقي، يعبر عن امتنان الأمة ومحبتها، يعبر عن التفاف الجماهير وعطائها وأملها بهؤلاء الفرسان. لقد استطاع الأبطال المدافعون عن بيروت، والمقاتلون في معارك لبنان أن يصمدوا في هذه المعارك، والملاحم أمام الجيش الإسرائيلي بمعظم قواته البرية والبحرية والجوية، مع أحدث الأسلحة الأميركية المتطورة، واستطاعوا كسر شوكة هذا الجيش، وتخطيط صورته، وفشلت جميع محاولات هذا الجيش، التي زادت عن سبع عشرة محاولة لاقتحام بيروت، ووقف شارون أمام صمود المدينة الباسلة تماماً، كما وقف كل الغزاة في التاريخ أمام أسوار المقاومة.

حقاً، لقد كان ما حدث في بيروت هو الذي وضع جماهير أمتنا العربية في مواجهة واقعها الجديد، الحقيقي، دون زيف، ولا لف، دون ركود، ولا وهن. فلقد تساقطت أوراق التوت مع تساقط الأوراق التي حكمت واقعنا العربي، تساقطت الواحدة بعد الأخرى مع تساقط القنابل والقذائف والصواريخ، بكثافتها على بيروت، والتي تمثلت في خلال هذه الحقبة الزمنية القصيرة، كل آيات الكبرياء والثقة بالنفس، والإرادة الحرة، والقرار الوطني المستقل.

لقد كانت بيروت في حصارها، وفي صمودها، وفي تضحياتها وبيسالتها، وبطولتها عاصمة العواصم في المنطقة؛ عاصمة البنادق والخنادق، ولقد كانت في حصارها تحاصر الكثيرين؛ وفي صمودها وبيسالتها، وتضحياتها، النبع الثوري الذي فجر ينابيع جديدة للعطاء على مدى خارطة أمتنا العربية.

وهنا لا بد من كلمة من القلب، إلى هذا الشعب اللبناني البطل الذي صنعنا وإياه لأمتنا العربية هذا المجد العريق والملاحم الأسطورية، والذي اقتسمنا معه لقمة الخبز، مع لقمة البارود في مواجهة الأخطبوط الأمبريالي - الأميركي - الإسرائيلي. إن ما حدث لم يكن شيئاً عابراً في مجرى الأحداث، وإنما هو إعصار في المنطقة كلها، لأن هذا العدو لا يريد فلسطين فقط، وإنما أطماعه شرهة في كل لبنان، وفي غيرها من الأرض العربية. وأن من تعاون مع هذا العدو، لن يرحمه التاريخ، ولن يغفر له الشعب. وبالرغم من كل هذا، نقولها وفاء وعرفاناً بالجميل، لكم يا إخوتنا، ويا أحببتنا في لبنان، إننا على العهد باقون، وبمسيرة النضال المشترك ملتزمون. وإن هذه السواعد الثورية بتصرفكم حتى يزول هذا الاحتلال البغيض، ويعود للبنان استقراره وأمنه، ووحدة أراضيه وشعبه.

يا أهلنا الأبطال،

يا جماهير أمتنا المكافحة،

لقد كانت هذه الاستقبالات التي انفجرت في هذه الأقطار العربية، التي احتضنت قواتنا الباسلة، خير دليل على مدى هذه الروابط وعمقها، ومدى هذا التفاعل وأصالته بين



هذه الجماهير العربية في الوطن العربي وبين الثورة الفلسطينية، وتؤكد على الحقيقة الثابتة على أن المسيرة مستمرة، والبندقية مرفوعة، والأيدي على الزناد قوية. وأن هذا الرحيل ليس هجرة رابعة، أو خامسة، ولكنه بناء لقواعد جديدة للثورة، وانعطاف قوي للالتحام بجماهير أمتنا العربية العظيمة. وإننا نحن ندرك إدراكاً كاملاً، لجميع أبعاد الصراع في المنطقة، الصراع الحضاري ضد الوحش الصهيوني-الأميركي، فإننا نعرف أن بيروت ليست آخر المعارك العربية، ولكنها كانت ملحمة العرب الرئيسية. بل كانت أسطورة الصمود والتحدي في مواجهة هذا الطاغوت الأمبريالي الأميركي-الصهيوني الذي يحاول أن يعلق المنطقة كلها في مخالبه وبين أنيابه.

ولقد ثبت، انطلاقاً من هذه المعطيات، أن معارك لبنان، وملحمة بيروت مركز الدائرة على أرضية الجماهير وإرادتها، ووعيتها للتاريخ العربي المعاصر سياسياً، وفكرياً، وعسكرياً. ومن هذا يمكننا أن نرى بكامل وعينا وإدراكنا هذه المعارك المستمرة، وعلى أكثر من جبهة. فالمعارك سجل بكل قسوتها وهمجيتها، ويطولاتها، ونتائجها. وعلينا أن نكون مستعدين دوماً لها، ولمواجهتها بكل الظروف، وفي كل الأوقات.

وبقدر ما كانت بيروت عميقة في نتائجها، برغم الزيف والأوهام في المنطقة، بقدر ما كانت رائعة في تجسيد هذا التلاحم الثوري الخلاق، بين الأبطال في القوات المشتركة، بين المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية، ومعها من حوصر من قوات الردع العربية راسمة بذلك خطأ واضحاً لمجمل المسيرة الجماهيرية العربية. وانطلقت من كبده هذه الجماهير الحقيقة الساطعة، ليتعانق الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية، يصبون جهودهم المتفجرة ينابيعها حماساً والمتدفقة إعجازاً ثورياً فريداً هونسيح وحدة. فمن انطلاق اليمن بأشطاره الثلاثة، جنوبه، وشماله، وفلسطينه، إلى حقيقة التآخي بين جبال الأوراس وجبال النار، ومن مشاعر المحبة تهزج من جماهير السودان مع النيل الهادر لتصب وتلتقي مع طوفان الجماهير وحماسها، ووعيتها، وإرادتها، على أرض الكنانة الحبيبة، وشعبها العريق، تتقابل مع الجماهير الواعية على ضفتي الأردن، وضيفاف دجلة والفرات، تتلاقى وتتعانق معها جميعها، هذه الجموع الملتفة حول قبر صلاح الدين، وخالد بن الوليد، لتجمع معها هذا الطوفان البشري من أرض تونس الخضراء إلى الجزيرة العربية.

أليس هذا هو المعنى الحقيقي والتجسيد الواقعي للبركان الذي فجرته بيروت في المنطقة. والذي لن تتوقف أمواج زلزاله إلا عند أبواب بيت المقدس، حيث ترتفع عليه رايات أمتنا عالية خفاقة، شاء الطغاة أم أبوا، رضي المستعمرون الصهاينة وسادتهم أم لم يرضوا. هذه إرادة الله التي يجسدها هذا الإيمان الأصيل في قلب هذه الأمة. فإن الله جنوداً إذا أرادوا. وهذه الأمة العربية لا ينقصها المال ولا ينقصها السلاح، ولا ينقصها الرجال، ولا تنقصها الإمكانيات، ولا تنقصها التوازنات الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ينقصها شيء واحد،



ينقصها القرار السياسي بالقتال، بالقتال، بالقتال. وهذا قرار لا يمكن أن تأخذه إلا الفئة الواعية المصممة، القادرة على التحدي، ومواجهة الخطوب، والتي نذرت نفسها لله، وللوطن، وللأمة، ولل قضية، بهذا انتصر الأولون، وبهذا صمدت بيروت، وبهذا سنحرر أرضنا المحتلة، وقدسنا الشريف.

وليكن واضحاً وضوحاً كاملاً، ودقيقاً، أن لا حل، ولا سلام، ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز على حقوق الأمة العربية وقضيتها المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، عاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كرّست حربنا الوطنية شرعيتها العربية والدولية.

يا ثوارنا البواسل،

يا رافعي غار النصر،

يا جماهير أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها،

إن العرب الباحثين عن السلام لن يجدوه إلا عبر القوة والإرادة العربية الواحدة الموحدة. فالسلام العادل هو سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء والركع. فسلام الضعفاء هو الاستسلام، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. وأن هذه الفئة المؤمنة المجاهدة في الثورة الفلسطينية، في داخل أرضنا المحتلة وخارجها، وهي تزداد كل يوم التحاماً، ووحدة وثباتاً وتلاحماً ثورياً خلاقاً، بين أطفال الآر. بي. جي في الرشيدية، وعين الحلوة، وبيروت، مع أبطالنا داخل أرضنا المحتلة، أطفال ثورة الحجارة، حجارة بلادنا المقدسة، يتحدثون بها الدبابات وجنازيرها، والآلة العسكرية الإسرائيلية - الأميركية وجبروتها.

هذه الفئة المؤمنة المجاهدة داخل وخارج أرضنا المحتلة، ستظل تقاوم، وتقاتل الاستسلام ومنطق الركوع والانزاع ودعاة الاستسلام، والمستترين بالشعارات البراقة، أو المخفية وجوههم خلف الأقنعة، ولكننا سنظل بالرغم من كل الصعاب والتحديات حريصين على إقامة السلام القائم على العدل والشرعية الدولية، القائم على تحقيق الحقوق الشرعية لشعبنا، وحقه في أن يحيا حراً مجيداً فوق أرضه المحررة.

بهذا الوضوح، وبهذه الرؤية الصادقة، وقف شعبنا، كل شعبنا، ملتفاً حول ثورته، يعطيها ويحميها، ويحنو عليها بكل الوفاء والمحبة، يذود عنها، وتذود عنه، لتستمر الشعلة المقدسة وهاجة، ولتبقى المسيرة قوية منيرة، وليجسد هذا الشعب الأصيل، وهو في عنفوان التضحية والعطاء، رمزاً من الرموز الحية في تاريخ الأمم.

ولهذا كله، استطاعت الثورة أن تصون قرارها العسكري والسياسي، وأن تحميه، لأن قرار المناضلين المجاهدين، قرار البنادق التي صمدت في بيروت، قرار الموقف السياسي الصادق الذي رسخته ملحمة الصمود في بيروت، وهذا القرار سنصونه وسنحميه حتى لا يمس هؤلاء الذين أرهبتهم القوة المعتدية، وأخافهم منطق المعادلات، وسقطوا في لعبة



التوازنات، وتاهوا في الحسابات، وهذا القرار الوطني سيظل قراراً مستقلاً مهما كان الثمن، وهو ملك لهذه الجماهير في شعبنا، وأمتنا العربية، حتى لا تصبح فلسطين قميص عثمان لأحد، ولا رقماً في جيب الكبار أو الصغار، لأنها ضمير هذه الأمة، وعقلها، ونبضها، في هذه الحقبة التاريخية في هذا الزمن العربي الصعب الذي شاء القدر أن يتحمل الثوار في ثورتنا الفلسطينية خلال هذا الزمن مسؤولية تاريخية جسيمة، لتجميع الطاقات ورص الصفوف، وتكثيف الجهود العربية كلها في مواجهة الأخطار الداهية علينا جميعاً، الداخلية منها والخارجية، وفي مواجهة التحديات المصيرية المفروضة علينا.

ولقد اتخذ ثوارنا قرارهم التاريخي بالقيام بهذا الدور القومي لإعادة التضامن وتكثيف الجهود، وتمتين الملحمة، وإعادة بناء الجبهة العربية الواحدة الموحدة، لمواجهة المصير الواحد المشترك، وحتى لا تقع أمتنا العربية ضحية لمؤامرة سايس-بيكو جديدة تجري اتفاقياتها، والتي تورط بها البعض خلسة، بين أطراف عدة تتكالب علينا، ومن هنا فإن الولاء لفلسطين كقضية عربية مركزية، هو المقياس الجماهيري الحقيقي في أمتنا العربية الهام.

والولاء لفلسطين ليس من منطلق إقليمي، ولكنه العقيدة القومية النضالية في هذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر؛ ولهذا الولاء على الساحة الفلسطينية نفتح صدورنا وعقولنا، في ظل واحتنا الديمقراطية التي نفاخر بها، هذه الديمقراطية التي نصونها بوجدتنا وتلاحمنا. ولكن الثوار والأحرار لن يقبلوا أي بحث في هذا الولاء لفلسطين، لأن فلسطين هي قدس الأقداس في هذه المسيرة الثورية النضالية.

إن وحدتنا الوطنية الفلسطينية داخل وخارج أرضنا المحتلة للثوار، كل الثوار، للمناضلين، كل المناضلين، هي الدرع الذي يدور عن ساحتنا هذه الهجمات الشرسة، سواء أنت من الأعداء أو من بعض الأقرباء؛ إنها الصخرة التي تتحطم عليها المؤامرات في مسيرتنا الثورية الشاقة؛ إنها الوحدة التي صنعتها الدماء الزكية المناضلة، الوحدة التي تتسع لكل المناضلين الثوريين، وتضيّق لترفض كل الذين باعوا أنفسهم وقراراتهم لغير إرادة شعبنا وأمتنا العربية. فمزيداً من هذه الوحدة النضالية على أرضنا الديمقراطية الصلبة، مزيداً من الالتحام الثوري، وأيادينا قابضة على بنادقنا بقوة، وقناعة، وإيمان. مزيداً من التراص في صفوفنا المكافحة على كافة جبهات النضال، ولنعرز هذه الوحدة، ولنحميها كما في حدقات عيوننا. ولقد كانت هذه الوحدة هي الدرع الذي حمى استمرارية المسيرة دوماً، قبل وبعد معركة بيروت، ثم كانت معجزتنا الثورية الثانية بعد الأسطورة-الملحمة في بيروت. هذه القدرة الفذة التي مكنتنا من الانطلاق بهذه القوة، وبهذه السرعة، في إعادة تنظيم الركب بعد أن آلمنا به ما آلمنا. ولكنه الإيمان صانع المعجزات. ولكنه الإيمان والإرادة التي تشق طريقنا بهذا العنفوان الثوري.

ويكفي أن نذكر أن هذا التلاحم، وهذا التنظيم، والبناء، كان شاملاً لجماهيرنا داخل



وخارج الوطن المحتل، ولم يكن هذا بسبب قدرة الثوار في هذه المسيرة، ولكنه إعجاز الجماهير وأصالتها، ووفائها لحركة التاريخ وقدرتها في استيعاب حركة المتغيرات وغيبتها وحرصها على وليدها الثوري في هذا الجحيم الملهب.

فبوركت يا شعبنا المعطاء البطل، وبوركت السواعد الثورية التي تصنع المجد، وبوركت العزائم التي تكتب التاريخ. وبوركت أمتنا العربية، قواعدها وجماهيرها، وأحرارها، وشرفاءها.  
يا ثوارنا البواسل،

يا جماهيرنا الوفية المناضلة المثابرة،

إن شعبنا وهو يتفاعل ويتعامل مع كل هذه المعطيات من حقه أن يتوجه إلى الضمير العالمي، وإلى الأحرار والشرفاء في العالم أجمع، إلى جميع أصدقائه وحلفائه، وحتى إلى جميع اليهود في داخل إسرائيل وخارجها، وفي أميركا وأوروبا، شرقها وغربها، من حق شعبنا أن يتساءل هل يمكن للسلام العادل أن يتحقق على أرض فلسطين، وفي منطقتنا عبر المجازر التي بدأت في دير ياسين، وقام بها هؤلاء الإرهابيون في العصاة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، لتصل إلى ما وصلت إليه عبر المجازر والمذابح في لبنان وبيروت، وفي صبرا وشاتيلا؟ من حق شعبنا أن يتساءل: هل يقوم سلام على جثث أطفالنا ونسائنا أو هل يمر حل على حساب شعبنا؟ من حق شعبنا أن يتوجه بسؤاله إلى شعوب العالم قاطبة، بما في ذلك شعوب الدول التي ما زالت حكوماتها تنكر الشرعية الدولية، وتنكر أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق المقدس لكل الشعوب، ومن حق شعبنا أن يتساءل: هل هناك، بعد كل الذي حدث، ما يبرر الجمود والتردد في مواجهة الحقيقة التي تقول إن الشعب الفلسطيني هو ضحية الإرهاب الرسمي المنظم، وإن الواجب الإنساني، والأخلاقي، والحضاري، يلزم هذه الشعوب وأحزابها وهيئاتها، وجمعياتها وحكوماتها بأن تؤازر شعب فلسطين للحصول على حقوقه الوطنية والمُعترف بها على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة؟

إن هذا هو نداء شعبنا في هذا العام لكل شعوب العالم وأحراره وشرفائه، ونحياتنا إلى جميع حركات التحرر، والتحرير الوطني في العالم، وإلى كل الشعوب والدول الصديقة التي وقفت وتقف معنا، الدول الصديقة في حركة عدم الانحياز، والدول الإسلامية، والأفريقية، والاشتراكية، والدول الأخرى الصديقة.

يا شعبنا المناضل الصامد البطل،

يا ثوارنا البواسل،

الفجر آت، آت. ودولتنا الفلسطينية المستقلة قادمة، مهما كانت العقبات والصعاب؛ وهي ليست منة أو منحة من أحد، فالطريق إليها قد عبث بأريج الشهداء، وتضحيات الشعب وعطاء الجماهير، لتكون دولتنا هذه دولة التلاحم مع كل العرب، وخاصة تلك الوحدة القائمة مع شعبنا الأردني الشجاع.



﴿وَأَنْ تَسْتَفْتَحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ صدق الله العظيم.  
هذا العام يا إخوتي ويا أحبتي هو عام الانتصار على نتائج العدوان، بعد أن صمدنا وانتصرنا على العدوان. فلننطلق بعامنا هذا، وكلنا ثقة وإيمان. نصنع الغد المشرق، لننطلق في عامنا هذا، عام الجمرات، جمرات النور والنار والأمل.  
﴿وما جعله الله إلا بشري، ولتطمئن به قلوبكم، وما النصر إلا من عند الله، إن الله عزيز حكيم﴾ صدق الله العظيم.  
لكم المجد كل المجد يا شهداءنا الأبرار!  
لكم التحية والمجد، أيها المعتقلون والأسرى في سجون ومعتقلات العدو!  
وطوبى للسواعد النائرة، صانعة إلهانتصارات والملاحم، والبطولات!  
وطوبى للجماهير المناضلة في شعبنا وأمتنا العظيمة!  
ولإنها لثورة حتى النصر!

أخوكم: أبو عمار  
١٩٨٣/١/١



## الموقف الفلسطيني من التسوية

### فيصل حوراني

منذ القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عام ١٩٦٧، يسير العمل العربي المشترك في مجرى عام، عنوانه العريض: البحث عن تسوية. وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت غالبية الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر بعد قمة الخرطوم بشهور أو سكنت عنه. وسوريا التي رفضت القرار عند صدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، عادت فقبلته، وفق تفسيرها له، في عام ١٩٧١. أما منظمة التحرير التي ترفض إلى الآن قرار مجلس الأمن، فقد تدرج رفضها له من الهجوم عليه وعلى الذين قبلوه، إلى السكوت عنهم، وليس عنه، إلى الرضى عن مساعي الدول العربية لتسوية الشؤون الخاصة بها على أساسه وتحديد أسباب رفض المنظمة له بكون بنوده لا تتطرق لقضية فلسطين.

فالميل العربي العام، إذن، يتجه نحو التسوية منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإذا صح القول بأن منظمة التحرير، وعدداً قليلاً آخر من الدول العربية البعيدة عن خطوط المجابهة مع إسرائيل، ظلت ترفض التسوية من حيث المبدأ لعدة سنوات لاحقة، فإن الأمر بدأ يختلف منذ عام ١٩٧٤؛ ففي هذا العام أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، بما يشبه الاجماع، برنامج النقاط العشر، وأظهر، بهذا، الاستعداد الفلسطيني للقبول بسلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية؛ وبعد هذا العام لم يعد رفض العدد القليل من الدول العربية البعيدة لمبدأ التسوية ذا تأثير فعال في مجرى العمل العربي العام.

أما طبيعة التسوية المنشودة، أو الموافق عليها، فقد تنوعت المواقف بشأنها، تنوعت مواقف الأطراف العربية المتعددة، كما تنوع الموقف العربي المشترك. وهنا، أيضاً، حصل تدرج في المطالب؛ فبعد لاءات قمة الخرطوم الثلاث الشهيرة التي عكست، في حينه، إجماعاً عربياً على رفض الاعتراف بإسرائيل والصلح معها وتفرد أي طرف عربي بالحل، سقطت، أول ما سقطت، «لا» الاعتراف حين قبلت مصر والأردن

شؤون فلسطينية، العدد ١٢٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣



القرار ٢٤٢، وبيّنت «لا» التفرد حين شرعت أطراف عربية بالتفاوض سرّاً وعلى انفراد من أجل تسوية، وأخيراً، غابت اللاءات الثلاث دفعة واحدة، حين ألزم الرئيس أنور السادات مصر بمعاهدات كامب ديفيد، ومضى إلى حد القبول بتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية وفق شروط إسرائيل، بل فتح الباب أمام ما هو أخطر من هذا، وهو إمكانية تعاون مصر وإسرائيل ضد عرب آخرين.

وكان البحث عن التسوية، في البداية، يجري، عموماً، على قاعدة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وفق شعار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويرافقه العمل للنهوض من كبوة هزيمة حزيران ١٩٦٧ بما يستلزمه النهوض من إعادة بناء القوة العسكرية المضروبة، وتكتيل القوى السياسية للنضال، وتوفير الأجواء وأشكال الدعم الملئمة لنمو حركة المقاومة الفلسطينية، وتمتين التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط جهود المجموعات الدولية المعبرة عن مصالح شعوب العالم الثالث، وأخصها منظمة الوحدة الأفريقية، ومجموعة الدول غير المنحازة. وفي ظل بحث عن التسوية هذا قوامه، صيغت المطالب العربية بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة، المعترف بها وفق قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وذلك مقابل تنازل عربي وحيد هو اعتراف الدول العربية الباحثة عن تسوية بإسرائيل، دون أن يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم مثل هذا الاعتراف.

إلا أن الأمر انتهى بما آل إليه الحال راهناً بما فيه المطالبات العربية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل كتعبير مسبق عن حسن النية، وأخصها المطالبة المصرية التي ترى أن على المنظمة أن تعترف بإسرائيل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينطوي على أمل لاحق بدولة فلسطينية مستقلة أو بدولة أردنية - فلسطينية يحتفظ فيها الفلسطينيون باستقلالهم الذاتي.

ومع هذا التدرج، انفرط عقد التحالفات العربية، وتبدلت أشكال مجموعاته. وبعد التحالف المصري - السوري - الفلسطيني الذي بقي حتى عام ١٩٧٣ واسطة العقد في العمل العربي المشترك، وخلق ظروف شن حرب ١٩٧٣، والقاعدة التي تستند إليها المطالبة بالانسحاب الكامل وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، برز التحالف المصري - السعودي بعد الحرب ليقود العمل العربي المشترك، واحتدمت الخلافات بين سوريا والمنظمة من جهة ومصر من الجهة الأخرى. تم تمايز الموقفان المصري والسعودي عند نقطة التعاون المباشر مع إسرائيل عام ١٩٧٧؛ فمضى السادات في مبادرته المنفردة متوجهاً إلى إسرائيل، مع تشديد الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما أثرت السعودية التمسك بالقناة الأميركية وحدها، ومع بروز هذا التحالف، أبعدت سوريا عن حلقة التأثير في العمل العربي المشترك، وهبط الاهتمام الفعلي بمصالح منظمة التحرير، وإن ظلت المجاملات تزجي لها وظل بمقدورها، برغم هذا، أن تمارس تأثيرها الخاص بها.

ومع هذا التدرج، أيضاً، مالت اتجاهات التعاون العربي مع المجموعات الدولية؛ فالتعاون مع الدول الاشتراكية، كاتجاه غالب مرتبط بإعدادات المجابهة مع إسرائيل،



حلت محله الدعوة لعلاقات متوازنة بين الشرق والغرب، ثم الدعوة للتعاون مع الغرب، ثم الترويج للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس أنها القادرة، وحدها، على إيصال جهودات التسوية إلى نتيجة. وهذا، بدوره، أقرز الاتجاه المصري الذي مثله السادات للتفاوض المباشر والتعاون المباشر مع إسرائيل. وإلى هذا بهت تأثير المجموعات الدولية التي نشأت أساساً على روح العداء للأمبريالية وللصهيونية، أو غاب، وبين أسباب ذلك بهوت التأثير العربي داخل هذه المجموعات بعد أن أصبحت مصر، وهي أكبر الدول العربية، داعية للتفاوض مع إسرائيل.

وفيما كان الموقف العربي ينحدر درجة درجة إلى أن وصل حده الأدنى في مبادرة السادات، قامت محاولة للرد تمثلت في تأسيس الجبهة العربية القومية للصمود والتصدي، حيث انضمت ليبيا واليمن الديمقراطية والجزائر إلى سوريا ومنظمة التحرير في مقاومة التفرد المصري والتوجه السعودي إلى الولايات المتحدة. إلا أن المحاولة بقيت، حتى منذ نشأتها، دون المستوى المطلوب لوقف التيار الغالب، لأن أطرافها الرئيسية صبّت نقمتهما ضد نظام السادات، وبقيت حية إزاء الخط السعودي، وأسيرة حاجتها المتزايدة لعونه المالي، وهي الحاجة المتولدة من طبيعة هذه الأطراف ومصالحها. وفي قمتي بغداد وتونس اللتين انعقدتا بعد مبادرة السادات، لم تتقرر أية إجراءات ضد الولايات المتحدة. أما الإجراءات التي اتخذت بالإجماع ضد نظام السادات فما أسرع ما تتابعت أعمال خرقها من قبل عدد من الدول التي اشتركت في القمتين.

ومعه، مع هذا التدرج، وبتأثير غلبة الخط المتجه إلى الولايات المتحدة بروافعه الاقتصادية والسياسية، شهدت الأوضاع الداخلية في الدول العربية المرشحة لمناهضة الأمبريالية، تحولات أضعفت قدرتها على المواجهة، فانكفأت الجزائر على همومها الداخلية؛ وغرق العراق في حرب مدمرة مع إيران بدا وكأن لها أول وليس لها آخر؛ وغرقت ليبيا في مشاكل منها المفهوم ومنها غير المفهوم؛ أما سوريا فوقع في دوامة الانشغال بمكافحة الفتن الرجعية الداخلية. وترافق صعود هذه الفتن مع النمو المرضي للرأسمالية الطفيلية، حيث يتضافر هذا وذاك على محاولة أكل وجه سوريا التقدمي، وتمتد أيديهما في محاولة غير مهاودة لثنيها عن نهجها الوطني؛ ومن بعيد أحيط اليمن الديمقراطي بسلسلة من المشكلات مع جيرانه.

وفي غضون ذلك، تبلبلت أحوال منظمة التحرير، ففيما كانت مكانتها تتوطد كممثل معترف به للشعب الفلسطيني، وفيما كانت قضية التأييد للحقوق الوطنية الفلسطينية تتقدم تحت التأثير الهائل لعدالتها ولكفاح شعبها المثابر، راحت المنظمة تعاني من التأثير السلبي للتحولات العربية غير المؤاتية، وخصوصاً من تأثير خروج مصر من ساحة المواجهة، ومن تأثير ازدياد النفوذ الأميركي في دنيا العرب، والحضور الاسرائيلي المتزايد في مصر، والمتجه حثيثاً نحو غيرها. هذا، فضلاً عن تأثر المنظمة بنتائج السلبات التي نمت في داخلها وتكشف عنها بناؤها، وفضلاً، أيضاً، عن تأثرها بالحجم الهائل للمجابهاات والخصومات التي نهضت في وجهها هنا وهناك، في خطوط المجابهة مع إسرائيل، وفي البلاد العربية.



في ظل هذا، شنت إسرائيل عدوانها الأخير مستهدفة، هذه المرة، الساحة اللبنانية، حيث الوجود الكثيف لقوى المقاومة الفلسطينية المسلحة، والحضور السوري العسكري والسياسي الأبرز خارج سوريا، ونقطة الاستقطاب والحفز الأكثر إلهاً ضد إسرائيل؛ وحيث الوضع اللبناني المنقسم والمفتت بما يحمله من إغراء لإسرائيل بإمكانية جر بلد عربي آخر إلى حظيرة كامب ديفيد بشروط أكثر مؤاتة لإسرائيل من شروط السلام مع مصر، والانطلاق من هذا البلد لإحكام طوق كامب ديفيد على بقية البلدان العربية المتمنعة.

هذا العدوان، والمقاومة الباسلة التي واجهته، والأصداء العالمية الواسعة التي رافقته، تمخضت عن جملة من النتائج العسكرية والسياسية، بعضها غداً واضحاً، وما يزال المستقبل القريب والمستقبل البعيد يحملان اندياحات بعضها الآخر.

### تأثير الحرب على الجهد العربي للتسوية

فكيف تجلت نتائج الحرب في ميدان البحث العربي والفلسطيني، متعدد الوجوه أو متفققها، عن تسوية؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول أن نتلمس الإجابة عليه في ما يلي:

لأول مرة في تاريخ الحروب العربية - الإسرائيلية، باستثناء حرب ١٩٤٨، يقع عدوان إسرائيلي كبير ولا تتلوه مواقف أو إجراءات عربية فردية أو جماعية ضد الولايات المتحدة، على الرغم من تأييد واشنطن الظاهر للعدوان، ومن وقفها صراحة ضد أي إجراء دولي يسهم في منعه من تحقيق أهدافه.

ولأول مرة في تاريخ هذه الحروب، تنهض في وجه العدوان مقاومة تتصف بهذا المقدار من الصلابة والفعالية وتمتد على هذه الفسحة من الزمن، ومع ذلك تمضي الأيام والأسابيع والشهور، دون أن تتلقى الأطراف العربية المحاربة أي دعم عسكري من الدول العربية غير المشتركة في الحرب، وتتجنب هذه الدول حتى مجرد التلويح باحتمال تقديم دعم كهذا، كأن تستنفر جيوشها، أو تعلن عن استعدادها لإرسال وحدات رمزية، بل يفعل العديد منها عكس هذا تماماً، فيعلن أنه متمسك بالنهج السياسي وحده في معالجة الأزمة الناجمة عن الحرب.

وكل هذا، ليس، بالطبع، بغير مغزى؛ ذلك أن فيه الترجمة الأمينة لقوة التيار العربي المندفِع نحو الولايات المتحدة، وفيه التأكيد القاطع على متانة التمسك العربي بنهج البحث عن تسوية، وقوة الميل العربي الغالب لإتمام هذا البحث عبر التعاون مع الولايات المتحدة، وتنحية الخيار العربي العسكري تنحية كاملة. كما أن فيه تعبيراً عن ميل عربي آخر، متولد عن الميل السابق، يتمثل في بروز الاستعداد العربي الأوفر لاسترضاء الولايات المتحدة وليس للضغط عليها.

وحين انعقدت القمة العربية في فاس بعد انتهاء الحرب، بعد أن فشلت كل الجهود لعقدها أثناء الحرب، تأكد هذا المغزى بوجوه كلها؛ ففي مقررات القمة لم يأت أي حديث عن تقديم دعم عسكري جديد لسوريا أو لمنظمة التحرير أو للبنان؛ كما لم يجر أي حديث عن الخيار العسكري؛ وفيها لغة تستهدف استرضاء الولايات المتحدة



بالذات. ومن وجهة غالبية الحاضرين، اعتبر إقرار القمة لمبادرة الأمير فهد تعبيراً قصداً منه تسهيل الجهد الأميركي لاستكمال تسوية قضية الشرق الأوسط. وإذا كانت صياغة القرارات المعلنة قد راعت، إلى هذا، مزاج الرأي العام العربي، بحيث أفصحت عن مغايرتها بصور ملتوية بعض الشيء، فإن محاورة الملك الحسن وهو على رأس اللجنة السباعية المنبثقة عن القمة، مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد أظهرت بما لا يدع مجالاً للالتباس، رغبة الجانب العربي الذي يمثله الملك، في إيجاد جسور بين مقررات قمة فاس ومبادرة الرئيس الأميركي، وليس التمسك الكامل بالمقررات.

أما إذا كانت اللجنة السباعية قد وضعت على جدول أعمالها زيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومنها العاصمة السوفياتية، فإن هذا الإجراء، وفي الحدود التي نفذ فيها، بقي في إطار الشكل، ولم يمس جوهر التوجه نحو الولايات المتحدة؛ ذلك أن قرار اللقاء مع القادة السوفيات، لم يرتق إلى مستوى الدعوة للتنسيق مع السوفيات أو المطالبة بالحزمة بإشراكهم في مجهودات التسوية على مستوى المشاركة الأميركية، كشرط عربي للمشاركة العربية فيها. وعلى هذا يمكن أن تعد زيارة اللجنة السباعية لموسكو استجابة لرغبة الأطراف العربية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، ومنها، من بين الأطراف المعنية بالتسوية، منظمة التحرير وسوريا، ومحاولة، شكلية ليس غير، لنفي تهمة التبعية للولايات المتحدة، عن الأطراف الأخرى، دون أن تحمل الزيارة حتى المدلول البراغماتي التقليدي، أي التلويح بورقة موسكو في وجه واشنطن.

وفي كل ما جرى قبل الحرب، وما جرى، خصوصاً، بعدها، يمكن للمراقب أن يستخلص ملاحظة عامة رئيسية مؤداها أن العمل العربي المشترك، بصرف النظر عن تنويعات تفصيلية تخص هذا الجانب أو ذاك، متجه نحو الرضى بتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، وإسرائيل، بالتالي. ومن المتوقع، في ضوء هذا، وإلى أن تشهد موازين القوى على الساحة العربية تحولات مغايرة، أن تحمل السنوات المقبلة مزيداً من تعزيز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، بما فيه الوجود العسكري، ومزيداً من الفعالية لنشاطاته، وأن تبتهج روح العزاء للأمبريالية، فيما تلعب واشنطن لعبة التقرب للرأي العام العربي بإظهارها شيئاً من الضيق ببعض جوانب السياسة الإسرائيلية، دون أن يترجم هذا الضيق إلى إجراءات فعالة ضد إسرائيل، كما هو الشأن الأميركي، مثلاً، من سياسة الاستيطان أو سياسة الضم.

وإلى هذا، فإن المشروع الأميركي الوحيد للتسوية المعروض على الدول العربية هو مشروع ريغان، تعرضه الإدارة الأميركية كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه، مما يعني أن المفاوضات التي تقترحها بين الأطراف على أساسه، مرشحة لأن تصل إلى نتائج لا تصل إلى هذا السقف، وذلك في وقت لا يبدو فيه أن الأمل العربي بنتائج جهود الولايات المتحدة، حتى مع كل الترضيات المقدمة لها، يحوم بعيداً عن هذا السقف. كما يبدو، وهذا هو الأهم، أن السياسات العربية في حقل البحث عن تسوية، الجارية في ظل تنحية الخيار العسكري، واستبعاد التعاون والتنسيق مع السوفيات، وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي الصارخ والمحافظ على مستواه باستمرار الدعم



الأميركي له، لا تؤهل الجهد العربي المشترك لتنشيط أمل أكبر من هذا. فكل شيء، إذن، يدل على أن هوامش البحث العربي عن التسوية تتحدد بحدود لا تبتعد إلى أعلى عن حدود مشروع ريغان، أي لا تبتعد فيما يتصل منها بالحقوق الفلسطينية، عن حدود الحكم الذاتي وفق التفسير الأمريكي لما تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد بشأن هذا الحكم. وإذا كان أي من الحكام العرب المتشبهين بالولاء لواشنطن، يتحدث عن غير هذا، فما هي إلا أقوال تصدر لهذا الغرض أو ذاك، دون أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث سوى زرع الأوهام واستدراج الواهمين إلى مواقع التهاون وإلى دروب الجري المديد وراء السراب.

### التشدد الإسرائيلي، السلطة والمعارضة

ولعل أكثر من يدرك هذه الحقيقة ويستخلص مدلولاتها هم الإسرائيليون. ومن هنا تأتي الاستهانة الإسرائيلية بالعرب عموماً، ويأتي، أيضاً، التشدد الإسرائيلي في رفض المطالب الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا، وحتى في الحدود التي ألمحت إليها مبادرة ريغان؛ فإسرائيل ترفض الاعتراف بالمنظمة في أية صورة من الصور، وترفض الدولة الفلسطينية المستقلة حاضراً ومستقبلاً، وترفض التخلي عن ضمها لمنطقة الجولان السورية، كما ترفض مبدأ الانسحاب، وتتمسك بما تصفه بحاجاتها الأمنية وفق تصويرها لها، على أساس بقاء قواتها العسكرية في كل مكان. والحكومة الإسرائيلية لا تقبل الحكم الذاتي الفلسطيني حتى وفق التفسير الأمريكي المعلن له، ولا تعرض إلا شكلاً من الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع احتفاظها بالسيادة عليهما، فيما تعلن المعارضة الإسرائيلية استعدادها لقبول شيء قريب من هذا التفسير ليس غير.

ومما لا شك فيه أن نتائج الحرب في لبنان قد حفزت تحولات مهمة كانت مقدماتها تتفاعل من قبل داخل المجتمع الإسرائيلي؛ كما عمقت الحرب التعارض بين ميلين رئيسيين كاد الصراع بينها أن يوصل إلى انقسام شامل: ميل أشد نحو اليمين والفاشية في بعض الأوساط، وميل آخر أشد نحو الليبرالية والعقلانية في الأوساط الأخرى. ومما لا شك فيه أن الميل الثاني يحمل في طياته اتجاهات نحو الإقرار بحقائق الواقع المتراكمة على ساحة الشرق الأوسط فيما يخص الوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية والحاجة إلى تسوية لا تتجاهلها. إلا أن من السابق لأوانه كثيراً تعليق الآمال على أصحاب هذا الميل الأخير، فما زالت كتلهم الرئيسية غير مستعدة، من جهة، للاعتراف بمنظمة التحرير، وغير قادرة من الجهة الأخرى، على ابتلاع فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة؛ والكتل الأخرى، التي منهم تقبل الأمرين والتي قد تقبلهما، ما زالت بعيدة كثيراً عن تمثيل تيار مهم، فضلاً عن أن يكون تياراً غالباً، في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وحتى لو قبلنا الآمال المعقودة على تأثير التحولات الجارية في إسرائيل باتجاه العقلانية، وقبلنا، معها، التوقعات التي تضع في الحسبان احتمال عودة المعراخ المعارض إلى السلطة مجدداً، وما ينبغي على ذلك من آفاق فتح إمكانية تسوية متوازنة يكون للفلسطينيين دور فيها عبر دولة فلسطينية - أردنية مشتركة، فإن ما يعرضه المعراخ بما فيه ما يتحدث عنه الأكثر اعتدالاً بين صفوفه، لا يقترب بأي حال من الأحوال من

حدود الحد الأدنى العربي، وهو بعيد بعداً كبيراً عن الحد الأدنى المقبول من أي طرف في منظمة التحرير.

ثم إن التيار المتشدد في إسرائيل، والليكوود في صلبه، لم يفقد الوسائل للاستمرار في الحكم، بل الأقرب إلى الصواب أن نقول أن فرصته للبقاء في الحكم ما تزال إلى الآن أوفر من فرص الآخرين للعودة إليه. والليكوود، إلى هذا، يملك وسائل عديدة لابتزاز المزيد من الدعم الأميركي، حتى لو اختلف جدياً مع واشنطن بشأن هذا الوجه أو ذاك من وجوه سياسته؛ وما زال بوسع حكم الليكوود أن يحمل الولايات المتحدة قائمة طويلة من فواتير الخدمات التي أنجزتها سياسته وممارساته لصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى وإن أظهر بعض الأوساط الأميركية ضيقه بارتفاع أرقام هذه الفواتير.

يضاف إلى هذا، أن بوسع أي حكم في إسرائيل، أن يبرهن أمام من يعينهم الأمر في الولايات المتحدة، على أن أي تشدد إسرائيلي ضد الفلسطينيين أو ضد العرب عموماً، لن يحمل الدول العربية المتشبثة بارتباطها بالولايات المتحدة، على اتخاذ أي رد فعل صار ضدها؛ وهل هناك برهان أشد إقناعاً من برهان الموقف العربي بعد العدوان على لبنان؟ لقد احتل الجيش الإسرائيلي عاصمة دولة عربية مع احتلاله لجزء كبير من أراضيها، ووصلت إسرائيل إلى حد إملاء السياسات الداخلية والخارجية على دولة عربية مستقلة وذات علاقات طيبة بكل العرب من أصدقاء الولايات المتحدة، وارتكبت إسرائيل خلال غزوها لهذا البلد من الجرائم ما أهاج العالم بأسره، وجرى ذلك كله بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومع استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، ومع ذلك، لم ينتج عن كل هذا في مجرى العلاقات العربية - الأميركية، سوى المزيد من الاستعداد العربي للتنازل أمام واشنطن وإسرائيل معاً. فعلى أي أساس يمكن التعويل لحمل واشنطن أو إسرائيل على التخوف من ردود فعل عربية مؤثرة ضدهما، إذا كانت الدول العربية القادرة على ممارسة ضغط فعال قد وضعت إمكاناتها في هذا المجال خارج دائرة الاستخدام؟

### الجدل الفلسطيني حول التسوية

وسط هذا كله، تقف الساحة الفلسطينية مبللة بين طموحاتها الوطنية الكبيرة وممكّنات الوضع العربي. ولعل بين أسباب البلبلة أن ظاهر الحال يظهر كأن خيارات عديدة مفتوحة، فيما يؤكد جوهره على أنه ما من خيار واحد مفتوح بتمامه. ويحتدم الجدل مرة أخرى داخل الساحة الفلسطينية وعبرها وحولها، ويدور حول الشؤون الفلسطينية في التسوية المحكي عنها، وكأن هذه التسوية ستتحقق غداً. وبهذا يتكرر بذل الجهد الضائع، ويعود الأمر كما ابتدأ حين قبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار ٢٤٢ فور صدوره، فظن معارضوه أن التسوية على أساسه ستتم خلال شهور، واستنفروا قواهم وأجهدوها لإحباطها، وكما تكررت المعارك التي من هذا النوع مع كل جولة من جولات المبعوث الدولي، المنسي الآن، غونار يارنغ، ومع مبادرة روجرز وصولاً إلى مبادرات تيتو وتشاوشيسكو وغيرهما. ويغيب عن المتجادلين أن مشروع التسوية



السلمية الوحيد الذي شهد خطوات تطبيقية هو مشروع الاستسلام الساداتي، أي القبول العربي بالتسوية وفق شروط إسرائيل وحدها، وأن هذا النوع من التسويات هو وحده الذي تتحمس له إسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة. ولو همست واشنطن في آذان أصدقائها انعرب بآلاف الوعود عن تسويات ليست من هذا النوع، فإن السياسة الأميركية لم تقدم في عهد رؤسائها المتعاقبين من الديمقراطيين والجمهوريين برهاناً واحداً مقنعاً على مصداقية هذه الوعود.

ولعل منظمة التحرير، من بين الفرقاء العرب، هي الأكثر خبرة بحقائق السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط وقضية فلسطين بالذات. ومن أبرز دلائل ذلك أن ياسر عرفات لم يته مرة واحدة على كثرة الهمسات وأنصاف الهمسات التي تلقى على مسمعه منذ عام ١٩٧١، في هذه العاصمة أو تلك بشأن تطورات مرتقبة في الموقف الأميركي. وما فتىء الزعيم الفلسطيني يكرر، في كل الأحوال والظروف، أن الولايات المتحدة هي العدو، وأن سياستها لا تحمل إلى الفلسطينيين إلا ما هو ضار. والذين تاهوا هم الذين لم يصفوا إلى تحذيراته الدؤوبة. وقد ظل عرفات يؤكد ذلك حتى في الأوقات التي يركز فيها على ضرورة الحوار الأميركي - الفلسطيني المباشر؛ ذلك أنه في مقدمة من يعرفون الفرق بين استجداء الاعتراف الأميركي بمنظمة التحرير، وبين إرغام الأميركيين بالوسائل الفعالة على الاعتراف بها. وهو، إلى هذا، وأيضاً، في مقدمة الذين يدركون أهمية هذا الاعتراف، ولا يتهيب، إزاء المزايدات، من وضع الحصول عليه بين الأهداف التي ينبغي النضال للوصول إليها.

ومع أن في الموقف الراهن أموراً تختلف عن الحالات التي أشرنا إليها، فما يزال من الصواب القول بأن الجدل الدائر حالياً إنما يستند، في جانب كبير منه، إلى تصورات وأهمة بشأن موقف هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الفلسطينية، ومثله الجدل حول أقدانية النشاط الذي تتبعه قيادة منظمة التحرير في الوقت الراهن.

إن الاتجاه للبحث عن تسوية لم يعد موضع خلاف جدي بين الأطراف الرئيسية في المنظمة، وليست موضع خلاف، كذلك، ضرورة تشديد كل أشكال الكفاح لتحسين موقف المفاوض الفلسطيني. والمطالب الفلسطينية المقبولة تحددت على نحو غير مختلف عليه هو الآخر، عنوانه العام الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، كخطوة تاريخية على طريق الحل الديمقراطي لقضية فلسطين. وهذه المطالب صاغت ثم بلورتها وطوّرتها قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، واجتماعات الهيئات القيادية الأخرى، منذ عام ١٩٧٤، حتى اليوم. وإذا كان الرأي العام الفلسطيني قد انقسم في وقت من الأوقات بين تيار سمى نفسه «رافضاً»، وآخر سماه خصومه «قابلاً»، فإن هذا الانقسام التأم منذ تصالح التياران، وحلت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» نفسها بنفسها، وتكرست المصالحة على أساس وثيقة طرابلس لعام ١٩٧٨، ولم يبق بعد ذلك من أصدقاء الانقسام سوى نغمات خافتة تصدر بين وقت وآخر لسبب أو لآخر. وحتى لو جاز القول بأن دوافع الانقسام السابق ما تزال كامنة، فليس في سلوك أي طرف فلسطيني رئيسي ما يبعث على الخوف من أن جهة ستتحدّر إلى الاستسلام، أو أن جهة أخرى سترتد إلى نهج المغامرة.

والأهم من ذلك، أن جهود التسوية، على اختلاف مشروعاتها، لم تصل في جانبها الفلسطيني إلى نقطة حدية كأن يكون هناك مشروع محدد تتوجب الموافقة عليه للتو، بحيث تتبرر العودة إلى الأسلحة القديمة التي استخدمت في الخلافات السابقة، أو البحث عن أسلحة جديدة. كما أن تفاوت التصورات الفلسطينية بشأن التسوية، مستقبلاً، لا يصل إلى حد التناقض بين هذه التصورات بحيث يبيح الاقتتال بين دعايتها المتعددين. بل لعلنا لانبأغ إذا قلنا إن الأمر على نقيض ذلك. ولقد أثبتت الامتحانات القاسية التي اجتازتها الثورة الفلسطينية كم هي بعيدة عن الصواب التقسيمات والتصنيفات التي كانت توزع الأطراف والأشخاص على أساس تصور الآخرين لمواقفهم، وليس على أساس المواقف الفعلية لهم. ومن المؤكد أن الرأي العام الفلسطيني لن ينسى في وقت من الأوقات أن ياسر عرفات الذي يطول للبعض أن يصفه بصفة الاعتدال، كان إبان الحرب الأخيرة الأصلب، وأن جورج حبش الذي يوصف بالتطرف، والذي لم تكن صلابته أقل، كان في هذه الحرب على اتفاق تام مع عرفات في كل القرارات العسكرية والسياسية. وفي مقابل ذلك، لعل الرأي العام لن ينسى أن قادة اعتاد أن يعدهم من بين الأصدقاء الحميمين للاتحاد السوفياتي، كانوا الأسرع في شن الهجوم على القيادة السوفياتية وسياستها، فيما وقف عرفات ضد أي هجوم على السوفيات، وعبر، بأفضل مما فعل سواه، عن الموقف الفلسطيني المعتمد والذي يضع الاتحاد السوفياتي على رأس الأصدقاء الدوليين للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا، وإذا نحينا جانباً أحاديث الخلافات، التي تصور في الواقع بأكبر من حجمها، والتي لا تنطلق على الدوام من اعتبارات فلسطينية محضة، تبقى معضلة العمل الفلسطيني من أجل التسوية، هي المقاومة الإسرائيلية المقتدرة للمطالب الفلسطينية، والدعم الأميركي الشامل لإسرائيل، والتناقض الصارخ بين المصالح الأميركية في المنطقة وبين مصالح الشعب الفلسطيني، وكذلك رخاوة ردود الفعل العربية الإجمالية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وإصرار دول عربية لها تأثيرها في ساحة الشرق الأوسط على زيادة تأكيد ولائها الأميركي كلما أمعنت واشنطن في الاستهانة بالحقوق العربية وبالحقوق الفلسطينية.

ومن الواضح بعد الحرب في لبنان، أن تطوراً سلبياً جديداً لحق بالموقف العربي، أساسه الضيق العربي المتراكم بمنظمة التحرير بسبب دورها، دورها أساساً، كمحرض ضد التوجه العربي إلى أميركا، وكمقاوم لهذا التوجه، وكعامل موضوعي ثابت التأثير في عرقلة بسط الهيمنة الأميركية والرجعية على المنطقة. ولأن الدول والقوى العربية التي تضيق بهذا الدور أعجز من أن تلغي وجود المنظمة، وأعجز من أن تتجاهلها، وأعجز، كذلك وفي نهاية المطاف، من أن تنظم العرس الأميركي-العربي بتخطي المطالب الوطنية الفلسطينية، فإن جهد هذه الدول والقوى يتجه الآن لتقزيم المنظمة، مع تغطية مناسبة من التبريكات والمجاملات، واختصار حقوق الشعب الفلسطيني، بحيث تصبح مستوعبة في مبادرة ريغان أو في شيء قريب منها.

ولو شئنا أن نصوغ عنواناً عاماً للعمل العربي المشترك بعد قمة فاس، فلن نكون مبالغين إذا قلنا إنه الخلاص من منظمة التحرير كمشاغب مزمن ضد الالتحاق العربي



بعجلة السياسة الأميركية، وذلك عن طريق حمل المنظمة على الرضى بأي شيء، وإقناع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وتقديم هذا الـ«أي شيء» للشعب الفلسطيني. وقياساً على هذا، يصبح التمسك العربي بمقررات قمة فاس المعلنة تطرفاً، وتصبح المطالبة الفلسطينية بالدولة المستقلة، والمطالبة العربية بالانسحاب الكامل أكثر من تطرف.

وفي وضع كهذا سافر في اندفاعه نحو الاستسلام، ومموه بالبراقع اللفظية والعاطفية، يبقى أمام قيادة منظمة التحرير أن تتمسك بتشديد كل أشكال الكفاح الفلسطيني، وفي مقدمتها تنشيط العمل المسلح ضد قوات الاحتلال وتطويره، وتمتين الموقف في الأراضي المحتلة، وأن تمارس، في الوقت نفسه كل أشكال العمل السياسي والمناورات من أجل أن تحتفظ المنظمة بموقعها في الصورة، وبالمكتسبات التي حققها كفاح الشعب الفلسطيني وتضحياته، وذلك في مواجهة الجهود التي تستهدف تقزيم المنظمة وطمس هذه المكتسبات.

## المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع

ماجد عزّام

تجذب المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية الدائرة الآن بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية أنظار المراقبين، لا في لبنان والمنطقة العربية فحسب، بل في العالم أجمع. ولا يخفى بالطبع الدور الهام الذي تلعبه المفاوضات هذه في مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي، والأثر الأهم الذي ستتتركه على مستقبل لبنان والمنطقة.

وفي غمرة المواقف والمواقف المضادة، والشروط التي يضعها هذا الطرف ويرفضها ذاك، ويتدخل ذلك للتوفيق بينها، يغفل البعض عن المسار الجوهري الذي يحكم هذه المفاوضات، ويفرق في التفاصيل التي غالباً ما تكون للاستهلاك الإعلامي المحلي في داخل بلد كل طرف مشارك، أكثر مما تعبر عن حقيقة المواقف الفعلية المتخذة داخل اللجان والهيئات المكلفة بوضع ومناقشة التفاصيل المفترض الوصول إليها، للخروج بالاتفاق النهائي.

أما الحال هذه، فأية خلفيات تراها تحكم مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات، وما هي الأهداف المراد الوصول إليها لدى كل منها، وكيف ستكون عليه الأساليب والخطوات المتبعة من قبلها، خلال فترة لا يناقش في كونها صعبة وستأخذ وقتاً زمنياً ليس باليسير، قبل أن تنتهي.. هذا إذا انتهت! وما هي النتائج المحتملة الممكن التكهن بها منذ الآن.

الموقف الإسرائيلي:

الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف الإسرائيلي في المفاوضات

ما من جديد في القول: إن الهاجس الأساس الذي يحكم التحرك الإسرائيلي خلال هذه المفاوضات، إنما هو مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة الحكم الذاتي وفق

شؤون فلسطينية، العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣



مفهوم بيغن-شارون المقترح كحل مستقبلي لمصيرهما. ذلك أن نقطة الدائرة في المرحلة السياسية والتاريخية الآنية، إنما تكمن هنا، في المصير السياسي الذي ستؤول إليه هذه الأراضي، وببدا من سيكون الحكم والقرار فيها.

ولا يخفى، أن الفريق الحاكم في إسرائيل بقيادة بيغن وشارون، لا يتصور مصيراً آخر لهذه الأراضي، غير البقاء جزءاً من أرض إسرائيل. وهو في أقصى حدود تنازله، يرى أن مشروعه للحكم الذاتي هو الخط الأحمر الذي لا تراجع بعده، في كل ما يعني مصير هذه الأراضي العربية ومستقبل سكانها. وكلنا يذكر، أنه في عهده أصبحت القدس عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل، وضم قطاع الجولان المحتل إليها، كدلالة سياسية يراد أن لا يرقى إليها الشك، بأن مستقبلهما غير مسموح البحث فيه عاجلاً أم آجلاً. وفي هذين الحدثين، لم يلحظ واحدنا اختلافاً حقيقياً أو خلافاً جدياً بين الأحزاب الإسرائيلية حول مصير القدس والجولان، فيما عدا الاعتراض الناشئ حول التوقيت والشكل، دون أن يمس في جوهره مسألة الضم والتوحيد. ولقد بدا الموقف الإسرائيلي عموماً في هذين الحدثين، موحداً بقوة، وعلى قدر كبير من الاتفاق السياسي الجوهري باستثناء — اللهم — موقف المعارضة الإسرائيلية الشيوعية، وهي في تأثيرها السياسي على قرارات البلاد، لا تزال ضعيفة القدرة والأثر.

إلا أن الوحدة السياسية الداخلية المشار إليها آنفاً في شأن القدس وقطاع الجولان، تتبدى في صورة معاكسة، عندما يكون موضوع البحث مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. بالطبع، لم يبدو، ولا يبدو، أن هناك خلافاً حول رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون تعبيراً عن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال في هذه الأراضي. فالحال — هي كما سبق — اتفاق وإجماع على رفض فكرة الدولة، يستوي في ذلك بيغن وبيريس وباقي المسؤولين السياسيين والقياديين، ولا يختلفون. والشيوعيون الإسرائيليون بصورة رئيسة، وحدهم من يخرق هذا الإجماع. لكن هذه الوحدة وذلك الإجماع، ينفرط عقدهما حين يرى الفريق الحاكم بقيادة الثلاثي بيغن-شارون-شامير أن الحكم الذاتي ومشروع الإدارة الذاتية فيهما الحل لمستقبل هذه الأراضي، في حين يرى بيريس — ومن ورائه حزب العمل الإسرائيلي — وجوب إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، على أن يكون جزءاً منه غير منفصل عنه. وبذلك يلتقي أصحاب هذا الرأي مع مبادرة ريغان، ويجدون في مشروع «السلام» العربي الصادر عن قمة فاس الثانية في المغرب عام ١٩٨٢ بعض نقاط الاتفاق الجديدة بالبحث والتلاقي، حتى لو لم يعلنوا الأمر صراحة.

وإذا كان الفريق الحاكم في إسرائيل لا يزال يصر على تسمية أراضي الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة، انطلاقاً من استلزامه التوراتي، فإنه في جميع ما يخفي ويظهر، يبدو وكأنه قد ربط مصيره السياسي ومستقبله في الحكم، بإبقائهما تحت الاحتلال، بل وبتحويلهما إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. ولا يستغرب بعدها، أن تتناهى أصدااء دعوات تنبعث من هنا وهناك، في هذه اللحظة أو تلك، داعية إلى ضم الضفة والقطاع، أو إبقائهما تحت الاحتلال، في أبسط الأحوال. ولطالما سمع المراقبون مثل هذه الدعوات، ولا تزال الذاكرة السياسية تستعيد قوة النبرة بصدد هذا الموضوع

منذ صدور قرار ضم الجولان وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانه، وإلى ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بأيام قليلة، ومفادها كلها، ضرورة ضم الضفة والقطاع، تماماً كما حدث للجولان.

ولعل الكثيرين اليوم، وبينهم مراقبون أميركيون وأوروبيون وشرق أوسطيون، يجمعون على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي كان مرتقباً بين شباط ونيسان من عام ١٩٨٢ (والبعض يؤخره حتى أيار) إنما تأجل بسبب الانتفاضة العارمة التي كانت تعيشها الضفة خلال شتاء ذلك العام، وإلى الضغوط الأميركية والرغبة بإنهاء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بسلام، وفق بنود اتفاق كامب ديفيد، حتى لا يعكّر صفو هذه الاتفاقية معكّر، يلغيها أو ينهاها، بعدما كان الطرف المصري قد أوقف مباحثات الحكم الذاتي من جانبه احتجاجاً على التصرفات الإسرائيلية المخالفة — بحسب تقديره — لروح ونصوص اتفاقات كامب ديفيد، الموقعة بينهما.

ولعل الكثيرين من هؤلاء المراقبين المذكورين آنفاً، يتفقون أيضاً، على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في جملة ما استهدفه من وراء ذلك، إنما رغب في إلقاء مصير أراضي الضفة والقطاع في الظل، وإبعاد الأنظار السياسية عنهما، وكذلك المشاريع والمبادرات بشأنهما، وإلغاء القدرة التمثيلية السياسية لمنظمة التحرير بشأنهما. وبعضنا يذكر — بلا شك — أن الدخول الإسرائيلي إلى مدينة بيروت، بعد خروج مقاتلي المقاومة الفلسطينية منها، إنما تمّ عقب حدثين مهمين، هما: طرح ريغان لمبادرته التي طالب فيها بالتفاوض حول مصير أراضي الضفة والقطاع والنقاش بشأن مستقبل القدس من جهة، واغتيال الشيخ بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب آنذاك من جهة أخرى. ولا ريب أن هذا الاجتياح لمدينة بيروت، قد أعاد إلقاء الضوء على الأزمة اللبنانية وأزاح جانباً النقاش حول مصير الضفة والقطاع، بعدما كان هذا النقاش قد احتل صدارة الأحداث بعد الخروج الفلسطيني والعربي من بيروت، وفي وقت كان بيغن وشارون وشامير وبقية الفريق الحاكم، لا يرى في مبادرة ريغان إلا أنها مبادرة ولدت ميتة، وليس بمقدورها غير الإساءة إلى مستقبل إسرائيل وتهديد وجودها ومصيرها برمته، ولذا، كان يتوجب على إسرائيل محاربتها بلا تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإنه بإبقاء نيران الأزمة اللبنانية مشتعلة، تخفت حيناً وتستعر في حين آخر — لكنها أبداً تبقى متأججة تحت الرماد — يمكن الاستمرار في صرف الأنظار عن مصير الضفة والقطاع (وكذلك بالطبع الجولان المحتل والمضموم إلى إسرائيل). كما يمكن من خلال ذلك، إبقاء لبنان — بصراعات الطوائف والأقليات فيه — جرحاً نازفاً في خاصرة الصراع العربي — الإسرائيلي، يسهل تسعير حريق حربه الأهلية ونشره في أجزاء أخرى من الجسم العربي، عبر تأجيج حدة الصراع الطائفي والأقلاوي فيه، داخل منطقة عربية يتراجع فيها شيئاً فشيئاً الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري، وتنبعث فيها مجدداً وبقوة صراعات الطوائف والمذاهب الأقلاوية والأكثرية على حساب الصراع الاجتماعي بين الأكرليات الجماهيرية المسحوقة والأقليات الساحقة.

يبقى أنه، في أحسن الأحوال، يمكن إقفال هذا الجرح على زغل، بنظر إسرائيل، عبر تشكيله الركن الثالث من مثلث السلام الذي دعا إليه شارون في المنطقة ولحقه



الفريق الحاكم بعدها، بحيث يكون لبنان البلد الثاني بعد مصر، الذي يوقع اتفاقاً للسلام مع إسرائيل. وإلا، فله أن يوقع «اتفاقاً» دون معاهدة صلح معلنة، وأكثر من مجرد اتفاق أمني ينتهي بانسحاب عسكري إسرائيلي من أراضيه. وخلاف ذلك، ليس للبنان من مناص أن يبقى عرضة للانشقاقات والانقسامات والتشظيَّات الطائفية والمذهبية فيه.

### الأهداف الإسرائيلية من المفاوضات

انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الخلاف في وجهتي النظر الإسرائيلية (الفريق الحاكم) والأميركية (إدارة ريغان)، بشأن المبادرة الأميركية للرئيس ريغان، والتي أنتجت تجاذباً وضغوطاً متبادلة بين الطرفين، وبرزت أخيراً في صورة الخلاف حول مقدار المساعدة المالية الأميركية الممنوحة لإسرائيل، ينتظر المراقبون، بما يشبه الإجماع التام، أن تعتمد إسرائيل إلى إطالة أمد المفاوضات أكبر مدة زمنية ممكنة. لأنها بذلك تحقق هدفها الرامي إلى صرف الأنظار — كما أسلفنا — عن مصير أراضي الضفة والقطاع، إضافة إلى أنها تغرق قضية التمثيل السياسي للفلسطينيين والدور المقدر للملك حسين أن يلعبه — بالتوافق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والزعماء العرب — في لجة الإهمال والنسيان. وأما الخلاف المصري — الإسرائيلي بشأن نقاط الحدود المختلف عليها بين الدولتين، وبينها نقطة الحدود في طابا، فتصبح في خبر كان.

وينطلق التكتيك الإسرائيلي الهادف إلى إطالة أمد المفاوضات، من اعتبار أساس، أن الولايات المتحدة الأميركية وحدها القادرة على ممارسة الضغوط عليه، في فترة ينقسم العرب فيها على أنفسهم، وينشغلون بحروب على أطراف حدود منطقتهم العربية (كالحرب العراقية — الإيرانية والحرب الصومالية — الأثيوبية)، أو بين بعضهم البعض (الحرب في الصحراء المغربية وعلى الحدود السودانية.. الخ...) وما إلى ذلك من أمور، هي كثيرة وهما أكثر، وليس اختلال الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، إلا أهون ضرورها، ونتيجة من نتائجها.

ولذا، يحسب التكتيك الإسرائيلي — وهو في ذلك على حق — أن عامل الوقت المنصرم يوماً بعد يوم، إنما يلعب لصالحه. فهو من جهة يرسخ الاحتلال العسكري للبنان ويحوّله إلى أمر واقع زائداً في جدة النزاعات الطائفية وشدة الانقسامات المناطقية والجغرافية، وهو من جهة أخرى يشدّد الطوق حول خناق الإدارة الأميركية التي ستجد نفسها تقترب أكثر فأكثر من موعد الانتخابات الأميركية واستحقاقاتها الداخلية التي تشغل عادة أي رئيس أميركي، ومعه إدارته، عن الهموم الخارجية ومشاكلها.

وبذلك، ومع تقادم الوقت، يتحرّر الفريق الحاكم في إسرائيل من الضغوط الأميركية، ومن ورائها الضغوط العربية واللبنانية، ويعود إلى الإمساك بمقود الصراع العربي الإسرائيلي بين يديه من غير منازع. كما يخف بذلك احتمال الضغط الداخلي عليه من الداخل، عبر المعارضة الإسرائيلية العمالية، مع ما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على توازنات القوى السياسية الموجودة في السلطة، بل وعلى بقائها فيها

أو عدمه. هذا، إضافة إلى أن البقاء الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة يحقق فوائد جمة على مستوى التطبيع السياسي والاقتصادي. ولعل أبسط مثال على ذلك ما تشير إليه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أن أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل ولبنان يفوق معدلها في شهر واحد مجموع أرقام التبادل التجاري المحقق بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم. ولا ننسى سياسياً، أن إسرائيل اليوم موجودة في قلب لبنان (وفي الجبل بالتحديد الذي هو نقطة توازن سياسي وطائفي وعسكري على غاية من الأهمية)، وليست موجودة في الأطراف، كما كانت عليه الحال مع مصر في سيناء، وكما هي عليه الحال مع سوريا في الجولان. وهي، عبر وجودها في ضواحي العاصمة بيروت وفي الجبل والجنوب - وكلها مناطق آهلة بكثافة سكانية كبيرة، وفيها تنوع طائفي ومذهبي، إضافة إلى حيوية النشاط الاقتصادي فيها - قادرة على ممارسة تأثير كبير وفعال وتاريخي الأبعاد لجهة فرضه «الأمر الواقع»، أكثر بكثير مما كانت تستطيعه من خلال وجودها في سيناء والجولان، أيام ذلك الوجود.

وإذا كانت الرغبة في البقاء أطول فترة ممكنة في لبنان، واستنزاف أكبر قدر ممكن من الوقت في المفاوضات، هما هدفان رئيسان من أهداف إسرائيل، إلا أن هناك أهدافاً أخرى ستطرحها خلال مسيرة المفاوضات، ويبدو أنها ستعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها، خوفاً من أن تشتد الضغوط السياسية الأميركية - مدفوعة بعواملها وأسبابها الذاتية - عليها، فتجبرها على رضوخ أو تنازلات لا تستطيع اتقاء أضرارها عليها، من وجهة نظرها بالطبع.

ويمكن من خلال الوثيقة التي نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية المعارضة يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، وهي عبارة عن ورقة مطالب حملها معه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى الولايات المتحدة إبان زيارته لها - كما تدّعي الصحيفة الإسرائيلية، ولكنه لم يعرضها على الرئيس الأميركي ريغان بسبب اضطرابه للعودة إلى تل أبيب دون مقابلته بسبب وفاة زوجة الأول - استنتاج منحى التوجه الإسرائيلي والأهداف التي سيسعى إليها في المفاوضات. وتدعم هذا الاستنتاج وتصب في طاحونته، جملة الأنباء التي حملتها ونقلتها وسائل الإعلام عن «وثيقة شارون» التي زعم صاحبها أنه حاز الموافقة عليها من مسؤولين لبنانيين مقربين إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، بعدما أجرى معهم محادثات بشأنها. كذلك تؤيد هذا الاستنتاج، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين - وبينهم شارون نفسه - إلى الصحافة الإسرائيلية، وتحليلات هذه الأخيرة بشأنها.

وموجز القول ومفاده، أن الطرف الإسرائيلي سيسعى لكي تتمحور المفاوضات حول نقاط ثلاث هي:

أولاً - ترتيبات أمنية في لبنان كله، تحول دون أي احتمال لوجود أو نشاط فدائي في المستقبل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. مع ما يعنيه ذلك من وجوب تقييد أي نشاط سياسي (بمختلف الأشكال) يمكن أن تشتت منه رائحة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية أو وجهة نظر سياسية مؤيدة للموقف العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي، الخ..



ثانياً — إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً، وذلك من خلال توقيع اتفاق يمنع بموجبه أي وجود عسكري عربي في لبنان، ويضمن عدم انتشار أية قوة أجنبية لا ترغب إسرائيل بوجودها فيه، مع وضع نهاية لحالة الحرب القائمة بين إسرائيل ولبنان، والسماح للأولى بالمراقبة الجوية في سماء لبنان إضافة إلى المراقبة البحرية على مياهه الإقليمية، وحتى يتحقق السلام. ولا يخفى ما في ذلك من نتائج وآثار، أهمها خروج لبنان من ميثاق الدفاع العربي المشترك وما شابه من معاهدات وبروتوكولات، مع ما يترتب ذلك من نتائج على انتمائه لجامعة الدول العربية والمحيط الطبيعي الذي يتواجد فيه.

ثالثاً — تطبيع يتضمن حدوداً مفتوحة أمام الناس والبضائع والعلاقات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، من خلال إباحة حق السياحة والزيارة والتجارة، ومن خلال لجان تضمن عدم وجود نشاط سياسي معاد ولجان عسكرية تبحث شؤون البلدين، ويكون لإسرائيل بعد هذا كله حق الوجود في ثلاث محطات للإنذار المبكر، أوجدتها، في لبنان وتأمل بالحفاظ عليها. ناهيك عن اشتراطها قيام قوات الشريط الحدودي (قوة الرائد سعد حداد) بتمثيل هيكل الجيش اللبناني أو الاندماج فيه، لا سيما في المرحلة التي تسبق توقيع معاهدة سلم معلنة.

ومفاد القول وموجزه ثانية، أن الطرف الإسرائيلي يسعى في هذه المفاوضات إلى إرغام لبنان على توقيع «معاهدة سلام غير معلنة» تتخذ شكلياً وتحمل إسم «اتفاق اسرائيلي-لبناني» يتخطى حدود اتفاقية الهدنة القائمة بين الطرفين عام ١٩٤٩، والتي بموجبها نظمت العلاقات طيلة الفترة الماضية بين البلدين، وتكون عبارة عن «الخطوة ما قبل الأخيرة» لإعلان «معاهدة صلح وسلام» بين إسرائيل ولبنان، تراعى فيها ظاهرياً شكليات العلاقة الرابطة بين لبنان والمحيط العربي، وتلغي جوهرياً وعملياً تلك العلاقة. فتوجد بذلك معاهدة على الأرض، دون أن تعلنها على الملأ. وهذا بالطبع، إذا ما اشتدت الضغوط الأميركية وأفلحت في إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات، وإلغاء عامل الوقت الذي يعمل لصالحها.

### الأساليب الإسرائيلية الراجح اتباعها

تعتمد إسرائيل دوماً — وهو ما يعمد إليه غيرها غالباً — إلى تغليف شروطها الرئيسية الجوهرية بمجموعة من الشروط الشكلية الثانوية، أو بأخرى من الشروط المنتمية إلى مستوى «الحد الأقصى»، وتتصلّب في طرحها والإصرار عليها آملة وعالمة أنها لو حققت أي شرط منها، فستكون قد فازت بمغرم كبير، لاجتذابها الطرف الآخر للمفاوض إلى وجهة نظرها وإخضاعه لمنطقها وإرادتها. وإذا ما تنازلت عنها، فإنها لا تكون قد خسرت غير ما تعرف سلفاً أنه ليس بمقدورها أن تناله من الطرف المفاوض. وكثير منا يعلم ولا شك أن أية مفاوضات هي في نهاية المطاف، استعداد للتنازل من قبل كلا الطرفين المتفاوضين أو من قبل الأطراف المتفاوضة، وإلا لكان الصراع حسم بغير طريق المفاوضات، ومن غير حاجة إليها. لكن الأهم في ذلك كله — بلا شك — هو المهارة في طرح الشروط والشروط المضادة، وإقناع الطرف المفاوض الآخر بأنه قد ألغى فعلياً

شرطاً من الشروط الهامة التي يعرف الأول سلفاً أنه لن يطالها.

ولعله انطلاقاً مما تقدم — ودونما توسع فيه لغايات وحدود البحث — يبدو الطرف الإسرائيلي المفاوض وكأنه يقدم تنازلات كبرى عندما يتخلى عن مدينة القدس كمكان للمفاوضات وعن المستوى الوزاري الواجب التمثيل فيها باعتقاده. وتعلم إسرائيل ومفاوضوها بلا شك، أن القدس ما يزال وضعها مجال نقاش وجدال، وأن الرئيس المصري حسني مبارك الذي تعترف بلاده بإسرائيل رفض زيارتها كي لا يكرّس أو يسبغ صفة الشرعية على جعلها عاصمة لإسرائيل. كما يعلم المفاوض الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها رفضت نقل سفارتها إلى القدس، وكذلك فعل الفاتيكان أكبر المراجع الدينية المسيحية في العالم، وهو ما ترفضه بالتالي كبريات العواصم في المحيط الدولي. فأنى للبنان — والحال هذه — أن يجري مفاوضات في القدس؟ وأما المستوى الوزاري المفترض التمثيل في المفاوضات فهو لا يعني أقل من الاعتراف السياسي بوجود دولة إسرائيل (ولو بصورة شكلية)، وهو أمر لا تزال الدول العربية تأمل أن تفايض به الأرض التي تحتلها إسرائيل، وذلك من خلال «مشروع السلام العربي» الصادر عن قمة فاس. أبقود لبنان المحتاج إلى محيطه العربي اقتصادياً وحياتياً بالأساس، أن يخرق سقف الإجماع العربي في هذا المجال، وهو يعلن في كل لحظة على لسان مسؤوليه الرسميين انتماءه إليه كخيار حر رتبته واقعه المحيط عليه، بحسب التصريحات؟

ولذا، فإن المفاوض الإسرائيلي، إذ يتصلّب في هذه الشروط، فلكي يطيل أمد المفاوضات مستفيداً من عامل الوقت — كما أسلفنا — وليبدو بصورة المقدم التنازلات، التي ليس بعدها تنازلات. لكن المفاوض الإسرائيلي يعلم علم اليقين أنه قد ربح منذ البداية نقطة لصالحه، لجأ المفاوض اللبناني إلى التمسك بها أمس واليوم، ألا وهي صلاحية اتفاقية الهدنة القائمة منذ العام ١٩٤٩ في تنظيم العلاقة بين لبنان وإسرائيل. ذلك أن مجرد بدء مفاوضات لبنانية — إسرائيلية يفترض أن يقدم خلالها كل من الطرفين تنازلات للطرف الآخر، سترتب بنتائجها تعديلات ما في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، على ضوء واقع الاحتلال ونتائجه، وسقوط محاولة إخراج إسرائيل من دون شروط عبر انسحاب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية وفق منطوق ومضمون القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن وهما القراران ٥٠٨ و ٥٠٩. ذلك أن مجرد بدء المفاوضات من خلال «لجنة الاتصال» عني ويعني اليوم تخلياً لبنانياً ودولياً، بل وبالتحديد أميركياً، عن القرار الدولي ذي الرقم ٥٠٩ الذي سبق أن نال إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونص صراحة على وجوب انسحاب إسرائيل وباقي الجيوش والقوات من لبنان دون قيد أو شرط، ودونما حاجة إلى مفاوضات تستدعي تنازلات من قبل الطرف اللبناني. ولولا الاستعداد الأميركي لقبول مبدأ المفاوضات — لأسبابه الخاصة — لكان بإمكان الطرف اللبناني التمسك بوجوب تنفيذ القرار الدولي الحائز إجماعاً في الموافقة عليه، وطلب الدعم على أساس منه.

في ضوء ما سلف، لا يعود مستغرباً أن يلجأ المفاوض الإسرائيلي — وهو ما فعله على أية حال — إلى اعتبار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لاغية بسبب هذه الحجة أو تلك،



لأنه يسمح بذلك لنفسه بحق المطالبة ما هو أكثر منها رابطة وعلاقة. وهو منساق، بحكم خلفية موقفه والأهداف التي يسعى إليها — مما أسلفنا شرحه — إلى البحث في مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين: أولاً — لأنه يعرف أنها المسألة الأكثر أهمية بالنسبة له والتي ستثير أكبر قدر من الاعتراض والنقاش من جانب الطرفين اللبناني والأميركي، مما يستنزف قدراً كبيراً من الوقت سيلعب لصالحه بالتأكيد، كما شرحنا سابقاً. وهو يترك ثانياً — مسألة الترتيبات الأمنية الواجبة التنفيذ والتطبيق — مع ما تثيره من نتائج على صعيد علاقة لبنان بمحيطه العربي — لتكون احتياطه الرديف في حال توافر ضغط أميركي عجز المفاوضات الإسرائيلي عن صدّه. وأما مسألة الانسحابات، فهي تأتي ثالثاً وأخيراً، لكونها بالأساس أمراً عملياً لا يأخذ الكثير من الجهد والنقاش والدرس، فيما لو توافرت نية حقيقية للانسحاب من قبل الطرف الإسرائيلي، لا سيما وأن تنفيذ ذلك، سيكون أساساً على عاتقه ومن قبله، بعدما استحصل الطرف اللبناني على موافقات مسبقة من قبل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على جعل ورقة انسحاب جيوشهما وقواتهما العسكرية بين الأوراق التي يملك حرية التصرف بها عموماً، ودون الدخول في نقاش لأسباب ذلك. وبالرغم من هذا، ينتظر أن يعتمد الطرف الإسرائيلي إلى تجزئة الانسحابات بدلاً من جعلها وفق مخطط شامل ومتفق عليه من الأساس، مطيلاً بذلك أمد المفاوضات، وقابضاً الثمن في كل مرحلة بحسب مستجدات الظروف، مستفيداً في ذلك كله من تجربة مفاوضاته مع مصر وبرمجة انسحاباته المسبقة منها، والتي خسر في بعضها أوراقاً كانت بين يديه في اللحظة الزمنية المناسبة، لأنه كان ملزماً بتنفيذ جدول انسحابات عام ومتفق عليه من الأساس، وهو ما لا يريد تكراره في لبنان.

ولكي ينجح الطرف الإسرائيلي في أسلوب المناورة والمماطلة الذي يتبعه بوجه الطرف اللبناني، فإنه لن يتأخر عن استخدام جميع الأوراق التي يملكها في لبنان تحديداً، وبينها ورقة تسعير التناقضات السياسية والعسكرية بين الأطراف المتخاصمة والمتقاتلة، لا في الجبل فحسب، بل وفي باقي المناطق اللبنانية عند اللزوم وتوافر الإمكانية. أفيد هـش المراقب بعدها، إذا ما رأى معارك خلدة والشويفات ذات الصبغة الطائفية الواضحة تشتعل وتتأجج فجأة، عندما تتسرب الأنباء عن رغبة إسرائيلية في جعل «وثيقة شارون» جدول أعمال المفاوضات، ورفض لبناني مقابل، فتتأخر المفاوضات بأكملها أسبوعاً حينذاك؟ ثم؛ وبقدرة قادر، تهدأ في هذه المنطقة بالتحديد، عندما يقرّر البدء في المفاوضات، بعد اتفاق أولي مبدئي، في حين تظل نار المعارك متوقدة في باقي أرجاء الجبل (بالتحديد في عاليه) بين الأطراف المتقاتلة نفسها! وأي قائد أوركسترا باهر يستطيع توزيع الأدوار بهذه الدقة، ما لم يكن يوحى للأطراف جميعها، أنه موضع قتها والحامي لها، من نار يغذي وقودها بنفسه.

وعليه، فلا يجترح إعجاز حين يقال: أن إسرائيل ستلجأ إلى إثارة مزيد من لمعارك العسكرية بين الأطراف المتقاتلة، كلما وصلت المفاوضات إلى عثرة أو توقفت مام باب مغلق، حتى تنفتح مغارة المفاوضات عن «كنوز» جديدة لعلي بابا الإسرائيلي، اعمة خلال ذلك كله أنها تواجه بانقسام في الموقف اللبناني واختلافاً في الرأي بين طراف الحكم الرسمي، بل وبين السلطة وأهل البلاد، وإلى ما هنالك من ادعاءات، في

سبيل كسب الوقت دوماً، حين لا تجدي المماطلات.

## الموقف اللبناني:

### الخلفيات، الأهداف، الأساليب

#### خلفيات الموقف اللبناني في المفاوضات

يجيء لبنان إلى طاولة المفاوضات ولسانه يلهج بمطلب واحد، لكن ذهنه مليء بالكثير من المخاوف... مطلبه الانسحاب الإسرائيلي التام من كامل الأراضي اللبنانية، أما مخاوفه فتتراوح بين أن لا يتحقق أي انسحاب على الإطلاق إذا ما طال أمد المفاوضات، وتكرس الاحتلال يوماً إثر يوم، أمراً واقعاً قائماً لا يقبل نقضاً ولا شكاً، فيغرق لبنان في دوامة التناحر المستمر يحيله جسداً مفتتاً إلى «غيتوات» طائفية صافية — أو يكاد — ومتصادمة أبداً من جهة، وبين أن لا يتحقق سوى انسحاب جزئي لا يتعدى حدود مدينة الدامور وبعض الجبل في الشوف، أو في أقصى الحدود، انسحاب إسرائيلي يقف على حدود نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، وعلى بعد ٤٥ — ٥٠ كلم من الحدود الشمالية لإسرائيل من جهة أخرى، وهو مطلب أممي قامت تحت حجة حرب «السلام للجليل»، يوم أن بدأت. وفي هذه الحالة الأخيرة، يكون الجنوب المعروفة الأطماع الإسرائيلية في مياهه والأرض، قد دخل نفق المصير المجهول والمظلم، وما من ضوء فيه. وبين هذين الحدين المشار إليهما من المخاوف، وفي كل حال تتوسطهما، فإن الخطر من أن لا يرى أحدنا لبنان الوطن موحداً من جديد في دولة ذات سيادة ونفوذ على كامل أراضيها، إنما هو خطر جدي واحتمال واقعي راهن.

والمفاوض اللبناني، إذ يدخل المفاوضات وفي ذهنه هذه المخاوف والمخاطر، وإذ يرى من حوله إنقساماً عربياً واسع الشق، وعجزاً عن ممارسة الضغط الجدي والفعال من خلال تضامن في المواقف حقيقي، وإذ يفزعه ألا يكون طرف غير الولايات المتحدة الأميركية قادراً على ممارسة الضغط على إسرائيل، فإنه يلقي بأوراقه كاملة في سلة المفاوضات الأميركية، سائراً على الدرب التي سلكها قبله غيره من العرب، والتي فيها قيل ويقال، ألف قول وقول، محاولاً أن ينفذ إلى استعادة الأرض من خلال المفاوضات — مع ما يترتب من تنازلات — في حمأة السعي العربي إلى حل سلمي للصراع العربي — الإسرائيلي، كما أبرزته الأنظمة العربية الراهنة في مؤتمر قمة فاس الثانية وعبر «مشروع السلام العربي» الحائز إجماعاً، لم يُز في غيره من الأمور والقضايا العالقة.

إن الخوف الأساس الذي يحكم الطرف اللبناني، هو أن تطول مدة بقاء الاحتلال الإسرائيلي في أراضيه، فيتكرس واقع الانقسام السائد بين الطوائف اللبنانية وأحزابها والقوى الممثلة لها، وتستمر إسرائيل في لعب دور الحكم في هذه الصراعات، تغذي هذا وتدعم ذاك زاعمة حياداً موهوماً بين الطرفين أو الأطراف، وهو ما تشير إليه أنباء الإعلام وأصبح يعرفه الداني والقاصي، من خلال جملة من الحوادث والإشارات، لا داعي لتكرارها والحديث عنها أمام أي متابع للأوضاع اللبنانية. وتكون النتيجة بالتالي، أن



إعادة تكوين الوحدة اللبنانية الوطنية، وتركيب لبنان الكبير الذي قام سنة ١٩٢٠ بقرار من فرنسا عبر ضم الجنوب والبقاع والشمال إليه، يصبح أمراً بعيد المنال، لا سيما وأن الأنباء لا تزال تترى وتتالى عن رغبة أطراف عدة مشتركة في أزمة المنطقة داخلياً وخارجياً، لا ترغب أن يعود لبنان كما كان.

وإذن، فإن الأنباء التي تشير إلى تصريح أحد المسؤولين المقربين من مناحيم بيغن بأن من الأفضل إبقاء الجنوب بيد إسرائيل هو والجبل مع بقاء سوريا في البقاع والشمال، إلى أن تحل أزمة الشرق الأوسط، لا يعود مستغرباً وسط هذه الأجواء. كذلك، لا يعود يدهش توقع شمعون بيريس أن يعود لبنان إلى حدوده الصغرى التي كان عليها قبل أن تنشأ دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ولن يعجب المراقبون بعدها، إذا ما سمعوا أن «العزیز» الدكتور هنري كيسنجر يدعو اليوم إلى بقاء إسرائيل وسوريا في لبنان لكي يكون لكليهما مجال أمني حيوي يحمي أرضهما وحدودهما إلى حين قيام اتفاقية سلام. ومن ذا الذي تذهله الأنباء الصحافية التي تروي عن لسان رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الياس سرקيس، أنه في العام ١٩٦٤ وضع الحكم الشهابي يده على تفاصيل مشروع دقيق لتقسيم لبنان إلى دويلات تبدل وجهه السياسي والديمقراطي — كما تروي مجلة الحوادث في عددها الأخير رقم (١٢٦٥) ص ١٤ — بعدما ضجت الأسماع من إشارات العميد ريمون إدو والرئيس سليمان فرنجية إلى أمثال هذه المخططات، وبعد أن أصبح معروفاً للجميع خبر المراسلات الشهيرة المتبادلة بين بن — غوريون وموشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، ومفادها وجوب إثارة النعرات الطائفية في لبنان لتفتيته عبر قيام كيانات هزيلة فيه، تبرر وجود دولة إسرائيل في شرق مفتت ومنقسم دينياً وطائفيًا ومذهبيًا.

لكن ما يخيف الطرف اللبناني والمراقبين، ليس أنباء مثل هذه المشاريع التي سبق أن طرحت إبان مفاوضات سايكس — بيكو الفرنسية الانكليزية عام ١٩١٦، وما تزال تطرح إلى اليوم، بقدر ما يخيفه «غول» حقيقي يدعى فعلاً وقولاً «بالأمر الواقع». فإسرائيل التي لم يكن معترفاً بها، ولم تكن مقبولة من أحد قبل عشر من السنين تقريباً (قبل عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ — اتفاقية الكيلومتر ١٠١ وما تبعها) أصبحت الآن دولة يقايض معها بالسلام العربي الأرض التي احتلتها في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وذلك لأنها «أمر واقع» عمره يقارب خمساً وثلاثين سنة. وقبرص، التي حسب البعض أن انفجار العنف الطائفي فيها أوائل السبعينات — كما حدث في لبنان — سيكون مؤقتاً فيعود كل شيء إلى حاله، لا تزال منقسمة طائفيًا إلى اليوم بين جمهورية قبرصية يونانية وشبه جمهورية قبرصية تركية، و«الأمر الواقع» ما يزال يفعل فعله في الجغرافيا والتاريخ، وفي النفوس والنصوص. ترى، أي شيء يمنع الانقسام الطائفي والتشردم المناطقي — وعمره في لبنان تقريباً من عمر الأزمة القبرصية وربع عمر دولة إسرائيل — من التحول إلى «أمر واقع» مستجد حقيقي وقائم في المنطقة، إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال قدراً من الزمن أطول، ومرت السنون و«الأمر الواقع» اللبناني الجديد، لا يحول ولا يزول. وكيف لا يخشى الطرف اللبناني ومعه المراقبون ما أشير إليه آنفاً، طالما أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان قد ولّد معادلة جديدة في المنطقة، تقول: إن في

لبنان تطبيعاً من غير معاهدة، في حين إن في مصر معاهدة من غير تطبيع؟ ولم تستعجل إسرائيل الانسحاب من لبنان — وهو يرفض أن يعطيها حق «التطبيع» في المفاوضات — طالما أنها تستطيع نواله على الأرض بغير مفاوضات ولا «معاهدات»، وبذا تحقق أهدافها كاملة، كما أسلفنا القول.

إن المفاوضات اللبناني، إذ يدخل إلى قاعة المفاوضات، فإنما يدخل وذهنه مليء بمخاوف «الأمر الواقع»، ومحيطه العربي ينقصه التضامن ومكشوف للكثير من دعوات الاستسلام، والعجز العربي عن دعمه خلال الحرب وتركه وحيداً يصارع أزمته وأزمة المنطقة طيلة سنوات قد حوّل «المد الوطني» فيه إلى «جزر»، و«الانفتاح العربي» إلى «انغلاق لبناني» لا ينحصر في منطقة أو طرف بقدر ما يتعدى إلى جميع الأطراف تقريباً، وإن تباينت أشكال التعبير والقول تلميحاً أو تصريحاً، وفي ذلك كله من التصريح أكثر مما فيه من التلميح.

لا عجب أن يتنبأ المراقب منذ الآن، بأن ضعفاً واضحاً سيسود موقف الطرف اللبناني — بغض النظر عن النوايا الحسنة، وسواء وجدت أو لم توجد — بفعل موازين القوى و«غول» «الأمر الواقع». ولا غرابة إذا ما اندفع إلى التنازلات، تأتيه من جزاء ضغوطات الداخل اللبناني والخارج الإسرائيلي والعربي والدولي. وسواء أوجَدَ البعض عذراً في ذلك أم لم يجده آخرون، فإن حقائق لعبة السياسة والحرب، أبعد ما تكون عن الأوهام، وإن ترك فيها هامش للأحلام، إذا عاندت وأصررت على أن تصبح حقائق — ولو في مدى زمني طويل.

### الأهداف اللبنانية من المفاوضات

يدخل الطرف اللبناني المفاوضات، وقد أقرّ الحكم فيه — ومجلس وزرائه معه — مسلمات وتوجّهات أعلنها للإعلام، تطالب بحقوق لبنان المشروعة في جلاء الاحتلال الإسرائيلي وباقي القوات غير اللبنانية عن أرضه، وببسط سلطة الدولة وسيادتها وإقرار قوانينها على كامل الأراضي اللبنانية كمسلمات لا تقبل الجدل، وآملاً في الوقت نفسه أن يزداد عدد القوات المتعددة الجنسيات وتوسع رقعة انتشارها مع إشراك قوات جديدة فيها وبتجسيد الدعم الأميركي المعلن في صورة مفاوضات تتلوه انسحابات، كما وعد المندوب الأميركي فيليب حبيب، على أن تنتهي هذه الانسحابات في مدة أقصاها ١٥ شباط (فبراير) من عام ١٩٨٣، مع وضع ترقّيات دولية معينة تضمن عدم تعرض أمن أية دولة مجاورة من خلال الأراضي اللبنانية، وذلك كتوجهات يرغب ويعمل في سبيل تحقيقها.

والمفاوض اللبناني، إذ يتقدم بهذه المطالب التي تنادي في جوهرها بانسحاب إسرائيلي غير محكوم بقيد أو شرط، عملاً بما نادى به القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قراراً مجلس الأمن الدولي برقمي ٥٠٨ و ٥٠٩، فإنه يعرف أن مطالبه هذه تنتمي إلى مستوى مطالب «الحد الأقصى»، وأنه لو كانت ستتحقق في المفاوضات بدون قيد أو شرط أو تنازل أو ثمن، لما كانت حاجة لإجراء المفاوضات، والتي بمجرد دخوله إليها، قد أقرّ أنها الإطار لبحث



مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بدلاً من أن يكون القراران الدوليان السالفا الذكر هما مستنده ومرجعه واعتماده—وقد بحثنا ذلك سابقاً. لكنه مضطر إلى إعلانها، لأنها بغض النظر عن التنازلات والأثمان، تحفظ حقه الشرعي والذي يجب ألا يرقى إليه شك أو يطوله تشكيك.

ويراهن الطرف اللبناني من خلال هذه المطالب، على أنه سيحظى بالدعم الأميركي اللازم لتحقيقها، بعدما أعلن موقفه بالثقة الكاملة في الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها ورئيسها، مما يعني وضع أوراقه كاملة في سلة الموقف الأميركي في المفاوضات وخارجها، وعلى مختلف الصعد. وهو يأمل عبر ذلك كله في تحقيق مقولة سعى إليها حكم الرئيس السابق الياس سركيس طيلة سنوات ست دون أن ينجح؛ ألا وهي «فصل» الأزمة اللبنانية عن الأزمة الفلسطينية وعن الصراع العربي—الإسرائيلي. ويعتقد الحكم اللبناني أنه إذا ما تحقق هذا الفصل بين الأزميتين بعيداً عن الصراع العربي—الإسرائيلي، فإن سفينة لبنان الممزقة قد تعود إلى برّ الوحدة والالتحام، إذا ما ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل بقوة وجدية، واضطرت الأخيرة إلى الانسحاب مع قبضها لما سيرغم لبنان على دفعه من الأثمان.

ويستشرف بعض الموقف اللبناني مستقبلاً مختلفاً عما ستكون عليه الحال في الوثائق المكتوبة بنتيجة المفاوضات، فيما لو تحقق الانسحاب الإسرائيلي بنتيجة الضغط الأميركي والفصل بين الأزميتين، مما أشير إليه آنفاً. فهو يرى أن مصر التي كانت مقيدة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأرض سيناء، والتي اندفعت إلى تقديم التنازلات بغير حساب آنذاك، عادت واكتسبت «حرية محدودة» بعد أن تم الانسحاب من أراضيها، وأصبحت قادرة على رفض زيارة رئيسها للقدس إبّان خلافه مع بيغن حول هذا الأمر، كما أنها استطاعت أن تسحب سفيرها من إسرائيل وتعاود الاقتراب من العرب مجدداً، منتقدة المواقف والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية وعاملة ضدها، في الوقت نفسه الذي أعاققت فيه عملية «التطبيع» بسبل مختلفة، حتى ليصح المثل القائل والمذكور سالفاً، من أن في مصر «معاهدة» من غير «تطبيع». ويتساءل أصحاب هذا التوجه عن الأسباب التي ستحول دون قيام لبنان بالأمر عينه فيما بعد، حتى ولو اضطر إلى تقديم التنازلات اليوم. ويفترضون أن تقييد حرية التبادل التجاري مستقبلاً — فيما لو اضطر لبنان إلى ذلك — ستكون أفضل من «بوابات العبور» المفتوحة اليوم دون رقيب عبر «الجدار الطيب» الإسرائيلي في لبنان. وهكذا دواليك، في ما تبقى من أمور. ويحسب أصحاب هذا الرأي، أن العرب سيلحقون بلبنان عاجلاً أم آجلاً، طالما أن ما يدعى «بقطار السلام العربي» قد سار على خطه بعد إقرار مشروع السلام العربي، وأنه لا مانع من أن يكون لبنان وحيداً في إحدى القاطرات بدءاً، طالما أن الباقيين لن يلبثوا أن يشاركوه القاطرة.

وينسى أصحاب هذا الرأي بالطبع أموراً شتى، منها: أن إسرائيل نفسها قد استفادت من تجربة المفاوضات الإسرائيلية—المصرية، كما استفاد المفاوض اللبناني. وأنها ستعمل، على تلافي نتائجها الضارة بها، وقد أعدت لذلك ما تستطيعه منذ الآن. كما يتغافل أصحاب هذا الرأي عن أن هناك خوفاً حقيقياً أن تتعثر مساعي «السلام» في

المنطقة بغير ما تشتهي أهواء الراغبين فيه، ولأسباب شتى متعددة، فيبقى لبنان وحيداً في قاطرته ليلحق مصر، ولينأى بعيداً عن محيطه العربي، وفي ذلك من الضرر الاقتصادي والسياسي عليه الشيء الكثير، مما قد لا يسمح بقيام له بعد ذلك، ولا بدور يتعدى حدود المحمية الإسرائيلية.

وبغض النظر عن صحة هذا الهدف أو عدمها، ومع الإغضاء عن الانتقادات الموجهة إليه برغم صوابيتها، فإن الأكد هو أن هاجس إخراج المحتل الإسرائيلي بأقصى سرعة ممكنة يحكم تصرفات الطرف اللبناني، لإدراكه أن الوقت لا يعمل لصالحه على الإطلاق، وأن كل يوم يمضي إنما هو — بنتائجه الفعلية على الأرض — ثقل جديد يرجح كفة المفاوض الإسرائيلي في ميزان التناقض الإسرائيلي — اللبناني، لأسباب سبق شرحها في ما سلف.

لكن الهدف الأهم الذي يسعى إليه المفاوض اللبناني ويرمي إلى نيله من وراء كل ما يبدو على سطح الأحداث، إنما هو الإبقاء على دور لبنان في محيطه العربي، برغم ما قد يقدم عليه من تنازلات. وانطلاقاً من ذلك تسعى السياسة اللبنانية الرسمية وتجهد لكي تطبق المثل الشعبي المعروف والقاتل: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم». فهي من جهة، لا تريد للاحتلال الإسرائيلي أن يبقى في لبنان، فيعمل مزيداً من التفتيت والشرذمة في جسده، وهي من جهة أخرى، لا ترغب في خسارة المحيط العربي الذي هو مداها الاقتصادي والسياسي الحيوي الذي لا تستغني عنه. وإذا كانت المملكة العربية السعودية تستورد من لبنان وحدها ما يزيد عن نصف صادراته، ومنها يرسل اللبنانيون العاملون ملايين الدولارات مما يصحح العجز في ميزان مدفوعاته، وإذا كانت اليوم لا تني ترسل الإشارات ذات المغزى السياسي عبر تعليقات إذاعتها الرسمية وافتتاحيات صحفها عن وجوب عدم انفراد لبنان في قبول صلح منفرد يضطر إلى دفع ثمنه غالياً، فإنها قد حذرت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها ستعاقب على ذلك عند الضرورة، عندما أوقفت استيراد بعض أنواع الصادرات اللبنانية بداعي الخوف من تسرب البضائع الإسرائيلية المهربة عبرها. كذلك فإن سوريا لا تغفل هي الأخرى عن التلويح بأضرار معاهدة صلح مع إسرائيل — لأسبابها الخاصة أيضاً — ولا حاجة هنا للإشارة إلى تأثيرها على مجمل حياة لبنان الاقتصادية والسياسية بحكم موقعها الجغرافي، الذي تمر ثلاثة أرباع التجارة والترانزيت عبره، وهما عمادا الاقتصاد اللبناني، هذا دون الحديث عن باقي الآثار والنتائج.

واستناداً إلى هذا الهدف الذي يسعى إلى عدم التفريط بالعلاقات مع المحيط العربي برغم الاستعداد لتقديم ما أمكن من التنازلات، وانطلاقاً من سياسة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم» المجبر لبنان على سلوكها، يصبح موقفه التفاوضي رهين خطوات مترددة — من منطلق نظري بحت، هذا إذا وجد مثل هذا المنطلق — وهذا سيدفع به أكثر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية وحدها لإنقاذه من هذا المأزق، كما أن هذا سيجعله أكثر فأكثر رهين قراراتها، مع ميل إلى التنازل عند اللزوم، في سبيل هدف يعلنه الموقف الرسمي وهو استرداد الأرض.



## الأساليب اللبنانية الراجحة الاتباع

انطلاقاً من الرغبة اللبنانية الرسمية في تسريع المفاوضات والسير بها قدماً، خلافاً للرغبة الإسرائيلية القائمة على كسب الوقت، وخضوعاً لمجمل العوامل والأهداف الضاغطة على موقف المفاوض اللبناني، بدا الموقف اللبناني مرناً وليناً في شؤون كثيرة ومتعددة، برغم تصلبه في أخرى. فهو إذا كان قد رفض مفاوضات تجري في القدس وبمستوى وزاري كما أشرنا من قبل، إلا أنه بالمقابل قدم تنازلات عدة.

فقد نجحت إسرائيل حتى الآن في إجبار لبنان على دخول مفاوضات كان يعلن سابقاً أنه يرفضها، لكونها غير ذات ضرورة في ظل وجود قراري مجلس الأمن الدولي برقم ٥٠٨ و ٥٠٩ إضافة إلى باقي القرارات. وما كان له أن يدخلها لو توافر ضغط أميركي مناسب بهذا الخصوص. كذلك اضطر إلى إشراك مدنيين فيها وإعطاء رئاسة الوفد إلى واحد منهم، بعدما كان يرفض أن يضم إلى الوفد إلا العسكريين. وهذا ما أعطى المفاوضات الطابع السياسي و«التطبيعي» و«السلمي» الذي تريده لها إسرائيل، كما أسقط عملياً وفعلياً اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ وقيمة القرارين الدوليين بشأنه. ولولا تراخي الضغط الأميركي، لما كان لذلك أن يتم.

ولكي يتحاشى الموقف اللبناني أضرار سياسة «شق الصف» التي تتبعها إسرائيل عبر إثارتها للنعرات والخلافات والمعارك الطائفية عسكرياً وسياسياً، فقد قام باستجماع التأييد حول سياسته في المفاوضات عبر التشديد على ضرورة وحدة الموقف التفاوضي اللبناني وتعبير عن رأي موحد ومن خلال إشراك رؤساء الحكومات السابقين — وهم من الصف الإسلامي — في المشاورات بشأن السياسة الواجبة الاتباع. كذلك إطلاعه المجلس النيابي اللبناني من خلال لقاء لجنة الشؤون الخارجية فيه مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور إليي سالم. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة إعلامياً، من خلال موجة من «التضامن» النسبي مع مواقف الحكم اللبناني بشأن السياسة التفاوضية، يسعى المفاوض اللبناني إلى استخدامها بأقصى طاقته.

ولأن الاستفراد الإسرائيلي بلبنان ضمن المفاوضات يسير وسهل، ولأن إسرائيل قدمت شؤون التطبيع ومن ثم الترتيبات الأمنية على موضوع الانسحابات الواجبة التنفيذ، فإن المفاوض اللبناني، الذي قدم موضوع الانسحاب الشامل على الموضوعين الآخرين، اضطر إلى مزيد من الالتجاء إلى أحضان الموقف الأميركي. وهو يرى أنه من غير الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات، فإن الأخيرة ستطول إلى ما لا نهاية، ولن تكون نتائجها إلا لصالح إسرائيل. وبذا، فإنه يزداد ارتهاناً — رغم ذلك أم لم يرغب — إلى شروط الموقف الأميركي وسياسته في لبنان والمنطقة والعالم.

استناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من رغبة لبنان في عدم تقديم جدول للأعمال لأن لا مطالب لديه سوى انسحاب إسرائيل من أرضه، ولأن الخلاف قائم بينه وبين إسرائيل حول ترتيبات نقاط المفاوضات الواجبة النقاش، ولأنه يسعى إلى تسريع المفاوضات التي تعمل إسرائيل وستعمل على إعاقتها، فإن وقتاً سيهدر من غير طائل في مناورات

ومماطلات تهدف إسرائيل من خلالها إلى إجبار المفاوض اللبناني على الخضوع لوجهة نظرها اعتماداً على الأوراق التي تملكها بمواجهته وعوامل الضعف الموجودة في موقفه، وإلا، فعلى إضاعة أكبر قدر من وقته، في حين يستعجل هو الانسحاب بأقصى شدة، ويعاني من مزيد من الانقسام.

وقد يضطر المفاوض اللبناني مع انصرام الوقت بفعل المماطلة واشتداد الضغط عليه، إلى القبول بانسحابات جزئية بدلاً من الإصرار على مطلب الانسحاب الشامل بغير هوادة، لأنه سيجعل بين نار البقاء أسير الشرعية الحاكمة بيروت الغربية وحدها وجزءاً من ضواحيها، وبين نار القبول بانسحاب جزئي يحرر قسماً من الجبل الذي تعمل إسرائيل فيه تمزيقاً طائفيًا ومعارك تقسيمية.

ومن الأكيد أن المفاوض اللبناني سيضطر في اللحظات الحرجة إلى الاستعانة بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأميركية كلما احتاج إلى عون الأخيرة وآنس منها تردداً في التلبية نظراً لما تملكه الأولى من تأثير على المجريات السياسية والاقتصادية في لبنان، ولما تحوزه من علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. كما أنه سيأخذ بنظر الاعتبار المطالب السورية بشأن ضمان أمنها والمطالب الفلسطينية بشأن ضمان أمن المدنيين خصوصاً، إذا أراد أن يحتفظ بورقتي انسحابهما بين يديه جاهزتين للاستخدام.

## خلفيات وأهداف الموقف الأميركي في المفاوضات الإسرائيلية – اللبنانية الدوافع اللبنانية للموقف الأميركي

تتميز السياسة الأميركية إلى جانب كونها براغماتية النزوع، بأنها تحمل بدائل سياسية متناقضة ضمن الاتجاه نفسه، كما يرى بعض المعلقين السياسيين. ومن المعروف أنها إذ تعمل لصالح اتجاه ما، تبقى خيوطاً متصلة بالاتجاه الآخر لكي تحفظ لنفسها مكاناً في كل حدث أو تغيير. وهي غالباً ما تسعى إلى المراهنة على جياذ مختلفة في السباق نفسه. وإذا كانت سياستها في لبنان قد تميزت خلال السنوات الثمان المنصرمة من عمر حربه الأهلية بانكفاء سياسي عن الضغط لصالح فصل أزمته عن أزمة المنطقة، فلأن الشروط الموضوعية لذلك الفصل لم تكن قد نضجت بعد آنذاك، ولأن السياسة الأميركية كانت تجرّب إمكانية الاستغناء عن دور لبنان المميز في المنطقة، في آن معاً.

وقتها، كان النهوض الوطني في لبنان قائماً على قاعدة العداء المشترك اللبناني – الفلسطيني لإسرائيل والمستند إلى رغبة في التغيير الاجتماعي الداخلي، تؤججها «حركة الطوائف» في المجتمع اللبناني وتغذيها بوقودها. وأنذاك، كانت السياسة العربية والأميركية تسعى إلى الخلاص من هذه «البؤرة» التي تهدد بإشعال النار في المنطقة بكاملها، وتفتش في الوقت نفسه عن بدائل أخرى تستطيع تأدية دورها السابق، لا سيما في جانبه «الاقتصادي» كمصرف ضخّم تصب فيه أموال



وأرصدة عائدات النفط العربية، ومنه تنسرب إلى المصارف الأجنبية والأميركية خصوصاً.

أما وأن النهوض والمد الوطنيين في لبنان قد استحالاً تراجعاً وجزراً ساحقين، والهوة بين اللبناني والفلسطيني ازدادت عمقاً واتساعاً، لأسباب عدة لا مجال لتعدادها، ولأن بلداً عربياً أو متوسطياً لم يستطع أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الدور اللبناني — وبالتحديد اقتصادياً — الذي ظل محط الأنظار خدمات ومصارف وشركات إلخ... ولأن «البؤرة» المشتعلة خمدت نيرانها شيئاً فشيئاً بفعل «ثورة على الثورة»، فإن كل الظروف اجتمعت لتعيد البريق إلى الدور اللبناني في العين الأميركية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد الإدارة الحالية، عادت تتطلع من جديد إلى استعادة لبنان دوره الاقتصادي القديم «كمصرف» للأموال والعائدات النفطية العربية و«مسرب» للرسميل والاستثمارات الأميركية إلى المنطقة، لا سيما وأن هذا «الدور» غير مهدد بأي تهديد جدي هذه المرة، خصوصاً إذا ما تم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واستردت الدولة هيبتها في ظل رغبة واسعة وشعبية بوجوب قيام حكم مركزي قوي. وبذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، أن تمسك بخناق المنطقة العربية بيدين واحدة «عسكرية» ممثلة في إسرائيل، وأخرى «اقتصادية» ممثلة في لبنان؛ أو بالأحرى هكذا تريد له أن يصير ويكون. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق، فلا بد من استعادة لبنان لجنوبه وبقاعه والشمال، لتستعيد «الدورة الاقتصادية» التقليدية حياتها من جديد، إذ بدون هذه «الأطراف» التي لا تخضع «للشرعية اللبنانية» يصعب على «المركز» أن يعيش ويؤدي دوره المنشود. ولا تزال الأنباء تتزايد حول تهاقت رجال الأعمال الأميركيين وممثلي الشركات الأجنبية على المجيء إلى لبنان لدراسة إمكانيات العمل والثمار فيه مجدداً، برغم ظروف الاحتلال الواقع على أرضه، وظلال الحرب الأهلية التي لا تزال تخيم في مناطقه. وآخر هذه الأنباء، ما أشارت إليه مجلة «المجلة» (في عددها رقم (١٥٠) ص ١٢)، من أن إدارة ريغان قد نصحت الشركات الأميركية بإرسال بعثات إلى لبنان لدرس إمكانيات العمل والاستثمار والتجارة في هذا البلد. وأن ذلك قد جاء في وثيقة أميركية رسمية أرسلت نسخ منها إلى سفارات الولايات المتحدة الأميركية في عدة عواصم شرق أوسطية، وحصلت المجلة على إحداها. ومفاد الوثيقة أن فرص الاستقرار السياسي قد تحسنت في لبنان، وأن من السهل قيام عمليات مشتركة بين الشركات اللبنانية والأميركية في هذا البلد. كذلك، جاء في الوثيقة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ سنوات كما تقول المجلة، إن السفارة الأميركية في بيروت تعتبر أن إمكانيات العمل للقطاع الخاص في لبنان هي ممتازة الآن.

وبغض النظر عن صحة الوثيقة أو عدمها، فإن الخبر يجيء وسط مجموعة من الإشارات الإعلامية والسياسية التي تصب في المنحى نفسه وتؤشر إليه، وكلها تؤكد الاهتمام الأميركي بالدور الاقتصادي اللبناني المأمول قيامه. إلا أن هذا التطلع الأميركي الذي تدعمه الإدارة الحالية، بغية استعادة لبنان لموقعه الاقتصادي «الحيوي» مشروط بجملة ظروف سياسية موضوعية تلعب إسرائيل ولبنان والدول العربية دوراً مؤثراً فيها، ولا بد من تحققها على الأرض، لكي يكتمل هذا التطلع الأميركي

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحقيقه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الأميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي والجماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكت سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لألف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبية الساحقة) هو أيضاً، بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتحركات ضدها وضد مصالحها. و«المارينز» الأميركي هو «المخلص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللمعان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يردده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

وإذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعتها» الجديدة، ستكون عرضة للانهايار والزوال، ولن يمنع شيء على الإطلاق عودة موجة العداء لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و«رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الرهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و«الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن، ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتربح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيجيء ذكره، لكنها تربح في لبنان استعداداً منذ الآن — رسمياً وشعبياً — لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن ما لم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية، من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الآخرين التي أنشأتها إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيعني — إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أممي أو ما شابه — وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد قوات الانتشار السريع في المنطقة، كما سيعني أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدي وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.



## الدوافع العربية للموقف الأميركي

لا ينطلق «الدور الأميركي» في لبنان من بواعث لبنانية وحسب، بل تدفعه ولا ريب دوافع سياسته في المنطقة العربية، وتنازعه النفوذ مع الاتحاد السوفياتي فيها. ومن الواضح أنه في هذا المجال بالتحديد تكاد المنطقة العربية بكاملها، تتحول إلى «بحيرة» أميركية، لولا بعض الاستثناءات هنا أو هناك، وبهذا الشكل أو ذاك، دون مساس بالجوهر.

وليس يجدي الحديث عن الأسباب التي قادت إلى ذلك — ولا هذا مجاله — بقدر ما يؤشر ذلك إلى أن الأنظمة العربية إجمالاً تقريباً، تنتظر من الولايات المتحدة الأميركية أن تظهر «حسن نيتها» عربياً فتضغط على إسرائيل من أجل القبول بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. و«مشروع السلام العربي» و«مبادرة ريغان» يصبان في هذا الاتجاه بالتأكيد.

ولا شك أن نجاح الإدارة الأميركية في إخراج إسرائيل من لبنان دون تنازلات كبيرة تذكر من جانبه، ستدعم وجهة نظر المراهنين على أميركا وقدرتها على تحقيق السلام، كما ستزيد من ثقتهم بإمكانية تحقيق حل سلمي للصراع العربي — الإسرائيلي في المنطقة، وتثبت إلى عقود قادمة «الدور الأميركي»، وبلا منازع يذكر. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفشل الأميركي في إخراج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان «بالشروط العربية والأميركية» سيؤدي بسرعة إلى فقدان الثقة بها من قبل الدول العربية التي وضعت أوراقها في «سلتها» السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما ستجعل شعوب هذه الدول عرضة لتأثير التيارات السياسية والدينية المعادية جذرياً للسياسة الأميركية، مع ما يولده ذلك من نتائج رسمية وشعبية.

ولقد أصبح معلوماً أن هناك الكثير من «نقاط الاتفاق» «الإيجابية» بين مشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس وبين مبادرة ريغان، كما يراها أصحاب هذه التصريحات، وأن الكثير من الآمال يعقد على هذه «المبادرة». وبغض النظر عن دقة هذا التحليل المتفائل أو عدمها، فإن ما لا ريب فيه هو أن سلاماً منفرداً بين بيروت وتل أبيب — أو ما يشابهه محتوى ومضموناً وإن خرج عليه شكلاً وظاهراً، من شأنه أن يعطل المشروع العربي والمبادرة الأميركية لصالح وجهة النظر الإسرائيلية بقيادة فريق بيغن — شارون — شامير الرافضة لمبدأ الانسحاب من أراضي الضفة الغربية والقطاع والمعارضة لأي حق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني فيهما، باستثناء مبدأ الحكم الذاتي، المرفوض فلسطينياً وعربياً. ذلك أن مثل هذا «السلام» مع لبنان، سيقوي مواقع إسرائيل التفاوضية مستقبلاً مع أي طرف عربي، وسيعمل على تكريس مبدأ الاستفراد الإسرائيلي بكل بلد على حدة، ويجعل من إسرائيل في المنطقة القوة الإقليمية الأقوى على فرض كلمتها وسياستها، حتى بإزاء الدول الكبرى — وبينها الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا لم ينجح الضغط الأميركي في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، من لبنان، فيصبح الأخير العوبة البلد المحتل الذي تستطيع إسرائيل أن تهدد به أي بلد عربي آخر، وترهن مصيره إلى النتائج نفسها، وسيخفق «الإغراء» الأميركي للملك حسين

والفلسطينيين والعرب أجمعين بدخول باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل على حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، تزعم مبادرة ريغان أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأنه الفرصة الوحيدة الباقية والممكنة. وكيف لا يخفق «الإغراء» الأميركي إذا كان حتى الآن قد عجز عن إيقاف بناء المستوطنات في الضفة، ولم يسبق أن فعل شيئاً جدياً لمنع ضم الجولان وتوحيد إسرائيل لمدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. وكيف لا يعجز هذا «الإغراء» عن استدراج آخرين، طالما أن الإدارة الأميركية الحالية قد خرجت عاجزة ومهزومة في معركتها مع إسرائيل داخل أروقة الكونغرس الأميركي بصدد تخفيض مقدار المساعدة الأميركية، فكانت النتيجة أن وافق مجلسا الشيوخ والنواب على هذه المساعدة وخلافاً لما ظهر (شكلياً على الأقل) من ضغط للإدارة الحالية لمنع إقرار ذلك.

ولذا، لا عجب إذا ما رأينا التأكيد الأميركي على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، يتجلى اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس الأميركي ريغان، ييئنه مندوبه الخاص فيليب حبيب ويطلب إليه أن يعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن. ولا يعود المرء مندهشاً من الحرارة التي تستقبل بها جولة وزير الخارجية اللبناني وزيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما عرف أن الدول الكبرى تتصرف بمنطق المصالح لا بمنطق العواطف. كما يصبح من المفهوم أن ترفض واشنطن ادعاءات إسرائيل بأن التخلي عن الضفة الغربية يعرض أمنها للخطر وهي ادعاءات يرددها العديد من المسؤولين الإسرائيليين وبينهم رئيس الأركان الجنرال رفول إيتان نفسه اليوم.

### الدوافع الداخلية للموقف الأميركي

ويبقى للموقف الأميركي دوافعه الداخلية الخاصة به. فالاقتصاد الأميركي ما زال يعاني الكساد والتضخم، وظاهرة البطالة لا تزال متفشية. وتشير الأنباء إلى أن الأموال السعودية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الأميركي، وهو ما كان موضوع نقاش من قبل وفد أميركي مع المسؤولين السعوديين في الأسابيع الأخيرة. والانتخابات الأميركية ستبدأ في أواخر الربيع المقبل، وسيكون الرئيس رونالد ريغان أحد روادها كما تشير الأنباء. وهو لن يستطيع خوض غمارها، إلا إذا تسلح بنجاح ما في معركة المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية، لاسيما إذا ما برز في خاتمة المطاف على أنه كان عزابها.

وعلى العكس من ذلك، فإن فشل هذه المفاوضات سيدخل ريغان حلبة المرشحين ضعيف القوى - وإن لم تلغ حظه بالنجاح - بعد أن فقد نجاحاً في السياسة الخارجية، يأمل أن يعوّض به فشله المستمر في السياسة الداخلية، لجهة حفز الاقتصاد الأميركي المريض وتنشيطه وإلغاء المساعدات الحكومية الاجتماعية والإنفاق الهائل على البرنامج التسلحي وهو ما يعارضه الكونغرس، ناهيك عن اضطرابه إلى الكثير من التراجع في سياسته الخارجية المواجهة للاتحاد السوفياتي وبينها الحظر على الشركات الأميركية (والأوروبية الفروع) التي تمد الاتحاد السوفياتي بالمعدات اللازمة لإنشاء خط أنابيب الغاز المشهورة قصته دولياً.



ولأن إسرائيل تعرف أوالية عمل النظام الأميركي جيداً، وكيفية صدور القرار فيه، فقد خاضت معركتها في عقر الدار الأميركية، بعدما عبأت الرأي العام الداخلي فيها بالاحتجاج على التدخلات الأميركية في سياستها الداخلية كسبيل من سبل الدفاع ضد المعارضة العمالية الإسرائيلية السائرة في ركاب مبادرة ريغان. وظهرت ملامح هذه المواجهة في مسألة الحصول على زيادة من برنامج المساعدات الأميركية لإسرائيل عن عام ١٩٨٣، التي خاضتها ضد الإدارة الأميركية الحالية وربحتها في الكونغرس، كما أسلفنا من قبل. كذلك برزت بالترافق مع ذلك حملة مركزة من قبل المؤيدين لإسرائيل ضد إدارة الرئيس ريغان عموماً وضد مبعوثه إلى الشرق الأوسط، السيد فيليب حبيب، خصوصاً. وصدرت انتقادات تنتهمه بالتدخل في قضية المساعدات ضد مصلحة إسرائيل، وهو ما ينفي عنه صفة الحياد اللازمة للعب دور الوسيط بين إسرائيل ولبنان وجيرانها من العرب. وكان الهدف من ذلك إضعاف الثقة بحبيب وإشاعة جو من التشكيك حول مصداقية دوره وقدرته على الاستمرار فيه، مع ما كان سيرافق ذلك من تأخير وإعاقة للمفاوضات، لو سارت الرياح وفق ما تشتهي السفن الإسرائيلية. كذلك لم ينجُ وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز من هذه الحملة بسبب توجيهه الانتقادات المباشرة إلى إسرائيل على سياسة الاستمرار في بناء المستوطنات الجديدة التي لا تزال تتبعها في الضفة وبالنسبة إلى موضوع الحرية الأكاديمية في الأراضي المحتلة وآراء الأساتذة في جامعاتها، إضافة إلى موقفه المؤيد عموماً لوجهة النظر اللبنانية بشأن المحادثات مع إسرائيل.

وبإزاء هذه الحملة الإسرائيلية خاضت الإدارة الأميركية في دفاع ضدها، أكدت من خلاله مجدداً وعلى لسان مسؤولين ورسميين تمسكها بسياستها في الشرق الأوسط ولبنان واعتبارها السياسة الإسرائيلية التوسعية مضرّة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وكان من بين آخر هذه التصريحات ما أكدّه الرئيس ريغان مجدداً من أن الولايات المتحدة الأميركية ستعتبر إسرائيل محتلة إن لم تخرج من لبنان، في الوقت الذي أكد فيه رفضه لسياسة الاستيطان وجدّد الحديث عن ضرورة مناقشة وضع القدس دولياً، بما يؤكد مضمون مبادرته الأنفة الذكر. وبنتيجة هذا الضغط المستمر أتت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، آملة أن تعيقها إلى أكبر مدى زمني ممكن، بحيث لا تخرج بنتائج جدية قبل أواخر الربيع، حيث تغرق الإدارة الأميركية الحالية في همومها الداخلية، ويخفت وهيج سعيها إلى تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط من خلال ضم الملك حسين والفلسطينيين إلى المفاوضات، ويخفق الضغط الأميركي في إنجاز أهدافه إسرائيلياً.

### النتائج المحتملة لمعركة المفاوضات

إذا جاز التكهن منذ اليوم بالنتائج المحتملة لمعركة المفاوضات الدائرة، فإن صورتها تظهر — في ضوء ما سلف ذكره — تعقيدات شكلية وخلافات ثانوية هدفها صرف الأنظار عن الجوهر في المفاوضات، ألا وهو خروج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان، دون قيد أو شرط. وبالطبع، فإن المدى الزمني يبدو طويلاً نسبياً بالقياس إلى

الوعود الأميركية التي كانت تحدد مواعيد الانسحاب قبل عيد الاستقلال اللبناني في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، ووعود فيليب حبيب التي اعتذر عنها، بتحقيق انسحاب إسرائيل قبل نهاية العام ١٩٨٢، كهدية رأس السنة.

ومن الواضح أنه خلال هذه المفاوضات ستمارس ضغوط متبادلة بين الأطراف الثلاثة الإسرائيلية والأميركية بالأساس واللبنانية تالياً، وسيكون لبنان معرضاً لمزيد من الانفجارات الأمنية وسياسة شق الصفوف إعلامياً وسياسياً وعلى الأرض، بهدف خلخلة وضعية المفاوض اللبناني وإرباكه وتفتيت وحدة موقفه التفاوضي، في الوقت الذي تتعرض فيه الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من الضغوط الداخلية من قبل المعارضة، وتشتد الحملة على الإدارة الأميركية الحالية في داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها عبر أشكال متعددة، بعدما رفعت قضية الانسحاب من لبنان إلى مستوى الالتزام الشخصي للرئيس ريغان، الذي تتجسد فيه سمعته وهيئته ومصداقية كلمته، بل ومصيره السياسي في حملة الانتخابات القادمة.

كذلك، ستشتد الدعوات إلى ضم الضفة الغربية من قبل المسؤولين الإسرائيليين وأولئك المقربين من مناحيم بيغن، في الوقت الذي تتابع فيه سياسة الاستيطان وقمع التحرك الفلسطيني الداخلي، في محاولة لمقايضة ضم الضفة بالانسحاب الإسرائيلي، كما تمت مقايضة إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في شهر نيسان (إبريل) المنصرم، باحتلال لبنان والاعتداء عليه في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ نفسه. ومن المحتمل أن يصبح خطر ضم الضفة جدياً فعلاً وليس مجرد تهديد، كلما اقتربت المفاوضات من نهايتها، وخصوصاً إذا ما خف الضغط الأميركي على إسرائيل، بسبب الانشغال بالانتخابات وحملات التحضير لها، في ظل الانقسام العربي المعهود.

وبرغم لهجة التشاؤم التي تعتري أحاديث المراقبين السياسيين وبينهم وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وعضو معهد بروكينغز حالياً، وكذلك السفير الأميركي والمبعوث الخاص إلى لبنان، بين براون وآخرون أجانب ومحليون، حول صعوبة تحقيق المفاوضات لنتائج فعلية تذكر، إلا أن احتمال انسحاب جزئي إلى حدود الدامور أو نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، هو أمر ممكن جداً، يكون تعويضاً للرئيس الأميركي عن الانسحاب الشامل الذي التزم به شخصياً، وهداً أدنى للدخول في مرحلة الانتخابات. ومثل هذا الانسحاب، وإن لم ترغب فيه إسرائيل بغير ثمن باهظ، إلا أنه لا يفقدها ورقتها الرئيسية المتمثلة في بقاء الجنوب تحت سلطتها وبقاء السيادة اللبنانية غير ناجزة على كامل أراضيها.

وفي كل حال، يجمع المراقبون بدون استثناء على أن فترة الأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة ومصيرية، لا في عمر لبنان وحسب، بل في عمر الصراع العربي-الإسرائيلي كذلك. فإما تنجح إعادة إحياء لبنان بفصل أزمته عن ارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، وإما يعود هذا الارتباط إلى سابق عهده، في ظل احتلال إسرائيل يعمل تمزيقاً ونهشاً في الجسد اللبناني وتقسيماً وتفتيتاً لاجزائه. وخلال هذه المدة، ستبين حقيقة الضغوطات الأميركية على إسرائيل وقدرتها الفعلية على السير بمبادرة الرئيس الأميركي ريغان قدماً، والحجم الذي أصبحت تمتلكه إسرائيل في تقرير



شؤون المنطقة، برغم السعي الأميركي الدائم والمعتاد إلى تجيير حركة جميع اللاعبين وكافة الأدوار، وجعلها تصب في مجرى سياسته دوماً.  
وكائناً ما سيكون الأمر، فإن لبنان واقع في مصيدة الاحتلال الإسرائيلي، ويصعب أن يخرج منها بدون أضرار بالغة أصبحت منظورة ولا تحتاج إلى إسهاب، وإسرائيل يزداد ثقلها الكمي والنوعي في ساحة الشرق الأوسط يوماً بعد يوم، حتى لتبدو وكأنها سيدة الساحة بلا منازع، في ظل العجز العربي عن تحقيق أدنى شروط التوازن المفقود.

## فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروع القتل والاحياء

أحمد شاهين

لم يبتعد كثيراً ذلك اليوم الذي توجه فيه مواطنون عرب من كافة الأقطار العربية التي كانت قد خلصت من الاستعمار، في حينه، إلى فلسطين للدفاع عنها، وتحريرها من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. فأبناء المشرق العربي انخرطوا في قوات جيش الإنقاذ، وأبناء مصر قاتلوا في قوات كتائب الجهاد التي شكلت جولة الإخوان المسلمين أساسها. أما أبناء فلسطين فقاتلوا في قوات الجهاد المقدس. وكانت قضية فلسطين، بحق، قضية العرب.

مقابل تلك القوات، أنفة الذكر، دخلت القوات الرسمية العربية فلسطين، على شكل جيوش، بعد انسحاب بريطانيا في أيار (مايو) ١٩٤٨ من فلسطين «لتحررها» من الصهيونيين. فمن الشمال دخلت القوات السورية، ومن الشرق القوات العراقية والأردنية، ومن الجنوب القوات المصرية.

وقد سبقت القوات الشعبية القوات الرسمية إلى القتال، وخاضت معاركها بدءاً من عام ١٩٤٧؛ ومن نافل القول أن القوات الرسمية، بعد أن دخلت فلسطين، ضايقته القوات الشعبية وعملت على إخضاعها «لنظام قتالها»، أو بالأصح، لمنعها من القتال إلا في الإطار الذي كانت القوات الرسمية قد حددته لنفسها، وفق الترتيب السياسي الذي دخلت فلسطين على أساسه، حسبما اتضح فيما بعد.

ويلحظ المراقب لتطورات القضية الفلسطينية، منذ ذلك الحين حتى اليوم، أن لهذه القضية رؤيتين، رسمية وشعبية. فالمواطن الذي لم يعتد على ظاهرة الحدود بين الدساكر العربية، كانت قضية فلسطين بالنسبة إليه قضية تعنيه، كما يعنيه بيته أو قريته؛ أما الحكومات التي قامت في الإطار الذي حدده لها الاستعمار في مراسيم منحها الاستقلال، جغرافياً وسياسياً، فقد نظرت لها باعتبارها وسيلة يمكن توظيفها فيما هو لمصلحة تلك الحكومات التي سعت، على تنوع شعاراتها ومشاربها، إلى تثبيت الكيانات التي قامت.



ولم تكن الزعامات الفلسطينية غائبة عن التوجه الرسمي العربي، بل حاولت محاكاته، عندما أعلنت عن تشكيل حكومة عموم فلسطين. واختلفت الزعامات العربية، في حينه، حول شرعية تلك الحكومة. ففي حين دعمتها مصر، عارضها الأردن وأعلن عن ضم الضفة الغربية إليه. وعندما «تضامن» العرب لمواجهة العدو المشترك، إسرائيل، طويت قضية حكومة عموم فلسطين، وأصبحت مكتباً - رمزاً في القاهرة، دون أي فعالية أو حضور، وصار التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية له صفة المراقب فقط، باعتبار أن نظام الجامعة يفترض تمثيل الدول المستقلة، وفلسطين ليست كذلك.

### شيء من التاريخ للذكرى

تأسيساً على ما تقدم، شهدت سنوات الخمسينات نهوض حركات سياسية جديدة حملت لواء القومية العربية وربطته بتحرير فلسطين. والملاحظة الأساسية في تلك الفترة، هو أن الفلسطينيين كانوا الأنشط بين المجموعات التي انتظمت في تلك الحركات.

لكن دورة تثبيت الكيانات العربية اقتضت السير في منحى مختلف عما أرادته الجماهير العربية، وكان لازماً على السلطات التي حكمت في تلك الكيانات، أن تعمل بما يخدم ثبات تلك الكيانات، حتى لو تناقض ذلك مع الشعارات التي جاءت بتلك الجهات إلى الحكم.

وكانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨، وإجهاضها في ١٩٦١، بغض النظر عن العوامل التي ساهمت في إجهاضها، التجربة اليتيمة المعبرة عن ذاك التوجه القومي العربي. فبقدر ما بدا، مع إعلان الوحدة، اقتراب موعد تحرير فلسطين في أعين الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية خصوصاً، بقدر ما صار هذا الأمل بعيداً، مع انفراط عقد تلك الوحدة. ولم يضيف شيئاً وصول تيارات قومية إلى سدة السلطة في أكثر من قطر عربي. فقد بدا من محادثات الوحدة في العام ١٩٦٣، أن هذا الأمل أنأى من حدود التصور، وأن مصالح أخرى قد ترسخت في كل كيان عربي تتنافر مع الطموحات الوجدوية. وكان لا بد من أن يمر وقت كي يتأكد للجماهير مدى دور هذه المصالح، بل أن هذه الجماهير مع الوقت صارت لها مصالحها المؤطرة في تلك الكيانات، فصاغت حياتها وأحلامها في حدود ذلك. وكانت سنة ١٩٧٠ سنة الانعطاف الكبير في المنطقة العربية.

في ضوء فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ومع اشتداد الصراع بين مصر والسعودية في اليمن، ومع إعلان إسرائيل عن العمل لتحويل روافد نهر الأردن، تداعى الدول العربية، بدعوة من عبد الناصر، للاجتماع، وعقدت مؤتمرين، الأول في بداية عام ١٩٦٤، والثاني في نهايته، وأكدت ميثاق التضامن العربي فيما بينها. بالمقابل طالب المؤتمر العرب أن يتولى الفلسطينيون أمر تحرير أراضيهم، وكلف المرحوم أحمد الشقيري، مندوب فلسطين في الجامعة العربية، ببحث هذا الأمر مع الفلسطينيين، فكان مؤتمر القدس الذي أعلن فيه عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ممكناً

أن يكون مصير المنظمة مشابهاً لمصير حكومة عموم فلسطين، حيث اختلفت الدول العربية فيما بينها على شرعية المنظمة. لكن حدثاً ظهر مع بداية ١٩٦٥، وهو إعلان منظمة فلسطينية عن وجودها بعملية مسلحة في الأراضي المحتلة، فاتحة بذلك مدخلاً جديداً في سؤر الصراع العربي - الإسرائيلي.

لو لم تنهزم الحكومات العربية في ١٩٦٧، لاختلف الوضع، لكنها انهزمت، ولسنا في معرض تحديد أسباب الهزيمة. وهزيمتها تلك دفعتها إلى تبني شعارات من حمل السلاح من الفلسطينيين (حرب التحرير الشعبية)، وكثرت التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي تعبر عن هذا الاتجاه السياسي، أوداك، أوعن هذه الدولة العربية أوتلك. وشكلت ظاهرة الكفاح المسلح رداً جماهيرياً على هزيمة الأنظمة، فبدأت الجماهير العربية تنظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها شيئاً مقدساً، وصار الفدائي ببذته المرقطة نبياً. والتحق الكثير من المواطنين العرب، خاصة المثقفين منهم، بصفوف المقاومة الفلسطينية في الأردن، وكان لمعركة الكرامة في ١٩٦٨ وهجها، وتأثيرها.

استطاعت الأنظمة بعد أكثر من سنة على الهزيمة من امتصاص الوضع، لكنها وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة شعبية بدأ يصب عودها، والخلافات بينها وبين الإدارة السياسية للفلسطينيين التي رعتها الأنظمة العربية بدأت تتجه نحو الحسم لصالحها، بل حسم لصالحها في ١٩٦٨ بإبعاد الشقيري عن رأس المنظمة، وحلول آخر محله لفترة قصيرة، استلم بعدها زمام المنظمة رجل من أوساط دعاة حمل السلاح، زعيم حركة فتح، ياسر عرفات. وبدأ بذلك سباق الماراتون الطويل بين عرفات والحكام العرب، بين استقلال القرار الفلسطيني، وبين العاملين على تطويره لصالح هذا النظام أوداك. فكانت معارك لبنان بين المقاومة والسلطة اللبنانية في ١٩٦٩ التي انتهت إلى المصالحة بإشراف الأنظمة، وترتيب نشاط المقاومة بما يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (اتفاقية القاهرة). وكان ذلك الاتفاق بداية فك الارتباط بين المقاومة والجماهير العربية، حيث بدأت الأنظمة بعد ذلك ترتب تعاملها مع المقاومة كنظام، مثلها مثله. وكان عدم التمكن من القضاء عليها في الأردن في عام ١٩٧٠ بداية لمرحلة جديدة، سواء بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو للأنظمة العربية، وحتى للجماهير.

كان يجب أن تعطي دروس ١٩٧٠ توجهاً مغايراً لما حصل بعد ذلك التاريخ، وذلك من منطق التحليل القائل بوحدة المصير العربي المشترك، وأولوية القضية الفلسطينية على ما عداها، عربياً. لكن ما حصل جاء مختلفاً، وقد يكون هذا منطق التاريخ، وهو صواب لأنه يتحرك وفق عناصره وحركته الداخلية، لا وفق تصورات زيد أو عمرو، أو أحلام أي كان.

وبموت عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، حيث كان رمزاً توحيدياً، ولسنا في مجال مناقشة واقعية ذلك، مات على ما يبدو ذلك الوهج الوحدوي الذي شهدته سنوات الخمسينات وأواسط الستينات، حيث كانت التظاهرات تعم الشوارع العربية، لأي حدث يلم بأي قطر عربي. كما أن الأنظمة التي تكرست بعد ذلك التاريخ اهتمت بتنمية أقطارها، وتوفير «الاستقرار الداخلي فيها»، وقامت فيما بينها أشكال من التعاون بما يخدم مصالحها كأقطار، وانتهت بذلك فترة التصارع العربي بين ما عرف بالاتجاهات



الرجعية، والاتجاهات التقدمية، وصار شعار التضامن العربي راية للجميع، تعزز في حرب ١٩٧٣، التي فتحت الباب على مصراعيه لمشروع التسوية السلمية مع إسرائيل، تحت شعار «السلام العادل والدائم».

وقد تميزت هذه الحقبة، حقبة ما بعد ١٩٧٠، بسيادة النمط الديكتاتوري في أرجاء الوطن العربي. وقد عبر السادات مرة في خطاب له حول أحداث السودان في تموز ١٩٧١ عن ذلك بالقول «ان الاتحاد الثلاثي ولد وله أنياب». وأشار بذلك إلى الدور الذي مارس لإنهاء حركة هاشم العطا في السودان آنذاك ضد جعفر النميري، وبالطبع كان القمع سمة تلك الحقبة، حيث انعدمت فرص السماح لأي رأي بالظهور سوى رأي الحاكم، وعدم السماح لأي تنظيم سياسي بالنشاط سوى نشاط حزب الحاكم. وترافق القمع مع وفرة نقدية، أمنتها أموال النفط التي بدأت تتدفق على الدول الشقيقة على شكل إعانات ومساعدات، بعضها تحت شعار التنمية، وبعضها الآخر تحت شعار دعم الصمود، وما شابه ذلك.

وأسهم كل من القمع والوفرة النقدية في الوطن العربي، في دفع المواطن العربي عن الاهتمام بالقضايا السياسية - الوطنية، وتأطرت شخصيته في إطار البحث عن حل لهُمومه الشخصية، أي تحسين ظروف حياته المعيشية، كما تأطر جغرافياً في حدود شخصيته القطرية التي كثرت القوانين التي تحددها، وتمنعها من التطلع خارج الدائرة القطرية.

في هذا الوضع، ظلت الثورة الفلسطينية النشاز، وظل لبنان خروجاً على القاعدة. فكان مؤثلاً للثورة الفلسطينية، وكان بوجودها، ملجأ للعديد من الشباب العرب الهاربين من أنظمتهم والمحتجين عليها. لكنهم لم يشكلوا الحالة التي تشكل رداً على هذا الواقع العربي، فعاشوا في كنف الثورة لاجئين بين لاجئين. بل إن الكثير من النخب في الوطن العربي بدأت تجد في التعاون مع الثورة الفلسطينية خلاصاً وجدانياً لها، حيث لم تستطع تلك النخب لعب دورها في ساحاتها الأساسية. وللنخبة في العالم الثالث ككل، والوطن العربي منه، دور أساسي في إنهاض وتحريك النشاط الجماهيري.

من الصراع العربي - الإسرائيلي

إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني

شكلت التسويات الأولى التي بدأت على الجبهتين المصرية والسورية تباعاً مدخلاً للأمل بالوصول إلى تسويات دائمة؛ أعقبها تسوية ١٩٧٥ على الجبهة المصرية والتي شكلت خلافاً بين سوريا ومصر، انتهى في ١٩٧٦ في قمة الرياض المصغرة، بعد تدخل سوريا في لبنان لوقف «الحرب الأهلية» التي كانت دائرة في حينه. وبدأ بعد قمة الرياض المصغرة أن الوثام العربي قد عاد.

حدث في ١٩٧٧ أن صعد في إسرائيل للسلطة تكتل الليكود المتطرف في مسألة «أرض - إسرائيل» الكاملة، وبدأ بصعوده أن أمر التسوية بات مؤجلاً. وهذا ما دفع الرئيس السادات إلى القيام بخطوة دراماتيكية عند زيارته للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧.

وفي آذار ١٩٧٨ شنت إسرائيل حربها الأولى ضد الفلسطينيين الذين يعاضدهم الوطنيون اللبنانيون فقط. ووقف العالم العربي، حكومات وجماهير، متفرجاً على ما يجري. ثم عادت إسرائيل في ١٩٨١ إلى شن حرب أخرى على شكل حرب مواقع، ولم يكن الحال في الوطن العربي بأفضل مما كان عليه في ١٩٧٨. ثم جاءت الجولة الثالثة في حزيران ١٩٨٢، وبدأ، مع حدوثها، أن العالم كله، والعالم العربي، قد اتفق على «إنهاء» منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المفارقات العجيبة، أن يخرج مائة ألف متظاهر في إسرائيل احتجاجاً على شراسة إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا يخرج في كل طول هذا «التابوت العربي» وعرضه، أي محتج على ما كان يجري في بيروت آنذاك. بل إن جزءاً طويلاً من المفاوضات تناول مسألة استعداد الدول العربية لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين سيخرجون من بيروت، وكان لكل دولة ثمن تريد تقاضيه مقابل استقبال بعض الفلسطينيين، منه المادي ومنه السياسي.

### إغلاق الدائرة

كيف حصل ان لم يخرج مواطن عربي للاحتجاج على ما تقوم به حكومته، وهو الذي كان يخرج لأي أمر، صغر أو كبر، في أي مكان من أرجاء العالم العربي؟ إن السيرورة الكيانية للأقطار العربية، التي بدأت مسارها مع التشكل الجيو-بوليتيكي، الذي بدأ يتأطر، مع انحسار الاستعمار القديم، في دول مستقلة ذات سيادة، تكرست أسسها الأولى عالمياً في قبول تلك الدول في إطار الأمم المتحدة كدول ذات سيادة، وتكرست أسسها عربياً في أساس تشكيل جامعة الدول العربية. وتطورت في مسار انفصالي، بالرغم من استمرار الإعلان عن عَرَضِيَّة الحالة، حتى أن الظواهر التي طرحت نفسها نقيضاً لتلك الانفصالية عجزت مع وصولها للسلطة في بعض الأقطار عن الخروج خارج الحالة، وترجمة البديل الذي كانت تدعو له عملياً (استلام البعث للسلطة في سوريا والعراق لم يسهم في إعادة الوحدة مع مصر، كما لم يسهم في توحيد القطرين اللذين كان يحكماهما بالرغم من وجود قيادة قومية واحدة للحزب).

كما تكرست السيرورة الانفصالية من خلال القوانين التي بدأت تسنها الأنظمة العربية في حدود حجمها الجغرافي-السياسي، بدءاً من قوانين الجنسية، وانتهاء بقوانين التنقل بين الأقطار العربية. ولم يكن الوضع التحتي أفضل من ذلك. فقد صار لكل قطر عربي خطته التنموية الخاصة به، وارتباطاته الخاصة به أيضاً في أسواق العالم، انطلاقاً من مصالحه، ودون النظر إلى ما يمكن أن يكون مشتركاً (قد يكون الفشل المزمّن لمشروع إعادة تشغيل خطة سكة حديد الحجاز خير مثال). ورافق ذلك توجيه إعلامي، خجول في البداية، واضح وفج بعد استقرار الأنظمة، لتكريس هذا المسار ودفع السيرورة الانفصالية نحو التشكل النهائي لها، أي صيرورة تلك الأقطار دولاً، وقد أصبح في وقت لاحق أمماً، لا يجمعها جامع.

حتى أن الحركات السياسية التي ظهرت بعد ١٩٧٠، بالرغم من تنافسها لتشكيل حركة عربية، بغض النظر عن أيديولوجيا كل حركة، ظلت مؤطرة في حدود أقطارها، ولم تنفع نواياها الطيبة، بالرغم من بعض المساعي، في تشكيل أي إطار عربي.



وهكذا مع نهاية عام ١٩٨٢، يمكن القول، بتحفظ، أن السيرورة التي بدأت في سنوات الأربعينات قد تأطرت صيرورة قطرية في المنطقة العربية كدول ما بقي جامعاً لها هو ارتباط مصالحها القطرية، وليس ما تدعيه من مصالح قومية، ولا أدل على ذلك من الموقف حيال القضية الفلسطينية.

فهل كانت الجماهير العربية مع هذا المسار؟ وإذا لم تكن معه، ماذا فعلت لتعطيله؟

### ملاحظات قيد الدرس

إن المتتبع للأدب السياسي العربي، منذ بدأت التشكيلات السياسية المنظمة بالظهور، يلحظ أن ما من منشور سياسي أو بيان أو خطاب أو مقالة إلا وللجماهير فيها من الكلمات والأوصاف والمهام ما يفوق إمكانية الحصر. لكن المتتبع أيضاً لتلك البنى السياسية يلحظ أمرين:

١ - أن الجماهير كانت بالنسبة للنخبة السياسية التقليدية، التي صارت الاستعمار، صوتاً انتخابياً تبحث عنه في معركة الانتخابات، وذلك حين كانت في الأقطار العربية بعض الديمقراطية.

٢ - إن الجماهير بالنسبة للنخب السياسية، التي انتظمت على أساس أيديولوجي، كانت كلمة تتردد في الأدب السياسي دون أن يصل الأمر إلى التفاعل بين تلك النخب والجماهير وإشراك الأخيرة في الصراع السياسي - الاجتماعي - الوطني.

وقد يذهب البعض في تعليقه لذلك إلى القول أن الأمية سبب هذه الشرخ بين النخبة والجماهير، حيث ما زالت الأمية في الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين تزيد عن الـ ٦٥٪ كمعدل وسطي عام. لكن هذا التعليل ساقط، إذا تناولنا دور النخبة في المجتمع من منظور مغاير للمنظور الذي رأت نفسها فيه.

في ضوء الملاحظة السابقة، تعاملت النخبة مع الجماهير من فوق. فتلك النخبة بدأت نشاطها السياسي من الأيديولوجيا وليس من الواقع، فكانت تعاليمها قرآناً لا إله له، وكانت ممارساتها لا يأتيتها الباطل دون أن تكون أنبياء. ولم يجد بعض منها وسيلة لتحقيق أحلامه سوى اعتماد الانقلابية العسكرية، وعندما وصلت للسلطة، عبر هذه الوسيلة، لم تجد أسلوباً لاستمرارها سوى الديكتاتورية.

في ضوء ذلك، أي في ضوء الأبعاد القسري للجماهير عن المشاركة السياسية، يصبح من الخطأ بمكان تحميلها مسؤولية انعدام ظهور موقف لها حيال ما جرى وما يجري بالنسبة للقضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا، حيث يلاحظ أنها ممنوعة عن التعبير حتى عن قضاياها المباشرة للصيقة بها والتي تطال حياتها اليومية، بدءاً من القمع، وانتهاء بالخبز، فكيف بإمكانية الفرصة للتعبير عن مواقف حيال قضايا قومية تعمل الأنظمة بكل ما تملكه من وسائل لإعدامها من الذاكرة الشعبية.

ثم إن ديناميكية صياغة الموقف الجماهيري، في غياب دور النخبة، أو شلله، يخضع لآلية مختلفة عن الآلية التي تتركب النخبة فيها موقفها. فالآلية الموقف الجماهيري تتركب خلال زمن طويل نسبياً يقتضي توفر قاسم مشترك عام لرد الفعل

الذي يتحول في لحظة ما إلى فعل عام ضد ما هو قائم. لذلك يصبح من الواضح مدلول انعدام الموقف الجماهيري العربي على ما حصل في لبنان خلال الحروب الاسرائيلية - الفلسطينية الثلاثة. وليس في هذا تبرير، إنما تقرير لواقع الحال في الوطن العربي. والدليل على ذلك الشذوذ اللبناني عن القاعدة العربية العامة، حيث توفرت في لبنان ديمقراطية نسبية أتاحت الفرصة لصياغة رأي عام قادر على التعبير عن نفسه.

### تساؤلات

تأسيساً على كل ما تقدم، هل يمكن القول أن القضية الفلسطينية، بما هي قضية عربية، قد ماتت في ذاكرة الشعوب العربية؟ وهل يمكن الوصول إلى استنتاج أن الدائرة القطرية، بعد أن أغلقت كدولة، قد أغلقت أيضاً كشعب، وأصبحت وضعاً شعبياً عاماً في المنطقة العربية؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن الوضع الفلسطيني المنتشر في الوطن العربي، سينغلق على نفسه «غيتو» يصارع ضد كل العرب، عدا عن صراعه ضد إسرائيل. لكن المتتبع للهمس الشعبي الذي يجري تداوله خلف الأبواب المغلقة يوحى بغير ذلك، خاصة بعد أن أثبت الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون في حربهم الأخيرة ضد إسرائيل، على قلة عددهم وعدتهم، في مواجهة العدد والعدة الاسرائيليين، إن هذا «البيع» الإسرائيلي ليس ذلك الذي لا يمكن الوقوف في وجهه أو مواجهته. وأكدت تلك المواجهة أن الهزائم العربية أمام إسرائيل منذ ١٩٤٨ حتى الآن، هي هزائم كامنة في الذات العربية. وقد قال الوزير الإسرائيلي يعقوب مريدور في مقابلة معه «أن العرب كان بإمكانهم إنهاء إسرائيل عام ١٩٤٨ خلال ٤٨ ساعة، ولن أقول كيف».

فهل يمكن القفز فوق الواقع الذي استقر في هذا الوطن العربي؟ إذا انطلقنا من مقولة عدم السكون في الحياة، وأن تاريخ الشعوب لا يحدد بزمان معين، يمكن القول أن الوضع الراهن ليس أبدياً. فإذا كانت ظاهرة العمل الجماهيري الفلسطيني المسلح برزت في هذه «الحقبة الرديئة» من الزمن العربي، فذلك لا يعني أن بإمكان الأنظمة العربية احتواءها، وقبرها في مكاتب موزعة بين دمشق وتونس، كما حصل لحكومة عموم فلسطين. فحكومة عموم فلسطين كانت انفعال نخبة، رداً على فعل عربي رسمي. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت ترجمة لإحساس جماهيري فلسطيني عام، رداً على خيبة أمل الانتظار الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ورداً على الاتكال على الأنظمة العربية. لكن الأمر السلبي في وضع المنظمة هو أنها قبلت أن تندرج طوعاً كنظام بين تلك الأنظمة. قد لا يكون بالإمكان غير ما كان، لكن التجربة يجب أن تعلمنا العمل لتحقيق ما يجب أن يكون، وليس الرضوخ لما هو كائن. ولا يقع العبء في هذا المجال على منظمة التحرير أو على الفلسطينيين عموماً. فالمسؤولية شاملة، وأقلها مسؤولية الفلسطينيين عما حدث. فالجمع العربي هو المسؤول أولاً وأخيراً، ونخبه بكل تصنيفاتها، سلطة ومعارضة، هي المسؤولة عما آل إليه حال العرب، حيث تحولوا إلى مستجدي سلام مع إسرائيل، ولو بأي ثمن.



فإذا كان مشروع الأنظمة لتأييد سلطاتها القطرية يقتضي قتل كل ما هو قومي عربي عام في الذاكرة الشعبية، ومنها قضية فلسطين، فالمشروع البديل يجب أن ينطلق من النقيض. وهذا يعني العمل على دفع الهمس الجماهيري ليصبح دويًا وفعالًا يقوض حالة السكون والاستكانة، ويصين مشروع الوطن الذي يعبر عنه.

العقيد أبو موسى :  
ليت العرب، كل العرب،  
أعطوا نصف ما أعطته بيروت

إعداد: سلوى العمدة

□ العقيد أبو موسى، نائب مدير غرفة العمليات  
المركزية للقوات المشتركة، عضو المجلس العسكري  
الأعلى للثورة الفلسطينية، من سلوان - فلسطين،  
في العقد الخامس من العمر.

## احتمالات الحرب كانت مرّجحة

لم تكن الحرب، عند اندلاعها، مفاجئة لي، فلقد كانت لدينا تقييمات وتقديرات عسكرية مبنية على معطيات الحركة السياسية العامة في المنطقة، والتي تعطي جميعها مؤشراً على أن شيئاً ما لا بد وأن يحصل على الأراضي اللبنانية، سيما وكلنا يدرك أن حلقة كامب ديفيد توقفت عند الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل. وأما الحلقة الثانية فإنها ستمر، إذا كان لا بد من تمريرها، من لبنان، لعدة أسباب، من أهمها وجود الثورة وأداتها المسلحة الواقفة في وجه هذا التحرك السياسي المتآمر على القضية الفلسطينية. لهذا كان لا بد من شن حرب أو القيام بعمل عسكري ماضد هذه القوة [الثورة الفلسطينية] لتمرير الحلقة الثانية من كامب ديفيد. ولذا كنا نحن، في المجلس العسكري الأعلى، نتدارس باستمرار هذه الامكانية ونضع شتى الاحتمالات نصب أعيننا، مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل منها. ومن ضمن التوقعات التي كنا قد توصلنا إليها بنتائج التحليل، أن هنالك احتمالين: الأول، وهو الأضعف، ويتلخص في أن تقوم إسرائيل بعملية داخل الأراضي اللبنانية تشمل الجنوب فقط. والجنوب محدد لدينا عسكرياً، حتى مصفاة الزهراني باتجاه صيدا إلى النبطية ومن ثم إلى منطقة مرجعيون فقط. لكن احتمال اجتياح إسرائيلي للجنوب فقط كان ضعيفاً، لأنه فيما إذا توقفت إسرائيل عند هذا الحد، فستكون لدى الثورة امكانيات كثيرة وقوية لاطالة أمد المعركة من خلال ما تبقى لها من تواجد منتشر في الأراضي اللبنانية الأخرى؛ في صيدا،

شؤون فلسطينية - العدد ١٢٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣



جزين، الريحان، المنطقة الشرقية، وعلى امتداد الساحة اللبنانية. وعندئذ لا تكون اسرائيل قد حققت أي هدف من أهدافها.. صحيح أنها ستكون قد دفعت قوات الثورة الفلسطينية الى مسافة مابعدة عن الحدود مع فلسطين، الا أن وجودها [القوات الاسرائيلية] سيكون حرجاً بالنسبة لها؛ فإما أن تستمر في احتلالها، وبالتالي تكون هناك احتمالات معركة مستديمة وطويلة المدى تتعرض فيها القوات الاسرائيلية لضربات واصابات كثيرة، وإما أن تنسحب دون أن تحقق أي هدف سياسي، وهذه هزيمة لها.

أما الاحتمال الثاني، وهو الأقوى، فقد كنا نرجح فيه أن تقوم اسرائيل بضربة أشمل، حيث تتوغل في عمق الأراضي اللبنانية. وكنا نعتقد أنه لكي تحقق القوات الاسرائيلية هدفاً سياسياً فلا بد من أن تحاول الوصول الى بيروت، وإلى منطقة البقاع أيضاً، حيث توجد القوات السورية، وقواعد الصواريخ التابعة لها، والتي نشأت بشأنها أزمة معروفة، وحاولت اسرائيل تدميرها أكثر من مرة أو السعي الى نزعها من هذه المناطق، وقد أجل احتمال ضرب هذه الصواريخ من قبل اسرائيل عدة مرات. لهذا أيضاً فإن أي عملية تصل الجنوب اللبناني دون أن تصل الى مواقع هذه الصواريخ تبقى عملية فاشلة بالنسبة لاسرائيل.

أقول، كنا نرى أن الدلائل تشير الى احتمالات هجوم اسرائيلي واسع يذهب الى أعماق من منطقة الزهراني، ويشمل صيدا ومن ثم بيروت. انما في الحقيقة، لم نكن نتصور التفاصيل في معركة كهذه. كنا نرى امكانية الوصول الى بيروت، لكننا لم نر مسبقاً كيف سيكون تحقيق هذه الفكرة أو الخطة العسكرية، وبالصورة التي وقعت فيها. مثلاً، كنا نرى احتمال وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، ونتصور أن أبعد مدى محتمل لهذا الوصول لن يتجاوز منطقة خلده. وكذلك وضعنا احتمال حصول انزالات في منطقتي السعديات والدامور، ولكن لم نكن نتوقع دخول القوات الاسرائيلية الى المنطقة الشرقية. كنا نتوقع، في تحليلاتنا، امكانية أن يكون هناك دور «للقوات اللبنانية» في هذه المعركة، دور ضاغط علينا من المنطقة الشرقية باتجاه بيروت الغربية وباتجاه الجبل، في حين تضغط القوات الاسرائيلية بدورها من الجنوب. وتلك هي العملية التي كان يسميها الأخ أبوعمار بعملية «الأكورديون»، وتفسيرها أن اسرائيل تتقدم من الجنوب باتجاه الشمال، في حين يسند للقوات اللبنانية وقوات السلطة المتعاونة دور الاندفاع للضغط علينا من الشمال، أي من المنطقة الشرقية باتجاه المنطقة الغربية من بيروت ومن المنطقة الشمالية في أماكن تواجدنا، باتجاه الجبل، عاليه، وكل تلك المناطق. لكن، باعتقادنا أن هذه الخطة قد تغيرت فيما بعد، فهي خطة قديمة مضى عليها حوالي الستين، ولدينا معلومات كثيرة عنها؛ تغيرت الخطة وأصبحت اسرائيل هي المكلفة بكل تحركات المعركة، حيث وصلت الى المنطقة الشرقية وإلى بعبداء بالتحديد. وعندما حصل ذلك لم نفاجأ، ولم أفاجأ شخصياً على الأقل بذلك، لأننا كنا نتدارس الاحتمالات أولاً بأول.

وعندما وقعت الغارات الأولى على المدينة الرياضية ومحيطها ومناطق المخيمات [بتاريخ ٨٢/٦/٤] حوالي الساعة الثالثة والربع على ما أذكر، كنت في تلك اللحظات متواجداً في المنطقة، وقد خرجت للتو من مكتب العمليات المركزية وتوجهنا الى موقع

عمليات آخر، موقع احتياطي خارج منطقة القصف وكنا نسميه «العمليات رقم ٣». ومن خلال البرقيات التي تواردت علينا من مواقع القصف، تكوّن لدينا انطباع بأن هذه العملية ليست مجرد غارة فحسب، بل هي بداية لضربة شاملة. وقد شعرنا، في غرفة العمليات، من خلال تقييمنا للمعلومات عن نوعية هذه الغارات، أن هذه العملية هي تمهيد للمعركة الكبيرة، سيما وأن التحليل السياسي يتوافق مع احتمال كهذا.

انتهى اليوم الأول للغارات، وجاء اليوم التالي ليؤكد التوقعات نفسها، حيث تأكد لدينا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هنالك حرباً كبيرة قادمة على لبنان، إذ حفل اليوم التالي بغارات على امتداد الساحة الجنوبية من لبنان وحتى خلد. وقد استهدفت هذه الغارات الجسور ومفارق الطرق والممرات والمستودعات والتجمعات، فكان هذا القصف مؤشراً على أن ما يجري ليس مجرد غارات جوية بل هي عملية تمهيدية لعملية عسكرية أكبر، على الأرض. هذا هو التحليل الأولي لصورة الأحداث يومي الجمعة والسبت [٤ و ٥/٦/٨٢]. وأذكر أن الأخ أبو عمار قد حادثني تليفونياً يوم السبت ليلاً من الرياض مستفسراً عن آخر المعلومات، فأعطيته صورة عن الجو العام مؤكداً له أن هنالك حرباً، وأن القصف القائم ما هو الا بداية لمعركة شاملة، ثم سألت: «شو الجو عندك؟ وشو الناس اللي عندك بيقولوا؟»، (حيث كان يعقد في الرياض، اجتماع للجنة المساعي الحميدة) فأجابني بأنهم هنا يؤكدون بأن الأمر ليس خطيراً؛ فقلت له: «حضورك ضروري لأن المسألة أكبر من مجرد غارات، وباعتقادي أن المعلومات المعطاة اليك غير دقيقة». وبالفعل تحرك الأخ أبو عمار فوراً على متن طائرة خاصة متوجهاً الى بيروت. وفي الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران كان الأخ أبو عمار موجوداً بيننا في غرفة العمليات.

نحن، كثورة فلسطينية وكقوات مشتركة، ليست لدينا الخطط العسكرية الكلاسيكية المستندة الى النظريات المتبعة في الجيوش النظامية. قبل بدء المعركة، كما سبق وقلت، كنا قد وضعنا خططاً محلية لكل قادة قطاعاتنا العسكرية، وكنا قد جهزنا هذه القطاعات بما تحتاجه المعركة من امكانيات قتالية وتموينية وطبية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والراجلة. كما أنه ليست لدينا في القوات المشتركة قوات عسكرية احتياطية كبيرة جاهزة للدخول في معارك محلية أو محدودة، ولهذا كنا نقدر امكانية كل قطاع على الاستمرار في المعركة وفق قدراتنا العسكرية المتوفرة فيه. لنفترض مثلاً أننا كنا نضع احتمال استمرار منطقة النبطية في المعركة لمدة أسبوع، ومن أجل تحقيق هذا الأمر كنا نضع لهذا الموقع مقومات صمود في المعركة لاسبوعين بدلاً من واحد، بحيث نزوده بالذخيرة والأسلحة والتموين والمواد الطبية اللازمة ميدانياً، وأحياناً كنا نضع لمناطق أخرى ثلاثة أسابيع احتياط بدلاً من أسبوع واحد. لذا لم تكن لدينا مشكلة في عملية تزويد القطاعات أو القوات بالذخائر وماشابه، أو حتى عملية الاخلاء، لأن كل منطقة كانت مجهزة تجهيزاً كاملاً بما تحتاجه لادامة المعركة فترة أسابيع أطول من المتوقع. الا أن توجيهاتنا العسكرية للكثير من القيادات الامامية كانت تتركز على كيفية الادارة المحلية للمعركة، ومن ثم تمرير أية معلومات لدينا عن تحركات العدو في مواقع محاذية لموقعه، ليأخذ احتياطاته وترتيباته اللازمة لمواجهة المواقع المعادية.



## كيف علمنا ببداية المعركة الأرضية؟

عندما بدأت القوات الاسرائيلية تقدمها باتجاه الحدود اللبنانية، صدر بلاغ صحفي على لسان ناطق باسم القوات الدولية في الناقورة، أعلن فيه عن وجود أرتال من الدبابات الاسرائيلية تتحرك مجتازة الحدود اللبنانية من رأس الناقورة. قرأت البرقية، وكنت في العمليات رقم ٥، فانتقلت منها الى العمليات رقم ٣، وكان الأخ أبو عمار نائماً [بعد رحلته الليلية من الرياض الى بيروت]، فأيقظته وقلت له أن هنالك بلاغاً صحفياً صادراً عن قوات الطوارئ الدولية يشير الى اجتياز القوات الاسرائيلية لحدود لبنان. أخذنا فوراً مواقعنا في غرفة العمليات على الأجهزة، لتلقي المعلومات. في مواجهة القوات الاسرائيلية المتقدمة كانت لنا هناك قوة في صور بقيادة الأخ عزمي الصغير، وقد مرر لنا الأخ عزمي أيضاً بعض المعلومات عن مشاهداته البعيدة لتحرك أرتال دبابات العدو ومصفحاته باتجاه رأس البياضة ورأس العين التي هي المناطق الحدودية الفاصلة عند قوات الطوارئ الدولية. كانت الأوامر واضحة: لا تردد في اطلاق النار فوراً ما دام هناك ابلاغ رسمي عن التحرك الاسرائيلي من قبل قوات الطوارئ المعتمدة دولياً، اذ أن هناك تقدماً نحن المستهدفين فيه، وبالتالي تكون الأوامر واضحة: فتح النيران حسب المدى والامكانيات الموجودة لضرب القوات المتقدمة. في حوالي الواحدة ظهراً [يوم الأحد ١٩٨٢/٦/٦] وصلت قوات العدو المتقدمة الى الحدود الوطنية اللبنانية مجتازة حدود قوات الطوارئ الدولية. وفي حوالي الثالثة بعد الظهر وردت الينا معلومات من النبطية تشير الى أن قوات اسرائيلية بدأت بالتقدم باتجاه النبطية عن طريق جسر القعقاعية، مقتربة من بلدة الطيبة الى بلدة الغندورية نزولاً الى جسر القعقاعية الذي هو الآخر من مواقع قوات الطوارئ الدولية. ثم دخلت القوات المتقدمة قرية القعقاعية. وكانت تعليماتنا لجميع قواتنا على الساحة وفي خط المواجهة بفتح النار دون الرجوع الينا، والتعامل بمختلف الأسلحة مع القوات المتقدمة في أي مكان تظهر أو تتواجد فيه، وسواء تقدمت أم لم تتقدم فإنه ينبغي فتح النيران عليها بمجرد مشاهدتها. اذن بدأ العدو تقدمه في اليوم الأول [الأحد] للمعركة الأرضية باتجاهين:

الأول — من رأس الناقورة متقدماً باتجاه صور، وكان الهدف التالي له، بالتأكيد، هو صيدا. وأما المحور الثاني فمن الطيبة الى الغندورية الى جسر القعقاعية. اذن المستهدف في هذا التقدم هو النبطية. استمر تقدم العدو والقتال ضده من قبل قواتنا طيلة نهار يوم الأحد على هذين المحورين، محور رأس الناقورة — صور ومحور الطيبة — الغندورية — بلدة القعقاعية. الا أنه في الحقيقة، وبسبب اختلال موازين القوى المعروف، حيث كانت اسرائيل قد أسبقت هذه العملية بتعبئة عامة تتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ — ٤٥٠,٠٠٠ مجند على جميع صنوف الأسلحة، طيران، بحرية، مدرعات، دبابات، مشاة، مظليين، مدفعية، الى غير ذلك من الأسلحة التي تستوعب هذا الرقم الضخم، في مقابل من؟ مقابل قوات ثورية هي القوات المشتركة اللبنانية — الفلسطينية والتي لا تتجاوز بمجمل تواجداتها على الساحة اللبنانية، بما في ذلك المليشيات التابعة لها، الـ ٣٠,٠٠٠ الى ٣٥,٠٠٠ ألف مقاتل في كل لبنان، وهذا خلل في موازين القوى كبير.

ازاء ذلك، فان الدور الموكل لقواتنا في معركة كهذه كان: ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو، بشرياً، وفي المعدات العسكرية، بالإضافة الى العمل على اعاقه تقدمه قدر الامكان، حتى تتمكن الخطوط الخلفية من أخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة القوات المعادية المتقدمة باتجاهها. وقد استمر القتال حتى مساء يوم الأحد من دون أن تتمكن القوات الاسرائيلية من احداث خرق عميق، كما كانت تتوقع وفق العقيدة العسكرية التي تتبعها والتي تقضي باحداث مثل هذا الخرق وتطويق المواقع ثم الاندفاع منها الى مواقع أخرى. غير أنها في اليوم الأول لتقدمها لم تتمكن من الوصول إلا الى أطراف الرشيدية وأطراف صور، ثم توقفت بعد أن تكبدت، كما هو معلوم وموثق لدينا عن وقائع المعركة، أعداداً كبيرة من الدبابات والآليات والخسائر البشرية بنسبة عالية. أما على محور النبطية - الغندورية - القعقاعية فقد تمكنت القوات الغازية من الوصول الى أطراف النبطية، لكنها لم تدخل البلدة ولم تجتزمها.

انتهى اليوم الأول، وكان القتال فيه شرساً بفضل بسالة المقاتلين الذين لم تتوفر لديهم أية دروع، ولا طائرات، وكانوا بالمقابل يتعرضون لكل الأسلحة بما في ذلك الطيران الاسرائيلي المعروف بتفوقه، والذي يزيد عدده على الـ ٦٠٠ طائرة من مختلف أنواع الطائرات الحربية، فضلاً عن مختلف فرق الدروع العسكرية والدبابات، والأسطول البحري الضخم الذي دخل المعركة منذ اليوم الأول، بحيث غطى كل الساحل اللبناني حتى صيدا، وكان يقصف جميع المواقع وطرق المواصلات وماشابه، فضلاً عما لدى اسرائيل من امكانيات مدفعية وصاروخية عملت في خدمة تقدم الآليات الاسرائيلية. وربما يكون من المؤثر أن يحاول المرء وصف شعوره نحو جنوب لبنان، فأنا شخصياً لدي شعور خاص تجاه الجنوب يتميز، باعتقادي، عن شعور جميع الذين عايشوا تجربة لبنان؛ لقد عشت في الجنوب منذ العام ١٩٧١، وبالتحديد في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام. ولي علاقات حميمة نضالية وانسانية مع الكثيرين من سكان الجنوب، واللبنانيين منهم على وجه الخصوص. وهذه الروابط توطدت لأكثر من كوني عضو في الثورة الفلسطينية. وأنا أعرف قرى الجنوب وأهل الجنوب ومدن الجنوب، أعرفها كما أعرف قريتي سلوان [في فلسطين]، أعرفها مثلما أعرف أي واحد في المحيط الذي أعيشه حالياً. لذلك، وباستمرار، كنت خلال الحرب أتصور المعارك، وأتخيل تفاصيلها: «الحي الفلاني ماذا جرى له وكيف أصبح الآن، الحارة الفلانية ماذا جرى لها، زيد من الناس، أبو فلان شو حصل معه وكيف هو الآن»، فضلاً عن تلك القوات التي كانت متواجدة في الجنوب، والتي تسلمت قيادتها منذ العام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧. لذا، فأنا لا أعرف فقط كوادرها وقياداتها، بل أيضاً عناصرها، وبالتالي، كنت قادراً على تصور من هو القادر على التصدي ببسالة، وكان عندي توقع من سيكون المتردد في بعض المواقف. كانت هذه جميعاً، صور تتلاطم في رأسي في آن واحد. لكن، في الحقيقة، هناك شيء آخر بالنسبة للإنسان المقاتل، وهو أنه رغم هذه الحالة الإنسانية العفوية التي يعيشها، إلا أنه يظل مشدوداً الى الهدف الأكبر الذي يبعده باستمرار عن الكثير من هذه العواطف ويجعل تركيزه منصباً على: كيف يصمد وكيف يدمر هذا العدو، كيف يعيق تقدم العدو وكيف يسجل نصراً جديداً عليه، ليفتح آفاقاً جديدة للنضال الفلسطيني



والعربي بالمحصلة. وهذا هو أسمى ما أستطيع، كمقاتل، تقديمه في اللحظات الصعبة، للذين أحبهم. لذلك لم تكن العواطف تجاه الأهل والمعارف والأصدقاء لتعيش في ذاكرتي لأكثر من لحظات ثم تنتحي جانباً، لتأخذ مكانها الأمور التي تتعلق بكيفية دعم هؤلاء الناس، بمن فيهم المقاتلون من القوات المشتركة، حتى يكونوا قادرين على التصدي، وكيف يمكن إعطاؤهم ما يمكن أن يكونوا بحاجة إليه من أجل الاستمرار بالصمود والتصدي. هذه القضايا هي التي كانت تسيطر على تفكيري وتفكير أي شخص في موقعي، في إطار قيادة رئيسية، فيها مسؤوليات وأعباء يتحملها، ليس لأنه فقط حامل بندقية، بل أكثر من ذلك، هو عقل يدير البندقية ويفكر في كيفية توجيه نيرانها صوب العدو. كنت أتخيل أيضاً المعارك الدائرة في المناطق وأتصور حيثياتها، لأنني أعرف طبيعة الأرض وجغرافيتها، وأعرف الذين يقاتلون، ولي تجربة مع هذا العدو. وفي الوقت نفسه كنت أتصور كم سيكون زخم النيران، وكم سيكون حجم الجحيم المنصب على رفاقي وعلى عناصرنا وأهلنا من الجماهير اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية. كنت أتصورها وكأنني أراها، لأنني عاشرت تجربة مشابهة في الجنوب، ولأن المعركة لم تكن محصورة في الجنوب فحسب بل شملت حتى الموقع الذي نحن فيه.

لم يمض اليوم الثاني للاجتياح، يوم الاثنين [١٩٨٢/٦/٧]، حتى بدأت بيروت تتعرض للقصف المباشر. ففي مساء يوم الأحد، الحادية عشر ليلاً بالتحديد، وصلتنا معلومات من صيدا تفيد بأن العدو الاسرائيلي قام بانزال بحري على جسر الأولي، شمالي صيدا. وكانت تعليماتنا المشددة لقيادة صيدا تؤكد على ضرورة سحق هذا الانزال، بحيث يتم منع العدو من تشكيل نقطة ارتكاز تكون بداية لعمليات انزال أخرى، سيما وأن الانزال حصل ليلاً. وكان من المفروض أن يتم القضاء على هذا الانزال قبل شروق الشمس، صباح يوم الاثنين، لأن السيطرة الجوية في النهار تكون لاسرائيل، ويكون الطيران، في حالة كهذه، قادراً على ضرب أي تحرك لقواتنا في المنطقة. لذلك، كنا نتوقع أنه إذا لم يتم القضاء على الانزال ليلاً فسوف يكون الموقف صعباً على قواتنا المتواجدة في المنطقة في اليوم التالي. وقد حصل ذلك فعلاً، حيث لم يتم القضاء على الانزال، وتمكن العدو بفضل سيطرة الطيران والقصف البري والبحري على مدينة صيدا، من تعزيز الانزال بانزالات جديدة لدروع وناقلات جنود على الشط، عند جسر الأولي، وقامت بعملية توسع على رقعة أرض أكبر، حيث تسلقت سفوح الجبال المشرفة على صيدا من الجهة الشرقية الى منطقة الهلالية وجبل شرحبيل، وبذلك بدأت عملية حصار مدينة صيدا، عند ظهر يوم الاثنين، حيث قامت القوات الاسرائيلية المتواجدة في أطراف النبطية بعملية التفاف حول النبطية، ومن ثم أحدثت خرقاً عميقاً بحيث أخذت طريق حبّوش، عرب صاليم، حومين الفوقا - حومين التحتا، صربا الى مغدوشة؛ ومغدوشة هي القرية المطلة على مدينة صيدا من الجهة الشرقية، فضلاً عن الانزال الأول الذي حصل على جسر الأولي، حيث تسلقت القوات المعادية سفوح الجبال الى منطقة شرحبيل - الهلالية، فكانت عملية تطويق منطقة صيدا في اليوم الثاني للاجتياح. إذا كنا نحرص على أن نكون واقعيين مع أنفسنا، فأننا، كنا نأمل بفضل الاحتياطات والامكانيات التي وضعناها لدى القيادات المحلية في صيدا، بأن يكون

مستوى القتال أفضل مما حصل. والمفترض أن تكون هناك عملية صمود لفترة زمنية أطول في الجنوب ككل. بالطبع لا نطلب من هذه القوات، في ظل ميزان القوى القائم، أن تمنع تقدم العدو، فهذا في الحقيقة غير وارد. إلا أنه كان من المفترض أن تكون هناك عملية اعاقلة لفترة زمنية أطول. وما حصل في صيدا، بسبب الاربك الذي وقعت فيه قيادتها، انعكس على القيادات الأدنى، مما أضعف امكانية خوض مقاومة منظمة ودفاع فعال عن المدينة. وقد انعكس هذا الأمر على مواقع أخرى. فصيدا المدينة، ذات التراث الوطني التاريخي، والمعززة بامكانيات جيدة وكبيرة من حيث التسليح والعتاد كان متوقفاً أن تُعطى الفرصة لتكرر تاريخها المجيد في صمود أكبر. إلا أن الاربك الذي حصل في صفوف قيادة صيدا عكس نفسه، كما سبق وقلت، على القيادات الأدنى ومواقع أخرى حساسة ومجاورة مثل الرميطة، الجية، السعديات وحتى الدامور.

### معارك الدامور، خلده وظروف احتلال الجبل

في اليوم الثالث للاجتياح [١٩٨٢/٦/٨] بدأ التقدم الاسرائيلي باتجاه الدامور عن طريق الجية والسعديات، و«معروفة الدامور شو هي..» عبارة عن بلدة نصفها مهدم من السابق ويقيم فيها سكان مخيم تل الزعتر، سابقاً، وفيها أيضاً قوات ميليشيا معبأة ومنظمة جيداً، بالإضافة الى بعض القوات شبه النظامية من القوات المشتركة. وقد قاتلت هذه القوات لمدة يومين متتاليين، ثم وبفعل كثافة القصف عليها جواً وبحراً وبراً، اضطرت الى التراجع عن البلدة الى المرتفعات المحيطة بها. وقد منعت معارك الدامور أي تقدم اسرائيلي على الطريق الساحلي باتجاه بيروت، مما ساعد المواقع الخلفية لان تقوم بعمليات تحصين أولية سريعة لمدخل بيروت، وخاصة منطقة خلده. وكلنا يعرف أيضاً ما هي خلده، خلده عبارة عن مثلث تحيط حوله أرض جرداء صخرية لم يكن لنا فيها أي تواجد سابق، وكانت السيطرة عليها من قبل قوات الردع العربية [السورية]. وليست فيها لا مواقع طبيعية ولا اصطناعية قتالية بالمعنى الفعلي لكلمة قتال. إلا أننا تمكنا، خلال الأيام الثلاثة الأولى للاجتياح، من اقامة بعض التحصينات البدائية؛ تعبئة أكياس الرمل وماشابه، وتوزيع بعض القوات على الأبنية القائمة حول البلدة. غير أن هذا ليس هو الأساس فيما حصل في مثلث خلده. العامل الأول والأساسي في معارك خلده البطولية هو الإنسان. الإنسان، حيث القائد الشجاع، رحمة الله عليه، الشهيد عبد الله صيام، ومعه عدد من الكوادر الملتزمة والمهياة نفسياً والمستعدة للقتال والصمود مع مقاتلين متمرسين في مواقعهم ومستعدين لكل احتمال. هؤلاء هم الذين صنعوا الأسطورة على مثلث خلده. ثلاثة أيام متوالية، كان فيها يوماً كراً وفر، تقدم وشبه احتلال ثم انسحاب وتدمير، ثم محاولات تقدم لعدة مرات. هذا العمل البطولي نوعياً يظل مؤشراً على أن الإنسان المقاتل، الثوري الحقيقي، والذي يمتلك ارادة القتال، يبقى قادراً على صناعة المعجزات (وسنأتي تالياً، على حديث من هذا القبيل عن تجربة بيروت وضواحيها). ثلاثة أيام من المعارك المتتالية في مثلث خلده، يوماً، هجومين، ثلاثة، أربعة.. وأكثر، وتتمكن هذه القوات البسيطة من أسر عدد من جنود العدو والاستيلاء على بعض ألياته، فضلاً عن تدمير عدد منها على هذا المثلث. من هنا نؤكد



على أن المقاومة التي حصلت في الدامور أعطت زخماً للقتال الجيد الذي حصل على مثلث خلده. والحقيقة أن القوات الغازية لم تتمكن من السيطرة على مثلث خلده الا بعد أن سلكت طريق الجبل والنزول منه للوصول الى خلده عن طريق عرمون.

في الوقت الذي وصلت فيه القوات الغازية الى الدامور، كنا نعقد اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى لتقييم المعارك ومناقشة احتمالات المعارك القادمة، وأصبح واضحاً لدينا أن الهدف هو بيروت. طرحنا تصوراتنا للطريق الذي يمكن أن يسلكوه نحو بيروت. وكان هنالك رأي، هو الرأي الصائب، ومفاده: أن العدو الاسرائيلي لن يفكر بدخول بيروت دون أن يحقق سيطرته على الجبل، لأن من يسيطر على الجبل يمتلك الامكانية للسيطرة على بيروت وتطويقها. وما دامت لنا قوات في الجبل، في منطقة قبر شمون، بشامون، سوق الغرب، عاليه، فانه لا يمكن أن تقدر اسرائيل، ومن وجهة نظر العلم العسكري، على السيطرة على بيروت. وبالطبع، حاولوا التقدم على طريق مثلث خلده فكان ذلك القتال العنيف الذي أوقفهم، لذا قَدَرنا أنهم سيتقدمون عن طريق الدامور، بعورتا، قبر شمون. دفعنا في تلك الليلة بقوات لنا على هذا المحور، الا أن الوقت كان متأخراً، لأنه في الأصل لم تكن لنا قوات في هذه المنطقة، حيث كان الحزب التقدمي الاشتراكي يعارض وجود قواعد لنا في مناطقه على اعتبار أن هذه المناطق هي تحت سيطرته. هذا الموقف شكّل حالة اضعاف لمواقعنا الدفاعية التي أوجدناها على عجل، دون تهيئة مسبقة أو استعداد مسبق لعل الشباب الذين ذهبوا الى هناك وما كانوا يعرفون المنطقة، لذلك، وعندما لا تعرف المنطقة، وتجهل طبيعة الأرض يكون القتال غير سهل، لأنه من المفترض أن يعرف المقاتل طبيعة الأرض وطبيعة الجماهير التي ستقاتل الى جانبه في المنطقة التي سيدافع عنها. وقد كانت النتيجة لفقدان هذا الشرط أن تمكنت القوات الغازية من التقدم على محور الدامور— بعورتا وصولاً الى قبر شمون، ومن ثم البدء بالسيطرة على الجبل خطوة خطوة، الى أن تم احتلال الجبل والسيطرة عليه نزولاً من سوق الغرب الى بسابا، ومن ثم الدخول الى منطقة بعيدا في الثالث عشر من حزيران. في ذلك الوقت فقط تمكن الغزاة من النزول الى مثلث خلده، حيث دارت المعارك الضارية، والتي استشهد في آخر واحدة منها العقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه، وتراجعت بعض القوات التي كانت معه الى المنطقة الجنوبية من بيروت للانضمام الى القوات المشتركة المدافعة عنها.

في خلده قاتل الشباب بضراوة وتمكنوا من أسر آيتين صالحتين بعد أن رموا في وسطهما القنابل وقتلوا من فيهما، ثم جاءوا بهما الى بيروت.

حاول الاسرائيليون مرة، مرتين، ثلاثة وأكثر، احتلال مثلث خلده، الا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن وصلوا اليها عن طريق الجبل نزولاً، واحتلوا قبر شمون ومن هناك الى عرمون ومن عرمون الى خلده. وأصبحت خلده، هذا المثلث الصخري غير المجهز قتالياً، مطوقة من أكثر من جهة؛ من جهة البحر؛ ومن الجنوب، القوات المتقدمة من الدامور والنازلة من الغرب قادمة من عرمون. لذلك كان القتال والصمود على مثلث خلده، باعتقادي ومعرفتي التامة، ليس بسبب التحصينات ولا لأنه توجد حقول ألغام وأسلاك شائكة وعوائق طبيعية أو اصطناعية، بل لوجود المقاتل الجيد والقائد المقدم

الذي يمتلك ثقة عناصره، الذين قاتلوا الى جانبه بكل أمانة وشرف وقدموا كل هذه التضحيات.

### الاستعداد لمعركة بيروت

بوصول القوات الاسرائيلية الى القصر الجمهوري في بعداء، يوم الثالث عشر من حزيران، اكتمل الطوق حول بيروت الغربية، وبدأت عملية حصار المدينة. وقد استكمل الطوق عليها من مختلف الجهات: من جهة البحر والجهة الجنوبية حيث مثلث خلده والمطار، ومن الجهة الغربية حيث كفرشيما والشويفات وحتى الحدث، ومن الجهة الشرقية من بيروت، حيث تتواجد القوات اللبنانية بما فيها الكتائبية.

عند بداية الحصار، كنت في العمليات رقم ٣، وكان الاخ أبو عمار أيضاً هناك، والاخ حامد أبو ستة الذي كان موجوداً آنذاك في بيروت. كنا سابقاً قد قسمنا لبنان الى مناطق عسكرية: المنطقة الجنوبية ومركز قيادتها صيدا، والتي كان يقودها الحاج اسماعيل، والمنطقة الشرقية أي العرقوب، ومنطقة البقاع والريحان وفيها قيادة قوات اليرموك، ومنطقة الحاصباني حيث قوات الكرامة. الشمال كان أيضاً منطقة عسكرية وكذلك بيروت اعتبرت منطقة عسكرية. بديهي أننا كنا نضع امكانياتنا القتالية الاساسية في الجنوب، على اعتبار أن أي قتال في بيروت سيكون، حسب توقعاتنا، مع القوات اللبنانية، لذلك كنا معتمدين في بيروت بشكل أساسي على المليشيا. وقد أسندنا قيادتها الى الاخ محمود أبو مرزوق المعار من جيش التحرير الفلسطيني الى القوات المشتركة. وقد «جمّعنا» له قوات من مختلف التنظيمات الفلسطينية لتكون تحت امرته. ولكن عندما وصلت القوات الاسرائيلية على مشارف الدامور، أصبحنا متأكدين بشكل قاطع أن المستهدف هو بيروت. وبدأت مسألة ادارة معركة بيروت تلح علينا. محمود أبو مرزوق لنا وجهة نظر في امكانية قيادته لمعركة كهذه. ومن حيث المبدأ، بيروت لا تقاد كقطاع واحد. اذن، ما الحل؟.. قلت لأبي عمار: أخي أبو عمار، الاسرائيليون قادمون الى بيروت.. قال: نعم. قلت له: من سيقود معركة بيروت؟. قال: نحن. قلت: من نحن، القيادة؟.. وأضفت: هل ستكون لدينا الامكانية لأن نقود بيروت وما تبقى من الجنوب والقطاع الشرقي والشمال؟.. بيروت لا تقاد بقائد واحد، بيروت تقاد بمجموعة قيادات، بمناطق عسكرية، لأن بيروت ليست النبطية أو صور. قال لي: «هات لنشوف، شو؟.. اقترح علي». قلت له: «طيب، أنا بغيب ربع ساعة وأعود لك».

ذهبت الى البيت الذي كنت أسكن فيه، وهاجس تقسيم بيروت الى محاور يسيطر علي. شخصياً، لا أعرف جغرافية بيروت وشوارعها. ومع ذلك أحضرت الخارطة وشرعت في تقسيم بيروت عليها الى مناطق عسكرية. لم أقدر مسبقاً كم منطقة «راح يطلع معي». بدأت فيها من عند الحمام العسكري على البحر، قلت من الحمام العسكري حتى السمرلاند هذي منطقة واحدة تحتاج الى قائد. ومن السمرلاند الى البيكنيك، أول الأوزاعي، منطقة عسكرية ثانية. ومن البيكنيك حتى آخر الأوزاعي منطقة. ثلاث مناطق عسكرية للشاطئ فقط. ثم المنطقة الرابعة بدءاً من منطقة المطار من جانب الأوزاعي حتى بداية المنطقة الجنوبية. والمنطقة الخامسة وهي الجنوبية وتشمل حي السلم،



الليكي وتوابعهما. أما خط التماس مع المنطقة الشرقية الذي كان تحت امرة جيش التحرير الفلسطيني فيبقى خط تماس متكامل ولا يجرى عليه أي تعديل من الناحية العسكرية. وأما المنطقة السابعة فهي الغربية، وتمتد من البحر لغاية المتحف مع كورنيش المزرعة، بقيت لدينا منطقة الوسط. قلت لنفسى اذا اضطرت بعض القوات على التراجع فالى أين ستتراجع؟.. الأمر يحتاج الى حل، يجب أن نحدد مربعاً في الوسط «يركز» كل واحد ظهره عليه في حال الاضطراب. رسمت خطأ بيانياً من مثلث المطار الى مثلث السفارة الكويتية، رجعت فيه الى مثلث الكولا، دخلت فيه على مثلث ملتقى كورنيش المزرعة وطلعت فيه باتجاه المتحف ووصلته مع البربير. من البربير رجعت في الخط على شارع قصقص عند مقبرة الشهداء، حيث التقى الخط ثانية مع مثلث المطار. قلت هذا هو المركز، حيث يتراجع من يضطر من المطار الى هذا المركز، وكذلك من يتراجع من جهة البحر، ان حصل أي تقدم ولم نتمكن من صدّه تعرف على الأقل حدود الخط الدفاعي التالي من اليمين واليسار ومن الامام والخلف. بعد ذلك عدت مباشرة للقاء الاخ أبوعمار وقلت له: هذه بيروت التي يجب أن ندافع عنها، ينبغي تقسيمها الى سبعة محاور، ستة منها دائرية والقلب هو المركز، وكل هذه المحاور ترتبط مباشرة بالعمليات المركزية، ولكل محور قائده ولجنته القيادية وجميعهم يتصل بنا مباشرة. وتشكل قيادات المحاور هذه مع العمليات المركزية قيادة بيروت العليا. قال أبوعمار: أنا موافق، من هي القيادات المقترحة لهذه المحاور؟. وضعنا للقاطع الاول قائداً هو العقيد أبو مجدي، مسؤول مديرية التدريب. وقد جهزنا له قوات من الأمن والكفاح المسلح لتغطية المنطقة. كل المناطق جمعنا لها قوات كيفما اتفق الا منطقة المطار، حيث وجدنا من الضروري أن تكون فيها قوات أساسية هي قوات أجنادين بقيادة محمد جهاد، وهي القوات الوحيدة المتوفرة لنا في بيروت بالمعنى العسكري النظامي للكلمة. وقد ارتأينا وضعها في هذا القاطع العسكري تحديداً، لأن أي دفع اسرائيلي محتمل لا بد وأن يحدث على هذا المحور، حيث أن منطقة المطار مفتوحة، رملية وسهلة، يسهل فيها تقدم الآليات مدعوماً بالسيطرة الجوية. كنا متأكدين أنهم سيتجنبون أية محاولة للدخول في مناطق الأبنية، وأنهم سيواجهوننا مواجهة في الأرض المفتوحة. وقد تبين لنا فيما بعد، بالفعل، أن كل الهجمات الأساسية التي تمت خلالها محاولات اختراق جاءت من هذه المنطقة. كان هناك اعتقاد بأن اسرائيل ستقوم بعملية شق بيروت الغربية الى قسمين بحيث تدخل قواتها من المتحف باتجاه كورنيش المزرعة. لكن هذا الاحتمال لم يكن مرجحاً، حيث أن الكورنيش لا يتسع لأكثر من دبابتين، وبالتالي يستحيل عليهم ادخال آليات مدرعة ما بين جسمين قويين، وأعني هنا الأبنية الضخمة والقوات المنتشرة في قصقص، طريق الجديدة. والجندي الاسرائيلي لا يتقدم حتى عشرة أمتار الا بعد أن تكون قواته قد أزالته كل العقبات الموجودة أمامه من أبنية وحقول الغام، الخ... ولهذا اعتقدنا أن أي تقدم عن طريق المتحف باتجاه الكورنيش سوف يتطلب تدمير الطريق على مسافة عمقها خمسون متراً على الأقل من اليمين واليسار، كما يتطلب أيضاً امكانيات تفتيش كل بيت من باب الدرج حتى السطح «وهذي شغلة ما بتعملها اسرائيل لأنها بتكلفها كثير».

المهم أننا في ذلك اليوم اعتمدنا الخطة وشرعنا في تحصين المحاور المقترحة، بدءاً من البحر وحتى المنطقة الجنوبية مروراً بالأوزاعي والمطار. وما ان وصلت القوات الاسرائيلية الى خلده حتى كنا، نوعاً ما، قد أنجزنا بعضاً من الاستعداد والتحسين.

### حصار بيروت أم صمودها؟

هناك تعبير «دارج بين الناس»، يسمونه، عند التحدث عن معركة بيروت، بـ «حصار بيروت». أنا أرى أن هذا التعبير خاطيء. لا يوجد شيء اسمه حصار بيروت، بل صمود، هو صمود بيروت. هناك فرق ما بين الحصار والصمود. الحصار يعني قوة ما تحاصر قوة أخرى مستكينة ومستسلمة للحصار، تنتظر المصير المرسوم لها من قبل الطرف المحاصر [بكسر الصاد]. والصمود مسألة أخرى تماماً. قصمود بيروت لا يعني فقط أن اسرائيل تطوق المدينة وتفاوضنا على كيفية الاستسلام أو الخروج أو الإبادة. اسرائيل كانت تريد إبادة الثورة الفلسطينية والقوى الثورية والوطنية الموجودة في بيروت. وعندما ادعى بيفن بعد ذلك أنه لم يكن ينوي دخول بيروت، وأن قراراً بذلك لم يكن قد اتخذ، كان يكذب. فعندما خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت الغربية، قاموا باجتياحها، مبرهنين بدليل يدينهم، على عجزهم عن اجتياح بيروت عندما كانت فيها قوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. لذلك يجب التحدث باستمرار عن صمود بيروت لا حصارها، لأن الحصار مجرد عملية تطويق بينما الصمود قتال حال دون دخول القوات الاسرائيلية لبيروت. وعندما اكتمل التطويق وبدأت المعركة التي دامت أكثر من سبعين يوماً، أحس الواحد منا بالضيق لأن عملية التطويق ليست مسألة سهلة على الإنسان، نحن بشر، نشعر بالضيق ونعانيه. الا أننا، ومنذ الأيام الأولى، نجحنا في نزع زمام المبادرة من يد عدونا، وأصبحنا نملي عليه كيفية القتال. ولتفصيل ذلك نقول: اكتملت عملية التطويق، يوم الأحد الموافق ١٣ حزيران، وفي الأحد التالي [٢١ حزيران]، قمنا بمبادرة تكتيكية ناجحة تتلخص بقصف شامل لجميع المواقع الاسرائيلية من جميع مواقع القوات المشتركة وبمختلف الأسلحة المتوفرة لديها. ومما ساعدنا في ايقاع خسائر فادحة في صفوف العدو، ذلك الحشد الكبير الذي حشدته اسرائيل لقواتها حول بيروت، حيث أرتال الدبابات والدروع والآليات والمدفعية والجنود والمشاة والمظليين، الذين شكلوا الطوق حول المدينة. لقد ساعدنا انتشار هذا الجسم الكبير المترهل على ايقاع أكبر عدد من الخسائر فيه، حيث كانت كل ضربة من ضرباتنا تحقق اصابات في صفوف العدو حتى وان لم يكن التسديد يتم بدقة. يومها قمنا بهذه العملية المكلفة، على حساب الاحتياطي من ذخائرننا، بدلاً من التقنيين في ظل «الحصار». لكننا أردنا أن نبين لعدونا أننا لسنا في موقع ضعف وأن امكانياتنا القتالية طائلة ولا حدود لها، كما أردنا أن نأخذ من هذا العدو زمام المبادرة فنكون نحن البادئين ونوقع فيه الخسائر الجسيمة، لأن مسألة الخسارة البشرية تؤثر كثيراً في صفوف القوات الاسرائيلية، فكلما خسرت هذه القوات بشرياً ترددت أكثر في الاقدام على محاولات عسكرية. ولقد نجحت خطتنا هذه وأعطت ثمارها مباشرة، حيث طلبت اسرائيل مساء ذلك اليوم وقف اطلاق النار بواسطة فيليب حبيب، مما ساهم في رفع الحالة المعنوية



للمقاتلين، فالعدو الذي يُطوقنا هو الذي يطلب وقف إطلاق النار وليس نحن. ولقد ساعدتنا كثيراً في ذلك اليوم اذاعة الكتائب، من حيث لا تدري، عندما قامت بتقديم وصف شامل ودقيق للضربات التي أصابت عدونا. ولقد كان ذلك على حساب بعض مستودعاتنا، غير أن المستودعات لم تكن أيضاً قليلة، فقد أخذنا الاحتياطات اللازمة بتخزين الذخيرة والمواد التموينية والزيوت وغيرها، متوقعين احتمال الانقطاع بيننا وبين مواقع أخرى تستطيع امدادنا بما نحتاج اليه. وقد استفدنا في الحقيقة من تجربة العام ١٩٧٦، حيث طوقت قواتنا وقطعت عنها المواصلات، واعتمدنا آنذاك على امكانياتنا الذاتية الى حد كبير.

انقضى الأسبوع الأول على معركة بيروت وتلاه الأسبوع الثاني، وكنا في كل يوم، من خلال الزيارات التي نقوم بها لخطوط التماس والمواقع الامامية، نشعر بتصميم أكثر وقناعة أكبر بقدرتنا على الصمود. لا، ليس بهذه السهولة تدخل اسرائيل بيروت. ونعم، لدينا القدرة الكافية للدفاع عن المدينة. هذا الاحساس تولد بفضل التماس المباشر مع العدو؛ فكلما تقدمت باتجاه عدوك خفت ضرباته عليك، بمعنى أن المدفعية تُشل عن ضربك بفعالية لأن المسافة بينك وبينها أمتار. في الليلي وحي السلم كانت المسافة بيننا وبين العدو مسافة أمتار، وكذلك الليلي وكلية العلوم، وحي السلم والمزفتة، والأوزاعي ومزبلة الأوزاعي أيضاً مسافة أمتار. وعندما اكتمل الطوق من الشرقية، أصبحت المواقع بنائية في مقابل بنائية وشارع عرضه أربعة أمتار يفصل بين الطرفين. هذا الوضع يؤمن أمرين: الأول، فقدان المدفعية فعاليتها، والثاني، تحييد الطيران، حيث تتشابك المواقع. ولا يبقى الا الرشاش في مقابل الرشاش. والجندي الاسرائيلي، اذا ما سحب عنه الغطاء المدفعي وغطاء الطيران هو في الحقيقة «جندي هامل» [بمعنى جبان]. وبيروت أعطتنا التجربة التي كنا ننتظرها يوماً بيوم لنختبر امكانية فعلنا مقابل عدونا، وجهاً لوجه. جاء هذا العدو الينا ووصل بيروت، ووقعت تلك المعارك التي أعطتنا القناعة بأن ما كنا نعتقد نظرياً نراه اليوم حقيقة بالممارسة، وهو أن الإنسان بامتلاكه ارادة القتال قادر على قلب موازين القوى أو جعلها متساوية، حيث يمتلك العدو الطائرة ولا يستطيع استعمالها. ومدفعه لا يستطيع الضرب أيضاً إلا في العمق. والجندي أصبح في مواجهة مقاتل القوات المشتركة، جندي مقابل جندي. كنا نرى كيف كانوا يهربون من المواقع ويضطرون الى اخلاء بعضها عندما تنصب عليهم حمم نيراننا. لهذا فان هذه التجربة الغنية، تجربة بيروت، هي الدرس الكبير الذي يُشكل لنا حافزاً للاستمرار في الكفاح المسلح من أجل التحرير. لقد تشكلت لدينا القناعة بأنه، عندما يختل ميزان القوى أو تتوازن هذه القوى، فان هذا العدو يُهزم ببساطة، وهو ليس «سوبرمان» ولا أسطورة، هو جبان، وأضعف ليس من أي جندي في العالم وانما على الأقل في المنطقة، منطقة الصراع.

من هي القوات التي دافعت عن بيروت؟.. قواتنا العسكرية كلها كانت خارج بيروت: قوات القسطل خارج بيروت، كذلك قوات الكرامة واليرموك، ولم يكن في بيروت سوى قوات أجنادين، تنقصها كتيبة الشهيد أبويوسف النجار، وما تبقى هو التنظيم والجماهير بالاضافة للميليشيا وعناصر بعض الأجهزة. هكذا كان الحال سواء بالنسبة

لقوات التنظيمات الفلسطينية أو اللبنانية الوطنية. فالجسم الأساسي لهذه القوات كان خارج منطقة المعارك مع استثناءات بسيطة. في المنطقة الجنوبية والغربية وعلى خط البحر كانت القوات في غالبيتها ميليشيا. ولم تكن هناك قوات عسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، الا في منطقة المطار، وماتبقى هم الناس الذين تلاحموا مع بعضهم البعض ليشكلوا هذه الحالة الجماهيرية الأسطورية «طيب أنا شفطك، بالله العظيم حالة في موقع متقدم رحت اليه وفيه امرأة وثلاثة أولاد. خندق وخلفه خندق آخر، جوره، لشو امرأة قاعدة هناك بالخندق ومعها ثلاث أولاد قاعدين عند الرجل وعاشين كلهم على خط التماس.. رجل وامرأة وثلاثة أولاد. رأيت حالة مشابهة تقريباً في منطقة الروشة: رجل ومعه زوجته أيضاً». هذه الحالات وهذه النوعيات من البشر خلقت حالة من التفاعل والروح المعنوية العالية بين الناس وفي أوساط المقاتلين، بحيث أنهم شكلوا جميعاً السد المنيع في مواجهة أية امكانية للاختراق والدخول الى بيروت. ومن الممكن أن شدة القصف، واللامبالاة التي كونتها عندنا معاشية القصف المستمر، قد ساعدتنا على الصمود أكثر، لأنه كلما اشتد القصف كانت ردة الفعل عفوية أشد عناداً وصلابة. فكانت عملية التفاني هذه بالفعل ورد الفعل. كان الفعل الاسرائيلي هو الضربات اليومية على مدار الساعة براً وبحراً وجواً... دبابات، صواريخ، الخ.. كان المرء يتصور أحياناً أنه لم يعد هناك شبر في بيروت الا وسقطت فيه قذيفة، وفي الوقت نفسه لم تكن ردة الفعل على ذلك هي التراجع بقدر ما كانت التحدي أكثر وأكثر، حتى أصبح المرء لا يبالي قائلًا: فليكن الطوفان، انما بيروت لن يدخلوها. هناك شيء آخر، كنا نحن في القيادة نتخذه كأسلوب لبقاء القوات يقظة؛ فطيلة فترة القتال حصل ما بين ٢٠ - ٣٠ وقف اطلاق نار، وكنا أحياناً بطريقة أو بأخرى، نخرق وقف اطلاق النار لاذكاء روح التمرد وعدم الاسترخاء في صفوف قواتنا لأن أي وقف لاطلاق النار طويل نسبياً يجعل قواتنا في وضع انحسار وتراخي. لا أريد المفاخرة بنفسي، ففي الكثير من حالات الخرق كان بعض المترددين يقول «بلشوا قناصة أبو موسى ضرب»، وكان لدي قناصة خصوصيين يعملون لحسابي. أنا شخصياً كنت أحرص علناً على عدم الاستكانة لوقف اطلاق النار، حيث يؤدي ذلك الى الاسترخاء والتراجع والهدوء ومن ثم تبدأ المساومات. وكان وقف اطلاق النار لا يحصل في الواقع الا اسمياً حيث يتم التفجير في موقع ما، واسرائيل بمنهجيتها وامكانياتها تضخم الخرق وتفتح نيرانها الكثيفة من جديد، وكلما زادت اسرائيل في الضغط، كلما بدأت المناورة السياسية تأخذ حيزاً لها نعطيها دفعة عسكرية لتبطلها اذا كانت الأمور لا تسير بالاتجاه الذي نسعى اليه والذي يؤمن لنا الحل المشرف عسكرياً ووطنياً. وقد استمرت فترة القتال كلها على هذا المنوال. والأمثلة الواردة هنا هي للإشارة على دوافع هذا الصمود وبواعثه التي شكّلت هذه الحالة من الترابط بين المقاتلين والجماهير التي صنعت أسطورة الصمود لا الحصار. فأنا لا أرى في ذلك حصاراً بقدر ما أرى فيه صموداً على مدار الأيام التي تجاوزت السبعين يوماً.

### يوم استقالة هيغ

كان يوماً عنيفاً جداً من الناحية العسكرية. وسياسياً كان هيغ يتصل بالقيادة



الاسرائيلية حائاً اياها على حسم المعركة بسرعة والدخول الى بيروت. الا أن دخول بيروت لم يكن نزهة للقيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ولا للقيادات المحلية للجيش الاسرائيلي. وقد أدت هذه الحقيقة الى ارباك هينغ ومن ثم فشل المخطط الذي رسمه هو والقيادة الاسرائيلية. ورغم ما قيل عن أن هينغ كان يتصل مع القيادة الاسرائيلية «من وراء ظهر الادارة الأميركية»، الا أن هذا الكلام غير قابل للتصديق، فالادارة الأميركية وقعت في حرج شديد من تطورات الأحداث على غير ما توقعت، فكان لابد من كبش تضحية لفضيحة التورط الأميركي المباشر مع اسرائيل. فقد راهنت هذه الادارة مع اسرائيل على حسم المعركة في أقل من أسبوع، فإذا ببيروت تصمد للشهر الأول في تلك المرحلة. ولم تكن التطورات تشير الى امكانية حسم المعركة بسرعة، فكان لابد من اظهار الادارة الأميركية بمظهر البريء أمام أي تحرك سياسي مقبل. وهذا ما حصل فعلاً من خلال تقديم ريغان لاحقاً، لمشروعه المتأمر على القضية، والذي يحاول انتزاع شهادة حسن سلوك للادارة الأميركية، وكأنها غير موافقة على دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت، بعد أن أصبح من المؤكد فشلها في دخولها. ولو حسمت المعركة في بيروت حسب المخطط المرسوم لما استقال هينغ، ولا حصل ما حصل. ولكني أقول أن ما أسقط هينغ هم هؤلاء الناس، الجماهير العسكرية والوطنية وهؤلاء الصامدون حتى دون أن يقاتلوا. وقد عشت معركة بيروت ولمست صمود الجماهير البيروتية، فلسطينيون ولبنانيون، الذين لم نسمع منهم كلمة تدمر واحدة. والذين عانوا الكثير من انقطاع الكهرباء والماء والخبز حيث تأمين الرغبة كان مشكلة بحد ذاتها. فضلاً عن عدم توفر الأدوية اللازمة. رغم كل ذلك، هؤلاء هم الذين قهروا العسكرية الاسرائيلية، وهم الذين أخرجوا ريغان والادارة الأميركية التي حاولت الظهور بمظهر المتعاطف عندما أقال هينغ من وزارة الخارجية.

### لقطات من أجواء المعركة

في التاسع من آب، كنا في غرفة العمليات رقم ٦، وكانت مكونة من خمسة طوابق تحت الأرض وثمانية طوابق فوق الأرض. «يعني السيارة بتنزل تحت الأرض خمسة طوابق». كنا نعتبر المكان ملجأً يمكن أن يحمينا حتى من قنبلة ذرية. في ذلك اليوم، على ما أذكر، كان القصف المدفعي، يغطي كل بيروت، الشوارع خالية كما الصحراء. في الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني هاجس بأن المكان سوف يقصف. كنت هناك والعقيد عبد الرزاق المجايدة، وعدد من الزملاء العاملين على الأجهزة في غرفة العمليات. وكانت لدينا غرف عمليات احتياطية بديلة نذهب اليها في حال الاضطرار للاخلاء. وهذه المواقع البديلة مجهزة بجميع الاحتياجات بدءاً من التليفونات والأجهزة اللاسلكية وانتهاءً بأي احتياج آخر يلزم لمتطلبات الاستمرارية، وعندما تضطر للاخلاء ما علينا الا أن نغلق الأجهزة ونغادر الى الموقع الجديد لنفتح الأجهزة البديلة هناك فوراً دون أن تضطر الى نقل أي شيء. لم يكن هناك طيران في ذلك اليوم، غير أن هاجس قصف غرفة العمليات هذه سيطر عليّ بشكل ملح فقلت لزملائي: «قوموا، هذا المكان سوف يضرب»، قالوا: «ما فيش طيران» قلت: «ومع ذلك قد

يضرب». وذهبنا الى موقع عمليات آخر. الاخ عبد الرزاق المجايدة قال لي: «يارجل ما فيش شيء ولا في طيران، وبين نتحرك بالقصف، هسه والمدفعية شغالة». قلت له: «خليك هون وتحمل أنت مسؤولية نفسك». لكنه عندما رأنا جميعاً نغادر غادر معنا، وفي السادسة مساء جاء الطيران وقصف الموقع. كنا قد تركنا في هذا الموقع اثنين من شباب العمليات للحراسة فقط وقلنا لهم ألا يتواجدوا في داخل المبنى بل الى جانبه، ويبدو أن رجلاً كان ماراً في الشارع هو وزوجته وأولاده هاربين من القصف، نادهم أحد الشابين وأدخلهم معه الى المبنى لتفادي نيران القصف المدفعي. بعد لحظات ذهب الزوج ليحضر سيارة لنقل عائلته ورافقه أحد الشابين، أما الآخر فقد ظل الى جانب الزوجة والأولاد ليهديء من روعهم. وما ان ابتعد الزوج والشاب حوالي العشرين متراً عن المبنى حتى جاء الطيران وقصف وكانت الزوجة والأولاد والشاب الذي بقي الى جانبهم من بين ضحايا تلك الغارة. «شوفي القدر كيف، احنا هربنا من المكان بالحاسة السادسة وهم جاءوا الى المكان صدفة، ناس مارين في الشارع، لا هم في الموقع ولا عايشين فيه جاءوا ليستشهدوا». وقد أحست شخصياً بالألم لاستشهادهم، وكنت أشعر شخصياً وكأنني مسؤول عن استشهاد ذلك الشاب الذي بقي هناك لحراسة الموقع، رغم أنني حذرته من التواجد في داخل المبنى. هذه بعض الحكايات التي يشعر المرء، انسانياً، عندما يتذكرها، وكأنه أخطأ، أو أسهم في سوقهم للاستشهاد.

ومن اللحظات المصيرية تلك التي عشتها يوم قصف الطيران المتواصل في الحادي عشر من آب. لقد بدأ الطيران في ذلك اليوم طلعاته منذ الصباح — أعتقد منذ السادسة صباحاً وبدون انقطاع — واستهدف كل موقع ولا موقع. وسعى الى تدمير المدفعية بشكل أساسي. حتى أنه كان يفتش عن الهاون الصغير ليدمره. كنت يومها في العمليات ٥ — أ «وتشوفي كيف الحالة العامة، لما مع كل انقضاخ يقول كل موقع هلق دوري، وهذا الحكي استمر من الساعة ٦ صباحاً للساعة ٢ بعد الظهر. لكن في النهاية الواحد قلبه جمد وما عاد أي انقضاخ يؤثر عليه» لكنني في النهاية ولتكرار الطلعات التي تجاوزت المئة، أحسست «بدوشة» في رأسي وأحسست برغبة عارمة في الخروج الى الشارع. «اندوش رأسي» من صوت الطيران. ذهبت في سيارتي ومعني الشباب وجهاز اللاسلكي بشبكته الكاملة. أخذت طريق رأس برج أبو حيدر ووقفت في منتصف الشارع بلا مبالاة وقلت لنفسني «فليكن الطوفان». لم يكن هناك أحد في الشارع «هو» في سيارات، شوارع البلد فاضية، كان معي بريموس وشوية قهوة. قلت للشباب يا الله نسوي قهوة، بدنا نشرب قهوة». في تلك اللحظات ناداني على الجهاز المقدم عطيه، والمقدم عطيه هو واحد من الناس الذين أبدعوا في هذه المعركة وكان لهم دور عظيم، وهو قائد ميداني فذ حاز على احترام وثقة المقاتلين والقيادة وكل الناس، ناداني على الجهاز قائلاً: الآن هناك محاولة للتقدم على سباق الخيل، أريد قصفاً مدفعياً. كان ينادي علي من موقعه: هل استلمت الملحوظة، قلت له: استلمت.. الطيران يغطي السماء، ومحاولة تقدم من المتحف على سباق الخيل، الطيران يفتش عن موقع أي مدفع وعلى كل سيارة وكل لمعة. «طيب بدي أنادي على أي موقع على ٣٠٢، [واصف] أقول له يرمي. واصف بدو يشغل مدفعين أو ثلاثة»، بالتأكيد مع أول لمعة سوف يضربوا هذا المدفع، اذن



أكون أنا قد اسهمت في تدمير المدافع وقتل البشر. وإذا لم أعط أوامر بالقصف فسوف يتقدم العدو على هذا الموقع بالتأكيد، «واحدة اللي مسجلين على اسرائيل لسه» قبل أربعة أيام أنه، في بلاغ عسكري اسرائيلي بعد معركة استمرت خمسة عشر ساعة، قولها تقدمنا مسافة عشرة أمثاله «طيب»، إذا تمكنا اليوم من الدخول، وسباق الخيل منطقة مفتوحة، إذا فسوف تدخل الدبابات وتقع المصيبة بالنسبة لي، كان ذلك موقفاً حرجاً، هل أعطي أمراً للناس كي يموتوا أم تحتل قطعة الأرض؟ مرت على لحظات كأنها الدهر، دقائق تفكير وصراع، هل أصدر أمراً أم لا.. وفي لحظة كلمح البصر، وجدت نفسي أنادي على الجهاز: «الى الجميع: جميع فوهات الاسناد توجه الى ميدان سباق الخيل، القاطع الأول، الثاني، الثالث، الرابع... الجميع يفتح النار». وأحسست براحة غير عادية لهذا الالهام المفاجيء، فالعدو في حالة كهذه سوف يضطر الى محاولة رصد أكثر من ٥٠ و ٦٠ فوهة مدفعية، وإن يتمكن بالتالي من التحديد. فنكون نحن قد أوقفنا التقدم وأوقعنا اصابات بالغة في صفوفه، وغيرنا مواقعنا في الوقت نفسه. «بالله العظيم يا ناس الحلال يومها ما بقي مدفع الا ورمى، كلها، الهاونات ٨٢، ٨١، ١٢٠، الصواريخ»، وفي حوالي الساعة، ما بين الثانية والنصف والثالثة، في هذه الفترة، كل الفوهات فتحت نيرانها باتجاه سباق الخيل والطيران يغطي أجواء بيروت. لا أحد تمكن من التحرك، لكن على الأقل كل موقع من المواقع أدرك أنه ليس مستهدفاً — على وجه التحديد — من قبل الطيران. ولكثافة النيران لم يمض أقل من عشر دقائق حتى ناداني المقدم عطيه مجدداً يقول: أوقفوا الرمي فقد انتهى التقدم. ارتاح ضميري لفكرة اصدار الأوامر لكل مواقع الاسناد لأننا في هذه الحالة منعنا تقدم العدو ولم نعرض موقعاً محدداً دون غيره للتدمير، وأفقدنا العدو القدرة على تحديد هدف معين لطيرانه. فضلاً عن أن هذه الفكرة حققت هدفاً سريعاً، حيث انصبت كل النيران في بيروت على موقع واحد. «شوف بيروت قديش فيها مدفعيات وصواريخ وهاونات، انصبت كلها على موقع واحد» وتمكنا من تدمير عدد من آليات العدو المتقدمة باتجاه سباق الخيل وهربت بقية الآليات من جحيم النيران وبذلك فشل التقدم.

ومن الحالات التي أعترز بها في الحقيقة، الأخت رائدة، العاملة في جهاز اللاسلكي في المركز الرئيسي. هذه الأخت مثلت قمة العطاء، وكانت نموذجاً للمناضل الملتزم، سواء من خلال قوة تعبير صوتها ونبرة هذا الصوت على الجهاز أو من حيث تلقي الأوامر وتمريرها الى المواقع. وفي حالات الخطر والضيق لم تتغير نبرة صوتها، وظلت هذه الوتيرة تحمل معنى التصميم على الاستمرار والتأكيد على تنفيذ الأوامر. ثم ان دوامها على الجهاز كان أمراً غير معقول، فقد استمرت في البقاء في موقعها ليلاً نهاراً، وواصلت تلبية النداءات وتمريرها دون أن تغادر موقع مسؤوليتها طوال فترة القتال وعلى مدار السبعين يوماً، وعندما كانت تريد أن تستريح، كانت تستريح في الموقع نفسه، والذي لم يتغير طوال فترة المعركة، أوردتها مثلاً هنا، كنموذج لاستعداد أبناء شعبنا للعطاء والتضحية. واصرارها على البقاء في موقعها دون خوف ولفترة طويلة انما هو في الحقيقة تأكيد لمواقع القتال التي تتصل معها عبر الجهاز بعدم التهيب من أن يبقى المرء في موقع واحد لفترة طويلة، ثم ان لها أسلوباً متميزاً في طريقة اعطاء أو تمرير

الأمر. وكانت تخاطبنا على الجهاز وكأنها تخاطبنا وجهاً لوجه وليس على جهاز لاسلكي بعيد.

الحقيقة توجد لحظات إنسانية كثيرة ومجيدة عاشها المرء في فترة القتال في بيروت، إلا أننا لا نستطيع أن نحكي كل ما عشناه وشاهدناه في الحياة اليومية من جوع وعطش وغيره، ومن المشاهد التي لا أنساها روح الحنان في أعين الكثيرين من الناس الذين كانوا ينظرون إلينا ويتابعون تحركاتنا بكل رافة؛ ليست عيون غضب أو حقد أو جفاء، عيون تمنح الحنان الدافئ في لحظات كان الناس فيها يتحملون الموت والدمار ويتعرضون مثلنا للقصف والاستشهاد والاصابة. ورغم ذلك كنا نرى الأطفال الصامدين يحملون الأباريق الصغيرة يفتشون «وين فيه حنفية مكسورة ولا وين في جورة مي» حتى يأخذوا القليل منه لأم أو لأخ أو لأب، ورغم هذه القسوة تضحك الطفولة وتواصل البحث عن الماء. ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية، بمعنى البعد الجغرافي والشعبي والسياسي، لكان لنا في الثورة الفلسطينية موقفاً آخر غير الموقف الذي حصل ولكان لنا غير الواقع الذي حتم على الثورة في النهاية أن تخرج من هذه المدينة البطلة، لكانت لدينا امكانية للصمود أكثر بدلاً من الثلاثة أشهر تسعة أشهر أو ربما أكثر.. لكانت لدينا امكانيات أوسع للبقاء والاستمرار من الناحيتين العسكرية والحياتية. لكن بيروت أعطت بما فيه الكفاية. وياليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت.



## شهادات (٢)

### في معتقل أنصار \* التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي

سعدون حسين

عندما اعتقلت إسرائيل الآلاف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، لم تطل اعتقالاتها مواطنين من فئة اجتماعية واحدة، بل طالت الفئات جميعها. وهكذا اتخذت الاعتقالات، بالإضافة لأسبابها الأخرى، طابع عملية انتقام من أبناء الجنوب - كل الجنوب باستثناء حفنة من العملاء يعدّون على الأصابع، فعندما يعتقل الإنسان من الطريق أو أثناء «تختيم» تذكّره أو يخطف ليلاً من منزله بسبب وشاية من زيد أو عمرو أو «يمسح» مخيم معين ويقتاد كل شبابه في الشاحنات، إلى معتقل أنصار، فهذا يعني أن كل الناس مستهدفون ومطلوبون للعدو الصهيوني، ولا قيمة أبداً للكلام الذي يردده البعض، إن كان عن عفوية أو عن قصد «إنني بريء ونظيف»، وكأن الذين اعتقلوا مجرمون وقتلة. ومرة أتخمننا أحد الأسرى بالكلام عن نفسه على أنه «بريء ونظيف»، فصرخنا في وجهه: «كلنا أبرياء، والمجرمون هم الذين قتلوا الأطفال والنساء واقتادونا إلى هنا». إن ما تدعيه إسرائيل من متطلبات الحفاظ على أمنها يجعل كل إنسان في الجنوب معرضاً للاعتقال في أي وقت من الأوقات.

والاعتقالات التي جرت فعلاً، شملت كل الفئات الاجتماعية من الملاكين إلى الفئات الطفيلية في المجتمع. وسأعرض نماذج عن التركيب الاجتماعي والمهني لبعض المعتقلين مكثفياً بثلاث خيم من إحدى المحطات:

خيمة (١):

- ١ - خ، ح: عامل زراعي.
- ٢ - م، م: طالب مدرسة.
- ٣ - أحمد، ع: عامل زراعي.
- ٤ - ح، ع: سائق سيارة.
- ٥ - ن، ح: عامل زراعي.
- ٦ - محمد: طالب مدرسة.

\* نشرت الحلقة الأولى من هذه الشهادة في العدد الماضي.

- ٧ — أحمد: عامل زراعي.
- ٨ — محمود، ت: ضامن.
- ٩ — عفيف: ملاك متوسط.
- ١٠ — ح، خ: مدرس.
- ١١ — أحمد، س: مدرس.
- ١٢ — ح، ح: ضامن.
- ١٣ — م، ت: عامل زراعي.
- ١٤ — م، ع: سائق شحن.
- ١٥ — ع، ق: عامل زراعي.
- ١٦ — ح، ف: حلاق.
- ١٧ — ع، أ: عاطل عن العمل.
- ١٨ — ح، ض: سائق سيارة.
- ١٩ — ق، س: طالب ثانوي.
- ٢٠ — خ، ط: ورقاق.
- ٢١ — ع، ق: طالب ثانوي.
- ٢٢ — م، س: منجد.

#### خيمة (٢):

- ١ — أحمد: مصلح دراجات نارية.
- ٢ — محمد: مدرس.
- ٣ — محمد: سائق.
- ٤ — عاصم، س: مهندس زراعي.
- ٥ — عادل: ملاك عقاري.
- ٦ — فهد: حمّال.
- ٧ — حسين: عامل محطة بنزين.
- ٨ — عاطف: عامل بناء.
- ٩ — حسين: مدرس.
- ١٠ — خليل، ف: خياط.
- ١١ — محسن: موظف ريجي.
- ١٢ — حسين سلوم: دركي.
- ١٣ — أحمد، ق: نجار موبيليا.
- ١٤ — حسن: حداد.
- ١٥ — علي: صانع أحذية.
- ١٦ — فؤاد: صاحب «حسبة».
- ١٧ — أسعد: عاطل عن العمل.
- ١٨ — حسين، ع: أطرش.
- ١٩ — فتحي: مجنون.



### خيمة (٣):

- ١ — حاتم: كاتب عدل.
  - ٢ — ع، ض: حمّال.
  - ٣ — س، ف: تاجر.
  - ٤ — ن، ج: محام.
  - ٥ — ناصر: طبيب.
  - ٦ — ح، ع: حمّال.
  - ٧ — محي الدين: بخّار.
  - ٨ — سهيل: بائع خضار.
  - ٩ — ح، ف: لحام.
  - ١٠ — نايف: مصلح برادات.
  - ١١ — أبو خضر: صاحب محل للبقالة.
  - ١٢ — ف، س: صاحب محل للحلويات.
  - ١٣ — يوسف: مزارع.
  - ١٤ — عباس: راع.
  - ١٥ — هاني: عامل زراعي.
  - ١٦ — شحادة: عامل زراعي.
  - ١٧ — مصطفى، س: عامل زراعي.
  - ١٨ — ع، م: موظف في شركة المياه.
  - ١٩ — علي: يتاجر بقطع السيارات القديمة.
  - ٢٠ — س، ن: عامل أدوات صحية.
  - ٢١ — حسين: وكيل ورش ليمنون.
  - ٢٢ — ع، ع: عامل زراعي.
  - ٢٣ — ك، ف: صاحب مطعم.
  - ٢٤ — م، ق: موظف في مطار بيروت.
  - ٢٥ — سماحة الشيخ شوقي الأمين: رجل دين، مجدل سلم.
- وهذه التركيبة الاجتماعية للأسرى تعكس إلى حد ما التركيب الاجتماعي لأهالي منطقة الجنوب ومخيماتها، مع ملاحظة أن النسبة الغالبة من المعتقلين تنتمي إلى الفئات الكادحة وخصوصاً من عمال الزراعة، يليهم المنتمون إلى الفئات المتوسطة من ذوي المهن الحرة.
- أما أعمار الأسرى فتتراوح بين ١٠ سنوات و ٨٠ سنة إلا أن النسبة الطاغية تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ سنة.
- كما تنتشر الأمية بشكل مذهل، فمن أصل ٥٠٠ أسير، استطعنا تسجيل أسماء ١٥٠ شخصاً يريدون تعلم القراءة والكتابة.
- كما أن المعتقلين ينتسبون إلى الدين الإسلامي، ونادراً ما تجد بعض المسيحيين إلا إذا كانوا وطنيين أو اعتقلوا بالخطأ. أما الدروز فلم نر في محطتنا أحداً منهم. وينتمي

معظم الأسرى اللبنانيين إلى الطائفة الشيعية.

أما اللوحة السياسية في محطتنا فكانت كالتالي بالنسبة للمعتقلين اللبنانيين:

١ — الشيوعيون: زهاء ٢٥

٢ — حركة أمل: زهاء ١٠

٣ — حزب البعث، ع: ٥

٤ — حزب العمل: ٢

٥ — الحزب القومي: ١

٦ — الاتحاد الاشتراكي: ٢

والباقيون: جميعهم غير حزبيين.

وبالنسبة لعناصر الحزب التقدمي الاشتراكي في الجنوب، فالذين اعتقلتهم إسرائيل عادت وأفرجت عنهم بسرعة.

أما بين الفلسطينيين فلحركة فتح النصيب الأكبر من المعتقلين، بل ان الصهيونيين كانوا يعتبروننا جميعاً ومهما كانت انتماءاتنا أعضاء في حركة فتح.

ومعظم الأسرى هم من القاطنين في مخيمي عين الحلوة والرشيديّة، وفي صيدا، مع ملاحظة أنه ما من قرية في الجنوب إلا ومنها في أنصار أسير أو أكثر.

### التنظيم الداخلي في المعتقل

وجود الآلاف من الأسرى دفع المسؤولين الاسرائيليين إلى إحداث نوع من التنظيم ذي هيكلية خاصة في صفوفنا، لمساعدتهم على تنظيم أوضاع المعسكرات من ناحية الانضباط والطعام، وكل ما يتعلق بأمور الأسرى داخل المحطة، بما في ذلك معالجة الخلافات الشخصية. هذه «الهيكلية» لعبت دور الاحتلال داخل المعتقل، حتى أن بعضاً كان يخاف من مسؤولي المحطة أكثر من خوفه من جنود العدو.

تضم كل محطة ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ أسير، يتعين عليهم «مختار» ينظم أوضاعهم. كما أن لكل خيمة «شاويشاً» يأتّمر بما يملّيه عليه المختار من تعليمات.

### المختار

في المرحلة الأولى، كان المختار يُنتقى من قبل الأسرى، ولكن بعد التجربة، صارت إدارة المعتقل الاسرائيلية هي التي تختار المختار وتعطي له تعاليم المحطة وقوانينها، وإذا لم يستطع تنفيذها، يتعرض للعقاب، ويستبدل بشخص آخر.

أما مهام المختار فهي كالتالي:

( أ ) إيقاظ الأسرى الساعة السادسة صباحاً من أجل التهيؤ للعدد.

( ب ) تسلم التموين، والإشراف على توزيع الطعام، وإدارة المطبخ التي يعينها هو.

( ج ) تسلم كل ما يتعلق بشؤون الأسرى: الرسائل، الخ.

( د ) إخراج الأسرى المطلوبين للتحقيق وتعصيب عيونهم.

( هـ ) مراقبة الأسرى وتسليم المتشاجرين لحراس المحطة.

( و ) المحافظة على نظافة المحطة.



(ز) نقل اعتراضات الأسرى (إذا تجرأ أحد) إلى الضابط الصهيوني. باختصار «المختار» هو ضابط صهيوني بالنيابة. وأقول هذا الكلام بلا مغالاة، دون أن يعني أيضاً أن كل المختير من طراز واحد. فكل الأسرى خبروا ممارساتهم، وسمعوا شتائمهم البدئية لزملائهم في الأسر. وفي الفترة الأخيرة لجأ الإسرائيليون إلى خطة ذكية إذ قالوا للمختار: نحن لن نتدخل في شؤونكم طالما إنكم منضبطون. وبهذا أعطوا المختار صلاحيات معاقبة الأسرى وضربهم، وزودوه بكرياج لهذا الغرض. وبالفعل فبعض المختير مارس الضرب؛ وكأنه من جنود الاحتلال. بل كان المختار، أحياناً، يلجأ إلى قطع السجائر، أو يوقف توزيع الشاي والطعام. باختصار كنا نهاب المختار كثيراً؛ ذلك لأن حراس المحطة، مهما كانت حذاقتهم، يظلون عاجزين عن مراقبتنا كلياً بينما مختار المحطة، الذي يعتمد عادة على «شلة» من شاكلته، قادر على تنفيذ المهمة... كما أن الضابط الإسرائيلي كان يعزل المختار، إذا تبين له أنه ليس قاسياً أو سليط اللسان. هذه المعاملة السيئة للأسرى من قبل المختير كانت تثير حساسية الأسرى بشكل فظيع. ففي معسكر (٤) هجم المعتقلون وضربوا مختارهم بسبب تصرفاته السيئة. وفي إحدى المعسكرات أضرب الأسرى احتجاجاً على تسلط المختار ومحاباته في توزيع الطعام. فضربك في قبل الجنود الإسرائيليين مسألة مفهومة أما أن يضربك أسير مثلك، أو يحظى بأفضل الطعام وأفضل الملابس، وبالأدوية والدخان، والأقلام، فيما تحرم أنت من أبسط الأشياء، فهذا ما لا يمكن احتماله.

وبهذه الطريقة، استطاع الإسرائيليون شق وحدة الأسرى، وإيجاد صدع في داخلهم، منتهجين شعار السيء الصيت «فرّق تسد». وفي إحدى المرات تعرض أحد الأسرى لتعذيب وحشي لمجرد أنه اعترض على تعليمات المختار. فبعد الضرب، ركض نحو ساعتين داخل المحطة وهو ينادي بصوت عال: «بدي أسمع للمختار». فصلاحيات المختار مطلقة. وإذا حاول الانتقام فإن الإسرائيليين يستجيبون له فوراً ويحققون رغباته. لذلك قلنا مرة لمختار محطتنا: «نريد أن نخرج من المعتقل، ليس تخلصاً من إسرائيل فقط، بل بالدرجة الأولى من الأشخاص القذرين أمثالك».

### الشاويش

الشاويش غالباً ما يعين من قبل المختار، وقد يتبدل بغيره في كل لحظة، وذلك حسب شخصيته وقدرته على ضبط أوضاع الخيمة. بعض هؤلاء كان يستعمل أسلوب السباب، والبعض الأقل اتصفوا بخصال إنسانية.

أما مهام الشاويش فهي كالتالي:

١ — استلام الطعام من المطبخ وتوزيعه على الأسرى.

٢ — إبلاغ الخيمة بقوانين المحطة.

٣ — تنظيم خروج الأسرى إلى المراحيض والاستحمام.

باختصار، الشاويش يتنفذ تعليمات المختار، ويساعده في ضبط أوضاع المحطة. وكان المختار يعقد اجتماعات خاصة «للساويشية» من أجل معالجة أوضاع المحطة. وكان يفضل شاويشاً على آخر بغية تعميق الخلافات بين الأسرى. من ذلك، مثلاً، إعطاء شاويش

علبة دخان، وآخر نصف علبة، أو تزويد خيمة بكمية من الشاي، وأخرى بكمية أقل. كما يعين في كل محطة «طبيب» من الأسرى يشرف على أوضاع المعتقلين الصحية. فهو الذي يتسلم أقراص الفالسيوم والباندول، وهو الذي يرفع التقارير إلى الطبيب الإسرائيلي عن أوضاع المعتقلين. في بداية الاعتقال كان «الطبيب» يتمشى بين فسحات الخيم سائلاً إذا كان هناك مريض. وفي أواسط شهر أيلول، أفرغت من كل محطة خيمة تم تحويلها إلى عيادة، تتوفر فيها: نقالة، وقطرة للأذن، وأخرى للعين، وبعض الحبوب المهدئة. كما انعقد اجتماع عام لـ «أطباء» المعتقل من أجل تحسين العناية الصحية. لكن الاجتماع كان مجرد خطوة تحذيرية، فلم نلمس بعده أي تحسين فعلي لأوضاع المرضى. وما تجدر الإشارة إليه، أن بعض «الأطباء» كان يتذمر من هذه المهمة لأنها ستؤدي إلى إطالة سجنهم حتى يتم الإفراج عن المعتقلين كافة.

### إدارة المطبخ

كان المختار يعين من صفوف الأسرى عناصر المطبخ، وغالباً ما يكونون من المقربين إليه، من بلدته أو ممن يعرفهم سابقاً. بعض هؤلاء لا يعرف ألف باء الطبخ، ولكن إرادة المختار تجعله طباًخاً. وعلى الرغم من الاعتراضات على هذا الأسلوب، يأتي الرد: «لا نستطيع تجريب ٥٠٠ أسير لكي نعرف الطباخين المهرة».

عناصر المطبخ ينظفون الطناجر، ويطهون الطعام، ويوزعون الشاي والجزر، الذي يكون أغلبه معفنًا لا يؤكل.

في الصباح، تجلس إدارة المطبخ والمختار والطبيب داخل خيم الطبخ، فيتناولون فطورهم وكأنهم في بيوتهم. وهذا يتكرر ظهراً ومساءً. حتى أن بعضهم زاد وزنه بسبب الطعام الكثير الذي يتناوله. كما كان المختار يعين شاويشاً للماء، وذلك لتلافي الفوضى التي تقع أثناء التزاحم على الاغتسال. فإدارة المطبخ هي فئة متميزة استأثرت ببعض الامتيازات، والحظ السعيد لمن يصادق عناصر المطبخ. إذ عبر هذه الصداقة يستطيع الحصول على بصلة أو ملعقة من المربي زيادة، أو على شيء من الزيت لوضعه على حبة البطاطا المسلوقة.

فالمختار والشاويش والطبيب وإدارة المطبخ وبعض المقربين من هؤلاء، كانوا يجسدون «السلطة الحاكمة» في المحطة؛ والويل لمن يخالف الأوامر، فحسابه عند الجنود، حيث ينادي المختار الحارس ويشتكى على أحدهم، فيضرب بالأرجل، أو يؤخذ إلى غرفة «الأكس» فيمشي على المسامير والزجاج.

هذا الوضع المميز لهذه «الشلة» كان يواجه أحياناً بتحريك نشيط من قبل الأسرى. فمرة شكّلنا لجنة لمراقبة ما يرد إلى المطبخ، وخصوصاً الدخان الذي كانوا يتلاعبون بتوزيعه. وفي بعض المعسكرات شكّلت لجان ثورية قامت بما يشبه التسيير الذاتي للمحطة. حتى المشاكل التي تحدث بين الأسرى كانت اللجنة تعالجها بدون العودة إلى الإسرائيليين. هذه اللجنة حدّت من صلاحية المختار والشاويش. لكن بعض المحطات كانت تمنع تأليف هذه اللجان. وفي محطتنا قال لي المختار: «لو نزل الله على الأرض لا أسمح بتشكيل لجنة مراقبة». طبعاً لأن هذه اللجنة ستقضي على الامتيازات التي



يحصل عليها. هذه اللجان فرطها الإسرائيليون أخيراً ونقلوا جميع دعائها إلى معسكرات أخرى، وذلك لتقوية سلطة المخاتير، ومنع أي عمل ديمقراطي داخل المعتقل.

وهناك نقطة لا بد من توضيحها، وهي أن كل المقابلات الصحفية تجري مع مختار المحطة. بل إن أحد المخاتير قال للتلفزيون الأميركي: «أنا أمثل ٥٠٠ أسير لا نعترف بقيادة المقاومة، ونريد السلام مع إسرائيل»، وللأمانة نقول أيضاً أن أحد المخاتير رفض مثل هذا الكلام، فكان نصيبه عشر ضربات بالعصا على ظهره.

كما كانت قيادة المعتقل تعقد اجتماعات دورية لجميع المخاتير، من أجل إبلاغهم بأخبار الإفراجات، وأن «الأسير المنضبط وغير القوضوي سيطلع»، وأن «الذي لا يكذب أمام المحقق ولا يعطي معلومات متناقضة سيطلق سراحه». كما كان الإسرائيليون يزودون المخاتير ببعض الأخبار السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بحصار بيروت وخروج المقاومة. إذ جاء الكولونيل «داني» بعد انسحاب المقاومة، وعقد اجتماعاً عاماً للمخاتير، وأخبرهم بأن انسحاب المقاومة من بيروت «سينعكس إيجابياً على أوضاع الأسرى». كما كان يأتي أحياناً بعض أعضاء الكنيست، ويجتمعون ببعض المخاتير - فيخبرونهم عن عملية الإفراج، وأنها «قريبة جداً».

### خيمة الحراس

في كل محطة تضم عدداً معيناً من الأسرى، توجد خيمة خلف الأسلاك تضم بعض الجنود الذين يقومون بحراسة المحطة والإشراف عليها أمنياً؛ وأحياناً إجراء التحقيقات مع بعض المطلوبين إذا تعذر ذهابهم إلى معسكر التحقيق. وعلى بوابة المحطة يقف حارس طيلة النهار موجهاً رشاشه نحو الأسرى. وهناك حارس آخر يقف أمام قنينة الغاز، ويدور حول المحطة مراقباً تحركات الأسرى. من أجل اصطياذ بعضهم، وإيقافه تحت الشمس، أو لرفع الأيدي لمدة ساعات أمام البوابة. وإذا أراد المختار شيئاً، فإنه يسأل عن الكابتن المسؤول، وهذا بدوره يأتي فيتحدث مع المختار.

وأثناء توزيع الطعام على المحطات، أو إخراج فضلات الطعام منها، يستنفر الحراس وعددهم سبعة، بأسلحتهم الكاملة، خوفاً من تحرك الأسرى؛ حتى إذا خرج مريض من المحطة فإن الحراس يستنفرون خوفاً من اختطاف أحدهم، وجعله رهينة في أيدينا.

أما في الليل، فيكثر عدد الحراس ويراقبون الأسرى، ويرون إذا ما كانوا قد ناموا أم لا. كما أن الآليات تدور حول المحطات كافة موجهة الأضواء الكاشفة على الأسرى وهم نائمون طيلة الليل بسرعة هائلة مخلفة وراءها غباراً كثيفاً يعمي العيون، حتى أننا بالكاد نستطيع النوم من شدة هدير الآليات في الليل. كما أن قيادة المعتقل تقوم أحياناً ببعض المناورات الليلية، فتطلق القنابل المضئية ليلاً، ويستنفر جميع حراس المعتقل وهم بالمتات، وتدار الآليات بسرعة جنونية، وتطلق صفارات الإنذار، وذلك تحسباً من هروب أحد الأسرى، وللتأكد من أن بإمكان الحراس القاء القبض عليه أم لا. وتوجد في المعتقل سيارة شحن أسميناها سيارة دفن الموتى، لأنها تنقل الأسرى المطلوبين إلى معسكر التحقيق أو لحملهم إلى السجون داخل إسرائيل.

ويحيط بكل محطة برجان للمراقبة؛ وأحياناً كان يأتي الكولونيل ويتحدث مع المختار

حول قضايا الأسرى، أو يستدعي المخاطر ليلًا للتحدث إليهم. فحراس المحطة مهمتهم الأساسية إجراء العدد (التفقد) كل صباح، فيرتدون بزاتهم العسكرية الواقية من الرصاص، ويحملون هراوات غليظة، ويدخلون المحطة من أجل عدنا علماً بأنهم لو فتحو الباب لما هرب أحد منا، ومرة قلنا لهم هذا. وأثناء دخولهم المحطة، تضع أيدينا على رؤوسنا، والويل لمن يرفع رأسه أو يحرك يديه، إذ أن العصا تنهال على رأسه أو يؤخذ رقمه لمناداته للتعذيب بعد العدد. فالعدد كان العقاب اليومي، بل إنه من أبشع أساليب التعذيب التي عانينا منها، لأنك تحس بأن جميع أجزاء جسمك قد تيبست؛ إذ عندما تضع يديك على رأسك مطأطئاً، وتجلس متربعا ساعة أو أكثر، فإنك تحس كأن الموت على قاب قوسين منك. وكنا نعمل العدد أحياناً أثناء تناول الفطور، فنرمي كوب الشاي، ونترأض إلى العدد، لأن الحارس عندما يبلغ المختار بالعدد يجب أن نجلس في الخيم مثل الملائكة «لا حركة ولا نفس» كما يقول المختار. وعندما يخرج الجنود من المحطة، نرفع رؤوسنا قليلاً، لكن نظام العدد يبقى ساري المفعول إلى أن يصرخ المختار «ارتاحوا» فعندها نشعر وكأننا قد ولدنا من جديد.

### المقنع

أكثرية الأسرى في «أنصار» تعتبر المتعاملين مع العدو الصهيوني (المقنعين)، السبب في اعتقالها، حتى أن كلمة «مقنع» أصبحت تتردد على ألسنة أهالي الجنوب وأطفاله، فلا تسمع إلا «الحق على المقنعين» و«المقنع هو السبب»، و«إسرائيل شو بيعرفها بالناس». هذا الكلام الشعبي فيه جزء كبير من الحقيقة، لأن إسرائيل مهما بلغت قدرة مخابراتها، فهي عاجزة عن امتلاك معلومات دقيقة عن المنتمين للمقاومة والحركة الوطنية، فهي قد تعرف البعض، لكنها لا يمكن أن تعرف الأعضاء والأنصار والمليشيا والأرقام المالية ومخابيء السلاح... الخ. فالوشاية كان لها دور أساسي في زج العديد من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في معتقل أنصار، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل لم تكن ترغب في اعتقال أبناء الجنوب لولا هؤلاء «الوشاة». فهذا غير صحيح كلياً، لأن الاعتقالات شملت كل الناس تقريباً؛ فالمخيمات لم يبق فيها إلا الأطفال والعجزة والنساء؛ وبعض القرى اللبنانية اقتيد جميع شبابها إلى المعتقل. وهذا ما يؤكد أن دور المقنع كان شكلياً في بعض الحالات. وما أرادت إسرائيل تحقيقه هو ضرب الناس بعضهم البعض الآخر. وهو ما أشار إليه الضباط الإسرائيليون عندما قالوا لمخاتير الجنوب: «نحن لا علاقة لنا، أنتم تشون ببعضكم»، فيعرف هذا الضابط أن «المقنعين» هم السبب، ولولاهم لما اعتقل أحد.

هذا الأسلوب الصهيوني أدى إلى وقوع صدامات عديدة بالأيدي والعصي في أكثر من قرية، حيث تبادل الأهالي التهم حول من يتحمل مسؤولية الاعتقالات. ففي معمل صفا، مثلاً، عرضوا أمام أحد المقنعين نحو ١٥٠ شخصاً من قرية «...» فاختار عشرة أشخاص، واتهمهم بأنهم ضباط في جبهة التحرير الفلسطينية — القيادة العامة وحركة أمل. وأثناء تجميع الناس على البيادر كانوا يوهمون الأهالي بأن المقنع موجود في إحدى السيارات، ومن لا يعترف فسوف يدل عليه، وغالباً ما يكون هذا الشخص مجرد وهم.



فالمقنع كان «فُرَاعَة» تستعمل أحياناً للتخويف، فيقف الحاكم العسكري ويقول: «نحن نعرف كل واحد منكم فالمنتظم يقف جانباً: الضباط في صف والميليشيا في صف» وهنا لا أقصد أنه لم يكن لعملاء الاحتلال دور في هذا السياق، بل ما أردت توضيحه أن مسألة المقنعين استعملتها إسرائيل كذريعة للصق التهم بأبناء المخيمات والقرى، بهدف تأجيج الصراعات بينهم كي تبقى هي ممسكة بأوضاع المناطق. فهناك العديد من المقنعين شهدوا زوراً على الأهالي من أجل إنقاذ أنفسهم من التعذيب، وبعضهم هدد بالضرب إذا لم «يتقنع»، بل أن بعض الأسرى تلقى عرضاً للإفراج عنه مقابل الوشاية بأبناء بلدته. والبعض حاول الانتقام بسبب ممارسات خاطئة ارتكبت في حقه سابقاً في ظل وجود المقاومة والحركة الوطنية.

وهناك عملاء، وهم أقلية، كانت لهم ارتباطات مشبوهة سابقة على الاجتياح الإسرائيلي، لذلك، فإن وضع المقنعين كافة في سلة واحدة، واعتبارهم عملاء خطأ كبير، فالعديد من الاعتقالات حدثت بدون «مقنعين» وكان على رأس حملات الاعتقال ضباط إسرائيليون، وهو ما جرى في قرى القليلة وطيردبا وتولين الخ. فإسرائيل استفادت من كل تناقضات المجتمع اللبناني والمجتمع الجنوبي بشكل خاص: الخلافات العائلية، والصراعات الطائفية، والخلافات السياسية، والتناقضات العشائرية، وحتى المسائل الشخصية، لدرجة أن مواطناً من بنت جبيل كان قد طلق زوجته منذ سنوات، فوشت به زوجته المطلقة، وهو اليوم من نزلاء معتقل أنصار! وأحدهم قضى أخوه بحادث سيارة، فوجد ضالته في الاحتلال الإسرائيلي لينتقم من المتسبب، كما أن أحدهم قتل عمه على أيدي مسلحين من حركة أمل، وعندما جاءت إسرائيل «تقنع» وساعد في اعتقال أبناء بلدته، وفي بلدة الزرارية تحوّل «أبو مشهور» إلى ضابط في جيش حداد لأن المقاومة والحركة الوطنية حرقتا منزله في أحداث ١٩٧٦.

وفي معتقل أنصار وضع حوالي ٤٠ مقنعا في أحد المعسكرات، وسمعنا أن معارك بالأيدي نشبت بينهم وبين الأسرى.

باختصار، مسألة المقنعين استخدمتها إسرائيل لتفتيت وحدة الجنوبيين، ولتأجيج الصراعات العائلية والعشائرية بينهم طبعاً هذا لا ينفي وجود بعض العملاء الذين لعبوا دوراً مهماً في تسهيل مهمة قوات الاحتلال، وكانوا «مقنعين» حقيقيين في صفوف العدو. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن كبار المتعاونين مع إسرائيل في الجنوب لم يحتاجوا إلى قناع ليخفوا حقيقتهم، كبعض أبناء آل الداخ، فهؤلاء كانوا يصعدون إلى القرى في وضع النهار، يأخذون من يريدون تنفيذاً لأوامر الاحتلال. فالمسؤولية تقع أولاً وأخيراً على عاتق قوات الاحتلال، أما «المقنعون» فمجرد أدوات رخيصة تنتهي مع رحيل قوات الاحتلال ويتقلص دورها كلياً. وإن إسرائيل حتى لو لم تجد وشاة و «مقنعين» فلسوف تعتقل أبناء الجنوب وتذلهم. فالاحتلال الأجنبي يعني دائماً الاعتقال والتهجير والقتل والإبادة.

### أهداف الاعتقالات

بعد هذا العرض التفصيلي لرحلة العذاب والإذلال في معتقلات العدو، وبعد أن

أوضحنا طبيعة التركيب الاجتماعي والإداري لمعتقل أنصار، نعود لطرح الأهداف الكامنة وراء هذه الاعتقالات الجماعية التي شنتها إسرائيل منذ حزيران الماضي في الجنوب اللبناني والتي ما زالت تطول المزيد من أهالي المنطقة حتى كتابة هذه السطور.

فما هو الهدف من هذه الاعتقالات؟

ما الفائدة من اعتقال الأطفال والمجانين والعجزة؟

ولماذا هذا الاحتجاز الطويل للأسرى رغم انتهاء المعارك العسكرية؟

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتقالات شملت كل المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية، حتى تلك القرى المعادية للوجود الوطني. كما أن الاعتقالات طالت كل الفئات الاجتماعية تقريباً. والمعتقل كان عبارة عن هرم اجتماعي قائم بحد ذاته، بل نستطيع القول أن معتقل أنصار هو مجتمع «أممي» لأن كل بلدان العالم ممثلة فيه تقريباً: فهناك لبنانيون وفلسطينيون وسوريون وعراقيون وأرمنيون ويمنيون ومصريون وأتراك وبنغاليون وباكستانيون. فإنفاق ملايين الدولارات من أجل إطعام الأسرى، وفرز قوات عسكرية كبيرة لحرساتهم، وتحمل ضغط محلي ودولي، كل هذا ما كانت لتحملة إسرائيل لو لم تكن لديها أهداف مهمة وراء تجميع الأسرى، ذلك أن إسرائيل غير مستعدة لإنفاق قرش واحد إذا لم يكن هناك مردود.

فما هي هذه الأهداف؟ في رأيي هذه أبرزها:

أولاً — الانتقام من تاريخ الجنوب الوطني الذي شكّل لسنوات طويلة ليس بؤرة لدعم نضال المقاومة فقط، بل تحول إلى خزان بقي يمد جميع الأحزاب اليسارية بالطاقات البشرية. فجاءت إسرائيل لتنفيذ مهمة استئصال الوجود الوطني اللبناني الذي عجزت السلطات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال عن وضع حد لنموه وتطوره، فالاعتقالات شملت كل القرى اللبنانية، كما أن التحقيقات مع الشبان اللبنانيين لم تقتصر على العلاقة مع المقاومة، فكان المحققون يسألون المعتقل عن تاريخ حياته منذ إن كان عمره ست سنوات، وحتى لحظة اعتقاله، وما إذا كان قد انتسب إلى ناد أو نقابة، بل إن أحد المواطنين اعتقل لأن ابنه شهيد في الحرب الأهلية.

ثانياً — إذلال أبناء الجنوب، وإعادة ربطهم بالزعامات التقليدية، من خلال التصوير لهم إن تعاطفهم مع الأحزاب الوطنية ثمّنه الاعتقالات والتعذيب. وهذا ما يفسر وجود مئات المدنيين في المعتقل، بل إن بعضهم ضد اليسار، وعندما كان هؤلاء يعترضون على اعتقالهم لأنهم غير منتمين للتنظيمات، يكون جواب الإسرائيليين: «لماذا لم تحملوا السلاح ضدهم؟ فكل من تبرّع بقرش لهم أو قرأ صحيفة من مجلاتهم يعتبر مخرباً».

ثالثاً — إعادة تنشيط القوى الرجعية الجنوبية، إذ بعد كل عملية اعتقال، تنشط الاتصالات، وتبدأ الوساطات للإفراج عن الأسرى. فأحد الزعماء الجنوبيين قال لوفد زاره من أجل الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح أبنائهم: «شوجايين تعملوا هون، ليش دخلوا ولادكم عالاحزاب، خليه ياكلو حسابهم، بس أنا قلبي أطيب منكم، فتكرم عيونكم، بدي ساعدكم، وانشاء الله بيفرجوا عن أولادكم». كما أن إسرائيل كانت تبرز العديد من عملائها بهذه الطريقة، فيتم ربط الأهالي بهؤلاء من خلال إطلاق سراح أبناء البعض.

رابعاً — تساهم الاعتقالات في دفع ضعفاء النفوس إلى التعاون مع سلطات



الاحتلال، ففي المعتقل كان الضباط يطرحون على العديد من الأسرى إمكانية التعاون معهم مقابل مبالغ ضخمة من المال ومن يرفض التعامل فحظه مزيد من الضرب والتعذيب. خامساً - شكلت الاعتقالات أداة ابتزاز بيد الاحتلال للمساومة مع العديد من أبناء القرى الجنوبية، فتطرح عليهم المعادلة التالية: مقابل الإفراج عن أولادكم، نريد فتح مراكز مسلحة في القرى والانخراط في المخابرات الإسرائيلية.

سادساً - الحصول على معلومات أمنية، وخصوصاً من الفلسطينيين، حول العمليات العسكرية التي كانت تنفذ عبر الأراضي الأردنية واللبنانية منذ انطلاقة المقاومة، وحول العلاقة بالانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل.

سابعاً - النفاذ إلى كيفية تركيب المنظمات الفلسطينية وماهية الأسلحة التي تستخدمها وأساليب التدريب، والبلدان التي يجري فيها.

ثامناً - محاولة اكتشاف خلايا الداخل فالعديد من فلسطينيي عام ١٩٦٧، تعرضوا لتعذيب مضاعف، إذ كانوا يتعرفون من خلالهم على أقاربهم من أجل مراقبة تحركاتهم، وتنقلاتهم. تاسعاً - قتل الروح النضالية عند الشبان الفلسطينيين عبر تصوير الأمر لهم وكأن «المقاومة قد انتهت، وما هي القيادات ولت هاربة. فمن أجل الحفاظ على حياتكم وأولادكم، عليكم العيش معنا بسلام في إطار الحكم الذاتي». كما كان الإسرائيليون يأتون بآباء البعض إلى المعتقل لإقناع الأبناء ببعض الأمور.

عاشراً - إجراء الدراسات النفسية والاجتماعية عن الأسرى، وذلك من أجل فهم طبيعة المواطن العربي، ودرجة تطوره الثقافي والعلمي، بغية وضع الخطط الملائمة لمحاربة العرب وإخضاعهم للاستراتيجية الأمبريالية.

حادي عشر - توفير الأجواء الأمنية الملائمة لقوات الاحتلال. فعن طريق زج الرجال والشباب في معتقل أنصار، تتصور إسرائيل أن هذا يوفر الاستقرار لقواتها المتنقلة في منطقة الجنوب، فلا تشن عليها العمليات الفدائية. وبالفعل فإن الأمن الإسرائيلي، أو بالأحرى الخوف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو أحد أهم الأسباب لوضع الآلاف في معتقل أنصار.

لقد أرادت إسرائيل باعتقالاتها العشوائية أن تستأصل التراث الوطني لجماهير الجنوب وأن تحول المخيمات الفلسطينية من بؤر للنضال المسلح إلى تجمعات بشرية هاجسها الأول المسكن والاستقرار النفسي والمادي، والابتعاد عن منظمة التحرير، عبر خلق أطر سياسية زائفة تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني.

ولكن كل هذه الأهداف فشلت، فمعنويات أسرى أنصار عالية جداً، وأكثر من مرة رُشق جنود العدو بالحجارة، كما أن الوضع الجماهيري في الجنوب يتحول تدريجياً باتجاه بلورة مقاومة وطنية صلبة للاحتلال، وما تزايد العمليات العسكرية الفدائية ضد قوات الغزو في الفترة الأخيرة، إلا تعبيراً عن هذا المزاج الشعبي المتصاعد غضباً ونقمة على قوات الاحتلال.

فعلى الرغم من الاعتقالات وأساليب التعذيب الوحشية التي يتقن بها الإسرائيليون، فإن الجنوب، بقراه ومخيماته، صوت واحد ضد الاحتلال. بل إن معتقل أنصار الذي استهدفت منه إسرائيل تكفير الناس بالنضال الوطني، يصبح مصنعاً لتخريج المناضلين والوطنيين.

## صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة

د. جاد اسحق

### مقدمة

للتبغ مكانة خاصة بالنسبة لموقعه بين المواضيع الزراعية والصناعية المتعلقة بآفاق التنمية، ويرجع ذلك الى تعدد العوامل التي تتداخل لتؤثر على هذا الموضوع، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فالتبغ علاقة مباشرة بالزراعة لكونه محصولاً زراعياً في الأساس وله ارتباط وثيق بالأرض والمزارع الفلسطيني، كما أن لهذا المحصول أثراً كبيراً على الصناعة لأنه من المحاصيل الصناعية البحتة، ويدخل في منافسة مباشرة — بالنسبة لأولوية زراعته — مع المحاصيل التي تزرع لإنتاج طعام الإنسان أو علف الحيوان، وفي الوقت نفسه، يرتبط هذا المحصول بالاقتصاد والتجارة بسبب كبر حجم الانتاج لهذا المحصول، ولسرعة التبادل المالي في انتاجه وتسويقه، كذلك فإن لهذا الموضوع صلة وثيقة بالوضع السياسي، من حيث الضرائب المستوفاة على الانتاج وغيرها، أضف الى هذا كله مالهذا الموضوع من أهمية اجتماعية وبيئية وصحية. ان هذا الوضع المميز لموضوع التبغ وعلاقاته بآفاق التنمية المختلفة يحتم علينا دراسته في ضوء هذه النواحي المختلفة مجتمعة.

ومن الناحية العلمية، فإن نبات التبغ أو الطباق يتبع الجنس (Nictotiana)، والذي يوجد منه أكثر من ١٠٠ نوع، ولكن هناك نوعان فقط يحتلان الأهمية الكبرى كمصدر للتبغ والنيكوتين. النوع الأول: وهو التبغ العادي (Nictotiana Tabacum) الذي يعتبر مصدر جميع أنواع التبغ في العالم، ويمتاز بأزهاره القرنفلية اللون وأوراقه الملساء الناعمة، أما النوع الثاني: فهو الدخان الأخضر، واسمه الشائع (الهيثي أو الحميص)، واسمه العلمي

---

\* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقدته جمعية الملتقى الفكري العربي، في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: د. جاد اسحق، فيعمل منسقاً لكلية العلوم في جامعة بيت لحم.



(*Nicotiana rustica*)، ويتميز بأوراقه الخشنة وأزهاره الصفراء، وهذا النوع من الدخان يزرع غالباً للاستهلاك المحلي، خاصة في بعض دول الشرق الأوسط والهند وأفريقيا وبعض مناطق أميركا الاستوائية، كما يزرع في الدول الأوروبية لاستخلاص النشوق منه<sup>(١)</sup>.

## زراعة التبغ

رغم أن نبات التبغ العادي استوائي الأصل، غير أنه يزرع حالياً في أكثر من ٨٠ دولة، ما بين خط ٥٠ شمالاً و ٤٠ جنوباً. وتوجد ٣ أنواع رئيسية من هذا النبات هي: التبغ الفرجيني (*Virginian*) والشرقي (*Oriental*) وتبغ برلي (*Purley*)، والتبغ الفرجيني يتميز بأوراقه العريضة وملمسه الناعم ونكهته المميزة، أما التبغ المسمى بنوع برلي، فهو في الأصل سلالة فرجينية ولكنه يتميز بأن أوراقه فقيرة في مقدرتها على الاخضرار وبناء الكلوروفيل، ولقد اكتشفت هذه السلالة، بطريق الصدفة، من قبل أحد المزارعين في ولاية أوهايو في أميركا سنة ١٨٦٤؛ إذ لاحظ هذا المزارع، واسمه برلي، أن هناك بعض نباتات الدخان في حقله فقدت لون أوراقها الأخضر المميز، ولكن بعد تجفيف هذه الأوراق تحولت إلى لون أصفر محمر، وكانت خواصها المسامية والامتصاصية عالية الجودة، وتحول هذا النوع من التبغ ليكون الأساس في المزيج الأميركي للسجائر. أما التبغ الشرقي، فهو النوع المعروف في بلادنا وبعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثل: تركيا واليونان، ويتميز بأوراقه الصغيرة نسبياً وخشونته ولكنه غني في مواد النكهة.

ولكل نوع من هذه الأنواع من التبغ عدة أصناف استحدثت بطريقة الانتخاب والتحسين لمقاومة الأمراض وعوامل التربة والبيئة. فمثلاً، هناك الصنف «جليل» والصنف «قولا» من أنواع الدخان الشرقي، ومن أصناف التبغ الفرجيني هناك «أورينوكو» (*Orinoco*) و«بريور» (*Pryor*) و«مريالاند» (*Maryland*) و«هافانا» (*Havana*) و«سومطرة» (*Samatra*) الخ<sup>(٢)</sup>.

ومما يجدر ذكره أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشتهر بجودة إنتاجها من التبغ وخاصة التبغ الشرقي؛ ولهذا فإن لمحصول التبغ أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة الفلسطينية التي عرفت منذ القدم بإنتاجها للتبغ، وما زال هذا المحصول من المحاصيل الرئيسية التي يقوم بإنتاجها المزارع العربي. ويبين الجدول رقم (١) المساحات المزروعة بالتبغ في المناطق العربية وكمية الانتاج من هذا المحصول.

نلاحظ من هذا الجدول أن المساحات المزروعة بالتبغ وإنتاجها لم يتغيرا كثيراً خلال ٣٠ عاماً باستثناء عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠؛ حيث تضاعف الانتاج وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ، ويرجع السبب إلى أنه، في هذا العام بالذات، قامت دائرة الزراعة في الضفة الغربية بتشجيع زراعة التبغ الشرقي في المناطق العربية، وتم تزويد المزارعين بكميات من الأشتال من نوعي: «جليل» و«قولا»، ولقد نجحت هذه التجارب وتميز التبغ المنتج بجودة عالية حتى في المناطق الجبلية؛ غير أن تسويق هذا الانتاج لم يكن منظماً

الجدول رقم (١)  
المساحات المزروعة بالتبغ وانتاجها  
في المناطق المحتلة

العام	المساحة المزروعة ١٠٠٠ دونم	الانتاج ١٠٠٠ طن
١٩٤٩/١٩٤٨	—	٠,٦
١٩٧٠/١٩٦٩	٢٨,٦	١,٦
١٩٧٥/١٩٧٤	٨,٩	٠,٦
١٩٧٦/١٩٧٥	٩,٢	٠,٨
١٩٧٧/١٩٧٦	١٣,١	٠,١ (٣)
١٩٧٨/١٩٧٧	١٥	٠,٧٥

بصورة جيدة، ولهذا فقد تراجع العديد من المزارعين عن زراعة التبغ مرة أخرى، وعاد الانتاج الى ما كان عليه في السابق، وسأتطرق لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع بعد قليل.

وعموماً، فإن زراعة التبغ في فلسطين تتركز في منطقة الجليل، ويقوم بزراعته المزارعون العرب فقط، ولا يزرع أي تبغ بصورة تجارية في المزارع اليهودية<sup>(٤)</sup>. وفي الضفة الغربية تتركز زراعة التبغ في منطقة جنين ويعبد وبعض المناطق في نابلس ورام الله، ولا يزرع التبغ في المناطق الجنوبية من فلسطين لعدم ملائمتها لهذا المحصول.

وبالرغم من أن هذه المنطقة مشهورة بجودة انتاجها للتبغ الشرقي، إلا أن معظم المساحات المزروعة بالتبغ تقتصر على التبغ الفرجينى؛ إذ تبلغ نسبة زراعة التبغ الشرقي حوالى ٣٪ من الانتاج العام للتبغ وتشكل البقية نسبة ما يزرع من التبغ الفرجينى، أما بالنسبة لتبغ برلي، فإنه لم تجر حتى الآن أي دراسات جدية حول امكانية ادخال هذا الصنف الى أصناف الدخان المزروعة، ومدى ملائمة التربة المحلية وظروف البيئة لهذا الصنف. ويعود السبب في نقص المساحات المزروعة بالتبغ الشرقي الى أن معدل انتاج الدونم من هذا التبغ يصل الى ٥٠ كيلوغراماً في المتوسط، وقلما يتعدى ذلك، بينما يصل انتاج التبغ الفرجينى الى ٨٠ كيلوغراماً لكل دونم في المتوسط، وقد يتعدى الانتاج هذا الرقم فيصل الى ١١٥ كيلوغراماً للدونم الواحد، عند توافر الظروف المناخية المناسبة والعناية الجيدة.

وبالرغم من أن أنواع التبغ المختلفة تتطلب معاملات زراعية، إلا أن نجاح زراعة التبغ اجمالاً يعتمد أساساً على مايلي:

- ١ — التربة والظروف الجوية الملائمة.
- ٢ — توافر الأشتال الجيدة.
- ٣ — العمليات الزراعية الملائمة من تسميد وحرث ورش.

٤ — اتباع دورة زراعية سليمة.

٥ — القطف والتجفيف.

## ١ — التربة والظروف الجوية الملائمة:

لنبات التبغ فترة نمو قصيرة، اذ تبدأ أوراقه في النضج غالباً بعد ٣ أشهر من زراعته، وتؤثر التربة والظروف الجوية على موسم الحصاد، وهذا النبات شديد الحساسية للصقيع، ولذلك فإن الأشتال تزرع متأخرة في البلاد ذات الصيف القصير، وإذا كان الصيف رطباً والأرض مسامية خفيفة فإن أوراق التبغ الناتجة تكون رقيقة وضعيفة النكهة، أما الأراضي الكثيفة والصيف الحار نسبياً فإنهما ينتجان أوراقاً أشداً صفراً وأكثر سمكاً وأغنى بمواد النكهة<sup>(٥)</sup>.

ولضمان نجاح هذا المحصول، يجب أن تتوفر في التربة وسائل الوقاية ضد عوامل التعرية عن طريق الرياح أو المياه، بالإضافة الى عامل خصوبة التربة. والتبغ من النباتات شديدة الحساسية لقلوية التربة، غير أنه يتحمل الحموضة الزائدة في التربة. والتبغ من المحاصيل البعلية التي تجود زراعتها في المناطق الجبلية، وحيث أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في المناطق العربية المحتلة لا تتجاوز ٢٪ من مجموع مساحات هذه المناطق، فإن التبغ يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لهذه المناطق.

وتعتبر مناطق الجليل ويعبد وجنين مناطق مثالية لزراعة التبغ، وتجود فيها زراعة هذا المحصول، وخاصة النوع الفرجيني الذي تنتشر زراعته في هذه المناطق. ولقد تمت تجربة زراعة التبغ الشرقي في مناطق نابلس ورام الله وبيت لحم، وكانت نتائج هذه التجارب مشجعة من ناحيتي الكم والنوع.

## ٢ — توافر الأشتال الجيدة:

يعتمد نجاح هذا المحصول على توفير الأشتال الجيدة المقاومة للأمراض للمزارعين في الوقت الملائم للزراعة. والجدير بالذكر هنا أن انتاج الأشتال الجيدة يتطلب مهارة وخبرة علمية فائقة، ولا يستطيع المزارع العادي القيام بهذا العمل، وعادة تقوم شركات السجائر بالتعاون مع دوائر الزراعة بزراعة البذور وتوفير الأشتال المناسبة. والعامل الآخر الهام هنا هو توفير الأشتال للمزارع في الموعد المناسب، فمن الضروري أن تصل الأشتال للمزارع، عندما يكون قد جهز الأرض للزراعة، فالتبكير أو التأخير في توصيل الأشتال للمزارع يؤثر على الزراعة ونجاح المحصول.

ومما لا شك فيه، أن المزارع العربي لا يحظى باهتمام الجهات الزراعية المسؤولة ولا حتى المسؤولين في شركات السجائر، ولذلك فإنه يتحمل العبء الأكبر في عمليات التخطيط وتوفير الأشتال، بالإضافة الى عمله المباشر في زراعة الأشتال والعناية بالمحصول.

## ٣ — العمليات الزراعية الملائمة:

يتطلب محصول الدخان عناية خاصة من قبل المزارعين، نظراً لحساسيته الفائقة للعوامل المناخية والبيئية، فهذا المحصول، ولو أنه في الأساس محصول خضري، غير أنه



لا يحتاج الى تسميد نetroجيني زائد، ويجب أن لا تزيد نسبة السماد النتروجيني الموجود على صورة فترات عن نسبة ٢٠٪ من اجمالي السماد، كما أن الرش بالمبيدات الحشرية وغيرها يؤثر على نوعية المحصول الناتج. وتؤثر مسافات الزراعة ومواعيد الحرث وغيرها من العمليات الزراعية على جودة المحصول.

وفي المناطق العربية المحتلة، فإن المزارع الفلسطيني قد اكتسب خبرة جيدة في هذا المحصول، ومع ذلك من الضروري أن تقوم الجهات الزراعية المسؤولة بإرشاد المزارعين عن العمليات الزراعية المناسبة، ومحاولة اجراء التجارب والمشاهدات عن طرق تطوير هذه الزراعة وتحسين الانتاج.

#### ٤ - اتباع دورة زراعية سليمة:

ان نبات الدخان يستنفذ جزءاً كبيراً مما في الأرض من مواد غذائية، لذلك فإن زراعة الأرض بمحاصيل أخرى مستنفدة لخصوبة الأرض يجب استبعادها، وتجب مراعاة اختيار محاصيل مناسبة تتعاقب مع زراعة الدخان. فمثلاً، يفضل عدم زراعة محاصيل تعطي كمية كبيرة من النتروجين للتربة بعد زراعة التبغ، ويجب تجنب زراعة المحاصيل التي تصاب بالنيماتودا والأمراض الأخرى التي تؤثر على الدخان.

#### ٥ - القطف والتجفيف<sup>(٦)</sup>:

ان جودة التبغ تعتمد على مدى الجهود التي يبذلها المزارع نفسه في مراحل التصنيع، بعد القطف وقبل وصول المحصول الى شركات السجائر، لذلك فإن اهمال أعمال التصنيع يؤدي الى رداءة جودة التبغ، حتى لو كانت جودته عالية عند بدء القطف. وتحدد جودة الانتاج مدى دخل المزارع من هذا المحصول، وسعر التبغ يحدد حسب نوعية المحصول المصنع، أي بعد قطفه وتجفيفه، لذلك فإن دخل المزارع الحقيقي تحدده جودة التبغ المصنع وليس كمية الانتاج، فإن القطف والشك والتجفيف والرزم تصبح عمليات فائقة الأهمية بالنسبة للمزارع.

(١) القطف: ان موعد القطف يلعب دوراً هاماً في تحديد جودة الانتاج، فالقطف المبكر يعطي أوراقاً قاتمة اللون، رديئة الخواص عند تجفيفها، كذلك فإن القطف المتأخر يسبب جفاف هذه الأوراق وتلفها، أثناء عمليات التصنيع الأخرى، لذلك يجب اختيار الموعد المناسب للقطف وذلك عندما تبدأ علامات الاصفرار في الظهور على الأوراق.

كما أن عملية القطف يجب أن تتم في ساعات الصباح المبكرة أو في المساء، لتلافي الضرر الممكن وقوعه على النباتات اذا ماتم القطف خلال النهار. وعادة، يكون القطف على خمس دفعات: تكعيبة، فحلة أولى، فحلة ثانية، تثليثة وطربونة. ويتم القطف بصورة يدوية، مع أن هناك بعض الدول بدأت باستخدام الآلات في قطف الأوراق. وتجب مراعاة ترتيب الأوراق في صناديق بعد قطفها مباشرة، ويجب عدم استخدام الأكياس لذلك، اذ أن هذا يسبب تكسر الأوراق وتجدها مما يؤثر على جودة الانتاج.

(ب) المشك: وهو عملية ربط أعناق الأوراق بواسطة الخيوط تمهيداً لنشرها وتجفيفها، ويتم، خلال هذه العملية، تصنيف الأوراق حسب الحجم ودرجة النضوج، وتجب مراعاة

عدم رص الأوراق عند شكها، لأن هذا يؤدي الى ارتفاع الحرارة واحتراق الأوراق، كما أن ترك الأوراق متباعدة عن بعضها يسبب الجفاف السريع للأوراق واحتفاظها باللون الأخضر وعدم اكتسابها اللون الأصفر المرغوب.

(ج) التجفيف: وفيه تترك الأوراق المشكوة لتجف وتتخمر مكتسبة اللون الأصفر والملمس الناعم، ويراعى في هذه العملية عدم تعريض الأوراق لأشعة الشمس المباشرة والحرارة العالية في الأيام الثلاثة الأولى، لأن هذا يحول دون حدوث عمليات التخمر والتعتيق الحيوية، لذلك فإن الأوراق المشكوة توضع عادة في المنشر الذي يغطى بالقش أو الخيش لمدة ٣ أيام، وخلال هذه المدة يبدأ الكلوروفيل الأخضر بالانحلال تدريجياً وتتحول الأوراق الى اللون الأصفر، كما تبدأ المركبات الحيوية المعقدة بالتحلل الى مركبات أبسط غنية بمواد النكهة، وخلال هذه العملية تبدأ الأوراق بفقد ما تحتويه من ماء بصورة تدريجية، فلا تتوقف العمليات الحيوية بصورة مفاجئة. وبعد هذه الفترة تعرض الأوراق لأشعة الشمس ليتم جفاف الأوراق. وهنا تجب مراعاة تغطية الأوراق في الليل، لمنع تكثف الماء على سطح الأوراق والذي يسبب اسودادها، كما تجب تغطية المنشر اذا ما ارتفعت درجة الحرارة بصورة غير طبيعية، أو اذا ما اشتدت الرياح، كما يحدث عادة في رياح الخماسين التي تظهر خلال هذه الفترة، لأن ذلك يؤدي الى جفاف الأوراق بصورة سريعة مؤثراً على جودتها.

وعادة، تستمر فترة التجفيف حوالي اسبوعين، عندها تكون الأوراق قد جفت، غير أن أعناق الأوراق غالباً ما تكون غير جافة، لذلك فإن خيوط الأوراق المشكوة تنقل بعد ذلك من المنشر الى مكان مظلل (تحت الأشجار أو معرش) لمدة ٢-٧ أيام، حتى يكتمل جفاف أعناق الأوراق، وبعدها تنقل الأوراق الى المخزن تمهيداً لرمزها، ويجب ابقاء الأوراق معلقة في المخزن طوال هذه الفترة الى أن يحين موعد الرزم، وعادة، يتم في الخريف، لأن ابقاء الأوراق في العراء يعرضها للرياح والامطار ويؤثر على جودتها. وعند الرزم تجب مراعاة فرز الأوراق المعطوبة والمحروقة، وذلك لرفع درجة تصنيف الأوراق، ويتم رزم الأوراق في بالات بحيث تكون الأوراق متجهة الى الداخل والأعناق الى الخارج، ويراعى أن يكون وزن البالة من ٢٠ إلى ٢٥ كيلوغراماً.

واذا ما تأخر تسويق البالات فانه يجب وضعها في غرفة جيدة التهوية مرتفعة عن الأرض بعيدة عن الجدران، لمنع تسرب الرطوبة اليها، ويفضل تقليب البالات وفحصها بين الحين والآخر الى أن يحين موعد شحنها.

يلاحظ مما ذكرت أن انتاج التبغ عملية تتطلب مهارة ودراية كبيرتين، كذلك فانها تحتاج الى أيد عاملة خبيرة، وأي اهمال أو تقاعس في أي من العمليات المختلفة يؤدي الى رداءة الانتاج، ونقص في دخل المزارع. غير أن المزارع العربي الفلسطيني اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يتفوق في انتاج التبغ، لهذا فان المزارعين العرب هم الوحيدون الذين يقومون بزراعة التبغ وانتاجه في فلسطين، ولا يقوم اليهود بزراعة وانتاج هذا المحصول.

ان عمليات التصنيع المختلفة هذه غالباً ما تكون يدوية؛ مما يتطلب أيد عاملة كثيرة، ويقوم المزارع العربي وجميع أفراد عائلته بجميع هذه العمليات، ولقد لوحظ

مؤخراً أن هناك آلة صغيرة تستخدم لشك أوراق التبغ وربطها بالخيوط، وهذه الآلة ليست مرتفعة التكاليف، ومن الممكن استخدامها لتسهيل عملية الشك. ولكن هذه الآلة لم يتم ايصالها للمزارع العربي، وحبذا لو يقوم المختصون الزراعيون، أو شركات السجائر بالعمل على توصيلها للمزارع العربي.

ان التبغ الذي ينتجه المزارع العربي لا يقل جودة عن التبغ المستورد، ورغم ذلك فان الشركات المحلية تفضل استيراد التبغ من الخارج، مما أدى الى تدهور زراعة التبغ في المناطق العربية، فالشركات العربية تشتري ثلث محصول التبغ المنتج فقط، لذلك يجد المزارع العربي نفسه مضطراً لترك زراعة التبغ والتحول لزراعات أخرى، رغم خبرته الطويلة في هذا المجال. ولقد أوضح المسؤولون في شركات السجائر العربية أن عدم شرائهم لكل الانتاج العربي من التبغ يعود الى رداءة الانتاج، وهذا يتعارض مع رأي الخبراء الذين يقولون: إن جودة التبغ المحلي لا تختلف كثيراً عن التبغ المستورد. وكدليل على هذا فان شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» تقوم باستخدام التبغ المحلي بنسبة عالية في تصنيع السجائر المحلية، كما سابين بعد قليل. بالاضافة الى ذلك، فان الحكومة الاسرائيلية قد أبدت رغبتها في التحول الى تصدير التبغ الى الدول الأجنبية، مؤكدة بذلك أن لهذا التبغ جودة عالمية، وعليه، فان جودة التبغ المحلي أمر غير مشكوك فيه. واذا كان للشركات المحلية بعض الملاحظات على هذا الانتاج، فانه من الواجب عليها أن تقوم بارشاد المزارعين الى طرق تحسين الانتاج ليتلاءم مع متطلباتها، ان هذا واجب وطني تفرضه الظروف العصيبة التي تمر بالمزارع العربي الفلسطيني، ويجب على الشركات المحلية العمل على تشجيع زراعة التبغ وتسويقه للمزارع العربي.

#### صناعة الدخان في المناطق العربية المحتلة

تستخدم أوراق التبغ المجففة في صنع السجائر والسيجار وطباق الغليون والتمباك والنشوق، الا أن معظم انتاج التبغ عالمياً يتركز حالياً على انتاج السجائر العادية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)  
أنواع المنتجات المشتقة للدخان (٧)

النوع	نسبة الانتاج %
السجائر	٩٧,٢٨
السيجار	٠,٦٤
طباق الغليون	٠,٢٨
التمباك	١,٠٨
النشوق	٠,٧٢



ولذلك، فإن الصناعة المحلية تعتمد على انتاج السجائر فقط، وتعتبر هذه الصناعة من كبرى الصناعات في المناطق العربية المحتلة، نظراً لكبر حجم انتاج هذه الصناعة من جهة، ولسرعة تداول رأس المال فيها، وتقوم بهذه الصناعة شركتان عربيتان، هما شركة سجائر القدس وشركة السجائر العالمية وكلتاهما في الضفة الغربية، ولا توجد شركات مماثلة في قطاع غزة، ويبين الجدول التالي بعض المعلومات عن هاتين الشركتين:

الجدول رقم (٣)  
بعض المعلومات عن شركتي السجائر في  
الضفة الغربية

اسم الشركة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
مركز الشركة	القدس	بيت جالا
نوع الشركة	مساهمة محدودة	مساهمة محدودة
رأس المال	١,٢٠٠,٠٠٠ دينار	٧٠٠,٠٠٠ دينار
عدد العمال	١٢٠	٣٢
كمية الانتاج	٣٧ مليون علبة	٦ ملايين علبة
معدل الطاقة الانتاجية	سجائر سنوياً ٥٠ %	سجائر سنوياً ٤٠ %

وتنافس هاتين الشركتين على أسواق المناطق المحتلة شركة «دوبيك» (Dubek) الاسرائيلية ومركزها مدينة الرملة، وهي شركة السجائر الوحيدة في اسرائيل والتي استطاعت تصفية جميع شركات السجائر الأخرى وشراءها، ويبلغ انتاج شركة «دوبيك» ٦ ملايين سيجارة سنوياً، بينما لا يتعدى إنتاج الشركتين العربيتين ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً.

ويمكن القول: إن هناك نوعين رئيسيين من المزيج المستعمل في تركيب السجائر، وهما المزيج الأوروبي والمزيج الأميركي؛ والمزيج الأوروبي يعتمد أساساً على التبغ الفرجينى، أما المزيج الأميركي فإنه يعتمد على مزيج التبغ من نوع برلي بالتبغ الفرجينى، كما يضاف اليه في هذه الحالة التبغ الشرقي أو غيره كموايد مألئة.

ويبين الجدول رقم (٤) أهم أنواع السجائر المحلية وأنواع التبغ الداخلة في تركيبها.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن دخان «فريد» و«عالية» لهما التركيب نفسه، ولكنهما يختلفان في نوع الفلتر المستخدم، إذ أن دخان «فريد» يستخدم فيه الفلتر الأصفر الأقل جودة من الفلتر الأبيض المستخدم في دخان «عالية». كذلك نلاحظ أن دخان «لايف» له تركيب دخان «كابري» نفسه، كذلك فإن دخان «ولكم» له تركيب دخان «ونرز» نفسه.

الجدول رقم (٤)

اسم الشركة	نوع السجائر	نسبة التبغ المحلي (الفرجيني)	نسبة التبغ الفرجيني المستورد	نسبة تبغ برلي	نسبة التبغ الشرقي
شركة سجائر القدس	فريد	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	عالية	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	كابري	٪٣٠	٪٢٥	٪٤٥	—
	أمبريال	—	٪١٠٠	—	—
	ولكم	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٠	—
شركة السجائر العالمية	أمية	٪٣٠	٪٧٠	—	—
	فرجينيا	—	٪١٠٠	—	—
	ناشيونال	—	٪١٠٠	—	—
	لايف	٪٤٠	٪٢٥	٪٢٥	—
	ونرز	٪٢٥	٪٢٥	٪٤٠	—
شركة دوبيك	تايم	—	٪٤٥	٪٢٠	٪٢٥

والملاحظة الهامة الأخرى، هي أن التبغ الشرقي لا يستخدم في إنتاج أي نوع من أنواع السجائر العربية، بينما تقوم شركة «دوبيك» باستخدام هذا التبغ في إنتاج دخان «تايم» الواسع الانتشار في المناطق المحتلة.

كما أن الشركتين العربيتين تعتمدان أساساً على التبغ الفرجيني المستورد في الصناعة؛ إذ أن نسبة التبغ المحلي الذي يستخدم في الصناعة المحلية لا تتجاوز ٪٣٠ من مجموع التبغ المستخدم في الإنتاج.

وهذا يعني أن التبغ العربي الذي ينتجه المزارع العربي لا يجد طريقه إلى المستهلك العربي. ليس هذا فحسب، بل إن المستهلك العربي أصبح يدخل التبغ المستورد من الدول الأجنبية، وخاصة الدول العنصرية مثل روديسيا وجنوب أفريقيا. ولهذا الأمر أهمية كبرى من ناحية سياسية، فإن هذا يخدم المصالح الاسرائيلية في اتجاهين: الأول هو عدم تشجيع المزارع العربي على التمسك بالأرض وافشال مخططاته الزراعية؛ مما يخدم سياستها الظاهرة في تفريغ الأرض وتقليل ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه، والاتجاه الثاني هو خدمة المصالح المشتركة بين إسرائيل وحليفاتها الدول المنتجة للتبغ ذات الأنظمة العنصرية؛ فالمعروف أن غالبية التبغ المستورد في المصانع العربية أصله من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ويستورد هذا التبغ، أما بصورة مباشرة من هذه الدول أو عن طريق وسطاء أوروبيين، وأياً كان السبيل، فإن لهذا الموضوع أهمية سياسية يجب على مصانعنا العربية ادراكها والعمل على تغيير هذه السياسة. وتبرر الشركتان العربيتان هذا التصرف بأنه السبيل الوحيد للحصول على التبغ بأسعار رخيصة، مما يمكنها من منافسة الشركة الاسرائيلية، ولكن حقيقة الأمر أن التبغ المستورد سعره أعلى بكثير من التبغ المحلي.

ان نجاح أي نوع من أنواع السجائر يعتمد في الأساس على تجانس الخلطات المستعملة في إنتاجه، ومن المعروف أن غالبية المدخنين يعتمدون أساساً نوعاً واحداً من السجائر يفضلونه على الأنواع الأخرى، ويمكننا أن نقول: ان الأنواع المختلفة تتكون أساساً من المواد نفسها ولكنها تختلف في النسب التي تخلط بها التبوغ المختلفة، ولقد سادت التركيبة الأميركية على غيرها من التركيبات، وهذا يثبتة الاقبال الكبير على السجائر الأميركية، والتركيبة الأميركية تعتمد في الأساس على مزج التبغ الفرجيني مع تبغ برلي. ولقد أدى هذا إلى نقص الطلب على التركيبات، التي لا تدخل في إنتاج الدخان المشابه للدخان الأمريكي، ولقد بينت في الجدول رقم (٤) كيف أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تستخدم التبغ الشرقي مع التبغ الفرجيني وبرلي في إنتاج السجائر من نوع «تايم»: الدخان الأكثر شيوعاً في اسرائيل، إذ أن نسبة تسويق دخان «تايم» تصل الى ٦٠٪ من مجموع أنواع الدخان في الأسواق الاسرائيلية، يليه نوع «أوروبا» الذي تصل نسبة تسويقه الى ١٤٪، أما المزيج الشرقي فان مجموع تسويقه لا يتعدى ١٠٪ من مجموع تسويق الدخان، ويحتكر هذه السوق دخان «رويال» الذي تصل مبيعاته الى ٧٠٪ من مجموع مبيعات الدخان ذي التركيبة الشرقية.

وفي هذا المجال، فانتي لست مؤهلاً لتقييم أنواع الدخان ومقارنتها، ولكنني أشعر بأن زيادة الطلب على الدخان الاسرائيلي، وخاصة النوع «تايم»، قد دلالة واضحة على أن تركيبة هذا النوع من السجائر تلقى اعجاب المدخن العربي في المناطق المحتلة، وإذا كان الأمر كذلك فانه يتحتم على الشركات العربية أن تحاول التوصل الى تركيبة مماثلة، وإذا علمنا أن ٣٥٪ من تبغ سجائر الدخان من نوع «تايم» هو من التبغ الشرقي، فان هذا يجعلنا نطالب الشركات العربية بضرورة استخدام الدخان الشرقي في مزج السجائر العربية. وإذا تم هذا فانه سيساعد حتماً في تشجيع المزارع العربي على تطوير زراعة التبغ وبالتالي تطوير نفسه.

هناك رأي آخر يقول: ان سبب اقبال المدخن العربي على الانتاج الاسرائيلي لا يعود الى الجودة أو التفضيل، وانما لأن عدداً كبيراً من العمال العرب، الذين يعملون داخل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، لا يجدون في الأسواق الاسرائيلية خلال عملهم سوى منتجات شركة «دوبيك» الاسرائيلية.

قد يكون في هذا الرأي بعض الصحة، وإذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب إذاً، تشجيع دخول المنتجات العربية الى محلات بيع السجائر في جميع أنحاء البلاد، خاصة وأنه لا يوجد أي قانون يمنع ذلك. والسجائر لا تخضع للقوانين الصارمة التي تضعها الحكومة الاسرائيلية، لمنع تسويق المنتجات الغذائية العربية داخل المنطقة العربية المحتلة منذ العام ١٩٤٨. قد يعتقد البعض أن هذا الموضوع ليس بتلك الأهمية، ولكن الأرقام تشير الى أن مبيعات شركة «دوبيك» من الدخان الاسرائيلي في المناطق العربية يصل إلى ١,٧ مليون دينار أردني سنوياً، إذ أن معدل تسويق الدخان الاسرائيلي، بالنسبة لمعدل التسويق العام للدخان في المناطق العربية، يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠٪. وحيث أن الشركتين العربيتين لاتعملان بطاقة انتاجية كاملة، فان تغطية حاجة السوق العربي من هذا الانتاج أمر متوافر من الناحية المادية، ويجب على الشركتين العربيتين العمل بجد على



التقليل من معدل تسويق الدخان الاسرائيلي في المناطق المحتلة.  
ان انتاج السجائر يعتمد أساساً على التبغ، ولكن هناك مواد أخرى يتطلبها الانتاج.  
ويبين الجدول رقم (٥) أهم المواد اللازمة لانتاج السجائر، ومصدرها، والكمية التي تستهلكها الشركتان العربيتان.

الجدول رقم (٥)  
خامات الانتاج السنوية للمصانع العربية

الخامة	شركة القدس	شركة السجائر العالمية	المصدر
تبغ	٨٠٠ طن	٨٠ طن	غالبية مستورد
فلتر	١٢٠ مليون قطعة	١٥ مليون قطعة	مستورد
كرتون	٣٠٠ طن	٤٧ طن	مستورد
ورق سجائر	١٦ ألف بوبين	١٥٠٠ بوبين	مستورد
صمغ	٣٠ طن	٨٠٠ كيلوغرام	اسرائيل
ورق قصب	٣٦ طن	٤ طن	اسرائيل
سلوفان	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل مستورد
ورق كرفت	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل

يشير هذا الجدول الى أن المصانع العربية تستورد من الخارج أو من اسرائيل معظم متطلبات الانتاج، اذ أن نسبة خامات الانتاج العربية لا تتعدى ٥٪ من مجموع خامات الانتاج، وأن المصانع الاسرائيلية تزود المصانع العربية بـ ٢٪ من المواد الخام اللازمة لها، بينما تستورد المصانع العربية ٩٢٪ من المواد الخام اللازمة للصناعة. ويبلغ حجم استهلاك الشركتين العربيتين من الخامات الاسرائيلية الاصل ١١٧٠٠٠ دينار أردني سنوياً، بينما يبلغ حجم الاستيراد الاجنبي ١,٥ مليون دينار أردني سنوياً.  
ان هدف أي صناعة وطنية هو في الأساس الاستفادة من الخامات المحلية، ومحاولة تقليل الاعتماد على الصناعات الأجنبية الداخلية. واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب دراسة جميع النواحي التي يمكن بواسطتها للشركتين العربيتين أن تستفيدا من الخامات، ومحاولة تصنيع الخامات الأخرى، لتصبحا غير معتمدتين على الاستيراد الاجنبي.

وأعود هنا لأذكر بأن التبغ العربي لا يقل في جودته عن التبغ الاجنبي، كما ان امكانية تطوير زراعة هذا المحصول متوافرة، ليس هذا فحسب، بل ان تطوير هذه الزراعة واجب تفرضه علينا ظروف الاحتلال وسياسته الواضحة ضد الإنسان الفلسطيني وعلاقته الوثيقة بالأرض. ويمكن ملاحظة أثر هذه السياسة بصورة واضحة في طريقة تعامل السلطات المسؤولة مع مزارعي التبغ العرب، فالمعروف أن سعر التبغ يحدده مجلس التبغ الأعلى في اسرائيل، ويقوم هذا المجلس بوضع تسعيرة معينة لكل صنف من اصناف التبغ، حسب جودته. ففي عام ١٩٧٨، كان سعر الكيلوغرام الواحد من التبغ

٣٢ ليرة اسرائيلية أي ٣٠ قرشاً أردنياً، أما عام ١٩٧٩ فان سعر التبغ كان ٦٠ ليرة للكيلوغرام الواحد أي ٢٥ قرشاً أردنياً، وهذا يعني أن معدل دخل المزارع من الدونم الواحد المزروع بالتبغ الفرجينى كان ٢٤ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨، بينما كان هذا الدخل في عام ١٩٧٩ حوالى ٢٠ ديناراً أردنياً. وفي حالة الأراضي المزروعة بالتبغ الشرقي فان دخل المزارع كان حوالى ١٥ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨ و ١٢,٥ ديناراً في عام ١٩٧٩. ان هذا الدخل الزهيد لا يكاد يفي المزارع حقه، من حيث العمليات الزراعية الأساسية كالحرثة وغيرها، ولقد تبين لنا مدى الجهود التي يجب على المزارع القيام بها في انتاج الدخان من قطف وتجفيف وشك ورزم الخ... ولهذا فان الابقاء على الأسعار المتدنية هذه، سياسة متعمدة تتبعها السلطات الاسرائيلية، من أجل تفريغ الأرض العربية من المزارعين العرب. وعليه، فان عدم تشجيع شركات السجائر العربية للمزارعين العرب وشراء انتاجهم من هذا المحصول أمر يثير الدهشة والاستغراب، وأما تبرير هذا التصرف على أساس أن التبغ المستورد أقل كلفة من التبغ المحلي، فان الأرقام التالية تدحض مثل هذا التبرير. فسعر الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد كان يكلف ١,٤٠ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٩، أي حوالى خمسة أضعاف ثمن الكيلوغرام الواحد من التبغ المحلي، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ما يعادل ٤٠٪ من هذه القيمة، كضريبة استيراد، وهذا يدل على أن ما يدفع من ضرائب على الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد يعادل سعر ٢ كيلوغرام من التبغ المحلي.

وليس الأمر مقصوراً على هذا فقط، بل ان التبغ المستورد في الغالب ما يكون من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ولهذا الأمر أهمية كبرى من الناحية السياسية، وهنا تجب الإشارة الى أن الاستيراد لا يكون مباشرة من روديسيا أو أفريقيا ولكن عن طريق وسيط أوروبي ثالث. ومهما كان الأمر، فانه من واجب كل مواطن منا أن يؤكد على ضرورة التقيد بنظام المقاطعة العربية المفروض على الدول العنصرية، والمعروفة بعداؤها المطلق للقضية العربية، ويجب أن تسعى الشركتان العربيتان إلى تشجيع المزارع العربي واستخدام التبغ العربي في انتاجها ما أمكن.

ولقد سبق للحكومة الأردنية أن أصدرت قراراً بضرورة استخدام التبغ المحلي في انتاج السجائر بنسبة ٨٥٪ على الأقل، مما شجع زراعة التبغ وتطويرها في الأردن، ولم يؤثر هذا القرار على جودة السجائر الأردنية وعلى الطلب الذي تلقاه هذه السجائر محلياً وعالمياً، ولا أعتقد بأن مصانعنا لا تستطيع التصرف بالمثل.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٧٩، أعلنت عن نيتها في تصدير التبغ الى الخارج، الأمر الذي يثير الدهشة والاستغراب لدى معظم المهتمين بهذا الموضوع؛ إذ أن مصانعنا العربية تستورد ٩٥٪ من التبغ المستخدم في الصناعة من الخارج، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية تريد استغلال مقدرة المزارع العربي على انتاج التبغ الجيد، وتحديد سعر التبغ بالصورة الزهيدة السابق ذكرها للمزارع العربي والاستفادة من فرق الأسعار عند بيع هذا التبغ للخارج. وإذا كانت هذه حقيقة الأمر، فانه يجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انطلاق هذه السياسة على مزارعنا الفلسطيني، وسأعرض للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

أما مادة الخام الثانية في انتاج السجائر فهي الفلتر الذي يصنع من المواد البتروكيماوية. تستورد شركة سجائر القدس ما قيمته ٤٠٠ ألف دينار أردني من الفلتر، أما شركة السجائر العالمية فتستورد ما قيمته ٥٠ ألف دينار أردني، أي أن استيراد هاتين الشركتين من الفلتر يصل الى ٤٥٠ ألف دينار سنوياً، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ٨١٠٠٠ دينار اردني سنوياً من الشركتين العربيتين كضريبة عليها.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين المحليين لهذه الحقيقة، وحقيقة أن مصانع السجائر الأردنية، كذلك، تستورد حاجتها من الفلتر، فتم البدء بمشروع مصنع للفلتر في الضفة الغربية، وتم الحصول على موافقة الحكومة الأردنية على اقامة هذا المصنع، غير أن المشروع مات في طفولته، بسبب النزاعات الشخصية والاحتكارات الرأسمالية الخاصة. وانني، هنا، أهيب بجميع من لهم علاقة بهذا الموضوع أن يضعوا أنفسهم فوق مستوى المسؤولية، وأن يتناسوا المطامع الشخصية، وأن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم البعض لاعادة انجاح هذا المشروع وغيره من المشاريع الوطنية التي ستؤدي الى دعم صمود المواطنين العرب وتشجيع الصناعات الوطنية.

وبالطريقة نفسها، يمكننا التحدث عن ضرورة انتاج السلوفان والكرتون والصمغ محلياً، أما ورق القصب، فإن انتاجه مستحيل في ظل الظروف الحالية لأنه يعتبر من الصناعات الحربية، وانتاج السلوفان ليس بالأمر الصعب، خاصة اذا علمنا أن الضفة الغربية فيها مصانع بتروكيماوية ذات مستوى راق من الناحية الفنية.

أما بالنسبة للكرتون، فإن شركة سجائر القدس تقوم بطباعة علب سجائرها على ماكينة أوفست حديثة، بينما تستورد شركة السجائر العالمية ما تحتاجه من علب. ان وجود امكانية طباعة علب السجائر يقلل من تكلفة العلبة كثيراً؛ فعلمة السجائر التي تنتجها شركة القدس العربية تكلف فلساً واحداً، بينما تكلف العلبة المستوردة فلسين. وحبذا لو تتعاون الشركتان في الانتاج، لتساعد الواحدة منهما الأخرى على الوقوف أمام المنافسات الاسرائيلية.

## تسويق الدخان

يعتبر الدخان من مواد الاستهلاك اليومية، وهو بالتالي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد؛ وهو، لذلك، يلاقي اهتمام العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى، والتي بدأت تحتكر صناعة السجائر وتسويقها في جميع أنحاء العالم، وتشير الاحصاءات الى أن استهلاك التبغ في العالم ما زال يزداد، بالرغم من جميع الحملات التي يقوم بها العديد من الدول والمؤسسات لمنع التدخين وانتشاره. ففي العام ١٩٧٧، كان عدد السجائر التي أنتجتها المصانع المختلفة في العالم ٤,١٢٥ بليون سيجارة، ولقد ارتفع هذا الرقم الى ٤,٢٤٢ عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول رقم (٦) معدل استهلاك الفرد من السجائر في بعض الدول؛ إذ تشير الأرقام إلى أن استهلاك الدول المتقدمة من السجائر يفوق كثيراً استهلاك الدول النامية، غير أنه في الدول النامية بدأ معدل الاستهلاك يقل تدريجياً،



**الجدول رقم (٦)**  
**معدل استهلاك الفرد للسيارات في بعض الدول**

البلد	عدد السيارات في العام
سويسرا	٥٤٠٠
أميركا	٤٨٠٠
بريطانيا	٣٠٠٠
الهند	٩٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٤٠٠
المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨	٢٤٠٠

بفضل الحملات المختلفة ضد التدخين، ومنع استخدام الدعاية المباشرة على السيارات ومواد التدخين، والضرائب العالية التي تضعها الحكومات على التبغ ومنتجاته، وفي المقابل، فإن معدل استهلاك الدخان في دول العالم الثالث يزداد سنوياً، وهذا يشير إلى أن أرقام الاستهلاك المطلقة، المبينة في الجدول رقم (٦)، لا تشير إلى الواقع المتمثل في نقص معدل الاستهلاك في دول العالم المتقدمة، وبزيادة معدل الاستهلاك في دول العالم الثالث، غير أن هذا الجدول يشير إلى أن معدل استهلاك الفرد الواحد في المناطق العربية من الدخان يصل إلى ٤ سيارات يومياً. والحقيقة أن الرقم يفوق هذا، لأن هذه الإحصائية لا تشير إلى الدخان العربي (الهيشي) الذي تدخنه غالبية المزارعين في القرى العربية، كما أن هذه الإحصائية لا تشير إلى عدد السيارات المستوردة التي تستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصل هذه الأسواق بصورة غير قانونية.

أن مجموع استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من السيارات يصل إلى ١٧٠٠ مليون سيارة سنوياً ومصدرها هو:

شركة سيارات القدس	٤٠ — ٤٥ ٪
شركة السيارات العالمية	١٠ ٪
شركة سيارات دوبيك	٢٥ — ٣٠ ٪
سيارات مستوردة	١٥ — ٢٠ ٪

وهذا يشير إلى أن السيارات العربية تشكل ٥٠ — ٥٥ ٪ من جملة السيارات التي تستهلك في المناطق العربية، وأن شركة السيارات الإسرائيلية «دوبيك» لها نصيب جيد في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدير بالذكر هنا أن هذه الإحصائية لا تمثل حقيقة الوضع في جميع المناطق العربية، وهي تختلف اختلافاً كبيراً ما بين منطقة ومنطقة، وحتى ما بين قرية ومدينة، ويرجع هذا إلى الفروقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية واختلافها بين المناطق. وبصورة عامة، فإن الطلب على السيارات المستوردة يزداد في المدن الكبيرة،

وان السجائر الاسرائيلية أكثر شيوعاً في المناطق القريبة من السوق الاسرائيلية، كذلك فان لشركة السجائر العالمية، وكذلك لشركة القدس، سوقاً مميزة في الوسط العربي. والجدول التالي يبين معدل تسويق الشركتين العربيتين لإنتاجهما في الأسواق المختلفة.

الجدول رقم (٧)  
نسبة تسويق انتاج شركة القدس وشركة السجائر العالمية  
في المناطق المحتلة

المنطقة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
الضفة الغربية	٥٦٪	٥٦٪
القطاع	٤٠٪	٣٠٪
اسرائيل	٤٪	١١٪
أسواق عربية (جنوب لبنان)	—	٢٪

يظهر هذا الجدول أن معدل تسويق الشركتين لمنتجاتهما في الضفة الغربية متساو، لكن في قطاع غزة، هناك طلب أكبر على شركة سجائر القدس، في المقابل، فان شركة السجائر العالمية قد استطاعت الحصول على نسبة عالية من طلبات المستهلك العربي في اسرائيل، كما أن هذه تقوم بتزويد جنوب لبنان بانتاجها المعفى من الضريبة.

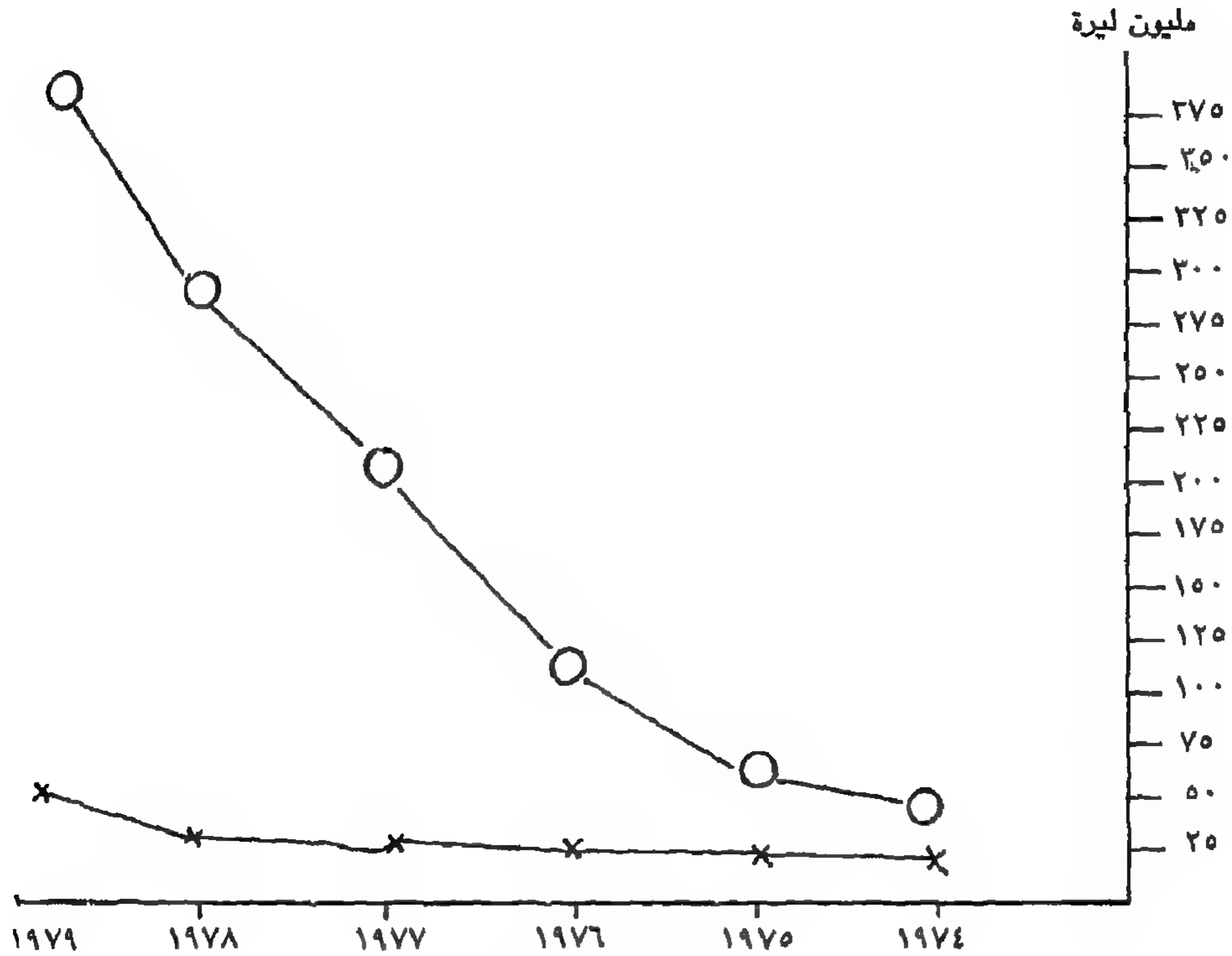
ويشير هذا الجدول الى وجود نسبة من التسويق لمنتجات الشركتين العربيتين داخل المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٤٨، وهذه النسبة تزداد سنوياً بسبب الوعي الوطني للسكان العرب وتفضيلهم للانتاج العربي على غيره.

وتجب الإشارة، هنا الى أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تقوم بمنافسة الشركتين العربيتين وتسعى الى القضاء عليهما، علماً بأن انتاج الشركتين العربيتين مجتمعين يصل الى ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً، بينما تنتج الشركة الاسرائيلية ٦ بليون سيجارة في العام. وتتمتع الشركة الاسرائيلية «دوبيك» بامتيازات كثيرة تعطيها لها الحكومة، من حيث تسهيلات الاستيراد ودفع الضرائب وغيرها؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين ويهددهما بعدم الاستمرارية، فمثلاً، يسمح للشركة الاسرائيلية بوضع لصاقات الجمرك على غلب السجائر أثناء انتاجها، ثم دفع قيمة الجمرك بعد ذلك، أما بالنسبة للشركتين العربيتين فان عليهما دفع قيمة لصاقات الجمرك مباشرة. هذا الوضع يسمح للشركة الاسرائيلية بالاستفادة من فروقات أسعار العملة، نتيجة للنقص المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، بينما يفرض على الشركتين العربيتين تحمل تدني سعر الليرة الاسرائيلية.

كما فرضت الحكومة الاسرائيلية على الشركتين العربيتين ايداع مبلغ ١٠٪ من القيمة الاجمالية المستوردة للسلع في خزانة الدولة، لمدة ٦ أشهر بدون أية فوائد أو عوائد، وجمدت الاعتمادات البنكية، وزادت نسبة الفوائد على القروض بما يتجاوز ١٣٥٪؛

كل هذه العوامل تزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين وتحد من امكانية تطورها  
ومنافستهما للشركة الاسرائيلية.

وبالرغم من هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فان الشركتين العربيتين حققتا  
أرباحاً لا بأس بها في الأعوام الماضية، كما ارتفعت مبيعاتهما السنوية بنسبة عالية.  
ويبين الرسم البياني التالي الزيادة في المبيعات والأرباح التي حققتها شركة سجائر  
القدس خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويشير هذا الرسم الى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في  
الطلب على السجائر، وخاصة في العامين الماضيين:



رسم بياني يبين مبيعات السجائر  
والأرباح لشركة سجائر القدس<sup>(٨)</sup>

ان سوق الضفة الغربية وقطاع غزة سوق محدودة لا تحتمل الكثير من المنافسة.  
ولقد أدت المنافسة، بين الشركتين العربيتين من جهة وبين الشركة الاسرائيلية من  
جهة أخرى، الى التقليل من الطاقة الانتاجية الفعلية لكلتا الشركتين، اذ تبلغ هذه الطاقة  
٥٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية الكلية. ويجب أن أذكر هنا أن شركة السجائر العالمية  
تلعب دوراً ثانوياً في المنافسة بين شركات السجائر، بسبب انتاجها القليل، وأن مصدر  
المنافسة الحقيقي هو شركة السجائر الاسرائيلية والدخان المستورد.  
وبالنسبة للدخان المستورد، فان الطلب عليه بدأ يتناقص، بسبب ارتفاع سعره



الرسمي الذي تحدده أسعار العملة الأجنبية والتي ترتفع دوماً بالمقارنة بسعر الليرة الاسرائيلية التي يتدهور سعرها باستمرار، وقد أدى هذا الى حدوث فرق كبير في سعر علبة السجائر المحلية والسجائر الأجنبية؛ فمثلاً سعر علبة السجائر من نوع عالية ٢٢,٥ ليرة اسرائيلية، بينما يبلغ سعر علبة السجائر من نوع مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية. وتلعب السوق السوداء دوراً هاماً في هذا المجال، حيث تتوافر امكانية شراء السجائر الأجنبية بسعر لا يزيد كثيراً عن سعر السجائر المحلية. (عند كتابة هذا المقال كان السعر الرسمي لعلبة السجائر الأجنبية مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية بينما علبة السجائر، من النوع نفسه، في السوق السوداء ٢٥ ليرة اسرائيلية).

ويلعب الظرف السياسي الحالي دوراً هاماً في هذا المجال، اذ انتشرت ظاهرة التهريب بصورة عامة، وخاصة تهريب السجائر العربية، وبالتالي، فقد أثر ذلك على الشركتين العربيتين، وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان اسرائيل تستورد ٥٠٠,٠٠٠ سيجارة بصورة شرعية، غير ان السجائر الأجنبية الموجودة في الأسواق تفوق ذلك الرقم بكثير.

أما عن الضريبة المفروضة على انتاج السجائر فان نسبتها تصل الى ٧٢٪ من قيمة ثمن علبة السجائر، وتصل قيمة الضريبة التي تستوفيها الحكومة الاسرائيلية من الشركتين العربيتين على انتاجهما من السجائر ٤,٢ مليون دينار أردني سنوياً، وتتضمن هذه الضريبة ضريبة القيمة الاضافية التي تبلغ ١٢٪ من سعر البيع. وهذا الرقم في ازدياد مستمر بسبب تزايد الاقبال على السجائر، وارتفاع قيمة الضريبة المستوفاة مع التدهور المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، وأود أن أشير هنا الى أن السلطات تمنح الشركة الاسرائيلية امتيازات، خاصة بالنسبة لدفع الجمارك؛ بحيث لا تدفع الشركة الاسرائيلية قيمة الدمغة المطبوعة على علبة السجائر فور شرائها، ولكن يتم دفعها بعد البدء بتسويقها، وهذا يساعد الشركة الاسرائيلية كثيراً، حيث تستفيد هذه الشركة من انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للشركتين العربيتين فانه يجب عليهما دفع قيمة الدمغة كاملة عند استلامها ولصقها على علب السجائر.

### الدخان من الناحيتين الصحية والبيئية

للدخان والتدخين علاقة بالصحة أرى من الواجب الإشارة اليها هنا دون استفاضة. ولقد نشر العديد من الأبحاث والمقالات حول أثر التدخين على الصحة وعلاقة التدخين بانتاج المجتمعات، ولست هنا بصدد الدفاع عن هذه الأبحاث أو تأييدها، غير ان كثيراً من الحكومات أخذ هذا الموضوع بصورة جدية، وقام العديد من الهيئات والمؤسسات بحملات ضد التدخين وانتشاره، وكان من نتيجة هذه الحملات أن طبقت اجراءات خاصة، مثل ضرورة تحديد نسبة القطران الموجود في كل نوع من السجائر المنتجة على كل علبة سجائر، ولقد قسمت السجائر بصورة عامة الى سجائر ذات قطران عالٍ ومتوسط ومنخفض، وأظهرت الأبحاث أن ارتفاع مستوى القطران في السجائر يزيد من احتمالية تعرض المدخنين لأمراض سرطان الرئة والحلق وغيرها. ونتيجة لهذا فقد ازداد الطلب على السجائر ذات المحتوى المنخفض من القطران وقل الطلب على الأنواع

الأخرى من السجائر.

وبالتسوية للسجائر المحلية فإنه لا يوجد أي قانون يفرض على شركات السجائر تحديد نسبة القطران في السجائر على كل علبة، ليس هذا فحسب، بل إن نسبة القطران في هذه السجائر لا يعرفها المنتجون، ولا يوجد في أي شركة محلية مختبر خاص يقوم بفحص نسبة القطران المنتجة، والظاهر أن نسبة القطران في هذه السجائر أعلى من المتوسط.

وانني هنا أطالب بضرورة تحديد نسبة القطران في كل نوع من السجائر على كل علبة، كما أنه بضرورة طباعة تحذير رسمي بأن التدخين مضر بالصحة على كل علبة، ولقد طبق هذان الاجراءان في العديد من الدول الغربية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن بتطبيق هذين البندين. وقامت بعض الدول بمنع الدعاية للسجائر ومنتجاتها في الراديو والتلفزيون والمجلات والجرائد بهدف التقليل من المبيعات. كما قامت دول أخرى بمنع التدخين في المحلات العامة كالمطاعم ودور السينما والمتاحف. وتقوم دول أخرى بتخصيص مناطق خاصة بالمدخنين وأخرى بغير المدخنين في بعض الأماكن مثل الطائرات والقطارات ووسائل النقل الأخرى ودور السينما... الخ. ولقد كانت نتيجة هذه الحملات أن خف الطلب على السجائر في الدول المتقدمة، ولكن هذا النقص صاحبه زيادة في استهلاك السجائر من قبل الدول النامية كما أوضحت سابقاً، وكانت النتيجة العملية أن الطلب على السجائر بصورة عامة قد ازداد. أما على صعيد المناطق العربية المحتلة فمن رأيي أنه من الواجب تطبيق جميع القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول المتقدمة والقيام بحملة واسعة ضد التدخين، وذلك لإيماني بأن أي عامل قد يحد من إنتاجية شعبنا وتطوره يجب القضاء عليه، غير أن هذا لا يعني القضاء على زراعة الدخان وتصنيعه، بل بالعكس فأنا أطالب بضرورة العمل على تنشيط زراعة الدخان كمحصول صناعي وكمصدر ثابت لدخل المزارع الفلسطيني، ومصدر للعمالات الصعبة في حالة تصدير هذا المحصول للخارج، إما قبل تصنيعه أو بعده.

واختتم هذا المقال بطرح الاقتراحات العملية التالية والتي من شأنها تشجيع زراعة الدخان وتصنيعه.

١ - إنشاء جمعية تعاونية لمزارعي التبغ في المناطق المحتلة، يكون هدفها دعم المزارع العربي في الحصول على الأشتال الجيدة والآليات الحديثة لزراعة أشتال التبغ وتسميده وقطفه وتربيته وتجفيفه، كما تقوم هذه الجمعية بتسويق المحصول ودعم المزارعين الذين يتعرضون لخسارات جسيمة في المحصول، وتقوم كذلك بإجراء دراسات بالتعاون مع المسؤولين الزراعيين، حول رفع معدل الانتاج للدونم الواحد واستخدام الأصناف الحديثة.

٢ - تشكيل مجلس أعلى للتبغ، أو سلطة عليا للتبغ، تتكون من ممثلين من مزارعي التبغ وشركات السجائر والمتخصصين الزراعيين، وتقوم هذه السلطة بتحديد التبغ وتصنيفه، كما تقوم بإرشاد المزارعين وتوجيههم بحاجات المصانع المحلية من أنواع التبغ والعمليات المختلفة اللازم إجراؤها للحصول على انتاج جيد.

٣ - ضرورة تعاون الشركتين العربيتين معاً للتغلب على منافسة الشركة

الاسرائيلية «دوبيك»، ومن المفضل أن تتحد هاتان الشركتان معاً، خاصة وأن الشركتين كلتيهما لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، وإن توحيد هاتين الشركتين بما لدى كل منهما من امكانيات وخبرات لابد وان يؤدي الى تحسين نوعية الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الصناعة المحلية ونقص في الطلب على الصناعة المنافسة.

وختاماً، أرجو ان أكون قد عرضت، في ماسبق، وضع زراعة التبغ وصناعته وتسويقه في المناطق المحتلة، والخطوط العريضة لتطوير هذا المحصول.

- 
- (١) ر. أ. هرايت، الزراعة في خدمة التصنيع، (ترجمة د. مصطفى طلبية وحسين سعيد)، القاهرة: المكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٦٢.
- (٢) *Encyclopaedia Britanica* 18, 464, 1974.
- (٣) احصائيات زراعية في الضفة الغربية، نشرة الاعلام الزراعي، رام الله، ١٩٧٨.
- (٤) Statistical Abstract of Israel 1978.
- (٥) L. Pearson, *Principles of Agronomy*,
- Reinhart, 1966.
- (٦) هشام عبد الرزاق، تحسين جودة التبغ، نشرة الاعلام الزراعي.
- (٧) *Tobacco Reporter*, Dec. 1979.
- (٨) تقرير مجلس الادارة السنوي والميزانية العمومية، شركة سجائر القدس المساهمة المحدودة، ١٩٧٩.



## اشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة

«ليست المدن... كبيرة بطرقاتها  
بل بشعرائها الذين أقيمت تماثيلهم فيها»  
ناظم حكمت

### فاروق وادي

في سياق المراجعة النقدية الشاملة التي تقتضيها «الثورة» ونحن نقف على أعتاب مرحلة جديدة أفرزتها الحرب الأخيرة، تأتي هذه «الاشارات» حول جانب مهم لا ينفصل عن جسد الثورة، هو الثقافة. وان كانت هذه الاشارات لا تدعي الالمام بتفاصيل علاقة، هي في طبيعتها، جد متداخلة ومتشابكة واشكالية كعلاقة الثورة والثقافة (أو على الاصح علاقة الثورة / الثقافة)، فانها تظل تطمح الى المساهمة، من موقعها، في العملية النقدية المطلوبة.

المهمة في الأصل ليست مهمة مثقف فحسب، بل انها مهمة المثقفين المنتمين الى الثورة، مهمتنا جميعاً، ومهمة الاتحادات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية، مثلما هي مهمة «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم» المطالب بدوره بتقويم تجربة العمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتقويم تجربته في هذا المجال، وبحث سبل تطوير فعاليته.

هنا، يتحدد طموحنا في المشاركة في طرح المسألة بخطوطها العريضة وأسئلتها الكثيرة، مع الاشارة الى بعض مكامن الخل، وذلك انطلاقاً من رؤية أو شهادة تشكلت عبر التجربة والرصد والمعاشية. وهي تظل قابلة للمناقشة والحوار، وغايتنا أن نفتح الباب على ذلك، من أجل الوصول إلى تقويم شامل للتجربة وتشكيل التصورات الأكثر فهماً لطبيعة العلاقة بين الثورة / الثقافة، التي ستضيء مسار خطواتنا القادمة.

### الثقافة (و) / الثورة

من المفيد، في البدء، التأكيد على نفي واو العطف بين كلمتي الثقافة (و) الثورة، حينما تكون الثقافة جزءاً لا يتجزأ من الثورة، غير قابل للانفصال. أما عملية الفصل، ان تمت، فتملئها شروط الأمر الواقع الذي يشير الى خلل في فهم العلاقة تنجم عنه، بالتأكيد، أخطاء في الممارسة.

فالثقافة فعل؛ ونعني بالثقافة هنا كافة العمليات والنتائج الفكرية والابداعية

شؤون فلسطينية . العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

المنتمية الى حقول الفنون والآداب والمتعلقة بها. فهي بانخراطها الكلي في صميم العملية الثورية، وانتمائها في الجوهر والممارسة الى فعل الثورة، تتحول الى قوة مادية محرّكة، تدفع، وتُوجه، وتُنقّي.. فتزيد من فعالية الفعل.

والثقافة كفعل ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة، لها شكلها الخاص الذي يختلف عن شكل الرصاصة، والتظاهرة، وحبر المطبعة السرية، رغم أنها جميعاً تتقارب في المجرى، وتلتقي عند المصب، لتغذي البحر الكبير.

الثقافة فعل، وإن اختلفت أشكال الأفعال، فإن ذلك لا ينقص من قيمة الفاعلية، ولا يبرر نفي أو تصغير أهمية ودور أحدهما لحساب الآخر. والمتقف الذي ينتمي الى الثورة، بفعل قلمه أو ريشته أو غيرهما من وسائل التعبير الفني، هو فاعل بالضرورة، وثنوري بالضرورة إذا ما استطاع تحقيق المعادلة الصعبة بين ضرورة الالتزام وهاجس الابداع. فلا فرق كبير بين الانتماء إلى فعل الرصاصة والانتماء الى فعل الكلمة أو الابداع، فكلها انتماء إلى الفعل الأكبر، أو بتعبير آخر.. «أن تنصهر في لهب الثورة، حرباً، وأن تنصهر فيه، كتابة، سواء»<sup>(١)</sup>.

والثقافة، عدا عن كونها فعلاً، هي حلم. والثوريون حالمون في طبعهم، وليس أدل على ذلك الا مطلب لينين القائل بأن على الإنسان أن يحلم. وكان مدركاً لمعنى الحلم المرتبط بحركة الواقع، والخاضع لامكانيات التحقق عن طريق الفعل الثوري. فالثقافة كحلم ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة. انها تنزرع في ارث الماضي الايجابي، وترتبط بحركة الحاضر المتحوّل، وتعبّر عن تشوّفات انسانية مستقبلية، قابلة للتحقق، بفعل الإنسان الذي ينتمي اليها. انها «...تضرب جذورها في أعماق الحنين البشري الدائم للأفضل من خلال العمل الاجتماعي»<sup>(٢)</sup>.

والثقافة الثورية تنتمي الى الكلي والشمولي والإنساني العريض، دون أن تلتفي بذلك خصوصيتها. أو على الأصح، أنها لا تحقق السمات الكونية هذه قبل تحقيق خصوصيتها وتأكيد أصالتها أولاً. وهي تنتمي للاستراتيجي، وتنأى عن السقوط في بريق الآني، والخاطف، وسريع التبدل.

وبسمتها الشمولية هذه، تقوم الثقافة بعملية التجذير طويل الأمد، في العقل والوجدان الجمعي. تنهل من الحس الشعبي وتعطيه، تستفيد منه كي تعيد صياغته لتفيده. وهي في أصالتها تستطيع الوصول الى العقل والضمير والوجدان العالمي. فبالأصالة والابداع، يرتقي الانتاج الثقافي الى مرتبة اللغة الكونية القادرة على تحقيق عملية التواصل الأوسع.

### الثقافة الفلسطينية وزمن القرار

والثقافة الفلسطينية، في جوهرها، وفي تراثها الطويل، تنتمي الى التقدمي والإنساني والمستقبلي، كونها تعيش وتتنامى في ظل مناخ يشهد صراعاً تناحرياً، وهي تعلن انحيازها القاطع الى أحد الحدين، المدافع عن الحق، والعدل، والإنسان. انها تقف في وسط الدرع، حيث تتصدى لأيديولوجيا شوفينية لم يتردد المجتمع الدولي في اعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري<sup>(٣)</sup> وتشكل موجهاً للممارسة

العدوانية وغطاء تبريرياً لها.

لم تشكل الثقافة الفلسطينية، في ظل الانطلاقة الجديدة للثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، عنصراً طارئاً أو جديداً في العمل النضالي، بل انها اتكأت على ارث المشاركة التاريخية الفعلية. فمتذ مطلع هذا القرن التصقت، وبشكل عام في القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وساهمت بدورها في المواجهات اليومية للمشروع الامبريالي-الصهيوني على أرض فلسطين، وعبرت بأشكالها المختلفة وبدرجات متفاوتة عن أشواق الفلسطيني الى التحرر والاستقلال والخلاص الوطني. وهي في ظل الواقع الجديد الذي أفرزته الرصاصة، واصلت مهمة لم تنقطع.

تأكيداً، ان علاقة الثقافة الفلسطينية بالثورة الفلسطينية لا يمكن أن تفهم، تاريخياً، بشكل ميكانيكي يرى «الفعل الثقافي» يسير متوازياً مع «الفعل السياسي أو العسكري» أو ناجماً عنه. ومن الاستحالة الحديث عن «انطلاقة» ثقافية ترافقت مع انطلاقة الرصاصة يؤرخ لها بدءاً من اليوم ذاته. مع ذلك، وانطلاقاً من فهم جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، فاننا لا يمكن أن نقفز عن دائرة ذلك التاريخ، بما اصطبغ فيها من عوامل موضوعية مسرعة، لنشير الى بدايات تحول في الثقافة الفلسطينية.

قد لا نجاني الحقيقة ان نشير الى أن الذين خططوا لانطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني واتخذوا القرار-الرصاصة، لم يطرحوا، آنذاك، الموضوع الثقافي قيد بحثهم، ولم يضعوا في مشروعهم حيزاً للدور الذي يمكن للثقافة أن تؤديه في العملية النضالية. ومهما تمادوا في أحلامهم الثورية المشروعة، فانهم لم يضعوا نصب أعينهم امكانية بناء مؤسسات ثقافية فاعلة. ولكن صيرورة الثورة - ولا نعزل فعالية الثقافة في هذه الصيرورة - حققت ذلك، وان داخلت التجربة بعضاً من مثالب سنعود اليها لاحقاً.

ان جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، تتبدى في أنها نتاج لشرط تاريخي ذاتي وموضوعي، نضجت فيه العوامل المفجرة لفعل الثورة، وان هيمن صوت الرصاصة لفترة طويلة على كل ما عداها. غير أن الرصاصة المتفجرة، التي اعادت بوعي الفلسطيني وقضيته الى دائرة الضوء، جاءت لتؤكد على الشخصية الوطنية الفلسطينية التي تشكل ثقافتها جزءاً أساسياً من تكوينها، حتى لو غاب القصد في التأكيد على الثقافة بذاتها.

ولم تكن الثقافة الفلسطينية مجرد استجابة، فعلاً موازياً أو ردة فعل للرصاصة، بل انها، في تعبيراتها الأصلية - وربما من حيث لا يدرون - كانت باعثاً للفعل ودافعاً للرصاصة ومستشرفة للأفق. ثم مدفوعة بالفعالية التي ساهمت في خلقها.

فالثقافة الأصلية لا تغيب عن زمانها ولا تخونه، وهي وان نمت خارج الأطر التنظيمية والمؤسسية، فانها تظل مخلصه لحركة تاريخها، تستمد منها فعاليتها وتمدها بالفعالية. فلو بحثنا عن الثقافة الفلسطينية المنتجة، زمنياً، في الرقعة التاريخية التي شهدت في احدى نقاطها ميلاد الثورة الفلسطينية الجديدة، لوجدنا أن ثمة نماذج ابداعية تتميز بأصالتها وتتجاوز المألوف، قد استطاعت أن تصور الواقع وتتعداه الى استشراف الرؤية المستقبلية والاشارة الى طريق الخلاص. مثل هذه النماذج، التي صرخت من أجل قرع جدران الخزان، ورفعت السلاح في مواجهة العدو، وبشّرت بانبعث العروس - البندقية<sup>(٤)</sup>، فطرحنا السياسي الناضج من خلال الفني الناضج، تظل



مثالاً لفاعلية الثقافة في تلك المرحلة، وعدم انفصالها عن الشرط التاريخي الذي تعيشه، مؤثرة ومتأثرة في مسار العملية التاريخية.

وفي الاطار التاريخي نفسه، المحيط بتاريخ القرار الفلسطيني، نستطيع رؤية أكثر من ظاهرة ثقافية فلسطينية جديرة بالتوقف عندها، ودراسة معانيها ومدلولاتها في اطارها الزمني. ونكتفي بالإشارة الى أبرز هذه الظواهر دون الخوض في التفاصيل:

— لقد شهدت تلك المرحلة، تحديداً، تشكل البدايات الحقيقية والناضجة للرواية الفلسطينية، وذلك من خلال الأعمال المتميزة لغسان كنفاني.

— في الوقت نفسه، ظهرت حركة شعرية فلسطينية في مناطق الشتات، استجابت لحركة التجديد في الشعر العربي، وأعطت أصواتاً فلسطينية متميزة على صعيد حركة الشعر العربي (معين بسيسو، فدوى طوقان، سلمى الخضراء الجيوسي، جبرا ابراهيم جبرا.. وغيرهم).

— وفي تلك الفترة، نضجت أصوات ثقافية فلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨، واستطاعت كسر الأسوار المضروبة حولها، فحققت عملية التواصل مع جمهورها في الخارج، ولحمتها مع الثقافة العربية، فبدأنا نتعرف على ظاهرة «أدب المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة»، والتي تميزت فيها أصوات أصبح لها حضورها الكثيف في الثقافة العربية (محمود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، اميل حبيبي.. وغيرهم). ان بروز مثل هذه الظواهر، وربما غيرها، قد يحتاج الى دراسة — أو دراسات — تفصيلية، ستساهم في الاجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول علاقة الثقافة (و) الثورة، فلسطينياً، في تلك المرحلة.

### محطات أساسية

تجدر الإشارة، في سياق حديثنا عن الثقافة الفلسطينية (و) الثورة، الى محطات أساسية في مسيرة العمل النضالي الفلسطيني، انعكست آثارها، سلباً أو ايجاباً، على الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني، قد يكون من أهمها:

— تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، التي مالبت أن أعطت للثقافة اسماً في جزء من احدى تشكيلاتها الإدارية، مما يوحي ببداية تأسيس للعمل الثقافي في أطر مؤسساتية.

— انتقال العمل الفدائي الفلسطيني من السرية الى العلانية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، والذي تحققت من خلاله علاقة أوثق بين العمل السياسي والعسكري والتثقيفي وبين الجماهير.

— انتقال الثقل الرئيسي لعمل الثورة الفلسطينية من الأردن الى لبنان بعد احداث ١٩٧٠-١٩٧١ في الأردن، والتطورات التي طرأت على العمل النضالي الفلسطيني بكل أوجهه، في الساحة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ وحتى صيف ١٩٨٢، حيث جاءت الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية الأخيرة لتضع نهاية لمرحلة وتشير الى مرحلة جديدة.

عوداً الى المحطة الأولى التي أشرنا اليها — وبغض النظر عن التفاصيل السياسية والتاريخية —، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي رسمي، ومارست عملها

لسنوات في «موازاة» — أو بانفصال عن — الكفاح المسلح الذي شرعت فيه منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفي مقدمتها «فتح» التي يعتبر تاريخ انطلاقها بداية لانطلاقة الثورة الفلسطينية الجديدة.

وفي تشكيلاتها الإدارية الأولى، أعطت المنظمة لـ «الثقافة» جزءاً من الاهتمام الإداري، حيث أسست دائرة متخصصة في شؤون التربية و«الثقافة»، ظل فيها العمل الثقافي، ولسنوات طويلة، شبه غائب. وذلك الى جانب تشكيلها دائرة للاعلام والتوجيه القومي التي أولت جزءاً ضئيلاً من اهتماماتها للثقافة.

خلاف ذلك، انشأت منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط ١٩٦٥، مركز الأبحاث الفلسطيني.. «وقد أرادته معهداً ثقافياً يغذي أجهزة المنظمة ونشاطاتها الأخرى، العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية، بالرأي»<sup>(٥)</sup>. وبغض النظر عن اختلافنا مع مثل هذا الرأي الذي يقصر مهمة الثقافة على تقديم مهمات خدمتية الى الأنشطة الأخرى، فإن الأساسي هو أن معنى الثقافة الوارد هنا يغيّر المعنى الذي نعنيه، وهو يتسع ليشمل كافة النشاطات الذهنية — البحثية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية، فلسطينياً وإسرائيلياً، رافقه اهتمام محدود بالدراسات «الثقافية» طوال الفترة السابقة لصدر مجلة «شؤون فلسطينية»، التي أعطت للثقافة الفلسطينية حيزاً أوسع من الاهتمام. ذلك بالإضافة الى خوض المركز، في بداية السبعينات، تجربة الانتاج السينمائي التي لم تعمر طويلاً، ربما لكونها جاءت من خارج الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسة. دون أن يعني كل ذلك القفز عن منجزات المركز في المجالات الفكرية والبحثية الأخرى.

ورجوعاً الى المحطة الثانية، الممتدة من حزيران ١٩٦٧، مروراً بمعركة الكرامة، وانتهاءً بخروج المقاومة الفلسطينية من عمان ثم الأحراش، نجد أن أبرز سمة لتلك المرحلة هو المد الشعبي الذي حققته الثورة في عمق الجماهير الفلسطينية وعلى الأرض العربية. وقد ساهم امتداد الثورة جماهيرياً الى زج أوسع الطاقات للمشاركة في فعلها، ومنها طاقات ابداعية شهدت بدايات تبلورها مع اندماجها في فعل الثورة.

في تلك المرحلة، وفي خضم حمى البناء السياسي والعسكري والتنظيمي لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لم يعط للجانب الثقافي أي اهتمام يذكر. وحتى الطرح الذي كان يؤكد على ضرورة ارتباط البندقية بالفكر، وتأديته دوراً محدداً، تركز كلياً على الجوانب السياسية والنظرية وتجارب الثورات وحرب العصابات، مع اغفال تام لتنمية الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني والعناية بالطاقات الابداعية التي أخذت تتبلور على الساحة. رغم ذلك، فإن الثقافة ظلت حاضرة ومتفاعلة مع واقعها، كونها تصدر من صميم حركته ولا تصدر بقرار. فقد أفرزت تلك المرحلة أصواتها، وإن ظل ذلك في إطار الجهد الابداعي الذاتي للمتقن الملتصق بالهموم الجمعية للإنسان الفلسطيني والمنتمي الى الثورة. وأدبياً، لعبت المجالات الثقافية العربية، وفي مقدمتها مجلة «الآداب»، آنذاك، دوراً مهماً في احتضان تلك الأصوات الجديدة، في حين غاب الاهتمام النابع من داخل الأطر نفسها. وبغض النظر عن السمات العامة للانتاج الابداعي الفلسطيني في تلك المرحلة، والتميز بهيمنة السياسي على الفني، وشيوع النزعة الاحتفالية بالولادة، فإن

ذلك النتاج يبقى «شهادة» على زمنه.. نابعة من صميمه ومصبوغة بصبغته. وطوال تلك الفترة، ظل اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مشلول الفعالية، بل أنه لم يكن قد حظي بالشرعية، التي لم تتكرس قبل المؤتمر الأول عام ١٩٧٢. المحطة الثالثة تتمثل في انتقال الثقل الأساسي للثورة الفلسطينية الى الساحة اللبنانية، وقد شهدت سنوات تواجدنا على الأرض اللبنانية، زخماً شمل كافة أوجه فعاليتها، سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، ومس الاهتمام بالجانب الثقافي الذي شهد تقدماً نسبياً. فقد بدأت تتكون توجهات لايلاء الثقافة جزءاً أكبر من الاهتمام، وربما ساهم الدور المتميز للبنان، على الصعيد الثقافي، في دفع هذا الاتجاه، اضافة الى التطور في العوامل الذاتية للثورة الفلسطينية نفسها.

فلسطين، منذ استقلاله، وبحكم توافر قدر كبير من حريات التعبير فيه غير متوافرة في أي مكان آخر من أرجاء الوطن العربي، تركز كنقطة استقطاب للثقافة العربية وساحة أساسية من ساحات الحوار والتفاعل الثقافي العربي، وملجأ للمثقفين العرب الهاربين من عسف أنظمتهم، ومصدر مهم من مصادر الانتاج الثقافي العربي. وفي ساحة لها مثل هذه المواصفات، كان لا بد من نمو اهتمامات فلسطينية أوسع في المجال الثقافي، لم نتلمس آثارها وفعاليتها الا في السنوات الأخيرة.. وقد أثرت فعلاً، بدورها، في اغناء حركة الثقافة العربية على هذه الساحة.

منذ البداية، لم تتخلص الثقافة الفلسطينية من هيمنة السياسي، وانعكاسات التناقضات السياسية عليها. تبدت هذه المسألة بأكثر ما تكون عليه من حدة خلال الفترة الأولى لطرح مسألة «السلطة الوطنية» (أو، فيما بعد، «الدولة الفلسطينية المستقلة») في الساحة الفلسطينية، التي كرستها برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشر، صيف ١٩٧٤. وبقدر تفهم الاختلافات السياسية التي سادت آنذاك، الا أن الشيء المستهجن وغير الطبيعي، هو جعل الثقافة الفلسطينية ملحقاتاً كسيحاً للسياسة المتناقضة، الموزعة بين «رفض» و«قبول»!

نقول، عكست التناقضات السياسية نفسها — سلباً وبلا مبرر — على الثقافة، وساهم قطاع كبير من المثقفين الفلسطينيين، أنفسهم، في تبسيط دور الثقافة وزجها عنوة في خضم تناقضات العمل السياسي اليومي، وتغيير موقعها من موجة الى موجة. فشاعت ظواهر مرضية في الساحة الثقافية الفلسطينية، منها ظهور نتائج «ابداعية»! لا تنتمي فعلياً الى حقل الثقافة والابداع وانما الى شكل من أشكال العمل الاعلامي والدعاوي الرديء، ومنها أيضاً ظاهرة الاستعاضة عن التعامل النقدي الموضوعي مع العمل الفني كنتاج له خصوصيته بالتعامل مع كاتب النص نفسه، اتكاء على المعرفة المسبقة بانتمائه وتوجهه السياسي، كما تشكلت «عصبويات ثقافية» رعتها على كلا الجانبين، جهات ثقافية من المفترض أن تكون «توحيدية».

من ناحية أخرى، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثالثة عشر، عام ١٩٧٧، قراراتين يتعلقان بالعمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية: الأول، يقضي بتغيير تسمية «دائرة الاعلام والتوجيه القومي» الى «دائرة الاعلام والثقافة» وخولها الاهتمام بالشؤون الثقافية. والثاني، يقضي بتشكيل «المجلس الأعلى



للتربية والثقافة والعلوم». وقد أولت دائرة الاعلام والثقافة، منذ ذلك التاريخ، الجزء الأكبر من اهتماماتها ونشاطها الى الجانب الثقافي، ساعية الى تطوير النشاطات الثقافية الصادرة عن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وطامحة للتوصل الى أشكال توحيدية للعمل الثقافي الفلسطيني الجماعي بأنشطته المختلفة المبعثرة في أطر صغيرة وكثيرة، متنازلة بذلك عن الجزء الأكبر من مهماتها الاعلامية، وأن ظلت تمارسها بشكل محدود (حيث تولى «الاعلام الموحد» هذه المهمات بشكل أوسع: اصدار المجلة المركزية والجريدة اليومية لـم.ت.ف، الاشراف على وكالة الاتباء الفلسطينية، الاعلام الخارجي، والاعلام الجماهيري. الى جانب ممارسته لفعاليات ذات صبغة ثقافية: الانتاج السينمائي، انشاء قسم للفنون التشكيلية، اصدار المنشورات الأدبية).

ولا شك في أن دائرة الاعلام والثقافة، حققت العديد من الانجازات الثقافية الانتاجية في مجالات: السينما، المسرح، التلفزيون، النشر، الموسيقى والغناء والفنون الشعبية، ورعاية الفن التشكيلي والتراث الفلسطيني.. الخ<sup>(٦)</sup>، الا أنها لم تستطع بعد تحقيق طموحاتها التوحيدية بشكل كامل. والسؤال ما زال مطروحاً! أما «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم»، الذي يتخذ طابعاً استشارياً وتنفيذي عنه الصفة التنفيذية، فقد أسهم بدوره، وعبر دوراته المتعاقبة، في تقديم العديد من المقترحات والتوصيات الجوهرية المتعلقة بالمجال الثقافي. الا أن مثل هذه التوصيات، وتلك القرارات، في معظمها، لم تتجاوز حتى الآن كونها مجرد سطور منسية في محاضر اجتماعاته. وفي هذا السياق نشير — وللمثال — الى التوصية المهمة التي تقدم بها منذ سنوات، والتي تقضي بتوحيد بعض أشكال العمل الثقافي الفلسطيني في اطر مؤسساتية، وعجزه عن متابعة تحقيق مثل هذه التوصية في أولى خطواتها التي طرحت بشكل تفصيلي.. وهي تشكيل مؤسسة موحدة للسينما الفلسطينية. من هنا، ومن مثل هذه المسألة، تأتي مطالبتنا للمجلس بتقويم تجربته، والبحث في سبل تطوير فعاليته.

### انجازات تحققت وأخطاء اعترضت

قد يكون من الصعب ، الآن، حصر الانجازات التي تحققت، بتفاصيلها، على صعيد الثقافة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، لأن مثل هذه العملية تقتضي أن تترافق بمراجعة نقدية لا تكتفي بالوقوف عند العموميات، وانما تتطلب — لكي تكتسب قيمتها ومعناها — استقصاء التفاصيل وتقويم كل الجزئيات المشكلة لكل عنصر من عناصرها. غير أن الإشارة الى أبرز مظاهر تلك الانجازات، تبقى مقدمة ضرورية للحديث عما اعترضها من سلبيات، اذ لا شك في أن الأخطاء لا تنبت من فراغ الممارسة، وليست هي مجرد نبت وحشي ينمو بمنأى عن كل ما هو ايجابي.

ولعل أبرز الانجازات — ونظّل هنا في دائرة العموم — هو الامساك بفعل الاستمرارية التصاعدية لحركة الثقافة الفلسطينية، في ظل مناخ يومي حار لم يكن يسمح للحظة بالتقاط الأنفاس بعد الخروج من كل تجربة، اذ تُداهم تجربة أخرى أشد حدة وقسوة. هذا المناخ فرضته حرب لم تنقطع مستهدفة القضاء على الشخصية الوطنية والهوية النضالية للشعب الفلسطيني. ووقوف الثقافة الفلسطينية في الخندق، هو

التجلي الفعلي لمفهوم الثقافة / الثورة، الذي تبدي في الحرب الأخيرة، في المشاركة الفعلية للقطاع الأوسع من المثقفين الفلسطينيين — مع المثقفين اللبنانيين والعرب المقيمين في لبنان — في التصدي، من مواقعهم، للهجمة والحصار.

تلك الذروة، جاءت لتتوج تنامي الانجازات الثقافية الفلسطينية التي تحققت على امتداد السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الأنواع الثقافية، تحقق نمو ملحوظ في معظم أشكال الانتاج الثقافي الفكري والابداعي الفلسطيني، وان بدرجات متفاوتة بين نوع وآخر من حيث الحجم أو المستوى، ورغم تميز الأشكال الابداعية المنتجة فريداً (الشعر، القصة، الرواية، الفن التشكيلي)، عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر الجهود الجماعي لتحقيقها (السينما، المسرح، الفنون الشعبية). وهي ظاهرة يتوقف عندها سؤال تجدر الاجابة عليه.

مع ذلك، فإن الانجازات الثقافية لم تكن غائبة عن عمل المؤسسات الفلسطينية، كدائرة الاعلام والثقافة، والاعلام الموحد، ومؤسسة صامد، والهلال الأحمر الفلسطيني، واتحاد الكتاب والصحفيين، واتحاد الفنانين التشكيليين، ومراكز الاعلام في المنظمات. ولن نتطرق الى تقويم تجربة العمل الثقافي لدى هذه الجهات، أو غيرها، ولا ندعي بأن في استطاعتنا تحقيق مثل هذه المهمة، لأننا نعتقد أنه من الأجدي أن تتم هذه العملية من داخل الاطار نفسه. مع احتفاظنا بحق طرح السؤال حول مبررات وجدوى ممارسة مؤسسة من طبيعة اقتصادية — انتاجية، أو من طبيعة اجتماعية — صحية للعمل الثقافي؟

مع ذلك، وعلى العموم، فإن الثقافة الفلسطينية حققت انجازاً لا يستهان به، وهي أنها قد بدأت تطرح نفسها، عالمياً، كثقافة لها خصوصيتها وجذورها وحضورها، وهذا ما نلمسه في أكثر من جانب:

— مشاركة الثقافة الفلسطينية، فعلياً، في التظاهرات الثقافية العالمية باسم فلسطين (مهرجانات السينما، والفنون الشعبية، معارض الكتب، اللقاءات العالمية ذات الطبيعة الثقافية).

— اتساع الاهتمام العالمي بالثقافة الفلسطينية الذي يتخذ أكثر من مظهر (ترجمة العديد من النتاجات الابداعية الفلسطينية الى عدد من اللغات، استضافة معارض الفن التشكيلي، ومعارض التراث، وفرق الفنون الشعبية، ومؤخراً: تشكيل اللجنة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته).

— حصول الثقافة الفلسطينية، ممثلة برموزها أو نتاجاتها المتميزة، على العديد من الجوائز الثقافية التقديرية ذات القيمة العالمية.

— كسب رموز ثقافية عالمية الى جانب القضية، ومشاركة بعضها في الانتاج الثقافي المعبر عنها.

ويبقى علينا، في النهاية، أن نقف عند مجموعة من المظاهر السلبية التي اعترضت العمل الثقافي الفلسطيني وأوجه النقص فيه، والتي قد تكون، بمجملها أو في معظمها، ناجمة عن خلل العلاقة بين الثقافة والسياسة أو الثقافة (و) الثورة، وأبرز ما في ذلك نشير اليه عبر مجموعة من النقاط:

□ التعددية غير المبررة في الأجهزة التي تمارس العمل الثقافي، وممارسة هذا العمل من قبل أجهزة لا يدخل العمل الثقافي في دائرة مهماتها. ولا شك في أن هذه التعددية هي إحدى نتائج التعدد التنظيمي وتعدد وجهات النظر السياسية. وإن كنا نفهم، أو نبرر التعدد التنظيمي والسياسي، فإننا لا نستطيع فهم انعكاس ذلك على الثقافة، إذ لا تستطيع أية جهة فلسطينية الادعاء بأنها على «خلافات ثقافية جوهرية» مع جهة فلسطينية أخرى. لا شك في أن العمل الثقافي ليس حكراً على أحد، شريطة استيعاب ماهيته ودوره. وكنا نستطيع أن نجد مبرراً للتعدد، بالتفرد والتميز، إلا أن مثل هذا المبرر ظل غائباً.

□ هيمنة العمل الاعلامي على العمل الثقافي. ويعود ذلك الى عقلية سائدة تطمح في الجني السياسي السريع واليومي لكل فعل. وبالتأكيد، فإن الاعلام يحقق مثل هذا الطموح، أما الثقافة فتحتاج الى صبر وأناة. العقلية نفسها، أعدمت الفاصلة — التي من المفترض أن تكون واضحة وكبيرة — بين «الثقافة» و«الاعلام»، وأصبح التعامل مع الكلمتين — الممارستين، كمرادفين لمعنى واحد. وصارت الثقافة تستحضر في المناسبات الاحتفالية لتشارك في جوقة الأفراح، فلا تقوم إلا بدور مظهري ليس هو دورها الأساسي والجوهري. هذه النظرة، ساهمت في مسح معنى الثقافة كممارسة فكرية ووجدانية متميزة، وتبديل دورها الأساسي الهادف الى التأسيس عميق الجذور وطويل الأمد في العقل والوجدان الجمعي، وتحويلها الى عمل اعلامي وتحريضي سريع الانتاج وسريع الاستهلاك. ومثل هذا الأمر لا يُنتج «ثقافة» رديئة فحسب، وإنما أيضاً «اعلاماً» رديئاً وتحريضاً سطحياً. ودون أن ننكر أن للثقافة مردودها التعبوي والتحريضي، نستدرك ونقول: أنها لا يمكن أن تلعب مثل هذا الدور إلا بكونها «ثقافة» وليس في كونها «ثقافة تحريضية».

□ دون القفز عن المناخ الديمقراطي المتوافر على الساحة الفلسطينية، في ظل الثورة، والذي أتاح المجال للحوار والعمل السياسي والفكري والابداعي الحر والملتزم. إلا أن اعتبارات سياسية كانت تتدخل أحياناً في بعض الممارسات المتعلقة بالعمل الثقافي، فتقضي على كل أثر للديمقراطية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة «الانتخابات» في التنظيمات الشعبية ذات الطبيعة الثقافية، حيث يجري «توزيع» مسبق للمقاعد القيادية على أساس التمثيل السياسي التنظيمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الثقافية الفاعلة إلا في ما ندر، بحيث تقترب هذه العملية من «التعيينات الفوقية» أكثر من تمثيلها لعملية انتخابية ديمقراطية حرة، رغم ممارسة العملية الانتخابية شكلياً في النهاية، وربما النجاح في تحقيق بعض الاختراقات. ولعلنا نذكر، بأسى، الطريقة التي تم فيها «انتخاب» الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في المؤتمر الثالث، التي لم تصل الى مقاعدها القيادية في الاتحاد إلا على جثة حرية الاختيار الديمقراطي الذبيحة.

□ ثمة مسألة أخرى تستدعي الاهتمام في عمل التنظيمات الشعبية ذات الصبغة الثقافية، وهي تصغير أو تغييب العمل النقابي، أي بمعنى تصغير أو تغييب أولى مهمات الاتحاد. فمنذ المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين (أيلول ١٩٧٢)،



برز تيار كان يرى «... أن اللاحاح على الجانب النقابي يقود الى الفرق في النضال المطليبي والاقتصادي، الذي يبعد النقابة عن المجرى الثوري للنضال... وتحت ستار الضرورات السياسية جرى اغتيال الأولويات النقابية، التي لا يمكن لعمل سياسي أن يعيش بدونها»<sup>(٧)</sup>. ويبدو أن هذه النظرة رافقت عمل الاتحاد منذ ذلك الوقت، وقد أعاد التأكيد عليها الشهيد ماجد أبو شرار في المؤتمر الثالث للاتحاد (نيسان ١٩٨٠) حين قال: «[لقد] أصيب اتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية. ففي كثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية»<sup>(٨)</sup>. مع ذلك، فما زالت سائدة هذه النظرة التي تعف عن ممارسة العمل النقابي في مثل هذا الاطار، وكأنه عمل أدنى من أن يمارسه المثقف الثوري.

□ سبق وأشرنا الى التميز الواضح لأشكال الابداع الثقافي الفلسطيني المنتجة فردياً عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر الجهد الجماعي، الا أن مثل هذا الانتاج الفردي، النابع من هموم القضية والملتصق فيها، والمشروط بهاجس الابداع، ظل يستمد طاقته على الاستمرارية والعطاء من احساسه بتحقيق عملية التواصل وانتزاع بعض كلمات الاطراء التي شكلت حافزاً له، في حين قصرت المؤسسات عن تقديم الحوافز الموضوعية للمبدع، وأقلها تقديم الجوائز التقديرية للنتاجات المتميزة، وتخصيص منح التفرغ للانتاج الثقافي والابداعي، انطلاقاً من القناعة التي يجب أن تترسخ بأن الفعالية الثورية الأساسية للمثقف والمبدع الفلسطيني لا تتجسد الا في فعاليته الانتاجية والابداعية.

□ عكست ظاهرة التعصب التنظيمي، والتي سادت طويلاً في حياتنا السياسية (وان خفت حدتها في السنوات الأخيرة) نفسها، سلباً، على حياتنا الثقافية. فالتنظيم الذي ظفر في اطاره بـ«اسم» له سمعته الثقافية، منح مثقفـهـ» شرف الانتماء الى العشيرة، وأعطاه حق النصرة ظالماً أو مظلوماً، مبدعاً أو مسيئاً الى الابداع. ومن هذا المنطلق، وتلك النظرة، ساهم «الاعلام الثقافي» المتعدد، في رفع وتمجيد نتاجات هابطة مصدرها العشيرة نفسها، مع القيام بدور معاكس— أو التعامل بتجاهل مقصود، وربما لجهل باعته ضيق مساحة الرؤية— مع النتاجات التي جاءت من مصدر معاكس. مع العمل على وضع «التابوات» التي تحرم المساس بشرف نتاج ابن العشيرة.

□ لم تنعدم الجسور بين الثقافة الفلسطينية المنتجة في داخل الأرض المحتلة والثقافة الفلسطينية المنتجة خارجها، ذلك أن الثقافة، في كل الأحوال، لا تعدم أساليب الوصول والتواصل، سواء طال أمر تحقق ذلك أم قصر. رغم ذلك، فإن العمل من أجل تثبيت وتعزيز الجسور الثقافية الممدودة بين الداخل والخارج، ظل محدوداً وارتجالياً، ومعتماً على المبادرات الفردية، في ظل غياب الخطة الثقافية الشاملة، والهادفة الى المساهمة في تأسيس أو تعزيز المؤسسات الثقافية المستقلة والقادرة على تأدية دورها (الثقافي)، وغير المرتبطة بأكثر من علاقات تفاعلية مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية خارج الوطن المحتل، بعيداً عن روح الهيمنة أو التبعية.

□ اعرف عدوك، شعار ما فتئنا نردده منذ سنوات طويلة، ففي حين أدركنا ضرورة دراسة عدونا ومعرفة أساليب عمله وتفكيره من مصادره نفسها، وترجمنا ذلك الادراك

بأن أفردنا جهوداً تعكف على ذلك من خلال منشوراته وصحفه وإذاعاته وتقاريره وتصريحات قاداته، فقد غاب عن عملنا جهد دراسته من خلال نتاجاته الثقافية التي تعبر عن اتجاهات فكرية وثقافية وحالات نفسية جديرة بمحاولة الفهم (تستثني من ذلك محاولة غسان كنفاني الريادية في كتابه «في الأدب الصهيوني»، ومحاولات أخرى فردية، مبعثرة).

ان غياب الاهتمام الجدي والفعلي بدراسة الانتاج الثقافي (في اسرائيل) من قبل المؤسسات الثقافية الفلسطينية المعنية، قد يكون مرده الى العجز غير المبرر في تحقيق ذلك، أو الى تقصير في ادراك الدور الذي يمكن للثقافة — الشوفينية — أن تلعبه في تشكيل (أو تشويه) الوعي الذي يدفع بشراً ليخوضوا حروباً غير عادلة، تحركهم فيها أوهام الثقافة العنصرية، الهادفة الى تبرير الاحتلال وتكريس الوجود على أرض مسلوبة. وإذا كانت «الثقافة» الشوفينية — العنصرية قادرة على أن تلعب مثل هذا الدور التشويهي والتخريبي، فإنها في الوقت نفسه، تعيد التأكيد على الدور الهائل الذي يمكن للثقافة — أية ثقافة — أن تؤديه انطلاقاً من مواقعها. وإذا كانت القوى المناهضة للإنساني والتقدمي قد أدركت قيمة هذا الدور، فإن الأخرى بالقوى الثورية أن تدرك قيمة وماهية دور وفعل ثقافتها التي تقف على الطرف النقيض من ذلك.

وثقافتنا الفلسطينية، في جوهرها وفعلها، تقف على هذا الطرف الآخر، لتحتل موقعها في الجبهة الثقافية العريضة المندمجة في عملية التحرر والتقدم الإنساني الواسعة. وهي من أجل تحقيق شرف هذا الانتقاء، لم تكتف بتقديم مادتها ونتائجها فحسب، بل وأيضاً، دفقاً من دماء منتجيتها ومبدعيها، الذين ارتفعوا بمعنى الابداع / الثورة الى المرتبة القصوى، في الشهادة.

وان كنا هنا، في هذه «الاشارات»، قد توقفنا أكثر عند الأخطاء التي اعتورت مسيرة العمل الثقافي الفلسطيني، وشددنا على السلبي فيها دون تفصيل في الايجابي، فلأن الايجابي يظل محتفظاً بقدرته الذاتية على تأكيد نفسه بنفسه، وتشديد حضوره الفعّال، دونما الحاجة لما يسنده ويعيد التأكيد عليه؛ ولأن ذلك هو من صلب المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا، والتي تتطلب تصحيحاً في الرؤية والمسار.

ان عملية تصحيح المسار لحياتنا وتجربتنا الثقافية، في المفهوم والرؤية والممارسة، هي مهمة ملحة بقدر ما هي ضرورية، لأنها لا تنفصل عن المطلب اليومي بالحرص على الوحدة الوطنية وتطوير أشكالها، ولأن الثقافة الصحيحة، بطبيعتها الكلية والشمولية والاستراتيجية، تظل مؤهلة وقادرة على القيام بدورها النابع من طبيعتها في تكريس وتعزيز الوحدة الوطنية ودفعها الى أعلى مراتبها، والتي تمثل هي، في جوهرها، أسمى صورة لتجليها.

وانها لمهمتنا جميعاً.. مهمة الثقافة (و) الثورة، من أجل الوصول الى أرقى أشكال الثقافة / الثورة. وحتى لا يذهب الدم الذي به نكتب لفلسطين، ونرسم لفلسطين، ونبدع لفلسطين، هباء.. ويضيع هدراً.

(١) أدونيس، «طمأنينة الفرح، غبطة المرارة»،  
«شؤون فلسطينية»، العدد ٤١-٤٢، كانون  
الثاني - شباط (يناير - فبراير) ١٩٧٥،  
ص ٣٢.  
(٢) محمد سعيد مضييه، الثقافة الوطنية  
الفلسطينية والممارسات الصهيونية، عمان:  
مطبعة شوقي معبد، (بدون تاريخ)، ص ٤.  
(٣) اشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم  
المتحدة في دورتها الثلاثين، رقم ٣٣٧٩ الصادر  
في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، الذي فيه «تقرر  
أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية  
والتمييز العنصري»، راجع: قرارات الأمم  
المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-  
الاسرائيلي، ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات  
الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات،  
ط ١، ١٩٧٧، ص ٩.  
(٤) الاشارة هنا الى أعمال غسان كنفاني  
الروائية «رجال في الشمس» و«ماتبقى لكم»،  
وقصصه القصيرة، وخصوصاً قصته بعنوان

«العروس».  
(٥) أنيس صايغ، «مركز الأبحاث: عشرة أعوام  
من التجربة»، شؤون فلسطينية،  
العدد ٤١ - ٤٢، كانون الثاني - شباط  
(يناير - فبراير) ١٩٧٥، ص ١٨٠.  
(٦) للمزيد من التفاصيل، راجع: دائرة الاعلام  
والثقافة، نشاطات وانجازات دائرة الاعلام  
والثقافة، مادة مستنسخة [وزعت في المجلس  
الوطني الخامس عشر]، نيسان ١٩٨١.  
(٧) بلال الحسن، «ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب  
والصحافيين الفلسطينيين»، [الرأي الأول، أما  
الثاني والثالث فلشفيق الحوت وناجي علوش]،  
شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الأول  
(أكتوبر) ١٩٧٢.  
(٨) جابر سليمان، «المؤتمر العام الثالث للاتحاد  
العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين» شؤون  
فلسطينية، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠،  
ص ١٤٨.



## المؤتمر الصهيوني الثلاثون تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية

نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان المؤتمر الأخير قد عقد في القدس، في هذا التاريخ بالذات، ليأتي متزامناً مع الذكرى المئة لبداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إذ أن أول مستوطنة يهودية في البلد، وهي ريشون لتسيون (الأولى لصهيون) كانت قد أقيمت سنة ١٨٨٢، في السهل الساحلي بين حيفا ويافا. ولذلك يعتبر هذا التاريخ، وفقاً للتقاليد الصهيونية بداية النشاط الصهيوني العملي، ويحلو للعديد من التاريخ للحركة الصهيونية ابتداء منه. والمؤتمر الصهيوني هو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية، ويعتبر بمثابة برلمانها. ويضم المؤتمر ممثلين عن الأحزاب والهيئات والتنظيمات الصهيونية كافة، في إسرائيل وخارجها؛ إضافة إلى ممثلين عن هيئات يهودية مختلفة، ليست صهيونية بالضرورة، كانت قد انضمت إليه خلال السنوات الأخيرة. ولإدارة أعماله والقيام بمهامه، ينتخب المؤتمر من بين أعضائه اللجنة الصهيونية، التي تضم عادة العشرات من الأعضاء، وتقوم بأعمال المؤتمر خلال فترة عدم انعقاده. وعلى الرغم من اسمها، لا تمارس اللجنة التنفيذية الصهيونية عملياً أية مهام تنفيذية، إذ أن هذه مناطة بهيئة أخرى تسمى الإدارة الصهيونية، ينتخبها المؤتمر أيضاً من بين أعضائه. ويدير عدد من أعضاء الإدارة الصهيونية، الذين يعتبرون بمثابة وزراء، أعمال

عقد في القدس، خلال ٧-١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، المؤتمر الصهيوني الثلاثون. وهذا المؤتمر هو الثامن الذي يعقد في القدس، منذ إنشاء إسرائيل، إذ كانت قد عقدت هناك أيضاً المؤتمرات السبع السابقة، من الثالث والعشرين حتى التاسع والعشرين، وذلك خلال السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٦ و ١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ و ١٩٧٨ على التوالي. أما المؤتمر الصهيوني الأول فكان قد عقد، كما هو معروف، في سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا، وذلك بإشراف الدكتور ثيودور هرتسل، حيث أسست المنظمة الصهيونية العالمية؛ ثم تبعته ٤ مؤتمرات أخرى، عقدت خلال السنوات الأربع التالية، واعتباراً من سنة ١٩٠٣ راح المؤتمر يعقد مرة كل سنتين، حيث اجتمعت خلال السنوات ١٩٠٣-١٩١٣ ستة مؤتمرات أخرى، هي السادس حتى الحادي عشر. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، انفرط عقد المؤتمرات الصهيونية، إلى أن جددت بعد نهاية الحرب بانعقاد المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١ ومنذ تلك السنة راحت هذه المؤتمرات تعقد بانتظام مرة كل سنتين، حتى سنة ١٩٣٩، حيث اجتمعت خلال هذه الفترة، أي بين الحربين العالميتين، ١٠ مؤتمرات أخرى، من الثاني عشر حتى الحادي والعشرين. أما المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون فقد عقد سنة ١٩٤٦، بعد

المنظمة الصهيونية بواسطة دوائر، تعتبر بمثابة وزارات، بينما هنالك أعضاء دون حقائب، أي دوائر، يعتبرون بمثابة وزراء دون وزارات. كذلك ينتخب المؤتمر مراقب المنظمة الصهيونية ورئيس وأعضاء المحكمة الصهيونية وغيرهم. وقد درج المؤتمر في الماضي على انتخاب رئيس للمنظمة الصهيونية، وهو منصب رفيع شغله في حينه بعض كبار الزعماء الصهيونيين، من أمثال ثيودور هرتسل وناحوم سوكلوف وحاييم وايزمان. وكان الدكتور ناحوم غولدمان، الذي توفي قبل بضعة أسابيع، هو آخر رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، حيث استقال/ أقيل من منصبه في المؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨)، اثر انتقاداته الشديدة للسياسة الاسرائيلية، والتي ثابر عليها حتى وفاته، خلال حكم كل من التجمع العمالي (المعراخ) والتكتل اليميني (الليكود). ومنذ ذلك الوقت، لم ينتخب رئيس جديد للمنظمة الصهيونية العالمية، فأصبح بذلك رئيس الإدارة الصهيونية، وهو حالياً آرييه دولتسين من حزب الأحرار في تكتل الليكود، «زعيم» الحركة الصهيونية.

### «الصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية»

جوبه المؤتمر الصهيوني الأخير بحملة عارمة من الانتقادات الشديدة في كافة وسائل الاعلام الاسرائيلية، ظهر كأن أحداً لم يتوان عن المساهمة فيها، بينما انبرت قلة ضئيلة للغاية، لا يكاد عددها يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، للاشادة بمحاسن المؤتمر، وما يمثلته. وسبب هذه الانتقادات «ظواهر عديدة... ليست للحركة الصهيونية سيطرة عليها، مثل الانخفاض في الهجرة، وازدياد عدد النازحين... ولا مبالاة الجمهور الاسرائيلي تجاه المهاجر الجديد... واليهودي في الشتات... وموقف [الحركة] غير الصلب في صراعها مع اللاسامية... و'انزوائها' على هامش الحياة اليهودية لدى طوائف [يهودية] عديدة، وفقدانها اندفاعها العقائدي، ومحاولاتها الدائمة للجري وراء منظمات يهودية 'غير صهيونية'... و'فشل' مبعوثيها في الخارج و'تضخم' جهازها [الإداري] (آدام ايكerman، هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٣، ص ١١). ووصلت

الحملة ضد المؤتمر الى حد دفع بأحدهم الى التذكير بقول مأثور لأحد الزعماء الصهيونيين: «لا بأس، فالصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية» (يسرائيل الداد، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩): بينما أضاف آخر، «أن المشكلة مع المؤتمر الصهيوني هي أنه يسيء الى سمعة الصهيونية» (الياسو سلفطر، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٩).

وقد كان لهذه الحملة ما يبررها، الى حد ما. فالمؤتمر الصهيوني الأخير، الثلاثون، «الذي لا يختلف عن المؤتمر التاسع والعشرين، كما أنه لن يختلف، كما يبدو، عن المؤتمر الحادي والثلاثين» (موشي دور، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ٥) كان قد واجه، قبيل بداية أعماله، مجموعة من المشاكل كانت تؤدي الى عدم انعقاده. كما أن عملية تشكيله، من حيث تعيين عدد مندوبيه، وتوزيع المقاعد على الأحزاب والتنظيمات والهيئات الصهيونية واليهودية المختلفة المشاركة فيه، لم تستكمل الا بعد ٢ أيام من بدء أعماله، وبشكل مس بصورة واضحة بما يحلو للصهيونيين تسميته «الديمقراطية الصهيونية». وسبب ذلك يعود الى عوامل عدة، ناجمة عن التنظيم الصهيوني العالمي المعقد، والذي يلقي بدوره أضواء على طبيعة الحركة الصهيونية من جهة، والأهداف والمواقف والمصالح المتناقضة للقوى المشاركة فيها من جهة أخرى.

فوفقاً لدستور المنظمة الصهيونية العالمية، بالتعديلات التي أدخلت عليه من فترة الى أخرى، منذ اقرار أسسه في مطلع العشرينات وحتى اليوم، توزع مقاعد المندوبين المنتخبين للمؤتمرات الصهيونية، الذين يبلغ عددهم ٥٢٥ مندوباً، وفقاً لهيكل جغرافي، بحيث تحصل اسرائيل على ٢٨٪ من تلك المقاعد، والولايات المتحدة على ٢٩٪، بينما تخصص نسبة الـ ٢٣٪ الباقية لباقي بلدان العالم. وفي اسرائيل، لا تعقد انتخابات لاختيار المندوبين للمؤتمر الصهيوني، إذ أن تلك النسبة من المقاعد المخصصة لهم توزع على الأحزاب الاسرائيلية المختلفة، وفق نتائج الانتخابات للكنيست التي سبقت عقد المؤتمر، دون أن يؤخذ بالاعتبار عدد مقاعد الحزبين غير الصهيونيين اللذين لا يشاركان في المؤتمر الصهيوني: أغودات اسرائيل المتدين وراكاح الشيوعي. أما في باقي

بلدان العالم، فينبغي أن تعقد انتخابات لاختيار المندوبين في المؤتمر، إلا إذا اتفقت كافة الأحزاب المشاركة فيه، في بلد ما، على توزيع المقاعد المخصصة لذلك البلد مسبقاً بالتراضي فيما بينها. وإضافة إلى هذا، يحق للجنة التنفيذية الصهيونية إضافة نسبة ٥٪ من الأعضاء الجدد للمؤتمر، بناء على اعتبارات خاصة بها. كذلك يشارك في المؤتمر، بحكم مناصبهم، وحتى إن لم يكونوا أعضاء أصيلين فيه كل أعضاء الإدارة الصهيونية، واللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المحكمة الصهيونية، ومراقب المنظمة ومحاميها وأعضاء مجلس أمناء الوكالة اليهودية. وإضافة إلى هذا وذاك، كانت قد انضمت خلال السنوات الأخيرة خمس منظمات يهودية جديدة إلى المنظمة الصهيونية العالمية، هي منظمة مكابي (الرياضية)، واتحادات اليهود الإصلاحيين والمحافظين والأرثوذكس (وهي تيارات مذهبية تنشط أساساً بين يهود الولايات المتحدة، وتختلف عن التيار المسيطر بين اليهود المتدينين في إسرائيل)، والاتحاد العالمي للطوائف السفارادية (اليهود الشرقيون). وقد انضمت كل واحدة من هذه المنظمات إلى المنظمة الصهيونية كهيئة مستقلة، وحصلت مقابل ذلك على تمثيل مناسب وثابت في المؤسسات الصهيونية كافة، أسوة بالاتفاق القائم مع المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات منذ فترة غير قصيرة (أنظر للتفاصيل مقالة إبراهيم توري، قصوروت، أيلول - سبتمبر ١٩٨٢، ص ٢٧-٤٢).

وخلال فترة الإعداد لعقد المؤتمر الصهيوني، الذي شارك فيه مندوبون من ٢٤ دولة، لم تعقد انتخابات إلا في ثلاث دول، ليست للصهيونيين فيها أعداد كبيرة من المؤيدين، هي أستراليا وكندا وفرنسا. وقد اعتمدت نتائج الانتخابات في البلدين الأولين فقط؛ بينما بالنسبة لتلك التي جرت في فرنسا، اشتكت سبع من القوائم العشر المشاركة فيها من عمليات تزيف قام بها مندوبو الليكود، فألغت المحكمة الصهيونية النتائج التي أسفرت عنها. أما صهيونيو الولايات المتحدة، الذين يتبرعون بمبالغ ضخمة نسبياً لأهداف ومشاريع صهيونية مختلفة، فلم يستطيعوا تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لتغطية مصاريف الانتخابات، فاتفقوا على عدم إجرائها

لديهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا، في الوقت نفسه، الاتفاق على توزيع المقاعد فيما بينهم. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا. وإضافة إلى ذلك، نشب خلاف بين حزب العمل من جهة وليكود والحزب الديني القومي من جهة أخرى، بسبب مطالبة حزب العمل بزيادة عدد مقاعده عما كانت عليه في المؤتمر السابق، بنسبة النجاح الذي أحرزه في انتخابات الكنيست العاشر سنة ١٩٨١، مما يؤدي ضمناً إلى تخفيض عدد أو نسبة مقاعد الحزبين الآخرين.

ونتيجة لهذه الخلافات والتعقيدات المختلفة، لم تتمكن الزعامة الصهيونية من الاتفاق على توزيع المقاعد في المؤتمر، وبالتالي عقده، حتى اللحظة بعد الأخيرة؛ أي بعد أن انعقد المؤتمر فعلاً. وللخروج من المأزق، طلبت الإدارة الصهيونية من اللجنة التنفيذية إقرار تعديل مؤقت في دستور المنظمة يخولها الطلب إلى المحكمة الصهيونية حسم هذه الخلافات وتشكيل المؤتمر بتوزيع المقاعد على التنظيمات والهيئات المشاركة فيه. ولما تم ذلك، صادقت المحكمة على ٦٥١ مندوباً وزعوا على النحو التالي: ليكود - ١٧٦ مندوباً، العمل - ١٤٥، الكونفدرالية الصهيونية (هي عبارة عن حزب مركز، قريب في مواقفه السياسية عموماً من حزب العمل) - ٩٨، المزراحي (المفدال) - ٥٥، الإصلاحيون - ٣٠، الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية - ٢٤، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات - ٢٤، المحافظون - ١٨، مكابي - ١٧، الأرثوذكس - ١٥، تامي (يهود شرقيون) - ١٢، بينما اعتبر الباقون غير حزبيين (معاريف وهآرتس، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ٢ و٣).

الخطأ ليس في التنظيم الصهيوني فقط... بل في العقيدة أيضاً

رافق انعقاد المؤتمر الصهيوني، ومن خلال حملة الانتقادات التي تعرض لها، نقاش واسع حول أوضاع الحركة الصهيونية التنظيمية العملية من جهة، والعقيدة الصهيونية، في ظل الأوضاع الراهنة، من جهة أخرى. ومجمل هذا النقاش، كما يعرضه الصهيونيون «الملتزمون»، هو أن هنالك خطأ في التنظيم الصهيوني، ولكن ليس في



العقيدة الصهيونية، وينبغي بالتالي العمل على اصلاح الأوضاع انطلاقاً من الأساس. غير أن نظرة أعمق الى مجمل نواحي هذا النقاش، على أرضية الواقع، تظهر أن الخطأ لا يكمن في التنظيم الصهيوني فقط، بل في العقيدة أيضاً. ولعل عرضاً سريعاً لأهداف الحركة الصهيونية، كما حددت من فترة الى أخرى، ضروري للوقوف على أبعاد الأزمة الصهيونية.

فالمؤتمر الصهيوني الأول كان قد عرّف أهداف الصهيونية، فيما سمي «برنامج بازل»، بأنها «السعي الى اقامة وطن لليهود في أرض - اسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام». وبقي هذا البرنامج قائماً خلال ما يزيد على نصف قرن، الى ان استبدل، بعد اقامة اسرائيل، في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) بـ «مهام الصهيونية» التي حددت بـ «تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في أرض - اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي». الا ان المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) عاد وأقر برنامجاً جديداً للحركة الصهيونية، سمي برنامج القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨) الذي نص، بدلا من «المهام» السابقة، على أن «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض - اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ وتدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها».

ولو شئنا الاختصار لقلنا أن الهدف الصهيوني الرئيسي حالياً، بعد أن اقيمت اسرائيل، هو العمل على تهجير معظم يهود العالم، ان لم يكن كلهم، اليها، بينما الأهداف الأخرى ليست إلا مجرد عوامل مساعدة، داخلياً وخارجياً، لتحقيق الهدف الرئيسي. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي فشلت الصهيونية في تحقيقه، بل يبدو أنها لن تستطيع القيام به في المستقبل المنظور أيضاً. فبعد قرن كامل من النشاط الصهيوني المتواصل، وعلى الرغم من العوامل المساعدة التي برزت خلاله من كوارث أو أوضاع سياسية ملائمة دفعت اليهود للهجرة الى فلسطين، دون أن يكون أمامهم خيار آخر، لم تتمكن الصهيونية إلا من تجميع ربع

يهود العالم في اسرائيل، بينما لا تزال البقية منتشرة في شتى أنحاء العالم. أما حركة الهجرة الى اسرائيل فتمت، منذ فترة غير قصيرة، في أزمة حادة قل ما جابهت مثلاً في الماضي. ووفقاً لتصريحات النائب عوزي يرعام، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، شهدت اسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية، على التوالي، ما سمّاه «ميزاناً سلبياً للهجرة»؛ أي أن عدد النازحين من اسرائيل زاد، خلال هذه السنوات، على عدد المهاجرين اليها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٢). ولكن على الرغم من ذلك، لم تطرح مسألة الهجرة كأحد المواضيع الرئيسية التي تهم الحركة الصهيونية لمناقشتها في المؤتمر بكامل هيئته، بل أحييت الى احدى اللجان الفرعية لدراساتها، وتم ذلك، كما يبدو، في محاولة من ممثلي الليكود لتجنب الانتقادات العلنية التي قد توجه في المؤتمر لحزبهم، نتيجة لفشله في هذا المجال. إلا أن المعارضة العمالية أصرت على تحويل المسألة للبحث أمام المؤتمر بكامل هيئته، بعد أن اضطر ممثلها لعقد مؤتمر صحفي للفت الانتظار إلى أهمية طروحاته، وللضغط على الليكود (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٥). ونجح حزب العمل في محاولاته هذه، وأحييت مسألة الهجرة إلى المؤتمر لمناقشتها بكامل هيئته. وهناك دارت مناقشات حادة، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة عملية؛ إذ رفض المؤتمر حتى اتخاذ قرار يلزم المندوبين فيه بالهجرة الى اسرائيل خلال خمس سنوات، خشية أن يؤدي ذلك الى انسحاب بعض المنظمات وعدد من المندوبين، الذين لا ينوون الهجرة الى اسرائيل في أي حال من الأحوال، من المنظمة الصهيونية. وكان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست قد اشتكى من أن أرييه دولتسين، رئيس الإدارة الصهيونية، لم يكلف نفسه حتى عناء الاستجابة لدعوة وجهت له من قبل اللجنة لحضور إحدى جلساتها المخصصة للبحث في أمور تهمة. ورد دولتسين على هذه الاتهامات بقوله أن مسائل الهجرة الى اسرائيل فقط تقع ضمن نطاق صلاحيات منظمته، أما الشؤون المتعلقة بالاستيعاب، وبالتالي حركة النزوح التي تعتبر جزءاً منه، فمن اختصاص حكومة اسرائيل وأجهزتها المختلفة.

وازاء مثل هذه الأوضاع، لم يكن من المستغرب أن يستأثر موضوع الهجرة اليهودية الى اسرائيل بحيز مهم من النقاش النظري الذي دار بمناسبة انعقاد المؤتمر حول الأوضاع الصهيونية الراهنة. فقد ادعى أحدهم أن النظرية الصهيونية بشأن الهجرة الى فلسطين قامت على عاملين: القوة الدافعة، والقوة الجاذبة. وتتجم الأولى عموماً عن سوء أوضاع اليهود في العالم أو اضطهادهم هنا وهناك، بحيث يضطرون الى الهجرة من بلدانهم سعياً وراء ملجأ آمن، فلا يجدون إلا فلسطين التي تجذبهم اليها. ولكن في الآونة الأخيرة «ضعفت القوة الدافعة، واختفت القوة الجاذبة». فالسياسة التي تسعى لتحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، تكمن الخلافات في أسسها، مثل لبنان وقبرص واريوندا الشمالية، أو دولة 'تمييز عنصري'، يسيطر فيها 'شعب سيد' على أقلية قومية كبيرة جداً (يمكن أن تتحول إلى أكثرية)... ليس فيها ما يساعد على زيادة عدد المهاجرين المتوقعين الى اسرائيل» (يهودا غوتهيلف، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٦). ثم ان اليهود ليسوا مضطرين للهجرة الى اسرائيل، إلا إذا تأكدوا أنه ليس هناك مناص من ذلك، «فعلى أي حال، هناك ملجأ جاهز للمستقبل، ويستطيعون الهجرة متى يشاؤون» (المصدر نفسه).

وفي إطار البحث عن حلول لمسألة انخفاض عدد المهاجرين الى اسرائيل، ظهر كأن هناك شبه اجماع على أن ذلك لا يتم الا بتقوية «الثقافة اليهودية» بين يهود العالم، التي لا تساعد فقط على حفز اليهود للهجرة الى اسرائيل، عن طريق تقوية روابطهم الفكرية والعاطفية وزيادة تمسكهم بها، بل انها ضرورية أيضاً للحفاظ على كيان «الشعب اليهودي» نفسه ومنعه من «الانصهار» في باقي الشعوب. وكان رئيس اسرائيل اسحق نافون قد حذر، في كلمته أمام المؤتمر، من خطر تقلص عدد اليهود في العالم من ١٠,٥ مليون نسمة حالياً الى ثمانية ملايين نسمة في عام ألفين، وذلك نتيجة لعاملين أساسيين: انخفاض معدل الولادة بين اليهود من جهة، وازدياد عدد الزيجات المختلطة واتجاههم للاندماج في الشعوب التي يعيشون بينها من جهة أخرى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١؛ وانظر أيضاً مقالة دوف

بار-نير في عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٤). غير أنه، في مقابل ذلك كان هناك من حذر من مغبة تقوية «الثقافة اليهودية»، لأن ذلك لن يؤدي بالضرورة لتحويل اليهود إلى صهيونيين (انظر مقالة فولس في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٢)، بينما دعا نافون نفسه إلى ضرورة التمييز بين «اليهودي الجيد والصهيوني الجيد» (دافار، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١)؛ وهي دعوة في محلها، على كل حال، إذ أن العديد ممن يمتلكون «ثقافة يهودية»، علمانيين كانوا أو متدينين، ليسوا بالضرورة من كبار مؤيدي اسرائيل أو الصهيونية.

وخلال النقاش في المؤتمر حول هذا الموضوع، طرحت أيضاً فكرة انشاء جامعة خاصة في اسرائيل، تتعاطى التدريس باللغة الانكليزية من خلال التشديد على «الثقافة اليهودية»، ويدعى الشباب اليهودي من كل أنحاء العالم لتلقي العلم فيها، وليعودوا بعدئذ إلى بلدانهم للقيام بواجباتهم. إلا أن المندوبين الشباب من اليهود السفاراديم استنكروا هذا الاقتراح بشدة، موضحين أنه «آن الأوان لأن يهتم المؤتمر بأمور أكثر أهمية من مسألة إقامة مؤسسات ثقافية أخرى للنخبة الاجتماعية [وهي اشكنازية اساساً]، مثل البحث في مسألة اندماج الصهيونية في العالم الشرقي، والكف عن الجري وراء الثقافة الغربية» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢).

وفي إطار التفتيش عن حلول لازمة الهجرة، ظهر هناك أيضاً تيار آخر شدد أصحابه على مسألة «الالتزام» (أو التنفيذ - هغشاماه) الصهيوني، داعين إلى اقامة ما يمكن تسميته حركة الصهيونيين الملتزمين، وذلك بتخطي المنظمة الصهيونية العالمية أو تجاهلها أو، إذا أمكن ذلك، من خلالها؛ وعلى أن ينضم لمثل هذه الحركة الصهيونيون الذين ينوون فعلاً الهجرة الى اسرائيل، دون غيرهم. وبرز في هذا المجال بشكل خاص أورى غوردون، أحد النشيطين في حزب العمل، الذي يطلق عليه معارفه لقب «السيد صهيونية» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦، ص ٢)، نظراً لنشاطه الدؤوب في متابعة الشؤون الصهيونية. وكان غوردون قد حصل على أكبر عدد من الأصوات عند اختيار مندوبي حزب العمل للمؤتمر الصهيوني، ورشح من قبل حزبه

لتولي رئاسة دائرة الهجرة والاستيعاب، وهي إحدى الدوائر المهمة في المنظمة الصهيونية، وانتخب عضواً في الإدارة الصهيونية الجديدة (حتى كتابة هذه السطور، لم تكن الحقائق قد وزعت على أعضاء الإدارة). وشرح غوردون وجهة نظره في مقال له (دافار، ١٩٨٢/١١/١٢، ص ١٨) بقوله: «إن الأزمة [الصهيونية] ليست في العقيدة... بل في قيادة الحركة، التي لا تملك الأجوبة الصحيحة والحديثة عن كيفية تحقيق الفكرة الصهيونية، إن هدف الحركة الصهيونية، منذ بدايتها، كان... الهجرة والاستيطان في البلد». ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تنظيم الدوائر الثلاث المهمة في المنظمة الصهيونية: الهجرة والاستيعاب، الاستيطان، والشباب والطلّاعين، بحيث تعمل سوية وبالتكاتف فيما بينها على تجنيد الشباب اليهودي في المهاجر ونقلهم إلى إسرائيل وتوطينهم فيها، أي كما كان عليه الحال قبل قيام الدولة اليهودية. أما «الاتحادات الصهيونية» فينبغي أن تتحول إلى أطر يهودية، محلية أو قطرية، تعمل داخلها وحدات التنفيذ والثقافة والأعلام [الصهيونية]» (المصدر نفسه). وبلغه أخرى، إلغاء التنظيمات الصهيونية الحالية، أو إبطال صفتها «الصهيونية» واعتبارها مجرد أطر أو أجهزة يهودية، يعمل من خلالها وبينها أولئك الذين ينوون الهجرة إلى إسرائيل، وكل من له علاقة مباشرة بذلك. وهؤلاء فقط يعرفون باسم «صهيونيين» (انظر أيضاً مقالات مردخاي غور، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق في دافار، ١٩٨٢/١١/٢، ص ٩؛ وأدام أكرمان في هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢، ص ١٢؛ وعكيفا ليفنسكي، كبير ممثلي حزب العمل في الإدارة الصهيونية في دافار، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ١٠).

وكان دعاة «الصهيونية الملتزمة» قد طالبوا في المؤتمر بإقامة إطار لهم ضمن المنظمة الصهيونية العالمية، إلا أن طلبهم رفض. ويبدو أن ذلك نجم عن معارضة الليكود، لخشيته من أن يتحول مثل هذا الإطار إلى تجمع لناصرى حزب العمل.

### حركة بلا أعضاء؟

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للهجرة، وانعكاساتها على «تحقيق الصهيونية، بظلاله القائمة، فإن الصورة بالنسبة لأوضاع التنظيم

الصهيوني ليست أكثر إشراقاً. فبسبب ما، يحلو للصهيونيين التفاخر بأن حركتهم هي أكبر الحركات في العالم اليهودي (انظر مثلاً، مقالة آدام أكرمان في هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٣، ص ١٢)، وبالتالي أهمها وأكثرها تأثيراً وأوسعها نفوذاً، وذلك للتدليل، كما يبدو، على صحة طريقهم وسلامة عقيدتهم. وقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأخير، صرح رئيس الإدارة الصهيونية آرييه دولتسين في مقابلة صحفية معه (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ١٠) «إن الحركة الصهيونية تضم اليوم نحو ١.٤ مليون عضو مسجل في العالم اليهودي خارج إسرائيل... [فلمنظمة] هداسا فقط، في الولايات المتحدة، نحو ٤٠٠ ألف عضو من النساء اللواتي يدفعن رسوم العضوية بانتظام. وتضم منظمة صهيونى أميركا نحو ١٢٠ ألف عضو يدفعون رسوم العضوية... أما المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات، التي لا تعمل في الولايات المتحدة، فتضم نحو ٢٥٠ ألف عضو في شتى أنحاء العالم». ولكل أولئك ينبغي إضافة أعضاء الأحزاب الصهيونية [المختلفة] في البلدان الأخرى. إلا أن أحد الصهيونيين القدامى، من المطلعين جيداً على أوضاع الحركة الصهيونية، وهو وزير الأديان السابق اسحق رفائيل، فند هذه الادعاءات بقوله (في مقال في يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١١/٢٥، ص ٢٨) «إنه لا أساس في الواقع لهذه الأقوال. فلم يحدث مرة أن جرى احصاء صهيونى يعلن فيه الاعضاء عن انتمائهم التنظيمي... وفي حالات كثيرة لا يعرف الفرد أن اسمه مسجل [كعضو] في قائمة معينة... ولو جرت انتخابات أصولية في كل البلدان، التي يستطيع الصهيونيون ممارسة حق التصويت فيها، فإن عدد المنتخبين فعلاً ما كان يزيد على مائة ألف شخص... اننا تقترب من وضع يبدو معه أن المؤتمر الصهيوني يمثل عملياً المؤسسات الحزبية». وأضاف آخر أن أكثر من ثلثي اليهود في العالم ليسوا على علاقة بأي إطار صهيوني أو يهودي (عاموس كرميل، دافار، ١٩٨٢/١١/١٢، ص ١٩).

ويبدو أن المنظمة الصهيونية العالمية، بأحزابها وتنظيماتها المختلفة، تعي جيداً مشكلة الانخفاض في عدد أعضائها وامتناع العديد من الانضمام



الى صفوفها. ولذلك «راحت تجند للصفوف الفارغة، بدلاً من أعضاء عاديين، كل أنواع الهيئات اليهودية: مؤسسات صدقة، اتحادات كنس، مجموعات نافذين، بقايا مؤتمرات معادية للصهيونية واتحادات أحزاب... وفي أثناء ذلك انقطعت أيضاً العلاقات بين الزعماء الحقيقيين للطوائف اليهودية... وبين النشيطين المحترفين في الحركة الصهيونية» (شمونيل شنيتر، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٥). ونتيجة لهذا سرعان «ما اتضح للجميع أننا نتعاطى مع حركة لديها كل شيء، عدا الناخبين. [فللحركة] مكاتب وموظفون ومبعوثون وأجهزة. كما لديها نشرات وكراسات، وورق رسائل فخم وزعامات محترمة. ولكن ليس لديها شيء واحد فقط: يهود عاديون على استعداد لدفع رسوم عضوية والحضور، مرة كل أربع سنوات، الى صندوق الاقتراع» (المصدر نفسه). أما الكاتب موشي شامير، أحد البارزين بين دعاة تيار أرض-اسرائيل الكبرى فقد أضاف: «أن الصهيونيين يمتازون بكل شيء - عدا الصهيونية». وحسب رأي شامير، يتطلب «استمرار وجود الشعب اليهودي تحقيق الصهيونية الكبيرة بأكملها: شعب اسرائيل بأسره في أرض-اسرائيل كلها» (المصدر نفسه، ص ١٨).

### شتائم واشتباكات بالأيدي

دارت مباحثات المؤتمر الصهيوني الثلاثين، على وجه العموم، في ظل محاولات منظمية من اتباع الليكود ومؤيديهم، لتجنب بحث القضايا «الساخنة» فيه، خشية من تعرض الحكومة للانتقادات، من جهة؛ ومحاولات المعارضة العمالية لحمل المؤتمر على بحث هذه القضايا بالذات، من ناحية ثانية. وفي أكثر من حالة، نجحت المعارضة في تحقيق مآربها، من خلال مشاحنات حادة، تخللها أكثر من مرة تبادل الشتائم والاشتباكات بالأيدي. فقد امتنع القائمون على الاعداد للمؤتمر، مثلاً، عن إدراج مسألة الأوضاع السياسية والاجتماعية في اسرائيل، أو الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الصراع العربي-الاسرائيلي، أو الصلح مع العرب، على جدول أعماله، وأحيلت كل هذه المواضيع «الحساسة» وما شابهها الى لجان المؤتمر الفرعية،

على أمل بحثها بهدوء هناك، بعيداً عن ملاحقة الصحفيين، في محاولة لتجنب «الفضائح». إلا أن معظم هذه المواضيع أحييت ثانية، من قبل تلك اللجان الى المؤتمر، الذي اضطر لمناقشة معظمها، بشكل أو بآخر، حيث بانث خلافات عميقة وحادة بين التيارات الصهيونية المختلفة.

وكان من بين أبرز المسائل التي تمت معالجتها على هذا الشكل، موضوع الهجرة الى اسرائيل الذي أحيل الى لجنة فرعية لدراسته. إلا أن مندوبي حزب العمل والكونفدرالية الصهيونية وقامي وشينوي طالبوا باعادة المسألة الى المؤتمر ليبحثها بكامل هيئته، فكان لهم ما أرادوا. وعند مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر، سرعان ما توترت الأجواء، أثر اتهامات متبادلة، وعلا الصراخ الذي تطور الى اشتباكات بالأيدي بين مندوبي الليكود والعمل (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢). كما حدث الشيء نفسه عند بحث مسألة الاستيطان، حيث مني الليكود بهزيمة صارخة. فخلال بحث هذا الموضوع، تقدم مندوبو اليهود الشرقيين باقتراح يدعو إلى إعطاء الأفضلية لعملية ترميم الأحياء الفقيرة، التي يقطن معظمها يهود شرقيون، بدلاً من تخصيص الأموال للاستيطان في المناطق المحتلة. وعند طرح هذا الموضوع على التصويت، حظي بالأكثرية؛ فثارت ثائرة مندوبي الليكود وطعنوا بصحة عملية التصويت، التي أعيد أجراؤها ثانية وثالثة، حيث اتضح، دون مجال للشك، أن هنالك أكثرية تؤيد هذا الاقتراح، إذ اقترح الى جانبه ١٩٠ مندوباً، وعارضه ١٢٢، بينما امتنع ٢٥ عن التصويت (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ٢). وعند هذا الحد، استدعى دولتسين ممثلي المعارضة وأبلغهم أنه لا يستطيع السماح بأن يتخذ المؤتمر الصهيوني قراراً بمعارضة حكومة اسرائيل، مقترحاً اقامة لجنة «نية حسنة» لبحث الأمر وتقديم مشروع اقتراح يحظى بقبول الجميع (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٣). وقبل اقتراح دولتسين، إلا أن «لجنة النية الحسنة» لم تستطع التوصل الى اتفاق فيما بينها، فقررت «أن المؤتمر يعود ويؤكد أن الاستيطان يشكل تعبيراً مركزياً للفكرة الصهيونية... ولكن المؤتمر لم ينجح في الوصول الى اجماع [في الآراء] بشأن الاستيطان» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني

كما نشرت في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١: وعمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ٧). وفسر هذا القرار، وعن حق، كنزعة ثقة بحكومة الليكود وسياستها الاستيطانية، إذ أنها المرة الأولى في تاريخ المؤتمرات الصهيونية التي لا يتخذ فيها المؤتمر قراراً «ببارك» فيه النشاط الاستيطاني الذي تقوم به حكومة اسرائيل. كما أن هذا القرار والقرارات الأخرى التي اتخذها المؤتمر تثبت «أنه رفض أن يعتبر بمثابة خاتم مطاط لسياسة الحكومة، ولو جرى تصويت حسب الأصول، حول معظم المواضيع التي طرحت أمام المؤتمر، لتبين أن ليكود ومؤيديه لا يتمتعون بتأييد أكثر من ثلث أو ربع المندوبين» (دوف بار-نير، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣: وانظر أيضاً مقالة جدعون ألون في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١).

وكان متتياهو دروبلس، أحد رئيسي دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية (باعتباره ممثل الليكود، والرئيس الآخر للدائرة هو رعيان فايتس، ممثل حزب العمل)، والذي يحلو له أن يدلي بالتصريحات، من حين إلى آخر، حول أهمية الاستيطان في المناطق المحتلة وأن يقدم المشروع «الفخم» تلو الآخر في هذا الصدد، قد أعلن في خطابه أمام المؤتمر أن النشاط الاستيطاني الحالي في الضفة الغربية يهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود هناك، بحلول سنة ١٩٨٥، إلى ١٢٠ ألفاً. وهذه المستوطنات في يهودا والسامرة، ستمنع إقامة دولة فلسطينية» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٩). كذلك أوضح دروبلس أن هدف النشاط الاستيطاني في منطقة الجليل، في شمالي فلسطين المحتلة، حيث تجري منذ مدة غير قصيرة عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية هناك، بطرق شبيهة بتلك التي يلجأ إليها «البلطجية» عموماً، هو الوصول إلى وضع يتساوى معه، سنة ١٩٨٨، عدد السكان اليهود في تلك المنطقة مع العرب القاطنين فيها، والذين يشكلون الآن أكثرية هنالك (المصدر نفسه).

وخلال سير أعمال المؤتمر، القى أمامه معظم الزعماء الصهيونيين خطبهم التقليدية، مؤكدين وموضحين مواقفهم السابقة، التي باتت معروفة في معظم نواحيها، وعارضين بالتالي الخلافات بينهم.

وفي خطابه أمام المؤتمر، وجه وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير اللوم للصهيونيين الذين لا يتحدون لمجابهة مشروع السلام العربي. وانتقد شامير مصر بشدة لأنها تعيق عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتتقرب من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة للعودة إلى العالم العربي على حساب علاقاتها مع اسرائيل. وكان بعض مندوبي حزب العمل قد رفع، في قاعة المؤتمر، خلال القاء شامير خطابه، لافتات كتب عليها: «الصهيونية ليست احتلالاً» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٢). أما وزير الطاقة اسحق موداعي فقد أعلن أمام المؤتمر أنه لولا اغتيال بشير الجميل وحدث مجزرة صبرا وشاتيلا، لكانت اسرائيل قد وقعت على اتفاق سلم مع لبنان (المصدر نفسه).

وكان من أبرز المتحدثين باسم المعارضة أمام المؤتمر زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي أوضح في خطابه «أن دولة اسرائيل تواجه حالياً دوامة: ان تنجح في الاستيطان أو تفشل في الهجرة» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٣) ملمحاً إلى أنه يفضل الاهتمام بالهجرة. وبالتالي تخصيص الموارد لها، على حساب الاستيطان في المناطق المحتلة. وأضاف بيرس «أن الدولة ستضطر إلى بذل جهود كبيرة للسيطرة على مليوني عربي [في داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] لا يرغبون في سيطرتها عليهم... وأن فرص السلام ستؤجل لأجيال. إذا لم تحل المشكلة الفلسطينية» (المصدر نفسه). والحل، كما يفهم من أقوال بيرس، يكمن في العودة إلى مشروع ألون اياه. أما زميل بيرس ومناقسه على رئاسة حزب العمل، رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، فقد صرح في مناسبة أخرى أنه إذا حانت فرصة السلام مع الاردن والفلسطينيين، واتضح أن المستوطنات التي يقيمها الليكود في الضفة الغربية قد تشكل حائلاً أمام السلام، فسيفتح حزب لهذه المستوطنات ذلك الحل الذي قدمه ليكود بالنسبة لمستوطنات سيناء، عند التفاوض على عقد السلام مع مصر، أي اقتلاعها وإزالتها.

ورد مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل، على هذه الطروحات، في خطابه أمام المؤتمر، وذلك في أول ظهور علني له بعد وفاة زوجته، بقوله



«لم يكن في الحركة الصهيونية، ولا يوجد اليوم، من ينسكح حق الشعب اليهودي في أرض -إسرائيل كلها. ولكن حالياً هناك من هو على استعداد للتنازل عن جزء من حقنا هذا لأجل السلام. وهؤلاء مخطئون في أوهامهم» (عمل همشمار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢). كما رفض بيغن الأخذ «بالنبوءات السيئة عن المشكلة السكانية. فالأقلية العربية في أرض -إسرائيل هي فعلاً كبيرة، ولكن الأكثرية اليهودية أكبر منها، إذ انها تشكل نحو ثلثي السكان» (المصدر نفسه). ولاحظ بيغن، بارتياح، ان هناك «نزوحاً كبيراً من [الضفة الغربية] الى دول الخليج الفارسي» (دافسار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ١٤). كذلك أقر رئيس حكومة إسرائيل «ان الحركة الصهيونية تمر اليوم في أزمة. ولكن ليست هذه هي الأزمة الأولى، كما أنها ليست أصعب الأزمات» (عمل همشمار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢). وللأسخريّة من سياسة بيغن وطروحاته وعواقبها، كما يبدو، ارتأت صحيفة حزب مبام اليومية، عل همشمار (١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢) نشر ملخص مقتضب لخطابه أمام المؤتمر الصهيوني الى جانب صورة تظهر عاملات عربيات يقمن بتنظيف قاعة المؤتمر، بعد خروج المندوبين منها.

غير أنه على الرغم من هذه الخلافات الواضحة في وجهات النظر حول المسائل السياسية، والتي وصلت الى حد اقتراح معه رئيس الإدارة الصهيونية آرييه دوتسين انفضاض المؤتمر دون اتخاذ قرارات سياسية (عمل همشمار، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ٢)، تجنباً لابرار الخلافات بين الصهيونيين على الملأ، وجد الصهيونيون أن هناك موضوعاً يمكنهم الاتفاق بشأنه: الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. إذ جاء في القرارات التي صاغتها اللجنة السياسية وأقرها المؤتمر: «ان المؤتمر يناشد كل الأمم أن تمنع كل نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن حدود دولها. إن أي اعتراف بهذه المنظمة المجرمة [كذا!] هو بمثابة مس بالضمير الانساني والمبادئ الأخلاقية والادراك السياسي. ويوصي المؤتمر الدول والمنظمات والأفراد بعدم منح أي تأييد لهذه المنظمة الارهابية» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني السياسية، كما نشرت في هآرتس،

٢١/١٢/١٩٨٢، ص ١١، وعمل همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢، ص ٧). كذلك قرر المؤتمر أنه «لن تقام دولة عربية إلى الغرب من الاردن»، معلناً «اعترافه» بـ «مسار كامب ديفيد كطريق صحيحة للسلام»، و«مصادقته» على ضم «فلسطينيين يعترفون بدولة إسرائيل ويعارضون الارهاب إلى اطار مسار المفاوضات» حول السلم بين إسرائيل والعرب (المصدر نفسه).

وكانت قرارات المؤتمر الصهيونية السياسية قد نشرت، بعد بضعة أيام من اتخاذها، على شكل اعلانات في الصحف اليومية الاسرائيلية، وذلك، كما يبدو، للفت الأنظار لها، بعد أن لوحظ تجاهل لها. وقد اتخذت تلك القرارات بالاجماع، مع امتناع ممثلي «اليسار الصهيوني» في حزب مبام من جهة وغلاة التوسعيين، ذوي النزعات شبه الفاشية، من اتباع متحياه من جهة أخرى.

ومما تجدر الإشارة اليه أيضاً أن المؤتمر الصهيوني كان قد انهمك خلال يومين كاملين، من أيام انعقاده العشرة، في مناقشة موضوع... اللاسامية، من خلال افتراض يكاد يبدو معه أن كل معارضة للسياسة الاسرائيلية هي نوع من اللاسامية. وخلال هذا النقاش صرح دولتسين بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقف وراء موجة اللاسامية الأخيرة، وذلك بسبب تأييده حركات التحرر في العالم ومنظمة التحرير الفلسطينية (يديعوت احرونوت، ١٤/١٢/١٩٨٢، ص ٤)؛ بينما أعلن يهودا برافر، أحد أساتذة الجامعة العبرية، أن الأمم المتحدة هي حالياً مصدر اللاسامية (معاريف، ١٥/١٢/١٩٨٢، ص ١٢)، في حين أعرب أحد المندوبين الفرنسيين عن رأيه بأن اليسار العالمي هو محرك اللاسامية (يديعوت احرونوت، ١٥/١٢/١٩٨٢، ص ٤). وعلق أحد الكتاب الاسرائيليين، ليفي اسحق هيروشلمي (معاريف، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ١٧) على هذا النقاش بقوله أنه لم تكن ضرورة لاجرائه أبداً، إذ أن من يعتقد بأن هناك لاسامية أو يخشى عواقبها عليه الهجرة الى إسرائيل، دون لف أو دوران. وأضاف آخر أن حكومة إسرائيل، بالسياسة الرعناء التي تتبعها، هي التي تساعد على بعث اللاسامية مجدداً في العالم، إذ أن حرب لبنان، على ما تطلها من فظائع، هي سبب موجة اللاسامية الأخيرة، على ما تطلها من اعتداءات



على اليهود أو مؤسساتهم أو كنسهم في أكثر من مكان في بلدان مختلفة، خلال الأونة الأخيرة.

كذلك من الجدير بالذكر أن الخلافات التي تحكمتم بالمؤتمر قد سيطرت على أعماله حتى الختام، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتوزيع المناصب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، لم يستطع المؤتمر توزيع الحقائق على ممثلي الأحزاب والقوى المشاركة فيه، فانتخب أعضاء الإدارة فقط، وكذلك أعاد انتخاب رئيسها آرييه دولتسين، دون توزيع الحقائق عليهم؛ وعلى أن يتولى أولئك أنفسهم القيام بذلك خلال ٢١ يوماً. وضمت الإدارة الصهيونية الجديدة ٣٥ عضواً، يمثلون جميع القوى المشاركة في المؤتمر (٢١ عضواً وأربعة أعضاء مشاركين لا يتمتعون بحق التصويت). ويقيم عشرون عضواً من هؤلاء في إسرائيل والأحد عشر عضواً الآخرين خارجها. ووزع الأعضاء على النحو التالي: ليكود - ٦، العمل - ٤، الكونفدرالية - ٤، اتحاد الطوائف السفارادية - ٣، المزراحي (المفدال) - ٢، الأرثوذكس - ٢، المحافظون - ٢، الاصلاحيون - ٢، مبام - ١، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات - ١، تامي - ١، اتحاد صهيوني أميركا - ١، ارتسا - ١، مكابي - ١ (هأرتس، ١٢/٢١/١٩٨٢، ص ١١). وفسر ممثل مبام في الإدارة الصهيونية، السابقة والحالية، ابراهام شنكر، هذا الاصرار على تأليف الإدارة الصهيونية من ائتلاف يضم ممثلين عن كل القوى الصهيونية، في مقابلة صحفية معه (عل همشمسار، ١٢/٧/١٩٨٢، ص ٦)، بقوله: «إن الحركة الصهيونية لا تركز على مفاهيم برلمانية. فالمنظمة الصهيونية تعبر عن [واقع] الشعب اليهودي على طبيعته، وكل التيارات السياسية والاجتماعية بين اليهود تجد تعبيراً عنها في الحركة الصهيونية. فالكل يشاركون في الإدارة، حسب قوتهم النسبية، في ائتلاف يضم الجميع». ومن الجدير بالذكر أن هذا لم يكن هو الوضع قبل قيام إسرائيل، عندما كان المؤتمر الصهيوني مؤسسة مهمة في عالم الصهيونيين، وكانت الإدارة الصهيونية تقوم على ائتلاف ومعارضة.

### «من المبكر نعي الصهيونية»

على الرغم من الانتقادات الواسعة والعنيفة

التي وجهت للمؤتمر الصهيوني، من حيث كيفية تأليفه أو مهامه أو انعقاد فعاليته وما شابه ذلك، والتي لم تحل من سخريّة لاذعة في معظم الأحيان، وجد هناك بين الصهيونيين من راح يدعو الى التخفيف من حدة هذه الحملة، مقدماً التبريرات المختلفة لاستمرار الاحتفاظ بهذه المؤسسة، وإن كانت بحاجة الى إصلاح شامل، ومنحياً باللائمة على عوامل عديدة وجهات أخرى تعيق «تحقيق» الصهيونية، ولكن لا سيطرة للمؤتمر أو الحركة الصهيونية عليها. ولذلك من المستحسن العمل على اصلاح التنظيم الصهيوني وتجديده من جهة، وبعث الفكرة الصهيونية وتقويتها تمهيداً لتحقيق كل أهداف الصهيونية من جهة أخرى.

وفي طار الدعوة الى الاصلاح والتجديد، يوضح رئيس كتلة ارتسا في المؤتمر، الدكتور يسرائيل بيليد (في مقال له في معاريف، ١٢/٥/١٩٨٢، ص ٥) «إن العديدين في إسرائيل وبين اليهود يعتقدون بأن الصهيونية قد استنفذت مهامها عملياً مع قيام دولة إسرائيل، ولكن هذا الاعتقاد خاطيء». فالفكرة الأساسية، «للحركة الصهيونية هي حل مشكلة الشعب اليهودي كله أو أكثرته المطلقة بواسطة اقامة دولة يهودية تعيش فيها أكثرية اليهود [في العالم]، (وليس ريعهم فقط)... ومن كل أهداف الصهيونية، حققنا هدفاً مهماً واحداً فقط، وهو اقامة دولة إسرائيل. لقد أقمنا دولة يهودية مستقلة، ولكننا حققنا هدفاً واحداً فقط من ثلاثة أهداف: إذ لم نحل مشكلة الشعب اليهودي، ولم نقيم دولة نموذجية». ثم إن «ما لم نحققه [حتى الآن] قد يعرض للخطر ما قد حققناه، فعلاً... إن كنه الصهيونية اليوم هو الهجرة... وبدون هجرة الى إسرائيل، سنبقى معرضين للخطر السكاني [العربي]... الذي يمكن أن يؤثر على طابع دولة إسرائيل وهويتها ومناعتها». ولأجل ذلك «ينبغي أن تبقى الحركة الصهيونية الهيئة الأهم والأكثر قوة بين اليهود بعد حكومة إسرائيل»، خصوصاً وأن فشلها ليس «عقائدياً، بل تنظيمياً» (المصدر نفسه).

أما الدكتور يسرائيل الدا (شايب)، أحد زعماء ليحي (عصابة شتيرن) سابقاً، فقد دعا في

مقال له (في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩) الى قلب القول المأثور المنسوب لبن-غوريون وهو أن الصهيونية كانت السقالة التي بنيت عليها اسرائيل، ومع إقامة هذه الدولة لم تعد هناك حاجة لهذه السقالة، التي ينبغي تفكيكها. «فحتى لو كانت المنظمة الصهيونية سقالة، فإن [العقيدة] الصهيونية لم تكن كذلك. لقد كانت هي الهدف، هي نفسها وليس الدولة، التي كانت ولا تزال بمثابة أداة [لتحقيق الصهيونية]... ان دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية، وليس لأي منهما مغزى دون تهجير أكثرية الشعب الى صهيون». ولذلك «ليست الصهيونية هي التي ينبغي تصفيتها، بل الأدوات القديمة، والأطر الحزبية البالية والفسادة التي ينشر مجرد وجودها العفن» (المصدر نفسه).

وفي مقابلة مع البروفسور انيتا شابيرا، أستاذة التاريخ اليهودي في جامعة تل أبيب، واحدي الباحثات البارزات في تاريخ الصهيونية، جاء «ان المؤتمر الصهيوني هو استعراض تمثيلية من ظواهر الماضي، لقد تغيرت عمليا كل أدوات اللعبة، وبالتالي مغزاها، وبقيت المظاهر الخارجية والطقوس فقط» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٧). ولكن على الرغم من ذلك، لا زال هناك مغزى للصهيونية حالياً، «فعلمية جمع الشتات لم تستكمل، وأمن الدولة غير مضمون، ولا تزال الطريق طويلة أمام الإصلاح في الداخل»، ويفترض في انعقاد المؤتمر الصهيوني «أن يكون تعبيراً عن المصير المشترك بين الشعب [في اسرائيل] والشتات» (المصدر نفسه).

أما موشي أونا، أحد قدامى زعماء الحزب الديني القومي (المفدال)، فقد دعا إلى «فهم الصهيونية حسب جوهرها: انقاذ الشعب اليهودي وبعثه في أرض - اسرائيل» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٤)، وعندئذ توضع باقي النواحي في موضعها الصحيح. وأضاف آخر «أن أزمة الصهيونية في الثمانينات هي أولاً وقبل كل شيء أزمة المجتمع الاسرائيلي، أزمة الدولة نفسها» (اسحق بركاني، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ١٠). فمنذ أن قامت اسرائيل، وراحت تتصرف ككيان مستقل، بان تأثيرها واضحاً على

جوارها وعلى العالم الصهيوني. «ان اسرائيل فاشلة، منقسمة على ذاتها، وذات طابع سلبي في العالم هي ضربة مميتة للصهيونية...، فلأول مرة في تاريخ الدولة [مثلاً]، تتصاعد أمواج اللامسامية في العالم، بسبب أعمالنا نحن بالذات» (المصدر نفسه). وبذلك اتضح لكثير من اليهود أن «دولتهم» ليست غير مدبرة فقط على حمايتهم من اللامسامية، بل انها هي مسها الباعث لهذه الآفة، وحتى في بلدان لم تعدها من قبل.

ولكن على الرغم من كل هذه النواقص والآفات، وربما بسببها، ينبغي الحفاظ على الحركة الصهيونية، وذلك للحاجة لها. «فحقيقة ان المؤتمر الصهيوني الثلاثين لم يكن مؤهلاً للتعامل مع مشكلات الصهيونية الاساسية في الثمانينات، لا تعني عدم وجود هذه المسائل، ولا تدل على فشل العقيدة التي تنبع منها... انها تدل على أن الحركة الصهيونية - وبلغة أخرى: الصهيونية - هي مسألة أكثر جدية من أن تترك في أيدي المتزعمين الصهيونيين» (عاموس كرمل، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ١١). ولذلك «من المبكر نعي الصهيونية، بل ينبغي المطالبة بأطر جديدة لها... تختلف كلياً عن تلك... التي شهدناها خلال المؤتمر الأخير» (المصدر نفسه). ثم ان برنامج القدس الصهيوني، الذي حل مكان برنامج بازل، «ليس ثورة، بل تنمة واستمرار، فالصهيونية لم تستنفذ مهامها بعد» (حاييم حنينيل، هاتسوفيه، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ١١).

واختتم أحدهم هذا النقاش بقوله: «لو افترضنا للحظة أننا 'أغلقتا دكان' الصهيونية العالمية»، فماذا سيبقى لنا، وماذا سنستفيد من ذلك؟ (دوف بار-نير، عمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣).

ولعل هذه الاعتبارات، من حيث ضرورة الاحتفاظ بالمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها المختلفة نظراً للحاجة لها، ولعدم وجود أي بديل آخر، على رغم عدم الرضى العام فيما يتعلق بفعاليتها، هي التي تدفع الى استمرار الاهتمام بهذه المنظمة والعمل على «اصلاحها»، وان بانت الطريق طويلة وشاقة، وربما مسدودة.

صبري جريس

## بيروت الثقافة: أنشطة ما بعد الحرب

بأن تكون اميرة لثقافة الشرق.. في أزمنة الاستبداد الشرقي.

ما زالت بيروت قابضة في جرحها الشاسع، لكنها تدعو الى وزارة للثقافة، وتنظم مؤتمراً للمسرح، وتقيم معرضاً للكتاب.. وتدور دواليب مطابعها.. فيبرز تحت وهج القنابل المضيفة والغارات الاستنزافية ١٦٠٠ مطبوعة جديدة في أشهر الحرب الماضية.

ليست وقفة وفاء لبيروت، فهل يثبت المرء وفاء لذاته؟ إنها وقفة احترام تنتزع بيروت بجدارية من عدوها ومن خصمها ومن الصديق والابن البار..

ما زالت بيروت قابضة في جرحها الشاسع، ومع ذلك لا تترك لعلامة الحرب الفارقة ان تفرغ سنة ١٩٨٢ من ماثور كل عام.

### معرض الكتاب العربي السادس والعشرون

قبل ان تهرب السنة الى سنة جديدة، وبسرعة مكثفة الى الحد الأقصى، اعد النادي الثقافي العربي، بين ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و١٣ منه معرضه للكتاب العربي الذي اعتاد أن يقيمه كل عام؛ لذلك، فأيّة ملاحظة ترد حول هذا المعرض هي من باب إثبات الوقائع لا من باب النقد، لأن مجرد التوصل الى إقامة معرض للكتاب العربي في ظروف المدينة راهناً، جهد يستحق ان

اليس غريباً ان هذه المدينة التي تلقت ما تلقت من الطعنات الحميمة أولاً، والمحايمة ثانياً والعدوة أخيراً، تبقى على اصالتها كمدينة احتضنت منذ بدايات القرن سؤال النهضة العربية.. واعطت نخبتها لسؤال النهضة معظم الاجوبة.. اليس غريباً ان تكون — وسط دمارها العظيم — العظيمة بين العواصم، لا يبعدها عهر الآخرين عن نبيلها الاصيل، ولا تحول ويلات لحقت بها لشدة ما سالت في الهوية وفي القومية وفي الطبقة وفي الاقليمية وفي الحداثة وفي الاصاله وو.. لا تحول ويلاتها دون السؤال عن مزيد من الاسئلة، تحدوها الى ذلك، اصالة مدينة ادمنت السعي المعرفي.. ولو على شقاء.

اليس بيروت/ الحضارة هذه، وحدها الجديرة بأن تكون المنارة التي يُقلق نورها ضجيج التكنولوجيا العسكرية، لكن يقلق ايضاً جفاف الصحاري والديكتاتوريات!!

اليس بيروت المضيفة بين انقاضها وركامات الآخرين «بروميثيوس» العربي.. بل الشرق: ينهش عقاب حقود الكبد منها.. وتبقى تحرق في عين الشمس!.

لبيروت كل الكلام، وكل ما يأتي قاصر وقليل، لأنها القياس الذي يدخل وجوه الآخرين في عتمة التلاشي.. لبيروت كل الكلام، ليس مديحاً، بل اعترافاً بأنها من بين انقاضها، تراكم تاريخها المميز بالمعرفة.. وتفرض، وهي الجريح، جدارتها



ترفع له القبة احتراماً.. إذن بعض الملاحظات على هامش هذا النجاح:

□ غاب الكثير من دور النشر العربية والفلسطينية، وإن كان لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود في المعرض وليس حضوراً؛ لأن نتائج المركز بعد الحرب اقتصر على مؤلف واحد. غير أن هذا الوجود كان شاهداً على ديموقراطية التعاطي الفكري والثقافي في لبنان من جهة، ومن جهة ثانية على ارادة استمرار لافتة عند القائمين على مركز الأبحاث.

□ تميز حضور الناشرين بطابع توحيدي إذ شملت الكتب المعروضة اصدارات لدور نشر لبنانية على مستوى بيروت الكبرى، وليس على مستوى بيروت الجهات.

□ كانت المنشورات الجديدة على مستوى الكم متراجعة عن المعارض السابقة (١٦٠٠ مطبوعة فقط)، طبعاً نظراً لظروف الحرب.. لكن هذا التراجع الكمي أسفر عن تراجع نوعي أيضاً، فباستثناء بعض الكتب القليلة (مراجع أو تراثية) وباستثناء الترجمات الروائية عن أدب أميركا اللاتينية.. لم يحتو المعرض - خلافاً لعاداته - على كتب تثير شهية - باتت شبه مطفأة - للقراءة.

□ ثمة تراجع نوعي على مستوى القارئ.. لأن نسبة المبيعات اعطت ارقاماً تثير شيئاً من الارتجاف.. كأن يكون كتاب الطبخ من أكثر الكتب مبيعاً.. ويتراجع بيع الكتاب الايديولوجي المادي أو الديني.. ويتقدم كتاب التوثيق على كتاب التحليل، وكتاب الأمثال الشعبية على الكتاب الفلسفي، وكتاب النوادر على كتاب التاريخ.

وما زال كتاب نزار قباني في الواجهة، وإن لم يحتل الصدارة هذا العام، ربما لأن غياب الشاعر، غيب سبباً مهماً في بيع كتبه المعتاد.. إذن توقيع الشاعر على كتبه كان يزيد من نسبة الصبایا - الطالبات اللواتي يقبلن على شراء الكتب.

ويبدو أن الشعر عموماً تراجع لصالح الرواية، وأحياناً نادرة لصالح الدراسة الأدبية، ولكن ذات الفوائد المدرسية أو الأكاديمية. كما تراجعت الرواية العربية لصالح المترجمة وبشكل خاص لصالح غابرييل غارسيا ماركيز وروايات أميركا اللاتينية عموماً..

□ ظاهرة بدت لافتة للغاية: الاقبال على كتب الأطفال وكل ما يهمهم.. فالشريط المسجل «أنا ألف» من الشاعر الجنوبي حسن عبد الله والذي جاء أولاً في العام الماضي، كاد أن يكون الأول هذا العام أيضاً. وبقي الانتاج الموجه للطفولة أولاً في جميع الأحوال.

□ في الأخير، ملاحظات كثيرة يضيق المجال عن ذكرها، وإن أمكنت الإشارة إليها سريعاً مع اعتراف مسبق بأن هذه الإشارة تستدعي نقاشاً يطول.. والملاحظة تقول أن معرض الكتاب العربي السادس والعشرين بدا وكأنه «سوق للكتاب» أكثر مما هو طقس ثقافي.. وبدا أنه «أوكازيون» على الكتب أكثر مما هو دعوة للقراءة.

وبعيداً عن هذه الملاحظات، التي تبقى مجرد انطباعات على هامش المعرض، وذُح النادي الثقافي العربي بياناً احصائياً بمبيعات الكتب في هذا المعرض، يستند الى ايصالات البيع الدقيقة، جاء فيه:

#### أولاً - الكتب الأكثر مبيعاً

فئة (أ) وثمان الكتب فيها دون ١٥ ل.ل.

١ - قصيدة بلقيس؛ تأليف نزار قباني؛ منشورات قباني.

٢ - في الزوايا خبايا؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ب) وثمان الكتب من ١٥ الى ٢٩ ل.ل.

١ - تاريخ جبل عامل؛ تأليف محمد آل صفا؛ منشورات النهار.

٢ - الناس بالناس؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ج) وثمان الكتب من ٣٠ الى ٤٩ ل.ل.

١ - حرب لبنان؛ تصوير عبد الرزاق السيد؛ إعداد ليلي بديع عيتاني؛ تحرير سامي ذبيان؛ منشورات دار المسيرة.

٢ - أطلس العالم - حجم متوسط؛ لشارل جورج بدران؛ منشورات بدران.

فئة (د) وثمان الكتب من ٥٠ الى ١١٩ ل.ل.

١ - يوميات الغزو الاسرائيلي؛ إعداد المركز العربي للمعلومات؛ توزيع دار الأندلس.

٢ - ألف باء الطبخ؛ إعداد صروف كمال وسيماء عثمان؛ منشورات العلم للملايين.

فئة (هـ) وثمان الكتب ١٢٠ ل.ل. وما فوق:

١ — أطلس العالم — حجم كبير؛ شارل جورج بدران؛ مؤسسة بدران.

ولقد تساوى في المركز الثاني كتابان:

(أ) معجم لسان العرب؛ ٤ مجلدات؛ تأليف ابن منظور؛ إعداد وتصنيف يوسف خياط؛ منشورات دار لسان العرب.

(ب) الأغاني؛ سبعة مجلدات؛ تأليف أبي الفرج الأصفهاني؛ منشورات مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

فئة (و) وتشتمل على كتب الأطفال والأحداث:

١ — أنا الألف؛ شعر حسن العبد الله؛ موسيقى وليد غلمية؛ رسم حلمي التوني؛ منشورات الرواد للنشر والتوزيع.

٢ — كتاب الحروف؛ الأشكال والأرقام؛ إعداد ورسم الفنان حجازي؛ منشورات دار الفتى العربي.

### ثانياً — دور النشر الأكثر مبيعاً

ترد اسمائها بالتسلسل حسب المبيع:

دار الأندلس؛ دار العلم للملايين؛ المكتبة الشرقية؛ دار المشرق؛ مكتبة لبنان؛ مؤسسة نوفل؛ دار النهار للنشر؛ دار الأفاق الجديدة؛ دار الشروق؛ دار الجيل؛ معهد الانماء العربي.

### ثالثاً — المبيعات

تجاوزت أرقام المبيعات الإجمالية للمعرض الحالي أرقام مبيعات معرض العام الماضي بنسبة ١٧ بالمائة.

### مؤتمر المسرح اللبناني ١٩٨٢

هذا المؤتمر ليس من مألوف الدورة الثقافية في بيروت الثقافة؛ في بيروت الثقافة كانت دائماً تكتسي بناس بيروت وتتعرى من حكامها.. هذه المرة اختلف الأمر؛ ويبدو أن عهداً جديداً يريد أن يحدد عهداً بين الثقافة والدولة. فبرعاية الدولة اللبنانية، بشخص رئيس الجمهورية ووزير التربية تمت الدعوة والتنظيم لهذا المؤتمر المسرحي الأول في لبنان. وقام المجلس الثقافي للمتن الشمالي بتنظيم أولى لقاءات المسرح اللبناني الجادة في قاعات «بيت المستقبل» في النقاش في ١٠ و ١١ و ١٢ كانون اول (ديسمبر) الماضي.

وفي البدء، يرد التقدير للتنظيم الناجح، في زمن اعتدنا فيه أن نعتبر أن النوايا الطيبة تغفر خطايا الكثير من الارتجال؛ فلقد اهتم منظمو هذا المؤتمر الأول بكل التفاصيل الصغيرة، بدءاً من موقف لسيارات الحضور، وصولاً إلى وجبة غداء يومية لجميع المؤتمرين. هذا، عدا عن القاعات الجاهزة مسبقاً لاستقبال اللجان، والترجمة الفورية من وإلى اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية. وهذا التنظيم جعل المتتبع لشؤون المؤتمر يقتنع بأن النية الطيبة لا تغفر غياب التنظيم.

من التنظيم إلى الحضور، يبدأ سؤال: لقد حضرت أسماء لها تاريخ مع المسرح اللبناني، وغابت أسماء لا يمكن اغفال تاريخها من دون أن نغفل، عند ذلك، حركة المسرح اللبناني ككل. فمسرحيون أمثال روجيه عساف وزياد الرحباني ويعقوب الشدرأوي وعصام محفوظ ومنير ابودبس، دعامة لا يمكن لصرح المسرح في لبنان أن يقوم في غيابها، سيما وأن كل واحد من هؤلاء يعبر عن تيار في المسرح اللبناني ومدرسة مسرحية قائمة بذاتها؛ وأن هؤلاء جميعاً يشكلون تاريخ المسرح في لبنان ووعيه ومختبره.

وما بين الحضور والمشاركة ثمة سؤال: أيعقل أن يكون للرحابنة حضور لا مشاركة فيه، ومثلهم جلال خوري ورضا خوري؟.. سؤال لا تعنيه كثيراً الأسباب المباشرة أو غير المباشرة لهذا الغياب عن الحضور أو لهذا الغياب عن المشاركة، بقدر ما تعنيه مصداقية ما سيؤثر غياب هذه الأسماء في توفيرها الكامل والكلي، سيما أن هذا هو أول مؤتمر للمسرح في لبنان وأول بادرة رعاية من الدولة باتجاه ميدان من ميادين الممارسة الثقافية. يبقى الأهم والخلاصة، أي التوصيات، حيث لا بد من تسجيل الإيجابيات التالية:

□ أولى المؤتمر اهتماماً ملحوظاً حيثما بقي يقظاً على حرية ومدافعاً أصيلاً عنها. فإذ دعت لجنة «المسرح والدولة» المسؤولين إلى إيلاء المسرح اهتماماً، حصرت الدعوة هذا الاهتمام بالأطر «الإدارية والفنية والمالية»، في حين شددت لجنة تعزيز الابداع المسرحي في توصيتها الأخيرة — الفقرة ج — على «إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة، وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص».

□ عبر المؤتمر عن هاجس مسرحي يتجاوز «المكتسبات» الآتية الى سعي لخلق مستقبل للمسرح في لبنان، حينما شددت لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي» في توصياتها على إدخال المسرح الى عالم الاطفال من خلال المدرسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

□ لم يقع المؤتمرون في تهويمات المثالية النظرية، بل بقي نظريتهم معلقاً على تفاصيل المعيش اليومي؛ من هنا عبر هذا المؤتمر عن وعي نقابي لا يمتلكه العاملون في الفن عموماً، حينما جعلوا من النقابة سلطة على مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة.

□ لم يهمل المؤتمرون، من جهة مقابلة، البحث النظري، سواء على مستوى التأريخ للحركة المسرحية، ام على مستوى التخطيط لايجاد نقد مسرحي لا يزعم العلم وهو على جهل مطبق، وإن على مستوى التأسيس لجيل من المهتمين بالمسرح والمطلعين على أولياته عن طريق إدخال المسرح الى الصفوف.

واخيراً، نورد اهم توصيات مؤتمر المسرح اللبناني، كما اعلنتها لجانه المختلفة:

#### لجنة المسرح والإعلام

ابرز ما جاء في توصية هذه اللجنة:

( أ ) يقدم التلفزيون المسرحيات اللبنانية البارزة خلال الموسم المسرحي الجاري ويصار الى توثيقها عن طريق لقاءات مع اصحاب الاعمال، كما يغطي النشاطات المسرحية كافة.

(ب) يحيي التلفزيون ذكرى اعلام المسرح اللبناني الغائبين.

(ج) يتم إدخال مادة النقد المسرحي الجمالي والتقني في كلية الاعلام والتوثيق وفي معهد الفنون في الجامعة اللبنانية وفي كافة الجامعات.

( د ) ضرورة وضع تاريخ المسرح اللبناني في موسوعة شاملة او في كتب متسلسلة.

#### لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي»

وجاء في مقرراتها ما يلي:

( أ ) تطبيق وتعميم الالعاب التمثيلية في نشاطات اطفال الروضة.

(ب) تطبيق وتعميم مادة تدريسية نظرية في

الفن المسرحي في المرحلة الابتدائية، مع إيجاد مسرحي في كل مدرسة.

(ج) إدخال الفن المسرحي كمادة في المرحلة الثانوية على ان يختار الطالب في هذه المرحلة بين المسرح، دراسة وتمارين وتحضيراً، وبين الفنون الأخرى الداخلة هي ايضاً في البرنامج الدراسي كالموسيقى او الرسم او الفن...

( د ) توصية بالطلب من نقابة المحررين ومنها الى اصحاب الصحف والمجلات والدوريات الى اعتماد النقد ذوي الاختصاص في مجالات الفن المختلفة.

#### لجنة «المسرح والدولة»

ومن توصياتها:

( أ ) السعي لدى الدولة لخلق هيئة عليا للتخطيط المسرحي تشكل من المبدعين المسرحيين وتكون مهامها رسم السياسة المسرحية بأطرها الادارية والفنية والعالية على ان تقوم مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة بتنفيذ ما ترسمه تلك الهيئة العليا، وعلى ان تمثل نقابة المسرحيين في هذه الهيئة هذه المهام ودون ان يكون ذلك على سبيل الحصر.

(ب) إعطاء منح تعليم في الخارج وفي الداخل.

(ج) تعزيز المكتبات لجمع المؤلفات والتسجيلات والأفلام والفيديو لحفظ التراث العالمي والوطني.

#### لجنة تعزيز الإبداع المسرحي

ومما أوصت به:

( أ ) توصي اللجنة بضرورة إنشاء مركز بحوث مسرحية.

(ب) الاشتراك في مهرجانات مسرحية دولية.

(ج) إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص.

#### لجنة التنظيم المهني للمسرحيين

وقد أجمع الرأي على تأليف لجنة تضع لها لاحقاً التوصية الأخيرة والنهائية بعد استلامها جميع المقترحات الخطية، وذلك خلال مهلة لا تتعدى العشرة ايام من تاريخ اختتام هذا المؤتمر، نظراً للتشعب والدقة في المواضيع التي



عالجها هذا المشروع.

## يوميات الغزو الاسرائيلي

كتاب \* يوثق اربعة اشهر من اكثر شهور التاريخ اللبناني سخونة وتميزاً. ولعل اول ما يمكن قوله انه نتاج يعكس طبيعة بيروت - الثقافة كعاصمة لا تخضع دورة الانتاج الثقافي فيها لاي ارباب، ولا لاي شكل من اشكال اليأس. لان العاملين في هذا الكتاب التوثيقي الاول عن هذه الفترة، كانوا يتابعون عملهم في وقت كان فيه الجنود الاسرائيليون يجتاحون بيروت وكان السؤال حول مصير الوطن سؤالاً يفخر فمه، وكان الجواب يبدو مستعصياً. مع ذلك، ٤٨٨ صفحة من الصور والوثائق التي «تؤرخ للاجتياح الاسرائيلي للبنان بالكلمة والصورة». وما زال السؤال يفغر فمه...

الكتاب في اربعة ابواب: يتناول الباب الاول «مقدمات الحرب» في اربعة نصوص صحافية ذات دلالة، اقلها لواضعي الكتاب/ الوثيقة. وهذه النصوص الصحفية هي على التوالي: مقتطف من دراسة «عويد عيتون» التي بعنوان «استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات»... لقد بدأ الكتاب بفلمة - نرجو ان تكون مطبعية - وهي انه قد كتب اسم كاتب الدراسة «اوديت بينون». اما النص الصحفي الثاني، فمقابلة مع رئيس اركان

الجيش الاسرائيلي الجنرال رفاتيل ايتان، ثم مقابلة مع مردخاي غور، ونص خطاب لالكسندر هيغ. وفي هذا الباب الاول يوميات توثيقية لاهم مفاصل الحدث السياسي في المنطقة من ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ وحتى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

ويتناول الباب الثاني في يوميات الغزو الاسرائيلي من ٤ حزيران (يونيو) وحتى ٤ تشرين الاول (اكتوبر): فيثبت الأحداث العسكرية، ويعرض للمباحثات والوساطات والمبادرات العربية والدولية لاجراء المقاومة الفلسطينية والقوات السورية من بيروت، ويتابع مجيء القوات الاجنبية متعددة الجنسيات واغتيال الرئيس المنتخب بشير جميل. ويدخل اسرائيل الى غربي بيروت، والمجيء الثاني للقوات متعددة الجنسيات، وحتى خطاب الرئاسة الذي ألقاه الرئيس الجديد امين الجميل.

في الباب الثالث: ٥٠٠ صورة منذ بداية الغزو حتى سقوط اول «عاصمة عربية» بيد اسرائيل. في الباب الرابع: وثائق الغزو السياسية. كتاب حاول ان يكون مكتملاً.. لكنه اتى محققاً نجاح الصدور السريع والمحيط بكل ما يعطي للحدث التاريخي قيمته ويحيط بظروفه.. وان لم تسلم المحاولة من بعض الاخطاء في تقاليد العمل التوثيقي المتعارف عليها دولياً.

كاتيا سرور

\* «لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الاسرائيلي - وثائق وصور». صدر عن المركز العربي للمعلومات، بيروت،

## تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية

ظروف سياسية وعسكرية ملائمة، قررت المنظمة أن تبدأ هذه الحملة الشاملة في لبنان. ومنذ البداية كان على المجلس الفلسطيني الأعلى لمحو الأمية أن يحدد أهداف الحملة ومضمونها، ومدى شموليتها، وآفاقها الثقافية والسياسية، وتقرر عقد ندوة مركزية لتحديد تلك الأهداف والآفاق. وقد عقدت تلك الندوة في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٣-١٤ أيلول ١٩٨١، وحضرها وشارك في أعمالها خبراء تربويون عرب وقيادات سياسية فلسطينية، وقد حددت توصيات تلك الندوة أسس الحملة، وأهدافها، والخطة التنفيذية، والتمويل والتنظيم.

وتضمنت التوصيات المتعلقة بالأسس، إشارة واضحة «إلى المفهوم الحضاري للامية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق مضامينه الوطنية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية». وكذلك «اعتماد المواجهة الفلسطينية الشاملة لمشكلة محو الأمية بحيث يتم تنظيم حملة شاملة، متكاملة مع جهود التنمية، والنضال للقضاء عليها». وتشير بقية التوصيات في الفقرة المتعلقة بالأسس إلى أهمية القرار السياسي في بدء الحملة وتنفيذها، وأهمية القيام بسد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة واعتماد التخطيط العلمي للحملة، وضرورة المتابعة وأهمية الاعتماد على الخبرات

لم يكن التصدي للامية بالنسبة للشعب الفلسطيني مجرد مواجهة لمشكلة ثقافية وحضارية تعيق تطوره الثقافي والاجتماعي، بل هي بالإضافة إلى ذلك مسألة سياسية ترتبط بالسعي للمشاركة الشاملة للجماهير الفلسطينية في النضال الوطني بشقيه السياسي أو العسكري. ولم يكن تأمين هذه المشاركة ممكناً دون تعميم التعليم، بأشكاله المختلفة، والقضاء على الأمية بشكلها الأبجدي، والوظيفي.

وبالرغم من أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الفلسطيني يتلقى اليوم، بشكل أو بآخر، تعليماً أو تدريباً، وبالرغم من أن نسبة خريجي الجامعات الفلسطينية تعتبر الأعلى في العالم العربي، وتكاد تتجاوز النسبة نفسها في بعض البلدان المتطورة، إلا أن النظم التربوية العربية، والنظام التعليمي في عهد الانتداب البريطاني قد حرمت عدداً كبيراً من الراشدين الفلسطينيين من فرص التعليم.

وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن أكثر من ٢٨٪ من الراشدين الفلسطينيين في مخيمات لبنان هم أميون أو شبه أميين، وتبلغ نسبتهم في سوريا أكثر من ٢٨٪، وهذه النسبة هي أدنى بكثير من نسب الأميين في معظم الدول العربية... ولقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بتنظيم حملة شاملة لمكافحة الأمية في التجمعات الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ونتيجة لجملة

العربية والعالية لانجاح الحملة. وأما بالنسبة للأهداف، فقد أشارت توصيات الندوة الى أن محو الأمية يعني:

(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة، وتعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات، وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي، والمجتمع الفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وتشير بقية توصيات الندوة الى الخطة التنفيذية للحملة، وكذلك المبادئ والمعايير المطلوب من اللجنة الفنية مراعاتها في وضع الخطة. أما بالنسبة للتوصيات العامة، فتضمنت دعوات للعمل على توسيع مشروع الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بحيث يشمل الاقطار العربية التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني، وتوجيه نداء للمنظمات العربية والدولية، وخاصة منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتقديم العون الفني والمادي لإنجاح الحملة.

ابتدأت الحملة بنشاط اعلامي واسع موجه الى التنظيمات الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية لشرح أهداف الحملة وأهميتها، ثم الاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي وافقت على دعم الحملة مادياً وفنياً.

وبدأت أجهزة الحملة بالتكّون، فبالإضافة للمجلس الأعلى الذي ضم ممثلين عن المنظمات الجماهيرية وخبراء تربويين، تكون الكادر الإداري للحملة، إضافة الى المجالس الاقليمية، ثم عهد الى مجموعات عمل مكونة من خبراء تربويين ومدرسين في لبنان البدء بتحرير كل من كتابي الاساسي والتكميلي، بينما كانت مجموعات أخرى تقوم بتقويم الكتب الصادرة في هذا المجال وخاصة كتاب محو الأمية في صامد.

وفي آذار عام ١٩٨٢، تم عقد اجتماع ضم خبراء تربويين وعدداً من الذين جروا نماذج من كتاب الأساس لتقويم العمل المنجز، وصدرت عن هذا اللقاء جملة من المبادئ أو المعايير، تؤكد على أهمية ربط المادة المحررة بخبرة الدارس الأمي وحاجاته الاجتماعية والثقافية، وكذلك تقديم المادة المكتوبة والشفهية من خلال مواقف حياتية، أو واقعية وليست مفتعلة، وأن تعكس خبرات فئات مختلفة من المتعلمين، والا يجري التركيز فقط على اكتساب قدرات لغوية محددة، بل أن يتضمن التعليم تثقيفاً منهجياً للمتعليم، ألا يكون التوجيه الوطني من خلال المواد المقدمة، مباشراً وفجاً ومكرراً.

وعلى ضوء هذه المعايير، بدأت لجان التحرير باعادة تقويم عملها شكلاً ومضموناً، وفي الوقت نفسه بدأ التحضير لتنفيذ الحملة، فعقدت دورة للقيادات الشعبية في النصف الثاني من شهر أيار عام ١٩٨٢ لشرح أهداف الحملة وأبعادها، ودور القيادات الشعبية في انجاحها، وكذلك طرق توجيه الكبار، ومضمون الثقافة الشعبية، وسيكولوجية الراشد وخبراته. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعة العمل قد أنهت تحرير الجزء الأكبر من كتابي الاساسي والتكميلي على أساس المعايير الجديدة، وكانت تلك المجموعات تقوم بشكل مستمر بتقويم ماتم انجازه، واعادة صياغته. وفي مطلع حزيران عام ١٩٨٢ عقدت في بيروت دورة لأعضاء المجالس الاقليمية والقيادات الشعبية بتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتحضير لبدء العمل في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحضر الدورة أكثر من أربعين عضواً من المجالس الاقليمية، وأعضاء قياديين في التنظيمات الشعبية الفلسطينية، وتضمنت محاضراتها دراسات تتعلق بدور محو الأمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور المرأة في مجال محو الأمية، ودور التنظيمات الشعبية الفلسطينية في اكساب الحملة طابعاً جماهيرياً، وعملية تخطيط برامج محو الأمية، وأهمية العمل الاحصائي في تقويم نتائج الحملة في مختلف المراحل، والعلاقة بين الثقافة الشعبية، ومضمون مفاهيم كتب محو الأمية وطرق التوجيه. وفي الوقت نفسه، بدأ التحضير لدورة أخرى في نهاية شهر حزيران للمشرفين التربويين، وفي الشهر نفسه كان من



المفترض أن تعقد ورشة عمل يشارك فيها خبراء تربويون عرب ومربين فلسطينيين لتقويم المادة المحررة والشفهية لكتابي الأساس والتكميل من أجل التوصل الى الصياغة النهائية لكل منها. وكان من المتوقع أن يتجزأ الكتابان في خريف هذا العام لبدء العمل، ولكن الهجوم الاسرائيلي على لبنان وما نجم عنه من تدمير للمؤسسات التربوية الفلسطينية وانحسار الوجود العسكري والسياسي والثقافي للثورة الفلسطينية في لبنان، وضع حداً لتلك الطموحات التربوية...

وفي المرحلة الحالية، فإن دائرة التربية في منظمة التحرير تعيد تقويم تلك التجربة وتدرس امكانية الاستفادة من المواد المحررة والخبرات المكتسبة لتنظيم حملات محو الامية في الاقطار العربية الأخرى التي يتواجد فيها الفلسطينيون. وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الدائرة هي مسألة الطلاب والمعلمين المهجرين من مناطقهم الى مناطق أخرى في لبنان أو الى سوريا، والاتصال بالمؤسسات العربية والعالمية لحل مشكلاتهم.

وبالإضافة الى هذه الحملة المنظمة التي لم تكتمل بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي أشرنا اليها، تقوم المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بمجهود متواضع وامكانيات قليلة في مجال محو الامية، وتحاول دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية دعم تلك الجهود وتنظيمها ومدها بالمعونة المادية والخبرات التربوية. ومن المنتظر أن تتطور تلك الجهود، وخاصة في مجال مكافحة الامية في المخيمات الفلسطينية في سوريا، الى عمل موحد التخطيط والمناهج والأهداف والاشراف، ولا شك أن معهد تعليم الكبار الذي تم انشائه في دمشق بدعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يقوم بدور كبير في محو الامية الوظيفية، ويدريب الراشدين على اكتساب مهارات مهنية تساعد في كسب معيشتهم، وتشجعهم على التعليم الذاتي والتربية المستمرة.

ولعل النشاط الشعبي الأكثر جدية وفاعلية، ذلك الذي يجري في الأرض المحتلة، من أجل الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية وربط الإنسان الفلسطيني بأرضه، وتمكينه من اكتساب المهارات المختلفة لأداء دوره الوطني والاجتماعي. ولقد تطورت تلك الجهود في مجال محو الامية

بشكل عضوي وتلقائي، واعتمدت على مبادرات جدية أصيلة اشتركت فيها مؤسسات تربوية وجمعيات نسائية خيرية.

وبالرغم من تواضع الامكانيات المادية، وتصدى العدو الصهيوني لافشال الجهود، الا أن انجازات تلك الجماعات والمؤسسات تكاد تفوق مثيلاتها خارج الأرض المحتلة.

ولعبت جامعة بيرزيت في الضفة الغربية دوراً طليعياً في تنظيم تلك الجهود ومدها بالخبرات والكوادر الفنية المؤهلة. وفي بداية عام ١٩٧٨ تشكلت اللجنة العليا لمكافحة الامية وتعليم الكبار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكونت من خمسة أعضاء يمثلون كل الجمعيات الخيرية في القدس، والخليل ونابلس، وقطاع غزة، وقسم مكافحة الامية وتعليم الكبار في جامعة بيرزيت، وقامت تلك اللجنة بتحديد البرنامج التعليمي لحملات محو الامية ومراحل الحملة وأسسها ومتابعتها وأعمار الدارسين (أكثر من عشر سنوات، وأقل من ٥٠ عاماً)، وحددت مواصفات معلم الكبار ومؤهلاته التربوية والتعليمية وواجباته، وقامت بتنظيم دورات لأولئك المعلمين، ودورات متابعة، ولم تهتم فقط بالعمل في مجال محو الامية بمعناه التقليدي، بل نظمت أيضاً حملات توعية صحية، وتنمية ريفية، ونشاطات أخرى في مجال العناية بالبيئة.

وتصدر اللجنة عدداً من المطبوعات يشارك في تحريرها، بشكل أساسي، مكتب مكافحة الامية في جامعة بيرزيت، ومن أهمها مجلة «الإنسان الجديد» التي تصدر مرتين سنوياً، والتي تمد المعلمين العاملين في مجال محو الامية بأحدث ما ينشر حول تعليم الكبار على المستويين العالمي والعربي. أما مجلة «الدارس» التي تصدر مرة كل شهرين، فهي موجهة الى الدارسين الذين تمكنوا من اتقان مهارتي القراءة والكتابة، لتدريبهم على المطالعة وتشجيعهم على الكتابة، ومعظم مواد المجلة من تحرير الدارسين أنفسهم.

وأقامت اللجنة في كل مركز من مراكز محو الامية مكتبة تضم كتب مطالعة تستجيب لحاجات الدارسين، واهتماماتهم، وخبراتهم، وتتناسب مع المراحل التعليمية التي أنهوها، اضافة الى كتب مطالعة للمعلمين بهدف اغناء خبراتهم العلمية والتربوية، وهي تبحث في مختلف الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أن جهود تلك اللجنة تتصف بالتكامل والفهم المتقدم لعملية مكافحة الأمية؛ فبالإضافة إلى تعليم مهارتي القراءة والكتابة، نجد تنمية اجتماعية وتطويراً للوعي الوطني، وتوعية صحية وتنمية ريفية، وتدريباً على مهن مختلفة تستجيب للحاجات الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة، أي باختصار: أنها عملية دمج الدارس بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعه وإنهاء هامشيته.

ان هذه التجارب الفلسطينية المتواضعة في مجال محو الأمية تطرح جملة من الحقائق أهمها: (أ) صعوبة النضال في المجال الثقافي، بما في ذلك محو الأمية، في ظروف الصراع العسكري المستمر وحملات الإبادة التي تشنها الصهيونية والامبريالية الأميركية ضد الشعب الفلسطيني. ان الصراع من أجل البقاء يتطلب ابتكار أشكال جديدة من النضال الثقافي وخاصة في مجال محو الأمية بعيدة عن البيروقراطية وأكثر اعتماداً على المبادرات الجماهيرية، وابتكار الوسائل الجديدة في ظروف العدوان العسكري — المستمر (تجربة الضفة الغربية وقطاع غزة).

(ب) لقد دلت تلك التجارب أن ديمقراطية العمل التربوي في مجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي فيه، وأن نظاماً سياسياً لا ديمقراطياً لا يمكن إلا أن

يسعى لتخليد أمية الجماهير، وأن مكافحة الأمية ليست عملاً تقنياً تربوياً محضاً، بل هي في الدرجة الأولى جهد سياسي شعبي واردة جماهيرية.

(ج) لا بد أن تستند حملات محو الأمية إلى فلسفة تربوية واضحة تحدد ملامح الإنسان الذي نريد تكوينه، وبالتالي، فإن الحديث عن محو الأمية الحضارية يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

□ ما هو الفرق بين الأمية الثقافية، والأمية الحضارية، والتحديث ومحو الأمية كسبيل لتحرير الأمي من دونيته الاجتماعية، وبؤسه الاقتصادي، والمجتمعي، وهل محو الأمية عملية تحضير أم تسيير ودمج في بيئة اجتماعية معينة ذات قيم سياسية واجتماعية محددة.

□ وهل الإنسان الأمي غير متحضر؟ وهل لا قيمة لخبرته وتجاربه وخبراته الحياتية؟

(د) كيف يمكن لنظم تعليمية، تستند إلى بنى سياسية واجتماعية متخلفة تولد الأمية كل يوم، أن تصحح مسارها من خلال حملات محو أمية تتبناها في مناسبات معينة، وتكاد تصبح نوعاً من التقليد ومصدراً للدعاية السياسية.

ان الاجابة الجزئية على هذه الأسئلة، تتوضح من خلال التقدم البطيء الذي تنجزه حملات محو الأمية في الوطن العربي، والانجازات المتواضعة التي تقدمها تلك الحملات.

د. عدنان عبد الرحيم

## مذكرات يهودي معاد للصهيونية

Elmer Berger, *Memoires of an Anti-Zionist Jew*. Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1978, 159 p.

التي غيرت فيما بعد مجمل حياته الفكرية والعملية.

وينتقل بيرغر في الفصل الثاني الى اعطاء الامثلة عن ازدواجية بعض اليهود البارزين من مفكرين ورجال أعمال، ممن يدركون خطر الصهيونية على اليهود وعلى الأميركيين منهم بشكل خاص، ولكنهم لا يفعلون شيئاً للوقوف ضدها، بل يجاهرون بتأييدهم لها، خوفاً من الدعاوة الصهيونية. ان هذا الموقف الاخلاقي المهزوز لبعض كبار اليهود الأميركيين هو أحد العوامل التي ساعدت على نمو الابتزاز الصهيوني واشتداد خطره في الولايات المتحدة. ويتحدث بيرغر عن جهود «المجلس الأميركي لليهودية» في الاعتراض على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧؛ ولقد نسقش القرار ومُسرر تحت مظلة الابتزاز الصهيوني. فقد زعم الصهاينة أن سعيهم لقيام دولة مستقلة هو لتوفير ملجأ لليهود الهاربين من جحيم النازية».

وفي الفصل الثالث يتحدث الحاخام بيرغر عن العوامل التي ساعدت على تبلور السياسة المعادية للصهيونية كما عبر عنها المجلس في الخمسينات والستينات، حتى تغير تلك السياسة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واستقالة بيرغر من رئاسة اللجنة التنفيذية فيه. يقول بيرغر: «لقد حصل تطوران في ذلك الوقت (العامان ١٩٤٩ و ١٩٥٠) ساعدا على صياغة السياسات المعادية للصهيونية، الأول هو

مؤلف هذا الكتاب، الحاخام المر بيرغر، من أبرز اليهود المعادين للصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، وهو أيضاً من أنشط مؤسسي وقادة «المجلس الأميركي لليهودية»؛ فقد شغل رئاسة لجنته التنفيذية لأكثر من ربع قرن. لقد كتب الحاخام بيرغر الكثير، وألقى عدداً لا يحصى من المحاضرات في الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة، وأثارت كتاباته ومحاضراته حفيظة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية.

يقول بيرغر عن مذكراته هذه، أنه حاول فيها «أن يسجل بدقة ليس حوادث معينة فحسب، بل جوانب من انفعالاته وأفكاره أيضاً» (ص ١٤٠). ويعترف بيرغر بأنه «كبح نفسه عن الوعظ، تاركاً لتجاربه مهمة الافصاح عن ذاتها» (ص ١٤٤).

يتحدث بيرغر في الفصل الأول عن جهوده المبكرة المناهضة للصهيونية، ومحاولة تأسيس هيئة للوقوف بوجه المد الصهيوني، والتي عرفت فيما بعد بـ «المجلس الأميركي لليهودية». ويعرض الحاخام بيرغر لانتقاله من مجرد يهودي لا يرى في الصهيونية «المنقذ» لليهود أوروبا والعالم، كما كانت الحركة الصهيونية تصور نفسها، الى يهودي معاد للصهيونية بوعي وعلى درجة لا بأس بها من التبلور والوضوح، ويعزيمه مقنعة على الوقوف ضد هذه الحركة. وليس ثمة شك في أن هذه المرحلة من حياة بيرغر هي المرحلة الحاسمة



دعوة بن-غوريون لليهود في دول الشتات لارسال أبنائهم الى اسرائيل. ويرى بيرغر أنه لولا هذه الدعوة الصريحة، لتقوضت الجهود المعادية للصهيونية من الأساس. فقد مكنت هذه الدعوة اليهود المناهضين للصهيونية من ارساء دعائم نضالهم على أرض أكثر صلابة. أما التطور الثاني «الذي غير حياتي العملية» فكان تعرف الحاخام بيرغر على واحد من ألمع المفكرين والاعلاميين الفلسطينيين الذين أحسنوا عرض قضية شعبهم في الولايات المتحدة وهو المرحوم الدكتور فايز صايغ، الذي يمتدح فيه بيرغر «رزانته الفكرية وقناعته والتزامه الحميمين بالقضية الفلسطينية». عن طريق فايز الصايغ (الذي أصبح أحد أصدقاء عمره) تعرف بيرغر على نخبة ممتازة من المفكرين والاعلاميين والطلبة الفلسطينيين الذين ساعدوا على تقديم القضية الفلسطينية بشكل أفضل في الولايات المتحدة. ومن خلال احتكاكه بهؤلاء تكونت لدى بيرغر «انطباعته الأولى والواضحة والدائمة، والتفاصيل الدقيقة عما كانت الصهيونية ترتكبه بحق أناس من غير اليهود» (ص ٣٠).

ويفند بيرغر المزاعم الصهيونية القائلة بوجود «شعب يهودي واحد»، ويرى أن مثل هذه المزاعم مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي. ويعتبر بيرغر حكومة الولايات المتحدة شريكة للصهيونية في تغيير وضع اليهود الأميركيين، لأن «الشعب اليهودي الواحد» يجعلهم جزءاً من كل يتبع «قومية» تمثلها في الوقت الحاضر دولة أجنبية هي الكيان الصهيوني. ويلاحظ بيرغر أيضاً أن هذا الادعاء يخالف أيضاً أحد أحكام وعد بلفور القاضي بأن لا يؤثر قيام وطن قومي لليهود في فلسطين على وضع اليهود في الدول الأخرى.

ويتحدث الحاخام بيرغر عن جولته الأولى في دول الشرق الأوسط (لبنان، سوريا، الأردن، مصر وفلسطين المحتلة) ومحادثاته مع بعض مفكري ومسؤولي هذه الدول. لقد شهد بنفسه مدى الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين نتيجة قيام الكيان العنصري، ويشك بيرغر في أن تكون أية تسوية جزئية للمشكلة (حتى عودة «اسرائيل» الى حدود الرابع من حرب حزيران ١٩٦٧) محل عادل ودائم.

في الفصل الرابع من هذا الكتاب ثمة اشارة

على جانب كبير من الأهمية الى «الشهادات» التي استمعت اليها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي برئاسة السيناتور فولبرايت حول «نشاطات ممثلي الهيئات الأجنبية من غير الدبلوماسيين» التي نشرت عام ١٩٦٣ في جزئين. يحوي هذا التقرير فصلين عن النشاطات الصهيونية في الولايات المتحدة. ويشير بيرغر في مذكراته الى تجاهل الصحافة الأميركية لهذا التقرير الخطير وسعي المجلس للحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ وتوزيعه على أوسع نطاق. يعتبر هذا التقرير النشاطات الصهيونية المشار اليها «معادية للمصالح الأميركية ويجب أن تخضع لتشريعات جديدة».

ومن الجدير بالملاحظة أن أحد «مهموم» الكتاب الرئيسية هو المصالح الأميركية في المنطقة العربية، ويخصص بيرغر حيزاً كبيراً من مذكراته للحديث عن اتصالاته الدائمة مع المسؤولين الأميركيين لشرح طبيعة العمل الصهيوني الذي يتعارض مع المصالح الأميركية على المدى البعيد. ويجب أن لا ننسى أيضاً أن بيرغر أولاً وقبل كل شيء مواطن أميركي، ومن ثم ينظر الى المصلحة الأميركية أولاً.

عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ استقال الحاخام بيرغر من منصبه بعد الانشقاق الذي حدث داخل المجلس الذي أصر على عدم اتخاذ موقف يدين العدوان. وطلب منه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية المناصرين له في المجلس رئاسة منظمة جديدة معادية للصهيونية بعد تركه المجلس؛ وقد ظهرت هذه المنظمة عام ١٩٦٩ تحت تسمية «البدائل اليهودية الأميركية للصهيونية».

ويتحدث بيرغر أيضاً عن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، فيقول بأنه يفخر أن يكون في طليعة من ناضل في سبيل القضية الفلسطينية التي أصبحت عدالتها تزداد وضوحاً. وقد تنامت الحاجة بعد هذه الحرب الى حلها حلاً عادلاً. كما وأوضحت هذه الحرب، يضيف بيرغر، فداحة الضرر الذي تلحقه السياسة الأميركية المؤيدة للحركة الصهيونية بمصالحها في الشرق الأوسط. وأخيراً، لا بد من الاشارة الى أمر يذكره الحاخام بيرغر كثيراً في مذكراته وهو ضعف الاعلام العربي في الولايات المتحدة الأميركية. أن الحاخام بيرغر ليس مناصراً للقضية الفلسطينية

بالدرجة الأولى، لأن قضيته الأساسية هي النضال ضد الصهيونية التي تضر بمصالح اليهود بشكل عام أينما كانوا، وعلى هذه الأرضية يلتقي مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهيونية، ويشغل نفسه بقضيتهم. لقد ظل الاعلام العربي، ولفترة طويلة، عاجزاً تماماً عن ايجاد صيغة معقولة (الا فيما ندر) لمخاطبة العقل الأميركي بشكل مؤثر.

وفي معرض حديثه عن جهوده في خدمة القضية الفلسطينية، يقول بيرغر: «لقد كنت لفترة طويلة، ولازلت، أقدم المشورة للعرب حول فن العلاقات العامة ويتكرر لا بد أن يكون مملاً (ص ٩٧)، وغني عن البيان أن عدالة قضية ما،

كما أدرك ذلك بيرغر مبكراً، لا تكفي وحدها لكسب الآخرين الى جانب تلك القضية. وبلغت بيرغر الانتباه الى الفرق الهام بين أن نقول أن الصهيونية «تسيطر» على وسائل الاعلام في أميركا وبين قولنا أنها «تؤثر» على تلك الوسائل، والقول الأخير هو الصائب. أن هذا يعني، ببساطة، إمكانية كبح التأثير الاعلامي لهذه الحركة باعلام مدروس مضاد.

ان الاستنتاج النهائي الذي يخرج به القارئ بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب هو أنه يقف أمام شخص وهب حياته وفكره الى قضية عادلة لم يداخله يوماً شك في عدالتها وسموها، ولم يتوان يوماً في النضال في سبيلها.

د. عبد القادر ياسين

## المقاومة الفلسطينية — سياسياً

### المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت

المجلس الموقت العسكري والسياسي والدبلوماسي منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية، واستعرض مختلف مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، والمشاريع العربية والأميركية بصفة خاصة (السفير، ١٠/١١/١٩٨٢).

وفي مجال الاتصالات العربية والأجنبية، صرح المتحدث الرسمي باسم المنظمة في ١٤/١١/١٩٨٢، أن القيادة الفلسطينية تجري اتصالات مستمرة مع جميع الأطراف العربية والأجنبية، للوقوف على تطور تأييدها للقضية الفلسطينية، ولإطلاعها على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الوضع. وأضاف المتحدث، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من جميع هذه الاتصالات ينطلق من أسس واضحة ومحددة وهي التمسك بقرارات مؤتمر قمة قاس العربي، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي تمثل الحد الأدنى فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما ينطلق موقفها من إقامة علاقات بين الدول العربية، متميزة ومتوازنة، في الإطار العربي الذي حدده مؤتمر قمة قاس وذلك مع رفض الشروط الجائرة للولايات المتحدة، التي تطلب من منظمة التحرير، تنازلات كئمن للحوار معها (المصدر نفسه، ١٥/١١/١٩٨٢).

#### اللقاءات الفلسطينية — المصرية

بعد اللقاءات الفلسطينية — المصرية،

يتناول هذا التقرير، أهم النشاطات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢؛ حيث أجرت المنظمة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية والفلسطينية — العربية، لتدارس أوضاع المرحلة المقبلة سياسياً وعسكرياً. وأعلنت المنظمة مواقفها من عدد من القضايا، موضع البحث والجدل، في دورة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، والتي تعتبر واحدة من أهم الدورات التي شهدها المجلس.

وقد سبق اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني، وسلسلة اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة. كما سبق هذا الاجتماع، إعلان بعض فصائل المقاومة، مواقفها من اللقاءات والاتصالات الفلسطينية — المصرية.

#### اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح

عقد المجلس الثوري اجتماعه في تونس، بتاريخ ٩/١١/١٩٨٢، وأقر خطة لقيام اتحاد كوفدري مع الأردن، ولكن بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وكانت هذه المسألة مدار مناقشة جرت بين الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والملك حسين ملك الأردن، خلال مباحثاتهما في عمان، وتمت المصادقة عليها خلال اجتماعات المجلس. كما بحث



اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح وتبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني-فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٩).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدوة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورفوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٠/١١/١٩٨٢، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١١).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبة النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف

بإسرائيل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١١). ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني - الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٨).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعتها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في ما يبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطالبة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤).

### اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ٢/١١/١٩٨٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٣). كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٧).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق

اجتماع المجلس المركزي، فهو التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الوقوف في وجه أية محاولة لاجتثاث شرخ في الصف الوطني الفلسطيني. وقد اطلع عرفات، أعضاء اللجنة، على نتائج لقائه مع العاهل السعودي الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في العاصمة الجزائرية، في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. والجدير بالذكر، هنا، أنه في ختام المحادثات السعودية - الجزائرية، صدر بيان مشترك تم فيه التأكيد، على أنه لا يمكن «تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، إلا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه» (النهار، ١١/٢٤/١٩٨٢). من جهة أخرى، تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، على أعضاء اللجنة، تقريراً عن المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، وتقريراً آخر عن اجتماعات اللجنة العربية السباعية مع كل من الرئيس رونالد ريغان، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (الشرق الأوسط، ١١/٢٦/١٩٨٢).

واتفقت اللجنة التنفيذية على المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المجلس المركزي، ومنها خطة التحرك السياسي والعسكري للمنظمة في المرحلة القادمة، وتوحيد الاعلام في المنظمة. وتشكيل اعلام مركزي موحد ناطق باسم المنظمة. هذا مع التأكيد على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني كافة (السفير، ١١/٢٦/١٩٨٢).

### المجلس الأعلى العسكري الفلسطيني

وسبق اجتماع المجلس المركزي أيضاً، اجتماع للمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني الذي عقد برئاسة ياسر عرفات. وأعلن عقب الاجتماع، الذي دام أربع ساعات، أن المجلس العسكري الأعلى، ناقش خلال الاجتماع، الوضع العسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، والاحتمالات المتوقعة على الصعيد العسكري. كما اتخذ المجلس عدداً من القرارات العسكرية، بخصوص تنظيم القوات الفلسطينية في سوريا

وباقى الدول العربية، كما اتخذ، إضافة إلى ذلك، قرارات تدعم الموقف العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان، في وجه أي عدوان محتمل (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

### المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وأغلبية الأعضاء الـ ٦٦. ويعتبر المجلس المركزي، حلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتتمثل فيه جميع المنظمات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وأهمية هذا الاجتماع، تكمن في كونه عُقد، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تحركات داخلية مكثفة، حول مستقبل ووضع الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن هذا الاجتماع عقد في ظل نشاط عربي ودولي واسع، كالتحرك الذي تقوم به اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن قمة فاس، والتحرك المصري، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من ناحية، وبينها وبين النظام المصري من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن اجتماع المجلس بحث في مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وجولات المبعوثين الأميركيين في لبنان بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة.

افتتح خالد الفاهوم، دورة اجتماع المجلس بالوقوف دقيقة صمت، حداداً على الشهيد سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي اغتيل في لبنان في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم ألقى ياسر عرفات، كلمة أشاد فيها بالشهيد، وبصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي جنوب لبنان. وأكد عرفات، على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها «ديموقراطية أصيلة، وهي ليست سهلة، بل انها ديموقراطية البنادق في أيدي عمالقة الأمة العربية». واعتبر عرفات أن الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها،

هي مرشد الثورة الفلسطينية، في كل المعارك التي تخوضها (الذهار، ١٩٨٢/١١/٢٦). وأشاد عرفات بالمقاومة في بيروت الغربية، وقال أنه لا الضمانات الدولية ولا العربية، هي التي كانت تحمي بيروت «وانما أجسادنا ودمائنا» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٦).

من ناحية ثانية، تحدث عرفات، عن مجازر صبرا وشاتيلا، ووضع المبعوث الأميركي فيليب حبيب على قدم المساواة مع قادة إسرائيل «القتلة». كما تحدث عن الضمانات الأميركية، التي كانت قد أعطيت للمقاومة قبيل مغادرتها بيروت. وبعد الانتهاء من لقاء كلمته، أعلن عن بدء الجلسة المغلقة (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

تناول الاجتماع قضايا عدة، كان من أبرزها العلاقات الفلسطينية - العربية، وأهمها العلاقات الفلسطينية - الأردنية؛ حيث تحدث عرفات عن محادثاته مع الأردن، فأكد أن هذه المحادثات لم تتضمن أي تفويض للملك حسين، بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، بل على العكس، فقد تركزت هذه المحادثات، على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأن أية وحدة مع الأردن، أو مع غيره من البلاد العربية، لن يعمل بها إلا بعد أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة (الموقف العربي، العدد ١١٢، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢٠).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبوجهاد)، قد أعلن، في وقت سابق، «أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها، وأن يأسر عرفات لم يفوض الأردن، التحدث بدلاً عن المنظمة، والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٤).

وتناول المجلس المركزي في اجتماعه، الوضع العسكري الناتج عن الحشودات العسكرية الإسرائيلية الجديدة، كما اطلع على القرار الذي أصدره المجلس الأعلى العسكري، ودرس نتائج الجولات التي قام بها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعرض التحركات والاتصالات السياسية الفلسطينية - العربية، لا سيما منها الاتصالات الفلسطينية - المصرية (المستقبل، العدد ٣٠٢، ١٩٨٢/١٢/٤، ص ١٢). إضافة

إلى ذلك، درس المجلس نتائج تحرك اللجنة العربية السباعية في كل من باريس وواشنطن. وقدم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي، في هذا الخصوص، تقريراً مفصلاً حول مساعي ونشاطات اللجنة. ومما جاء في التقرير، أن الرئيس الأميركي رونالد ريغان، يحاول إنجاز حل القضية الفلسطينية من خلال الملك حسين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين من الضفة الغربية «في أحسن الأحوال». كما عرض القدومي، موقف فرنسا التي أكدت دعمها للشعب الفلسطيني ونضاله (الموقف العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١).

في ختام جلسته، أكد المجلس على الوحدة الوطنية الفلسطينية «فهي الدرع القوي للنضال، التي بها تم صنع ملحمة الصمود في لبنان». وتم الاتفاق، على ضرورة وأهمية «عودة مصر إلى الصف العربي، وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كامب ديفيد» (الحوادث، العدد ١٣٦١، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ٢٢). وصدر عن المجلس بيان تلاه رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، حددت فيه، مواقف الأطراف الفلسطينية المجتمعة في المجلس المركزي على الشكل التالي:

١ - التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، داخل وخارج الوطن المحتل، وذلك وفقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ولقرارات مؤتمرات القمة العربية.

٢ - التأكيد على أهمية وضرورة، عودة مصر إلى الصف العربي وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كمب ديفيد، التي كانت السبب الرئيسي في المحاولات التي بذلتها إسرائيل والولايات المتحدة، لايجاد قطيعة بين مصر والدول العربية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للتضحيات والبطولات التي قام بها الشعب العربي في مصر، دفاعاً عن فلسطين والأمة العربية.

٣ - عبّر المجلس عن التقدير والاعتزاز بموقف الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، الذي أكد إلتفاهه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة



وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يليق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ - الإجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ - وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العاميين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢). هذا بالإضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية - العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ «سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الإجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة» (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة

الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضيع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب إسرائيل، وإزالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالإضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادئ.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الإسرائيلي، وبأن الإدارة الأميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

نعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تثبيت الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من لبنان، وتكريس احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والتوسع المستمر في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة، (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠).

وعقب اجتماعات المجلس المركزي، جرت في ٢٧ و ٢٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) مباحثات بين ياسر عرفات والملك حسين، من أجل الوصول إلى اتفاق حول المعادلة الجديدة لكسر الطوق المضروب على القطيعة بين واشنطن وبين المنظمة، وذلك عن طريق تشكيل وفد أردني-فلسطيني لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة. وقد جدد عرفات اتهامه لمقترحات ريفان، بأنها تتسم بطابع «مشكوك فيه»، كونها لم تعط منظمة التحرير، ضمانات بشأن مشاركتها مستقبلاً، في المفاوضات المحتملة حول الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، التقى عرفات في عمان في ١٩٨٢/١١/٢٨، أعضاء كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الأردن، حيث جرى بحث مشاريع السلام المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومناقشة مقترحات ريفان «ومدى ملاءمتها للطموحات الفلسطينية في تحقيق السلام الشامل والعدل، وإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني». وناقش المجتمعون المطلب الأميركي والأوروبي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل (السفير، ١٩٨٢/١١/٣٠).

### اجتماع المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم

عقدت في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة اجتماعات المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم في عمان، بحضور ياسر عرفات والملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين، والقادة الفلسطينيين. وفي كلمة القاها في هذا الخصوص، اعتبر عرفات أنه «لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالقفز فوق الثورة الفلسطينية التي تشكل الرقم الصعب والاساسي في معادلة الشرق الأوسط. وأن القضية الفلسطينية هي

جوهر الصراع في المنطقة، ولا يمكن بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه، بما فيها القدس، الوصول إلى أي حل عادل في المنطقة» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وأكد عرفات، أن الثورة الفلسطينية، ليست ثورة بندقية فحسب، بل ثورة في الفكر والمفاهيم والحضارة. وبأن الثورة الفلسطينية ستواصل نضالها بالبندقية، وجميع الطرق النضالية، سياسية كانت أم اعلامية وثقافية واقتصادية، في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مسيرتها النضالية. وأضاف عرفات أن الغزو الصهيوني للبنان، أثبت أنه لم يستهدف المنظمة فحسب، بل استهدف الوجود الثقافي والحضاري والانساني والاقتصادي للأمة العربية، ولكن بالرغم من ذلك كله فإن الثقافة والحضارة العربية والدور الفلسطيني فيها، ستظل راسخة، في هذه الأرض العربية (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٩).

### اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد قررت جعل هذا اليوم، يوماً عالمياً، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تأكيد شعوب العالم، حقوق هذا الشعب المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وتضامنها معه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية. وفي هذه المناسبة أعلن عرفات، عشية اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن خطة ريفان للتسوية في الشرق الأوسط، لا تحمل أي معنى جديد؛ إذا لم تضاف إليها إجراءات عملية تضغط على الحكومة الاسرائيلية، واعتبر أنها تهدف إلى امتصاص النعمة العربية على الجريمة التي ترتكبها اسرائيل في لبنان. وأشار عرفات، إلى أنه «بدلاً من أن تحاول الادارة الأميركية وقف هذا التردّي في الموقف، انصبّت الجهود والمواقف والتصريحات الأميركية التي تلت إعلان ريفان لخطته، على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي مسبق بدولة اسرائيل، كشرط مسبق لبدء عملية السلام، الأمر الذي يعيد الكرة من الملعب الاسرائيلي، ويلقيها في الملعب العربي». واعتبر عرفات أن المآسي والكوارث وتجارب النضال، التي عايشها الشعب الفلسطيني علمته، أن

وحدته الوطنية تشكل الشرط الأول لانتصاره  
وعدم تصفية قضيته، «ولهذا فإن الشعب  
اللسطيني سيقاوم أية سياسة من شأنها النيل

من هذه الوحدة، ولن يسمح بالتلاعب في هذا  
الأمر» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

سمر مكاي



## الوطن المحتل

### التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الاسرائيلي للبنان

حول منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل تتوخى بعدوانها إضعاف المقاومة الوطنية في الخارج، الذي سينتج عنه إضعاف للمقاومة الموجودة في الداخل، مما يساعدها على إجبار فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع على «التفاوض [معها] حول مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن» (من مقال أريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في هيرالد تريبيون، السفير، ١٩٨٢/٩/٢)، بعد «اقتناعهم بأنهم كانوا مخطئين في الاعتماد على المنظمة فقط» (تصريح يوسف بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢). وأتى تركيز المسؤولين الاسرائيليين على إمكانية معاودة «مفاوضات الحكم الذاتي»، بعد إتمام خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، تعبيراً عن رغبتهم في إخراج هذه المفاوضات من الجُمود الذي يحيط بها منذ أيار ١٩٨٠، خصوصاً بعد الخطوة المتقدمة التي خطوها نحو «الحكم الذاتي»، حيث كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروع وزير الدفاع الخاص «بالادارة المدنية»؛ ويهدف

تتسم الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، بأهمية خاصة، كون الرهان الأساسي للغزو هو المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمحدد من قبل إسرائيل في إطار «مشروع الحكم الذاتي». وبطموحاته المعلنة والهادفة إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية والإعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان الغزو بمثابة محاولة لتصفية الإرادة الوطنية لفلسطينيي الداخل، كما تكررست بشكل قاطع منذ مؤتمر القدس الوطني (المنعقد في ١٩٧٨/١٠/١)، والذي تبني مطالب متناقضة مع اتفاقيات كامب ديفيد عامة، ومشروع الحكم الذاتي خاصة؛ وقد تلخصت هذه المطالب في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الاسرائيلية بحاجة إلى شن حملة عسكرية واسعة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، نظراً إلى ترافق التأكيد المستمر على هذا البرنامج المعبر عن المطالب الوطنية الفلسطينية مع الالتفاف المتصاعد

\* في ١٩٨١/١٠/٤، صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على مشروع شارون المتعلق بإعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبموجب هذا المشروع، تم استبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «المدني» (مثل: الصحة، التربية، الزراعة) بمدنيين اسرائيليين؛ بينما بقيت الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «الأمني»، تحت إشراف ضباط من الجيش الاسرائيلي. وفي ١٩٨١/١١/١١، تولى مناحيم ميلسون، مهام منصبه كرئيس «للادارة المدنية»، أي، عملياً، كرئيس للدوائر التابعة للحكم العسكري والمهتمة بالشؤون المصنفة على أنها «مدنية». وفي ١٩٨١/١٢/١، بدأ تطبيق «الادارة المدنية».

هذا المشروع إلى «اعداد الأرضية لتجسيد المرحلة الأولى» من اتفاقيات كامب ديفيد، وهي «مرحلة تطبيق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات قبل حسم المكانة النهائية» للضفة الغربية وقطاع غزة التي يستوجب حسمها في رأي إسرائيل «... صراعاً سياسياً وشعبياً ضد منظمة التحرير وضد أنصار منظمة التحرير... وبناء بنية تحتية لإجراء حوار مع أوساط فلسطينية» مستعدة للقبول بالضم والالحاق الذي ينطوي عليه مشروع الحكم الذاتي (مقابلة إذاعية مع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية بعد استقالته من منصبه، ر. إ. إ. العدد ٢٧٢١، ٤-١١/١٠/١٩٨٢، ص ٤٠-٥٠). ولذلك، عملت الحكومة الاسرائيلية على خطين متزامنين: فبينما كانت تواصل هجومها العسكري على المقاومة الفلسطينية في لبنان، سعت إلى تصفية رموز المنظمة في الداخل، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجامعات الوطنية، كما أنها واصلت، بالمقابل، تعزيز دور «روابط القرى».

#### تعزيز روابط القرى

قامت سلطات الاحتلال بتعزيز «روابط القرى» التي أنشأتها إثر الاعلان عن «الإدارة المدنية»، أخذة في الحسبان مسألة انضمام فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى مفاوضات الحكم الذاتي المرتقبة، كما صرح شارون إثر لقائه بزعماء «الروابط» في بيت - ايل في ٢٥/٨/١٩٨٢ (النهار، ٢٦/٨/١٩٨٢). و«الروابط»، التي تجسد آخر المحاولات الاسرائيلية لخلق بديل للزعامة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي المؤهلة من وجهة النظر الاسرائيلية للانضمام إلى المفاوضات؛ ولقد أكد شارون ذلك، خلال الاجتماع المذكور، حيث «تحدث معهم، وتحدثوا معه، وعاد وكرر أمامهم ما قاله في الكنيست علانية، وكذلك للصحافة، وهو أن إسرائيل - وهو كمسؤول عن الموضوع كونه وزيراً للدفاع - معنية بإجراء حوار مع أولئك الفلسطينيين الذين يريدون التقدم نحو السلام، عبر مسار المفاوضات، وليسوا من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية» (حديث مناحيم ميلسون للإذاعة الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره). ومن جهته، قام

مصطفى دودين، رئيس «الروابط»، بتبريد تصريحات مماثلة، نذكر منها، على سبيل المثال، تصريحه حول اشتراك «الزعامة الجديدة» في التفاوض مع إسرائيل «سواء هزمت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة كاملة أم لا» في لبنان (المصدر نفسه، العدد ٢٦٦١، ١٨ و ١٩/٦/١٩٨٢، ص ٩-١٠).

وكان لا بد من تقوية «الروابط» على جميع الأصعدة، لتذليل الصعوبات التي تواجهها منذ إنشائها، بعد أن نجح الاحتلال خلال عام واحد في تأسيس حوالي عشرة «روابط» في بعض الأوساط الريفية البعيدة عن الأجواء النضالية السائدة في المدن. وخلال الغزو للبنان، استكمل تنظيمها عن طريق تأسيس روابط جديدة، مثال «رابطة القرى في نابلس» التي احتفل بتأسيسها في ٢/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢/٧/١٩٨٢)، وسمح لها بإصدار صحيفة خاصة بها، تحمل اسم «أم القرى» صدر العدد الأول منها في ١٦/٦/١٩٨٢ (النهار، ١٧/٦/١٩٨٢). وقد اتضح جلياً أن المتعاونين مع الاحتلال «لا يتمتعون بأي شعبية وسط السكان بل يعتبرون قادة من الدرجة الثالثة» (السياسة، ٢٧/٣/١٩٨٢). ولذلك، جندت كافة الوسائل لتثبيتهم بالقوة، فمن جهة، ازداد تسليحهم، الذي كان قد بدأ بناء على القرار الذي اتخذته شارون، والقاضي، بصرف الاموال «للروابط» لشراء السيارات العسكرية والسماح لها بتنظيم دوريات مسلحة داخل مناطقها وذلك إثر اغتيال رئيس «رابطة القرى في رام الله» في ١٧/١١/١٩٨١، ولقد، سلّمت خلال شهر تموز أسلحة أوتوماتيكية «لرابطة القرية» في بلدة قباطية قضاء جنين (وفا، ٢٩/٧/١٩٨٢)، بالإضافة إلى استمرار تدريب أعضاء «الروابط» المختلفة في معسكرات حرس الحدود؛ ومن جهة أخرى، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي «الروابط». ومن أبرز الحوادث: توقيف مخاتير منطقة بيت لحم طيلة نهار ٥/٦/١٩٨٢ لرفضهم التعامل مع «روابط القرى» ونشرهم بياناً في الصحف المقدسية يقضح مزاعم «الروابط» حول قيامها بمشاريع تطويرية (المصدر نفسه، ٥/٦/١٩٨٢). اعتقال ثلاث شخصيات من مدينة الخليل في ١٢/٧/١٩٨٢ لرفضهم الانضمام إلى

«رابطة القرى في الخليل»، وهم حسن بدر (المدير السابق في وزارة التربية والتعليم الأردنية)، كمال النتشه (مدير سابق في الوزارة) عدنان جرادات (المدير السابق لاحدى الجمعيات التعاونية) (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/١٤)؛ اعتقال أكثر من خمسين شخصاً في بلدة سعين، قضاء الخليل، ومصادرة هويات عشرات آخرين، بسبب تصديهم لاستفزازات «الروابط» في ١٩٨٢/٧/٢٨ (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢٩). وقد ساهمت «الروابط» بدورها في عمليات الارهاب الموجهة ضد السكان. فعلى سبيل المثال، قامت في الفترة ما بين ٤-١٩٨٢/٧/٩ وفي منطقة نابلس وحدها باعتقال ٦٠٠ شخص تظاهروا ضد حفلة تأسيس «رابطة القرى في نابلس» (النهار، ١٩٨٢/٧/١٠)؛ وقتلت داوود الطاحوني (٢٥ عاماً) كما جرحت خمسة أشخاص آخرين في قرية بيت كهل، قرب الخليل، لاعتراضهم على وصل كهرباء القرية بكهرباء اسرائيل، علماً بأن القرويين كانوا قد اشتمروا آلات لتوفير الكهرباء من مصادر أخرى (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٠). وبالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية، والارهاب المسلح، يشكل حظر التجول شكلاً آخر من الضغط المتزايد الذي يمارس على السكان لجعلهم ينتسبون إلى «روابط القرى»، فقد فرض حظر التجول لمدة ثمانية أيام على بلدة الظاهرية، قضاء الخليل، بسبب مقاطعة الاهالي للرابطة المحلية (وفا، ١٩٨٢/٧/٢٧). إن ما تتطلع إليه سلطات الاحتلال، هو جعل «الروابط» الجهة المخولة لتأمين معاملات السكان، بدلاً من البلديات. ولذلك، فانها استمرت في توسيع صلاحياتها على صعيد حاجات السكان الحياتية اليومية. ففي المجال الحيوي الذي تشكله مسألة السفر إلى الأردن، بالنسبة لسكان الضفة والقطاع، تم في حزيران الماضي، حصر إصدار تصاريح السفر «بروابط القرى» و«الإدارة المدنية». صحيح، أن الوعي الوطني يقود الاهالي إلى مقاطعة «الروابط»، ويشهد على ذلك حادث الباصات العاملة على خط قرية بني نعيم - مدينة الخليل، حيث رفض أصحاب الباصات الحصول على رخص من «رابطة القرى في الخليل» مقابل ٢,٥٠٠ دينار أردني، مما أدى إلى توقيف

الباصات (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢). ولكن، في ظل الظروف التي ستنشأ عن تصميم الاحتلال على إعطاء «الروابط» حق تحصيل بعض الرسوم، الخ... قد يصعب على الاهالي الاستمرار طويلاً في مقاطعتها، خاصة مع تزايد العراقيل الإدارية المتعددة التي تضعها السلطات الاسرائيلية أمام المجالس والبلديات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لمنعها من تقديم الخدمات العامة للمواطنين. من هنا، يأخذ النضال ضد «الروابط»، بوجهيه السياسي والعسكري، أهمية مزدوجة. فهو، من جهة، تعبير عن الرفض لكل ما أسفرت عنه «الإدارة المدنية»، ومن جهة أخرى، نضال لتأمين الحاجات الحياتية.

وقد تصاعد النضال ضد «روابط القرى» بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. ولم تكن الاشتباكات التي وقعت في بيت كهل بين مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء «الروابط»، حادثاً معزولاً، حيث شهدت الضفة الغربية سلسلة من الأحداث العنيفة اعتراضاً على «الروابط»؛ ففي ١٩٨٢/٧/١ وقعت اشتباكات عنيفة في بلدة عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، أدت إلى إصابة أربعة شبان من القرية واثنين من حرس الحدود الاسرائيليين بإصابات بالغة، أثناء التظاهرة التي انطلقت احتجاجاً على الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تأسيس «رابطة القرى في نابلس»، والتي تم على أثرها فرض حظر التجول على البلدة لعدة أيام (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٣). وفي حادث آخر، جرح ستة أشخاص في قرية رأس كركر، قرب رام الله، خلال تظاهرة ضد رابطة القرى المحلية، بينما هاجم عدد من أهالي قرية سعين، شمالي الخليل، يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ زعيم رابطة القرية بالحجارة (المسفير، ١٩٨٢/٧/٢٧). كما سجلت الأشهر الأخيرة، تصعيداً في العمليات العسكرية ضد أعضاء الروابط ومراكزها في مناطق مختلفة من الضفة؛ ففي البيرة قتل نضال زيد رماً بالرصاص في ١٩٨٢/٧/٢٤ (وفا، ١٩٨٢/٧/٢٧)؛ وفي نابلس، جرت محاولتان ضد مكتب «رابطة القرى» فيها، إلا أنه تم اكتشاف القنبلة الموقوتة في الممرتين خلال شهر آب (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/٣)؛ وفي قرية



بجاجة، قتل نايف بربوز طعنًا بالسكين في ١٩٨٢/٩/١ (النهار، ١٩٨٢/٩/٢): وفي ١٩٨٢/١١/٨، شنت مجموعة مسلحة من خمسة عناصر هجومًا على مكتب «الرابطة» في عصيرة الشمالية أسفر عن مقتل رئيس رابطة ظمة، وجرح أربعة أعضاء من الرابطة (السفير، ١٩٨٢/١١/٩).

لقد شكل تصعيد النضال بهذه الأشكال، الرد الملائم على الدور الخطير والمتزايد الذي تقوم به «الروابط»، والذي يعترض مسيرة النضال الوطني في الداخل، حيث جاء مترافقًا مع عملية عزل رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي اعتبرتها الحكومة الاسرائيلية إجراءً ضروريًا كي يتاح للذين يريدون ذلك التفاوض مع إسرائيل، (مؤتمر صحفي لميلسون في القدس في ١٩٨٢/٢/٢٦، النهار، ١٩٨٢/٢/٢٧).

### أقالة المجالس البلدية

لقد تبلورت الحرب ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ إعلان «مشروع الحكم الذاتي»، أي مع تولي مناحم بيغن رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٧٧. غير أنها شهدت انعطافاً خطيراً في الأشهر الأخيرة، إذ تركزت على تجريد رؤساء البلديات، المنتخبين منذ عام ١٩٧٦ على قاعدة برنامج وطني مؤيد علناً للمنظمة، من كافة صلاحياتهم ومسؤولياتهم. فخلال السنوات الماضية تركزت المحاولات الهادفة إلى سلب رؤساء البلديات مكانتهم الوطنية النضالية عبر أسلوبين تمثل الأول بمحاكمتهم كما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حين حكم على رئيس بلدية بيت جالا، بشارة داوود، بالسجن لمدة عامين، منها ستة أشهر فعلية بسبب ترؤسه لمظاهرة، رفع خلالها العلم الفلسطيني. وفي (أكتوبر) تشرين الأول ١٩٧٩، قُدِّم كل من رئيس بلدية رام الله والخليل، كريم خلف وفهد القواسمة، إلى المحكمة بسبب التشاجر مع الشرطة أثناء مظاهرة جرت قبل عام من ذلك: وفي (مارس) آذار ١٩٧٩، احتجز رئيس المجلس البلدي لمدينة ححول في مقر الحاكم العسكري بسبب دعوته للتظاهر. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠

اعتقل رئيس بلدية قلقيلية، أمين النصر، لقيام البلدية بنشر كتاب يدين الاحتلال. وأما الأسلوب الثاني متمثل بعمليات الإبعاد، ففي (مايو) أيار ١٩٨٠ أبعدت سلطات الاحتلال كلاً من رئيس بلدية ححول، محمد ملحم، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، بسبب قيام سكان المدينتين بالرد على هجمات المستوطنين المسلحة؛ وكانت الجماهير قد أفضلت عام ١٩٧٩ محاولة طرد رئيس بلدية نابلس بسبب الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة شهر كامل، من ١١/٨ - ١٢/٨ / ١٩٧٩. هذا بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التي تعرض لها في (يونيو) حزيران ١٩٨٠ كل من رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة. ذلك كله، إلى جانب التضيق المستمر على البلديات والتدخل في شؤونها الخاصة، وفرض الإقامة الجبرية من حين لآخر على بعض رؤسائها. أما الآن فانه يجري تنفيذ خطة شاملة تعتمد على إقالة كل رئيس بلدية أو كافة أعضاء أي مجلس بلدي يعارض سياسة «الإدارة المدنية»، واستبدالهم بمدنيين فلسطينيين متعاونين مع الاحتلال، وإن تعذر ذلك، فبضباط إسرائيليين. وبما أن الموقف المشترك للمجالس البلدية والقروية هو رفض التعامل مع ممثلي «الإدارة المدنية» في قضائهم، فذلك يعني أن الإقالات التي اتخذت قرارات بشأنها حتى أواخر شهر (نوفمبر) تشرين الثاني ١٩٨٢، لن تكون الأخيرة. وهي تشمل بلديات المدن والقرى التسعة التالية:

- ١ - البيرة: أقال المجلس البلدي في ٣/١٨، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكان إبراهيم الطويل.
- ٢ - رام الله: أقال رئيس البلدية، كريم خلف، في ٣/٢٥، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكانه.
- ٣ - عنتابا: أقال رئيس البلدية وحيد الحمد الله في نهاية شهر (أبريل) نيسان ١٩٨٢.
- ٤ - نابلس: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وذلك بعد أن كان بسام الشكعة قد أقال من منصبه في ٣/٢٥، حيث تم تعيين ضابط إسرائيلي من الإدارة المدنية مكانه.
- ٥ - دورا: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وتم تعيين مجلس جديد برئاسة عبد الفتاح دودين.
- ٦ - جنين: حل المجلس البلدي في ٧/٦، وكان يترأسه أحمد شوقي موسى، وتضمنت الإقالة

قراراً بالتحفظ على خزانة المجلس البلدي.

٧ - غزة: أقبل رئيس البلدية رشاد الشوا في ٧/١١، وفي ٧/٣٠ تم تعيين حمزة تركماني مكانه.

٨ - دير ديبوان: حل المجلس البلدي في ٧/١١، وكان يترأسه حجازي مضية. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، ولكنها استبدلت في ٧/٢٧ بلجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً، وهم: سليمان أبو سنيّة، جميل سليم صباح، ونيل الحاج.

٩ - قلقيلية: حل المجلس البلدي في ٧/٢٦، الذي كان يترأسه الحاج أمين النصر. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، وهم: عبد الرحمن أبو سنيّة، يوسف شعيب، ويوسف ملحم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من البلديات والمجالس القروية، هي على وشك أن تتسلم قرارات إقالتها بسبب معارضتها للإدارة المدنية، منها: ١- المجلس القروي في بدير، الذي رفض في ١٩٨٢/٦/٣، طلباً بتوجيه دعوة إلى مسئول «الإدارة المدنية» في قضاء بيت لحم لزيارة القرية (وفاء، ١٩٨٢/٦/٤)؛ ٢- المجلس القروي في كل من اليامون وسيلة الحارثية، إذ رفض المجلسان في ١٩٨٢/٦/٤ استقبال مسئول «الإدارة المدنية» في قضاء جنين (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٥)؛ ٣- بلدية الخليل، حيث صرح رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى الننتشة، أن مشكلة دفع فواتير الكهرباء التي يثيرها المحتل ليست إلا عذراً لحل المجلس البلدي الذي رفض كسواه، «الإدارة المدنية» (السفير، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

وتمارس سلطات الاحتلال مختلف الضغوطات لتثبيت رؤساء البلديات الذين قامت بتعيينهم، وإجبار الأهالي على التعامل معهم. وتعاني مدن عديدة من هذا الوضع منها على سبيل المثال مدينة البيرة، التي ترفض الاعتراف بالضابط المعين مكان إبراهيم الطويل. ومن جهة أخرى، فرضت الإقامة الجبرية على معظم رؤساء البلديات المقالين لمنعهم من القيام بأي نشاط، وشمل هذا الاجراء كلاً من كريم خلف (في ١٩٨٢/٢/٢٧)، ويسام الشكعة (في ١٩٨٢/٦/٤)، والحاج أمين النصر وأحمد شوقي موسى (في ١٩٨٢/٧/٢٦)، كما أن هذا

الاجراء فرض أيضاً على عائلة رئيس بلدية نابلس وابنة، خليل الطيرة، عضو المجلس البلدي لمدينة نابلس (في ١٩٨٢/٨/٢٦).

خاضت الضفة الغربية وقطاع غزة معركة سياسية ضد إقالة رؤساء ومجالس البلديات. وفور إعلان حل مجلس بلدية البيرة، أعلنت البلديات وغالبية المجالس القروية، تعليق أعمالها احتجاجاً، خاصة وأن الترابط مع ما كان يجري في لبنان لم يكن غائباً عنها. وقد صرح بسام الشكعة، أثر حل مجلسي بلديتي نابلس ودورا «أن توقيت قرار حل المجلسين جاء مترافقاً مع الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يهدف إلى تحطيم منظمة التحرير كقوة عسكرية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/١٧). وفي بيان أصدره ونشر في الصحف العربية الثالث التي تصدر في القدس، أكد الشكعة أن إسرائيل تسعى لاستئصال التنظيمات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٣). ولدى حل مجلس بلدية جنين، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع، بياناً في ١٩٨٢/٧/٧ استنكروا فيه هذا الاجراء، مطالبين باقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (الغهار، ١٩٨٢/٧/٨).

### الحملة ضد الجامعات

تعرضت الأوساط الجامعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في ضوء الغزو الاسرائيلي للبنان، لحملة واسعة لم تخل من أعمال القمع العنيفة. شملت بشكل خاص «جامعة بيرزيت» القريبة من رام الله، التي أغلقت لمدة ثلاثة أشهر بناء على قرار اتخذ بطلب من وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون (في ١٩٨٢/٧/٨). وكان القرار الجديد هو الثالث من نوعه خلال العام الدراسي الحالي، حيث كان قد تم إغلاق الجامعة من ١٩٨١/١١/٤ إلى ١٩٨٢/١/٥، ومن ثم في ١٩٨٢/٢/١٦ لمدة شهرين. وفي هذه المرة أيضاً، اعترف بيان عسكري بأن الهدف من هذا الاجراء هو منع الطلاب من التعبير عن مواقفهم الوطنية، وأن قرار الإغلاق اتخذ بسبب «الاضطرابات التي تسود الجامعة على رغم التحذيرات المتكررة من السلطات الاسرائيلية» (المصدر نفسه،

١٩٨٢/٧/٩). و «الاضطرابات» المعنية هنا هي المظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، والتي لم تتوقف كما رغب الاحتلال، بل استمرت حيث تظاهر الطلاب فور صدور القرار، وجابوا شوارع رام الله قبل أن يتم تفريقهم بالرصاص، وقنابل الغاز المسيلة للدموع؛ كما تظاهروا أيضاً (في ١٩٨٢/٧/١٢)، مطلقين هتافات تعبر عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتقل خمسون طالباً من بينهم. ولمنع الاحتلال من عرقلة سنتهم الدراسية، حاول الطلاب وبمساعدة أساتذتهم إيجاد مقر مؤقت لمتابعة دروسهم، فتوجهوا إلى ثلاث مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، غير أنهم منعوا من الدخول إليها واعتقل العديد منهم (ر، إ، إ، العدد ٢٦٧٨، ٨ و ١٩٨٢/٧/٩، ص ١٥؛ وفا، ١٩٨٢/٧/١٢؛ النهار، ١٩٨٢/٧/١٣). وقد احتجت إدارة الجامعة على هذه الحملة ووصفتها بأنها «تهدف في نهاية الأمر إلى القضاء على الجامعة». كما أكدت «أن السلطات الاسرائيلية تحسن انتهاز الفرصة إذ أن حرب لبنان تحظى بكل الاهتمام وتبرر أي (إجراءات طارئة)». وحذر سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، من خطورة ما يحصل، قائلاً «لن يمكننا في ظل هذه الظروف اتباع برنامج تعليمي متصل رغم البرامج الطارئة التي وضعت، كما أصبحنا مهددين بعدم تسجيل طلبة جدد في العام المقبل وبالانتهاء كجامعة». ومن جهته، أشار غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، «إلى أن إسرائيل تشعر أن بإمكانها أن تفعل كل ما يحلو لها، فهي لا تكتثر بموجة الانتقادات التي تلت قرار إغلاق الجامعة داخل إسرائيل وخارجها» (السفير، ١٩٨٢/٧/١٦).

وتمشياً مع سياسة تفريغ الجامعات لتعطيل دورها التربوي الوطني، ابتكرت «الإدارة المدنية» مسألة «التعهد» ووضعت كشرط للسماح للأساتذة الأجانب، الذين يشكلون العمود الفقري في الجهاز التعليمي للجامعات الثلاثة القائمة في الضفة الغربية، بمواصلة التدريس؛ وفي حال الامتناع عن «التعهد»، تلغى تأشيرات إقامتهم. ولقد فرضت عليهم التوقيع على ما يلي: «انني أتعهد بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تقديم أي خدمة يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييداً

للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى منظمات معادية أخرى كما يحددها القانون» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). والمطالبة بهذا «التعهد»، تشكل، دون شك، انتهاكاً خطيراً «لحرية الرأي ومساساً باستقلال الجامعات»، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أساتذة جامعة بيرزيت في ١٩٨٢/١١/١١ (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٦)؛ بالإضافة إلى أن النص بحد ذاته، وكونه لم يحدد ما هي «الأعمال» أو «الخدمات الممنوعة»، يظل يسمح للاحتلال بالتصرف العشوائي. وقد أدى الموقف الرافض الذي اتخذه الأساتذة الجامعيون، بالامتناع عن التوقيع على «التعهد»، إلى طرد أكثر من عشرين أستاذاً من الجامعات الثلاثة. وشمل الطرد: سبعة أساتذة من «جامعة النجاح» في نابلس (طرد ثلاثة منهم في ١٩٨٢/٩/١٢، واثنين في ١٩٨٢/١٠/٢٦، بالإضافة إلى رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح، الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٢١، ونائب رئيس الجامعة، الدكتور عبد الرحمن شاهين الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٥. وكان ما مجموعه ثمانية وعشرون أستاذاً أجانباً من الجامعة نفسها قد رفضوا «التعهد»؛ وثلاثة عشر أستاذاً من «جامعة بيرزيت» أبلغوا بطردهم في ١٩٨٢/١١/١١، ومن المتوقع أن يتم إبعاد خمسة عشر آخرين من الجامعة نفسها؛ وأستاذ من «جامعة بيت لحم» (النهار، ٩/١٢ و ١٩٨٢/١٠/٢٧؛ السفير، ١٠/٦ و ١٠/٢٢ و ١١/٧ و ١٩٨٢/١١/١١). وهناك الآن أقسام بكاملها مهددة بالتوقيف. وقد أشار أحد أساتذة جامعة بيرزيت إلى هذا الخطر بقوله «لقد اضطرت ثمانية أساتذة من أصل أحد عشر في القسم الذي نعمل فيه للرحيل، وسيتعين على الجامعة أن تغير برامجها» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢١). وندد المتحدث باسم اتحاد الطلبة في الجامعة المذكورة بالحملة التي تشن ضد الأوساط الجامعية في الضفة، مؤكداً «أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمؤامرة واسعة النطاق تستهدف إضعاف مؤسساته الوطنية... إن السلطات الاسرائيلية طالبت برحيل الأساتذة لضعاف المستوى الأكاديمي في الأراضي المحتلة وطالبتهم بتوقيع وثيقة، هم إذا وقعوها



يتعاونون مع المحتل وإذا رفضوا ترقيعها يتعين رحيلهم، وفي كلا الحالتين ستعاني الجامعة من ضعف المستوى الأكاديمي» (المصدر نفسه).

### التأكيد على المطالب الوطنية: دولة مستقلة ووحدانية تمثل منظمة التحرير الفلسطينية

عندما شنت إسرائيل حملتها العسكرية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة خارجة لتوها من أهم تحركات خاضتها منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث تواصلت المظاهرات العنيفة دون انقطاع تقريباً، منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ وحتى نيسان (أبريل) ١٩٨٢، متصدية لتطبيق مشروع «الادارة المدنية»، ولقراري إغلاق جامعة بيرزيت، ولبدء تنفيذ خطة إقالة رؤساء البلديات. وكانت حصيلة هذه المظاهرات عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المتظاهرين، الذين جوبهوا برصاص كل من الجنود والمستوطنين وأعضاء «روابط القرى»، بشكل لم يسبق له مثيل، مما جعل بسام الشكعة يصرح «أن الاسرائيليين يعمدوننا بشدة متزايدة. ونعلم الآن أنهم يطلقون النار لأي سبب كان. لذلك، نحن ننصح بعدم المقاومة الشديدة... لأن ذلك يعني مجزرة» (النهار، ١٩٨٢/٧/٦). ولقد تفاعلت الجماهير الفلسطينية في الداخل مع أحداث لبنان، ومع ما طرح من مشروعات مختلفة لحل قضية الشرق الأوسط بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ومع أصداء المجازر التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانوا على يقين بأن ما يجري في لبنان ما هو إلا امتداداً لما يجري في ساحتهم. وتميز استنكارهم لهذه الأحداث، والذي عبروا عنه بكافة الوسائل النضالية المتاحة لهم: من بيانات، ومظاهرات، واضرابات، بالالتزام الثابت بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وخطها النضالي، والتأكيد على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو إقامة دولة وطنية مستقلة. وقد أثبت هذا الالتزام، والتأكيد، فشل المقولة الاسرائيلية بأن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سيقود إلى فرض مشروع «الحكم الذاتي» عبر إضعاف الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة

عام ١٩٦٧.

وتضمنت البيانات المختلفة التي أصدرتها الهيئات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء تلك الموجهة للداخل أو إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، تنديداً بالصمت العربي تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، بالإضافة إلى التأكيد على المطالب الوطنية. وقد نص بيان رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، الموجه إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل، والصادر في ٦/١٠ على التالي: «إن رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستنكرون الحملة الاسرائيلية ضد إخواننا الفلسطينيين في الجنوب اللبناني التي تستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لتمرير الحلول التصفوية ويدينون الصمت العربي ويطالبون كافة الأشقاء العرب القيام بالالتزام القومي والوطني تجاه الشعب الفلسطيني ويناشدون كافة القوى المحبة للسلام في العالم العمل لوقف ما يرتكب ضد شعبنا ويؤكدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تقوده لتحقيق تطلعاته الوطنية في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (وفا، ١٩٨٢/٦/١٠). وجاء في البيان الداخلي الثاني الذي أصدرته البلديات في ١٩٨٢/٦/٢٠ بعد استكمال الحصار على بيروت الغربية، ما يلي: «على ضوء ما يجري ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني في لبنان، وأمام مؤامرة الصمت العربي والتواطؤ الدولي ومحاولة تصفية الثورة الفلسطينية وتمرير الحلول الاستسلامية فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونحيي صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية وندين الحكومات والأنظمة العربية لموقفها التأمري المتمثل بالصمت والتواطؤ مع قوى الغزو وامتناعها عن تقديم يد العون لجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني ونشجب الموقف الأميركي المتآمر على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢). وفي بيان ثالث صدر باسم كافة الهيئات

والمؤسسات الوطنية في الضفة والقطاع (في ١٩٨٢/٩/٥)، أي بعد انتهاء خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقيام الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالإعلان عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط، وُجّهت التحية للسياسة السليمة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال أحداث لبنان، وجاء في البيان «أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... يحيي بفخر واعتزاز الموقف الحكيم الذي وقفته قيادته الشرعية والوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية، بوجه العدوان على لبنان». وبعد أن أكد البيان مجدداً أن العدوان على لبنان لم يأخذ مداه إلا بسبب «السكوت المريب» للأنظمة العربية، ذكّر بصفة الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، الراقض لاتفاقيات كامب ديفيد، نظراً إلى أن مسيرة كامب ديفيد «لم تفرز منذ إقرارها إلا المآسي لشعوب المنطقة والتنكر لحقوقها الشرعية». وتضمن البيان، وللمرة الأولى، جواب جماهير الأراضي المحتلة على مشروع ريغان، حين أشار إلى «أن الولايات المتحدة وربيباتها إسرائيل تسعيان الآن لقطع ثمار عدوانهما على لبنان، وعلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الخارج...». وأعلن الموقعون على البيان خمس نقاط أساسية. وباستثناء النقطة الخامسة التي تنطرق إلى مشروع ريغان، فإن النقاط الأربعة الأولى تتناول المطالب الوطنية المعروفة، ولكن مجرد ذكرها بعد انتهاء معركة بيروت، يجدد من معانيها. وهذه المبادئ، هي:

١- أن الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج وحدة واحدة وأن م. ت. ف. هي ممثله الشرعي والوحيد.

٢- أن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لا يمكن أن تكون موضع مساومة.

٣- أن نضال الشعب الفلسطيني سيستمر ضد المؤامرات التي تحاك داخل الأرض المحتلة وخارجها. ولذلك يرفض الاحتلال ويرفض جميع إفرازاته من استيطان وإدارات مدنية وإجراءات تعسفية تمارس. ويرفض كذلك محاولات احتواء م. ت. ف. من أي جهة كانت، ويعلن أنه سيناضل من أجل استقلال القرار الفلسطيني من أي تأثير كان.

٤- لقد أثبتت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية ضرورة التمييز الواضح بين معسكر الأعداء والأصدقاء. ولذلك، فإن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يدعو إلى مزيد من الجراءة في كشف الأمبريالية وأدواتها الأنظمة العربية، داخل العالم العربي وخارجه، ويدعو بالتالي إلى التلاحم العميق مع حركات التحرر العربية والعالمية ومع معسكر الدول الاشتراكية والصديقة.

٥- أن مشروع الرئيس الأميركي الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على لبنان يأتي على أرضية في جني ثمار العدوان لصالحه وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبي هذا المشروع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والانسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وشعباً (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٦).

وتبنت المؤسسات الوطنية، في الوثائق التي وجهتها إلى الرأي العام العالمي والمصافل الدولية، المواقف ذاتها. ففي البيان الذي وجهته أكثر من خمسة عشر منظمة وهيئة وطنية وشعبية إلى الرأي العام العالمي (في ١٩٨٢/٦/٢٩)، أعيد التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى «المطالبة بالانسحاب الفوري للغزاة من لبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٩). وفي برقية وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (في ١٩٨٢/٧/٤)، أكدت الهيئات والمؤسسات الوطنية التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونهت إلى أن «الهجوم الإسرائيلي الأخير على المنظمة بكوادرها وهيئاتها وأماكن تواجدها في لبنان يتم في تعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختياره لقيادته الشرعية وهو يتعارض كذلك مع إرادة المجتمع الدولي ممثلاً بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢، كما أنه يتعارض مع قرار قمة الرباط». ونددت «بالمجزرة الرهيبة» التي ترتكب في لبنان، كما أشارت إلى أن قرارات كامب ديفيد ومشروع الإدارة المدنية، لا تحققان أغراض ومرامي القرار الدولي المشار إليه (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٤؛ السفير، ١٩٨٢/٧/٥).



وقد انطلقت العديد من المظاهرات الطلابية والنسائية تجسيدا للمواقف المثبتة في جميع هذه الوثائق، كان من أبرزها: المظاهرات الطلابية التي شهدتها كل من رام الله، ونابلس وبيت لحم من ٨ إلى ١١/٦/١٩٨٢، والتي أسفرت عن جرح خمسة طلاب من «جامعة النجاح» برصاص الجنود (في ٦/٨)، وثلاثة طلاب آخرين في نابلس (في ١٠ و ٦/١١)، وعن استشهاد محمود الأسمر من نابلس (٢٦ عاماً، في ٦/١١) (السفير، ٦/٩ و ١٢/٦/١٩٨٢؛ النهار، ٦/١٠ و ١٢/٦/١٩٨٢؛ وفاق، ٦/١٠ و ١٣/٦/١٩٨٢)؛ والمظاهرة السلمية التي قام بها أكثر من خمسمائة طالب وأستاذ في جامعة بيرزيت في ١٧/٦/١٩٨٢ (السفير، ١٨/٦/١٩٨٢) والمظاهرات التي رافقت الاضراب العام الذي نفذته الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بجميع مؤسساتها الرسمية ومتاجرها، استجابة للدعوة التي وجهتها الهيئات والمنظمات (في ٢/٧/١٩٨٢) للاضراب العام يومي ٤ و ٥ تموز (يوليو) «تعبيراً عن التضامن مع الثورة الفلسطينية وضحايا العدوان الاسرائيلي على لبنان». وقد تخللت الاضراب العام اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جهة وأعضاء «روابط القرى» والجيش الاسرائيلي من جهة أخرى، في أماكن مختلفة من الضفة، أدت، في يوم ٧/٤ فقط، إلى استشهاد اثنين وجرح اثنين وتسعين آخرين. ومن أهم الاشتباكات التي وقعت بين المضربين وأعضاء «روابط القرى» تلك التي جرت في قرية بيت سيرا، حيث استعمل العملاء الأسلحة التي يزودهم بها الحاكم العسكري لمنع الأهالي من تنفيذ الاضراب العام، فجرحوا ستة من الأهالي (في ٤/٧/١٩٨٢). وفي قرية الظاهرية (بالقرب من الخليل)، جرح أعضاء الروابط ستة من الأهالي (في ٥/٧/١٩٨٢). في حين واصل طلاب بيرزيت ورام الله مظاهراتهم الحاشدة (في ٦ و ٧/٧/١٩٨٢). وفي هذه المظاهرات رفعت الاعلام الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة. وقامت السلطات بحملة اعتقال واسعة في الوسط الطلابي خاصة. وقد اعترفت الشرطة الاسرائيلية بأن عدد الموقوفين (في الفترة ما بين ٤ إلى ٩/٧/١٩٨٢) بلغ ستمائة شخص

(السفير، ٢/٧ و ٥/٧ و ٨/٧ و ١٠/٧/١٩٨٢؛ النهار، ٣/٧ و ٦/٧ و ٨/٧ و ١٠/٧/١٩٨٢؛ وفاق، ٤/٧ و ٨/٧/١٩٨٢؛ ر. إ. إ. العدد ٢٦٧٦، ٦ و ٧/٧/١٩٨٢، ص ١٤). وعندما اشتد القصف والحصار على بيروت الغربية، قامت مظاهرتان في القدس الشرقية، وقد شارك في الأولى، التي جرت في ٩/٧/١٩٨٢، أكثر من عشرة آلاف شخص، بينما شارك في الثانية، التي جرت في ١٦/٧/١٩٨٢، أكثر من عشرين ألف شخص. وتميزت المظاهرتان بعنفهما، حيث ألقيت الحجارة على الجنود وأحرقت الدواب أثناء الهتاف للصمود الفلسطيني - اللبناني في لبنان وللقائد العام للثورة الفلسطينية (السفير والنهار، ١٠/٧/١٩٨٢؛ وفاق، ١٦/٧/١٩٨٢). وفيما بعد، جرت (في ٢٦/٧/١٩٨٢) مظاهرات حاشدة في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، ندد فيها المتظاهرون بالغزو الاسرائيلي للبنان، ويمارسات «روابط القرى»، وبالأجراءات التي اتخذت ضد المؤسسات الوطنية (وفاق، ٢٦/٧/١٩٨٢). وتجاوباً مع التحرك النسائي في العالم، وتضامناً مع نساء بيروت الغربية المعتصمات في الجامعة الأميركية، قامت نساء الضفة بتحريكهن الخاص. فاعتصمت مائتا امرأة يمثلن كافة التجمعات النسائية في الضفة، في المسجد الكبير في نابلس، بينما تظاهرت حوالي مائة امرأة في بيت لحم (في ١٦/٨/١٩٨٢)، كما جرت تظاهرة نسائية أمام مقر القنصلية الأميركية في القدس (في ٢٧/٨/١٩٨٢) (السفير، ١٧/٨/١٩٨٢؛ السفير وفاق، ١٧ و ٢٨/٨/١٩٨٢). وغداة خروج آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، تصاعدت المظاهرات مجدداً، وسقط خلالها الشهيد محمد أبو موري (١٧ سنة) برصاص الجنود في نابلس (في ٣/٩/١٩٨٢)، في حين استمرت المظاهرات في بقية المدن والقرى الفلسطينية. وفي حينه (١١/٩/١٩٨٢) أعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن الشبان يقومون برشق السيارات العسكرية الاسرائيلية في أنحاء مختلفة من الضفة، وأشار إلى أن قنبلة قد ألقيت على دورية اسرائيلية لدى مرورها ما بين القنا - وشومرون في حين كتبت الشعارات المعادية لاسرائيل في



كل مكان. (وفا، ١٩٨٢/٩/٥؛ السفير، ١١ و ١٢/٩/١٩٨٢؛ النهار، ١١/٩/١٩٨٢). وكانت المجازر التي ارتكبت في المخيمات الفلسطينية في بيروت بعد خروج المقاومة منها، من بين أهم الأحداث التي أشارت استنكار الشعب الفلسطيني في الداخل، وقد سقط خلال المظاهرات العنيفة التي شهدتها الضفة في الذكرى الأربعين لشهداء المجازر في ٢٣ و ٢٦/١٠/١٩٨٢، الفتى هشام لطفي (١٥ عاماً) من مخيم بلاطة بالقرب من نابلس. وتميزت هذه الأحداث بالهجوم الذي شنه مستوطنون من «إيلون موريه» على ثلاث ثانويات في نابلس، بحجة منع الطالبات من رشق السيارات

الاسرائيلية بالحجارة، والذي فرض على أثره حظر التجول في المدينة القديمة بنابلس، وفي مخيم بلاطة (السفير، ٢٤ و ٢٧ و ٢٩/١٠/١٩٨٢).

إن الموقف الذي أكده الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، خلال فترة الغزو الاسرائيلي للبنان، يشهد على استمرارية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال ومشاريعه، على الرغم من الضربات التي استهدفت القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، وهو في الوقت نفسه ينفي تصورات العدو وأوهامه بإمكانية تمرير «مشروع الإدارة المدنية» دون مقاومة وطنية.

أملاسيت عودة

## المقاومة الفلسطينية — عربياً

### العلاقات الفلسطينية — العربية

اسرائيل التي تضع العراقيين لتأخير سحب قواتها. ولذلك فنحن لسنا معنيين باخراج لبنان، بل نؤكد على مرونة كبيرة واستعداد لمناقشة جميع القضايا بما يخدم لبنان وفلسطين» (السفير، ١٩٨٢/١١/٧). وأشاد المسؤول بما ورد في خطاب الرئيس اللبناني أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي (المصدر نفسه). أما السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أبلغ المسؤولين اللبنانيين أنه «مستعد لحل أي خلاف لبناني — فلسطيني بروح الأخوة، بما في ذلك مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في البقاع والشمال» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٢). كما أوضح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن «م.ت.ف. على استعداد للبدء في مفاوضات سياسية مع الحكومة اللبنانية لتنظيم العلاقات الثنائية وضمان حقوق شعبنا ضمن إطار السيادة اللبنانية... ونؤكد ثقتنا بالرئيس أمين الجميل الذي سبق لنا أن تعرفنا إليه في مناسبات سابقة... وكانت له مواقف متميزة سواء بالنسبة الى دورة العنف الدموي التي شهدتها لبنان أو بالنسبة الى الخلافات الفلسطينية — اللبنانية أو بالنسبة إلى الموقف من اسرائيل» (السفير، ١٩٨٢/١١/١٤).

وتتظن العلاقات اللبنانية — الفلسطينية، كي تنتظم في إطارها الصحيح، حولاً تتعلق بنقطتين:

علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع كل من لبنان والأردن وسوريا، احتلت، بما تثيره من اشكالات ومن وجهات نظر متعددة، واجهة اهتمام القيادة الفلسطينية والزعامات العربية المعنية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأنشطة التي استهدفت بلورة وحل المواقف والمشاكل الواردة في سياق تطور هذه العلاقات، وصولاً إلى توحيد الموقف الفلسطيني بشأنها، كما تجلّى في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في عدن في ١٩٨٢/١٢/٥.

١ — العلاقات اللبنانية — الفلسطينية: يبدو أن الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية — اللبنانية ينحو الى الايجابية. وتعكس المواقف والتصريحات المختلفة، في هذا الشأن، جواً من الثقة وحسن النوايا. فقد شدد خليل الوزير (أبوجهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في لبنان. وقال: «نحن على استعداد للبحث في كل شيء مع الحكومة اللبنانية في طريقة تنسجم مع وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وتكون مفيدة كذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون في لبنان» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢). وقال مسؤول فلسطيني لم يذكر اسمه: «اننا نؤكد مرة أخرى حرصنا على علاقات واضحة ومتميزة مع الاخوة في لبنان، ونذكر طبيعة مطامع

١ - الوجود الفلسطيني المسلح.

٢ - وضع المدنيين الفلسطينيين في لبنان.

فبالنسبة الى النقطة الأولى، قال الرئيس شفيق الوزان: «أن الوجود الفلسطيني ليس مشكلة في ذاته. لأن مالدينا من معلومات وتطمينات نتيجة كل الاتصالات الجارية في هذا الشأن، مباشرة أو غير مباشرة، يجعلنا نطمئن إلى أن هذا الأمر سيتم في الوقت المناسب» (النهار، ١٧/١١/١٩٨٢). ومن جهته، أوضح صلاح خلف «أبو أياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: «أن القوات الفلسطينية مستعدة للانسحاب من لبنان اذا طلبت السلطات اللبنانية منها ذلك. وأن هذا الموقف قد عرض في رسالة وجهت الى الرئيس اللبناني أمين الجميل» (السفير، ٤/١٢/١٩٨٢).

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فلم تفصح الحكومة اللبنانية، حتى الآن، عن اتجاهاتها العملية. الا أن الطرفين، اللبناني والسعودي، أكدا خلال زيارة الرئيس الجميل الى الرياض «دعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه السليب عبر ممثله الشرعي م.ت.ف.» (النهار العربي والدولي، ٢٨/١١/١٩٨٢). وكان السيد وليد جنبلاط قد قال: «لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية الى حل نهائي... المواطن الفلسطيني المقيم في لبنان منذ عام ١٩٤٨ من حقه أن يعيش على هذه الأرض حتى يسترد حقوقه المقتضية» (الحوادث، ٢٦/١١/١٩٨٢).

في مجال آخر تعرض الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، الى ممارسات بعض أطراف المقاومة الفلسطينية في لهجة قريبة من العتب، فقال: «كم كنت أتمنى أن لا تكون المقاومة الفلسطينية في الموقع الذي كانت فيه في لبنان. لأن ما فعله البعض منهم خرب لبنان وخرب القضية الفلسطينية. لقد كنت صديقاً قريباً للسيد ياسر عرفات وكنا نلتقي دائماً ونجتمع باستمرار. وكان يزورني في هذا المكتب وتتبادل وجهات النظر والآراء بكل صراحة» (المصدر نفسه). وانتقد النائب البير مخيبر اعلان المجلس المركزي الفلسطيني رفضه مشروع السلام الأميركي معتبراً «أن رفض السيد ياسر عرفات دمر لبنان وسبب له الاحتلال الاسرائيلي المذل، ثم ترك

بيروت في حماية المارينرز» (النهار، ٢٨/١١/١٩٨٢)، واتهم مخيبر عرفات بأنه «كان وراء قمة بغداد بإبعاد مصر عن العالم العربي» (المصدر نفسه).

ويبدو أن الاتصالات الفلسطينية - اللبنانية لم تنقطع، سواء تم ذلك عبر مبعوثين عرب أو من خلال الرسائل المتبادلة، أو عن طريق اللقاءات المباشرة. وكان الاخ ياسر عرفات قد أوضح ظروف اللقاء الذي عقد في الرباط بين الرئيس اللبناني أمين الجميل والسيد صلاح خلف «أبو اياد»، فقال أنه تلقى برقية من الملك المغربي يطلب منه إيفاد مسؤول فلسطيني للاجتماع بالرئيس الجميل، وأنه أوفد أبوأياد نظراً للصدقة التي تربطه بالرئيس اللبناني. وأكد ياسر عرفات أنه على استعداد للاجتماع بالجميل عندما تكون الظروف ملائمة (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٢).

٢ - العلاقات الأردنية - الفلسطينية: أثارت الاتصالات الفلسطينية - الأردنية المتعلقة بموضوع الاتحاد الكونفدرالي زوابع سياسية كثيرة لم تهدأ حتى الآن. وكان الخلاف الفلسطيني الداخلي على هذه النقطة يتغذى، دوماً، من أطراف عربية ساءها انفراد قيادة م.ت.ف. في اتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل. وقد تباينت الآراء، في موضوع الاتحاد الكونفدرالي الى درجة ترتب عليها بروز مواقف سياسية علنية خطيرة وانقسامية. وكانت هذه المواقف، في الغالب، تفتقر الى الموضوعية وبعد النظر والتقدير الدقيق للموقف العربي العام. ونجحت بعض الأطراف الفلسطينية، الى حد ما، في الايهام أن المحادثات الأردنية - الفلسطينية سوف تقضي الى النتائج التالية:

(أ) التنازل عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) اسقاط تمثيل م.ت.ف. الشرعي للشعب الفلسطيني.

(ج) تفويض الملك حسين بحق تمثيل الفلسطينيين.

(د) الدخول في المشروع الأميركي العام من بوابة خطة ريفان للسلام.

على أية حال، أثبت «بيان عدن» أن العديد من المواقف لم يكن أكثر من أوهام، وأن قيادة



م.ت.ف. ظلت ملتزمة بنصوص المجالس الوطنية الفلسطينية وقراراتها. وربما كانت التصريحات الآتية قادرة على رسم صورة أولية لهذه المسألة ورصد مختلف الاتجاهات المتعلقة بها. فقد قال الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، أن «اتحاداً فيدرالياً فلسطينياً - أردنياً سيكون أفضل سبيل لتحرير الأراضي من الاحتلال الاسرائيلي». وطالب فريج «الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتهاز مبادرات سلام ستؤدي الى تحرير الأراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٣). ودعا الملك حسين م.ت.ف الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود لأن «مثل هذا الاعتراف يقدم مساعدة كبيرة الى الدول العربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٥). وفيما بعد، أقر المجلس الثوري لحركة فتح «خطة لقيام اتحاد كوندراي مع الأردن ولكن بعد انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة... وأن هذه الخطة ستضمن السيادة لكل من الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/١٠). ومن جهته أوضح ياسر عرفات «أن محادثاته مع الملك الأردني حسين لا تعني، بأي حال من الأحوال، أنه يفوض الملك حسين القيام بدور المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤) وأكد خليل الوزير «أبوجهاد» أن منظمة التحرير الفلسطينية «لا تستطيع أن تتخلى عن حق تمثيل الشعب الفلسطيني... كما أنه ليس من حقها أن تتخلى عن مسؤولياتها... وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن التحدث بدلاً من م.ت.ف. والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كذلك صرح عدنان أبو عودة، وزير الاعلام الأردني، أن بلاده «لن تنضم منفردة، من دون موافقة م.ت.ف. الى محادثات سلام قد تجري مع اسرائيل في شأن القضية الفلسطينية... وأن لدى الأردن والمنظمة شعوراً مشتركاً بالخطر الذي تشكله اسرائيل» (الغهار، ١٩٨٢/١١/٢٧). أما خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فقد قال: «إننا وحديون وعلى استعداد لاقامة أوثق العلاقات مع الأردن أو سوريا أو العراق أو أي بلد آخر، إلا أن ذلك لن يتم قبل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وفي مجال آخر، افتتح الملك حسين والسيد ياسر عرفات اجتماعات المجلس الأعلى للثقافة والتربية والعلوم في عمان. وكانت مصادر مطلعة أعربت عن اعتقادها «أن الملك حسين يأمل في الحصول على ضوء أخضر من عرفات قبل أن يبدأ محادثاته مع الرئيس ريغان. لكن رد المنظمة على مشروع ريغان، كما ورد في البيان الختامي للمجلس المركزي الفلسطيني، أثار استياء العاهل الأردني الذي يريد موقفاً أكثر ايجابية» (الغهار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وقال مسؤول فلسطيني في عمان «أن الملك حسين سيسأل الرئيس الأميركي ريغان عما اذا كان راعياً في عقد مباحثات سلام مع وفد أردني - فلسطيني مشترك... وأن هذا الأمر كان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها البحث بين الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وهذه هي أول اشارة الى أن المنظمة ترغب في اعطاء الملك الأردني الضوء الأخضر لاستكشاف الخيارات المتعلقة بالسلام... وأن الأردن وم.ت.ف. يحاولان التوصل الى أفضل معادلة يمكن أن تكون مقبولة من الأميركيين» (السفير، ١٩٨٢/١١/٣٠) إلا أن طلال ناجي كان قد كشف «أن الولايات المتحدة قامت، في أثناء زيارة ياسر عرفات للأردن، بالاتصال بالدول العربية أعضاء اللجنة السباعية، وأكدت لها أنها ليست على استعداد لمناقشة مشروع الرئيس ريغان، وأنها تستقبل وفداً عربياً في واشنطن لا لإجراء مفاوضات ولكن للاستماع الى وجهات النظر فقط. لأن مشروع الرئيس الأميركي غير قابل للنقاش» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤). وأكد ناجي «أن المفاوضات العربية لم تنجح لأنه كان على عرفات أن يقدم تنازلات أكثر ولم يفعل ذلك» (المصدر نفسه). وفي ضوء ذلك أعلن ياسر عرفات «أن مباحثاته مع الملك حسين تركزت على مستقبل العلاقات الفلسطينية - الأردنية على قاعدة الكونفدرالية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١)، مشدداً على «أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال م.ت.ف. السياسي والعسكري والدبلوماسي» (المصدر نفسه)، ثم عاد الى التأكيد على أن «علاقات خاصة ومميزة مع الأردن ستربط الدولة الفلسطينية المستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٠) في حين «رفض تفويض الأردن

التحدث باسم م.ت.ف» (المصدر نفسه).

في الجانب الفلسطيني من الصورة، أدانت ثلاث منظمات «هي: الصاعقة، جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، في بيانات منفصلة أصدرتها في دمشق تشكيل اللجنة العليا المشتركة الفلسطينية - الأردنية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٢) ورفض صلاح خلف فكرة قيام اتحاد من أي شكل كان مع الأردن. وقال: «اننا نصر على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وأن التعاون مع الأردن ولو في شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي سيمثل تنازلاً ويعني أنه لن يكون هناك استقلال فلسطيني» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٤)، إلا أنه عاد ووصف اللقاء بين عرفات والملك حسين بأنه «بداية انفتاح... وأن كل شيء على مايرام. واشترط ألا تكون الدولة الفلسطينية مرتبطة بالأردن بأي نوع من الوحدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨).

٣ - العلاقات المصرية - الفلسطينية: كانت الاتصالات الفلسطينية - المصرية إحدى نقاط الخلاف بين فصائل م.ت.ف. مثلها مثل مسألة العلاقات مع الأردن. فقد تددت، في شدة، كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية «بما ذكر عن اتصالات أجريت أو تجري بين جهات في م.ت.ف. والسلطات المصرية» (النهار، ١٩٨٢/١١/٣). وجاء تحرك منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه مصر لتحقيق عدة أهداف:

(أ) لاثبات مرونة التحرك الفلسطيني تجاه أصدقاء الولايات المتحدة لتبليغها مدى جدية الالتزامات الأميركية.

(ب) بهدف ممارسة الضغط العربي على الإدارة الأميركية كي تعلم أن الجانب الفلسطيني يدرس بدقة الموقف الأميركي وتطورات وتذبذباته.

(ج) استثمار التعهدات الأميركية بفتح باب المناقشات بين الفلسطينيين والإدارة الأميركية (المستقبل، ١٩٨٢/١١/٢٠).

ونشرت صحيفة «الأمم» أن البعثة الفلسطينية المؤلفة من د. نبيل شعث ورفيق الننتشة، والتي اجتمعت في باريس بالسيد كمال حسن علي وزير الخارجية قبل سفره إلى واشنطن،

عقدت اجتماعات مع القيادة الفلسطينية في تونس، أسفرت عن رغبة الجانب الفلسطيني في توفير الضمانات التالية:

(أ) ضمان من الأمم المتحدة لمشاركة م.ت.ف. في مفاوضات السلام على قدم المساواة مع الأطراف العرب الآخرين.

(ب) يتم الاتفاق بعد ذلك بين هذه الأطراف على طريقة تمثيل م.ت.ف. بوفد مستقل أو ضمن وفد عربي.

(ج) أن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يتكلمون عن قضيتهم.

(د) أن الاعتراف بين م.ت.ف. وإسرائيل يجب أن يتم بصورة متبادلة ومتزامنة وعلى أساس ضمان أميركي (النهار، ١٩٨٢/١١/٩).

وكان الالفت في الفترة الأخيرة، الزيارات واللقاءات المتكررة بين مسؤولين فلسطينيين وآخرين مصريين. فقد التقى الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك وفداً فلسطينياً ضم الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية والسيد سعيد كمال، حيث بحث الطرفان في «أفضل الوسائل لتطوير العلاقات المصرية - الفلسطينية ودعمها... وفي الخطوات اللازمة لبدء الحوار بين الإدارة الأميركية وم.ت.ف.» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١١). وتكررت زيارات السيد عطا الله محمد عطا الله (أبو الزعيم) إلى مصر وفداً من رئيس اللجنة التنفيذية لم.ت.ف. وفي أحد اللقاءات مع وزير الخارجية صرح أبو الزعيم «أنه إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد حواراً مع م.ت.ف. فإن عليها أن تحاور وفداً عربياً موحداً يضم ممثلاً عن المنظمة» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧). وأضاف: «نحن في م.ت.ف. لا نعتبر أن مصر خرجت من الصراع العربي - الإسرائيلي، بل نعتقد أن لمصر مسؤوليات عليها تحملها» (المصدر نفسه). وقد انشغلت الصحافة ووكالات الأنباء بأخبار حول عزم الأخ ياسر عرفات زيارة القاهرة. ففي حين صرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال «أن لقاء وفد م.ت.ف. بوزير الخارجية المصري هو خطوة في إطار الإعداد للزيارة التي سيقوم بها عرفات إلى القاهرة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٢)، قال الرئيس مبارك «أن السيد ياسر عرفات يريد



زيارة مصر، ولكن لتكن الزيارة حاملة معها تصوراً لحلول معينة أحملها معي في أثناء زيارتي لأميركا. أما إذا كانت الزيارة لطلب فتح اذاعة هنا أو قبول دخول فلسطينيين الى مصر فان هذا غير وارد. لأننا لن نسمح بما كان يحدث في السابق» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٢). وقد أكد خليل الوزير «أن عرفات لن يزور مصر الا اذا اعتمدت اجراءات عملية تبعتها عن سياسة كامب ديفيد الامر الذي يبدو أنه لم يتحقق حتى الآن» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) واستبعد صلاح خلف كذلك «أن يقوم ياسر عرفات بزيارة مصر قبل أن تعدل الأخيرة عن سياسة كامب ديفيد» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٨).

وفي معرض حديثه عن العلاقات الفلسطينية - المصرية، قال خليل الوزير: «لقد أتاحت الفرصة للنظام المصري لاتخاذ موقف تاريخي خلال حصار بيروت ثم بعد مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... وقد اتصلت م.ت.ف. بمصر بأمل أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر التزاماً حيال القضية الفلسطينية، لكن الموقف المصري خيب الآمال» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) وأضاف: «أن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تهدف الى تسوية بعض المشكلات مثل منع السلطات المصرية بعض الضباط من جيش التحرير الفلسطيني من زيارة أسرهم في مصر ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء بحجة أنهم قد يقومون بعمليات ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة» (المصدر نفسه).

من جهتها، جددت مصر، على لسان ممثلها في الأمم المتحدة، «مطالبها كلاً من م.ت.ف. واسرائيل بالتصالح والاعتراف المتبادل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢) واعتبرت عصمت عبد المجيد «أن التصالح والتفاوض يشكّلان أساس أية تسوية» (المصدر نفسه). كما كرر الرئيس حسني مبارك دعوته م.ت.ف. الى الاعتراف باسرائيل قائلاً «ان الاعتراف سيدفع الولايات المتحدة الى فتح حوار مباشر مع المنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦).

وكان طلال ناجي قد اتهم بعض قياديي حركة فتح بخرق قرارات المجلس الوطنية الفلسطينية، فقال «أن اتصال بعض قياديي حركة فتح بالنظام

المصري، على رغم استمراره في نهج كامب ديفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وأن مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرض أسسها لخطر شديد» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٦).

٤ - العلاقات السورية - الفلسطينية: شهدت العلاقات الفلسطينية - السورية توتراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة. وكان من مؤشرات هذا التوتر تأجيل اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، والهجوم السوري المستمر على الاتصالات الفلسطينية - المصرية وعلى الاتصالات الفلسطينية - الاردنية.

ولم تنجح حتى اللحظة امكانية عقد لقاء بين السيد ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد. ويبدو أن الوساطات العربية، وكان آخرها وساطة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، لازالة الخلاف السوري - الفلسطيني، تبشر بالايجابيات. وقد ساهمت بعض المنظمات في شحن الأجواء الداخلية الفلسطينية على قاعدة الخلاف السوري - الفلسطيني. والحقيقة أن الخلاف السوري - الفلسطيني قد بقي في مجال تقارير وكالات الأنباء العربية والأجنبية، ولم يصدر عن أي طرف فلسطيني أو سوري ما يوضح هذا الخلاف أو يفسر هذا الجفاء. فنقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر دبلوماسي عربي في عمان «أن لجنة سورية - فلسطينية شكلت أخيراً من أجل محاولة تحسين العلاقات بين سوريا وم.ت.ف. ويرأس الجانب السوري في اللجنة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٥)، كذلك نسبت وكالة يونائتد برس الى مصادر فلسطينية في دمشق أن ياسر عرفات طلب في موسكو [في أثناء تشييع بريجنيف] مقابلة الرئيس الأسد لتسوية الخلافات الناشئة عن التقارب الأردني - الفلسطيني، لكن الرئيس السوري رفض استقباله مصراً على عقد هذا اللقاء في دمشق (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٠). أما وكالة رويترز، فقد نسبت الى مسؤولين فلسطينيين في دمشق قولهم «أن رئيس م.ت.ف. غير راغب في المجيء الى سوريا ليرأس اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الى أن يحصل على تأكيد أنه سيلقى ترحيباً مرضياً



من الحكومة السورية ومن الصحافة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢١). ولاحظت رويتر «أن العلاقات بين عرفات وحكومة الرئيس حافظ الأسد متوترة منذ زمن بعيد، وقد ساءت أكثر عندما انتقدت سوريا تحركات رئيس المنظمة لإعادة بناء روابط وثيقة مع الأردن» (المصدر نفسه). وتحدثت أنباء عن «أن ملصقات ظهرت في شوارع العاصمة السورية تندد بسياسة عرفات. وقد سارع مؤيدو رئيس م.ت.ف. إلى نزع هذه الملصقات تفادياً للمضاعفات، خصوصاً أنه تبين أن وراء هذه الملصقات قيادياً في حركة فتح يحظى في الوقت الحاضر برعاية سوريا» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كما لاحظ المراقبون أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق خلا من أية «إشارة إلى العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا، والتي كانت البيانات السابقة للمجلس تشدد على أهميتها. وقد تجاهلت أجهزة الاعلام السورية نبأ اجتماع المجلس المركزي كما تجاهلت وصول عرفات إلى دمشق» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٧).

هذا واعترف صلاح خلف بأن خلافات في الرأي حول الاهداف وحجم الأحداث ظهر بين المقاومة الفلسطينية وسوريا لحظة بدء الهجوم الاسرائيلي على لبنان. وقال «كنا نأمل في أن تتدخل سوريا بشكل أكثر جدية في لبنان. الا أن شيئاً من ذلك لم يحدث» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكرت

صحيفة «الشرق الأوسط»، نقلاً عن مصادر فلسطينية، «أن العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا وصلت إلى مرحلة خطيرة، تهدد بإقدام سوريا على انشاء قيادة جديدة للمنظمة التحرير تضم عدة منظمات موالية لها. وأن الصاعقة وجبهة النضال الشعبي هما من بين المنظمات المطروحة... وأن العقبة التي تواجه هذه الخطة هي أن لا منظمة تمتلك حجماً وتمثيلاً شعبياً فلسطينياً قبلت المشاركة في هذه الخطة. فالجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حذراً، وركزت قيادتها في عدن. كما أن الجبهة الديمقراطية أعلنت تأييدها لياسر عرفات وأن قيادتها تنتقل بين عدن وصنعاء وطرابلس الغرب» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦) وقد توالى أنباء الخلافات إلى درجة أن مصادر عربية في تونس ذكرت «أن سوريا أبقت على أسلحة قيمتها ٢٢ مليون دولار كانت قد أرسلت إلى م.ت.ف. خلال حصار بيروت. وأن سوريا اعتبرت أن المنظمة لا تحتاج إلى الأسلحة الجزائرية وإلى أسلحة أخرى مرسلة من اليمن الديمقراطي والسعودية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٧). وأوضحت المصادر نفسها «أنه على رغم نداءات عدة إلى الرئيس السوري لم تتمكن المنظمة من الحصول على الأسلحة، وأن المنظمة طلبت من الدول الثلاث التي قدمت الأسلحة أن تضغط على سوريا» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

## اسرائيليات

### حول المساعي المبذولة لتحقيق الجلاء الاسرائيلي عن لبنان

الاقتراح الذي قدمه المبعوث الاميركي حبيب حول مسألتي مستوى الممثلين ومكان المفاوضات، حيث اقترح اشراك ممثلين مدنيين في الوفدين، واجراء المفاوضات في ضواحي القدس وبيروت، أي في معاليه هاحاميشاه وخلده، وليس في عاصمتي البلدين. ولوحظ أن العديد من الوزراء (١٠ وزراء) كانوا على استعداد للقبول بصيغة حبيب هذه، الا أن وزير الدفاع والخارجية شارون وشامير، اضافة الى رئيس الحكومة بيغن، أصروا على موقفهم بعدم التنازل في هذا الموضوع، وعدم اعتبار المسألة وكأنها اجرائية فقط. فهذه مسألة جوهرية، وإذا بدأنا بالتنازل فسنخطيء الهدف الذي وضعناه أمام أعيننا، وهو أن التسوية بين اسرائيل ولبنان، يجب ألا تكون أمنية فقط، وانما تحمل طابعاً سياسياً، وتجسد حقيقة وضع حد لحالة الحرب بين البلدين، بحيث يجري تطبيع العلاقات بينهما، حتى وان لم نصل الى سلام رسمي مع لبنان» (معاريف، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وكانت صيغة القرار الذي اتخذته الحكومة معبرة عن اتجاه التصلب المذكور. فقد ورد فيها «أن الحكومة تعود وتصادق على قرارها السابق، وهو أن المفاوضات بين لبنان واسرائيل، يجب أن تكون سياسية — أمنية، تحقق تسويات تمنع كل امكانية للمس باسرائيل وسكانها انطلاقاً من لبنان. كذلك يجب أن يترأس وفدي البلدين الى

أخفقت حتى الآن (منتصف كانون الأول — ديسمبر) المساعي المبذولة لجمع لجنتي الاتصال اللبنانية والاسرائيلية، وللشروع في المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. فقد نشطت المساعي الاميركية في الآونة الأخيرة، عبر افاد المبعوث الاميركي الخاص للشرق الأوسط فيليب حبيب الى المنطقة، في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بهدف تذليل العقبات التي تعترض بدء المفاوضات بين الطرفين، ثم دراسة امكان استئناف مفاوضات الحكم الذاتي استناداً الى مشروع الرئيس ريفان. وخلال زيارته لاسرائيل واجه حبيب موقفاً متصلباً من جانب مسؤوليها، رغم التنازلات التي قدمها لهم باسم الجانب اللبناني، وأبرزها أن ترأس اللجنة اللبنانية في المفاوضات شخصية مدنية نزولاً عند رغبتهم. الا أن هؤلاء المسؤولين لم يكتفوا بذلك، وانما أصروا أيضاً على اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وليس في ضواحيهما، وأن يكون اجراؤها على مستوى الوزراء وليس أقل من ذلك. وعبرت الحكومة الاسرائيلية عن موقفها المتصلب هذا في جلستها يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أصدرت قراراً كررت فيه مطالبتها بشأن ضرورة اجراء المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في القدس وبيروت، وضرورة ترؤس ممثلين مدنيين للجنة المفاوضات. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بحثت في جلستها المذكورة في

المفاوضات ممثلان مدنيان مفوضان، وأن تجري المفاوضات في بيروت والقدس» (المصدر نفسه). والجدير بالذكر أن رئيس الأركان رفائيل أيتان، ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي العميد ابراهام تامير، تحدثا خلال جلسة الحكومة المذكورة، حول عدم اقدام اسرائيل على اضاءة ثمار النصر «كما حدث في الماضي، عندما خسرت على مائدة المفاوضات ما حققت في أرض المعركة» (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر أن وزير الدفاع شارون الذي يتزعم الخط المتصلب في الحكومة، كان قد أعلن قبيل وصول حبيب الى اسرائيل، أمام لجنة الخارجية والأمن، أن الجيش الاسرائيلي لن يجلو عن لبنان الا بعد توقيع اتفاق مع حكومته حول ترتيبات الأمن المطلوبة في الجنوب، وبعدها يبدأ مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعد شارون الاجراءات الأساسية التي يجب أن يركز عليها الاتفاق الأمني مع لبنان كما يلي: أولاً، اجلاء جميع القوات الأجنبية، واجلاء كامل للفدائيين، بما في ذلك منع وجودهم في لبنان كله. ثانياً، ترتيبات أمنية في جنوب لبنان حتى خط ٤٥ كلم عن حدود اسرائيل، تشمل وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ثالثاً، عدم ادخال أنواع معينة من الأسلحة الى جنوب لبنان، ووضع المنطقة تحت اشراف مشترك اسرائيلي-لبناني. رابعاً، أن يكون مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين جزءاً أساسياً من أي حل يتم التوصل اليه (يديعوت أحرونوت، ١٧/١١/١٩٨٢). وفي معرض حديثه عن التطبيع، أشار شارون الى وجود ثلاث محطات عبور دولية أصبحت قائمة بين اسرائيل ولبنان، في رأس الناقورة والمطلة ونطوعه (مستوطنة اسرائيلية على الحدود، مقابل قرية رميش اللبنانية). وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين، وصل خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الى ٢١ مليون دولار، أي أكثر بكثير مما بلغه مع مصر (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب هذه الشروط التعجيزية التي تضعها الحكومة الاسرائيلية أمام المساعي الأميركية بوجه خاص، لتحقيق انسحاب قواتها من لبنان، خصوصاً وأن هذه الشروط لا تركز الى قاعدة اتفاق عام حولها، سواء داخل الائتلاف الحكومي نفسه، اذ عبر عدة

وزراء عن معارضتهم لها، أو بين صفوف المعارضة والرأي العام؟ يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الوسط المهيمن داخل الحكومة الاسرائيلية، وهو ثلاثي شارون، بيغن وشامير، الى انتهاج هذا الخط المتصلب. أولى هذه الأسباب ادراك هؤلاء فشل تحقيق «الأهداف الاستراتيجية» للحرب الاسرائيلية في لبنان، كما وضعوها نصب أعينهم. ويلاحظ أن الاعتراف بهذا الفشل أصبح شائعاً بين الجميع تقريباً من سياسيين وكتاب ومحللين ورأي عام. فقد ذكر مثلاً أهرون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن هذه الحرب لم تخدم في شيء الاستراتيجية المتصلبة لحكومة ليكود. إذ أنه من أجل خدمة هذه الاستراتيجية، كان يجب أن تحقق الأهداف التالية: «أولاً، ابادة كاملة لـم.ت.ف. ثانياً، القضاء نهائياً على «الارهاب» الفلسطيني. ثالثاً، شطب القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الشرق الأوسط والعالم (وفي الحقيقة حصلنا على العكس من ذلك). رابعاً، توجيه ضربة قاضية الى الجيش السوري. خامساً، اقامة نظام حكم جديد في لبنان يوقع معنا معاهدة سلام» (يديعوت أحرونوت، ١١/٤/١٩٨٢). ويضيف ياريف أنه بالإضافة الى عدم تحقيق هذه الأهداف، فقد ألحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة باسرائيل، أبرزها الثمن الكبير الذي دفعته بالقتلى والجرحى، ثم الدفعة القوية التي حظي بها الموضوع الفلسطيني في العالم كله، خصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في وقت كنا نشهد فيه تدهور العلاقات مع مصر ومع أميركا، وتشويه صورة اسرائيل في العالم، وتقويض الوفاق الوطني بين الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فقد خلقت هذه الحرب دافعاً لدى العرب، خصوصاً لدى سوريا، لتنشيط سباق التسلح في المنطقة، الأمر الذي يلحق ضرراً باسرائيل بالطبع (المصدر نفسه). ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً لحقيقة إنهيار أهدافها في لبنان، والأضرار التي نجمت عن هذه الحرب، لذلك فهي تسعى جاهدة الآن، عبر تصليب مواقفها، الى انقاذ شيء ما من أهدافها بطريق المفاوضات، بعدما فشلت في تحقيقها بالقوة العسكرية. أما السبب الثاني وراء تصليب مواقفها، فيمكن



كما يلاحظ، في حقيقة نواياها وأطماعها في لبنان. فعدم تحقيق الأهداف السياسية للحرب، خلق خيبة أمل واسعة بين الأوساط الرسمية، كما سبق وأشرنا. «وقد بدأت تلك الأوساط وبعض الفعاليات العامة، تزيد من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة، لاقتناع نواب كنيسة، ورجال الحكم ورأسمي السياسة، بتأييد وجهة نظرها القائلة، بأن الحل الوحيد الممكن في الظروف القائمة هو تقسيم لبنان عملياً إلى مناطق نفوذ بين سوريا والحكومة اللبنانية وإسرائيل. وترى تلك الأوساط أن الوقت قد حان لتعزيز نفوذ الرائد سعد حداد في منطقة القطاع الأمني التي يجب أن تمتد إلى مسافة ٥٠ كم، شمالي الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، ومنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً، يعتمد على قوة عسكرية كبيرة، مزودة بأجود السلاح الإسرائيلي» (يهودا تسور، عل همشمير، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وتضيف تلك المصادر أن «تعثّر المفاوضات مع لبنان حتى الآن، وخيبة أمل حكام إسرائيل مما تحقق نتيجة الاتصالات بين الأطراف، قد أنعشا من جديد أصحاب الرأي القائل، بوجوب تركيز إسرائيل على بناء قطاع أمني، والمبادرة من جانب واحد إلى وضع ترتيبات أمنية تعتمد على قوات حداد، بمساعدة فعالة من الجيش الإسرائيلي. وتعتقد تلك الأوساط بأن على إسرائيل توسيع منطقة حداد حتى نهر الأولي شمالي صيدا، مع تحويل سيطرة الميليشيات المسيحية على هذه المنطقة من سيطرة نظرية، كما هو اليوم، إلى سيطرة رسمية وعملية. وتلقى هذه المسألة تأييداً من الأوساط الأمنية في إسرائيل، التي تؤكد أن تنفيذها يتطلب تجنيداً واسعاً لمزيد من العناصر الإضافية لقوات حداد من بين السكان المحليين، وتقديم الأسلحة والمعدات لها» (المصدر نفسه). وتقيد مصادر موثوقة في إسرائيل أن شارون حذر اللبنانيين والأميركيين معاً، من أنه لن يسمح بالمعاطلة زمنياً طويلاً حتى تحقيق اتفاقات أمنية، إذ أن إسرائيل ستضطر في هذه الحالة إلى استخلاص النتائج والتصرف وفق مصالحها؛ أي الاعلان عن منطقة الجنوب محمية إسرائيلية، وتعيين حداد حاكماً عليها (أرييه تسيموكي، يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١١/٢٨).

الا أنه يبدو أن ورقة حداد، المضمونة بالنسبة لحكام إسرائيل، ليست الورقة الوحيدة التي يلعبها هؤلاء الآن في لبنان، وإنما لا زالوا يراهنون على بعض الأوساط الكتائبية التي تدعو إلى السلام مع إسرائيل. فقد كانت تصريحات قائد القوات اللبنانية قادي أفرام بهذا الخصوص، تخيم على جلسة الحكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث أعلن شارون خلالها أنه بسبب تصاعد الأصوات المسيحية في لبنان التي تطالب بالسلام مع إسرائيل، فإنه يجب عدم التسرع، بل يجب منح فرصة كافية لنضوج هذا الاتجاه (عل همشمير، ١٩٨٢/١١/٢٩). وكما أعلن بعض المصادر الإسرائيلية، فإن قادي أفرام وادمون رزق من زعماء حزب الكتائب، قد عبّرا عن المصلحة اللبنانية بالسلام مع إسرائيل، أمام حشد من الجماهير، في احتفال عيد تأسيس الكتائب السادس والأربعين. «وقد تماثلت جماهير بيروت مع تصريحاتهما. وهناك مراقبون [في إسرائيل] يقدرّون الآن أن جميع المسيحيين تقريباً مهتمون باتفاق سلام كهذا» (يهوشوع تدمور، دافار، ١٩٨٢/١٢/١٢).

لكن التفاؤل الرسمي في إسرائيل، بإمكان نجاح ورقة المرافعة على موقف «القوات اللبنانية» في تحقيق السلام بين البلدين، يبقى حذراً جداً في ظل الموقف الرسمي اللبناني من جهة، وموقف الولايات المتحدة من جهة أخرى. فبعد زيارة المبعوث الأميركي حبيب إلى إسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، انبرت أوساط سياسية رسمية في القدس إلى اتهام الولايات المتحدة صراحة بـ «أنها العامل المؤخر لتقدم المفاوضات من أجل إيجاد حل في لبنان، يضمن جلاء القوات الأجنبية عنه، وذلك بسبب اتجاهها لربط هذا الحل بنواياها بشأن استئناف مفاوضات الحكم الذاتي على أساس مشروع ريفسان» (دافار، ١٩٨٢/١١/٣٠). وكان شارون قد عبّر عن هذا الرأي خلال جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حيث أعلن أن المبعوث الأميركي مورييس درايبير يصير على أن تكون التسوية مع لبنان أمنية، متجاهلاً رغبة إسرائيل في ربط التسويات الأمنية بعلاقات سياسية. وحسب رأيه، فإن سبب ذلك هو أن الأميركيين يميلون، كما يبدو، إلى استغلال الوضع اللبناني لتحقيق أهداف خارج لبنان، أي تحقيق

مشروع ريغان (معاريف، ١٩٨٢/١١/٢٩).

ويبدو هنا أن الخوف الاسرائيلي من الموقف الأميركي الرامي الى استغلال الحل في لبنان، كمنطلق لحل أزمة الشرق الأوسط، هو أحد الأسباب الرئيسية أيضاً لتصلب الموقف الاسرائيلي. فحكومة اسرائيل الراضية لمشروع ريغان منذ اعلانه قبل أربعة أشهر تقريباً، تبذل المستحيل لافشاله، حتى وان كلفها الأمر خوض مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وليس سراً أن العلاقات الأميركية - الاسرائيلية تزداد تآزماً منذ الاعلان عن هذا المشروع. فاسرائيل تعتبر أن الولايات المتحدة تهدف من ورائه الى تدعيم موقعها في العالم العربي على حساب الانتصار العسكري الاسرائيلي في لبنان، حتى وان كان الأمر يتعارض ومصالح اسرائيل وأهدافها من الحرب. «فالتسوية في لبنان، كان من المفترض أن تركز على الاعتقاد الأكيد في العالم العربي، بأن هنالك تفاهماً اسرائيلياً - أميركياً، لكن الأميركيين اندفعوا نحو تركيز هذه التسوية على الاعتقاد بأن اسرائيل واقعة تحت الضغط الأميركي. والافتراض القائم لدى الإدارة الأميركية هو أنه سيسهل عليها بهذه الطريقة اقناع الأردن والفلسطينيين بالانضمام الى مائدة المفاوضات حول [الضفة الغربية]. أي أنها ترغب في اغراء العرب واقناعهم بأنها تملك من القوة ما يكفي لفرض تنازلات على اسرائيل... الا أن ذلك أدى في النهاية الى تصلب الموقف العربي في موضوع لبنان، وأصبحت الحلول التي كان يمكن تحقيقها هناك بسهولة، قبل أسابيع قليلة، بعيدة المنال. لقد تسرع شولتز كثيراً، فبدلاً من التركيز على الموضوع اللبناني، من خلال ادراكه التام للاحتتمالات الكامنة فيه، اندفع في العمل من أجل الحل الشامل، وفي نهاية المطاف واجه صداماً في الجبهتين، بل وساهم بطريقة غير مباشرة في عودة ظهور العامل السوفييتي في المنطقة» (موشي جاك، معاريف، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ويبدو أن اسرائيل تخوض معركة مجابهة المشروع الأميركي في المنطقة، على أكثر من صعيد، وليس في لبنان وحده. فالتصلب الاسرائيلي في لبنان، يقابله أيضاً تصلب مواز في المناطق المحتلة، حيث بدأت اسرائيل حملة عنيفة للقضاء على أي نفوذ أردني بين السكان، وذلك

في موازاة اجراءاتها المتواصلة ضد كل مظاهر التأييد لـم.ت.ف. فقد أثارت مطالباتها الأساتذة الجامعيين الأجانب في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بالتوقيع على تصريح معاد لـم.ت.ف. واصدارها فيما بعد توجيهات جديدة للتعامل مع السكان الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقة ما بالأردن، هذا بالإضافة الى النشاط الاستيطاني المتزايد الذي تنفذه في تلك المناطق - أثار كل هذا استياء الإدارة الأميركية وغضبها، خصوصاً وزير الخارجية شولتز الذي يادر الى لقاء رئيس بلديتي حلحول والخليل فهد القواسمة ومحمد ملحم، اللذين طردتهما اسرائيل من المناطق المحتلة، وذلك في وقت كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلن فيه عزمها على درس امكان خفض المساعدات الاقتصادية لاسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ولقد انطرح موضوع خفض المساعدات الأميركية لاسرائيل، بشكل واسع خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتبرته الأوساط الاسرائيلية أحد الوسائل الرئيسية للضغط على اسرائيل. وكما يذكر، فقد طلبت اسرائيل زيادة هذه المساعدات للسنة المقبلة، أي ١٩٨٢، بأكثر من نصف مليار دولار. وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على هذا الطلب، فإن الإدارة الأميركية لا زالت ترفض الاستجابة له (عمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢). ونشرت وسائل الاعلام الاسرائيلية مؤخراً معلومات كثيرة حول حجم المساعدات الأميركية لاسرائيل، التي بلغت منذ قيامها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٨٢، أكثر من ٢٣ مليار دولار. وحسب قول البروفسور آساف رازين (أستاذ للاقتصاد في جامعة تل أبيب) فالقيمة الحقيقية لهذه المساعدات ستصل بعد سنة ونصف السنة الى الصفر، على افتراض أن حجمها السنوي سيبقى في مستواه الحالي، أي ٢,٢ مليار دولار. وسبب الانخفاض المتوقع في قيمتها، هو الارتفاع المتوقع بقيمة تسديد الديون التي ينبغي على اسرائيل تسديدها لواشنطن سنوياً، ابتداءً من السنة المقبلة. وأشار رازين الى أنه بعد سنة ١٩٧٣، أقرضت الولايات المتحدة اسرائيل مبالغ كبيرة بشروط سهلة، تمثلت في السماح لها بتسديد الفوائد فقط عن هذه القروض خلال عشر



سنتين. أي أنه في سنة ١٩٨٢ سيبدأ تسديد القيمة الفعلية للقروض، وهذا يعني أن القروض الجديدة التي ستحصل عليها إسرائيل ضمن المساعدات الأميركية، ستستخدم فقط لتغطية تسديد القروض السابقة والفوائد المترتبة عليها. وحسب قوله أيضاً فإن الولايات المتحدة أبرمت بعد حرب ١٩٧٣ «حلفاً اقتصادياً» مع إسرائيل، على غرار سياستها تجاه أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاه كوريا في الخمسينات، وفيتنام في الستينات. إلا أن مساوئ أي حلف كهذا، هو أنه مقيّد زمنياً، الأمر الذي ينطبق بالنسبة للمساعدات لإسرائيل أيضاً. كذلك فإن استعداد الولايات المتحدة لمنح مساعدات بحجم كبير يتعلق أيضاً بصورة إسرائيل الأخلاقية التي تشوّهت كثيراً بسبب الحرب في لبنان. ويستنتج رازين أن سياسة الحكومة قد تؤدي إلى خسارة ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في السنة المقبلة (دافار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

**مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب:** لا يركز التصلب الذي تبديه الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بجلاء الجيش الإسرائيلي عن لبنان، على قاعدة متينة من الوفاق العام الداخلي في إسرائيل حول حقيقة الاحتلال ونتائجه. ولا بد من القول هنا، أن إسرائيل تعاني من أزمة داخلية قوية نتيجة الهوة القائمة بين مضمون سياستها الرسمية ونتائجها الفعلية على الأرض. فالإسرائيليون بدأوا يعبرون عن ضيقهم ونقمتهم المتزايدة تجاه نتائج الاحتلال العسكري للبنان. ويمكن ملاحظة أبرز الاتجاهات السائدة بينهم في هذا الشأن، على النحو التالي:

أولاً - الشعور المتزايد لديهم بالتورط في لبنان. «فمن نواحٍ كثيرة أصبح لبنان بالنسبة لإسرائيل، كأفغانستان بالسبب للاتحاد السوفييتي. وإذا بقينا هناك 'منغمسين' زمناً طويلاً، فسيصبح لبنان 'أفغانستاننا'، ليس فقط بسبب الكوارث وحشية الكيف في البلدين، وإنما لأننا نحن أيضاً نريد أن ننقذ أنفسنا من الوحل، لكننا لا نستطيع ذلك قبل أن تتوفر لنا بعض الشروط السياسية والأمنية» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ثانياً - الضيق الكبير بسبب كثرة الضحايا والاصابات، خصوصاً بعد استئناف النشاط

الفدائي اليومي ضد قوات الاحتلال في منطقة الجنوب. فمقابل التبجح المتواصل من جانب وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، بالقضاء النهائي على كل مظاهر النشاط الفدائي في منطقة الجنوب، يفاجأ الإسرائيليون يومياً بتجدد العمليات الفدائية ضد قواتهم، وبشكل منظم وجريء. «ففي أنحاء جنوب لبنان، في ساحات المدن والقرى، وعلى خطوط السير، تتعرض القوات الإسرائيلية يومياً لعمليات بارزة، يؤدي قسم منها إلى وقوع قتلى بين صفوفها. ويرد السكان المذهولون، الذين يعتبرون هذه العمليات بمثابة رسالة تحذير لهم، بمزيد من التكرار للسلطات الإسرائيلية وللإسرائيليين عامة، سواء كانوا من العسكريين أو من المدنيين» (أهرون دولف، معاريف، ١٩٨٢/١١/٥). وينسب الإسرائيليون إلى هذه العمليات، «أن لها هدفاً استراتيجياً واضحاً. فمعظمها ينفذ بصورة علنية وفي وضوح النهار، أمام الجماهير المحتشدة في مراكز المدن، وأحياناً كثيرة في ساعات الاكتظاظ والضجيج. ويلاحظ أن هناك يداً منظمة وراء التخطيط والتنفيذ. أما هدف هذه العمليات للمدى القصير فهو تأكيد الحضور: «نحن هنا» - يلمح الفدائيون - «ويخطيء كل من يتوهم بأننا اختفينا من خارطة جنوب لبنان» (المصدر نفسه).

ووصلت تلك العمليات المتواصلة يومياً إلى ذروتها في عملية انهيار مبنى القيادة الإسرائيلية في صور، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والتي أدت إلى مقتل حوالي ثمانين جندياً إسرائيلياً. ورغم البيان الإسرائيلي بأن انهيار المبنى لم يحدث نتيجة عملية تفجير دبرها ونفذها الفدائيون، بل بسبب انفجار نجم عن تسرب غاز في أحد الطوابق السفلى من المبنى (حسب نتائج تحقيق لجنة زورباغ التي عينها وزير الدفاع برئاسة العميد احتياط منير زورباغ، لفحص أسباب انهيار مبنى القيادة الإسرائيلية في صور - كما نشرت في دافار، ١٩٨٢/١١/٢٢) فقد أصيب الإسرائيليون بصدمة قوية نتيجة الحادث إلى حد دفع بعضهم إلى القول «أن الانفجار في صور هو تذكير مرير ومؤلم لنا، بأننا غير قادرين على هزم 'الارهاب'. وما وصف أماننا، بصوت بطولي، كانتصار عسكري باهر، لم يكن سوى مناورة عسكرية على نطاق واسع، نفذها



الجيش الاسرائيلي في وجه عدو ضعيف، تغلبنا عليه — وباللهشدة! — ولكن بضمان محدود. فالاتصال المباشر مع قوات [الفدائيين] هو الذي يؤدي في نهاية المطاف الى فشلنا... اذ من خلال المواجهة والاحتكاك، استطاع هؤلاء أن يكتشفوا أن [هذا الجيش] ليس مخيفاً الى درجة كبيرة... أن الجيش الاسرائيلي هو أعظم من الجميع، ولكنه غير قادر على كل شيء. 'فالارهاب' الذي من أجل القضاء عليه خرجنا الى أرض المعركة لم يصف... وينبغي أن نفهم أن اسرائيل تهدر عبثاً من أجل تنفيذ هذه المهمة دم أبنائها وأموالها ومكانتها الدولية الضعيفة، (طلي زلنيفر، دافار، ١٤/١١/١٩٨٢).

ويلاحظ أن الانتقاد لسياسة الحكومة تجاه استمرار الوجود العسكري في لبنان، يتزايد يوماً بعد يوم، بحيث أصبح من المستغرب حقاً أن تجد أحداً يدافع عن خط الحكومة في هذا الشأن، باستثناء زملاء شارون وايتان من غلاة التوسعيين الفاشيين. فالدعوة أصبحت شبه جماعية للانسحاب من لبنان، وعدم التورط أكثر فأكثر، وذلك بعد ترتيب اتفاقات أمنية تضمن أمن مستوطنات الجليل، من خلال اعلان منطقة الجنوب، منطقة نفوذ اسرائيلية، يمكن حمايتها بواسطة ميليشيات سعد حداد. ويلاحظ أن هذا الرأي أصبح الشائع الآن حتى بين كبار المعلقين

السياسيين في اسرائيل، الذين لا يعترض بعضهم حتى على الوجود السوري في البقاع، «لأن سوريا هي الوحيدة القادرة على كبح م.ت.ف.، فاسرائيل يجب ألا تعارض وجود القوات السورية في تلك المناطق حيث هي موجودة اليوم في لبنان. ويستطيع الجيش الاسرائيلي الانسحاب حتى خط ٤٠ — ٤٥ كم شمالي رأس الناقورة — المطلة، ومواصلة الاهتمام بالمصلحة الامنية الاسرائيلية في هذه المنطقة، بواسطة حداد. أما مناطق لبنان الواقعة بين منطقتي النفوذ الاسرائيلية والسورية، وخصوصاً طريق بيروت — دمشق فتبقى حيادية، وتستطيع حكومة بيروت التصرف بها كما تشاء. شريطة ألا تفعل شيئاً يعارض المصالح السورية من جهة، أو المصلحة الاسرائيلية من جهة أخرى» (فولص، هآرتس، ١٢/١١/١٩٨٢).

ان مايعنيه هذا الاتجاه «المعتدل» كما يسمونه في اسرائيل — هو تقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، كمخرج للتورط العسكري الاسرائيلي المتزايد فيه. ويبدو أن هذا الاحتمال يشكل «خط رجعة» أو بديلاً آخر للمتشددين في الحكومة، وعلى رأسهم بيغن وشارون وشامير، في حال فشل مخططاتهم «الاستراتيجية» الواسعة بشأن تحقيق السلام الكامل مع لبنان؛ وهو بديل لا يقل خطورة على أي حال.

حنه شاهين

## بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦ - ١٩٨٢/٨/١٢

من أبناء شعبنا الفلسطيني - اللبناني، قامت قوات الغزو الصهيوني في الساعة الساعة والرابع من يوم الجمعة الموافق ١٩٨٢/٦/٢٥، بقصف مستشفى غزة التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث سقط عدد من القذائف في سكن الأطباء والأدوار العليا من المستشفى فأحدثت خسائر مادية في المبنى والتجهيزات الطبية وخزانات المياه، كما أصابت شظايا القذائف والصواريخ التي سقطت في المنطقة المحيطة لمبنى مستشفى غزة عدداً من غرف المستشفى مما اضطر إدارة المستشفى إلى العمل الفوري من أجل إخلاء الجرحى من المستشفى إلى مكان آخر، وأثناء عملية الإخلاء عاودت القوات الاسرائيلية لقصفها مستهدفة المستشفى والمنطقة السكنية المحيطة به.

بلاغ عسكري رقم ١٧٤ - ١٩٨٢/٦/٢٧:  
قامت طائرات العدو الصهيوني اليوم بإلقاء قنابل حملت منشورات موجهة لسكان بيروت المدنيين تطلب منهم الرحيل لأن «جيش الدفاع الاسرائيلي» لم يستخدم بعد قوته. ويهم القيادة المشتركة أن تتوجه بالتحية والتقدير لهذا الصمود الاسطوري الذي هز العدو

بلاغ عسكري رقم ١٧٢ - ١٩٨٢/٦/٢٦: \* بلغ الحقد الصهيوني الاعمى ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وضد مقاتلينا الأبطال حداً، قامت فيه طائرات العدو اليوم بقصف مقابر الشهداء بالصواريخ الثقيلة، حيث أحدثت حفراً كبيرة نبشت قبور الشهداء من جرائها.

إن هذا العمل الاجرامي الذي يدمغ العدو بالخزي والعار لا يزيدنا إلا تصميماً وإصراراً على تحقيق النصر.

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.  
بلاغ عسكري رقم ١٧٣ - ١٩٨٢/٦/٢٦:  
أصدرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بياناً أمس حول قصف قوات الغزو الصهيوني لمستشفى غزة، أهابت فيه بالمؤسسات الصحية وبالصحافة العالمية للتحرك من أجل فضح الممارسات الصهيونية التي توغل في انتهاك القانون الدولي والقيم والأعراف الانسانية واتفاقيات جنيف ومبادئ حقوق الانسان.

وفيما يلي نص البيان:  
إيغلاً في فاشيتها إلى أبعد الحدود، ومواصلة لنهجها الاجرامي الذي يستهدف حياة المدنيين

\* البلاغات الصادرة بدءاً من ١٩٨٢/٦/٢٦، لم تعط أرقاماً متسلسلة أصلاً، بل اكتفي بتاريخ البلاغ ومصدره، لذا يجدر التنويه إلى أن الأرقام المتسلسلة الواردة بدءاً من البلاغ رقم ١٧٢ أضافها المحرر لغرض التوحيد.

الصهيوني وأريك مخططاته ومخططات أسياده  
الأمبرياليين الأميركيين الذين يحاولون من وراء  
هذه المنشورات وغيرها تسعير الحرب النفسية  
الساخنة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

إن صلابة هذا الصمود وإيمان الجماهير  
العميق هو الذي سيهزم هذه المؤامرة وستتخطم  
على عنفوانه وصلابته وصدقه المؤامرة وجميع  
المتآمرين.

وان هذه الجماهير مع قواتها اللبنانية الوطنية  
والفلسطينية تصنع الملحمة والمعجزة بهذا الرباط  
المتقدم أمام هذا العدو النازي ونحن معاً وسوياً  
حتى النصر.

**بلاغ عسكري رقم ١٧٥ - ١٩٨٢/٧/١:**

قام طيران العدو الحربي في تمام الساعة الثانية  
من ليلة ٦/٢٠ - ١٩٨٢/٧/١ بغارات وهمية  
على مدينة بيروت وضواحيها، وألقى العديد من  
قنابل الاضواء، بهدف ترويع المدنيين، كما قام  
الطيران المعادي أيضاً بإلقاء قنابل دخانية  
واستمر بغاراته لمدة نصف ساعة.

**بلاغ عسكري رقم ١٧٦ - ١٩٨٢/٧/٢:**

عند الساعة الخامسة من مساء اليوم (أمس)  
حاول العدو التقدم بخمس آليات مدرعة إلى  
منطقة كلية العلوم في الضاحية الجنوبية وتمكنت  
من التمرکز أمام الكلية على مسافة ٢٠٠ متر،  
وقامت بإطلاق نيران مدفعيتها باتجاه الليكي  
وحي السلم، وما زالت الآليات تطلق نيرانها حتى  
الساعة الثامنة مساء هذا اليوم (السبت).

لاحقاً بالبلاغ السابق، أعلن الناطق العسكري  
أن القوات المشتركة تقوم ومنذ الساعة السابعة  
والنصف بالتعامل مع آليات العدو المتقدمة أمام  
كلية العلوم. وقد تمكنت قواتنا من تدمير آليتين  
منها. ولا يزال التعامل مع مصادر النيران  
مستمراً حتى الآن، الساعة ٢٠،٤٥.

**بلاغ عسكري رقم ١٧٧ - ١٩٨٢/٧/٢:**

قامت إحدى مجموعاتنا الخاصة والعاملة في  
منطقة صور، بزرع عدد من الألغام ضد الآليات  
على طرق تحرك العدو.

وقد انفجر صبيحة هذا اليوم، أحد الألغام في  
سيارة شحن محملة بالجنود فقتل ما لا يقل عن  
عشرة من جنود العدو الصهيوني.

**بلاغ عسكري رقم ١٧٨ - ١٩٨٢/٧/٥:**

أرجز الناطق العسكري باسم القيادة المركزية

للقوات المشتركة الموقف العسكري في خطوط  
المواجهة مع العدو، منذ صباح اليوم، في  
البلاغات التالية:

**أولاً -** لاحقاً لبلاغنا السابق، تقوم قواتنا ومنذ  
الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم  
بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز باتجاه  
دبابات العدو التي تحاول التقدم باتجاه المدرج  
الشمالي للمطار وتمكنت قواتنا في تمام الساعة  
السابعة والنصف من تدمير ثلاث دبابات شوهدت  
وهي تحترق بمن فيها.

كما تمكنت قواتنا من صد محاولة ثانية قامت  
بها دبابات العدو للتقدم باتجاه المطار من المنطقة  
الجنوبية.

وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، وسع العدو  
من نطاق قصفه الشديد والعشوائي من مرابض  
مدفعيته الثقيلة في التلال، لاسناد تقدمه، كما  
حلق طيرانه في أجواء العاصمة. واستهدف  
القصف المدفعي المعادي مناطق المطار،  
الكوكودي، الرملة البيضاء، سينس، برج  
البراجنة، محيط السفارة الكويتية، منطقة  
الجامعة العربية، الكولا، الملعب البلدي، والرمل  
العالي. ورغم القصف الشديد تمكنت قواتنا من  
الرد بقوة على مصادر النيران وآليات العدو  
ومنعته من تحقيق أهدافه، ولا زالت قواتنا تتعامل  
ببطولة فائقة لكسر هجوم العدو حتى ساعة  
صدور هذا البلاغ الساعة العاشرة صباحاً.

**ثانياً -** في تمام الساعة التاسعة، تمكنت قواتنا  
المشتركة بعد معركة ضارية خاضتها من صد  
هجمات دبابات العدو وتدمير دبابتين وقتل وجرح  
طواقمهما. كما تمكنت قواتنا من تدمير ثلاث  
جرافات للعدو أثناء قيامها بعمليات التحصين  
وحفر الخنادق للدبابات وقتلت وجرح عدد من  
طواقمهما وفي نفس الوقت قام العدو بتوسيع  
نطاق قصفه المدفعي العشوائي على مناطق  
المطار - طريق المطار، مخيم برج البراجنة،  
الكوكودي وبئر حسن، والمناطق التي سبق  
ذكرها.

كما حلق طيران العدو الاستطلاعي في محاولة  
يائسة لتخفيف ضغط نيران قواتنا على قواته.  
معنويات مقاتلينا عالية جداً.



ثالثاً - تمكنت قواتنا في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم، من إسقاط طائرة استطلاع للعدو بعد أن أصابته مقاومتنا الأرضية إصابة مباشرة وشوهت الطائرة وهي تسقط في المدينة الرياضية.

هذا، وقد قام أفراد القوات المشتركة بجمع حطام الطائرة وسط جو سادته الروح القتالية العالية.

رابعاً - في تمام الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم، قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز على تجمع آليات العدو وقواته التي حاولت التقدم باتجاه مشارف المنطقة الشرقية للمطار. وتمكنت من صدّه على أعقابهِ وتدمير عدد من آلياتهِ وشوهت وهي تحترق والدخان يتصاعد منها. وتقوم مدفعية العدو من مرابضها في مناطق الببسي والشويفات وغرب كلية العلوم وقرب مستشفى بعبداء الحكومي بقصف عشوائي معاكس الساعة الثانية ظهراً.

خامساً - في الساعة الواحدة والنصف، واصلت قواتنا المشتركة تصديها البطولي والباسل للمحاولات المحمومة اليائسة التي يقوم بها العدو بدفع آلياتهِ وقوات المشاة على الطرف الشرقي من مدرج المطار. وعلى الرغم من القصف المدفعي المعادي العنيف باتجاه مواقعنا تمكنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو على الطرف الشرقي لمدرج المطار، كما تم تدمير جرّافة بلدوزر وإصابة من فيهما ما بين قتل وجريح. ولا زالت محاولات العدو اليائسة لدفع قواته الآلية في محور المطار مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ، الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم.

سادساً - في تمام الساعة الثانية والنصف، تمكنت قواتنا من إبادة سرية مشاة للعدو إبادة كاملة بعد أن أصابته صواريخ قواتنا إصابة مباشرة في المنطقة الشرقية لمدرج المطار.

سابعاً - في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم، تمكنت قواتنا من تدمير دبابتين للعدو وجرّافة بلدوزر وسيارة لاندروفر وأصاب من فيها بين قتل وجريح وذلك أثناء محاولة العدو إخلاء خسائره.

وقد قام العدو بتوجيه قصفه المدفعي باتجاه طرف المطار ومنطقة المطار - التحويطة، المريجة، برج البراجنة، عين السكة، عين الدلبة لتخفيف

الضغط على قواته المتقهقرة.

هذا، وقد استخدم العدو في قصفه العشوائي قذائف منثارية وانشطارية في كافة الأماكن المدنية التي قام بقصفها.

كما قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل ومركز باتجاه مواقع ومرابض مدفعية العدو في الشويفات ومعسكر التيرو ومثلث خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٩ - ١٩٨٢/٧/٢٩:

يقوم العدو الصهيوني ومنذ الساعة الثانية والنصف ظهراً، بقصف مدفعي كثيف، مستهدفاً المناطق السكنية في العاصمة بيروت، كما قامت دبابت العدو المتمركزة في منطقة الشويفات بقصف المناطق السكنية المقابلة لها.

وشمل القصف المعادي، مناطق، حي السلم، البربر، منطقة السفارة الصينية، محيط مستشفى بيروت، الرملة البيضاء، الأوزاعي، الجناح، المطار، طريق المطار، المقاصد، برج البراجنة.

هذا، وقد قامت قواتنا المشتركة بالرد على القصف المعادي البربري، بتدمير دبابة للعدو على المدرج الشرقي للمطار، وشوهت وهي تحترق بالعين المجردة في حين لا يزال القصف المعادي مستمراً حتى الآن، الساعة الخامسة بعد الظهر. هذا، وكان الناطق العسكري باسم القوات المشتركة قد صرح ظهر أمس بما يلي:

منذ يوم أمس، والاشتباكات مستمرة، بشدة مع قوات العدو الصهيوني على محاور حي السلم، الليلكي، برج البراجنة، ولا زالت هذه الاشتباكات مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ في الساعة ٢٢،٣٥.

الحاقاً بالبلاغ السابق:

لا يزال القصف المدفعي المعادي مستمراً على حي السلم الليلكي، برج البراجنة، وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً وسع العدو قصفه ليشمل المطار والمناطق المجاورة له مستخدماً القذائف الفسفورية، الساعة ٢٤،٠٠.

استأنف العدو الصهيوني عدوانه الغادر على منطقة جنوبي بيروت صباح اليوم.

ففي تمام الساعة الخامسة صباحاً، حاولت قوات الغزو التقدم من جنوب التيرو، وكلية العلوم، باتجاه مواقعنا بعد أن مهدت لذلك بقصف مدفعي ثقيل وكثيف على كل من حي

الليلي، حي السلم، المريجة، المطار، شارع المطار، مفارق الطرق المؤدية للمطار، والحسينية. وقد تصدت قواتنا لقوات العدو المتقدمة وألحقت بها خسائر كبيرة، ومنعتها من تحقيق أهدافها بإحراز أي تقدم في هذه المواقع. هذا، ولا زال قصف العدو مستمراً للمناطق المذكورة حتى ساعة صدور هذا البلاغ، الساعة السابعة والنصف صباح اليوم.

بلاغ عسكري رقم ١٨٠ - ١٩٨٢/٧/١٠: أولاً: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في منطقة البقاع الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ - اشتبكت إحدى مجموعتنا مع قوات العدو الصهيوني في منطقة ضهر الأحمر، ودمرت لها ناقلة جنود وسيارة عسكرية، وقتلت وجرحت من كان فيهما.

٢ - اشتبكت مجموعة أخرى من قواتنا مع قوات العدو في منطقة عين عرب، ودمرت له دبابة وقتلت وجرحت جميع من فيها.

٣ - قامت إحدى مجموعتنا بزرع ألغام مضادة للدروع على طريق عين عرب حيث انفجر أحدها بسيارة نقل عسكرية إسرائيلية، ودمرها تدميراً كاملاً، وقد عادت جميع مجموعتنا إلى قواعدها بسلام بعد تنفيذ هذه العمليات البطولية.

ثانياً - منذ الساعة الحادية عشرة من ظهر اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل، على بعض الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المواطنين المدنيين. وشمل القصف مناطق حي السلم، الليلي، برج البراجنة، الرمل العالي، طريق المطار، المطار. هذا ولا يزال القصف الصهيوني المعادي مستمراً وبشكل متقطع حتى الآن، الساعة الخامسة والثلاث من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨١ - ١٩٨٢/٧/١١: أولاً - منذ مساء أمس، والعدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي المتقطع على المناطق الأهلة بالسكان في مناطق حي السلم، والليلي، برج البراجنة، الرمل العالي في الضاحية الجنوبية. ومنذ الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، من فجر اليوم، ركز العدو الصهيوني قصفه على نفس

المناطق. وقد تمكنت مجموعتنا الامامية من تدمير دبابة للعدو شوهدت وهي تحترق، كما أصابت تجمعا للمشاة في منطقة كلية العلوم.

ومنذ الساعة السادسة من صباح اليوم، ومناطق سبينس وبئر حسن تتعرض للقصف المدفعي والصاروخي الشديد، وما زال القصف مستمراً حتى الآن، الساعة السادسة والرابع صباحاً.

ثانياً - منذ الساعة الثانية عشر ظهراً، وحتى الساعة الثالثة والرابع، لازالت مدفعية العدو تقوم بقصف مدفعي وصاروخي، جنوبي، عشوائي، على مدينة بيروت وضواحيها الأهلة بالسكان، حيث استهدف القصف المناطق التالية: مستشفى بيروت، سبينس، الرملة البيضاء، الجناح، قرب السفارة الصينية، صبرا، مستشفى غزة، الفاكهاني، المزرعة، الكولا، المدينة الرياضية ومحيطها، البربر، منطقة السفارة الكويتية، بئر حسن، بئر العبد، حي السلم، برج البراجنة، المطار، وطريق المطار، الرمل العالي، مقبرة الشهداء، قصص، الأوزاعي، جسر السباق، حيث ردت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف على كافة مصادر نيران مدفعية العدو وأماكن تجمعات دباباته وآلياته، وتمكنت من تدمير دبابتين في كلية العلوم وثلاث دبابات في بعبداء، ودبابتين في بناية جوار الأميركان، ودبابتين على جسر كفرشيماء، ودبابتين على منطقة مدرج المطار الشرقي ودبابة في منطقة التير، بالإضافة إلى تدمير خمس شاحنات محملة بالمعدات والذخائر، كما تم إسكات وتدمير مريض مدفعية هاون من عيار ١٢٠ ملم في منطقة التير.

كما تمكنت قواتنا من تدمير راجمة صواريخ للعدو في منطقة خلدة، حيث أصيبت إصابة مباشرة، وقد قامت طائرات الهيلوكوبتر التابعة للعدو بإخلاء إصابات طاقم الراجمة في هذه المنطقة، حيث شوهدت بالعين المجردة وهي تحترق.

ونتيجة هذا القتال الضاري والبطولي الذي خاضته قواتنا المشتركة، فقد تمكنت من إجبار دبابات العدو المتقدمة على الطريق العام باتجاه الأوزاعي على التقهقر باتجاه منطقة مثلث خلدة.

كذلك، أجبرت قواتنا، قوات العدو المتواجدة في منطقة كلية العلوم والتير، والكسارة والسان

تريز والمزفتة، على التفهقر، وبشكل غير منظم باتجاه منطقة خلف الريجي والغندور، وشوهد جنود العدو يفرون من دباباتهم وآلياتهم تحت وابل من نيران قواتنا التي تقاتل ببطولة ومعنويات عالية.

كذلك قامت مدفعيتنا الثقيلة والصاروخية بقصف كثيف ومركز لمواقع العدو في مناطق بعبداء والحية، والدامور والتاعمة وقد أصابت قذائف قواتنا بشكل مباشر مقر قيادة جيش العدو في بعبداء.

ثالثاً - عند الساعة الخامسة والنصف، واصل العدو الصهيوني قصفه الهجمي والمجنون براً وبحراً على مدينة بيروت وضواحيها مستهدفاً المدنيين والمباني السكنية من مرابض مدفعيته في تلة المير، الحدث، تلّال عرمون، تلّال بعبداء، الدوحة، منطقة خلدة، ومن يوارجه الحربية المتواجدة قبالة ساحل بيروت.

استهدف هذا القصف العشوائي، الذي استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصاروخية وراجمات الصواريخ والقذائف الفوسفورية والمتفارية والعنقودية المناطق التالية: السفارات، الرملة البيضاء، محيط السفارة الكويتية، برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، منطقة المطار، شارع المطار، السباق، الأوزاعي، محيط المدينة الرياضية، قصص، مارمخايل، الجناح، سبينس، المريجة، بئر حسن.

هذا، وكانت طائرات العدو قد حلقت على ارتفاع شاهق في سماء بيروت بعد ظهر اليوم، وقد شاهدت مواقع القوات المشتركة المتقدمة في منطقة المطار العدو وهو يقوم بإخلاء عدد من المصابين من طواقم دباباته التي أعطبتها قواتنا ظهر اليوم في المنطقة الواقعة شرقي المطار.

هذا، ولا زال القصف العشوائي مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة الخامسة والنصف.

بلاغ عسكري رقم ١٨٢ - ١٩٨٢/٧/١١: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ - اشتبكت قواتنا مع قوات العدو الاسرائيلي، في السفح الجنوبي الغربي من تل السلوك قرب عميق بالبقاع الغربي، حيث تمكنت من قتل أربعة جنود للعدو وجرح عدد آخر من جنوده.

٢ - قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع للعدو الصهيوني في سفوح جبل الباروك حيث تمكنت من تدمير آلية وقتل وجرح عدد من أفرادها.

٣ - قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع تجمع لآليات العدو في السفوح الغربية لبلدة مدوخة في القطاع الشرقي، حيث دارت معركة حامية استمرت أكثر من نصف ساعة دمرت للعدو خلالها آلية، وقتلت وجرحت من فيها، حيث استخدم العدو كافة أنواع الأسلحة.

وعادت مجموعتنا إلى قواعدنا سالمة. أما خسائر العدو فتقدر بأكثر من عشرين آلية أصيبت إصابات مباشرة، وشوهدت الطائرات المروحية تجلي الإصابات منها، كما دمر موقع الامداد المركزي لتجمعات قوات العدو في منطقة بعبداء وأشعلت فيه النيران.

أما خسائر العدو البشرية فهي أكثر من خمس وسبعين إصابة بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٣ - ١٩٨٢/٧/١٢: نتيجة القصف المحموم والمجنون، والذي استمر أكثر من ثماني عشر ساعة، واستخدمت فيه قوات العدو الصهيوني نيران مدفعيتها الثقيلة من البحر والبر. مستهدفة معظم أحياء مدينة بيروت الغربية... نتيجة هذا القصف العشوائي أصيبت المئات من المباني في المدينة، والعديد من المرافق الحيوية والاجتماعية، إضافة إلى إصابة مستشفيات، دار الأيتام الإسلامية، المقاصد، البربر، بيروت، حيث قدرت الخسائر البشرية بأكثر من ثلاثمائة إصابة في صفوف المواطنين المدنيين.

وقد شمل القصف الصهيوني الهجمي العديد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، وشمل أحياء برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، بئر حسن، الأوزاعي، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الروشة، ومخيمات صبرا وشاتيلا، ومار الياس.

بلاغ عسكري رقم ١٨٤ - ١٩٨٢/٧/١٢: صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

قامت عدة مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الصهيوني في منطقة البقاع ليلة ١١/١٢ - ١٩٨٢/٧/١٢ بالعمليات البطولية التالية:



١ — أغارت إحدى مجموعتنا على مقر قيادة العدو الصهيوني في بلدة كامد اللوز، واشتبكت مع حراس المقر بالرشاشات والقنابل اليدوية.

٢ — تمكنت مجموعة أخرى من تدمير سيارة عسكرية للعدو واعطاب مجنزرة في تلل كامد اللوز.

٣ — قامت مجموعة ثالثة بالهجوم على كمين للعدو بين ينطه وبكا واشتبكت مع افراد الكمين بقذائف الآر. بي. جي والرشاشات.

٤ — أغارت مجموعة رابعة من قواتنا على موقع لقوات العدو في سفوح التلال المحيطة ببلدة مدوخا، تقدر بسرية دبابات، واشتبكت معه وتمكنت من تدمير ثلاث دبابات.

٥ — هاجمت مجموعة أخرى من قواتنا موقعاً للعدو بالقرب من بلدة خربة روحا، وتمكنت من تدمير دبابة وآلتيين ورشاش ثقيل. هذا، وقد نتج عن عمليات ثوارنا الأنفة الذكر خسائر بشرية كبيرة في صفوف قوات الغزو الصهيونية.

بلاغ عسكري رقم ١٨٥ — ١٩٨٢/٧/١٢:  
في الليلة الماضية، قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بمهاجمة موقع للعدو بالقرب من جب جنين وموقع آخر في تلل البيرة وموقع ثالث في منطقة المنصورية ونصبت كميناً على طريق بين قصر ريا والباروك، وعلى أثر هذه العمليات فتح العدو نيران مدفعيته على مواقع مجموعتنا. وقد تمكنت قواتنا من تدمير دبابة وناقلة للجنود وأربع رشاشات ثقيلة وإصابة ١٥ جندياً إسرائيلياً بين قتل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٦ — ١٩٨٢/٧/١٤:  
منذ الساعة الثامنة والنصف، والطيران الحربي الصهيوني يحلق فوق العاصمة بيروت ويقوم بغارات وهمية بهدف إرهاب المواطنين، ضمن الحرب النفسية التي يستهدف بها ضرب صمود أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني.

هذا وكانت الطائرات الصهيونية وماتزال تحلق في سماء العاصمة على ارتفاع متوسط وعال وبشكل متقطع حتى إعداد هذا التصريح، الرابعة من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨٧ — ١٩٨٢/٧/١٥:  
أولاً — الساعة السادسة صباحاً، قام العدو الصهيوني في الساعة الثالثة من صباح اليوم

بإطلاق قذائف المدفعية وقنابل الانارة على منطقة الليلكي وحي السلم في الضاحية الجنوبية من بيروت إضافة إلى الرماية من الرشاشات المتوسطة من كلية العلوم.

ثانياً — في الساعة الثالثة والرابع، حاولت مجموعة من جنود العدو مؤلفة من ستة عناصر بالتسلل على المدرج الشرقي للمطار واشتبكت معها مجموعتنا الامامية وأجبرتها على الفرار.

ثالثاً — لليوم الثاني على التوالي يقوم الطيران الحربي الصهيوني بطلعات مكثفة في سماء العاصمة بيروت بهدف ترويع المواطنين، وتصيد التهديد العسكري ضد المواطنين الأبرياء.

بلاغ عسكري رقم ١٨٨ — ١٩٨٢/٧/١٨:  
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بمايلي:

عند الساعة الثانية من فجر اليوم، قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بالاغارة على أحد مواقع العدو الصهيوني بالقرب من بلدة المنصورية مستخدمة في ذلك قذائف الآر. بي. جي. والأسلحة الرشاشة.

وقد تمكنت المجموعة من تدمير دبابة ومريض رشاش متوسط واصابة ثمانية أفراد من جنود العدو بين قتل وجريح.

وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٨٩ — ١٩٨٢/٧/٢٠:  
أعلن الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أن بعض المجموعات التابعة للقوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو نصبت كميناً لآليات العدو على طريق بعول — لالا، في البقاع الغربي، وتمكنت من تدمير سيارة لاندروفر وناقلة جنود مدرعة وقتل وجرح جميع من فيها. فيما عادت مجموعتنا إلى قواعدها سالمة. وأكد قادمون من صيدا، أن الفدائيين أطلقوا أكثر من عشر قذائف «ب — ٧» خلال اشتباك دام نصف ساعة مع قوات الغزو بالقرب من المدينة الصناعية الجديدة. وقد أعلنت قوات الاحتلال حالة الاستنفار القصوى تحسباً من هجمات أخرى للفدائيين، كما فرضت حظر التجول على سكان مدينة صيدا.

واعترفت إذاعة العدو بأن القوات الاسرائيلية انسأقت إلى حرب استنزاف طويلة وشاقة وأن

تزايد العمليات الفدائية يعود إلى حسن التنظيم في صفوف الفدائيين وتأيد السكان لهم. وشهد يوم أمس نشاطاً مكثفاً للطيران الاسرائيلي حيث قام بعدة غارات وهمية فوق العاصمة بيروت استمرت حتى المساء، وتصدت له المقاومات الأرضية للقوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٠ - ١٩٨٢/٧/٢٣: صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بمايلي:

أولاً - منذ الساعة الواحدة بعد الظهر، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، بالطيران مستهدفاً الأحياء السكنية، في كل من الرملة البيضاء، ومحيط السببسن، والليلكي، وبرج البراجنة، وحي السلم، ومحيط المطار، ومنطقة صبرا، والفاكهاني، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

هذا، وتتصدى المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي الذي لا يزال يواصل غاراته حتى الآن، الساعة الثانية ظهراً.

ثانياً - لاحقاً لبلاغنا حول الغارات الجوية الصهيونية على بيروت والتي استمرت ساعة كاملة وشملت ثمانية أحياء سكنية، وهي: الرملة البيضاء، ومحيط سببسن، الليلكي، برج البراجنة، حي السلم، منطقة المطار، صبرا والفاكهاني.

بلغت الخسائر نتيجة هذا القصف الوحشي في صفوف المدنيين (٥٦) إصابة بين شهيد وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٩١ - ١٩٨٢/٧/٢٤: أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية:

أولاً - الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الامامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيبت منه بحدود خمسة أفراد وشهود

العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع. ثانياً - في الساعة الثالثة إلا ربعاً من بعد ظهر اليوم، صعد العدو نطاق عدوانه على مدينة بيروت الغربية، حيث قامت طائراته المقاتلة بشن غارات وحشية على الأحياء السكنية في المدينة. وقد استهدف القصف، حي الرملة البيضاء، منطقة سببسن، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، صبرا، شاتيللا، محيط المدينة الرياضية والفاكهاني. ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى صدور هذا البلاغ، الثالثة والثلاث. هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية لطائرات العدو المغيرة.

ثالثاً - تتناوب الطائرات والمدفعية البحرية والبرية لقوات العدو على قصف مدينة بيروت الغربية، فما ان توقفت الغارات الجوية التي استمرت ساعة كاملة حتى فتح العدو، وبكثافة نيران مدفعيته الصاروخية والثقيلة من البوارج البحرية والمواقع الأرضية على مدينة بيروت الغربية مستهدفاً الأحياء السكنية في معظم بيروت الغربية الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، مار الياس، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، المريجة، الليلكي، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، صبرا وشاتيللا.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح، الساعة الرابعة إلا ثلثاً من بعد ظهر اليوم.

رابعاً - الساعة الرابعة والنصف، نتيجة للعدوان الجوي والبحري على مدينة بيروت الغربية اليوم بلغ عدد الاصابات بين المدنيين إحدى وخمسين إصابة. هذا، وقد أصيب للعدو خلال تبادل إطلاق النار بالمدفعية والصواريخ صبيحة اليوم وبعد الظهر دبابة وناقلنا جنود وموقع هاون متقدم.

وتقدر خسائر العدو البشرية بستة عشر إصابة بين قتيل وجريح وجميعها في محيط منطقة بيروت.

بلاغ عسكري رقم ١٩٢ - ١٩٨٢/٧/٢٤: كان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية قد صرح مساء أمس بما يلي:

أولاً - تمكن ثوارنا العاملون خلف خطوط العدو ليلة أمس ٢٢ - ٨٢/٧/٢٣، من تدمير آلية نصف مجنزرة للعدو أثناء مرورها على مفرق (جنسنايا - القرية) في منطقة صيدا وذلك أثر

انفجار لغم مضاد للدروع قامت بزرعه المجموعة ٢٤٥.

وقد أسفر انفجار اللغم عن تدمير الآلية واشتعال النيران فيها ومقتل اثنين وجرح أربعة من جنود العدو. هذا، وعلى الفور حضرت إلى المنطقة طائرة هيلوكبتر قامت بإخلاء الجرحى والقتل. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

ثانياً - كما قامت مجموعة أخرى من ثوارنا العاملين خلف خطوط العدو بنصب كمين لحدى دوريات العدو ما بين (رشمية - جسر القاضي) قضاء عاليه، وأثناء مرور الدورية صباح اليوم ٧/٢٣ والمؤلفة من ثلاث سيارات لاندروفر مسلحة برشاشات من عيار ٥٠٠ هاجمها ثوارنا بمختلف الأسلحة الرشاشة والصاروخية. وقد تمكنت المجموعة من تدمير الآليات المعادية وقتل وجرح جميع طواقمها المقدر عددهم بـ ١٢ عسكرياً.

هذا، وعلى الرغم من كثافة النيران المعادية التي أطلقت لاسناد دورية العدو وتطويق المجموعة، إلا أن ثوارنا تمكنوا من العودة إلى قواعدهم سالمين وبرفقتهم أحد ثوارنا من أفراد المجموعة جريحاً.

ثالثاً - قامت مجموعة من ثوارنا العاملة بنصب كمين لقوات العدو على طريق (بعورتا - الدامور). وأثناء مرور سيارة لاندروفر لقوات العدو فتح ثوارنا نيران أسلحتهم الصاروخية والرشاشة على السيارة وتمكنوا من تدميرها وقتل وجرح أفرادها. وقد عادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٣ - ١٩٨٢/٧/٢٤:  
أولاً - قام طيران العدو الصهيوني بغارات جوية على بيروت الغربية عند الساعة العاشرة والرابع من صباح اليوم مستهدفاً الأحياء السكنية في مناطق الرملة البيضاء محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، منطقة سبينس، الفاكهاني، صبرا، المدينة الرياضية.

وقد تصدت المقاومة الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي. واستمرت الغارات حتى الساعة الحادية عشرة.

من جهة ثانية، واصل العدو قصفه المدفعي من البر على أحياء بيروت الغربية ولاسيما الضاحية الجنوبية مستخدماً في ذلك المدفعية والدبابات. وقد ردت قواتنا على القصف بالمثل واستمر القصف المتبادل حتى الساعة العاشرة والرابع من قبل ظهر اليوم.

ثانياً - نتيجة القصف الجوي والمدفعي والصاروخي اليوم على مدينة بيروت الغربية وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً بلغت الخسائر ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين.

ثالثاً - خلال تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين قواتنا وقوات العدو في محيط بيروت الغربية سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة تسعة أفراد من قوات العدو وتدمير مدفع ١٠٦ محمول للعدو.

رابعاً - في الساعة ٩،٣٠ من صباح اليوم، قامت طائرات العدو بالآغارة على منطقة البقاع حيث استهدفت قريتي، المرج وقب الياس بالقرب من شتورا وقد تصدت لها مقاوماتنا الأرضية، ونتيجة هذا القصف أصيب عدد من المدنيين لم يتم التأكد من عددهم حتى الآن.

من جهة ثانية، أعلن الناطق العسكري السوري أمس، سقوط طائرتي استطلاع بدون طيار وطائرة ثالثة من طراز «فانتوم». وقد ألقى القبض على أحد الطيارين فيما لقي الثاني مصرعه. وأكد ناطق عسكري سوري، أن سوريا سترد بضربات مفاجئة وبمختلف الأسلحة بحيث توقع بالاسرائيليين خسائر في العتاد والأفراد أكثر مما يتوقعونه في حالة تكرار الخرق الاسرائيلي لوقف إطلاق النار مع سوريا.

بلاغ عسكري رقم ١٩٤ - ١٩٨٢/٧/٢٤:  
واصل العدو الصهيوني، لليوم الثالث على التوالي، غاراته الجوية الهمجية على ضواحي بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. وساهمت في العدوان الجديد بوارج العدو البحرية ومدفعيته الصاروخية والثقيلة، التي استهدفت في قصفها الذي أعقب الغارات الجوية مباشرة معظم الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وقد أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية (\*):

(\*) هكذا وردت في الأصل، أي دون أن تكون هناك بلاغات أخرى تستكمل البلاغ الذي يحمل الرقم «أولاً».



أولاً - الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيب منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

بلاغ عسكري رقم ١٩٥ - ١٩٨٢/٧/٢٥: شنت إحدى مجموعتنا العاملة خلف خطوط العدو ليلة أمس، هجوماً بقذائف الآر.بي.جي. والرشاشات والقنابل اليدوية على موقع إداري للعدو في منطقة البقاع الغربي. واستطاعت المجموعة تدمير قسم من الموقع وتدمير آليتين وقتل وجرح ما لا يقل عن ثمانية أفراد. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٦ - ١٩٨٢/٧/٢٥: واصل طيران العدو غاراته الوحشية، لليوم الرابع على التوالي على الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وتعرضت أحياء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية للقصف المدفعي والصاروخي من مواقع العدو الصهيوني، الذي استخدم في هذا القصف المدافع والدبابات.

من جهة ثانية، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع مستهدفة قريتي المرج وقب الياس بالقرب من شتورة.

وقد تصدت القوات المشتركة للطيران المعادي بنيران المضادات الأرضية، كما ردت على القصف المدفعي بالمثل.

وقد أحصت بلاغات الناطق العسكري ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين. كما ذكر سقوط إصابات لعدد من المدنيين في البقاع.

أما في صفوف العدو، فقد أصيب تسعة أفراد، كما تم تدمير مدفع ١٠٦ محمول له.

بلاغ عسكري رقم ١٩٧ - ١٩٨٢/٧/٢٦: أولاً - عند الساعة الواحدة والنصف من صباح

اليوم، فتح العدو نيران مدفعيته من البوارج البحرية ومن قواته البرية مستخدماً المدفعية الثقيلة والصواريخ ونيران الدبابات على معظم أحياء المنطقة الغربية وبشكل عشوائي ومسعود حيث شمل القصف منطقة الأوزاعي بكاملها، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، محيط المطار، مار الياس، وقد استمر القصف لمدة ساعتين.

وأثناء ذلك، حاولت زوارق العدو الاقتراب من الشاطئ في منطقة السان سيمون تحت ستار القصف الشديد في محاولة إنزال، فتصدت لها قواتنا وأمطرتها بوابل من نيران المدفعية والصواريخ والدبابات والرشاشات الثقيلة حيث استطاعت قواتنا بعد معركة استمرت زهاء نصف ساعة من إفشال هذه المحاولة وإجبار الزوارق على الانكفاء إلى عرض البحر.

ثانياً - ونتيجة للقصف المعادي والشديد، وعلى مدى ساعتين متتاليتين من البر والبحر بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، على مدينة بيروت الغربية، بلغ عدد الإصابات سبعة وأربعين إصابة بين شهيد وجريح من السكان المدنيين.

ثالثاً - وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم، عاود العدو قصف مدينة بيروت الغربية مركزاً على الضاحية الجنوبية لاسيما الأوزاعي ومحيط المطار وبرج البراجنة حي السلم، بنيران المدفعية والصواريخ من البر والبحر ولا يزال القصف مستمراً وتقوم قواتنا بالرد على قوات العدو.

وقد تأكد لدينا تدمير ناقلة جنود ودبابات في منطقة الشويفات صباح اليوم ومقتل وجرح ما لا يقل عن ٨ أفراد من جنود العدو.

ونتيجة لذلك، ردت قواتنا ليلة أمس على مواقع مدفعية العدو وقد شوهدت النيران تشتعل في أحد مواقع المدفعية شمال الدامور حيث دمر هذا الموقع تماماً كما دمر للعدو عدد من الآليات وتقدر خسائر العدو بالأفراد نتيجة قصفنا ليلة أمس في محيط منطقة بيروت بما لا يقل عن ١٥ إصابة.

رابعاً - عقب الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة على استمرار قصف مدينة بيروت، فقال:

يتبجح العدو بأنه يحاصر مدينة بيروت وأنه أوقف إطلاق النار وأنه أعطى للسيد فيليب حبيب مهلة كذا وكذا، بينما هو في الحقيقة ينفذ مآربه الخبيثة في تدمير المدينة والقضاء على الشعبين اللبناني والفلسطيني بطريقة منظمة ومستمرة بعد أن تأكد لديه تعاظم صمود أبطالنا في القوات المشتركة وعدم قدرته على النيل منهم وزعزعة صمودهم، وما يؤكد ذلك:

١ - أن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر هو عمل يومي منذ بدء الحصار.

٢ - لقد شهدت المدينة غارات عديدة بالطائرات في الأيام الأولى للحصار، ثم عادت متقطعة فيما بعد، أما الآن ومنذ خمسة أيام فهي تتكرر يومياً.

٣ - يستخدم العدو في قصفه القنابل العنقودية والفسفورية والصواريخ الجوية الثقيلة التي تستطيع تدمير بناية بكاملها كما حدث في كثير من الأماكن.

٤ - إن مساحة بيروت الغربية محدودة جداً، ولقد تحولت معظم الأحياء فيها، مثل: الرملة البيضاء، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، الليكي، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، الفاكهاني، ومحيط المطار إلى ميدان رمية مفتوح تتناوب عليه الطائرات حيناً والمدفعية الأرضية والبوارج البحرية حيناً آخر.

٥ - إن العدو حين يقصف المدينة من البر يستخدم ما يزيد على ثمانية كتائب مدفعية من عيار ١٥٥ ملم عدا المدفعية العادية ومدفعية الهاون والدبابات في آن واحد. حيث يزرع قنابله في معظم الأماكن المضروبة.

خامساً - عاود العدو لليوم الخامس على التوالي غاراته الجوية والعنيفة على مدينة بيروت الغربية حيث قامت عدة طائرات في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر هذا اليوم بقصف مناطق سبينس، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، الفاكهاني، صبرا، محيط المدينة الرياضية، برج البراجنة، ومحيط المطار.

وقد تسبب هذا القصف بإيقاع خسائر عديدة في صفوف المدنيين لم تعرف بعد، كما اشتعلت الحرائق والنيران في عدد من الأبنية السكنية ولا يزال القصف الجوي مستمراً حتى الساعة الثالثة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٨ - ١٩٨٢/٧/٢٦:  
قام طيران العدو الصهيوني بالتحليق فوق منطقة بيروت الغربية من الساعة ٨.٢٠ مساء اليوم، وألقى بقذائف إنارة فوق المنطقة ورافق ذلك إلقاء القنابل الفسفورية والدخانية، كذلك قام طيران العدو بالاغارة على منطقة شاتيلا واستمرت الغارة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٩ - ١٩٨٢/٧/٢٦:  
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، اليوم، بسلسلة من البلاغات حول سير العمليات العسكرية فيما يلي نصها:

أولاً - لاحقاً لبلاغنا السابق، استمر القصف الجوي الذي ابتدأ منذ الساعة التاسعة من مساء أمس الاثنين لمدة ساعة ونصف الساعة، وقد نتج عنه وقوع أكثر من ٢٥ إصابة بين شهيد وجريح في صفوف المدنيين.

وفي الساعة الحادية عشرة من مساء أمس، استأنف العدو قصفه لمدينة بيروت الوطنية من البحر والبر حيث تركز القصف على الأوزاعي، الرملة البيضاء، الجناح، السان سيمون، السان ميشيل، وقد تعاملت مدفيعتنا مع قطع العدو البحرية. وفي الساعة الواحدة من فجر يوم الثلاثاء اقتربت زوارق العدو من الشاطئ المقابل لمنطقة السمرلاند وقامت بالرماية من الرشاشات المتوسطة، وقد ردت عليها قواتنا وأجبرتها على الانكفاء إلى عرض البحر.

هذا، وما زالت رمية المدفعية المعادية من البحر والبر مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الثانية فجراً.

ثانياً - منذ صباح اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية من مواقعه البرية وبوارجه البحرية، بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، الجناح، المطار، السان سيمون، المدينة الرياضية، الفاكهاني، شاتيلا، صبرا، بئر حسن، بئر العبد، طريق المطار، محيط السفارة الكويتية، الرمل العالي، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، سبينس، الليكي، برج البراجنة، وحي السلم.

هذا، ولا يزال القصف المعادي مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية عشرة ظهراً. ويبدو واضحاً من ذلك، أن العدو الصهيوني

قد اتخذ قراراً باستمرار قصف بيروت براً وبحراً وجواً، ليلاً ونهاراً، حيث تناوبت أسلحته البرية والبحرية والجوية على قصف الأحياء المدنية السكنية في بيروت، لليوم السادس، على التوالي.

**ثالثاً —** عاود العدو الصهيوني في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم غاراته الجوية على مدينة بيروت الغربية. ويقوم الآن بقصف منطقة الروشة. ويتصدى له مقاوماتنا الأرضية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن الساعة الثانية إلا ثلثاً.

**رابعاً —** نتيجة للغارات الجوية «الاسرائيلية» الوحشية اليوم على منطقة الروشة والتي استهدفت بنايات تجمع المهجرين الذين أرغموا على ترك منازلهم في المناطق المحتلة، وقعت خسائر كبيرة في صفوف السكان من الأطفال والنساء ولا يزال قسم كبير منهم تحت الانقراض، وتجري محاولات لرفع الانقراض عنهم.

وقد أخلى حتى الآن ٨٤ شهيداً و١٤٢ جريحاً سقطوا نتيجة الغارات هذه والتي استعمل فيها الطيران المعادي الصواريخ الثقيلة حيث دمر البنايات تدميراً كاملاً على من فيها.

**خامساً —** في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم، عاود العدو غاراته الجوية وبطلعات كثيفة متتالية حيث قام بقصف مدارس الأطفال في برج البراجنة... ومنطقة الوزاعي، حرش قصقص، ولا زال طيران العدو يوالي غاراته الآن على مدينة بيروت الغربية بوحشية لم يسبق لها مثيل بعد أن كان قد دمر ظهراً الابنية السكنية في منطقة الروشة وأوقع ما يزيد على ٢٥٠ إصابة بين شهيد وجريح، لا زال معظمهم تحت الانقراض الأمر الذي يؤكد أن حكومة العدو قد اتخذت قراراً بإبادة سكان بيروت الوطنية من لبنانيين وفلسطينيين على مرأى العالم وسمعه.

إن العالم يشهد الآن على أن مدينة بيروت لليوم السادس على التوالي، فريسة مباحة تتناوبها الطائرات والبوارج والمدفعية الأرضية، وكأنها ميدان رماية مفتوح ومدينة مستباحة لا رادع للعدو عنها من خلق أو ضمير أو أي تحرك عربي أو دولي.

**بلاغ عسكري رقم ٢٠٠ — ١٩٨٢/٧/٢٦:** بناء على التعليمات الصادرة، قامت إحدى مجموعتنا العاملة خلف خطوط العدو في منطقة

عبرا قرب مدينة صيدا، بتصفية العميل فيصل أبو سليم الملقب بـ «أبو عصام».

وأضاف الناطق، ليعلم كل العملاء أن يد القوات المشتركة سوف تطالهم وقادرة على ضربهم وأسيادهم الصهاينة، وهذه العملية هي إنذار لم يريد أن يعتبر.

**بلاغ عسكري رقم ٢٠١ — ١٩٨٢/٧/٢٧:** قامت مجموعته من القوات المشتركة والعاملة خلف خطوط العدو يوم ٧/٢٦ بزرع عدة ألغام على طريق (كفربيت — صربا) الترابي. وعند مرور دورية آلية للعدو الساعة الخامسة والرابع من نفس اليوم مؤلفة من سيارة لاندروفر وملاة انفجرت الألغام وأدت إلى تدميرهما واحرقهما ومقتل ستة جنود وجرح تسعة آخرين.

وعلى الفور، حضرت طائرات الهيلوكوبتر إلى المكان وقامت بإخلاء القتلى والجرحى وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

**بلاغ عسكري رقم ٢٠٢ — ١٩٨٢/٧/٢٧:** أولاً — لليوم السابع على التوالي يوالي العدو قصفه لمدينة بيروت الغربية من الجو والبر والبحر بعد أن استمر القصف الأرضي والبحري صباح اليوم على بيروت الوطنية حيث قامت القوات المشتركة بالرد عليه وأوقعت في صفوفه ١٢ إصابة بين قتيل وجريح.

وفي الساعة الحادية عشرة ظهراً، وسع العدو نطاق عدوانه حيث قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية بالاغارة على بيروت الغربية وعلى عدة مناطق حيث استهدفت المناطق السكنية في كل من الليكي، برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، محيط المطار، السفارة الكويتية. **ثانياً —** عند الساعة الواحدة من بعد الظهر، توقفت الغارات الجوية الاسرائيلية على بيروت الغربية، بعد أن استمرت ساعتين كاملتين. وقد نتج عن هذا القصف إصابة ثمانية وعشرين مواطناً مدنياً بين شهيد وجريح.

**ثالثاً —** إن قوات العدو المتمركزة في محيط منطقة بيروت من خلدة إلى المرفأ والتي تقوم بإطلاق النار من مدافعها ودباباتها على بيروت الغربية هي التي استهدفت أمس بالقصف، وليس هنالك ولن يكون أي تفكير لدى القوات المشتركة بالقصف على غير هذه المواقع الاسرائيلية المحددة والتي تقوم بقصف المنطقة



القريبة بشكل مؤثر ومتواصل.

اننا لا يمكن أن نترك هذه القوات الصهيونية تبديد أهلنا في المنطقة الغربية دون أن ترد عليها لاسكاتها.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، قد صرح يوم أمس بما يلي:

عند الساعة السابعة من مساء أمس، لا زال العدو الصهيوني يوالي عدوانه من البر والبحر والجو على مدينة بيروت الغربية حيث تتناوب طائراته الحربية وبوارجه ومدافعه الأرضية والصواريخ على قصف المدينة مستهدفة الأحياء السكنية موقعة المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد قامت قواتنا بالرد على نيران مدفعية العدو، وتمكنت من تدمير دبابة في منطقة الحدث ودبابة أخرى على طريق الحدث باتجاه عين عنب.

هذا، وقد دارت معركة بين قواتنا وقوات العدو حول منطقة المطار، وتمكنت قواتنا من تدمير دبابتين وناقلتي جنود خلال تلك المعركة.

ثانياً — واصل العدو في الساعة السابعة من مساء أمس قصفه لمدينة بيروت الغربية مستخدماً في ذلك مدفعية البوارج الحربية والصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، السان سيمون، السمرلاند، الجناح، السبينس، الرملة البيضاء، الروشة، مستشفى بيروت مستهدفاً الأحياء السكنية والمدنية.

وفي الساعة الحادية عشرة، وسع العدو الصهيوني قصفه ليشمل مناطق فردان، عائشة بكار وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور هذا البلاغ الثانية عشرة ليلاً.

ثالثاً — بلغت إحصائية الخسائر بين المدنيين خلال الأيام الستة الماضية نتيجة للعدوان الاسرائيلي المتواصل من البر والبحر والجو، ٦٤٢ إصابة بينها ٢٤٧ شهيداً و٣٩٥ جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٣ — ١٩٨٢/٧/٢٧: أولاً — لاحقاً لبلاغنا السابق حول القصف الجوي الذي استهدف مدينة بيروت الغربية أمس، ولدة ساعة وربع، توقف عند الساعة

الخامسة مساءً لياشر العدو بعدها قصفه المدفعي من البر والبحر، وقد نتج عن القصف الجوي وقوع ٥٤ إصابة من المدنيين بين شهيد وجريح.

ثانياً — عاود العدو في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس غاراته الجوية على مناطق بيروت الغربية حيث استهدف القصف منطقة الكولا والرملة البيضاء وصبرا والفاكهاني، بعد أن أثار المنطقة بقنابل الاضاعة.

ولا يزال طيران العدو يصب قذائفه على الأحياء السكنية بشكل وحشي حتى ساعة صدور هذا البلاغ الساعة التاسعة والنصف.

وقد بدا أن العدو منذ خمسة أيام يواصل قصفه النهاري والليلي على بيروت الغربية من البر والبحر والجو بشكل متواصل وبكثافة نيران عنيفة موقعاً المزيد من الخسائر بين المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين.

ثالثاً — في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس، الاثنان تأكد لدينا نتيجة القصف المتبادل ليلة أمس، بأنه قد دمر للعدو موقع محصن بالقرب من معمل الخطيب في الشويفات، حيث دمرت له أربع آليات مدرعة وقتل عشرة جنود وجرح حوالي خمسة عشر جندياً.

وعلى الفور قام العدو بإخلاء الموقع نتيجة للاصابات المؤثرة والشديدة من قبل القوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٤ — ١٩٨٢/٧/٢٧: قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو، ليلة ٢٤ — ٧/٢٥، بمهاجمة موقع معار ما بين بلدتي عميق والمنصورة، في البقاع الغربي، حيث اشتبكت المجموعة مع الموقع المعاي وتمكنت من تدمير مريض رشاش من عيار ٥٠٠، وقتلت وجرح عددًا من أفراد العدو. وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٥ — ١٩٨٢/٧/٢٨: قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة من ليلة ٢٧ — ٧/٢٨، بالاغارة على موقع دبابات للعدو في بلدة عميق في البقاع الغربي مستخدمة القذائف الصاروخية والقنابل اليدوية حيث تمكنت من تدمير دبابتين وناقلة جنود وقتلت وجرح ما يزيد على عشرة

أفراد وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٦ - ١٩٨٢/٧/٢٨:  
في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم جدد العدو الاسرائيلي قصفه لمدينة بيروت الغربية من البر والبحر مستهدفاً الاحياء السكنية في الضاحية الجنوبية وبئر حسن، والرملة البيضاء، ومنطقة المطار، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن، وترد القوات المشتركة على مواقع العدو بالمدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٧ - ١٩٨٢/٧/٢٩:  
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أمس بمايلي:

استأنف العدو منذ المساء قصفه المدفعي المجنون من البر والبحر مستهدفاً الاحياء السكنية في جميع أنحاء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، وقد تركز قصفه المدفعي والصاروخي على مناطق حي السلم، طريق المطار، الكوكودي، سباق الخيل، الحرش، الأوزاعي، الجامعة العربية، صبرا، شاتيلا، الكولا، الرملة البيضاء، سبيتس، الجناح، عائشة بكار، فردان، كورنيش المزرعة.

ولقد ردت قواتنا بالمدفعية والصواريخ على مصادر نيران العدو مستهدفة مرابض مدفعيته وتجمعات آلياته وجنوده مما أوقع خسائر جسيمة في آلياته وجنوده بين قتيل وجريح، وقد توقف القصف في الساعة الحادية عشرة من ليلة أمس.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٨ - ١٩٨٢/٧/٣٠:  
في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة، خرق العدو فجأة قرار وقف إطلاق النار بخطة نارية موقوتة، ومنظمة من البر والبحر والجو، في آن واحد، حيث قامت طائراته المقاتلة، بالاغارة على المدينة الرياضية وماحولها، ومنطقة الفاكهاني وصبرا، وشاتيلا، وبئر حسن، وقصقص، ومحيط السفارة الكويتية، بينما قامت المدفعية الثقيلة وزوارق الصواريخ من البر والبحر بقصف معظم الاماكن السكنية في منطقة بيروت الغربية بشكل مكثف وقد شمل القصف الليلكي، حي السلم، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، الرملة البيضاء، سبيتس، الأوزاعي، السمرلاند، الكورال بيتش، بئر العبد، بئر حسن. هذا، ولا يزال القصف مستمراً بغزارة من البر والبحر والجو حتى الساعة السادسة والنصف

موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الذين يعانون حتى الآن من قطع الكهرباء والماء ونقص المواد الطبية والغذائية. وسوف يصدر بيان تفصيلي لاحق بنتائج هذه الغارات الوحشية. بلاغ عسكري رقم ٢٠٩ - ١٩٨٢/٧/٣٠:  
لا زال العدو الصهيوني منذ ساعتين يقوم بقصف منطقة بيروت الغربية برأ وبحراً وجواً، وعلى جميع الاحياء السكنية.

إن هذا يؤكد بوضوح أن حملة الابادة التي ينظمها العدو الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، لا زالت مستمرة، وأن العدو يقوم بهذا العدوان في الوقت الذي صدرت فيه مقررات جدة وفي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بين المبعوث الأميركي وقيادة م.ت.ف. عبر رئيس الحكومة اللبنانية. وبعد أن أعربت كافة الاوساط عن تفاؤلها بإيجاد مخرج إيجابي للزمة في بيروت.

إن العدو وحماته يتحملون كامل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي.

بلاغ عسكري رقم ٢١٠ - ١٩٨٢/٨/١:  
صعد العدو الصهيوني الموقف منذ الساعة الثانية من فجر هذا اليوم خارقاً وقف إطلاق النار الثامن بقصف عنيف ومركز على الضاحية الجنوبية مالبث أن صعد العدو قصفه وشمل معظم المناطق الوطنية مستعملاً مختلف أنواع القذائف الحارقة وقنابل النابالم.

في الساعة الثانية من صباح هذا اليوم، ركز العدو قصفه على محورين الأول محور مطار بيروت الدولي، الثاني خلدة والأوزاعي محاولاً دخول المدرج الشرقي، ولكن القوات المشتركة تتصدى له وببساطة اسطورية وتمنعه من التقدم موقعة في صفوفه عدداً كبيراً من الخسائر وقد ردت على أعقابها.

في الساعة الرابعة من صباح اليوم: يحاول العدو منذ الساعة الرابعة صباحاً احتلال مطار بيروت الدولي والالتفاف على الضاحية الجنوبية وكل هذه المحاولات تواجه بقتال اسطوري من قبل القوات المشتركة، وتدور الآن معارك ضارية بين القوات المشتركة والقوات الصهيونية ولم تفرق أدوات العدو الحربية في قصفها بين المناطق السكنية والمستشفيات ودور العبادة.

الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم:

كرر العدو قصفه لنفس المحاور محاولاً الدخول إلى المطار ولكن القوات المشتركة المتمركزة هناك منعه من الدخول وبأنت هذه المحاولة بالفشل.

في الساعة السادسة من صباح اليوم: أغار الطيران الاسرائيلي على بيروت الوطنية والضاحية الجنوبية محاولاً أن يخفف ضغط القوات المشتركة.

في الساعة السابعة من صباح اليوم: عاود الطيران قصفه ليشمل الضاحية الجنوبية والمناطق الوطنية.

لا يزال العدو الصهيوني يواصل ضغطه للتقدم على مطار بيروت الدولي باتجاه المدرج الغربي والشرقي، وتواجه قواتنا المتمركزة في منطقة المطار ببسالة محاولة العدو هذه وقد أجبرته على استقدام الطيران أكثر من مرة في نفس الوقت بقصف كافة الأحياء السكنية في منطقة بيروت الغربية من البر والبحر، والجو وبشكل عنيف ومجنون وقد شمل القصف المناطق التالية:

منطقة الجامعة العربية، الفاكهاني، صبرا، شاتيلا، الرملة البيضاء، اليونيسكو، مستديرة المطار، خط كورنيش المزرعة، حرش قمقص، محيط السفارة السوفياتية، محيط مستشفى بيروت، محيط السفارة الصينية، منطقة كنيسة السريان، النويري وقناة ٧.

وما يزال العدو يواصل عدوانه حتى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح اليوم. شن طيران العدو منذ الساعة السادسة من صباح اليوم وحتى الساعة الثامنة والنصف، سبعاً وستين غارة على مناطق مختلفة من مدينة بيروت الغربية شملت الفاكهاني، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والرمل العالي، ومنطقة المطار وبرج البراجنة. وقام بالاغارة في كل مرة تشكيل من أربع طائرات.

أما عند الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة، فقد كثف العدو غاراته بحيث لم يعد يفصل بين الغارة والأخرى أكثر من دقيقة واحدة، وقد تركز القصف الكثيف بشكل خاص على مواقع القوات المشتركة في منطقة مطار بيروت الدولي لتخفيف الضغط على قواته التي تكبدت خسائر منظورة كبيرة شوهدت بالعين المجردة في الآليات والأفراد أثناء محاولات التقدم على مدرج المطار الشرقي

والمدرج الغربي التي يقوم بها منذ الساعة الثالثة من فجر هذا اليوم.

هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية ببسالة فائقة لطائرات العدو المغيرة وتمنعها من تحقيق أهدافها.

لأزالت قوات العدو تواصل ضغطها في محاولة للسيطرة على مطار بيروت تحت إسناد كثيف من الطيران من الجو والبحر والبر. حيث قام طيران العدو بعشرات الطلعات الجوية، بينما ركزت البوارج البحرية والمدفعية الثقيلة والصاروخية نيرانها على منطقة المطار. وتتصدى قواتنا لتقدم العدو ببسالة فائقة، موقعة في صفوفه الكثير من الخسائر حيث دمرت له عدداً من الدبابات والآليات المدرعة وماتزال المعركة محتدمة بضراوة.

بلاغ عسكري رقم ٢١١ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ٩,٣٠: لا تزال المعركة محتدمة منذ الساعة الثالثة فجراً، ويكثف العدو ضغطه في الجو والبحر والبر، ويقصف جميع الأحياء في بيروت الغربية، بكثافة مجنونة، أما على محور المطار حيث تحتدم المعركة الرئيسية بالمدفعية والدبابات وجميع الأسلحة فقد أفشلت قواتنا حتى الآن أربع محاولات لتقدم دروع العدو وآلياته الميكانيكية من دخول المطار والسيطرة عليه، بعد أن كبته مالا يقل عن ١٢ دبابة وناقلة جنود كما دمرت له عدداً من مواقع المدفعية الأرضية، وقتلت وجرح مالا يقل عن ٣٠ فرداً، هذا وقد ركز العدو الآن الساعة ٩,٤٥ هجومه على المطار ولكن قواتنا الباسلة تتصدى لمحاولاته وتحبط أهدافه.

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠,٠٠: تمكنت قواتنا من تدمير جرافة ودبابتين للعدو في منطقة الكسارة شرقي المطار.

بلاغ عسكري رقم ٢١٣ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠,٣٠: عند الساعة ٩,٣٠ أفشلت قواتنا محاولة إنزال بحري للعدو في منطقة السمراوند.

بلاغ عسكري رقم ٢١٤ - ١٩٨٢/٨/٢: أولاً - منذ الصباح والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على منطقتي حي السلم، ومخيم برج البراجنة خارقاً بذلك وقف إطلاق النار التاسع والذي أعلن عند الساعة الخامسة



من مساء أمس. وبعد ذلك تمادى العدو في خرقه، وقام بتحسين مواقعه المقابلة لمنطقة حي السلم، ودفع دباباته في اتجاه المنطقة.

وقد قامت قيادة القوات المشتركة بإبلاغ الرئيس صائب سلام بهذه الخروقات ليقوم بإبلاغها إلى المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

إن القيادة المشتركة وإذ تحمل العدو الصهيوني أمام الرأي العام العالمي مسؤولية خرق وقف إطلاق النار في منطقة بيروت، فإنها تؤكد بأن قواتنا لازالت محتفظة بضبط النفس تجاه هذه الخروقات احتراماً لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بوقف إطلاق النار.

ثانياً - قام العدو الاسرائيلي بعمليات خرق لوقف إطلاق النار متعددة على طول المواقع الامامية حيث قامت مدفعية دباباته بقصف مواقعنا الامامية في كل من منطقة الوزاعي، حي السلم، الليلكي، التحويلة، وذلك عند الساعة السادسة والثلاث صباحاً وحتى الآن الساعة الواحدة إلا ربعاً من بعد الظهر. كما يواصل العدو الصهيوني رمياته الرشاشة ويشكل متقطع، على مواقع قواتنا في المناطق الأنفة الذكر، كما تقوم دبابات العدو بالتقدم من مواقعها إلى نقاط أمامية جديدة مستغلة فترة وقف إطلاق النار، في حين لم ترد قواتنا على خروقات العدو حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ - ١٩٨٢/٨/٣: دأبت إذاعة الكتائب لسان حال قوات الغزو الصهيوني في نشراتها الاخبارية على إذاعة أنباء كاذبة ومشوشة حول سير عمليات القتال على كافة المحاور مدفها زعزعة الروح القتالية العالية لدى قواتنا المشتركة واضعاف الروح المعنوية لدى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني البطلة.

واليوم خرجت علينا اذاعة العدو الصهيوني في لبنان بنياً مفاده أن قوات الغزو الصهيوني احتلت منطقة المريجة دون قتال.

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ - ١٩٨٢/٨/٣: أولاً - واصلت قوات الغزولصهيوني، منذ منتصف ليلة أمس، انتهاكها السافر لقرار وقف إطلاق النار، وقامت باطلاق نيران أسلحتها المدفعية والرشاشة باتجاه مواقع قواتنا في الضاحية الجنوبية والوزاعي، كما قام العدو بإطلاق

قذائف الانارة فوق مخيمي صبرا وشاتيلا. هذا، ولا زالت الاعتداءات الصهيونية مستمرة حتى ساعة اعداد هذا التصريح الساعة الثانية من فجر اليوم الثلاثاء.

ثانياً - منذ الساعة التاسعة من صباح اليوم وحتى الساعة الحادية عشر ظهراً، وقوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف متقطع من مدفعية الدبابات المتواجدة في المدرج الغربي للمطار باتجاه مناطق الوزاعي، برج البراجنة، الجناح. كما شوهدت قوات الغزو الصهيوني وهي تقوم بتحريك آليات في منطقة المطار، لتأخذ مواقع ثابتة.

ثالثاً - منذ الساعة العاشرة صباحاً والعدو الاسرائيلي مستمر في خرق وقف إطلاق النار حيث قامت قواته بالقصف، بالمدفعية والدبابات على مناطق الوزاعي والجناح والشاليهات والمدينة الرياضية وسبينس وطريق المطار والليلكي وحي السلم وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا ونتج عن ذلك تدمير بنايات سكنية في منطقة الجناح وحي السلم وبرج البراجنة مما أدى إلى سقوط إصابات لم تحدد حتى الآن. كما يقوم العدو بتحسين مواقعه على المدرج الشرقي والغربي للمطار وتعزيزها مع محاولاته لكسب أرض جديدة.

هذا، ولا يزال القصف الصهيوني مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة والربع.

رابعاً - واصل العدو الصهيوني عند الساعة الثالثة إلا ربعاً ظهراً، ضغطه على محور الوزاعي في محاولة للتقدم على هذا المحور مستخدماً القصف المدفعي الكثيف والمركز.

وقد تصدت قواتنا المشتركة لقوات العدو وتمكنت من تدمير مقدمة الرتل واجبار آلياتها المتقدمة على التراجع إلى مكانها السابق.

خامساً - تصدت القوات المشتركة ببسالة لقوات العدو على محور الوزاعي واجبرتها على التراجع إلى مواقعها السابقة رغم أن العدو مهد لقواته بقصف مدفعي عنيف. وقد دمر مقاتلونا الأبطال دبابتين للعدو وأوقعوا به عدداً من الخسائر.

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ - ١٩٨٢/٨/٥: فند الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أمس، ادعاءات الناطق العسكري الاسرائيلي

وزير خارجية العدو اسحق شامير اللذين ادعيا أن الهجوم لا يستهدف بيروت الغربية وانما تضيق الحصار على الفلسطينيين سيما وقد جاء هذان التصريحان في أعقاب فشل هجوم العدو اليوم، وشدد الناطق العسكري للقوات المشتركة على مايلي:

أولاً - أن الهجوم من مرفأ بيروت لا يصل إلى أية مناطق يتواجد فيها أي فلسطيني على مدى ثمانية كيلومترات من محور التقدم، هذا حيث يعتبر هذا المحور بالنسبة لبيروت الغربية شمال المدينة المحاصرة.

ثانياً - كما أن التقدم على منطقة سباق الخيل، والمتحف يشكل نفس العامل.

ثالثاً - أن احتلال ثكنة مصالح الجيش اللبناني، وكنة هنري شهاب هو اعتداء مباشر على الجيش اللبناني لا على الفلسطينيين.

رابعاً - لقد اعترف العدو بضراوة المقاومة التي جوبه بها، ولقد أحصت قواتنا تدمير ٢١ دبابة و ١٤ ناقلة جنود، وخمس جرافات وثلاثة كاسحات الغام وأكثر من مئة إصابة بين قتيل وجريح في صفوف العدو. وهذا يؤكد مدى ضراوة المقاومة التي جابهته بها قواتنا فأفشلت هجومه.

خامساً - لقد ألقى العدو على المدينة المحاصرة شاملاً جميع أحيائها السكنية حتى شارع الحمراء عشرات الآلاف من القذائف، فهل سكان هذه المناطق جميعاً فلسطينيين كما يزعم العدو.

سادساً - لقد دفع العدو بفرقة مدرعة وفرقة مشاة آلية على المدينة التي أحاط بها من كل جانب وهاجمها على أربع محاور رئيسية وثلاثة أخرى فرعية من الشمال والشرق والجنوب، بالإضافة إلى الاسناد البحري الذي أفشل في الحمام العسكري فهل هذا لا يسمى هجوماً رئيسياً.

سابعاً - إن محاولة العدو الزعم بافتراءات وتبريرات فارغة لعمله العدواني هذا يؤكد مدى فشله وانتكاس غطرسته التي طالما هدد ولوح بها في الحل العسكري.

ثامناً - إن فيليب حبيب والحكومة اللبنانية والفرنسية وجميع أصدقائنا يعرفون أن هذا الهجوم يجيء في وقت رفض فيه العدو قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار رقم ٥١٦ وإرسال

مراقبين دوليين كما أنه يجيء في اللحظة التي أحس العدو فيها بتقدم المباحثات السياسية لوجود حل لأزمة بيروت اعترف به المبعوث الأميركي نفسه، واطلعت عليه الحكومة اللبنانية والزعامات الوطنية في لبنان كما اطلعت عليه الحكومتان الفرنسية والسعودية.

إن عدوان العدو الشامل كان محاولة رعناء لا مسؤولية وحاقدة لاستباق الحل السياسي وتقديم ما يزعم أنه الحل العسكري عليه، وقد باء بالفشل الذريع.

بلاغ عسكري رقم ٢١٨ - ١٩٨٢/٨/٥ :  
أولاً - منذ الساعة الحادية عشرة من ليل أمس الأول، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على برج البراجنة، الرمل العالي، منطقة الغولف، وفي الساعة الثانية عشرة من نفس الليلة، ركز العدو قصفه المدفعي والصاروخي وبشكل مكثف على برج البراجنة، حارة حريك، الليلكي، المريجة وذلك من مواقعه في الشويفات والحدث وكلية العلوم وقد رافق هذا القصف محاولة تقدم قام بها العدو من منطقة الكوكودي باتجاه الحسينية وقد تصدت له قواتنا واشتبكت معه بالأسلحة المباشرة والرشاشات المتوسطة.

ثانياً - في الساعة الواحدة من فجر أمس الأربعاء، لوحظ بأن هناك تحرك آلي معاد وبشكل مكثف باتجاه المتحف من قرن الشباك والحازمية، وكذلك من منطقتي قصر منصور وبيدارو.

ثالثاً - في الساعة الواحدة والنصف، قامت راجمات الصواريخ المعادية بقصف مناطق الجناح، الرملة البيضاء، الأوزاعي، وقامت مدفعية البوارج البحرية المعادية بالرماية على بناية فتال قرب المرفأ، ولا زالت الرمايات مستمرة حتى الآن الساعة الثانية والرابع من فجر أمس الأربعاء.

رابعاً - منذ الساعة الحادية عشرة من مساء أمس الأول، بدأ العدو الصهيوني هجومه وتقدمه على محاور الأوزاعي، الميناء، الغولف، طريق المتحف، البربير ميدان سباق الخيل.

وقد تصدت له قواتنا طوال الليل وحتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء، في حين تحتدم المعارك على كافة المحاور، ويواصل العدو قصفه الوحشي من البحر والبر على كافة مناطق التقدم وجميع أنحاء بيروت الغربية بشكل

لم يسبق له مثيل.

لقد بدأ العدو معركة اقتحام بيروت الغربية متحدياً كل دول العالم والرأي العام العالمي، متخطياً كل ما يمكن أن يجعله يتردد على القيام بهذه المجزرة البشورية، التي يعاني السكان المدنيون في بيروت الغربية منها في هذه اللحظة.

**خامساً —** وسع العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البر والبحر ليشمل كل من القنطاري، الهوليداي إن، وادي أبو جميل، طريق الريفيرا، الحسينية في طريق المطار، وتحت هذا الستار الكثيف والشامل من القصف حاول العدو التقدم على المحاور التالية:

١ — محاولة على محور الطيونة، ولم يتمكن العدو من تحقيق أي تقدم نتيجة التصدي البطولي لمقاتلينا.

٢ — محاولة التفاف على منطقة الأوزاعي من جهة الغرب حيث تصدت لها قواتنا وأفشلتها.

٣ — محاولة تقدم على المتحف وتمكن مقاتلونا من منعه من تحقيق أي تقدم.

**سادساً —** عند الساعة الرابعة من صباح أمس الأربعاء حاولت أرتال من دبابات العدو التقدم باتجاه ثكنة هنري شهاب عبر طريق قام العدو بشقه ليصل بين مدرسة قيادة السيارات في الأوزاعي والثكنة.

وقد تصدت له قواتنا بكل بسالة وما زالت المعارك محتدمة بشكل عنيف حتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح أمس الأربعاء. ونتيجة للمعارك الدائرة بين قواتنا وقوات العدو منذ مساء أمس الأول وحتى صباح أمس تكبد العدو خسائر فادحة في الآليات وعدد كبير من القتلى والجرحى في صفوفه.

**سابعاً —** صدت قواتنا محاولات العدو للاقتراب على محور المتحف ودمرت له ست دبابات مما أحبط هجومه وأجبره على التراجع للخلف في حين لم يستطع العدو إحراز أي تقدم على هذا المحور.

**ثامناً —** يوالي العدو ضغطه على منطقة «الفرار» باتجاه ثكنة هنري شهاب حيث تدور معركة طاحنة بالدبابات وقذائف آر.بي.جي. وقد دمرت قواتنا للعدو حتى الآن سبع آلات منها ثلاث دبابات وأربع ناقلات مدرعة، ولا زال القتال محتدماً حتى الآن الساعة الثامنة

وخمسين دقيقة من صباح الأربعاء في هذا المحور الذي يتركز عليه ثقل هجوم العدو الرئيسي.

**تاسعاً —** عند الساعة التاسعة صباحاً، حاولت قوات العدو الانزال من البحر. في منطقة الحمام العسكري لكن قواتنا تصدت لها بضرارة وأمطرتها بوابل من قذائف المدفعية والصواريخ، وردتها على أعقابها إلى عرض البحر بعد معركة دامت أكثر من نصف ساعة فشل العدو خلالها من تحقيق الانزال.

هذا، وقد تم هجوم العدو تحت ستار كثيف من نيران البوارج البحرية والصواريخ والمدفعية الثقيلة التي تنهمر بغزارة على المنطقة القريبة من الحمام العسكري والأحياء السكنية المحيطة بها.

**عاشراً —** حاول العدو الصهيوني عند الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، الهجوم على محور المتحف، وتمكنت قواتنا من صدده ودمره للمرة الرابعة بعد أن دمرت له أربع دبابات، في حين دخلت قوات العدو ثكنة مصالح الجيش وكنة هنري شهاب.

**حادي عشر —** استطاعت قواتنا المتصدية على محور السفارة الكويتية إيقاف اندفاع العدو من ثكنة هنري شهاب باتجاه السفارة، ودمرت له ثلاث دبابات.

**ثاني عشر —** يلاحظ أن العدو يركز هجماته على جميع المحاور وتتصدى له قواتنا ببسالة، وتمنعه من أن يحرز أي تقدم ملموس إلا في ثكنة الجيش اللبناني (هنري شهاب) فقد دخلها.

هذا، وقد بلغت خسائر العدو اعتباراً من الليلة قبل الماضية وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح الأربعاء ما يلي: تدمير سبع عشرة دبابة وأربع عشرة ناقلة للجنود. وقتل وجرح ما لا يقل عن خمسة وتسعين جندياً صهيونياً، كما دمرت قواتنا ثلاثة مرابض لمدفعية العدو.

**بلاغ عسكري رقم ٢١٩ — ١٩٨٢/٨/٦:** في تمام الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة من ظهر اليوم، أغارت طائرات العدو الصهيوني الحربية على وسط مدينة بيروت الغربية في حي الصنائع، على بعد مائة متر من مقر رئيس الحكومة اللبنانية الرسمي.

وقد استهدف القصف تجمعات المهجرين في المنطقة، حيث سقط عدد كبير من الضحايا لا زال



معظمهم تحت الانقاض.

وتقدر الخسائر الاولى في صفوف المواطنين بما يزيد عن ٢٥٠ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من الاطفال والنساء. إن هذا الهجوم الغادر يجيء تحدياً للعالم ولقرارات مجلس الامن الدولي دون مبرر سوى الاستمرار في تنفيذ حملة الابداء ضد شعبنا اللبناني—والفلسطيني.

**بلاغ عسكري رقم ٢٢٠ - ١٩٨٢/٨/١٠:**  
منذ الساعة الرابعة من بعد أمس وطائرات العدو الصهيوني الحربية تغير على مناطق متعددة من بيروت الغربية.

فقد قصف طيران العدو على موجات متتالية، مناطق الرملة البيضاء، السببوس، محيط السفارة الكويتية، الغبيري، ومخيم شاتيلا.

إن هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي الذي يأتي في أعقاب القصف العشوائي على بيروت الغربية منذ ليل أمس الاول، إنما يؤكد استمرار العدو في نهج التصعيد بهدف تغليب الحل العسكري على الحل السياسي، ويفضح نزعة شارون الارهابية كما يعكس قرار الحكومة الاسرائيلية غير المعلن باستمرار توسيع العمليات العسكرية ضد المواطنين المدنيين اللبنانيين وفلسطينيين.

هذا، وما يزال طيران العدو الصهيوني يطلق في سماء المدينة، ويقصف المناطق المدنية في بيروت، حتى الآن الساعة الخامسة والنصف من مساء الاثنين.

**بلاغ عسكري رقم ٢٢١ - ١٩٨٢/٨/١١:**  
بعد قصف من طيران العدو استمر لمدة ثلاث ساعات متواصلة على مخيم برج البراجنة، المدينة الرياضية، وصبرا، والفاكهاني، الرملة البيضاء، السفارة الكويتية، حاول العدو في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التقدم من يسار ثكنة المصالح باتجاه مبنى سباق الخيل بالدبابات ومعها جرافة حاولت إزالة بعض التحصينات. فتصدت له القوات المشتركة ودمرت له الجرافة ودبابته وردته على أعقابها وعلى الأثر، قامت قوات العدو بمعاودة القصف بالمدفعية والصواريخ الثقيلة والدبابات على منطقة المتحف والمدرسة الفرنسية ورأس النبع وطريق البربر وميدان سباق الخيل، وقد ردت قواتنا على القصف حيث دمرت مرابض مدفعية متقدمة للعدو ولا زال القصف المتبادل

مستمراً حتى هذه اللحظة في تلك المنطقة.

أما في المناطق الأخرى، فقد عاود العدو قصفه البحري والبري على مدينة بيروت الغربية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة.

هذا، وتقدر خسائر العدو هذا اليوم بما يزيد عن ٢٥ إصابة بين قتيل وجريح كما سقط أكثر من ٧٠ إصابة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من جراء القصف المعادي المتواصل براً وبحراً وجواً على المناطق المدنية الآهلة بالسكان.

**بلاغ عسكري رقم ٢٢٢ - ١٩٨٢/٨/١١:**  
أولاً - واصل العدو الصهيوني، وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار، قصفه البري والبحري والجوي لمدينة بيروت الوطنية.

فعند الساعة العاشرة والنصف صباحاً، قامت مدفعية العدو وبوارجه البحرية بقصف المناطق المدنية الآهلة بالسكان، حيث تركز القصف على مناطق: برج البراجنة، بئر حسن، منطقة السفارات، الكولا، الفاكهاني، الحمراء، فردان.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً شنت طائرات العدو الحربية، غاراتها، وعلى موجات متتالية على المناطق المدنية وقامت بتركيز قصفها على مخيم برج البراجنة، حيث لا يزال القصف الجوي والبحري والبري مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً.

ثانياً - منذ الصباح الباكر، وقوات العدو الصهيوني تواصل قصفها البحري والبري على مدينة بيروت الغربية.

ففي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، قام طيران العدو الحربي بسلسلة غارات، وعلى موجات متتالية، قصف خلالها مناطق برج البراجنة، دوار شاتيلا، مخيمي صبرا وشاتيلا، الفاكهاني، المدينة الرياضية، السفارة الكويتية، حيث وقع العديد من المواطنين المدنيين بين شهيد وجريح.

إن هذه الاعتداءات الدموية المتكررة على المدينة الصامدة تأتي دون مبرر ولا يقصد منها إلا المزيد من الدمار والافناء لجماهير الشعبين اللبناني—والفلسطيني في حملة عنف يقودها الارهابيان بيغن وشارون منذ أكثر من سبعة وستين يوماً.

**ثالثاً -** واصل العدو الصهيوني اليوم تصعيده العسكري وخرق وقف إطلاق النار فبالإضافة إلى استمرار القصف المدفعي على امتداد الليلة الماضية، وقيام طيرانه الحربي بطلعات متواصلة ليلاً، بإشراف ومنذ الساعة السادسة والربع من صباح اليوم بقصف مدفعي على مناطق مخيم برج البراجنة، الفاكهاني بوابة المتحف، منطقة سباق الخيل شارع حمد، الشاطئ، السمرلاند، وقد استمرت عملية القصف المدفعي المتقطع أحياناً والمتواصل بكثافة أحياناً أخرى، حتى الثانية من ظهر اليوم. كما قامت طائرات العدو منذ الساعة الحادية عشرة والنصف بالاغارات المتواصلة على مخيم برج البراجنة، وحي برج البراجنة والمدرسة المهنية العاملة، مستديرة المطار، طريق المطار. ولا زالت عمليات القصف الجوي الوحشي تتواصل على بنايات المخيم، والعمارات السكنية في حي برج البراجنة، والمناطق المحيطة التي وقع فيها الكثير من الدمار والخراب. وقد بلغ عدد الاغارات الاسرائيلية والجوية حتى الساعة الثانية ظهراً أكثر من ٢٠ غارة جوية في نفس الوقت الذي تواصل فيه المدفعية والبوارج البحرية قصفها المدفعي والصاروخي الذي امتد ليشمل أيضاً، الجناح، الرملة البيضاء، بئر حسن، طريق المطار، مناطق السفارات الكويتية البحرانية، الليبية، المغربية، اليمن الديمقراطية، الهنغارية، وعمارات الأمم المتحدة.

وقد قدرت الخسائر الاولى حتى هذه الساعة بـ ٢١ شهيداً وثلاثة وخمسون جريحاً.

**بلاغ عسكري رقم ٢٢٣ - ١٩٨٢/٨/١١:**  
أولاً - منذ الصباح، وقوات العدو الصهيوني تقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، براً وبحراً وجواً، حيث شمل القصف معظم أحياء مدينة بيروت السكنية في مناطق برج البراجنة، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، المزوعة، البربير.

من ناحية أخرى، قامت طائرات العدو الحربية عند الساعة الثانية من ظهر أمس، بعدة طلعات جوية فوق مدينة بيروت الوطنية، وقصفت مناطق محيط المدينة الرياضية، محيط السفارة الكويتية، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، الرملة البيضاء، سبينس.

هذا، ويواصل العدو الصهيوني هجماته المتتالية على بيروت الوطنية دون مبرر، إلا لقتل المزيد من المدنيين الأبرياء الذين يعانون المزيد من العذاب، لشدة الحصار الذي يفرضه العدو. وقد نتج عن القصف الصهيوني البري والبحري والجوي استشهاد اثني عشر مواطناً وجرح سبعة وثلاثين مدنياً أغلبهم من المهجرين. عاود العدو الصهيوني مساء أمس، قصفه لمدينة بيروت الغربية من البحر والبر مستهدفاً الأحياء المدنية لمدة ساعتين. وشمل القصف المعادي الضاحية الجنوبية، الرملة البيضاء، الروشة، صبرا، الفاكهاني، البربير.

كما جرت اشتباكات على محور المتحف وسباق الخيل وغاليري سمعان بمدفعية الدبابات والأسلحة المباشرة. حيث دامت هذه الاشتباكات قرابة الساعة، تطورت على الأثر إلى اشتباكات بالمدفعية والصواريخ.

وكانت خسائر العدو الصهيوني خلال هذه الاشتباكات مقتل وجرح ثمانية عشر جندياً، وتدمير مريض مدفعية ودبابتين وناقلة جنود مجنزرة.

كما نتج عن القصف المدفعي المعادي الذي تم ليلاً إصابة عدد من المواطنين المدنيين في بيروت الغربية بين شهيد وجريح.

في الساعة الحادية عشرة والربع من ليل أمس، حلق الطيران الحربي المعادي لمدة أربعين دقيقة في سماء مدينة بيروت، وألقى عدداً من قنابل الانسار، وقام بقصف بعض المواقع في منطقة السفارة الكويتية والمدينة الرياضية والضاحية الجنوبية.

**بلاغ عسكري رقم ٢٢٤ - ١٩٨٢/٨/١٢:**  
أولاً - في الساعة السادسة من صباح اليوم، قام طيران العدو الحربي بالاغارة على الضاحية الجنوبية، حيث تركز قصفه المتلاحق على مناطق برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، محيط السفارة الكويتية، ومناطق الجامعة العربية والجناح.

وقد استمر القصف الجوي حتى الساعة السابعة والربع حيث وسعه ليشمل مناطق الأونيسكو، سبينس، المزوعة، الروشة، في حين ركز القصف المعادي على محيط السفارة الكويتية.

**ثانياً -** في الساعة الثامنة صباحاً وسع العدو

قصفه الجوي ليشمل منطقة الرملة البيضاء،  
الأونيسكو، محيط السفارة الصينية، المدينة  
الرياضية، في حين استمر القصف الجوي على  
باقي المناطق المذكورة آنفاً وبشكل وحشي وكثيف.  
ثالثاً - بلغت الطلعات الجوية التي قامت بها  
طائرات العدو الصهيوني الحربية، على مدينة  
بيروت الغربية الصامدة وضواحيها منذ الساعة  
السادسة وحتى الثامنة صباحاً حوالي ٢٢ غارة  
جوية.

هذا، ولا تزال الغارات الجوية المعادية مستمرة  
حتى الآن الساعة الثامنة والربع صباحاً. حيث  
تقوم الطائرات الحربية بقصف متواصل وهمجي،  
علماً بأن القصف المدفعي والصاروخي من البر  
والبحر لم يتوقف على المدينة طوال ليلة أمس  
وحتى الآن.

رابعاً - واصل طيران العدو طلعاته في سماء  
بيروت، وقام عند الساعة التاسعة لإربعاً بقصف  
مناطق، دوار المطار، برج البراجنة، الكولا،  
صبرا، وشاتيلا.

وقد اشتد القصف الجوي هذه الساعة على  
منطقة السبينس.

خامساً - لقد بلغ عدوان هذا اليوم حداً  
لامثيل له، خلال هذه الحرب، فما زالت طائرات  
العدو الصهيوني الحربية، ومنذ الساعة السادسة  
وحتى العاشرة والنصف صباحاً، تواصل قصفها  
لمدينة بيروت الغربية ومركزة على المخيمات  
الفلسطينية ومناطق الرملة البيضاء، والبربر،  
والضاحية الجنوبية، حيث تقوم هذه الطائرات  
بتدمير ما تبقى من المخيمات والضاحية تدميراً  
كاملاً، بالقنابل الثقيلة.

في هذه الأثناء، تحاول فرق الاسعاف والانقاذ  
والدفاع المدني جاهدة إخلاء الاصابات التي  
وقعت في صفوف المدنيين، لكنها لم تتمكن من  
أداء واجبها لشدة القصف وكثافته، حيث  
يستخدم العدو في حرب الإبادة هذه، القنابل  
الفسفورية لاشعال الحرائق في المناطق التي  
قصفها لتكمل التدمير الذي لحق بها.

إن هذه الجرائم الصهيونية تذكرنا بأعمال  
النازية وبأن نازية جديدة في هذا العصر يمارسها  
بيغن وشارون على مرأى العالم ومسمعه دون أن  
يجد له رادعاً.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر في

صفوف المدنيين أكثر من ٢٠٠ إصابة بين شهيد  
وجريح، حيث لا يزال معظمهم تحت الأنقاض،  
بالإضافة إلى أن حجم التدمير في المخيمات  
الفلسطينية كبير جداً، وذلك لأن العدو الصهيوني  
يقوم بمسحها نهائياً عن الأرض، وكما هو معلوم  
فإن هذه المنازل هشة البناء، ولا تتحمل مثل هذا  
القصف العنيف.

سادساً - تستمر عملية الإبادة والتدمير  
الشامل للمخيمات الفلسطينية في بيروت فعند  
ست ساعات وطائرات العدو المقاتلة، تتناوب  
بشكل متواصل على قصف مخيمات صبرا،  
وشاتيلا، برج البراجنة، بئر حسن، منطقة  
الفاكهاني، الجامعة العربية، الكولا، بالقنابل  
الثقيلة، حيث دمر تماماً، ما يزيد على ٤٠٠ منزل  
على ما فيها ومن فيها، ويبدو واضحاً أن العدو قد  
صمم على مسح هذه المخيمات والمناطق نهائياً من  
الوجود، كما شمل القصف الجوي الوحشي عدة  
أحياء سكنية لبنانية منها: كورنيش المزرعة،  
محلة أبو شاكرا، الرملة البيضاء، منطقة البربر،  
رأس النبع، فردان، تلة الخياط، حيث قصفت  
هذه المناطق بشكل وحشي ومؤثر، الأمر الذي  
أدى إلى مضاعفة الخسائر في صفوف المدنيين.

إن العدو في عمله الاجرامي هذا، مصمم على  
إبادة الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في بيروت  
الغربية، قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي توصل  
إليه المبعوث الأميركي مع كل الأطراف لحل أزمة  
بيروت الغربية المحاصرة.

سابعاً - يواصل طيران العدو الحربي حتى  
الآن الساعة الثالثة ظهراً قصفه لأحياء مدينة  
بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية فيها حيث  
شمل القصف الوحشي ثماني عشرة منطقة، هي:  
صبرا، شاتيلا، الكولا، بئر حسن، الرملة  
البيضاء، سبينس، الجامعة العربية، محلة  
أبو شاكرا، الملعب البلدي، مخيم مار الياس،  
الروشة، رأس النبع، فردان، عائشة بكار،  
البربر، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية،  
مستديرة المطار.

وقد استخدم العدو في هذا اليوم أكثر من  
أربع وستين طائرة مقاتلة قامت بما يزيد عن المائة  
وخمسين طلعة استخدمت فيها القنابل الثقيلة  
المدمرة والقنابل الفسفورية الحارقة والانشطارية.  
وقد دمر نتيجة هذا القصف ما يزيد عن ٤٠٠



منزل في المخيمات الفلسطينية وعشرات البنايات الأخرى في الأحياء المدنية اللبنانية حيث تعذر وحتى الآن إخلاء المصابين أو رفع الأنقاض عنهم بسبب كثافة الغارات الوحشية، هذا وتشارك مدفعية بوارج العدو بغيران مدفعيتها المباشرة من البحر برماية تلك المناطق موقعة المزيد من الدمار والخراب والقتل.

وقد تحولت بيروت الغربية هذا اليوم إلى ميدان رماية مفتوح لكل أسلحة العدو البرية والبحرية والجوية دون مراعاة لشيء وكأنها ليست عاصمة ولا مدينة مأهولة بالسكان. وقد قدرت الخسائر الأولية في صفوف المدنيين حتى الآن بما يزيد على ٣٠٠ إصابة بين شهيد وجريح ولا زال معظمهم تحت الأنقاض.



# Palestine Affairs

No. 134, January 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center

P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8

Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

*Annual Subscription*

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 (\$40), Institutions: L.L. 250 (\$60);

Europe — \$60; U.S.A. and elsewhere — \$75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 (\$25), Institutions: L.L. 150 (\$35);

Elsewhere — \$40

الـثـمـن: ٨ ل.ل. في لبنان  
١٠ ل.س. في سوريا  
١ دينار في الكويت والعراق  
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية  
١ دينار في ليبيا  
١٠ دراهم في المغرب  
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى



# للشؤون الفلسطينية

شباط (فبراير) ١٩٨٣

١٣٥







# شؤون فلسطينية

شباط (فبراير) ١٩٨٣

١٣٥

شهريّة فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

٢	- مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة	نايف حواتمه
٢٧	- شهادة ممدوح نوفل عن الحرب	إعداد: سلوى العمد
٤٠	- الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة	د. بكر أبو كشك
٥٥	- النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ - ١٩٧٤)	د. نظام محمود بركات
٨٣	- التنمية الوطنية ومحو الأمية	هاني مهندس
٩٨	- النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢	إعداد: نبيل بدران
١٠٩	- مشكلات التعليم بين العرب في إسرائيل	هند أبو شرار

## تقارير

١٢٠	- السياسة الاسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان	حنه شاهين
١٢٧	- الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف.	جابر سليمان
١٢٢	- استفتاء للرأي العام الأميركي بإشراف مؤسسة عربية	خليل فوطه



## مراجعات

١٣٥	— مصيدة بيروت	كاتيا سرور
١٣٨	— النظام الزراعي في الزبيدات	سمير عثمان

## شهریات

١٤٢	— اجتماعات عدن والحوار مع الأردن	سمر مكاوي
١٤٨	— هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية	صلاح عبد الله
١٥٦	— نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية — العربية	صقر أبو فخر
١٦١	— إسرائيل مصرّة على تطبيع علاقاتها مع لبنان	ح.ش.

## وثائق

١٦٨	— ملحق لبلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة
١٦٩	— محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي
	يوم ١٩٨٢/٩/٢١ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة
	لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

---

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان عبد المعطي أبو زيد

---

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

---

---

المدير العام :	صبري جريس	مدير التحرير :	فيصل حوراني
المشرف الفني :	محمد النصر	سكرتير التحرير :	عز الدين المناصرة

---

بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت —  
لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع : ٨٠٨٣٣١ ،  
تلکس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقياً : مرأبحات ، بيروت

---

الاشتراك السنوي	[ بريد جوي ] في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد ١٢٥ ل.ل. : للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل. : في أوروبا ٦٠ دولاراً : في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً. [ بريد عادي ] في لبنان وسوريا — للأفراد ١٠٠ ل.ل. : للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.
-----------------	--

---

## مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة

نايف حواتمه  
الأمين العام للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مع فشل المحادثات المصرية - الاسرائيلية بشأن مستقبل الحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، وفشل أطراف هذه الاتفاقية في ايجاد الشريك الفلسطيني، وصلت هذه الاتفاقيات الى مأزق حرج. فالتنازلات المصرية المتتالية والمتواصلة لم تفلح في اشباع نهم التوسعية الاسرائيلية، هذه التوسعية التي أرادت - وبعد أن تمكنت، وبدعم من العرب الأميركيين - من اصطياذ مصر الكبيرة، أرادت أن تجعل كامب ديفيد جسراً تعبره أطراف عربية أخرى باتجاه التزاوج مع السياسة الأميركية.

بيد أن هذه المحاولات الأميركية - الاسرائيلية والتي سعت الرجعية العربية الى الترويج لها، وتبييض وجهها القبيح، فشلت بدورها. ففي الوطن المحتل، أخفقت سياسة القبضة الحديدية التي كان تجمع الليكود قد جعل منها عنواناً بارزاً لسياسته تجاه شعبنا في المناطق المحتلة؛ أخفقت ليس فقط في لجم النهوض الوطني العارم الذي أبدته المقاومة اليومية لجماهير شعبنا في مواجهة هذه السياسة بكل اتجاهاتها ومستوياتها، وببل وفي ايجاد البديل اللاوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا. فشعبنا داخل الوطن المحتل، كان قد أدرك وبالملموس أبعاد السياسة الاسرائيلية. فالاجراءات التي أخذتها حكومة الليكود، من توسيع حجم الاستيطان الكولونيالي واجراءات الضم والالحاق والاعتقال والأبعاد ومحاولات التصفية الجسدية، لم تكن أكثر من حلقة في سلسلة طويلة تهدف في نهاية المطاف الى توفير كافة الظروف المناسبة لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي الإداري. ففي مواجهة هذه الإجراءات كان التفاف جماهير الشعب في المناطق المحتلة حول م.ت.ف يتعزز يوماً بعد يوم، فكانت أشكال النضال تتطور وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الذي يعبر عن تمسك هذه الجماهير بمنظمة التحرير ممثلها الشرعي الوحيد، وبحقوقها الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال بدولة وطنية كاملة السيادة على تراب الوطن. كما أخفقت سياسة الترغيب المصطنع التي أعلنها شارون وزير الحرب الصهيوني في فترة

لاحقة، في اصطلياد أية شخصيات فلسطينية ذات وزن توافق على الالتحاق بمباحثات الحكم الذاتي الإداري وفق الشروط الاسرائيلية، تماماً كما حدث مع محاولات النفخ المستمرة من جانب الاحتلال «لروابط القرى» العميلة، التي لم تتمكن، رغم كل ما قدم لها، من أن تقوم بالدور الذي أوكل إليها، بعد أن ووجهت برفض شعبي واسع وحازم.

وفي لبنان، فشل العدو الصهيوني في كل حملاته العسكرية التي شنّها على الثورة والقوى الوطنية اللبنانية في الفترة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد. ولم تغلح بالتالي كافة محاولات الإبادة والدمار والترويع المتوالية على امتداد عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وفشلت أيضاً كافة الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية عبر الأنظمة العربية الموالية لسياساتها. وتمكنت الثورة عبر تحالفاتها مع القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، وبفضل التفاف جماهير شعبنا حولها، أن تواجه كافة أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، رغم الخسائر والدمار الكبير الذي ألحقته العدوانية العسكرية بالمدن والقرى اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١.

وعلى الصعيد العربي، ورغم أن جبهة الصمود العربية لم تغلح في تطوير وضعها بما يمكنها من الانتقال الى حالة الهجوم السياسي النشط والفاعل في احباط اتفاقيات كامب ديفيد وتحشيد الطاقات على الجبهات الامامية مع العدو الصهيوني، فإنها تمكنت، على الأقل على امتداد تلك الفترة، من الحيلولة دون انتقال كامب ديفيد الى جبهات عربية أخرى متسلحة بالصمود الوطني الفلسطيني في الداخل وبالمقاومة الباسلة الفلسطينية - الوطنية اللبنانية لخطط جبهة الأعداء على جبهة لبنان الوطني.

وعلى الصعيد الاقليمي، حققت حركة التحرر العالمي انتصارات مهمة، تمكنت عبرها من خلق قوس يمتد من أثيوبيا حتى أفغانستان، مروراً بإيران واليمن الديمقراطية، وبشكل حرم الامبريالية الأميركية، بالتأكيد، من عدد من القواعد المتقدمة التي كانت تُستخدم ضد شعوب هذه البلدان والمنطقة بأسرها، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وتشكل عنصراً من عناصر الاخلال بالسلام العالمي.

ان الفترة التي تلت كامب ديفيد، وان كانت الامبريالية الأميركية قد تمكنت خلالها من تعزيز وجودها في الشرق الأوسط واصطلياد مصر، الدولة العربية الأكبر، فإنها لم تتمكن من فرض مشروعها على مجمل المنطقة العربية، واقتصرت النجاحات التي حققتها على الجبهة المصرية. ومن الطبيعي أن التحالف الأميركي - الاسرائيلي - الرجعي العربي لم يفكر مطلقاً بالاكثفاء بما حققه على الجبهة المصرية، فمصر بالنسبة لهذا التحالف تشكل مفتاح المنطقة بأسرها؛ ولهذا تابعت قوى التحالف هجومها الاستراتيجي عبر تكتيكات جديدة، بهدف استكمال مخططاتها على صعيد المنطقة بأسرها، فقد تابعت الولايات المتحدة لذلك تأييدها للسياسة العدوانية الاسرائيلية على الشعوب العربية، وخاصة لبنان، وواصلت تزويدها اسرائيل بكل آلة الحرب العدوانية وبشتى المساعدات الأخرى التي مكنتها لاحقاً من غزو لبنان.

ومع مجيء ادارة ريغان الى البيت الأبيض الأميركي، اندفعت السياسة الأميركية في انتهاج سياسة عدوانية ليس فقط على صعيد الشرق الأوسط عبر دعمها لاسرائيل، بل وعلى الصعيد الدولي، عبر سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة



الاشتراكية من جهة، وتجهيز الحروب الاقليمية المحلية المحدودة والخاصة على قواعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث عامة، وانخرطت وبحماسة شديدة في دعم الأنظمة الرجعية والفاشية والدكتاتورية في مواقع كثيرة في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى واللاتينية. وعملت الادارة الأميركية على توسيع نفوذها في منطقتنا عبر بناء المزيد من القواعد العسكرية في العديد من الدول الموالية لسياستها، كمصر والصومال وعمان، الموجهة ضد شعوب المنطقة العربية والمنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي، واستخدمت عدداً من الدول الموالية في افتعال المشاكل مع الدول والقوى الوطنية والتقدمية العربية وفي المنطقة عموماً، وشجعت بحماسة فعلية الحرب العدوانية على الثورة الايرانية، بشكل عطل تماماً طاقة كل من ايران والعراق في الاسهام بشكل أو بآخر في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، أو في مواجهة أميركا وسياستها العدوانية عامة، وخصوصاً تلك الهادفة لإضعاف المقاومة الوطنية لكأب ديفيد.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك، أن يكون التحالف الثلاثي الفلسطيني – اللبناني الوطني – السوري الهدف المباشر للسياسة الأميركية وللعدوانية الاسرائيلية، وأن يكون لبنان ساحة التنفيذ لهذه المخططات، نظراً لوجود الجسم السياسي والعسكري الأساسي للثورة الفلسطينية عليها.

### الحرب وغياب أسس المجابهة الفعلية «والحروب الأهلية الصغيرة»

مع تطور الهجمة الأميركية – الاسرائيلية ضد قوى المجابهة الامامية المتمثلة في الثورة الفلسطينية – سوريا – القوى الوطنية اللبنانية، وتصادت وتيرتها العدوانية، كانت السمة الأبرز التي طبعت حركة قوى الصف العربي الوطني الاقليمي والقومي، هي أن مستوى ووتيرة استعداداتها الفعلية، أدنى بكثير من تلك التي لدى الحلف المعادي. وكان النهج العملي لهذه القوى في إدارة المعركة السياسية – والعسكرية لاحقاً – لا يستجيب لمتطلبات النضال، ولا لأهمية المعركة التي كان الحلف المعادي يخطط لها. ورغم أن جبهة المقاومة السياسية العربية، وخاصة التحالف الفلسطيني – السوري قد أمكنها أن توجه ضربة قاسية – مؤقتة – للمشاريع الاستسلامية الأميركية والاسرائيلية والرجعية العربية، الا أن تطور العلاقات بين أطراف جبهة الصمود عامة والعلاقات – السورية – الفلسطينية – الوطنية اللبنانية خاصة، وتقديراتها لأهمية صياغة علاقة تحالفية كفاحية جدية فيما بينها، كانت كما أثبتت الوقائع العملية تعيش حالة تراجعية، وبالضد من الاستنتاجات المفترضة لما يجب أن تكون عليه الحال في مواجهة اشتداد وتصادم الهجمة المعادية.

فالساحة اللبنانية لم تكن تعيش أفضل حالاتها في الفترة التي سبقت الحرب. فالقوى الوطنية اللبنانية لم تتمكن عملياً من الامساك بزمام المبادرة في قيادة الشارع الوطني اللبناني، بسبب من الحروب الأهلية «الصغيرة» التي دارت على امتداد العامين السابقين للغزو بين أبناء الصف الواحد من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وبسبب من

تشرذم العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وسياسة الاستقطاب المدمرة والممزقة لوحدة القوى الوطنية اللبنانية وغياب أسس التنسيق والعمل الوحدوي الجاد بين أطراف التحالف الثلاثي، وغياب البرنامج الواضح والمحدد الذي تخوض على أساسه معركتها المحلية الوطنية والعربية وتتوجه بوحى منه نحو اصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المقومات اللازمة لصيانة لبنان الوطني ووحدة أرضه وشعبه في مواجهة البرنامج الأميركي - الصهيوني - الانعزالي الذي حدد للبنان في سياق موقعه في خدمة كامب ديفيد ومجمل السياسة الأميركية، كما أثبتت الأحداث لاحقاً. فبدلاً من الالتقاء على برنامج نصالي مباشر لأطراف التحالف الثلاثة يقود الى توحيد القوى الوطنية اللبنانية، وحزم أمرها للامساك بزمام المبادرة لقيادة الشارع الوطني اللبناني في اطار برنامج تصادمي مع البرنامج المضاد، فانها قد وجدت نفسها غارقة في حمأة الاقتتال المحلي المسلح، الذي لم يذهب فقط بعشرات الشهداء ومئات الجرحى فحسب، بل وهز مكانة القوى الوطنية اللبنانية ذاتها في صفوف جماهيرها، وأفسح المجال أمام القوى الرجعية المحلية لتوظيف هذه التناقضات - الهامشية في أغلبها - في خدمة مشاريعها الخاصة.

وفي هذا الوضع أسهمت أيضاً السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف التحالف في بناء الملاحق التنظيمية في صفوف الشارع الوطني؛ هذه الملاحق التي لم يكن لها دور أكثر من التضيق على القوى الوطنية اللبنانية الأساسية وافتعال الكثير من الصدمات الداخلية، التي غالباً ما كانت تتطور لتوقع الساحة الوطنية برمتها في اقتتال داخلي لا مبرر له واقعياً. فيما لم يكن لهذه الملاحق والدكاكين السياسية أي دور يذكر في مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية - اللبنانية الوطنية، تراجعت أيضاً وتيرة الاهتمام الجدي بتطوير العلاقة التحالفية الكفاحية، وحلت مكانها، في بعض الأحيان وبين بعض القوى من الطرفين، وتيرة عالية من التنافر، أدت في بعض الأحيان الى اشتباكات دامية.

كذلك لم تستقم العلاقة الفلسطينية - السورية، ولم ترتفع الى المستوى الذي يفترضه الاعداد المشترك للمجابهة مع هجوم جبهة الأعداء. وفي ذات الاطار، أخفقت جبهة الصمود العربية في تطوير أوضاعها بما يؤمن الحالة التي تنقل الجبهة من حالة الدفاع السياسي والشعارات النظرية الكبيرة الى حالة عملية على درجة ما من المصادقية الرابطة بين الشعارات والممارسة، بين القول والعمل.

فجبهة الصمود العربية: ١ - لم تتمكن من صياغة سياسة موحدة جادة ولمموسة في مواجهة هجمة التحالف الأميركي - الاسرائيلي - الرجعي العربي ضد قوى المجابهة الأمامية.

٢ - كما أنها أخفقت في صياغة أسس العلاقة التحالفية الثابتة والاستراتيجية بين أطرافها، بل أن العلاقة بين أطرافها كثيراً ما كانت تتعرض لانتكاسات تترك أثراً خطيرة على امكانية الاستعداد لمجابهة خطط الأعداء، بشكل كان يفسح المجال أمام الرجعيين العربية لتوظيف هذا الخلل في خدمة تشابك سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح

الامبريالية الأميركية.

٣ — لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان — الذي وقع بالفعل — كما أن أشكال المساندة التي قدمت — وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد — كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الأميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأيّة تعارضات تكتيكية بين السياسة الأميركية والاسرائيلية.

٤ — انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت — وما زالت — تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي — ان لم يكن الوحيد — للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فإن معظم دول الصمود — وان كانت بنسب متفاوتة — لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان — وإلى درجة كبيرة — بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرّمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الأميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ — كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبناء جسور التحالف المتنامي والجاد في مواجهة الحلف الاستراتيجي الأميركي — الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ — وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركبتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتضت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.



٧ — بروز اتجاهات ذات طبيعة طبقية أنانية ضيقة واقليمية، تغلب المصلحة المباشرة على المصلحة القومية والوطنية العامة، بل وتخضع لها، وتغلب التكتيك اليومي المباشر على المصلحة الاستراتيجية في اطار المهمات النضالية لجبهة الصمود.

٨ — غياب سياسة واضحة تحدد الاتجاهات الرئيسية والفعلية المفترض أن يذهب الدعم المالي والعسكري اليها، واقتصر هذه المسألة في كثير من الأحيان على قوى هامشية في صفوف حركة التحرر الوطني العربية لاعتبارات تكتيكية براغماتية مباشرة وخاطئة.

ان هذا الوضع الذي اتسمت به حياة جبهة الصمود، وأسلوبها في المجابهة، ترك هامشاً واسعاً من الانفصام بين الشعارات المعلنة والوقائع العملية. وكل هذا تلمسته العدوانية الأميركية — الاسرائيلية، وقدم — ولا زال — الكثير من الاغراءات الموضوعية. ان النتائج العملية لمجمل الأوضاع التي عاشتها جبهة الصمود قد برزت بوضوح صارخ ابان الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت البتلة.

### حركة التحرر الوطني العربي والمبادرة الغائبة

لم تنجح حركة التحرر الوطني العربي في الخروج من اطار الدوران حول الذات؛ فبالرغم من توافر العديد من العوامل المشجعة لأن تخطو القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني العربي خطوات جادة الى الامام في تصحيح الأوضاع في أقطارها، بما ينعكس على مجمل الوضع الوطني العربي، وبما يسهم في توسيع اطار المعركة الدائرة مع التحالف المعادي، فانها أخفقت في المحصلة العامة في انجاز مهماتها الاقليمية أو الوطنية والقومية العامة، وظلت تعيش حالة انتظارية، تكتفي برد الفعل، وتدس رأسها في الرمل، بعيداً عن المجرى الفعلي للعملية النضالية الجارية في بلدانها والمنطقة بشكل عام.

ففي بلدان عربية عديدة، كانت الأنظمة — وما زالت — تعيش في حالة واضحة من الارتباك بسبب من سياسة التعويل على السياسة الأميركية، وبسبب من ضعف قاعدتها الاجتماعية، وغياب التأييد الجماهيري الجاد لها. الا أن فصائل الحركة الوطنية في هذه البلدان فشلت في القيام بأي دور فاعل ونشط، يطور الحالة الجماهيرية، ويحدد الاتجاهات الصحيحة لنضالها، بل واستطاب بعضها التغني بأمجاد الماضي، دون أن يستخلص منه أية مهمات جدية لنضاله الراهن المستقبلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان ثمة أسباباً عديدة أخرى لعبت دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن نسجلها كالتالي:

١ — عجز أنظمة البرجوازية الجديدة الغربية الحاكمة عن القيام بمهمات التعبئة الوطنية الجادة في مواجهة التحديات المعادية، وافتقارها لأي برنامج يحدد الاتجاه الرئيسي للعمل في هذه المرحلة، هذا الى جانب التدني البارز في قيامها بواجبها الوطني والقومي في مواجهة الهجمة المعادية في داخل بلدانها، وعلى حدودها، وفي اسناد قوى الجبهة الامامية ضد الغزاة والمحتلين الاسرائيليين.

٢ — استمرار فصائل البرجوازية الحاكمة والمهيمنة في سياسة كم الأفواه للقوى الديمقراطية واليسارية، وممارسة مختلف أشكال القمع والاضطهاد لها، والاستمرار في انتهاج سياسة الاحتواء تحت مظلة حزب الحكم الذي يصادر دور كل القوى الأخرى ومهامها، ويطرح نفسه بديلاً عن الشعب ووصياً عليه.

٣ — ضعف دور اليسار العربي وتشتته، وعجزه عن مراكمة جهود تساعد على الارتقاء بأشكال العمل الموحد بين أطراف حركة التحرر العربية، وعجز الاتجاه اليساري عن صياغة برنامج عمل قطري سياسي واجتماعي وكفاحي ينهض بحركة الجماهير ويطورها ويسهم ببلورة سياسة موحدة في مواجهة النهج الاستثنائي لأطراف البرجوازية الوطنية المهيمنة. وهذا كله حدد ضعف دوره عن القيام بدور نشط ومتميز يصحح المسار العام لنضال حركة التحرر الوطني العربي، ويضعه في الطريق الصحيح وفق برنامج نضالي واضح يستجيب لما تتلمسه الجماهير العريضة، فضلاً عن سيادة أفكار خاطئة في صفوف بعض فصائل اليسار تبرر أحياناً سياسة الالتحاق التبعي بالأحزاب والقوى البرجوازية الوطنية المهيمنة، بل وتنظر له، وانتهاج سياسة التعويل على امكانية تطور أوضاع وسياسات ونهج وبرامج عمل هذه الأحزاب البرجوازية الوطنية.

٤ — ضعف أشكال التنسيق بين أطراف حركة التحرر الوطني العربي من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وشعبية، وبالتالي بقاء صيغة مؤتمر الشعب العربي للأحزاب والقوى محكومة بمصالح واعتبارات تكتيكية يومية تفقد تأثيرها في المعارك الكبيرة الحاسمة وتبقى تدور حول الذات بالبيانات والاجتماعات، بدلاً من بذل الجهد، كل الجهد، من أجل تطوير مؤسساته وكيفية قيامها بمهامها النضالية القومية.

٥ — إحجام معظم فصائل حركة التحرر العربي (عملياً) عن الإسهام بجهد فعال ومباشر في اسناد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها، واستبدال هذا الدور بدور الاستغلال بالبندقية الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

ان حالة التراجع التي عاشتها حركة التحرر العربية بأنظمتها الوطنية وأحزابها وقواها، وافتقادها زمام المبادرة في ادارة المعركة، قد اضطر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الى القتال وحدهما في الجنوب، ووحدهما مع القوة السورية في بيروت على امتداد شهور الحصار وملحمة صمود بيروت البطلة، وأدى الى اختلال فادح في ميزان القوى لصالح التحالف الأميركي - الصهيوني، وإلى البروز الأوسع لدور الرجعية العربية الموالية للسياسة الأميركية.

### الخطط الأميركية - الاسرائيلية والتنفيذ

بات واضحاً منذ مجيء الليكود الى الحكم في اسرائيل للمرة الثانية، أن النوايا

العدوانية لدى القيادة الاسرائيلية، قد بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، فالحرب، وتصعيد العدوان قد أصبحا العنوان الأبرز لسياسة الليكود، خصوصاً بعد وصول كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي الى مأزقها المعروف. وبالإضافة الى أن العدوان والتوسع يشكلان سمة ملازمة للسياسة الاسرائيلية، فإن جملة الأوضاع العربية شكلت بالتأكيد عاملاً مشجعاً في اختيار اللحظة الحاسمة للإندفاع في عملية الغزو، بعد تفاهم كامل مع الإدارة الأميركية على فتح الطريق أمام كامب ديفيد.

فبعد فشل عملية امرار الشروط الأميركية للتسوية في مؤتمر فاس الأول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ورفض المقاومة الالتحاق بالسياسة الأميركية، واصرارها على التمسك بوحداية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتمسكها بالحقوق الوطنية لشعبها، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، ورفض انفراد واشنطن في العملية السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد وجدت أطراف التحالف الأميركي - الاسرائيلي - الرجعي العربي، أن الافراج عن كامب ديفيد ونقله الى جبهات عربية أخرى، وفتح الطريق أمام عودة الدول العربية الى النظام المصري، وفتح المنطقة على مصراعيها أمام الارتباط بالسياسة الأميركية، ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للانتقال بعد ذلك الى المواقع الوطنية العربية الأخرى، قد بات يقتضي القيام بعملية عسكرية ابادية وواسعة النطاق ضد الحلقة الرئيسية في جبهة المواجهة ضد العدوانية الأميركية - الاسرائيلية المتمثلة في الساحة اللبنانية الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن أجل تطويع وتركيع سوريا. وقد مهدت اسرائيل للغزو بسلسلة من العمليات العسكرية المحددة، التي استهدفت بشكل أساسي المواقع القيادية والمهمة للمقاومة الفلسطينية، وعلى أمل ضرب وتصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير، وللضغط على قيادة المنظمة ودفعها للانسجام مع الخطط الأميركية المطروحة بشأن قضية الشرق الأوسط. (أثناء الحصار طرحت واشنطن عبر قنوات عربية حاكمة ضرورة اعتراف م.ت.ف. بقراري ٢٤٢، ٢٣٨ وحق اسرائيل في الوجود مقابل فك الحصار عن بيروت الصامدة).

ان التحالف الأميركي - الاسرائيلي - الرجعي العربي قد بدأ يرى خطورة كبيرة في الدور السياسي الذي أخذت تحتله منظمة التحرير. فقد تعزز التقاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز رفض الشعب الفلسطيني لكل الصيغ المطروحة والتي تتجاوز حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال وتقفز عن دور منظمة التحرير، كما وتعززت المكانة السياسية للمنظمة ودورها على الصعيدين العربي والدولي، وتعاضم الاعتراف بها في العديد من المحافل الدولية. وتمكنت الثورة ومنظمة التحرير من الصمود في مواجهة كافة محاولات الابداء التي تعرضت لها، وأخذت، باختصار، تمثل صخرة كبيرة في طريق كامب ديفيد.

أمام ذلك كله، بات التحالف الأميركي - الاسرائيلي يدرك أن استمرار هذا الوضع يعني تجميد كامب ديفيد وانتكاس السياسة الأميركية في منطقتنا، وبالأخص بعد تفاهم أزمة كامب ديفيد وتوقف المباحثات المصرية - الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الإداري (بفضل الاجماع الوطني الفلسطيني) وفشل سياسة القبضة الحديدية التي كان بيغن قد



أخذ بها في المناطق المحتلة، واخفاق الولايات المتحدة في بناء تحالف أميركي - إسرائيلي - عربي يجد مهمته في التصدي «للخطر السوفياتي» المزعوم. ولذلك كان الضوء الأخضر الأميركي - الرجعي المحلي والعربي لإسرائيل بالمباشرة في عملية الإفراج عن كامب ديفيد عبر غزو لبنان.

### الغزو الإسرائيلي للبنان: حقائق ونتائج

في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، حدد الكسندر هينغ وزير الخارجية الأميركي السابق المحاور التي ستتركز إليها السياسة الأميركية في المنطقة (خطاب شيكاغو الشهير) وفق الترتيب التالي:

لبنان - الحكم الذاتي الإداري - حرب الخليج.

ورغم أنه من البديهي أن توجه الولايات المتحدة الأميركية عناية فائقة لهذه المحاور، فإن التركيب الذي طرحه هينغ آنذاك كان يطرح عدداً من الحقائق المهمة: أول هذه الحقائق، أن الولايات المتحدة تفكر في حل لكل واحدة من هذه القضايا على انفراد، رغم الترابط فيما بينها، هذا في إطار الحل الاستراتيجي لمستقبل كل محور من هذه المحاور. وإذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت في فترة لاحقة القيام بالربط بين المسألة اللبنانية، ومسألة التسوية العامة في الشرق الأوسط، فإن ذلك يتم في إطار التكتيك الأميركي لتحسين شروط حلفها مع إسرائيل في ابتزاز الحد الأقصى من التنازلات السياسية من الأطراف الوطنية في الصراع الدائر راهناً وخصوصاً من الطرف الفلسطيني والطرف اللبناني.

**والحقيقة الثانية،** أن الإدارة الأميركية قد جاءت إلى الحكم وفي جعبتها تصور محدد لأشكال الحل تسعى لفرضه على أطراف المجابهة العربية الأمامية، المتمثلة في سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. فالولايات المتحدة وعلى امتداد الفترة التي سبقت الحرب، قد اعتقدت أن وسائل الحل السياسي جميعاً قد استنفذت، خاصة بعد فشل عملية قمة فاس الأولى، وبالتالي فإن الحل العسكري العدواني هو الخيار البديل لكل الخيارات التي كانت مطروحة سابقاً. خاصة وأن الولايات المتحدة قد ضمنت بشكل لا يقبل الشك تواطؤ عدد من الأنظمة العربية الرجعية والمشاركة في المخطط الذي أوكلت به إلى «إسرائيل» للمباشرة في تنفيذه، رغم كل شعاراتها ودعواتها «للجهاد المقدس» الذي كانت لا تترك مناسبة إلا وتعلن فيها عنه بضجيج.

**وثالث هذه الحقائق،** أن هذه المسألة تؤكد على الاتفاق الشامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل على كل الخطوات الرئيسية المتعلقة بالوضع في لبنان والمناطق المحتلة، فقد ترافق هذا التصاعد في الاهتمام الأميركي الذي عبر عنه بالعديد من التصريحات الأميركية، مع تصاعد واضح في العدوانية الإسرائيلية على الثورة والقوى الوطنية في لبنان، وفي الإجراءات داخل المناطق المحتلة. فقد صعدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها ضد الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية المعروفة بالتفافها حول منظمة التحرير وتأييدها لسياساتها. فقرارات العزل لعدد من رؤساء البلديات البارزين مثل بسام الشكعة وكريم خلف وإبراهيم الطويل والحمد الله، الخ.. وحل المجالس البلدية

التي يترأسها هؤلاء والمجالس الأخرى، تكشف بالضرورة الاتجاه الرئيسي للمخطط الأميركي - الاسرائيلي.

فالأجراءات على صعيد لبنان والمناطق المحتلة تتقاطع في نقطة أساسية تتمثل في فتح الطريق أمام مباحثات الحكم الذاتي، نحو خلق حقائق واقعية على الأرض. فما ان تنجز اسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان حتى تجد منظمة التحرير نفسها وقد فقدت ركائزها الأساسية التي كانت تعتمد عليها داخل المناطق المحتلة، وتفقد الحركة الشعبية عقلها المفكر والموجه وتتبعثر قوات الثورة، مما يفتح الطريق فعليا أمام امكانية بروز عناصر أو هيئات لا وطنية، بديلة لتلك التي تقود النضال الوطني لشعبنا في المناطق المحتلة، والتي جعلت من الولاء لمنظمة التحرير السمة الأساسية لحركتها السياسية والنضالية.

**والحقيقة الرابعة:** كشفت الإدارة الأميركية في اطار هذا التحديد عن الدور المنوط بعدد من الدول العربية الرجعية لإنجاز المهمات المحددة المترتبة على المخطط الأميركي - الاسرائيلي. فالمحاولات اليمينية والرجعية المحمومة لفرض التراجع عن قرارات بغداد وتونس بشأن استمرار محاصرة النظام المصري، وفتح الباب أمام عودته الى ما يسمى «بالصف العربي» وتزامن هذا مع نشاطات وتحركات أنظمة عربية أخرى كالمغرب والأردن، يكشف بوضوح كامل التقاطع، وفي أكثر من موقع، بين المخطط الأميركي - الاسرائيلي، وبين الاستعدادات الفعلية التي أبدتها الأنظمة العربية الرجعية تلك للمساهمة في انجاز أهداف هذا المخطط وبشكل خاص على الجبهة الفلسطينية، محاولة التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتنازل عن حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، وفتح الطريق أمام عودة النظام المصري الى «الصف العربي» على قاعدة التزامه بكمب ديفيد ونقل الحلول الأميركية على الجبهات العربية الأخرى، وقد شكلت كلها القاسم المشترك في سياسة واشنطن، من ناحية، ونشاط الأنظمة العربية الرجعية من ناحية أخرى.

لقد أكدت وقائع الأحداث أن التفاهم الأميركي - الاسرائيلي في غزو لبنان وتدمير بيروت الباسلة ليس عارضاً، فقد شمل حتى أدق التفاصيل، وأن معظم التعارضات التي برزت في سياق هذه الوقائع كانت في جوهرها تعارضات تكتيكية لا تمس جوهر المصالح المشتركة بين الطرفين. كما أكدت وقائع الأحداث على ضلوع عدد من الأنظمة العربية الرجعية في خطط واشنطن بخصوص الغزو الاسرائيلي للبنان (الأغلبية الساحقة تعلم بالغزو قبل أسبوعين من بدئه) وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير وتقديم التنازلات المجانية والمسبقة من جانب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك الاعتراف باسرائيل.

### الحرب وتطور الشروط الأميركية - الاسرائيلية

الغزو الاسرائيلي للبنان لم يكن مفاجئاً لنا أو لأي نظام عربي. فقد كان تتويجاً لتصاعد السياسة العدوانية الأميركية - الاسرائيلية ضد لبنان، والقضية الوطنية الفلسطينية. بيد أن الشعار الذي خاضت اسرائيل الحرب تحته، والمتمثل في ابعاد

القوات الفلسطينية لمسافة ٤٠-٥٠ كيلومتراً شمالي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتأمين «سلام الجليل» بابقاء جميع مدنه ومستعمراته وتجمعاته السكانية والصناعية بعيداً عن متناول السلاح الفلسطيني، وتحويل هذا الشريط الى منطقة مجردة من السلاح، تحت اشراف اسرائيل عبر ميليشيات سعد حداد، هذا شعار هو الذي تطور، فمع مواصلة التقدم العسكري الاسرائيلي الذي تم باستخدام ثلثي الجيش الاسرائيلي العامل (١٤٠ ألفاً)، ومئات من أحدث الطائرات المقاتلة والبوارج الحربية، وما يزيد على ١٥٠٠ دبابة، و٢٢ ألف عربية مدرعة وآلية، رغم المقاومة الباسلة والبطولية التي قامت بها القوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية الوطنية في الجنوب، والقوات المشتركة والسورية في بيروت والجبل، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة كل محطات الغزو، تطورت أهداف الغزو، وشروطه. فمن شعار الـ ٤٠-٥٠ كيلومتراً في الجنوب الى شعار الاستسلام الكامل للمقاومة الفلسطينية، وخروجها وخروج القوات السورية من لبنان بعد استكمال حصار بيروت.

فاسرائيل التي اندفعت في هذه العملية بتأييد أميركي بارز والتي جابهت مقاومة غير متكافئة قد اكتشفت خلال غزوها جملة من الحقائق. فقوى الصمود العربية لم تبرز على مسرح العمليات ضد الغزو الاسرائيلي الى جانب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والجيش السوري. واستمرت الحرب الفترة الكافية جداً لأن تختبر قوى الصمود والجماهير العربية كل خطورة الهجمة الأميركية - الاسرائيلية. وكان الصمود البطولي في أطول حرب عربية - اسرائيلية كافياً لكي تكتشف الشعوب العربية أن ما ينقص البلدان العربية ليس السلاح والعتاد وعدد الجنود، بل القرار الشجاع والجريء بالقتال والمجابهة المباشرة، وليس بالجروح الى الامام نحو الشعارات الرنانة التي أثبتت تجارب النضال عدم جدواها وخلوها من أي مضمون فعلي يضع طاقات وقدرات هذه البلدان في مواجهة المحك العملي.

لقد امتلكت جبهة الصمود العربية مثلاً - وما زالت - طاقات جبارة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، بيد أن هذه الطاقات أثبتت أنها لا تجدي نفعاً في غياب قرار القتال. واكتفى العديد من الدول العربية بانتهاج سياسة اعلامية ديماغوجية تضليلية، تتضمن محاولة تبرئة الذات وتحميل الآخرين في الوقت نفسه مسؤولية التقصير في دعم المقاومة الفلسطينية (في قمة فاس الثانية كانت كل دولة عربية تشتم الدول الأخرى بالجملة). ان مهمات الدول العربية لا تنحصر بالتأكيد في مجال المساهمة المباشرة في القتال الى جانب الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا، أن قائمة طويلة من المهمات المتعددة الأشكال والأحجام كانت تنتظر من يتقدم نحوها ليباشر في انجازها، خصوصاً بعد أن تكشف لكل النيام في الوطن العربي حجم الغزو الاسرائيلي للبنان وحقيقته وأهدافه.

ولو افترضت جدلاً أن الدول العربية لا تملك الامكانيات القتالية - وهذا بالقطع غير صحيح - للمساهمة في القتال الذي خاضته القوات المشتركة والسورية والشعبان الفلسطيني واللبناني، فانها كانت قادرة على الأقل لاتخاذ سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية. فوقف التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة



الأميركية، ومقاطعة بضائعها وشركاتها الاحتكارية، ووقف ربط عملية التنمية الداخلية في عدد من بلدان جبهة الصمود بالشركات الغربية والمتعددة الجنسيات، وسحب الأرصدة من البنوك والمصارف الأميركية والدول التي أيدت الغزو الاسرائيلي للبنان، هذا كله بدلاً من الوقوف موقف المتفرج من عملية ذبح المقاومة الفلسطينية ولبنان، وانتهاج سياسة التضامن اللفظي التي لا تسمن بل تزيد في الجوع بينما تصدأ الأسلحة العربية في مخازنها، ويجري تغليب الكتل البشرية في المستويات الإقليمية.

لقد كشفت الحرب من جديد عمق الأزمة الذاتية لحركة التحرر العربي، وتبدى بوضوح ضعف النفوذ الجماهيري لفصائل وأحزاب هذه الحركة، وضعف القدرة على مراكمة جهد متماسك يستطيع أن ينتقل بأوضاعها الى حالة دفاع نشط على الأقل — ان لم يكن هجومياً — بدلاً عن حالة الجمود التي تعيشها. كما كشفت الحرب حجم الخلل في أوضاع وبرامج وسياسة فصائل حركة التحرر العربي على الصعيدين الاقليمي والقومي، وخاصة بما يتعلق بمهمات القوى الأكثر جذرية، التي ارتضت لنفسها ذات الدور الذي ارتضته قوى البرجوازية البيروقراطية الحاكمة، فلم تبادر الى تطوير دورها ونفوذها في صفوف الشعب ومراكمة الخبرة والفعل المبادر الذي يمكنها من تصدر جبهة القتال والكفاح ضد التحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي واليميني العربي والمحلي، وضد القوى الطبقية التي جعلت من مصالحها الانانية الضيقة مقياس الانتماء للقضية الوطنية والقومية.

أما بصدد دور الأنظمة الرجعية العربية، فقد كان امتداداً طبيعياً لدورها التاريخي في اطار عملية المواجهة الوطنية العربية للمخططات الأميركية — الاسرائيلية، وخصوصاً أنها لم تجد نفسها تحت ضغط منظم في الشارع على يد الجماهير وحركة التحرر الوطني المحلية والعربية. فهذه الدول التي عملت قبل الحرب على الترويج للسياسة الأميركية، وعلى تجميل وجهها القبيح، تابعت ذات الدور في الاتساق مع السياسة الأميركية الهادفة الى الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام على الشعبين الفلسطيني واللبناني. فهي لم تكتف بالصمت طيلة الغزو الاسرائيلي، وعلى امتداد شهور الصمود البطولية لبيروت الوطنية، بل عطلت كل الامكانيات لعقد مؤتمر قمة عربي خلال حصار بيروت لمعرفةها بأن عقد القمة في تلك الظروف سوف يجعل من قضية دعم الصمود على الساحة اللبنانية والوقوف في وجه الغزوة الاسرائيلية، الموضوع الأساسي أمام القمة. ولما كانت هذه الأنظمة تراوح بين التواطؤ والتخاذل، فقد عملت على تعطيل عقد القمة العربية، وعرقلة كافة الاقتراحات التي من شأنها أن تسند الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية في صمودها البطولي في وجه الهجمة الصهيونية، كما بذلت قصارى جهدها للترويج مجدداً للسياسة الأميركية والدعوة الى الالتحاق بها ومحاولة تبييض وجهها البشع مرة أخرى، وانخرطت في لعبة مكشوفة تهدف الى دق الأسافين في اطار العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية الوطنية ومع المنظومة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك بالسلح السوفياتي على أمل دفع المقاومة الى اعادة صياغة تحالفاتها بالتوجه نحو أميركا وعربها الذين نشطوا لاستغلال نتائج الحرب في لبنان

وببيروت.

## الحرب: نتائج وحقائق

شكلت الحرب إحدى أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، ان لم يكن أهمها وأعمقها أثراً. فقد وضع الغزو الاسرائيلي لثورتنا ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة؛ فالحرب قد كشفت، كما أسلفنا، مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، وأخذ هذا الخلل يملئ عليها ضرورة القيام بمراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك، تحديد البرامج والسياسات البديلة الكفيلة بأن تنهض بأوضاعها جميعاً الى مستوى التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، يمكننا أن نسجل أبرز النتائج:

١ - تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وأدت حرب الغزاة الى تشريد مئات الآلاف من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما كشفت المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا اتجاه المخطط الرامي الى تحويل لبنان الى منطقة هيمنة ونفوذ أميركية - اسرائيلية مباشرة.

٢ - تلقى الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضربة قاسية أيضاً بسبب الغزو واحتلال ما يزيد على نصف الأراضي اللبنانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر السياسة الاسرائيلية التوسعية تجاه الجنوب اللبناني، وأمام سياسة الابتزاز المدعومة أميركياً لمقايسة مسألة الانسحاب بمعاهدة استسلام مع لبنان - على غرار كامب ديفيد - فضلاً عن سياسة العدو باستعمال نيران الحرب الأهلية لتجزئة البلد وفرض الهيمنة عليه، وفتح الغزو الباب أمام سياسة اسرائيل في الحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأمام التدخل السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتعرض القوى الوطنية اللبنانية للقمع على يد الحلف الأميركي - الاسرائيلي وشركاه.

٣ - كشفت الحرب عقم التعويل على السياسة الأميركية تجاه قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي. فالحرب لم تفضح التأييد الأميركي للعوانية الاسرائيلية، بل والتنسيق المتقدم بينهما بشأن خططهما المشتركة في لبنان والمنطقة. وكشفت الحرب أيضاً هشاشة الأسس التي يرتكز اليها موقف عرب أميركا، ومحاولاتهم المستمرة في الترويج للموقف الأميركي سواء بالدفاع عنه أو بطرح الأمور على قاعدة «ألم نقل لكم أن لا فائدة من مقاومة الحلول الأميركية». وأكدت الحرب أن أهداف الغزو تتجاوز بالضرورة لبنان، باتجاه ترتيب واسع لمجمل أوضاع المنطقة لتنسجم مع جوهر السياسة الأميركية الهادفة الى تحويل منطقة شرقي المتوسط الى بحيرة نفط أميركية، وأن لبنان يشكل موقعاً بارزاً في هذا الإطار لأحكام

السيطرة على المنطقة بأسرها، وموقعاً للعمل ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، والضغط المتواصل عليها لاركاعها وتخريب تحالفاتها مع قوى التحرر والتقدم العالمية وخاصة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، حتى يسهل افتراس المنطقة كما سهل افتراس مصر بعد تدمير تحالفاتها الوطنية العربية والعالمية على يد السادات وشركاه. وبالمقابل فقد أكدت الحرب:

١ — فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإبادة قواتها، على أمل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي الذي يتمحور حول الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني وبقيادة منظمة التحرير ممثلة شرعي الوحيد.

٢ — كما أكدت الحرب صحة النظرية القائلة بإمكان الحاق هزيمة جدية بالعدو الاسرائيلي، اذا ما توفرت ارادة القتال وادامته، واذا ما اتقنت الدول والقوى الوطنية العربية قيادة المعركة سياسياً وعسكرياً بنفس متواصل، واذا ما تمكنت جدياً من تعبئة كل القوى الحية لشعوبها وزجها في الصراع، ومن صياغة البرامج والسياسات الصحيحة التي تكفل لها ذلك. فالتحالف الفلسطيني — الوطني اللبناني قدم للأمة العربية كلها نموذجاً ساطعاً في ارادة القتال؛ اذ قاتل هذا التحالف عدواً يتفوق بشكل كاسح عدداً وعتاداً وعلى مختلف الأصعدة التقنية واللوجستية، وتمكن ليس فقط من الصمود الأسطوري دفاعاً عن بيروت الوطنية، بل ومن تكبيد العدو خسائر فادحة، دعت للترجع عن فكرة اقتحام بيروت البطلة أثناء الحصار.

٣ — أعادت الحرب القضية الوطنية الفلسطينية الى مركز الصدارة في أزمة الشرق الأوسط، فبالرغم من محاولات الحلف الأميركي — الاسرائيلي الهادفة الى تكبيد منظمة التحرير هزيمة عسكرية وسياسية ساحقة تخرجها كطرف أساسي من أزمة المنطقة، وتلغي دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تمكنت منظمة التحرير، عبر صمودها البطولي في بيروت، من أن تؤكد على أهمية دورها في تقرير مصير قضية شعبها والشرق الأوسط، وتعزيز اتساع دائرة الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من قبل العديد من الأطراف السياسية الدولية. ولعل التطور الذي طرأ على موقف عدد من هذه الأطراف الأوروبية الغربية، خاصة فرنسا، يفسر ذلك بوضوح كبير. وأبعد من ذلك أيضاً، فقد تأكد لدى كافة القوى المحبة للسلام في العالم، وأمام الأطراف الدولية المهتمة بالشرق الأوسط، أن الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة — أكثر من أي وقت مضى — كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط، وأكدت لديها أيضاً، أنه لا يمكن تحقيق هذا السلام بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، كما تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه في بلدان اللجوء والشتات حول م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لها.



٤ - كشفت الحرب زيف ادعاءات الرجعيات العربية حول إمكان تحييد الموقف الأميركي وامكان كسب هذا الموقف لصالح القضايا العربية، وأسفر تواطؤ الموقف الأميركي مع الغزو الاسرائيلي في رفع وتيرة العداء في صفوف الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية عموماً للولايات المتحدة وسياستها المتحيزة لاسرائيل.

٥ - كما كشفت الحرب مواقف الرجعيات العربية من المخطط الأميركي - الاسرائيلي في لبنان والمنطقة. فقد عملت هذه الرجعيات وبشكل مفضوح واستفزازي على توفير سبل النجاح لهذا المخطط، مما وسع دائرة سخط وعداء الجماهير الفلسطينية والعربية ضد الأنظمة ففاقم من عزلتها الداخلية، وكشف عقم الاستعانة بموقفها على موقف الولايات المتحدة.

٦ - أحدثت الحرب والصمود البطولي للقوات المشتركة والسورية في لبنان وبيروت والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات الغزو اهتزازاً عنيفاً في صفوف المجتمع الاسرائيلي، وأدت الى بروز انقسامات حادة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي، للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي تضطر اسرائيل الى خوض حرب طويلة المدى، وتتكدب فيها خسائر بشرية فادحة، الى جانب الكلفة التي اكتشف أفراد المجتمع الاسرائيلي أن عليهم أن يتحملوها على حساب معيشتهم، الأمر الذي أبرز حركة احتجاج واسعة في صفوف هذا المجتمع تناهض الحرب، امتدت الى صفوف الجيش الاسرائيلي نفسه.

ان هذا يؤكد التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، وعدم قدرته على تحمل حرب طويلة وفعلية، تضع فيها الدول والقوى الوطنية العربية والتقدمية طاقاتها الفعلية من ناحية أخرى.

ان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال نصف أراضيه، والصمود البطولي والباسل للقوات المشتركة، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني الوطني، ثم خروج المقاومة الفلسطينية أحدثت تغييرات مهمة على صعيد الوضع العام لقضية الصراع العربي - الاسرائيلي برمتها، سوف تشهد الفترة القادمة نتائجها السياسية، ولكن من المؤكد أن تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعبنا، وبحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتزايد الادراك لدى العديد من الأطراف الدولية لأهمية دور منظمة التحرير في اطار البحث عن «استقرار» في المنطقة، هو السمة الأبرز للتطور الذي شهدته منطقتنا نتيجة الحرب.

### السياسة الأميركية واتجاهاتها الراهنة

اتسمت السياسة الأميركية مع مجيء ريغان للإدارة، بتصعيد واضح في العدوانية على النطاق الدولي، تجلى في محاولات تخريب الانفراج الدولي، وانتهاج سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وسن العقوبات الاقتصادية عليه، وعلى دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، والضغط على الدول الغربية الحليفة لإنتهاج السياسة العدوانية ذاتها. كما تبنت الإدارة الأميركية سياسة تصعيد العداء للاتحاد السوفياتي والاشتراكية على المستويين الدولي والاقليمي، ورفعت من وتيرة الانفاق على التسليح النووي، ومن

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المحدودة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية - الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والأنظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الأميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الأميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، وإضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي، لما تشكله هذه الأطراف جميعاً من عوائق أمام الافراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والافراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الأميركية بنهج كامب ديفيد، وإصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الأمور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالأردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثلة الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالاضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيداً في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كمب ديفيد (٥ سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حياً بالأردن بل لتوريثه بالحل الأميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقي استجابة من جانب الرجعيين العربية، التي بدأت - ولم تجف قرارات فاس بعد - بالترويج له، وبأشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريغان؛ وبهذا فإنها تحقق هدفين في آن واحد، فإذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فإن هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ إقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية — الرجعية لقضية الصراع العربي — الاسرائيلي. وإذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فإن هذا يعني مقدمة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي إلى ذات النتيجة السابقة؛ فيما تعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الإشارة إليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

### الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية إلى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير إلى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سعت بكل طاقاتها إلى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب إلى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي — الاسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت إلى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية إلى فاس وبيوتها من زجاج، ولذا اضطرت إلى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد إطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها. كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل إليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريغان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريغان أرضية الحل، ولذا فإنها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى إلى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تفترض مصالحها تفسيره على



أنه اعتراف مجاني ومسبق بإسرائيل، والذي تسعى الى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان. كما أن هذه الرجعيات سوف تتابع بالتأكيد محاولاتها للضغط على م.ت.ف. وسوريا، مستعينة بالوضع المعقد الذي تواجهه الثورة الآن، وبالوضع العربي العام المحكوم بالذعر أمام الهجمة الأميركية - الاسرائيلية، من أجل السير بالمنطقة باتجاه الاتساق مع المخطط الأميركي الهادف الى السيطرة الكاملة على منطقتنا وفرض الاستسلام الكامل على شعوبها وقواها الوطنية والتقدمية.

ان الوقائع عنيدة كما يقول المثل، فلم يكذب جيف حبر مشروع فاس، حتى بادر الملك حسين والحسن وأنظمة عربية أخرى الى الاعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يمثل بديلاً عن مشروع ريغان.

### العلاقات الوطنية الفلسطينية ومحاورها

مع انتهاء معركة بيروت والجنوب اللبناني، وطرح مشروع ريغان، دخلت القضية الوطنية لشعبنا مرحلة جديدة شديدة الصعوبة والتعقيد، وتتسم أيضاً باشتداد وتفاقم الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جرها الى تقديم تنازلات جدية تمس النضال الوطني الفلسطيني برمته وأهدافه الأساسية. وعلى ضوء المواجهة الجارية الآن مع هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن التنازلات التي يشترطها مشروع ريغان تمثل الخطر الداهم الذي يواجه ثورتنا وقضيتنا الوطنية. فهي تتمحور حول شطب منظمة التحرير الفلسطينية، والغاء دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وحول تبديد الحقوق الوطنية لشعبنا، وتهدف الى جر العرب جميعاً، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الى التخلي عن قرارات القمم العربية بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير، والقيام بدلاً من ذلك بتفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني في أية مباحثات قادمة مع كل من أميركا واسرائيل ومصر بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصير شعبنا وحقوقه، الأمر الذي يجعل من هذه المحاور، بالإضافة الى ضرورة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، الاتجاه الطبيعي للنضال الوطني الفلسطيني، والأرضية الواجب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف. عليها.

وفي مواجهة هذا برزت خطوط التباين في الموقف الفلسطيني؛ فتجد فئات من البرجوازية الفلسطينية الكثيرة داخل الوطن المحتل وخارجه، فرصة ملائمة لطرح الحلول والمواقف المنسجمة مع مواقف ومصالح الرجعيات العربية، التي ترتبط مع هذه البرجوازية بشبكة من العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية، والتجارية. وبتكامل دور هذه الفئات مع فئات أخرى من البرجوازية البيروقراطية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير في الخروج باستخلاصات ذات طبيعة خطيرة على مستقبل النضال الفلسطيني؛ فهي تجد أن ميزان القوى الراهن يميل لصالح الحلف الأميركي - الرجعي العربي، وهي لذلك تتجه في تعزيز علاقاتها مع هذا الحلف على حساب تعزيز وتطوير العلاقة مع الأطراف والقوى العربية الوطنية، وتعتقد في هذا بإمكان «الاستقواء» على الموقف الأميركي بموقف هذه الرجعيات المرتبطة أصلاً بالسياسة الأميركية العامة على الصعيدين الدولي والاقليمي. وهي تطرح أفكاراً تدعو عملياً الى إعادة صياغة أسس

التحالفات الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة الاضعاف التدريجي للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وقوى التحرر والتقدم، الى الانتقال التدريجي بالتحالفات نحو أوروبا الغربية، التي لا تملك الا هامشاً محدوداً جداً في استقلالية موقفها عن موقف الولايات المتحدة الأميركية.

كما تجد فئات أخرى داخل الثورة الفلسطينية، وتحت شعار «المراجعة النقدية»، أن الأوضاع المستجدة، والدروس المستخلصة من حرب لبنان، باتت تستدعي إعادة النظر بالبرنامج السياسي والعديد من الخطوات السياسية والكفاحية التي حققها شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالمناداة مثلاً بالتخلي عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة، وما تم اشتقاقه من البرامج من خطوات، والنظر الى المكتسبات والانجازات التي راكمها شعبنا خلال سنوات طويلة من النضال الباسل والميرير على الأصعدة الدولية والعربية على أساس أن لا قيمة لها، والعودة بالساحة الى طور الأفكار التي تم تجاوزها منذ عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، وفي هذا، تفقد هذه الفئات الاتجاه الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني وأهدافه المركزية في هذه المرحلة والتي تتمثل في حماية «وحدانية التمثيل» و«حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»، وصب كل النيران لاحتياط حركة التنازلات الكبرى التي يشترطها مشروع ريفان وردع الضغوط «العربية» التي تتعرض لها م.ت.ف. للاقترب من هذه الاشتراطات الأميركية.

ان المراجعة النقدية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني مسألة ضرورية ولازمة لاستخلاص العبر والدروس؛ ولكنها يجب أن تجري أساساً على قاعدة حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في اطار منظمة التحرير. ذلك أن غياب هذه الأسس سوف يجعل من عملية المراجعة عملاً غير ذي قيمة، ويقود الى «نتائج عدمية» تحت مظلة «الجملة الثورية اللفظية». ان اتجاهات العمل الصحيح في هذا المجال يجب أن تستند الى التمسك الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي واعطاء الحلول الوطنية الملموسة للقضايا الجديدة التي برزت في مجرى الحرب وحتى الآن، وعلى قاعدة استقلال القرار الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، والتمسك بالحقوق الوطنية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق التراد، الوطني، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، وعدم الانخراط في أية تكتلات ومحاور انقسامية وغير مبدئية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير بل ومجابهتها، وتعزيز الجهود من أجل صيانة دور منظمة التحرير الفلسطينية في صفوف الشعب، وحماية الحقوق والمكتسبات والتحالفات الوطنية والقومية والعالمية للشعب والثورة التي تم انجازها بالدماء والعرق والدموع ودرّب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٢٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الاسرائيلي والدول العربية. كما يتطلب ذلك العمل على تصحيح وتوطيد علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية الوطنية وخاصة سوريا، ومع سائر فصائل حركة التحرر

الوطني العربي وتعزيز التحالف مع قوى الثورة العالمية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، ومع كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والمتفهمة لحقوق شعبنا، والعمل على توسيع دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وللحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة. والبديل عن هذا هو الوقوع في الفخ الذي وقع به السادات وحصد النتائج المرة التي حصدتها.

وفضلاً عما تقدم، فإن الوضع يقتضي:

- التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية الى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي على صعيد أزمة الشرق الأوسط.
- تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس ديمقراطية جبهوية، تكفل مشاركة كافة فصائل الثورة فيها، ومحاصرة نفوذ الفئات والعناصر البيروقراطية المتبرجزة (أمراء المقاومة) التي باتت تجد مصلحتها في الارتباط بالرجعيات العربية والتكيف مع مطالبها.
- تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عمق وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة.
- العمل على تجميع القوات الفلسطينية المبعثرة في عدد من الدول العربية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، وبما يمكن هذه القوات من أخذ موقعها في مجابهة العدو، واحتمالات عدوانه الجديد على الأراضي المجاورة للمناطق المحتلة.
- وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: باتت الأوضاع الراهنة والتطورات تطرح المهمات الملحة التالية:

احياء دور الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولجانها الوطنية الفرعية. وأن الاسراع في انجاز هذه المهمة لا يسهم فقط في تطوير وتوحيد النضال الوطني الذي يخوضه شعبنا في هذه المناطق ضد سياسة الاحتلال ومحاولات فرض مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، بل يقطع الطريق أمام نشاط عملاء العدو، والرموز الرجعية الانهزامية المرتبطة به وبسياساته. والمباشرة أيضاً في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للجبهة في قيادة النضال الوطني وتوحيدها في وجه محاولات التبريد القومي للهوية الوطنية لشعبنا، وضد اجراءات الضم واللاحاق والوصاية التي يحاول العدو فرضها على شعبنا في هذه المناطق.

العمل على تطوير وتعزيز وحدة المؤسسات والنقابات والاتحادات الشعبية، وسائر الهيئات الوطنية، وتمكينها من القيام بدورها الفاعل والقيادي على صعيد الفئات والطبقات التي تمثلها، وواد المحاولات الجارية لخلق الأطر الموازية أو البديلة لها. المجابهة الحازمة لمواقف الرموز الرجعية اليمينية والتقليدية الانهزامية الرجعية التي تسعى الى الانسجام مع المخططات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية، والاصرار على أن برنامج م.ت.ف، هو برنامج كل الشعب وطبقاته الوطنية.

تنهيج وتصحيح عمل اللجنة المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة، ودعم الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تقود النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتمويل المشاريع



التي تعزز الصمود في الأرض وتحد من الهجرة في الريف والمدينة.

## العلاقات الفلسطينية – العربية أسسها واتجاهاتها

أدى الخلل الحاصل في دور ومهام جبهة الصمود العربية، وغياب مؤسساتها المشتركة عن ممارسة دورها في مجابهة العدوان الأميركي – الصهيوني – الرجعي العربي، وبالتالي غياب الهيئات والاطر التي يجري فيها التنسيق وتوحيد المواقف بين مختلف أطراف جبهة الصمود، أدى الى بروز خلل في العلاقات بين مختلف أطراف جبهة الصمود، هذا الخلل يشجع الاندفاع العربي الرجعي نحو مزيد من الارتباط بالمخططات الأميركية في المنطقة، وخاصة بمشروع ريغان، لجر العرب جميعاً للاعتراف المجاني والمسبق بدولة العدو، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما أن الخلل القائم بين أطراف جبهة الصمود العربية، يجد صدى في الضغوط القوية والمتواصلة التي تشنها الرجعيات العربية على منظمة التحرير من أجل الاقتراب من مشروع ريغان والموافقة على تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني مع عناصر من الضفة والقطاع تتكيف مع حدود وطلبات مشروع ريغان.

أن الأسس التي يجب أن تستند عليها العلاقات الفلسطينية – العربية يجب أن تتضمن قبل كل شيء:

□ اسناد منظمة التحرير الفلسطينية في الدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم تقديم مايشجع القوى الرجعية واليمينية العربية للتناول على هذا الحق.

□ التأكيد العملي، والالتزام بمقرارات القمم العربية المختلفة، على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتعامل معها على هذا الأساس.

□ احترام قرارات القمم العربية بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

واستناداً لهذه الأسس، ومن هنا، يجب أن تنطلق العلاقات الفلسطينية – الأردنية ومن المصالح المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، في النضال ضد التوسعية والعدوانية الاسرائيلية، ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، وضمان عملية التطور الديمقراطي للشعب الأردني. ان التصدي الجاد للأطروحات الصهيونية حول «الوطن البديل» وحول طروحات تصفية حقوق وقضية الشعب الفلسطيني تحت شعار «الحكم الذاتي» الذي يطرحه ريغان، وحول التغطية على سياسات وبرامج الاحتلال الصهيوني تجاه الأردن، هو الذي يضمن صيانة حقوق الشعبين الفلسطيني والأردني. ومن هنا فان شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين يجب أن تتم على أساس:

□ التصدي المشترك لمحاولات المساس بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة، ولمحاولات تحويل قضية الشعب الفلسطيني الوطنية الى قضية حدود متنازع عليها بين اسرائيل والأردن والدول العربية الأخرى.

□ التصدي الحازم لمحاولات المساس بمنظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد

للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ التفويض، أو الانابة العربية التي تفتح الطريق أمام المخطط الأميركي الرامي الى الغاء دور م.ت.ف. وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية القائمة بذاتها.

□ وتتسم بأهمية كبيرة ضرورات التصدي للمحاولات الجارية لفك العزلة عن النظام المصري الذي ما زال سائراً في ركب السياسة الأميركية واتفاقيات كامب ديفيد، والذي يشارك الضغط على م.ت.ف. للانخراط في مشروع ريغان وتقديم التنازلات للعدو الصهيوني، ومجالات تخريب العلاقات الفلسطينية - الوطنية العربية.

ان التمسك بالبرنامج السياسي المرحلي وبقرارات القمم العربية بشأن القضية الوطنية الفلسطينية، واشهارها كسلاح في وجه من يحاول الخروج عن البرنامج وهذه القرارات، يكتسب أهمية كبيرة. وأثبتت وقائع مؤتمر فاس أن الثورة الفلسطينية والدول الوطنية العربية، رغم ما حدث في لبنان، ورغم رجحان موازين القوى لصالح جبهة الأعداء، ما زالت تمتلك قدرات وطاقات كبيرة جداً، تمكنها من تعطيل خطط أميركا وعربها التي تلحق الضرر بالحقوق الفلسطينية والعربية. ان تصحيح العلاقة بين الدول الوطنية العربية ومنظمة التحرير، والضرورة المصيرية لتطوير الأوضاع الذاتية الداخلية للدول الوطنية، وتعزيز علاقاتها التحالفية مع المعسكر الاشتراكي على قاعدة ثابتة، وتعبئة طاقاتها وشعوبها، وانتهاج سياسة ثابتة في مجابهة السياسة الأميركية، سوف يمكنها بالتأكيد من القيام بهذه المهمات، بل والانطلاق منها نحو مرحلة لاحقة تمهد للهجوم المضاد على هجوم جبهة الأعداء.

## الحرب والعلاقات الفلسطينية الدولية

عززت الحرب في لبنان، والصمود البطولي للثورة جنباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني، مكانة القضية الوطنية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام والقوى الدولية الأساسية، وعززت المكانة السياسية لمنظمة التحرير، كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت على الأهمية الخاصة لدورها في اطار البحث بقضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي، ووضعت القضية الفلسطينية في مركز الحدث في الشرق الأوسط. وأبرزت السياسة العدوانية الاسرائيلية للعالم، وسياسة التدمير والقتل الجماعي، والمجازر بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط بدون الاستجابة لحقوق شعب فلسطين، والصراع الآن يدور حول مضمون هذه الحقوق. وفضحت الحرب أيضاً سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تشجع العدوانية الاسرائيلية عبر أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وأبرزت وحشية الغزاة العزلة السياسية الدولية التي تعيشها «اسرائيل».

ان التطورات الايجابية والملموسة التي طرأت على موقف قطاعات واسعة ومهمة في الرأي العام الدولي، والأطراف الدولية المهمة، باتت تتطلب سياسة فلسطينية تقوم على العمل الجاد من أجل استثمارها، واستثمار التباين في المواقف بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط، باتجاه توسيع الاعتراف الدولي

بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانتقال بها من الاقرار الغامض بحق تقرير المصير الى الاقرار بالاستقلال في اطار دولة وطنية على أرض الوطن الفلسطيني. كما أكدت الحرب على الأهمية الخاصة لحماية تحالفات منظمة التحرير مع المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم ولتطويرها؛ فهذه التحالفات هي التي أعطت الحقوق الوطنية لشعبنا بعدها العالمي وأدت الى تدويل القضية الفلسطينية. ان العمل في هذه الاتجاهات دون أي تنازلات مجانية ومسبقة يكتسب أيضاً أهمية خاصة وكبيرة، من أجل تعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

### المرحلة والمهام العاجلة أمام الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الأوضاع والتطورات الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان، بان المهمة المباشرة والمركزية المطروحة على جدول أعمال ثورتنا، تتمثل في محاصرة واحباط مناورة مشروع ريغان لفرض التنازل عن وحدانية التمثيل وعن حق الدولة المستقلة؛ فهنا يقع الخطر الداهم والمباشر الرامي الى تصفية حقوق شعبنا والغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب، في ذات الوقت، التصدي الحازم لكل المحاولات الانهزامية الهادفة الى الانسجام مع هذا المشروع في الساحة العربية، وفتح باب التنازلات المجانية لصالح العدو.

كما أن تعاظم الضغوط المنصبة على م.ت.ف، وتساعد العدوانية الاسرائيلية - المدعومة أميركياً - ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، وضد الشعوب العربية الأخرى، وخاصة في لبنان، أصبحت تملّي على ثورتنا وشعبنا:

□ التأكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحمايته والتمسك بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، وحقه في الدولة الوطنية المستقلة على قاعدة البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والقمم العربية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف. على هذا الأساس، شرط أساسي لتحقيق مهام الثورة الراهنة. وذلك يجب أن يشمل بالضرورة أيضاً كل مجالات العمل، ومختلف المؤسسات السياسية، والدبلوماسية والجماهيرية، والعسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، على قاعدة الائتلاف الجبهوي الديمقراطي وجبه سياسة الاستئثار والفرعات الكتلية والانشقاقية التي تبرز بين الحين والآخر في صفوف الثورة.

□ تطوير الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني داخل الأراضي المحتلة وضد كافة مؤسساته العسكرية وعملاته، لما يلعبه هذا الشكل من النضال في اسناد ودعم النضال البطولي التي تخوضه جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه.

□ المبادرة الى اعادة تجميع قوات الثورة الفلسطينية المبعثرة في عدد من البلدان العربية ونقلها الى سوريا، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بما يطور طاقاتها وقدراتها



القتالية.

□ تصحيح العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. وسوريا، وتطوير التنسيق معها في كافة القضايا التي تهم النضال المشترك ضد أطراف كامب ديفيد، ومشروع ريفان، والتحالف الأميركي - الصهيوني - الرجعي ومخططاته العدوانية.

ان تطوير العلاقة مع سوريا، وكافة الدول الوطنية العربية الأخرى يعزز بالتأكيد موقع م.ت.ف. في مجابهة الضغوط التي تواجهها المحاور الرجعية من أجل جر المنظمة الى تقديم التنازلات المجانية والمسبقة.

□ توجيه أقصى درجات الحرص على التحالف بين الثورة وم.ت.ف. وبين القوى الوطنية اللبنانية، وفي خدمة تطوير وتعزيز صمود القوى الوطنية اللبنانية في دضالها في مواجهة الاحتلال والقوى المحلية العميلة له.

□ حماية حقوق شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي المقدمة حقوقهم الاجتماعية والأمنية والنقابية والمهنية والسياسية؛ وهذا يتطلب بالضرورة تأمين كل الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق وفقاً للاتفاقات التي سبق وتم التوصل اليها مع السلطة اللبنانية قبل مغادرة القوى المقاتلة بيروت المناضلة.

□ توثيق العلاقة الكفاحية بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكل قوى التحرر والتقدم في العالم لمواجهة الحلف العدواني الأميركي - الاسرائيلي، والعمل على الاستفادة من التطورات الايجابية في مواقف العديد من القوى السياسية وخصوصاً في أوروبا الغربية، وفي الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الأميركي، بهدف توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية بما فيها الدولة الوطنية المستقلة، ومواصلة تطوير العلاقات مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المعادية للامبريالية.

ان خطورة المرحلة الراهنة تقتضي مباشرة الثورة وم.ت.ف. في انجاز هذه المهمات الكبيرة المطروحة على جدول أعمالها، وتقتضي التمسك الشديد باتجاه القضية المركزية للنضال في هذه المرحلة.

ان أمامنا العديد من المصاعب والتعقيدات التي تولدت بفعل الحرب، وبفعل التخاذل العربي العام، ولكننا على ثقة بأن الثورة وم.ت.ف. سوف تكون قادرة على تجاوز كل هذه الصعوبات، والنجاح في كبح الهجمة المعادية، على أساس التمسك بالبرنامج المرحلي والوحدة الوطنية والقرار المستقل والموحد، وتقديم الحلول الملموسة للقضايا التي أفرزتها وطرحتها الحرب.

## شهادة ممدوح نوفل عن الحرب: الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية

إعداد: سلوى العمدة

ممدوح نوفل، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائد القوات الثورية المسلحة للجنة.

قبل الحديث عن الحرب ودورها فيها، لابد من الإشارة الى مسألتين رئيسيتين: المسألة الأولى، إذا كان لابد من شهادة فلا بد من شهادة للأخ القائد سعد صايل «أبو الوليد»، الذي فقدناه، شهادة لدوره في الاستعداد للمعركة، ولدوره في إدارة هذه المعركة. هذا الرجل، يجب عندما تذكر معركة بيروت أو الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية، أن يقرن اسمه بها، وذلك أدنى حدود الوفاء من قبل المناضلين الثوريين للمناضلين الثوريين، لأن دور الأخ القائد «أبو الوليد» كان استثنائياً ومميزاً، كان دور القائد الفعلي الذي واكب هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها. أذكر، وإن يكن هذا ليس هو المدخل، في اللحظات الأخيرة لمسيرة بيروت، عندما كنا على ظهر الباخرة، اجتمعنا بمن حضر من المجلس العسكري برئاسة الأخ أبو الوليد. وبحثنا في كيفية تسجيل تجربة هذه الحرب. وطالما نحن الآن بصدد تسجيل بعض وقائع هذه الحرب نثمن المبادرات الساعية الى توثيقها، فهذه المبادرات التي تصب في مجرى ما فكر به الأخ أبو الوليد وما يفكر فيه الآن كل قائد مسؤول، وهو جمع كل ما جرى في هذه الحرب، ليكون مادة غنية.

في اجتماعنا، آنف الذكر، على ظهر الباخرة، اتفقنا على وجوب إجراء تقويم لهذه الحرب وتسجيل لها. ووضعنا، ونحن على ظهر الباخرة، هيكلأ عاماً لدراسة أو بحث مقدمه لكل مقاتل شارك في الحرب، ولكل قائد أو كادر أو عنصر ليروي، عبر استمارة البحث، التي لا زالت مسودتها لدي، لنسجل ما يمكن تسجيله. المسألة الثانية التي لابد من الإشارة إليها، إلى جانب دور الأخ أبو الوليد، هي دور مئات وآلاف البشر الذين جرحوا أو استشهدوا والذين قد يكون من الصعب أو المستحيل الوصول إليهم. مطلوب، وهذه أمانة ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً، أن نسجل مآثر هؤلاء الشهداء عبر التقصي عن طريق رفاقهم في الدرب ومن عاشوا معهم التجربة. لأن هؤلاء، الذين قدموا

التضحيات الكبيرة هم صانعو هذه التجربة، وصانعو النصر.

على الصعيد الشخصي، إن أي دور لأي إنسان في هذه الحرب، أيا كان موقعه، هو جزء من دور جماعي. نحن في إطار المسؤولية والموقع القيادي نعتبر أنفسنا مسؤولين عن الانجازات والايجابيات، وكذلك عن الثغرات والنواقص التي أفرزتها الحرب. لحظة بدء الحرب، أو قبل الحديث عن لحظة بدئها، لابد، أيضاً، من الإشارة الى أنها لم تكن مفاجئة لنا؛ فقد كانت لدينا، كمجلس عسكري أعلى للثورة، تقديرات تتوقع هجوماً للعدو. كما كانت تردنا معلومات من مصادر عدة بهذا الصدد. وكنا مطالبين، ازاء ذلك، بوضع خطط للمواجهة. جرى وضع خطط مشتركة لكل قوات الثورة في كل منطقة من المناطق. جرى التحضير للجزء اللازم للحرب، جرى التحضير التعبوي اللازم للقوات. بالتأكيد، هذا التحضير كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى. وقد تأثر هذا التحضير، كما بينت الحرب، بمدى تقديرنا لطبيعة الهجوم. وهنا لسنا بصدد مناقشة هذه المسألة والحديث عنها. ولكن لابد من وقفة، نحن الآن بصدها على صعيد المجلس العسكري الأعلى، وقفة لتقويم هذه الحرب. وقد شكل المجلس لجنة أنيطت بها مهمة تقويم الحرب، وأنا عضو فيها. ونتحمل، كلجنة، مسؤولية صياغة ما لنا وما علينا في هذا المجال.

### بداية الحرب: في بيروت وصيدا

قبل الهجوم كانت تردنا معلومات عن حشود العدو من المواقع الامامية المتقدمة. وكنا نمرر هذه المعلومات أولاً بأول للهيئات والمجلس العسكري، ونصوغها ونعيد لها للمقاتلين، للوحدات والقطاعات، لتكون على أهبة الاستعداد. لحظة بدء الحرب، لحظة بدء العمليات الحربية بقصف المدينة الرياضية جواً كنت في مكثبي في بيروت في منطقة الفاكهاني المجاورة للمدينة الرياضية. توجهت مباشرة الى غرفة العمليات، ووجهنا نداءات لمحطات اللاسلكي بشكل مباشر للتأكد مما إذا كانت هناك أهداف أخرى يجري قصفها. جرى تعميم هذا الحدث، الغارة (على المواقع المختلفة) حيث كانت هذه الغارة بمثابة انذار لبدء الهجوم. انتقلنا مباشرة الى مقر العمليات المركزية للثورة، حيث كان لدينا قرار في المجلس العسكري الأعلى بأن نكون جميعاً على أهبة الاستعداد، وأن يتواجد الجميع في العمليات المركزية عند بدء العمليات العسكرية. بدأت البرقيات ترد عن الوضع، وشرع بتشغيل الأجهزة المتخصصة بعمليات الانقاذ والاخلاء. وأعطيت تعليمات للقوات استعداداً للمعركة، حيث كان التقدير، كما كنا نتوقع، أن هذه الغارة بداية لهجوم واسع على مناطق الجنوب بشكل أساسي. وستشمل الغارات والانزالات كل المناطق الوطنية اللبنانية.

من المجلس العسكري في مقر العمليات المركزية الذي تواجد فيه أعضاء المجلس، كان الأخ أبو الوليد هو الذي يدير العمليات بشكل مباشر، ويتابع الموقف في غرفة العمليات المركزية. كانت البرقيات ترد عن عمليات القصف التي استمرت يومي الجمعة والسبت، إذا لم تخفي الذاكرة، وكانت شموليتها بالنسبة لنا إنذاراً لبدء الهجوم. كنت أتابع في المجلس العسكري وفي عمليات الجبهة الديمقراطية البرقيات الواردة، وألاحق تنفيذ التوجيهات اللازمة. أذكر، عندما كنت في المجلس العسكري، يوم السبت،



في اليوم الثاني للغارات، أنني قلت للأخ أبو الوليد أنني أنوي التوجه إلى صيدا حتى أدقق بترتيبات المعركة هناك، حذرني أبو الوليد من خطورة الطرق، نظراً لتعرضها للقصف وقال: «ضروري أن تصل وضروري أيضاً أن تعود، لذلك يحتاج الأمر للانتباه والحذر في التحرك». نزلت إلى صيدا، والتقيت مع الأخوة هناك، وقلت لهم: «هذه بداية العملية الاسرائيلية الواسعة التي كنا نتوقعها، وعلينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد لمواجهة الموقف، فهذه المعركة حاسمة وفاصلة، يترتب على نتائجها وآثارها الكثير مما يتعلق بمستقبلنا ومستقبل الساحة اللبنانية». هذه هي التصورات المشتركة التي كانت سائدة في المجلس العسكري ولدى قيادة الثورة. وفي حينه، قدم بعض الأخوة ملاحظاتهم بشأن الاحتياجات والمتطلبات الضرورية والاضافية في ضوء التقديرات آنفة الذكر. وفي ضوء ذلك، أبلغنا الجميع بضرورة أن يقاتل كل منا في موقعه، لأننا قد نضطر للقتال داخل جزر تعزل عن بعضها بعضاً، إما بسبب الانزلات أو بالهجوم المباشر، أو بقصف الطيران. وإلى ذلك، جرى تأمين المستلزمات للأخوة، وأرسلت على عجل إلى المناطق، وهي ليست أكثر من احتياجات اضافية، لأن الاحتياجات الأساسية للمناطق، من مواد التموين والذخيرة والسلاح للشعب والمقاتلين على حد سواء، كان قد تم تجهيزها منذ آذار الماضي، حين لاحت في الأفق، آنذاك، احتمالات وقوع عملية اسرائيلية كهذه.

عدت من صيدا إلى بيروت، وأطلعت الأخوة الأعضاء في المجلس العسكري والأخ أبو الوليد على مجريات التحضير للمعركة، والنتائج الأولية للقصف والغارات الاسرائيلية.

### خطة الدفاع عن بيروت

على امتداد الحرب، كنا معاً في اطار المجلس العسكري نبقى حيث تكون العمليات المركزية وننتقل حيث تنتقل. كنا نقوم بمهامنا، بواجباتنا، عبر الجولات على المواقع والقوات، ومن ضمنها الجولات على خطوط التماس الامامية، حيث كان العدو يتقدم. وعندما وصل العدو إلى الدامور، كان المجلس العسكري بدوره قد وصل إلى هناك للاطلاع على الموقف عن قرب. وعندما وصل العدو إلى الدوحة، كان المجلس العسكري أيضاً قد وصل إلى هذا الموقع للاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض. عبر العمليات الحربية وتصاعدها، كانت كل مجريات الحرب بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري الأعلى واضحة. وبعد أن تجاوز العدو جسر الأولي، تبلورت الصورة في أذهاننا أكثر. التقينا في المجلس العسكري، وحددنا على الخارطة الاحتمالات لوثبات العدو، وتوقعنا تطورات هذه الوثبات ومراحلها، لكل يوم من أيام الحرب؛ المرحلة الأولى، الثانية، الثالثة، الخ... ووضعنا في الاعتبار بيروت كمرحلة ثالثة لمهمات العدو الحربية. وهذا لم يكن موضوعاً في الاعتبار عند اللحظة الأولى لبدء الحرب، وإنما اتضح لنا ذلك في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا - جسر الأولي، وبعد أن تقدم العدو من محور عرب صاليم باتجاه جزين، وبدأ يتجاوز منطقة جزين.

ناقشنا سوياً مسألة الدفاع عن بيروت، حيث بدأنا بترتيب أمر الدفاع. وهنا،

للأمانة خطة الدفاع عن بيروت بتفاصيلها كانت قد وضعت من قبل الأخ أبو الوليد. عرض الأخ أبو الوليد الخطة على المجلس العسكري الأعلى بحضور الأخ أبو عمار الذي كان في الخارج عند بدء القصف يوم الجمعة وعاد في ليل السبت الأحد. ناقشنا هذه الخطة، وأقرت وبدأ التحضير لها بالتحصين، بتوزيع القوى، وتقسيم بيروت إلى مناطق. من الحوادث المؤثرة بالنسبة لي تلك البرقيات التي وردتنا من مواقع القتال في صيدا بعد أن تجاوز العدو جسر الأولي وبدأ تطويق صيدا وإكمال غلقها، فقد جاء في تلك البرقيات أن العدو أكمل الطوق على صيدا، وأن هناك هجرة واسعة للمدنيين، وقصفاً بحرياً وجوياً عنيفاً ومتواصلاً منذ ساعات طويلة. ما العمل؟ كان الرد، وهذا موثق، «علينا أن نصنع من صيدا ستالينغراد، أن نجعل منها ماثرة تاريخية للمقاومة نسطرها بتضحياتنا، فصيда هي كما القدس، أونابلس أوجنين، علينا أن ندافع عنها بكل الامكانيات والطاقت».

كان الخط العام في المجلس العسكري في كل توجيهاته لكل المحاور والقطاعات: القتال، القتال. وذلك من أجل إدامة المعركة أطول فترة ممكنة. لأننا كنا نريد أن نسجل في التاريخ الفلسطيني أن بالامكان محاربة هذا العدو بواسطة هذه الأسلحة الخفيفة والبسيطة. ونريد، كذلك، أن ننهي أسطورة الحرب الخاطفة التي ينتهجها العدو، ويحقق من خلالها انتصارات ساحقة في أيام معدودة. وكنا نريد أن نفسح مجالاً للعرب، لمن يريد منهم أن يقدم مساعدة ودعماً أن يقدم مثل هذا الدعم. وكنا، بوعي، نريد اطالة الحرب، على أمل أن نخلق تفاعلات عربية - دولية لصالح قضيتنا ولصالح دورنا في هذه الحرب. أعتقد أن هذا قد تم، ونجحنا، في تحقيقه من خلال تضحيات كبيرة ومعاناة وألم كبيرين.

عندما تقدم العدو إلى الدوحة ووصل إليها كانت هناك معارك باسلة خاضها مقاتلون في الدوحة التي هي عبارة عن تلة ويضع منازل. دامت المعركة في هذا الموقع ثلاثة أيام. معارك الدوحة كانت بالنسبة لي أول امتحان مباشر للجندي الاسرائيلي على الأرض، كشفنا من خلاله أن هذا الجندي ليس كما صورته من خاض معه معارك سابقة، وليس كما يدعي هو نفسه، أو كما تصوره الصحافة البرجوازية وتحاول أن ترسمه في إطار هذه الصورة. شاهدت من خلده كيف تتراجع الدبابات أمام قاذف الـ ب ٧ بعد رمية قذيفة واحدة عليها، رتل من الدبابات يقدر بكتيبة يتراجع أمام قذيفة ب ٧ دمرت إحدى آلياته. هذه الواقعة هي بالتأكيد إحدى آلاف الوقائع التي عاشها المقاتلون الفلسطينيون.

### الالتفاف من الجبل

كان العدو قبل أن يصل الى الدوحة قد عمل شيئاً من الالتفاف والتطويق لبيروت، فعندما اصطدم في مناطق الدامور والناعمة والدوحة بمقاتلينا، اندفع باتجاه قبر شمون والتف من منطقة قبر شمون على بعدا، أذكر أنه عندما وصل العدو الى قبر شمون وأثناء معركة قبر شمون، كنت وقتئذ في العمليات المركزية، وكانت ترد برقيات تفيد بأن العدو قد دخل قبر شمون، وأنه يتجه إلى بشامون وتوجهت بعد ذلك الى الأوزاعي لأنه

بإمكان المرء من منطقة الأوزاعي أن يلحظ ما يجري بشكل مباشر. من الأوزاعي لاحظت أن المعركة تجري بعيداً عن بشامون وأنها لازالت دائرة في منطقة قبر شمون. اتصلت من السيارة بالأخوان. كان ياسر عبد ربه [عضو اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.] في منطقة الجبل، في شمالان فسألته عن الوضع هناك فأجاب: «تدور المعركة الآن في قبر شمون. وقد جرى طرد العدو منها للتو، وتراجع إلى الخلف. الوضع ممتاز جداً بطرفنا». تابعت المسير إلى خلدة، ومن خلدة عبر طريق بشامون إلى سوق الغرب. كان القصف عنيفاً جداً. عندما وصلت إلى بشامون - البلد، عند العين من تحت، لاحظت أن رماية مباشرة تتساقط على البلد وعلى منطقة العين، وعلى الطريق الذي تعطل بسبب كثافة القصف. دخلت إحدى البنايات، وصعدت إلى سطحها، ومن هناك راقبت العمليات العسكرية؛ كان واضحاً أن العدو يفلق أو يحاول إغلاق الطريق. سكان البناية أحسوا بوجودنا هناك، نزلنا، كانوا خائفين إلى حد ما، فمصدر الأخبار بالنسبة لهم هو المذياع. وقد لمست تأثير المعلومات التي كانت تذيعها إذاعة العدو وإذاعة الكتائب عليهم. تحدثنا إليهم فرحبوا بنا، قالوا ظننا أنكم اسرائيليون لأن إذاعة الكتائب أذاعت خبراً عن وصول الاسرائيليين إلى شمالان وبشامون. قلنا لهم: «لا، نحن فدائيون فلسطينيون»، رحبوا بنا، وأحضروا لنا الشاي والقهوة، وقالوا: «إبقوا هنا، وما يجري علينا يجري عليكم». تابعت المسير بعد توقف قصير في سوق الغرب. كنت أود التوجه إلى شمالان حيث مقر العمليات الذي يوجد فيه ياسر عبد ربه، إلا أنه قال لي عبر اللاسلكي، «المنطقة تتعرض لقصف شديد، إبق في مكانك وسأصل بك». التقينا بعد ذلك وناقشنا معركة قبر شمون، ودفعنا بتعزيزات إلى قبر شمون، بما في ذلك قوات إضافية من قوات الاحتياط في بيروت وجهناها إلى هناك.

أثناء عودتي إلى بيروت، كان القصف من الزوارق والطيران والمدفعية عنيفاً جداً. التقيت ما بين خلده وقبر شمون بالشهيد البطل عبد الله صيام، وبالمناضل عبد الهادي من حركة «أمل». كانا متوجهين إلى شمالان، أوقفت السيارة وتحدثت إليهم، سألتوني: «أين كنت؟» قلت: «في سوق الغرب وبشامون». قالوا: «مررت لنا العمليات المركزية معلومات وردت إليها تفيد بأن سوق الغرب وبشامون قد سقطتا في يد العدو» قلت: «هذا غير صحيح، هناك مقاومة جيدة، والمعلومات التي مررت غير دقيقة». وأذكر أن الشهيد العقيد عبد الله صيام، وهو قائد ميداني فذ، قد حمل جهاز اللاسلكي، واتصل بالعمليات المركزية مباشرة، وقال لي: «إحك أنت على الجهاز مباشرة». حادثت العمليات على الجهاز، وأبلغت الأخوة هناك، الأخ أبو الوليد، والأخ أبو موسى، أن الوضع في هذا المحور جيد ويمكن أن نقاتل ونصمد لأيام أكثر، ولابد من تعزيزات إضافية للمنطقة. أرسلت برقيات لمناطق البقاع لترسل بدورها تعزيزات إلى الجبل، إذ لم تكن لنا في هذه المناطق في الأصل أي قوات عسكرية قبل المعركة. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي سهلت للعدو عملية الخرق من مناطق الجبل. لم تكن لنا قوات هناك، ليس بسبب خلل في خطتنا أو تجهيزاتها، بل بفعل ظرف سياسي حكمنا بعدم التواجد في هذه المناطق قبل الحرب، رغم أننا، في المجلس العسكري، كنا مدركين قبل الحرب لإهمية الوجود في هذه المناطق وفي هذه المحاور. وكنا قد شكلنا أكثر من وفد لبحث مع الحركة الوطنية



هذا الأمر. إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب في هذا الصدد من المعنيين بالأمر.

### أبو الوليد يعاين المواقع

واقعة أخرى، والوقائع كثيرة، يوم قصف الطيران المتواصل [١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢]. حاول العدو أن يتقدم باتجاه الأوزاعي، وجرى صده. وردتنا معلومات بأن العدو قد تقدم من منطقة خلدة إلى المطار، وأنه قد احتل المدرج الغربي للمطار. كنا، الأخ أبو الوليد وأنا، في العمليات المركزية، قلت: «وصول العدو إلى المدرج الغربي للمطار يعني أن العدو سيندفع من منطقة المدرج الغربي للمطار باتجاه الغزار وثكنة هنري شهاب وصولاً إلى السفارة الكويتية. وسيحاول تجاوز شارع الأوزاعي بعزله، لذلك لابد من التأكد على الأرض مما جرى، والتأكد من الاجراءات الدفاعية المتخذة».

وتحركت إلى الأوزاعي، قال لي أبو الوليد: «من الأفضل ألا تذهب الآن ففي المساء أفضل، وصلت الى الأوزاعي إلى مكتب «أمل» سابقاً الذي أصبح في الحرب مقراً لعمليات القوات المشتركة. جلست مع الأخوة هناك، وفي أقل من دقيقتين كان الأخ أبو الوليد قد وصل الى هناك أيضاً، رغم عنف القصف واستمرار المعركة، ورغم الاشتباكات التي كانت تجري عند الكنيسة التي لا تبعد عن مكتب «أمل» بأكثر من ٧٠٠ متر. مع وصول أبو الوليد، لاحظ العدو وجود حركة غير عادية، بمعنى احتمال اكتشافه لوصول قيادي الى المنطقة. ترحل أبو الوليد من سيارته، وبينما كنا نتصافح إذا بالرشاشات الخفيفة من جهة المدرج الغربي للمطار تطلق النار باتجاهنا. كنا على طرف الشارع، فشدنا الشباب بسرعة للدخول الى دكان لا باب له. قلت لأبو الوليد: «ما الذي أتى بك الى هنا؟» قال لي: «مادفعك إلى المجيء هنا دفعني أيضاً للمجيء. يجب أن نتبين على الأرض ما يجري». قلت له: «يجب أن نمشي من هنا فوراً». قال: «رجلي على رجلك» قلت له: «أخرج أنت، وسأتبعك». قال: «لا، تذهب أنت، وأنا أتبعك». أصغينا للشباب حول ما يجري عندهم، ثم أرغمنا الشباب، نحن الاثنين معاً، على الذهاب الى السيارات ومغادرة المنطقة.

أذكر هذه الواقعة التي هي واحدة من وقائع عدة، وأشهد فيها لدور الأخ أبو الوليد الميداني والتخطيطي في مجال مقاومة الغزو، إذ أنه لم يكن يضع أية خطة على الأرض إلا بعد أن يزور المنطقة. أعتقد أن مثل هذا الدور القيادي له آثاره الكبيرة، ليس فقط في وضع الخطط الصحيحة والدقيقة والملائمة للواقع بل، وأيضاً، في تعزيز الصمود والقتال. وهذا ما استخلصته، أيضاً، من أحاديث المقاتلين والجنود من قوات الردع، الذين كانوا على الخطوط الأمامية؟ أتذكر كلمات الجنود السوريين، الذين كانوا في المحاور والمواقع الأمامية مع مقاتلينا، التي عبروا فيها عن أن جولات القيادة الفلسطينية على المحاور ولقاءاتها مع الجنود السوريين كان لها أكبر الأثر في نفوسهم، وكان لها الأثر الأكبر في الصمود. وكما قالوا: «هذا هو سر صمودكم، أنتم [الفلسطينيين]، وهذا سر استبسال المقاتل الفلسطيني الذي يجدكم دائماً الى جانبه في الميدان». هذه كلمات تردت على ألسنة الجنود الذين عايشوا التجربة معنا.

## محاولات اقتحام بيروت

هناك واقعة كان لها مدلول ومعنى أرغب في ذكرها هنا. فبعد أن حاصر العدو بيروت، وفي إحدى محاولات التقدم التي قام بها على محور المتحف، وردت للعمليات المركزية معلومات تشير الى أن العدو قد تجاوز المحكمة العسكرية ببناية واحدة في المنطقة الحرام، التي كانت قائمة ما بين القوات المشتركة و«القوات اللبنانية»، والتي كانت مجردة من السلاح ومن القوات من الطرفين. تحركنا الى موقع في بناية ملاصقة، كانت توجد فيها القوات المشتركة وقوات حطين التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. في هذه البناية، كان شبابنا قد ثقبوا الجدار، ومن فتحة الجدار، لاحظنا بالفعل حركة العدو في البناية المجاورة، وكان القرار أن يجري اخراج العدو من هذه البناية في اليوم نفسه وليس بعد ذلك. ووضعت خطة للهجوم بالقنابل اليدوية من الطوابق العليا، والهجوم بالرشاشات من الأرض. بعد أقل من ساعتين، كان العدو قد غادر هذه البناية وسمعنا الصراخ ورأينا الاربك الذي وقع في صفوف جنوده. هذه الحكاية مؤشر على أن الجندي الاسرائيلي جندي عادي، وفي بعض الحالات دون العادي. وهذا التقدير غير مبالغ فيه بل هو حقيقة، فجندي العدو يمكن أن يكون دون العادي في بعض الحالات. لأنه لم يتعود، من جانبه، على أن يقاتل وأن يرى بشكل مباشر، وجهاً لوجه خصمه العربي يقاتله على الأرض. فلقد تعود التقدم على الأرض «نظيفة» من أية مقاومة، تعود التقدم على الأرض بعد أن تقوم الطائرات والمدفعية والبرارج بتنظيفها له. في هذه الحرب اكتشفت حقيقة الجندي الاسرائيلي.

ومن الوقائع التي لا بد، أيضاً، من تسجيلها معارك المتحف، ومعارك ثكنة هنري شهاب وحي السلم. في المتحف، حاول العدو الهجوم عدة مرات وجرى صده في كل مرة. في واحدة من هذه المرات، سمعت بالمذياع خبراً مفاده أن القوات الاسرائيلية استطاعت التقدم في منطقة المتحف - سباق الخيل مسافة عشرة أمتار. مسافة عشرة أمتار تعني طول الدبابة، أي أن الدبابة تقدمت إلى الأمام مسافة بطولها فقط. حصل استبسال وبطولة نادرة من المقاتلين عندما كان العدو يحاول التقدم على هذا المحور. كانت المباني، الواقعة شمال ميدان سباق الخيل، هي المقتل بالنسبة للعدو، إذ كان المقاتلون بـ الـ آ.ب.ج. من الطوابق يترصدون كالصياد عندما ينتظر إطلالة الصيد. وكلما حاولت الدبابات مجرد الظهور في شارع بدارو، خلف السور، محاولة اجتياز أرض سباق الخيل، كانت قذائف الـ بـ ٧ تنطلق صوبها من كل اتجاه، أتذكر أنهم حرقوا المنطقة بالطيران والمدفعية في محاولة لتوسيع تقدمهم. بعد يوم من الغارات العنيفة على هذه المنطقة، ذهب لزيارة قائد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني في ذلك الموقع المقدم عطية، كنت أظن أن مقاتليه لن يخرج منهم أحد حياً لكثافة النيران من مختلف الأنواع والعيارات المنصبة عليهم، وذهلت عندما وصلت الى هناك فعلمت أن خسائر الموقع كانت شهيدين فقط. كانت التحصينات المشيدة والمموهة بشكل جيد عنصراً أساسياً في حماية المقاتلين وصمودهم في مواقعهم، وتصديهم لكل هجمات العدو على هذا المحور.

عندما أحرز العدو اختراقاً من منطقة المطار باتجاه ثكنة هنري شهاب، وأمكنه

الوصول اليها، كان في تقديرنا أن العدو سيتابع الهجوم في الساعة نفسها حتى السفارة الكويتية، لأن إذاعة العدو، وكذلك إذاعة الكتائب، أعلنت وصول قوات العدو الى السفارة الكويتية والمدينة الرياضية ودار المعلمات. وأشهد وأسجل أن مجموعة محدودة من المقاتلين تمركزت ما بين سفارة اليمن الديمقراطي والسفارة الكويتية بمواقع محدودة أيضاً، قد تحملت كل أشكال القصف المدفعي والطيران والبوارج التي حاول العدو التقدم تحت حمايتها. واستطاعت هذه القوة من المقاتلين إحباط هجوم مايزيد على كتيبة دبابات من جانب العدو. ويسجل لهؤلاء المقاتلين صمودهم، في مبنى، شرق محطة البنزين مقابل مدخل ثكنة هنري شهاب، حيث دمرت على المقاتلين جميع الطوابق فوق الأرض باستثناء طابق واحد، بقيت المجموعة صامدة في هذا المبنى في الطوابق الأرضية. وكلما حاول العدو الخروج من الثكنة بدباباته، باتجاه الشارع، كان رماة الـ آر.ب.ج. له بالمرصاد. وكنا نلتقط على اللاسلكي، باللغة العبرية، الصراع بين أجهزة العدو، فالكثيرون من قادة وحدات الدروع كانوا يشتمون الطيران والمدفعية، لأنها لا تمهد لهم الطريق كما يجب. في إحدى المرات التقطنا مكالمة لاسلكية تخاطب القوات المتقدمة قائلة: «حرق لك الأرض حرقاً، لم يبق شيء حي.. تقدم. وبأمر من الأعلى تقدم». فأجابه الطرف الآخر: «حاولت التقدم، ولكنهم لازالوا موجودين، وقد دمرت لي ثلاث آليات بعد كل هذا القصف، ليست لديكم دقة في إصابة الأهداف». فأجابته المدفعية: «بأمر من الأعلى تقدم». فقال الطرف الآخر: «إذا كان لابد من التقدم فليقدم هو [الأعلى]». هذه المكالمات اللاسلكية مسجلة لدينا وغيرها كثير.

مبارك حي السلم والكوكودي تؤكد، أيضاً، أن المقاتل الفلسطيني متفوق على الجندي الاسرائيلي، صمود المقاتل، قدرته على التصدي، ومنع العدو من التقدم، تجلت أيضاً على هذا المحور. كان العدو قد وصل منطقة التبرو، شرقي مدرج المطار، ومن هذا المكان حاول العبور عدة مرات الى مباني حي السلم على أطراف الحي، قرب البساتين في كل مرة كان يتم صد العدو وإفشال محاولاته.

### القدرة على الاحتمال والمبادرات

المقاتل الفلسطيني تميز بقدرة على التحمل مذهلة. أذكر أنني كنت في جولة مع الأخ قائد المنطقة الجنوبية، جولة على المواقع الأمامية، كان المقاتلون يأخذوننا الى مواقعهم الأمامية، التي لا تبعد أكثر من مائة متر عن مواقع العدو الاسرائيلي المموهة جيداً. كانوا يقولون لنا: «هذا الموقع [الاسرائيلي] جبان، وذلك شجاع». وعندما نصل الى موقع ما، يقولون: «هنا خذوا الحذر، لأنه يوجد في هذا المكان قناص ماهر، وهناك موقع نخرسه من البناية المجاورة ولا يستطيع رفع رأسه» أريد بذكر هذه التفاصيل أن أشير إلى أن المقاتل الفلسطيني امتلك قدرة على الدقة في المواجهة.

وكانت هناك مبادرات من المقاتلين والكوادر القيادية في المواقع، ساهمت في صنع هذه التجربة وتحقيق هذا الصمود، وبالتأكيد، هناك آلاف الوقائع التي يمكن التحدث عنها. وخلال الحرب، ظهر العديد من المبادرات السياسية والعسكرية التي بادر إليها العديد من المقاتلين الفلسطينيين. وقد كان لهذه المبادرات دور أساسي في تحقيق



هذا الانجاز. أورد مثلاً، أحد الشباب من أبناء شعبنا في الوطن المحتل، والذي غادر الوطن للالتحاق بالثورة، كان موجوداً في منطقة الضاحية الجنوبية، منطقة الليكي، هذا الشاب يتقن اللغة العبرية، وما هو العدو أمامه؛ وهو من منطلق معرفته لنفسية هذا العدو، أخذ على عاتقه الفردي أن يبادر الى شن حرب نفسية على العدو ذاته في المواقع الامامية بمعدات بسيطة: ميكروفون مع راديو كاسيت. وكان الشاب يسجل بعض الأغاني المؤثرة، ومنها أغان باللغة العبرية، وأغاني مجموعات «حركة السلام الآن» ومختلف القوى الديمقراطية في اسرائيل. وراح الشاب يستخدم ما أنتجته هذه القوى في حركتها الاحتجاجية، مثل الأغاني التي تحكي عن السلام. كان هذا المقاتل يذيع هذه الأغاني على خط التماس مع العدو عبر الميكروفون. كانت سيارته تصل إلى بعد أمتار قليلة عن المواقع الاسرائيلية، كما كان يبادر إلى تسجيل نداءات للجندي الاسرائيلي تعبر عن صلابة المناضل الفلسطيني، وعن استعداداته للتضحية، مما يؤثر على معنويات جنود العدو. وأتذكر أنه سجل، مرة، ومباشرة بعد أغنية عن السلام، كلمات تقول: «أيها الجندي الاسرائيلي، فكر: لماذا أنت هنا؟.. هل سلامة الجليل تتطلب منك أن تصل إلى بيروت؟، أم أن تحويل بيروت إلى موقع لقوات التدخل السريع [الأميركية] هو الذي يدفعك لمثل هذا الفعل؟، هل أنت قادم إلى هنا للدفاع عن كريات شمونة والمطلة، أم أنت قادم من أجل تأسيس مواقع للأميركيين؟ أيها الجندي، فكر بأطفالك، نحن مقاتلون لنا قضية عادلة، نحن طلاب سلام، لكننا ذوو حقوق مهدورة». وكان هذا المقاتل بكلماته يؤثر، أيضاً، في مجرى الصراع، الى حد تنبّهت معه قيادة العدو في ذلك الموقع الى مدى التأثير المعنوي لهذه الكلمات ولهذا الأسلوب في مجال الحرب النفسية، وقد أعطت أوامرها على ما يبدو بإطلاق النار على هذه السيارة ومنعها من الاقتراب. وأكثر من ذلك، جهز العدو من جانبه أيضاً ميكروفونات مضادة في مواجهة هذا الميكروفون المتواضع للمقاتل البسيط الذي بادر عبر الميكروفون للتأثير النفسي على العدو.

من المؤكد أننا نجد العديد من الحوادث المشابهة لهذه الحادثة. الكثير من المقاتلين، عندما أصبحت المواقع متداخلة، كان يحرص في الوقت الذي يوصل فيه الطلقة الى موقع العدو، على أن يوصل إليه الجريدة أيضاً. كان هذا المقاتل يتقدم على الطريق ليضع الجريدة تحت حجر ويخاطب العدو: تقدم لأخذ الجريدة ولن نطلق عليك النار. وكان جندي العدو يتقدم لأخذ الجريدة، ويحرص المقاتل الفلسطيني على أن يلتزم بعهدته في عدم اطلاق النار في تلك اللحظة.

### دور المقاتلات في الحرب

عبر الصراع برز، أيضاً، دور المرأة، كان هنالك أكثر من موقع لفتيات فلسطينيات على الخطوط الامامية لحرصهن على أن يكن في المقدمة. أذكر فصيلاً للفتيات زرتة في حي السلم. كان موقعهن يتقدم كل مواقع الشباب، بالاضافة إلى دورهن في مجالات أخرى. كان لوجود المقاتلة على المحور الأثر الكبير والدور المهم في الصراع، وقد لعبت المرأة والفتاة الفلسطينيتان دوراً بارزاً في هذه المعركة بالتحديد. وقد ظهر هذا

الدور ليس فقط عبر المساهمة في الخندق الأمامي، بل، أيضاً، في مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهمة القتالية، فقد لعبت المرأة دوراً كبيراً في تأمين الطعام للمقاتلين، وفي مجال حل المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن شراسة وفاشية الضربات الاسرائيلية، لعبت دوراً كبيراً في العمل لتأمين الماء للناس عند انقطاعه.

### توفير التموين والخدمات

ومما نعتز به حقاً أننا في هذه الحرب استطعنا، رغم الامكانيات المتواضعة، أن نوّمن الطعام للمقاتل ولكل جندي في وقته المحدد، ونعتز بأننا كنا نوّمن للمقاتل، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها، وجبة ساخنة يومياً. كان السائق يحرص على نقل الطعام إلى المواقع الأمامية ساخناً. وكان المقاتل يحس عندما يصله الطعام ساخناً بأن موقعه الخلفية لازالت بخير، وقادرة على امداده بكل شيء. ومما نعتز به، أيضاً، أن الهيئات المعنية بالتموين واللوازم في الثورة استطاعت تأمين الطعام للمواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وأذكر أنه عندما اشتد الحصار ومنع التموين، كانت التعليمات للأفران: «وزعوا الخبز مجاناً، وللمواطنين قبل المقاتلين». لاشك في أن أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني قد واجهوا صعوبات كبيرة في هذه الحرب، والعديد من العائلات كانت تبحث عن لقمة الخبز. وفي كثير من الأحيان تقاسم المقاتلون والأسر المجاورة لمواقعهم الطعام والتموين تجسيدا للصمود المشترك.

المعارك كانت عديدة، والوقائع كثيرة، وكلها تشير إلى استخلاصات أساسية، وهي أن المقاتل الفلسطيني هو مقاتل من الطراز الأول. هذا المقاتل لديه تجارب غنية، ويعتبر «رأس المال» الذي نحرص على المحافظة عليه وتطويره وتعبئته دائماً، وتشغيله في مهام العمل.

### الخروج من بيروت

مما لا شك فيه أن مرحلة الخروج من بيروت كانت، بالنسبة للجميع، أقسى أيام الحرب، أقولها بالنسبة لي شخصياً. كانت أكثر اللحظات تأثيراً هي لحظات الخروج. بيروت بالنسبة لنا كانت مركز ثقل أساسي، وقاعدة رئيسية للقرار الفلسطيني المستقل، كانت الحياة الحرة التي استطاع المناضل الفلسطيني في كنفها الحفاظ على استقلاليتها. بالتأكيد، أن الحركة الوطنية والشعب اللبناني وحرصاً منهما على نضالنا وتطوير هذا النضال، هما من فتح لنا البيت، مساهمة منهما في هذا النضال. على المستوى القيادي الفلسطيني حتى ما قبل الخروج بأيام، لم يكن لدى قيادة الثورة تصور بأن العدو يمكن فعلياً أن يرضخ ويقبل بخروج المقاومة بسلاحها معززة مكربة بعد أن قاتلته نحو تسعين يوماً، بل كان التقدير أن العدو لن يسمح بالخروج إلا إذا أرغم على ذلك، وارغامه لا يتم إلا بمزيد من القتال والصمود، وعندها يصبح العدو في وضع لا يستطيع فيه أن يبقى وضع بيروت على ما هو عليه.

كنا نحرص على إدامة المعركة. ونحن في المجلس العسكري، وعلى مستوى القيادة كلها، كنا خلال فترة الحصار نعتبر أننا نحاصر العالم معنا في بيروت، لأننا كنا

نحس يومياً بأن الصوت الفلسطيني ينتقل من الصباح حتى المساء، وعبر الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكل وسائل الاعلام الأخرى، الى كل أنحاء العالم. كنا حريصين على إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة، لأننا كنا نعتمد، وقد ثبتت صحة هذا الاعتقاد؛ بأننا في كل يوم يمر على المعركة ندخل الى بيت جديد من هذا العالم. وبالفعل، لم تبق خلال الحرب مؤسسة دولية أو صحيفة أو إذاعة في هذا العالم إلا كتبت أو نشرت عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأرغمنا العدو وكل حلفائه على أن يظهر وجهاً لوجه مع الحقيقة التي كان يحاول دائماً إنكارها. في كل الحروب السابقة لم يكن المقاتل الفلسطيني يتصدر الصراع، بل كان باستمرار مساهماً في المعركة في اطار الصراع العربي-الاسرائيلي. وكان العدو الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية ينكران وجود المقاتل الفلسطيني والحقيقة الفلسطينية برمتها. فجاءت هذه المعركة لتثبت للمجتمع الاسرائيلي والعالم أن هناك قضية وحقيقة إسمها الشعب الفلسطيني المشرد، وأن هذا الشعب مقاتل ويقف وجهاً لوجه، وبمفرده إذا اقتضى الأمر، أمام العدو الذي كان ينكر وجوده على مدار السنوات الطويلة الماضية.

أستطيع القول: رغم شراسة المعركة وطولها، ورغم المعاناة الكبيرة خلال هذه الحرب، فإن الخروج من بيروت بحد ذاته كان خروجاً مشرفاً، امتاز بدقة التنظيم، خروج مشرف، لأنه حفظ للمقاتل الفلسطيني كرامته، ولأول مرة في تاريخ الصراع في العالم، يخرج المقاتلون بأسلحتهم، بكامل معداتهم ولياقتهم العسكرية، رغمًا عن أنف عدوهم. بالتأكيد، كانت خطة شارون التي كانت نكتة نداولها في المجلس العسكري، أن يحمل القيادات الفلسطينية «بالشبك» ويلقي بها فوق المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية، لآبادة هذه الثورة، وإهانة تاريخ نضالها ومستقبلها. كانت تصريحات شارون بهذا الخصوص مثار نكتة عندنا في المجلس العسكري. كنا نردد النكات على حكاية الشبك هذه. كانت هذه الحكاية بالنسبة لنا وللمقاتلين مصدر تصميم على متابعة الصراع ومتابعة القتال. وكنا مستعدين لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الاستشهاد في مواجهة العدو، وكنا قد أعدنا أنفسنا لأن نقاتل العدو من شارع لشارع في حال دخوله بيروت.

العديد من الأخوة والتنظيمات شكلوا فصائل خاصة لمواجهة هذا الاحتمال، أتذكر أنني شكلت فصيلاً من رماة الب-٧ أسميته فصيل «الزاروب [الزقاق] الأخير» وقلت لعناصره: «أنتم فصيل الزاروب الأخير، ومهماتنا وإياكم أن نقاتل معاً، والذي يبقى منا على قيد الحياة يطلق النار على الآخر عندما تنفذ ذخيرة الجميع». هذا مستوى الاستعداد الذي كان. الخروج كان لابد منه بعد قتال تسعين يوماً، لثقتنا بأننا سنتمكن من إعادة تنظيم أوضاعنا ومتابعة الصراع، مستفيدين من هذه التجربة الغنية. وكنا مقتنعين بأننا قد قمنا بواجبنا، وبيروت ليست مدينة فلسطينية. بيروت ليست القدس، ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية لوصلنا صنع بطولات جديدة تضاف إلى بطولات وأمجاد المقاتل الفلسطيني.

تنظيم الخروج كان أيضاً دقيقاً، كان للأخ الصديق الكبير الشهيد أبو الوليد دور رئيسي في عملية التنظيم التي وضعنا فيها حساباً لكل الاحتمالات، بما في ذلك



احتمالات الغدر. وجرى تنظيم القوات، تنظيم خروجها، وكان خروجها أشبه بالأعراس التي يتخللها الدموع واطلاق الرصاص، صور لا تنسى، شخصياً، عندما أصبح الخروج حقيقة واقعة، أحسست بالضبط بمعاناة وآلام هذه الحرب. كان الملعب البلدي أثناء مغادرة المقاتلين صورة معبرة، المرأة اللبنانية والفلسطينية، الطفل والرجل، كان الجميع يواكب الأبطال ويحرص، قبل موعد المغادرة بساعات وعلى امتداد الطريق، على أن يودع هذا البطل بكل الاعتزاز والفخر والآلم والمعاناة. لاشك في أن صورة الملعب البلدي ونحن نحتفل فيه بأعياد الثورة والجبهة والشعب جالت ببال كل قائد فينا، ومررت بخاطره، لحظة الوداع. هاتان الصورتان بما تحملانه من معانٍ وآلام، أثرتا في نفس كل مناضل وقائد فلسطيني، وأثرها يعمق القناعة والايمان بمتابعة الصراع حتى يحقق هذا الشعب أهدافه الوطنية، ويقيم دولته ككل شعوب الأرض.

عند المغادرة، حرص المجلس العسكري على أن يغادر مع القافلة الأخيرة. وحرصنا على زيارة مقبرة الشهداء قبل المغادرة بقليل. آخر قافلة من المقاتلين كانت تضم عدداً من الأخوة القياديين وأعضاء المجلس العسكري الأعلى. وقفنا في مقبرة الشهداء بخشوع، وكان معنا الأخ أبو الوليد، الشهيد الذي انضم إلى هؤلاء الأبطال، وقفنا معاً، وضعنا أكليلاً، وكل الذي قلناه لأنفسنا وقاله البعض منا للآخر على تربة المقبرة: «نودعكم، في أرض لبنان أمانة في عنق الشعب اللبناني، وفي عنق كل من يبقى منا حياً في ميدان الصراع». وعاهدناهم على أن نتابع الصراع حتى يحقق شعبنا أهدافه التي من أجلها استشهدوا. عاهدنا هؤلاء الشهداء على أن نبقي أوفياء لأهدافهم ومسيرتهم، وأن نبذل كل مالدينا من طاقة وجهد حتى نحافظ على تضحياتهم وإنجازاتهم. كانت المغادرة وركوب الباخرة شيئاً مؤلماً حقاً؛ مؤلم أن نصعد إلى الباخرة، ونحمل المنظار، نشاهد العدو وعدداً من قياداته؛ مؤلم وجارح أن نرى المارينز الأميركيين هم الذين يقومون بعملية تسهيل خروجنا، يبتسم واحد منهم لك دون أن تطلق عليه الرصاص لأن الإدارة الأميركية هي صاحبة خطة المذبحة كلها. العدو الأميركي هو الذي أعطى الضوء الأخضر للغزو الاسرائيلي، وساهم في التفاصيل. كان مؤلماً أن يشاهد المرء جنود المارينز الذين زالوا حتى الآن في الأراضي اللبنانية، وكنا نتألم لرؤيتهم ونقول: «أعان الله الشعب اللبناني وقواه الوطنية على هذه القوى العدوانية التي وطأت أرضه». لأن وصول المارينز والقوات متعددة الجنسية، له أهداف أكبر من اخراج المقاتلين الفلسطينيين؛ توجد مطامع مباشرة للأعداء في الأرض اللبنانية. حقيقة، أحس المرء منا بالمرارة والآلم عند الخروج. أتذكر أن لحظات صمت طويلة لفت أجواءنا على ظهر الباخرة في البداية وكأن الأمر حلم أو شريط سينمائي نشهده ونعيشه لحظة بلحظة. لم يسعد أي منا بالمغادرة، بل، على العكس، فمننا من كانت دموعه سخية ورأيها تنهمر، ومن كان عصي الدمع فيما كانت أعصابه تتمزق ألماً لهذه المغادرة. ويزداد الألم لأن هناك ادراكاً لأبعاد وحجم الآلام والمعاناة التي سيعانيها شعبنا والشعب اللبناني بسبب من مغادرتنا. كان من المضحك المبكي بالنسبة لي منظر البوارج الحربية الفرنسية والأميركية التي واكبت قافلتنا حتى ميناء طرطوس بتاريخ ١٩٨٢/٩/١. بالتأكيد سيبقى هذا التاريخ، بالنسبة لي، شيئاً لا ينسى. على ظهر الباخرة، قبل

الوصول، جلسنا، عدداً من أعضاء المجلس العسكري وأنا مع الأخ أبو الوليد، وطرحنا: ما العمل الآن؟ اتفقنا على أن الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية لقوات الثورة هي النقطة المركزية التي يجب أن يتمحور النشاط حولها: الوحدة التي تجسدت في بيروت، يجب المحافظة عليها وتطويرها وتوثيقها في العلاقات بيننا. ناقشنا، أيضاً، التجربة التي عشناها في بيروت، فيها ثغرات وإيجابيات كثيرة جداً. واتفقنا على أن نلتقي وأن نقوم هذه التجربة، ونحدد ما هو للعلن وما هو خاص وداخلي. وضعنا صيغة أسئلة أولية، صاغها، فيما بعد، الأخ أبو الوليد في كتاب وجهه إلى قادة الوحدات من أجل الشروع بعملية التقويم. لأن هذه الحرب يجب تقويمها ليس من زاوية تسجيل الوقائع فقط، رغم أهمية هذا التسجيل وقيمه وضرورته التاريخية، بل، أيضاً، لاستخلاص الدروس من هذه الحرب، سير المعارك، دور السلاح فيها، دور الجانب التعبوي وغيره. وهذا ما يجب أن ينصب فيه جهدنا الجماعي. أعتقد بأن هذه الحرب، ومعركة بيروت على وجه الخصوص، هي مدرسة غنية وشرف لكل جندي عربي أن ينخرط في صفوفها ليتعلم ويستفيد، وهي مدرسة غنية بالدروس التي يجب أن نعلمها لأطفالنا وأبناء شعبنا. وهنا تتضح قيمة التوثيق وقيمة التسجيل والدراسة العلمية لهذه الحرب.

## الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. بكر أبو كشك

تعتبر مشكلة الاسكان من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الجوع، إذ أن كل انسان يحتاج أول ما يحتاج الى الطعام ثم المأوى. هذا وتبدو خطورة مشكلة الاسكان واضحة اذا تذكرنا أن ثلث سكان العالم يعيشون في ما يشبه الأكواخ والكهوف.

لقد أظهرت دراسات منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢ العلاقة بين الانفجار السكاني ومشكلتي الجوع والاسكان. ومثلما أقيمت المؤتمرات لدراسة مشاكل الجوع، أقيمت، وبنفس الشعور بالمسؤولية، المؤتمرات الخاصة بمشكلة الاسكان، وأذكر منها مؤتمر فانكوفر بكندا عام ١٩٧٦. وهنا، على الصعيد المحلي، أقيمت ندوة الاسكان بمبادرة مجمع النقابات المهنية في المناطق المحتلة لدراسة هذه المشكلة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

ان بروز هذه المشكلة على المستويين العالمي والمحلي يشير الى أبعادها والى كون أوضاعنا في المناطق المحتلة ليست فريدة في نوعها من هذه الناحية؛ إذ نجد كثيراً من الشعوب التي تعاني منها أقل مما نعانيه بسبب الثقل الذي يضيفه الاحتلال، ولهذا يجد أبناء هذه المناطق المحتلة أنهم بعيدون كل البعد عن المقاييس التي أقرتها المجتمعات الدولية كحد أدنى يفصل بين الضائقة السكنية وعدمها.

### الضائقة، مفهومها والمعايير المستعملة لقياسها

الضائقة هي الحالة التي تقل فيها الامكانيات لأي فرد أو مجموعة من السكان عن الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ هذه الحالة هي حالة الضائقة المطلقة، الا أنه هنالك حالة أخرى أقل حدة، هي الضائقة النسبية، حيث تتوفر شروط البقاء الا أن الظروف التي يعيش فيها ذلك المجتمع أقل من المستوى الذي تعتبره مقبولة ببقية المجتمعات التي تتواجد معه في البلد نفسه.

الانطباع الذي يخرج به كل من يدرس أوضاع المناطق المحتلة، يشير الى أن



أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيتها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكّل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالإضافة لهذه الضائقة المطلقة، هناك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصدها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فإن هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي نتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى مايتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ماهي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

## مؤشرات الضائقة

هناك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة؛

وأهم هذه المؤشرات التي تعيننا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ - ضائقة الدخل: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الأفراد في أي مجموعة أقل من الحد الأدنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة إلى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخل، وإذا أضفنا إلى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل بنفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددتها، تعطي انعكاسات عن الأحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ - ضائقة الازدحام: هذه هي إحدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الأدنى من متطلبات الاسكان. إن المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك إسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارئ على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في إسرائيل، كما هو موضح في الجدول الأول.

نظرة إلى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في إسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الإسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود إلى تأثير ازدياد الهجرة إلى الخارج وليس إلى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

إن خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في إطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة

**الجدول الأول**  
النسبة المئوية لتوزيع العائلات حسب درجة الازدحام للغرفة  
في المناطق المحتلة واسرائيل خلال الفترات الزمنية الثلاث<sup>(١)</sup>

العام	المنطقة	درجة الازدحام للغرفة		
		أقل من فرد <sup>(٢)</sup>	١ - ١,٩٩	٢ - ٢,٩٩ أو أكثر
١٩٦٧	القدس <sup>(٣)</sup>	٩,٥	٢٧,٥	٢٠,٩
	الضفة <sup>(٤)</sup>	٣,٣	١٩,١	٢١,١
	القطاع <sup>(٥)</sup>	٢,١	١٩,٠	٢٦,٥
	اسرائيل <sup>(٦)</sup>	٤١,٤	٢٨,٢	٢٠,١
				١٠,٢
١٩٧١	القدس <sup>(٧)</sup>	٩,٧	٢٨,٠	٢١,٩
	الضفة <sup>(٨)</sup>	٢,٥	١٩,٧	٢٢,٤
	القطاع <sup>(٩)</sup>	٢,٦	١٩,٦	٢٧,٢
	اسرائيل <sup>(١٠)</sup>	٤٧,٥	٢٧,٦	١٧,٩
				٧,٠
١٩٧٥	القدس <sup>(١١)</sup>	٩,٩	٢٨,٥	٢٣,٠
	الضفة <sup>(١٢)</sup>	٣,٧	٢٠,٣	٢٣,٥
	القطاع <sup>(١٣)</sup>	٣,٦	٢١,٢	٢٨,٠
	اسرائيل <sup>(١٤)</sup>	٥٢,٢	٢٨,٧	١٤,٨
				٥,٣

للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم، كما سيتم توضيحه عند معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاسكان.

٣ - مستوى الخدمات: مستوى الخدمات التي تتوفر في البيت تقرر الى درجة كبيرة مدى صلاحية السكن بصورة مريحة. من المعروف أن هذه الخدمات تشمل وجود مطبخ وحمام وبيت خلاء وكذلك المياه والكهرباء وغيرها. ونقص واحد أو أكثر من هذه الخدمات يجعل البيت أقل صلاحية لأداء مهمته، وهذا هو واقع الأمر على مرارته في المناطق المحتلة، حيث يتدنى مستوى الخدمات كما ستوضحه المعطيات الواردة في الجدول الثاني لعام ١٩٧٤ بالمقارنة مع اسرائيل.



**الجدول الثاني**  
تصنيف البيوت من حيث الخدمات المتوفرة في المناطق المحتلة  
لعام ١٩٧٤ (بالنسبة المئوية)

الخدمات	القدس العربية (١٥)	الضفة الغربية (١٦)	القطاع (١٧)	اسرائيل (١٨)
١ - بيوت خلاء بدون بيت خلاء بيت خلاء خارجي	٥,٩ ٢٤,٤	٣٦ ١٧	٢١ ١٩	٣ —
٢ - مطابخ بدون مطبخ مطبخ مشترك	١٣,٧ ٣,٨	٣٦ ٣	٢٨ ١٢	— —
٣ - كهرباء بدون كهرباء	٢٤,٢	٥٤	٦٤	—

يمكننا ملاحظة الفرق في مستوى الخدمات، حيث نجد أن هنالك ٣٦ بالمئة من الوحدات السكنية في الضفة التي لا يتوفر فيها بيت خلاء أو مطبخ، وأن مايزيد على ٥٠ بالمئة من هذه الوحدات لا تدخلها الكهرباء.

**الوحدات السكنية التي تتوفر في المناطق المحتلة**

لقد جرى تقدير الوحدات السكنية في المناطق المحتلة على أساس المعطيات المتوفرة لعام ١٩٦٧ والتي اعتبرت أساساً، ثم أضيف إليها عدد الوحدات التي تم بناؤها في السنة نفسها لتحديد مجموع الوحدات التي ستتوفر في مطلع العام الذي يليه، بعد اسقاط عدد الوحدات التي بلغت خلال ذلك العام (١٩)، وهكذا تم تحديد عدد الوحدات السكنية لكل سنة خلال الفترة ٦٧-١٩٧٦. وعلى افتراض أن الزيادة في الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ستكون بالنسبة نفسها التي سادت خلال الفترة ٦٧-١٩٧٦ تم تحضير الجدول الثالث الذي يبين عدد الوحدات المنتظرة خلال السنوات العشر المقبلة.

**الجدول الثالث (٢٠)**  
الوحدات البيئية المنتظر عرضها خلال ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	الضفة الغربية	القطاع	القدس العربية	المجموع
١٩٨٠	١١٠٦٩٦	٦٤٤٧٣	١٥٥١٠	١٩٠٦٩٧
١٩٨٥	١٢٣٥٤١	٦٧٥٩٣	١٦٩٥٧	٢٠٨٠٩٠
١٩٩٠	١٣٧٨٧٦	٦٩٨٢٠	١٨٥٣٩	٢٢٦٢٢٣٥

## الطلب على الوحدات السكنية

عند محاولة تقدير الطلب على الوحدات السكنية، يجب أن نتذكر أن الطلب على أية مادة قد يكون عن طريق السوق، حيث يحدد العرض والطلب قيمة تلك المادة للبائع والمشتري على حد سواء. هذا النوع من الطلب معروف باسم الطلب الفعلي، وهو يعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستهلك، وعليه، فقد يستطيع الرجل الثري بناء بيت لقططه وكلابه، بينما يعجز الرجل الفقير عن توفير مثله لأولاده.

هناك نوع آخر من الطلب، وهو يعتمد على أساس الطاقة الاستهلاكية فيما لو تساوت الظروف لجميع المستهلكين. يضم هذا النوع جميع الطلبات التي يرغبها المستهلك ولا يستطيع تحقيقها بسبب قلة امكانياته، ولذا فهو يتطلع الى المجتمع ليساعده على تحقيق الحد الأدنى والضروري من هذه الطلبات.

بعد مقارنة هذين النوعين من أنواع الطلب، وعلى ضوء المعطيات المتوفرة عن أوضاع سكان المناطق المحتلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وصلت الى قناعة بضرورة تحديد الطلب على أساس الحاجة للمساكن، بدلاً من الأخذ بمبدأ الطلب الفعلي والذي يخضع لموازن العرض والطلب.

### مكونات الطلب حسب الطاقة

هنالك عدة عوامل تسهم في تحديد حجم هذا الطلب، وهذه تشمل المعطيات السكانية: كعدد السكان، نسبة تكاثرهم، حجم الوحدات البيئية ونسبة تكوين العائلات الجديدة، ونسبة الهجرة، وأيضاً درجة الازدحام في البيوت وأوضاعها من حيث توفر الخدمات فيها، وأخيراً امكانية تعويض الوحدات التي تتلف من فترة لأخرى. كما سيتم توضيحه فيما يلي:

**حجم السكان:** تعتبر المعطيات السكانية عاملاً مهماً في تحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة من حيث تأثيرها على نسبة تكاثر السكان، فقد تم تحديد الحجم على أساس ثلاث فرضيات مختلفة من الهجرة وهي:

١ — فرضية استمرار الهجرة بنفس النسبة التي توفرت خلال ٦٩ — ٧٦.  
٢ — فرضية تقليص الهجرة تدريجياً بحيث تصبح في عام ١٩٩٠ مساوية ٥٠ بالمئة من النسبة الحالية.

٣ — فرضية تقليص الهجرة بصورة نهائية عام ١٩٩٠ على أن يتم التقليص تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٩٠.

لقد اعتمدت الفرضية الثالثة على أن نسبة تكاثر السكان في المناطق المحتلة ستكون عام ١٩٩٠ مساوية لنسبة تكاثر السكان العرب من مواطني اسرائيل، وذلك على أساس ما يربط بينهما من التقاليد والعادات. بينما اعتمدت الفرضية الثانية على التقليص التدريجي بحيث تصل نسبة النمو السكاني الى نصف الفرق بين الفرضية الثالثة والأولى.

على هذا الأساس سيكون مجموع السكان حسب كل فرضية على القدر الموضح في الجدول الرابع.

الجدول الرابع  
المعطيات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠  
على أساس فرضيات الهجرة المختلفة بالآلاف

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	١٢٧٧,٨	١٢٨٤,٠	١٢٩١,٧
١٩٨٥	١٣٩٨,٥	١٤٢٩,٣	١٤٩١,٥
١٩٩٠	١٥٣٠,٩	١٦٤٥,٩	١٨٠٠,٢

عدد العائلات: يعيش السكان العرب هنا في اطار الوحدة العائلية. وقد لوحظ أن عدد أفراد العائلة العربية أكبر من عدد أفراد العائلات غير العربية، حيث وجد أن المعدل للعائلة الواحدة في حدود ١-٦ أفراد، وأن هذه العائلات تتكاثر بنسبة تعادل ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان سنوياً بسبب الزواج. وعلى هذا الأساس فقد تم تقدير عدد العائلات العربية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ في الجدول الخامس.

الجدول الخامس  
مجموع العائلات حسب فرضيات الهجرة المختلفة

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	٢١٨٣٧٥	٢١٩٤٨٠	٢٢٠٧٩٤
١٩٨٥	٢٣٩٠٥٢	٢٤٤٣١١	٢٥٤٩٤٨
١٩٩٠	٢٦١٦٧٧	٢٨١٣٤٠	٣٠٧٦٩٨

درجة الازدحام وتأثيرها على عدد الغرف البيئية: وقد تم تحديد حالتين من حالات الازدحام لاستعمالهما أساساً في تقدير عدد الغرف المناسبة لتوفير المسكن للعائلات العربية على النحو التالي:

( أ ) الافتراض بأن درجة الازدحام والتي تعادل في الوقت الحاضر ثلاثة أنفار للغرفة سوف لا تتحسن حتى عام ١٩٩٠، وعليه يكون عدد الغرف المطلوبة للعائلة العربية مساوياً حوالي غرفتين في المعدل.

(ب) الافتراض بأن درجة الازدحام قد تتحسن بحيث تصبح عام ١٩٩٠ مساوية لدرجة الازدحام التي كانت متوفرة عام ١٩٥٧ لدى العائلات اليهودية في اسرائيل، وعليه فان عدد الغرف المناسبة للعائلة المتوسطة هو ١ و٣ غرفة، مع العلم بأن درجة الازدحام لدى العائلات اليهودية قد انخفضت الى ١,٤ نفرًا للغرفة عام ١٩٧١.

على أساس فرضيات الهجرة الثلاث وحالتي الازدحام المنتظرة، وجدت ستة حلول لأجل مقارنتها واختيار الأنسب حسب التفصيل التالي:

١ - حجم الطلب على الوحدات السكنية عندما تكون الكثافة ٣,٠٢ من الأنفار للغرفة



والهجرة مستمرة.

- ٢ - حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع استمرار الهجرة.
- ٣ - حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.
- ٤ - حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.
- ٥ - حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار مع توقيف الهجرة نهائياً في عام ١٩٩٠.
- ٦ - حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع توقيف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠.

اجمال الحلول متوفر في الجدول السادس:

الجدول السادس  
الوحدات السكنية المطلوبة حسب الفرضيات المختلفة  
من حيث الهجرة ودرجة الازدحام للغرفة (بالآلاف)

السنة	استمرار الهجرة		تقليص الهجرة		تقليص الهجرة نهائياً	
	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين <sup>(٢١)</sup>	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٠٧,٥	٢٠٧,٥	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٠٨,٥	٢٠٨,٥
١٩٨٥	٢٢٨,٩	٢٢٨,٩	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
١٩٩٠	٢٥٢,٦	٢٥٢,٦	٢٦٥,٦	٢٦٥,٦	٢٨٩,٠	٢٨٩,٠

الطلب الإضافي على المساكن: سيشمل الطلب الإضافي على المساكن عملية استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن بسبب عدم توفر الخدمات المناسبة فيها أو لأسباب أخرى، وكذلك نسبة التلف المنتظرة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠. ولقد كان التقدير بأن ٢٠ بالمئة من الوحدات التي شملها احصاء ١٩٦٧ هي وحدات غير صالحة، وهناك حاجة لاستبدالها، كما أن نسبة التلف في الوحدات السكنية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ هي ٢ و ١ بالمئة على أساس دراسات سابقة.

اجمال الطلب على الوحدات السكنية: الآن يمكن تركيز الطلب على الوحدات السكنية لتوفير درجة الازدحام المطلوبة والعائلات التي تتكون حديثاً ولاستبدال الوحدات غير الصالحة وكذلك للتعويض عن الوحدات التالفة كما هو مبين في الجدول السابع.

**الجدول السابع**  
مجموع الوحدات السكنية لسد جميع الاحتياجات وحسب فرضيات الهجرة  
المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ بالآلاف

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠	
	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة
١٩٨٠	٢١٢,٩	٢١٢,٥	٢١٤,١	٢١٢,٧	١٢٤,٩	٢١٢,٥
١٩٨٥	٢٣٥,٦	٢٣٤,٢	٢٣٩,٧	٢٢٨,٤	٢٤٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٠	٢٥٩,٥	٢٥٨,٢	٢٧٢,٧	٢٧١,٤	٢٩٦,٤	٢٩٥,١

حجم العجز في الوحدات السكنية: لقد تم ايجاد العجز في حالة الكثافة التي تعادل ثلاثة أنفار على أساس طرح عدد الوحدات المعروضة لكل سنة من سنوات الدراسة من مجموع الوحدات المطلوبة لسد الاحتياجات لتلك السنة. أما بخصوص الكثافة التي تعادل نفرين للغرفة، فقد تم تحويل الوحدات المعروضة في هذه السنوات بالمعامل ٠,٦٥٩ (نسبة عدد الغرف في الوحدة السكنية لتوفير الكثافة لثلاثة أنفار مقسوماً على عدد الغرف التي يجب توفرها في الوحدة السكنية لكثافة نفرين للغرفة). والجدول الثامن يبين العجز المنتظر حسب درجات الكثافة المختلفة لكل حالة من حالات الهجرة التي تم افتراضها:

**الجدول الثامن**  
العجز في الوحدات السكنية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ حسب درجات  
الكثافة المختلفة وفرضيات الهجرة المقترحة

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً	
	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٥١٨١٧	٨٨٦١٥	٢٦٠٣١	٨٨٨٦٥	٢٦٨٠٦	٨٩٢٥٩٩
١٩٨٥	٤٠٣٥٨	١٠٥٥٩٥	٤٤٥٠٨	١٥٩٧٤٥	٥١٦٢٣	١١٦٨٦٠
١٩٩٠	٥٦٨٢٨	١٢٤٦١٥	٧٠٠٠٢	١٢٨٨٧٩	٨٦٧١٨	١٦١٥٠٥

نظرة الى الجدول أعلاه تظهر لنا بوضوح كيف يؤثر توقف الهجرة على ازدياد الطلب على المساكن، إذ نجد أنه حتى في حالة عدم تحسين درجة الازدحام عام ١٩٩٠ فالوحدات المطلوبة تتضاعف عند توقف الهجرة بالمقارنة بالعدد المطلوب عند استمرار الهجرة لنفس السنة أيضاً. ونلاحظ أيضاً أن تحسين درجة الازدحام وخفضها من ثلاثة

أنفار الى نفرين تتطلب على أقل تعديل مضاعفة عدد الوحدات التي يجب توفيرها لكل سنة من السنوات المذكورة في الجدول.

عدد الوحدات التي نحتاجها سنوياً: لقد أوضحت في الجدول الثامن حجم العجز المنتظر في عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٠ لكل حالة من حالات الهجرة ودرجة الازدحام المطلوبة. وهذا عجز تراكمي لا نستطيع التخلص منه في سنة واحدة، وحتى لو توفر رأس المال اللازم فلن يتوفر الوقت الكافي للتنفيذ والتخطيط. لهذا السبب، اقترحت فترة احدى عشر سنة لانجاز هذه المهمة ومعدل زيادة ٥ بالمئة سنوياً على الوحدات المطلوب اقامتها خلال عام ١٩٨٠<sup>(٢٢)</sup>. وعلى هذا الأساس وجدت عدد الوحدات المطلوبة لكل السنوات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ واخترت ثلاث سنوات منها لتوضيح الصورة كما هو مفصل في الجدول التاسع.

#### الجدول التاسع

وحدات البناء المطلوب اقامتها خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠  
مع مراعاة الهجرة والازدحام<sup>(٢٢)</sup>

السنة	حالة ازدحام بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة			حالة ازدحام بمعدل نفرين للغرفة		
	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياً عام ١٩٩٠	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياً عام ١٩٩٠
١٩٨٠	٤٠٠٠,٠	٤٩٢٧,٠	٦١٠٤٠,٠	٨٧٧٢,٠	٩٦٩٩	١١٣٦٨,٠
١٩٨٥	٥١٠٠,٠	٦٢٨٨,٠	٧٧٩١,٠	١١١٩٥,٠	١٢٣٩٧	١٤٥٠٨,٠
١٩٩٠	٦٢١٥,٠	٨٠٢٧,٠	٩٩٤٢,٠	١٤٢٨٨,٠	١٥٨٩٧	١٨٥١٦,٠

#### هل الضائقة السكنية مشكلة الفرد أم المجتمع؟

تتميز العائلة العربية بكونها كثيرة العدد نسبياً. إذ أن نسبة العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ستة أنفار تبلغ ٥٥ بالمئة من مجموع العائلات. ويقيم ثلث هذه العائلات على الأقل في بيوت معدل الازدحام فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة وقد يصل أحياناً الى سبعة.

اضافة لهذا، فقد بينت الفقرات السابقة بأن المرافق البيئية في معظم هذه البيوت دون المستوى من حيث توفير المياه وتوزيعها في البيت وكذلك توفير المطبخ الخاص أو بيت الخلاء، ناهيك عن النقص الكبير في توفير الكهرباء لهذه البيوت، مما يترك أثراً واضحاً على جودة البيت والأحوال الصحية للعائلة والمجتمع في العديد من قرى ومدن الضفة الغربية والقطاع. وبما أن علاقة العائلة بالمجتمع أشبه مايكون بعلاقة اللبنة الصغيرة بالبناء الضخم، فإن قوة البناء تتوقف على قوة اللبنة الصغيرة التي يتكون منها. لهذا السبب تعير الأمم المتقدمة أهمية كبرى لتوفير شروط السكن الملائم لأفراد مجتمعها لتخلق من الفرد الواحد عضواً نافعاً يتفاعل مع مجتمعه، فيؤثر فيه ويتأثر به.



ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم؛ الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحياة والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاعتماد على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، إلا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيئية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بإيجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

### الوسائل المطلوبة وسلم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. إلا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الأسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.

**الجدول العاشر**  
**الأيدي العاملة في المناطق المحتلة وحصة فرع البناء المحلي**  
**من هذه القوى للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠**

السنة	مجموع الأيدي العاملة (بالآلاف) <sup>(٢٤)</sup>				الأيدي العاملة في فرع البناء (بالآلاف)	
	حالة استمرار الهجرة	حالة توقف جزئي للهجرة	حالة توقف هجرة كلياً	المجموع <sup>(٢٥)</sup>	منهم يعملون في الضفة والقطاع <sup>(٢٦)</sup>	
١٩٨٠	٢٦٨,٣	٢٦٩,٦	٢٧١,٢	٥٨٢٢١	١٢٩٦٠	
١٩٨٥	٢٩٣,٧	٣٠٠,١	٣١٣,٢	٦٣٧٣٣	١٤١٨٦	
١٩٩٠	٣٢١,٥	٣٤٥,٦	٣٧٨,٠	٦٩٧٦٦	١٥٥٢٨	

نلاحظ من مجموع العاملين في فرع البناء بأن هنالك عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في حركة البناء دون التأثير مباشرة على مجالات العمل الأخرى في المناطق المحتلة.

الطلب على الأيدي العاملة لفرع البناء خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠: يتألف الطلب على الأيدي العاملة من عدة عناصر أهمها الطلب مباشرة لأجل إقامة البيوت للسكن، وكذلك لإقامة المباني العامة التي تشكل ٢٠ بالمئة من حجم البيوت السكنية، وبالإضافة الى هذا، ينتظر أن تحقق حركة البناء نشاطاً اقتصادياً وتخلق فرصاً لإنشاء صناعات وفرص عمل جديدة قد تساوي في كثير من الحالات ١٥٠ بالمئة من حجم المطلبين السابقين. إلا أنه تم اعتبارها هنا مساوية لـ ١٠٠ بالمئة فقط بسبب امكانية تسرب جزء لا يستهان به من الدخل المنتظر الى خارج الأراضي المحتلة، ولهذا فتسربها يقلل من فرص العمل الممكن خلقها بالضفة والقطاع.

من هذا المنطلق تم تحضير الجدول الحادي عشر الذي يوضح مدى ازدياد الطلب على العمل عند استمرار الهجرة وكذلك عند توقفها في حالتها الكثافة المطروحتين للمقارنة.

**الجدول الحادي عشر**

الطلب على الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠  
حسب درجات الازدحام وحالتها استمرار الهجرة بالمقارنة مع حالة توقفها  
(بالآلاف)

السنة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة <sup>(٢٧)</sup>		كثافة نفرين للغرفة <sup>(٢٨)</sup>	
	استمرار الهجرة	توقف الهجرة	استمرار الهجرة	توقف الهجرة نهائياً
١٩٨٠	٦٤٩٦	١٣٥٨٦	٢٣٩٤٤	٣٣٣٩٢
١٩٨٥	٩٢٩٢	١٧٣٣٨	٣٠٥٥٦	٤٢٦٢٠
١٩٩٠	١٠٥٨٤	٢٢١٢٨	٣٨٩٩٨	٥٣٧٩٤

رأس المال اللازم: يتوقف رأس المال اللازم على عدد الوحدات البيئية ومساحة الوحدة بالأمتار المربعة، وكذلك تكاليف المتر المربع من البناء. من المعلوم أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة يتوقف على عدد العائلات، الذي يتوقف على السكان حسب فرضيات الهجرة المختلفة. كما أن مساحة البيت وعدد غرفه تختلف باختلاف درجة الازدحام التي يريد المجتمع توفيرها. أما بخصوص تكاليف المتر المربع فقد اعتمدت على تقديرات نقابة المهندسين<sup>(٢٩)</sup>. هذا وقد افترضت في تقديراتي لرأس المال اللازم بأن الهجرة ستستمر كما كانت عليه في السابق، وحاولت توضيح حجم رأس المال تحت هذه الظروف وعلى أساس بقاء حالة الازدحام للغرفة كما هي أو تحسينها الى معدل نفرين للغرفة، كما هو مبين في الجدول الثاني عشر.

الجدول الثاني عشر  
رأس المال المطلوب لتوفير المساكن خلال السنوات  
١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

السنة	عدد الوحدات المطلوبة <sup>(٣٠)</sup>		التكاليف (ألف دينار أردني)	
	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة <sup>(٣١)</sup>	ازدحام نفرين للمغرفة <sup>(٣٢)</sup>	ازدحام ثلاثة أنفار للمغرفة	ازدحام نفرين للمغرفة
١٩٨٠	٤٠٠٠	٨٧٧٢,٠	٢٢٤٠٠,٠	٦٦٦٦٧
١٩٨٥	٥١٠٠	١١١٩٥,٠	٢٨٥٦٠,٠	٦٥٠٨٢
١٩٩٠	٦٢١٥	١٤٢٢٨٨,٠	٣٤٨٠٤,٠	١٠٨٥٨٩

### تحديد الأولويات

يهدف البحث الى ايجاد حل للضائقة السكنية التي نعاني منها في المناطق المحتلة. ولهذا فالأولويات التي تطرح هنا تنطلق من مفهومنا بأن العملية ليست تجارية تبني فيها البيوت لمن يدفع الثمن، بل يجب أن تقام البيوت لسد حاجة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع أن تجد لها مخرجاً من هذه الضائقة. ولكي نصل الى توزيع عادل اقترح أن يراعي سلم الأولويات النقاط التالية:

- ١ - الكثافة للغرفة، بحيث تكون الأولوية للعائلات التي تصل ازدحامها الى ثلاثة أنفار أو أكثر للغرفة.
- ٢ - الدخل، وهنا يراعى أن تكون الأولوية لتلك العائلات التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن متوسط الدخل في المنطقة.
- ٣ - الخدمات، وهنا تكون الأولوية للبيوت التي لا تتوفر أو لا يمكن توفير الخدمات فيها.
- ٤ - الملكية، وتعطى الأولوية لتلك العائلات التي تقيم في بيوت مستأجرة قبل غيرها من العائلات.



٥ - العائلات الحديثة العهد، التي تعتبر مساعدتها ضرورية لتخفيض الضغط على العائلات التي خرجت منها الأزواج الشابة، بالإضافة الى كون توفير البيوت لهذه العائلات يمنحها الامكانية لتكوين عائلة سعيدة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا.

### الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لقد سبق وأشارت الى أضرار الضائقة السكنية وآثارها السلبية على تكوين شخصية الفرد التي تنعكس على المجتمع بكامله من حيث الصحة العامة، وشعور الالتزام بالواجب القومي. وهنا أود أن أتحدث عن الناحية الاقتصادية لتبرز الأهمية الاقتصادية لمشاريع الاسكان بسبب روابطها الأمامية والخلفية، لأنها تتطلب استثمارات قبل عملية البناء كما تخلق فرص الاستثمار بعد اتمام البناء نفسه؛ كل هذه الروابط تحقق فرص العمل أمام أبناء المنطقة، تساهم في زيادة مدخلاتهم وبالتالي مقدرتهم على الاستهلاك، وهذه المقدرة على الاستهلاك تشجع على ظهور مشاريع لتوفير المواد والخدمات الضرورية لرفع مستوى المجتمع القادر على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة، التي تضاعف، بدورها، عدد العاملين في الاقتصاد بما يزيد على ضعف عددهم المباشر في مشاريع الاسكان.

ان خلق فرص العمل على هذا النحو لا يقف عند حد رفع مستوى الدخل وزيادة الاستهلاك، بل يتعداها الى تثبيت المواطن العربي في بلده. وقد لاحظنا في الجدول رقم (٤) كيف أن تقليص الهجرة بصورة تدريجية حتى توقفها نهائياً عام ١٩٩٠ قد يعني بقاء حوالي ٢٧٠ ألف مواطن أكثر من العدد المنتظر تواجده عام ١٩٩٠، فيما لو استمرت الهجرة بنفس المستوى الحالي.

فائدة أخرى يستطيع الاسكان توفيرها وتتلخص في زيادة فرص العمل داخل الضفة والقطاع، مما سيجعل الحاجة الى العمل داخل اسرائيل أقل، وبهذا يجعل الاقتصاد في الضفة أقل تأثراً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، كما يساهم في تقوية الاستقلال الاقتصادي للضفة وتقليل الفرص أمام ربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يهدف الى تسخير الطاقات ووسائل الانتاج المتوفرة في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

(٦) Statistical Abstract of Israel, Nos. 21-28 for the Years 1970-1977.  
(٧) Survey of Housing Conditions 1971. Special Publication No. 405.

(٨) أنظر الملاحظة ٦ أعلاه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نظراً لعدم توفر معلومات عن القدس العربية تم ايجاد النسب على افتراض أن

(١) Census of Population and Housing 1967. East Jerusalem, Part (1) and Part (11).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Census of Population 1967. West Bank of the Jordan, Gaza Strip, Northern Sinai and Golan Heights. No. (1).

(٥) المصدر نفسه.

التحسن في درجة الازدحام لمدينة القدس يكون بالنسبة نفسها التي وجدت للفترة ١٩٦٧-١٩٧١.

(١٢) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم تتوفر احصائيات عن القدس العربية لعام ١٩٧٤، ولهذا افترضت أن نسبة التغير التي حدثت بين ١٩٦٧-١٩٧٤ موازية لما حدث في الضفة الغربية للفترة نفسها.

(١٦) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) جرى تقدير عدد الوحدات التي بنيت في القدس العربية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ على أساس أنها تعادل ٢٥٪ مما تم بناؤه في الضفة الغربية كما تبين لنا من مقارنة لسنة ١٩٦٧-١٩٦٨ و ١٩٦٨-١٩٦٩.

(٢٠) تم تقديرنا على افتراض استمرار النسبة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ على امتداد السنوات ١٩٨٠-١٩٩٠.

(٢١) نظراً لكون الوحدات البيئية ثابتة فإن عددها لكل حالة من حالات الهجرة لا يتغير، إلا أن عدد الغرف للوحدة هنا أكبر (ثلاث غرف)، ومساحتها ٩٥ متراً، مقابل غرفتين ومساحة ٧٠ متراً في حالة الكثافة بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة.

(٢٢) العجز التراكمي هو النقص في عدد

الوحدات المعروضة عن المطلوبة. وقد وجدت أن معدل هذا العجز يساوي ٠,٠٧٠٣٩ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ (أي فترة ١١ سنة) ومعدل زيادة سنوية تساوي ٥٪.

(٢٣) هذه الوحدات هي اضافة للعدد الذي ينتظر اقامته على أساس الافتراض الذي راعيناه عند تقدير العرض لهذه السنوات.

(٢٤) وجدت على اعتبار أن الأيدي العاملة تكون ٢١٪ من مجموع السكان لحالة الهجرة الأولى.

(٢٥) وجدت على أساس أن نسبة عمال البناء خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ كانت ٢١,٧٪ من مجموع العمال.

(٢٦) وجدت على أساس حصة فرع البناء من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦.

(٢٧) وجدت على أساس أن حجم البيت يساوي ٧٠ متراً مربعاً، وأن معدل ما ينتجه العامل يساوي ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٨) وجدت على أساس أن مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً، وإنتاجية العامل ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٩) قدر المهندس ابراهيم الدقاق رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية تكاليف المتر المربع مع ما يرتبط من بنية تحتية بثمانين ديناراً أردنياً حسب أسعار ١٩٧٩.

(٣٠) أنظر الجدول التاسع.

(٣١) مساحة البيت هي ٧٠ متراً مربعاً.

(٣٢) مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً.

# النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ - ١٩٧٤)

د. نظام محمود بركات

## مقدمة

ان الدراسة السياسية لنظام الحكم في اسرائيل ضرورة تفرضها ظروف التحدي والمجابهة التي تقوم بها الأمة العربية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للمنطقة، وهذا يتطلب منا التركيز على دراسة اسرائيل من الداخل، وذلك من أجل التوصل الى فهم عميق للعوامل المتشابكة التي تدخل في تكوين هذا الكيان وفهم عناصر القوة والضعف فيه انطلاقاً من مبدأ «اعرف عدوك» مما يساعدنا في عملية التصدي لهذا العدو ومجابهته.

ونرى أن هناك ضرورة الى توجيه الاهتمام نحو النخبة الحاكمة في اسرائيل بشكل عام، وإلى النخبة العسكرية بشكل خاص، باعتبارها العنصر الموجه للحياة السياسية، حيث توجه اسرائيل عناية خاصة الى عنصر القيادة فيها سواء في المجالات السياسية أو العسكرية؛ ويرجع هذا الاهتمام الى ما يمارسه هذا العامل من تأثير على استراتيجية اسرائيل وسياستها بشكل عام.

وتبحث هذه الدراسة شخصيات النخبة العسكرية (Military Elites)، ان أنه في أي نظام سياسي هناك مجموعات من الأفراد تتولى عملية ادارة الحكم وصنع القرارات الرئيسية في هذا النظام. وفي دراستنا للنخبة العسكرية، علينا أن نبحث عن يتولى سلطة التأثير في الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع من أعضاء النخبة العسكرية، والذين يتحكمون بالسلطة، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها أو المؤسسات التي يعملون بها، بمعنى أن نحدد من يحكم فعلاً (Who governs) (١).

## تعريف النخبة العسكرية

ظهرت دراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكل واسع نتيجة جهود عالمي الاجتماع الايطاليين فيلي فميدو



باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) وكيثا موسكا (١٨٥٨-١٩٤١)، هذا مع العلم بأن دراسة ظاهرة السلطة بشكل عام ظاهرة قديمة وجدت منذ وجد الإنسان. ويؤكد العالمان، باريتو وموسكا، على أن هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد ويتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة في هذا المجتمع<sup>(٢)</sup>، ولكننا نرى بأن مميزات وقدرات القيادة تعمل في ظل ظروف موضوعية أخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها، فتؤثر فيها وتتأثر بها.

هناك عدة تعريفات للنخبة<sup>(٣)</sup> تقوم في غالبيتها على تحديد «النخبة» على أنها من يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم النخبة، نستطيع أن نحدد النخبة باعتبارها مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي، بغض النظر عن أماكنهم في السلطة. أما المقصود «بالعسكرية» فهي تلك المجموعة التي تنتمي إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل الإطار الذي يحدد مجال الحركة في هذه الدراسة. ويشمل مفهوم المؤسسة العسكرية كلا من<sup>(٤)</sup>:

- ١ - هيئة أركان حرب الجيش.
  - ٢ - الضباط المحترفين في الجيش الاسرائيلي.
  - ٣ - أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
  - ٤ - معاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان.
  - ٥ - كل التنظيمات التي يمتد إليها الجيش الاسرائيلي بتوجيهه وإشرافه.
  - ٦ - الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق اسرائيل الحيوية (الموانئ والصناعات الاستراتيجية والطيران المدني والمفاعلات الذرية).
  - ٧ - مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع.
- وكانت قد وجهت عدة انتقادات لنظرية النخبة، منها ما هو متعلق بضبط حدود سلطتها ورقابتها، ومنها ما هو متعلق بتقدير المجال الذي تمتد إليه سلطاتها وتناقضها مع فكرة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ومع المبادئ الاشتراكية القائمة على فكرة حكم طبقة اقتصادية. وفي النهاية، فإن الكثير من الكتاب يرى ضرورة النخبة في البلدان التي في طور النمو<sup>(٥)</sup>، والتي تكون بحاجة لحدوث تغيرات كبيرة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي السابق. وفي حالة مجتمع متفكك وغير منسجم ويمثل خلفيات اجتماعية متباينة، كما هو الحال في اسرائيل، تظهر الحاجة بشكل واضح لوجود نخبة حاكمة قوية منسجمة تستطيع ضمان وحدة المجتمع وتماسكه وسيره لتحقيق أهدافه.

والهدف من البحث هو تقديم دراسة مستفيضة عن الجوانب المهمة في الشخصية العسكرية الاسرائيلية الحاكمة، لكي نستطيع التوصل إلى فهم أعمق وأوفى لتصرفات هذا الكيان في المجالين الخارجي والداخلي، من خلال فهم فئة رئيسية من القائمين على هذا الكيان. ومن هنا، نستطيع أن نؤكد أهمية الموضوع. وسنقوم بالتركيز على دراسة النخبة العسكرية باعتبارها أحد جوانب الحياة السياسية في اسرائيل، كما سنركز على الشخصيات العسكرية، باعتبار أن أي قرار سياسي يصدر عن الدولة، باعتبارها

شخصية اعتبارية، ماهو، في الحقيقة، الا عبارة عن تفاعل وتشابك تصور القيادة الحاكمة السياسية والعسكرية في هذه الدولة.

وأخيراً، فبالرغم من أن هذه الدراسة للنخبة العسكرية تنطلق من ايماننا بأن الإنسان هو محور العمل القيادي والسياسي، فإن الضرورة تفرض توجيه الانتباه نحو الظروف الموضوعية التي تؤثر على هذه النخبة وتتفاعل معها، بما فيها الخبرات التاريخية والزعامات السياسية السابقة التي اثرت على النخبة الحاكمة التي تزود أعضاء النخبة الحاكمة بالاطار التاريخي الذي يتحركون فيه. وكذلك المجتمع الاسرائيلي من مختلف جوانبه التي يمكن أن تؤثر على النخبة الحاكمة، بما فيها الهجرة اليهودية، وفئات المجتمع، والنظام الطبقي، وغيرها من الامور التي تشكل جميعاً الاطار المجتمعي الذي يؤثر في الفرد من أعضاء النخبة ويشكل مجال حركته. ويجب أيضاً لفت الانتباه الى النظام السياسي باعتباره يشكل الاطار والقنوات التي تحدد وتنظم سلطة النخبة الحاكمة. ونظراً لأهمية النخبة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية والمجتمع بشكل عام، وجدنا من المناسب دراسة أعضاء النخبة العسكرية معتمدين على دراسة الأشخاص الذين شغلوا بعض المناصب الرسمية في المؤسسة العسكرية. وسنبداً بدراسة خلفيتهم التاريخية.

### الخلفية التاريخية، نشأة الجيش الاسرائيلي

منذ المراحل الأولى لعمليات الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، نشأ هناك مفهومان مختلفان حول طبيعة جيش اسرائيل وتنظيمه في المستقبل<sup>(٦)</sup>:

١ — مفهوم النموذج المهني: ويقوم هذا المفهوم على فكرة جابوتينسكي القائلة بضرورة اقامة «جيش وطني» غير منحاز لأي ايدولوجية أو حزب سياسي. وكان يؤيد هذا الاتجاه كل من بن-غوريون، شاؤول أفيجور زعيم الهاغاناه، ويعقوب دوري أول رئيس للأركان، ويغئال يادين ثاني رئيس أركان في الجيش الاسرائيلي، ودعا هذا الفريق الى تكوين جيش نظامي محترف يقوم على أساس الخدمة العسكرية.

٢ — مفهوم الرواد: ويقوم على فكرة «الجندي الرائد» المبنية على نظريات يوسف ترومبلدور التي تعتمد على حراس المستعمرات. وأيدت هذا الاتجاه قيادات البلماح وعلى رأسها يغئال آلون مؤسس البلماح ويسرائيل غاليلي. ودعا هذا الفريق الى تشكيل جيش شعبي يعتمد على نظام المستعمرات الدفاعية مع تكوين وحدات آلية صغيرة.

واستطاع بن-غوريون أن يضع أسس قيام «جيش وطني محترف» يضم كل التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، واندمجت هذه التنظيمات جميعاً في الجيش الاسرائيلي بعد صراعات مريرة بين كل من الهاغاناه وبن-غوريون من جهة، ومناحيم بيغن ومجموعتي الأرغون (اتسل) وشتين (ليحي) من جهة أخرى<sup>(٧)</sup>. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، أعلن تأسيس الجيش الاسرائيلي رسمياً، وذلك بعد شهور عديدة من صراع المنظمات اليهودية العسكرية ضد العرب<sup>(٨)</sup>.

ونظراً لنقص القوى البشرية في اسرائيل، فقد حرص بن-غوريون على التوفيق بين المفهومين السابقين لطبيعة الجيش الاسرائيلي — مفهوم النموذج المهني، ومفهوم

الرواد — وذلك بالاعتماد على جيش صغير محترف ومدرب تشكل الطلائع والرواد العناصر الأساسية فيه، ويسانده نظام من المستعمرات الزراعية التي تشاد على الحدود<sup>(٩)</sup>.

### الخلفية العسكرية لقيادات الجيش الاسرائيلي

من المسلم به أن معظم القيادات العسكرية الاسرائيلية كانت موجودة في فلسطين في فترة ما قبل قيام الدولة، وشاركت في الصراع من أجل انشائها. وتقسم هذه القيادات، من حيث أصولها العسكرية، الى فئتين<sup>(١٠)</sup>:

١ — فئة الذين خدموا في الهاغاناه، وتعتبر هذه الفئة الأكثر شجاعة والجديرة بالثقة؛ وكان يمثلها في رئاسة الأركان دافيد العازار رئيس الأركان سنة ١٩٧٢.

٢ — فئة الذين خدموا في الجيش البريطاني، وتمتاز بالطاعة والنظام والتخطيط؛ وكان يمثلها في هيئة الأركان الجنرال يسرائيل تال.

وفيما يلي سنقدم جدولاً يبين الأصول العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي:

#### الجدول الرقم ١

#### الخلفية العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي<sup>(١١)</sup>

الخدمة العسكرية				مجموع ضباط الأركان	رئيس الأركان		
الجيش الاسرائيلي	البلماح	الهاغاناه	الجيش البريطاني		الخلفية العسكرية	الفترة	الاسم
	١	١٠	٣	١٤	هاغاناه	٤٨ — ٥١	يعقوب دوري
					هاغاناه	٥١ — ٥٢	يغئال يادين
	٢	٥	٥	١٢	جيش بريطاني	٥٢ — ٥٣	اسحاق مالكيف
					بلماح	٥٣	موشي دايان
	١	٦	٤	١١	بلماح	٥٣ — ٥٥	موشي دايان
	١	٦	٦	١٣	بلماح	٥٥ — ٥٧	موشي دايان
	٢	٥	٦	١٣	جيش بريطاني	٥٧ — ٥٨	حاييم لاسكوف
	٣	٤	٦	١٣	جيش بريطاني	٥٨ — ٥٩	حاييم لاسكوف
					جيش بريطاني	٥٩ — ٦٠	حاييم لاسكوف
	٥	٢	٦	١٣	هاغاناه	٦٠ — ٦١	
	٦	٣	٤	١٣	هاغاناه	٦١ — ٦٢	
	٧	٣	٣	١٣	هاغاناه	٦٢ — ٦٣	
	٨	٣	٤	١٥	بلماح	٦٣ — ٦٥	اسحاق رابين
شارون	١١	٥	١	١٨	بلماح	٦٥ — ٦٦	
شارون	١٠	٥	١	١٧	بلماح	٦٦ — ٦٧	
شارون	١٠	٥	١	١٧	بلماح	٦٨	حاييم بارليف



من الجدول السابق، نستنتج مدى أهمية المنظمات الصهيونية في تكوين الجيش الاسرائيلي، وأن الذين خدموا في هذه المنظمات وخصوصاً الهاغاناه والبلماح، كانوا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع القيادة العليا للجيش باستمرار. ويلاحظ، أيضاً، نقص الضباط الذين كان الجيش الاسرائيلي يمثل خلفيتهم العسكرية ولم يخدموا في مجالات أخرى، إذ اقتصر على آريئيل شارون. وقد يكون هذا النقص في الأفراد الذين يمثل الجيش الاسرائيلي خلفيتهم العسكرية أحد الأسباب لاعتماد اسرائيل على نظام التسريح المبكر لافساح المجال لمثل هؤلاء الأفراد للوصول الى المراكز العليا في الجيش، وذلك لتحقيق الانسجام في الجيش، وتوحيد أنظمتها، من خلال وجود أشخاص قد ربوا فيه وتخرجوا من خلاله؛ ويفسر ذلك التراجع في الأيام الأخيرة عن نظام التسريح المبكر وتزايد أعمار الضباط بعد تحقيق بعض المراحل من هذا الهدف. وينظر بشكل خاص الى أهمية البلماح في تقديم القيادات العليا في اسرائيل، إذ ساهم في تزويد الجيش الاسرائيلي بالعناصر المدربة والقيادات الكفؤة وشكل أكاديمية عسكرية تقدم الضباط للجيش<sup>(١٢)</sup>.

### دراسة اجتماعية لأعضاء المؤسسة العسكرية، ومستوى التعليم

التسريح المبكر من الجيش وأثره على اعمار كبار الضباط: تعتبر عملية التسريح المبكر للضباط في الجيش الاسرائيلي احدى مميزات النظام العسكري الاسرائيلي، ويرى بن - غوريون في هذه العملية احدى التقاليد التي استحدثها الجيش الاسرائيلي للمحافظة على دوام سيطرة القيادات الشابة على القيادة العليا في الجيش<sup>(١٣)</sup>. ونتيجة لنظام التسريح المبكر من الجيش، انخفض متوسط عمر الضباط الاسرائيلي في القيادة العليا بشكل ملحوظ؛ وإذا ما قارنا متوسط العمر هذا مع مثيله في الدول الأخرى فسنجده يقل ١٠ سنوات وفي الرتب كافة. وتبرز ظاهرة صغر العمر بشكل واضح في حالة الضباط الذين تولوا رئاسة الأركان، إذ كان معظمهم في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من أعمارهم<sup>(١٤)</sup>. والجدول الرقم ٢ يوضح لنا الفارق بين أعمار الضباط المسرحين من الخدمة سنة ١٩٤٨ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦، ومن هذا الجدول سنلاحظ مدى التحول نحو ابقاء كبار القادة في الخدمة، وارتفاع عمر الضباط المسرحين من الجيش، والحد من التسريح المبكر لكبار الضباط. ويلاحظ الفارق بشكل واضح بين النسبة المئوية للمسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦ في الفئات الثلاث الأولى حتى عمر ٢٤ حيث كان المجموع نحو ٦٤,٤٪ سنة ١٩٤٨ مقابل ٥,٢ سنة ١٩٦٦ م.

وأدى التسريح وصغر عمر القيادات العليا في الجيش الاسرائيلي الى العديد من النتائج التي انعكست على تركيب الجيش والقيم المسيطرة فيه، إذ سيطرت روح المغامرة والحماسة للمبادئ الصهيونية على الجيش. كما أن التسريح المبكر أدى الى انتقال العديد من القيادات العسكرية الى الحياة المدنية للمساهمة في ادارة المرافق المدنية التي فتحت أبوابها لاستقبالهم. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً عند الحديث عن دور الضباط المسرحين في الحياة السياسية.

الجدول الرقم ٢  
مقارنة أعمار كبار الضباط المسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦ (١٥)

فئات العمر	٢٤ — ٢٢	٢٩ — ٢٥	٣٤ — ٣٠	٣٩ — ٣٥	٤٤ — ٤٠
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٨,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٧,٨
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	—	—	٥,٢	٣٦,١	٢٨,٨
فئات العمر	٤٩ — ٤٥	٥٠ — ٤٩	٥٥ فأكثر	غير معروفين	
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٣,٥	١,٧	—	٢,٦	
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	١٥,٧	٦,٠	١٢,١	٦,١	

كما أن صغر عمر الضباط سيؤدي الى التقليل من الروتين العسكري الذي غالباً ما يصحب القيادات القديمة وكبيرة السن. ويساعد صغر السن في القضاء على الفوارق بين الجنود والضباط وكبار الضباط مع غيرهم من الضباط الصغار، ويضمن الاتصال بين مختلف الرتب، ويحافظ على الانسجام داخل الجيش.

يمارس الجيش الاسرائيلي أدواراً واسعة في مجال التعليم، لا تقتصر على أفراد الجيش، بل تمتد لتشمل أفراد المجتمع، حيث يجري التنسيق بين قيادة الجيش والمدارس الثانوية العليا باعتبارها هي التي تقدم الضباط للجيش الاسرائيلي. كما أن منظمات الناحل شبه العسكرية هي التي تقدم المدرسين للقوى على الحدود، واعترافاً بذلك حصل الجيش الاسرائيلي على جائزة الدولة للتعليم سنة ١٩٦٦ (١٦).

وتحاول القيادة العسكرية باستمرار رفع المستوى التعليمي للجنود والضباط، وتنظم للجنود برامج تدريبية الزامية تستمر خمسة أشهر تدرسهم اللغة العبرية وغيرها من العلوم، كما أنه يسمح للضباط الالتحاق بالجامعات، وذلك لرفع مستواهم الثقافي حيث يقومون بدراسة مواد أكاديمية مثل القانون والسياسة الدبلوماسية وإدارة الأعمال والتكنولوجيا ومعظم المواد العلمية الأخرى (١٧). مما يجعلهم يزودون الجيش الاسرائيلي بخبرات واسعة في مجال العلوم المختلفة، خصوصاً وأن معظم القيادات الاسرائيلية من حملة الشهادات الجامعية؛ كما يتيح لهم الفرصة لاكمال دراستهم مما يساعد الجيش على استيعاب التكنولوجيا العصرية في وحداته المختلفة. كما أن ذلك يساعد هذه القيادات على الانتقال الى الحياة المدنية وإيجاد وظائف محترمة لهم في مرافقها.

### الايديولوجية العسكرية والاتجاهات السياسية لدى كبار الضباط

كان الجيش الاسرائيلي منذ تكوينه يمثل بؤرة الانتماء القومي والتعصب الايديولوجي للمفاهيم الصهيونية، وكان ينظر الى قادته باعتبارهم يمثلون الوحدة الوطنية (١٨) وأنهم يمثلون الأبطال القوميين الحريصين على سلامة اسرائيل وبقائها (١٩). وقد حرص بن-غوريون، منذ البداية، على أن يبقى الجيش الاسرائيلي بعيداً عن الخلافات الحزبية والايديولوجية، وأن تكون له ايديولوجيته الخاصة به، التي تقوم على الاهتمام بالمسائل الأمنية، وأن يبقى الجيش رمزاً للانتماء القومي والصلابة الصهيونية

ويشكل الامتداد الحقيقي لجيل الرواد بكل معتقداتهم<sup>(٢٠)</sup>. واستطاع بن-غوريون أن يرسم للجيش استراتيجية تقوم على التعصب الديني لتحقيق الأمن الاسرائيلي، وأن مسألة الأمن هي الأساس والأيديولوجية للجيش الاسرائيلي. كما استطاع بن-غوريون اقناع المجتمع والجيش بآرائه القائمة على التلويح «بخطر الابداء» العربية لاسرائيل، وعقدة «الحصار الاسرائيلي» التي خلقت الشعور بضرورة الاعتماد على القوة والعمليات الانتقامية من أجل البقاء<sup>(٢١)</sup>. وعمل على سيطرة هذه الأيديولوجية على قيم كبار القادة العسكريين بشكل أصبحت معه هذه النظرة تمثل الأيديولوجية العسكرية للجيش الاسرائيلي ككل.

ولما جاء دايان الى وزارة الدفاع، استطاع أن يضع النظرية الأمنية التي تحمل طابعه تحت التطبيق، وأن يقنع بها كبار القادة العسكريين الذين عملوا معه في تطبيقها. وتقوم هذه النظرية على<sup>(٢٢)</sup>:

١ — بلورة النظرة الاستراتيجية الأمنية من خلال الافتراض بأن أقصى ما يمكن التوصل اليه مع العرب هو اتفاق وليس سلاماً كاملاً.

٢ — ادارة الحكم في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الادارة تشجيع الاستيطان اليهودي في هذه المناطق.

والمتتبع لوجهات نظر كبار قادة اسرائيل العسكريين سيجدهم يتبنون هذه النظرية، ويؤمنون بأن السلام مع العرب لن يكون الا تحت غطاء القوة العسكرية؛ فمثلاً، سنجد دايان نفسه يقول ان السلام الممكن حالياً هو سلام للمدى القصير، بينما يرى رابين أنه لا يوجد حالياً أي استعداد للتسليم بوجود اسرائيل، ويقول تسور ان تحقيق السلام سيستغرق وقتاً طويلاً، ويتوقع يادين أن تستمر حالة اللاسلم ثلاثين سنة أخرى، ويقول ماكليف ان السلام لن يحل خلال السنوات العشر القادمة<sup>(٢٣)</sup>.

أما من حيث تحديد الأيديولوجيات التي يحملها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فسنجد أنهم قد تأثروا كثيراً بالأيديولوجيات التي كانت تنادي بها المنظمات العسكرية قبل قيام اسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار. وتظهر بشكل واضح سيطرة قيم البلماع المعنوية والعسكرية على كبار قادة الجيش. ومن حيث الانتماءات السياسية، كانت انتماءات كبار ضباط الجيش تتناسب، تقريباً، مع طبيعة القوى السياسية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الضباط المسرحين على الأحزاب السياسية بحسب قوتها في المجتمع، وحتى سنة ١٩٦٣ كان الانتماء الحزبي لسته من رؤساء الأركان، كالتالي: ٣ من مباي، ٢ من المستقلين، ١ من الصهيونيين العموميين<sup>(٢٤)</sup>.

وبشكل عام، يلاحظ ابتعاد قادة الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية. وساعد على ذلك نظام الاحتراف المتبع في الجيش الاسرائيلي، اذ على الضابط أن يخدم في الجيش وأن يخضع للسلطة المدنية وأن لا تكون له مطامع سياسية. كما أن نظام اختيار الضباط من بين الجنود بعد اجتيازهم اختبارات قاسية<sup>(٢٥)</sup> قد حد من تمثيل الضباط لطبقة اجتماعية أو انتماءات سياسية وأيديولوجية معينة. ولكن، بدأ مؤخراً ظهور اتجاه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية الحزبية، وبدأ ضباط في الجيش



الاسرائيلي يتصلون مع جهات سياسية وحزبية وهم في الخدمة، محاولة منهم لتمهيد الطريق أمام حياتهم السياسية القادمة بعد خروجهم من الخدمة. وفي الوقت نفسه زاد تدخل السياسيين والحزبيين في الحياة العسكرية لتعيين بعض الضباط العسكريين، ممن يتفقون مع مبادئهم السياسية والحزبية، في المناصب القيادية العليا.

### تمثيل الفئات الاجتماعية والنساء في المؤسسة العسكرية

تتميز القيادات العسكرية العليا في اسرائيل بأنها من أصول غربية، وخصوصاً من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في سلم المناصب العسكرية ستتناقص نسبة تمثيل اليهود الشرقيين. وقد عالج يشعياهو بن بورات التمثيل الطائفي في الجيش الاسرائيلي، وبين نسبة مشاركة كل فئة من فئات المجتمع في الجيش سنة ١٩٦٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢. واستنتج بن بورات ثلاث ظواهر بارزة في هذا المجال<sup>(٢٦)</sup>:

١ — الانخفاض في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق أو الغرب، ففي سنة ١٩٦٢ كان تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل شرقي ٣٣٪ انخفض الى ١٩٪ سنة ١٩٧٢، وانخفض تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل غربي من ٣٣٪ سنة ١٩٦٢ الى ٩,٥٪ سنة ١٩٧٢.

٢ — الارتفاع النسبي مرة ونصف المرة فقط في نسبة الجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الغرب، وارتفعت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٤٪ سنة ١٩٧٢.

٣ — الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف للجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الشرق، وارتفعت النسبة من ٧٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٥,٥٪ سنة ١٩٧٢.

كما أن هذه المعطيات تكتسب دلالة أكثر وضوحاً على صعيد الضباط، فبينما ارتفعت نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي الى خمسة أضعاف، فإن الارتفاع في هذه النسبة بين الضباط تكاد تصل الى ثلاثة أضعاف فقط، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة الثغرة بين اليهود الشرقيين في سلك الضباط بالمقارنة بالجنود<sup>(٢٧)</sup>.

يمتد نظام الخدمة العسكرية في اسرائيل ليشمل الجنسين من ذكور وإناث، والخدمة اجبارية لمن بلغ سنة ١٨، ومدة الخدمة بالنسبة للرجال ثلاث سنوات، بينما هي سنتان للإناث، ويحق للمرأة الامتناع عن تأدية الخدمة العسكرية لسببين<sup>(٢٨)</sup>:

١ — في حالة الزواج.

٢ — اذا أثبتت أن قيمها الدينية تتعارض مع قيامها بالخدمة العسكرية. وترفض العائلات المتدينة في اسرائيل السماح لبناتها تأدية الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من دخول المرأة الوحدات القتالية، إلا أن دورها اقتصر على المهام الكتابية وأعمال الدفاع المدني<sup>(٢٩)</sup>. ويمكن أن تساهم في استخدام المواصلات وإدارة المعدات الالكترونية وفي مجال العناية الاجتماعية والترفيه. وتولي القيادة العسكرية أهمية خاصة لدور المرأة الاسرائيلية في الجيش نظراً لقلة القوى البشرية في المجتمع، إذ يمكن للمرأة أن تساهم في سد العجز في القوى البشرية اللازمة لكثير من الأعمال. ولكن يلاحظ أنه حتى الآن لم تصل أي من النساء الى المراكز القيادية العليا في

الجيش، وذلك نظراً لخروجهن المبكر من الجيش بسبب الزواج.

## العوامل المؤثرة على دور العسكريين في إسرائيل

وتشتمل على:

- العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- دور وزراء الدفاع في تحديد العلاقات المدنية - العسكرية.

### أولاً: العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) اعتماد الايديولوجية الصهيونية على القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق أهدافها، وظروف إسرائيل الخاصة التي ولدت بالحرب وتعيش حالة أمن عسيرة منذ قيامها، مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة في إسرائيل. كما أن الانتصارات المتكررة التي حققها الجيش الاسرائيلي أضفت هالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، وصار ينظر الى القيادات العسكرية على أنها هي الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية والحريصة عليها؛ أما القيادات المدنية المنتخبة فهي في نظر المجتمع تمثل مصالح آنية. ونظراً لأن المشكلة الأمنية هي المشكلة الرئيسية التي تجابه إسرائيل، ارتبطت كل مجالات الحياة المدنية بالناحية العسكرية، وعملت على خدمتها، مما ساهم في اعطاء دور متزايد للقادة العسكريين في الاشراف على المجالات المدنية.

(ب) ساهم انقسام المجتمع وتعدد الفئات المكونة له، والناج عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، وكذلك تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، في اعطاء دور متزايد للمؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل البوتقة التي تصهر فئات المجتمع كافة لتخرج الاسرائيلي الذي يدين بالولاء للمجتمع الجديد الذي يعيش فيه، وبالتالي زادت سيطرة المؤسسة العسكرية وزاد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

(ج) التداخل بين العسكريين والمجتمع والناج عن وجود العسكريين داخل هذا المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، ويقيمون علاقات مع الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بداخله؛ اذ تسمح إسرائيل للضباط والعسكريين بأن يكونوا على اتصال دائم مع ذويهم وطبقات المجتمع الأخرى<sup>(٢٠)</sup>، مما يساعد على انتقال قيمهم وأفكارهم الى الحياة المدنية والمجتمع. كما أن نظام الاحتياط الذي تتبعه إسرائيل يجعل معظم أفراد المجتمع تحت الخدمة باستمرار، ووجود هؤلاء في المجتمع سيساهم في دعم دور العسكريين بشكل عام بالاضافة الى دور العسكريين المسرحين من الجيش بعد انتقالهم للحياة المدنية.

### ثانياً: العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) نظام الاحتراف في الجيش الاسرائيلي: اذ يعتبر القادة العسكريون أنفسهم مجرد ضباط محترفين يمارسون عملهم كنوع من الواجب بعيداً عن الملابس السياسية والأطماع العسكرية في السلطة<sup>(٢١)</sup>. وفي هذا، يصف بن - غوريون تفكير هيئة الأركان

بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترقيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارئ في الحياة السياسية<sup>(٣٢)</sup>.

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالإضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالإضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(ج) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالاً دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالاً دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ إذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

### ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية – العسكرية

أرسى بن – غوريون أسس العلاقات المدنية – العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ إذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن – غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن – غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون<sup>(٣٣)</sup>. وكان بن – غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية وبرضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية<sup>(٣٤)</sup>.



## العوامل التي ساعدت بن - غوريون في وضع أسس العلاقات المدنية العسكرية

□ اشرف بن - غوريون شخصياً على جهاز الدفاع للدولة، اذ كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واستطاع بن - غوريون من خلال منصبه هذين أن يقيم علاقات مباشرة مع العسكريين، وأن يشكل حلقة اتصال بين المؤسسات السياسية، متمثلة في الوزارة، والمؤسسات العسكرية، متمثلة في رئاسة الأركان<sup>(٣٥)</sup>.

□ شخصية بن - غوريون القوية والناجحة عن خدمته الطويلة في الهاغاناه وفي الصراع من أجل قيام اسرائيل ومن خلال تعدد المناصب التي تولاها، فبالإضافة الى كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان بن - غوريون زعيماً لحزب مباي أكبر حزب في الكنيست، والذي يسيطر على كل المؤسسات العامة في المجتمع الاسرائيلي وخصوصاً الهستدروت. ووصل بن - غوريون في نهاية فترة حكمه الى مرحلة القيادة الفردية، وأصبح يمثل «العجوز الأسطورة» في المجتمع الاسرائيلي، والذي يدين له المجتمع بالولاء والاحترام من قبل المدنيين والعسكريين على السواء، وأصبح بن - غوريون يمثل مدرسة للعسكريين والمدنيين، ووجد لسنوات طويلة الكثير من الأتباع الذين يكونون له الولاء بغض النظر عن مواقعهم في الجيش أو السلطة المدنية<sup>(٣٦)</sup>. ويتلخص دور بن - غوريون في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في أرسائه للأسس التالية<sup>(٣٧)</sup>:

- ١ - جعل الجيش الاسرائيلي «جيشاً وطنياً» غير مستيس.
- ٢ - أن تكون السلطة العليا في تقرير شؤون الحرب والسلام للسلطة المدنية.
- ٣ - أن يكون وزير الدفاع هو الحكم النهائي للنزاعات المدنية العسكرية.
- ٤ - الاشراف المباشر والدائم لوزير الدفاع على الشؤون المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية المتعلقة به.
- ٥ - حصر مسألة الأمن بيد مجموعة صغيرة من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع.

وبعد مجيء لافون الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤، ونظراً لنقص خبرته في الشؤون العسكرية باعتباره شخصاً اختير على أساس حزبي وكونه شخصاً بيروقراطياً لا يملك المرونة والقدرة على ادارة وزارة الدفاع، بدأ بروز دور متزايد لرئيس الأركان موشي دايان باعتباره شخصاً عسكرياً ومن مواليد فلسطين ويملك القدرة على النظرة الموضوعية للشؤون الأمنية<sup>(٣٨)</sup>. وفي خلال هذه الفترة بدأ الصراع بين العسكريين والمدنيين حول مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية، وتركز الصراع حول النقاط التالية<sup>(٣٩)</sup>:

- مدى نفوذ وصلاحيات كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.
  - الهيكل أو الشكل التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين الجيش الاسرائيلي والصناعات العسكرية.
  - أسلوب الحرب والخطوات التي يجب اتباعها في مواجهة العرب.
- ولكن بعد تولي ليفي أشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٣، ونتيجة

لغياب القادة القدامى المسؤولين عن الأمن أمثال بن-غوريون ودايان وبيرس وضعف أشكول وعدم خبرته في الشؤون العسكرية، تمتع رئيس الأركان يتسحاق رابين بحرية أوسع في إدارة الشؤون العسكرية، وكان أشكول مضطراً للموافقة على جميع مطالب العسكريين التي كانت تقدم إليه.

ولكن في سنة ١٩٦٧، حين تولى دايان وزارة الدفاع بعد الضغوط التي تعرض لها أشكول من الجيش والصحافة والسياسيين حتى زعماء المعارضة بقيادة بيغن<sup>(٤٠)</sup>، ونتيجة لانتصار الجيش الإسرائيلي في الحرب، بدأ تسلل العسكريين إلى الحياة المدنية، وأصبحت الاتصالات بين العسكريين والمدنيين أمراً عادياً. واستطاع دايان استغلال العسكريين كورقة ضغط في مواجهة الحكومة، لتنفيذ سياساته في محاولته فرض نظريته الأمنية على الجيش ووزارة الدفاع. وفي بداية حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٨، استغل دايان ظروف الحرب في اعداد المجتمع عسكرياً، وفي تدعيم سلطة العسكريين، وابرار دور متميز لوزير الدفاع، باعتباره ممثلاً للعسكريين، في مواجهة غولده مائير رئيسة الوزراء، باعتبارها ممثلة للسلطة المدنية.

ولكن عند مجيء شمعون بيرس إلى وزارة الدفاع بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣)، ومحاولة الجيش أن يستعيد نفوذه وهيبة التي فقدتها أثناء الحرب، حاول شمعون بيرس أن يقف مدعوماً من العسكريين وبعض السياسيين أمام محاولات يتسحاق رابين ذي الخبرة العسكرية في فرض سيطرة السلطة المدنية على العسكريين. وساعد على ذلك ضعف مركز رابين السياسي والحزبي، في مواجهة النفوذ المتزايد والشهرة التي يملكها شمعون بيرس وقدرته على أن يشكل نداً قوياً لرئيس الوزراء، وأن يفرض عليه شروطه. ويظهر ذلك بوضوح حين اضطر رابين للموافقة على حمل قائمة الأسلحة التي أعدها شمعون بيرس وكبار العسكريين إلى الولايات المتحدة مع عدم اقتناع رابين بجدوى هذه الأسلحة.

ومن العرض السابق لدور وزير الدفاع في ارساء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

١ — أن وجود شخص قوي على رأس وزارة الدفاع، مثل بن-غوريون، يعتبر أحد الأسباب الداعية للسيطرة المدنية على العسكريين وعدم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية.

٢ — أن عدم وجود شخص قوي في وزارة الدفاع، مثل لافون، يؤدي إلى تأزم العلاقات المدنية — العسكرية وظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين.

٣ — وجود رئيس قوي للأركان ومدير عام قوي لوزارة الدفاع، مثل دايان وبيرس على التوالي، يشكل عقبة في وجه وزير الدفاع إذا كانت تنقصه الخبرة في المجالات العسكرية كما كان الحال مع أشكول، ويزيد من سلطة الجيش.

٤ — وجود وزير قوي للدفاع، مثل موشي دايان يحد من نفوذ رئيس الأركان ويؤدي إلى منافسة سياسية شديدة إذا كان رئيس الوزراء شخصية سياسية قوية مثل غولده مائير.

## دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي

تفرض الأوضاع التي تعيشها اسرائيل، وطبيعة تكوين الجيش الاسرائيلي، أن يمارس هذا الجيش دوراً طليعياً في خدمة المجتمع وبناء الأمة. وتزايد هذا الدور وسخرت شتى مجالات الحياة لخدمته، مما جعل المجتمع الاسرائيلي أشبه مايكون بالثكنة العسكرية، حيث كل شيء يخطط لخدمة المؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية تتدخل في كل شيء.

ويمتد هذا الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية ليشمل المواطن الاسرائيلي منذ ولادته، من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها في المدارس، ثم من خلال الخدمة في منظمات الشباب (الجدناع)، والعمل في المستوطنات الزراعية على الحدود (الناحال)، هذا بالإضافة الى الخدمة الاجبارية التي تشمل الجنسين من ذكور واناث. وتخضع اسرائيل لنظام احتياط يعتبر من أكفأ الأنظمة في العالم، اذ تستطيع أن تعبى ١٢٪ من سكانها وقت الحرب. ومن خلال نظام الاحتياط هذا، تسيطر المؤسسة العسكرية على قوة العمل البشري في المجتمع<sup>(٤١)</sup> بشكل جعل المجتمع الاسرائيلي يظهر على أنه بمثابة «شعب مسلح»، وأن الجيش الاسرائيلي عبارة عن «جيش من المدنيين». ويمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى مجال العلوم والنظام التعليمي ومجال الشباب والصناعة والتكنولوجيا وأمور أخرى كثيرة مثل البناء والمواصلات واستيعاب المهاجرين<sup>(٤٢)</sup>.

## دور العسكريين في الحياة السياسية

لا يوجد في اسرائيل دستور مكتوب يمكن الاسترشاد به كصيغة رسمية للعلاقات العسكرية — المدنية<sup>(٤٣)</sup>. والوثيقة الوحيدة في هذا المجال هي «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي» الذي صدر عن رئيس الحكومة في أيار (مايو) ١٩٤٨، الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الدفاع ليفعل ما يراه مناسباً في شؤون القوات المسلحة وشؤون الأمن<sup>(٤٤)</sup>. ومن هنا فان دور العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتلاحظ في هذا المجال السلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الدفاع، الذي يستطيع اتخاذ اجراءات خطيرة مثل تعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة دون موافقة مجلس الوزراء والكنيست، وما عليه في هذه الحالة سوى اخطار لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي يمكنها أن ترد القرار أو تحيله الى الكنيست، ولكنها في الغالب تكون مضطرة للموافقة عليه.

ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع، وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية، استطاع الجيش أن يشكل قوة ضغط على الحياة السياسية وتمتع بنفوذ سياسي واسع، امتد ليشمل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وعلى الرغم من محاولات السياسيين التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية، لاظهار اسرائيل بمظهر الديمقراطية — فمثلاً أعضاء الكنيست يعطون أهمية بسيطة لدور العسكريين في الحياة السياسية<sup>(٤٥)</sup> —، فقد مارس العسكريون ضغطاً كبيراً على الحياة السياسية منذ



قيام اسرائيل، واستطاع بن - غوريون التعبير عن آرائهم واستيعاب طلباتهم في الحكومة والتي كانت تمرر اليه عن طريق رئيس الأركان وخصوصاً زمن وجود دايان في رئاسة الأركان.

وتمثل دور العسكريين في الحياة السياسية فيما بعد في الصراع بين رئاسة الأركان ممثلة للعسكريين ووزارة الدفاع ممثلة للسلطة المدنية، مثال ذلك الصراع بين دايان في رئاسة الأركان في مواجهة لافون في وزارة الدفاع، والصراع بين رابين في رئاسة الأركان في مواجهة أشكول في وزارة الدفاع. وفي حالات أخرى بين وزارة الدفاع باعتبارها ممثلة للعسكريين عندما تولاهما أشخاص عسكريون أو ذوو ماضٍ عسكري مثل دايان، وبيرس في مواجهة رئاسة الوزارة ممثلة للسياسيين.

ومنذ سنة ١٩٦٧، تزايد تأثير العسكريين في الحياة السياسية، وتزايدت أهميتهم في المجتمع لما حققوه من انتصارات في الحرب. وأدى هذا الوضع الى اتجاه القيادة السياسية الى العسكريين لأخذ مشورتهم والاطلاع على تفكيرهم الاستراتيجي. ونشأ عن هذا وضع أخذ فيه العسكريون لا يتوانون في التعبير عن آرائهم لأعضاء الوزارة وكبار السياسيين وكان من نتائج ذلك:

- اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين، واستشارتهم في شؤون الحياة المدنية - سابير كان يستشيرهم في شؤون الميزانية.
- زيادة رغبة الجنرالات في الدخول الى الحياة المدنية بعد تسريحهم.
- زيادة اهتمام الأحزاب السياسية في ضم أكبر عدد من الجنرالات القدامى كمرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات.

وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أثناء حرب الاستنزاف، حيث قام العسكريون بالبحث عن نواب ووزراء يدعمون نظرياتهم العسكرية ويتبنونها. وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، زاد اتجاه العسكريين للحياة السياسية وللتعبير عن مواقفهم في القضايا السياسية والعسكرية، وازداد تنافس الأحزاب السياسية على كبار القادة العسكريين لضمهم الى صفوفها، وأخذت الأحزاب تفاوض هذه القيادات العسكرية حتى قبل أن تترك خدمة الجيش. وحتى الذين كانوا قد تركوا الخدمة من قبل وانضموا الى القيادات السياسية، وجدناهم أثناء الحرب يرتدون ثيابهم العسكرية ويلقون رتبهم ويذهبون الى ميادين القتال كل بحسب ميوله الشخصية، وصار البعض منهم يطلق التصريحات والبيانات السياسية والعسكرية التي تخرج الحكومة في مرات عديدة، خصوصاً أن هذه القيادات كانت تشمل أشخاصاً من أحزاب الحكومة ومن المعارضة على السواء.

وفي مجال دور العسكريين في الحياة السياسية، سوف نستعرض أهمية منصبين في المؤسسة العسكرية: دور رئيس الأركان العامة، ودور رئيس المخابرات العامة.

#### دور رئيس الأركان العامة (٤٦)

يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية الاسرائيلية؛ فهو يمثل حلقة وصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة.

كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع (وليس عضواً)، وعلى الرغم من أنه لا يشارك بصفة رسمية في اتخاذ القرارات إلا أن لمشورته تأثيراً كبيراً في مثل هذه الحالات.

ويساهم رئيس الأركان مع هيئة أركان الجيش في صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية على أساس سياسة الحكومة الخارجية والأمنية، وهم يضطلعون بدورهم في قولبة سياسة الحكومة في مجال الأمن. ويرافق اختيار رئيس الأركان صراع سياسي عنيف على الرغم من أن كفاءته العسكرية وتجربته تقفان على رأس الاعتبارات لاختياره. ويختار رئيس الأركان باقتراح من وزير الدفاع، وللحكومة الحق في رفض المرشح. ونظراً لأسلوب بن-غوريون في إدارة البلاد، فقد تولى اختيار رئيس الأركان بمفرده باعتباره وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء. كما أن حرص بن-غوريون على تركيز السلطة في أيدي مجموعة محدودة من المقربين اليه من السياسيين ورجال الجيش، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ساهم في تدعيم مركز رئيس الأركان في الحياة العامة في إسرائيل.

وقد قام رؤساء الأركان جميعاً بترك آثارهم على الجيش الاسرائيلي والمجتمع نفسه، فهم الذين قاموا بتنظيم الجيش، وأشرفوا على تدريبه منذ البداية، كما كان لهم أثر كبير على مئات الآلاف من الشباب الذين يحتل كل منهم موقعاً مؤثراً في إسرائيل بعد أن اجتاز فترة الخدمة العسكرية، والتي تعتبر فترة اعداد تربوي واجتماعي بالاضافة لكونها مكاناً للتدريبات العسكرية والمشاركة في المعارك. ومن المتفق عليه أن ثلاثة أشخاص على الأقل من أصل من عملوا في منصب رئيس الأركان، يمكن اعتبارهم ضمن نخبة السياسة العليا في إسرائيل وهم<sup>(٤٧)</sup>:

١ - يغال يادين: وذلك بسبب دوره العام في تأليف جيش إسرائيل (١٩٤٨-١٩٥٢).

٢ - موشي دايان: بسبب براعته الشخصية ونفوذه مع بن-غوريون (١٩٥٣-١٩٥٨).

٣ - يتسحاق رابين: بسبب اعتماد أشكول عليه أثناء تولي الأخير رئاسة الوزراء سنة ١٩٦٤-١٩٦٨ ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٤-١٩٦٧.

كما أن رؤساء الأركان الآخرين الذين تركوا الخدمة حصلوا على وظائف مدنية مهمة جعلتهم قادرين على ممارسة دور في الحياة المدنية الاسرائيلية، وفيما يلي جدول يبين شخصيات رؤساء الأركان والوظائف المدنية التي عملوا بها، ويلاحظ أن خمسة من ثمانية رؤساء أركان للجيش الاسرائيلي كانوا في وقت من الأوقات أعضاء في الكنيست، واثنين من الثلاثة الباقين كانت هناك محاولات كثيرة من الأحزاب لادخالهم الحياة السياسية<sup>(٤٨)</sup>.

#### دور رئيس المخابرات العامة<sup>(٥٠)</sup>

يتضح دور رئيس المخابرات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية في إسرائيل، من خلال التقارير التي يتقدم بها للحكومة، وتعتبر هذه التقارير

الجدول الرقم ٣  
رؤساء الأركان (٤٩)

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	المؤهلات العلمية	الخبرة العسكرية	الوظيفة المدنية
ياكوف دوري ١٩٤٨/٥/١٠ ١٩٤٩/٩/١١	١٨٩٩ حيفا	مهندس، جامعة جنت	الكتيبة اليهودية والهاغاناه	معهد التخنيون بحيفا
يغئال يادين ١٩٤٩/٩/١١ ١٩٥٢/٧/١٢	١٩١٧ القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية	الجيش البريطاني	أستاذ علم الآثار في الجامعة العبرية
مردخاي ماكليف ١٩٥٢/٧/١١ ١٩٥٢/٦/١٢	١٩٢٠ القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني كتيبة الجنرال وينغيت	مصانع البحر الميت المدير العام لمجلس تسويق الحمضيات
موشي دايان ١٩٥٢/٦/١١ ١٩٥٨/١/٢١	١٩١٥ دغانيا	مدرسة كبار الضباط ببريطانيا، بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية	الهاغاناه، قيادة البلماح	وزير الزراعة، وزير الدفاع
حاييم لاسكوف	١٩١٩ روسيا	الكلية الحربية البريطانية - جامعة أكسفورد	الجيش البريطاني، دورة عسكرية في أميركا	مدير سلطة الموانئ، مفوض الشكاوى في الجيش
تسفي تسور ١٩٦١/١/١ ١٩٦٤/١/١٠	١٩٢٣ روسيا	كلية ادارة الأعمال جامعة سيراكيوز درس في السوربون	هاغاناه	شركة مكروث، مساعد وزير الدفاع
يتسحاق رابين	١٩٢٢ القدس	مهندس (كلية الأركان، وكلية الزراعة)	البلماح، دورة في أميركا	سفير اسرائيل في واشنطن، رئيس الوزراء
حاييم بارليف	١٩٢٤ يوغسلافيا	كلية الزراعة، جامعة كولومبيا	البلماح	وزير الصناعة والتجارة
دافيد اليعازر	١٩٢٥ يوغسلافيا	الاقتصاد وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة العبرية	هاغاناه	توفي بعد ترك المنصب

من العوامل المهمة في تحديد وجهة نظر الحكومة حين اتخاذها لأي قرار في مجال الأمن: سواء فيما يتعلق بحجم القوات المحاربة ومستوى الأسلحة، أو في تحديد ما تحتاجه اسرائيل من أسلحة مشقاة من الخارج، أو مصنوعة في الداخل، وما يتبع



هذا من تعديلات في الميزانية.

وساهمت الطبيعة العسكرية للنظام الاسرائيلي في دعم دور المخابرات العسكرية باعتبارها أحد أخطر أجهزة الدولة. وتضاعفت مهمة المخابرات ومسؤولياتها بعد سنة ١٩٦٧ لمجابهة تزايد أعمال الفدائيين في المناطق المحتلة، والاشراف على ادارة هذه المناطق. وتولى منصب رئيس المخابرات عدة أشخاص كان لهم تأثيرهم الواضح على الجيش والمجتمع الاسرائيلي ككل، ومن هؤلاء هرتزوغ وهاركابي ونييمان.

وبرز دور واضح لرئيس المخابرات عندما تولى أهرون ياريف هذا المنصب، وكان ياريف بمثابة «النبي أو العراف» في شؤون الأمن والاستخبارات، وذلك بفضل اطلاعه على المعلومات السرية في اسرائيل. وكان يتمتع بموهبة كلامية بارزة شكلت حوله هالة من الكاريزما جعلته محبوباً لدى رئاسة الوزارة، ومرشحاً للانضمام الى المعراج، وأطلقت عليه مثير لقب «كسنجر اسرائيل». وبحكم قوة شخصية ياريف وقدرته داخل الكيان الاسرائيلي، فانه كثيراً ما كان يستدعى لتقديم تقارير الى الحكومة أو لجنة الخارجية والأمن، وعمل دايان على تسهيل بروز ياريف كمقدم للتقارير للاجتماعات الحكومية. أما في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فكان الياهو زعيرا رئيساً لشعبة المخابرات، رغم أنه من المقربين لدايان باعتباره كان رئيس مكتبه، فانه لم يملك الكاريزما والقدرة التي اكتسبها ياريف خلال تسع سنوات من العمل المتواصل في بناء الاستخبارات العسكرية.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها باستمرار فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن ممارسة الرقابة على هذه المؤسسة وقيادتها نظراً لطبيعة العمل الذي تقوم به.

### دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية

تمارس المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في تحديد سياسة اسرائيل الخارجية<sup>(٥١)</sup> لكون مسألة الأمن تمثل المشكلة الحيوية التي تواجهها اسرائيل منذ قيامها. وتشكل المؤسسة العسكرية جماعة ضغط مهمة على القرارات الحكومية في مجال السياسة الخارجية. ويكون هذا الضغط، في معظم الحالات، سرياً ومن وراء الكواليس، أو من خلال الوسائل المدنية عن طريق حضور العسكريين اجتماعات لجنة الدفاع والخارجية. وترجع هذه السرية في تأثير المؤسسة العسكرية الى الوعي السياسي الكبير لأفراد المجتمع، وإلى الشعور الدائم بالخطر من العرب.

وإذا كان نفوذ النخبة العسكرية هذا قد اعتراه الغموض في كثير من الحالات، فان الدلائل تشير الى وجود هذا النفوذ وتزايد بشكل خاص في مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي. فقد تطورت نظرية الأمن الاسرائيلية بواسطة نفوذ العسكريين وترجمت هذه النظرية الى أوامر حكومية في العديد من الحالات مما كان له الأثر البالغ على علاقات اسرائيل الدولية. وسنقدم في ما يلي بعض الأدلة على دور العسكريين في

مجال السياسة الخارجية:

□ سياسة الانتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠، والتي طبقتها الحكومة الاسرائيلية في سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة فيما بعد<sup>(٥٢)</sup>.

□ استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقوم بالعديد من العمليات العسكرية دون علم الحكومة، وكان لها أثر كبير على علاقات اسرائيل الخارجية، مثال ذلك عملية لافون.

□ المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع على غانقها في مباحثات الجيوش في باريس (١٩٤٥-١٩٥٥)، وتكليف شمعون بيرس بعملية التنسيق بين القوى العسكرية والسياسية مع فرنسا، وفي معارضة العسكريين للانسحاب من سيناء وشرم الشيخ سنة ١٩٥٦ مما اضطر بن-غوريون لدعوتهم الى منزله ومحاولة تبرير قبوله الانسحاب<sup>(٥٣)</sup>.

□ شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٦٧ لاجبار اسرائيل على دخول الحرب ضد الدول العربية، بينما كان الكثيرون من أعضاء الحكومة يطالبون بالتريث ومتريدين في اتخاذ قرار الحرب.

□ التصريحات السياسية التي كان يدلي بها موشي دايان - حين كان وزيراً للدفاع بعد حرب ١٩٦٧ - وبعض كبار العسكريين والتي كانت تسبب أزمات في مجلس الوزراء الاسرائيلي.

□ قرارات ١٩٦٨ ببناء مراكز دفاعية على طول قناة السويس بفعل نفوذ العسكريين.

□ الزيارات المتعددة التي يقوم بها العسكريون الاسرائيليون الى الدول الأفريقية وغيرها من الدول، والتي ارتبطت ببرامج للمساعدات العسكرية كان لها آثار واضحة في مجال السياسة الخارجية الاسرائيلية.

### دور العسكريين بعد تسريحهم في الحياة المدنية، ووظائفهم

لجأت النخبة الحاكمة في اسرائيل الى اعتماد نظام التسريح المبكر للضباط، وذلك نتيجة خشيتها من تكوينهم طبقة عسكرية يكون لها كيان منفصل وتطلعات سياسية. وعملت في الوقت نفسه على تشجيع هؤلاء الضباط للحصول على مناصب ادارية في مجال الحياة المدنية<sup>(٥٤)</sup>. وساهم هؤلاء الضباط من خلال سيطرتهم على المؤسسات المدنية في دعم السلطة العسكرية في مشاريعها العسكرية وفي ضمان استمرار امتداد سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات الاقتصاد وتنميتها لأغراض الحرب<sup>(٥٥)</sup>.

ويعزى نفوذ الضباط المسرحين على حياة اسرائيل المدنية الى العدد الكبير من الضباط الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ويجدون المجال مفتوحاً أمامهم في الخدمة العامة، وقدم هؤلاء الضباط خدمات جليلة للحياة العامة في اسرائيل منها<sup>(٥٦)</sup>:

□ التنظيمات الأساسية المستقاة من الجيش والتي أدت لتحسين النظم المصرفية في البنوك والأعمال والمشروعات المختلفة.

□ يعتبر العسكريون أول من نادى بادخال التكنولوجيا الى الحياة العامة وتشجيع البحوث في مجال المشروعات الصناعية.

وازداد الوضع خطورة من تسرب العسكريين للحياة المدنية، حين زاد اعتقاد كبار

الضباط بأن مستقبلهم سيكون في القطاع العام أو النشاط الحزبي، ولهذا كان عليهم التفاوض مع جهات سياسية للحصول على مناصب مدنية في الخدمة العامة أو في الحياة السياسية. ونتج عن هذا الوضع تضائل الايمان باستيعاب الضباط المسرحين في المشاريع الاقتصادية والأعمال الخاصة، وعدم الثقة في قدرتهم على ادارة المشاريع المدنية والفنية، ولهذا ظهر تحول في وظائف الضباط المسرحين الى القطاع العام الذي زاد من استيعابه لهم سواء في المؤسسات التعليمية أو المنظمات شبه الحكومية أو المصانع الحكومية أو التابعة للهستدروت. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر خصوصية في المجتمع وفي المجال الاقتصادي، ووصلت بالبعض الى التفاوض مع جهات سياسية واقتصادية وهو لا يزال يرتدي الزي العسكري، وعندما يحتل أحد الضباط موقعاً في الحياة المدنية كان يعمل على مساعدة زملائه من الجيش في ايجاد وظائف لهم معه في الخدمة نفسها.

ويجدر بنا الاشارة في هذا المجال الى أن الكنيست الاسرائيلي قد وافق على مشروع قرار قدمه العضو روبين أرزي نائب حزب ميام يقضي بوجوب مضي ١٠٠ يوم على الأقل على تسريح الضباط قبل دخولهم الحكومة أو ترشيح أنفسهم للكنيست، وذلك للحد من الانتقال المباشر من الجيش الى الحكومة (٥٧).

ويجدر بنا، أيضاً، في مجال تأكيد الدور الذي يقوم به كبار ضباط الجيش بعد تركهم الخدمة، أن نقدم بعض التفاصيل عن المهن والوظائف التي يشغلونها لكي نتمكن من ملاحظة مدى تأثيرهم على المجتمع وتحكمهم في الحياة المدنية. ويخلص الجدول الرقم ٤ وظائف كبار الضباط المسرحين حتى العام ١٩٧٣.

#### الجدول الرقم ٤

وظائف كبار الضباط المسرحين من الخدمة (٥٩)

(١) وظائف كبار الضباط المسرحين حتى ١٩٦٦		(٢) وظائف كبار الضباط حتى سنة ١٩٧٣	
النسبة	مجال الوظيفة	النسبة	مجال الوظيفة
٤,٤٪	السياسة	١٠,٦٦٪	متنصب سياسي منتخب وموظفون
٥,٢٪	وزارة الدفاع	٢٤,٠٠٪	حزبيون
٦,٩٪	وزارة الخارجية	٢,٦٦٪	النظام العسكري
٢١,٧٪	وزارات حكومية أخرى	١٠,٦٦٪	وزراء خارجية وسفراء
١٢,٢٪	شركات حكومية	٨,٠٠٪	مراتب ادارية عليا في المؤسسات العامة
٢,٦٪	بلديات ودوائر حكم محلي	٥,٢٪	مراتب عليا في معاهد التعليم العالي
٥,٢٪	مؤسسات التعليم العالي	٢٢,٤٪	التعليم والأبحاث في ميدان
٢٢,٤٪	الشركات الخاصة	٨,٠٠٪	التعليم العالي
١٢,٢٪	أعمال مستقلة	٥,٢٪	مراتب ادارية في الصناعة
٥,٢٪	العودة الى الكيبوتس	٢٠,٠٪	والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية
٢,٠٪	مجالات أخرى		
١٠٠	المجموع	٩٩,٩٨	المجموع



وفيما يلي بعض الملاحظات على الجدول الرقم ٤ (٥٨):

١ — يلاحظ التحويل من العمل في الوزارات الحكومية الى العمل في النظام العسكري، فمثلاً، كانت نسبة العاملين من الضباط في الوزارات الحكومية ٢١,٧٪ وفي الشركات الحكومية ١٢,٢٪ حتى سنة ١٩٦٦. ولكن، حتى سنة ١٩٧٣، كان الذين حصلوا على مراتب ادارية عليا في المؤسسات ١٠,٦٦٪، بينما في الوقت نفسه ارتفع عدد العاملين في وزارة للدفاع من ٥,٢٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٤٪ سنة ٧٣ للعاملين في النظام العسكري.

٢ — الزيادة الملحوظة في نسبة الضباط العاملين في المؤسسات التعليمية، فبينما كانت حتى سنة ١٩٦٦ تساوي ٥,٢٪ أصبحت في سنة ١٩٧٣ — ١٦٪.

٣ — بالنسبة للعاملين في الشركات الخاصة والأعمال المستقلة كانت نسبتهم في سنة ١٩٦٦ تساوي ٢٢,٤٪ + ١٢,٢٪ = ٢٤,٦٪ وبقيت تقريباً زهاء النسبة نفسها اذ أصبحت سنة ١٩٧٣ ٢٢٪ بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

٤ — بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي والحزبي ارتفعت النسبة من ٤,٤٪ سنة ١٩٦٦ الى ١٠,٦٦٪ سنة ١٩٧٣، والتي تمثل الذين حصلوا على مناصب سياسية وحزبية.

أما اذا ما أردنا الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة للمناصب التي تولها الضباط المسرحون في الحياة السياسية والخدمة الحكومية فاننا نجد في الكنيست الثامن ثمانية جنرالات، كما أن حكومة رابين التي تكونت سنة ١٩٧٤ ضمت اثنين من رؤساء الأركان السابقين هما رابين وبارليف، بالإضافة الى عدد من الضباط من خلفيات عسكرية مثل آلون وبيرس. وفيما يلي تفاصيل للمناصب التي شغلها بعض كبار الضباط في المناصب العليا في جهاز الخدمة الحكومية (٦٠):

وزراء حكوميون سنة ١٩٦٨:

١ — ميچور جنرال موشي دايان — وزير الدفاع؛ ٢ — البريغادير جنرال يغئال آلون — وزير العمل؛ ٣ — البريغادير جنرال موشيه كارميل — وزير المواصلات والنقل؛ ٤ — اسرائيل غاليلي — وزير الأنباء. وزراء الخارجية — سفراء:

١ — الميجور جنرال يتسحاق رابين — سفير في الولايات المتحدة؛ ٢ — البريغادير جنرال راميز — سفير في بريطانيا؛ ٣ — البريغادير جنرال أفيدار — سفير في الأرجنتين؛ ٤ — الكولونيل آشرون ناتان — سفير في ألمانيا الغربية. كما أن هناك تسعة من كبار ضباط الجيش شغلوا مناصب مدراء عامين في الوزارات المختلفة عام ١٩٦٧ وثمانية مدراء كبار وستة في الجامعة والحياة الأكاديمية. وفيما يلي تحديد لبعض المناصب التي تعتبر من الدرجة الثانية والتي حصل عليها بعض كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الجيش عقب حرب ١٩٦٧ (٦١).

١ — في الوزارات: الجنرال العاد بيلد، شغل منصب مدير في وزارة التعليم. ٢ — في المؤسسات العامة: الجنرال مئير عميت المدير السابق للمخابرات، عمل

مديراً للمجمع الصناعي العام (كور).

٣ — في القطاع الخاص: الجنرال داف تلكوفسكي رئيس الطيران السابق، رأس مؤسسة استثمارية تابعة لمصرف (ديسكونت).

٤ — في الخدمات البلدية: الجنرال يوسف نيفو، تولى منصب رئيس بلدية هرتسليا.

٥ — في الوكالة اليهودية: الجنرال أوزي نركيس، رأس إدارة الهجرة.

٦ — في المناصب الدبلوماسية: الجنرال يتسحاق رابين عين سفيراً في واشنطن.

٧ — في الجامعة: القسم الإداري: الجنرال عاموس حوريف، رئيس قسم البولتيكنيك في جامعة تل أبيب؛ قسم التدريس: الجنرال متتياهو بيلد، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة تل أبيب.

٨ — الصحافة والإذاعة: الجنرال حاييم هرتسوغ رئيس المخابرات السابق، عين في منصب المعلق العسكري.

٩ — في الموانئ: الجنرال حاييم لاسكوف قائد طيران سابق، عين رئيس أقسام في الموانئ، ثم عين مكانه أهارون ديمر أول قائد للطيران.

١٠ — في المصانع: الجنرال يشعيا حينس مدير مصنع (حمات) لإنتاج السيارات الكبيرة: الجنرال افرام دايفو مدير مصنع (تيتعوس).

من هذا السرد للمناصب التي تولاها كبار ضباط الجيش في الحياة المدنية، نلاحظ التنوع الواضح في هذه المناصب، إذ شملت جميع مرافق الحياة المدنية في إسرائيل من قطاع عام ووظائف حكومية إلى أعمال خاصة ووظائف في مشاريع خاصة إلى وظائف ذات طابع ثقافي مثل العمل في الجامعة أو من خلال الصحافة أو وزارة التعليم. وكان لهذا أثر كبير في صبغ المجتمع الإسرائيلي بالصبغة العسكرية، لأن هؤلاء الضباط عندما ينتقلون إلى الحياة المدنية يكون من الصعب عليهم التخلص من الروح العسكرية التي ورثوها من الخدمة الطويلة في الجيش.

### دور الجنود المسرحين

ما سبق كان عن دور كبار القادة والضباط المسرحين من الجيش في الخدمة المدنية والحياة السياسية؛ ولكن ماذا عن دور الجنود المسرحين، هل يمكن أن يكون لهم تأثير على المجتمع، وكيف؟

كتب تيدي برويس<sup>(٦٢)</sup> عن دور الجنود المسرحين، مبيناً أنهم يمارسون دوراً كبيراً في المجتمع وبشكل خاص في حركات الاحتجاج التي تجتاح المجتمع الإسرائيلي. وذلك ناتج عن احساس الجنود بالضيق وعدم الرضى، وقد خلق تباين خلفياتهم السياسية — رغم الاطار العسكري الذي جمعهم فترة الخدمة — عقبة على طريق قيامهم بدور فعال في المجتمع، ولكن وجود أي ضابط كبير يمكن أن يتزعم حركتهم ليشكلوا أشبه ما يكون بـ «مجلس جنود» سيكون له تأثير كبير في تنظيم وبرايز دورهم، وإن كان هذا الدور في البداية بسيطاً أو غير واضح، وتظهر أهميته عند انضمامهم إلى قوة اجتماعية موجودة

في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آريئيل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستأجرين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم<sup>(٦٣)</sup>.

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، ان أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة — من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة — هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

### أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (ج) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب<sup>(٦٤)</sup>.

### ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية<sup>(٦٥)</sup>

□ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.



□ الاتجاه نحو احتلال المراكز العليا في القيادة العسكرية بواسطة الضباط الذين لم تكن لديهم خبرة طويلة في مرحلة ما قبل قيام اسرائيل، والكثير منهم خدم كمتطوع أو كمجرد جندي خلال حرب ١٩٤٨، وهم في الغالب يمثلون قيادات شابة.

□ أن معظم التغييرات الجديدة التي أعقبت حرب أكتوبر (تشرين أول) كانت تغييرات ذات طابع مؤقت، وكانت، في الغالب، تهدف الى حل مشكلات ظهرت فجأة كتعيين اللواء زئيني رئيساً لشعبة العمليات، واللواء تال قائداً للجبهة الجنوبية، واللواء غونين قائداً لمنطقة شرم الشيخ.

□ أدى النقص الكبير في القيادات بعد الحرب — نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط أو اتهام عدد آخر منهم بالمسؤولية عن التقصير — الى لجوء القيادة الاسرائيلية الى التفتيش عن «أبطال الأمس» من القادة واقناعهم بالعودة الى الجيش واقناع القادة القدامى الذين كان معظمهم على وشك الاعتزال، على البقاء في الخدمة، أمثال أدان ودان لنر وحوفي.

### النخبة العسكرية واحتمالات قيام انقلاب عسكري

كانت وجهة النظر السائدة باستمرار في اسرائيل تقوم على استبعاد قيام انقلاب عسكري وذلك لعدة أسباب نورد منها:

١ — ان ضباط الجيش لا يؤلفون طبقة اجتماعية مختلفة أو جماعة ذات وجهة نظر موحدة، مما جعل آراء القادة العسكريين السياسية متباينة وتعكس الآراء السياسية القائمة في المجتمع.

٢ — ان أغلبية رجال الجيش من الاحتياط، ويتم تبديل الضباط الكبار بسرعة كبيرة بشكل يصعب معه تبلور نشوء طبقة عسكرية محترفة.

٣ — طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل، والتي تتميز بوجود حزب قوي يملك أغلبية جماهيرية وتشريعية ووجود قوى ضاغطة لها وزنها مثل الهستدروت.

٤ — تداخل الجيش مع المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الجيش في مجال الحياة العامة، ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل.

٥ — قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيعاب من يترك الجيش وانتشار القادة العسكريين المتقاعدين في القطاعات المختلفة.

٦ — تطابق الأهداف السياسية بشكل عام بين الجيش والقيادة السياسية.

نستنتج مما سبق صعوبة قيام انقلاب عسكري؛ ولكن تطورات الأحداث بعد تشرين الأول (أكتوبر) فرضت وضعاً جديداً تمثل في زيادة تدخل الجيش في السياسة، وزيادة عدد العسكريين في السلطة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤدي بالتالي الى عسكرة السياسة الاسرائيلية بدون انقلاب عسكري. ويرى الدكتور أريك كوهين المحاضر في الجامعة العبرية في القدس<sup>(٦٦)</sup> أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بعدم امكان قيام انقلاب عسكري بسبب أن الجيش «جيش الشعب» وغير مستيس ومتشبع بالمبادئ الديمقراطية، قد تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر). ويضع الدكتور المذكور أسس احتمال قيام انقلاب عسكري وذلك في حالة «تعمق أزمة الارادة

القومية وتدهور النظام السياسي»، فيما لوحصلت كتلة على أكثرية ثابتة بعد انتخابات مكررة ومعادة، وإذا ما تبين عدم امكانية قيام «اجماع قومي» «حول المشكلات المصيرية التي يجب الوصول الى حسم بشأنها بطريق ديمقراطي، وقتها يمكن أن يقوم من صفوف الضباط الكبار أو ضباط الاحتياط شخص قوي يناشد زملاءه أن يضعوا حداً للعبة الديمقراطية ليس بدافع التطرف وإنما بدافع الشعور بالمسؤولية والقلق العميق على صورة اسرائيل وأمنها.

### مؤشرات على مستقبل النخبة الحاكمة

تعتبر عملية البحث في التوقعات السياسية عملية صعبة جداً، خاصة اذا ما تعلقت العملية بطبيعة وتنوعية النخبة العسكرية المستقبلية في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي، حيث أن الظروف الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتتعرض لهزات مستمرة، وأن أية أزمة أمنية تجتاح هذا المجتمع ستقلب معظم التوقعات السياسية رأساً على عقب. ولذلك فإن الباحث سيحاول وضع بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن طبيعة مستقبل النخبة العسكرية في اسرائيل:

١ — اتجاه النخبة الحاكمة للابتعاد عن «جيل الآباء» والقيادات التقليدية القديمة. ويجمع الباحثون في القيادة العسكرية الاسرائيلية على أن هناك تحولاً في القيادة الاسرائيلية نحو بروز قيادات جديدة لم يكن لها دور تاريخي في قيام اسرائيل، مثل «جيل العمالقة» القديم.

٢ — هناك اتجاه لتزايد عدد أفراد «الصابرا» في النخبة العسكرية، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد، رغم انتمائه لجيل «الصابرا»، ينحدر من أصل شرق — أوروبي، وذلك نتيجة كون هذه الفئات كانت تعتبر قريبة من القيادة التقليدية، وفي الوقت نفسه هناك اتجاه لتزايد عدد اليهود الشرقيين بين أفراد النخبة العسكرية، ولكن هذا الاتجاه يسير بطيئاً.

٣ — الاتجاه نحو القيادة الجماعية ورفض دكتاتورية الفرد، خصوصاً بعد غياب القيادات الكارزمية التقليدية التي تميزت بتاريخ طويل من العمل في خدمة أهداف الحركة الصهيونية.

٤ — كان الاتجاه قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) نحو ملء قمم مراكز القوى العسكرية بالقيادات الحزبية، باعتبارهم يمثلون القيادات السياسية الواعية والتي تربت على أيدي القيادات الكارزمية القديمة وعاشتتها من خلال النضال الحزبي. ولكن هذه الموازين انقلبت بعد حرب تشرين الأول، إذ فرضت الحرب الاتجاه نحو قيادات من أصل عسكري باعتبارها الأكفأ لتخطي ذيول التقصير في الحرب.

٥ — الاتجاه نحو القيادات الإدارية الكفؤة ذات المهارات الفنية والتي تتميز بأنها أقل اعتماداً على الحماسة والخطابة، وأكثر واقعية في مجابهة الأحداث.

٦ — ازدياد ارتباط واعتماد النخبة العسكرية على الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة تأثير يهود «الدياسبورا» على القيادة الاسرائيلية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بحيث أصبحت القيادات الصهيونية في الخارج تتدخل في طبيعة التعيينات

داخل المجتمع الاسرائيلي، وتفرض شروطاً على نوعية القيادة الاسرائيلية. وذلك بسبب تزايد اعتماد اسرائيل على القوى الصهيونية خارج فلسطين واهتزاز مركز القيادة الاسرائيلية التي كانت عقب حرب ١٩٦٧ تفرض شروطها ووصايتها على القيادات الصهيونية في الخارج.

—Aviv): Maarchot, Israel Defence Army Publishing House, n.d., pp. 1-10.

Elizur, Yoav and Eliahu Salpeter, (١٠) *Who Rules Israel*, New York: Harper and Row Publishers, 1975, p. 195.

Perlmutter, *Op.cit.*, p. (١١) مصدر الجدول: 64.

*Ibid.*, p. 36. (١٢)

Thomas Bransten, *David Ben-Gurion Memories*, Cleveland (Ohio): The World Publishing Co., 1970, p. 97.

(١٤) اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦٥.

Perlmutter, *Op.cit.*, p. 76. (١٥)

Allon, *Op.cit.*, p. 270. (١٦)

Bransten, *Op.cit.*, p. 98. (١٧)

Eisenstadt, S.N., *Israel Society*, London: Wiedenfeld and Nicolson, 1967, p. 234.

Alan Arian, *The Choosing People-Voting Behavior in Israel*, Cleveland: Western Reserve University, 1968, p. 20.

(٢٠) علي الدين هلال، تكوين اسرائيل: دراسة في اصول المجتمع الصهيوني، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠، ص ١٢٨.

(٢١) أنيس القاسم، التحدي الصهيوني ومواجهته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥٧؛ الهيثم الأيوبي، «خطر الابداء»، شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٤٠.

(٢٢) يشعياهو بن بورات وآخرون، التقصير (المجدال)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٣١٢.

(٢٣) انطوان الياس، «مشكلة اسرائيل بين أمثلة التاريخ وبرامج البقاء»، شؤون فلسطينية.

Leonard Fein, *Politics in Israel*, Boston: Little, Brown and Co., 1967, p. 149.

Geraint Parry, *Political Elites*, New York: Praeger Publishers, 1970, p. 15.

(٢) لمزيد من وجهات النظر بشأن تعريف النخبة والانتقادات التي وجهت اليها يمكن الرجوع الى كل من بوتمر، النخبة والمجتمع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ص ٦-٩، ص ١٢؛ Parry, *Op.cit.*, p. 30. تيسير الناشف، «النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص ١٣١-١٣٢؛ حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ص ٨٠.

(٤) أنظر بشأن تعريف المؤسسة العسكرية حاتم صادق، «العسكريون في المجتمع الاسرائيلي» مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، ص ٩٢-١١٠.

(٥) بوتمر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel*, London: Frank Cass and Co. Ltd., 1969, p. 60.

Ben Halpern, «The Role of Military in Israel», in Johnson (Ed.), *The Role of Military in Underdeveloped Countries*, Princeton: Princeton University Press, 1962, p. 341.

Allon Yigal, *The Making of Israel's Army*, London: Valentine Mitchell, 1970, p. 3.

(٩) جاء ذلك في المقدمة التي كتبها بن-غوريون لكتاب مصور صادر عن الجيش الاسرائيلي تحت عنوان:

*Israel Defence Army, 1948—1958*, (Tel —



Walter Laqueur, *The Road to War*, (٤٠)  
London: Cox Wyman, Ltd. 1970, pp. 172-3.  
(٤١) مازن البندك، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥،  
٤٨.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع  
راجع: Perlmutter, *Op.cit.*, p. 71-75. مازن  
البندك، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤-٦٦. وأنظر  
أيضاً بشأن تطور الصناعات العسكرية  
الاسرائيلية: نيكيتا جالينا، دولة اسرائيل،  
القاهرة: دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص ١٨٦؛  
سمير جريس، «الصناعة العسكرية الاسرائيلية  
توسع نشاطها» في قضايا اسرائيلية، العدد ١٥،  
٢٢ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٤٧٨-٤٨٤.

(٤٣) أسعد عبد الرحمن، «العلاقات المدنية  
العسكرية في اسرائيل»، شؤون فلسطينية،  
العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٦١.

(٤٤) عماد شقور، «عسكرة السياسة وتأسيس  
الجيش»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠، نيسان  
(أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٣٩-٢٤٠، غير أنه بعد  
حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، على  
ما أفرزته من انعكاسات على أصعدة عدة، أقر  
الكنيست سنة ١٩٧٥، بالاجماع وامتناع كتلة  
راكاح عن التصويت، قانوناً أساسياً جديداً  
للجيش الاسرائيلي وفق توصية وردت من «لجنة  
اغرانات»، وهي اللجنة المكلفة بالتحقيق في  
التقصير الاسرائيلي في تلك الحرب. وأكد  
القانون الجديد مبدأ خضوع الجيش للسلطة  
المدنية العليا، أي الحكومة، وأن يكون وزير  
الدفاع هو المسؤول عن الجيش وحلقة الوصل  
بين الجيش والحكومة، ويكون رئيس الأركان هو  
المستوى القيادي الأعلى في الجيش، ويخضع  
لسلطة الحكومة ويكون رئيسه فيها وزير الدفاع.  
ونص القانون على طريقة تعيين رئيس جديد  
للأركان على أن يتم التعيين من قبل الحكومة  
وبتوصية من وزير الدفاع. أنظر في هذا الشأن:  
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،  
العدد ١٦، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٥؛ و«قانون  
أساسي جديد للجيش الاسرائيلي»، قضايا  
اسرائيلية، العدد ٥، ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٥،  
ص ١٦١-١٦٢.

(٤٥) عندما طُلب الى أعضاء الكنيست أن يرتبوا  
القوى التالية حسب أهميتها السياسية في

العدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ١٩.  
Hurewitz, J.C. «The Role of Military (٢٤)  
in Society and Government in Israel» in  
Fisher Sydney (Ed.), *The Military in Middle  
East*, Columbus (Ohio): Ohio State Press,  
1963, p. 98.

(٢٥) أنظر شروط ومواصفات القيادة في  
Allon, *Op.cit.*, p. 250; Hurewitz, *Op.cit.*, p. 103.

(٢٦) «التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر (في  
اسرائيل)»، ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة  
الدراسات الفلسطينية، ١٦ آب (أغسطس)  
١٩٧٢، ص ٥٢٥-٥٢٦.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل بشأن تمثيل الفئات  
الاجتماعية، أنظر ايار القزان، مصدر سبق ذكره،  
ص ٢٦٦. Elizur, *Op.cit.*, pp. 194-219.

(٢٨) مازن البندك، اسرائيل مجتمع عسكري،  
بيروت: مطابع دار الكفاح، ١٩٧١، ص ٤٥-٤٦.

(٢٩) Allon, *Op.cit.*, p. 47.

(٣٠) القزان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٣١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٣٢) Bransten *Op.cit.*, p. 100.

(٣٣) Elizur, *Op.cit.*, p. 214.

(٣٤) محمد كعوش، صراع الجفرالات في  
اسرائيل، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ «العسكريون في الحياة  
السياسة الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين  
الأول»، الأرض، العدد ٦، ٧ كانون الأول (ديسمبر)  
١٩٧٣.

(٣٥) Peter Medding, *Mapai in Israel*, Cam-  
bridge: Cambridge University Press, 1972,  
p. 214.

(٣٦) تهاني هلسة، دافيد بن-غوريون،  
بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨،  
ص ٢١٢؛ Lau N. Lavie, *Moshe Dayan*,  
Hartford: Hartmore House Inc., 1969, p.  
118-9.

(٣٧) حبيب قهوجي، الصحافة والمجتمع  
الاسرائيلي، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات  
الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٣٨) Lavie, *Op.cit.*, p. 119.

(٣٩) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 80.

المجتمع: الهستدروت، البيروقراطية الحاكمة، الكيبوتس، المثقفون، المجموعات العرقية، الجيش، أجمعت الغالبية على وضع الهستدروت في الأول، ثم الكيبوتس في المرتبة الثانية، وزادت قليلاً عن البيروقراطية الحاكمة التي جاءت في المرتبة الثالثة. وكان المثقفون والمجموعات العرقية تتنافس على المركز الرابع، وحصل الجيش على تأثير سياسي ضئيل ووضع في المرتبة الأخيرة. أنظر ذلك في:

Lester Seligman, *Leadership in New Nation*, New York: Prentice Hall Inc. 1964, p. 51.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن منصب رئيس الأركان راجع بنكو آدار، «الجيش والسياسة في إسرائيل»، ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٤٩٦-٤٩٧: «The Hawkish Chief Staff», *Middle East International*. No. 39, September 1974, pp. 18-19; يوسف عفيفي، جيش الدفاع الاسرائيلي، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٨٢-٨٥: رئاسة الوزراء، المكتب التنفيذي لشؤون الأراضي المحتلة، أربعة مرشحين لمنصب رئيس الأركان، فرع المعلومات، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ملف رقم ٤٦٠، عمان، ١٩٧٤. Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, New Haven: Yale University Press, 1972, p. 215.

(٤٨) David Shaham, «A Crisis of Leadership», *New Outlook*, Vol. 17, No. 4 (150), May 1974, pp. 28-32.

(٤٩) الجدول مستخرج بتصريف من المصادر التالية: اباد القزاز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢: ملحق العدد ٨، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٣ «ندوة رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي السبعة السابقين»، ص ٣٥٩: Elizur, *Op.cit.*, pp. 195-6.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات، أنظر: يشعياهو بن بورات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤، ٨٦، ٩١. وعن دور رئيس المخابرات في حرب ١٩٦٧، أنظر: Laqueur.

(٥١) ابراهيم العابد، سياسة اسرائيل الخارجية، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٩٩-١٠٠.

(٥٢) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٣) Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy*, London: Oxford University Press, 1974, p. 232.

(٥٤) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

سنأخذ على سبيل المثال لتغيير القيادة، والانتقال الى الحياة المدنية «القيادة العليا سنة ١٩٦٧، وسنحاول تتبع من بقي منهم في الخدمة. فمن بين ٢٢ ضابطاً شكلوا قيادة اسرائيل العسكرية العليا سنة ١٩٦٧، لم يبق منهم حتى سنة ١٩٧٢ سوى خمسة أشخاص في الخدمة، وأن ١٤، من أصل ١٨، من الذين خرجوا من الجيش انتقلوا الى العمل في الحياة المدنية، فمنهم ستة عملوا في الحكومة أو الخدمة العامة. وخمسة احتلوا مناصب في قطاع الاقتصاد، واثنان في مجال السياسة، وواحد أصبح مدرساً في الجامعة. أنظر Elizur, *Op.cit.*, p. 194.

(٥٥) أسعد رزوق: «الدور 'الاكسترا عسكري' للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل»، شؤون فلسطينية العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ٦٧.

(٥٦) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٧) ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٥٢٥.

(٥٨) يجدر بنا ملاحظة مدى صعوبة المقارنة في هذا المجال بين القسم (١) والقسم (٢) من الجدول الرقم ٤، لأن قسماً هذا الجدول لم يستعلا الفئات نفسها من الوظائف. ولذلك قمت بمحاولة التقريب بين الوظائف المتشابهة وربطها للمقارنة بمثلتها من الوظائف حتى تساعدنا في ملاحظة التغييرات التي حدثت.

(٥٩) مصدر القسم (١) من الجدول الرقم ٤

المتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٦٦: Perlmuter, *Op.cit.*, p. 76; أما مصدر القسم (٢) من الجدول الرقم ٤ والمتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٧٢ فهو غير منشور عن سيرة خمسة وسبعين من كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي من رتبة زعيم فما فوق. قدمه بن وور. راجع في هذا الشأن اياد القزاق، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، شؤون فلسطينية، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٤.

(٦٠) Perlmuter, *Op.cit.*, p. 77.

ولكن هناك محاولات لاجراء تعديل على الجدول وبيان التغيرات التي حدثت على هذه المعلومات. أنظر بهذا الشأن أسعد رزوق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ - ٧٠.

(٦١) أنظر في هذا المجال محمد كعوش، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ - ٤٨؛ حبيب قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٦٢) دافار، ١٩٧٤/٣/٢٢.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل أنظر «تصاعد حركة الاحتجاج وموجة العداء للزعامة السياسية في

اسرائيل»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ١٩٨.

(٦٤) شوراند رابوتاني، التغيرات في النظرة الاسرائيلية نحو الصراع (كتاب الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٢)، ص ١٠٠، وورد تلخيص لهذا التقرير في سمير جريس، «اعادة تنظيم الجهاز العسكري بعد نشر تقرير اغرانات»، قضايا اسرائيلية، العدد ١٢، ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن التغيرات التي حدثت في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) والتغيرات المتوقعة في مجال النخبة العسكرية، أنظر محمد كعوش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥ - ٧٠؛ الأرض، العدد ٦، كانون الأول ١٩٧٢، ص ٨ - ٩؛ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٨، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٢٨.

Dan Gillon, «Israel Leadership Called to Account», *Middle East International*, No. 32, February 1974, pp. 15-17.

(٦٦) هآرتس، ١٩٧٤/٢/١٢.



## التنمية الوطنية ومحو الأمية

هاني مهندس

يتزايد اليوم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة «النامية». إلا أن الآراء تتباين بصدد مفهوم التنمية. ويعود ذلك إلى اختلاف المصالح ومواقع الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري على النطاق المحلي والعالمي. وفي الآونة الأخيرة، بدأت م. ت. ف.، من خلال دائرة التربية والتعليم، تولي أهمية راهنة لحملة محو الأمية وتعليم الكبار (كجزء من التنمية الاجتماعية)، لذا من الضروري أن تركز هذه الحملة على أسس نظرية واجتماعية وسياسية وتربوية علمية متحررة من الذهنية التجريبية وآثار الثقافة الاستعمارية والرجعية تجاه قضايا التخلف والتنمية. خاصة أننا نتعامل مع واقع اجتماعي وسياسي فلسطيني له سماته المحددة ضمن إطار حركة تحرر وطني ما زالت تناضل بضراوة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على موارده وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة.

فالتنمية الاجتماعية، في إطار حركة تحرر وطني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها، بصورة جذرية، إلا عبر إنجاز الأهداف الوطنية وإقامة نظام اجتماعي - اقتصادي مستقل وخال من الاستغلال والقهر.

وفي عصرنا الراهن، يتوقف الكثير من التقدم والنجاح الذي يمكن أن تحرزه حركات التحرر الوطني على نوع ونمط المفاهيم الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يتم اعتمادها كمرشد للنضال الجماهيري الشامل. وما دامت الثورة الفلسطينية إزاء نشاطات اجتماعية وتربوية معينة، فينبغي عليها أن تسترشد بالفكر الطليعي التقدمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كيف تتناول النظريات البرجوازية والرجعية مسألة التنمية، وما هو المفهوم التقدمي عنها؟

## المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»<sup>(١)</sup>.

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ...) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي. فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، وإعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك. فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية<sup>(٢)</sup>؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته لكي تتطور القوى المنتجة نفسها. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يطلال الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الأميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغيير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم<sup>(٣)</sup>. فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية-وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

## التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس

هو وحده ما يميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تقسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف - أو التأخر - بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي - الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو «ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشيء عنه».

ويلاحظ سننتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن ما طرأ على هذه البلدان لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي - الاقتصادي الداخلي، بل إنه دخل في نزاع مع هذا التطور».

فحصلة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»<sup>(٤)</sup>.

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالية وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة ديالكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». فالتركيز على المظاهر السياسية



والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظواهر التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية، في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي إطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغيرات التي طرأت وستطراً على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية للتكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمائها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية، والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي. لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغيرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للأمبريالية. أما المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الأمبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الأمبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الأمبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات

البرجوازية في البلدان النامية، إضافة إلى القوى الرجعية والشوفينية المتعصبة، والليبراليين والبرجوازيين والعلماء المدافعين عن ديمومة سيطرة رأس المال في المجتمع والمستنكرين للشر (المطلق) والذين يردد بعضهم وجود «ميل فطري إلى الكسل» لدى الشعوب المتخلفة سواء بسبب المناخ أم «الطبيعة» الخاصة لدى هذه الشعوب. والهدف المشترك لكل هؤلاء، هو محاولة إقناع شعوب البلدان النامية «بضرورة اتباع الطريق الرأسمالي»<sup>(٥)</sup>، وتبرير الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وتشويه أهداف ومبادئ التعاون بين دول المنظومة الاشتراكية، والبلدان النامية (من خلال تعميم نظرية المصلحة الخاصة البرجوازية).

ونحن نجد حتى بعض العلماء الاقتصاديين الليبراليين الشرفاء، أمثال السويدي غونار ميردال لا يوافقون على النظريات الاستعمارية المفروضة تجاه البلدان المتخلفة والفقيرة. فميردال يرى أنه «لا يمكن تجنب إثارة مسألة الفقر في المناطق المتخلفة في العالم إلا بلغة المشكلة السياسية». فالنظرية الاستعمارية هدفها «التلطيف من المسؤولية الأخلاقية والسياسية للسلطات الاستعمارية وللأمم المتطورة بوجه عام، عن فقر هذه المناطق وعدم تنميتها». وترمي النظريات الاستعمارية إلى «إثبات أن هذه الأحوال المؤسفة طبيعية لا تتغير، بحيث لم يكن بالإمكان صنع أي شيء بشأنها». وهكذا يتم تطوير سكان المناطق المتخلفة وكأنهم «مكونين بحيث يتصرفون خلافاً للأوروبيين». فأصحاب النظريات الاستعمارية عن التخلف يتحدثون عن الميل «الطبيعي» لسكان المناطق المتخلفة إلى البطالة وعدم الفعالية، ورفضهم المجازفة في مشروع جديد، أو البحث عن أعمال مأجورة (١)، الأمر الذي يعكس «نقصان طموحهم الاقتصادي المحدود وعقليتهم في الاعتماد على المعونة، وخلقهم اللامبالي، وإيثارهم حياة الفراغ». وثمة كتابات «نظرية» أخرى على هذا الغرار أكثر تصنعاً وادعاءً «العلمية»، حين تحاول أن تشير إلى أن السمات العقلية المذكورة أعلاه في البلدان المتخلفة «نتيجة عن مجموع نظام العلاقات الاجتماعية الذي تقويه التصرفات والمؤسسات وكذلك المحرمات الدينية والمحظورات الأخرى المتأصلة في المعتقدات الخرافية»، وهي تصور نظام العلاقات الاجتماعية القائم هذا كنظام سكوني. ولكن لا يمكن إخفاء الفرضية العنصرية الكامنة وراء تقديم مثل هذه التفسيرات؛ وهي أن تدني مستوى شعوب المناطق المتخلفة «يمكن تعليقه بأنها عاشت منذ عصور سحيقة في مناخ غير ملائم». وقد أبرز أحياناً، بعض المنظرين الاقتصاديين الاستعماريين «أن سوء التغذية ومستويات العيش المتدنية بوجه عام تضعف المقاومة، وتؤثر بالتالي، في الإرادة وفي القدرة على العمل ولا سيما في الأعمال المجهدة».

ويرى ميردال أن مثل هذه الأفكار لتبرير «نظرية الفقر» في البلدان المتخلفة «تتفق بوضوح مع مصلحة سكان البلدان المتطورة الذين كانوا يريدون الحفاظ على تفوقهم وعلى مراكزهم المتميزة إزاء البلدان المتخلفة» و«سكانها الأصليين». فوظيفة هذه الأفكار تبريرية دفاعية وهي تقدم تعليلاً مرضياً لعدم التنمية في ظل الأنظمة الاستعمارية»<sup>(٦)</sup>.

طريق التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة

إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وإنما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلظت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفر دفعا قويا لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة ويفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وإنشاء خطوط السكك الحديدية والموانئ والطرق، كنتاج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»<sup>١١</sup>

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومعدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي



«الوطني»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استئثار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويشات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان بدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبا خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)». وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانج، فإن القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الإقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي».

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائمة، كما يذكر لانج، «يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»<sup>١٠١</sup>.

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى». لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، مازال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها مازالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل<sup>١٠٢</sup>.

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و«النمو» إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. ومادام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، ومادامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة مالم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا أُلقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحه الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»<sup>(١١)</sup>.

فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لأنها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانج «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري الممتن الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)». وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وإنما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية<sup>(١٢)</sup>.

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»<sup>(١٣)</sup>.

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة

كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الأنظمة مقاومة للشيوعية»<sup>(١٢)</sup>.

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانج، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية، التي تعارض «لدوافع أنانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»<sup>(١٣)</sup>.

ويؤكد شارل بتلهام أنه لا بد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية<sup>(١٤)</sup>.

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»<sup>(١٥)</sup>.

### التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية، فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طائفية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الأمبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الأمبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الأمبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الأمبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.



وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لا يمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الأمبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وإنجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الأمبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لا يمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لا يمكن أن تحقق النجاح، ما لم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أمدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يزرع نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادره لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجِعت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة<sup>(١٧)</sup>.

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والأمبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد بادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات. فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لمالها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك بات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهياكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المتخلفة، هي عقيمة «وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً» ويرى ميردال وبالوغ وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية لكونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والتطلعات والقيم التي تتركز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تثبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تبذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المتخلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تغل الفئات المحرومة، دون جدوى «بأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادتها سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن

«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة، بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة»<sup>(١٨)</sup>.

### الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هنا، فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يركز على أسس سياسية واجتماعية وتربوية ثورية، وتساهم في عملية التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامه الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الخالي من الاضطهاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطل أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تبرز بها المجتمع خلال فترة أو أخرى من تاريخه»<sup>(١٩)</sup>.

فللاقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتابة، بل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربطه بالحياة وبمتطلباتها في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»<sup>(٢٠)</sup>.

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنيًا، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب



الذي يستطيعون فيه أن يعطوا مهنيًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا بصورة أفضل.  
فالاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية التقدمية  
في مختلف المجالات.

ويلاحظ أن الحملات الناجحة لمحو الأمية، ارتبطت بعملية تغيير سياسي  
 واجتماعي تحرري ثوري واستنهاض كافة طاقات المجتمع. كما جرى ربطها بقضايا  
 المجتمع الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي حملة محو الأمية في كوبا، على سبيل المثال، التي كان «السبب في ظهورها  
نظام التعليم الوطني القاصر، والافتقار إلى الحافز من أجل التعليم، والدوام المدرسي  
ذو المستوى المتدني». نجد أنه تم محو أمية مليون من الأميين في سنة واحدة نتيجة  
تعبئة كافة طاقات المجتمع لإنجاز هذا الهدف. وبشكل خاص تم استنفار كافة المتعلمين  
لكي يمحو أمية غير المتعلمين. وتم ربط موضوعات التدريس بقضايا اجتماعية  
 واقتصادية وسياسية حيوية وراهنة. وكما صرح كاسترو عام ١٩٦١ في المؤتمر الوطني  
لتقييم حملة محو الأمية... «الثورة فقط هي التي تستطيع أن تغير هيكل التعليم كلية في  
البلاد لأنها غيرت أيضاً الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنه لتناقض في  
القول أن نعتقد أن مستغلي الشعب ومضطهديه يهتمون بتعليمه»<sup>١٠١</sup>.

كما جرى في أنيوبيا في ظل الثورة، وهي البلد المتخلف، ربط موضوعات حملة  
محو الأمية بتزويد العمال والفلاحين بالمهارات التقنية والسياسية والمعرفية اللازمة.  
فقد ناقشت الكتب المستخدمة «اقامة التعاونيات ومبادئ الثورة، وزراعة البن،  
ومواضيع زراعية عامة، وأسس الصحة الشخصية وسلامة البيئة»<sup>١٠٢</sup>. وجرى تعبئة  
مختلف الطاقات الشعبية لإنجاح حملة محو الأمية من الطلاب وأساتذة الجامعات  
وأساتذة المدارس وموظفي الدولة وأعضاء المنظمات الجماهيرية وأفراد الجيش  
والشرطة.

ولا بد أن نؤكد على أهمية المحتوى السياسي لحملة محو الأمية؛ فوسائل  
الاتصال وأجهزته الحديثة غير متوفرة لدى كافة السكان؛ إذ يتطلب توفرها وجود بني  
وهياكل اقتصادية واجتماعية متطورة. فمن هنا فإن وسائل الاتصال الاجتماعية  
والسياسية المباشرة (بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة) هي أكثر فعالية في  
التأثير، لكونها تعتمد الحوار المباشر وتقوم على التنظيم الجماهيري. وهي تعتمد على  
وجود حركة ثورية تحررية وخط جماهيري، فالإعلام إذا نظرنا إليه كجزء من التوجه  
والعمل السياسي الجماهيري لا يعود قاصراً على توفر وانتشار الوسائل والأجهزة  
الحديثة للاتصال الجماهيري. فوضع مشكلة الأمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية ووضوح أهداف الحملة على قاعدة عمل جماهيري مخطط ومنظم من شأنه  
أن يؤدي إلى إنجاح الحملة.

فالإعلام لا يمكن أن يلعب دوره في حملة محو الأمية إلا إذا انطلق من قاعدة أن  
العنصر الحاسم في إنجاحها هم الناس الذين يقومون بتغيير وتنظيم أنفسهم في  
علاقات اجتماعية وسياسية وإنتاجية وثقافية جديدة.

وثمة أهمية استثنائية في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي

يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التأكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتهائم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التقنية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد أهداف واضحة ومنسقة وأولويات، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وإنما برمجة...»<sup>(١٢)</sup>. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل إنجاح هذه الحملة.

(١١) موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول الغامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦-٢٨.

(١٢) باران، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.

(١٤) أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢، ص ٣٤.

(١٥) شارل بتهائم، التخطيط والتنمية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨-٥٩.

(١٦) باران، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(١٧) تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة، الدورة السادسة والثلاثون، ١٠/١١/١٩٨١، ص ١٦-١٨.

(١٨) د. جورج قزم، التبعية الاقتصادية، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٣٠-١٣٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط

(١) د. كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠-٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩-٢٠.

(٣) د. وروستو، مراحل النمو الاقتصادي، بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآلياته الداخلية، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩-١١، ٢٠-٢١، ٢٤.

(٥) ايفانوف، حول نظرية البلدان الغنية والفقيرة، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠-٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، نقد النمو، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩-١٠١.

(٧) بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢-٢١٣.

(٨) سنتش، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧-٥٠.

(٩) باران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢-٢١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦-٦٧.

التنمية الشاملة» في محور الأمية وخطط التنمية الشاملة، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ١٩٨١، ص ٩١.

(٢١) أبيل بريتموراليس (وزير التربية في كويا)، حملة محور الأمية في كويا، الثقافة العالمية (الكويت)، العدد الأول، تشرين الثاني ١٩٨١،

ص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩.

(٢٢) خوان هيرنانديز متشاور، «تعليم الجماهير الأثيوبية وثبة أساسية لتحقيق التطور»، القارات الثلاث (الطبعة العربية)، العدد ٨١، ١٩٨٢، ص ٥٠-٥١.

(٢٣) بتهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-١٥.



## النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢

اعداد: نبيل بدران

ارتبط اسم منظمة التحرير في لبنان قبل حرب ١٩٨٢ بالعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملازمة للنشاط السياسي والعسكري، فأخذت تتوضع للمراقب الخارجي صيرورة شمولية العمل التعبوي والبنائي للشعب الفلسطيني في لبنان، كنموذج لعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عامة.

ويهدف البحث الحالي الى عرض جانب من هذا النشاط الاجتماعي وهو النشاط التربوي، وتحليل ظروف نشوئه، وتقويم مستوى تأثيره على الوضع الاجتماعي العام، وأخيراً تحليل مستوى الادراك الجماعي لمسار العملية التربوية. ولكن قبل الشروع في عملية العرض والتحليل، لا بد من تحديد المفهوم العام والخاص لتعبير «التربية» لتعليل منهجية البحث الحالي.

شاع في المدة الأخيرة التحديد التالي للتربية عملية تنشئة الفرد وتطوير قيمه ومسلكه وكفاءاته للمساهمة في الجهد العام للارتقاء بالوضع الذاتي والجماعي. وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التربية عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء<sup>(١)</sup>. فلهذا لا تقف التربية عند حدود محددة، فإنها مستمرة طوال الحياة، بل هي جزء من الحياة الحديثة المتسارعة التطور. كما أن عملية التنشئة وتطوير كل من القيم والمسلك والكفاءات ترتبط جميعها بأهداف المجتمع وتصوره لمستقبله. وتتولى السلطة الاجتماعية — السياسية توجيه التربية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فمن المستحيل أن تكون عملية التربية غير هادفة.

ومن الناحية المنهجية تكون عملية التربية نظامية أو غير نظامية، مدرسية أو لا مدرسية. فكل وسائط توصيل المعرفة أو التأثير على مسلك الفرد هي جزء من عملية التربية ولكنها تختلف من ناحية الأسلوب. لذا سينحصر موضوع البحث الراهن بالتربية النظامية بشكلها المدرسي واللامدرسي، تاركاً جانباً، التربية غير النظامية.

## أولاً: النشاطات التربوية

١ - رياض الأطفال: توضحت مبكراً ضرورة انشاء رياض الأطفال، لاستقبال الأطفال قبل سن الانتساب للمدرسة الابتدائية (عمر ست سنوات). فالنظام التربوي لوكالة الغوث لا يشمل مرحلة ما قبل المدرسة، انسجماً مع الوضع السائد في الأقطار العربية المضيفة. فلقد نظرت وكالة الغوث الى هذا النشاط كجزء من النشاط الاجتماعي، وربطت فتح رياض الأطفال بمرور مساعدات خاصة. وكانت مثل هذه المساعدات ترد في الماضي، الا أنها تلاشت في السنوات العشر الأخيرة، مما جعل وكالة الغوث تقلص عدد الرياض.

وبالمقابل، ارتفع مستوى الوعي التربوي لدى الشعب الفلسطيني عامة والأفراد خاصة، لضرورة انشاء رياض الأطفال، لأهمية هذه الرياض لتنشئة الطفل واعداده للحياة المدرسية. كما ازدادت أهمية هذه الرياض مع دخول المزيد من النساء المتزوجات حقل العمل المأجور والنشاط العام.

قامت جمعية انعاش المخيم الفلسطيني بانشاء أول روضة، ثم تتالى انشاء الجمعيات والرياض، كما أخذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية يوليان اهتماماً خاصاً برياض الأطفال. وانعكس هذا الاهتمام أيضاً على القطاع الاجتماعي في التنظيمات السياسية، فأخذ يعطي أولية لإنشاء الرياض. وفي نيسان ١٩٨٢، بلغ عدد الرياض في لبنان ٤٤ روضة ضمت ٢٨٦٢ طفلاً، ويتولى أمرها ٢٦ مشرفة و١٣٣ مربية<sup>(٢)</sup>.

وأولى قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ اهتماماً خاصاً برياض الأطفال، فساهم في الدعوة لإنشاء رياض الأطفال، ونظم دورات تدريبية خلال الخدمة للمربيات، كما شجع عملية التنسيق بين الجمعيات المختلفة. وبعد قرار المجلس الوطني الخامس عشر (نيسان ١٩٨١)، بدعم رياض الأطفال، وجعل مرحلة ما قبل المدرسة جزءاً من نظام تربوي فلسطيني، أخذت دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية على عاتقها، فتولت دفع رواتب معلمات رياض الأطفال التابعة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كما أخذت الدائرة تدرس أسلوب دعم الرياض العائدة الى المؤسسات المختلفة، وسبل الوصول الى تعميم الرياض كجزء من نظام تربوي. وأعطت الدائرة أهمية خاصة للخطوات المطلوبة لتعزيز رسالة معلمة الروضة ومهنتها، وذلك من خلال تثبيت الوظائف في مرحلة ما قبل المدرسة، وادخال سلم رواتب وأجور، وأخيراً العمل السريع على انشاء نظام لإعداد المعلمات خلال الخدمة، على أمل انشاء معهد لاعداد معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة، في المستقبل. ومن ضمن الاعداد لإنشاء مركز لتدريب معلمات رياض الأطفال، خلال الخدمة، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعتماد المشروع المقدم من دائرة التربية، وقررت المشاركة في تكاليفه، فخصصت له لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ مبلغ ١٢٠ ألف دولار. وكان من المتوقع افتتاح المركز في أول صيف ١٩٨٢، وتولييه مباشرة عدد من الدورات التدريبية.

٢ - المدارس الثانوية: كان التعليم الثانوي يمثل دوماً معضلة كبيرة لمجموع الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد للطبقة الكادحة، حيث أن نظام التعليم المطبق في وكالة الغوث لا يحتوي على المرحلة الثانوية العليا. وعموماً ينتقل الطالب بعد الشهادة المتوسطة الى المدارس الثانوية الرسمية. غير أن عدد هذه المدارس في لبنان محدود جداً، مما أفرز طغيان قطاع التعليم الثانوي الأهلي، الذي يفرض رسوماً مرتفعة. بحيث أن المساعدة المقدمة من وكالة الغوث وقدرها ٢٢٥ ل.ل. لا تكفي ثمن الكتب، ولا تمثل عشر الرسم السنوي المفروض.

وفي الماضي، نجحت المساعي بإنشاء مدرسة ثانوية مجانية للذكور في ضاحية برج البراجنة قرب بيروت، وذلك كهبة من السعودية. وقدمت هذه المدرسة خدمات كبيرة للشعب الفلسطيني. كما ساعد انتشار المدارس الليلية، خصوصاً تلك التي كانت تعد لامتحانات التوجيهية المصرية، في توفير المجال للالتحاق بالتعليم الثانوي، مما قلص حتى أوائل السبعينات حجم مشكلة التعليم الثانوي للفلسطينيين. ولكن مع فرض الدولة اللبنانية للزامية حصول اللبنانيين على شهادة الثانوية العامة اللبنانية للانتساب الى الجامعات، تقلص عدد المدارس الليلية المعدة لشهادات غير لبنانية. ثم تلاشت هذه الظاهرة مع استمرار الحرب الأهلية.

ومع ارتفاع الرسوم المدرسية واستمرار التوتر الأمني، أخذت تظهر أزمة التعليم الثانوي في الوسط الفلسطيني. فأنشئت أول مدرسة ثانوية بدعم مباشر من منظمة التحرير، في مخيم تل الزعتر في شباط ١٩٧٦، أي خلال حصار مخيم تل الزعتر. فمارست هذه المدرسة نشاطها لبضعة أشهر ثم توقفت مع اشتداد القصف واحتدام المعارك. ثم تلاشت هذه المدرسة مع سقوط المخيم.

الا أن مبدأ انشاء ثانويات فلسطينية تعزز لدى الرأي العام الفلسطيني، كما أن القيادة الفلسطينية اقتنعت بهذا المبدأ، كتعبير عن الالتزام الاجتماعي تجاه الجماهير، وكعامل في تعزيز صمودها، وأخيراً، وأساساً، كواجب نحو اعداد الأجيال الصاعدة. فتم انشاء أول مدرسة ثانوية تابعة لدائرة التربية في عام ١٩٧٧ في مدينة طرابلس. ثم تسارع انشاء المدارس الثانوية في بعلبك وثلعبايا وصيدا. ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المدارس مختلطة. ويعطي الجدول الأول صورة تفصيلية عن عدد الطلاب في هذه المدارس.

وأما في منطقة صور، فلقد إرتؤي تأجيل انشاء مدرسة ثانوية واعتماد أسلوب دفع الرسوم المدرسية للطلاب. وهكذا بلغ مجموع الرسوم المدفوعة في منطقة صور في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، نحو ٦٥٠ ألف ل.ل.

بالرغم من وجود ظواهر سلبية كانت تؤثر على مسيرة المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهم هذه الظواهر كون كل من مدرسة ثلعبايا وصيدا ليليتين، فإن وجود هذه المدارس، ثبت مبدأ ضرورة التزام منظمة التحرير بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير التعليم الثانوي للشباب الفلسطيني، وخصوصاً توفير فرص متساوية للجنسين للارتقاء التعليمي والتخصص الجامعي لاحقاً. وعموماً، وإن اتبعت المدارس الثانوية نهجاً تقليدياً، أي التركيز على التعليم الأكاديمي التلقيني، فإن وجودها



### الجدول الأول

عدد الطلاب في المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام الدراسي ١٩٨٢ / ١٩٨١

المدرسة	ذكور	إناث	المجموع
طرابلس	١٥٧	١٤٨	٣٠٥
بعلبك	٩٦	٥٤	١٥٠
ثعلبانيا	٤٨	٢٧	٧٥
صيدا	٤٠٦	٣٢٨	٧٤٤
المجموع العام	٧٠٧	٥٦٨	١٢٧٤

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: احصاءات داخلية.

ونموها في مناخ حيوي متفاعل يطرح الاحتياجات والأهداف من التعليم الثانوي والتعليم عامة، فيضمن مثل هذا المناخ تطويراً نوعياً ملائماً لهذه المدارس الثانوية وغيرها.

٣ - التحضير للحملة الشاملة لمحو الأمية في لبنان: جاءت حرب حزيران ١٩٨٢، بينما كان التحضير لحملة محو الأمية على الساحة الفلسطينية في لبنان قائماً على قدم وساق. ففي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدورة التدريبية للقيادات الشعبية ٤ - ٩ حزيران (يونيو)، بدأ العدوان الصهيوني. وبقيت الدورة مستمرة حتى يوم الاثنين ٧ حزيران (يونيو)، ثم توقفت نتيجة اضطراب عدد كبير من المندوبين للعودة الى مناطقهم. كانت هذه الدورة تهدف الى اعداد مندوبي المنظمات الجماهيرية في المناطق للاشتراك الفعال في مجالس المناطق والنشاطات المتعلقة بحملة محو الأمية، ولوعي ضرورة التنسيق بين حملة محو الأمية والنشاطات التنموية المختلفة. وهذه الدورة هي فاتحة سلسلة الدورات والندوات المرتبطة مباشرة بالاعداد لاعلان الحملة في ١/١/١٩٨٣:

- ١ - الحلقة الدراسية للقيادات الشعبية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.
- ٢ - حلقة انتاج المواد التعليمية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.
- ٣ - الدورة التدريبية للمشرفين التربويين تموز (يوليو) ١٩٨٢.
- ٤ - الدورات التدريبية المركزة لاعداد المنسقين (المعلمين) تموز (يوليو) - آب (أغسطس) ١٩٨٢. (٨ دورات).

، الحلقات والندوات هي جزء من المشروع المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكانت ١. عات ودورات التدريب تمثل جانباً من الإعداد لبدء حملة محو الأمية، بينما كانت هناك مهمات أخرى مثل اعداد هيكلية الأجهزة الاشرافية والفنية والتنفيذية وفي الوقت المناسب، وكذلك اعداد وتنفيذ المواد التعليمية، وأخيراً توفير الصفوف

## الجدول الثاني

فترات حملة محو الأمية في لبنان وعدد الدارسين حسب المراحل وعدد الصفوف والمنسقين والمشرقيين التربويين

الفترة	الدارسون حسب المراحل			المجموع	الصفوف	المنسقون (معلمون)	المشرفون التربويون
	الأساس	التكميل	المتابعة				
١	٨٠٠	٨٠٠		١٦٠٠	٨٠	٨٠	٤
٢	٤٠٠٠	٥٨٥٠	٨٠٠	١٠٦٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٢٦
٣	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠	١٨٨٠٠	٩٤٠	٩٤٠	٤٥
٤		٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٢
٥	٤٠٠٠	٤٣٧٠	٤٠٠٠	١٢٣٧٠	٦١٨	٦١٨	٣٠
٦		٤٠٠٠	٤٣٧٠	٨٣٧٠	٤١٨	٤١٨	٢٠
٧			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
الإجمالي	١٢٨٠٠	٢٧٩٧٠	٢٧٩٧٠				

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة التنفيذية في لبنان، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٤.

والتجهيزات اللازمة.

وفي نطاق اعداد المواد التعليمية، أُعطي اهتمام خاص باعداد مواد تترجم الخبرات الحديثة في تعليم الكبار، والتحرر تماماً من مناهج وأساليب التعليم المستقاة من التعليم الابتدائي.

كان لا بد من وضع خطة متعددة الجوانب، لأن الوصول الى تعليم ٢٨ ألف أمي وشبه أمي خلال خمس سنوات (الجدول الثاني)، يتطلب، على ضوء الأهداف المحددة، توفير امكانيات مادية وتعبوية مختلفة، يصعب تجنيدها دون التخطيط المتكامل والجيد، وخصوصاً أن هذه الأهداف انبثقت من مستوى الوعي لدور محو الأمية وتعليم الكبار في التطوير الاجتماعي، ومن التجارب المحلية والعالمية لأساليب مواجهة ظاهرة الأمية.

لقد برهنت النشاطات الجزئية والمحددة في نطاق محو الأمية عن فشل مثل هذا الأسلوب. وبالمقابل، أظهرت تجربة محو الأمية في مؤسسة صامد نجاح أسلوب المواجهة الشاملة، الذي يعطي أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية قصوى لعملية محو الأمية وربطها باحتياجات المجتمع والمؤسسة. وهذا ما استدعى اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

شارك الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مع دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد في الاشراف على هذه التجربة ودعمها مادياً ومعنوياً. وخلال تنفيذ الحملة في مؤسسة صامد، تولدت قناعة بضرورة تنفيذ حملة شاملة على مستوى الساحة الفلسطينية في لبنان. وهكذا أصدرت اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بإنشاء لجنة عليا لمحو الأمية في لبنان (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٠). كما أصدرت اللجنة التنفيذية، لاحقاً، قراراً بإنشاء إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في دائرة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المناخ الايجابي، أخذت اللجنة العليا تعد لمؤتمر وطني لمناقشة وقرار أسس الحملة الشاملة. ونتيجة الوضع الأمني في لبنان خلال ربيع عام ١٩٨١، تم تأجيل المؤتمر من حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. على أن يعقد على شكل ندوة. وعقدت هذه الندوة في بيروت من ١٢ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ باسم «الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية في لبنان». وشارك في الندوة مندوبون عن منظمات شعبية ومهنية فلسطينية، وكذلك مندوبون عن منظمات متخصصة عربية وعالمية، الى جانب عدد من المربين والاختصاصيين. وجاءت مداوالات الندوة ونتائجها دعماً لمبدأ الحملة الشاملة لمحو الأمية. كما أكدت على وجود ارادة جماعية، تصر على انجاح مثل هذه الحملة.

وبعد ندوة بيروت، تحولت اللجنة العليا لمحو الأمية في لبنان الى المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، على أن تلحق به مجالس اقليمية ومجالس محلية، تكون جميعها الهرم الاشرافي على مستوى الانتشار الفلسطيني. وعقد المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماعين، الأول في دمشق في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ والثاني في بيروت في أيار (مايو) ١٩٨٢، وأقر خلال هذين الاجتماعين مشروع النظام الأساسي للحملة والنظام الداخلي للمجلس.

٤ - **التعليم والتدريب المهني:** يعود الاهتمام بالتدريب المهني، أو بالأحرى بالتأهيل المهني، الى أكثر من عشر سنوات خلت، كجزء من النشاط الاجتماعي مع المرأة، لكن تطور المهمات الانتاجية والاجتماعية والادارية، أبرز بدوره الحاجة لاعداد القوى العاملة بمستوياتها المختلفة لزيادة الانتاجية من جهة، وتطوير مستوى العمل من جهة أخرى. قامت اللجنة العلمية بإنشاء مدرسة مهنية عام ١٩٧٣، تخرج عمالاً مهرة في فروع الميكانيك والحدادة والالكترونيك. وتخرجت فعلاً من هذه المدرسة عدة أفواج من العمال المهرة.

وبعد تأمين التمويل عبر الاتفاقية الفنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب العمل العربي، كان من المتوقع افتتاح مركز لإعداد التقنيين خلال عام ١٩٨٢، وهو مركز يهدف الى اعداد الكوادر الوسطى في الصناعة. والأهمية التربوية - الاجتماعية للمشروع، أنه يتيح المجال لعمال مهرة ومن أعمار مختلفة وفي حال استيفاء شروط الانتساب، لاكمال تخصصهم التقني.

كما أخذت مؤسسة صامد تعنى بدورها بالتدريب المهني، فأنشأت مركزاً تدريبياً لصناعة الثياب، وأخذت تدرس المهن والامكانيات لانشاء المزيد من مراكز التدريب خلال الخدمة. وازضافة الى الحاجة الماسة لمستويات المهارة، كانت مؤسسة صامد تركز أيضاً على مبدأ حق العامل وواجبه في التطور المهني، وهكذا تبلور أسلوبان للنشاط:

□ أسلوب للتدريب خلال الخدمة، يأخذ شكل دورات متتالية توصل العامل الى مستوى عامل ماهر أو، لاحقاً، الى مستوى تقني، على أن يتم، بشكل متواز مع هذه الدورات،



تنظيم برامج المستوى التعليمي، التي تؤهل العامل للانتساب الى دورات مهنية أعلى.

□ أسلوب للتدريب قبل الخدمة، وبالتحديد للأجيال الصاعدة، وذلك لاعداد العمال نصف المهرة أو المهرة، ويكون هذا التدريب متوسط الأمد وطويل الأمد.

ولقد تأكدت، عموماً، ضرورة تحديد أهداف واضحة لدورات التدريب المهني، واعداد برامج ومناهج مدروسة تترجم فعلياً الأهداف المرسومة. ولقد أخذت الاحتياجات الفعلية والنشاطات المختلفة، وكذلك أخذت تطلعات المتدربين لتأمين عمل ولضمان الترقى الوظيفي، تضغط جميعها بهذا الاتجاه. واجتاحت موجة المطالبات والتطلعات هذه برامج تأهيل المرأة، والدعوة الى تطوير البرامج التقليدية، وادخال برامج جديدة، وفتح باب الانتساب أمامها لعدد من الدورات والمهن الخاصة بترجل. ولذا شهدت الفترة الأخيرة نقاشاً واسعاً حول الخطوات المطلوبة بهذا الخصوص. وجاءت الحرب الأخيرة ونتائجها لتؤكد ضرورة التوجه الدئيف نحو تأهيل المرأة للعمل.

٥ — التعليم العالي: بعد تعيين الدكتور ابراهيم أبو لغد عميداً للجامعة الفلسطينية المفتوحة، أخذ الاعداد لهذه الجامعة منحى جديداً، حيث بدأ العمل لتعيين كادر الجامعة وللترخيص لها من أحد الأقطار العربية، وفتح فروع في مناطق الشتات الفلسطيني. وكان من المحتمل أن يتلمس التجمع الفلسطيني في لبنان باكراً أثر هذه الجامعة. ومن المعروف أن أحد الأهداف الأساسية للجامعة هو تطوير كفاءة العاملين في المجالات المختلفة داخل القطاع العام الفلسطيني. وذلك بهدف بلورة رؤية واحدة وزيادة الفعالية والانتاجية.

٦ — نشاطات تربوية أخرى: قد تدخل التنمية الإدارية في نطاق التدريب المهني، ولكن حرص على فصلهما من أجل ابراز الاهتمام الخاص بتنمية الكوادر في القطاعات المختلفة. وقد تولى المعهد الفلسطيني للتنمية الإدارية تنظيم دورات ادارية عامة ومتخصصة تصل الى الكوادر في القطاعات المختلفة. فالى جانب الأثر المباشر المرتقب في رفع الكفاءة الإدارية الفردية والجماعية، ساهم المعهد، أيضاً، في تنمية الوعي للتطوير الذاتي والتخصص العلمي والمهني. ولا ننسى، أخيراً، النشاطات الشببية المختلفة، والتي ان شهدت تعثرات مختلفة، فاذنا كانت تسعى جاهدة لايجاد الصيغة التربوية الملائمة؛ واستطاع بعض المنظمات الشببية تحديد المسار التربوي السليم، وبدأ يبني على أساسه الكادر الشببي.

### ثانياً: المفاهيم المتبلورة من النشاطات التربوية المختلفة

تميز النشاط التربوي في الحقبة الأخيرة، بارتكازه على حلقات فكرية مزدوجة التمثيل، تخصصية وشعبية، وذلك لتحديد الأسس والمهام التربوية المطلوبة. فالى جانب الوضوح التربوي المحقق عبر هذه الحلقات، فانها أيضاً ساهمت في توضيح المعطيات والأسس الاجتماعية. وسنعرض في مايلي المفاهيم التربوية والاجتماعية المختلفة الصادرة عن عدد من هذه الحلقات، وتحليل العلاقة فيما بينها، لاستشفاف مستوى الترابط والتكامل بين مجموع المفاهيم المعروضة:

□ خلال الندوة الأولى حول رياض الأطفال (بيروت: نيسان (أبريل) ١٩٨٢)<sup>(٢)</sup>، اتفق

المجتمعون من مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية على أن الأهداف العامة لرياض الأطفال الفلسطينية هي:

« ١ — مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية.

« ٢ — تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها.

« ٣ — مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل».

ويتضح من هذه الأهداف العامة التركيز على العامل الاجتماعي كموجه لعملية التربية.

□ وبالرغم من الارتكاز الى أسس استراتيجية المواجهة الشاملة لمحو الأمية المعتمدة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، لبلورة أسس الحملة الفلسطينية، الا أن هذا الارتكاز جاء مثيراً لحوار معمق على مستوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لحملة محو الأمية، وعلى مستوى الندوة المركزية الاولى لحملة محو الأمية الفلسطينية. ومن هنا، فالأسس والأهداف المعتمدة هي مفاهيم وتطلعات جماعية تعبر عن مستوى الوعي وتحدد اتجاه ارادة العمل.

□ والأسس التي استندت اليها الحملة هي:

« ١ — اعتماد المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحقيق مضامينه الوطنية الوظيفية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية.

« ٢ — اعتماد المواجهة الفلسطينية لمشكلة محو الأمية، بحيث يتم تنظيم حملة شاملة متكاملة مع جهود التنمية والنضال، للقضاء عليها.

« ٣ — اتخاذ القرار السياسي من أعلى المستويات تجسيدا للارادة الشعبية في سبيل تجنيد كامل الطاقات المعنوية والمادية كافة.

« ٤ — توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في الحملة.

« ٥ — تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي والانظامي أساساً، تقوم عليه عملية تعليم الكبار ومنطلقاً لمتابعة التعليم المستمر.

« ٦ — سد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة لمواجهة جميع التحديات المستجدة التي تقف عائقاً دون ذلك.

« ٧ — الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة مشكلة الأمية واعتماد أساليب التخطيط أساساً لكل نشاط.

« ٨ — تأكيد أهمية المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات، بحيث يمكن تعزيز ما يتحقق من ايجابيات وتجنب ما يظهر من سلبيات.

« ٩ — اعتبار الحملة الشاملة لمحو الأمية تجربة رائدة — فلسطينياً — ذات بعد وطني قومي وحضاري، والعمل على توظيف ما أمكن من الطاقات العربية والدولية والصديقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

« ١٠ — توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة

الشاملة».

□ أما أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية فقد تحددت كما يلي:

- « ١ - تحقيق محو أمية (وشبه أمية) للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية في ضوء الامكانيات المتاحة وإيصالهم إلى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة إلى:
- « ( أ ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.
- « (ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

« ( ج ) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

« ٢ - تعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني القائمة والمستقبلية»<sup>(٤)</sup>.

«ومن الواجب تحديد الالتزامات الأساسية للجامعة الفلسطينية التي تستجيب لخبرات الشعب الفلسطيني، وللفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي القومي، وللفلسطينيين في إطار العالم المعاصر. وبهذا المعنى فإن فلسفة الجامعة الفلسطينية المفتوحة لا بد أن تكون بالضرورة مستمدة من نطاق ثلاثة أطر: الفلسطيني والعربي والعالمي. وكل إطار من هذه الأطر يسهم في التوجه الأساسي للجامعة الفلسطينية المفتوحة.

«ويجب النظر إلى الجامعة الفلسطينية باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي لا بد أن تخدم التجمع الفلسطيني كما هو موجود اليوم، وهو تجمع له مجموعة خاصة جداً من القيم والالتزامات وطموحات المستقبل.

«كما يجب تصور الجامعة الفلسطينية المفتوحة باعتبارها جامعة عربية فلسطينية. فبينما تستهدف تلبية حاجات الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فإنها، انطلاقاً من هويتها القومية الشاملة، لا بد من أن تكون بالقدر نفسه مؤسسة عربية للتعليم العالي...»<sup>(٥)</sup>.

□ ومن وجهة أخرى، فقد أدى الحوار خلال الندوة الأولى حول التعليم والتأهيل المهني<sup>(٦)</sup> إلى تبني بعض التوصيات. وتعود أهميتها إلى المشاركين في الندوة من ممثلي مؤسسات تربوية واقتصادية واجتماعية، وما عبروا عنه من وعي تربوي واجتماعي، وإحساس بضرورة الانطلاق في العمل التربوي من مفاهيم متكاملة وجديدة. وهذه التوصيات هي:

« ( أ ) اعداد لجنة تنسيق لبحث احتياجات الثورة الفلسطينية خصوصاً، والمجتمع الفلسطيني عموماً، لمختلف الخبرات والمهارات، والسعي لتأمينها في مدارس منتظمة، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة.

« (ب) اقتراح بتأليف لجنة خاصة تقوم بدراسة ميدانية تشمل:

« ● القيام بعملية مسح ميداني يتم على إثرها تحديد الاحتياجات التدريبية من



حيث مجالات التدريب والاعداد البشري اللازم.

● القيام بعملية مسح أخرى تشمل المراكز التدريبية والتعليمية المتاحة والقائمة في المجال المهني، ومعرفة طاقاتها وقدراتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية للتدريب والتعليم المهني في ضوء هاتين الدراستين.

□ وأدى كل من الحوار والاستقصاءات المختلفة في اطار دراسة الجدوى للجامعة الفلسطينية المفتوحة الى بلورة العديد من المفاهيم أيضاً وسنذكر بالتحديد المفاهيم الاجتماعية المبلورة، أما المفاهيم التربوية فلا حاجة لذكرها، كونها موضحة ضمناً من خلال تعبير الجامعة المفتوحة، والذي يمثل أسلوباً متقدماً في توصيل المعرفة. وردت هذه المفاهيم الاجتماعية وبشكل واضح في فقرة «وقائع وقيم والتزامات» من دراسة الجدوى:

«(ج) ادخال برامج العمل اليدوي في المدارس الفلسطينية من المرحلة الأساسية صعوداً الى كل المراحل الأخرى».

يتبين لنا من مضمون مجموع هذه المفاهيم ومقارنتها ببعضها، أن التفكير التربوي الاجتماعي الفلسطيني:

(أ) يركز على ضرورة ربط المشاريع التربوية باحتياجات المجتمع الفلسطيني المناضل؛ فمع اعطاء أهداف واضحة للمشاريع التربوية، يسهل رفع تنفيذ كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وتوضيح المخرجات.

(ب) ينشد الترابط بين النشاطات التربوية المختلفة، بحيث يظهر تدريجياً نظام تربوي يراعي احتياجات المجتمع من تنشئة اجتماعية واعداد ثقافي ومهني.

(ج) يصر على اعتماد سياسة واضحة لتعليم الكبار بما فيها محو الأمية، كحق للفرد بالتطور التعليمي والمهني، وكضرورة اجتماعية — اقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الاجتماعية، وهكذا رفع مستوى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية.

(د) يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العلمي (تخطيط — برمجة — تنفيذ — تقويم). لتنفيذ المشاريع والنشاطات التربوية المختلفة، بهدف تحقيق ترابطها مع احتياجات المجتمع، وبنائها التدريجي لنظام تربوي حديث، وانفتاحها على جميع الفئات العمرية. واتباع هذا المنهج أمر ضروري لأنه يجعل كل استثمار تربوي محور بناء مستقبلي، وكذلك مجال تفكير وحوار لتطوير التفكير التربوي العام والخاص.

(٤) مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار (الخطة التنفيذية في لبنان) دائرة التربية والتعليم العالي: منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص ٢ — ٣.  
(٥) الجامعة الفلسطينية المفتوحة، آذار (مارس) ١٩٨٢، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم: منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٢٤ — ٣٥، النسخة الأصلية باللغة الانكليزية وصادرة عن منظمة اليونيسكو، أيلول (سبتمبر)

(١) استراتيجية تطوير التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٩، ص ٢٢٠.  
(٢) مجدولين خلف (مراجعة)، وضع رياض الأطفال الفلسطينية في لبنان، نيسان ١٩٨٢، دراسة غير منشورة لدائرة التربية والتعليم العالي، م.ت.ف. جدول رقم ٨.  
(٣) زينب الغنيمي «ندوة حول رياض الأطفال»، شؤون فلسطينية، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٧٢ — ١٧٤.

(١٦ أيار ١٩٨٢)، صامد الاقتصادي، العدد ٣١  
آب أغسطس ١٩٨١، ص ١٣٨ — ١٥٠.

١٩٨٠.  
(٦) سامي جربوع. (مراجعة) «الندوة الفلسطينية  
الأولى حول التعليم المهني والتقني في لبنان

## مشكلات التعليم بين العرب في اسرائيل

هند أبو شرار

لا زال التعليم العربي في اسرائيل يعاني من مشاكل عديدة، رغم التطور الذي بلغه على الصعيد الكمي منذ قيام اسرائيل، بفعل تطبيق نظام التعليم الالزامي في المدارس الابتدائية. ففي سنة ١٩٤٩، أقرت اسرائيل قانون التعليم الالزامي الذي أكد على «أن تتكفل الدولة والسلطات المحلية معاً بتأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدته ثمانية أعوام، للأحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥-١٢ عاماً. وتتحمل الدول في هذا المجال مسؤولية تأمين المدرسين لهذه المدارس، وتأهيلهم ودفع رواتبهم، وكذلك اقرار برامج التعليم في هذه المدارس، بينما تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تأمين الأبنية اللازمة للمدارس ولوازمها من أثاث وغيره. اما أولياء أمور الطلاب فملزمون بإرسال أبنائهم الى المدارس ما داموا في سن التعليم [الالزامي]، والذين يتقاعسون عن ذلك يقعون تحت طائلة العقاب، ويتحملون مصاريف ابنائهم الخاصة مثل تزويدهم بالكتب والقرطاسية وما شابه»<sup>(١)</sup>.

وقد عدّل هذا القانون سنة ١٩٦٨، ومددت سنوات التعليم المجاني سنتين إضافيتين لمن هم في سن ١٤-١٥ سنة، اي الصفين التاسع والعاشر.

وقد أدى تطبيق هذا القانون في القطاع العربي، الى ارتفاع عدد الطلاب العرب في المدارس؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩ بلغ عددهم ١١,١٢٩ طالباً، وفي العام ١٩٥٩-١٩٦٠، بلغ ٤٦,٢٥٤ طالباً، وفي العام ١٩٦٩-١٩٧٠ بلغ عددهم ١١٠,٥٣٧ طالباً، كما بلغ عددهم ١٧٧,٧٦٧ طالباً في العام ١٩٧٩-١٩٨٠. أما في الوسط اليهودي، فقد بلغ عدد الطلاب، وللأعوام نفسها على التوالي: ١٢٨,٠٥٣، ٥٢٢,٢٤٨، ٦٧٧,٦٤٩، ٩٦٧,٧٢٨ طالباً<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى هذا الارتفاع في عدد الطلاب الى تقليص حجم الأمية بين العرب، بفعل انهيار المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٤٨، إثر أحداث فلسطين، ولكن ذلك لم يؤد الى استقامة أوضاع التعليم العربي في اسرائيل بشكل تام؛ فمثلاً لم يتحقق حتى الآن زوال الأمية بشكل كامل بين العرب، رغم تقلصها، حسب ما تبينه الاحصاءات الاسرائيلية



الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠-١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠-١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١٪؛ وفي العام ١٩٧٩-١٩٨٠، ١٩,٨٪<sup>(٣)</sup>.

وعدا عن ظاهرة الأمية، فإن التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً - النقص في عدد المعلمين الأكفاء في المدارس العربية: فهناك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام إسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت إسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩-١٩٥٠ إلى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية]<sup>(٤)</sup>.

وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لإسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة إلى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، إذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارباباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»<sup>(٥)</sup>. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على قدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكاناتهم العلمية»<sup>(٦)</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي، ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً إلى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»<sup>(٧)</sup>.

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في إسرائيل، وأدت إلى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفاء، لا زالت سارية حتى الآن<sup>(٨)</sup>.

ثانياً - نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، إلا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩-١٩٦٠ إلى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩-١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩-١٩٨٠ إلى ٣٧٧ مدرسة. وفي الوسط

اليهودي وللاعوام نفسها، بلغ عددها ١٨٥٤، ٢٠٦٤ و ٢٠٠٥ مدرسة<sup>(٩)</sup>.

إضافة الى ذلك، فإن هذه المؤسسات لا زالت غير ملائمة من ناحية الأبنية والتجهيزات، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور التعليم بين العرب. إقامة الأبنية الجديدة للمدارس وتجهيزها وصيانتها، تقع على عاتق السلطات المحلية العربية، كما جاء في قانون التعليم الإلزامي، إلا أن هذه المجالس التي تعاني من صعوبات مالية كثيرة، بسبب قلة المساعدات الحكومية لها، تواجه صعوبات كثيرة في تأمين الأبنية الملائمة. أضف الى ذلك، أن المجالس المحلية ذاتها غير موجودة في قرى عدة، مما يزيد من صعوبة الاهتمام ببناء المدارس في هذه القرى.

ويعترف بعض الأوساط الاسرائيلية، وحتى الرسمية منها بهذا الواقع، فوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية، في معرض تبريرها لهذا التقصير تقول: «ان تقدم تعليم العرب قد عُرقل بسبب نقص الأبنية، ولمواجهة النقص، منحت وزارة المعارف والثقافة قروضاً الى السلطات المحلية لتمكينها من بناء المدارس، وقد حدث هذا في عدد من القرى، لكن الأمر في كثير من الأماكن الأخرى لا زال بعيداً عن حالة الرضا<sup>(١٠)</sup>».

وقد اقترح كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مابام، على الكنيست في العام ١٩٦٤، تعديل قانون التعليم الإلزامي، بحيث تحول مسؤولية الاهتمام بالمدارس في الأماكن التي لا وجود فيها للمجالس المحلية، الى الدولة نفسها، إلا أن الكنيست رفض الاقتراح، كما رفض أيضاً اقتراحاً يقضي بتحويل الحكومة صلاحية اقامة أبنية للمدارس، نيابة عن السلطات المحلية في حال طلبها ذلك<sup>(١١)</sup>. وفي حالات كثيرة، تكون أبنية المدارس في القرى، عبارة عن بيوت قديمة، أو غرفاً مستأجرة وموزعة في أماكن متعددة داخل البلدة، وكأمثلة على النقص في أبنية المدارس وتجهيزاتها، نورد الأمثلة التالية:

□ مدرسة عرب الفريقات وتحتوي على تسعة صفوف مبنية من الخشب، وهي في وضع سيء للغاية، إذ أن المياه تنهمر بغزارة على الطلاب في الشتاء، وأما في الصيف فتتحول الغرف الى جحيم. وتضم الغرفة الواحدة التي تبلغ مساحتها ١٧ متراً مربعاً، نحو ٤٥ - ٤٠ طالباً، يجلس كل ٣ - ٤ طلاب على مقعد واحد<sup>(١٢)</sup>.

□ مدرسة زلفة: وتضم نحو ٦٠٠ طالب، يتعلم العديد منهم في العراء ولمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، بسبب عدم توفر الغرف الكافية، وتستعمل الغرفة الوحيدة كغرفة للمدير والمعلمين، ومكتبة ومخزن لوسائل الايضاح<sup>(١٣)</sup>.

ويؤثر النقص في الأبنية المدرسية على زيادة كثافة الطلاب في الصفوف وفي المدارس، فقد بلغت كثافة الطلاب العرب في الغرفة الواحدة في سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ٣٢,٢ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١، ٣١,١ مقابل ٢٧,٥ و ٢٨,٨ في الوسط اليهودي. أما الكثافة في المدرسة الواحدة، فبلغت في سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ٢٨١,٧ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١، ٤٥٤,٥ طالباً، مقابل ٢٥٧,٨ و ٣٣١,٧ بين اليهود<sup>(١٤)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن القانون ينص على أن لا يتجاوز معدل طلاب الصف الواحد في جميع المدارس ٢٩,٩ طالباً، الأمر الذي طبق في المدارس اليهودية فقط<sup>(١٥)</sup>.

ثالثاً - نقص المناهج والكتب المدرسية: ففي الخمسينات كانت المدارس العربية

في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، وإما أن تفسرها بشكل منافي للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأتمته»<sup>(١٦)</sup>.

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هناك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الأهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»<sup>(١٧)</sup>.

ولم تكن المشاكل الأنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانيات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٥ - ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهناك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذكر أن هناك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية



والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»<sup>(١٨)</sup>. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الإهمال الحكومي المتعمد إلى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها إلى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف إسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود إلى المشاكل الآتية، حيث تخشى إسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي<sup>(١٩)</sup>.

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها ما لم يتم التوصل إلى حلول فورية توضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآتية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهداً بما جاء في إحدى الدراسات التي قام بإعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانييل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فإن حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الأكفاء، وذلك بإقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب<sup>(٢٠)</sup>.

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليلات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في إبقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٢٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها إلى وزارة المعارف؛ «إن عملية الإعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت إلى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فإن التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»<sup>(٢١)</sup>.

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة إلى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي إلى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي<sup>(٢٢)</sup>. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، إنما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، إضافة إلى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في

برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية<sup>(٢٣)</sup>.

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام<sup>(٢٤)</sup>.

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورا كاهن ود. دانييل دينتش ورد «أن حوالي ٦-٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»<sup>(٢٥)</sup>.

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الإلزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فإن هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي<sup>(٢٦)</sup>.

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الإهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الإهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الأمية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١٪، وفي السابع ١٢٪<sup>(٢٧)</sup>.

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكمًا في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»<sup>(٢٨)</sup>.

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية - اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الإهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وإنشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح

أبواب الجامعات الاسرائيلية أمام الطلاب العرب لدراسة المواضيع التي يرغبون فيها، وإيجاد صندوق خاص لمنح القروض والمساعدات لهم، والتخطيط لإقامة جامعة عربية. كذلك طالبت اللجنة بإعادة النظر في مناهج التدريس الحالية، ووضع مناهج ملائمة، وتخصيص ساعات أكثر لتدريس اللغة العربية والأدب والتاريخ، وإقامة معهد للأبحاث التي تتعلق بالمجتمع العربي. ثم فتح أبواب دور المعلمين أمام الخريجين الثانويين، وإيجاد صندوق خاص لتقديم المنح والمساعدات للطلاب، وتخصيص الميزانيات الكافية لتنظيم دورات تأهيل للمعلمين، والكف عن أسلوب الفصل العشوائي بحقهم. وأخيراً طالبت اللجنة بتمكين المختصين العرب من أخذ دور قيادي في إدارة القسم العربي في وزارة المعارف والثقافة، وتطبيق المساواة في الخدمات والوظائف بين المدارس العربية واليهودية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات العربية في تعاملها مع قضايا التعليم<sup>(٢٩)</sup>.

### التعليم الجامعي

إن المشاكل التي يعاني منها التعليم الابتدائي والثانوي العربي تنعكس حتماً على التعليم الجامعي في إسرائيل، خصوصاً على صعيد عدد الطلاب العرب في الجامعات والفروع التي يدرسون فيها. والمعروف أن القبول في الجامعات غير ممكن لغير حملة شهادة البغروت (الشهادة الثانوية الاسرائيلية الرسمية)، وأن نسبة النجاح في امتحان البغروت بين العرب قليلة، فقد كان عددهم في سنة ١٩٥٦-٧٧،١٩٥٧ طالباً وفي سنة ١٩٦٩-١٩٧٠، ٢١٢، وفي سنة ١٩٧٩-١٩٨٠، ١٢٠٠. أما الطلبة اليهود، وللأعوام نفسها، فقد بلغت أعدادهم على التوالي: ٢،٩٨١، ١١،٠٤٣، ١٤،٠٠٠<sup>(٣٠)</sup>. ونتيجة لتدني هذه النسبة بين الطلبة العرب، بسبب الأوضاع التعليمية السيئة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي كما عرضناها، فإن ذلك يؤدي إلى التحاق عدد قليل منهم في الدراسات الجامعية، ولكن يتركز اتجاه هؤلاء الطلاب في غالبيتهم إلى الفروع العلمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تضاًؤل ظاهرة تركز الطلاب العرب في الفرع الأدبي، وانتشارهم أكثر فأكثر في الفروع الاجتماعية والعلمية؛ فقد ازداد عددهم بشكل ملحوظ في كليات الرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء والحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع. وكانت الجامعة العبرية قد أجرت بحثاً في العام ١٩٧٠، جاء فيه أن حوالي نصف الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يحاولون تغيير دراستهم إلى الطب والهندسة وغيرها<sup>(٣١)</sup>.

وقد علق المسؤولون في الدائرة العربية على هذا التحول نحو العلوم الاجتماعية الدقيقة «بأنه إحدى النتائج النفسية البعيدة لحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حيث بدأ الشباب العربي المهزوزون نفسياً من جراء الهزيمة، يقولون إن العلم والتغيير العلمي الشامل للإنسان العربي يمثل الطريق إلى الكرامة والتقدم والعزة»<sup>(٣٢)</sup>. إلا أن هناك من يردّ توجه الطلبة العرب نحو الفروع العلمية إلى العامل الاقتصادي، وإلى رغبة الطالب بامتلاك مهنة مستقبلية تعطيه وسائل قوة أكبر، والابتعاد عن الوظيفة الحكومية، وتمكن الشباب العربي بالتالي من تكوين نفسه اقتصادياً خلال فترة وجيزة من بدء حياته العملية<sup>(٣٣)</sup>.



ومن ناحية ثانية، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، فلا توجد احصاءات رسمية حديثة (حسب كتاب الاحصاء الرسمي)، لذا سنأتي على ذكر القديم منها، فقد بلغ عددهم ٥٤٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، و ٨٦٠ في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١، و ٨٩٠ في ١٩٧١-١٩٧٢، و ١٠٩٠ في العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣، ثم في السنة التالية ١٥٠٠ طالب<sup>(٣٤)</sup>. وعموماً وصل عدد الخريجين العرب سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠٠، مقابل ٩٤,٩٠٠ بين اليهود، يعملون في مجالات متعددة، ٥٠٪ في التدريس؛ ٢٠٪ في المحاماة؛ ٨٪ في الطب؛ ٧٪ في العلوم الاجتماعية؛ ٦٪ مهندسون<sup>(٣٥)</sup>.

ويظهر أحد البحوث التي أعدها معهد شيلواح، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب أنه في أعوام الثمانينات، سينضم الى جمهور الأكاديميين العرب في اسرائيل ما بين ٢٥٠-٣٥٠ شخصاً كل عام. وحسب هذه الأرقام، فسيبلغ عدد الحائزين على اجازة جامعية أكثر من ٢,٥٠٠. اضافة الى حوالي ٢٠٠ طالب يدرسون في كليات بيت بيرل وهاري بيتشه، وعدة مئات يدرسون خارج البلاد، وبالأخص في دول الكتلة الشرقية<sup>(٣٦)</sup>.

ونتيجة للتزايد الكمي السريع لتدفق الشباب العربي على الجامعات بجميع فروعها، أعد معهد شيلواح في جامعة تل أبيب، دراسة خاصة بهذا الشأن، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي التالي: «سيزداد وبسرعة عدد الطلبة الجامعيين العرب بحيث يصل الى ثلاثة آلاف طالب سنة ١٩٨٠، وبالتالي سيكون على الحكومة استيعاب الخريجين في وظائف مناسبة، أو أن تواجه حركة مثقفين عرب يندمج في وجدانهم الغضب الاجتماعي بالغضب القومي، وبناء عليه، وللحد من تدفق الطلبة العرب على الجامعات، تبنت الحكومة الاسرائيلية خطة لإقامة شعبة في وزارة المعارف والثقافة لتوجيه الطلاب العرب في المرحلة الثانوية نحو الدراسات المهنية»<sup>(٣٧)</sup>.

### مشكلات الطلبة العرب في المرحلة الجامعية

من أبرز المشكلات التمييز في القبول في الجامعات «فالحقد والكراهية اللذان تأصلا في نفوس اليهود بشكل عام ضد العرب، يؤثر بصورة شعورية أو لا شعورية على السلطات الجامعية أثناء عملية الاختيار، فتعمل على استبعاد العرب ما أمكن، كما أن بعض المعاهد والكليات تحرم العرب من دخولها»<sup>(٣٨)</sup>. فالتمييز هذا يفوق مثله في العالم، فحتى الجامعات الأميركية التي مازالت حتى الآن تمارس التمييز ازاء الطلبة السود وغيرهم من الأقليات، بدأت تخصص لهم الآن ١٠ بالمئة من مقاعد الدراسة فيها ومن المنح الحكومية والجامعية<sup>(٣٩)</sup>.

كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قدرة الطلبة العرب للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فهم يواجهون صعوبات كثيرة من أجل الحصول على مساعدات تمكنهم من تمويل دراستهم، نظراً للتمييز ضدهم عند اعطاء المنح والقروض والهبات الجامعية والحكومية، مقارنة مع الطلبة اليهود؛ ونتيجة لذلك يتوجه العديد من الطلبة العرب الى

دور المعلمين لأنها أقل تكلفة، ولأن الوظائف بعد انتهاء الدراسة فيها مضمونة<sup>(٤٠)</sup>. وأعلن مؤخراً تأليف لجنة من المغتربين العرب في أميركا وكندا (أحد أعضائها الدكتور خليل نخلة، من قرية الرامة في الجليل) لجمع التبرعات لتشجيع التعليم العالي بين الشباب العربي في الجامعات الاسرائيلية. وقام ممثل اللجنة، الدكتور أسامة دومانى، بزيارة اسرائيل من أجل انشاء لجنة محلية لمتابعة الاهتمام بالموضوع<sup>(٤١)</sup>. كما أن الطلبة العرب كانوا ولا زالوا يحصلون على بعض المساعدات لتمويل دراستهم الجامعية من المؤسسات الدينية العربية في اسرائيل. وهناك قسم كبير من الطلبة العرب، يمارس أعمالاً مختلفة خلال الدراسة، ليتمكن من تغطية نفقاتها.

من جهة أخرى هناك مشكلة التوتر المستمر في الجامعات بين الطلبة العرب واليهود، كنتيجة حتمية للصراع العربي - الاسرائيلي، وسياسة اسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وكان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولا زالوا، عنصراً فعالاً في الدفاع عن قضايا شعبهم، بالوسائل المتاحة لهم، الأمر الذي يعرضهم لتحرشات دائمة من جانب الطلاب اليهود، ومن المتطرفين خاصة. وقد ازداد هذا التوتر بعد حرب ١٩٦٧، اثر موجة النهوض الوطني العارمة التي شملت العرب في اسرائيل عامة والجامعيين خاصة، وذلك بفعل تماثلهم مع سكان المناطق المحتلة ومع نضال الشعب الفلسطيني.

وقد أدت هذه الصدامات بين الطلاب العرب واليهود في الجامعات الاسرائيلية الى اعتقالات واسعة بين صفوف الطلبة العرب بين فترة وأخرى، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي. كما تنشط العديد من الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة داخل الجامعات على غرار جماعة «اسرائيل لنا» ومجموعة «كاستل» اليمينية ضد الطلبة العرب، مطالبين بطردهم من الجامعات حتى بقوة السلاح.

وقد اشتدت الصدامات الدامية بين الطلاب العرب واليهود خصوصاً في الفترة الأخيرة «ففي السنوات الماضية، شهدت الجامعات شجارات بالأيدي والسلاسل الحديدية والهراوات، ومع مرور الزمن، ازداد خطر العنف في الجامعة، فلأول مرة تقريباً تستخدم السكاكين في أماكن سكن الطلبة»<sup>(٤٢)</sup>. وكان آخر هذه الصدامات، ما وقع في الجامعة العبرية، عندما هاجمت العناصر اليمينية المتطرفة، مساكن الطلبة العرب وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مما أدى الى تعطيل الدراسة في الجامعة، وهذا ما دفع رئيس الجامعة العبرية الى تأليف لجنة تحقيق للبحث في حوادث العنف، وأصدرت جملة توصيات تبنتها ادارة الجامعة، أهمها دعوة ضباط الأمن للتواجد باعداد كافية في مساكن الطلبة وأماكن التوتر، ودعوتهم الى بذل جهودهم لمنع المتنازعين بالقوة<sup>(٤٣)</sup>.

وتحمل معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية الطلاب العرب مسؤولية ما يحدث من صدامات على «أرضية التشدد القومي بينهم الذي يزداد كلما ازدادت ثقافتهم وتوفرت لهم فرص عمل وتطور أفضل، [مما يؤدي] الى جعل علاقتهم بدولة اسرائيل سيئة وفي أدنى المستويات»<sup>(٤٤)</sup>. ولكن، وبالرغم من توصيات لجنة التحقيق المذكورة القاضية بمضاعفة جهاز الأمن في الجامعات، مازال الطلاب العرب هناك، يتعرضون لمضايقات

وملاحظات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل<sup>(٤٥)</sup>.

وهناك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا ما يشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطلاب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات<sup>(٤٦)</sup>.

ومن ناحية ثانية فهناك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجاً لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل أبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواء من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها<sup>(٤٧)</sup>.

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»<sup>(٤٨)</sup>. كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية<sup>(٤٩)</sup>.

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي ادعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعدأ بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجها<sup>(٥٠)</sup>.

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تأمين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس<sup>(٥١)</sup>. كما أن هناك مشكلة عدم تقديم



الخدمات الاجتماعية الكافية في القرى العربية، والتي تؤثر بدورها على أوضاع المدارس، ويبقى حلها مرتبطاً إلى حد بعيد بموقف السلطة وسياساتهازاء العرب بشكل عام.

- (١) أنظر: نص قانون التعليم الإلزامي ٥٧٠٩ لسنة ١٩٤٩، «الوقائع الاسرائيلية»، كتاب القوانين ٢٦، ١٨/٩/١٩٤٩، ص ٣٩٩.
- (٢) أنظر، *Statistical Abstract of Israel 1980*, pp. 584-585.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.
- (٤) صبري جريس، العرب في اسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٢٤٩.
- (٥) داني تابوري، يديعوت أحرونوت، ١٣/٩/١٩٧٩.
- (٦) دافار، ٥/٩/١٩٧١.
- (٧) د. صالح سرية، تعليم العرب في اسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢٤.
- (٨) شالوم كوهين، هاعولام هازيه، ٥/٤/١٩٦٧.
- (٩) *Statistical Abstract of Israel 1980*, p. 584.
- (١٠) د. صالح سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
- (١١) صبري جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.
- (١٢) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) *Statistical Abstract of Israel 1981*, p. 623.
- (١٥) سميع صباغ، الاتحاد، ٢٤/١٠/١٩٨٠.
- (١٦) د. صالح سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- (١٧) صبري جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٢.
- (١٨) «استنتاجات لجنة المعارف والثقافة بشأن الطلاب العرب في المدارس العربية في البلاد»، محاضرات الكنيست، ملحق الجلسات: ٢/٢٨ - ٢/٢٩/١٩٧٧، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.
- (١٩) عمانويل روزن، بمحانيه، ٤/٢/١٩٨١.
- (٢٠) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.
- (٢١) د. سامي مرعي، الاتحاد، ٢٣/٥/١٩٨٠.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) حسن بشارة، الاتحاد، ٢٣/٥/١٩٨٠.
- (٢٤) بطرس دلة، المصدر نفسه.
- (٢٥) الاتحاد، ١٣/١٠/١٩٨١.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) المصدر نفسه، ١١/٨/١٩٨١.
- (٢٨) المصدر نفسه، ١٢/١١/١٩٨١.
- (٢٩) المصدر نفسه، ٢٣/٥/١٩٨١.
- (٣٠) *Statistical Abstract of Israel 1981*, p. 629.
- (٣١) *Statistical Abstract of Israel 1971*, p. 630.
- (٣٢) الاتحاد، ١٠/١/١٩٧٥.
- (٣٣) أهرون ليش، العرب في اسرائيل، القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨١، ص ١٨٢.
- (٣٤) *Statistical Abstract of Israel 1977*, p. 630.
- (٣٥) رئيس الحكومة اسحق رابين رداً على استجواب في محاضر الكنيست، ١٥/١/١٩٧٥، ص ١٣٠٠.
- (٣٦) أهرون ليش، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- (٣٨) شالوم كوهين، مصدر سبق ذكره.
- (٣٩) الفجر، ٢١/٣/١٩٨٢.
- (٤٠) د. سرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.
- (٤١) هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٠.
- (٤٢) معاريف، ٢٥/١٢/١٩٨١.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) يديعوت أحرونوت، ٢١/١٤/١٩٨١.
- (٤٥) الشعب، ٢٠/١/١٩٨٢.
- (٤٦) بطرس أبو منه، هيرالد تربيون، ٢٥/٥/١٩٧٢.
- (٤٧) ايلي ريخس، العرب في اسرائيل، ص ١٢٥.
- (٤٨) الفجر، ٢/١٠/١٩٨١.
- (٤٩) المصدر نفسه.
- (٥٠) المصدر نفسه.
- (٥١) المصدر نفسه، ٢٨/١٢/١٩٨١.

## السياسة الإسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان

اللاجئين من جنوب لبنان، ودفع سكانها نحو الرحيل عن المنطقة، بعيداً عن حدودها. وهذا ما يعترف به المسؤولون الاسرائيليون صراحة، عند سؤالهم عن المبرر الذي دفعهم الى تدمير المخيمات. فمثلاً، أعلن وزير الاقتصاد يعقوب مريدور، المسؤول من قبل الحكومة عن تقديم المساعدات للسكان المدنيين في جنوب لبنان، خلال اجتماعه مع أعضاء وحدة تقديم المساعدات المنبثقة عن الجيش الاسرائيلي، أن هدف اسرائيل يتمثل في دفع اللاجئين الفلسطينيين الى «الرحيل نحو الشرق، في اتجاه سوريا. وأنه يجب تمكينهم من التوجه الى هناك، وعدم السماح لهم بالعودة» (انظر المقابلة مع المقدم - احتياط - دوف يرميا، ידיעות احرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢). إلا ان اسرائيل لم تستطع تحقيق هدفها هذا كاملاً. فرغم رحيل جزء من اللاجئين، فضل عدد كبير منهم البقاء في المنطقة، والعودة الى المخيمات بعد توقف القتال. وتقدر المصادر الاسرائيلية عددهم بنحو ٦٠ ألفاً موزعين على خمسة مخيمات هي: الرشيدية، البص، برج الشمالي، عين الحلوة والميه وميه. ويعيش هؤلاء في حالة فقر مروعة - حسب وصف وسائل الاعلام الاسرائيلية - بعد تدمير منازلهم وغياب أو فقدان الرجال بينهم. وحسب قول أحد المراسلين الاسرائيليين، «تحول هؤلاء الى لاجئين مرة أخرى خلال الحرب. فقبلها

«إن كل شاب في سن السابعة عشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو طاقة [للفدائيين]» - هذا ما أعلنه رئيس الاركان الاسرائيلي رفائيل ايتان قبيل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، في مقابلة معه (نشرت في ידיעות احرونوت، ١٤/٥/١٩٨٢). وانطلاقاً من هذه الرؤيا، قام الجيش الاسرائيلي خلال احتلاله جنوب لبنان في حزيران (يونيو) الماضي، بتنفيذ عملية مخططة لتدمير المخيمات في المنطقة، بشرياً وعمرانياً فعلى الصعيد العمراني، أدّى القصف الشديد على المخيمات من البر والبحر والجو، الى تدميرها بصورة كاملة تقريباً، وذلك قبل دخول القوات الاسرائيلية اليها. وبعد احتلالها نفذت اسرائيل عملية «تطهير» واسعة بين سكانها، فاعتقلت الآلاف من الرجال والشبان وحتى الأحداث ممن نجوا من الموت، وزجّتهم في معسكرات الاعتقال، وبالأخص في معتقل انصار الكبير، بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائية أو الانتماء اليها. وهكذا لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء والأطفال والعجز الذين لجأوا الى البساتين، أو الأبنية العامة والمهجورة، أو الى أي مأوى آخر استطاعوا الوصول اليه، ومنهم من هرب باتجاه بيروت أو باتجاه الشمال بحثاً عن مأوى.

لقد كان هدف اسرائيل هو اقتلاع مخيمات

كانوا يعيشون في بيوتهم، وحياتهم منظمة، ويعتمدون في معيشتهم على دخل الزوج والأولاد، سواء أولئك الذين كانوا يعملون في لبنان، أو الذين كانوا يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم من الخارج. وقد تحطمت جميع آمالهم الآن، ولم يعد في استطاعتهم مواجهة المشاكل التي أفرزتها الحرب.

«ولقد خلقت عمليات القصف على مخيمات اللاجئين آلاف العائلات الفلسطينية دون بيوت ملائمة للسكن، وأحياناً كثيرة دون سقف. فالمدارس.. تهدمت دون أن تتوفر إمكانية لإعادة ترميمها. وفي عين الحلوة مثلاً، تهدمت جميع العيادات، سواء تلك التابعة للأونروا، أو العيادات التابعة للتنظيمات، وتضررت شبكات المياه والكهرباء بشكل لا يمكن إصلاحها.

«إن عائلات كثيرة تركت مخيمات اللاجئين، بعد أن أُنذرها الجيش الإسرائيلي خلال المعارك. وقد وجدت بعد هدوء القتال أنها لا تملك بيتاً يمكنها العودة إليه. فبيوتها دمرت، والأثاث تحطم تحت الانقراض. ولم تعد هناك مؤسسات تعليمية لايواء آلاف الأولاد. أما في العيادات اللبنانية فلا تتوفر رغبة قوية في معالجة المرضى الفلسطينيين» (تسفي بريثيل، هآرتس، ١٩٨٢/٧/٣٠).

وفي تقرير لمراسل إسرائيلي آخر حول أوضاع سكان المخيمات، ذكر أن «لاجئين كثيرين وجدوا مأوى لهم في الدكاكين في شوارع صيدا، حيث يعيشون هناك في ظروف لا إنسانية، من ناحية الاكتظاظ والشروط الصحية المعدومة، والاذلال من جراء العيش في الشارع. أما 'السعداء' بينهم، فقد بقوا في المخيمات، حيث يعيشون بين أنقاض البيوت، واستطاع آخرون إصلاح منازل تهدمت، وبينهم من يعيش في أكواخ. وحتى تلك العائلات التي وافقت على العيش في خيم، فإنها تبدو غير راضية عن وضعها، إذ إن المطر يتسرب إلى الداخل، ومساحة الخيمة ضيقة ولا تتسع للعائلات الكبيرة، إلى درجة أنه لا يمكن الايواء داخلها إلا وقت النوم» (غابي زوهار، حوتام - ملحق عل همشمار، ١٩٨٢/١١/١٢).

ويعتبر تقرير النائب السابق آرييه (لوفاف) الياف (وهو أحد زعماء حركة شلي، ومن أعضاء مجلس

السلم إسرائيل - فلسطين)، حول وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان بعد الحرب، أبرز وثيقة إسرائيلية بهذا الشأن، تم وضعها حتى الآن. فقد طلب الياف بعد أيام معدودة من توقف القتال - حسب قوله - إلى وزير الدفاع أريئيل شارون، السماح له للقيام بجولة في مناطق القتال، لتفحص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. عن كتب. واستجاب شارون لطلبه، وسهل عليه المهمة بتعيين مرافقين له من الجيش الإسرائيلي. وزار الياف جميع المخيمات، وأطلع على أوضاع سكانها، كما اجتمع إلى ضباط وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الإسرائيلي. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) قدم تقريراً مفصلاً إلى وزير الدفاع، حول وضع المخيمات، يتضمن ثلاثة بنود: أولاً، تقيمه للوضع: ثانياً، طرق العمل الممكنة: ثالثاً، توصياته الخاصة بشأن العمل.

في البند الأول، تعرض الياف إلى حجم الدمار في مخيمات اللاجئين الخمسة في الجنوب بقوله: «ان مخيمي الرشيدية والبص قد تضررا بشكل كبير، بينما يعتبر الضرر في مخيم برج الشمالي قليلاً نسبياً. أما مخيم عين الحلوة فقد دمر كلياً، وأصيب مخيم الميه وميه بأضرار متوسطة. أما بالنسبة لعدد اللاجئين، فيذكر التقرير أنه يصعب حصر عددهم بدقة لعدة أسباب أبرزها: أولاً، أن آلاف الرجال بينهم قيد الاعتقال لدى الجيش الإسرائيلي. ثانياً، أن عدد القتلى والمصابين غير معروف تماماً، ولكنه يصل بالتأكيد إلى مئات كثيرة وربما إلى بضعة آلاف. ثالثاً، أن عدداً غير معروف قد لجأ إلى بيوت قيد الانشاء، أو إلى أكواخ في المدن المجاورة وضواحيها. رابعاً، أن بضعة آلاف بينهم يعيشون في ظروف صعبة خارج المخيمات، أو في بساطين مجاورة ومبان عامة مكتظة بدرجة كبيرة. خامساً، أن عدداً من الرجال قد هرب نحو الشمال، وهم موجودون في بيروت. رغم ذلك يعتقد الياف أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا يعيشون في المخيمات أو تركوها يتراوح بين خمسين ومائة ألف شخص. ويذكر أيضاً أن وضع هؤلاء سيء للغاية، بحيث أنه لم يبق في عدة مخيمات سوى النساء والأطفال والشيوخ، هؤلاء يعيشون تحت تأثير الصدمة. «أما نظرة اللبنانيين تجاههم،



والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تنقسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبية حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام إسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الأمور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم بوضع خطة لترميم المخيمات، لأن هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً إلى العودة إلى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات إلى أوكار للتذمر والعداء والأعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الاسرائيلي-العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الأول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة

المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فإن التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لأن الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. وأوضح لنا كذلك — والحديث ليرميا — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا إلى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة، (في مقابلة معه في ידיעות أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب بأسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية إلى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الأول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة — بعد دفع أغليبيتهم إلى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الأميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الأميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الأميركية مسؤولاً عن تقديم المساعدات إلى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله إلى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم إليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله أن اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه إلى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الأميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت

للمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [يقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماماً لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لإسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن نتضح الأمور حول مصير بيروت الغربية. إلا أن حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل إلى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا أن الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب إسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الإسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «إن هؤلاء سيتمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً أن حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق إسرائيل، وإنما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الإسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود إسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونها. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق

تعليماتها؟» (تسفي بريثيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم إيجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمّرت مخيماتهم حقاً، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيفرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء الثواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة إسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه إلى توجيه إصبع الاتهام نحو إسرائيل (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٢). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، انبرى هذا إلى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلنّاً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الأول (أكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

الاونروا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات» (تسفي بريئيل، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٨).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٥، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٠/٢٦). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرحت الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات، وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل الى بؤرة النشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشرت الى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا الى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى.. ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية لقرائنا نحن، علينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٩٨٢/١١/١٢). ويضيف الوزير أنه ألقى السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، «وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودنا في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كمحي]. وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض

أيضاً أن الأميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمل أي اتفاق [نتيجة المفاوضات]» (المصدر نفسه). ويبرر مريدور هذا التغير في موقفه قائلاً، انه إذا لم يمنح اللاجئين المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فإن الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، «ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نفتح أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسية لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، وإلى الخيم، وسيتوجب عليهم أن يبدأوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم». ولا ينسى مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «إخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاونروا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والرشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لفرض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيدا لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٠/٥). وهكذا لم تجد اسرائيل منفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، نشطت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا. إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن



بين ٧٠٠٠ - ١٤٠٠٠ دولار، هـآوتس، ١٩٨٢/١٢/٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة ألف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الاسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هناك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الاول هو مشكلة الأراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. علينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث، (غابي زوهار، عمل همشمبار، ١٩٨٢/١٢/٢٦). وعلم في اسرائيل أيضاً «أن أصحاب الأراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض ومبانٍ استولى عليها الفلسطينيون قبل ٢٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، أو أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الأونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل - حسب قول مصادرهما - مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة

داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية - في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عمل همشمبار، ١٩٨٢/١٢/٢٦).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصالحها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فإن حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لأن وجودهم سيصبح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هناك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١٠٢٧٢٥ - ١٩٨٢/١١/٨، ص ٢٢). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين الى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدها ويبدو أن الدافع الأساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاوله تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونياً عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وإن كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهدهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون

وكأنهم عاجزون أمام احتمال قيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضدهم، على غرار ما حدث في أيلول (سبتمبر) الماضي في صبرا وشاتيلا، (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١/٥). وهناك ما يبرر خوفهم هذا، فقد قدمت الى لجنة كاهان التي شكلتها اسرائيل للبحث في مجزرة المخيمات في بيروت، شهادة مكتوبة تفيد بأن عناصر مسيحية قامت بحرق عشرات البيوت الخاصة باللاجئين في مخيم الميه وميه قرب صيدا، قبل وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بشهر تقريباً، وبالتحديد يوم ٧ آب (أغسطس) الماضي. وورد في هذه الشهادة أيضاً أن الكتائب زعموا أن الأمر حدث على أثر عمليات بحث عن السلاح في المنطقة، ومحاولة طعن أحد رجالهم. ويوم... وقوع الحادث خطف أيضاً أربعة أولاد من المخيم، وأفرج عنهم فيما بعد، إثر تدخل الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٩). ويبدو أن هذه الحادثة نفذها الكتائبون في بلدة الميه وميه المجاورة للمخيم، الذين عادوا الى مزاوله نشاطهم بعد انسحاب م.ت.ف. من المنطقة نتيجة الحرب. «فالكتائب في البلدة عادوا يحملون السلاح، وأصبحوا أصحاب القوة والنفوذ. وقد ألغوا جميع الحقائق التي فرضها الفلسطينيون [طردوا] العائلات الفلسطينية التي كانت تقيم على أراضٍ خاصة بسكان البلدة] واقتسموا الصلاحيات في البلدية بينهم وبين رجال سعد حداد. ويقول رئيس

البلدية الدكتور سمعان أبو سبيع [لمراسل إسرائيل] انه ما من شك لديه في أن رجاله [من الكتائب] يملكهم شعور قوي بالانتقام. كما انه لا يتردد عن القول بأن هذا الشعور قد يترجم إلى أفعال في المستقبل» (تسفي-بريئيل، المصنذر نفسه).

وتشير وسائل الاعلام الاسرائيلية باستمرار الى حالات الهلع المتواصلة التي تنتاب سكان المخيمات في جنوب لبنان، الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى اللجوء إلى طلب الحماية من العدو الاسرائيلي، عله يكون أرحم من الميليشيات المسيحية رغم ممارساته العدائية تجاههم، كما تمثلت في تدمير مخيماتهم، واعتقال رجالهم، وتشيت عائلاتهم. وما يخشاه هؤلاء السكان هو المستقبل غير الواضح بالنسبة لهم، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. فمن ناحية هم غير واثقين من حقيقة نوايا السلطة اللبنانية الرسمية تجاههم، ومن ناحية أخرى، يخشون فقدان أية حماية لهم، أمام ما تخططه ميليشيات الكتائب وسعد حداد، من مجازر على غرار ما فعلته في صبرا وشاتيلا. وقد علم مؤخراً في اسرائيل ان المبعوث الأميركي موريس درايبير يفاوض المسؤولين الاسرائيليين حول وضع حماية دولية للمخيمات، لضمان أمن سكانها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة. إلا انه لم يعلن أي اتفاق بهذا الشأن حتى الآن.

حنه شاهين

## الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف

المتزايد على التعليم، وندد بإجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. ثم تحدث الملك الأردني عن الغزو الاسرائيلي للبنان، شاجباً أهداف الغزو والجرائم التي ارتكبتها الغزاة.

وألقي الأخ ياسر عرفات كلمة تحدث فيها عن «المحنة الكبرى التي خاضها الشعبان الفلسطيني واللبناني في لبنان»، وشدد على الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في حفظ الثقافة ونشرها، «فهو ناقل وحامل للثقافة رغم الشتات الذي هو فيه». وندد عرفات بالجرائم التي يرتكبها المحتلون الاسرائيليون في لبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ضد المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية، مؤكداً على أن «تراثنا سيبقى أبداً الدهر لأنه موجود في قلب كل منا».

وبعد الافتتاح، بدأ المجلس النظر في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله:

### أولاً — التعليم العالي في الوطن المحتل

ناقش أعضاء المجلس عدداً من القضايا المتعلقة بالتعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل: التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد، برامج التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الأكاديمي للتعليم الجامعي، الامتحان الشامل لكليات المجتمع، الدور السياسي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، وإجراءات

عقد المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. دورته العاشرة في عمان، في الفترة ما بين ٢٨-٢٩ / تشرين الثاني - (نوفمبر) ١٩٨٢. وهي الدورة الأولى التي يعقدها المجلس بعد حرب حزيران الفلسطينية - الاسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن المجلس كان قد عقد دورته التاسعة في بيروت في الفترة ما بين ٢-٣ / نيسان - أبريل ١٩٨٢. وبهذا جاء عقد الدورة الحالية بعد حوالي شهرين من الموعد المحدد لها، حيث درج المجلس على عقد دوراته كل ستة شهور.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية حضرها رئيس اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف ياسر عرفات والملك حسين ورئيس وزرائه وعدد آخر من الشخصيات الأردنية، كما حضرها أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف هم: رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم د. أحمد صدقي الدجاني، ومسؤول شؤون التعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل د. حنا ناصر، ورئيس دائرة شؤون الوطن المحتل حامد أبو ستة، ورئيس دائرة الاعلام والثقافة ياسر عبدربه، بالإضافة الى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في عمان.

وقد ألقى الملك حسين كلمة ترحيبية أشاد فيها بثبات الشعب الفلسطيني في كفاحه، وباقباله



الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ - التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠.٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ - ٤٠ ٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ - ٨٠ ٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزيع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الاعباء الاقتصادية على الاهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ - برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التريوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الأراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حد من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً

لفقدان مجالات، العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الأراضي المحتلة، لأن المسيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ - المستوى الأكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الأكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي: فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه إحدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ - الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ - الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية

عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـم.ت.ف. تمويل من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ - إجراءات الحكم العسكري وسبل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الأخيرة.

الأمر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الأردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات، وينص هذا الأمر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. اذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الإداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشئ لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بادخال الاموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح باتفاق هذه الاموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين

تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٨٠). وصدر عنه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الأساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها؛ بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هذه الوثيقة بأنني أتعهد صراحة ألا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارامية أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذفت بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الأكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها. ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الأمر. الا أن المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو «الأمر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون

الاساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الاطر التالية:

«البعد الأكاديمي، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الافكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

( أ ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة.  
(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.  
( ج ) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

«البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على أثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

( أ ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات

عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

( ج ) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

( د ) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

( و ) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

— الحركات الطلابية.

— النقابات المختلفة.

— المنظمات والهيئات الدولية.

— السفارات والممثلين الرسميين.

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

— تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

— تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

— دعوة أساتذة أجنبى للتحول الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زياراتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

— بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

— القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

— ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بإبقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو



مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

— ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الأساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من إجراءات الطرد والابعاد.

٧ — التوصيات: أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ماتوصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي برز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الأساتذة والطلاب وإدارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والأساتذة المبعدين. وهو يدعو الى رفض التوقيع على ما يسمى «وثيقة الالتزام». كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعرية العدو وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الأساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الأساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعادوا. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفتقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وينشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا مازالت فتية.

(و) وبالنسبة لكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الامر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.

## ثانياً — الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الأبحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الأخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنقاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة أضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي. مركز الأبحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الأبحاث حول تفاصيل ماتم في المركز على أيدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات فوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبها الغزاة بحق مركز الأبحاث، مذبة ضد الثقافة لا تقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الأبحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلھام تجربت من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبة مركز الأبحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الأبحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبة مركز الأبحاث والجرائم الثقافية الأخرى التي ارتكبها العدو الصهيوني في لبنان. وأحيل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

خارج مقر المركز الرئيسي.  
( ز ) تزويد الجامعات ومراكز البحث العلمي  
العالمية بنسخ من مطبوعات مركز الأبحاث،  
وضرورة اشتراكه في كل معارض الكتب العربية.  
( ح ) دعوة مركز الأبحاث للتركيز في سياسته  
البحثية على واقع الشعب الفلسطيني.

جابر سليمان

## استفتاء للرأي العام الأميركي باشراف مؤسسة عربية

١٩٨٢ مع ١٠٢٠ مواطناً أميركياً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، ويمثلون قطاعاً عاماً من المجتمع الأميركي. ومن الممكن تعميم نتائج استفتاء هذه العينة على كل المجتمع الأميركي بمعدل ٣٪ للخطأ والصواب.

وقد أظهر الاستفتاء بشكل خاص ما يلي:

١ - وافق ٧٦٪ من المشاركين في الاستفتاء على أن للفلسطينيين الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عندما أخبروا بأن الولايات المتحدة أيدت في الماضي قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي ينص على إقامة دولتين في فلسطين أحدهما يهودية والأخرى عربية.

٢ - ٢٩٪ من المشاركين في الاستفتاء يعتقدون بأن إقامة تلك الدولة يشكل خطراً على الأمن الإسرائيلي.

٣ - إن التأييد لإسرائيل لا زال قوياً، حيث أن ٤٤٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضلون مستوى عالياً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل. وهناك فقط ٢٥٪ يؤيدون اتخاذ إجراءات تأديبية ضد إسرائيل نتيجة لغزو لبنان.

٤ - وجه السؤال التالي للمشاركين «لوعدنا لمدة سنة إلى الوراء فهل كنت متعاطفاً أكثر مع إسرائيل أو مع الفلسطينيين؟» فكانت الإجابة ٥٩٪ تعاطفوا مع إسرائيل بالمقارنة لى ٢٩٪

هناك حوالي ٨٠٪ من أفراد الشعب الأميركي يشعرون بأن للفلسطينيين الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذه النتيجة تدل بوضوح على أن الرأي العام الأميركي بدأ يتحول بصورة دراماتيكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. هذا ما أظهرته نتائج الاستفتاء الذي تبنته مؤسسة الدراسات العربية، والتي مركزها في مدينة بلمونت في ولاية ماساشوسيتس الأميركية. ويبدو أن الأميركيين على استعداد لتأييد سياسة أميركية متوازنة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، هذا بعكس ما تشير إليه تصريحات بعض الرسميين في الإدارة الأميركية، والإجراءات التي يتخذها الكونغرس الأميركي.

وللاعتقاد بأن مختلف استفتاءات الرأي العام الأميركي، التي أجريت في السنوات الماضية، كانت لا تتجاهل الموقف الفلسطيني فحسب، بل كثيراً ما حرفت أيضاً نتائج هذه الاستفتاءات من خلال طرح أسئلة غير موضوعية متعلقة بالمسائل الرئيسية، لذلك فإن مؤسسة الدراسات العربية قامت بتبني دراسة استثنائية عريضة للرأي العام الأميركي، متعلقة بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

وقد أجرت الاستفتاء مؤسسة «عمل المعلومات» (Decision Making Information) وهي مؤسسة أميركية للأبحاث قامت بإجراء مكالمات هاتفية في الفترة ما بين ٦ - ١١ تشرين الأول (أكتوبر)



يتعاطفون معها الآن. بينما ١٢٪ تعاطفوا مع الفلسطينيين منذ سنة مضت و٢٣٪ يتعاطفون معهم الآن.

٥ - ٨٣٪ من المشاركين في الاستفتاء يؤيدون وجوب مشاركة الفلسطينيين في أي مباحثات للسلام.

٦ - بالنسبة إلى رد الفعل للنقاط الرئيسية في مبادرة ريفان للسلام، فإن ٧٢٪ وافقوا على أنه يجب أن يكون هناك تجميد في وضع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض العربية المحتلة، بينما وافق ٥٦٪ على أن إسرائيل يجب أن لا تضم الأراضي المحتلة.

٧ - ٦٩٪ من المشاركين وافقوا على أن إسرائيل خالفت قوانين تصدير السلاح الأميركي، التي تنص على تحديد استعمال هذا السلاح للقضايا الدفاعية.

#### ملاحظات عامة

● بشكل عام هناك تحول في الرأي العام الأميركي تجاه تأييد القضية العربية. ولذلك فإنه إذا ما اتخذت إجراءات فعالة لتزويد الرأي العام الأميركي بمعلومات وحقائق عن القضية الفلسطينية فإن هذا التغيير سيزداد باستمرار.

● وهناك اتجاهات في الرأي العام الأميركي تحبذ أن تساعد أميركا الفلسطينيين.

● وبالرغم من أن أغلب المعلومات التي لدى الأميركيين عن منظمة التحرير خاطئة ومأخوذة من المصادر الصهيونية، فإن ٣٠٪ من أفراد الرأي العام يعتقدون بأن المنظمة يجب أن تشارك في أي مباحثات للسلام. وطبعاً يمكن بشن حملة

إعلامية علمية وتزويد الأميركيين بمعلومات صحيحة توضح وجهة نظر المنظمة وتزيل صورة الارهاب العالقة في أذهان الأميركيين، كسب قطاعات كبيرة من المجتمع الأميركي لتأييد الموقف الفلسطيني.

● ثم أن هناك خوفاً عاماً من الحرب ومن التورط الأميركي في الصراع في الشرق الأوسط. ومن الجائز أن وجود قوات المارينز في لبنان زاد هذا الخوف. ومن الجائز أيضاً أن تكون المناظر التي ينقلها التلفزيون الأميركي من لبنان بشكل عام ومن بيروت بشكل خاص، قد زادت اتجاه الخوف من الحرب والتورط الأميركي فيها.

● أن المساعدات الأميركية لإسرائيل هي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية. ولكن عندما يتعارض التصرف الإسرائيلي مع المصلحة الأميركية فإن هذه العلاقة تتعرض للاهتزاز.

● أظهرت الدراسة أن هناك تأييداً بين الأميركيين لتجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة. ويجب التركيز على حقيقة مهمة وطرحها للرأي العام وهي أن المساعدات الأميركية لإسرائيل تستعمل لإقامة هذه المستوطنات، ومن الضروري قطعها.

● أن القوى الصهيونية والقوى المؤيدة لها تقوم بإجراء استفتاءات للرأي العام الأميركي منذ عام ١٩٤٧. ولأول مرة تقوم مؤسسة شبه عربية بإجراء مثل هذا الاستفتاء، وهذا يمثل أهمية لا يجب الاستهانة بها، وهي أن المجموعات العربية بدأت تتجه إلى اتباع الأسلوب العلمي في تحليل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

واشنطن - خليل قوطة

## مصيصة بيروت

Alain de Chalvron, *Le Piège de Beyrouth*, Paris: Sycomore, 1982.

ضممني بمنظمة التحرير الفلسطينية، إثر توقيع الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١.

□ مازق إعادة انتخاب الليكود في ظل تهديد جديد بغلبة للمعارضة تطيح بحكومة الثنائي المحارب بيغن - شارون.

بالنسبة للنقطة الأولى، يقول دوشالفرون إن الانتصار الذي حققه ياسر عرفات، بارغام اسرائيل على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع طرف لا تعترف بوجوده، قد أزجج بيغن تحديداً، وترك صدى سيباً في الأوساط السياسية الاسرائيلية. كانت اللهجة في الأوساط السياسية والعسكرية، كما في الصحافة، لهجة نقد حاد. وعلى المستوى العسكري البحث، كان المحللون مجبرين تماماً على الاعتراف بأن بنية منظمة التحرير لم تدمر... والمختص بالشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، وهو المعلق المقروء جداً، لاحظ الواقع الذي «لا سابق له، وهو أن منظمة التحرير قد نجحت في التصدي للسجال».

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أوضح المؤلف أن التخمينات الانتخابية لم تكن أبداً لصالح الليكود. وكان على بيغن أن يجد طريقة لاستعادة جمهوره المفقود عبر إقناعه بأن «الليكود»، وعلى رأسه مناحيم بيغن، يبقى خير مدافع عن أمن اسرائيل.. فقام بضرب المفاعل النووي العراقي، غير أن هذا لم يأت بالأمن لالسكان المستوطنات الحدودية

منذ الكلمة الأولى ينحاز ألان دوشالفرون للحق الفلسطيني. لكن دون أن يحيد عن ثوابت منهج الكتابة السياسية في الغرب المعاصر وتحديداً في فرنسا، أي الموضوعية التي لا تبجح لنفسها حق تجاوز حدود الوصف المحايد، والتفصيلية الدقيقة التي لا تصل إلى حد الثثرة، والمتابعة المثابرة للموضوع المعالج على المستوى التاريخي، لكن أيضاً، على مستوى المعرفة القريبة بالشخصيات البارزة للصراع وبالخلفيات المحلية والأولية له.

يريد ألان دوشالفرون في كتابه الصادر مؤخراً في باريس، أن يثبت رأياً في اجتياح لبنان الأخير من قبل القوات الاسرائيلية. ويقول الرأي، أنه بعكس المزاعم الاسرائيلية، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان، واحتلال أول عاصمة عربية، مجرد ردة فعل فورية على محاولة الاغتيال التي تعرض لها سفير اسرائيل في لندن؛ بل هي خطة سياسية مدروسة تهدف إلى الدخول في المرحلة الثانية من مخطط كامب ديفيد، عن طريق إخضاع لبنان عسكرياً، وارهابه باحتلال اراضيه، من أجل دفعه على طريق توقيع معاهدة سلام ثانية بعد مصر في المنطقة العربية.

يقدم ألان دوشالفرون أكثر من حجة منطقية لهذا الرأي، ويبدأ بتعداد حججه عبر فصول الكتاب الستة والعشرين، منطلقاً من كون هذه الحرب ضرورة حتمية لانقاذ اسرائيل من مازقين:

□ مازق تورطها في بداية صيف ١٩٨١ باعتراف

ولا لسكان المدن في اسرائيل. وهكذا، كما يقول الكاتب، «كانت لدى مناحيم بيغن معاناة موجعة اخرى: الفلسطينيين».. وكانت لديه كما يبدو معاناة من الصواريخ السوفياتية التي نصبها السوريون في البقاع. ولقد كان الفلسطينيون في لبنان، وفي هذا البلد كانت أيضاً الصواريخ. ولقد أقسم بيغن ان يقتلع الاثنين. غير ان حرب الأيام العشرة على جنوب لبنان التي انتهت بإبراز صورة «اسرائيل المنحطة» في العالم، وإبراز الهشاشة الاسرائيلية أمام الضغوط الأميركية التي قادت اسرائيل الى توقيع تعهد مع عدو لا تعترف بوجوده.. «ان حرب الأيام العشرة هذه، بالنسبة لحكومة اسرائيل، انتهت الى فشل تام. ومناحيم بيغن، وكذلك اريئيل شارون ليسا من الرجال الذين يتساهلون في إذلال كهذا. وسيستخلصان من هذا الفشل العبر التالية:

«١ - ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً أمر على القدر نفسه من أهمية تصفيتها عسكرياً.

«٢ - من المستحيل تحقيق هذا الهدف بحملة قصف بسيطة: يجب التأهب لاجتياح بري للبنان، حتى بيروت.

«٣ - يجب التحضير بشكل افضل لهذا الأمر على المستوى الدبلوماسي، خصوصاً حيال الولايات المتحدة.

«٤ - البعد النفسي هو أيضاً مهم: فباستغلال ممنهج لحجة الارهاب، يمكن الوصول الى تمرير العملية باعتبارها عملاً من اجل السلامة العامة. «هكذا ولدت لوحة 'عملية السلام للجليل': وسينكب عليها اريئيل شارون ومناحيم بيغن بلا كلل؛ وتحديداً بلا كلل في العمل على النقطة الرابعة»...

يؤكد شالفرون ان البعد النفسي في العملية ضد الفلسطينيين في لبنان، كان شديد الأهمية بالنسبة للثنائي المحارب: من اجل ذلك مضت سنة منذ قرارهما بتنفيذ الاجتياح (تموز ١٩٨١) وقبل ان ينفذاه فعلاً في حزيران ١٩٨٢. لقد احتاجت اسرائيل لحروب تمهيدية، تنهك لبنان وتنهك المقاومة الفلسطينية في لبنان وتجعلهم على المستوى المحلي والعربي والدولي مستحقين للعقاب الذي ستنزله اسرائيل بهما.

وإن يعرض دوشالفرون لجميع انواع هذه الحروب: الدك المنتظم لجنوب لبنان؛ السيارات المفخخة؛ حروب السفارات؛ المطاردات

الديبلوماسية، الاغتيالات السياسية او المجانية، تصفيات الحساب الطائفية او الحزبية، المحلية او الدولية، الجماعية او الفردية.. والمؤلف اذ يغرض لكافة اشكال هذه الحرب، فهو لا يرمي الى القول ان اسرائيل هي القدرة الكلية التي نظمت هذه المجازر.. غير انه يعتقد بأن اسرائيل كانت المستفيد الأول منها «سواء ساهم القادة الاسرائيليون ام لم يساهموا في هذه العمليات، فانهم قد تحققوا، ومن دون ان يسيئهم الأمر، بل بشيء من الغبطة البديهة، من الجوا المشحون في بيروت. فمن اعتداء الى اعتداء، كبرت العلامة الفارقة للمدينة 'العاصمة العالمية للارهاب' وقاعدة الارهاب الدولي' والغابة المرصودة لتصفية الحساب بين الارهابيين'. بشكل آلي - يتابع دوشالفرون - راحت الصحف تربط بين اسم بيروت، وبين اسوأ آفات هذا النصف الثاني من القرن العشرين: الارهاب. وكان التحليل الذي فرضته كبريات الصحف بسيطاً: بيروت = ارهاب. والحال ان م.ت.ف. = بيروت، إذن: الارهاب = الفلسطينيين. ولقد ناسب هذا التحليل تماماً التطلعات الاسرائيلية»...

هكذا يعتبر دوشالفرون، وهكذا يسوق الأدلة على ان عملية «سلامة الجليل» قد اعدت منذ تموز ١٩٨١، ويضيف اخيراً الى ادلته، دليلاً إضافياً هو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ بعد دخول ياسر عرفات الى مبنى الأمم المتحدة، عن منهج الارهاب (اختطاف الطائرات). هذا التخلي الذي ازعج اسرائيل، كما ازعجتها سياسة منظمة التحرير التي اكسبتها تأييد مائة دولة بحيث زاد العدد عن عدد الدول المعترفة باسرائيل؛ وازعجها الوزن السياسي للمنظمة المركزية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وتقبل هذا المجتمع، تدريجياً، لفكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع. هذه الأسباب كلها، برأي دوشالفرون، تشكل المؤشر والدليل على ان اجتياح لبنان قد خطط له منذ تموز ١٩٨١. غير ان المؤلف يرى مع ذلك ان خروج المقاتل الفلسطيني من بيروت ليس خسارة حقيقية للمقاومة الفلسطينية، «لقد كان لبنان، وهذا قيل دائماً، موقعاً رائعاً لمنظمة التحرير، لأن بوسعها ان تتحرك فيه باستقلالية كاملة. غير ان هذا القول، هو في الوقت نفسه خاطيء وصحيح: فهو صحيح على الصعيد العسكري، لأن اي بلد في العالم



لا يستطيع ان يتسامح مثل لبنان بانشاء جيش اجنبي حقيقي، وان يتحرك هذا الجيش، عملياً، بمطلق السيادة على جزء من اراضيه. وهذا الرأي خاطيء على الصعيد السياسي، لانتنا غالباً ما ننسى وزن دمشق في بيروت؛ فسوريا تمارس في هذه المدينة، وصاية جسدية حقيقية على منظمة التحرير.

لقد خططت اسرائيل.. والمقاتل الفلسطيني خرج من مصيدة بيروت التي اطبقت.. ولكن على من؟ لا يجيب دوشالفرون.. لانه مثل معظم الكتاب الاوروبيين، لا يدعي استشرافاً للآتي، انه ملتزم بنهج الموضوعية الاوروبية: الوصف المحايد والدقيق لوقائع الأمور، دون الوقوع في الثثرة ودون ادعاء النبوة.

كاتيا سرور

## النظام الزراعي في الزبيدات

د. سليم تماري، التأثيرات الاجتماعية للرّي الحديث  
على مجتمع فلاحي فلسطيني في غور الأردن،  
بيروت: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠ (نشر محدود).

حدثت تغييرات واسعة على البنية الاقتصادية -  
الاجتماعية في القرية.

أما عن الأهداف المباشرة، فيحددها بأنها:  
أولاً - دراسة تأثير ادخال أسلوب الزراعة  
الحديثة (التفتاف) على حياة الفلاحين.

ثانياً - ايجاد معلومات احصائية أساسية عن  
الظروف الاقتصادية - الاجتماعية في القرية  
لاستخدامها فيما بعد في مراقبة التغييرات  
الحاصلة داخل هذا المجتمع، أو في مجال  
مقارنتها بالقرى المجاورة في الغور الفلسطيني.

ثالثاً - وضع توصيات محددة في المجالات  
المختلفة على ضوء نتائج هذا البحث  
لاستخدامها في أي مشروع تطويري للقرية.

ولتحقيق هذه الأهداف، أُجري احصاء شامل  
لعائلات القرية بالاعتماد على استبيان موجّه  
لمسؤول كل عائلة، هذا بالإضافة لاستخدام  
أسلوب المقابلة المفتوحة مع ثلاثة من ملاك  
الأرض الرئيسيين في المنطقة نفسها، ونقاش  
التفاصيل المالية عن الموسم الزراعي  
١٩٧٩ - ١٩٨٠ مع اثنين من مزارعي القرية.

وفي مقدمة تاريخية لجوانب القضية الزراعية  
في الزبيدات، يقول الدكتور تماري أن اسم  
الزبيدات هو اسم لقبائل عرب الزبيدات القاطنين  
فيها الآن، وذوي الأصول شبه البدوية، حيث  
هاجروا من منطقة بئر السبع بعد حرب ١٩٤٨  
الى غور الأردن ليعملوا كمحاصصين لملاك

تم اعداد هذا البحث الميداني عن قرية  
الزبيدات (شمال الغور الفلسطيني في الضفة  
الغربية المحتلة)، في الفترة ما بين شهر تشرين  
الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وشهر نيسان (أبريل)  
١٩٨٠، بتمويل من جمعية المانويات الأميركية  
التي اهتمت بدراسة نتائج مشروعها الزراعي  
(تحديث وسائل الري في القرية) على الصعدة  
الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقامت جامعة  
بيروت بطباعة البحث باللغة الانكليزية بعدد من  
النسخ لا يتجاوز المئة نسخة، مرفقاً بصور  
فوتوغرافية وتوضيحية للقرية.

قام الدكتور سليم تماري (الأستاذ في جامعة  
بيروت) باجراء الجزء الأول من البحث، الذي  
يتعرض للنظام الزراعي في القرية. أما الاساتذة  
ريتا جقمان (الاستاذة أيضاً في الجامعة نفسها)،  
فقد قامت باجراء الجزء الثاني، الذي يتعرض  
للحالة الصحية في القرية. ونشرت ترجمة كاملة  
لهذا الجزء في العدد ١٢٥ نيسان (أبريل)  
١٩٨٢ من شؤون فلسطينية، ولهذا فسيتم  
استعراض الجزء الأول، فقط من الدراسة.

يلخص الأستاذ تماري في مقدمة البحث هدفه  
العام منه، والذي يتحدد بمعالجة الكيفية التي  
استطاع بها مجتمع شبه فلاحي أن يتأقلم وسط  
حلقة من المستوطنات الاسرائيلية (المتقدمة  
تكنولوجيا) وما أدت اليه سياسة الاستيطان من  
مصادرة أراضٍ ومياه وغيره، كان من نتائجها

أرض غائبين من طوباس ونابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتتالية إلى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد أهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم إلى منطقة اربد، وكذلك مع بداية الحملة الواسعة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشوا على نظام المحاصصة بفقدان الأراضي التي بحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثلاثة مظاهر رئيسية بالإضافة إلى الملكية الخاصة للأرض: الحيازة بدون ملكية، نظام المحاصصة، والضمان. وكلها مظاهر مهمة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معرض استعراضه لنظام المحاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مرج نعجة والزبيدات التي يزرعها سكان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الأدنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة إلى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح إلى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال إلى سوق العمل المأجور.

أما نظام إيجار الأرض مقابل مبلغ فوري من المال، فهو نظام موجود ولكنه غير منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمل الأستاذ تماري حديثه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي

في القرية، الأولى: ملاك الأرض الغائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مساحات واسعة من الأراضي الأميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نابلس وطوباس على امتلاك هذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل إنتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبار الارتوازية بمساعدة الحكومة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بالانتشار في الغور الجنوبي ضمن توفير الاحتياطي الضخم من العمالة المأجورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الأغوار ككل:

أولاً — انخفاض الطلب على أراضي الغور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً — الظروف المناخية الصعبة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الأغوار مسألة صعبة.

ثالثاً — اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في إيجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار إلى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسرة والتجار، فتحدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالإضافة إلى الفائدة المتفق عليها على القرض المالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تماري وظائف هؤلاء السماسرة بأربع نقاط رئيسية:

□ يوفران للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات



## الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغييرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات؛ فيقول أن هذا الأسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل إن الحاجة كانت ماسة لهذا الأسلوب، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الأرضية وتندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. إلا أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الأسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار بأسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشرأ في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيحدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً - تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ - ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً - موسم مبكر يوفر امكانية التسويق

والمبيدات، الخ..

□ يوفر له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث يتعدم الدخل الزراعي.

□ يوفر له صناديق لتسويق بضاعته.

□ يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فإن السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول أن النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اعمال الفلاحين لأراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لاهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية مابين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لري ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. وإذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة بأسلوب الري القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسبب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

بأسعار عالية.

ثالثاً - وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً - أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصص في مفاوضاته مع مالك الأرض.

خامساً - أدى «التفتاف» الى إعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً - أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجيا الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لأعباء مالية جديدة.

سابعاً - تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية. وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين - المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيدات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالإضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على

هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق المار بالزبيدات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الاستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيدات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنولوجيا الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الامام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان

## المقاومة الفلسطينية — سياسياً

### اجتماعات عدن والحوار مع الأردن

وهو الخلاف الذي برز بسبب الاتصالات الفلسطينية الأخيرة مع الأردن وما أثارته من تكهنات ومخاوف. فقد رأى بعض فصائل المقاومة أن مثل هذه الاتصالات سوف تؤدي إلى تفويض الملك حسين بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي سوف تسقط شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في هذا التمثيل. وذهب بعض هذا البعض إلى حد الادعاء بأن المسار الجديد للعلاقات الفلسطينية — الأردنية سوف يقود إلى التنازل عن مطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا، مع العلم بأن المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، فوّض رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، بالتحرك على أساس توصياته ومقرراته التي رفضت تفويض أية دولة عربية بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشرعي الوحيد.

وفي الجو الذي رافق هذه التكهنات والمخاوف، أعادت القيادة الفلسطينية في عدن توضيح كافة المواضيع المختلف عليها، وتوصلت إلى الاعلان عن بيان أكدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الثابت من هذه القضايا، مجددة التزامها ببرنامجهما السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني وبكافة المقررات الأخرى للمجالس الوطنية السابقة.

عقدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة في عدن، سلسلة اجتماعات برزت أهميتها في التأكيد على وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي التأكيد على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الوطنية المستقلة، وعلى استقلالية قراراتها، والتصدي للمشاريع الأميركية والصهيونية، التي تعمل على تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والعودة، بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

جاءت هذه الاجتماعات بعد تأليف اللجنة العليا المشتركة الأردنية — الفلسطينية في عمان، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩، برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومُضربدران رئيس الوزراء الأردني، والتي كلفت بمتابعة الحوار، حول شكل الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والأردني في المستقبل، إلى جانب، بحث العلاقات والتنسيق بين الطرفين. وستكون اللجنة بمثابة مرجع أعلى للجنتين، عسكرية واقتصادية تابعتين لها، وقد تشكلتا في عمان خلال الزيارة السابقة التي قام بها عرفات في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي.

أما اجتماعات القيادة الفلسطينية في عدن فإن أهميتها جاءت في نتائجها، حيث أدت إلى تضيق شق الخلاف بين الأطراف الفلسطينية.



## اجتماعات عدن

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث والرابع والخامس من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، الى جانب ياسر عرفات، كل من الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والأمين العام لجبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب، والأمين العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين الآخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط المنظمة في اطار العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في اطار الامم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع، فإن «بيان عدن» الذي صدر في ختام الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالأسم، بل ألمح اليه تلميحاً كما يتضح من استعراض أهم فقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون، أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كمب ديفيد والحكم الذاتي؛ لأنها تحاول تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تحمل في جوهرها أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛ وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، الى تصعيد الكفاح

المسلح، بوجه خاص داخل الارض المحتلة وخلف خطوط العدو، اضافة الى تطوير القدرات العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة متابعة تنفيذ ما أُنقِص عليه سابقاً، على جميع المستويات والمؤسسات القيادية، للخروج، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالمقررات والمواقف التي تتعلق بمسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، استناداً الى البرنامج السياسي للمنظمة والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة (نداء الوطن، العدد ١١٩، ١١/١٢/١٩٨٢، ص ٥).

وفي السياق نفسه، حدد نايف حواتمة، بعض المواضيع المتفق عليها خلال المحادثات في اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على إيجاد موقف موحد ضد مشروع ريغان، مع رفض تفويض الشعب الفلسطيني لاية دولة عربية، مشيراً، بهذا، الى رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات الثنائية على قاعدة الكونفدرالية المشروطة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام المصري المرتبط باتفاقيات كمب ديفيد، وادانة اللقاءات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الأميركية الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى الوطنية اللبنانية، التي تقاتل ضد الاحتلال الاسرائيلي (السفير، ٦/١٢/١٩٨٢).

## اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

أثمرت المباحثات الفلسطينية - الأردنية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مرّ معنا؛ وشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في ١١/١٢/١٩٨٢، عن الجانب الأردني وزير الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم، ووزير الخارجية

مروان القاسم، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف: ياسر عبدربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الأمين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية - الاردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بين الأعضاء الفلسطينيين المشاركون في الاتصالات. فمُنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات - حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فإنها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريفان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لأنها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٩٨٢/١٢/١٤). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني - الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٧). في حين أن الأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع

في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الأراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني - الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦). في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية - الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبدربه، العوامل الموضوعية التي تفرض إقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك؛ وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن إقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (ندا، الوطن، مصدر سبق ذكره، ص ٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية - الفلسطينية العليا، صرح عبدربه، بأنها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثلة الشرعي الوحيد.

#### اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس

برئاسة ياسر عرفات في ١٧/١٢/١٩٨٢. وكان أول الموضوعات الذي أدرج على جدول الأعمال، موضوع عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتأليف لجنة خاصة لتحديد موعد انعقاد المجلس ومكانه. وقد تشكلت هذه اللجنة فوضمت، الى جانب عرفات، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وعدداً آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم بالفعل في ٢٠/١٢/١٩٨٢، تحديد مكان الانعقاد في الجزائر في الرابع عشر من شهر شباط - فبراير ١٩٨٣.

وطرحت على جدول الأعمال مواضيع عديدة أخرى، فناقشت اللجنة التنفيذية، نتائج المباحثات الفلسطينية - الأردنية، وأعمال اللجنة العليا المشتركة. وبهذا الخصوص، أصر عرفات، على توضيح فحوى مشروع التقارب الفلسطيني - الأردني، وانهاء التحفظات التي أثبتت لدى بعض الجهات الفلسطينية. وقدم الى جانب ذلك، تقريراً حول الموقف في الشرق الأوسط وتطور القضية الفلسطينية، والخطوات السياسية المقبلة. وتطرقت اللجنة الى اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القوات الفلسطينية في لبنان وسائر الدول العربية الأخرى. وتناولت أيضاً، نتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن قمة فاس، في عرض مشروع السلام العربي على الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. وأبدت المنظمة أسفها للموقف البريطاني الرافض لمشاركة ممثل المنظمة ضمن الوفد السباعي العربي، الذي كان مقرراً أن يزور لندن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. واعتبرت أن هذا الموقف يتناقض ومواقف بقية أعضاء المجموعة الأوروبية. وبحث اللجنة، أخيراً، في الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وتطرقت الى الموقف العام في الأراضي العربية المحتلة. وألفت في نهاية الاجتماعات لجنة لمتابعة الحوار الفلسطيني - السوري، ولتقويم نتائج المساعي العربية المبذولة لتسوية الخلافات بين الجانبين (الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٢).

من جهة أخرى، ترأس ياسر عرفات في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، دورة

اجتماعات المجلس العسكري التي عقدت في صنعاء. وبحث المجلس وضع القوات الفلسطينية في البقاع والشمال، خصوصاً في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية، والتهديدات الاميركية. وبحث المجلس أيضاً، الوضع داخل الأراضي العربية المحتلة، وتصعيد العمل الفدائي فيها. وتم استعراض الخطة التدريبية للقوات الفلسطينية المربطة في مواقعها الجديدة بعد الخروج من بيروت، وتقويم حالة كل قوة على حدة. اضافة الى استعراض الأوضاع العسكرية لهذه القوات بشكل عام، وكيفية ربطها ادارياً، وتوفير شؤونها المتعلقة بالتجهيز والتسلح (الشرق الأوسط، ١١/١٢/١٩٨٢).

وأكد عرفات أمام المجلس، أن أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، لن يتم له النجاح، اذا لم يقر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير المصير والعودة، واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

وفي هذا السياق، تبلورت الاجتماعات الفلسطينية الأخرى في اتجاه واحد، حيث دعت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عقدت اجتماعها في الكويت في ٦/١/١٩٨٣، الى تطوير العلاقات الفلسطينية - السورية، والفلسطينية - الأردنية، وغيرها من العلاقات مع الدول العربية. وبحث اللجنة زيارة عرفات الى موسكو، ومسألة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عربية ضد بريطانيا، بسبب رفضها استقبال الوفد السباعي العربي. الى جانب ذلك، درست اللجنة موضوع تصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، كما بحثت في الموضوع المهم الآخر، وهو تمكين الوحدة الوطنية الفلسطينية (المصدر نفسه، ٨/١/١٩٨٣).

وركزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من جهة أخرى، في اجتماعات لجنتها المركزية التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تصليب موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني الفلسطيني في مجابهة مشروع ريغان، كونه يشكل الخطر الأساسي على الثورة الفلسطينية. وطالبت الجبهة الثورة الفلسطينية والدول والقوى الوطنية العربية



باستخدام مقررات فاس كسلاح سياسي لتعطيل خطط الرجعية العربية، واحباط المخطط الاميركي - الاسرائيلي. ودعت الجبهة في بيانها الصادر عن هذا الاجتماع، الى التمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس أكثر ديمقراطية. كما دعت، الى تصعيد أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخلف خطوته في لبنان، والدول العربية الأخرى، والعمل على اعادة تجميع القوات الفلسطينية الموزعة على الدول العربية. وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، دعت الجبهة الى تطوير العلاقات الفلسطينية - العربية، وبالأخص الفلسطينية - السورية، وتعميق التحالف الفلسطيني مع الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خاصة.

### الذكرى الخامسة عشرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

احتفلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وبهذه المناسبة نظمت الجبهة مهرجاناً شعبياً في دمشق، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢، حضره ياسر عرفات الذي قدم من صنعاء بصورة مفاجئة للمشاركة في المهرجان، وحضره جورج حبش الأمين العام للجبهة، وعدد آخر من القادة الفلسطينيين، وممثل لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وألقى عرفات كلمة في المهرجان جدد فيها القسم والعهد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلن «أن الثورة الفلسطينية ستستمر، رافعة الراية والبندقية، وسالكة طريق الكفاح المسلح الطريق الوحيد للعودة الى فلسطين». وشرح عرفات الوضع الفلسطيني الذي يواجهه، بعد معركة بيروت، تحدياً حضارياً للأمة العربية، وطالب القادة الفلسطينيين والعرب بتحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام هذا التحدي. ووجه نداءه للقادة العرب، للقيام بتحريك عربي سريع، لمواجهة التوسع الصهيوني الذي «لا يريد فلسطين أو لبنان فقط، وإنما يريد احتلال الأراضي العربية كلها».

وبدوره أكد جورج حبش على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التلاحم الحقيقي بين الثورة وجماهيرها العربية في سوريا ولبنان والأردن ومصر وباقي الدول العربية. واعتبر حبش أن معركة تحرير الأراضي العربية ليست معركة فلسطينية فحسب، بل هي معركة عربية مشتركة. كما أكد على استمرار حمل البندقية، واستمرار الكفاح المسلح، لمواجهة المخططات والمشاريع الاميركية والعربية الاستسلامية.

وجاء في كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أن حرب لبنان أعطت المقاومة الفلسطينية «صلابة في العقيدة، ووضوحاً في الرؤية، واستقامة في المسيرة»، واعتبر أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي الصادر عن قمة فاس ومشروع الرئيس الاميركي ريفان، هو أمر مغلوط (المصدر نفسه).

### مؤتمر المحافظة على التراث الفلسطيني

في تونس، نظمت «الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته» مؤتمراً الأول الذي ضم عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية والاجنبية، وقد رعى ياسر عرفات، الى جانب السيدة وسيلة حرم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد محمد المزالي رئيس وزراء تونس، حفل الافتتاح في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) المنصرم. وألقى القائد الفلسطيني كلمة في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث فيها عن مكانة فلسطين الحضارية باعتبارها أرض الرسالات السماوية والحضارات، وثمن عالياً تشكيل اللجنة، واعتبره علامة حضارية تضاف الى سجل فلسطين، وتأكيداً على أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في العالم. كما تحدث في الجلسة محمد المزالي، والدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشجبت الكلمات قيام اسرائيل بنهب التراث الثقافي الفلسطيني.

### الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

احتفلت الثورة الفلسطينية بالذكرى الثامنة عشرة لانطلاقتها، ولأول مرة بعد خروج المقاتلين

من بيروت. واختلفت مظاهر الاحتفالات في هذا العام مع اختلاف المكان. الا أن التأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستمرار الكفاح المسلح، استمر عنواناً لهذه الاحتفالات. ويصادف موعد الذكرى، بداية مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية برسم ملامحها، بانتظار تحديدها نهائياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٣. وحدد ياسر عرفات، بمناسبة الذكرى، أهداف الثورة وهي الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس عاصمة لها، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوجه لذلك برسالة من تونس، الى الاصدقاء والحلفاء وجميع اليهود داخل اسرائيل وخارجها، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه مثل سائر الشعوب». وأكد عرفات في رسالته هذه، على دعم الشعب اللبناني، بكل الامكانيات، من أجل تحرير اراضيه، وطرد العدو الاسرائيلي منها. واعتبر أن بيروت هي المدينة الوحيدة التي تستحق لقب «عاصمة العرب». وفيما يخص التحرك العربي خلال الحرب، أبدى عرفات أسفه من موقف الدول العربية أثناء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت. واتهم الولايات المتحدة الاميركية بطعن الثورة الفلسطينية بواسطة اسرائيل (النهار، ١٩٨٣/١/١). وأكد، أيضاً، أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما كانت الصعاب والعقبات، وستكون هذه الدولة «دولة التلاحم مع كل العرب، خاصة تلك الوحدة الخالدة مع [الشعب] الأردني» (الشرق الأوسط، ١٩٨٣/١/٢). ومن الجدير بالذكر هنا، أنه كان من المقرر

اقامة احتفالات خاصة بهذه المناسبة في عدن، الا أنها تأجلت حداثاً على ضحايا الزلزال الذي ضرب اليمن الشمالية.

وفي الجزائر، ترأس عرفات، احتفالاً لهذه المناسبة، تم خلاله التأكيد على اعادة تنظيم القوات الفلسطينية لمواجهة الموقف الجديد لما بعد بيروت، وتعزيز النضال السياسي والعسكري داخل الاراضي المحتلة، بدرجة تتوافق وما يتحقق من انتصارات دبلوماسية. وبهذا الخصوص، صرح نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبوجهاد» أمام المقاتلين الفلسطينيين في لبنان بمناسبة ذكرى انطلاق الثورة، بأن الوجود العسكري الفلسطيني في شمال لبنان والبقاع لن يتعارض مع استقلال ووحدة وسيادة لبنان، بل ستقوم هذه القوات بمساندة الشرعية ضد العدو الصهيوني المشترك. وأكد خليل الوزير، «أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني، حتى يتم تحقيق كامل أهداف ثورة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وحتى يسلم الاعداء بحق الفلسطينيين في بناء دولتهم الوطنية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١/٣).

من جهة ثانية، تلقى عرفات رسائل تهنئة بهذه المناسبة، من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس وزراء تونس محمد المزال، ووزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، لعرفات، أن الشعب الفلسطيني سيتمكن بفضل ارادته، وتأييد الدول العربية له، من استعادة حريته وكرامته، واقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١/١).

سمر مكاي

## الوطن المحتل

### هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية

وبالإضافة الى هذا وذاك، كانت السلطات الاسرائيلية قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون الرقم ٢٨١، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، واجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص القانون على اعتبار: (١) إن المنظمة المعادية هي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون الى الاعتداء على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الإخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الإخبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أيأ من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قدرها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الرأي الأردني، ١٩٨١/٩/٢٥).

وفي السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، أصدر بنيامين بن -اليعيزر حاكم الضفة الغربية العسكري، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع

احتلت السياسة الجديدة - القديمة التي تتبعها الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، بإشراف رئيسها يغئال كرمون، وممارستها القمعية ضد الجامعات والمحاضرين هناك، موقع الصدارة في أحداث الشهرين المنصرمين، حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذه السياسة، وآفاق تطورها وأبعادها، بعد أن شرعت الإدارة المدنية بتطبيق وثيقة كرمون التي أدت في النهاية الى وضع حد لعمله في الإدارة المدنية.

#### سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة يغئال كرمون، رئيس الإدارة المدنية بالوكالة في المناطق المحتلة، الذي عُين في منصبه هذا بعد استقالة رئيس الإدارة منحيم ميلسون، مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يتبع حيال المناطق المحتلة، وإنما تعود هذه السياسة الى الأيام الاولى التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ الى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع سكان المناطق المحتلة، مستحدثاً ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي» أو عقاب «المدن والقري». ولم يكن هذا الأسلوب النهج الوحيد الذي اتبعته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد اتبعت الى جانبه أسلوب الترغيب، في محاولة منها لاستمالة سكان المناطق المحتلة.



لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يغئال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٢٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالإضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولى من قضية تأليف لجنة

تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية. ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واه. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يغئال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف. والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يغئال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرقون. (٢) المعسكر الأردني. (٢) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير وزهاء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية — المعسكر الأردني — فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممن يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل، واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي

عرفت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت الى عاصفة في اسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة الى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية، وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة الى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.أ. العدد ٢٧٢٩، ٣٠/١١/١٩٨٢، ص ٤٨).

### الجامعات واستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الأهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها الى شكل دون مضمون.

ولا تنفصل مخططات السلطات الاسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الاستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمن استمراريته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى اليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم الى جهلة تستطيع التحكم بواقعهم ومصيرهم واستخدامهم بما يتفق ومصلحة الاحتلال ومراميه. ان مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمه العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.

ومن الجهة الأخرى، تدرك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطرابي بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هذا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت الى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر اليها كمصدر للتطرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتخريض على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات الى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للأعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل إيقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الحصار عليها.

### القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن-اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لنصوصه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه إخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلو لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الاسرائيلي هو عملياً إلغاء للقانون الأردني، ويتضمن القانون ٨٥٤ ما يلي:

□ تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.

□ اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ وضع الجامعات والمعاهد العمالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الاسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة بأجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الأراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يخرج عن إطار القانون الدولي (هأرقس، ١٩٨٢/٥/٢).

إضافة إلى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الاسرائيلية عدداً من الأوامر والتعليمات الأخرى بهدف تكيل الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة، وعلى سبيل المثال يشترط حصول الأستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الأردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تأسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الأستاذ في إحدى الجامعات الأميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الأكاديميين»، «أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٢٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و ٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الاسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الأكاديمي» (الرأي العام الكويتية، ١٩٨١/٤/٩).

وثيقة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رحابيا فاردي، عن موقف جديد لامتنعاص ردود الفعل الاسرائيلية والعالمية الراضية للإجراء الاسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة إزاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان

صدر يوم ١٩٨٢/١١/٢١، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أذن الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملازمة هذه الأذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المفعول في الضفة والقطاع (هأرقس، ١٩٨٢/١١/٢٢). وتقرر إصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب. وهذا النموذج لا يشمل التعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها إلى إلغاء اذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على اذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على مايلي:

● أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالب العمل، مثل العنوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.

● شروط الاذن، وتنص على اعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتباراً من إصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يمس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـم.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الإخلال بأي من هذه الشروط، سبباً لإلغاء الاذن (المصدر نفسه).

هذا الاعلان الاسرائيلي لا يعني أن السلطات الاسرائيلية صرفت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتنعاص النقمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف إسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطلابية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلوينها واصرار الإدارة المدنية على



تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطلبت هذه الأوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الأكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الأجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الأمن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١، اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة. وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الأسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٢، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الأجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد، ووافق

الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط؛ وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الأجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفريز في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعيّاً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد بعدم تأييد أية منظمة معادية، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

#### مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز

ادارة حركة شبلي الجنرال (احتياط) متيا هو بيليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي. وقال بيليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو إطلاق النار على الأقدام. فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والأراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال قيامها، فستكون دولة. التمييز العنصري في الشرق الأوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست تسوفيق طوبي، من كتلة حداث، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الأمن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبت فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنا من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط. ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش

الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشأن السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض-اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر إلحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا لنسيانه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر». وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب أفريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل همشمير، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن ما يجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ما تتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان ما يجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم. وقال الدكتور بيرهيت المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينتس جونز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جننا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الأكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا له - م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».

كذلك أعلن الدكتور سري نسييه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «انتنا كآساتذة نرفض بدورنا أي التقاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١١/١٢/١٩٨٢، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأميركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه الدكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الاساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقوقهم في التمتع بالحرية الاكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقا الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي. وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١١/٢١/١٩٨٢). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانوت، ومحمد وقد، ويثير صبان (مبام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب

طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١١/٢٨/١٩٨٢).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ماهو الهدف الاساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وماغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويغثال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فإن هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الاوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الاساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين — اذا لم يكونوا جميعاً — وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التعليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ماكان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباره معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الاكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر — كما كان متوقعاً — كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة



الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسورينيل، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢).

أما يوسف ندفا، فقد علق على الضجة العالمية التي أثارها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراج بكل هذا، لأنها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لأنفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي

ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام الستة، (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محوري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمير، ١٩٨٢/١٢/٢).

صلاح عبد الله

## المقاومة الفلسطينية — عربياً

### نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية — العربية

ويظهر أن صياغة سياسة عربية عامة من شأنها التوفيق بين هذه النقاط الخمس، مسألة دونها الكثير من المصاعب. ذلك لأن الوضع العربي الممزق، والحالة العربية المتنافرة، يجعلان منظمة التحرير الفلسطينية أسيرة الاستقطاب الاقليمي، ويخلقان لها حالة من الاربك في خياراتها السياسية. وعلى أية حال فالتقرير التالي، الذي يغطي الفترة مابين ١٩٨٢/١٢/١١ و ١٩٨٣/١١/١٠، قد يشير الى الاتجاه العام الذي ينظم العلاقات الفلسطينية — العربية.

أولاً: العلاقات اللبنانية — الفلسطينية: نقطة الأساس في العلاقات الفلسطينية — اللبنانية الراهنة، هي الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان. والواضح أن هناك تفاهماً مبدئياً بين السلطة اللبنانية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على معالجة هذا الأمر. فقد صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم خلال مؤتمر صحفي عقده في لندن بأن لبنان «اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية على سحب قواتها من لبنان... [وأن لبنان] منح المنظمة كل الفرص لممارسة تكتيك معين طوال عشر سنوات، وقد فشل هذا التكتيك. وفي المحصلة تم تدمير المنظمة الى حد كبير، ولقد تعلم كلانا الدرس. وحالما نصل الى اتفاقات حول انسحاب كل القوات الأجنبية فان مسلحي المنظمة سوف

حافظت العلاقات الفلسطينية — العربية على وتيرتها المعهودة التي انتظمت، بشكل عام، عقب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ويبدو أن هذه العلاقات تتركز في عواصم محددة مثل القاهرة وعمان ودمشق وبيروت، في حين أن الاتصالات الفلسطينية ببقية العواصم العربية، في هذه الفترة، على أهميتها، لم تبلغ المستوى ذاته، ولم يتركز عليها الاهتمام ذاته الذي تركز على العواصم الأخرى. ويتمحور النشاط السياسي الفلسطيني، في المجال العربي، حول النقاط الساخنة التالية:

□ دور منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات التسوية المرتقبة، وطريقة المشاركة فيها.

□ التنسيق مع الأردن فيما يتعلق بالمبادرات السياسية العربية والدولية الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وكيفية سحبه من منطقتي البقاع والشمال.

□ تذليل العقبات التي تعترض قيام تضامن عربي فعال حول منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأس هذه العقبات الخلافات السورية — الفلسطينية.

□ العمل على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع أية محاولة لضرب المنظمة من الداخل أو لإضعافها أو لاحتوائها.

ينسحبون» (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، المسؤولين الفلسطينيين الى التجاوب مع كل مطلب للدولة اللبنانية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فقال: «الجميع متفقون على أن الوجودين العسكريين، السوري والفلسطيني في لبنان، فقدأ أية صفة من صفات الشرعية، وذلك بعدما امتنع لبنان عن طلب التجديد لقوات الردع من جامعة الدول العربية، وبعدها فرضت تطورات الوضع المترتب على الاجتياح الاسرائيلي، تبديلاً مع المعطيات، أصبح معه اتفاق القاهرة غير ذي موضوع وغير ذي مفعول». (النهار، ١٤/١٢/١٩٨٢). والملاحظ، في هذا الصدد، ان اتفاقاً تفصيلياً بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعلن حتى الآن، وربما كان ذلك بسبب عدم التوصل الى اتفاق محدد. الا أن الملاحظ، أيضاً، أن الجميع متفقون على ضرورة بدء محادثات ثنائية بهذا الخصوص، وعلى ضرورة التنسيق والتفاهم خصوصاً بعد أن أكدت القيادة الفلسطينية قرارها «بوضع الوجود الفلسطيني المسلح في الشمال والبقاع في تصرف المصلحة الوطنية اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي من البلاد» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفي هذا المجال، التقى موفدا الرئيس الجميل، السيد جان عبيد والعميد نبيل قريطم، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاخ ياسر عرفات في تونس، بحضور صلاح خلف «أبو اياد»، وفاروق القدومي «أبو اللطف». ونقل الموفدان إلى عرفات رسالة خطية من الرئيس الجميل، وتسلمها منه رسالة جوابية. «وتضمنت رسالة الرئيس الجميل طلباً بموقف رسمي فلسطيني من موضوع الانسحابات المقترحة من البقاع والشمال، كما تضمنت رسالة عرفات الجوابية موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث المبدأ، على تسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في ما يتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وضمان سيادة الشعب اللبناني على أراضيه». (السفير، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وصرح صلاح خلف تعليقاً على هذا اللقاء بقوله: «ان المقاومة الفلسطينية تضع موضوع الانسحاب في يد الشرعية اللبنانية. ولن تكون

عائقاً في وجه استعادة وحدة لبنان وسيادته. واثنا نكن للرئيس الجميل مكانة خاصة نظراً الى مواقفه اللبنانية والعربية» (المصدر نفسه). وتأكيداً لهذا الاتجاه، كرر السيد ياسر عرفات، في مقابلة صحفية القول: «ان الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، هو ملك لإخواننا اللبنانيين... رئيساً وحكومة وشعباً، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٢٠/١٢/١٩٨٢). وفي مناسبة الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة الى اللبنانيين، خاطبهم فيها بقوله: «ان السواعد الثورية (المقاتلون في البقاع والشمال) هي في تصرفكم حتى تصفية هذا الاحتلال البغيض. انها في تصرفكم حتى يستعيد لبنان استقراره وأمنه ووحدة أرضه وشعبه». (النهار، ١/١/١٩٨٣).

واللافت للانتباه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي موقف رسمي، حتى الآن، بشأن المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية. وان كانت التصريحات الصحفية المتفرقة، للمسؤولين الفلسطينيين، تركز على دعم السلطة الشرعية اللبنانية من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف، ان منظمة التحرير الفلسطينية «أبلغت الرئيس أمين الجميل أن في امكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان كورقة في يده خلال المفاوضات مع اسرائيل» (السفير، ٤/١/١٩٨٣). لكن ياسر عرفات حذر من نتائج هذه المفاوضات بقوله: «أنصح اخواني اللبنانيين بأن يكونوا حذرين جداً، لأن العدو لا يريد السلام، ولا يريد سحب قواته. بل انه لا يسعى الا الى استمرار احتلاله لقسم كبير من الأراضي اللبنانية» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ازاء هذه الصورة المتفائلة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، حاول البعض أن يزعج بمنظمة التحرير الفلسطينية في بعض المشكلات اللبنانية الداخلية مستغلين أحداث الاقتتال الداخلي الذي شهدته مدينة طرابلس. فكان أن بادر ياسر عرفات الى نفي وجود أية علاقة للمقاومة الفلسطينية بما يجري في مدينة طرابلس من أحداث. وقال انه «يبذل أقصى ما في



استطاعته من أجل وقف حمامات الدم بين أشقائنا اللبنانيين» (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٢). ومن جهته، أيضاً، نفى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يكون أي من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان قد عاد إلى الأراضي اللبنانية. ودعا إلى «... بدء حوار مباشر بين م.ت.ف. والسلطة اللبنانية، بهدف تثبيت الحقوق المدنية للتجمعات الفلسطينية في لبنان» (المصدر نفسه، ١٢/١٢/١٩٨٢).

في الجانب الآخر من الصورة، انتقد الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية تصريحاً للسيد ياسر عرفات نسب إليه فيه قوله «أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أعمالها العسكرية»، فقال فرنجية: «كنا ظننا أن الماضي أعطى درساً قاسياً للسيد عرفات بعد كل تصريح عنصري يصدر عنه. ولكن تبين أن دروس الماضي لم تنفع المستقبل. فهذا القول يعطي حجة ستستغلها إسرائيل لتغطية ماستفعله في لبنان من أعمال إجرامية، وستستغل هذا التصريح بوسائلها الإعلامية الضخمة لتغطية أعمالها أمام الرأي العام العالمي» (الفهار، ١/٥/١٩٨٢).

**ثانياً: العلاقات السورية - الفلسطينية:** الكلام على الخلافات الفلسطينية - السورية بات، في الفترة الأخيرة، من العناوين العريضة والمبهمة في آن واحد. فمن الواضح أن هناك توتراً ما. وأن محاولة التقارب مع مصر، والتنسيق الأردني - فلسطيني، هما من الموضوعات التي يدور عليها الخلاف السوري - الفلسطيني. لكن أيضاً من الطرفين لم ينقل هذا الخلاف إلى المجال العلني. وبقيت التفاصيل رهن المعلقين والمحللين، بحيث لا يمكن الاستناد، رسمياً، إلى المصادر المتواترة. ومما لا شك فيه أن هناك اقراراً، من الجانب الفلسطيني على الأقل، بوجود خلافات، على الرغم من نفي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي تردت عن وجود خلافات بينه وبين سوريا. إذ اعتبر مثل تلك الأنباء «لا أساس لها من الصحة». وقال في اجتماع لاتحاد الصحفيين العرب في دمشق: «إذا ما كنت مسؤولاً شخصياً عن أي تدهور في العلاقات مع سوريا، فإن ذلك يعادل القول أنني خائن» (السفير،

١٢/١٢/١٩٨٢). لكن هذا التصريح يؤكد حقيقة وجود الخلافات، إنما ينفي المسؤولية الفلسطينية في أحداثها. ومن الجدير بالاشارة، أنه رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ياسر عرفات لدمشق، فإنه لم يلتق، حتى الآن، الرئيس الأسد، أو أيّاً من كبار المسؤولين في الحكومة السورية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت لجنة من ثمانية أعضاء هدفها بحث العلاقات السورية - الفلسطينية مع القيادة السورية. إلا أن أية نتائج فعلية لم تظهر بعد. ولم تكتفِ منظمة التحرير الفلسطينية بهذه اللجنة فقط، فكان أن اجتمع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة بوزير الخارجية السوري لهذه الغاية. «وتناولت المحادثات التوتر الذي نشأ بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على البحث في إقامة علاقات خاصة مع الأردن» (الفهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). وللغاية نفسها، عقد اجتماع للبحث في «سبل تعزيز العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع عن الجانب السوري الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، وعن الجانب الفلسطيني كل من خالد القاهوم رئيس المجلس الوطني، ومحمد غنيم أبو ماهر عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، وفاروق القدومي» (السفير، ٢٩/١٢/١٩٨٢). والحال، أن أي شيء لم يرشح عن هذه الاجتماعات.

وقد أقلقت الخلافات السورية - الفلسطينية بعض القوى العربية، كما تركت آثاراً داخل منظمة التحرير نفسها. مما حدا ببعض إلى التحرك في محاولة لتذليل العقبات بين القيادتين السورية والفلسطينية. فذكرت مجلة «المجلة» أن الملك المغربي «... اقترح دعوة كل من ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد إلى عقد اجتماع بينهما، لتسوية العلاقات المتوترة واعادتها إلى وضعها الطبيعي» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفيما تحدث بعض المصادر عن وساطة يقوم بها الرئيس اليمني علي ناصر محمد وجهت جمهورية اليمن الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، نداء إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى الالتحام بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا (المصدر نفسه). كذلك وصل

الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونأييف حواتمة، (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبوجهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبوجهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١/٤).

**ثالثاً: العلاقات الأردنية - الفلسطينية:** أسفرت المفاوضات الأردنية - الفلسطينية التي جرت في إطار اللجنة العليا الأردنية - الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

● **أساس التسوية:** يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.

● **أطراف التسوية:** ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

● **إطار التسوية:** في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن إطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الأمن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كإطار لمفاوضات التسوية.

● **شكل التسوية:** وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضواً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٧). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالامر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهّنات والتخمينات، فنفى السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ١٩٨٢/١/٧).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية - الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العامل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي ببيغ أن لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العامل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات الى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررهما الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٩٨٢/١/١٥).

وفي المحادثات الفلسطينية - الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني - فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على

التفاوض على قاعدة القرار ٢٤٢. وفي المقابل، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على الحصول من إسرائيل على قرار يتجميد عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة (النهار العربي والدولي، ١٧/١/١٩٨٢).

في هذه الأجواء، شن السيد نمر صالح (أبو صالح) وثلاث منظمات فلسطينية، حملة عنيفة على مقررات اللجنة العليا الفلسطينية - الأردنية، ووصفوها بأنها «تخدم مشروع التسوية الأميركي في المنطقة» (النهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). والمنظمات الثلاث هي: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، والصاعقة. أما الدكتور جورج حبش فقال: «إن أي مشروع لاتحاد أردني - فلسطيني لا يمكن درسه إلا بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

على أي حال، يبدو أن أحد الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في هذه المرحلة، هو تنسيق العلاقة مع الأردن، والتركيز على ضرورة إيصال هذا التنسيق الى مراحل عليا. وفي هذا المجال، «انتقل ثلاثة من كبار المسؤولين في م.ت.ف. الى عمان للاقامة فيها. وهم: خليل الوزير وهاني الحسن وياسر عبد ربه» (النهار العربي والدولي، ١٣/١٢/١٩٨٢). وكان الأردن قد وافق على نقل أفراد كتيبة ال-١٧ من قوات «فتح» الى الأردن، وهي الكتيبة المتمركزة في اليمين الشمالي والجنوبي. «كما سمح الأردن لمنظمة التحرير بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد الى عمان» (المصدر نفسه).

رابعاً: العلاقات المصرية - الفلسطينية: بدا واضحاً أن الخط البياني للعلاقات الفلسطينية - المصرية قد اعتراه بعض التباطؤ. فالزخم الذي رافق الكلام على زيارة وشيكة سيقوم بها ياسر عرفات للقاهرة تبدد، حينما قالت مصادر مطلعة «إن ياسر عرفات صرف النظر عن فكرة زيارة القاهرة في الظروف الراهنة. أولاً لأنها لا تفيد،

وثانياً لأنها تعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية - العربية» (السفير، ١٨/١٢/١٩٨٢).

وبطبيعة الحال، لم يتغير الموقف المصري العام إزاء منظمة التحرير الفلسطينية، وإزاء التسوية السلمية لأوضاع الشرق الأوسط. فقد حذر وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في ما يتعلق بالمبادرة التي طرحها الرئيس ريفان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واعتبر «أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العيش في سلام، سيقود الى حوار أميركي - أوروبي مع المنظمة، وسيضع ذلك جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم» (النهار، ١٢/١٢/١٩٨٢). لكن ياسر عرفات رفض دعوة مصر لاعتراف فلسطيني بإسرائيل من جانب واحد. وقال: «إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق» (السفير، ٣٠/١٢/١٩٨٢). ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الى تنسيق عربي - مصري. كما أكد «استعداده للقيام بوساطة في هذا الشأن» (المصدر نفسه). وكانت مصر قد أوضحت موقفها من المفاوضات المرتقبة المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فطالبت بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذه المفاوضات. وقالت انها «ستقاطع المفاوضات ما لم يوافق الأردن وممثلون لفلسطيني الأراضي المحتلة على المشاركة فيها» (النهار، ٣/١/١٩٨٣). وصرح الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بأنه «يمكن للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من الوفد المصري أو الوفد الأردني... وإن ممثلي الفلسطينيين يمكن أن يكونوا من الضفة الغربية أو من غزة. كما يمكنهم أن يحصلوا على تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر



## اسرائيليات

### اسرائيل مجرّة على تطبيع علاقاتها مع لبنان

«ملاحظة: ان جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع مطروحة من كل من الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، انما بدون التزام بها مسبقاً بالنسبة لما قد تنتهي اليه المفاوضات. ويمكن لأي وفد إثارة أية مواضيع أخرى بالاضافة الى جدول الأعمال» (السفير، ١٩٨٢/١/١٤).

وقد تمّ التوصل الى جدول الأعمال هذا، بعد مصاعب وعراقيل عديدة وضعتها اسرائيل، محاولة فرض شروط تعجيزية على لبنان، كإجراءات التطبيع، أو ترتيبات أمنية تحدّ من السيادة اللبنانية الكاملة على المناطق التي تحتلها، خصوصاً في الجنوب، حيث تتطلّع الى مواصلة هيمنتها عليه. والجدير بالذكر أن المفاوضات كانت قد بدأت في ١٩٨٢/١٢/٢٨ في خلدّه، بعد تراجع اسرائيل عن شروطها التي حالت دون عقدها قبل هذا التاريخ. وأبرز تلك الشروط التي تطالب بها، اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وعلى المستوى الوزاري. واتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦، قراراً يقضي بالموافقة على بدء المفاوضات في كريات شمونة في اسرائيل وخلده في لبنان، بحيث تعقد الجلسة الأولى في ١٩٨٢/١٢/٢٨ في خلدّه، وتليها الجلسة الثانية في ١٩٨٢/١٢/٣٠ في كريات شمونة، ثم تتلاحق

أسفرت المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الأميركية حول جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، عن الوصول الى جدول أعمال «غير ملزم» خلال الجولة السادسة منها، التي عقدت في كريات شمونة في ١٩٨٢/١/١٣. وجاء جدول الأعمال هذا على هيئة صيغة تركييبية من المطالب والمواقف اللبنانية والشروط الاسرائيلية، بادر الى وضعها الجانب الأميركي في المفاوضات. وقد أعلن عن صيغة الاتفاق حول جدول الأعمال المذكور، في أعقاب اجتماع عقده المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وسلمه خلاله رسالة من الرئيس الأميركي ريفان. وينص الاعلان الرسمي عن جدول الأعمال على ما يلي:

«لقد تمّ التوافق بين الفرقاء على أن جميع مواضيع جدول الأعمال التالية تبحث سوية، نظراً لما بينها من تداخل:

« - انتهاء حالة الحرب.

« - ترتيبات أمنية.

« - اطار علاقات متبادلة بما فيها مسائل كالاتية: الاتصال، انتهاء الحملات الدعائية المعادية، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...»

□ برنامج الانسحابات الكاملة، ظروف الانسحاب الاسرائيلي في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.

« - الضمانات المحتملة.

الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الخارجية والدفاع اسحاق شامير واريئيل شارون، ونائب رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل-هشماسار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الاوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الاولى وحتى الآن، إنما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الاولى من المفاوضات التي عقدت في خلدته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الاعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انتهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاوة المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات. ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الاعمال العدائية ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الاسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغربية. ثالثاً، انسحاب القوات الغربية: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت احروفوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من

جدول الاعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادئ» التي توصل اليها مع بعض الاوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الاسابيع الأخيرة، بين اوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتیجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبیه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الامنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق - الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة مبادئ، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتح مكتب ارتباط اسرائيلي في

بيروت، يتولاها ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين إسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي إلى الإساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هناك غنى عنهم. كذلك فإن الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يفهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الأمنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الأمنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال إرهابية ضد إسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الإرهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الأمنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الأسلحة التي ستدخل إليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات، (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع — ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الأشخاص والبضائع، وإنشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضد الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع

نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً، وستحدد منطقة على امتداد ٤٠ — ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمناطق أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «لفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سبعا حداد) فتتضمن إلى اطار عسكري لبناني، وتكون إحدى الجهات الأساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي — لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، دخول الأراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل إلى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فإن الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (بشعياهو بن — بورات، ידיعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادئ» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون — لأول مرة منذ أشهر عديدة — ثناءً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء



المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتَي إسرائيل ولبنان (مهاري، ١٩٨٢/١٢/٢٠).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، إذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الإسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهدد الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو سكديمون، يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٤). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٦). إلا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ١٩٨٢/١٢/٢٦، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، أن لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الأميركي موريس درايبير بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات إسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧). وأثار إعلان شارون هذا استياءً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادئ، الأمر الذي أربك لبنان»، وأضاف أنه ينبغي إشراك الأميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمح أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادئ، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون إلى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الإسرائيلية، التي

سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها مايلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل إلى طريق مسدود في حرب لبنان. «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وماشابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الإسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتّباع اجراءات صارمة ضد إسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات، وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصافيرين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'أنظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب إسرائيل» (يونييل ماركوس، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فإن الحكومة عبر تصديقها على هذه الوثيقة، إنما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقع معاهدة سلام مع إسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٣).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، إلى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الإسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجأ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٩٨٢/١٢/١٦، فرحب بها جداً. إلا أن

حبيب بعد اجتماعه الى المسؤولين اللبنانيين بعد ذلك، وسماعه رأيهم في الوثيقة، خصوصاً رأي رئيس الحكومة الوزان، الذي هدد بالاستقالة في حال الضغط عليه للقبول بها، كما سبق وذكرنا، عاد الى اسرائيل ليطلب الى بيغن وشارون خلال اجتماعه بهما يوم ١٩/١٢/١٩٨٢، اعتبار الوثيقة ورقة عمل تصلح كجدول أعمال للمفاوضات ليس الا، الامر الذي اثار بيغن، فردّ عليه قائلاً: «أن اسرائيل تعتبر الوثيقة بمثابة اتفاق، وإذا كان هنالك من تراجع عما اتفق عليه، فإن اسرائيل أيضاً بإمكانها التراجع عما التزمت به» (يوسف حاريف، معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

ويقول مصدر مطلع في اسرائيل ان شارون كان على عجلة من أمره للحصول على هذه الوثيقة بعد عودته من زيارة لهندوراس والولايات المتحدة في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الماضي (حيث لم يستقبله أي مسؤول أميركي، ولم يُدعَ الى أي اجتماع رسمي في واشنطن، خلافاً لوزراء الدفاع السابقين في اسرائيل، الذين كانوا يحظون بدعوة كهذه حتى خلال زيارتهم الخاصة للولايات المتحدة)، وذلك بسبب ما وصله من أخبار تفيد بأن المبعوث الأميركي حبيب سيصل الى المنطقة حاملاً تعليمات واضحة من الرئيس ريغان، بعدم الموافقة على المعاطلة في موضوع المفاوضات مع لبنان، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مواجهة اسرائيل في هذه المسألة (زئيف شيف، هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢).

والحقيقة كما تقول الاوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة تتحفظ وتعارض منذ أشهر عديدة على «آراء شارون وغروره وتبجحه» (عل همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢)، الامر الذي حدا به الى البحث عن مخرج لتقليص أو تحييد الدور الأميركي في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. «ولكن لا توجد أية تغطية لمباهاة شارون بأنه لم يعد ثمة حاجة الى الأميركيين. فهم سيشاركون في المفاوضات، وبدونهم لا يمكن التوصل الى شيء. فأية قيمة يحمل التزام بيروت حول 'إعادة الأسرى' أو 'جلاء قوات م.ت.ف'، وكيف يمكن التفكير بأن الجيش السوري سيتسحب من لبنان دون الحصول على ترتيبات

أمنية موازية لتلك الترتيبات مع اسرائيل، وبدون أن يقوم الوسيط الأميركي بربط جميع أطراف الخيوط في المفاوضات مع بعضها» (يونيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

ثالثاً: الانفراد بلبنان وفرض «سلام واقعي» عليه، عبر استغلال العلاقات مع الكتائب. فشارون يستغل رغبة لبنان في اخراج القوات القوية عن أراضيه بأسرع ما يمكن، ليفرض عليه شروطه حول التطبيع و«الترتيبات الأمنية» وما شابهها من أمور. والحقيقة أن اتصالات شارون ومحادثاته لم تكن مع شخصيات لبنانية رسمية، كما تعترف المصادر الاسرائيلية. «فهو لم يتفاوض مع وزير الدفاع اللبناني الذي يرفض لقاءه. ولم يلتق مع أي من الوزراء اللبنانيين، وإنما تفاوض مع موظف لبناني كبير، عرفه بأنه مقرب من الرئيس الجميل، وتوصل معه الى ماسماه 'باتفاق مكتوب'، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت التوقيع عليه» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول مصدر آخر فإن حكومة اسرائيل واثقة بقوة الاقلية المسيحية المارونية، وبأنها هي التي ستنتصر في صراع القوى الداخلي في لبنان. وعملياً فإن اسرائيل تشارك في هذا الموضوع أيضاً. وتتركز قوة الاقناع لديها، كما تستخدمها في المفاوضات، في التهديد بتمديد فترة احتلال الجيش الاسرائيلي لنحو ثلث الأراضي اللبنانية الى أجل غير مسمى، اذا لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطالبها. وينبغي عدم الاستخفاف بقوة هذا التهديد، ولكن كلما طال استخدامه، فانه قد يؤدي الى تقويض التأييد الأميركي لنا» (قولص، هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢).

تقويم المفاوضات: مهما يكن فإن أهمية «وثيقة المبادئ» التي أعلنها شارون، إنما تكمن في كشف أهداف اسرائيل في لبنان، كما تعمل على تحقيقها عبر المفاوضات الدائرة حالياً. والسؤال المطروح، هل تعلق اسرائيل آمالاً حقيقية على تحقيق هذه الأهداف، وما هو البديل لديها في حال فشلها؟ وهنا لا بد من التمييز أيضاً بين وجهتي النظر الرسمية والعامة في اسرائيل. فعلى الصعيد الرسمي، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية واثقة تماماً من امكان

الوصول الى أهدافها كاملة، كما جاءت في وثيقة شارون المذكورة سابقاً، وقد تعززت ثقتها هذه بعد الوصول الى الاتفاق على جدول الأعمال خلال الجلسة السادسة من المفاوضات، كما سبق وذكرنا. فالبحث في اطار العلاقات المتبادلة، كالاتصالات وانهاء الحملات الدعائية المعادية، وحركة البضائع والأشخاص، الخ.. سيؤدي في نظر المسؤولين الاسرائيليين الى تطبيع العلاقات بين البلدين، رغم عدم ذكر كلمة «التطبيع» بشكل صريح.

الا أن هذا التفاؤل يقابله حذر شديد لدى الرأي العام وفي وسائل الاعلام، ازاء تعليق آمال كبيرة على نتائج المفاوضات مع لبنان. فلبنان لا يمكنه التسليم بسلام واقعي كما تطالب به اسرائيل لأسباب ثلاثة: «أولاً إن تعلقه بالاقتصاد العربي كامل، وسيصعب على الرئيس الجميل المخاطرة بهذا التعلق بواسطة علاقات تجارية وثيقة مع اسرائيل. ثانياً، ان سوريا تتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سواء كان جيشها حاضراً أم لا. ويصعب التقدير أنها ستجلس مكتوفة، وتسمح بتحقيق سلام واقعي بين لبنان واسرائيل، وبأن تكون للجيش الاسرائيلي سيطرة حقيقية على جزء كبير من الاراضي اللبنانية. ثالثاً، يقوم في لبنان ائتلاف داخلي مركّب جداً، لا يمكنه الصمود أمام سلام من هذا النوع» (افتتاحية هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). ويلاحظ هنا أن وسائل الاعلام أكثر تنبهاً وأفضل تقويماً للوضع الداخلي في لبنان، حتى من المسؤولين أنفسهم. فالرئيس الجميل لا يعتمد فقط على تأييد الكتائب والطائفة المسيحية، اذا كان يبغي اتخاذ خطوة كبيرة كالسلام مع اسرائيل، من شأنها أن تشكل خطراً على علاقات لبنان مع العالم العربي. بل عليه، كذلك، أن يحصل على موافقة الدروز والشيعية والسنة. وهذا يتطلب مناورات وجهوداً جبّارة في بلاد منقسمة... والسؤال هنا ما هو مجال المناورة لدى الرئيس الجميل، وإلى أي حد يمكنه أن يتجرأ في دفع المفاوضات والاتفاق؟ (يهوشوع تدمور، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

كذلك يلاحظ أن بعض الاسرائيليين لا يؤمن بالسلام الحقيقي مع لبنان، حتى بعد توقيع اتفاق معه. وكما أعلن رئيس الكنيست مناحيم سفيديور

(ليكود) فإن لبنان غير قادر على الوفاء بالتزاماته، خصوصاً تلك التي سيعهد بها لإسرائيل خلال المفاوضات (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٨). وسأل أحد الكتاب شارون: «هل توافق على السفر الى جبال الشوف أو الى طرابلس بعد توقيع اتفاق مع لبنان؟ هل توافق على السفر الى هناك حتى على حسابي الخاص» (أهرون جيفع، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٨).

أما السبب الآخر الذي يدفع الاسرائيليين الى عدم تعليق آمال كبيرة على المفاوضات مع لبنان، فيمكن في حقيقة الوجود السوري والفلسطيني في شمال لبنان. فهذا الوجود يمكن أن يؤثر على موقف اللبنانيين في المفاوضات مع اسرائيل. وثمة تقديرات أميركية تقول أنه اذا وافق لبنان على ترتيبات أمنية لصالح اسرائيل، كما تطالب هذه كشرط لانسحابها الى الحدود الدولية، فإن السوريين أيضاً قد يطالبون بشروط مماثلة لانسحابهم... كذلك ليس أكيداً أن الرئيس السوري على استعداد لسحب جميع قواته من لبنان، حتى اذا كانت حكومة بيروت على استعداد للموافقة على ترتيبات أمنية مع سوريا، في موازاة تلك التي ستوافق عليها مع اسرائيل» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وهناك من يقول ان الثمن الذي تطلبه سوريا مقابل انسحابها، لن يتمثل فقط في محطات انذار في البقاع، بل في الالتزام بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وعلى أي حال، من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بأن تقوم سوريا، باعادة الأسرى الاسرائيليين بسهولة، وتتطوّر للاختفاء من لبنان، وتجلس مكتوفة بينما عتبتها الخلفية هي عملياً تحت السيطرة الاسرائيلية بفعل السلام الواقعي مع لبنان» (يونييل ماركوس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٨).

ويلاحظ هنا أن الموقف السوري هو أكثر ما يزعج اسرائيل الآن، اذ يبدو أنه حجر العثرة الرئيسي أمام تحقيق أهدافها كاملة في المفاوضات. ولا يُستغرب أن يقوم الثلاثي بيغن - شارون - شامير بافتعال ررات وهمية في المستقبل القريب، لتوجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، خصوصاً تلك الموجودة في البقاع، وذلك بهدف تذليل العقبة السورية في المفاوضات، ودفع مسارها في صالح اسرائيل.



ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الأقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف

السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استقصاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم بصدد استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيدوا انسحاباً اسرائيلياً قوياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢٧). والرأي الشائع بين هؤلاء أن «م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان، وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعة من قبل حكومة ليست لها سلطة» (أهرون جيفع، دافسار، ١٩٨٢/١٢/٢٨). هذا نموذج للجهة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح . ش

## ملحق لبلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

بلاغ رقم ١٤٠ - ١٩٨٢/٦/٢٠: اصطلحت وحداتنا من القوات المشتركة المتمركزة في قواعدنا خلف خطوط العدو مع قوات الغزو الصهيوني في الجنوب ليلة أمس الجمعة، وقد وقع الاشتباك الأول في منطقة الدامور حيث تمكنت قواتنا من مهاجمة دورية للعدو الاسرائيلي وقتل وجرح جميع أفرادها. في اليوم نفسه تمكنت قواتنا العاملة في منطقة البقاع الغربي من ايقاع دورية للعدو في احدى كمانتها، وقتلت وجرحت جميع أفراد الدورية.

كذلك استدرجت قواتنا العاملة في منطقة النبطية دورية ثالثة للعدو الى كمين مفخخ، ونتج عن ذلك قتل قائد الدورية وثلاثة جنود، وجرح باقي أفراد الدورية. هذا ولا زالت قواتنا تتصدى ببطولة لمحاولات العدو التغلغل في مناطق خارج محاور التقدم الأساسية لقواتنا.

بلاغ رقم ١٥٧ - ١٩٨٢/٦/٢٢: قام الطيران الحربي المعادي في الساعة السادسة الا عشر دقائق من مساء اليوم بقصف كثيف للمناطق التالية: مارالياس، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، المطار، برج البراجنة، بئر حسن، الأوزاعي، وفي الوقت نفسه استمرت مدفعية العدو الصهيوني البحرية والبرية بقصف كل هذه المناطق والتي استهدف من خلالها المناطق والأحياء المدنية والمخيمات في بيروت، ولا زال القصف مستمراً حتى الآن.

في العدد ١٢٢ - ١٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ من «شؤون فلسطينية»، نشرنا القسم الأول من هذه البلاغات، وهي البلاغات الصادرة في الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ والتي تحمل الأرقام المسلسلة من ١ الى ١٧١. وافتقدنا من بين بلاغات هذه الفترة تلك التي تحمل الأرقام ٩٧ و ١٢٣ و ١٤٠ و ١٥٧، وظننا أنه وقع خطأ في الترقيم. ثم اتضح أن هذه البلاغات صدرت بالفعل بالأرقام المذكورة أعلاه. ولذا ننشرها فيما يلي لاستكمال مجموعة البلاغات العسكرية عن حرب الشهور الثلاثة لعام ١٩٨٢:

بلاغ رقم ٩٧ - ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بمعاودة قصفه الجوي على منطقة خلدة والمرتفعات المجاورة لها، وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة، وتمنعه من تحقيق اصاباته.

بلاغ رقم ١٣٣ - ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني عند الساعة الواحدة و ٥٠ دقيقة من صباح اليوم بالقصف المدفعي والصاروخي المركز على كل من مخيم برج البراجنة، والمطار، والرمل العالي؛ واستمر القصف حتى الساعة الثانية وثلاثين دقيقة. هذا وقد استأنف العدو القصف المتقطع على تلك المناطق في الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة.

## محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم

١٩٨٢/٩/٢١

### التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

شمعون بيرس بالحديث.

بيان شمعون بيرس

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الكنيست،  
أنه ليس من السهل علينا، في هذه المرة،  
خلافاً لأية مرة سبقت، حيث تقف الأمة اليهودية،  
أمام ضميرها، وذلك ليس بسبب ما يقوله  
الأجانب، وليس بسبب ما تكتبه الصحف، وإنما  
بسبب القلق الصادر من أعماق تراثنا نحن.  
يسودنا شعور حزين، بأنه قد وضعت تحت كتل  
الباطون، التي غطت جثث الأطفال والنساء  
والشيوخ، هزيمة أدبية. وقد تحدث عن ذلك  
حاخامونا، فقالوا: «إن مذبحه وإبادة المئات من  
النساء والأطفال الأبرياء في مخيمي شاتيلا  
وصبرا في بيروت، نفذها جزائرون متعطشون  
للدماء، فقدوا كل أشكال الانسانية».

إن الأرض تهتز من تحت أقدامنا. وإن  
أصوات الآلام والاستنكار تصدر من جميع  
الطبقات، وقد وقفنا صامتين، يارئيس الحكومة  
وياوزير الدفاع، وإن صمتكما صارخ. لقد قال  
دافيد بن-غوريون: إن مصير اسرائيل مرتبط  
بقوتها وعدالتها، وأعمالنا يجب أن يوجهها  
الصدق والعدل وليست القوة. وفي أيار ١٩٨١

(في بداية الجلسة\*) طلب رئيس الكنيست  
إلى العضو توفيق طوبي أن يعتلي المنصة ويقدم  
مشروع قراره).

بيان توفيق طوبي

سيدي الرئيس، الكنيست المحترم،  
انني أقترح مشروع قرار على جدول أعمال  
الكنيست يطالب حكومة بيغن-شارون،  
المسؤولة عن الجريمة النكراء التي تمثلت في  
إبادة شعب، والتي نفذت في بيروت ضد الشعب  
الفلسطيني، بالمثل أمام الكنيست، وبأن تقدم  
تقريراً مفصلاً عن أعمالها الاجرامية، التي نفذت  
ضد الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها  
للأراضي اللبنانية.

(هنا حدثت ضجة عارمة في قاعة الكنيست  
وأمر رئيس الكنيست توفيق طوبي بالخروج من  
القاعة، بعد أن أعلن عن توقيف الجلسة لمدة  
خمس دقائق).

رئيس الكنيست

ننتقل الآن إلى جدول الأعمال. إن البند الأول  
هو دخول بيروت الغربية ونتائج الخطيرة. يطرح  
هذا المشروع أمام الكنيست، يتفضل العضو

\* ترجم المحضر نقلاً عن الاذاعة الاسرائيلية، البرنامج العبري العام، الساعة ١٦،٠٠، في  
١٩٨٢/٩/٢٢، وعن معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣.



قال مناحيم بيغن: «أنتا دولة يهودية ولنا تجاربنا. ولن نوافق بأي حال من الأحوال على أية محاولة للسوريين لتحويل المسيحيين في سني الثمانينات الى يهود أوروبا في سني الأربعينات». وأريد أن أمل في أن يكون رئيس الحكومة قد خشي أن هذا الأمر لا ينطبق على اليهود فقط ولا على المسيحيين فقط، بل أيضاً على المسلمين. فالأطفال هم أطفال، سواء كانوا يهوداً أم عرباً أم لبنانيين، وأن دمهم هو دم مقدس، لا فرق بين الدين والجنس، فجميعهم بشر ودمهم جميعاً مقدس في أنظارنا.

أيها السادة، ان المسألة التي تقف أمامنا، حكومة ومعارضة وشعباً، هي مسألة اسرائيل أمام ذاتها، واسرائيل مع تاريخها، واسرائيل مع حقيقة حياتها؛ ان من يحاول أن يشوه هذه الحقيقة يخطئ في حق منطق اقامتها وعدالة طريقها. ان اسكات الأصوات لن ينفع.

سيدي الرئيس، انني لا أعتقد بأنه يوجد في اسرائيل أو في خارجها، من يساعد بعلم أو بغير علم، مباشرة أو غير مباشرة، على تنفيذ هذا العمل الاجرامي. وحتى عندما نأتي للحكم على رئيس الحكومة والحكومة كلها، فأنني لا أريد أن الصق بهم تهمة المتعمد، ولكنهم لا بد أن يكونوا مرتبطين بصورة من الصور بهذا العمل الاجرامي.

فباسم جميع ممثلي الشعب الاسرائيلي، أطالب باخراج الجيش الاسرائيلي من هذا الجدل، وبأن نترك أبناءنا الذين يخدمون فيه وبشأنهم، وبأن نترك هذه المؤسسة الكبيرة والمهمة، التي تقوم بتنفيذ الأوامر، والمحصنة من ألتهم المزرية، أن نتركها خارج هذا النقاش المؤلم. وإذا ما وقعت أخطاء داخل الجيش يجب أن ندرسها بدقة. اننا على يقين، بأن الجيش الاسرائيلي لم يساعد في اباحة هذه الدماء، ولكن ومع جميع هذه التحفظات، فانه لا يوجد بذلك ما هو بمثابة تخفيف للأخطاء الثقيلة التي ارتكبتها الحكومة، والتي نجمت عن عجزها عن التنبؤ بما سيحدث، أو الأخطاء الخطيرة في التقديرات، وصم الأذان ازاء المنشورات والتحذيرات، والكبرياء الخطير، والعجز في تحمل نتائج المأساة المطروحة أمامنا الآن.

سيدي الرئيس، هناك أمور في هذه القضية،

يجب تأليف لجنة قانونية للتحقيق فيها، ولكن توجد أمور أخرى أسوأ منها وأخطر، وهم يريدون تشويهها والتغطية عليها واخفاءها. وأول هذه الأمور، هو دخول بيروت الغربية، لقد حذرنا علناً ومبراراً وتكراراً، من أنه يجب علينا ألا ندخل هذه المدينة الكبيرة، الباكية على آثارها الدينية، والمحتجزة في علاقاتها الطائفية، والتي تعيش في أفكار الانتقام والثأر، وأن نتنازل عن المنجزات العسكرية. أن بيروت هي عاصمة دولة عربية تتداخل فيها مخيمات لاجئين، وسفارات أجنبية، وهي مصابة بالدمار والهلاك، ومرتبطة بجهود توازن معقد وخفي وغامض بالنسبة لنا. فمالنا وبيروت يارئيس الحكومة، فهل همنا هو الحصول على مستودعات الاسلحة؟ فحتى لو أخلينا هذه المستودعات، فمن يضمن عدم عودة أهلها وتعبئتها مرة أخرى بأسلحة أحدث وأهم؟ هل ينقصنا سلاح في العالم؟ وهل سنحكم بيروت الى الأبد ولن نخرج منها؟ وهل يوجد ضمان بأن السلطات المفروضة التي ستأتي بعدنا ستكون قادرة على منع ادخال أسلحة بديلة؟ وهل هذه هي العاصمة العربية الوحيدة التي يوجد فيها سلاح؟

من قرر ذلك؟ أنهما شخصان. رئيس الحكومة ووزير الدفاع؛ فإذا أردتم وانني أقول لكم ان صحيفة معاريف قالت ان دخول بيروت ناجم عن رغبة اسرائيل في منع خطر وقوع عنف وسفك دماء وفوضى عارمة. وقد صرح الجبابرة، بعد ذلك، بأن هذا الهدف قد تحقق فعلاً. وهذا يعني أن الحكومة توقعنت سلفاً وقوع العنف وسفك الدماء والفوضى وكذلك رؤية ماسيحدث. ولكن، بدلاً من تحقيق هذا الهدف، حدث ما حدث. انني أسأل رئيس الحكومة ووزير الدفاع: كيف سمحتم لانفسكم بأن تنصلوا من مسؤولية ما حدث، وأنتم الذين أعلنتم سلفاً، أن جميع مفارق الطرق والمحاوِر والنقاط الرئيسية أصبحت بأيدي الجيش الاسرائيلي وتحت اشرافه؟ اذا كنتم توقعتم فعلاً ماسيحدث، ولم يكن بإمكانكم منعه فان هذا الأمر يعد أخطر «تقصير». واذا كنتم تعرفون ماسيحدث ولم يكن بإمكانكم منع وقوعه فانه من الخطر الجسيم جداً أن يسمح لكم باتخاذ قرارات أخرى بهذا الحجم والاهمية من المسؤولية.

ان هذا القرار المتسرع، اتخذ بعد اغتيال بشير الجميل؛ ألم تكن نحن المسؤولين عن انتخابه؟ هل نحن قادرون على تحمل نتائج اغتياله؟ لقد تم انتخاب الشيخ بشير الجميل بموجب القانون والنظام المعمول بهما في لبنان. وبما أننا كنا من وراء انتخابه كرئيس للبنان، فأنني أتصور أن لنا ضلعاً في الأسباب التي أدت الى اغتياله، وفي الحملة الانتقامية التي تلت ذلك.

انني أسأل عضو الكنيست غيثولا كوهن: من يستطيع في لبنان أن يحقق في حادث الاغتيال أو المذبحة التي جاءت في أعقابها؟ ألم تعرفي بأنه توجد طريقة سهلة لالقاء تبعية الاغتيال على الفرصة السانحة الآن؟ لقد أقيم لبنان وما زال قائماً، فهناك جيش لبناني، وهناك امكان لاعادة القوة المتعددة الجنسيات. فمن أجل ماذا كان يجب أن نكلف جنودنا بمهمة دخول بيروت، وأن نحمل أنفسنا، بعلم أو بغير علم، مسؤولية لا نستطيع تحملها وتنفيذها، ومسؤولية ليست مسؤوليتنا؟

أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة، ووزير الدفاع ووزير الخارجية، في جناح الظلام، مع بشير الجميل كان خطأ فادحاً. أن شخصاً لا يستطيع أن يتكهن، ياسيد شارون، بما يفعلون في الليالي المظلمة. ولكن كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ما حدث في هذه الليالي المظلمة سيتسرب ويسمعه الناس جميعاً، وأنه لا يضيف شرفاً في صباح اليوم التالي لاسرائيل أو أمناً في المساء للبنان ولرئيسها المنتخب. أن الذي يسير مسرعاً على الطريق دون أن يتنبه فانه يتدهور، ومصيره معروف.

وبعد أن تلقى الجيش الاسرائيلي أمراً بدخول بيروت الغربية، فأنني أريد أن أسأل: سيدي رئيس الحكومة، وسيدي وزير الدفاع: لمن كانت هذه الفكرة القذرة التي كانت من وراء ارسال جنود الكتائب الى مخيمات اللاجئين للبحث عن [الفدائيين]؟ فهل يوجد لديك جواب يا شارون؟ ان كل انسان مهما كان غيباً، لا بد وأنه كان يعرف أن هذه الكتائب التي ثارت غضباً بعد اغتيال زعيمها، ستنفذ مجازر بين المواطنين الأبرياء؛ فهل هذه مفاجأة، أم أنها سابقة لم يكن بمقدورنا تصورهما سلفاً؟ وإذا كانت الحكومة قد

وافقت مساء يوم الخميس، ١٦/٩/١٩٨٢، على دخول الكتائب للمخيمات، فأين كان اشرافكم؟ وأين كانت مراقبتكم؟ فمن سمح بذلك ليلة الخميس كلها، ويوم الجمعة وليلة السبت؟ انها فترة طويلة. هل يتوجب على مصوري التلفزيون كشف ذلك؟ انها فترة طويلة، ولم يحاول أي وزير أن يعرف ما يحدث، ولم يحاول أي وزير أن يتهم، ولم يحاول أي وزير أن يحقق، فما هي لعبة الأطفال هذه؟ فهل لكم أعين لا ترى، وآذان لا تسمع، ووزراء لا يفهمون؟ وإذا كان ذلك كله لا يكفي، فقد جاء التقرير المتهرب والجبان والمتناقض الذي كان يقول مرة: نعرف، ومرة: لا نعرف، ومرة: وافقنا، ومرة: لم نوافق، وأنهم جاعوا من الشرق، ونحن من الجنوب، وأن قواتنا كانت في المطار. لقد أربكنا أنفسنا وأربكنا العالم كله بهذا التفسير الأعرج، وهو أننا طلبنا من الجيش اللبناني، أن يدخل المخيمات، ولم يكن لبنان هو الذي طلب منا. فماذا تتصورون، هل أنتم حكومة لبنان؛ وهل نحن مسؤولون عن بيروت وحكومتها وعاصمتها؟ فلماذا تصرفت الحكومة على هذا النحو؟ انني أعرف فقط جواباً واحداً وهو أن الحكومة أقامت بناية عالية من الورق وسرعان ما انهارت هذه البناية. ولقد أعلن متاحيم بيغن، خلال التظاهرة التي نظمها الليكود مؤخراً في تل أبيب أنه حتى نهاية العام الحالي سيبرم معاهدة سلام مع لبنان، فهل سيحل السلام مع لبنان عندما لا يكون هناك سلام في لبنان. لقد وعدنا بيغن بنهاية الارهاب الدولي بعد خروج [الفدائيين] من بيروت، وهامم خرجوا، فهل توقف الارهاب ضدنا في باريس وبروكسل؟ كما أوهمنا بيغن بتعميق الصداقات مع دول العالم، وما نحن نحطم الصداقات ونفقد الأصدقاء.

لقد أعلن شارون أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. ووعد بخلق زعامة جديدة ومعتدلة في المناطق المحتلة. ان العالم يسأل فيما اذا كان الأردن هو وطن الفلسطينيين. ان العالم يقول ان المناطق المحتلة هي المكان الذي توجد فيه «الحقوق الشرعية، والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، كما وقَّعت يامناحيم بيغن في كامب ديفيد؛ فهل خلقتم الزعامة المتشودة؟ ألم تعرفوا أن دودين، أيضاً، يؤيد الموقف الفلسطيني —

المصري - الأردني؟

وبالنسبة للحكم الذاتي، يا بيفن، كيف ستجد المحادثات حول هذا الحكم؟ فهل ستستأنف المفاوضات مع مصر، التي لا تتراجع عن مطالباتها بوقف أعمال الاستيطان، وبخروجنا من لبنان؟ وهل تنازلت عن البنود التي أثارت الخلافات وشلت المفاوضات؟

أيها السادة، إن حكومة تحترم نفسها، يجب أن تستقيل بعد كل الذي حدث. فوزير الخارجية البريطاني استقال بسبب قرار لا معنى له، فما بالكم بدخول بيروت الغربية وارسال الكتائب الى المخيمات؟ هناك شخصان أخذوا على عاتقهما هذا القرار الاجرامي، ويجب عليهما أن يكونا أول من يستخلص النتائج ويستقيل. أن كل من وافق على دخول الكتائب الى مخيمات اللاجئين يجب أن يعاقب نفسه، ولو بسبب عدم تصوره سلفاً لما سيحدث.

سيدي الرئيس، لقد حذرنا سلفاً من هذه الامور. حذرنا من مغبة التدخل في شؤون لبنان الداخلية باستثناء سياسة الجدار الطيب. وحذرنا من دخول بيروت، بشكل عام، وبيروت الغربية بشكل خاص. ودعونا الى وقف القتال. وحذرنا من تصور أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بطريقة أخرى غير الطريقة السياسية. وحذرنا من وقوع انشقاق مع الولايات المتحدة. ولكن حكومة بيفن المتغطرسة أصمت. آذانها عن سماع كل نصيحة وانتقاد وعن سماع كل من لا يتفق معك، يا بيفن، أنك تذل الكنيسة وتخون وظيفتك، وتخدم العدو؛ ألا تخجل من تصرفاتك هذه؟

لقد تبجح بيفن، بأن الحرب اللبنانية أزالته الكآبة التي نجمت عن حرب يوم الغفران، ولكنه بذل تلك الكآبة بكآبة أخرى. انني لست على يقين بأنكم ستستقيلون. ولا من أجل هذا طالبنا بعقد جلسة خاصة للكنيسة؛ لقد جئنا الى الكنيسة، لكي ندعو الحكومة للخروج من بيروت، وتأليف لجنة تحقيق قانونية للتحقيق في الأحداث الخطيرة، فلربما توصلنا أخيراً الى المفاوضات. فالسلام ممكن مع العرب وليس بدون العرب. اننا نقول للشعب من على هذه المنصة: اذا ذهبت هذه الحكومة فان الشعب لن يتعرض لكارثة أخرى. ان مانطالب به هو لجنة تحقيق قانونية، وليست وزارية، لاطهار الحقيقة كاملة غير

منقوصة. والسلام عليكم.

### خطاب شارون

ضجة في قاعة الكنيسة. لم يقاطع خطاب رئيس المعارضة سوى مرة واحدة فقط. ولكن حدث عكس هذا عندما اعتلى وزير الدفاع اريئيل شارون منصة الخطابة لتقديم رد الحكومة على اقتراح المعارضة. فمذ الكلمة الاولى التي تقوه بها شارون، قوطع بموجة عارمة من الهتافات من مقاعد المعارضة، وفي قاعة الضيوف، وخلق أعضاء حركة «السلام الآن» قمصانهم وأبقوا على الملابس الداخلية التي حملت حروفاً كبيرة تقول «يكفيناعاراً». وبدأ شارون خطابه قائلاً:

لم آت الى هنا لأشرح المأساة المفجعة، لأنها مأساة عالم من المشاعر الخفية؛ تلك المشاعر والاحاسيس ليست لنا وانما هي مشاعر وأحاسيس الذين نفذوا المذبحة، والذين أمل بأن ينالوا عقابهم. ان الأمر لم يكن تحت سيطرتنا. عندما تقرر ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين، قلنا لهم صراحة أنه يجب عليهم معالجة [الفدائيين] فقط، ولم نرسل الى هناك قوات اسرائيلية لاننا أردنا توفير حياة جنودنا، وأرسلنا آخرين لتنفيذ المهمة، ولكننا لم نفكر مطلقاً بأن رجال الكتائب سيفعلون الأسوأ جداً.

□ عضو الكنيسة ميخائيل حريش (التجمع): ألم تكن مذنباً؟ فقط الآخرون مذنبون؟! أنك جبان، فقد فشلت على طول الطريق. استقيل!

□ شارون: لستم الوحيد الذين تريدون استقالتي، فحتى الأميركيون يريدون استبدالي. ولكن يوجد فرق في السبب، فأنتم لا تريدون استبدالي أنا فقط، بل كل الحكومة لتجلسوا أنتم حول طاولة الحكومة. أما الأميركيون فيريدون استبدالي لأنهم يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه وارئيل الى [منظمة التحرير الفلسطينية] وأنتم تشاركونهم بذلك. ومن أجل أن تصلوا الى الحكم بمساعدة الآخرين وتسلموا أرض اسرائيل، فانكم مستعدون لذلك. انكم لن تتجحوا بذلك.

تقرير عسكري: وهنا تلا اريئيل شارون تقريراً عسكرياً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين في بيروت، وكان التقرير جافاً، كما قال وتضمن ١٨ بنداً وهي:



١ - دخلت قوات الكتائب الى منطقة مخيم اللاجئين شاتيلا بين يومي ١٦ و ١٧/٩/١٩٨٢. وتم ايقاف عملياتهم من قبل الجيش الاسرائيلي يوم الجمعة ١٧ أيلول ١٩٨٢ في ساعات الظهر. وبعد أن وصلت الشائعات عما يجري في المخيم، أخذوا المنطقة بصورة تامة في يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢ في ساعات ما قبل الظهر.

٢ - بعد اغتيال بشير الجميل، اتخذ قرار بأن يسيطر الجيش الاسرائيلي على نقاط رئيسية غربي بيروت، ونص الأمر على أن تسيطر القيادة الشمالية على نقاط رئيسية في غرب المدينة، وقد اتخذ القرار يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل.

٣ - هذه العملية نفذت ابتداء من يوم الاربعاء ٨٢/٨/١٥ في الساعة الخامسة صباحاً، وانتهت يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ في ساعات الظهر من خلال التأكيد على عدم المساس بالسكان والممتلكات. وبالفعل لم يتضرر أحد.

٤ - جاء في الأمر الذي تلقته القيادة بالنسبة للسيطرة على غربي المدينة، ما يلي: «يمنع دخول مخيمات اللاجئين، أما عمليات التمشيط والتفتيش فستسند الى قوات الكتائب أو الجيش اللبناني».

٥ - يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي الساعة الثالثة والنصف، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب، اشترك فيه رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، وبحث فيه العمل بالنسبة للأحداث ودخول الجيش الاسرائيلي غربي المدينة. وجرى الحديث مبدئياً حول دخول المخيمات.

٦ - يوم الأربعاء ٨٢/٩/١٥ وفي ساعات ما بعد الظهر، ورد رد سلبي تماماً من الجيش اللبناني بالنسبة لطلبنا دخول الجيش اللبناني الى مخيمات اللاجئين.

٧ - يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، وفي ساعات المساء، اجتمع قائد القيادة مع قائد الكتائب والعقيد ميشيل عون، قائد قوة الجيش اللبناني التي عملت في بيروت، وألح قائد القيادة الشمالية بعد أن تسلم رداً سلبياً من الجيش اللبناني، في العمل على اقناع المستويات السياسية، بالموافقة على دخول الجيش اللبناني

الى المخيمات.

٨ - وبعد دراسة، زعم الضابط [اللبناني] أن الأمر غير ممكن، بل قال أنه اجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، وأن الأخير أبلغه أنه يجب عليه اطلاق النار على القوات الاسرائيلية التي دخلت بيروت الغربية، وهدده بتقديمه الى محكمة عسكرية.

٩ - يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، أيضاً، بعث الجيش اللبناني الينا برّد سلبي حول احتمال دخوله المخيمات.

١٠ - يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، وفي ساعات الظهر، عقد اجتماع بين زعيم القيادة الشمالية، وقائد الكتائب لبحث مواضيع مختلفة. وفي اليوم نفسه في ساعات ما بعد الظهر، عقد اجتماع بين قائد الفرقة الاسرائيلية وممثل الكتائب لتنسيق دخول الكتائب مخيم شاتيلا.

١١ - كان الاتفاق أن تقوم قوة عسكرية بدخول شاتيلا نحو الجنوب الغربي، وتقوم بتطهير المخيم من [الفدائيين]، وتم التأكيد في اجتماع التنسيق على أن العملية هي ضد [الفدائيين]، ويجب عدم التعرض للمواطنين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.

١٢ - ليلة ١٦-١٧/٩/١٩٨٢، دخلت قوة من الكتائب مخيم شاتيلا. وبناء على طلبهم حصلوا على اضاءة ليلية من مدافع هاون ٨١ ملم وانارة من الطائرات، وهذه الاضاءة أوقفت فيما بعد.

١٣ - يوم ١٧/٩/١٩٨٢، حشد الكتائبون قوة عسكرية شملت قوة مشاة، ودروعاً واسعافاً لمواصلة عملية التطهير في المخيمات.

١٤ - منع الجيش الاسرائيلي هذه القوة من الدخول لمواصلة العملية في المخيمات.

١٥ - يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، وفي ساعات ما قبل الظهر (أي نحو الساعة الحادية عشرة)، اجتمع قائد القيادة مع قائد الفرقة الاسرائيلية، وأعرب قائد الفرقة عن مخاوفه بالنسبة لطبيعة عملية الكتائب، ولم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت ما يدور في مخيم شاتيلا. وأمر قائد القيادة بوقف عملية الكتائب فوراً، بواسطة ضابط الارتباط مع الكتائب الذي كان موجوداً في قيادة الفرقة الاسرائيلية.

١٦ - يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، وفي

الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب حضره رئيس الأركان الاسرائيلي، وقائد القيادة الشمالية، وأتفق على مغادرة جميع الكتائبين مخيم اللاجئين صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، واتفق على عدم دخول قوة أخرى المخيم. وفي هذا الاجتماع أيضاً لم نعلم شيئاً عما كان يدور في مخيم شاتيلا.

١٧ - يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢ وفي ساعات المساء، تلقينا خبراً رسمياً من الجيش اللبناني، بعد جلسة للحكومة اللبنانية، يفيد بأن الجيش اللبناني لن يدخل المخيمات.

١٨ - يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢ وفي ساعات الصباح، خرجت قوات الكتائب من منطقة المخيمات. وعندما بدأت تصل أخبار الأحداث التي جرت في مخيم شاتيلا للاجئين؛ ونتيجة لذلك، أمر قائد القيادة بدخول القوات الاسرائيلية حي الفاكاهاني. وفي يوم الأحد ١٩/٩/٨٢، قبل الظهر، دخلت القوات الاسرائيلية مخيم صبرا من أجل حمايته وطمأنة المواطنين الذين استقبلوا الجيش الاسرائيلي بالترحيب، كذلك أمر قائد القيادة بعدم دخول مخيم شاتيلا لعدم ربط الجيش الاسرائيلي بالأحداث التي وقعت فيه.

اتهامات شارون لبيرس بالنسبة لمذبحة تل الزعتر: بعد ذلك، كشف وزير الدفاع اريئيل شارون، أنه كان هناك تدخل اسرائيلي معين في مذبحة تل الزعتر عام ١٩٧٦ عندما قام الكتائبون بقتل حوالي سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل. وقال شارون موجهاً كلامه الى بيرس: ان شمعون بيرس هاجم شيئاً حدث بدون علمنا، وأنا أريد أن أسأله: لقد حدثت في عهدك وبعلمك قضية أخرى، وفي لبنان أيضاً، وهي مذبحة تل الزعتر، فكيف لم يؤلمك ضميرك آنذاك؟ (وفي وسط الضجة العارمة من قبل أعضاء المعارضة، ألقى شارون بالقنبلة التالية) فقال: أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في يوم مذبحة تل الزعتر؟ لقد قتل آلاف الأشخاص وكنت أنت، يا بيرس، تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم.

### عملية التصويت

بعد أن اختتم شارون خطابه، جرى التصويت

على مشروع حزب التجمع الذي طالب ببحث أسباب دخول الجيش الاسرائيلي لبيروت. وفي الاقتراع رفض مشروع حزب التجمع بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً. وكان عضو الكنيست درور زاخerman، من الأحرار، وعكيفا نوفا من حيروت، غادرا القاعة قبل التصويت. أما الوزير يتسحاق بيرمان فقد اقترح الى جانب الحكومة.

### المشروع الثاني

في نهاية استراحة دامت نحو ساعة، طرح للنقاش المشروع الثاني الذي قدمه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من كتلة شينوي، فقد طلب تأليف لجنة رسمية برئاسة قاضٍ للتحقيق في جميع الأحداث المتعلقة بقضية المجزرة. واقترح وزير العدل موشيه نسيم حذف هذا الموضوع من جدول أعمال الكنيست، وذلك ليس لأن الحكومة تريد التهرب، بل لأنها ستقرر خلال وقت قصير الطريقة التي ستدرس بها الموضوع كله، وذلك بموجب الصلاحيات القانونية الممنوحة لها.

### كلمة مناحيم بيغن

بعد ذلك تحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن في الجلسة، فاتهم رئيس المعارضة شمعون بيرس بأنه حاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية وطائفية، ووصفه بعدم الخجل. وأضاف بيغن يقول:

هناك حملة شعواء موجهة في هذه الأيام ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لقد وقعت كارثة، وبالتأكيد فانها ألمت كل انسان. ولكن هل يجب أن يقال ان المتهم هو اليهودي الاسرائيلي او الضابط الاسرائيلي؟ وأريد أن أقول هنا: أنه لا يوجد أي متهم في اسرائيل ولا في الجيش الاسرائيلي، وأن ما حدث هو كارثة، وكوارث كهذه حدثت في اسرائيل نفسها.

وهنا قاطعه أليغيزر غرانوت (التجمع) فقال: ان أكبر كارثة هي أن تكون رئيس حكومة اسرائيل! وفي أعقاب متافات صاحبة طالبت باستقالة بيغن، قال رئيس الحكومة: انني لن أستقيل ولن يستقيل وزير الدفاع، وانما ستكون هناك انتخابات. وأضاف قائلاً: انني أعتبر هذا الاقتراح اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة.

### التصويت

بعد ذلك، أجرى التصويت في الكنيست على مشروع القرار هذا، فتم رفضه بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً للمعارضة. وفي عملية التصويت هذه اقترح الوزير المستقيل يتسحاق بيرمان، وعضو الكنيست درور زايفرمان الى جانب المعارضة.

واستطرد قائلاً: انه لا يوجد في اسرائيل من لم يبك هذه المأساة، ولكنني أستطيع أن أقف أمام شعبي والشعوب الأخرى بهامة مرفوعة وأقول الحقيقة. لقد كان هدفنا من دخول بيروت هو انقاذ حياة الناس، لكن المأساة حدثت، وهذه هي الحقيقة.



يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني  
قرية البصة

تأليف  
يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف  
قيس مراد قدرى



# Palestine Affairs

No. 135, February 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center

P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8

Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

*Annual Subscription*

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 (\$40), Institutions: L.L. 250 (\$60);

Europe — \$60; U.S.A. and elsewhere — \$75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 (\$25), Institutions: L.L. 150 (\$35);

Elsewhere — \$40

الـثـمـن: ٨ ل.ل. في لبنان  
١٠ ل.س. في سوريا  
١ دينار في الكويت والعراق  
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية  
١ دينار في ليبيا  
١٠ دراهم في المغرب  
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى



# لشووون فلالسلطینیه

آذار (مارس) — نیسان (اپریل) ۱۹۸۳

۱۳۷-۱۳۶







# لشؤون فلسطينية

١٣٦-١٣٧

آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

- |        |  |
|--------|--|
| ٣      | — مع تفجير مركز الأبحاث بسيارة ملغومة،<br>كلمة إلى المعتدين<br>صبري جريس، المدير العام لمركز الأبحاث                 |
| ٧      | — نضال مستمر على جبهة الفكر، والمجد للشهداء  |
| ٢١     | — ياسر عرفات يتحدث عن الحرب: معركة بيروت<br>شهدت الولادة الفعلية<br>للقوات العسكرية الفلسطينية<br>إعداد: سلوى العمدة |
| ٣١     | — هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية<br>منع الغزو الاسرائيلي للبنان؟<br>سهيل الناطور                                     |
| ٤٥     | — الحرب الأميركية - الاسرائيلية في لبنان:<br>استراتيجية عسكرية مشتركة<br>د. حاتم الحسيني                             |
| ٥٥     | — سياسة «اليد الطويلة»، العمليات الانتقامية الاسرائيلية<br>خلال الخمسينات<br>الشهيدة حنة شاهين                       |
| ٦٧     | — تطور وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية<br>العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣)<br>د. أسعد عبد الرحمن                         |
| ٩٥     | — المشاغل الوطنية الفلسطينية في ١٩٣٠<br>كما عكستها جريدة «مرآة الشرق»<br>سميح شبيب                                   |
| تقارير |  |
| ١٠٦    | — رد فعل العرب في إسرائيل على الحرب في لبنان<br>الشهيدة صباح كردية   |



## شهریات

- ۱۱۲ — المقاومة الفلسطينية — سياسياً  
المجلس الوطني الفلسطيني:  
مشروع الحد الأدنى الفلسطيني  
سهي ماجد
- ۱۲۱ — المناطق المحتلة:  
تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية  
صلاح عبد الله
- ۱۲۹ — مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان  
ستون عملية مسلحة في شهرين  
أملاسيت عوده

## وثائق

- ۱۴۳ — بيان اعمال الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني  
شباط (فبراير) ۱۹۸۳
- ۱۵۰ — تقرير لجنة كاهان حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا  
في بيروت، (مترجم عن العبرية)

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عماد عبد الوهاب

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة  
آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشئين

المدير العام : صبري جريس مدير التحرير : فيصل حوراني

المراسلات : بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت —  
لبنان، ص. ب ۱۶۹۱ ، هاتف التحرير : ۸۰۸۹۷۶/۷/۸ ، التوزيع : ۸۰۸۲۲۱ ،  
تلكس LE ۴۲۲۹۲ PRC ، برقية : مرابحات ، بيروت .

الاشتراك السنوي [ بريد جوي ] في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد ۱۲۵ ل.ل. : للمؤسسات  
والدوائر الحكومية ۲۵۰ ل.ل. : في أوروبا ۶۰ دولاراً : في أميركا وباقي دول العالم ۷۵ دولاراً .  
[ بريد عادي ] في لبنان وسوريا — للأفراد ۱۰۰ ل.ل. : للمؤسسات والدوائر الحكومية ۱۵۰ ل.ل.

مع تفجير مقر مركز الأبحاث بسيارة ملغومة

## كلمة إلى المعتدين

مرة أخرى يتعرض مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للاعتداء. والاعتداء، هذه المرة، كان قاتلاً.

ففي الساعة ١,٥٨ من بعد ظهر يوم السبت، ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، أي قبيل نهاية ساعات الدوام، انفجرت سيارة ملغومة بنحو ٣٠ كغم من الهوكسوجين، أي ما يعادل ٢٥٠ كغم من الديناميت، عند حد تقدير الخبير العسكري الذي عاين مكان الانفجار، أمام المقر الرئيسي لمركز الأبحاث. فأسفر انفجارها عن استشهاد ثمانية من موظفي المركز، بينهم زوجة كاتب هذه السطور، كانوا آنذاك متواجدين في الطابق الأرضي من المبنى أو على الشارع المحاذي له، في طريقهم إلى بيوتهم بعد انتهاء عملهم. والشهداء الثمانية هم: صبحي عليوان، وسليم العيساوي، ومحمد عزام، وبهاء الدين منصور، وحنة شاهين، وصباح كردية، ومنى خطاب، وسناء عوده. كما أصيب ١٨ موظفاً آخر بجراح، بعضهم جراحه خطيرة. وهؤلاء هم: محمد الأعرج، سعاد حايك، سامية زغيب، شادية المعتمد، أنور الخطيب، كامل قاسم، فادية شعبان، سهيل الناطور، هلا ضيف الله، يونس طه، رويدة أبو عدس، صابر حنون، فياض أبو العردات، سمر مكاوي، زهية صباغ، وفيقة صالح، وفاء كيلاني، عبد الله سكران. كذلك أسفر الانفجار عن استشهاد جنديين من وحدة الجيش اللبناني التي كانت تقوم بحراسة المركز، هما طوني شيت، وذياب حبة. كما أدى الانفجار إلى استشهاد عدد آخر من الأشخاص، من زوار المركز أو المارة في الشارع العام، عرف من بينهم: لينا زهير العوف، مصطفى بيسان، وفاء خالد، غنوة محمد ديب، عيد مراد جرداق، كارول الياس خوري. كما أصيب نحو ١٠٧ أشخاص آخرين بجراح طفيفة.

وإضافة إلى ذلك، هشم الانفجار مبنى المركز، وحطم معظم محتوياته، وأشعل النار في عدد من غرفه، كما أصيبت الأبنية المجاورة بأضرار بالغة.

وخلاصة المعلومات المتوفرة حول كيفية وقوع الانفجار، هو أن الجناة تمكنوا، قبيل

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ ، آذار (مارس) — نيسان (أبريل) ١٩٨٣

جريمته، من إقامة علاقات «صداقة» مع الجنود المكلفين بحراسة المركز، خلال زيارات دائمة لهم، إلى أن أمن هؤلاء جانبهم، وسمحوا لهم بإيقاف سياراتهم قرب المبنى، فقاموا أخيراً بوضع السيارة الملقومة التي أودت، أيضاً، بحياة جنديين. ويصر أحد حراس المركز، الذي بقي على قيد الحياة، وكان حاضراً عندما أوقفت السيارة بجانب المبنى أن سائقة السيارة أمعانا منها في التضليل سلمت الجنود الذين حاولوا منعها من إيقاف السيارة في مكانها، بطاقة زعمت أنها بطاقة هويتها، إضافة إلى مفاتيح السيارة زاعمة أنها ستعود بعد قليل. وإضافة إلى ذلك، ولطمأنة الجنود، تركت في داخل السيارة... ولدا (٩) عمره نحو ٣ سنوات، زعمت أنه ابنها... الذي احترق مع السيارة عند انفجارها.

\* \* \*

وكما هو معروف، ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها مركز الأبحاث للاعتداء، الذي سبقته «مجموعة» من الاعتداءات المماثلة وإن كانت أخف ضرراً من الأخير.

ففي سنة ١٩٦٩ قام بعضهم بالقاء متفجرة على مدخل مبنى المركز من سيارة مارة على الطريق العام بسرعة، أدى انفجارها إلى تحطم زجاج المدخل. وفي صيف سنة ١٩٧٢، أرسل مغلف ملغوم إلى المدير العام الأسبق للمركز، الدكتور أنيس صايغ، فانفجر عند فتحه، وأصابه الانفجار بأضرار في يديه وعينه وأذنه. وفي أواخر سنة ١٩٧٤، أطلقت ٤ صواريخ على مبنى المركز من على ظهر سيارة كانت متوقفة في الساحة المحاذية له، فأصابته المكتبة وأدت إلى اتلاف بضع مئات من الكتب.

ثم توقفت الاعتداءات لبضع سنوات، يبدو أن المعتدين كانوا منهمكين خلالها في أمور أخرى، إلى أن استؤنفت السنة الماضية.

فخلال تموز (يوليو) ١٩٨٢، انفجرت سيارة ملغومة قرب مبنى المركز، أدى انفجارها إلى تحطيم أبوابه ومحتوياته، وإصابة حارس بجروح.

وفي الشهر التالي، آب (أغسطس)، انفجرت سيارة مماثلة أخرى أحدثت أضراراً أخف من تلك التي نجمت عن الانفجار السابق:

وفي الشهر الذي يليه أيضاً، أيلول (سبتمبر)، قامت قوات الغزو الصهيوني أثناء اجتياحها بيروت الغربية، بالسيطرة على مبنى المركز ونهب معظم محتوياته. ثم كان الاعتداء الدموي الأخير.

\* \* \*

ليست لدينا شكوك كثيرة في أن عملية التفجير الإجرامية، على ما تبعها من نتائج، هي من تدبير العصابة الصهيونية، المعروفة أيضاً باسم إسرائيل، أو من صنع عملائها في لبنان، وهم ليسوا قليلي العدد؛ إن كانوا من عصابات «الدكاكين» الصغيرة نسبياً، المرتبطة عضواً بالعدو الصهيوني والتي يكاد مبرر وجودها يكون الحق على الفلسطينيين وعلى كل ما هو عربي، أو ممن ينتمون إلى جناح معين في حزب غير صغير، يحلو لبعض زعمائه التشدد بـ «عراقتهم» و«أصالتهم». بل أن الأرجح هو أن يكون هذا العمل



الاجرامي تدبيرا مشتركا للطرفين سوية، من خلال التعاون فيما بينهما، الذي يكاد يصبح «تقليدا».

كما أن هذا التواطؤ لا يستهدف الفلسطينيين فقط، بل أيضا لبنان نفسه، بلدا وسيادة وعروبة. ففي الوقت الذي يُن في فيه لبنان تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، ويحاول تخليص نفسه من براثينه، علينا أن نتذكر جيدا أن الاسرائيليين لم يدخلوا إلى لبنان ويحتلوا مساحات واسعة منه صدفة، بل — ببساطة — جيء بهم إلى البلد، بتشجيع وتواطؤ وتحت تأثير نصائح دوائر وأشخاص ذوي نفوذ، لاعتقادهم أنهم بهذه الوسيلة «ينقذون» لبنان من... «الغرباء»، أي الفلسطينيين والسوريين. فكانوا بذلك كمن يستجير من الرمضاء بالنار.

\* \* \*

إن الاعتداء على مركز الأبحاث ليس إلا حلقة في مخطط الإبادة للحركة الوطنية الفلسطينية، التي اكتسبت محاولات تنفيذه حدة ووضوحا لا مثيل لهما، منذ صعود الليكود إلى الحكم في الكيان الصهيوني، برئاسة الثلاثي الفاشي العريق في الاجرام، مناحيم بيغن واريئيل شارون واسحق شامير، ولكل منهم سجله الدموي ضد الشعب الفلسطيني، منذ منتصف الأربعينات، وحتى اليوم. ومنذ سنة ونصف السنة على الأقل، تبلور هذا المخطط في السعي إلى تدمير «البنية التحتية» لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تمهيدا للغائها، وبالتالي شطب الفلسطينيين كعامل سياسي مستقل في المنطقة، بحيث تمهد الطريق أمام اسرائيل لفرض الحل الذي ترتبه لما يحلو للعديد من سياسيينها تسميته «المشكلة» الفلسطينية؛ وذلك؛ باختصار، بالتعامل مع الفلسطينيين كمجرد سكان أو لاجئين، يفترض أن يتم توطينهم في البلدان العربية المختلفة، تمهيدا لتذويبهم، دون أن تترتب على ذلك أية التزامات سياسية.

وفي هذا الاطار، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، شنت اسرائيل في صيف العام الماضي حربها على منظمة التحرير الفلسطينية، والتجمعات الفلسطينية في لبنان، التي أسفرت عن خروج المقاتلين الفلسطينيين من جنوب البلد ومن بيروت. إلا أن النصر الاسرائيلي لم يكن كاملا، إذ أن نتائج الحرب لم تحقق كافة المطامع الاسرائيلية. فمنظمة التحرير الفلسطينية، وكافة مؤسساتها، وإن انتقلت إلى مواقع وأماكن أخرى، بقيت قائمة. أما القضية الفلسطينية، فقد ازدادت زخما وأهمية على ما كانت عليه، لدى العديد من المحافل الدولية والعربية. ولذلك كان لا بد من الاستمرار في المخطط الاجرامي، الذي اتخذ بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت طابع الاعتداءات المتكررة على المدنيين الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم الرئيسية في لبنان، وذلك باعتقال الآلاف منهم من قبل قوات الغزو الاسرائيلي، وخطف المئات على الحواجز الانعزالية، دون أن يعرف مصيرهم، وتضييق الخناق عليهم من قبل هذه الجهة أو تلك. وكل ذلك لحمل من بقي منهم في لبنان على الرحيل، والامعان في تشتيتهم. وفي هذا السياق، جاءت عملية الاعتداء على مركز الأبحاث، ثم محاولة اغتيال السيد توفيق الصفدي، رئيس اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان.

وليس لدينا أوهام كبيرة في أن هذا المخطط الاجرامي سيتوقف، إذ ليس هناك ما يشير إلى أن القوى الصهيونية العنصرية وعملاءها من الفاشيين ستغير موقفها بين ليلة وضحاها.

وبالمدى نفسه، ينبغي أن لا تكون هناك أوهام لدى الأعداء أن مخططاتهم وعملياتهم الاجرامية ستثني عزمنا أو تضعف قوتنا وتمنعنا عن المضي قدما في طريقنا، حتى تحقيق الحقوق المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني.

صبري جريس

مدير عام مركز الأبحاث

## نضال مستمر على جبهة الفكر والمجد للشهداء

يوم السبت، الخامس من شباط (فبراير) ١٩٨٣، كان يوماً آخر في سجل الارهاب الصهيوني الفاشي الموجه ضد الشعب الفلسطيني. وهو يوم من طبيعة خاصة، إذ أن الجريمة التي وقعت فيه استهدفت المؤسسة الفلسطينية التي تحولت، على مدى ثمانية عشر عاماً من عمرها، إلى رمز راسخ من رموز الثقافة الفلسطينية الوطنية.

ففي هذا اليوم، انفجرت عند مدخل مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، في شارع كولومباني برأس بيروت سيارة ملفومة بثلاثين كيلوغراماً من مادة الهيكسوجين المدمرة الحارقة، والتي تعادل قوة تدميرها ربع طن من مادة الـت.ن.ت. كان الهدف واضحاً: اعدام المركز كمؤسسة، مبنى وموجودات وأشخاصاً.

وقد خطط لعملية التفجير على أساس أن ينهار المبنى على من فيه ويحترق احتراقاً كاملاً، فلا ينجو أحد.

وإذا كان الاعداد الكامل لم يتم، فلأن منفذي العملية فشلوا في إدخال السيارة الملفومة إلى مرآب المبنى، ولأن إجراءات الدخول والخروج حالت دون وجود كافة العاملين في المركز عند مدخله لحظة وقوع الانفجار في الساعة الواحدة وثمان وخمسين دقيقة، أي في وقت انتهاء العمل.

وإذا كان المبنى لم يحترق فيموت كل الموجودين فيه. فلأن هؤلاء الذين ألوا على أنفسهم حمل شعلة الوعي الوطني الفلسطيني ومدّها بذوب فكرهم وجهودهم وحمائيتها بدمائهم لم يرتبكوا في لحظة الهول، بل بادروا إلى إطفاء الحرائق المتفرقة التي شبت في كل مكان من الطوابق السبعة للمبنى، فحالوا بمبادراتهم دون اتصال الحرائق واثباتها على كل شيء.

وهكذا، قوت ثبات العاملين في مركز الأبحاث الفرصة على الذين أرادوا إلغاء المركز كلية ودفن شعلة الوعي التي يبيتها منذ تأسيسه.

ومع ذلك، فالخسارة كانت فادحة. فقد أتى التدمير على نسبة كبيرة من موجودات المركز، وأدى إلى استشهاد ثمانية من العاملين فيه وإلى استشهاد ضعف هذا العدد من

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ١٩٨٣



المتواجدين في الشارع لحظة وقوع الانفجار. سواء من وجدوا فيه بحكم أعمالهم أو بالصدفة. وإلى هذا، تعرض أكثر من مئة شخص لاصابات متفاوتة الخطورة، ما يزال عدد منهم تحت العلاج إلى اليوم.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المركز لعمليات الارهاب الصهيوني الفاشي. فالمركز مستهدف منذ نشأته وبروز دوره كمؤسسة علمية فكرية ثقافية، تزود العاملين في حقل القضية الفلسطينية والمعنيين بمسائل الصراع العربي - الصهيوني بالدراسات والوثائق التي تعينهم على معالجة مسائل هذا الصراع بمنهج علمي ينطلق من الحقائق الرصينة.

وقد جرت آخر المحاولات، قبل التفجير الأخير، لاعدام المركز في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي، ابان الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، حيث احتلت قوة عسكرية اسرائيلية مقر المركز وقامت بنهب موجوداته، فيما كانت الأيدي المجرمة تفتال، في الوقت نفسه، ألوف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت.

وكان من ظن الذين نهبوا كنوز مركز الأبحاث في ذلك الشهر أن المركز لن تقوم له قائمة بعد ذلك. إلا أن ارادة الثبات على خط الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني كانت أقوى من محاولة الاعدام هذه. فلم تمض سوى أيام قليلة على خروج المحتلين الاسرائيليين من بيروت الغربية، حتى شرع المركز في استئناف نشاطاته. وفيما كانت عملية تعويض الخسائر تجري بهمة كبيرة، أخذت نشریات المركز تصل إلى أيدي قرائها دون تلكؤ، فصدرت كتب، وواصلت مجلة شؤون فلسطينية صدورها، وكذلك نشرة رصد اذاعة اسرائيل؛ وعاد المركز إلى استقبال طلاب العلم والباحثين عن المراجع كالمعتاد. وقد تم ذلك كله بسرعة اغتبط لها كل أصدقاء الشعب الفلسطيني، واغتاز منها كل من راهنوا، على الجانب الآخر، على أن النهب الشامل سيزيل المركز من طريق جهدهم لالغاء هذا الشعب وحقوقه الوطنية.

ولعل هذه العودة السريعة إلى النشاط المألوف كانت بين الأسباب التي أجبت حقد الحاقدين، وقد تجلّى هذا الحقد، أبرز ما تجلّى، في الحملة المتجددة على مركز الأبحاث في الاعلام الاسرائيلي بعد خروج الاسرائيليين من بيروت الغربية. فقد اتصلت هذه الحملة، وعلى نحو لم يسبق له مثيل، طيلة الأشهر الممتدة من أيلول (سبتمبر) حتى شباط (فبراير)، إلى أن انفتأت في محاولة الاعدام الأخيرة، وكذلك في التهديدات التي كانت تسربت للعاملين في المركز طيلة هذه الفترة بوهم أن تؤدي إلى إخافتهم وحملهم على الغاء دوره بأيديهم.

إلا أن الارادة التي كانت السند الراسخ للعودة إلى النشاط المألوف بعد نهب المركز، وبعد كل عملية من العمليات الست السابقة التي استهدفتها، هي ذاتها التي عززت صمود العاملين في المركز أمام النذر والتهديدات. وقد أمن هؤلاء، ببساطة لا تعتورها أية شوائب، بأن ثباتهم في القيام بدورهم وسط المخاطر، ليس سوى حصتهم من الثبات العام للشعبين اللبناني والفلسطيني ولشعوب الأمة العربية كافة، ضد الغزو الهمجي الاسرائيلي.



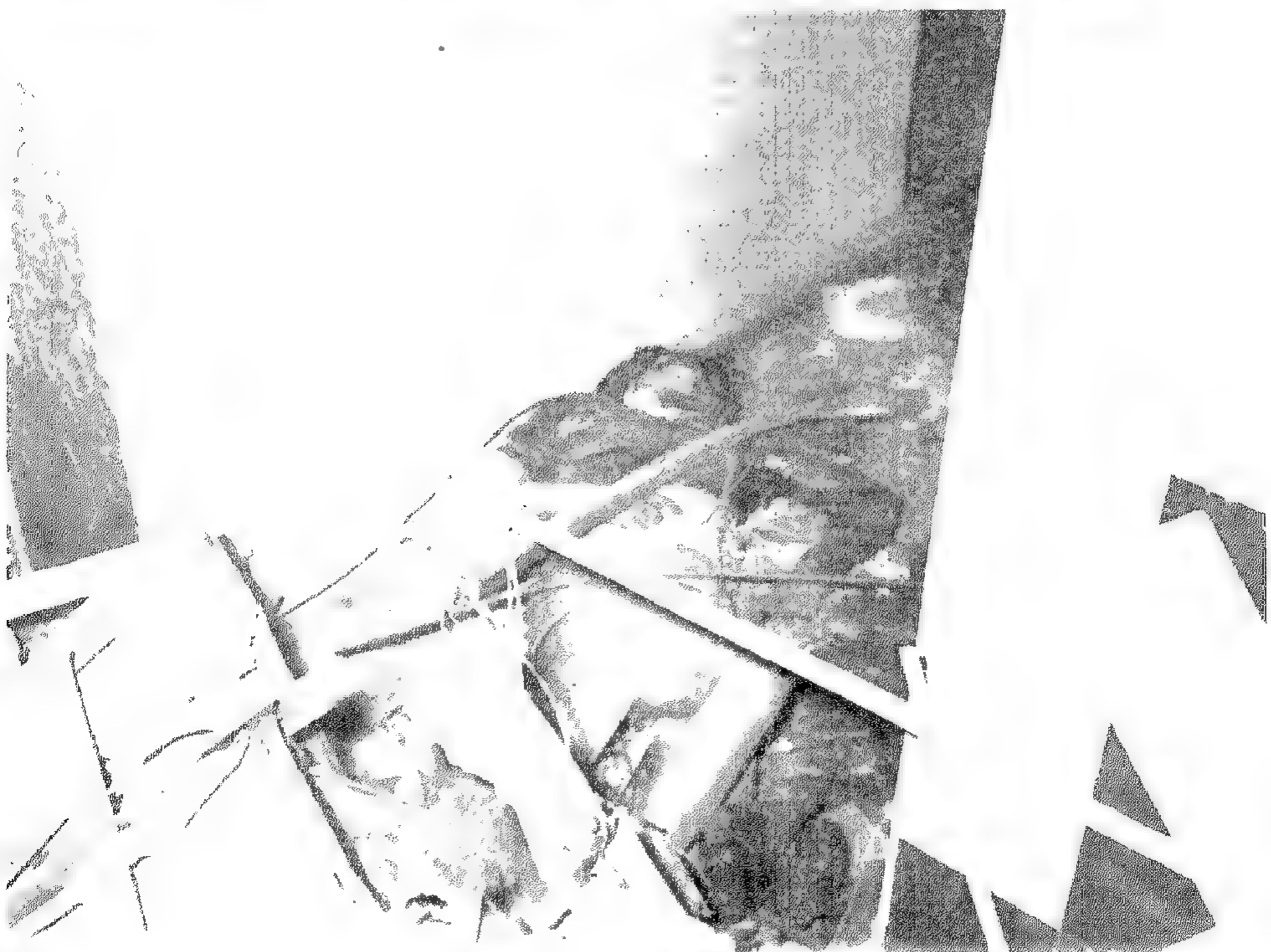
## آثار الاعتداء على المركز

أدى التفجير إلى إلحاق أضرار بأبنية حي سكني بكامله، فدمر، فضلاً عن بناء المركز، البناء المقابل له وألقت آثاره بالأبنية المجاورة في دائرة قطرها ١٠٠٠ م، مما أدى إلى إيقاع عدد كبير من الإصابات بين سكان الحي.

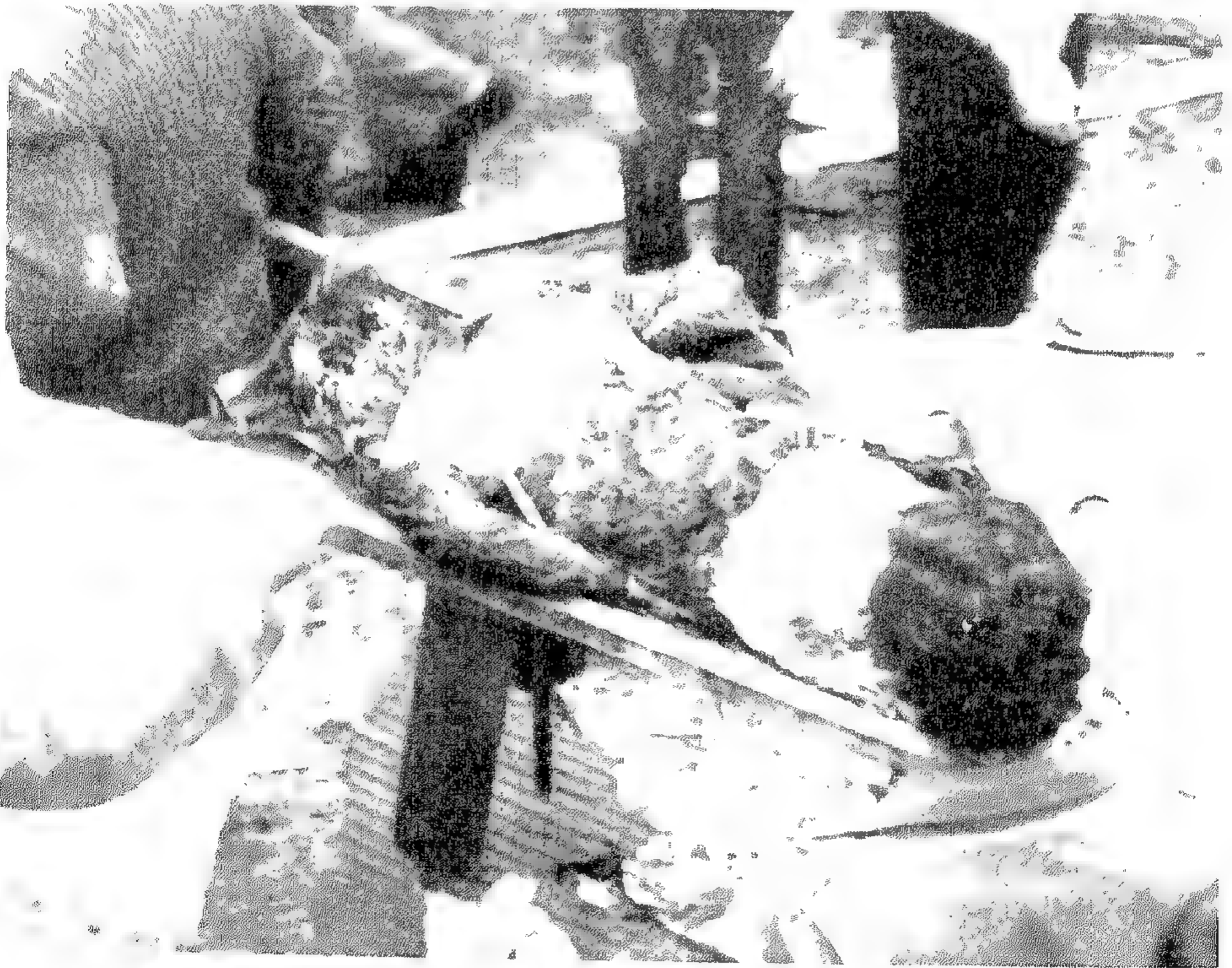
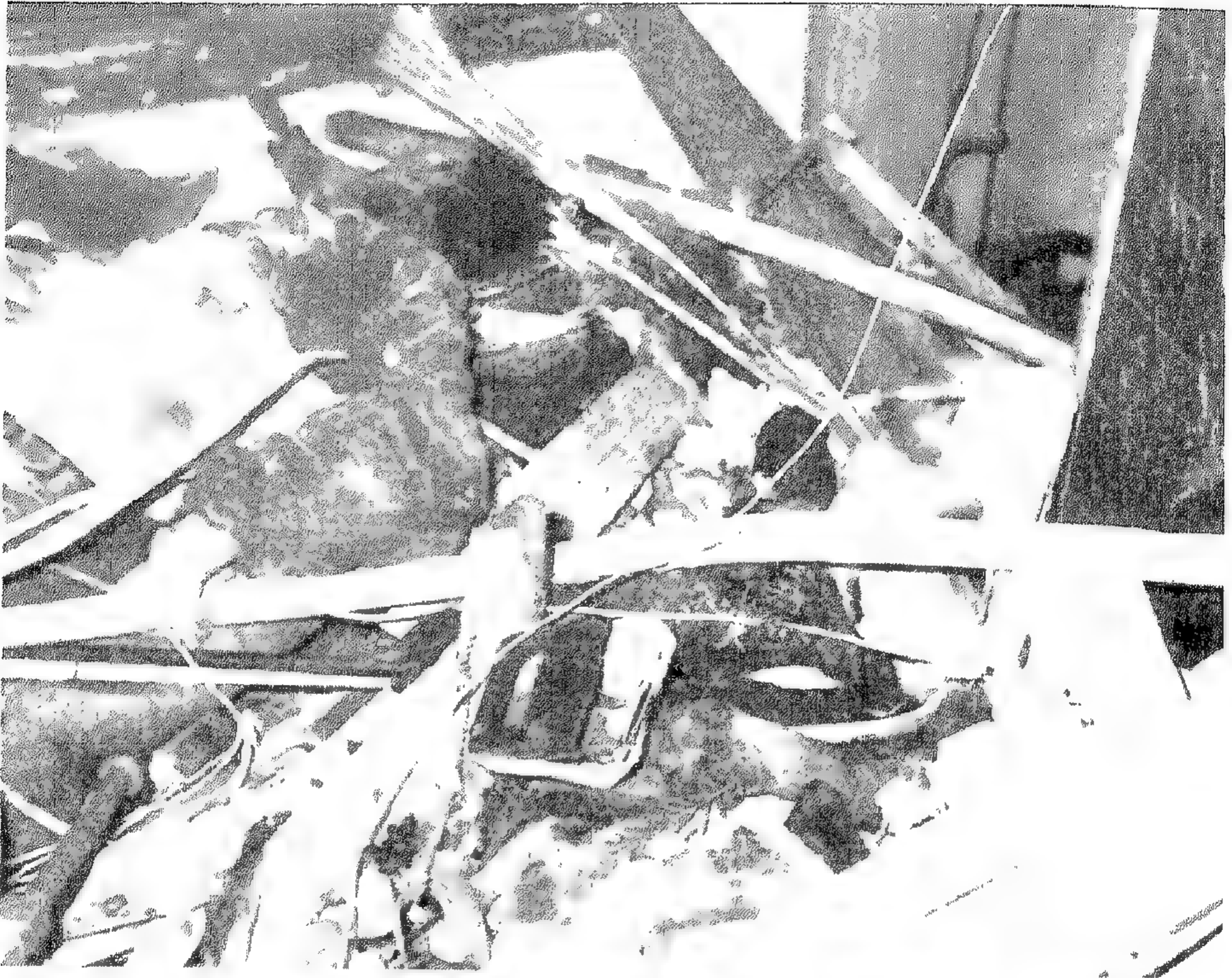
الصور التالية، التي أخذت فور وقوع الحادث، ليست بحاجة إلى تعليق.





























## شهداء مركز الأبحاث

فقد مركز الأبحاث، نتيجة الاعتداء الأخير، ثمانية من العاملين فيه:

- **حنّة شاهين جريس** (فسوطة، الجليل، ١٩٤٦)، زوجة المدير العام للمركز صبري جريس ورفيقة دربه النضالي والعلمي، وأم لطفلين، باحثة أغنت المكتبة العربية بالعديد من دراساتها في الشؤون الاسرائيلية التي تنشرها مجلة شؤون فلسطينية منذ العام ١٩٧٤. وستغنيها أكثر بالكتاب الذي أنجزته قبل استشهادها بأيام وموضوعه «الطائفية في اسرائيل» والذي سيصدره المركز قريباً. هادئة ومتواضعة ورفيقة أنيسة لكل زملائها.
- **صباح كردية** (البيرة، ١٩٥٥)، المناضلة الشابة، التي كان لشخصيتها الحلوة عند زملائها وقع الندى في أيام الجفاف. أم لثلاثة أطفال، بادرت لتعلم اللغة العبرية، وعملت مترجمة في قسم الدراسات الاسرائيلية في المركز، ثم لم تتوقف عند هذا، بل راحت تتدرب لتصبح باحثة في القسم، وأنجزت أول تقاريرها — وآخرها للأسف — قبل ساعة واحدة من استشهادها (التقرير منشور في هذا العدد).



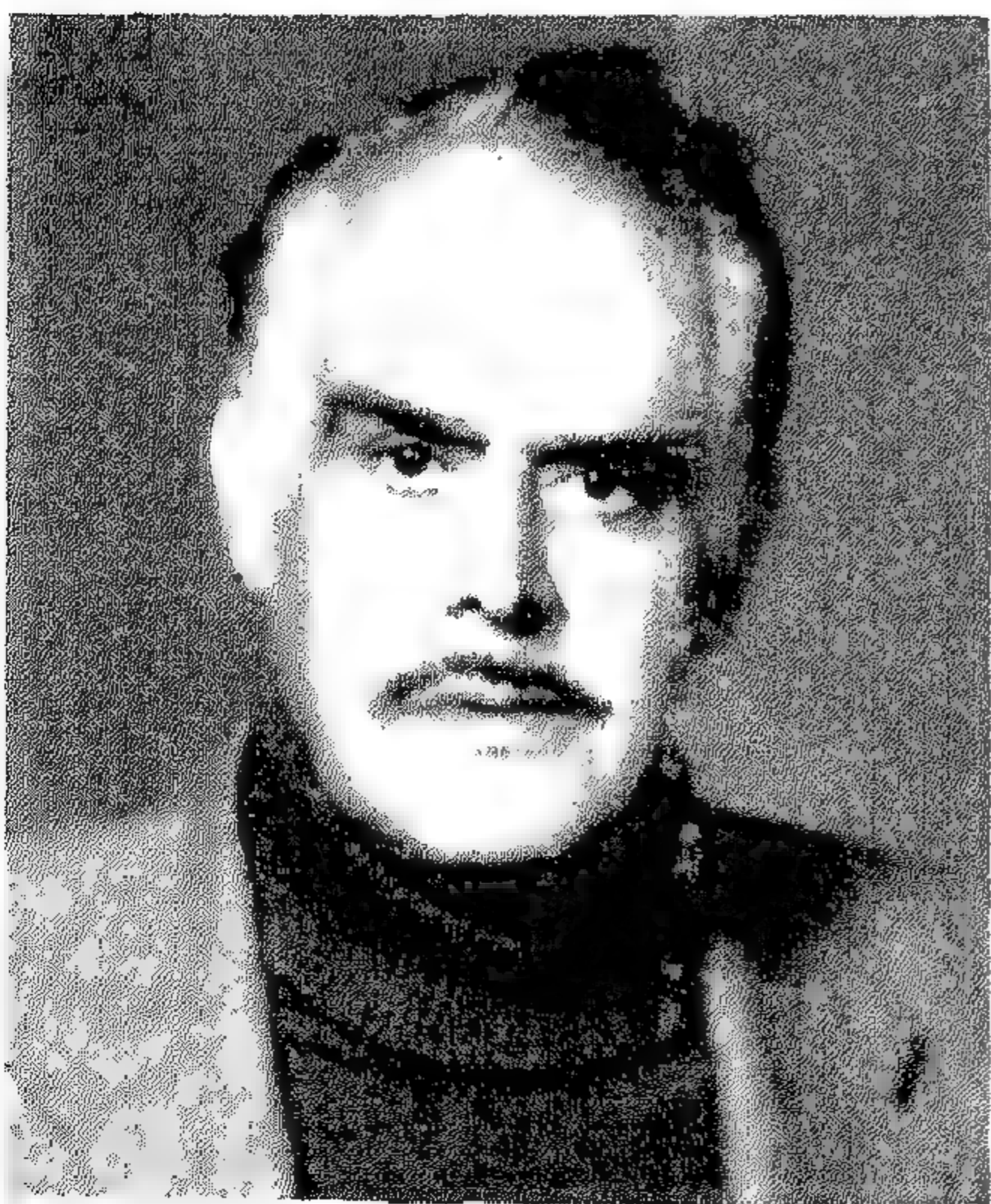
- **سناء عودة** (جديدة مرجعيون، لبنان، ١٩٦٣)، عضو اتحاد الشبيبة الديمقراطي اللبناني، موظفة مثابرة في قسم التوثيق. استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء فيما كانت تستعد للاحتفال بخطوبتها في الأسبوع التالي لاستشهادها.



● منى خطاب (الأشرفية، بيروت، ١٩٦٠)، مثلها مثل سناء، استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء.



● صبحي عليوان (سنجل، رام الله، ١٩١٨)، موظف الاستقبال في المركز، تموجت حياته، شأن أبناء جيله، مع تقلبات الصراع العربي - الصهيوني فشهد مراراتها وحلاواتها. أب لشهيدين، وجد لعدد من المناضلين. ومنذ استقر في عمله في المركز وبسماته تستقبل العاملين والزوار وتودعهم كل يوم.



● **سليم العيساوي** (ترشيحا، ١٩٢٦)، رئيس حرس المركز، عرفته حلقات المجاهدين الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، ومع تجدد الوعي وإعادة بناء الكيان الوطني كان بين أوائل الملتحقين بصفوف جيش التحرير الفلسطيني. أعطى العيساوي في صفوف الثورة خبرته وضرب المثل في التواضع واليقظة، وفي حرب الشهور الثلاثة لم يشاهد الا في مواقع الخطر، وأخيرا بذل حياته ثمنا ليقظته وحرصه الدائم على سلامة الآخرين.



● **محمد عبد الله عزام** رفيق العيساوي وزميله في السهر على سلامة المؤسسة الفلسطينية، مناضل لم يغيب عن ساحات الخطر.

● **بهاء الدين منصور** (اسم تنظيمي) (زحلة، ١٩٦١)، ماروني، التحق بصفوف الثورة الفلسطينية، ومنذ التحق بالعمل في المركز وهو حاضر في كل لحظة مع صمته وقصته التي لا يعرفها إلا القليلون.

فلهم، ولكل الشهداء، المجد الخالد.



## ياسر عرفات يتحدث عن الحرب: معركة بيروت شهدت الولادة الفعلية للقوات العسكرية الفلسطينية

اعداد: سلوى العمدة

لا أدلي هنا بشهادة. فالشهادة تقتضي أن أقول كل شيء، وأنا لا أريد أن أقول كل شيء في الوقت الحاضر.

توقعت أسوأ الممكن باستمرار

منذ اللحظة الأولى لعودتي من مؤتمر فاس الأول، دعوت إلى استنفار عسكري شامل في صفوف جماهيرنا وكادرنا. استنفار في القوات العسكرية، والطلاب، والعاملين في الأجهزة الثقافية كالإعلام والأبحاث والتخطيط، وفي الأجهزة الاجتماعية والمنظمات الشعبية كافة. دعوت لاستنفار كامل سواء في صفوف المقاومة الفلسطينية أو في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية. وللأسف، لم يدرك الكثيرون مدى خطورة الأوضاع التي بدأت تحيط بنا وتغلّف المنطقة كلها بعد فاس الأول. لكنني واصلت التحذير رغم ذلك كله وفي أكثر من مناسبة. فعلى سبيل المثال، قلت في احتفالات ذكرى مولد الشهيد كمال جنبلاط، أن شارون يُخطط للنزول في الدامور، فأهلاً وسهلاً به، نحن بانتظاره.

أكثر من مرة تحدثت عن النفق المظلم الذي نمرُّ به، وللأسف، ظن البعض أنني كنت أقول شعراً. تحدثت كثيراً عن حرب «الأكورديون»، حيث تطبق القوات المعادية على القوات المشتركة اللبنانية - الفلسطينية، من كل جانب. لم يدرك أحد معنى حرب «الأكورديون» إلا عندما كنتُ في زيارة للهند والباكستان، قبل اندلاع الحرب بأيام، قلت في خطابين علنيين، في كل من نيودلهي وإسلام آباد: «ربما لا تكون أقوى الجيوش في المنطقة ولا أكبرها، ولكننا، بلا شك، القوات التي لديها الاستعداد الكامل لأن نقاتل وتستشهد في سبيل شعبها وقضيتها». وحذرت أكثر من مرة من أننا نقترب من ساعة الصفر. خاصة عندما بعثت برسائل إلى كل الأصدقاء والأشقاء أبلغهم فيها أن هنالك حشوداً عسكرية إسرائيلية تقدر بثلاث فرق. للأسف، ضحك بعض العسكريين العرب وقال: «ثلاث فرق؟! هل تتحمل جبهة لبنان ثلاث فرق؟! ثم بدأت الحرب، وإذا بأكثر من ثماني فرق تتقدم إلينا في لبنان.



مع اندلاع القتال، وعلى وجه التحديد، عندما شُنَّت الغارات الجوية على بيروت في الرابع من حزيران، كنت في ذلك الوقت في اجتماع للجنة المساعي الحميدة في جدة، وذلك لحل الخلاف وإيقاف الحرب الايرانية - العراقية. غادرت جدة على الفور. ومع خيوط الفجر الأولى، لليوم التالي، وصلت بيروت. مسرت بالمدينة الرياضية. ضخامة ضربة المدينة الرياضية أعطتني الخطوط الأولية لحجم الهجوم القادم. لأن ضرب المدينة الرياضية بهذا الحجم وهذه الوحشية لا يكون لمجرد ضربة انتقامية أو وقائية. بدأ الصهيونيون في حينه يتحدثون عن «سلام الجليل»؛ ضحكْتُ، لأنني أعرف أن الموضوع أكبر من ذلك بكثير. وإذا كان بعض العرب قد صدق أن الاسرائيليين سيقفون عند حدود الخمسة وأربعين كيلومترا، فنحن لم نصدق ذلك. بعض اخواني، حتى العسكريين منهم، كان يُدهش لغرف العمليات العسكرية التي كنت أقوم ببنائها وتجهيزها في أماكن بعيدة كل البعد عن الأماكن التي قد تستهدف عند بدء أي هجوم. بعضهم قال لي وأنا أُشيد هذه الغرف العسكرية تحت الأرض، مثل العمليات رقم ٥، ورقم ٦١ و ٣٥، لماذا كل هذا الاسراف؟... كنت أقول ان المعركة قادمة لا محالة.

### الصمت العربي الرسمي

بدأت المعارك، وللأسف، كان هنالك صمت عربي؛ كان واضحاً من الاعلام العربي ان هنالك مشاركة عربية في الحرب ضدنا، من خلال الصمت الاعلامي العربي الرسمي. للأسف، لم يكن هنالك اعلام عربي، غير رسمي، إلا في مربع صبرا وشاتيلا؛ اخوتنا في الحركة الوطنية اللبنانية ونحن. طبعاً هنالك الكثير من أسرار هذه الحرب لم يُعلن حتى الآن، وأنا وعدت باعلان هذه الأسرار شيئاً فشيئاً. وما أنا أُعلن؛ يقول الذين رأوا الرئيس سر كيس على شاشة التلفزيون اللبناني، يوم وصول القوات الاسرائيلية الى أطراف بيروت، ان سر كيس لم يبتسم في حياته قط تلك الابتسامة التي كانت على وجهه اثر وصول الاسرائيليين الى أطراف بيروت وحصارها.

السرعة التي احتلت بها القوات الاسرائيلية جبل لبنان وسرعة سقوط الجبل، تكاد تكون المفاجأة الوحيدة بالنسبة لي في هذه الحرب. دهشت حقاً، لأنني أعرف وعورة الجبل وحجم القوات المتواجدة فيه؛ وبهذه المناسبة، أود التنويه بشأن هذه القوات لم تكن فلسطينية، ولكنني كنت أتوقع لهذه القوات أن تصمد وتقاتل لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل فإذا بها لا تصمد لخمس عشرة ساعة.

### المشاركة الأميركية في الحرب

لا بد من الإشارة هنا الى الدور الأميركي المفضوح في هذه الحرب؛ فالمساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل لعبت الدور البارز في تقنية الهجوم الاسرائيلي؛ اذ كيف يتسنى للقوات الاسرائيلية أن تُنزل في وقت واحد وفي أكثر من موقع استراتيجي هذا العدد الضخم من الانزالات دون المساعدة الأميركية المباشرة. وعلى سبيل المثال، حصل انزال بحري للوئين مدرعين على السعديات، عند المشرف، وانزال آخر بحجم لواء على جسر الأولي في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المعارك على جسر القاسمية، علماً بأن

قدرة الجيش الاسرائيلي والبحرية الاسرائيلية لا تتعدى الكتيبتين في أحسن تقدير. وهنا لا بد من الرجوع قليلا الى الوراء لنتذكر أنه قبل الاجتياح بعشرة أيام جرت هناك مناورات أميركية - اسرائيلية مشتركة. هذه المناورات كانت بمثابة اعداد لما حصل فيما بعد من تعاون بين الأسطول الأميركي السادس والأسطول الاسرائيلي.

عدد كبير من الخبراء الأميركيين المجهزين بأحدث الأسلحة، شاركوا مباشرة في المعركة. وهم لم يأتمنوا حتى الجيش الاسرائيلي على استعمال هذه الأسلحة المتطورة. عندي الكثير لأقوله في هذا الصدد ولدي وثائق تؤكد هذا التعاون الأميركي - الاسرائيلي المفضوح. وما أوردته هنا لا يتعدى كونه أحد الدلائل على المشاركة الأميركية في الحرب الاسرائيلية.

القنابل العنقودية والفراغية، التي اعترف واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي بتسليمها للجيش الاسرائيلي مرفقة حتى بخبرائها الأميركيين، للقيام بتجربتها ميدانياً على أرض المعركة في لبنان. هذه أيضاً نموذج آخر فاضح للمشاركة الأميركية. لقد وجه واينبرغر رسالة شكر للجيش الاسرائيلي، اثر معارك بيروت، لحسن استخدامه للسلاح الأميركي الحديث. فلقد مكن هذا الاستخدام الجيش الأميركي من التعرف على مدى فعالية هذا السلاح في الميدان. هذا الكلام لم أقله أنا، بل قاله هينغ وزير الخارجية الأميركية، الذي اعترف عند خروجه من الادارة الأميركية بأن الحملة الاسرائيلية كانت بتخطيط وتمويل وتسليح كامل من الادارة الأميركية. البعض يستغرب أن يقبض الاسرائيليون ثمن حملتهم هذه؛ لا غرابة في الأمر، فالحملة التي قام بها مرتزقة الجيش الاسرائيلي هي بالأصل حملة مدفوعة الأجر.

### القوات الدولية تواطأت

فاجأني جداً تواطؤ قوات الأمم المتحدة مع العدو الاسرائيلي. فقد عملت هذه القوات ما يسمى في العلم العسكري بـ Passage lines (خطوط عبور) للجيش الاسرائيلي دون أي صدام يذكر. وفوجئت قواتنا، على سبيل المثال، في الشقيف بالهجوم ضدها من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الدولية. وهناك اعترافات لضابط اسرائيلي، قاد الهجوم الثاني على الشقيف وخرج من المعركة جريحاً، وقد نشر اعترافاته في إحدى الصحف ويمكن الرجوع اليها في كتاب صدر مؤخراً عن أحاديث الغزاة. هذا الضابط اعترف، ورغم التواطؤ الحاصل من قبل القوات الدولية، بضرارة القتال وبفقدان القوة الاسرائيلية لحوالي مائتين وأربعين قتيلاً عدا الجرحى. بيغن وشارون اللذين تغاضيا، بكل غطرسة عن هذه الحقيقة سلما هذه القلعة لسعد حداد متجاوزين حقيقة أن هذه القلعة ظلت تقاتل حتى استشهد كل رجالها ولم يستسلموا.

لقد قاتل أبطال الشقيف ضد قوات الغزو وجهاً لوجه وبالسلاح الأبيض. بعض المسؤولين العرب يتساءل لماذا لا يعمل الفلسطينيون «مساداً»؟! ما الذي حدث في الشقيف؟ أليس هو «مساداً»، على الطريقة الفلسطينية؟ مسادا هي في الواقع الدفاع عن الموقع والحياة حتى الاستشهاد. السبعة وثلاثون مقاتلاً، الذين استشهدوا وهم يدافعون عن هذه القلعة أمام لواء كامل هو لواء الجولاني، صمدوا وأنزلوا باللواء المذكور خسائر

فادحة، ثم استشهدوا شامخين كالسنديان.

خطوط العبور التي فتحتها قوات الأمم المتحدة للقوات الغازية لم تكن فقط في منطقة الشقيف، بل أيضاً في النبطية من جهة القعقاعية، حيث خطوط قوات الطوارئ الدولية. في صور والرشيديّة أيضاً هوجمت قواتنا من منطقة البياضة التي تسيطر عليها القوات الدولية، وكذلك عند جسر القاسمية.

من حقي أن أتساءل وأنا لا زلت أذكر ذلك اللقاء الذي تم بين الشهيد اللواء سعد صايل «أبو الوليد» وبين الجنرال كالاهاان، قائد قوات الأمم المتحدة في لبنان، هذا اللقاء الذي عقد في مقر قيادتي في الـ ١٧ وحضره أخي بسّام أبو شريف. وحضرته أنا عندما شارف على نهايته؛ يومها قلت للجنرال كالاهاان: «ماحصل يا جنرال كالاهاان لن ننساه أبداً. فلقد سُجِّل عليك أنك تواطأت». أمّا ما قاله أبو الوليد للجنرال كالاهاان فيجب أن يُسجَّل وينشر، ويمكنك الرجوع لمحضر الجلسة فهو هام جداً. في تلك الجلسة أعطى اللواء أبو الوليد درساً لكل العسكريين في العالم. قال أبو الوليد للجنرال كالاهاان: «إذا كنت وضباطك لا تحترمون علم الأمم المتحدة فأنا، على الأقل، احترم هذا العلم، لأنني اعتبر نفسي شريكاً فيه». أود هنا، أيضاً، أن أشير الى التقرير الذي كتبه ونشره ضابط فرنسي من القوات الدولية. وهذا التقرير يمكن الرجوع اليه في ملفات الأمم المتحدة أو في مكتبنا هناك. إذ كشف هذا الضابط في تقريره، تواطؤ القوات الدولية مع القوات الاسرائيلية الغازية.

### الاجتياح كان بحجم التوقعات

شخصياً، توقعت حجم الاجتياح بشكله الذي حصل، لكنني لم أتوقع وصوله تخوم بيروت، التي يُفترض أنها بحماية قوات الردع العربية. اذن لم أتوقع بيروت غير أنني توقعت وصول الاجتياح حتى خلده. وقد توقعت في احدي خطبي، امكانية حصول هجوم بهذا الحجم يصل الى خلده. وفي عاليه، كما سبق أن ذكرت، أشرت الى أن الاسرائيليين يُخططون لانزال في الدامور، وقلت بالحرف: «شمالي الدامور، الدامور، وجنوب الدامور». بعض الناس من حولي لم يكونوا ليصدقوا هذا الكلام، لم يكونوا مستوعبين لما يمكن أن يحدث. عندما تكلمت عن الجبل، ومهم هنا التذكير ثانية بأنه لم تكن لنا قوات في الجبل، وهذا ما يجب أن يعرفه القاصي والداني، حتى لا نحمل مسؤولية لم تكن موكلة الينا بالأصل. لقد كان محرماً علينا أن نقيم مكتباً أمنياً لنا في الجبل، يحمي خط مرورنا ما بين بيروت ودمشق. كان ممنوعاً علينا فتح مكتب كهذا فما بالك بالقواعد العسكرية التي كانت ممنوعة منعاً باتاً. هنالك نقطة أخرى أود الإشارة اليها هنا وهي اكذوبة الأسلحة التي ادعى بيغن وشارون مصادرتها من مخازننا وأعلننا نية بيعها مرة لأميركا اللاتينية وأخرى لأفريقيا؛ هذه الأسلحة لا علاقة للثورة الفلسطينية بها من قريب أو بعيد. صحيح أن القوات الغازية دخلت الشقيف وقد تكون لملمت بقايا سلاح هناك، كذلك في عين الحلوة وغيرها من المناطق التي احتلتها. غير أن أسلحتنا وذخائرنا التي صادرتها قوات الغزو هي تلك التي انفجرت في طبريا وظلّت تنفجر لثمان وأربعين ساعة، حيث قام مقاتلونا بتشريكها قبل اضطرارهم لاخلاء مواقعهم. هذه هي أسلحتنا. أما مخازن السلاح التي حصل عليها



الغزة في منطقة الناعمة فهي تخص ليبييا. وأنا شخصياً فوجئت بها. فوجئت كيف لم تنسف مخازن كهذه، ولماذا لم أبلغ عنها بصفتي القائد العام للقوات المشتركة اللبنانية - الفلسطينية. لقد علمت بعد التحقيق بالأمر أن معمر أرسل هذه الأسلحة لأجل ما يسمى بالزحف الأخضر. هذه الأسلحة التي «فضحنا» بسببها في العالم كله لم تكن لنا. ولو كنت على علم بها لأرسلت مجموعات خاصة لنسفها بدلا من تسليمها للعدو الاسرائيلي. مخازن بكاملها لم تستعمل ولم نعلم مسبقاً بوجودها. فلو علمنا بوجودها لكنا حاولنا على الأقل نقل البعض منها الى بيروت حين كان ذلك ممكناً في بداية المعارك. ما قلته هنا هو للتاريخ والتذكير أيضاً.

### عندما أطبق علينا الحصار

أعتقد أن نبيل [مسؤول اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية] وأحمد [رئيس تحرير جريدة فلسطين الثورة] كانا معي في العمليات ٢٥، يوم تقدمت القوات الاسرائيلية نحو الجبل وأطبقت الحصار على بيروت. يومها كان لدينا اجتماع في القيادة المشتركة. وفي الحقيقة، ليس عيباً أن أعترف أن الأمر قد أشكل علي عندما أطبق الحصار علينا من الجبل. لم أكن أتصور سقوط الجبل واحتلاله بهذه السرعة، وتساعلت عن سر ذلك السلاح الذي استخدمه العدو لاحتلال الجبل بهذه السرعة الفائقة، إذ من غير المعقول أن يسقط الجبل بهذا التسارع المذهل. وقتها أحسست ببعض الضيق فعلاً. قلت لاختوتي، «أتركوني وحدي قليلاً» كان ذلك في يوم الثالث عشر من حزيران. يعرف اختوتي أنني انتحيت جانباً وصليت ركعتين لله وعدت اليهم. كنت قلقاً، والقلق مشروع في لحظات كهذه. ما من أحد لم يقلق في تلك اللحظات، لكنني أحسست بسكينة خفية نزلت علي، «والذي أنزل سكينته على قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم». قلت لاختوتي، ويذكر نبيل وأحمد هذا الكلام جيداً، يومها كان معنا أيضاً الأخوة محسن إبراهيم، جورج حاوي، وسمير صباغ ومحسن دلول ورهط كبير من اخواني في الحركة الوطنية اللبنانية مع عدد من القيادات الفلسطينية. قلت لهم: «يا اختوتي هذا قدرنا وأنا أتنشق في هذه اللحظات نسائم الجنة». ساعتها أطلقت شعار «هب رياح الجنة». وقد تلقف اختوتي المقاتلون هذا الشعار وسرى بينهم سرعان النار في الهشيم؛ ففي ظهيرة اليوم التالي ذهبت الى الأوزاعي وهناك رأيت الشعار مكتوباً على الجدران. أكثر من مقاتل حيّاني بعبارة «هب رياح الجنة يا أبا عمار». الشهيدة نغم، رحمة الله عليها(\*)، التقيتها قبل استشهادها بيوم واحد على درج الاذاعة. قالت لي: «بعض الشباب في حي السلم أعطوني هدية لك، وطلبوا مني أن أقبلك بالنيابة عنهم». في اليوم التالي حزنت كثيراً لاستشهادها فأنا لم أر في حياتي مثلاً للشجاعة كهذه الفتاة المناضلة.

---

(\*) نعم فارس، مذيعة في اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية، لبنانية استشهدت في ٤ آب (أغسطس) ابان القصف الاسرائيلي المجنون على بيروت.

## بيروت دخلت معي النفق المظلم

النفق المظلم الذي كنت أتحدث عنه باستمرار، دخلته بيروت معي. دخلت بيروت هذا النفق لمدة تسعة وسبعين يوماً، والدقة، ثمانية وثمانين يوماً، لأن بيروت هي التي تلقت أولى ضربات الحرب في غارات الرابع من حزيران على المدينة الرياضية والمخيمات. بيروت دخلت معي هذا النفق برجالها ونسائها وأطفالها. هذا النفق الذي حذرت منه طويلاً، دخلته معي أيضاً القوات المشتركة اللبنانية - الفلسطينية، ولقد قلت في بيروت ما تستحقه هذه المدينة العظيمة. قلت: «أيها المجد اركع لبيروت». وقد استحققت مني بيروت قبل أن أغادرها «وسام بيروت المجاهدة» الذي منحته لها باسم القوات المسلحة الفلسطينية وباسم منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الوسام الذي استحدثناه في منظمة التحرير لكل من دافع عن بيروت ولكل من صمد فيها. وقد سلمت هذا الوسام، قبل مغادرتي بيروت، لاختوتي من أهل بيروت الكرام الذين خرجوا لوداعي، لن أنسى تلك اللحظات لسماحة المفتي خالد ولرؤساء الوزراء السابقين، سلمت وسام بيروت مع رسالة وجهتها لأهل بيروت، نشرت في الصحف، في اليوم التالي لرحيلي عن بيروت. بيروت مدينة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه. وقف أمامها قاتل الأطفال والنساء، شارون الجبان، عاجزاً عن احتلالها رغم ما بحوزته من معدات أميركية ضخمة. فشل شارون في أن يقتحم بيروت عندما كان هؤلاء الأبطال من القوات المشتركة يزترون خصرها. وفي خلصة من ليل رحيلنا، وبتواطؤ من الإدارة الأميركية، سفح القاتل دم المدينة الشامخة بعد خروجنا منها.

في ذلك اليوم، كنت في روما، وكان لي يومها لقاء مع وزير الخارجية الإيطالي. قلت له «أنت مسؤول عن المذبحة القادمة ضد أهل بيروت». لم أكن أتصور أن المذبحة ستقتصر على مخيمي صبرا وشاتيلا. طبعاً أعرف لماذا اختاروا صبرا وشاتيلا. هما مركز قيادتنا ورمز ثورتنا. قلت لوزير الخارجية الإيطالي: «أود أن أسأل: بأي حق تسحبون قواتكم من بيروت دون أن تبلغوني. لقد سلمت المدينة لكم عند خروجي منها، ولم أسلمها للجيش اللبناني. سلمت المدينة للقوات الثلاث متعددة الجنسية، الفرنسية والإيطالية والأميركية، ولأربعة وخمسين مراقباً دولياً. فكيف حصل ما حصل؟». قال الوزير الإيطالي «لقد مورس علينا ضغط أميركي». وأيضاً أوضح لي السفير الإيطالي عمليات الضغط التي مارسها عليه فيليب حبيب وقال: راجعت بنفسني شولتس فقال لي: سوف نرحل لأننا لا نريد البقاء في هذه المدينة ولا نتحمل مسؤولية ما سيجري بها.

اذن، كان الأميركيون يعرفون ما سيجري في المدينة. نفس الكلام قيل لي عندما قابلت في تونس كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي. فبعد مرور أيام على المذبحة التقيت شيسون وحملته مسؤولية ما حصل، فقال أن ضغطاً أميركياً كبيراً مورس عليهم للخروج من المدينة. هذا الكلام موجود في محاضر جلسات رسميتين بيني وبين وزير الخارجية الإيطالي والفرنسي، كل على حدة.

## تعزيز أسباب الصمود

لم يكن القتال وحده هو المهم في بيروت. فتأمين المياه وتوفير أسباب الصمود بعد قيام الغزاة بقطع المياه والمحروقات والدواء والطعام، كان شغلنا الشاغل كيف نؤمن كل

هذا برغم الحصار؟ حفرت ثمانى وثلاثون بئراً لتأمين المياه، كان هذا أول شيء عملناه أثناء الحصار، وعندما ضربت الاذاعة سعيينا وراء تشغيل اذاعة قديمة مستعملة، ظل الشباب يجرون عليها التصليلات حتى تمكنوا من تشغيلها. حافظنا على استمرار طباعة الجرائد، لاهمية دورها التعبوي والاعلامي. اضطررنا لتأمين المازوت للمطابع والمخابر والمستشفيات وغرف العمليات وأجهزة الارسل على حد سواء. الأفران عملت بلا توقف. تعبت بيروت من قلة الخبز يوماً واحداً خلال الحرب كلها. وأذكر أنني عقدت اجتماعاً في إحدى المرات مع كادر أحد الأفران في بيروت. قالوا لي: توجد أفران في المناطق كذا وكذا. قلت، لتفتح هذه الأفران فوراً. قالوا: «لكن من سيعمل فيها؟ قلت: «الطلبة... طلبة الجامعات». وفي إحدى المرات زرت أحد الأفران وكان أحد هؤلاء الطلبة يعمل في الفرن. سألته: كم ساعة تعمل هنا؟ قال: ثمان ساعات، قلت له: «ليس بالامكان جعلها اثنتي عشر ساعة». قال: يا أبا عمار جرّب أنت العمل في الفرن وسوف ترى بنفسك ان كان بالامكان المكوث هنا لمدة ساعة واحدة. وتعرف يا أبا عمار أنها المرة الأولى في حياتي التي أعمل فيها في فرن».

الهلال الأحمر، نموذج آخر على الديناميكية الفلسطينية في الحرب؛ انه لمن الاعجاز حقاً أن يتمكن الهلال الأحمر من اقامة مستشفيات ميدانية تحت الأرض مع تأمين الأدوية والمعدات لها. الاتصالات أيضاً، كنا في ظل الحصار أكبر مركز للاتصال في العالم. كنا نتصل بالقيادات السوفياتية والصينية، والفرنسية، والقيادات العربية والأمم المتحدة، وبكاسترو، رئيس دول عدم الانحياز. وكانت أجهزة اتصالات القيادة الفلسطينية تصدر يومياً ما معدله ٥٠ - ٦٠ برقية ورسالة، ونتلقى رقياً مماثلاً. وبعض التقارير كان يزيد على العشر صفحات، فضلاً عن قسمي ترجمة جاهزين للاستقبال والارسل. وقد أشرف على مجالي الأخبار والاتصالات الدولية اثنان من الدكاترة، كانت مهمتهما مواصلة الاتصالات عبر التلكس والوسائل الأخرى. أجهزتنا عملت خلال الحرب بتناغم مذهل، كما الكمبيوتر.

### تحصين بيروت

يُذهل الناس لماذا «استمتنا» على خلده... خمسة أيام وخلدة تقاتل. قلنا لقيادة خلده، للعقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه. قلنا له: «خلده يجب أن تصمد الى حين استكمال تحصينات بيروت، لم تكن قد حصّنا بيروت من قبل. فبيروت لم تكن ضمن مسؤولياتنا، بل مسؤولية قوات الردع العربية. قاتلنا ذلك القتال البطولي الشرس في خلده على مدى خمسة أيام متواصلة. خمسة أيام على مثلث خلده، ماهي خلده؟ ماذا بين الدوحة وخلده؟.. لا مساكن هناك.. هي منطقة مفتوحة من جهة البحر. والطرق فيها عبارة عن خلاء. ومع ذلك قاتلنا فيها لخمس أيام متواصلة.

هذه الأيام الخمسة صنعت معجزة تحصين الخطوط الامامية لبيروت، الشواطىء وخطوط التماس التقليدية مع المناطق الشرقية منها، خمسة أيام فقط للتحصين الأولي السريع. ثم بدأنا بعد ذلك يومياً، نزيد من تحصين المدينة.

وهنا أود الإشارة الى تقرير كتبه الفرنسيون عندما استلموا منا المدينة من بين من استلم. لقد أحضروا فرقة مهندسين من الجيش الفرنسي، كتبت هذه الفرقة تقريراً لها



نُشر جزء منه في صحيفة اللوموند الفرنسية. يقول النص المنشور من هذا التقرير أن الفلسطينيين أقاموا تحصينات بوسائل بدائية، ولكنها معقدة للغاية. وبهذه المناسبة فإن عددا من الأشرار لم يتمكنوا حتى الآن من فكها، رغم وجود خبراء من القوات متعددة الجنسية. وبهذه المناسبة، أذكر أنه عندما جاء لزيارتي جان عبيد ونبيل قريطم، قلت لنبيل: «قل لأصحابك من الضباط في القوات متعددة الجنسية، خاصة الأميركيين منهم، أنني على استعداد لإرسال خبير عسكري فلسطيني ليساعدهم في فك الألغام والأشراك التي تركناها وراءنا».

### معركة بيروت شهدت الميلاد الفعلي للقوات العسكرية الفلسطينية

لقد صنع أبطالنا في القوات المشتركة والأحرار من أمتنا العربية الذين قاتلوا الى جانبنا، ملحمة صمود أسطورية. وفي هذا الصدد أذكر الباكستانيين والبنغالي واليمنيين الذين قاتلوا معنا بضراوة. أود، أيضا، الإشارة الى أن هؤلاء جميعا صنعوا معا شيئا اسمه «الاسبارطيون» في منطقة الشرق الأوسط.

لمعارك بيروت تقييم عسكري هام. فالديابة أعطيت أهمية استثنائية في المعارك البرية عندما استخدمها هتلر في فرق البانزر (Panzer). ومنذ ذلك الحين، اعتبرت الديابة أهم الأسلحة في المعارك. وظلت كذلك حتى حرب لبنان، حيث شطب الـ أ.ر. ب. ج. وأطفاله، الديابة من أن تكون السلاح رقم واحد في المعركة. والآن، في أوروبا، وفي حلف الناتو على وجه التحديد، يدرسون تأثيرات حرب لبنان على الأسلحة المختلفة، بما فيها الديابة. خاصة وأن المدن في أوروبا تتسع وتتصل مع بعضها البعض. أشياء أخرى كثيرة أود التحدث عنها في هذا المجال، غير أن لجنة عسكرية فلسطينية، من المفترض أن تكون قد أنهت أعمالها، كلفت من قبل القيادة الفلسطينية بأعداد تقرير عن المعارك العسكرية. هذه اللجنة قابلت قادة المناطق والمحاور والمواقع. ومن المرجح أن تنجز تقريرها قريبا، ثم ترفعه الى المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية. وتقرير اللجنة يُعبر أكثر بكثير عما أريد قوله هنا.

بلا شك، أن معركة بيروت أحدثت تغيرات كثيرة منها مثلا شطب الجيش الاسرائيلي من أن يكون رأس الرمح في قوة التدخل السريع الأميركية. و«بدي أقولها بالبلدي».. هذا الجيش الذي دفع بحوالي مئة وسبعين ألفا من قواته في مختلف قطاعاتها البرية والبحرية والجوية، وأمام من؟.. أمام «قردين وحارس» كما يقول المثل، فنحن في المحصلة أمام هذه الجحافل لا نتعدى القردين والحارس، فعدد قواتنا في بيروت في مقابل قوات العدو لم يتجاوز الثمانية آلاف مقاتل. وفي الجنوب لم يتجاوز عدد هذه القوات الستة آلاف مقاتل؛ يعني أربعة عشر ألف مقاتل في مقابل مئة وسبعين ألفاً أي بنسبة ١ - ١٤. علما بأنه في بيروت لم تكن لدينا قوة رئيسية مقاتلة. فمعظم مقاتلينا في بيروت كانوا من الأجهزة. لذا فإن حسابات البنتاغون والناتو تبدو الآن حائرة أمام ظاهرة المقاتل الفلسطيني الذي أوقف الجيش الاسرائيلي ثمانية وثمانين يوما. مقابل هذا كله، كم يكون «سعر» الجيش الاسرائيلي في الاستراتيجية الشاملة للبنتاغون الأميركي وحلف الناتو؟ من غير الوارد بعد الآن، الاعتماد على هذا الجيش في الاستراتيجية الشاملة للامبريالية

الأميركية. لهذا جاز لبيروت بكل استحقاق أن نقول فيها ما قلته أنا ذات يوم: «أيها المجد أركع».

### حرب المفاوضات نصر يضاف الى مجد الصمود

المعركة الفلسطينية – الاسرائيلية على جبهة المفاوضات كانت بالاساس معركة اعصاب وحرب ارادات. لقد عرضوا علينا الخروج بداية تحت رعاية الصليب الاحمر، رافعين الرايات البيض. ثم قالوا لنا: أخرجوا لكن بدون أسلحتكم. ثم اقترحوا علينا الخروج بكفالة أميركية وعلى سفن أميركية. تلك هي حرب الارادات التي انتصرت فيها الارادة الفلسطينية عندما تمكنت من فرض شروطها على العدو المتغطرس. أريد هنا أن أشير وبدون تسميات الى أحد «العناتر»، قائد فلسطيني «يعنتر» علينا هذه الأيام من ليبيا، قال لي أثناء الحصار، وأمام القيادة الفلسطينية: «ماذا تنتظري يا أبا عمار، دعنا نخرج مع الصليب الاحمر فهذا ليس عيبا. هو قال ذلك وأما أنا فقد رفضت. وأكثر من الرفض، فرضت شروطي على الطرف الآخر؛ لعشرة أيام متواصلة، ناقشت حول كيف يكون موكب خروجي من بيروت. اثر ذلك أرسل لي بيغن رسالته الشهيرة التي سألني فيها عما، اذا كنت أنا أحاصر تل أبيب أم هو الذي يحاصر بيروت؟ يومها قلت له: «بحصاري في بيروت حاصرت تل أبيب وكل العواصم». عشرة أيام ناقشت فيها كل تفاصيل الخروج بما في ذلك المراسيم حسب الأصول البروتوكولية الدولية؛ كيف يؤدي لي حرس الشرف، من غير قواتي، التحية العسكرية، ومرافقة بعثة عسكرية يونانية بقيادة جنرال لموكبي. فضلا عن ارسال مبعوث رسمي يوناني وأربع سفن مواكبة للباخرة التي ستقلني الى اليونان، والتي رفع عليها علم فلسطين. كل هذه المراسيم بتفاصيلها نوقشت لا لشخص يأسر عرفات وإنما لرمز مدينة قاتلت وصمدت فاستحققت فرض شروطها. فالأمر لا يتعلق بي شخصيا وإنما بكرامة الأجيال من أبناء شعبي. وأما الجماهير اللبنانية، فمن المرات القليلة التي بكيت فيها طوال حياتي، تلك المرة التي ودعت فيها بيروت وجماهير بيروت التي لم أر كحنانها حناناً.

كلما كانت المفاوضات تتعسر، كان فيليب حبيب يتصنع «الزعل» ويرسل لنا الطيران الحربي والبوارج لتفاوضنا بالنار والدمار. وكنا نعرف أن كل يوم مفاوضات اضافي سوف يعني المزيد من القتل والتدمير وسفك الدماء. لذا أذكر في آخر وصلة مفاوضات، كنت فيها والشهيد سعد صايل، جاء لنا جنرال لبناني يحمل رسالة من سر كيس. قلت للجنرال: «بلغ الرئيس سر كيس التالي: لقد مر الفرنجة على هذه المنطقة وغادروها وأخذوا معهم جماعتهم، وجاء التتار اليها ثم غادروها وانتصرت هذه المنطقة على التتار. وكذلك سيفادر الصهاينة هذه المنطقة وسيأخذون معهم كلابهم. ثم، يا جنرال، قد تكون أطلعت على مسار الحرب ضدنا من شاشة العرض في بعداء، لكني أود هنا أن أسألك، هل هنالك فاتورة لم ندفعها. لقد دفعنا الفاتورة الاسرائيلية كاملة، ودفعنا الفاتورة الأميركية كاملة أيضا، وكذلك الفاتورة اللبنانية، وبعض الفواتير العربية. فهل هنالك من فواتير لم ندفعها بعد؟ وتوجهت لأبي الوليد قائلا: اذا كانت لديك يا أبا الوليد فواتير بعد وقوع عليها بما في ذلك تلك الفواتير السخيفة التي ادعاهما بشير الجميل [فواتير الكهرباء]».

عندما سئلت هل أفوض لك اشتباك كامل أم لك تقاطع، قلت: «فك اشتباك كامل والا فلا انسحاب». وأما العدو الاسرائيلي وحبيب فقد فاضوني بالنار، بالفانتوم، بالقنابل الانشطارية والقنص بالطائرات.

لم يكن من الممكن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت بالضبط الاسرائيلي او بالمفاوض الاميركي ولا بالصمت العربي. قواتنا خرجت من بيروت من أجل بيروت وأطفالها ونسائها ورجالها، الذين أعطونا أكثر مما يمكن أن يعطيه أي شعب في العالم لشعب شقيق، قاسمونا رغيف الخبز مغمسا بالدم والبارود. قاسمونا لحد الشهيد. وكم أتمنى لو أن بيروت كانت مدينة فلسطينية، حتى لا أخرج منها.. بيروت تتجدد على أي حال في ولادة قواتنا العسكرية ويتعملق العملاق أكثر فأكثر كلما حافظنا على منجزات صمود بيروت. بيروت التي غاب العرب عنها في أحلك لحظاتها، ماذا أقول عن غيابهم، فبيروت كاشفة «العورات» العربية.. آه.. ويكفي أن أقول آه..



## هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الاسرائيلي للبنان؟

سهيل الناطور

برزت في أوساط عديدة، بعد معارك بيروت الوطنية، في صيف ١٩٨٢، أسئلة كثيرة عما جرى، منها ما يتعلق بالسابق من ممارسات وتطبيقات للمقاومة الفلسطينية، ومنها ما يتصل بظروف وإدارة الصراع في كل جوانبه ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، أو بالقبول بالرحيل عن بيروت وما وقع إثره من مجازر ضد الشعب الفلسطيني. ويسترعي الانتباه، السياق الذي تحاول أوساط معادية للثورة الفلسطينية استخدام هذه التساؤلات فيه، حين تطرح اجابات تهدف لوضع المسؤولية بكاملها على عاتق المقاومة الفلسطينية فقط، للوصول الى احداث شرح بينها وبين الجماهير الفلسطينية، خاصة في لبنان، التي تعاني آلاماً شديدة حالياً، وكذلك لتخريف الشعوب والأنظمة العربية الأخرى من مغبة استضافة الثورة الفلسطينية، وصولاً الى تشديد الخناق على حركة المقاومة عسكرياً وسياسياً. وبعض حلقات سلسلة التساؤلات، التي تبدو في الظاهر موضوعية وضرورية، تبدأ باستغراب عدم مبادرة المقاومة لتقديم تنازلات للأنظمة العربية بما يتلاءم والخطوط السياسية التي تصب في تيار المد الأميركي المهيمن في الشرق الأوسط آنياً، لتفادي آثار غزو اسرائيلي كان قد أصبح معروفاً، ولم يكن ينقصه سوى اشارة الانطلاق من الولايات المتحدة الأميركية، كي تدفع الى الاعتقاد بأن تقديم هذه التنازلات قبل وقوع كارثة الغزو والمآسي الناجمة عنه كان أفضل للشعب الفلسطيني، كما كان من شأنه أن يوفر للثورة فرصة بقائها في لبنان.

فهل حقيقة أنه كان بمقدور المقاومة، أو حتى العرب جميعاً، تقديم تنازلات هامشية لدرء الغزو، أم أنه كان مطلوباً الوصول الى نتائج الغزو عبر تنازلات فلسطينية وعربية، دون أن تتكلف اسرائيل القتال؟ فالمسألة ليست الرغبة الذاتية بتقديم أو رفض التنازلات من قبل المقاومة، بل جوهر الموضوع الظروف الموضوعية التي وصلت إليها المنطقة مما حفز مسار التسوية الاستسلامية وشجع الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل على اتخاذ قرار العمل لانتهاء القضية الوطنية للشعب الفلسطيني الى الأبد. ولما لم تبادر المقاومة الى

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (ابريل) ١٩٨٣

التخلي عن دورها ولم ينجح بعض العرب في ضغوطهم لحملها على اعلان وفاتها بنفسها، والقبول بما يريده اعداؤها لها من مصير، فقد بادرت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، للتحرك الميداني لخلق وقائع جديدة في المنطقة عبر الغزو. وسنحاول استعراض الظروف والعوامل بتطوراتها الأخيرة لتبيان أن الأمور لم تكن في تطورها تعمل وفقاً للمشينة الذاتية لعناصر الصراع في الشرق الأوسط، بل أن تشابك العوامل الموضوعية قاد الى حتمية المواجهة التي وقعت في الصيف المنصرم.

□ على الصعيد الدولي: شكل التحول المتزايد في أواخر السبعينات، في ميزان القوى العالمي لصالح قوى التحرر والاشتراكية، المظهر الأبرز على هذا الصعيد؛ فقد استقرت نسبياً الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للدول الاشتراكية، طبعاً مع بعض الاستثناءات، وازدادت صلابة أوضاعها العسكرية ومكانتها السياسية، وبرزت كقوة أساسية في دعم حركات التحرر في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، مما عجل في مسار تدهور النفوذ الاستعماري<sup>(١)</sup>. ففي القارة الأميركية انتصرت ثورة نيكاراغوا، وتعمقت انتفاضة السلفادور، وفي آسيا أطاحت الثورة الإيرانية بأحد أهم الركائز الاستعمارية «الشاهنشاهية»، وانتصرت الثورة الأفغانية، وفي أفريقيا تحققت انتصارات جديدة في زيمبابوي وأنغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر.

من جهة ثانية، تزايدت الأزمات داخل المعسكر الإمبريالي، وبرزت الخلافات بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً في المجالات الاقتصادية، وفي تزاخم وتنافس الاحتكارات على الأسواق، وهيمنة الاحتكارات الأميركية على غيرها في الأسواق العالمية. كما اضطرد انخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعي في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى، وازداد بسرعة هائلة عدد العاطلين عن العمل فبلغ أرقاماً قياسية في عدد من البلدان واستمر التضخم في الغرب، وزادت الاعتمادات في المجال العسكري، وأبرزها الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروع الرئيس الأميركي ريغان لنصب ٥٢٤ صاروخاً من طراز بيرشينغ، وكروز، في أوروبا الغربية، وزادت الضغوط على منظمة أوبك بهدف إفراغها من أية امكانية للمجابهة مع المصالح الغربية كما حصل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وذلك عبر تجميد الأسعار وزيادة الانتاج لاغراق سوق النفط الغربية. هذه العوامل الموضوعية وغيرها كانت وراء تصدير الدول الرأسمالية لأزماتها الى الخارج؛ فبريطانيا، مثلاً، صعدت أزمة جزر المالوين، والولايات المتحدة وسعت رقعة انتشار أساطيلها، ولم توقع اتفاقية «سالت» الثانية، بل عاكست تيار الانفراج الدولي، بالعودة الى سياسة عدائية هجومية تحت شعار «محاربة الشيوعية»، كستار للتدخل في مناطق عديدة في العالم، ولحماية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الشعوب، كذلك قامت بدعم الطغمة الحاكمة في غواتيمالا، والقوى الفاشية الحاكمة في السلفادور، والحكم العسكري الباكستاني ونظام سياد بري في الصومال وغيرها...

أما في الشرق الأوسط، فقد برزت عدائية وأطماع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى عموماً ضد المنطقة العربية، وذلك بسبب أهميتها الحيوية الاستراتيجية مستهدفة السيطرة عليها وضمان استمرار التدفق النفطي منها، وانفتاح الأسواق الاقتصادية العربية ذات الطاقات الهائلة أمام المنتجات الغربية، وبقاء الارتباط

الاقتصادي — السياسي لبلدان الشرق الأوسط، خاصة صاحبة البترودولار بالسوق الرأسمالية العالمية، والعمل بكل السبل لمنع وقوع أية تبدلات ثورية تهدد الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة بالسقوط. كما نجحت في إقامة بعض القواعد العسكرية في الصومال وسيناء وعمان تحت أسماء مختلفة: قوات التدخل السريع، القوات الدولية، القوات متعددة الجنسيات... الخ.

في هذا الإطار ازداد تلاقي المصالح الغربية، خاصة الأميركية، مع الأهداف الاسرائيلية، أي استكمال حلقات السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وخيراتها، والتخلص من المقاومة الفلسطينية التي مثلت عامل تفجير خطير، قد يؤدي في ظل شروطها، الى الحاق الضرر البالغ بالمصالح الغربية. وفي خضم لقاءات عدة بين المسؤولين الأميركيين والاسرائيليين، للبحث في ما أطلقوا عليه الاعداد لمرحلة الثمانينات، وضعت خطط الغزو للبنان ولترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالح هذه القوى<sup>(٢)</sup>. وقد أشار وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون لذلك حين صرح أن عدة لقاءات عقدت حول موضوع لبنان، وأنه خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، في نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ ناقش مسألة «الارهاب» الفلسطيني، وأضاف أن الأميركيين تفهموا أنه لا خيار آخر لاسرائيل الا أن تضرب. وأكد أنه أبلغ كلا من وزير الخارجية الأميركي الكسندر هينغ، ووزير الدفاع الأميركي أيضاً كاسبار واينبرغر، بأن اسرائيل مقبلة على عمل عسكري في لبنان وذلك قبل الغزو بعشرة أيام<sup>(٣)</sup>.

ويتضح من تصريحات عديدة للمسؤولين الاسرائيليين أن هذا الاتفاق مع الأميركيين يقضي بأن تتفادى اسرائيل الاشتباك مع سوريا خوفاً من تدخل سوفياتي، وأن الموافقة الأميركية تضمن لاسرائيل ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، حليف موسكو وفقاً للوصف الاسرائيلي، وكذلك اذلال سوريا، واحلال حكم في لبنان موال لأميركا، واظهار الولايات المتحدة بأنها الوحيدة القادرة على الضغط على المتحاربين، ولعب دور الوسيط، هذا بالإضافة لاختبار فاعلية السلاح الأميركي وابرار تفوقه على السلاح السوفياتي.

أمام هذا المد العدائي المتزايد في الادارة الأميركية، وتشابك مصالح هذه الادارة في الشرق الأوسط مع مصالح اسرائيل وتجمع الدوافع التي تسمح لاسرائيل بغزو لبنان، هل كان أمام المقاومة الفلسطينية أي مجال لتقديم تنازلات حقيقية، لتحول دون الغزو؟ لقد كان المطلب الأميركي، ولا زال، أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف مجاناً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والقبول به دون مقابل، اللهم سوى الوعد المبهم بإمكانية فتح الحوار الأميركي مع ممثلين رسميين للمنظمة، ودون ضمان نتائج لهذا الحوار تؤمن الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما كان مطلوباً أيضاً من المنظمة على الصعيد الدولي أن تبدل تحالفاتها، وأن تبتعد خصوصاً عن الدول الاشتراكية، وتتخلى عن العمل العسكري، وذلك بالإضافة للقبول بتوكيل نظام عربي توافق عليه الادارة الأميركية واسرائيل بغرض الدخول في التسوية الاستسلامية وبالشروط الاسرائيلية، في محاولة لتكرار ما حصل مع مصر على جبهة عربية أخرى، وبذلك تتم مصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنتهي القضية الوطنية الفلسطينية الى مجرد خلاف على الحدود بين الأردن واسرائيل.



لقد سبق للتوجه الأميركي أن بدأ يبرز بوضوح في تصريح أدلى به عضو مجلس الشيوخ الأميركي بول تسونجاس، في واشنطن، اقترح فيه خطة من تسع نقاط لحل أزمة الشرق الأوسط هي:

- ١ — نزع سلاح المقاومة الفلسطينية في لبنان.
- ٢ — تأمين خروج قوات المقاومة الفلسطينية الى دولة عربية تقبلها.
- ٣ — اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في البقاء.
- ٤ — الالتزام التام باتفاقيات كمب ديفيد بشكل يؤدي لايجاد حل للقضية الفلسطينية.
- ٥ — ضم الأردن وربما لبنان والمملكة العربية السعودية الى اتفاقيات كمب ديفيد.
- ٦ — الربط بين التقدم في منح الحكم الذاتي الفلسطيني وبين انهاء العمليات الفدائية.

- ٧ — انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان.
- ٨ — وضع قوة دولية لحفظ السلام، تضم قوات أميركية، في جنوب لبنان الى أن يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار فيه بدلاً منها.
- ٩ — تقديم مساعدات أميركية ودولية طويلة المدى الى لبنان<sup>(٤)</sup>.

ثم جرت وقائع الغزو الاسرائيلي على نحو يثبت أنه تم بموافقة أميركية، وهو ما اعترف به وزير الخارجية الأميركية الكسندر هينغ ثاني أيام الغزو، حيث قال: «ان ما تقوم به اسرائيل في لبنان هو من قبيل ممارسة العنف المضاد لمواجهة «الارهاب الفلسطيني»<sup>(٥)</sup>. وكان هينغ قبلها بأيام قد أطلق اشارة البدء للهجوم، في تصريح له عبر بيان طويل عن سياسة بلاده الخارجية، بقوله: «ان هذه هي لحظة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»<sup>(٦)</sup>. ومع اشتداد الشجب الدولي للغزو استخدمت الولايات المتحدة مرارا حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات في مجلس الأمن، التي كانت تدعو لوقف القتال وانسحاب القوات الغازية فوراً من لبنان، وذلك لاعطاء الزمن الكافي للهجوم الاسرائيلي لتحقيق أغراضه، اضافة طبعاً لاستمرار الدعم العسكري الأميركي لاسرائيل خاصة بالأسلحة المتطورة لاستخدامها ضد المدنيين.

ورغم تطور موقف الرأي العام الغربي، نتيجة التصدي البطولي للغزو الاسرائيلي، واتخاذ منحه أكثر توازناً وتفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة الدور المتميز لفرنسا تجاه حرب الابداء الاسرائيلية في لبنان، فلا بد من الاشارة الى أن سياسة الرئيس فرانسوا ميتران منذ وصوله للسلطة قد ساهمت في تشجيع السياسة التوسعية الاسرائيلية سواء بقيامه بأول زيارة رئاسية فرنسية للكيان الاسرائيلي منذ تأسيسه أو بدعاه لعودة اسرائيل الى أفريقيا عبر لعب دور فرنسي خاص في زائير وغيرها أو بمساهمة فرنسا في القوات متعددة الجنسيات في سيناء.

أما على صعيد الدول الاشتراكية، ورغم الضربات العديدة التي وجهت في السبعينات لدور الاتحاد السوفياتي في الشرق العربي، فقد استمر السوفيات في لعب دور هام. فالتحرك المصري الذي مثله الرئيس السابق محمد أنور السادات نحو القطيعة مع السوفيات، خاصة بطرد خبرائهم من مصر، لم يحل دون بقاء تأثيرهم رغم ضعفه الى

حد كبير هناك. وعمدت دول عربية على عكس ذلك الى تعميق علاقاتها كما هو الحال في العلاقات السورية — السوفياتية حيث تم عقد اتفاقية الصداقة والتعاون. وتوجهت دول مثل الأردن والكويت للبحث عن مجالات تعاون مع السوفيات خاصة في التسليح، وتطورت، كذلك، وتعمقت العلاقات الفلسطينية — السوفياتية. فالاتحاد السوفياتي كان الدولة الأولى، على الصعيد العالمي، التي اعترفت بالحقوق الفلسطينية خاصة تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وقامت برفع درجة تمثيل م.ت.ف. لديها الى مستوى سفارة، وقدمت مساعدات سياسية وعسكرية وتعليمية هامة للفلسطينيين، مما عزز تقديرات قيادة المقاومة باحتساب دور فعال للاتحاد السوفياتي في ردع التهديدات الاسرائيلية، خصوصاً اذا حاولت اسرائيل تنفيذ هذه التهديدات، واذا بلغت الأمور منحنى خطيراً.

ان مسار تطور علاقات الاتحاد السوفياتي مع القوى السياسية في المنطقة تم بالتركيز عموماً على العلاقات مع الأنظمة العربية الوطنية. هذه الأنظمة التي لم تنجح خلال فترة العقود الثلاثة الأخيرة في تطوير أوضاعها لبلوغ مستوى مناسب لاستيعاب كل ما يمكن أن توفره الدول الاشتراكية من دعم لقضايانا الوطنية والقومية. لذلك حكم هذه العلاقات تفاوتات أساسها نظرة للاتحاد السوفياتي بأنه «بائع سلاح ومخزن بضائع، ومصدر عون سياسي مجاني ومساعدة مادية اضطرارية؛ ومارس الاتحاد السوفياتي علاقاته بهذه الأنظمة من ضمن الإطار نفسه، مكرراً رهانه على تطورها اللارأسمالي تارة، وعلى ما يمكن أن تولده تناقضاتها الموضوعية مع الصهيونية والامبريالية من تحولات تقدمية في بنيتها تارة أخرى»<sup>(٧)</sup>. هذه النظرة الخاطئة من الاتحاد السوفياتي الى حركة التحرر الوطني، تتحمل قسماً من مسؤولية تراجع دوره الى مستوى أقل فعالية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان؛ فقد قام بتحركات دبلوماسية وسياسية نشطة، سواء في المحافل الدولية أو لدى الدول، بما شكل مساهمة مهمة في ازدياد التأييد العالمي للمدافعين عن لبنان؛ لكن ذلك لم يؤد الى تعديل جوهري في ميزان القوى الفعلي على الأرض، لأن «المحصلة العربية الرسمية في الموقف الملموس في الأزمة اللبنانية، كانت ضعيفة وغير قادرة على أن تحتضن دعماً سوفياتياً يوازي الهجمة الامبريالية الصهيونية، المندفعة بكامل ثقلها، لا من حيث الموقف السياسي العربي العام، ولا من حيث الموقع الجغرافي ذي التأثير المباشر على الساحة اللبنانية»<sup>(٨)</sup>.

ان نجاحاً اسرائيلياً في تحقيق الاهداف السياسية المتوخاة من غزو لبنان، سيؤدي دون شك الى توجيه ضربة قوية لحلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وفي الوقت ذاته يدعم القوى المعادية للتحرر والاشتراكية في الشرق الأوسط، ويشكل سابقة خطيرة تضع موضع التساؤل مدى فعالية التحالف المناهض للامبريالية وأعوانها في مجابهة هجمات بهذه الدرجة من الشمول والاتساع، وهو يعطي سلاحاً دعائياً للامبريالية وأعوانها للترويج عن قدرتها المزعومة على فرض هيمنتها في مناطق معينة في العالم وفقاً لمنطق تقاسم النفوذ.

□ على الصعيد العربي: بعد فشل التجربة الناصرية، انتقل النشاط السياسي العربي من الشعارات الوحدوية العامة الى مزيد من تكريس الجهود للقضايا القطرية، والانهماك في الشؤون المحلية والداخلية، أي الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

لكل دولة. ورغم ذلك، فقد شهدت مرحلة التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد انقساماً عربياً في ثلاثة معسكرات واضحة المعالم؛ المعسكر الأول ضم مصر ومؤيديها كالسودان وعمان والصومال، وهذه الدول لم تكتف بالخروج من معسكر المواجهة بالمساهمة الضئيلة في الصراع العربي - الاسرائيلي، بل انتقلت الى الدعوة للصلح والسلام مع اسرائيل. أما المعسكر الثاني فهو جبهة الصمود والتصدي التي لم يكتب لها أن تشهد بناء مؤسساتها الواقعية، وبقيت في طور الهدف المنشود أكثر منها حقيقة فعالة، رغم عدة مؤتمرات قمة عقدها رؤساء هذه الجبهة، فقد شددت مسألة الصحراء الغربية ومضاعفاتها دولاً من الجبهة للانغماس في تشابكاتهما، والانتكفاء عن المساهمة الفعالة في منطقة المشرق، إضافة للاشكالات الداخلية لكل دولة من دول الجبهة، ولاشكالات أخرى ناتجة عن العلاقات الداخلية بين هذه الدول. وقد عبر الرئيس الجزائري في تصريح له بعد بدء القتال في لبنان عن موقف بلاده بقوله: «لقد وجدت الجزائر نفسها تتعامل مع قوى عربية، تتعامل مرحلياً بشعارات الكفاح، وتدخل واقعياً ضمن أدوار سياسية متناقضة، ومن هنا كان على الجزائر أن تعيد صياغة دورها ورؤيتها»<sup>(٩)</sup>.

ليبيا، اشتغلت بالبناء الداخلي الجديد في تشكيلته على الصعد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية. وخلقت لها الامبريالية الاميركية مشاكل حدود مع جيرانها، بالإضافة الى تهديد أميركا لليبيا في خليج سرت عسكرياً ومحاولة خنقها اقتصادياً بمقاطعة نفطها. وازدادت ضغوط الأنظمة اليمينية العربية عليها وعلى سوريا لتساهم في تقوية الصراعات الداخلية ولتحقيق ارباكات أمنية وتخبط سياسي فيها. وباختصار شكل قصور دول جبهة الصمود والتصدي في اقامة مؤسسات لها، وعدم ممارستها لدورها المأمول، عاملاً مساعداً في مسار التدهور العربي، خصوصاً بعدم اتخاذ بلدان الجبهة أية اجراءات حازمة ومبادرة لضرب المصالح الامبريالية وبخاصة الاميركية وتصفيتهما، وكذلك بتلكئها في تعزيز وحدة القوى الوطنية العربية، والتردد الطويل في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الى مستوى التحالف الاستراتيجي الثابت.

أما العراق، فكان لانغماس نظامه في الحرب ضد المعارضة الداخلية، وضد ايران في الخارج الآثار الكبيرة السلبية ليس على شل فعاليته فيما يتعلق بدوره الاقليمي في المواجهة العربية - الاسرائيلية فقط، بل باضعافه فعلياً ووضعها خارج اطار هذه المواجهة، وبرز ذلك في عدم قدرة العراق على حماية أجوائه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري «تموز» وعدم قدرته على الرد على هذا العدوان، وكذلك بعجزه عن المساهمة بإرسال قوات الى لبنان لصد الغزو الاسرائيلي وذلك بسبب انشغال الجيش العراقي على الجبهة الشرقية(\*).

---

\* أعلن الرئيس صدام حسين في بيان رسمي، في بغداد، أنه قرر سحب القوات العراقية من الأراضي الايرانية التي تسيطر عليها بمبادرة من جانبه كي تتمكن هذه القوات من المشاركة في مقاومة الاسرائيليين.



ان المحاولات الامبريالية لاحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط باتجاه اضعاف قوى التحرر العربية وخفض مكانة الاتحاد السوفياتي، استدعت تحقيق هيمنة غربية مباشرة وغير مباشرة في المنطقة، وذلك عبر القواعد العسكرية الأميركية من جهة، والاحتلال العسكري الاسرائيلي من جهة ثانية، وكذلك بالسعي لانجاز سيطرة أنظمة مرتبطة بها على سياسات الأنظمة العربية بدرجة أو بأخرى، عن طريق تزايد اعتماد دول المنطقة اقتصاديا على هذه الأنظمة. ولقد كان لصعود أنظمة البترودولار الأثر الأساسي في التوجه نحو محو التخوم السياسية الفاصلة بين الأنظمة العربية، واحلال مفهوم امكانية لعب العرب لدورهم في العالم بالابتعاد عن الثورات والايديولوجيا الثورية، والانسياق في ركاب السياسة الامبريالية على الصعيد الدولي؛ وقد تم حفر مسار هذا التوجه بالعمل منذ أزمة النفط في العام ١٩٧٣ لحرمان الدول العربية من القدرة على استخدام هذه السلعة متزايدة الأهمية، كأداة للضغط السياسي، وذلك عبر اختلاق وحدة سياسية في المنطقة الخليجية تفتت محاولات التوحيد العربية الشاملة، وتهدف لفصل النفط عن الصراع العربي - الاسرائيلي وتتعاون لحمايته من المخاطر الأمنية التي قد تهدده، وتعتمد في ذلك بشكل ما، اضافة لقواها الذاتية، على قوة أميركية شكلت للتدخل السريع بهدف حماية مناطق النفط اذا جرى أي تهديد للمصالح الغربية فيها. وقد برهنت هذه التحضيرات عن فعاليتها، فقد استمرت الطائرات الاسرائيلية تقصف لبنان وهي مزودة بالنفط العربي، خصوصاً المصري، وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تحاصر بيروت وتغلق أنابيب المياه مهددة مئات الآلاف من سكانها بالعطش حتى الموت، لم تخش الامبريالية واسرائيل من تأثر السوق النفطي الامبريالي على الإطلاق، لذلك ظلت أنابيب النفط العربي تصب ما بداخلها في المصافي الرأسمالية. ومع محاولة التحرك السياسي للجنة السداسية، التي شكلها مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث العدوان الاسرائيلي على لبنان، فان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي عضو في اللجنة، فشلت في حمل الأعضاء الآخرين على اتخاذ أي اجراء عقابي ضد الولايات المتحدة الأميركية بسبب دعمها العدوان الاسرائيلي، بل تقرر في الاجتماع الأول في تونس<sup>(١٠)</sup> ارجاء النظر بأية عقوبات؛ الأمر الذي لم يتم طبعاً في الاجتماع الآخر الذي تلاه في الطائف.

أما الضربة الرئيسية التي نجحت الامبريالية في تحقيقها ضمن الممهدات للاجتياح، فكانت سابقة منذ سنوات، وهي اتفاقيات كمب ديفيد، التي نجحت في تمزيق الصف العربي، بعد أن أخرجت مصر من المواجهة العربية - الاسرائيلية، وحفرت أخدوداً كبيراً لفصل المشرق عن المغرب العربي، وأدت لاضعاف الاتصال المباشر بين بلدان شمال افريقيا وبلدان المشرق، مما جعل أية مواجهة عربية للقوات الاسرائيلية تقتصر جغرافيا على ساحة محدودة، وحمل في طياته بذور بداية توجه يقلل من تفاعل البلدان المغربية مع تطورات الصراع، وأنهت فعليا العمق الاستراتيجي الافريقي عسكريا. فالانقلاب الاستراتيجي الذي قام به السادات بهدف الابتعاد عن الحرب، والايهام بالتركيز على التقدم والتنمية في مصر من خلال البحث عن حلول لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، قد أدى لخروج مصر بثقلها، الكمي والنوعي من المواجهة، وجعل الحدود الجنوبية الاسرائيلية آمنة، لا بل ضمن لها حركة عالية سواء باستخدام الامداد بالنفط المصري

أو فتح الممرات المائية أو غير ذلك.

ان تردّي العلاقات بين الأنظمة العربية قبل الغزو الاسرائيلي للبنان، واشتراك هذه الأنظمة عموماً في سياسات مضادة لمصالحها ذاتها من نمط ابقاء الاتحاد السوفياتي خارج دائرة الفعل الحقيقي في المنطقة، وقبول الأنظمة للتوجه الأميركي وكبحها جماح أية اتجاهات راديكالية، واتخاذها منحى التشديد على التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبترو دولار ورغبتها في عدم وقوع الحرب، أدت الى هجوم سياسي سعودي لتولي زمام القيادة السياسية العربية، تمثل في أحد أهم حلقاته بمشروع الأمير فهد (آنذاك)، والذي لم يكتب له النجاح في مؤتمر القمة العربي في فاس قبل الغزو.

في لبنان، أدى العداء السافر لقوى اليمين ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الى تنظيم حملات الابادة، والتصفية ضدها، وذلك بسبب طبيعة وجودها العسكري والسياسي الكبير بحكم اقامة مئات الآلاف من الفلسطينيين في لبنان، وبحكم التماس المباشر مع الجيش الاسرائيلي والأراضي المحتلة. وكانت حملات التصفية هذه تحظى بدعم مستتر وضمني من جانب عدد من الأنظمة العربية التي تريد انهاء القدرة المفجرة للمقاومة الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط، وجرها بالتالي الى الحلول السياسية الامبريالية. وبرز معالم التورط اليميني ضد الثورة الفلسطينية، لاستنزافها بالمذابح التي ارتكبت ضدها، أحداث ١٣ نيسان (أبريل) في العام ١٩٧٥ حين قتل أعضاء ميليشيا الكتائب في منطقة عين الرمانة ٢٧ فلسطينياً كانوا يستقلون حافلة في طريق عودتهم من بيروت الى مخيم تل الزعتر. كذلك في آخر كانون الأول (ديسمبر) في العام ١٩٧٥ وأول كانون الثاني (يناير) في العام ١٩٧٦ حين احتل الكتائبيون وحلفاؤهم منطقة الكرنيتينا حيث تقطن عائلات فلسطينية ولبنانية جنوبية، بعد أن قتلوا معظم السكان، ثم تصفية مخيم ضبية شرقي شمالي بيروت وذبح الكثير من أبنائه وطرد الآخرين. وفي صيف العام ١٩٧٦ سقط مخيم تل الزعتر بعد أن سبقه مخيم جسر الباشا ومنطقة النبعة وقتل الآلاف من الفلسطينيين هناك<sup>(١١)</sup>.

وفي ظل الظروف العربية التي وصفها رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات بالزمن العربي الرديء، جاء القرار الامبريالي - الاسرائيلي بالغزو، وذلك في محاولة لخلق وقائع جديدة، قبل أن تؤدي المشاكل داخل الدول العربية الى احتمال تكرار تجربة ايران، أي ازدياد النعمة الجماهيرية وخيبة الآمال من الوعود المعسولة، والغليان بين الشرائح المحرومة والعاطلة عن العمل، والاحتجاجات على الاثراء غير المشروع والسهل للكثير من المسؤولين والقيمين على أموال التنمية؛ وسرّعت في اتخاذ قرار الغزو رغبة الامبريالية في تكريس الاقليمية بعمق أكثر، وبعثرة جهود وطلاقات وامكانيات الدول العربية، وحرفها عن الاتجاهات التحررية الاقتصادية والاجتماعية، وإشغال العرب بعد ذلك بنتائج الغزو بما يسبب تزايد ا. تمادهم على دور الأنظمة ذات العلاقات الخاصة بالامبريالية لايجاد حلول تخلق الوهم بالسلام، لكنها في الحقيقة تحافظ على السيطرة الامبريالية - الاسرائيلية على المنطقة.

□ على الصعيد الاسرائيلي: طابع الاضطراب في المجتمع العربي، خصوصاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة، شجع الاسرائيليين على العمل السريع للاستفادة منه.



فقد تدعمت أوساط صهيونية واسرائيلية تعتمد على احتمال تكرار وتحقق ظاهرة السادات، وأن بمقدور الاسرائيليين أن يساهموا في تعجيل ذلك باستخدامهم لقواتهم العسكرية على الجبهات العربية الأخرى، وتطبيق نظرية الأمن المتكررة لديهم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وقوامها احتفاظ الجيش الاسرائيلي باستمرار بالقدرة على الردع؛ فإذا لم يكن الردع كافياً في ظل ظروف معينة فاعتماد الحسم خصوصاً إذا حاول العرب تحقيق أهدافهم بوسائل عسكرية<sup>(١٢)</sup>. طبعاً تفسر الأوساط الاسرائيلية هذا المفهوم بأن بمقدور العرب إذا نجحوا مرة واحدة في حسم عسكري شامل أن يحققوا أيضاً حسماً سياسياً نهائياً؛ بينما الحروب الاسرائيلية لا يمكنها بلوغ ذلك، إذ بحكم طبيعتها وطاقات اسرائيل لن تكون سوى عمليات حسم محلية باحتلال مناطق جديدة وتدمير قوات والحق خسائر جسيمة.

لذلك، فإن الهدف الأساسي للسياسة الاسرائيلية الأمنية، منذ مطلع الثمانينات، تركّز بالعمل لعدم تحقق تحول في نسبة القوى العسكرية لصالح القوة العسكرية العربية الشاملة، التي من المحتمل أن تشترك في الحرب يوماً ما. ولقد حققت اتفاقيات كمب ديفيد والصلح مع مصر مسألة استبعاد الاحتكام للسلاح مع مصر، لكنها لم تستبعد التخوف لدى الاسرائيليين من أية تبدلات في مصر، خصوصاً بعد التعبير الشعبي العنيف عن رفض الاتفاقيات المتمثل باغتيال السادات نفسه، وعدم نجاح التطبيع في العلاقات المصرية — الاسرائيلية وتزايد بروز رفض نتائج كمب ديفيد لدى المصريين بعد استكمال استعادة سيناء. من هنا عملت اسرائيل على أن يكون جيشها هو العامل الحاسم في ردع هذه النزعات، سواء بما يمثله من تهديد خطير وكبير وفعلي على مصر من ناحية أو باشغال المنطقة في الشرق الأوسط بحروب أخرى في جبهات عربية جديدة لتحقيق أهداف اقليمية محدودة، تحمل أنظمة عربية أخرى على السقوط في المسار السياسي التراجعي الذي بداه السادات، مما يعمق النفوذ الامبريالي والهيمنة الاسرائيلية على المنطقة. وقد أوضح القادة الاسرائيليون أن أحد أهداف غزو لبنان هو اقامة «معاهدة سلام» على النموذج المصري<sup>(١٣)</sup>.

كذلك شكل احتمال وقوع انعطافات جديدة تكسر نسبة القوى العسكرية القائمة على تفوق اسرائيلي ساحق في الشرق الأوسط، بسبب العامل الجديد في المنطقة وهو الثورة الايرانية ومواقفها المعلنة المعادية لاسرائيل والامبريالية الاميركية، مؤشراً لمزيد من تعجيل الاتفاق الاميركي — الاسرائيلي على التحرك في لبنان، للتفرغ لمواجهة احتمالات اندفاع ايراني يساهم في نشوء جبهة شمالية شرقية تمتد من طهران الى صور<sup>(١٤)</sup>، مما يعوض للعرب في ميزان القوى بعد فقدان مصر، ويصعد احتمالات مواجهة جدية مع اسرائيل، ويهدد في الآن نفسه المصالح الاميركية والامبريالية في الخليج والأنظمة المرتبطة بهذه المصالح.

وشكل عامل موضوعي آخر داخل اسرائيل سبباً جوهرياً للخروج بجيشها الى القتال، فحكومة الليكود التي يرئسها بيغن، كانت أكثر الحكومات بليلة وعدم استقرار، والمعارضة توشك على الانقراض عليها. وكانت الحياة السياسية شديدة الاهتزاز والاضاع الاقتصادية — الاجتماعية تسير بانحدار. فقد توالى انخفاضات موازنات الدفاع لسنوات عدة، بسبب العجز الدائم للموارد المالية الاسرائيلية. ولم يستطع الانتاج الذاتي



للأسلحة أن يحل المشكلة، واستمر الاعتماد يتزايد على المساعدات الأميركية الهائلة الحجم<sup>(١٥)</sup>. ومعلوم أن إسرائيل هي إحدى أعلى الدول انفاقاً على الأمن، وكذلك فإن نسبة الديون الخارجية لديها هي من الأعلى بين مثيلاتها في العالم، مما دفع بعض الأوساط الاسرائيلية الى التعجيل بالعمل العسكري الواسع في الشرق الأوسط بما يضمن المصالح الأميركية، وبما يحقق نوعاً من التوازن لمزيد من اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل في الشرق الأوسط، وليس فقط اعتماد إسرائيل الكامل على الولايات المتحدة. هذه الموازنة في التعامل برزت في جهد مشترك، لخلق جو عام عالمي، يهدف لتصوير «الارهاب الدولي» بأنه الفزاعة، والصاقل بالثورة الفلسطينية، وخلق الانطباع بأنه أداة «الخطر الشيوعي» العالمي على «الأنظمة الديمقراطية» الرأسمالية، وأن إسرائيل تتلقى الجزء الأكبر من آثار هذا «الارهاب» وخاصة في الجليل، بسبب وجود القوات الفلسطينية أساساً في الجنوب اللبناني. أن استخدام إسرائيل مسألة الأمن لحرف الأنظار عن الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المتزايدة في إسرائيل، وبصرف الأنظار عما يجري في الضفة الغربية، وغزة، من ممارسات استعمارية استيطانية، ونهب للأراضي العربية، ولالاقتصاد المناطق المحتلة، هو أسلوب تكرر استخدامه من قبل كافة القوى التي سيطرت على السلطة الاسرائيلية دون فوارق بينها في هذا المجال. وهكذا عمدت حكومة «الليكود» لاثارة القضية الأمنية، وأمان مستعمرات شمال فلسطين، كغطية لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، تحت لافتة انتصار عسكري مزعم تحقيقه بسهولة في تصورهم أسموه: «السلام في الجليل».

ان الهدف الاسرائيلي لتعزيز مسار استسلام الدول العربية، استدعى استخداما مدروسا للتهديد الأمني للأنظمة خاصة المجاورة لفلسطين المحتلة كالأردن، وسوريا، اضافة للفلسطينيين في لبنان. وجرى خلق خطوط حمراء، وتهديدات مبهمه ومناطق أمنية خلف الحدود وداخل الأراضي العربية. وجاء قرار غزو لبنان ليعبر عن مخطط رسم بهدوء وروية. وما حدث اطلاق النار على السفير الاسرائيلي في لندن، أرغوف في ٢/٦/١٩٨٢ الا ذريعة لغزو لبنان. فقد صرح رئيس الأركان رافائيل ايتان «أنه فقط بعد ضربهم بقوة يمكننا أن نفاوض وفقاً لشروطنا. بعد تحقيق ذلك أما أن يكون «الارهابيون» قد انتهوا، أو أضعفوا لدرجة عدم القدرة على تمثيل تهديد للتجمعات في منطقة شمال إسرائيل»<sup>(١٦)</sup>.

□ على الصعيد الفلسطيني: لقد أحييت منظمة التحرير الفلسطينية الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل متميز، وتوسع الاعتراف بها دولياً بصفتها الممثل الشرعي الوحيد والمعبر عن ارادته الوطنية والناطق بلسانه. واستطاعت أن تعمل بزخم في سبيل تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وتوجيهها في النضال لدحر العدوان والاحتلال الاسرائيلي وبهدف بناء الدولة المستقلة<sup>(١٧)</sup>. وفي داخل المناطق المحتلة شكل النضال السياسي والعسكري والاجتماعي للمنظمة رافعة للنضال الجماهيري وتطوره ضد الاستعمار الصهيوني الكولونيالي، وبلغ في الضفة الغربية في الثمانينات بداية مرحلة الاستمرار الذاتي، دون أن يتأثر سلباً على نحو جوهري بالخارج، بسبب احتدام التناقض بين الشعب الفلسطيني هناك والاحتلال، رغم أن قدرة الانتفاضات المتتالية في المناطق المحتلة على تحقيق نتائج ملموسة وانتزاع مكاسب من العدو، وفرض التراجع عليه بقيت

متأثرة بشكل شديد بالدعم الذي تقدمه المنظمة من الخارج لدحر القبضة الحديدية للاحتلال الاسرائيلي<sup>(١٨)</sup>.

وقد استمرت الجهود الاسرائيلية لخلق قيادة بديلة عن م.ت.ف. عبر روابط القرى أو الوجوه التقليدية وغيرها، لكنها باءت بالفشل. ومنذ اعلان الحكم الاداري المدني في المناطق المحتلة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، كخطوة تمهيدية لتحقيق مشروع الحكم الذاتي، وفقا لاتفاقيات كمب ديفيد، ازداد العنف الاسرائيلي سواء ببطرد الشخصيات الوطنية والمسؤولين المعروفين بتأييدهم للمنظمة الى خارج المناطق المحتلة، أو بحل مجالس البلديات التي قادت النضال في السنوات الأخيرة في محاولة لافراغ الضفة من العناصر المناوئة للاحتلال. لكن رفض الشعب الفلسطيني المتواصل للحكم الذاتي وفشل روابط القرى، رغم كل التعاون والتسهيلات المقدمة لها من قبل سلطات الاحتلال، وتصاعد الانتفاضات الشعبية الفلسطينية، دفعت حكومة الليكود للعمل السريع باتجاهين: الأول، خلق وقائع استيطانية كثيفة لتغيير البنية الديمغرافية للمناطق المحتلة، والثاني، العمل العسكري لسحق م.ت.ف. في الخارج. وهكذا جرت المحاولة الجدية الكبيرة في هذا الاطار في ١٧ تموز (يوليو) في العام ١٩٨١ عندما قصفت الطائرات الاسرائيلية بيروت في محاولة لتدمير المراكز القيادية الفلسطينية، كما ادعت اسرائيل حينذاك. والاغارات على الجنوب، ونسف الجسور بهدف الانتهاء من البنية التحتية للفدائيين. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل كما هو معلوم. رغم ذلك كرر المسؤولون الاسرائيليون تأكيد هدفهم وسعيهم لتحقيقه في كل فرصة تسنح لهم. وأكد شارون في هذا الصدد «أن الوزن السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تم تحييده جزئياً، بسبب اتفاقيات كمب ديفيد، لكن ذلك لا يكفي. يجب أن نعمل لتدميرها بشكل كامل وذلك فقط يسمح باستكمال العملية التي بدأت في كمب ديفيد، كما يسمح بعقد اتفاقيات أخرى مع باقي جيران اسرائيل»<sup>(١٩)</sup>.  
هكذا أمام محور الشروط الاسرائيلية حول نقاط أصبحت أشد وضوحاً، هي التوسع في الأراضي المحتلة وزيادة الاستيطان وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وتصفية قضية الشعب الفلسطيني على قاعدة اللاحاق والتوطين، ثم التطبيع الكامل للعلاقات الاسرائيلية – العربية؛ فان اسرائيل عمدت بفعالية لتهيئة الاجواء لغزو لبنان وضرب م.ت.ف. باستخدام أدوات محلية، أو باستنزاف المنظمة مباشرة. وشددت اسرائيل الضغط على سكان الضفة والقطاع المحتلين<sup>(٢٠)</sup>. ورغم أن الغزو الاسرائيلي للبنان هو، بمعنى معين، أول حرب اسرائيلية – عربية لم يدخلها عنصر المفاجأة بالمعنى التقليدي، ورغم أن المقاومة الفلسطينية، ادراكاً منها لاحتمالات الخطر، التزمت بشدة بتطبيق اتفاقية وقف اطلاق النار المعقودة في تموز (يوليو) في العام ١٩٨١، فان اسرائيل لم تكن لتقبل طويلاً الالتزام بهذه الاتفاقية، لأنها أدت إلى ارتفاع مكانة م.ت.ف. دولياً وإلى الزام اسرائيل لفترة بالتقيد بها لاعتبارات محلية ودولية، كما أدت إلى اعطاء فرصة ثمينة للمقاومة الفلسطينية للتقاط أنفاسها، واعادة تنظيم صفوفها، والتهيؤ للمعارك المقبلة. ولم يكن أمام المقاومة غير هذا الاستعداد، فأى تنازل عن حماية مواقع الثورة الفلسطينية في لبنان، وأي انسحاب لقواتها من الجنوب، كان سيفتح المجال للشهية التوسعية الاسرائيلية، للضغط بالتهديد في سبيل مزيد من التنازلات.



ان بنية المقاومة الفلسطينية وتطوراتها، والعلاقات الداخلية لفصائل المقاومة والمواقف التي اتخذتها من القضايا الوطنية التي طرحت خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ بداية أحداث الحرب الأهلية في لبنان؛ وتشابك كل ذلك بأدوار القوى الوطنية اللبنانية وفصائلها ومسارها، وأثر القوى المعادية على الساحة اللبنانية، وانعكاس أثر التناقضات العربية الاقليمية داخل الفصائل الفلسطينية واللبنانية وما أدى اليه كل ذلك على صعيد الشارع الوطني اللبناني، تحتاج الى نقاش واسع ومدقق. وما يمكن اختزاله هنا أن الفلسطينيين جابهوا حرب الغزو الاسرائيلي للبنان، ولم يكونوا على المستوى المناسب لتوحيد قواتهم وقدراتهم، ولم تكن قوات حلفائهم بأحسن حالاً، بما يتناسب مع شدة وأهمية الهجمة المعادية الامبريالية - الاسرائيلية، رغم مشاركة فرقاء الصف الوطني في تحمل أعباء كبيرة وخسائر فادحة في الحرب. وكان على المقاومة الفلسطينية بمسؤوليتها الأساسية أن تبذل كل الجهود في سبيل تحسين شروط القتال والصمود، خصوصاً عبر تطوير العلاقات النضالية مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وجماهيرها، والحد من كافة الممارسات الفردية السلبية التي خلفت شراً في علاقات بعض فصائلها مع الجماهير اللبنانية، بل القضاء على هذه الممارسات.

لقد نجحت اسرائيل في استخدام الشريكين الأميركي والمصري في اتفاقيات كمب ديفيد، لتأمين الغطاء لشن الحرب ضد لبنان؛ كما استخدمت الغزو لمعرفة التطور الذي أحرزه السوريون في مجالات متعددة منها التدريب والتسليح والتكتيكات والمذاهب القتالية، ولمنع تبلور جبهة شرقية شمالية فعالة، ولتدمير ما أمكن من القوى الحية للمقاومة الفلسطينية، وخلق معطيات جديدة في الشرق، وربما خلق دويلات طائفية تعزل اسرائيل عما تبقى من دول عربية، اضافة الى ضرب الخط السياسي العربي المناهض لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، ضرباً تأمل أن يكون حاسماً، والسير قدماً في مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين وتكريس توجه عربي احتوائي للقرار الفلسطيني المستقل، وافقاد الثورة قاعدتها الرئيسية التي تحتضن وجودها السياسي والعسكري ومؤسساتها، وبعثرة التجمعات الفلسطينية في لبنان بهدف فك أوصال الحياة الاجتماعية والوطنية لفلسطينيي المخيمات، وصولاً الى سحق النسيج الداخلي الفلسطيني لامتنعاص واستيعاب الفلسطينيين وانهاء القضية الفلسطينية بتوطين أجزاء الشعب واحداً اثر آخر في بلدان المنفى.

لقد حدد شارون هدفاً اضافياً لغزو لبنان بعد تصفية م.ت.ف. وهو اقامة حكومة موالية للغرب، يمكن أن توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل. لذلك جاءت عملية غزو لبنان باسم سياسي هو «سلامة الجليل» في ظل ظروف تسمح لاسرائيل بالقتال على جبهة واحدة محصورة هي لبنان، وعدم مواجهة حشد عسكري عربي كبير، بما لم يعرضها لتشتيت جهودها العسكري، رغم الكم الكبير للأسلحة لدى العرب<sup>(٢١)</sup>. طبعاً، هذا اضافة الى استغلال الوضع الذي ينجم عن الغزو من قبل الولايات المتحدة للحصول على ثمن سياسي باهظ عربياً لحمل اسرائيل على الانسحاب، الأمر الذي تمثل بمشروع الرئيس رونالد ريغان؛ ومن قبل اسرائيل لتكريس المزيد من المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة بشكل متسارع تكون فترة المفاوضات للانسحاب من لبنان، إذا وقع هذا



الانسحاب، هي الفترة الذهبية لتحقيقه.

مقابل ذلك، لم تعتمد المقاومة الفلسطينية الى تقديم التنازلات، بل على العكس، اتخذت توجهاً نضالياً لمواجهة الغزو بصمودها بهدف انزال أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في الجيش الاسرائيلي، وإطالة فترة الحرب لانهاك الاقتصاد الاسرائيلي، واقناع اسرائيل بأن أهدافها التوسعية لا يمكن أن تتحقق لأن أداة تحقيقها — الجيش الاسرائيلي — أعجز من أن تنفذ ذلك بشكل فعال ويضمن مقبول، وكذلك بهدف خلق المناخ الملائم لتوجيه ضغوط دولية وداخلية ضد الحكومة الاسرائيلية لاجبارها على التخلي عن تصلبها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والعمل بقدر الامكان لاسقاط مضمون معاهدة السلام المصرية — الاسرائيلية<sup>(٢٢)</sup>.

ان الموقف المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني لدى الادارة الاميركية والسلطة الاسرائيلية لا زال راسخاً، وتعمق محاولة الاقادة من الغزو الاسرائيلي للبنان، وضرب القاعدة المادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمحاولة الاجهاز عليها سياسياً عبر ما أطلق عليه مبادرة ريغان، الهادفة الى التسليم بالتخلي عن جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية والهدف المركزي لنضال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة وهو الدولة الفلسطينية، وكذلك تهدف لاسقاط دور م.ت.ف. واستبداله بدور أساسي للنظام الأردني، وذلك عبر بث اوهم، وخلق تصورات زائفة بأن الولايات المتحدة حاملة لمشروع تسوية جدي، على من يريد الاقادة منه أن يسارع بالالتحاق بالركب، وأن يواكب خطواتها، عساه يخرج بشيء ما؛ في وقت لا تكتفي فيه اسرائيل برفض هذا المشروع، بل تجهر بنواياها في ضم المناطق المحتلة، وتعلن عن خططها في مضاعفة حجم الاستيطان في غضون السنوات الأربع المقبلة، دون أن تصطدم بمعارضة جديّة من قبل الولايات المتحدة.

فهل كان بالامكان تقديم التنازلات حقاً لايقاف مسار الأمور؟

(١) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي: المؤتمر الوطني العام الثاني، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أيار (مايو) ١٩٨١، بيروت: دار ابن خلدون، ص ٢٦.

(٢) William Lee, «America's moment in the M.E.» Middle East International London, 4th June 1982, pp. 2-3.

(٣) تصريح أرييل شارون في ١٤/٨/١٩٨٢ ورد في مقالة: «تطور البعد الأميركي وغزو لبنان»، حسن أبوطالب، مجلة السياسة الدولية المصرية، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٢، العدد ٧٠، ص ١٤٢.

(٤) الأهرام، ١٩٨٢/٦/٢٦.

(٥) تصريح الكسندر هينغ، السفير، ١٩٨٢/٦/٩.

(٦) تصريح الكسندر هينغ في شيكاغو، المصدر

نفسه، ١٩٨٢/٥/٢٤.

(٧) مقابلة مع محسن ابراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، «نحو مراجعة نقدية شاملة، الحرب الاسرائيلية على لبنان في طور الضغط من أجل اخراج المقاومة الفلسطينية»، مجلة بيروت المساء، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، ص ١٣ — ١٤.

(٨) حوار فكري مع جورج حاري الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة الطريق، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، العدد ٣، ص ٢٠.

(٩) صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٢/٦/١٧.

(١٠) البيان الصادر عن اجتماع اللجنة السداسية في تونس، السفير، ١٩٨٢/٩/٢٨.

(١١) Le Monde: Dossiers et Documents: Numero special 94 Octobre 1982, page 12.

القومي في م.ت.ف، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤.

(١٨) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١.

(١٩) *Revue d'Etudes Palestiniennes* No. 5 Automne 1982. Institut des Etudes Palestiniennes, Beyrouth — Liban, page 82.

(٢٠) للتوسع في تفاصيل التعسف الاسرائيلي في الضفة والقطاع، انظر: وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده ضباط احتياط في الجيش الاسرائيلي عن ممارسات هذا الجيش القمعية في الضفة الغربية، ر.ا.ا، ١٠ و ١١/٥/١٩٨٢، العدد ٢٦٢٨، ص ١٣.

(٢١) *Le Gouvernement Israélien à l'heure des comptes: par Amnon Kapeliouk. Le Monde Diplomatique* No.: 343, 29<sup>me</sup> année, Octobre 1982.

(٢٢) العقيد د.ميثم الكيلاني، «المذهب العسكري الاسرائيلي في غزو لبنان»، مجلة استراتيجيا، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، العدد ١٠، ص ١٢-١٦.

(١٢) المجال العسكري والمجال الأمني: الجنرال يتسحاق رابين، ملف أمن اسرائيل في الثمانينات، محدود التوزيع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠ (ترجمة عن مجلة معرخوت الاسرائيلية رقم ٢٧٠ - ٢٧١ في تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٧٩)، ص ١٥.

(١٣) البيان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية بتكليف جيش الدفاع الاسرائيلي بمهمة غزو لبنان، كما أعلنه سكرتير الحكومة الاسرائيلية دان مريدور في ١٩٨٢/٦/٧، ر.ا.ا.

(١٤) استعداد فكري لمستقبل الأمن: يحزقئيل درور، ملف أمن اسرائيل، مصدر سبق ذكره.

(١٥) المقدم منير، «الشرق الأوسط: نظرة الى المستقبل»، ملف أمن اسرائيل في الثمانينات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(١٦) تصريح أدلى به ايتان للصحافة في ١٩٨٢/٥/٣٠، ر.ا.ا. العدد ٢٦٤٤، ص ١٣.

(١٧) منظمة التحرير الفلسطينية: الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، نشرة خاصة باللغات العربية والفرنسية والانكليزية (٢٣ صفحة)، بيروت: دائرة الاعلام والتوجيه

## الحرب الاميركية — الاسرائيلية في لبنان: استراتيجية عسكرية مشتركة

د. حاتم الحسيني

تشير جميع الدلائل والمعلومات الى ان الحرب الاسرائيلية في لبنان هي جزء من الخطة الاميركية، التي تهدف الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وفرض حل اميركي على المنطقة نابع من اتفاقيات كامب ديفيد ومبدأ الاعتراف باسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها. كما تشير جميع المعلومات الى ان الحكومة الاميركية، وخاصة اجهزتها السياسية والعسكرية، تعاونت مع اسرائيل من أجل الاعداد لهذه الحرب ودعم الجيش الاسرائيلي عسكريا خلال الحرب والتعاون معه بعد هذه الحرب.

### الادارة الاميركية الجديدة: استراتيجية الحرب ضد منظمة التحرير

مع انتخاب الرئيس ريغان، اتضح ان هناك خطأ سياسيا اميركيا جديدا يعتمد على استراتيجية التصدي للسوفييت «ولادواتهم وعملائهم» في منطقة الشرق الاوسط. فالرئيس ريغان ووزير خارجيته الجديد هيج وواينبرغر يمثلون مدرسة سياسية التقت كليا مع تفكير بيغن وشارون السياسي والعسكري. ومنذ استلامه السلطة، أكد ريغان ان الحكومة الاميركية ستتصدي للاتحاد السوفييتي وتواجهه عسكريا في المناطق التي يفتعل فيها المشاكل، وأشار الى أن الاتحاد السوفييتي يقف وراء الارهاب العالمي ويستفيد منه، كما يدعم منظمة التحرير ويمدها بالسلاح والمال. وفي أول لقاء له بالصحفيين الاميركيين بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٨١، ذكر الرئيس ريغان أن: «على أميركا أن تنشئ وجوداً استراتيجياً أمنياً في المنطقة لكي يعلم السوفييت ان أميركا مستعدة للمواجهة، وان اسرائيل، التي تشاركنا في المبادئ بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال، هي قوة مفيدة لنا»<sup>(١)</sup>.

وفي نفس اللقاء، ذكر ريغان ان منظمة التحرير تمارس الارهاب، وانها لا تمثل الشعب الفلسطيني، وبذلك وضع ريغان سياسة اميركية جديدة حيث اعتبر المنظمة

<sup>(١)</sup> شئون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) — نيسان (ابريل) ١٩٨٢



«إرهابية». وفي نفس الفترة، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الجديد، وليام داليس، أن الحكومة الأميركية تعطي الأولوية في السياسة الخارجية «للإرهاب العالمي، وخاصة الدعم السوفييتي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وأكد أن وزير الخارجية هيج يعني بالتحديد «الدعم السوفييتي المالي والتدريب والسلاح لمجموعات كمنظمة التحرير التي تقوم بأعمال الإرهاب»<sup>(٢)</sup>.

وفي مجال تحديد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الأميركية، أعلن وزير الخارجية هيج أن الاتجاه الجديد في السياسة الأميركية يعتمد على مواجهة السوفييت وأدواتهم، وخاصة الإرهاب. وأكد أن هناك استراتيجية أميركية جديدة، تعتمد على دعم حلفاء أميركا واتخاذ خطوات مشتركة معهم للحد من العدوان السوفييتي، وبالتحديد عن منطقة الشرق الأوسط، حيث ذكر هيج أنه: «في المناطق الخطيرة كالشرق الأوسط بدأنا جهدا جديدا قويا، يهدف إلى إيجاد وسائل مشتركة لحماية مصالحنا الحيوية، ويعتمد على أحياء تحالفاتنا وتقوية أصدقائنا»<sup>(٣)</sup>.

وفور توضيح هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة، بدأت الاجتماعات والاتفاقيات الأميركية - الإسرائيلية تتبلور. وخلال أول لقاء مع الحكومة الأميركية الجديدة بواشنطن في شباط (فبراير) ١٩٨٢، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شامير، وكذلك وزير الخارجية هيج، أن هناك أهدافا استراتيجية مشتركة بين أميركا وإسرائيل وسيتم تحقيقها<sup>(٤)</sup>. وخلال زيارته لإسرائيل في أوائل نيسان (أبريل) ١٩٨١، أكد هيج، مرة أخرى، أن أميركا وإسرائيل ستعملان معا لمواجهة الاخطار المشتركة بما فيها الخطر العسكري والإرهاب العالمي. وقال هيج بعد اجتماعاته مع وزير الخارجية شامير ورئيس الوزراء بيغن: «بحثنا مع أصدقائنا وسائل مواجهة خطر السوفييت وعملائهم في المنطقة، وإن التزامنا بأمن إسرائيل هو أساس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وإن الرئيس ريغان وأنا نؤمن بأن لإسرائيل دورا هاما في حماية مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة»<sup>(٥)</sup>.

وبذلك بدأت الحكومة الأميركية وإسرائيل وضع الخطط المشتركة للعمل العسكري في المنطقة. واتجهت أميركا نحو الحصول على دعم الدول الأوروبية لهذه الاستراتيجية الجديدة تحت غطاء مواجهة خطر الإرهاب العالمي. وفي مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الغربية في كندا، نجحت أميركا في إصدار بيان مشترك حول الإرهاب التزمته به الدول الأوروبية، وذكر البيان أن «رؤساء الدول والحكومات ينظرون بقلق بالغ للتأكيد الفعال للإرهاب الدولي عبر تقديم المال والسلاح للمجموعات الإرهابية، وإعطائهم حماية وقواعد واستمرار عمليات العنف والإرهاب كخطف الطائرات وأخذ الرهائن والهجوم على الهيئات والمباني الدبلوماسية»<sup>(٦)</sup>.

وأوضح وزير الخارجية هيج أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي معالم هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة، التي تعتمد على القوة العسكرية الأميركية المباشرة وعلى التعاون العسكري مع الدول الصديقة. وقال هيج في بيانه بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١: «بالرغم من أننا نبني القوة العسكرية الأميركية للمحافظة على أمن المنطقة، حيث أن استخدام القوة العسكرية الأميركية هو الملجأ الأخير، ولمواجهة التهديدات السوفييتية الرئيسية، فإننا بحاجة إلى مساعدة أصدقائنا، ولهذا نتابع تعاوننا

استراتيجية مكثفا مع اسرائيل ومصر والسعودية وغيرها، ونحن ننفذ استراتيجية متطورة، معتمدة على مبدأ الامة القصوى»<sup>(٧)</sup>.

وتبع هذا البيان الهام صدور اتفاقية التفاهم الاميركي - الاسرائيلي حول التعاون الاستراتيجي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، والتي نتجت عن مباحثات وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ووزير الخارجية هيج، وأكدت الاتفاقية أن: «العلاقة بين اميركا واسرائيل مبنية على علاقة الامن المشترك للبلدين، وضرورة التعاون الاستراتيجي لمواجهة جميع التهديدات السوفييتية في المنطقة». ونص البند الاول منها على أن: «التعاون الاميركي - الاسرائيلي الاستراتيجي مبني لمواجهة تهديد سلام وامن المنطقة من قبل الاتحاد السوفييتي والقوى التابعة للسوفييت»<sup>(٨)</sup>.

واوضحت الاتفاقية مجالات التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي، خاصة في مجال التدريبات العسكرية المشتركة واعداد القوات المستعدة للتدخل، وتبادل المعلومات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة شرق البحر الابيض المتوسط، وتخزين الاسلحة والمعدات الاميركية العسكرية في قواعد عسكرية باسرائيل. وبالرغم من اعلان الحكومة الاميركية تجميد هذه الاتفاقية بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذري في العراق، فإن الحكومة الاميركية عادت واعلنت في اوائل شهر كانون الاول (ديسمبر) البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك بعد اجتماعات بين وزير الدفاع الاميركي واينبرغر ووزير الدفاع الاسرائيلي شارون<sup>(٩)</sup>. وحتى بعد ضرب المفاعل الذري العراقي، صرح مساعد وزير الخارجية ولتر سثدسيل بان الحكومة الاميركية قلقة بسبب انتشار الاسلحة الذرية وقلقة بسبب امكانية العراق بناء اسلحة نووية عن طريق المفاعل الذري، خاصة وان العراق تعادي اسرائيل<sup>(١٠)</sup>. وبذلك يتضح أنه بالرغم من الادانة الاميركية لهذا العدوان فإن الحكومة الاميركية رغبت، حقيقة، في منع العراق من تطوير منشآتها وسلاحها النووي، وذلك لضمان أمن وتقوية اسرائيل.

من الواضح، اذن، أنه مع مجيء ريغان وهيج للسلطة، تم الاتفاق مع القيادات الاسرائيلية على خطوط الاستراتيجية الجديدة، وبدأت الحكومة الاميركية باعداد اسرائيل بالاسلحة الاميركية تمهيدا لحرب لبنان.

مبدأ شارون:

اتفاق استراتيجي كامل مع اميركا

في نفس الوقت، طرح وزير الدفاع الاسرائيلي شارون نفس التصور الاسرائيلي للتحديات الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال خطاب القاه بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب، وأكد شارون ان مواجهة بناء قوة عسكرية في الجبهة الشرقية، خاصة من خلال الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه منظمة التحرير، يعتبر العنصر الاساسي في الاستراتيجية الاسرائيلية، وقال: «منظمة التحرير تكون خطرا سياسيا لاساس امن اسرائيل، وهي احدى العوائق الاساسية التي تواجه حل المشكلة الفلسطينية على اساس اتفاقيات كامب ديفيد»<sup>(١١)</sup>.

وكرر شارون أن الاستراتيجية السوفيتية تعتمد في المنطقة على العناصر الراديكالية والمنظمات الارهابية وتقدم لها الدعم السياسي والعسكري بهدف السيطرة السوفيتية على المنطقة. وبذلك مهد شارون في خطابه هذا للحرب ضد منظمة التحرير في لبنان، وأكد أن التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي يمكن اسرائيل من تحقيق اهدافها الاستراتيجية. وذكر ان المساعدات العسكرية الاميركية، خاصة في مجال الاسلحة المتطورة والتكنولوجيا الحربية، تمكن اسرائيل من التفوق العسكري في المنطقة. وانهى شارون خطابه بالخلاصة التالية: «اتفاقية التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل تشكل الخطوة الاولى لعلاقة أمنية مثمرة ومفيدة ومتماشية مع سياسة الدفاع التي طرحتها»<sup>(١٢)</sup>.

وذكر شارون في دراسته أن دور اسرائيل يتعدى منطقة الشرق الاوسط، ويشمل دول تركيا وايران وباكستان ومنطقة الخليج وافريقيا الشمالية. وان على اسرائيل ان تلعب دورا استراتيجيا وتحافظ على تفوقها العسكري في المنطقة<sup>(١٣)</sup>.

### الأسلحة الاميركية لاسرائيل تمهيدا للحرب:

تشير معظم المعلومات الى أن الحكومة الاميركية قامت خلال العام ١٩٨٢ بارسال مزيد من الاسلحة الاميركية الحديثة، والتي ثبت أنها استخدمت خلال الحرب في لبنان. وذكرت الباحثة كلوديا رايت بان ارقام البنتاجون الاميركي تشير الى ازدياد كبير في المعدات والذخائر الاميركية المرسلة الى اسرائيل في الاشهر الاولى من العام ١٩٨٢. فلقد استلمت اسرائيل ما قيمته حوالي ٢١٧ مليون دولار من المعدات العسكرية الاميركية في ربيع ١٩٨٢، وهو عشرة اضعاف ما استلمته في نفس الفترة من العام ١٩٨١. وتكونت هذه الاسلحة من عشر طائرات ف-١٥، و ١٤ آلية لسحب الدبابات، و ١٩ مدفع ١٥٥ هاوتزر وما تزيد قيمته على ٦ ملايين دولار من القنابل والذخيرة، ومن المعروف أن آليات سحب الدبابات استخدمت بشكل مكثف خلال حرب لبنان، كما ان مدافع هاوتزر ١٥٥ استخدمت ضد بيروت خلال الحصار الاسرائيلي؛ هذا بالإضافة الى ارسال ٢٥ دبابة م-٦٠ ثم تسليمها لاسرائيل اوائل شهر ايار (مايو)، و ١٥ دبابة سلمت خلال شهر حزيران (يونيه). كما اشارت احصائية البنتاجون الى ارسال ١٤ قنبلة موجهة يقدر سعرها بحوالي ٤ مليون دولار في اوائل ربيع ١٩٨٢ لاسرائيل، وهي القنابل التي تم استخدامها ضد بيروت الغربية<sup>(١٤)</sup>.

هذا بالإضافة الى قيام الحكومة الاميركية، قبل زيارة شارون لواشنطن في منتصف ايار (مايو) ١٩٨٢، برفع الحظر عن ارسال طائرات ف-١٦ لاسرائيل، وقيام حكومة ريغان بابلاغ الكونجرس بانها تنوي بيع ٧٥ طائرة ف-١٦ لاسرائيل.

كما قامت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بزيادة المساعدات المالية لاسرائيل لعام ١٩٨٣ بمبلغ ١٢٥ مليون دولار اضافة الى ٧٨٥ مليون دولار، كما قامت اللجنة باعتبار المبلغ الاجمالي ٩١٠ ملايين دولار كهبة بحيث لا تضطر اسرائيل لاعادتها إلى اميركا<sup>(١٥)</sup>.

وبذلك استنتجت الباحثة رايت ان هذه المعلومات تشير الى تنسيق غير عادي بين



الاسلحة الاميركية ومواعيد تسليمها وبين الخطط الاسرائيلية لغزو لبنان، وأكدت ان البنتاجون الاميركي كان يعلم قبل ثلاثة أشهر قبل الحرب عن قيام اسرائيل بتخزين الاسلحة بشكل مكثف، وبذلك فان قيام البنتاجون بالاستمرار بارسال الاسلحة الاميركية، خاصة خلال الحرب، يعني ان هناك تعاوناً مكثفاً بين البنتاجون الاميركي واعمال اسرائيل العسكرية<sup>(١٦)</sup>.

وأما تحركات القطع البحرية العسكرية الاميركية فتشير بوضوح الى علم اميركا بنوايا اسرائيل بالقيام بحرب واسعة ضد لبنان، فلقد تحركت القطع البحرية الاميركية في البحر المتوسط قبل بدء الحرب بعشرة أيام على الأقل، ومن ذلك تحرك حاملة الطائرات النووية (Uss Ranger) التي غادرت قاعدتها في سان دياجو، كاليفورنيا، الى المحيط الهندي ووصلته بتاريخ ١ حزيران (يونيو) لتحل مكان حاملة الطائرات (Uss Kennedy) التي تحركت عبر قناة السويس وأخذت موقعها قرب الساحل اللبناني، وقامت هذه الحاملة بتغطية اسرائيل بأجهزة الرادار والطائرات المقاتلة، وبذلك أمنت الجبهة الغربية لاسرائيل ضد أي هجوم مفاجيء من البحر أو الجو.

كما ان حاملة الطائرات الاميركية (Uss Eisenhower) ترافقها البوارج الاميركية غادرت موقعها في نابولي بايطاليا، يوم ١ حزيران (يونيو)، واتخذت موقعاً جديداً مقابل البوارج السوفييتية قرب جزيرة كريت. وفي نفس الوقت، تم تجميع معدات الانزال البحري وقوات المارينز الاميركية في ميناء رواتا باسبانيا استعداداً للبحار الى لبنان. وذكرت مصادر البنتاجون ان قوات المارينز الاميركية غادرت ميناء رواتا بتاريخ ٦ حزيران (يونيو)، اي يوم بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وذكر الكولونيل روبرت جونستون، مسؤول الفرقة ٣٢ من المارينز، التي نزلت في بيروت، أن قواته قامت بالتدريب على هذه العملية العسكرية لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر. كما أشارت تقارير البحرية الاميركية الى أن حاملة طائرات الهيلوكبتر الاميركية (Uss Guam) غادرت قاعدتها في مدينة نورفوك، فرجينيا، بتاريخ ٢٤ ايار (مايو)، ووصلت الى قاعدة رواتا باسبانيا بتاريخ ٢ حزيران (يونيو)، أي يوم محاولة اغتيال سفير اسرائيل بلندن. هذه المعلومات تشير الى ان القوه العسكرية البحرية والجوية الاميركية الهائلة التي غطت شواطئ لبنان طوال فترة الحرب تجمعت وتحركت نحو مواقعها قبل بدء الحرب<sup>(١٧)</sup>. وبذلك كان البنتاجون الاميركي يعرف موعد بدء الحرب وقام بالتحرك العسكري اللازم لدعم الهجوم الاسرائيلي والتنسيق معه طوال فترة الحرب.

### الحكومة الاميركية واسرائيل:

#### تخطيط وتنفيذ مشترك

مع بداية شهر شباط (فبراير)، بدأت معظم التقارير الواردة من اسرائيل تشير الى الاستعداد للهجوم على لبنان، فبتاريخ ٩ شباط (فبراير) نشرت جريدة نيويورك تايمز خبراً من اسرائيل بان خطة الهجوم الواسع على لبنان قد أعدت. كما صرح سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارئيل بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ان احتمال قيام اسرائيل بالهجوم على لبنان أصبح وارداً والمسألة هي عامل الوقت فقط. وبتاريخ ٩ نيسان (أبريل)، أعلنت وزارة الخارجية الاميركية عن قيام اسرائيل بتحركات عسكرية كبيرة على الحدود اللبنانية.

وكثرت تصريحات الزعماء الاسرائيليين عن القيام بعملية عسكرية كبيرة، فصرح نائب رئيس الوزراء سمحا ايرليخ بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) بان على الحكومة القيام بعمل لوضع حد للوضع المتدهور في جنوب لبنان، كما اجتمع كل من شارون ورئيس الاركان رافائيل ايتان مع رؤساء المستعمرات الشمالية بتاريخ ١١ ايار (مايو) وأبلغهم عن احتمال قيام عملية عسكرية واسعة في لبنان وايد معظمهم هذه العملية<sup>(١٨)</sup>. وبتاريخ ١٤ ايار (مايو)، صرح مناحيم بيغن بان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي في جنوب لبنان، واتهم النائب يوسي ساريد بعض الدوائر الحكومية بانها تعد لحرب واسعة النطاق<sup>(١٩)</sup>.

وبتاريخ ١ نيسان (ابريل)، أعلن حاخام اسرائيل شلومو غورين، بعد اجتماعه بالرئيس ريغان، بواشنطن، ان الرئيس الاميركي «يؤيد أمن اسرائيل وسيقف معها تحت كل الظروف»<sup>(٢٠)</sup>.

واما شارون فأكد انه خلال زيارته المتعددة لواشنطن أطلع المسؤولين الاميركيين على عملية لبنان، وقال شارون في حديث لجريدة واشنطن بوست: «منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بحثت [مع المسؤولين الاميركيين] امكانية القيام بالعملية، وبحثتها مرات مع الكسندر هيچ عندما حضر الى الشرق الاوسط، وبحثتها مع وزير الدفاع واينبرغر عندما ذهبت لواشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبحثتها مرارا مع السيد فيليب حبيب، ولم اخبىء اسراراً عنهم». وأكد شارون ان المسؤولين الاميركيين «يشاركوننا في البرامج ويوافقون على كل شيء»<sup>(٢١)</sup>. وأكدت الباحثة كلوديا رايت أنه خلال زيارة شارون لواشنطن من ٢٢ لغاية ٢٧ ايار (مايو) أيده الاميركيون كليا، واسرعوا في عملية ارسال الاسلحة الاميركية الحديثة لاسرائيل.

وكان مساعد شارون ارييه غانغر قد قام بزيارة للبنتاجون الاميركي، بالاضافة الى عدد من العسكريين الاسرائيليين للتنسيق العسكري مع اميركا، هذا بالاضافة الى اطلاع المخابرات على تفاصيل خطة الهجوم على لبنان<sup>(٢٢)</sup>.

ويعتبر المراقبون ان خطاب وزير الخارجية هيچ بتاريخ ٢٦ ايار (مايو) اشار بوضوح الى ضرورة قيام عملية واسعة في لبنان. وقال هيچ في خطابه: «لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم استقلال لبنان ضمن حدوده الدولية ودعم حكومة مركزية قوية تستطيع اقامة مجتمع حر، مفتوح، ديمقراطي»<sup>(٢٣)</sup>.

وأكدت معظم التقارير، ان هيچ كان على اطلاع كامل على الخطة الاسرائيلية وأيدها كليا واعطى الضوء الاخضر لبدء الهجوم الاسرائيلي، وفي ٢٣ يناير ١٩٨٣ أكد مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية ان هيچ عرف تفاصيل الخطة خلال اجتماعاته المتكررة مع شارون في اواخر ايار (مايو)، وأنه اعطى الضوء الاخضر لقيام اسرائيل بالعملية العسكرية، وأكد هؤلاء المسؤولون ان هيچ كان يؤيد اسرائيل تأييدا قويا حتى بعد قيام اسرائيل بالهجوم<sup>(٢٤)</sup>. وأشارت التقارير الى ان الحكومة الاميركية كانت على معرفة باهداف اسرائيل البعيدة المدى، وانها أيدت الهجوم الاسرائيلي على لبنان في محاولة القضاء على منظمة التحرير<sup>(٢٥)</sup>.

وايد الرئيس ريغان أيضا الهجوم الاسرائيلي واهدافه، وأكد ذلك بيغن بعد اجتماعه بريغان بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو)، اذ صرح لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس

بعد اجتماعه مع ريغان بقوله: «لقد تحدثت مع الرئيس، وهو يؤيدنا، واليهود الاميركيون يؤيدوننا وهناك دعم مسيحي ايضا»<sup>(٢٦)</sup>. وقد رفض ريغان نصيحة وزير الدفاع واينبرغر بقطع الاسلحة الاميركية عن اسرائيل بسبب عدم التزامها بوقف اطلاق النار أو نقدها علنا. كما اعلن مستشار ريغان، ادوين ميس، أن لاسرائيل مبررات جديدة للهجوم على لبنان، وأن لاسرائيل دعما قويا بين اعضاء الكونجرس الاميركي، ولن تقوم الحكومة الاميركية بايقاف المساعدات العسكرية لاسرائيل<sup>(٢٧)</sup>.

وأما وزير الخارجية هيج فاستمر في عمله من أجل اخراج منظمة التحرير من بيروت وابلغ سفير السعودية خلال اللقاء بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) بضرورة خروج المنظمة من لبنان<sup>(٢٨)</sup>.

وأما في الكونجرس الاميركي، فتحرك عدد كبير من مؤيدي اسرائيل لدعم هجومها على لبنان، فأعلن السيناتور دينيس ديكونسن (ديمقراطي) «أن على اميركا أن تجد طريقا لاجراج مجرمي المنظمة من لبنان، وعلينا أن نهنيء اسرائيل، لا أن ندينها، لما قامت به من عمل هام»، كما ذكر النائب جاك كمب (جمهوري) ان «اسرائيل قدمت لنا فرصة من خلال ضرب الوجود السوفييتي - السوري والقضاء على قاعدة الارهاب واعادة لبنان الى سيادته ودفع كامب ديفيد الى الامام»<sup>(٢٩)</sup>.

وأما وزير الخارجية الجديد جورج شولتز، فقد تابع تنفيذ المخطط الاميركي. وذكر سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارئز، ان شولتز وافق معه على ضرورة العمل أولا على اخراج منظمة التحرير من بيروت، واكد ارئز أن الحكومة الاميركية أصبحت تقدر بعد الحرب أهمية اسرائيل الاستراتيجية كشريك لاميركا، وماقدمته من خدمات من أجل حماية مصالح اميركا في المنطقة<sup>(٣٠)</sup>. ومرة أخرى أكد شولتز أن حرب اسرائيل في لبنان قد خدمت مصالح اميركا وفتحت مجالا لحل سياسي على أساس اتفاقيات كامب ديفيد ومشاركة الملك حسين في المفاوضات. وقال شولتز في خطاب هام امام منظمة النداء اليهودي الموحد (United Jewish Appeal) بتاريخ ١٢ ايلول (سبتمبر) بمدينة نيويورك: «لقد أظهرت اسرائيل، مرة أخرى، قوتها وشجاعتها العسكرية، ان انسحاب منظمة التحرير من بيروت وقوة الامكانيات الاسرائيلية خلقت فرصة مناسبة وفرصة فريدة»<sup>(٣١)</sup>.

وتكررت تأكيدات شولتز أن اميركا ملتزمة كليا بامن اسرائيل، وهذا الالتزام لا ينبع، فقط، من مبدأ خلقي، بل من الايمان بان اسرائيل القوية والامنة هي مصلحة اميركية.

واشار شولتز، في حديث آخر، الى ضرورة الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة اقناع الملك حسين بدخول المفاوضات بدعم عربي ومشاركة فلسطينية، وذكر أنه يعارض كليا قيام دولة فلسطينية، وانه يعكس بذلك الموقف الاميركي المستقل عن اسرائيل<sup>(٣٢)</sup>.

واكد نائب الرئيس الاميركي جورج بوش نفس الموقف السياسي، اذ طالب الدول العربية بالاعتراف الصريح بحق اسرائيل في الوجود وضرورة مشاركة الاردن في المفاوضات، كما أكد ان العلاقة بين اميركا واسرائيل لا تزال قوية جدا<sup>(٣٣)</sup>.



## الاهداف والفوائد الاميركية بعد حرب لبنان

ركز عدد كبير من السياسيين والعسكريين الاميركيين المؤيدين لاسرائيل، بعد حرب لبنان، على نتائج هذه الحرب الاسرائيلية بالنسبة لمصالح اميركا والخدمات الهامة التي قدمها الجيش الاسرائيلي لحماية مصالح اميركا في منطقة الشرق الاوسط. وذكر رئيس هيئة اركان القوات البحرية الاميركية السابق الموزيمولت أن الحكومة الاميركية تؤمن بأن اهداف اسرائيل في هذه الحرب موازية تماما لمصالح اميركا، وذلك من حيث ضرب مصالح السوفييت وحلفائهم المتطرفين في المنطقة وتحقيق مكاسب للمعسكر الغربي، ويرى زيمولت ان اسرائيل قضت على القاعدة الارهابية في لبنان والتي كانت كوبا الشرق الاوسط، كما ساهمت في تطوير حكم لبناني جديد مؤيد لاميركا، ونجحت في ضرب حلفاء السوفييت في المنطقة وخلق تناقضات بين القوى المتطرفة من خلال الخلافات داخل منظمة التحرير وبينها وبين دمشق وبغداد. واستخلص زيمولت ان اسرائيل قدمت لاميركا اهم نصر عسكري سياسي منذ قيام السادات بطرد السوفييت من مصر عام ١٩٧٢.

وأما رئيس الجمعيات العبرية الاميركية الكسندر شندلر فكتب يقول ان انتصار اسرائيل في لبنان ساهم في رفع نفوذ اميركا في المنطقة واضعاف النفوذ السوفييتي، كما ان الجيش الاسرائيلي اثبت تفوق السلاح الاميركي على السلاح السوفييتي، هذا بالإضافة الى توجيه ضربة مميتة لمنظمة التحرير والارهاب العالمي. وأضاف شندلر: «لا يمكن لاميركا ابدا أن تتمكن من مكافأة اسرائيل على ماكسبته اميركا من خلال حرب لبنان، ولكن باستطاعتنا مساعدة اسرائيل من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، وهذا جزء من سياسة مصلحتنا الاميركية ومكاسبنا الاميركية»<sup>(٣٥)</sup>.

وكتب المعلق العسكري المؤيد لاسرائيل جوزيف شوربار ان اسرائيل أصبحت من الناحية العسكرية في غاية الاهمية لاميركا الآن، وان دول حلف الناتو تستطيع أن تستفيد من تجربة اسرائيل العسكرية خاصة في مجال التكنولوجيا والتكتيك العسكري. وحذر شوربار من ان هناك مجموعة من المسؤولين الاميركيين، ومنهم وزير الخارجية الجديد شولتز ووزير الدفاع واينبرغر والمبعوث فيليب حبيب، لا يؤمنون بهذه النظرية كليا، وان على الكونجرس واصدقاء اسرائيل الضغط على الحكومة الاميركية للاستمرار في سياسة الاعتماد على اسرائيل كأفضل حليف لاميركا في منطقة الشرق الاوسط<sup>(٣٦)</sup>.

ومن الناحية السياسية، كتب هنري كيسنجر ان حرب لبنان فتحت مجالا جديدا للتقدم باتجاه الحل السلمي في المنطقة، وأكد ان على الحكومة الاميركية ان تسرع في ادخال الملك حسين في المفاوضات وليس منظمة التحرير، وعليها ان تدفع الدول العربية نحو الاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة<sup>(٣٧)</sup>.

وفي نفس الموضوع، كتب المعلق جوزيف كرافت، انه، بعد قيام اسرائيل بآبادة الجهاز العسكري لمنظمة التحرير في لبنان واخراج المنظمة من لبنان، يمكن الآن التحرك باتجاه اتفاق مع سوريا بحيث يتم التفاهم معها بشأن لبنان والجولان<sup>(٣٨)</sup>.

وكان كرافت قد كتب في آذار (مارس) ١٩٨٢ عن أهمية قيام اسرائيل بعملية اسرائيلية لضرب منظمة التحرير في لبنان واخراج القوات السورية من لبنان، وبالتالي

اسقاط الرئيس حافظ الاسد وتقسيم سوريا الى دويلات صغيرة مما يحقق السلام في المنطقة<sup>(٣٩)</sup>.

وأما وزير الخارجية السابق هيج فاستمر في نقد سياسة ريغان ومطالبة الرئيس بالاستمرار في دعم إسرائيل عسكريا وسياسيا وعدم الضغط عليها، خاصة فيما يتعلق ببناء المستعمرات في الضفة الغربية وغزة<sup>(٤٠)</sup>.

وأما في المجال العسكري، فبدأ البنتاجون الاميركي يتابع عملية الدراسات المشتركة للاستفادة من نتائج الحرب في لبنان، وقام وزير الدفاع الاميركي واينبرغر بزيارة إسرائيل في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وأعلن بان «القوة العظيمة للجيش الاسرائيلي هي إحدى الوسائل لتحقيق السلام في المنطقة»<sup>(٤١)</sup>.

وبدأ واينبرغر المباحثات العسكرية مع شارون، وأعلن شارون فيما بعد أن إسرائيل ستقدم للبنتاجون الاميركي كل المعلومات العسكرية الهامة والتي تفيد اميركا، وأرسل البنتاجون الاميركي رئيس جهاز الرصد العسكري اندرو مارشال، على رأس وفد عسكري لإسرائيل، وقام الوفد بتوقيع اتفاقية مع شارون لتبادل المعلومات في المجال العسكري حول الحرب في لبنان وحول السلاح السوفييتي وما حققه السلاح الاميركي خلال هذه الحرب.

من الواضح، إذن، ان الحكومة الاميركية مستمرة في تنفيذ وتطبيق اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، والاستمرار بدعم إسرائيل عسكريا وسياسيا باعتبارها أهم قاعدة عسكرية مؤيدة لاميركا في المنطقة. وتحاول اميركا الاستفادة من حرب إسرائيل في لبنان سياسيا، عبر فرض بنود اتفاق كامب ديفيد على العرب، ودفع الملك حسين نحو دخول المفاوضات، وفرض حل في لبنان مبني على أساس الاعتراف بإسرائيل. كما تحاول اميركا استخدام إسرائيل كقاعدة عسكرية استراتيجية في التحرك، ليس فقط في المنطقة العربية، بل أيضا، في افريقيا واميركا اللاتينية. وبذلك تلتقي الإدارة الاميركية كليا مع المبادئ التي طرحها شارون، وهي ان إسرائيل تستطيع خدمة المصالح الاميركية استراتيجية في المنطقة. وهذا يفسر، أيضا، الزيارات التي قام بها شارون مؤخرا لدولة زائير، ولبعض دول اميركا اللاتينية كهندوراس وكوستاريكا، ووضع اتفاقيات للتعاون العسكري والامني.

ان التحرك الاسرائيلي العسكري والسياسي الجديد يأتي ضمن التحرك الاستراتيجي الاميركي الجديد، المعتمد على أخذ المبادرة وضرب حركات التحرر الوطنية والدول التي تؤيدها، وفي نفس الوقت ضرب نفوذ الاتحاد السوفييتي في المناطق التي يعتقد الاميركيون أنه يتواجد فيها.

ان هذا الوضع الجديد يلقي مزيدا من المسؤولية على منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تتمكن من مواجهة هذه الضربات الاميركية — الاسرائيلية والتغلب على هذا المخطط وتحقيق اهداف شعب فلسطين الوطنية.

- (١٦) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.  
 (١٧) المصدر نفسه.  
 (١٨) دافار، ١٣/٥/١٩٨٢.  
 (١٩) جيروزاليم بوست، ١٤/٥/١٩٨٢.  
 (٢٠) اذاعة تل أبيب، نشرة الرصد الاميركية (Fibs)، ١/٤/١٩٨٢.  
 (٢١) نشرة افتركونتيننتال برس، ٢٠/٩/١٩٨٢.  
 (٢٢) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.  
 (٢٣) «خطاب هينغ بمدينة شيكاغو»، نيويورك تايمز، ٢٧/٥/١٩٨٢.  
 (٢٤) ميامي هيرالد، ٢٣/١/١٩٨٣.  
 (٢٥) بول ماغنيلا، شيكاغو تريبيون، ٢٤/٩/١٩٨٢.  
 (٢٦) رولاند ايفانز، واشنطن بوست، ١٢/٧/١٩٨٢.  
 (٢٧) نيويورك تايمز، ٢٤/٧/١٩٨٢.  
 (٢٨) المصدر نفسه، ٢٩/٧/١٩٨٢.  
 (٢٩) نشرة ميدل ايست اوبرفر، ١٥/٦/١٩٨٢.  
 (٣٠) جيروزاليم بوست، ١٧/٩/١٩٨٢.  
 (٣١) خطاب وزير الخارجية جورج شولتز، في نيويورك، ١٢/٩/١٩٨٢.  
 (٣٢) «حديث مع جورج شولتز»، مجلة مومنت كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.  
 (٣٣) نيويورك تايمز، ٢٣/٩/١٩٨٢.  
 (٣٤) المو زيمولت، «اسرائيل واميركا كسبت في حرب لبنان» نيويورك تايمز، ١٩/١١/١٩٨٢.  
 (٣٥) الكسندر شيندلر، «الجيش الاسرائيلي لاميركا»، نيويورك تايمز، ١/١١/١٩٨٢.  
 (٣٦) وكالة الانباء اليهودية، ١٩/١/١٩٨٣.  
 (٣٧) لوس انجلوس تايمز، ٢١/٩/١٩٨٢.  
 (٣٨) جوزيف كرافت، «فتح الباب السوري»، واشنطن بوست، ١٩/٩/١٩٨٢.  
 (٣٩) شيلا راين، مصدر سبق ذكره.  
 (٤٠) نيوزويك، ٢٧/٩/١٩٨٢.  
 (٤١) افتركونتيننتال برس، ٢٠/٩/١٩٨٢.

- (١) وكالة الانباء اليهودية (J.T.A.).  
 ١٩٨١/٢/٤.  
 (٢) المصدر نفسه، ٣٠/١/١٩٨١.  
 (٣) خطاب الكسندر هينغ، «اتجاه جديد في سياسة اميركا الخارجية»، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٦٠.  
 (٤) وكالة الانباء اليهودية، ٢٣/٢/١٩٨١.  
 (٥) زيارة وزير الخارجية الاميركية، الكسندر هينغ، لمنطقة الشرق الاوسط، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ١٦.  
 (٦) «بيان حول الارهاب صدر عن اجتماع القمة الغربية في اوتاوا، كندا»، ٢١/٧/١٩٨١، المصدر نفسه، آب (اغسطس) ١٩٨١.  
 (٧) وزير الخارجية هينغ أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي، «الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط»، المصدر نفسه، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ١٤.  
 (٨) «نص اتفاقية التفاهم الاميركي - الاسرائيلي»، نيويورك تايمز، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.  
 (٩) كرسشيان ساينس مونيتور، ١/١٢/١٩٨١.  
 (١٠) تصريح ستوسيل، ١٨ حزيران (يونيو)، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، آب (اغسطس) ١٩٨١.  
 (١١) خطاب شارون في معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، «مشاكل اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات»، ١٤/١٢/١٩٨١؛ ونشرت مقاطع منه في جريدة الفجر، ١٥/١/١٩٨٢، ص ١٠.  
 (١٢) المصدر نفسه.  
 (١٣) المصدر نفسه.  
 (١٤) كلوديا رايت، «البنطاغون لم يفاجأ بالهجوم الاسرائيلي»، مجلة In These Times، ١٤/٩/١٩٨٢.  
 (١٥) شيلا راين، «الهجوم الاسرائيلي على لبنان»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٤ - ٤٥، صيف ١٩٨٢.



## سياسة «اليد الطويلة» العمليات الانتقامية الاسرائيلية خلال الخمسينات

بقلم الشهيدة حنه شاهين

الاعتداءات المتكررة التي تشنها اسرائيل على الدول العربية المجاورة ليست حديثة العهد في سياسة «اليد الطويلة» أو «اليد القوية» التي ينتهجها قادة الكيان الصهيوني في تعاملهم مع العرب، بل انها قديمة، وتكاد تعود جذورها الى نحو ٥٠ سنة. فأسس هذه السياسة كانت قد أرسيت خلال الخمسة عشر عاماً التي سبقت قيام اسرائيل، وعلى وجه التحديد منذ نشوب الثورة العربية في فلسطين خلال السنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وحتى نهاية الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩. وبعد قيام اسرائيل، وخصوصاً خلال النصف الاول من الخمسينات، أي حتى غزوة سيناء سنة ١٩٥٦، اتخذت هذه السياسة طابعاً جديداً تمثل في شن الحملات الانتقامية الواسعة على الدول العربية المجاورة. وتتخذ هذه السياسة، كما تمثلت خلال السنوات الست الاخيرة، أي منذ صعود ليكود الى الحكم في اسرائيل، طابعاً جديداً مميزاً ونشطاً ناجماً عن كون الثلاثي العريق في الارهاب، بيغن وشامير («بطلا» دير ياسين) وشارون، هو الذي يقود اسرائيل. وللوقوف بصورة أكثر وضوحاً على ابعاد هذه السياسة لا بد من العودة بشيء من التفصيل الى فترة ارساء أسسها خلال النصف الاول من الخمسينات.

### بين الازمات الخارجية والمشاكل الداخلية

فشلت اسرائيل بعد قيامها في السعي نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الى اتفاقات سلام شامل، من خلال تجاهل الحقوق الفلسطينية. وعندما ايقنت مدى شدة الرفض العربي لسعيها هذا بدأت تنشط من أجل تثبيت وجودها وسط ضغوط دولية قوية، خاصة من الغرب، لتلبية المطالب العربية، وعلى رأسها الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو التعويض عليهم؛ وكذلك وسط مشاكل داخلية اجتماعية واقتصادية لا تحصى، ناجمة في الاساس، عن توقف مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد من الشرق والغرب اليها، دون أن تتوفر قاعدة تحتية ملائمة لاستيعابهم. وفي ظل هذا الوضع عملت القيادة الاسرائيلية على بلورة سياسة خارجية

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (ابريل) ١٩٨٣

وأمنية، انطلاقاً من بعض الاعتبارات المميزة لمجرى الصراع العربي - الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨، وما أفرزته من نتائج. وكان أبرز تلك الاعتبارات ما يكمن في الانعكاسات الدولية لنتائج تلك الحرب، التي لم تحسم الموقف الدولي تماماً الى جانب اسرائيل، رغم انتصارها فيها. وبالتالي فإن تثبيت مكاسبها، كأساس لتثبيت وجود الدولة، كان لا بد أن يكون مقروناً بجهد سياسي متواصل لكسب الرأي العام الدولي، خصوصاً الغربي، الى جانب السياسة الاسرائيلية، وذلك عن طريق تقوية ارتباط اسرائيل بالغرب، خصوصاً بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية. أما الاعتبار الآخر الذي انطلقت منه القيادة الاسرائيلية، في سعيها نحو بلورة سياستها الخارجية والأمنية، فقد تمثل في ثقتها بحتمية استمرارية الصراع مع العرب، في ظل تجاهلها للحقوق الفلسطينية، مما يعني بالنسبة لها احتمال وقوع حروب أخرى معهم في المستقبل. وعليه، فمن البديهي أن سياستها الأمنية كان يجب أن تركز على انشاء قوة عسكرية كبيرة لمواجهة العرب باستمرار.

ورغم الاتفاق بين الزعماء الاسرائيليين حول اهداف السياسة الخارجية والأمنية خلال الخمسينات، كما تمثلت في السعي نحو تثبيت وجود اسرائيل في المنطقة كدولة مستقلة وقوية، وتدعيم مكانتها الدولية، وبناء قوتها العسكرية، فإن الخلاف بينهم كان قائماً حول الاساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف. فبينهم من كان يفضل التركيز على الجهود السياسية وتقديم بعض التنازلات الشكلية للعرب، واتباع المناورة السياسية للوصول الى الهدف، وبينهم من كان يفضل الاعتماد على سياسة القوة، التي تحتم عدم المساومة، ابدأً، على مكاسب اسرائيل في حرب ١٩٤٨، سواء كان الامر متعلقاً بحقوق اللاجئين أو بمسألة تعديل الحدود. وكانت الغلبة في النهاية لاصحاب هذا الخط المتشدد بزعماء بن - غوريون ودايان، اللذين بادرا الى بلورة سياسة أمنية متصلة مستغلين المشاكل الأمنية الناجمة عن حوادث الحدود، التي كانت تنفذ على شكل هجمات صغيرة ومحدودة، منظمة أو عشوائية، بهدف القيام بشبه نشاط فدائي، وان كان محدوداً وغير واضح المعالم، انطلاقاً من الدول العربية المجاورة، ضد اهداف اسرائيلية تقع في مناطق الحدود. ففي احصائية نشرتها إحدى المصادر الاسرائيلية الموثوقة، بلغ عدد عمليات الحدود هذه منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٦، عشية العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على مصر، نحو ١١٦٥٠ عملية، قتل من جرائها ٤٣٤ اسرائيلياً وجرح ٩٤٢ آخرون<sup>(١)</sup>. وقد نفذت ٧٨٥٠ عملية، من بين هذه العمليات، من الحدود الاردنية، ونحو ٣٠٠٠ من الحدود المصرية و ٦٠٠ من الحدود السورية، ونحو ٢٠٠ من لبنان<sup>(٢)</sup>. وتمثلت هذه العمليات كما يصفها المصدر الاسرائيلي، في مهاجمة القطارات الاسرائيلية ووضع الألغام في الطرق وهجمات متعددة ضد اسرائيليين وغيرها من الحوادث. ولم تكن هذه العمليات، «التي كانت تتم في البداية بمبادرة محلية»، أي من قبل السكان دون علم السلطات العربية، تتسم بطابع التنظيم، الامر الذي تبدل سنة ١٩٥٦، قبيل العدوان الثلاثي، حيث كانت تنفذ العمليات ضد اسرائيل على ايدي فدائيين بتوجيه مصري<sup>(٣)</sup>.

وتذرعا بهذه العمليات، بلورت القيادة الاسرائيلية في ذلك الحين، بزعماء بن - غوريون، سياسة أمنية متشددة تركز على مبدئين أساسيين: الاول، اعداد القوة

العسكرية الاسرائيلية لخوض حروب جديدة شاملة ضد العرب في المستقبل؛ والثاني، منع الاخلال الامني المتواصل في مناطق الحدود بواسطة عمليات انتقامية شديدة ضد القرى والمدن العربية التي ينطلق منها منفذو عمليات الحدود. ويبدو أن العمل على هذين الصعيدين كان مرتبطا في كثير من الاحيان، حيث ان العمليات الانتقامية التي كانت تخطط لها القيادة الاسرائيلية، كانت تلزمها وسائل تنفيذية ملائمة، سواء على صعيد الطاقة البشرية أو الاسلحة أو المعلومات العسكرية، لا يمكن توفيرها الا بواسطة الجيش. كما ان العمليات الانتقامية المتواصلة من جانب اسرائيل، ثم العمليات المضادة لها، كان من شأنها أن تخلق وضعاً من عدم الاستقرار الامني الدائم على الحدود، الذي يمكن أن يتطور في أي لحظة الى مواجهة شاملة. لذلك، لوحظ ان بناء الجيش الاسرائيلي واعداده لمثل هذه المواجهة، كان مترافقا ومتشابكا مع النشاط الانتقامي الجاري، الذي بدأت اسرائيل تنفيذه بصورة فعلية منذ مطلع الخمسينات.

كان موشي دايان رئيس الاركاز الاسرائيلي في منتصف الخمسينات، من كبار مؤيدي سياسة العمليات الانتقامية ومخططيها. ففي محاضرة له في تموز (يوليو) ١٩٥٥، اعتبر دايان ان مشاكل الامن القائمة ليست ظاهرة عابرة، وربما استمرت سنين طويلة، ولذلك «ينبغي بذل جهد كبير من اجل توفير الهدوء وظروف العمل الملائمة في مستوطنات الحدود، وداخل اسرائيل». والاسلوب الافضل، في نظره، لتوفير الامن على الحدود هو اتباع سياسة العمل الانتقامي التي يمكن عن طريقها «تحديد المسائل المحظورة، والمسموح بها، في نهج الدول العربية وسكانها [تجاه اسرائيل]»<sup>(٤)</sup>. ويبرر دايان سياسة العمل الانتقامي بقوله: «لا نستطيع ضمان عدم نسف كل انبوب مياه، أو اقتلاع أية شجرة. ولا نستطيع منع قتل العمال في البساتين والعائلات اثناء الليل. ولكننا قادرون على تحديد ثمن غالٍ لدماثنا، لا نستطيع تحمله اية قرية عربية أو جيش عربي أو حتى حكومات عربية. اننا، بعملنا هذا، نستطيع أن نضمن معارضة القرى العربية للمتسللين عبرها، بدلا من تقديم المساعدة لهم. ونستطيع دفع قادة الجيش الاردني على الحفاظ جيدا على التزاماتهم في حراسة الحدود، بدلا من فشلهم في الصدام مع قواتنا. اننا قادرون على دفع الحكومات العربية للتخلي عن «سياسة القوة» تجاه اسرائيل»<sup>(٥)</sup>. ويضيف دايان: «ان القوات الاسرائيلية لا تستطيع ملاحقة المتسللين الى ما وراء الحدود... الا ان الجيش الاردني قادر على محاربتهم، اذا ايقن ان سرقة بقرة في رامات هالوفيش [مستوطنة اسرائيلية على الحدود مع الاردن] تلحق الضرر بقليلية، وقتل يهودي في روحامه يشكل خطرا على سكان غزة... اما الدافع الذي سيدفع الحكومات والقوات العربية للقيام بذلك — والسكان العرب كي يدركوا ذلك — فيجب أن يكون ملموسا، وحقيقيا وأكيدا، ويتمثل في العمليات الانتقامية والخوف منها. وبدون هذه العمليات سيسوء الوضع على الحدود، أكثر فأكثر، ويصل الى حد الفوضى الحقيقية، [خصوصا وان] المنطقة العربية المجاورة لاسرائيل مشبعة بالعداء لها، بينما تحتوي مخيمات اللاجئين على طاقات متفجرة، بحيث ان عمليات انتقامية شديدة تنفذ من حين الى آخر، يمكنها أن تردع عمليات الشغب التي تسود مناطق الحدود، وتدفع بأمن اسرائيل نحو الانهيار»<sup>(٦)</sup>.

ان من يقرأ هذه الاقوال، يعتقد ان أمن اسرائيل كان، فعلا، في خطر يستوجب



عمليات انتقامية واسعة، كنتك التي نفذت خلال الخمسينات. الا ان الامر لم يكن كذلك، حيث ظهر ان هذه العمليات لم تكن تهدف فقط الى تحقيق الامن على الحدود، وانما كانت لها اهداف غير مرئية تصب في قنوات السلطة والجيش في آن واحد. ومن هذه الناحية، كانت العمليات الانتقامية اداة في الصراع الداخلي بين الزعماء الاسرائيليين حول سياسة اسرائيل الخارجية والامنية، كما سبق وأشرنا. ففي دراسة اعدّها باحثان اسرائيليان من الجامعة العبرية هما الدكتور شلومو اهرونسون، والدكتور دان هورفيتس حول السياسة الانتقامية التي نفذتها اسرائيل منذ قيامها ضد العرب، ورد انه في الخلاف الذي كان قائما بين الحماثم والصقور داخل السلطة الاسرائيلية، حدثت حالات اقدم فيها الحماثم على اقتراح «صمام امان» على شكل عملية انتقامية «من أجل منع اشتعال أوسع مدى»<sup>(٧)</sup>. الا انه، بشكل عام، كان المستفيد الاكبر من عمليات الانتقام في النصف الاول من الخمسينات، هم «الصقور أصحاب التوجه السياسي الاوروبي، الذين كانوا يتطلعون الى معركة قريبة مع مصر»<sup>(٨)</sup>.

من ناحية أخرى، كان من أهداف العمليات الانتقامية ايضا «الحفاظ على المعنويات داخل الجيش وبين السكان، دون خوض حرب شاملة، وكذلك تعزيز الوفاق الاجتماعي [عبر المحافظة على وضع التوتر [الأمني] وخدمة مصالح القيادة السياسية في عدم توجيه النقد لها بسبب ضعفها وعدم فعاليتها»<sup>(٩)</sup>. اضافة الى ذلك وظفت العمليات الانتقامية في «مجال العلاقات الخارجية، في الوقت الذي كانت تخشى به اسرائيل ضغطا سياسيا من جانب الدول الكبرى لتغيير الوضع الراهن، سواء بالنسبة للمطالبة بتعديل الحدود بين اسرائيل والدول العربية، كما جاءت نتيجة حرب ١٩٤٨، ودفع اسرائيل الى العودة للحدود التي رسمت في قرار التقسيم؛ او بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين عبر السماح لهم بالعودة الى ديارهم، أو التعويض على غير الراغبين بذلك. وقد «ساهمت العمليات الانتقامية في خلق جو سياسي وأمني، تنازلت خلاله الدول الكبرى عن مبادرات سياسية كانت مبعث قلق بالنسبة لاسرائيل. وفي حالات أخرى، كان تصعيد التوتر في منطقة معينة [على الحدود] يخدم علاقات اسرائيل بدول كبرى، وهي في نزاع مع القومية العربية، وقادرة على تزويد اسرائيل بالسلاح»<sup>(١٠)</sup>.

### مدرسة شارون الانتقامية

كان الجيش الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨ بمثابة مؤسسة شبه مشلولة، بسبب النقص في الطاقة البشرية في صفوفه، بعدما رفضت عناصر عديدة كانت تنتمي الى المنظمات العسكرية الصهيونية قبل قيام اسرائيل، الانضمام اليه؛ أو تركته إثر التغييرات التي ادخلها عليه بن - غوريون خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها. أما العناصر الجديدة التي انضمت حديثا الى الجيش خلال تلك الفترة، فكانت في معظمها من المهاجرين الجدد، الذين لا تتوفّر لديهم خبرة قتالية سابقة. كذلك كان النقص في السلاح والعتاد، وصعوبة الحصول عليه من المشاكل الملحة التي واجهت المشرفين على بناء الجيش الاسرائيلي في الخمسينات. «فبعد حرب ١٩٤٨، لم يكن هذا الجيش يملك سلاح مدرعات أو سلاحا جويا ليستعين بهما في حرب الاستنزاف اليومية... وكان تطوير هذين السلاحين، فيما بعد،

عائدا الى حالات الفشل التي مُني بها سلاح المشاة في السنوات الاول من الخمسينات، في الرد على عمليات الحدود»<sup>(١١)</sup>. وكما ورد في كتاب المظليين<sup>(١٢)</sup>، فان الجيش الاسرائيلي في تلك الفترة «كان عاجزا امام المتسللين. ورغم ادراكه لضرورة الرد عليهم بعمليات انتقامية، فانه لم يكن يملك الوسائل المطلوبة، ولم تعمه الروح الحيوية لمبادرات كهذه...

«لقد جُرب الجيش قدراته في عمليات انتقامية وفشل. ومرة تلو الاخرى، اضيفت اسماء قرى ومواقع عربية جديدة الى قائمة العار التي حاول الجيش الاسرائيلي ان يتناساها: الفشل في تل المطيلة في الشمال، وفي وادي فوكيت، وفي بيت سيرا، وبيت آفا، وبيت جالا، وايدنه. وفي أكثر من مرة تاهت الوحدات في الطرق وفشلت في عمليات الاستكشاف الليلي». لذلك ارتأت القيادة الاسرائيلية انشاء وحدات خاصة ومختارة لمواجهة حرب الاستنزاف اليومية، «بحيث تصبح نموذجا يحتذى به الجيش الاسرائيلي كله»<sup>(١٣)</sup>. وعلى هذا الاساس أنشئت «الوحدة ١٠١» بقيادة اريئيل (اريك) شارون في آب (اوغسطس) ١٩٥٣، بقرار من رئيس شعبة العمليات في ذلك الحين موشي دايان (الذي تسلم رئاسة الاركان في كانون الاول - ديسمبر من السنة نفسها).

كانت الوحدة ١٠١ عصابة محترفة من الارهابيين، وبمثابة جيش خاص لشارون، الذي أصبح فيما بعد أبرز قادة اسرائيل العسكريين المتميزين بتطرفهم العسكري والسياسي، انطلاقا من عدائهم الشديد للعرب. وقد تمركزت عصابة شارون هذه في معقل جبلي، يدعى معسكر ستيف قرب القدس، مطل على قرية عربية مهجورة. وبحسب الرواية في كتاب المظليين، لم يكن افراد هذه العصابة يصنفون وفق رتبهم العسكرية «وانما وفق كفاءاتهم وتجربتهم القتالية... وكانوا يتدربون باستمرار على تنفيذ هجمات مفاجئة ضد قرى عربية، وعلى نصب الكمائن واساليب التغطية وكيفية الرد في حال اكتشافهم. اوتعرضهم لهجوم من قبل وحدة نظامية»<sup>(١٤)</sup>. وباختصار فقد تخرج من هذا المعسكر عصابة محترفة للجرائم، مهمتها تنفيذ عمليات انتقامية ضد مراكز مدنية وتجمعات سكانية في الاساس، في الدول العربية المجاورة، بهدف قتل اكبر عدد من العرب لردعهم عن التحرش باسرائيل. والجدير بالذكر انه بعد مرور اربعة اشهر على الاعلان عن قيام الوحدة ١٠١، ولاسباب لا مجال لذكرها هنا، جرى توحيدها مع كتيبة المظليين في الجيش الاسرائيلي في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وتم ذلك بمبادرة من دايان، الذي عارض فيما بعد وجود فرق «مختارة» داخل الجيش، معلنا ان ما تستطيع تنفيذه احدى الوحدات، يجب ان تنفذه الوحدات الاخرى، ومبررا تأييده في البداية لاقامة الوحدة ١٠١ في انه كان تأييدا مؤقتا فقط فرضته الظروف، بسبب فشل الجيش في عملياته الانتقامية الاولى<sup>(١٥)</sup>. ووافق شارون على ضم وحدته الى المظليين بعد تعيينه قائدا لهم.

لقد كانت اساليب الاعمال الاجرامية التي اتبعتها الوحدة ١٠١ في عملياتها الانتقامية ضد العرب، الاساس الذي بلور عليه الجيش الاسرائيلي منذ بداية تطوره، النهج القتالي الارهابي، كما تجسد في حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب، وخاصة ضد الفلسطينيين. فعمليات القصف الشديد بأحدث الأسلحة المتوفرة من البر والبحر والجو، ضد مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان خلال الحرب الاخيرة، التي ادت الى تدميرها

بشكل كامل تقريباً، وقتل وتشريد الآلاف من سكانها، ثم القصف المتواصل على بيروت مع فرض الحصار التمويني الشديد على سكانها المدنيين، ليست من الأمور الغريبة بالنسبة لجيش نشأ منذ «صغره» في مدرسة شارون الارهابية، وخاصة وان شارون هذا، كان وزير الدفاع، وصاحب الامر والنهي في تخطيط النشاط العسكري وتوجيهه.

### نشاط الوحدة ١٠١

يلاحظ من خلال وصف عمليات الوحدة ١٠١، كما جاء في كتاب المظليين، المذكور سابقاً، وفي الكتب الكثيرة التي صدرت حول هذا الموضوع خلال الوقت<sup>(١٦)</sup> (وأبرزها كتاب يوميات احد أبرز ارهابييها المدعو مثير هار - تسيون الذي يصف بدقة متناهية الاساليب الاجرامية التي كان يتبعها ورفاقه في قتل العرب)<sup>(١٧)</sup>. ان جميع هذه العمليات كانت تنفذ ليلاً وبنفس الاسلوب الذي كانت تنفذ به عمليات اتسل (الارغون) وليحي (عصابة شتيرن) والبلماح «كتائب الصاعقة»، التابعة للهاغاناه خلال حرب ١٩٤٨ وقبلها، أي التركيز على القتل والتدمير بين تجمعات السكان المدنيين العرب دون تمييز. وسنركز هنا على أبرز العمليات الانتقامية واكثرها اجراماً، التي نفذتها هذه الوحدة، منذ انشائها كوحدة مستقلة، وبعد اندماجها مع كتيبة المظليين، وحتى عشية العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦.

كانت اولى العمليات «الرسمية» التي نفذتها هذه الوحدة، هي الهجوم على مخيم اللاجئين «البرج» في قطاع غزة في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣؛ وهو الهجوم الذي شارك فيه شارون شخصياً، الى جانب المدعو هار - تسيون المذكور سابقاً، وارهابي آخر في المجموعة يدعى شلومو بنوم. وبعد اكتشافهم داخل المخيم، بدأوا باطلاق الرصاص باتجاه سكانه الهاربين في كل اتجاه، وينسف عدد كبير من منازلهم، مما أدى الى استشهاد عشرين فلسطينياً من سكانه وجرح عشرين آخرين، باعتراف المصادر الاسرائيلية نفسها<sup>(١٨)</sup>.

الا ان شارون كان يحلم بعمليات انتقامية اوسع «تليق بمستوى افراد وحدته وكفاءتهم». وسنحت له الفرصة في الهجوم على قرية القبية الاردنية في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ «انتقاماً لبعض حوادث الحدود التي قدم منقذوها من اتجاه الحدود الاردنية»<sup>(١٩)</sup>. وكان الهدف من هذا الهجوم، الذي قاده شارون شخصياً ايضاً، هو «نسف عشرات المنازل في القبية. ومحو ابدى لوصمة العار التي لحقت بالجيش الاسرائيلي نتيجة هزيمته في عمليات سابقة»<sup>(٢٠)</sup>. وكما يروي هار - تسيون في وصفه لهذا الهجوم، فان القوة الاسرائيلية، لم تستطع المحافظة على عنصر المفاجأة بعدما صادفت مجموعته اثناء تقدمها نحو القرية، أبا وابنه، حاولا الهرب، فقتلتهم. رغم ذلك، استمر الهجوم «وفي الساعة الحادية عشر ليلاً كانت القبية قرية اشباح خاوية، يلفها السكون، وقد اختفى جميع سكانها في الظلام... وشكلت [هدفاً] لعملية تفجير ضخمة تحولت الى عملية قتل مخيفة... استمرت ثلاث ساعات، تحولت نتيجتها خمسة واربعون بيتاً الى أكوام من الدمار [فجرت البيوت وسكانها نائمون فيها]... وفي اليوم التالي بعد انسحاب القوة الاسرائيلية ظهرت نتائج العملية المخيفة، بعد ان عاد الاردنيون الى قريتهم واكتشفوا سبعين جثة بين الانقاض، بينها عشرات النساء والاطفال»<sup>(٢١)</sup>. كانت مجزرة رهيبية نفذتها الوحدة ١٠١



ضد قرية عربية آمنة، استنكرها الرأي العام الدولي بشدة، وصدر قرار عن مجلس الامن بادانتها (القرار رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٥٣) مما اضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، في ذلك الحين، دافيد بن - غوريون الى انكار أي دور للجيش الاسرائيلي فيها، وتجييرها لحساب سكان المستوطنات الحدودية «الذين نفذوها بفعل استيائهم من الهجمات التي تنفذ ضدهم من الاردن»<sup>(٢٢)</sup>.

الا انه رغم هذا الاستنكار العالمي، والتنكر الاسرائيلي الرسمي من المسؤولية تجاه مجزرة القبية، فقد «حظي شارون بتقدير كبير على التنفيذ الفاجع من جانب قاداته، الذين رشحوه لتولي مناصب رفيعة، بعدما شعروا ان الوحدة ١٠١ اصبحت مكانا ضيقا بالنسبة له»<sup>(٢٣)</sup>، فعين قائدا للمظليين بعد دمج وحدته معهم، كما سبق واشرنا، «واصبحت دروس عملية [مجزرة] القبية، الاساس لاسلوب العمليات الانتقامية الذي تبناه الجيش الاسرائيلي منذ تلك الفترة وحتى [عدوان ١٩٥٦]»<sup>(٢٤)</sup>.

وكان الهجوم على قرية نحلين في آذار (مارس) ١٩٥٤ اول عملية انتقامية كبيرة ينفذها المظليون بقيادة شارون. وقد تلاه الهجوم على معسكر عزون الاردني شرقي قلقيلية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤، وقع الهجوم ضد موقع مصري محصن في قطاع غزة، مقابل كيبوتس كيسوفيم، شارك فيه مئة جندي اسرائيلي على رأسهم شارون، الذي اصيب خلال المعركة. ويلاحظ من خلال الوقوف على احداث تلك الفترة، ان العنف الذي تميزت به العمليات الانتقامية الاسرائيلية، كان يزداد حدة مع كل عملية جديدة، خصوصا بعد تعيين دايان رئيسا للاركان في اواخر ١٩٥٤. مع عودة بن - غوريون الى وزارة الدفاع في شباط (فبراير) ١٩٥٥، بدأ التخطيط لعمليات انتقامية واسعة النطاق ضد الدول العربية، خاصة ضد مصر، كرد على نشاط الفدائيين من غزة خلال تلك الفترة. وكانت أبرز العمليات التي نفذت، آنذاك، هي الهجوم على معسكر مصري قرب غزة في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٥، الذي تسبب في استشهاد ٢٢ جنديا مصريا واصابة ١٤ آخرين. وكان هذا هو الهجوم الاول الذي بشر بعودة بن - غوريون الى وزارة الدفاع في حكومة شاريت في ذلك الحين، بعد اعتكافه فترة من الزمن في كيبوتس سديه بوكر. وقد «وافق بن - غوريون على اتباع سياسة انتقامية عنيفة، كما اقترح عليه رئيس الاركان دايان»<sup>(٢٥)</sup>، مما ادى الى زيادة حدة الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة شاريت، الذي تحفظ ازاء هذه السياسة. الا ان بن - غوريون سرعان ما عاد، بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٥٥، ليتسلم رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وبذلك أحكم سيطرته تماما بمساندة حليفه دايان على السياسة الامنية، واستطاع تطوير العمليات الانتقامية ضد الدول العربية، دون أن يأخذ اعتبارا للانعكاسات السياسية أو النتائج العملية التي يمكن أن تحدثها.

بعد عملية غزة، التي قتل خلالها ثمانية جنود اسرائيليين ايضا، تلاحقت العمليات الانتقامية ضد القطاع في الاساس، وكان أبرزها الهجوم الكبير على خان يونس في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٥٥، بهدف «نسف مبنى الشرطة هناك حيث تتواجد قيادة السرية الفلسطينية في قطاع غزة»<sup>(٢٦)</sup>. وقد تسبب هذا الهجوم في استشهاد ٢٧ فدائيا وجرح ٥٨ آخرين. الا ان هذه العمليات لم تؤد الى استتباب الامن على الحدود بواسطة ردع

العرب، كما كان يخطط منفذوها. «وربما كان هنالك بعض السذج في الجيش والحكومة، ممن اعتقدوا ان عملية خان يونس ستردع المصريين. وكان العكس هو الصحيح، حيث اعلن عبد الناصر بعدها اغلاق مضائق تيران أمام السفن والطائرات الاسرائيلية. وفي اواسط ايلول (سبتمبر) من تلك السنة، اي ١٩٥٥ عمت اسرائيل موجة من النشاط الفدائي قدم منفذوه من قواعد في الاردن ولبنان. وفي ٢٧ من الشهر نفسه، بشر عبد الناصر شعبه بتوقيع صفقة السلاح التشيكية، التي كانت ستوفر لمصر كميات ضخمة من الدبابات والمدافع والطائرات الجديدة. وفي ١٧ تشرين الاول (أكتوبر) وقعت مصر وسوريا على حلف عسكري، وشكلتا قيادة مشتركة. وقبل ان يجف الحبر على الاتفاق، فتح السوريون جبهة جديدة ضد اسرائيل»<sup>(٢٧)</sup>.

وردت اسرائيل على هذه التطورات بمزيد من العمليات الانتقامية، أبرزها الهجوم على مركز الشرطة المصرية في قلعة الكونتيله في سيناء يوم ٢٩ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٥، والهجوم على مواقع الصبحة في منطقة العوجة في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، ثم الهجوم الواسع على مواقع السوريين غربي بحيرة طبريا في ١١ كانون الاول (ديسمبر)، الذي اعتبر ذروة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل في الخمسينات. الا أنه، في هذه الاثناء، بدأت القيادة الاسرائيلية تعيد النظر في سياستها الامنية، خصوصا وان العمليات الانتقامية لم تحقق ايا من الاهداف المتوخاة منها. «فالدول العربية لم تعمل على كبح الفدائيين، ولم تكن قوة الجيش الاسرائيلي الرادعة قوية بما فيه الكفاية لمنع الجيوش العربية من التحرش باسرائيل بشكل متواصل. والاهم من ذلك، أن خسائر [اسرائيل] في عمليات الهجوم على مراكز الشرطة الاردنية، فاقت مايستطيع الجيش والجمهور الاسرائيلي تحمله. [مثلا] في الهجوم على شرطة قلقيلية ليلة ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، قتل ١٨ جنديا اسرائيليا بينهم ٨ ضباط، وأصيب ٥٠ آخرون»<sup>(٢٨)</sup>. بعد هذا الهجوم الذي سبق العدوان بثمانية عشر يوما تقريبا، اعلن رئيس الاركان دايان: «أصبح واضحا للجميع عندنا ان فترة العمليات الانتقامية الليلية قد انتهت»<sup>(٢٩)</sup>. وبالطبع، فان دايان لم يكن يقصد في كلامه هذا تراجعاً عن النهج العدائي تجاه العرب، وانما كان يخطط لبدء مرحلة جديدة في الصراع معهم، تركز اولا على المبادرة الى خوض مواجهات شاملة ضدهم، ثم على تطوير سياسة العمل الانتقامي الجاري، وتركيزه على اساليب جديدة كاستخدام المدرعات وسلاح الجو مثلا. وتم ذلك، بعدما استنفذت قوة المظليين، الذين بلوروا وجسدوا المبادئ وطرق العمل الاساسية في هذه السياسة، فأصبحوا، بروحهم الاجرامية ونشاطهم الارهابي، نموذجا يحتذى به الجيش الاسرائيلي حتى اليوم.

### فشل اسرائيل في ضم قطاع غزة بعد عدوان ١٩٥٦:

كان العدوان الثلاثي الذي نفذته اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، والذي اعتبر اول مواجهة شاملة بعد حرب ١٩٤٨، خاتمة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل خلال الخمسينات. فالسياسة الخارجية والامنية التي بلورتها القيادة الاسرائيلية في تلك الفترة، والتي افرزت مثل هذا العدوان، قد أثبتت فشل

تطلعات اسرائيل نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع العرب الى سلام شامل، وفي حال عدم تحقيق ذلك، ردعهم عن التحرش بها بواسطة الاعمال الانتقامية ضدهم. اضافة الى ذلك، فان هذا العدوان لم يكن ايضا بمعزل عن اهداف اسرائيل التوسعية على حساب الاراضي العربية. فمبررات اسرائيل المعلنة لهذا العدوان، كما جرى التركيز عليها، والمتمثلة في «تقويض الحياة المستقرة في اسرائيل من جراء عمليات الارهاب، واغلاق الممرات البحرية والجوية في خليج ايلات، وتقويض ميزان التسليح بين الجيش الاسرائيلي والجيش العربية، ودخول قوات عربية، عراقية وسورية الى الاردن، واخيرا ابرام حلف عسكري ثلاثي بين مصر وسوريا والاردن وتشكيل قيادة عربية مشتركة» - لم تخف المبرر الاساسي المتمثل في سحق الوجود الفلسطيني في قطاع غزة، وضمه الى اسرائيل بعد احتلاله.

ورغم خلو بيان رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن-غوريون، امام الكنيست الاسرائيلي في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول اهداف اسرائيل التي تبغي تحقيقها من وراء عدوانها ضد مصر، من اي ذكر للقضية الفلسطينية أو حتى لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة<sup>(٣٣)</sup>، فانه سرعان ما تبينت حقيقة مطامع اسرائيل في الاستيلاء على مناطقها. فبعد قبول اسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول وجوب الانسحاب من الاراضي المصرية، بدأت حكومتها تتراجع محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على القطاع. وهذا ما اعلنه بن-غوريون امام الكنيست بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من «ان القطاع لم يكن ابدا منطقة مصرية، وقد احتفظت به مصر مدة ثماني سنوات كجائزة على غزوها [فلسطين]. وخلال هذه المدة لم تفعل شيئا لتطويره وانهاشه... ومن قطاع غزة انطلقت مجموعات الفدائيين نحو اسرائيل». وزعم بن-غوريون، ايضا، ان الوضع في القطاع فريد من نوعه، حيث لا تستطيع أية قوة تابعة للامم المتحدة منع تنظيم خلايا الفدائيين فيه... ودخول قوات الطوارئ الدولية اليه سيسيء الى الوضع الامني في جميع المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود، مقابله<sup>(٣٥)</sup>.

ولم تكن ادعاءات بن-غوريون هذه سوى مقدمة لاعلانه، صراحة، عن نية اسرائيل الاحتفاظ بقطاع غزة بصورة دائمة. فقد اعلن انه «بعد الاستجابة لموقف الجمعية العامة، فان اسرائيل لا تنوي الاحتفاظ بجيشها داخل القطاع، ولكنها ملزمة على البقاء فيه، بعد تحديد العلاقة بين الادارة الاسرائيلية وبين الامم المتحدة، حيث ستقوم هذه الادارة بالمحافظة على الامن الداخلي هنالك بواسطة الشرطة، وستواصل تطوير ادارة ذاتية للسكان في القرية والمدينة في المنطقة، وتأمين الخدمات العامة لهم...»<sup>(٣٦)</sup>. اما مشكلة اللاجئين في القطاع فان بن-غوريون تنصل من المسؤولية تجاهها، طالبا من الامم المتحدة، باسم حكومته، وضع مشروع لحل دائم لها. ويبدو ان هذه المشكلة كانت السبب الاساسي الذي دفع بن-غوريون الى عدم المطالبة بضم القطاع ضما كاملا الى اسرائيل في ذلك الحين. ففي جلسة مغلفة لقيادة حزب مباي بعد العدوان، عارض بن-غوريون مسألة الضم الكامل «لأنها تقضي بحمل مسؤولية استيعاب اللاجئين في انحاء البلد، وهذا يعني زيادة عدد السكان العرب في اسرائيل بنحو نصف مليون شخص»<sup>(٣٧)</sup>.



وبالفعل فقد صادق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ على مشروع قرار تقدم به مباي باسم الائتلاف الحكومي، ينص على وجوب «احتفاظ اسرائيل بقطاع غزة، بحيث تكون مسؤولة عن الامن الداخلي والخارجي في المنطقة، وتوفير للاونروا جميع التسهيلات اللازمة لمواصلة تقديم خدماتها الى اللاجئين، وتضمن توفير الخدمات العامة للسكان»<sup>(٢٨)</sup>.

على أي حال، فإن التفكير باحتلال قطاع غزة، كان واردا في ذهن الزعماء الاسرائيليين حتى قبل العدوان الثلاثي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، خصوصا بعد اكتشاف النفط في منطقة حيليش القريبة منه، والخوف من تعرض هذه المنطقة الى ضربات الفدائيين<sup>(٢٩)</sup>. وكانت اولى الخطوات التي فكر الاسرائيليون باتخاذها، هي تلك التي وردت في مذكرة تقدم بها مدير المخابرات العامة ايسر هارثيل، الذي اقترح العمل على احتلال قطاع غزة بالسرعة الممكنة «لأنه، مهما كان الشكل الذي ستتطور به الامور — على المدى القصير — فإنه لا يمكن منع وقوع حرب بين [اسرائيل] ومصر، ومن المستحسن وقوعها في احسن الظروف ملائمة [لإسرائيل]»<sup>(٣٠)</sup>. وقد درس هذا الاقتراح بجدية وعمق، حيث برز ايضا الموقف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في القطاع، وهو نفس الموقف الصهيوني القديم والمعروف، الذي يجيز السيطرة على الارض ومحاولة التخلص من سكانها. والجدير بالذكر ان بن — غوريون كان قد اقترح منذ سنة ١٩٥٥، في حديث له مع صحفي اميركي، اخراج اللاجئين من القطاع وضمه الى اسرائيل<sup>(٣١)</sup>. الا ان هذه الرغبة لم تتحقق اثناء احتلال قطاع غزة سنة ١٩٥٦. فاسرائيل لم تستطع التخلص من سكانه، رغم عمليات القمع الشديدة التي مارستها ضدهم، وبالتالي وجدت نفسها مسؤولة عن مصير أكثر من ٢٠٠ الف لاجيء في المنطقة، مما ادى الى اثاره النقاش من جديد حول القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة داخل الامم المتحدة.

وقد ادى الضغط القوي على اسرائيل، خصوصا الاميركي، الى تراجعها اخيرا عن مشروع احتفاظها بالقطاع، حيث اعلن بن — غوريون في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، اي بعد أربعة اشهر تقريبا على احتلال المنطقة، قرار اسرائيل القاضي بالانسحاب من المنطقة «على اساس الافتراضات التالية: اولا، ان تقوم القوات الدولية بتسليم الحكم العسكري والمدني من القوات الاسرائيلية. ثانيا، ان تتولى هذه القوات المحافظة على الامن والممتلكات، وضمان [تشكيل] ادارة مدنية، وتوفير مساعدة قصوى [لتنفيذ] برنامج الامم المتحدة حول توطين اللاجئين. ثالثا، تواصل الامم المتحدة تحمل مسؤولية ادارة القطاع، حتى الوصول الى اتفاق نهائي حول هذه المنطقة»<sup>(٣٢)</sup>. الا ان «افتراضات» بن — غوريون هذه لم تكن ملزمة بالنسبة لاية جهة، وبالتالي لم يبق امامه سوى الاعلان، نهائيا، عن فشل مخططة تجاه القطاع، قائلا انه غير متأكد من «نية المصريين حول العودة الى القطاع، سواء كادارة مدنية او كقوة احتلال عسكرية، استنادا الى اتفاقية الهدنة»<sup>(٣٣)</sup>. لذلك بدأ يرثي لحال مستوطني الحدود «الذين ذعروا بعد سماعهم قرار اخلاء القطاع». وخلافا لتصريحاته حول مسؤولية النظام المصري في «تحرير» سكان القطاع ضد اسرائيل، فان بن — غوريون تراجع عن هذا الاتهام ايضا، مدعيا ان «قطاع غزة هو مصدر فوضى — تحت اي حكم أو أية ادارة، طالما لم يجر توطين اللاجئين في بلد آخر. ومن

يتحدث حول قطاع غزة دون ان يرى حقيقة المشاكل والاحطار المرتبطة بتركيب السكان، فانه يعيش في عالم من الالهام<sup>(٤٤)</sup>.

الا ان تخلي القيادة الاسرائيلية عن اوهامها تجاه الاحتفاظ بقطاع غزة لم ينعكس على سياستها العامة تجاه الفلسطينيين. ولم تؤثر مواجهة الواقع الاليم الذي يعيشه اللاجئين من بين سكانه، على تبدل نظرة الاسرائيليين تجاههم، حيث بقي تجاهل حقوقهم حجر الاساس في السياسة الاسرائيلية بعد العدوان الثلاثي، كما كان قبله. ويبدو ان الرأي العام الاسرائيلي القائل بأن عدوان ١٩٥٦، كان بمثابة العملية الانتقامية الاخيرة التي ختمت تلك الفترة، صحيحا من الناحية العسكرية البحتة، حيث توقف بعدها النشاط الفدائي الموجه من قطاع غزة. الا ان النتيجة الفعلية التي افرزها هذا العدوان، وما سبقه من عمليات ارهابية ضد العرب، هو تأسيس النهج العدائي الانتقامي في السياسة الاسرائيلية تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، الامر الذي تحول فيما بعد الى خبز اسرائيل اليومي في نشاطها العدواني الجاري ضدهم.

- 
- (١) والتر ايتان، بين يسرائيل لعاميم (بين اسرائيل والشعوب)، تل ابيب: مساهم، ١٩٥٨، ص ١٠٠ (بالعبرية).  
 (٢) المصدر نفسه.  
 (٣) المصدر نفسه.  
 (٤) منير هار - تسيون، بركي يومان (فصول مذكرات)، تل ابيب: ليفين - ابشتاين، ١٩٦٩، ص ١٠٠ (بالعبرية).  
 (٥) المصدر نفسه.  
 (٦) حديث لرئيس الاركان الاسرائيلي موشي دايان، كما نقله موشي شاريت في يومان ايشي (يوميات شخصية)، تل ابيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٥٩٥ (بالعبرية).  
 (٧) هآرتس، ١٩٧١/٧/١٢.  
 (٨) المصدر نفسه.  
 (٩) المصدر نفسه.  
 (١٠) المصدر نفسه.  
 (١١) اوري ميلشتاين، بدام فنيش - يهودا (بالدم والنار يهودا)، تل ابيب، ليفين - ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).  
 (١٢) الدكتور ميخائيل بار - زوهار، سيفر هتسنحانيم (كتاب المظليين)، تل ابيب: ليفين - ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).  
 (١٣) مليشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.  
 (١٤) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.  
 (١٥) المصدر نفسه.  
 (١٦) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.  
 (١٧) هار - تسيون، مصدر سبق ذكره.  
 (١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٤.  
 (١٩) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.  
 (٢٠) المصدر نفسه.  
 (٢١) هار - تسيون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ - ١٦٥.  
 (٢٢) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧١.  
 (٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.  
 (٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٨.  
 (٢٥) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.  
 (٢٦) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.  
 (٢٧) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.  
 (٢٨) بار - زوهار، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.  
 (٢٩) المصدر نفسه.  
 (٣٠) ميلشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.  
 (٣١) نص بيان رئيس الحكومة دافيد بن - غوريون امام الكنيست، في ديفري هاكنيست (محاضر الكنيست)، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧ - ١٩٩ (بالعبرية).  
 (٣٢) يهودا فالخ، اطلس كرتا لقولدوت ايرتس يسروئيل (اطلس كرتا لتاريخ ارض - اسرائيل)، القدس: كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ١٢٤ (بالعبرية).  
 (٣٣) بيان حول الوضع السياسي والعسكري

- القاء بن-غوريون امام الكنيست، في محاضر الكنيست، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧-١٩٩.
- (٢٤) من بيان بن-غوريون امام الكنيست، في محاضر الكنيست، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، ص ٨٢٦.
- (٣٥) المصدر نفسه.
- (٣٦) المصدر نفسه.
- (٣٧) شاريت، مصدر سبق ذكره، الجزء الخامس، ص ١٤٢٥.
- (٣٨) من بيان بن-غوريون، انظر الملاحظة رقم ٣٤، ص ٨٥١.
- (٣٩) شاريت، مصدر سبق ذكره، الجزء الرابع، ص ١٢٠٣.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٠٠.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ١١٧١.
- (٤٢) من بيان القاء بن-غوريون امام الكنيست، في محاضر الكنيست، ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، ص ٢٢ (بالعبرية).
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) المصدر نفسه.



## تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية (١٩٦٧-١٩٧٣)

د. أسعد عبد الرحمن

شهد الشرق الاوسط في النصف الاول من العام ١٩٦٧ سلسلة من التطورات المتداخلة أدت بمحصلتها الى اندلاع الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة يوم الخامس من حزيران (يونيو) من العام ذاته.

□ ففي الوقت الذي بلغت فيه حدة الحرب الباردة، بين الدول العربية قمتها في أيار (مايو) ١٩٦٧، كان العمل الفدائي الفلسطيني قد عبر عن نفسه بقوة في تشعب تنظيماته، وفي ازدياد عملياته الموجهة لاسرائيل، وفي اتساع موجة التأييد الشعبي له بين الجماهير العربية بشكل عام والجماهير الفلسطينية بشكل خاص.

□ ترافق ذلك مع انفراد سورية - الدولة بتأييد العمل الفدائي ودعمه، وبالتهاب جذوة التناقض بينها وبين اسرائيل التي كانت، تحت وطأة ضائقة اقتصادية شديدة، تحاول ايجاد غطاء خارجي لمشاكلها الداخلية من خلال متابعة تنفيذ مخططاتها التوسعية باحتلال اراض عربية جديدة. ولهذا، استغلت اسرائيل التأييد السوري الرسمي للعمل الفدائي واطلقت سيلا عارما من التصريحات التهديدية، أعلن بموجبها عدد من كبار المسؤولين الاسرائيليين في أيار (مايو) ١٩٦٧ عن نيتهم في احتلال دمشق وتغيير نظام الحكم فيها.

□ ازاء ذلك كله، لم تملك الجمهورية العربية المتحدة الا حشد قواتها العسكرية على خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل، وذلك تنفيذا «لاتفاقية الدفاع المشترك» الموقعة بينها وبين سورية في العام الفائت. نجم عن ذلك تلاحق خطر في الاحداث على ثلاثة مستويات: فمن جهة، بلغ التوتر مع اسرائيل نقطة اللاعودة بعد طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية في ١٦/٥/١٩٦٧، وما تبعه من اغلاق لمدخل خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية بعد ذلك بخمسة أيام؛ ومن جهة ثانية، شهدت المنطقة اندفاعا لرأب الصدع العربي عن طريق «اتفاقية الدفاع المشترك» بين ج.ع.م. والاردن يوم ٣٠ أيار (مايو) وانضمام العراق اليها في ٢ حزيران (يونيو)؛ ومن جهة ثالثة، ازداد تمحور العلاقات الدولية بحيث وقف الاتحاد السوفياتي الى جانب العرب، في حين وقفت الولايات المتحدة والغرب اجمالا

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (ابريل) ١٩٨٣

الى جانب اسرائيل. وهكذا، كان فتيل الوضع المتفجر بانتظار الشرارة التي تشعل نار الحرب.

### (١) حرب حزيران ١٩٦٧

اندلعت الحرب بهجوم جوي اسرائيلي صاعق بدأ صباح الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واستهدف المطارات العسكرية في الاراضي المصرية. في الحال، أعلنت ج.ع.م. الحرب على اسرائيل وتبعتها في ذلك سورية والاردن وعدد آخر من الدول العربية<sup>(١)</sup>. وفي هذه الاثناء، اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد في بغداد يوم الحرب قرارا بقطع النفط عن كل من يعتدي أو يساعد في العدوان على الدول العربية<sup>(٢)</sup>.

أصدرت ج.ع.م. بيانا يوم ١٩٦٧/٦/٦ أعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية بسبب تواطئهما مع اسرائيل في هجومها. وفي اليوم ذاته وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب دعا فيها الى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد. وفي اليوم التالي (١٩٦٧/٦/٧) حذت كل من العراق والسودان حذو ج.ع.م. فقطعتا علاقاتهما مع اميركا وبريطانية في حين اعلن العراق قطع نفطه عن الدولتين المشاركتين في العدوان<sup>(٣)</sup>.

كانت المعارك الحربية، بعد تحطيم سلاح الطيران المصري في الساعات الاولى للحرب، قد سارت لصالح اسرائيل على جميع الجبهات في ج.ع.م. والاردن وسورية. ولهذا التزمت الدول العربية بقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/٦/٩ والقاضي بوقف اطلاق النار في حين استمرت اسرائيل في عملياتها العسكرية بالرغم من موافقتها اللفظية على القرار. وهكذا تابعت اسرائيل هجومها الى أن استكملت تنفيذ خطتها على الجبهة السورية واتمت احتلال المرتفعات وبلدة القنيطرة في هضبة الجولان<sup>(٤)</sup>. وفي هذه الاثناء كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أعلن، تحت وطأة الهزيمة العسكرية، استقالته من منصب رئاسة الجمهورية. وفي الحال عمت المظاهرات الشعبية أكثر من بلد عربي مطالبة الرئيس عبد الناصر بالعدول عن استقالته في وقت طير فيه عدد من الزعماء العرب برقيات إلى رئيس ج.ع.م. المستقيل ناشدوه فيها طرح الاستقالة جانبا والرجوع الى مزاولة أعمال منصبه. وما زال الضغط الشعبي والرسمي على الرئيس حتى عاد عن استقالته يوم ١٩٦٧/٩/١٠<sup>(٥)</sup>.

أسفرت الحرب عن جملة نتائج خطيرة. فبالإضافة الى فداحة الخسائر في الارواح والمعدات والعتاد والمعنويات والكبرياء، وسعت الصهيونية سيطرتها على الاراضي العربية بما يقرب من خمسة أضعاف (من ٢٠,٨٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٤٨/١٩٤٩ الى ١٠٢,٤٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٦٧). هذا بالإضافة الى تفاقم مشكلة النازحين الفلسطينيين الذين ازداد عددهم بحوالي ٤٠٠ ألف نازح جديد، ناهيك عن الالوف من النازحين العرب في سورية وج.ع.م. هذا عن الخسائر العربية المباشرة<sup>(٦)</sup>.

أما الخسائر غير المباشرة (بمعنى المكتسبات الاسرائيلية) فتتلخص في الغنائم المادية وفي ازدياد العمق الامني الاستراتيجي، مما وفر قواعد جغرافية مادية استند اليها التنامي في الاحساس الجماهيري الاسرائيلي بالامان. وقد ترافق ذلك الاحساس مع شعور

مماثل نما في الاوساط الصهيونية على امتداد الكرة الارضية، وتجسد عمليا في اتساع نطاق الهجرة الصهيونية الى فلسطين بعد أن تم تقوية اواصر اللحمة بين اسرائيل وصهيونيي العالم في ظل أجواء الاضاءة الاعلامية الشديدة التي احيط بها الانتصار الاسرائيلي. هذا بالإضافة الى الازدياد الهائل في مصداقية قوة الردع الاسرائيلية لدى الاوساط الاستعمارية العالمية وما نجم عن ذلك من تمتين لعرى التحالف بين تلك الاوساط واسرائيل.

على أن لقائمة «الربح غير المباشر» تلك ما يقابلها من «خسارة غير مباشرة»؛ فمن جهة، منعت الجماهير العربية سقوط النظم العربية التي أرادت اسرائيل وحلفاؤها الدوليون اسقاطها؛ ومن جهة ثانية، فتحت الهزيمة العربية أبواب المنطقة على مصراعها أمام النفوذ السوفياتي؛ ومن جهة ثالثة، كانت هزيمة الجيوش العربية بمثابة الدعوة لمزيد من العمل العربي الشعبي المسلح بشكل عام ولتصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بشكل خاص.

وقد تميزت التطورات اللاحقة لحرب ١٩٦٧ في المنطقة عن تلك التي جاءت اثر حرب ١٩٥٦، بكون الهزيمة العسكرية (بدون الهزيمة السياسية الكاملة) في حرب الخامس من حزيران قد دفعت العمل الفدائي الفلسطيني الى الامام، وأدت الى صعود نفوذ الدول العربية المحافظة، في حين كانت الهزيمة العسكرية (والانتصار السياسي) اللذان أعقبا حرب ١٩٥٦ قد أبعدا العمل الفلسطيني الخاص ونفوذ المعسكر العربي المحافظ الى المؤخرة من جهة، ودفعا نفوذ الدول العربية الراديكالية الى المقدمة من جهة ثانية. كذلك تميزت تطورات ما بعد ١٩٦٧ باشتعال جبهات دول المواجهة مع اسرائيل، في حين أدت حرب ١٩٥٦ الى تجميد التناقض العربي - الاسرائيلي فترة امتدت حتى العام ١٩٦٣/١٩٦٤. هذا عن حرب ١٩٦٧.

أما حركة تطورات القضية الفلسطينية على صعيد الدول العربية في الفترة ما بعد ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (وحتى ٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣) فيمكن متابعتها ضمن عنوان العلاقات الفلسطينية - العربية. وتندرج هذه العلاقات، بشكل عام، تحت بابين رئيسيين وفقا لنوع التناقض الذي حكم تلك العلاقات. فنمو العمل الفدائي الفلسطيني تنظيميا وجماهيريا وسياسيا وعسكريا، وتحوله الى قوة بارزة ضمن القوى الفاعلة في المنطقة، أدى الى تناقض دموي وعنيف مع الاردن ولبنان، وإلى تناقض سياسي غير عنيف أقرب ما يكون الى التعارض مع دول عربية أخرى، وبالاساس مع مصر.

## (٢) العلاقات الفلسطينية - العربية

ان أية محاولة لاستعراض العلاقات الفلسطينية - العربية لا بد من أن تعرض، ولو بشكل سريع، للشكل والحجم الجديدين الخاصين «بالطرف الفلسطيني» في هذه العلاقات وللسمات الخاصة التي حكمت علاقات هذا الطرف بفريق دون آخر من منظومة الدول العربية المعنية، وبخاصة وأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» أعلنت بدء «الانطلاقة الثانية» لعملها في الايام الاخيرة من شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧. وقد رافق ذلك الاعلان سلسلة من العمليات العسكرية داخل المناطق المحتلة<sup>(٧)</sup>.



ومع تصاعد نشاط حركة فتح، ازداد التملل السياسي الفلسطيني الى مستوى جديد بدأت معه ظاهرة تعدد المنظمات الفدائية الفلسطينية تأخذ مداها الطبيعي. فأعلن في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته عن قيام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي تشكلت اثر اندماج ثلاث منظمات فدائية فلسطينية صغيرة كانت جميعها عاملة قبل حرب-١٩٦٧. وهذه المنظمات هي: «شباب الثأر» التابعة «لحركة القوميين العرب» و«منظمة أبطال العودة» و«جبهة التحرير الفلسطينية»<sup>(٨)</sup>.

وما لبثت الساحة الفلسطينية أن امتلأت بتنظيمات جديدة، جاءت اما نتاجا لتشكّل جديد أو انشقاقا عن منظمات قديمة أو اندماجا بين اثنتين أو أكثر من هذه المنظمات. ومع نهاية العام ١٩٧٣، لم يعد يتروّد في المنطقة سوى أسماء المنظمات التالية المتفاوتة، احيانا الى حد بعيد، في حجومها التنظيمية وقدراتها القتالية وأوزانها السياسية وال جماهيرية. هذه المنظمات هي: «حركة التحرير الوطني الفلسطيني — فتح» وهي الاولى والابرز والاسع امتدادا، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«الصاعقة» (ذات العلاقة الوثيقة بسورية) و«جبهة التحرير العربية» (الوثيقة العلاقة بالعراق)، و«الجبهة الشعبية — القيادة العامة»<sup>(٩)</sup>.

تميزت السنوات الثلاث التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بنمو هائل في الامتدادات التنظيمية وال جماهيرية لحركة العمل الفدائي الفلسطيني في الوسط الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام والدولي بشكل أعم. وقد عني ذلك ازديادا كبيرا في القدرات العسكرية والسياسية والاعلامية للعمل الفدائي الفلسطيني بحيث غدا معه هذا العمل أحد أبرز القوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط.

تباينت العلاقات بين المنظمات الفلسطينية والدول العربية تباينا كبيرا. أما أسباب ذلك فعائدة اما للتركيب التنظيمي والسياسي والايديولوجي الخاص بكل من هذه المنظمات، أو للبناء المقابل لهذه الدولة العربية أو تلك. وفي هذا المجال، يمكن تسجيل السمات البارزة التالية حول العلاقات بين منظمات العمل الفدائي من جهة والدول العربية من جهة ثانية:

□ أولا: نجحت «فتح»، أكثر من غيرها، في الحفاظ على أوسع العلاقات مع أكبر عدد من الدول العربية في آن واحد. وكانت هذه الحركة مقبولة، اجمالا، أكثر من غيرها من قبل هذه الدول في معظم الاوقات.

□ ثانيا: كانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (وهما التنظيمان الوحيدان اللذان تبنيا علنا العقيدة الماركسية — اللينينية) في حالة من التصادم الايديولوجي والسياسي المستمر أو شبه المستمر مع هذا النظام أو ذاك.

□ ثالثا: وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي واحد متعارض مع دولة أو عدد من الدول العربية أكثر من مرة (الموقف من قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ أو الموقف من «مشروع روجرز») دون أن يصل ذلك التعارض الى حالة من التصادم الحاد.

□ رابعا: وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي عسكري واحد متصادم مع دولتين عربيتين وحيدتين دون غيرها وهما الاردن ولبنان أكثر من مرة. وهذه

السمة الاخيرة كانت، طوال الفترة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، الظاهرة الابرز والاطهر على صعيد تطور القضية الفلسطينية مما يقتضي معه البحث التفصيلي:

## (١) العلاقات بين الاردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية

أتاحت ظروف الاردن الخاصة، (كونه من دول المواجهة ذات الحدود الاطول مع اسرائيل، بالاضافة الى وجود أكبر مجموعة بشرية فلسطينية فيه)، للعمل الفدائي الفلسطيني فرصة النمو السريع ومما ساعد على ذلك المناخ السياسي الذي ساد الوطن العربي بعد الهزيمة العسكرية التي منيت بها دول المواجهة ومن ضمنها الاردن. وكان منطق الامور وتفاعلاتها المتعددة الجوانب تسير باتجاه التوتر والتأزم بين السلطة الاردنية والعمل الفدائي الفلسطيني. فنمو هذا الاخير، عنى ازدياد عملياته (في الاعماق وعلى خطوط وقف اطلاق النار) ضد اسرائيل وبالتالي ايلامها والاضرار بها، مما قادها الى محاولة اجتثاث المقاومة بالتذرع بأنها «آتية من الخارج» وبالتالي توجيه ضربات عسكرية شرقي نهر الاردن هدفها شق وحدة الصف العربي ودفع الطرفين (السلطة الاردنية والمنظمات الفدائية) للتصادم. وكان لاسرائيل ما أرادت:

□ **الازمة الأولى:** شباط (فبراير) ١٩٦٨<sup>(١٠)</sup> انفجرت الازمة الاولى بعد سلسلة من الهجمات الاسرائيلية على الاهداف العسكرية والمدنية العربية وبخاصة بعد الهجوم الكبير في منطقة «الغور الشمالي» يوم ١٥/٢/١٩٦٨؛ ففي اليوم التالي للهجوم، وجه وزير الاعلام الاردني، بالنيابة عن الملك، رسالة مؤداها أن الاردن «لن يقبل أن يجرى فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا... وأن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعد»،<sup>(١١)</sup> تبع ذلك تصريحات صادرة عن وزير الداخلية الاردنية يوم ١٧/٢/١٩٦٨ حملت في طياتها تهديدا واضحا لأولئك «الذين يعرضون الاردن لهجمات العدو»<sup>(١٢)</sup>. ولكن ردود فعل المنظمات (تحديدا: «فتح» والجبهة الشعبية)، بالاضافة الى عدد من الهيئات الرسمية والشعبية، عاد فاضطر رئيس الحكومة الاردنية لأن يعلن يوم ١٩/٢/١٩٦٨ أن تصريحات وزير الداخلية لاتعكس موقف الحكومة. ومن جهة ثانية أعلن الملك حسين، في برقيتين وجههما الى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب، أن الاعتداءات الاسرائيلية «لن تزيدنا الا ايمانا وتصميما وصمودا لبذل كل تضحية للدفاع عن أمتنا واستعادة حقوقنا المشروعة المغتصبة»<sup>(١٣)</sup>. وهكذا انتهت الازمة عند هذا الحد لتبدأ من جديد، وعلى نحو أعنف، قبل انقضاء العام ١٩٦٨.

ما كاد ينقضي شهر واحد على أزمة شباط (فبراير) حتى قامت اسرائيل بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٨ بهجوم كبير، اشترك في صده الفدائيون والجيش الاردني واشتهر فيما بعد باسم «معركة الكرامة»؛ ففي ذلك اليوم حاولت اسرائيل، التي رمت الى أرض المعركة بقوات ضخمة من الدروع والمظليين، اقتلاع الوجود الفدائي من «مخيم الكرامة» الواقع قرب جسر الملك حسين (اللنبي سابقا). ولكن المحاولة الاسرائيلية فشلت وكانت نتيجتها أول انتصار كبير للفدائيين وللثورة الفلسطينية... وياشرت الثورة الفلسطينية انطلاقها الثالثة»<sup>(١٤)</sup>.

□ **الازمة الثانية: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ (١٥).** تميزت الاشهر القليلة التي تلت «معركة الكرامة» بتصاعد فعالية العمل الفدائي الفلسطيني وبازدياد الاشتباكات الاردنية - الاسرائيلية على امتداد خط وقف اطلاق النار، ويتأزم العلاقات بين الفدائيين والسلطة الاردنية. وبهذا الصدد كان واضحاً أن كل نمو في «سلطة» العمل الفدائي كان ينعكس ضعفاً على السلطة الاردنية، مما يدفع الاخيرة الى محاولة تثبيت هيبتها، ويقود، بالتالي، الى ارتفاع في درجة حرارة العلاقات المتوترة بين الطرفين. وبالفعل بدأت الصدامات المسلحة بين بعض الوحدات الاردنية والفدائيين اثر تشدد أبدته السلطة والجيش الاردني بعد حادث اختطاف مسلح تعرض له أحد اللاجئين السياسيين السوريين في عمان بتاريخ ٨/١٠/١٩٦٨. وفي جومن الاشتباكات المتقطعة والحملات الاعلامية المتبادلة تم عقد اجتماع بين الحكومة الاردنية والمنظمات الفدائية نجح فيه الطرفان في تجميد الصراع بينهما يوم ١٥/١٠/١٩٦٨. ولكن سرعان ما تبين أن ذلك التجميد كان مؤقتاً إذ أن الانفجار جاء أسرع مما كان متوقعا.

ففي جو مشحون بالتوتر، مليء بالاتهامات المتبادلة وأسير لشكوك كل طرف في الآخر، دعا كل من «التجمع الوطني الاردني» و«لجنة انقاذ القدس» (وكلاهما من أشد أنصار العمل الفدائي آنذاك) الى تظاهرة سلمية صامته بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢/١١/١٩٦٨. على أن تلك التظاهرة لم تمض بسلام؛ فما أن قام عدد من المتظاهرين بالهجوم على السفارة الاميركية واقتحامها حتى بدأ اطلاق النار فسقط عدد من القتلى والجرحى. تصاعدت الازمة فجر يوم ٤/١١/١٩٦٨ عندما استيقظت عمان على صوت العيارات النارية. وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد القضاء على «مجموعة من الاشخاص الحاقدين المأجورين بزعامة شخص يدعى طاهر دبلان... تسترت باسم... كتائب النصر»<sup>(١٦)</sup>.

في هذه الاثناء كانت التظاهرات قد ملأت الشوارع تأييدا للعمل الفدائي وتحسبا من مخطط لتصفيته، مما زاد حدة التوتر ووسع الاشتباكات بين بعض وحدات الجيش الاردني والفدائيين في حين فرض منع التجول. وفي المساء، أعلن الملك حسين أن الدولة ستعيد «للمواطنين طمأنينتهم وتحمي للوطن مقوماته وتضع للشرحدا وللأستهتار نهاية»<sup>(١٧)</sup>. هذا، في الوقت الذي أصدرت فيه «فتح» (خلافا لبيان الجبهة الشعبية العنيف) بيانا معتدلا هاجمت فيه «كتائب النصر» التي «دخلت الثورة من بابها الخلفي»<sup>(١٨)</sup>.

ومع تزايد الاشتباكات، أصدرت «فتح» بيانا اتهمت فيه السلطات الاردنية بافتعال الحوادث لضرب العمل الفدائي، وأكدت أن طاهر دبلان «عميل للمخابرات الاردنية»، وأنه يستخدم ضمن مخطط للاستفراد في منظمات العمل الفدائي تمهيدا لتصفية الحركة الفدائية برمتها<sup>(١٩)</sup>.

ازاء التصاعد الخطر في الاشتباكات والاتهامات، قام قائد الجيش العراقي في الاردن بوساطة بين الطرفين، في حين أبرق الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس ج.ع.م،، للملك حسين مبدياً قلقه مما يحدث في الاردن. وفي ظل وحدة موقف المنظمات الفدائية، ونتيجة للتأييد الجماهيري الواسع (في الاردن وخارجه) الذي تمتعت به أثناء الصدامات، وبسبب الوساطات والضغط الرسمي العربية لوقف سفك الدماء، نجحت المفاوضات بين السلطة الاردنية والفدائيين، وتم تطويق مضاعفات الازمة بالتوصل في ٥/١١/١٩٦٨ الى ما عرف



لاحقا «باتفاق الاربعة عشر بنداً»<sup>(٢٠)</sup>.

نما العمل الفدائي الفلسطيني، في العام الذي تلى الأزمة الثانية، الى درجة أصبح معها أحد قطبين تقاسما، من الناحية الموضوعية، السلطة في الاردن. فمع مطلع العام ١٩٧٠، كان قد نشأ في الضفة الشرقية لنهر الاردن وضع سياسي تميز بازدياد سلطة بكل ما يرافق، عادة، وضعا كهذا من توتر وتشاحن وتصادم. ومثلما بات أمرا متوقعا أن يقوم أي من طرفي السلطة بمحاولة تحسين وضعه وتدعيم سلطته، أصبح معروفا أن محاولة كترك لا بد وأن تكون لفريق على حساب فريق، مما جعل الطرفين دائمي التحفز متربصين ببعضهما البعض يحاول كل منهما حماية نفسه وسلطاته من مطامح منافسه أو غريمه، كما يحاول كل منهما توسيع سلطاته، وبالتالي ترجيح كفة السلطة التي شهدها العام ١٩٧٠.

□ **الأزمة الثالثة:** شباط (فبراير) ١٩٧٠<sup>(٢١)</sup>: بدأت هذه الأزمة مع اعلان الحكومة الاردنية عن قرارات اتخذتها اثر اجتماعها يوم ١٠/٢/١٩٧٠ لتنظيم الاجراءات «المتعلقة ببعض نواحي الامن الداخلي في الاردن»<sup>(٢٢)</sup>، والتي اعتبرت من المنظمات الفدائية محاولة من جانب السلطة الاردنية «لتضييق الخناق على حركة المقاومة الفلسطينية بهدف تصفيتهم»<sup>(٢٣)</sup>، وما كاد بيان الحكومة يعلن حتى فاجأت منظمات المقاومة (العشر آنذاك) الجميع بالاعلان عن اتفاقها فيما بينها على قيام «القيادة الموحدة» بهدف توحيد عملها السياسي والعسكري في مواجهة اجراءات السلطة الاردنية.

وما كاد كل طرف ينتهي من استنفار قواته وانزالها الى الشارع حتى بدأت في ١١/٢/١٩٧٠ الاشتباكات المتقطعة بينهما في أكثر من موقع. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة تهدئة الخواطر بعدما لاحظت خطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة واتحاد كلمة وجهد الطرف الآخر وتصميمه على المضي في المواجهة الى أبعد مدى. ولهذا، عقد الملك حسين نفسه في ليلة ويوم ١٢/٢/١٩٧٠ ثلاثة اجتماعات مع قادة الفدائيين تم الاتفاق خلالها على «تجميد جميع الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر» تمهيدا لبحث مستفيض تعالج فيه المسائل بشكل جذري. وفي اليوم التالي (١٣/٢/١٩٧٠) عقدت اجتماعات جديدة بين الطرفين، كان من نتائجها اعلان الملك حسين في مؤتمر صحفي عقده في عمان في ١٤/٢/١٩٧٠ القرار الخاص بتجميد الاجراءات الحكومية التي كانت السبب المباشر في نشوب الأزمة.

وعلى صعيد آخر، كانت أصدااء أحداث عمان تتفاعل في عدد من العواصم العربية محدثة ردود فعل متنوعة. فبينما استمرت ج.ع.م. في اتباع خطها السابق الهادف الحفاظ على الطرفين ووقف نزيف الدماء، تميزت مواقف سورية وليبيا بتأييد سياسي وإعلامي مكثف لمنظمات الفدائيين، في حين تابعت العراق جهودها الخاصة بالتوسط الفعلي بين الطرفين إيماناً من خلال الدور المهدىء الذي كان يقوم به قائد الجيش العراقي في الاردن، أو من خلال إيفاد وزير الدفاع للاجتماع بالسلطات الاردنية. وكان موقف العراق يكتسي أهمية خاصة بسبب تواجد القوات العراقية في الضفة الشرقية، والتزامها، على لسان الحكومة العراقية، بحماية حركة المقاومة الفلسطينية من أخطار التصفية.

بدأت الأزمة في حكم المنتهية واعتبر تراجع السلطة انتصارا للفدائيين وتدعيما لوجودهم ووزنهم. وقد دفعت المنظمات الفدائية انجازاتها خطوة جديدة الى الامام

بالاعلان يوم ١٨/٢/١٩٧٠ عن عزمها الابقاء على «القيادة الموحدة» التي شكلت أثناء الازمة وتطويرها وتحديد قواعد العلاقات داخلها وتشكيل «قيادة الكفاح المسلح» «كقوة للمحافظة على قواعد السلوك بالنسبة الى جميع القرارات»<sup>(٢٤)</sup>. وماكاد يمضي على ذلك يومان حتى عاد التوتر الى عمان صباح ٢٠/٢/١٩٧٠ بعد أن حاصر الجيش الاردني العاصمة مجددا في وقت عقد فيه ممثلو ٣٣ عشيرة بدوية اجتماعا، اعلنوا اثره التفافهم حول العرش الهاشمي، وطلبوا «بضرورة المحافظة على الامن العام والنظام وسيادة القانون في الاردن وتأييد العمل الفدائي مادام يهدف الى مقاتلة الاسرائيليين في ديارهم»<sup>(٢٥)</sup>. وفي الجانب الآخر بث راديو صوت العاصفة مساء يوم ٢٠/٢/١٩٧٠ بياناً «للقيادة الموحدة» جاء فيه «أن بعض عناصر الجيش والامن في الاردن قد استنفرت خرقا للاتفاق بين الحكومة الاردنية والفدائيين»<sup>(٢٦)</sup>. وهكذا بدا أن كل طرف يحاول شن حرب نفسية على الآخر عشية الاجتماع الحاسم المقرر عقده بينهما يوم ٢١/٢/١٩٧٠.

عقد الاجتماع المنتظر في موعده، وقد رأس الملك حسين الوفد الاردني في حين رأس ياسر عرفات (أبو عمار) الوفد الفلسطيني. تابع الطرفان (بغياب الملك) اجتماعاتهما في اليوم التالي (٢٢/٢/١٩٧٠) معلنين في بيان مشترك حرصهما على الوحدة الوطنية وعلى ضرورة التعاون لرأب كل صدع وتلافي الانقسامات. «وبذلك انتهت أزمة ١٠/٢، وكان واضحا أن طرفي النزاع قد عقدا هدنة مؤقتة بينهما فحسب، فالبيان المشترك الذي صدر عن المحادثات بينهما لا يشير الى اتفاق محدد حول اجراءات والتزامات محددة، بل يكتفي بالإشارة الى اتفاق وجهات النظر. ولم يكن لهذه الهدنة أن تدوم طويلا، فانفجر الصراع مرة أخرى بعد بضعة أشهر»<sup>(٢٧)</sup>.

□ **الازمة الرابعة: حزيران (يونيو) ١٩٧٠**<sup>(٢٨)</sup>: أدت الصدامات المختلفة الى تزايد اتساع هوة فقدان الثقة الكاملة بين النظام الاردني والفدائيين الى درجة أصبح كل منهما يتصرف على أساس أن المواجهة الحاسمة بينهما قادمة. فقد اعتبر الفدائيون تشكيل السلطة الاردنية «للقوات الخاصة» مؤامرة تستهدفهم وخطوة من خطوات الاعداد العسكري الموجه ضدهم. كما أخذت حركة الفدائيين على السلطة الاردنية بعضا من جهودها السياسية والاعلامية التي اعتبرت تعبئة للبدو وحققنا لهم ضد المقاومة. هذا، بالإضافة الى أن اغلاق السلطة الاردنية (بعد ضغط اسرائيلي كبير) منطقة غور الصافي في وجه العمليات الفدائية أثار غضبا وشكوكا متزايدة في الاوساط الفدائية، وأدى الى وقوع اشتباكات مسلحة مع السلطة في أيار (مايو) ١٩٧٠. وقد أمكن تدارك انتشار تلك الاشتباكات بعد سلسلة اجتماعات عقدت في ٣/٥/١٩٧٠ بين مندوبين عن الحكومة و«القيادة الموحدة». ومع ذلك، استمرت التصادمات الفردية طوال الشهر حتى بلغ التوتر أقصاه وانفجر القتال في الاسبوع الاول من شهر حزيران (يونيو)<sup>(٢٩)</sup>.

كان السبب المباشر لاندلاع القتال، الاشتباكات المسلحة التي بدأت بشكل فردي يوم ٦/٦/١٩٧٠ بين «القوات الخاصة» والفدائيين في عمان، وما تبعها من اشتباكات أوسع في مدينة الزرقاء في ٧/٦/١٩٧٠. ثم عادت الصدامات فتجددت في عمان في اليوم التالي، في حين اتفق ممثلو الحكومة والمقاومة على تسيير دوريات مشتركة لتهدئة المشاعر، وتطوير المضاعفات.

شهدت الايام الثلاثة التي تلت (٦/٩ - ١١/٦/١٩٧٠) اعنف اشتباكات دارت بين الطرفين المتنازعين حتى تلك الفترة. فقد خاض كلا الجانبين معارك ضارية، استخدموا خلالها الاسلحة الثقيلة، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى. هذا، في وقت كان فيه ممثلون عن الطرفين، على أعلى المستويات، قد اجتمعوا عدة مرات على امتداد الايام الثلاثة السابقة وتوصلوا الى عقد اتفاقيات سرعان ما كانت تتمزق حالا تحت وطأة الاقتتال العنيف المستمر. ومما زاد التوتر - وفقا لما أعلنته وزارة الداخلية الاردنية - محاولة الاغتيال التي تعرض لها الملك حسين على طريق «صويلح» في ضواحي عمان. وكان قد بات واضحا، من تجربة فشل الاتفاقات المتعددة خلال الايام الثلاثة، أن الطرفين لم يعودا قادرين تماما على السيطرة على قواتهما.

ومع إطلالة صباح ١١/٦/١٩٧٠، أعلنت اللجنة المركزية لحركة المقاومة وانصارها من هيئات وطنية وشخصيات سياسية اردنية مطالبتها بسحب القوات الاردنية من عمان وضواحيها وابعاد اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر، قائد الفرقة المدرعة الثالثة، واللواء محمد رسول الكيلاني، رئيس المخابرات الاردنية السابق<sup>(٣٠)</sup>.

تحت وطأة خطر تحول المعارك الى حرب أهلية، وفي ظل ضغوط سياسية محلية وعربية (خاصة من العراق، ج.ع.م.، سورية، الجزائر، وليبية)<sup>(٣١)</sup>، اذاع راديو عمان مساء ١١/٦/١٩٧٠ رسالة من الملك أعلن فيها أنه نتيجة لاصرار اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر على التخلي عن منصبيهما «في سبيل المصلحة العامة» فقد لبي رغبتهما وأعفاهما من منصبيهما. وأضاف: «الا أنها فرصة أخيرة لا فرصة بعدها ودليل آخر على محبتنا لكم جميعا جيشا وشعبا ومقاومة شريفة»<sup>(٣٢)</sup>.

توقف اطلاق النار رسميا يوم ١١/٦/١٩٧٠ بالرغم من استمرار بعض الاشتباكات الفردية هنا وهناك. على أن اللقاءات المستمرة بين ممثلي الطرفين تمكنت من تلافى اتساع نطاق تلك الاشتباكات ومن تشكيل «لجنة مشتركة تمارس عملها في مقر رئاسة الاركان مهمتها السيطرة على الموقف ومنع أية أعمال أو تصرفات استفزازية بجميع الوسائل التي تقتضيها الظروف»<sup>(٣٣)</sup>.

تميزت الايام القليلة التي تلت بامتزاج دعوات التهدة الصادرة عن الطرفين بتهديدات مبطنة (وأحيانا مباشرة) متبادلة<sup>(٣٤)</sup>. وفي ١٦/٦/١٩٧٠ شكلت اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية «أمانة سر» من ستة أعضاء تقوم بمهام القيادة اليومية<sup>(٣٥)</sup>.

في هذه الاثناء كانت التحركات العربية المهدئة تتبلور بشكل أوضح. فقد اغتنم عدد من الزعماء العرب فرصة تواجدهم في ليبيا لحضور احتفالات ذكرى الجلاء، فبحثوا احداث الاردن وانفقوا بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٠ على تشكيل «لجنة رباعية» تضم ممثلين عن ج.ع.م. والجزائر والسودان وليبيا، هدفها تسوية «الازمة» بين السلطات الاردنية والفدائيين بما يكفل سيادة الاردن ويصون حرية العمل الفدائي»<sup>(٣٦)</sup>.

وصلت اللجنة الى الاردن يوم ٢٩/٦/١٩٧٠ وبدأت سلسلة من الاجتماعات التمهيدية، تلاها عدد من الاجتماعات الرسمية مع ممثلي كل من الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية، وأذيع على أثرها في ١/٧/١٩٧٠ بيان تفصيلي بين «المبادئ والمرتكزات» للعلاقات بين الطرفين من جهة، وأوضح الاجراءات المحددة التي التزم بتنفيذها كلا الجانبين من



جهة ثانية<sup>(٣٧)</sup>. وبهذا انتهت هذه الازمة رسميا وان كانت جذورها المسببة ما زالت قائمة. □ الازمة الخامسة: ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠<sup>(٣٨)</sup>: وهذه الازمة هي الاكبر والافدح بين جميع الازمات الاخرى. بل أن البعض يشير اليها على أنها «حرب أهلية» قلبت موازين القوى في المنطقة، وفي الاردن بالذات، وثبتت الخريطة السياسية بشكلها القديم بعد أن أصبحت عرضة لخطر تغيير حقيقي طوال السنوات الثلاث الماضية.

ومع أن جذور «أحداث ايلول» هي في صميم التناقض الحاسم الذي حكم العلاقات بين النظام الاردني والمنظمات الفدائية، الا أن أسبابها المباشرة تكمن في التمهضات التي أثارها مشروع المستر وليم روجرز، وزير الخارجية الاميركي، التي اشتهرت لاحقا باسم «مبادرة روجرز».

أعلن روجرز عن مبادرته يوم ٢٥/٦/١٩٧٠ وقبلتها ج.ع.م. في ٢٣/٧/١٩٧٠ وتبعها الاردن في الاعلان عن موافقته بعد ثلاثة أيام. وفي الوقت ذاته، أعلنت منظمات المقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية (اساسا سورية والعراق) رفضها للمبادرة<sup>(٣٩)</sup>. وكان متوقعا، والمواقف قد تباينت بهذا الشكل، أن تبدأ «حرب باردة» جديدة بين الفرقاء المتنازعين.

شهد الشهر الثامن (آب - أغسطس ١٩٧٠) ازديادا في حرارة «الحرب الباردة» بين السلطة الاردنية من جهة ومنظمات العمل الفدائي من جهة ثانية. وبدأت تلك التوترات في التحول الى «حرب ساخنة» اثر الاشتباكات التي وقعت بعد يومين من انعقاد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في ٢٧/٨/١٩٧٠<sup>(٤٠)</sup>. وكان قد سبق ذلك كله حملات تعبئة مضادة عمقت الهوة التي فصلت بين الطرفين<sup>(٤١)</sup>. وأفسحت في المجال لبدء المرحلة الاولى في القتال.

تميزت هذه المرحلة (٢٩/٨ - ١٦/٩) بتموج حاد في الخط البياني للصدامات العسكرية وفي استمرار الاجتماعات المهدئة بين قطبي الصراع وبوساطات ومواقف عربية معتدلة. أما المرحلة الثانية (١٧/٩ - ٢٧/٩) فشهدت استمرارا للصدام المسلح وانقطاعا شبه تام بين الفريقين المتنازعين وانشقاقا أوضح في الصف العربي.

\* المرحلة الأولى: بدأت أولى الاشتباكات المسلحة يوم ٢٩/٨/١٩٧٠ وانتهت في ٣١/٨/١٩٧٠ بعد اتفاق الطرفين على وقف الاقتتال. الا أن الاشتباكات عادت فتجددت بشكل أعنف طوال يوم ١/٩/١٩٧٠ حتى تم الاعلان، في ذلك المساء، عن أول اتفاق رسمي على وقف إطلاق النار.

الا أن ذلك الاتفاق وما رافقه من اجتماعات مهدئة بين الطرفين وانعقاد مجلس جامعة الدول العربية لمعالجة الموقف لم تنجح جميعها في وقف الاشتباكات، بل اتسعت دائرة الاقتتال فشملت قرى الجنوب ومدنا أخرى مثل الزرقاء ومعان والكرك. وما كاد مجلس الجامعة يناشد الفريقين «حقن الدماء» ويوفد «لجنة خماسية» في ٥/٩/١٩٧٠، حتى عاد الموقف فتأزم بعد عملية «اختطاف الطائرات الجماعي» الذي نفذته عناصر «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» يوم ٦/٩/١٩٧٠ وبعد أن قطعت ليبيا في ٧/٩/١٩٧٠ مساعداتها عن الاردن وأعلنت رفضها الاسهام في أعمال «اللجنة الخماسية».

تصاعدت موجة الاشتباكات (على الرغم من الاتفاق على وقف إطلاق النار في

٨/٩/١٩٧٠)<sup>(٤٢)</sup> وبخاصة في مناطق الشمال، حتى بلغت قمتها يوم ٩/٩/١٩٧٠. ولما بات واضحا أن بعض وحدات الجيش كانت تتصرف على هواها، أعطى الملك حسين الفريق مشهور حديثه، رئيس الأركان، «كامل الصلاحيات للإشراف على القوات المسلحة بمساعدة الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين النظام والهدوء وتنفيذ التزامات الحكومة». إلا أن الاشتباكات استمرت في ١٠/٩/١٩٧٠، وإن بشكل أخف، بالرغم من الإعلان عن «وقف إطلاق النار الثاني» ببيانين منفصلين صدر أحدهما عن الفريق حديثه وثانيهما عن ياسر عرفات يوم ٩/٩/١٩٧٠.

استمرت الاجتماعات بين طرفي النزاع وتوجت بلقاء الملك حسين مع ممثلي اللجنة المركزية لمنظمة التحرير يوم ١٢/٩/١٩٧٠. كما استمرت الاتصالات المكثفة مع «اللجنة الخماسية» العربية طوال تلك الفترة. ومع ذلك، لم تستمر الاشتباكات فحسب، بل تصاعدت بشكل خطير يوم ١٥/٩/١٩٧٠ مما حفز الأطراف على تكثيف اتصالاتها من أجل الوصول إلى إيقاف للصدامات، فكان «وقف النار الثالث» مساء ١٥/٩/١٩٧٠.

\* المرحلة الثانية: بدأت «المرحلة الثانية» في القتال اثر اعلان الملك حسين عن تشكيل حكومة عسكرية<sup>(٤٣)</sup> وتعيين المشير حابس المجالي قائدا عاما للقوات المسلحة واعادة اللواء زيد بن شاکر للجيش وتعيينه رئيسا للأركان خلفا للفريق مشهور حديثه واعلان الاحكام العرفية يوم ١٦/٩/١٩٧٠.

ردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير على الخطوات التي اتخذتها السلطات الاردنية، فقامت بتعيين ياسر عرفات قائدا عاما وتعيين القائد العام لجيش التحرير رئيسا لأركان قوات المقاومة (جيش التحرير وقوات الفدائيين وفرق الميليشيا) والغاء قرار تجريد عضوية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الذي اتخذ يوم ١٢/٩ عقب خطف الطائرات). كما اعلنت اللجنة المركزية في رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب<sup>(٤٤)</sup>، رفضها التعاون مع الحكومة العسكرية الجديدة<sup>(٤٥)</sup>. وفي اليوم ذاته، دعت المنظمات الفدائية الى بدء الاضراب العام (يوم ١٧/٩/١٩٧٠) حتى تسقط الحكومة، ورفضت أكثر من دعوة وجهت اليها من قبل رئيس الحكومة الجديد للاجتماع به لبحث موضوع تطبيق اتفاقيتي ١٠/٩/١٩٧٠ و ١٥/٩/١٩٧٠.

اندلع القتال على أشده في ١٧/٩/١٩٧٠ واستمر طوال عشرة ايام دموية حتى تم التوصل إلى «اتفاقية القاهرة» يوم ٢٧/٩/١٩٧٠. وقد احتدمت المعارك على امتداد الضفة الشرقية وكانت أشد ما تكون عليه في العاصمة — عمان وفي مدن المملكة الرئيسية في الزرقاء وجرش وعجلون وأربد.

وعلى الصعيد العربي، لعبت ج.ع.م. أبرز الأدوار، وإن كان الطابع العام لتحركها توفيقيا مهدئا. فمنذ اليوم الأول للقتال تم إيفاد رئيس الأركان المصري حاملا رسالة من الرؤساء الثلاثة — عبد الناصر ومعمّر القذافي - وجعفر النميري. وعاد الرئيس عبد الناصر فأرسل برقيتين إلى الملك حسين وعرفات يوم ١٩/٩/١٩٧٠، طالب فيهما الطرفين بوقف القتال ولو لمدة أربع وعشرين ساعة. وأخيرا نجح الرئيس عبد الناصر في عقد مؤتمر حضره يوم ٢٢/٩/١٩٧٠ رؤساء ج.ع.م. وسورية والسودان وليبيا واليمن واليمن الجنوبي والكويت وتونس. وبطلب من مؤتمر القاهرة، وصل الرئيس جعفر النميري إلى عمان يوم ٢٣/٩/١٩٧٠، حيث

نجح في الاعلان عن الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار قبل عودته الى القاهرة مع أربعة من القادة الفدائيين الذين كانوا من المعتقلين في الاردن. الا أن القتال لم يتوقف. ولهذا عاد القادة العرب المؤتمرون في القاهرة فأوفدوا الى العاصمة الاردنية لجنة عربية على مستوى رفيع برئاسة الرئيس النميري يوم ١٩٧٠/٩/٢٤. وفي اليوم التالي أعلن جميع الفرقاء اتفاقهم على وقف جديد لاطلاق النار.

وعندما استمر القتال اثر عودة اللجنة العربية الى القاهرة، أبرق الرئيس عبد الناصر (يوم ١٩٧٠/٩/٢٦) للملك حسين مبلغا اياه أن تقرير اللجنة يدين الموقف الاردني وأن الرئيس النميري سيعلن ذلك للملا في مؤتمر صحفي. وبالفعل تم عقد المؤتمر في اليوم ذاته<sup>(٤٦)</sup>. إثر ذلك، أعلن الملك حسين تشكيل حكومة مدنية برئاسة السيد أحمد طوقان مؤكدا أن الأردن ملتزم ومصمم على وقف القتال. وفي اليوم التالي (١٩٧٠/٩/٢٧)، عقد الملوك والرؤساء اجتماعا بحضور الملك حسين وياسر عرفات، ووقعوا على «اتفاقية القاهرة» التي نصت على نقاط أهمها: ايقاف جميع العمليات العسكرية؛ سحب القوات المسلحة الاردنية وجميع القوات الفدائية من عمان؛ عودة الأوضاع العسكرية والمدنية في اربد الى ما كانت عليه قبل انفجار القتال؛ ايكال الامن الداخلي للادارة المدنية؛ اطلاق سراح المعتقلين لدى الطرفين فوراً؛ وتشكيل «لجنة عليا» لمتابعة التنفيذ برئاسة رئيس وزراء تونس وممثلين آخرين يسمي أحدهما الملك حسين ويسمي الثاني ياسر عرفات<sup>(٤٧)</sup>. وبهذا انتهت الازمة رسمياً.

بدأت الحكومة الاردنية رفع حظر التجول تدريجياً يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ وهو اليوم الذي وصل فيه الباهي الادغم رئيس وزراء تونس ورئيس «لجنة المتابعة» الى عمان. وبعد اجتماعات عدة عقدها الادغم مع الملك حسين وياسر عرفات، تم الاتفاق على اقامة «الهيئة العسكرية العربية لمراقبة وقف اطلاق النار» بعضوية عشرة ضباط من الدول العربية التي وقعت على اتفاق ١٩٧٠/٩/٢٧.

نجحت اللجنة في تثبيت وقف اطلاق النار، وركزت جهودها على الوصول الى اتفاق لترتيب تنفيذ انسحاب قوات الجيش والفدائيين من المدن. وبالفعل تم التوصل في ١٩٧٠/١٠/٢٢ الى خطة تفصيلية عرفت باسم «بروتوكول عمان». ومن أبرز نتائج هذا البروتوكول انسحاب الفدائيين وتجمعهم في منطقتي جرش وعجلون<sup>(٤٨)</sup>.

□ الازمة السادسة: تموز (يوليو) ١٩٧١<sup>(٤٩)</sup>: اذا كانت معارك أيلول ١٩٧٠ قد نجحت في ترجيح كفة السلطات الاردنية في ميزان القوى مع قوات الفدائيين وتمكنت، بالتالي، من دفعهم للتواجد في مناطق محددة خارج المدن وبعيدا عن السكان، فإن الازمة السادسة في تموز (يوليو) ١٩٧١ شهدت نهاية الوجود العلني للعمل الفدائي الفلسطيني واخراجه من الضفة الشرقية بأسرها.

بدأت الازمة اثر قصف القوات الاردنية مواقع الفدائيين في مخيم غزة وجبل القسطل ومنع حرية تنقلهم بين جرش وعجلون وايقاف وصول التموين لهم من درعا وقطع الماء عنهم منذ ١٩٧١/٧/٣. رافق ذلك كله حركة اعتقالات واسعة في عمان والزرقاء وعدد من المخيمات. كما استمرت المعارك في التصاعد (قصف مدفعي وتحريك قوات مدرعة بالاضافة الى أحكام الحصار حول الفدائيين وعزلهم عن العالم)، الى أن وصلت الصدامات — حسب وصف الناطق الرسمي الفلسطيني — الى مستوى «الحرب الحقيقية»



يوم ١٢/٧/١٩٧١<sup>(٥٠)</sup>. استمرت الاشتباكات في التصاعد إلى أن اشترك الطيران الاردني في قصف مواقع الفدائيين، وامتدت ساحة القتال لتشمل الاغوار يومي ١٥ و ١٦/٧/١٩٧١. واخيرا مال ميزان القوى بشكل حاسم للقوات الاردنية بحيث القت القبض على مئات من الفدائيين الاحياء واجبرت عشرات منهم على اللجوء الى المناطق التي تحتلها اسرائيل فوقعوا في الاسر وذلك يوم ١٨/٧/١٩٧١. على أن المعارك استمرت بعد محاصرة عدد من الفدائيين في الفترة ما بين ١٩ - ٢٢/٧/١٩٧١ إلى أن أعلن - رسميا - عن استشهاد أبو علي اياد - أحد أبرز قادة فتح في ٢٣/٧/١٩٧١. وكان ذلك ايذانا بنهاية المعركة<sup>(٥١)</sup>.

كشفت الاتصالات السياسية (العربية والفلسطينية) عجزها العملي ازاء جولة القتال الاخيرة التي دارت في الاردن. فبالرغم من أن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير سلمت الدبلوماسيين العرب في عمان مذكرة ايضاحية حول احداث الاردن في ٥/٧/١٩٧١، ومع أن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (المنعقد في القاهرة منذ ٧/٧/١٩٧١) أهاب بالملوك والرؤساء العرب التدخل «لايقاف المذبحة» في ٨/٧/١٩٧١، وبالرغم من اجتماع ياسر عرفات بالسفراء العرب في القاهرة في اليوم ذاته، لم تقم أي من الدول العربية بجهد يذكر<sup>(٥٢)</sup>. ازاء ما يشبه الصمت الرسمي العربي، طير المجلس الوطني الفلسطيني التاسع برقيات الى عدد من الزعماء العرب يوم ١٣/٧/١٩٧١<sup>(٥٣)</sup>. ويبدو أن تلك الخطوة -بالاضافة الى تصاعد حرارة المعارك العسكرية - شكلت حافزا لتكثيف الجهد العربي باتجاه ايقاف الاقتتال. وبهذا المجال، تركز الجهد الدبلوماسي - السياسي العربي حول التحرك السوري من جهة وحول الوساطة المصرية - السعودية من جهة ثانية.

فقد اتصل اللواء مصطفى طلاس، رئيس الاركان السوري بزنيس اركان الجيش الاردني في محاولة لتهدئة الموقف يوم ١٣/٧/١٩٧١، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل. وبعد اتصالات جرت بين الرئيس السوري حافظ الاسد وياسر عرفات في ١٥/٧/١٩٧١، تم الاتفاق على ارسال وفد عسكري مشترك الى عمان بهدف وقف المعارك. وبالفعل وصل الوفد الى عمان واجتمع مع المسؤولين الاردنيين وممثلي اللجنة المركزية للمنظمة يوم ١٧/٧/١٩٧١<sup>(٥٤)</sup>. في هذه الاثناء كانت الوساطة المصرية - السعودية تحاول ايجاد مخرج للامنة ولكن دونما فائدة. على أن ذلك لم يشكل كل التحرك المصري أو العربي. ففي الوقت الذي اعلنت فيه بعض الدول العربية قلقها مما يجري في الاردن (مصر في ١٤/٧، تونس في ١٦/٧، العراق في اليوم ذاته)، عقد اجتماع «لدول ميثاق طرابلس» (مصر، ليبيا، سورية والسودان) في «مرسى مطروح» يوم ١٧/٧/١٩٧١. وقد أعلن المجتمعون عن تأييدهم لجهود الوفد السوري<sup>(٥٥)</sup> في الوقت الذي كان فيه الملك حسين يعلن أن ما يحدث هو «النهاية» للوجود الفدائي في الاردن<sup>(٥٦)</sup>. وفي اليوم التالي (٧/١٨) أعلن الناطق الرسمي الاردني أنه لن يسمح للفدائيين «الايديولوجيين» بالتواجد في الاردن وأن مفعول اتفاقيتي القاهرة وعمان قد انتهى وأنه «لن يكون هناك اتفاقات جديدة»<sup>(٥٧)</sup>.

ازاء الموقف الاردني الجديد، طلب العراق من الاردن سحب سفيره وأعلن اغلاق الحدود العراقية - الاردنية في ١٨/٧/١٩٧١. كما استنكرت السودان الغاء الاردن للاتفاقيتين من جانب واحد وأرسلت تونس وفدا خاصا للاسهام في ايقاف التردّي في الموقف في حين اعلنت ليبيا عن بدئها تدريب الراغبين في الدفاع عن الوجود الذاتي في الاردن<sup>(٥٨)</sup>.

ومن ناحية ثانية، طالبت منظمة التحرير في ١٩/٧/١٩٧١ الملوك والرؤساء العرب طرد الاردن من الجامعة العربية. وفي اليوم ذاته استنكرت الكويت ومصر الغاء الأردن للاتفاقيتين في وقت كان فيه رئيس وزراء الاردن يعلن «أننا لن نسمح بعد الآن لأي شخص لا يؤمن بالتحرير قبل كل شيء بأن يعمل فدائياً في هذا البلد»<sup>(٥٩)</sup>. ومع ازدياد التأزم، سحبت سورية وفدها العسكري من الاردن ودعا الرئيس الليبي الى عقد مؤتمر قمة عربي في ١٠/٧/١٩٧١<sup>(٦٠)</sup>. ومع أن الاردن عاد فأعلن في ٢١/٧/١٩٧١ في مذكرة سلمت للسفراء العرب استمرار التزامه بالاتفاقيتين<sup>(٦١)</sup>، استمرت التحركات الرسمية العربية والفلسطينية المستنكرة في الدوران في اطار العجز الى أن حسمت المعركة عسكرياً لصالح الاردن. وقد وقع ذلك كله دون أن تثمر الوساطة السعودية - المصرية عن شيء، ودون أن تنجح دعوة الرئيس الليبي لعقد مؤتمر قمة عربي ودون أن توافق الدول العربية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن وفقاً لطلب منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٦٢)</sup>. وكان اعلان سورية عن اغلاق حدودها مع الاردن في ٢٣/٧/١٩٧١<sup>(٦٣)</sup> بداية لعزلة جزئية عاشها الاردن مع بعض الدول العربية وبداية لقطيعة حاسمة بينه وبين المنظمات الفلسطينية. على أن تفجر القتال بين العمل الفدائي الفلسطيني والاردن لم يكن الصدام الدموي الوحيد مع الدول العربية. بل أن شريط صداماته مع السلطة اللبنانية كان يسير في خط مواز لشريط المعارك التي وقعت بين الفدائيين والسلطات الاردنية.

## (ب) العلاقات بين لبنان والمنظمات الفدائية الفلسطينية

كان للظرف السياسي الاستثنائي الذي ساد المشرق العربي في اعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧، ولتنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني (في الاردن خاصة) وللدعم الرسمي والشعبي السوري لهذا العمل ولاحتضان ما يقرب من نصف المجتمع اللبناني (شعباً ومنظمات) للفدائيين الفلسطينيين، الاثر الحاسم في ولادة ما أصبح يعرف منذ نهاية العام ١٩٦٨، باسم «الوجود الفدائي» في لبنان.

تجسد هذا الوجود العسكري الفلسطيني في مركزين رئيسيين: (أ) مناطق الحدود مع اسرائيل في الجنوب و(ب) حيثما انتشرت مخيمات النازحين الفلسطينيين سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب. وبات واضحاً، منذ البداية، أن بإمكان منظمات العمل الفدائي ان تعتمد في حماية وجودها على مجموعة قوى أهمها: الجماهير الفلسطينية المسلحة داخل لبنان وخارجه، والجماهير العربية المؤيدة في الخارج وفي الداخل وبخاصة «هيئة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية اللبنانية»، وأخيراً، وليس آخراً، الدعم الرسمي العربي وبخاصة الدعم السوري.

على أن لهذه الجبهة المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان ما يقابلها من قوى متصادمة معها. ولعل أبرز هذه القوى: جانب أساسي من السلطة اللبنانية ومؤسساتها وجماهيرها التي كانت ترى في تنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني وجماهيره تحدياً لسلطتها وتهديداً لاستقلال وسيادة لبنان؛ بالإضافة الى الضغوط العسكرية الاسرائيلية التي نجحت، أكثر من مرة، في استعداد هذا الجانب على ذلك، مما أدى الى

سلسلة من الصدمات العنيفة بين الطرفين، جاء أولها مع بداية ربيع ١٩٦٩.

□ **الازمة الاولى:** نيسان (ابريل) ١٩٦٩: بدأت هذه الازمة في اعقاب توتر العلاقات بين الفدائيين ووحدات من الجيش اللبناني في منطقة الجنوب في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٦٩. وقد دعت بعض الهيئات والاحزاب التقدمية اللبنانية في ٢١/٤/١٩٦٩ الشعب اللبناني للتظاهر تأييدا للعمل الفدائي الفلسطيني. وبعد يومين انفجرت اعمال العنف في عدة مناطق وسقط عدد من القتلى والجرحى عندما حاولت السلطات اللبنانية يوم ٢٣/٤/١٩٦٩ منع مظاهرة انطلقت من مخيم عين الحلوة قرب صيدا من الوصول الى المدينة. وعلى الفور قدم السيد رشيد كرامي، رئيس الوزراء، استقالته (التي أجل البت فيها) وبدأت لحظتها أطول أزمة وزارية في تاريخ لبنان<sup>(٦٤)</sup>.

بدأت الصدمات العسكرية بين الفدائيين والجيش اللبناني في جو من التوتر وانعدام الثقة يوم ٥/٥/١٩٦٩<sup>(٦٥)</sup>. وفي هذه الأثناء، كانت التفاعلات اللبنانية والعربية تأخذ مداها. فرئيس الوزراء اللبناني «المستقيل - المكلف» يصر على عدم العودة الى منصبه قبل ان يتم الاتفاق بين جميع الاطراف اللبنانية على موقف موحد من العمل الفدائي. والاطراف اللبنانية منقسمة على بعضها وغير قادرة على اتخاذ قرار يرضي جميع الفرقاء<sup>(٦٦)</sup>.

ومع تجدد الاشتباكات المسلحة يومي ٦ و ٧/٥، زار الدكتور حسن صبري الخولي، بوصفه ممثلا عن الرئيس جمال عبد الناصر، لبنان وقام بالتوسط بين الطرفين المتصادمين. وبالرغم من الاجتماعات المتعددة بين السلطات المدنية والعسكرية اللبنانية من جهة وبين ممثلي العمل الفدائي من جهة ثانية، لم يتمكن الطرفان من الوصول الى اتفاق كامل، مما أبقى الازمة الفلسطينية - اللبنانية معلقة وزاد من حدة الازمة الداخلية اللبنانية<sup>(٦٧)</sup>.

وقد تفاقمت الازمة الوزارية في لبنان في اعقاب الخطاب الذي القاه الرئيس اللبناني يوم ٣١/٥/١٩٦٩ ورفض فيه ما أسماه محاولات العمل الفدائي «لفرض سياسة الامر الواقع»، كما اعلن الرئيس تمسكه «بما يفرضه منطق وسيادة لبنان وسلامته»<sup>(٦٨)</sup>. ومن ناحية ثانية، أثار نداء الرئيس اللبناني ردود فعل مختلفة في الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية وانقسم الرأي العام الداخلي، ما بين مؤيد ومعارض وتجمدت الازمة مع العمل الفدائي الفلسطيني في حين استمرت الازمة الوزارية اللبنانية طوال الـ ٢١٥ يوما التي تلت<sup>(٦٩)</sup>.

□ **الازمة الثانية:** تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٩: تكمن جذور هذه الازمة في الوضع المتوتر الذي أعقب صدمات نيسان الماضي نتيجة لعدم وصول الطرفين اللبناني والفلسطيني الى اتفاق بينهما ويسبب ترك خلافاتهما معلقة دون حل. ولهذا كان أمرا متوقعا أن تأتي لحظات تسخن فيها حرارة الخلاف الى درجة الصدام المسلح كما حدث مرارا في حزيران (يونيو) وآب (اغسطس) من العام ١٩٦٩<sup>(٧٠)</sup>. على أن أبرز الصدمات في هذه الفترة كان ذاك الذي وقع في مخيم نهر البارد في ٢٨/٨/١٩٦٩ حيث تم «تحرير» المخيم من قوات الامن العام والمكتب الثاني اللبناني مما زاد حدة التوتر بين الطرفين المتنازعين الى أن انفجر الخلاف بينهما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩<sup>(٧١)</sup>.

بدأت الصدمات الواسعة في اعقاب اشتباكات مسلحة بين الفدائيين وبعض الوحدات العسكرية اللبنانية في قرية «مجدل سلم» في جنوبي لبنان يومي ١٩ - ٢٠/١٠/١٩٦٩.



وفي اليوم التالي، توسعت رقعة الاشتباكات فشملت مناطق متعددة على امتداد الأراضي اللبنانية حتى بلغت قممتها في يوم ٢٣/١٠/١٩٦٩. ففي ذلك اليوم، أكمل الفدائيون، بدعم كبير من جماهير النازحين الفلسطينيين، سيطرتهم على جميع المخيمات من جهة، وصعدوا عملياتهم العسكرية في الجنوب وعلى امتداد الحدود السورية - اللبنانية من جهة ثانية. هذا، في الوقت الذي انحاز فيه قطاع أساسي من الشارع اللبناني الى جانب العمل الفدائي فتظاهروا واشتبكوا مع قوات السلطة في معظم المدن اللبنانية مما أدى إلى إعلان حالة منع التجول في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وغيرها يوم ٢٤/١٠/١٩٦٩<sup>(٧٢)</sup>. استمرت التظاهرات والصدامات المسلحة على أوسع نطاق الى درجة أصبح فيها الوضع يهدد باندلاع «حرب أهلية». كما رافق اشتداد ضراوة القتال في الفترة ما بين ٢٥/١٠/١٩٦٩ - ٢/١١/١٩٦٩، ازدياد في تصلب مواقف الطرف الفلسطيني وتصاعد في ثقل الضغط الشعبي والرسمي العربي على السلطات اللبنانية بشكل باتت معه معزولة داخلياً وخارجياً<sup>(٧٣)</sup>.

فمنذ البدايات العسكرية للأزمة، أعلنت سورية عن إغلاق حدودها مع لبنان يوم ٢١/١٠/١٩٦٩، في حين أعربت كل من مصر، وليبيا، والجزائر، عن تأييدها للعمل الفدائي وقلقها من تدهور الأوضاع. ويوم ٢٢/١٠/١٩٦٩، ناشد الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس اللبناني وقف القتال، بينما أعلنت ليبيا سحب سفيرها من بيروت. وفي ٢٣/١٠/١٩٦٩، أعلن السودان تأييده للعمل الفدائي في محنته، في حين اجتمع وزير الداخلية الليبي ووزير الخارجية الكويتي بالرئيس اللبناني بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩ شارحين موقف دولتيهما من ضرورة عدم التعرض للعمل الفدائي أو تقييد حركته. هذا في الوقت الذي قام فيه وزير الداخلية العراقي يوم ٢٧/١٠/١٩٦٩ بتسليم رسالة من الرئيس العراقي للرئيس جمال عبد الناصر حول أحداث لبنان<sup>(٧٤)</sup>.

في اليوم التالي (١٠/٢٨) وصل العماد اميل بستانى، القائد العام للجيش اللبناني، الى القاهرة بعد أن طلب لبنان وساطة مصر<sup>(٧٥)</sup>. وبعد ثلاثة أيام، وصل عرفات الى ج.ع.م. حيث تم في ٢/١١/١٩٦٩ عقد اجتماع مصري - لبناني اتفق فيه على وقف إطلاق النار، في حين أعلن المجتمعون يوم ٤/١١/١٩٦٩ عن توصلهم الى ما اشتهر لاحقاً باسم «اتفاقية القاهرة» السرية<sup>(٧٦)</sup>. وفي يوم ١٣/١١/١٩٦٩، أعلنت سورية إعادة فتح الحدود مع لبنان وكان ذلك ايذاناً بانتهاء الازمة وذيولها<sup>(٧٧)</sup>.

□ توترات بين أزميتين مسلحتين: كانت «اتفاقية القاهرة»، كما أثبتت الاحداث لاحقاً، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. فقد مثلت تلك الاتفاقية بداية فترة طويلة نسبياً من الهدوء، سكن خلالها التناقض الدموي بين السلطة اللبنانية و«الوجود الفلسطيني المسلح» في لبنان حتى ايار (مايو) ١٩٧٣. ومما لا شك فيه أن عنف الصدام الأخير في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، لعب دوراً بارزاً في جعل الطرفين حريصين على عدم تجدد القتال بينهما. كما أن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة (في ٢٥/١١/١٩٦٩)، بعد الازمة الوزارية التي استمرت طوال ٢١٥ يوماً، أتت بسلطة نجحت في اقامة الجسور مع الحركة الفدائية (بالذات استلام السيد كمال جنبلاط منصب وزير الداخلية). هذا، بالإضافة الى الظروف الصعبة التي عاشتها حركة المقاومة الفلسطينية

اثر اصطداماتها المسلحة الكبيرة في الاردن في العامين ١٩٧٠ - ١٩٧١. على أن ذلك لا يعني أن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية كانت على أفضل ما تكون. فقد شهد العام ١٩٧٠ سلسلة من المخالفات أو الحوادث الفردية من هذا الطرف أو ذاك ساهمت في توتر تلك العلاقات. ولولا اعتماد أسلوب الاجتماعات شبه الدائمة وجو الثقة الذي عمقه كون وزير الداخلية أحد أشد أنصار العمل الفدائي، لتأزمت الاوضاع وتعدت في أكثر من مناسبة.

هذا وقد حدثت في العام ١٩٧١، جملة تطورات أدت، بشكل مباشر أو غير مباشر، الى تأزم العلاقات بين الفريقين. فمنذ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ تغيرت قمة الهرم السياسي اللبناني بمجيء عهد جديد نجم عنه فقدان مؤقت للعلاقات الشخصية الحارة التي كانت قد نمت بين مسؤولي الطرفين من خلال تعاملهما سويا لفترة والتي كثيرا ما أسهمت في تلطيف أجواء الاحتكاك كلما وقع بينهما.

ومن جهة ثانية، أدت الصدامات المسلحة بين السلطة الاردنية ومنظمات المقاومة الى اخراج العمل الفدائي من الاردن نهائيا في بداية النصف الثاني من العام ١٩٧١. لذلك لم يكن غريبا، وقد «تضخم» حجم الوجود الفدائي في لبنان، بعد أن وقد اليه وفد من الاردن، أن تتوتر العلاقات بين ذلك الوجود النامي ومؤيديه في جانب ورافضيه (في السلطة والشارع اللبناني على حد سواء) في جانب ثان<sup>(٧٨)</sup>.

ومن جهة ثالثة، ومما لا جدال حوله أن «توسع» دائرة المعركة بين السلطات الاردنية ومنظمات الفدائيين لتشمل الاراضي اللبنانية، أسهم، الى حد بعيد، في تسميم الجوبين جميع الاطراف المتصادمة أو المتعارضة طوال الثلث الاخير من العام ١٩٧١<sup>(٧٩)</sup>.

ومن جهة رابعة، صعدت اسرائيل تهديداتها وانذاراتها للبنان وأرقت ذلك بسلسلة من الهجمات المكثفة على قرى الجنوب مع نهاية العام ١٩٧١ ومطلع العام الجديد، وقد هدف ذلك التصعيد الاسرائيلي الى استعداء السلطات اللبنانية على العمل الفدائي الفلسطيني وإيقافه، بكل ما يمكن أن يواكب ذلك من صدامات بين الطرفين. على أن الاتصالات المستمرة بين قيادة المنظمات والسلطات اللبنانية المدنية والعسكرية (بالإضافة الى ضغوط مارسها السعودية وسورية وغيرها على حركة المقاومة أدت الى موافقة الفدائيين في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ على «التخفيف من نشاطهم» وعلى منع «اسرائيل من استعمال نشاط الفدائيين مبررا لتحقيق اطماعها في جنوب لبنان»<sup>(٨٠)</sup>.

وبالرغم من الموقف الفلسطيني ذاك وبسبب فشل المخطط الاسرائيلي في دفع السلطة اللبنانية للتصادم العنيف مع العمل الفدائي، قامت اسرائيل يوم ١٩٧٢/٢/٢٤، بعد حملة اعلامية تمهيدية تحدثت فيها عن «نشاط تخريبي منطلق من الحدود اللبنانية»، قامت بهجوم كبير على جنوبي لبنان. استمر الهجوم، الذي شمل طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية، مدة أربعة أيام انسحب بعدها الجيش الاسرائيلي من قرى العرقوب ليدخل الجيش اللبناني اليها<sup>(٨١)</sup>. وقد رافق الهجوم الاسرائيلي وتبعه دعوة من بعض الجهات السياسية - اللبنانية لتجميد «اتفاقية القاهرة» التي كرست حرية انطلاق العمل الفدائي الى داخل المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه عقد اجتماع يوم ١٩٧٢/٢/٢٩ بين رئيس الحكومة اللبنانية

وياسر عرفات اتفق فيه مبدئياً على إعادة تقييم الوضع في الجنوب<sup>(٨٢)</sup>.  
اثناء ذلك، انفجر الموقف في الشارع اللبناني فعمت المظاهرات المدن اللبنانية وأضربت مدينة طرابلس تأييداً للعمل الفدائي واحتجاجاً على «التخاذل» من جانب السلطة اللبنانية ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. مما منح حركة المقاومة الفلسطينية قوة في مواجهة الضغوط الهادفة شل نشاطها العسكري<sup>(٨٣)</sup>. وبالفعل، لم يستمر العمل الفدائي، فحسب بل تصاعد نشاطه مباشرة بعد الهجوم الاسرائيلي. هذا في الوقت الذي كثفت فيه حركة المقاومة الفلسطينية جهودها السياسية - الدبلوماسية في أوساط السياسيين اللبنانيين (بالذات أطراف «الحلف»: شمعون - الجميل - اده) لتطويق اجواء التوتر واللائقة بين العمل الفدائي وانصاره في جانب ومعارضيه «الوجود الفدائي» في لبنان في جانب ثان<sup>(٨٤)</sup>.

وما كاد يمضي على الهجوم الاسرائيلي نصف عام، حتى قامت القوات الاسرائيلية يوم ١٦/٩/٧٢ بهجوم واسع النطاق احتلت اثنائه ١٦ قرية لبنانية لمدة ٢٢ ساعة. وقد قاتل الجيش اللبناني اثناء الهجوم قتالا عنيفا احاطه الاعلام اللبناني على إثرها بهالة كبيرة كان لها وزنها ومعناها السياسيين. فما ان انسحبت القوات الاسرائيلية حتى وجه قائد الجيش «بلاغاً خاصاً» لقوى الامن فسرته المقاومة على أنه «انذار» لها - يأمرها فيه بتنفيذ أوامر، مؤداها منع الفدائيين من التواجد في عدد من المناطق في الجنوب ومنعهم من التواجد في القرى والمدن وعدم حمل السلاح أو ارتداء اللباس العسكري خارج مخيمات النازحين، وكل ذلك تحت طائلة العقاب لمن يخالف. وقد ترافق ذلك «البلاغ الخاص» باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الاراضي اللبنانية<sup>(٨٥)</sup>.

نجم عن هذه التطورات توتر شديد هدد بانفجار عنيف وخطر. وبالرغم من عقد اجتماع بين رئيس الحكومة وياسر عرفات في ١٧/٩/١٩٧٢، ونفي الاول وجود أي «انذار» للمقاومة وما تبعها من تطمينات وزير الخارجية اللبنانية عن عدم وجود مؤامرة ضد العمل الفدائي، استمرت حالة التوتر بالازدياد ورافقها هجوم شديد على السلطات اللبنانية من اذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق<sup>(٨٦)</sup>.

تفاعلت الازمة اثناء ذلك على الصعيد العربي، فأرسل الرئيس المصري رسالتين متلاحقتين للرئيس اللبناني، وكثر الحديث عن وساطة كويتية وأخرى جزائرية في حين وصل الامين العام لجامعة الدول العربية الى بيروت يوم ١٨/٩/١٩٧٢ للاجتماع الى المسؤولين اللبنانيين<sup>(٨٧)</sup>. واثرا اجتماع الامين العام مع الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة يوم ١٩/٩/١٩٧٢ اعلن الثاني أن «لا ازمة مع الفدائيين» في حين أعلن الامين العام للجامعة يوم ٢١/٩/١٩٧٢ أنه يعتبر أن مهمته كانت «ناجحة» وأن «حالة التوتر منتهية»<sup>(٨٨)</sup>.

في هذه الاثناء، عقد ممثلو المقاومة مع قيادة الجيش اللبناني وممثلو السلطة المدنيين عدة اجتماعات كان آخرها ذاك الذي عقد مع رئيس الحكومة يوم ٢٤/٩/١٩٧٢، حيث وصف الاخير المباحثات بأنها انتهت الى «اتفاق تام على كل شيء». اعقب ذلك سلسلة زيارات مكثفة قام بها وفد للمقاومة برئاسة ياسر عرفات إلى عدد من السياسيين اللبنانيين (خاصة إلى معارضي «اتفاقية القاهرة») بهدف «التفهم والتفاهم» طوال الفترة ما بين ٢٤/٩ - ٢٨/٩<sup>(٨٩)</sup>. وقد توجت هذه الزيارات بتلك التي قام بها وزير الداخلية الكويتي مع



وفد فدائي برئاسة عرفات للرئيس اللبناني يوم ١٩٧٢/١٠/٢ حي اتفق الجميع على تجميد العمل الفدائي من الجنوب واخلاء مدنه وقراه من الفدائيين<sup>(٩٠)</sup>. وبالفعل انسحب الفدائيون كما وعدوا وانتهت الازمة مؤقتا لتنفجر على نحو عنيف بعد ما يقرب من نصف عام<sup>(٩١)</sup>.

□ الازمة الثالثة: أيار (مايو) ١٩٧٣<sup>(٩٢)</sup>: أدت الغارة الاسرائيلية على بيروت ليلة ٩ - ١٠/٤/١٩٧٣ واستشهاد القادة الثلاثة (محمد يوسف النجار، كمال ناصر، وكمال العدوان) الى توتر خطير في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية ومرارة ومظاهرات واضرابات في اوساط الجماهير اللبنانية، بالاضافة الى استقالة حكومة السيد صائب سلام وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور أمين الحافظ<sup>(٩٣)</sup>.

وبالرغم من اتصالات التهدئة التي أسهم فيها قادة العمل الفدائي من جهة والسياسيون اللبنانيون على مختلف اتجاهاتهم من جهة ثانية مع بداية الثلث الاخير من شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٣، توتر الجو من جديد اثر اعتقال فلسطينيين في مطار بيروت الدولي بعد اكتشاف متفجرات في حوزتهما في ١٩٧٣/٤/٢٦ وما تبع ذلك من هجوم عناصر مسلحة على المطار واغلاقه يوم ١٩٧٣/٤/٢٩. هذا بالاضافة الى اعتقال السلطات اللبنانية عددا من المسلحين أثناء تواجدهم أمام السفارة الاميركية في بيروت يوم ١٩٧٣/٤/٣٠ واختطاف الفدائيين (عناصر الجبهة الديمقراطية تحديدا) لثلاثة من رجال الامن اللبنانيين مقابل فدائييها اللذين اعتقلا في المطار<sup>(٩٤)</sup>.

طوقت قوات الجيش اللبناني مخيمات النازحين ومراكز المقاومة في بيروت وضواحيها في صباح ١٩٧٣/٥/٢ ووجهت انذارا يدعوا للافراج عن رجال الامن اللبنانيين. وبسرعة ابتدأت الاشتباكات بين الطرفين في عدة مناطق من العاصمة مما أدى الى فرض منع التجول في المساء. وقد استمر القتال الى أن اعلن عن أول اتفاق لوقف اطلاق النار في التاسعة مساء بعد أن سلم الفدائيون الجنود المحتجزين للسلطات<sup>(٩٥)</sup>. ولكن، القتال عاد فاندلع مع صباح ١٩٧٣/٥/٣. وتصاعد اثناء النهار خاصة بعد أن اشترك الطيران اللبناني في قصف المخيمات<sup>(٩٦)</sup>.

أثناء ذلك كانت الاتصالات بين الطرفين، بوساطة عدد من السياسيين اللبنانيين انصار العمل الفدائي، قائمة على قدم وساق، في حين أعلن رئيس الجمهورية أنه يرفض «أن يكون في لبنان جيش احتلال»<sup>(٩٧)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، نجح الطرفان، في فجر ١٩٧٣/٥/٤، في الوصول الى اتفاق ثان لوقف اطلاق النار<sup>(٩٨)</sup>.

على أن القتال عاد فانفجر في مساء ذلك اليوم في جنوبي لبنان هذه المرة واستمر في عدة مناطق، بشكل متقطع، الى أن تم الاتفاق في ١٩٧٣/٥/٧ بين الطرفين (بحضور عدد من الوسطاء العرب الذين وفدوا الى لبنان خصيصا من أجل ذلك) على تثبيت وقف النار وتشكيل «لجنة مشتركة» لانهاء كافة المشاكل المتعلقة<sup>(٩٩)</sup>.

عاد القتال فتجدد على نحو أعنف من السابق قبل مضي بضع ساعات على اتفاق ١٩٧٣/٥/٧. استمرت الاشتباكات طوال الليل واشتدت منذ صباح ١٩٧٣/٥/٨ الى أن اعلن راديو بيروت في المساء أن الرئيس اللبناني طلب «من قيادة الجيش أن توقف فورا القصف الجوي على أن يتوقف كل تبادل في اطلاق النار في تمام الساعة الثامنة من مساء... الثلاثاء الثامن من شهر أيار»<sup>(١٠٠)</sup>. وبالفعل كان ذلك الاعلان بداية النهاية للاقتتال بالرغم

من استمرار بعض الاشتباكات المتفرقة. وقد تثبت وقف النار بشكل حاسم بعد اجتماع «اللجنة المشتركة» مساء ٩/٥/١٩٧٣<sup>(١٠١)</sup>. وانتهت أزمة أيار رسمياً مع اعلان «اللجنة المشتركة»، بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات المتصلة في ١٥ و ١٦ و ١٧/٥، عن أن «وجهات النظر متفقة بين الجانبين حول مختلف القضايا»<sup>(١٠٢)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر أن جانباً أساسياً من الفضل في وقف القتال عائد لقوى ودول عربية ومحلية مارست ضغوطها من أجل الوصول الى اتفاق الطرفين. فمنذ الساعات الاولى لنشوب الازمة، بدأت سلسلة من الاتصالات العربية المكثفة (أبرزها جهود الجامعة العربية ومصر وسورية والجزائر والعراق والمغرب والكويت) ورافقتها تفاعلات لبنانية أدت بمجموعها الى اتفاق وقف اطلاق النار في ٧/٤/١٩٧٣<sup>(١٠٣)</sup>.

ومع تجدد القتال على نحو أعنف في ليل ٧/٤/١٩٧٣ ونهار اليوم التالي، اتخذ عدد من الدول العربية مواقف حازمة الى جانب المقاومة الفلسطينية مما شكل ضغطاً حقيقياً أدى الى اسراع السلطات اللبنانية بالاعلان عن حماسها لوقف اطلاق النار. فمع توتر الجو داخليا (اشتداد القتال من جهة، واستقالة رئيس الحكومة من جهة ثانية، وقرار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الخاص بالنزول الى الشارع وحمل السلاح لاحباط المؤامرة» من جهة ثالثة) أعلنت سورية غلق حدودها مع لبنان وأمر الرئيس المصري موفده الشخصي بمغادرة بيروت الى دمشق في ٨/٥/١٩٧٣. وبالفعل، تم تنفيذ الاتفاق الأخير على وقف اطلاق النار، وانتهت الازمة رسمياً يوم ١٧/٥/١٩٧٣ اثر ارفض اجتماعات «اللجنة المشتركة» المشار اليها أعلاه<sup>(١٠٤)</sup>. وكانت هذه الازمة هي الأخيرة ما قبل اشتعال نار الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣.

### (ج) العمل الجماعي العربي والاختلاف العربي، وقضية فلسطين

شهدت المرحلة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ قوتي جذب متعاكستين: الاولى دفعت باتجاه العمل العربي المشترك، والثانية تميزت بالاختلاف العربي. وكان من أبرز محطات العمل العربي - الجماعي، والمصغر، على مستوى القمة، مؤتمر القمة العربي الرابع في ٢٩/٨/١٩٦٧<sup>(١٠٥)</sup>، ومؤتمر القمة الاسلامي في الرباط بمشاركة جميع الدول العربية باستثناء العراق في الفترة ٢٢ - ٢٥/٩/١٩٦٩<sup>(١٠٦)</sup>، ومؤتمر قمة «دول المواجهة» (مصر، الاردن، وسورية، والعراق، والسودان لاحقاً) الاول في القاهرة في الفترة ١ - ٣/٩/١٩٦٩<sup>(١٠٧)</sup>، والثاني (بمشاركة الدول ذاتها) في القاهرة في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠<sup>(١٠٨)</sup>، والثالث (بمشاركة اضافية من ليبيا والجزائر وبغياب الاردن) في طرابلس الغرب في ٢/٦/١٩٧٠<sup>(١٠٩)</sup>، علاوة على مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٩<sup>(١١٠)</sup>، ومؤتمر القمة العربي السادس الطارئ في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠<sup>(١١١)</sup>، اضافة الى مؤتمر قمة الدول الخمس (مصر، ليبيا، سورية، واليمن) في طرابلس في ٣٠/٧/١٩٧١<sup>(١١٢)</sup>. وطوال الفترة التي أعقبت ذلك وحتى حرب ١٩٧٣، انتهت الصيغ المختلفة للعمل الجماعي العربي على مستوى القمة الشاملة أو المصغرة.

أما أبرز محطات الخلاف بين الدول العربية (بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) في الفترة ذاتها فتمثلت في الخلاف الحاد بينها: حول قبول ورفض قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١١٢)، و«مشروع النقاط الست» الذي أعلنه الملك حسين في ٢٢/٤/١٩٦٩ (١١٤)، و«بادرة روجرز» ووقف إطلاق النار على الجبهة المصرية في ٩/٨/١٩٧٠ (١١٥). هذا، عدا مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي سيبحث لاحقا.

غير أنه من المهم، في معرض استعراض أبرز سمات العلاقات الرسمية العربية في فترة ما بين الحربين، التطرق — ولو بنوع من التفصيل — الى تطورين رئيسيين اضافيين شهدتهما تلك العلاقات، وهذان التطوران هما:

□ التحالف المصري — السعودي: وتكمن أهمية هذا التحالف، غير المعلن، في كون كل طرف منه، على امتداد سنين عديدة ماضية، يتزعم قطبا من أقطاب التنازع الداخلي العربي. ومما لا شك فيه أن وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ساعدت كثيرا في الاسراع بازدياد درجة التنسيق بين السعودية ومصر الى درجة عالية.

ولعل الوساطة السعودية — المصرية بين السلطات الاردنية ومنظمات العمل الفدائي في اعقاب «معارك جرش» (حزيران — تموز ١٩٧١)، كانت أبرز المعالم التي أشارت الى بداية ذلك التنسيق. وقد أسفرت تلك الوساطة عن «مفاوضات جدّة» في ١٥/٩/١٩٧١ بين وفدين يمثل أحدهما المقاومة الفلسطينية، ويمثل الثاني النظام الاردني. ولكن هذه الجولة من المفاوضات فشلت لتنتج الوساطة، من جديد، في الاعداد لجولة ثانية من المباحثات في ٨/١١/١٩٧١. وكان فشل هذه المحاولة الاخيرة تكريسا رسميا لقطيعة جذرية حكمت العلاقات بين المنظمات الفدائية والسلطات الاردنية (١١٦).

برزت في الشهر ذاته تطورات على صعيد العلاقات العربية — الاميركية، دفعت بالتنسيق السعودي — المصري باتجاه التحالف. ففي ٢٢/١١/١٩٧٢، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الاميركية رسميا تجميدها لجهودها الخاصة بايجاد تسوية للنزاع العربي — الاسرائيلي. وكانت بهذا التصريح تنهي نشاطا بدأت «ببادرة روجرز» في نهاية العام ١٩٦٩ وما نجم عنها من وقف للقتال في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ وما تبع ذلك من تجديد لمهمة الدكتور «غونار يارنغ»، مبعوث الامين العام للامم المتحدة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ (١١٧).

فتح هذا التردّي في العلاقات الاميركية — المصرية الباب على مصراعيه أمام جهود مكثفة بدأت السعودية ببذلها في محاولة لردم الهوة بين اميركا ومصر من جهة، ودفع الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل من أجل تطبيق القرار ٢٤٢ من جهة ثانية. وبالرغم من التجاوب المصري الشديد مع الوساطة السعودية (قرار الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيات في ١٨/٦/١٩٧٢ (١١٨)، وزيارة حافظ اسماعيل، مستشار الرئيس السادات لشؤون الامن القومي، لواشنطن في كانون الثاني — يناير ١٩٧٣ (١١٩)، وبالرغم من تصعيد الضغط الدبلوماسي السعودي على الولايات المتحدة، لم تنجح الوساطة في تحقيق أهدافها ازاء التعنت الاميركي واصراره على الانحياز الكامل لاسرائيل (١٢٠).

□ عزلة الاردن ومعركة تمثيل شعب فلسطين: صعدت الاردن صراعها مع حركة المقاومة الفلسطينية (بعد فشل الوساطة السعودية — المصرية بينهما) وذلك بالاعلان عن



المشروع الخاص «بالمملكة العربية المتحدة». فقد أعلن الملك حسين، في ١٥/٣/١٩٧٢، عن استعداده منح فلسطيني الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة نوعاً من الحكم الذاتي ضمن إطار مملكة توحد اقليمي فلسطين وشرقي الاردن تحت قيادته<sup>(١٢١)</sup>.

اعتبرت حركة المقاومة ذلك المشروع محاولة من الملك لسحب سجادة حق تمثيل الشعب الفلسطيني من تحت أقدامها تمهيدا لعزلها عن مجمل تطورات القضية الفلسطينية في المستقبل. كذلك جاء رد الفعل العربي، على مشروع الملك، عنيفا في رفضه. ففي الوقت الذي قطعت فيه جمهورية مصر العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الاردن بسبب ما أعلنه الملك، رفضت كل من الجزائر، ليبيا، سورية، الكويت، اليمن الجنوبية، العراق وسورية مشروع «المملكة العربية المتحدة». وانفردت حكومة السودان في تردها في الاعلان عن موقفها<sup>(١٢٢)</sup>.

وفي ظل عزلة الاردن، عربيا وفلسطينيا، ازداد التوتر في العلاقات الاردنية - الفلسطينية مباشرة بعد اعلان السلطات الاردنية في ١٥/٢/١٩٧٣ اعتقال مجموعة فدائية كبيرة (من فتح) دخلت الى الاردن بقيادة «أبو داود»، لتنفيذ سلسلة من العمليات ضد المؤسسات الاردنية والمسؤولين الاردنيين. كما أن عملية احتلال مبنى السفارة السعودية في الخرطوم في ١/٣/١٩٧٣ لاطلاق سراح «أبو داود» ومجموعته، ورفض الاردن لذلك، أزمات العلاقات بين المنظمات الفدائية وبين السلطات السودانية والاردنية<sup>(١٢٣)</sup>.

وقد أحكم طوق العزلة الاردنية عندما قام بلدان عربيان هما مصر وتونس بتبني موضوع «الكيان الفلسطيني» وما عناه ذلك من التمييز بين الهوية الفلسطينية والاردنية. فقد أعلن الدكتور محمد حسن الزيات، وزير الخارجية المصري آنذاك، في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٦/٦/١٩٧٣ أن «للأمة الفلسطينية، حقوقها في قيام دولة ضمن حدود قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧»<sup>(١٢٤)</sup>. وفي الوقت الذي ردت فيه الاردن على التصريح المصري بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية خارجيا، وبسياسة «انفراجية» داخليا، أعلنت تونس، على لسان الرئيس حبيب بورقيبة في ٦/٧/١٩٧٣ أن الكيان الاردني كيان «مصطنع» وأنه من الضروري العمل لاقامة دولة فلسطينية. وقد تردت العلاقات الاردنية - التونسية على أثر ذلك مما أدى الى قطع صلاتهما الدبلوماسية في ١٥/٧/١٩٧٣<sup>(١٢٥)</sup>.

الا أن وصول المساعي السعودية لدى الولايات المتحدة (للضغط على اسرائيل وتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢) الى طريق مسدود، واكتمال الاستعدادات العسكرية السرية في مصر وسورية، دفعت البلدين لتحسين العلاقات مع الاردن مما نجم عنه عقد مؤتمر قمة ثلاثي في القاهرة وعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية - الاردنية الى حالتها الطبيعية في ١٢/٩/١٩٧٣<sup>(١٢٦)</sup>. وكان ذلك أحد آخر «الرتوش» السياسية التي موهت حركة الاستعداد العسكري المصري - السوري لشن الحرب التي سرعان ما انفجر بركانها يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. وبهذا، انتهت مرحلة كاملة من عمر تطور القضية الفلسطينية. وبدأت مرحلة جديدة.

(١) حول العوامل المتفاعلة التي أدت الى اندلاع القتال، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٦، ١٥٦، ١٨٥، ٢٥٢-٢٥٤، ٢٨٦-٢٨٨، و ٢٩١-٢٠٢. ايضاً حول مواقف الدول العربية انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٨-١٦٩، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٩-٢٢٧، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢٨-٢٣٩، ٢٧٢، ٣٠٤، ٣١٢-٣١٣، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٤١. وأخيراً: هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) حول مواقف الدول العربية المختلفة من اميركا وبريطانية اثر اعلان ج.ع.م. عن تواطئهما مع اسرائيل في الحرب، انظر الوثائق المتعلقة بذلك في المصدر نفسه، ص ٣٢١، ٣٢٥-٣٢٧.

(٤) حول وقف اطلاق النار وعدم التزام اسرائيل به واستمرار المعارك، انظر: الوثائق الخاصة بذلك في المصدر نفسه، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٥) انظر الوثائق الخاصة باستقالة الرئيس عبد الناصر وردود الفعل العربية في، المصدر نفسه، ص ٢٥٨-٢٦٤.

(٦) هنري كتن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩، ١٢٠، ١٢٢.

(٧) عبد الكريم أبو النصر، «أسرار الثورة الفلسطينية»، ملحق النهار السنوي: الشعب الفلسطيني، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر، ص ٥٣.

(٨) المصدر السابق، ص ٥٥. ايضاً انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٠.

(٩) عبد الكريم أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(١٠) الا اذا اشير الى غير ذلك اشارات محددة، جميع المعلومات الواردة حول أزمة شباط (فبراير) ١٩٦٨ أدناه، مستقاة من المصادر الرئيسية التالية: (١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، بيروت: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٨٥، ٩٥، ١١٥-١١٧. (٢) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٧١، ص ٢٣-٢٧. (٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٩٣-٩٥، ٩٦، ٩٨. (١١) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، ص ١١٥. ايضاً: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤. (١٢) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦. ايضاً: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥. (١٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦. (١٤) عبد الكريم أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥. وحول الوثائق الخاصة بذلك انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨-٢٠٢.

(١٥) الا اذا اشير الى غير ذلك بشكل محدد، جميع المعلومات الخاصة بالازمة الثانية بين الاردن والفدائيين في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨، معتمدة على ماورد في الصفحات المحددة في المصادر التالية: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٥٢، ايضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٨، ٩٦-٩٧، ١٢٦-١٤١. أما الوثائق الخاصة بذلك فيمكن الرجوع اليها في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٦-٨٥٨ و ٨٦٢-٨٣٦.

(١٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٦.

(١٧) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(١٨) المصدر نفسه، انظر ايضاً: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

(١٩) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٨-٥٢. ايضاً، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩-١٤٠.

مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٢، ٥٤٦، ٥٥١-٥٥٢

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٤١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٦٩.

(٢٧) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٨-٤١٠.

(٢٨) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه حول «معارك أيلول» ١٩٧٠، مستقى من: المصدر نفسه، ص ١٤١-٢٤٧ بالإضافة الى الوثائق الملحقه في الصفحات ٢٧٢-٤٠٧ ثم ٤١٠-٤٤٩. أيضا اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف ١٩٧١ ص ٢٥٢-٢٥٣، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٨-٢٧٩، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢١، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥٠-٣٥١، ٣٥٢-٣٥٣، ٣٥٥-٣٦٤، ٣٦٨-٣٧٠، ٣٧١-٣٨٢، ٣٨٤-٣٨٩، ٣٩٢-٣٩٦، ٣٩٨-٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٩-٤١٢، ٤١٥-٤١٨.

(٢٩) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦-١٠٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٧-١٤٠.

(٤٢) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في المصدر نفسه، ص ٤١٠-٤١١.

(٤٣) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤١٨-٤٢٠.

(٤٤) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤٢١-٤٢٢.

(٤٥) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤٢٠-٤٢١.

(٤٦) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤٢٦-٤٣٥.

(٤٧) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤٣٥-٤٣٧.

(٤٨) أنظر الوثيقة الخاصة بذلك في، المصدر نفسه، ص ٤٤١-٤٤٧.

(٤٩) جميع المعلومات الواردة أدناه حول الصدام المسلح الكبير والاخير بين العمل الفدائي والسلطات الاردنية في تموز (يوليو) ١٩٧١، مستقاة من اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع عشر،

(٢١) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه من معلومات حول الصدام المسلح بين الاردن والفدائيين في شباط (فبراير) ١٩٧٠، مستقى من المصدرين الرئيسيين التاليين: المصدر نفسه، ص ٥٣-٦٢، واليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف. ١٩٧١، ص ١٠٧-١٤٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٢. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٢. أيضا، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٢٦) المصدر نفسه. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٢٧) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٢٨) الا اذا اشير الى غير ذلك بذكر مصادر محددة، جميع المعلومات الواردة أدناه حول أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠ بين الفدائيين والاردن، مستمدة من المصدرين التاليين: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٩-٥١٠، ٥١٣-٥١٥، ٥١٧-٥١٩، ٥٢٢-٥٢٤، ٥٢٨-٥٢٩، ٥٣٢-٥٣٣، ٥٣٥-٥٣٦، ٥٤١-٥٤٢، ٥٤٥-٥٤٧، ٥٧١. أيضا، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥-٩٥ و ٤٠٨-٤١٠.

(٢٩) أنظر، المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٩. أيضا أنظر، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥١٤-٥١٥.

(٣٢) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٣٨. أيضا أنظر: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٩. أيضا أنظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر،



بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، المجلد الرابع عشر، ١٩٧٣، كما وردت، بشكل متقطع في مطلع وصف حوادث كل يوم في الصفحات ١٧-١١٦. (٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٤، اما المعلومات المحددة حول بدايات القتال وتضاعده فواردة في الصفحات: ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٤٧-٤٨ و ٥٤. (٥١) حول الوصف التفصيلي للمعارك العسكرية، انظر، المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠، ٦٤، ٧٠-٧١، ٨٠، ٨٣-٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥. (٥٢) حول الاتصالات الفلسطينية بالجهات العربية المختلفة، انظر، المصدر نفسه، ص ٢٣، ٣٧-٣٨. (٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٠. (٥٤) انظر، المصدر نفسه، ص ٦٠، ٧١، ٧٤-٧٥، ٨٠. (٥٥) حول مواقف الدول العربية المختلفة، انظر، المصدر نفسه، ص ٦٥، ٧٤-٧٥. (٥٦) المصدر نفسه، ص ٨١. (٥٧) المصدر نفسه، ص ٨٤. (٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٦. (٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٩-٩٠. (٦٠) المصدر نفسه، ص ٩٥. (٦١) المصدر نفسه، ص ٩٨. (٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٨-٩٩، ١٠٢-١٠٣. (٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٦. (٦٤) انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، بيروت: مركز الابحاث- م.ت.ف. ص ١٧٣-١٧٥. أيضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ١٨٤-١٨٥. أيضا انظر، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٣-١٧٥. (٦٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢. أيضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٢٠٢-٢٠٣. (٦٦) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع،

مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥. (٦٧) حول الدور العربي التوقيقي في الازمة انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧-١٨٨ و ٢٢٥-٢٦٦. أيضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦. (٦٨) انظر، المصدر نفسه، ص ١٨٧. أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨-٢١٩. أيضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨-٢١٩. (٦٩) انظر، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ٥٥ و ١٨٧. أيضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٢٢٤-٢٢٧. (٧٠) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ٥٩ و ١٨٩. (٧١) المصدر نفسه، ص ٦١ و ١٨٩. (٧٢) انظر، المصدر نفسه، ص ٦٢ و ١٩٢-١٩٤. أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٣. أيضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٣. (٧٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥-١٩٨. أيضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤-٤٤٠. (٧٤) حول الاتصالات والوساطات والضغط العربية، انظر، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢-١٩٦. أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤-٣٢٨. (٧٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ و ١٩٧. (٧٦) انظر، المصدر نفسه، ص ٦٣-٦٤ و ١٩٨. أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦-٤٥٧. أيضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦-٤٥٧. (٧٧) انظر اليوميات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣١. أيضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩. أيضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧١.

كما هي محفوظة، وفقا لما ذكر سابقا، في ملف ٢١٠ في أرشيف مركز الابحاث - م.ت.ف.

(٨٦) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩. أيضا الاهرام، القاهرة، ٧٢/٩/٢٢.

(٨٨) أنظر ملف ٢١٠ عن «لبنان والقضية الفلسطينية» وبالذات المجلد رقم ٢٤. في محفوظات مركز الابحاث - م.ت.ف.

(٨٩) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، مصدر سبق ذكره، أيضا في الصحف التالية كما هي محفوظة في مجلد رقم ٢٤، ملف ٢١٠، في مركز الابحاث - م.ت.ف.

*Daily Star*, 29/9/1972.

النهار، بيروت، ٢٥، ٢٨/٩/١٩٧٢.

المحرر، بيروت، ٢٩/٩/١٩٧٢.

(٩٠) أنظر الصحف التالية في مجلد رقم ٢٤، في مركز الابحاث - م.ت.ف.

*Daily Star*, 2/10/1972.

والنهار، ٢/١٠/١٩٧٢.

(٩١) أنظر صحيفة: *International Herald Tribune*, 5/10/1972.

(٩٢) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة، المعلومات عن أزمة أيار (مايو) ١٩٧٣ مستقاة من الدراسة الوثائقية الوقائعية التي أعدها عصام الصالح. أنظر، عصام الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، شؤون فلسطينية، عدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ٢٤٩ - ٢٧٦.

(٩٣) أنظر: *The Economist*, 21/4/1973.

*Daily Star*, 22/4/1973.

كما وردت في ملف ٢١٠ في المجلد الخاص بالشهرين الرابع والخامس من العام ١٩٧٣ والاستشهادات التي ترد في الصحف التي تلي هي أيضا من الملف ذاته، مركز الابحاث - م.ت.ف. (٩٤) أنظر الصحف التالية:

*New York Times*, 28/4/1973.

*Daily Star*, 30/4/1973.

المحرر، بيروت، ٢٨/٤/١٩٧٣.

النهار، بيروت، ١/٥/١٩٧٣.

(٩٥) أنظر الصحف التالية:

*New York Times*, 3/5/1973.

*London Times*, 3/5/1973.

(٧٨) أنظر، بلال الحسن والمقاومة فلسطينيا، شؤون فلسطينية العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٧٢ ص ٢٢٢.

(٧٩) أنظر «الملف ٢١٠» حول «لبنان والقضية الفلسطينية» (من محفوظات أرشيف مركز الابحاث - م.ت.ف. في بيروت) وبالذات قصاصات الصحف التالية:

*Daily Telegraph*, 24/8/1971.

*Guardian*, 24/8/1971.

*Daily Star*, 27/8/1971.

وصحيفة النهار، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١ و ٢٧/١١/١٩٧١.

وصحيفة الحياة، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١.

أيضا، فان جميع الاشارات الواردة لاحقا للصحف العربية والاجنبية مجموعة في الملف ذاته. (٨٠) أنظر، الحسن «المقاومة فلسطينيا»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٨١) أنظر، المصدر نفسه. أيضا:

*International Herald Tribune*, 29/2/1972.

(٨٢) أنظر، صحيفة النهار، بيروت بتاريخ ٢٩/٢/٧٢.

(٨٣) أنظر المصدر نفسه، اعداد ٢/٢٩، ٣/٢، ٣/٣/١٩٧٢. والانوار، بيروت ٣/٣/١٩٧٢. المحرر، بيروت ٤/٣/١٩٧٢.

(٨٤) أنظر، بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، شؤون فلسطينية (العدد ٨، نيسان (أبريل) ١٩٧٢) ص ٢٢١. أيضا الصحف التالية:

*Financial Times*, 6/3/1972.

*Daily Star*, 5/3/1972.

والنهار اعداد ٥ - ٦ - ٧/٣/١٩٧٢.

والانوار، ٦/٣/١٩٧٢.

(٨٥) للاطلاع على «البلاغ الخاص» المشار اليه أنظر: الهدف، بيروت، ٢٣/٩/١٩٧٢. كذلك مقالة بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، شؤون فلسطينية عدد ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢١٧ - ٢١٩. وحول بداية الازمة أنظر الصحف التالية:

*London Times*, 18-19/9/1972.

*International Herald Tribune*, 19-21/9/1972.

*Guardian*, 19-21/9/1972.

*Financial Times*, 19/9/1972.

*Daily Telegraph*, 19/9/1972.

(١١١) حول مؤتمر القمة العربي السادس الطارئ، انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢، ٣٨٩ - ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤١٠، و٤١٥. كذلك: المقاومة الفلسطينية والتنظيم الاردني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤، ٢١٩ - ٢٢٠، ٢٢٩ - ٢٣٠، ٢٣٤ - ٢٣٥، ٢٤٠، و٢٤٣ - ٢٤٥.

(١١٢) انظر شؤون فلسطينية، العدد ٤، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، الصفحة ١٨٥.

(١١٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤٥.

(١١٤) حول مشروع الملك وريثه الفعل الفلسطينية والعربية، انظر المصادر التالية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ - ١٥٧ و ١٦٠. ايضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ١٣٩ - ١٤٢.

(١١٥) انظر: *Leila Kadi, The Arab-Israeli Conflict-The Peaceful Proposals 1948-1972* (Beirut, 1973), p. 79.

(١١٦) حول الوساطة السعودية - المصرية الاولى والثانية ونتائجهما، انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ١٩٤ - ١٩٧. ايضا، العدد ٦، كانون ثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٩٣ - ١٩٦، ٢١٠ - ٢١١.

(١١٧) حول النشاط الدولي الخاص بالقضية في هذه الفترة وموقف الولايات المتحدة، انظر: قاضي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ - ٧٧، ٧٩، ١٠٢. ايضا: شؤون فلسطينية، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ١٥٩ - ١٦١. كذلك: العدد ٢، ايار (مايو) ١٩٧١، ص ١٥٠ والعدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١، ص ١٥٢.

(١١٨) شؤون فلسطينية، العدد ١٣، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٢٥١.

(١١٩) المصدر نفسه، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص ٢٠٩ - ٢١١.

(١٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٦، تشرين اول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ١٧٩ - ١٨١.

(١٢١) من أجل الاطلاع على النص الكامل للمشروع انظر: قاضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٥. ايضا: شؤون فلسطينية، العدد ٩، ايار (مايو) ١٩٧٢، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(١٢٢) حول مواقف الدول العربية من مشروع

*Daily Telegraph*, 3/5/1973.

*Guardian*, 3/5/1973.

*International Herald Tribune*, 3/5/1973.

(٩٦) انظر الصحف ذاتها، بتاريخ ١٩٧٣/٥/٤.

(٩٧) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤ ج.

(٩٨) انظر الصحف ذاتها في الحاشية ٩٦، بتاريخ ١٩٧٣/٥/٥.

(٩٩) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٠١) انظر الصحف التالية:

*New York Times*, 9/5/1972.

*Financial Times*, 9/5/1972.

*Daily Telegraph*, 9/5/1972.

(١٠٢) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ - ٢٦٦.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(١٠٥) وحول مقدمات ونتائج المؤتمر، انظر: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، الصفحات ١٩ - ٣١، ٤٠ - ٥٠، و ٥٥ - ٥٨. كذلك: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٢٨٦، ٥٤٠، ٦٤٠، ٦٦٦ - ٦٦٨.

(١٠٦) وفيما يتعلق بالمؤتمر الاسلامي، راجع: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٧. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، الصفحات ٣٩٦ - ٤٠٣.

(١٠٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، صفحة ٧. كذلك: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٣٦١ و ٣٨٤.

(١٠٨) اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٥.

(١٠٩) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٨٧.

(١٠٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٨ - ١٤. كذلك: الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٥٢٤ - ٥٢٨ و ٥٣٠ - ٥٣٢.



- الملك حسين انظر، المصدر نفسه.
- (١٢٣) حول عملية «أبو داود» وعواقبها في الاردن وفي السودان، انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ١٨٦—١٨٧، ١٨٨—١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦—٢٠٧.
- (١٢٤) المصدر نفسه، العدد ٢٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ٢٢٥.
- (١٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٣—٢٢٤، ٢٢٧.
- (١٢٦) المصدر نفسه، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٧١.

## المشاغل الوطنية الفلسطينية في ١٩٣٠ كما عكستها جريدة «مرآة الشرق»

سميح شبيب

شكلت سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، تحدياً بارزاً للقوى السياسية الفلسطينية. وافسحت في المجال للقوى الأكثر جذرية في البروز كرد فعل على هذا التحدي. وكانت القوى العربية القومية مؤهلة، أكثر من غيرها، للتعبير عن واقع الحال السياسي، ولنقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين، والدعوة للاستقلال الوطني والقومي، وفضح دور الانتداب البريطاني كاستعمار يقوم على تقويض دعائم الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتقوية دور الحركة الصهيونية في فلسطين من جهة أخرى. وعندما ارتأت صحيفة «مرآة الشرق»(\*) ان تعهد بتحريرها لأكرم زعيتر، فانما ارادت ان تتخذ خطاً قومياً متميزاً. وقد عبر زعيتر عن التيار القومي عبر صفحاتها حتى اقصائه وابعاده عنها بقرار انتدابي، ولم يكن يعبر عن رأيه الشخصي. وقد اوضحت ادارة «مرآة الشرق» اسباب تسلم زعيتر لتحريرها بقولها: «رأت ادارة هذه الجريدة ان تتمشى مع نظم النشوء والارتقاء، فعزمت على التقدم بالجريدة الى الامام خطوات واسعات في تحريرها وتنظيمها، وادارتها واخبارها، وهي تستعد لتنفيذ عزمها بحيث لا تنتهي مواسم الاعياد الا وقد اخرجت عزمها الى حيز العمل. فعهدت الى الاستاذ اكرم افندي زعيتر الاشتراك بتحرير هذه الجريدة. وهو من شبابنا الناهضين الراقين المشتهود لهم بصدق الوطنية والاخلاص والغيرة. فلنا وطيد الامل ان نتعاون والقراء على خدمة الامة خدمة صحيحة، ورفع شأن هذا الوطن»<sup>(١)</sup>.

### نقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين

حتى سنة ١٩٣٠ كانت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني هي التشكيل

---

(\*) جريدة تبحث في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يحررها بولس شحادة تصدر مرتين في الاسبوع.

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ ، آذار (مارس) - نيسان (ابريل) ١٩٨٣

السياسي البارز في فلسطين. وكانت كافة الامور السياسية المتعلقة بالنضال الوطني منوطة بها. وغالبا ما راهنت اللجنة التنفيذية، بحكم تركيبها الاجتماعي، وابعاد رؤيتها السياسية، على امكانية الاتفاق مع الانتداب البريطاني وتحقيق بعض المكاسب الوطنية عن طريقه. بينما كان الاتجاه القومي المتنامي في فلسطين على نقيض ذلك: فقد رأى في الانتداب استعمارا يهدف الى تقويض المجتمع الفلسطيني، وتسهيل اقامة وطن للحركة الصهيونية بديل فيه. لذا فقد دعا القوميون في فلسطين الى نيل الحرية عبر الكفاح، وليس عن طريق المفاوضات مع الانتداب البريطاني. وقد شددت «مرآة الشرق» على ذلك، وكتبت: «الحرية تؤخذ ولا تعطى، وهي ذات مهر غال، وثمن رفيع، ولا ينالها الا من قدرها حق التقدير، لا حرية حيث لا تضحية، ولا استقلال الا بجهد»<sup>(٢)</sup>. وأشارت «المرآة» الى ان ما تعانيه فلسطين من ازمات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتعلق بما يتخذه الانتداب من اجراءات معادية للفلسطينيين، وليس من جراء النشاط الصهيوني فحسب، بل ان هنالك امراضا داخلية تتعلق بالبنية السياسية الفلسطينية تحديدا. وتساءلت الجريدة: «لماذا نلوم الصهيونية ونحن الذين نبيعها اراضيها؟ لماذا نقاوم الاستعمار وزعمائنا يضحون بكل مصلحة قومية في سبيل اغراضهم الحزبية؟ لماذا نشكو الفقر، واغنياؤنا يمتصون دم الفلاح؟ لماذا نرسل الوفود الى الغرب، والمصيبة من الداخل؟ اروني هل ضحى غني في سبيل امته؟ هل الف اغنياؤنا، بعد تلك المؤتمرات والقرارات، شركة لانقاذ الاراضي؟ هل كف بعض متزعمي طولكرم عن السمسرة والخيانة؟ المرض داخلي يا قوم فاجتنبوه»<sup>(٣)</sup>. ولم تكتف «المرآة» بهذا النقد الشديد للاوضاع الداخلية، بل انها تناولت اللجنة التنفيذية بالتحديد وكتبت تحت عنوان «ملاحظات» مقالا تناول اجتماع اللجنة التنفيذية بالنقد، وجاء فيه: «لاحظنا ان برنامج الاجتماع ينص على انه سيبدأ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر فافتتحت الجلسة في الرابعة والنصف. لاحظنا ان الجدل كان يطول حول نقاط طفيفة، لاحظنا أن بعض الاعضاء كانوا يصوتون للشئ دون معرفته، لاحظنا ان عدد اعضاء اللجنة ٤٨، لم يحضر منهم اكثر من ٢٨ عضوا، فالاعضاء تخلفوا عن الحضور دون عذر، والبلاد تجتاز مثل هذا الدور الخطير الرهيب. يجب أن يسجل عليهم هذا التقاعس بملء الاسف، وان نقول لهم استقبلوا او اتركوا الميدان لمن هو أكثر غيرة منكم على مصلحة الوطن»<sup>(٤)</sup>. ويمكن اعتبار ما جاء في هذا النقد من اوضح وأشد ما كتب بحق اللجنة التنفيذية وما كان يجري في اجتماعاتها، لا سيما وأنه يتضمن دعوة صريحة لضرورة اقالة اللجنة التنفيذية، لحساب اناس «أكثر غيرة على مصلحة الوطن».

ودعت «المرآة» الى المصارحة السياسية والعزوف عن المداينة والرياء في العمل الاعلامي، والسياسي، لان طريق المصارحة، هو اقصر الطرق نحو تصحيح الاوضاع الداخلية. وكتبت تحت عنوان «نريد صراحة» تقول: «اذا استطعنا ان نقول للخائن انت خائن وللسمسار انت سمسار، وللمداهن انت مداهن، قلت الخيانة وتلاشت السمسرة وتبخر الدهان. في الامة فئة من الناس تدعي الوجهة، وتكتسب الزعامة ثم تساوم الخصم على البلاد، فلم لا نصارحها القول باننا على علم من خيانتها... ان من السمسرة، وباعة الاراضي من هم اعضاء الجمعيات الوطنية والهيئات القومية، يضللون الناس، ويضحكون من ذقونهم، فلماذا لا يرفضون منها. الوطنية، لا تجتمع مع السمسرة على الاوطان،



والشرف لا يتفق وبيع الاراضي. لا يكفي ان نمتنع عن بيع الارض والسمسرة، وانما الواجب علينا ان نقرر بصراحة موقفنا نحو الحاضرين. على اللجنة التنفيذية ان تنشر اسماءهم على الصحف ويدون تعليق<sup>(٥)</sup>. واعتبرت «المرأة» ان انتقاد اللجنة التنفيذية هو عمل ضروري لتصحيح الاوضاع، وخدمة للاهداف الوطنية، وذلك بعد حملات اعلامية قادها بعض خدمة اللجنة التنفيذية في محاولة للإبقاء على الاحوال السياسية كما كانت عليه؛ وكتبت: «ان حرصنا على الاتحاد، وثقتنا باللجنة التنفيذية لا يمنعاننا من توجيه الانتقادات اليها ما دامت الغاية التي نجاهد في سبيلها واحدة ترمي الى خدمة هذه الامة»<sup>(٦)</sup>.

واشارت «المرأة» الى مدى خطورة الاوضاع في البلاد، كيف ان الزعماء يتناطحون بالرغم من خطورة الاحداث. وكتبت مقالا مطولا تحت عنوان «الوطن في خطر والزعماء يتناطحون» جاء فيه: «لسنا بحاجة الى من يشعرون بالخطر المحيى، اذ الكل منا ينوء تحت اثقال البلاء النازل بالوطن، والحوادث والايام تنطق بلسان حالها ان الوطن في خطر، وان الامة تسير الى الفناء. ونظرة يلقيها الفرد على حالة البلاد الراهنة كافية لان يعلم ان الوطن في خطر»<sup>(٧)</sup>. ويتابع المقال وصفه للحال الفلسطينية: «هؤلاء الشبان الذين عليهم يعتمد الوطن، او على جماجمهم يشاد استقلاله منصرفون الى ما لا يفيد، متشاقون متناذبون مطايا للشيوخ. لا وحدة تجمع كلمتهم، ولا مبدأ يتوج جهادهم؟ وما أكثر المخنثين منهم. ها هم الشيوخ يعيشون لا للكفاح والشرف، ولكن لعد الايام وتمضيها بالاكل والشرب والنوم. هذه هي المرأة الفلسطينية اداة من ادوات البيت لا اثر لها في المجموع، ولا فضل لها على الامة؛ اما الجمعيات النسوية فقد انشئت لالقاء الخطب وللشهرة الكاذبة. هذا هو الاستاذ يعلم طلابه العبودية، ولا ينفث في روعهم حب الجهاد والكفاح. اما الغني فقد توارى عن الانظار، فاكتنز الديار وما درى ان شحه سيجعله غريبا في وطنه ذليلا في بلاده. اما المتعلم فاستخدم علمه بما يضر لا بما يفيد. اما العالم الفقيه الخطيب فكأنه غير موجود في البلاد»<sup>(٨)</sup>.

وتبلغ «المرأة» قمة نقدها للتشكيلات السياسية الفلسطينية، عندما تدعو القراء الى مقاومة بعض رموز الهيئات القومية، والوطنية، فهي، بعد ان اتهمهم بالسمسرة لمصلحة الصهيونية، تقول: «في الهيئات القومية الوطنية، والدينية سمسرة يحملون في ايديهم اليسرى صكوك ثقتنا بهم وفي ايماهم معاول يحفرون بها قبورنا. وعلى هذا، فاذا لم نقاومهم المقاومة الصريحة الجدية عمهوا في طغيانهم.. لسنا نخشى الشقاق في صفوف الامة اذا حاربناهم، فالاتحاد القائم على المداينة والغش والرياء اتحاد مزيف مضر، وفئة قليلة تعمل باخلاص وصراحة وصدق خير من اتحاد سداه النفاق والغش ولحمته الرياء والهوادة»<sup>(٩)</sup>.

### الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة

وقد ترافقت الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة في فلسطين، مع حملة «المرأة» على القيادات السياسية القائمة، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية، ووصفها بالعجز، ونعت بعض رموزها بالخيانة. وقد كانت مراهنة «المرأة» على الشباب، فكتبت تحت عنوان

«الى الشباب: اقتحموا الميدان ونظموا صفوفكم»، تقول: «الميدان خال من فرسان شجعان، والوطن يئن مما يعاني. هذه السجون مليئة بالاحرار الذين ذنبهم انهم كانوا سباقين في ساحة الجهاد. هذه القوانين تسن، ولا يؤخذ للامة في سننها رأي، ولا يعمل لها مشورة. هذه الغرامات تفرض على القرى العربية البائسة. هذه الصحف المخلصة تغلق دون محاكمة وانذار. هذه ابواب الهجرة مفتوحة لكل دخيل. هذا قانون جرائم الفساد، سلوا المظفر، وحمدي، والكيالي عنه. هذه هي المحاكم قد حكمت، حتى الآن، على سبعة عشر عربيا، وعلى يهودي واحد بالموت. ايصح بعد ذلك ان يترك الشباب الميدان لاناس خلقوا لغير الجهاد تسيرهم الاهواء والاغراض وتلعب بهم الشهوات والنزعات؟ هذا لا يجوز. ان هيئاتنا الوطنية قد قامت بقسطها الوافر من الجهاد، ولكن هذا الجهاد الذي لا يسعره الشباب ولا يلظيه، هو والجمود سواء. اذن فليقتحم الشبان ميدان العمل ولينظموا صفوفهم، وليؤلفوا جماعاتهم. انا نقول لهم يا قوم استيقظوا فهل نلقى منهم آذانا صاغية، وقلوبا واعية؟ ام يظلون ساهين لاهين؟»<sup>(١٠)</sup>. ودعت «المرأة» شباب القومية من الاستقلاليين الى تأليف كتلة سياسية تناضل من اجل استقلال الوطن وكتبت «اين هم الشباب الاستقلاليون الذي على نشاطهم، وعلى اعمالهم تجري عملية انقاذ هذا الوطن المقدس من أيدي مغتصبيه؟! الا يوجد في فلسطين فئة متجانسة متفاهمة من الشباب الناهض تستطيع ان تكون كتلة قوية فتنهض للعمل في هذه الآونة التي نرى فيها انواع المظالم والاضطهادات تنصب على رؤوس نخبة رجال الامة»<sup>(١١)</sup>.

وعلى اثر اكتشاف كميات من الاسلحة تصل عن طريق ميناء حيفا الى الحركة الصهيونية ومنظماتها المسلحة، قامت «المرأة» بحملة صحفية واسعة، حملت فيها على الحركة الصهيونية، معتبرة ان وصول الاسلحة الى فلسطين يعني، وبصراحة، نية الحركة الصهيونية على احتلال البلاد وطرد سكانها الاصليين. لذا فقد دعت «المرأة» الى تأسيس جيش الدفاع الفلسطيني. وكتبت في هذا السياق تقول: «شبعنا اقوالاً، نريد اعمالاً، هذا ما تردده الافواه الآن. وقد اعتزم فريق من الشباب المخلص ان يعملوا، فقرروا تأليف كتلة تسمى جيش الدفاع، لها من اسمها ما يدل على مقاصدها، تطوف فلسطين، مدنها وقراها، لايقاظ الروح الوطنية وهزها، وللتبشير بمبدأ الاحتفاظ بالاراضي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وستتفق على يوم البدء بزحفها، فمن يريد ان يعمل من الشباب المخلصين، ومن يرى في نفسه القدرة على السير، ومن يستطيع ان يضحي باسبوع او أكثر من وقته في سبيل وطنه، ومن لا يخشى الصعاب ويود ان يكون جندياً في جيش الدفاع، نرجوه ان يتفضل علينا باسمه. الوطن في خطر. فمن هو الذي يعمل ولايقول، ويقتحم الميدان غير هياب؟»<sup>(١٢)</sup>. وتحت العنوان ذاته، كتبت «المرأة» مقالا آخر، هددت، من خلاله، سماسرة الارض من عقاب جيش الدفاع، وقالت: «لسنا نحتاج، للتدليل على اهمية جيش الدفاع وقائده، الى اكثر من أن نقول بان غاية الغايات من عملية الزحف ستكون التبشير بمبدأ الاحتفاظ بالارض، وقد يبدأ العمل في منطقة طولكرم التي امتلأت بالسماسرة والانذال، لانه لن تبقى فلسطين لنا اذا ابتاع اليهود اراضيها. فتعالوا يا شباب فلسطين نعمل، ولو عملا واحداً، وكفوا عن التبجح بالاقوال الضخمة التي لا تجدي، فلا المقالات الحماسية، ولا الخطب الرنانة، ولا الاجتماعات الشديدة تكفي لانقاذ امة تبيع وطنها،

فتعالوا نعالج الداء في موطنه، تعالوا نجابه السماسرة بخيانتهم في عقر دارهم، تعالوا نسير باسم الله والوطن»<sup>(١٣)</sup>. وفي العدد ذاته، نشرت «المرأة» على صدر صفحتها الاولى قصيدة «الفدائي»<sup>(١٤)</sup> المعروفة للشاعر ابراهيم طوقان، ومطلعها:

لا تسلم عن سلامته      روحه فوق راحته

ولم تشر لاسم الشاعر صراحة، بل ذكرت انها قصيدة «لشاعر فلسطيني كبير» وكان ابراهيم طوقان، آنذاك، يود اخفاء اسمه. وفي سياق الدعوة الى تشكيلات سياسية، دعت «المرأة» صراحة لتأليف حزب سياسي من الشباب، وقالت: «الفوا لكم حزبا، واسسوا له فروع في جميع البلدان، واتخذوا لكم مركزا وضخوا بانانياتكم، وشخصياتكم، وليكن كل فرد منكم جنديا لا قائدا، وليكن قائدكم الوحيد ميثاقكم الوطني، واخلاصكم للبلاد»<sup>(١٥)</sup>.

### الدعوة للاستقلال

وحملت «المرأة» لواء التحرر من الانتداب البريطاني، ومحاولة الاستقلال الوطني؛ فالعدو ليس الصهيونية فحسب، بل الانتداب ايضا. وهذا ما تفردت به، حتى ذلك الحين، الدعوة القومية عن سواها. كتبت «المرأة» في هذا السياق: «لا بأس في توجيه اكبر عناية الى التخلص من الصهيونية، ولكن الواجب علينا ان لا ننسى الانتداب الذي يظاهرها، واذا كنا غير قادرين على الظفر باستقلالنا فيجب ان لا يمنعنا ذلك من الجهر باننا استقلاليون ونعمل في سبيله»<sup>(١٦)</sup>. كما دعت «المرأة» الى الاستقلال الاقتصادي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وكتبت تحت عنوان «الى التجار»: «رأت الامة، ممثلة بمؤتمراتها، الا تشجع الا المصنوعات الوطنية، وقررت باجماعها ان لا تروج غير البضائع الوطنية... ان الامة لن ترجع عن قرارها، ولكنكم اذا بقيتم على جشعكم ستلجئون الى الاستغناء عن كثير مما تبيعون»<sup>(١٧)</sup>. وقد لاحظت «المرأة» التفاوت الواسع في التعامل الانتدابي بين الصهاينة والفلسطينيين «فاذا حكم على يهودي واحد بالاعدام، طرحت بشأنه الاسئلة العديدة في البرلمان البريطاني. اما نحن فاذا حكم على مجموعنا بالاعدام فلا من سائل ولا من مجيب. اذا سأل عضو في البرلمان سؤالا لمصلحة اليهود اجيب عليه فورا، اما نحن فحتى تنتهي لجنة التحقيق. اذا عطلت [جريدة] «دافار» أو «دوار هايوم» فلمدة اسبوع اما نحن فاذا عطلت «اليرموك» و«الجامعة» فالى ما شاء الله. اذا كتب جابوتنسكي او خطب ظل يرتع، اما نحن فاذا خطب فينا المظفر نفذ فيه قانون منع الجرائم. غيرنا متمدون، اما نحن فاشرار وحوش سفاكو الدماء.. وسبحان مقسم الارزاق»<sup>(١٨)</sup>. وقد شملت الدعوة الاستقلالية الدائرة القومية؛ فعندما هلت ذكرى الثامن من آذار. عيد اعلان استقلال البلاد السورية، كتبت «المرأة» تقول: «اليوم يذكر السوريون ان الحلفاء قد خرجوا على مبادئ الشرف فنكثوا العهود ونقضوا الوعود. اليوم يذكر السوريون ان انكلترا «الحليفة» قد استبدت بسوريا الجنوبية، فجعلت منها موطن شذاذ الآفاق؛ وان فرنسا قد جعلت من غنيمتها دويلات هن سخرية الدول واضحوكة التاريخ!! اليوم يذكر السوريون ان الدول لا تحترم الا القوة، ولا تسمع الا صليل السيوف»<sup>(١٩)</sup>. وقد اعتبرت «المرأة» الانتداب البريطاني الخصم الاساسي للحركة الوطنية الفلسطينية، وتحت عنوان «الانتداب هو الخصم» كتبت تقول: «لولا حكومة الانتداب لما قاسينا ما نقاسيه، ولا حرمانا



حقوقنا الطبيعية في هذه الحياة، لهذا فانتنا نكره الانتداب ونمقته، وان نحن لم نصارح الحكومة بذلك كنا مضللين لها ولانفسنا، ومن لا يحب الحرية؟ ومن لا يتعشق الاستقلال؟ ثم من لا يكره الظلم؟ ومن لا يمقت الاستعباد؟<sup>(٢٠)</sup>. كما حرصت «المرأة» على مقاومة الانتداب بمختلف وسائل التعبير، ومنها الشعر. وكانت تنشر القصائد الملتزمة في صدر صفحاتها الاولى. فعند زيارة القاصد الرسولي لفلسطين، نشرت «المرأة» قصيدة للشاعر وديع البستاني<sup>(٢١)</sup> مطلعها:

وأشهد وأبلغ حبرنا في رومه	هذا العذاب وكيف نحن نعذب
واسمع وأبلغه مقالة متهم	لا سيدي عيسى ولا أنا مذنب
مفتي الديار ابن الحسيني يقولها	وهي القصاحة والبلاغة يا أب
والكأس قد طفحت وهذا مالنا	عيسى بن مريم كل يوم يصلب

### مقاومة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وبيع الاراضي

تحت عنوان «خطر»، كانت «المرأة» تنشر خبرا باحرف مميزة، يشير الى عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين، منبهة لما تحمله هذه الهجرة من مخاطر على مستقبل فلسطين: «كان عدد المهاجرين الى فلسطين في شهر كانون الثاني (يناير) من هذه السنة [١٩٣٠] ٦٢٠ يهوديا، وهذا عدد يجب ان لا يستهان به مطلقا، واذا استمرت الامة في غفلتها ولم تفكر هيئاتها الوطنية بأنجح الوسائل المشروعة لايقاف الهجرة عند هذا الحد، لاشك اننا سنندم حيث لا ينفع الندم»<sup>(٢٢)</sup>. وأشارت في شهر شباط (فبراير) من السنة ذاتها الى ان عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين بلغ ٥٩٢ يهوديا، وخرج منها ١٩٣ يهوديا<sup>(٢٣)</sup>. وقد ترافقت المهاجرة طردا مع بيع الاراضي للقادمين الجدد. وقد حملت «المرأة» لواء الدفاع عن الاراضي وفصح سماسرة الارض باسمائهم الحقيقية عبر صفحاتها. فكتبت في هذا السياق «اننا نرى سبيلين لانقاذ الاراضي، اولهما ان تحمل الهيئات الوطنية الاغنياء في البلاد على تأسيس شركة كبيرة لشراء الاراضي، وان تلاحق هذه القضية كل الملاحقة، وثانيهما ان تقرر الامة موقفها الحازم نحو من يبيعون الارض أو يسمسون لبيعها، ونحو الاغنياء الذين يتقاعسون عن اداء واجبهم تقريراً صريحا. ها هي ذي اراضي الحوارث قد حكم فيها للعرب، ولكن هذا الحكم لا يكفي لبقائها لنا، ولا بد من آلاف الجنيئات تدفع في سبيل تخليصها. كل هيئة دينية، كل جمعية، كل نقابة، وشركة، بل كل فرد مسؤول عن ضياع الارض»<sup>(٢٤)</sup>. كما وهاجمت «المرأة» سماسرة الارض شعرا. ونشرت قصيدة للشاعر ابراهيم طوقان<sup>(٢٥)</sup> ورد فيها:

يا بائع الارض لم تحفل بعاقبة	ولا تعلمت ان الخصم خذاع
لقد جنيت على الاحفاد والهفي	وهم عبيد وخذام واتباع
وغرّك الذهب اللّماع تحزره	ان السراب كما تدريه لماع
فكر بموتك في ارض نشأت بها	واترك لتترك ارضا طولها باع

كما لجأت «المرأة» الى ايراد اسماء السماسرة على صفحاتها، وكتبت تحت عنوان:

يا أمة، يا لجنة، يا مجلس، البلاد ضاعت وانتم لاهون.

اذا باع الفلاح فهو جاهل خائن، اما اذا كان زعيما. فماذا نقول له؟<sup>(٢٥)</sup>.

«جاءنا من «غيور» في طولكرم ان وجيهين احدهما اسمه عارف الناشف من الطيبة، والثاني اسمه اسماعيل الناطور من قلنسوة اشترى قطعة ارض كبيرة من العرب ثم باعها لليهود»، «وجاءنا من شاب في طولكرم ان ارضا في تربة كفر عبوش اشترىها عثمان افندي البشناق من العرب وبيعها لليهود».

### الدفاع عن الحريات الديمقراطية

وقد شمل دفاع «المرأة» عن الحريات الديمقراطية حرية الكتابة الصحفية، وحرية المواطن في التعبير عن آرائه السياسية بالوسائل الاخرى كالخطابة وخلافها. اما على صعيد حرية الصحافة. فلم تترك «المرأة» خبرا يتعلق بالحد من نشاطات الصحافة الا واوردته على صدر صفحاتها. فعندما قررت سلطات الانتداب اغلاق جريدة «الجامعة العربية» كتبت «المرأة»: «تلقينا خبر اقفال جريدة «الجامعة العربية» الغراء بكل أسف ودهشة، سيما ونحن ما زلنا نشعر بأثر الصدمة التي اصابت الصحافة من تعطيل «اليرموك». ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية ليس من مصلحتها في شيء. فالامة التي تحرم حرية الكتابة لا تعدم سبلا اخرى للتعبير عن آرائها! ما هو ذنب جريدة «الجامعة» حتى تغلق؟ ان كانت قد نشرت خبرا كاذبا ففي وسع الحكومة ان تكذبها فورا. وان كان فيها ما يخالف القانون فلم لا تلجأ الى المحاكمة؟ ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية فقط دون اصدار او محاكمة يجعلنا نعتقد ان مراعاة القانون فيما نكتبه غير كافية لسير الجريدة، ما دام هذا القانون غير نافذ والتعطيل يتم اداريا. اننا نأسف كل الاسف لتعطيل الرصيفة «الجامعة»، وحرمان الامة من سماع صوت وطني مخلص، ونرجو لها عودة سريعة الى ميدان الجهاد. هذا، ودون ان تفهم الحكومة ان تعطيل الجرائد الوطنية لا يقلل من وطنية الامة»<sup>(٢٦)</sup>. وحين كانت السلطات تحذر الصحافة من نشر اخبار بعينها، كانت «المرأة» ترد ذلك بطريقة تؤدي وظيفة التحريض، وذلك بنشر الانذار متضمناً الخبر الذي تحذر السلطات من نشره. فعندما استدعى مساعد حاكم القدس محرر «المرأة» وانذره باقفال الجريدة اذا ذكرت شيئا عن محاولة اغتيال الحاج أمين الحسيني، نشرت «المرأة» ذلك و اضافت عليه «فليعذرنا القراء اذا نكثنا بوعدنا، فللضرورة احكام»<sup>(٢٧)</sup>. وعندما عطلت الحكومة «اليرموك» انتقل محررها «هاني ابي مصلح» ليتولى تحرير جريدة «النفيير» اليومية، فاصدرت السلطات الانتدابية قرارا باقفال «النفيير». وعندما وقفت «المرأة» عند هذه الحادثة، وقالت: «اننا تستغرب ما جرى، ونرجو «اليرموك» ان تعود الى الصدور»<sup>(٢٨)</sup>. كما تناولت «المرأة» الحريات الديمقراطية خارج فلسطين. فعندما ترك هاشم السبع سوريا. بعد ملاحقته من السلطات الفرنسية، كتبت «المرأة»: «وصل الى قلقيلية من اللاذقية الشاب الناهض السيد هاشم السبع محرر جريدة «الاعتدال» مطاردا من الحكومة الفرنسية. وقد كان السبب المباشر لاجراجه من اللاذقية مقال نشرته له «المرأة» حول التطرف، وهكذا يقضي الاستعمار ان يكون العربي غريبا في بلاده»<sup>(٢٩)</sup>. وعندما استدعي عبد الله القلقيلي، صاحب «الصراط المستقيم» الى المحكمة المركزية في يافا بتهمة مخالفة قانون جرائم الفساد. نشرت «المرأة» خبرا مطولا حول ذلك، وخبر تبرئته<sup>(٣٠)</sup>. كما دأبت «المرأة» على تغطية الاخبار المهنية الصحفية. وغالبا ما كانت تعرضها بشكل يفهم منه مدى الضرر اللاحق بها من

خلال سياسة الانتداب البريطاني وقوانينه المتعلقة بالصحافة. فعندما استدعى السكرتير العام، المستر ميلز، مندوبي الصحف العربية والعبرية والانكليزية التي تصدر في القدس في صباح الثلاثاء ٢/٤/١٩٣٥، وتناول الحديث هموم الصحافة، وشجونها، كتبت «المرأة» تصف الجلسة: «افتتح [ميلز] الحديث شاكرا للمندوبين تحملهم مشقة الحضور. ثم قال: قد يخالكم الظن اني انما دعوتكم كي ابحاثكم في تقرير لجنة التحقيق، غير ان هناك امورا اخرى اود ان اشير اليها بكلمة وجيزة، تعلمون انه في هذه الايام، وفي الاسابيع الثلاثة المقبلة، تؤم القدس جماهير كثيرة من الطوائف المختلفة بمناسبة الاحتفال بالمواسم، ولا يغرب عن بالكم ما تكتبه الصحف من المقالات قد يثير حماس الاهالي، ولهذا أردت انؤكد لكم بأن الحكومة لا تنتظر وقوع اي حادث. ثم رجا الصحف ان لا تخوض في مواضيع محزنة او مفرحة من شأنها أن تثير حماس الاهالي، واذا خالفت الصحافة هذا المنهج فالحكومة في استطاعتها اتخاذ تدابير شديدة، وفي استطاعتها ان تطبق عليها قانون المطبوعات، غير ان هذا الامر غير مستحسن، ولا مستحب لدى الحكومة والصحافة»<sup>(٣١)</sup>.

كما تناولت «المرأة» قضايا المعتقلين السياسيين في سجون الانتداب البريطاني، حاملة لواء الحرية، مدافعة عن الرأي السياسي مهما كان اتجاهه. فعندما اعتقلت السلطات الانتدابية عبد القادر المظفر ورفاقا له في يافا، دأبت «المرأة» على نشر اخبارهم وبرقيات المواطنين والهيئات المطالبة بالافراج عنهم. وكتبت «المرأة» في سياق الدفاع عنهم: «مضت مدة طويلة على موقوفي يافا الاحرار، دون ان تفرج الحكومة عنهم، وعلى الرغم من احتجاجات الامة الصارخة المتوالية، نراها تصم اذنها، وتتجاهل ان للامة كرامة وشعورا. ان للموقوفين في السجن عند الامة منزلة كبرى بحيث لا تنسى المطالبة بالافراج عنهم. اما اللجنة التنفيذية العربية، فنود ان نمسك القلم عن انتقادها لموقفها في معالجة مثل هذه الامور موقفا لا يلتئم مع العزة القومية. لقد كان في وسع هؤلاء المساجين ان يقدموا كفالات وان يتمتعوا في بيوتهم لارقيب عليهم، ولكنهم آثروا السجن، وآثر «المظفر» الاهانة، على تقديم الكفالات لاعتقادهم انهم ابرياء اولاء، وان الامة وعلى رأسها اللجنة التنفيذية تظاهروا ثانيا. فهل كانت اللجنة التنفيذية عند هذا الامر؟!»<sup>(٣٢)</sup>. وعند الافراج عن «المظفر» تقدم بكلمة شكر نشرها في «المرأة» قال فيها: «اننا بهذه المناسبة، بالاصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اخواني موقوفي يافا، اتقدم بواجب الشكر، وجزيل الامتنان - الى الوفود الكريمة، والسادة المحترمين الذين تجشموا مشاق السفر وزارونا في السجن، وفي المستشفى، والى الصحافة العربية عامة - فقد عطف علينا، ودافعت عن حقوقنا بكل ما لديها من قوة، والى الجمعيات والهيئات السياسية العربية المحترمة، سواء في فلسطين او في خارجها. اننا نعاهد الله والامة، ما دمنا احياء، ان لا ندخر جهدا للدفاع عن قضيتنا المقدسة والذود عن حياض وطننا المحبوب بكل ما اوتيناه من قوة مشروعة»<sup>(٣٣)</sup>.

كذلك، فقد أقدمت «المرأة» على اسلوب التحريض من اجل الافراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وتخفيف الاحكام عنهم؛ فعندما اصدرت محكمة الاستئناف في القدس حكمها على تسعة من شبان صفد بالاعدام - والذين اعدم منهم ثلاثة فيما بعد وهم: محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي(\*) كتبت «المرأة» وباسلوب تحريضي واضح: «

(\*) وقد اعدمتهن سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠.



س: ماذا فعلت الامة!

ج: ؟؟

ان الحكم بالاعدام على حانكيز اهاج الرأي العام اليهودي وأثاره، كما ذكرنا في غير هذا المكان، وذلك لانه حكم على رجل، واحد منهم، فكيف والحالة هذه، وقد حكم على تسعة من خيرة شبابنا.. يا أمة استيقظي<sup>(٢٤)</sup>. وقد ترافق هذا الحكم وخلافه من الاحكام الانتدابية ضد حرية التعبير، وحرية المواطن عامة، مع اقتراب موعد عيد الفطر، حيث كتبت المرأة على صدر صفحتها الاولى، وتحت عنوان لا عيد لمستعبد(\*\*) تقول:

«لا عيد عندي حتى تخفق الراية العربية في جو بلادي.

«لا عيد عندي حتى اشاهد الظلم صريعا.

«لا عيد عندي حتى تتقوض جروح الاستعمار.

«لا عيد عندي حتى نظفر بالاستقلال.

«فهل يصفو الزمن واثمتع بالعيد؟!

«أم تحول منيتي دون مشاهدته»<sup>(٢٥)</sup>.

كما لجأت «المرأة» الى اسلوب ايراد قصص وحوادث عالمية تدل على مدى اهمية الحرية عند الفرد والجماعة في الشعوب المتقدمة. ولعل أكثرها كان من قصص الزعيم الهندي غاندي ودعوته للحرية اولا. او قصص اخرى عالمية تحدث على الحرية. ولعل أكثرها ايجازا وتحريضا هي: «حين افتتح نابليون روسيا اسر عشرين من شبانها، ووسمهم على اذرعهم بالمكواة لكي لا يفلتوا. وقد سأل احد هؤلاء عن معنى هذه السمة فأجابه افرنسي: هذه شارة عبوديتك ودليل اسرك. فتناول الشاب الروسي الوطني فأسا وهوى به على ذراعه الموسوم فاقتطعه، وقذف به الى وجه الافرنسي قائلا: خذ شارة العبودية فمثلي لا يستبعد، وذراع واحد بشرف خير من اثنين بالعبودية»<sup>(٢٦)</sup>.

ابعد زعيتر عن تحرير «مرأة الشرق»

مع تعاظم التأثير الذي أحدثته «مرأة الشرق» في الحياة السياسية الفلسطينية، بالرغم من قصر الفترة الزمنية، بوصفها صحيفة تحريضية معادية للانتداب البريطاني وللحركة الصهيونية، بدأ الانتداب يوليها اهمية خاصة. وأخذ بمراقبتها منذ العاشر من نيسان ١٩٣٠. «فمنذ اسبوعين والجواسيس يحيطون بادارة «المرأة» يترقبون كل داخل اليها، وكل خارج منها»<sup>(٢٧)</sup>. واخذت السلطات في مضايقتها حتى تم القاء القبض على محررها أكرم زعيتر يوم الخميس العاشر من نيسان ١٩٣٠ من قبل ادارة الامن العام في نابلس، ثم نقله الى القدس. وفي الساعة العاشرة والنصف صباحا مثل زعيتر امام الحاكم الاداري لمحاكمته. وكان هناك قاضي الصلح «كيروش» اما النيابة العامة فكان يشغل مقعدها المستر «ركز»، وكان محامي الدفاع مغنم مغنم. وجرت المحاكمة بحضور عدد كبير من الشباب، ومن رجال الصحافة، ومراسلي الصحف، فافتتح «ركز» الجلسة بقوله: «اني

---

(\*\*) ورد هذا المقطع في زاوية ثابتة من الجريدة وكانت تحت عنوان نويات ثائر. يكتبها الاستاذ اكرم زعيتر بتوقيع ثائر.

اتهم السيد أكرم زعيتر بمخالفة المادة ٢٢ من قانون البوليس، والفقرة الاخيرة من المادة ٢ من منشور حاكم القدس، ونصها «من حرض الغير على التجمع سواء شفاهيا او خطيا او بأي وسيلة كانت، او من غنى اغنية او تلفظ بكلام او ابدى اشارات مما قد يؤدي في رأي البوليس الى الاخلال بالامن، جاز القاء القبض عليه بدون مذكرة قبض، ومجازاته بغرامة نقدية وبالحبس». وقد مثل الشاهد شفيق الغصين، وكان مخبرا سريرا، امام المحكمة، وبعد القسم أدلى شهادة مفادها انه عندما كان بالقرب من بناء «اللجنة التنفيذية» وكان جمع كبير من الناس يبلغ الثمانمائة مواطن سمع القصائد التي تنشدها الجماهير، وسمع عمر البرغوثي، وأكرم زعيتر يخطبان بالناس، وذكر من خطاب زعيتر قوله: «أيها الشعب، يقولون ان بلادنا ستصير اجنبية. كلا انها لن تصير اجنبية وفيها عربي واحد. ان بلادنا لنا، وفلسطين عربية، وستبقى عربية الى الابد. ليسقط السماسرة، وليسقط باعة الاراضي». وعندما ناقش محامي الدفاع مغنم مغنم الشاهد مناقشة دقيقة، تأكد للمحكمة بان ما سمعه المخبر لا يمتاز بالدقة فتأجلت المحاكمة الى يوم الاثد ١٩٣٠/٤/٢٢.

وفي الجلسة الثانية، استمع مدير الامن العام (مافرو كرداتو) الى المخبر السر عبد الله الدنف وكانت شهادته متقاربة مع شهادة زميله الغصين. وقد اعترف زعيتر باقى خطابا كهذا، ولكنه زاد عليه انه دعا للسلام والسكينة. وبالرغم من الدفاع الذي تولا مغنم فقد اعتبر «كيث روش» حاكم القدس ما فعله زعيتر مخالفا لمنطوق منشور حاد القدس وبان خطاب زعيتر يعتبر مهيجا، ووعد بانه سيعطي حكمه يوم الخميس ١٩٣٠/٤/١٨، ورفضت المحكمة خروج زعيتر من سجنه بكفالة مالية. وقد حكم روش على زعيتر بالسجن لمدة ١٢ يوما اعتبارا من يوم ايقافه، وان يدفع كفالة بخمس جنيهاً وان ينقى الى نابلس لمدة سنة لا يتدخل اثناءها بالشؤون السياسية<sup>(٢٨)</sup>.

وقد اعتبرت «مرآة الشرق» الحكم على زعيتر بالنفي، وانتهاء مهماته في تحرير الجريدة، حافزا لها في الاستمرار بالخط السياسي الذي قام بتثبيته عبر صفحاتها، وقالت «اما سياسة «مرآة الشرق» فلا يصيبها شيء من التغيير والتبديل، بل تظل مثابرة على الخطة التي رسمتها منذ بدء هذه السنة، وسيبقى القراء انها ستبؤبوعدها الذي وعدتهم به يوم تولى تحريرها الاستاذ أكرم، ونحن على ثقة اننا سنرى من عطفهم عليها ما عودونا بمثله لنستطيع الثبات في ميدان الجهاد الوطني. ولا ريب انهم فاعلون»، وودعت الجريدة محررها على صدر صفحتها الاولى مثمنا جهوده: «المرآة لن تنسى له جهوده الثمينة منذ تولى تحريرها، ولا تنسى تلك الروح الطيبة التي كانت تظهر في كل سطر من سطورها ولا الاخلاص المتدفق في عباراتها. ان بلادنا تضم مثل هؤلاء الشبان المتقدين وطنية، والمخلصين في كل حركة من حركاتهم، لا بد أن تصل الى امانها عاجلا او آجلا»<sup>(٢٩)</sup>.

ومن جهته، ودع زعيتر قراءه، شاكرا كل من اتصل من اجله او دافع عنه خاصا بالذكر محاميه مغنم مغنم آملا استمرار الجريدة على الخطة السياسية الجديدة: «فمرآة الشرق قد اختطت لنفسها خطة الجهاد الصريح المقدس، والاستاذ الكريم السيد بولس شحادة، الذي شجع الشباب على اقتحام ميدان العمل، واهاب بهم ان ينهضوا الى الامام، خير من ينفذ الخطة المرسومة... وداعا ايها القراء وسلاما»<sup>(٤٠)</sup>.

- (١) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، ١٩٣٠/١/٤، ص ١.
- (٢) المصدر نفسه، العدد ٦٦٨، ١٩٣٠/١١/١٩، ص ١.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) المصدر نفسه، العدد ٦٦٧، ١٩٣٠/١/١٦، ص ١.
- (٥) المصدر نفسه، العدد ٦٦٩، ١٩٣٠/١/٢٢، ص ١.
- (٦) المصدر نفسه، العدد ٦٧٣، ١٩٣٠/٢/٥، ص ١.
- (٧) المصدر نفسه، العدد ٦٧٦، ١٩٣٠/٢/١٥، ص ١.
- (٨) المصدر نفسه، العدد ٦٧٧، ١٩٣٠/٢/١٩، ص ١.
- (٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٥، ١٩٣٠/٣/١٩، ص ١.
- (١٠) المصدر نفسه، العدد ٦٦٥، ١٩٣٠/١/٧، ص ١.
- (١١) المصدر نفسه، العدد ٦٧٢، ١٩٣٠/٢/١، ص ١.
- (١٢) المصدر نفسه، العدد ٦٩٠، ١٩٣٠/٤/٥، ص ١.
- (١٣) المصدر نفسه، العدد ٦٩٢، ١٩٣٠/٤/١٢، ص ١.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) مرآة الشرق، العدد ٦٧٦، مصدر سبق ذكره.
- (١٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، مصدر سبق ذكره.
- (١٧) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٢، ١٩٣٠/٣/٨، ص ١.
- (٢٠) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره.
- (٢١) المصدر نفسه، العدد ٦٦٦.
- (٢٢) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٢٣) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٢٤) المصدر نفسه، العدد ٦٧٥، ١٩٣٠/٢/١٢، ص ١.
- (٢٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٢، ١٩٣٠/٣/١٢، ص ١.
- (٢٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.
- (٢٨) مرآة الشرق، العدد ٦٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٢٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٤، ١٩٣٠/٢/١٥، ص ٢.
- (٣٠) المصدر نفسه، العدد ٦٨٨، ١٩٣٠/٢/٢٩، ص ٣.
- (٣١) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٣٢) مرآة الشرق، مصدر سبق ذكره.
- (٣٣) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٣٤) مرآة الشرق، العدد ٦٧٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٣٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٠، ١٩٣٠/٣/١، ص ١.
- (٣٦) مرآة الشرق، العدد ٦٨٥، مصدر سبق ذكره.
- (٣٧) المصدر نفسه، العدد ٦٩٤، ١٩٣٠/٤/٢٤، ص ٢.
- (٣٨) المصدر نفسه، العدد ٦٩٣، ١٩٣٠/٤/١٧، ص ٤.
- (٣٩) مرآة الشرق، العدد ٦٩٤، مصدر سبق ذكره.
- (٤٠) المصدر نفسه.



## رد فعل العرب في اسرائيل على الحرب في لبنان

### بقلم الشهيذة صباح كردية

اسرائيل في عمليات الابداء التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني. كما يتهمون في الوقت ذاته الدول العربية، لتخليها عن الفلسطينيين في اشد المراحل خطورة (المصدر نفسه).

وتعتقد غالبية العرب في اسرائيل، ان الهدف من الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان ضد الفلسطينيين هو «تجريدهم من كامل حقوقهم المشروعة». لذلك استنكروا، منذ البداية، هذه الحرب، معبرين عن ذلك بتنظيم المظاهرات العديدة في مختلف القرى العربية، في المثلث والجليل، ويعقد اجتماعات لادانتها. ففي ١٥/٧/١٩٨٢، مثلا، ادان مجلس بلدية الناصرة، بشكل اجماعي، الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني في لبنان، مطالبا بانسحاب قوري للجيش الاسرائيلي. كما اعرب اعضاء المجلس، عن احتجاجهم الشديد، لقيام الشرطة بالاعتداء على الذين تظاهروا في الناصرة، استنكارا للحرب، بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٢، وعلى اعتقال القائم باعمال رئيس البلدية رامي جرايسي، وعضو الادارة منعم جرجورة، والكثير من المتظاهرين (الاتحاد، ١٦/٧/١٩٨٢). كما اعلنت ٢٥٠ سيدة من الناصرة، اضرابا احتجاجيا لمدة ٢٤ ساعة، في ١٢/٨/١٩٨٢، استنكارا لحرب الابداء ضد الشعب الفلسطيني في لبنان. وقد قامت المضربات بتوزيع منشورات مطبوعة باللغات العربية والانجليزية والعبرية، يشرحن فيها اسباب

اثارت حرب لبنان منذ نشوبها استياء شديدا بين العرب في اسرائيل فقد شعر هؤلاء ان غزو لبنان، وتصفية الوجود السياسي والعسكري وحتى البشري للشعب الفلسطيني، داخله، انما تمسهم بشكل مباشر، وذلك لسببين اساسيين: اولاً، ان تماثل هؤلاء العرب مع قضية شعبهم، خاصة مع حقوقه السياسية، قد نما وتزايد بشكل كبير منذ حرب ١٩٦٧، وبوجه خاص خلال تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان. ثانياً، ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين شكلوا القاعدة الاساسية لنمو الثورة الفلسطينية خلال السنين العشر الماضية، هم في الحقيقة، من ابناء مناطقهم وقراهم ومدنهم، خاصة من الجليل، الذين لجأوا الى لبنان خلال حرب العام ١٩٤٨. وما من عائلة في الوسط العربي داخل اسرائيل، خاصة سكان الجليل، الا ولها اقارب ومعارف بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لذلك، فم منذ بداية الغزو الاسرائيلي في حزيران (يونيو) الماضي، والعرب في اسرائيل يعيشون في حالة توتر وانفعال شديدين، الى درجة اعلن فيها حتى اولئك المحسوبين على السلطة، او المواليين لها ان «دم الفلسطينيين غال علينا» (انظر مقال قاسم زيد، عل همشمار، ١٥/٢/١٩٨٢). وهم يشيرون بأصابع الاتهام تجاه جميع دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، لانها، باعتقادهم، هي من يدعم حكومة

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (ابريل) ١٩٨٣

واهداف الاضراب. كما رفعن شعارات عديدة منها «أوقفوا عمليات الابداء»، «كفوا عن تجويع وتعطيش أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني»، «لن يتحقق السلام بالحديد والنار». وفي نهاية اضرابهن، وجهن برقية احتجاجية لرئيس الحكومة ولوزير الدفاع، يطالبين فيها بالكف عن العدوان. كذلك قمن بتأليف لجنة من نساء الناصرة لمواصلة النضال ضد الحرب وآثارها (الاتحاد، ١٩٨٢/٨/١٣) وفي بلدة شفاعمرو، عقدت لجنة المبادرة الدرزية، التي يترأسها الشيخ جمال عباس معدي، اجتماعا لها بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٢، اعلنت فيه استنكارها الشديد للعدوان الاسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وطالبت بالانسحاب الفوري من لبنان. من جهة ثانية، رفع عشرات الشبان في كفر ياسيف وابوسنان، شعارات تندد بالحرب الاجرامية ضد الفلسطينيين، مطالبين الحكومة بالانسحاب، وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد، ١٩٨٢/٨/٢٠).

#### رد فعل العرب على مجازر المخيمات

زادت موجة الغليان، بين العرب في اسرائيل بشكل كبير، بعد مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في ايلول (سبتمبر) الماضي. فمئذ اعلان نبأ المجزرة، اغريت السلطات الاسرائيلية عن مخاوفها من حدوث اعمال عنف بين العرب، استنكارا لما حدث. لذا ناشد رئيس اسرائيل، اسحق نافون، العرب بعدم الانسياق وراء العنف. وجاء نداء نافون هذا، في اعقاب قرار رؤساء المجالس المحلية العربية اعلان الاضراب الشامل بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢، في جميع القرى العربية في اسرائيل. ومما قاله: «اتفهم جيدا الحزن والغضب، الذي يعم الوسط العربي في اسرائيل، تجاه ما حدث في بيروت، وأنا متضامن مع هذا الحزن». و اضاف: «مع ذلك، فانا أناشد المواطنين العرب عدم الانسياق وراء التطرف، لانه ظاهرة مدمرة ومليئة بالكوارث. فقط الاعتدال، التفاهم والارادة الحسنة، تمكنا جميعا من اجتياز هذه المرحلة الحرجة» (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). من جهتها، استنكرت الاوساط الدينية، ايضا، المجازر البشعة، التي ارتكبت ضد أبناء الشعب

الفلسطيني. فقد اعتبرها الشيخ محمد حبيشي، القاضي الشرعي لمدينة عكا، بمثابة وصمة عار في تاريخ البشرية، كما ناشد العرب في اسرائيل اقامة الصلوات عن ارواح الشهداء (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢١).

كذلك ادان رؤساء المجالس الدرزية وابناء الطائفة العمل الاجرامي، محملين حكومة اسرائيل مسؤولية ما حدث من مذابح (المصدر نفسه). كما وجه تسعة عشرة محاميا من عكا والجليل الغربي عريضة الى رئيس الحكومة ورئيس الدولة ونقابة المحامين، احتجاجا قبيها على المجازر البشعة، التي ذهب ضحيتها العديد من أبناء الشعب الفلسطيني، مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق قضائية. وقد وقع على العريضة كل من المحامين التالية اسماؤهم: هاشم خطيب، حامد سعدي، رمزي حوراني، هاشم شحادة، ابراهيم ارشيد، نور ابو رحمين، عبد الرحيم ريان، مصباح قباني، ميخائيل داوود، خالد ياسين، علي محمود، هاشم دلاشة، زياد صالح، معين ذباح، صلاح بدرانة، الياس فرح، نسيب شنان، متعب فلاح، مروان عبد الغني (الاتحاد، ١٩٨٢/٩/٢٤).

وناشد رؤساء المجالس المحلية العربية، في بيانهم الداعي الى الاضراب، يوم ١٩٨٢/٩/٢٢، السكان المسلمين والدروز، الغاء مظاهر الاحتفالات بعيد الاضحى الذي صادف يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، والاكتفاء باقامة الشعائر الدينية في الكنائس والمساجد، لراحة ارواح الضحايا (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢١). واجمع هؤلاء على تحميل اسرائيل المسؤولية، مطالبين الحكومة بتشكيل لجنة رسمية، مهمتها كشف حقيقة ما حدث. كما طالبوا رئيس الحكومة ووزير الدفاع شارون بتقديم استقالتهم الفورية (المصدر نفسه). وفي الاجتماع ذاته الذي عقد في شفاعمرو، كما سبق وذكرنا، اقترح عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد على الحضور، الانضمام لقرار «اللجنة ضد الحرب في لبنان»، القاضي بالاضراب يوم الاثنين ١٩٨٢/٩/٢٧. وتمت الموافقة على ذلك بشكل اجماعي (انظر عطا الله منصور، هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٤). وعشية يوم الحداد، ساد القري العربية جو كئيب، كما غابت فرحة عيد الاضحى لدى الاطفال العرب، الذين عبروا عن مشاعرهم

الحزينة بقولهم: «لن نحتفل هذه السنة بالعيد، وبدلاً من ثياب العيد، سنرتدي الثياب السوداء، حدادا على اخوتنا الذين تم ذبحهم بدم بارد، وهذا أقل ما يجب أن نفعله» (عل همشممار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ومن جهتها، اتخذت وزارة الداخلية، وكذلك الشرطة الاسرائيلية عدة تدابير أمنية، منها عدم ادخال قوات الجيش الى القرى العربية التي أعلنت الحداد، وذلك بقصد عدم توتير الجو، كما حدث في الماضي. وبالمقابل، عززت قوات الشرطة وحرس الحدود في تلك القرى، توقعاً لحدوث اعمال عنف، رغم مناشدة بعض رؤساء المجالس المحلية مواطنيهم، التزام الهدوء اثناء الاضراب. وقد اعتقلت الشرطة ٤٠ عربياً، من المنطقة الشمالية عشية الاضراب، للاشتباه بانهم ينوون القيام بأعمال عنف، والاشتراك في مظاهرات غير قانونية (عل همشممار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ووصف احدهم احداث يوم الاضراب بأنه تعبير عن ثورة العرب الغاضبة، وأن الحداد على ضحايا المجزرة ما هو الا رد طبيعي وموزون، اذ ان العرب لا يملكون أية امكانية اخرى للرد، لمواجهة الاعمال البربرية، التي هي وصمة عار لن تمحى الى الابد. فضحايا المجزرة، ما هم الا اقارب ومعارف عرب الجليل والمثلث، لذا من الصعب أن يصمت هؤلاء ازاء ما حدث «فالضحايا، ليسوا ضحايا حوادث طرق أو هزات طبيعية، بل هم ضحايا الذبح والقتل الهمجي» (انظر حديث قاسم زيد، عل همشممار، ١٩٨٢/٩/٢٢).

وفي الاطار ذاته، نظمت «اللجنة ضد الحرب في لبنان» في الكرمل، مظاهرة ضمت ١٥٠ عربياً، قامت على الاثر قوات الشرطة بتفريقها بالقوة. ومن الشعارات التي اطلقها المتظاهرون: «بيغن وشارون مجرمي حرب». كما اعتقلت الشرطة أربعة متظاهرين، من بينهم امرأة مسنة. كذلك تظاهرت جماهير الناصرة، مطلقة شعارات مؤيدة لـم.ت.ف. (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٢). وكان في مقدمة المظاهرة التي انطلقت من جامع السلام في المدينة، حيث اقيمت صلاة الغائب عن ارواح الضحايا، الى كنيسة البشارة الارثوذكسية، عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد ونائبه وعدد من رجال الدين. كما رفع المتظاهرون نعشاً مجللاً بالسود، رمزاً للضحايا (عل همشممار،

١٩٨٢/٩/٢٢). واثناء هذه المظاهرة، اطلقت الشرطة عيارات نارية على المتظاهرين: كما استخدمت الغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن جرح ١٠٠ شخص من بينهم ٢٥ شرطياً. وتم اعتقال ١٥٠ عربياً من مختلف المظاهرات التي عمت القرى العربية يوم الحداد (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٢). وعلق أحدهم على هذا الموقف بقوله: «ان ممارسات الشرطة في الوسط العربي، ان دلت على شيء، انما تدل على عدم براءة حكومة اسرائيل تجاه مذابح المخيمات، فلو لم تكن كذلك، لما عارضت احتجاج العرب لذبح أبناء شعبيهم في لبنان» (انظر حديث سمير مجالي، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٢٥).

كذلك نظمت في شفاعمر مظاهرة حاشدة، حدادا على ضحايا المجزرة. وسار على رأس المظاهرة رئيس بلدية شفاعمر ابراهيم نمر حسين. وردد المتظاهرون شعارات وطنية مثل «بالروح، بالدم نفديك يا فلسطين» و«بالروح نفديك يا عرفات» و«سنحرر أرضنا»؛ وكانوا يرفعون صور عرفات، منشدين الاغاني الوطنية. وقد توقف المتظاهرون امام مجلس البلدية. حيث القيت عدة كلمات غاضبة، من بينها كلمة أوري فينكرفيدل، سكرتير الكيبوتس القطري (مبام) سابقاً، وعضو حركة «السلام الآن»، والذي قال: «قدمت اليوم باسم مبام و«السلام الآن»، للتضامن معكم في مشاعر الحداد والغضب التي تلف جميع مواطني اسرائيل، عرباً، دروزاً، ويهوداً محبين للسلام؛ هنا في شفاعمر، المعروفة كنموذج مثالي لحياة السلام والاخوة. ان تستطيع حكومة اسرائيل القنصل، لان اليعاز الذي اعطاه بيغن، شارون وايتان للجيش الاسرائيلي للقتال في لبنان، والدخول الى بيروت، يحملهم مسؤولية كل ما حدث هناك، وعلى الاخص المجزرة البشعة. لذا، فنحن نطالبهم بالاستقالة الفورية، كما نطالب بتشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها جلاء الحقيقة. معاً على ذات الدرب، سنسير، وكلنا قوة ضد حكومة بيغن المتفطرسية، وستحيا باخوة وتفاهم وسلام في اسرائيل» (انظر حديث يهودا تسور، عل همشممار، ١٩٨٢/٩/٢٢). كذلك تحدثت السيدة فتحية شقير، عضو حزب «راكح» قائلة: «اخوتنا في لبنان يقاتلون بالسلاح، لاجل دولة فلسطينية، فعلياً نحن على الاقل الوقوف



والصراخ، هنا، من أجل شعبنا المضطهد،  
(المصدر نفسه).

كما جرت مظاهرة في وادي النسناس في حيفا،  
وأخرى في مدينة يافا، حيث اضرب تلامذة  
المدارس، واقفلت المحال التجارية في المدينة.  
وكانت حصيلة المظاهرة اعتقال ٦١ عربياً. أما في  
قرية الطيبة، فقد سار في مقدمة مظاهرتها، رئيس  
المجلس المحلي للقرية (معاريش)، وفي قرية سخنين، رفع  
المتظاهرون صور ياسر عرفات، واعلاماً سوداء  
حدادا. كذلك جرت مظاهرات في قرى كفرقرع  
وكفر كنا ومصمص، وبلدة أم الفحم، حيث ادى  
المتظاهرون صلاة الغائب عن أرواح الشهداء.  
كذلك تظاهر طلبة المدارس في قرى المثلث  
الشمالي، حيث رفعوا العلم الفلسطيني في قرية  
كوكب أبو الهيجا (عل همشمار، ٢١-٢٢/٩/١٩٨٢).

ورداً على هذه المظاهرات الغاضبة، التي عمت  
القطاع العربي بأكمله، استدعى قائد شرطة  
الجليل، رؤساء مجالس قرى البطوف، مطلعاً إياهم  
على الوضع الخطير، كما طالبهم باحلال النظام في  
قراهم (عل همشمار، ٢٢/٩/١٩٨٢).

### الدروز في اسرائيل وحرب الجليل

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا، هي الوحيدة  
التي أثارت، ولا تزال تثير، مشاعر الغضب  
والاستياء بين العرب في اسرائيل. فهناك قضية  
أخرى، لا تقل خطورة تتمثل في شعور الدروز بأن  
اسرائيل انحازت الى جانب الكتائب في الحرب  
الدائرة بين المسيحيين والدروز في لبنان. فدروز  
اسرائيل الذين شاركوا في الحرب وسقط منهم  
عدة قتلى، والذين يخدم منهم حوالي ٢٠ ألف  
جندي في الجيش الاسرائيلي بصورة الزامية،  
شعروا وكأن اسرائيل يعملها هذا، انما تخونهم  
وتخون اخوتهم الدروز في لبنان. ففي اجتماع عقد  
في منزل السيد فواز أبو الزلف، بمشاركة نشيطي  
لجنة المبادرة الدرزية في الكرمل، أكد الشيخ  
جمال معدي أن الظروف التي نعيشها اليوم،  
تحتّم علينا تكثيف نشاطاتنا في قرانا، من أجل  
تعميق رسالة لجنة المبادرة الدرزية. كما أثبت  
العدوان الاخير على الشعبين اللبناني  
والفلسطيني، حيث فرض على شبابنا المشاركة

الفعلية في العدوان، ان رسالتنا ليست قومية  
وسياسية فحسب، وانما هي انسانية من الدرجة  
الاولى. كما أدان المجتمعون الغزو الاسرائيلي  
للبنان، وطالبوا بانسحاب اسرائيل قورا (الاتحاد،  
١٩٨٢/٧/٢٣). وفي الاتجاه ذاته، دعت اللجنة  
في بيان لها، عقب مقتل عشرات من أبناء الطائفة  
في حادث تدمير مقر الحاكمية العسكرية في  
صور، أبناء الطائفة للمشاركة الفعلية في حركة  
المعارضة ضد الحرب العدوانية التي تشنها  
اسرائيل. ومما جاء في البيان «ليترجم حزننا على  
فقدان ابنائنا الى عمل، من أجل الغاء التجنيد  
العسكري الالزامي عن أبناء الطائفة وجعله  
اختيارياً. لقد ذقنا الويلات من هذا التجنيد،  
ولا مصلحة لنا في سياسة الحرب والعدوان،  
(الاتحاد، ١٩٨٢/١١/٢٣). ويوما بعد يوم،  
تكتشف المحافل الدرزية الواسعة، أن السلطات  
الاسرائيلية لا تميز، في ممارساتها، بين عربي  
درزي أو عربي غير درزي، رغم سياستها في  
اظهار التمييز بينهم. فابناء هذه الطائفة تعرضوا  
لفقدان اراضيهم، مثل سائر أبناء الطوائف العربية  
الاخرى، وقراهم لا تتسلم هبات مالية أكثر مما  
تتسلمه سائر القرى العربية، وقس على ذلك في  
مختلف ميادين الحياة. والفارق الوحيد هو خدمة  
الشباب الدرزي في الجيش الاسرائيلي. وكما  
اعلن الدكتور اميل توما، أحد زعماء الحزب  
الشيوعي الاسرائيلي، فان الدروز قد تعلموا درساً  
خلال السنة الماضية، عندما قامت اسرائيل بضم  
مرتفعات الجولان اليها، والتنكيل بكل من رفض  
التنازل عن هويته من سكانها الدروز. «والآن يأتي  
درس الشوف في لبنان، ليؤكد مرة أخرى أن حكام  
اسرائيل مستعدون، انطلاقاً من مطامحهم  
التوسعية، للتضحية بكل شيء على مذبح تلك  
المطامح» (انظر مقال اميل توما في الاتحاد،  
١٩٨٢/١٠/٢٢).

من جهتها، بدأت لجنة المبادرة الدرزية بشن  
حملة منظمة لاجل الغاء نظام التجنيد الالزامي  
للشباب الدرزي. كما حملت حكومة اسرائيل  
مسؤولية الاعتداءات التي تمارس ضد دروز جبل  
لبنان، معتبرة أن الحل ليس في استجداء حماية  
السلطات الاسرائيلية، بل بالتعاون مع سائر القوى  
الديمقراطية اليهودية والاساط العربية، وانسحاب  
اسرائيل الكامل والفوري من جميع الاراضي

البنانية (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، أعلن طلاب ثانوية شفاعمرو، اضربا عاما عن الدراسة احتجاجا على الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الكتائب، بدعم وتشجيع من السلطات الاسرائيلية في جبال الشوف. وكانت مدينة شفاعمرو قد شهدت اجتماعا شعبيا حاشدا، حضره العديد من شيوخ وشباب وأبناء الطائفة الدرزية. استنكروا فيه الاعتداءات على دروز جبل لبنان، وحملوا حكومة اسرائيل وجيشها مسؤولية ذلك (الاتحاد، ١٩٨٢/١٠/٢٦).

وهناك تيار آخر بين اوساط الطائفة الدرزية، من المحسوبين على السلطة، يحاول تثبيت ما يسمى بـ «حلف الدم» بين اليهود والدروز بشتى الوسائل. فقد صرح محمد رمال رئيس جمعية الاكاديميين الدروز في اسرائيل، لدى ورود اخبار تتعلق بفرار عدد من الجنود الدروز من وحداتهم، والتحاقهم للقتال الى جانب اخوتهم دروز لبنان انه «ينبغي علينا عدم تشجيع ذلك، بمختلف الوسائل، حتى لو كان من أجل هدف عادل وهام لابناء طائفتنا في لبنان». ويبدو ان اعدادا من الدروز الذين يصلون الى جبل الشوف لزيارة اقاربهم، يمكنون هناك عدة أيام أخرى، بهدف الالتحاق مع المقاتلين الدروز (عل ههشممار، ١٩٨٢/١/١٩). ومؤخرا مثل عشرة من الجنود الدروز أمام محكمة عسكرية، بتهمة الفرار من الجيش والقتال الى جانب أبناء طائفتهم في لبنان ضد الكتائب (دافار، ١٩٨٢/١/١٨). وحاليا، يبدو ان مايشناه الدروز هو ان تقوم اسرائيل، بالتجاوب مع طلب الكتائب في تجريد اخوتهم الدروز من السلاح، مفسحة بذلك في المجال امام هؤلاء، لتنفيذ مجازر ضدّهم على غرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وكذلك اعرب زعيم الطائفة الدرزية في اسرائيل الشيخ أمين طريف، في لقائه مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن، عن مخاوفه من المعارك الدائرة في الشوف ومن نتائجها الخطيرة. ورد رئيس الحكومة على برقية الشيخ طريف التي ارسلها اليه يوم ١٩٨٢/٧/١٥ بقوله «ثق أننا قلقون على اخوتنا الدروز» (مناحيم هوروفيتس، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/١٩). ومما يزيد من مخاوف الدروز هو تلك الانباء التي تناقلتها المصادر الاسرائيلية،

من أن زعماء الكتائب قلقون من احتمال سيطرة الدروز على جبال الشوف، وهم راغبون ببقاء الجيش الاسرائيلي في المنطقة، لكي ينفذ لأجلهم، ما نفذه في بيروت. وهم على استعداد لممارسة الضغوط على رئيس الجمهورية أمين الجميل، لأجل منح اسرائيل اتفاق تطبيع قريب من السلام، في حين ينتظرون من الجيش الاسرائيلي أن يمكنهم من السيطرة على الشوف، اي اضعاف الدروز وتجريدهم من سلاحهم، وبالتالي تمكين الكتائب من الدخول الى المنطقة. وحتى الآن امتنعت اسرائيل عن اتباع خطوة كهذه، «غير أن كل شيء، قد يحدث في لحظات من الضغط، وعندها ستبدو مذابح صبرا وشاتيلا هزيلة حيال ما قد يحدث في الشوف» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١).

وقد شكل الشيخ نور الدين الحلبي، القاضي الشرعي للطائفة الدرزية، لجنة برئاسته، مؤلفة من ممثلي الطوائف الاربع في اسرائيل، هدفها التوصل لوقف اطلاق النار في جبل لبنان. وتضم اللجنة في عضويتها ١٨ شخصا، من بينهم: قاضي الصلح في عكا، والشيخ محمد حبوشي القاضي الشرعي في حيفا وعكا، ورئيس المجلس المحلي لبيت جن، والمحامي جميل شلهوب، والمحامي اليهودي دانييل غوشن وغيرهم. وفي كانون الثاني (يناير) من هذه السنة، زارت اللجنة جبال الشوف في اطار حملتها لوقف المعارك هناك، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا، الذي قال ان الجيش الاسرائيلي خلق مشكلة، نحن غير مؤهلين للتعامل معها. وحسب قوله ان حرب «سلامة الجليل»، لم تعزز موقف وقوة الدروز في جبل لبنان، حيث تعتبر المنطقة هنا، منطقة درزية. فمنذ دخول الجيش الاسرائيلي الى تلك المناطق، دخلت معه الكتائب، مما أسهم في تخوف الدروز من وقوعهم تحت السيطرة الكتائبية (مصباح الحلبي، دافار، ١٩٨٢/١/١٢).

من جهة ثانية، التقى اعضاء اللجنة، ايضا، رئيس بلدية دير القمر جورج نعمة، والمسؤول الكتائبي في المنطقة، حيث تم بحث الوضع السائد في الشوف، وأوضح المسيحيون أنهم يعتبرون الوجود الكتائبي في المنطقة امرا حيويا لهم. وخلص الوفد الى نتيجة مفادها ان

المسيحيين والدروز يرغبون في عقد لقاء قمة في بيروت بين زعماء الطائفتين، للتوصل الى وقف

اطلاق النار الكامل، واحلال التسامح بينهما (المصدر نفسه).



## المقاومة الفلسطينية — سياسياً

### المجلس الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى الفلسطيني

وكانت خمس منظمات فلسطينية، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجيبة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية — قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، قد عقدت اجتماعاً في طرابلس الغرب بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ (أي بعد مرور أكثر من شهر فقط، على إصدار بيان القمة الفلسطينية في عدن والذي تم التأكيد خلاله على وحدة واستقلالية الموقف والقرار السياسي للمنظمة)، مع بعض القياديين الليبيين، وفي طليعتهم العقيد معمر القذافي. وقد لوحظ أنه بالرغم من تأكيد العقيد القذافي على أهمية هذا الاجتماع، فإن حركة «فتح» قد تغيبت عنه، إضافة إلى أن هذا الاجتماع قد تم، في الوقت الذي كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (أبو عمار) يعقد في دمشق سلسلة اجتماعات لقيادة المنظمة، تمهيداً للدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد صدر عن اجتماع طرابلس، بيان الثلاثين نقطة، ويمكن عرض أبرز ما ورد فيه كالتالي:

— التأكيد على الالاءات الثلاث التي أطلقتها القمة العربية في الخرطوم العام ١٩٦٧: «لا تقاوض، لا اعتراف، ولا صلح مع العدو الصهيوني».

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة، بين الرابع عشر والثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٨٣، في قصر الأمم بالجزائر، العاصمة. وقد عالجت هذه الدورة مجمل جوانب القضية الفلسطينية، بكل ملابساتها وظروفها.

وتميزت هذه الدورة عن سابقتها، خاصة وأنها الدورة الأولى بعد خروج القوات الفلسطينية من بيروت، بميزتين رئيسيتين:

الأولى، أنها جرت وسط أجواء بعيدة عن الضغوطات والمؤثرات، مما ساعد على استقلالية ووحدة القرار الفلسطيني.

والثانية، الطابع الديمقراطي الذي تحلت به، والذي ساعد على تحديد خطة العمل السياسي لكل القضايا المطروحة وعلى كافة الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية.

والجدير ذكره، أنه جرت، قبل هذه الاجتماعات، عدة نشاطات سياسية ودبلوماسية على مستوى القيادة الفلسطينية، في اتجاه توحيد المواقف والتأكيد على الوحدة الوطنية، بعد أن استمر ظهور الاختلاف في وجهات النظر لدى بعض فصائل المقاومة، التي واصلت تساؤلها حول ماهية دور بعض قياديين المنظمة في علاقاتهم مع كل من النظامين الأردني والمصري، وفي مواقفهم من مشاريع السلام العربية والأميركية المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

— التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير.

— رفض قمة فاس «منهجاً ومسلحاً وقرارات».

— رفض مشروع ريفان، لأنه يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

— رفض تفويض النظام الأردني، بتمثيل الشعب الفلسطيني.

— رفض أي إطار مشترك للعمل الفلسطيني — الأردني والاصرار على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، هو أساس أي علاقة وحدوية تقوم بين الطرفين في المستقبل.

— رفض إقامة علاقات مع النظام المصري، ومواصلة عزله ومحاصرته حتى إسقاط نهج كعب ديفيد.

— تعزيز العلاقات النضالية مع جماهير مصر، بقيادة قواها الوطنية والتقدمية، ودعمها في نضالها ضد اتفاقيات كمب ديفيد.

— إدانة دعوات النظام العراقي إلى فك الحصار عن نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

— رفض المفاوضات اللبنانية — الاسرائيلية ونتائجها الهادفة إلى إلحاق لبنان بكمب ديفيد، وفرض معاهدة استسلامية عليه وتطبيع العلاقات معه، لأن ذلك يمس استقلال لبنان ووحدته.

— تعزيز العلاقات بين الثورة الفلسطينية وسوريا.

— تعزيز التحالف المصري مع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

— العمل على إعادة تجميع قوى الثورة الفلسطينية وإعادة تنظيمها وتعزيزها في سورية، من أجل متابعة الكفاح المسلح (النهار، ١٨/١/١٩٨٣).

في مقابل ذلك، اعتبر ياسر عرفات، أنه من «حق أي شخص، في هذه الثورة، أن يقول كلمته ورايه صراحة، ومن حق أي تنظيم أن يعبر عن رأيه تعبيراً ديمقراطياً». كما اعتبر عرفات «بيان طرابلس» نقطة قوة لأنه يؤكد على وجود المناضلين الأحرار. (كل العرب، ٢/٢/١٩٨٣، العدد ٢٢، ص ٢٢).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف (أبو إياد) قد أعلن أنه «لا توجد خلافات هامة بين المنظمات الفدائية الفلسطينية،

وإنما المشكلة تكمن في بعض الأنظمة العربية وتدخلاتها ومحاولاتها وضع الفلسطينيين تحت سيطرتها، وهذا ما ترفضه كليا. وقال خلف أن على بعض الحكام أن يعرفوا أننا بلغنا سن الرشد». وأعتبر أنه تفاديا لأية ضغوطات خارجية، فقد اختيرت الجزائر مكانا لعقد اجتماعات المجلس الوطني (السفير، ١١/٢/١٩٨٣).

### اجتماعات اللجنة التنفيذية

انطلاقاً من ذلك، كثفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، سلسلة اجتماعاتها التي بدأتها في ١٠/٢/١٩٨٣، مركزة على درس المواضيع المختلف عليها، للاتفاق على جدول الأعمال الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني. وقد أصر عرفات، في هذه الاجتماعات، على تقديم العون للشعب الفلسطيني الذي «يذبح ويضطهد»، مقابل الرفض لكل المبادرات والمشاريع المطروحة. وندد بالمواقف العربية بشكل عام، التي اتخذت أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان. وقد نوّقت، خلال هذه الاجتماعات، العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، ومقررات فاس ومشروع ريفان، ومسألة الاتصال مع بعض الشخصيات الاسرائيلية الديمقراطية (المصدر نفسه، ١٢/٢/١٩٨٣). ومن الجدير بالذكر، أن عرفات كان قد أجرى لقاء مع ثلاث شخصيات اسرائيلية من أعضاء مجلس السلام الاسرائيلي — الفلسطيني في شهر كانون الثاني (يناير)، وهم: جنرال الاحتياط ماتيتياهو بيليد، والكاتب الصحفي يوري افتييري، والمسؤول الحكومي المتقاعد، يعقوب أرنون. وتمثل هذه المجموعة تجمعاً غير رسمي في اسرائيل، إلا أنها تحظى بثقل اجتماعي وسياسي داخلها وقد برز وزنه، بصفة خاصة، خلال إنشطته في معارضته الحرب في لبنان. وقد اجتمع إلى جانب عرفات، كل من محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، وعصام السرطاوي وعماد شقور عضوي المجلس الوطني. وتركزت المحادثات حول الوضع في الشرق الأوسط ووسائل تطوير العمل المشترك لتحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة (الشرق الأوسط، ٢٢/١/١٩٨٣). واعتبر ياسر عرفات أنه بإجرائه مثل هذا اللقاء، يقوم بتنفيذ قرار من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،

الذي يقول بفتح الحوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الأرض المحتلة وخارجها. (كل العرب، مصدر سبق ذكره).

واستطاعت القيادة الفلسطينية تخطي العقبات التي كانت تهدد أعمال المجلس بسبب الخلافات على هذه النقاط والتدخلات الخارجية التي تحفز هذه الخلافات. وأهم هذه العقبات هي الانتشاق والمقاطعة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث دعت ثلاث منظمات فلسطينية هي «الصاعقة» و«الجبهة الشعبية» — القيادة العامة، و«جبهة النضال الشعبي» في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٣، إلى اجتماع مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، اللتين امتنعتا عن الحضور حتى لا يتخذ هذا الاجتماع شكل «التكتل المضاد». وتم الاتفاق على مشاركة جميع المنظمات في اجتماع القيادة الفلسطينية في ١١ شباط (فبراير) على أن يتم، خلال هذا الاجتماع، اتخاذ قرار بحضور أعمال المجلس أو الانسحاب منه. وبالفعل تم الاتفاق، خلال جلسات القيادة، على موقف من أربع نقاط هي: مشروع ريغان، ومشروع فاس، والعلاقة مع الأردن، والعلاقة مع مصر. وبقيت النقطة الخامسة، وهي العلاقات مع اليهود الديمقراطيون معلقة.

وقد تشكلت لجنة للصياغة من كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد اليماني (أبو ماهر) وعاصم أبو اسماعيل وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وطلال ناجي. واعتبرت اللجنة التنفيذية قرارات قمة فاس «الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته، من أجل تعديل موازين القوى لمصلحة النضال والحقوق العربية، مع تأكيد المجلس على أن فهمه لهذه المقررات لا يتناقض مع التزام البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني السابق». وأشارت اللجنة إلى أن مشروع ريغان لا يلبي «في نهجه ومضمونه» حقوق الشعب الفلسطيني، كما لا يمكن اعتباره أساساً صالحاً يمكن القبول به كحل عادل للقضية الفلسطينية لأنه يتنكر لحق العودة، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إضافة إلى أنه لا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحول العلاقات مع النظام الأردني، أكدت اللجنة على أهمية العلاقات الخاصة والتميزة التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني. كما أكدت على أن تكون العلاقة المستقبلية مع الأردن على «أسس كونفدرالية بعد إقامة الدولة الفلسطينية».

أما الموضوع الرابع وهو العلاقة مع مصر، فقد تم في هذا الشأن التشديد على قرار اللجنة التنفيذية السابق بتجميد العلاقة مع نظام الرئيس حسني مبارك (السفير، ١٤/٢/١٩٨٣).

الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني  
بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورة أعماله السادسة عشرة، في ١٤/٢/١٩٨٣. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الذي يضم ٣٥٥ عضواً، حوالي ٢٥٠٠ من الضيوف والمدعوين، وعلى رأسهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وكان بين الضيوف الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط. كما حضر وفد من الاتحاد السوفياتي برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيتالي بومبير. وقد تميزت الكلمات التي أقيمت، بالتشديد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبإصرار فلسطيني على تصعيد النضال السياسي والعسكري، والتمسك بوحداً تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الرقض العربي والفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد وغيرها من المشاريع الهادفة إلى طمس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وجرت بعض التغييرات على تركيبة المجلس بعد إبعاد حركة «فتح» اثنين من قياديين من عضوية المجلس هما عضو اللجنة المركزية للحركة نمر صالح (أبو صالح) وحمدان عاشور.

كما تقرر أن يضم أعضاء المجلس العسكري المكون من ٢١ عضواً، وأعيد النظر في قضية تمثيل المرأة في هذه الهيئة ويرجع ذلك إلى أن المجلس قد سبق له أن وافق على زيادة ٤٠ عضواً جديداً، وزعوا على الشكل التالي: ٢٥ عضواً للاتحادات المختلفة الفلسطينية، وأعطى للجنة التنفيذية حق تعيين الأعضاء الباقين وهم ١٥ عضواً. وبعد انتهاء جلسة الافتتاح عقد



المجلس جلسة مغلقة جدد فيها انتخاب خالد الفاهوم رئيسا له بأغلبية مطلقة (الشعب، الجزائر، ١٦/٢/١٩٨٢).

اليوم الثاني، لأعمال المجلس، كان يوم لبنان. حيث ألقى ممثل الحركة الوطنية اللبنانية الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي، كلمة أعلن فيها أن الحركة الوطنية ستعزز ضرباتها ضد العدو الصهيوني، وترفض أي تطبيع للعلاقات معه. وطالب حاوي، بالدعم العربي للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «لأن هذا الصيف أو هذا الربيع سيكون ساخناً». وتناقلت كلمات الوفود الأخرى فتحدث كل من خالد محي الدين رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلاً للحركة الوطنية المصرية. ثم تناول الكلمة رؤساء وفود تونس ولجنة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذين ركزوا في مجملهم على عدالة القضية الفلسطينية وحق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩٨٢).

### التقرير السياسي

في الجلسة المسائية لليوم الأول لأعمال المجلس، ألقى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي (أبو اللطف)، التقرير السياسي الذي يتضمن ملحقاً وثائقياً يشمل القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة وتدين غزو لبنان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجزرة صبرا وشاتيلا، ومشروع القرار المصري - الفرنسي المشترك أمام مجلس الأمن، وغيرها من القرارات والمبادرات الدولية العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وتناول التقرير شرحاً حول مشروع ريغان، وحول العلاقات العربية - الفلسطينية.

وفيما يخص مشروع ريغان، فقد ورد في التقرير «أن هذا المشروع لم يخرج عن إطار السياسة الأميركية في المنطقة... التي تسعى إلى خلق ظروف تتمكن فيها الولايات المتحدة، من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً...» واعتبر التقرير، أن النقاط التي تعتبر «إيجابية» في مشروع ريغان، والتي تذكر الشعب الفلسطيني وحقه في حكم ذاتي كامل، وعدم بسط السيادة المباشرة لإسرائيل على

الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتبط «بمعان وتطبيقات لا تقل، بسلبيتها، عن سابقاتها، حيث أن ريغان أكد السيادة الاسرائيلية غير المباشرة على الضفة والقطاع، عندما أقر ببقاء المستوطنات، وأكد على حق إسرائيل في الاحتفاظ بأرض تضمن أمنها وسلامها».

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية - العربية، اعتبر التقرير السياسي، أن علاقات المنظمة العربية تقوم على الأسس التالية:

١ - الالتزام بقضايا النضال العربي وفي مقدمتها قضية فلسطين، والنضال من أجلها.

٢ - التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثلة الشرعي الوحيد.

٣ - رفض كامب ديفيد واعتبار مقررات فاس مشروع الحد الأدنى للتحرك العربي السياسي، مع التأكيد على استمرارية الخيار العسكري بكل مستلزماته.

وحول العلاقات مع الانظمة العربية أكد التقرير على:

- أهمية العلاقات الاستراتيجية بين المنظمة وسوريا، وذلك على قاعدة تمتين العلاقات النضالية مع سوريا باعتبارها تشكل مع المقاومة الفلسطينية، خط الصمود والمواجهة الأول مع العدو الاسرائيلي.

- التفاوض مع الحكومة اللبنانية، لتحقيق أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وضمان حقوقهم الاجتماعية والسياسية، والمطالبة بحق م.ت.ف في التواجد والعمل في لبنان، انطلاقاً من قاعدة الاتفاقيات المبرمة بين المنظمة والحكومة اللبنانية.

- التركيز على استقلالية قرار المنظمة ووحدانية التمثيل داخل الأرض المحتلة أو خارجها. ورفض التنازل للأردن، أو لأي جهة عربية أخرى، للتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم، والتأكيد على أن تقوم العلاقات المستقبلية بين منظمة التحرير والأردن، بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعلى أسس كونفدرالية.

- التمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بعدم إقامة علاقات مع النظام المصري، طالما بقي متمسكاً باتفاقيات كامب ديفيد.

— وأخيرا، وانطلاقا من أن جبهة الصمود والتصدي لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها للتصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان، فإن م.ت.ف. تؤكد على ضرورة العمل لتطوير مواقف الجبهة في مواجهة السياسات والمخططات الامبريالية، ودعوتها للمبادرة لقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

وشدد البيان من جهة أخرى على ضرورة تعزيز التلاحم والتأييد للشعوب العربية المناضلة في لبنان والأردن ومصر؛ وتقديم العون لها في مواجهتها للعدو الاسرائيلي.

وذكر التقرير المساعدات العربية التي قدمت خلال الغزو الاسرائيلي، منوها باستجابات اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية، والجزائر والسعودية والدول الخليجية، إن من حيث إرسال المقاتلين، أو السلاح، أو الاتصالات السياسية، أو المعونات الطبية... وبمواقف الدول العربية الأخرى، مثل سوريا وتونس والجزائر واليمن الديمقراطية والشمالية والسودان والعراق والأردن، التي وافقت على استقبال المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من بيروت (السفير، ١٦/٢/١٩٨٢).

### سير المناقشات وعمل اللجان

بعد إتمام كلمات الوفود العربية والآسيوية والأوروبية والأميركية، والتأكيد خلالها على تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية وادانتها للكيان الصهيوني وللإمبريالية الأميركية، واصل المجلس مناقشاته للتقرير السياسي في اليومين الخامس والسادس. وقد اتضح من النقاش العام، الذي شارك فيه معظم الأمراء العامين وأعضاء المجلس، أن هناك اتفاقا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية، حول أهم القضايا التي تواجه الثورة في المرحلة الحالية، خاصة مشروع ريفان ومقررات فاس. وأجمع القادة، في كلماتهم، على أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان قد أفرز مرحلة جديدة، برزت معالمها في محاولة جرّ منظمة التحرير إلى طاولة المفاوضات السياسية، من منظور أميركي — اسرائيلي. لهذا، فقد تم رفض مشروع ريفان، كونه لا يقرّ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولا يعترف بمنظمة التحرير.

واعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، أن هذا المشروع هو «قنبلة سياسية لا تختلف عن القنابل الانشطارية، التي واجهها مقاتلونا ببسالة في بيروت». وأكد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن مشروع ريفان هو «استكمال لمذابح بيروت» وأنه يلغي حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثلة الشرعي الوحيد.

وواجهت مقررات فاس تحفظات عديدة، خاصة المادة السابعة منها، والتي تلغي الاختيار العسكري وتنتهي حالة الحرب مع الكيان الصهيوني. وكان رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، قد أكد أن مشروع فاس يعتبر الحد الأدنى الذي تقبل به المنظمة، وهو يتفق مع القرارات السابقة للمجلس الوطني. وأوضح الفاهوم أن البند السابع يعني سلاما عادلا في الشرق الأوسط وخصوصا الحق في إقامة دولة في الضفة وغزة تكون القدس عاصمتها، والموافقة على جميع ضمانات مجلس الأمن الدولي.

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية — العربية، لا سيما العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، فقد شدد قادة المقاومة، في كلماتهم، على ضرورة صون القرار الفلسطيني ورفض جميع أنواع الوصاية والاحتواء، وتصحيح مسار هذه العلاقات انطلاقا من مقررات المجلس الوطني. وقد رأى القادة، ضرورة وأهمية عودة مصر إلى الصف العربي، بعيدة عن كعب ديفيد، كما شددوا على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرار السياسي المستقل والموحد.

وشكل المجلس الوطني ثماني لجان خاصة لوضع اللامسات الأخيرة على التوصيات التي ستعرض على المجلس للتصديق عليها. وتم تقسيمها على الشكل الآتي:

١ — اللجنة السياسية، رئيسها نبيل شعث ومقررها صخر بسيسو.

٢ — اللجنة المالية، رئيسها سعد الدين غندور، ومقررها ابراهيم قبة.

٣ — اللجنة العسكرية، رئيسها العقيد سمير الخطيب ومقررها عبد الرزاق المجايدة.

٤ — لجنة الوطن المحتل، رئيسها الحاج أحمد ومقررها محمد القللي.

٥ - لجنة الثقافة، رئيسها يحيى يخلف ومقرها جميل هلال.

٦ - لجنة الشؤون الاجتماعية، رئيسها انتصار الوزير (أم جهاد) ومقرتها ليلي خالد.

٧ - لجنة التنظيمات الشعبية، رئيسها عبد الرحمن العدوك ومقرها داوود أبو الشكر.

٨ - لجنة لبنان، رئيسها توفيق الصفدي، ومقرها صالح زيدان.

### أعمال اللجان

بحثت اللجنة السياسية مبادرة ريفان، وكان هناك إجماع على رفضها لأنها لا تشكل أساساً صالحاً أو مقبولاً لحل القضية الفلسطينية، وهي تهدف، في نهجها ومضمونها، إلى طمس القضية الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان عرفات قد حضر اجتماع اللجنة السياسية، وقدم خلاله مداخلة طويلة انتقد فيها معارضيه داخل المجلس الوطني. وأكد عرفات أنه لا يطلب من أحد أي تنازلات، لأنه لا يجوز أن تقدم المنظمة تنازلات، ولكن «يجب ترك أيدي القيادة حرة للتكتيك». (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/٢٢). وأضاف عرفات أن بعض القادة يرفضون مقررات فاس، ومشروع ريفان، ويشككون بالعلاقات مع النظامين المصري والأردني، ويطالبون بالتالي «بحل مشاكل الفلسطينيين في الدول العربية». وتسأل عرفات عن قدرة هؤلاء القادة على استخدام كلمة «لعم، بشجاعة في غابة النخاسين العرب». كما طالبهم بقبول مقررات فاس. هذا، واعتبرت اللجنة السياسية أن المجلس سيعتبر مشروع فاس الحد الأدنى للتحرك العربي، وأن الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني - الأردني سيقبل على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من جهة أخرى، أوصت اللجنة العسكرية، في تقريرها، بإنشاء «جيش التحرير الوطني الفلسطيني»، ليضم جميع قوات فصائل الثورة الفلسطينية (الشعب، ١٩٨٢/٢/٢٢).

أما لجنة لبنان، فناقشت أوضاع الفلسطينيين بالاستناد إلى ثلاث مذكرات قدمت إلى اللجنة، وتم التركيز على عدة نقاط، أهمها:

أولاً - مناقشة أهداف الغزو الإسرائيلي

للبنان، الذي استهدف إنهاء الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، كما استهدف الوجود المدني الفلسطيني من ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا، ومواصلة الاعتقالات، وصولاً إلى إكراه الفلسطينيين على ترك أماكن إقامتهم في المدن والقرى، وتجميعهم في المخيمات. وتذكر هنا، ما أكدته وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، من أن حملة الإرهاب ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان تزداد كثيراً، وأن معظم العائلات الفلسطينية المأوى لأراضيها ومساكنها بصورة شرعية تتعرض للتهديد بضرورة العودة إلى المخيمات، مع تحمل مسؤولية تخلفها عن ذلك (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/١٣).

ثانياً - بحث احتمال استئناف القتال في البقاع والشمال، لاستكمال أهداف الغزو الإسرائيلي، بإنهاء ما تبقى من الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

ثالثاً - دور السلطة اللبنانية في التضييق على الفلسطينيين وعدم التقيد بالاتفاقيات التي عقدت مع القيادة الفلسطينية، والتي تؤكد على حماية الوجود المدني الفلسطيني، وحقوق الفلسطينيين في حرية العمل السياسي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر هنا، أن منظمة التحرير، جددت موقفها، بأنها لن تكون عتبة أمام أي جهد يمكن أن يؤدي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، إلا أنها تشترط الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حول مسألة البحث في ضمانات سلامة المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم المدنية، ضمن إطار الشرعية اللبنانية، وحسب القوانين المرعية (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢٨).

أما بالنسبة للجان الأخرى، فبعد يومين من المداولات لصياغة المشاريع والتوصيات خرجت بقرارات حول الشؤون الاجتماعية والتربوية والمالية والاقتصادية والمنظمات الشعبية.

١ - فيما يخص الشؤون الاجتماعية قرر المجلس: (أ) القيام بحملة واسعة للأفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. (ب) دعم وحماية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في لبنان، والعمل بكل الوسائل المتاحة لاستمرار وكالة غوث وتشغيل



اللاجئين الفلسطينيين في خدماتها للشعب الفلسطيني. (ج) دعم اللجنة العليا لاغاثة المهجرين نتيجة الاجتياح الاسرائيلي للبنان وتطوير عملها بما يسهم في تحسين أوضاعهم.

٢ - وقرر المجلس فيما يخص الشؤون التربوية والتعليم: (١) السعي لدى الدول العربية لاقرار مادة فلسطين في كافة المراحل الدراسية وتأليف كتب مرجعية بهذا الشأن. (ب) وضع سياسة تربوية لكافة مستويات التعليم الفلسطيني، بحيث تلبي احتياجات نضال الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرير.

٣ - وفي الشؤون المالية والاقتصادية قرر المجلس: (١) التأكيد على ضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية الفلسطينية لتكون دعامة أساسية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني. (ب) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. (ج) التأكيد على ضرورة قيام الوحدة المالية، جباية وانفاقاً، بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة ضمن الاطار التنظيمي لـم.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. (د) دعوة اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف. للعمل على تحصيل كافة الأقساط غير المسددة من التزامات الدعم المالي ودعم الصمود التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بغداد.

٤ - وبالنسبة للشؤون الاسلامية والثقافية فقد تقرر: (١) تشكيل مجلس مركزي للاعلام، ومجلس مركزي للثقافة، وانشاء دار للنشر والتوزيع تتولى نشر الثقافة الفلسطينية وطباعة الأعمال الأدبية والفنية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وترجمتها إلى لغات أجنبية بما فيها اللغة العبرية. (ب) تطوير وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» ومجلة «فلسطين الثورة». (ج) إنشاء نواد ومراكز ثقافية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وذلك لتأمين تعبئة الشعب الفلسطيني في نضاله لاحباط كافة المحاولات لضرب وحدته والتفافه حول م.ت.ف.: (د) التركيز على تمكين الروابط مع الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة. (هـ) التأكيد على أهمية وضرورة استمرار مركز الأبحاث، م.ت.ف. في بيروت وتوفير كافة الدعم والمساندة لدوره الثقافي

والفكري الهام. (و) إنشاء مكتبة فلسطينية مركزية، لجمع التراث الفلسطيني. والتأكيد على أهمية دور الصحفيين والمثقفين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، في رفض محاولات الاحتلال الدائمة لتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، ومصادرة وطمس التراث الوطني (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢). (ي) تشكيل اللجنة الاعلامية الثقافية لمعركة لبنان (١٩٨٢)، تكون مهمتها التوثيق التاريخي لمعارك لبنان، ومذبحة صبرا وشاتيلا.

٥ - بالنسبة للمنظمات الشعبية تقرر: (١) التأكيد على قرارات الدورة السابقة المتعلقة بالمنظمات الشعبية، والعمل على تنفيذ ما لم ينفذ منها. (ب) العمل على إقرار مبدأ حق التعويض، او التقاعد عن سنوات العمل، التي أمضاها العاملون الفلسطينيون في الأقطار العربية التي لم تطبق هذا المبدأ. (ج) توفير الحماية الاجتماعية والنقابية والمهنية للعاملين الفلسطينيين في الأقطار العربية، وتأمين حق التنقل والاقامة خاصة لحاملي وثائق السفر الفلسطينية. (د) متابعة تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في مؤسسات منظمة التحرير، استناداً لقرارات منظمة العمل العربية.

٦ - شؤون الأرض المحتلة: (أ) تأييد الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل وتعزيزها، باعتبارها الذراع الأساسي والفعال لـم.ت.ف.، في توجيه نضالات الشعب الفلسطيني، السياسية والجماعية، في الداخل. (ب) توفير وسائل الدعم السياسي والمادي والمعنوي للحركة الوطنية، الفلسطينية، مع مراعاة عوامل سلامتها وضمان أمنها واستمراريتها. (ج) إدانة روابط القرى العميلة، والعمل على إفشالها. (د) إدانة كل المحاولات التي تستهدف الخروج عن الاجماع الوطني، والنيل من وحدانية تمثيل المنظمة، والتأمر على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة: (هـ) التأكيد على أهمية دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل بكل الامكانيات التي تمكنه من الصمود والثبات على أرضه (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢).

نتائج الدورة الـ١٦ للمجلس الوطني

جاءت نتائج الدورة الـ١٦ للمجلس الوطني،

بعد تسعة أيام من المداولات والمناقشات الديمقراطية، مفاجئة لكل الذين رافقوا على انقسام المنظمة وعلى تجزئة الصف الوطني الفلسطيني.

والإيجابية الأولى، التي أظهرتها الدورة، هي البيان السياسي الشامل الذي عمل على ضبط كافة مراحل التحرك السياسي والعسكري للقيادة المنتخبة (نصه في ملاحق هذا العدد من شؤون فلسطينية).

أما الثانية، فتتمثل في الإصرار على تجميع وتوحيد كافة قوات الثورة الفلسطينية ضمن «جيش التحرير الوطني الفلسطيني».

واعتبر عرفات «أن الثورة لم تحقق معجزة الصمود فحسب، ولكنها حققت معجزة ثانية هي إعادة التنظيم وإعادة البنية التحتية التي كانت إسرائيل تريد تحطيمها». وأكد عرفات، في كلمة الاختتام، أن المنظمة لا تريد «الوطن البديل، لا في جنوب لبنان، ولا في الضفة الشرقية، فالوطن هو «فلسطين، وعاصمتها القدس».

وتضمن البيان السياسي، النقاط التي عولجت في مناقشات اللجان الثماني والتي أقرها المجلس. فتم التأكيد أولاً، على ضرورة الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع المؤسسات والهيئات في المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية، وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. كما أكد المجلس على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وعلى حق قوات الثورة في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية، وتوحيد هذه القوات في إطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وعلى صعيد الوطن المحتل، حيا المجلس صمود الجماهير الفلسطينية والالتفاف حول المنظمة الممثل الشرعي والوحيد في الداخل والخارج. ودعا المجلس إلى تنفيذ كل التوصيات الداعية إلى تدعيم صمود الشعب العربي في فلسطين المحتلة (١٩٤٨). ووجه تحيته إلى الأسرى والمعتقلين، وإلى الشعب الفلسطيني في الشتات والعمل على المحافظة على مصالحهم

الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم وأمنهم.

وحول مسألة العلاقات السياسية، شمل البيان النقاط الخمس، مدار البحث في اللجنة التنفيذية، ومن بعدها اللجنة السياسية المنبثقة عن الدورة. فاعتبر المجلس أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري، من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية. وأكد المجلس أن الالتزام بهذه المقررات لا يتنافى مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

وأعلن المجلس رفضه لمشروع ريغان، باعتباره لا يشكل أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين وللصراع العربي - الصهيوني. ولأنه يتنكر للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية - العربية، فقد أقر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية، في الوطن العربي بأكمله، من أجل التصدي للمؤامرات والمشاريع التصفوية، خصوصاً اتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريغان، والالتزام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، مع التمسك بكامل الحقوق الفلسطينية، ووحدانية التمثيل، والقرار الوطني المستقل، ومناهضة كل المشاريع الرامية إلى ضرب هذه المبادئ.

وحدد المجلس العلاقة مع الأردن على أساس «الكونفدرالية» بين دولتين مستقلتين. وأكد على العلاقات المميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني. ورفض المجلس، مجدداً، اتفاقيات كمب ديفيد، وأوصى بالوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانتهاء هذه الاتفاقيات، حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في صفوف الأمة العربية.

وسجل المجلس، مقابل ذلك، الأهمية الاستراتيجية للعلاقة مع دمشق، باعتبار أن المنظمة وسوريا تقفان في خط المواجهة مع العدو الإسرائيلي. ودعا المجلس إلى تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وحركته الوطنية، ودعمه في حربه ضد العدو الإسرائيلي. كما دعا

إلى العمل على التفاوض مع السلطات اللبنانية، بما يخدم أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين في لبنان، وضمان حقوقهم المدنية والسياسية.

أما موضوع الاتصال مع القوى اليهودية الديمقراطية، فقد دعا المجلس اللجنة التنفيذية للتحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فقد ورد في البيان، تقدير لمشروع بريجنيف والذي أكد على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. كما أعرب عن تقديره لمواقف المنظومة الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تم التأكيد عليها في بيان براغ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ١٩٨٣/١/٢. ودعا البيان، إلى تطوير العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. والدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وتعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والأفريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى. ودعا البيان، إلى تنشيط العمل السياسي مع الدول الأوروبية الغربية واليابان، لتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وكان المجلس قد انتخب أعضاء اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٤ عضواً وهم: ياسر عرفات، رئيساً. والأعضاء فاروق القدومي، أحمد اليماني، ياسر عبد ربه، عبد المحسن أبو ميزر، أحمد صدقي الدجاني، طلال ناجي، محمد خليفة، عبد الرحيم أحمد، حنا ناصر، محمود عباس، حامد أبو ستة، جمال الصوراني، محمد زهدي النشاشيبي.

### ماذا بعد المجلس الوطني

ثلاث ملاحظات يمكن تدوينها، بعد انتهاء

الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني؛ الأولى في نيودلهي، حيث اعتبر البيان الصادر عن مؤتمر قمة عدم الانحياز، الذي انعقد بعد شهر من انعقاد المجلس الوطني، إن السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأكد البيان أن القدس هي جزء من فلسطين المحتلة، ولا بد من انسحاب إسرائيل الكامل منها وإعادتها إلى السيادة العربية. وأعاد تأكيد، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يعتبر أي حل للقضية الفلسطينية عادلاً وشاملاً إذا لم تشترك المنظمة في وضعه وقبوله.

الملاحظة الثانية، أيضاً في نيودلهي، حيث أكد الرئيس اللبناني الشيخ أمين الجميل لعرفات، أن الدولة اللبنانية هي المؤتمنة على سلامة جميع المقيمين على أراضيها بصورة شرعية، ومن بينهم الفلسطينيون المدنيون.

أما الملاحظة الثالثة، فهي تتمثل، من جهة، في اللقاء الذي جرى بين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد صدقي الدجاني ومستشار ياسر عرفات للشؤون الدولية نبيل شعث، مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في القاهرة في السادس من آذار (مارس) ١٩٨٣. وتستشف، من جهة ثانية، في تصريح عرفات عن استعداده لمناقشة كل الخيارات السياسية لحل أزمة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من دون شروط مسبقة، إذا وافقت الإدارة الأميركية على إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٣/٣/٧).

سهى ماجد



## المناطق المحتلة

### تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية

#### هجمة قمعية واستيطانية

سلطة العضلات: لقد حدث فعلا تغيير في السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، فبدلا من سياسة العقاب والثواب، حلت سياسة سلطة العضلات. ودلت على هذه السياسة الوثائق التي قدمت إلى المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي قامت بمحاكمة سبعة عسكريين اسرائيليين بتهم ممارسة أعمال القمع والتعذيب ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. وقال محامي الدفاع أن رئيس الأركان رفائيل ايتان هو الذي أصدر الأوامر لاستخدام القوة لقمع المظاهرات. وقام هذا المحامي بتقديم مستندات رسمية إلى المحكمة تحمل اسم هيئة الأركان الاسرائيلية وطالب باستدعاء رئيس الأركان للشهادة. وقد وافقت المحكمة مبدئيا على الطلب (القدس، ١٩٨٣/١/٢٠).

وكشفت هذه المستندات عن أن المعاقبة بالابعاد والتعذيب واقامة معسكرات الاعتقال أو التهجير وفرض الغرامات الباهظة، هي جزء فقط من الأوامر التي أصدرها رئيس الأركان عقب المظاهرات التي جرت خلال شهري آذار - نيسان (مارس - أبريل) من العام الماضي.

وبعد دراسة المحكمة للمستندات أكدت أن رئيس الأركان أمر فعلا بمعاقبة المتظاهرين بواسطة الابعاد والزج في معسكرات الاعتقال أو التهجير. كما أنه طلب من المحاكم العسكرية

تفاقت حدة التناقض والصراع بين جماهير الأرض المحتلة من جهة والاحتلال الاسرائيلي وعصابات المستوطنين اليهود من جهة ثانية، ووصل هذا الصراع إلى ذروته.

وأفادت بعض المصادر أن موضوع طرد السكان، طرح ونوقش في محادثات رسمية ومغلقة للعديد من الشخصيات الاسرائيلية الكبيرة التي تتولى مناصب رفيعة في الحكومة الاسرائيلية الحالية. وأوردت هذه المصادر أقوالا تفوه بها نائب وزير الزراعة ميخائيل ديكال في جلسة مغلقة حيث قال أنه «يجب العمل على تهجير العرب من المناطق المحتلة». كما أعلن رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متياهو دروبلس، أنه «من شأن ضم الضفة الغربية أن يساعد في عملية تهجير العرب أيضا. كذلك أعرب الجنرال (احتياط) متياهو بيليد، عضو حركة شيلي وعضو مجلس السلام الاسرائيلي - الفلسطيني، عن رأيه في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأن طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة هو جزء لا يتجزأ من المخططات الرسمية لاستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة. كما اقتبس التلفزيون البريطاني أقوالا للجنرال (احتياط) اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، احتج فيها على وجود مخططات لطرد نحو ٧٠٠ ألف عربي من المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/٢٢).

منشور في العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ١٩٨٣

التقليل من عقوبات السجن لأنها مكلفة، والاكتثار من العقوبات المالية الباهظة. وبالنسبة للمستوطنين اليهود، جاء في المستندات على لسان رئيس الأركان أنه «يجب السماح لهم بالتحرك بحرية في المناطق المحتلة مع أسلحتهم وأن يطلقوا النار على كل من يتحرش بهم». كذلك طلب إبلاغ السكان العرب بهذه التوصيات (هآرتس، ١٩٨٢/١/٢١).

وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٩، اعترف رفائيل ايتان، أثناء شهادته أمام المحكمة العسكرية الإسرائيلية التي عقدت في يافا، أنه أصدر أوامر لمعاقبة أولياء أمور الأطفال الذين يشتركون في المظاهرات ويقذفون الحجارة في المناطق المحتلة، لأن هذه الطريقة مجدية مع العرب. واعترف ايتان، أيضاً، بصحة الشهادة التي أدلى بها أحد الجنود الاسرائيليين بأنه [أي ايتان] أصدر أوامره إلى السلطات العسكرية في الضفة الغربية بتعذيب الفلسطينيين، وأنه نصح الجنود بقلب عربات الباعة المتجولين كوسيلة مقبولة لقمع المظاهرات خلال فترات الاضرابات التي شهدتها الضفة. وأضاف، هناك حالات يحق لكل جندي أن يتصرف كرئيس أركان (القدس، ١٩٨٢/٢/١٠).

**المؤسسات الأكاديمية:** واصلت سلطات الاحتلال هجومها على المؤسسات الأكاديمية العلمية والثقافية الفلسطينية في المناطق المحتلة. وفي هذا الإطار أصدر قائد قطاع غزة العميد يوفال تسيبوري يوم ١٩٨٢/١/٢، أمراً بإغلاق المكتبة العلمية وذلك لمدة ستة أشهر. كذلك واصلت قوات الاحتلال مدهمة المكتبات ومحلات اشربة التسجيل وملاحقة أصحابها، وقد قامت بمدهمة مكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني وصادرت منها كتباً تتعلق بالقضية الفلسطينية (الاتحاد، ١٩٨٢/١/٤).

كذلك أغلقت سلطات الحكم العسكري يوم ١٩٨٢/١/١٠، ولمدة شهر واحد، مدرسة «قديري طوقان» الثانوية في نابلس. وعلم أن قرار الإغلاق اتخذ بسبب المظاهرة التي جرت في المدرسة وأعمال رشق الحجارة التي أدت إلى جرح أحد رجال حرس الحدود الاسرائيلي (القدس، ١٩٨٢/١/١١). وتمشيا مع النهج ذاته، أعلنت اذاعة الجيش الاسرائيلي أنه تم يوم ١٩٨٢/١/١١، اعتقال جميع أعضاء مجلس

الطلبة في جامعة النجاح في نابلس، وادعت الاذاعة أنه وجدت بحوزة أحد الطلاب وثائق تابعة لـم.ت.ف. وأضافت، أن الجيش صادر، أيضاً، عدداً من الكتب أثناء تفتيش بيت أحد الطلبة المعتقلين (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١/١٢).

وتمشيا مع سياسة القمع والارهاب، قامت قوات الأمن الإسرائيلية باعتقال عدة عشرات من طلبة جامعتي الخليل وبيت لحم، عقب احتفال أقيم بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية وتأسيس حركة «فتح» في جامعة بيت لحم. وكانت قوات الأمن قد ضبطت ملصقات وصورا ضد الاحتلال في الجامعة (الأنباء، ١٩٨٢/١/١٦). كما أفادت مصادر محلية في نابلس أن الجنود عادوا يميزون بين طلبة نابلس وبين الطلاب من خارجها، الأمر الذي يعني أن السلطات عادت إلى تطبيق الأمر العسكري ٨٥٤ الذي كانت الإدارة المدنية قد وافقت على تجميده لمدة عام. وكما هو معلوم، ينص الأمر العسكري هذا على عدم قبول طلبات بعض موظفي مؤسسات التعليم ومناهجها ومجالس طلبتها. وما حدث يوم ١٩٨٢/١/١٣، يعني أن السلطات العسكرية قد أخرجت الطلاب الذين تشير بطاقتهم الشخصية إلى أنهم ليسوا من سكان نابلس، وطلبت منهم مغادرة الحرم الجامعي، مما يؤكد تطبيق السلطات للأمر العسكري ٨٥٤ عملياً (الفجر، ١٩٨٢/١/١٤).

كذلك، اعتقلت السلطات الإسرائيلية الدكتور سامي الكيلاني، أستاذ الفيزياء في جامعة النجاح الوطنية، بعد أن فرضت حظر التجول على البلدة القديمة في نابلس. وأوضح المتحدث باسم الجامعة أن الحكم العسكري لم يعط أي تبرير لاعتقال الكيلاني الذي يسكن في نابلس. وأضاف، أن الحكم العسكري ما يزال يعتقل أعضاء مجلس الطلبة إثر المهرجان الذي أقيم مؤخراً في الجامعة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١/٢٤).

واستكمالاً للسياسة المعادية للمؤسسات الأكاديمية، برزت مجدداً قضية توقيع المحاضرين الأجانب في جامعات الضفة الغربية على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. وفي هذا الإطار علم أن السلطات الإسرائيلية استدعت نانسي ناي مديرة مدرسة الفرندز للبنات في رام الله وأبلغتها بوجوب التوقيع على طلب إذن عمل جديد، مع

أربع من معلمات المدرسة. وأخطرت أنه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها ولزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرية وزميلاتها التوقيع. وعلم أنهن من التابعة الأميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (القدس، ١٩٨٢/١/٨).

كذلك استدعت الإدارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٢/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعة البريطانية واثنان من التابعة الأردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك أبلغهم رئيس الإدارة المدنية في الخليل، بأنه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١/١٨). كما هددت الإدارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف أعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف.

وعلم أن قوات الأمن أقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١/٢٠).

وأفادت مصادر مطلعة أن الإدارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحاً بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الأجانب رفضوا هذا الاقتراح أيضاً. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن أن السفارة الإسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٢٠ ألف أكاديمي بريطاني ينددون فيها بطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/١٧).

مقاومة الاحتلال وفضح سياسته: تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في إسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٢/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، أن وزير العلوم والتطوير يوقال نثمان ومساعدته في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة هتحياء، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٢/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة أنها علمت مؤخراً أن مجلس كريات أربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على أصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى أماكن أخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق انقاض الحي اليهودي سابقاً (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٢/١/٩، في صحيفة الأوبزفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية أعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي أدى الى فقدان ساقيه، بأنه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر أية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. وأضاف، أنه ما يزال وعائلته يشكلون هدفاً لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (دافار، ١٩٨٢/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٢/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات أربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت



جرافة تابعة للمستوطنة بإزالة خط كهربائي يوصل التيار إلى عدة بيوت عربية، وهدمت هيكل أحد المنازل، الذي تعود ملكيته لأحد أبناء مدينة الخليل. وبعث مصطفى عبد النبي الانتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة ببرقية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، أعرب فيها عن احتجاج وسخط المجلس البلدي على قيام مستوطني كريات أربع بالاعتداء على المواطنين العرب وأسلاكهم (القدس، ١٩٨٣/١/١٢).

وفي الاطار ذاته، رفعت المحامية فيلبيسيا لانغر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩، شكوى إلى المستشار القضائي وإلى القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، طالبتهم فيها بالسماح لسكان قرية برقة في قضاء نابلس بمغادرة قريتهم إلى أماكن عملهم في الخارج عبر جسور الأردن. كما طالبت برفع حظر التجول المفروض على القرية منذ أسبوعين (الفجر والاتحاد، ١٩٨٣/١/١١). ومن أجل التصدي لأعمال العنف والارهاب التي يقوم بها مستوطنو كريات أربع، قررت حركة السلام وضع حراسات على أعمدة الكهرباء التابعة لبلدية الخليل، والتي كانت قد اقتلعت في نطاق عملية انتقامية من جانب مستوطني كريات أربع. وقد سلم هذا القرار إلى بلدية الخليل التي قررت، بدورها اقامة الأعمدة من جديد (هآرتس، ١٩٨٣/١/١١).

وتحدياً لسياسة القمع والارهاب وسلطة العضلات، جرت مظاهرة في مدينة نابلس اشترك فيها طلاب مدرسة «معزوز المصري» الثانوية ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أدى إلى تحطيم زجاج بعض السيارات العسكرية التي قدمت لتفريق المتظاهرين. وهكذا كان الحال في مدينة البيرة ومخيم الدهيشة قرب بيت لحم وأماكن أخرى (الشعب، ١٩٨٣/١/١٢). وعلم أن قوات الأمن اعتقلت عشرات الشبان في نابلس بتهمة رجم السيارات العسكرية بالحجارة. ولكن، وبالرغم من هذا استمرت أعمال العنف طوال الليل في نابلس، كما أن قوات الأمن واصلت التحقيق لمعرفة رافعي العلم الفلسطيني ورسم الشعارات المعادية للاحتلال في بعض المدن والقرى العربية (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٢).

ورداً على ارتفاع موجة العنف من قبل المستوطنين اليهود، تستعد حركة السلام الآن

للقيام بنشاطات وصفتها بأنها أضخم النشاطات في تاريخ الحركة بالنسبة للمناطق المحتلة. وتهدف هذه النشاطات إلى تعزيز الكفاح الجماهيري والاحتجاج على تخصيص موارد الدولة أبناء المستوطنات في المناطق المحتلة بدلاً من تخصيصها لحل المشاكل الاجتماعية والضائقة السكنية في إسرائيل. كذلك دعت الجمهور إلى العمل لوقف عملية ضم المناطق المحتلة قبل فوات الأوان. ويشارك في نشاطات الحركة سكان الأحياء الفقيرة من عدة مناطق في البلاد (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/١٤).

وفي اطار هذه النشاطات، سيطر حوالي ألفي شخص من أعضاء حركة السلام الآن والعشرات من سكان الأحياء الفقيرة يوم ١٩٨٣/١/١٥، على مستوطنة افرا، وهي قيد البناء وتقع إلى الجنوب من بيت لحم، وذلك ضمن احتجاجهم على حملة الاستيطان المحمومة في الضفة الغربية. وقد رفعوا شعارات كتب عليها، «هنا يستمرون في هدم السلام» و«الاستيطان المؤقت مواد متفجرة». و«أحياء الفقر جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل». ورسم على حائط كبير في الشوارع الرئيسي، شعار بالحبر الأحمر «لا للضم» (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٦).

كذلك، أعلن طلاب رابطة الجامعيين في الخليل اضراباً يوم ١٩٨٣/١/١٧، وقاموا بتظاهرات احتجاجية على أعمال مستوطني كريات أربع واستفزازاتهم المتكررة ضد السكان العرب. ورشق المتظاهرون السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أسفر عن تحطيم زجاج بعض السيارات وعلى الأثر قامت قوات الاحتلال بملاحقة المتظاهرين وحاولت تفريقهم واعتقلت بعضهم (الشعب، ١٩٨٣/١/١٨).

كما أن اللجنة المركزية لحركة هاشومير هاتسعير (ميام) اتخذت عدة قرارات، وطلبت من حزب ميام تبني هذه القرارات في مؤتمره القادم. وطلبت الحركة بوقف اقامة النقاط الاستيطانية في المناطق المحتلة عن طريق استخدام أعضاء الحركة لهذا الغرض. وأعربت الحركة أيضاً، عن استيائها من قرار مؤسسات الهستدروت الرامي إلى مواصلة مشاريع البناء في الضفة الغربية، لأنها لا تتماشى مع مشروع السلام الذي تبناه المعراخ (عل همشمار، ١٩٨٣/١/٢٥).

ومن جهة أخرى، قام ٢٥ يساريا بزيارة تظاهرة لقرية بيت لاهيا القريبة من غزة، وذلك تضامنا مع سكان القرية التي تنوي الإدارة المدنية هدم منازلهم. وقد أعلن السكان أنهم يقيمون في هذه القرية منذ العام ١٩٤٣. وكان قد وصل إلى القرية موفدون عن الإدارة المدنية قبل عشرة أيام وأشروا على المنازل المعدة للهدم، بل أنهم نسفوا واحدا منها (هآرتس، ١٩٨٢/١/٢٣).

ومن جهة أخرى ردت حركة السلام الآن على تصريحات مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، بشأن الاستيطان، بشعار، «عشنا، ويمكننا العيش بدون استيطان». وكان بيغن قد أعلن يوم ١٩٨٢/٢/١، في جلسة الكنيست، أن إيقاف الاستيطان يعني وقف الحياة. وعلقت الحركة على هذا قائلا: «الحياة كانت موجودة قبل الاستيطان، وستستمر بعد إيقافه، بل ستكون أهدأ وأفضل بكثير» (الشعب، ١٩٨٢/٢/٣).

**الاستيطان ومصادرة الأراضي:** بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته السادسة عشرة في العاصمة الجزائرية والتوجه الدولي نحو الإسراع في التحرك السياسي الهادف إلى إيجاد تسوية لازمة الشرق الأوسط، أعلنت إسرائيل عن مخطط استيطاني جديد في الضفة الغربية، أذاعت تفاصيله وسائل الإعلام المختلفة. وكان قد سبق إعلانه تصريحات على لسان كبار المسؤولين، أكدت جميعها مواصلة عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان على امتداد الضفة الغربية. وهذا بدوره يؤكد حقيقة واحدة وهي رفض إسرائيل الانصياع لرغبات المجتمع الدولي الرامية للانسحاب من الأراضي المحتلة، ولجئها إلى تكثيف عمليات الاستيطان لاكتساب شروط أفضل في أية مفاوضات سلام، أو فرض سياسة الأمر الواقع.

وفي هذا الإطار، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مساحات أخرى من أراضي الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٢/١٢/٥ و ١٩٨٢/٢/٩. وقد تمت أعمال المصادرة على النحو التالي: في ١٩٨٢/١٢/٥، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة عشرين ألف دونم من أراضي عرب السواحية، كما أبلغت رئيس المجلس القروي في قرية عرار وضع يدها على ٢٠٠ دونم

بحجة إقامة معسكر للجيش (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٥). وكشفت مجلة كوتبرت راشيت الاسرائيلية يوم ١٩٨٢/١٢/١٤، عن مصادرة ٢٨٠٠ دونم من الأراضي لإقامة خمس مستوطنات جديدة (القدس، ١٩٨٢/١٢/١٥). كذلك أبلغت سلطات الحكم العسكري في طولكرم أهالي قرية دير استيا باغلاق حوالي ٣٠٠ دونم من أراضيهم في منطقة طفسة، وذلك كما يقول الأهالي مقدمة لمصادرتها. والجدير بالذكر، أن حوالي ٢٥ ألف دونم من أراضي القرية سبق وتمت مصادرتها في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي. هذا إضافة إلى وجود مستوطنتي ياكير وعمانوئيل على جبال القرية.

كذلك فوجيء أهالي بيت عنان، بوضع براميل ولوحات رسم عليها جمجمة وكتب عليها أن «كل من يدخل إلى هذه الأرض تطلق النار عليه». والجدير بالذكر أن المنطقة المعنية تشمل جميع أراضي بيت عنان من الجهة الغربية الجنوبية، وهي مزروعة بالزيتون والتين، ولدى استفسار الأهالي قيل لهم أن الغرض هو استعمالها للتدريبات العسكرية، علما بأن هذا الفصل هو فصل حراثة الموسم الزراعي المهم جدا بالنسبة للفلاحين (الطليلة، ١٩٨٢/١/٦). كما قامت الإدارة المدنية في الضفة الغربية يوم ١٩٨٢/١/١٢، بمصادرة ٢٠ ألف دونم بالقرب من بلدة الظاهرية جنوب الخليل. وقد أبلغ ممثلو هذه الإدارة المخاتير بمصادرة الأراضي، وقالوا أنها تابعة للدولة. وأمهلوا مدة ٢١ يوما يستطيعون خلالها الاعتراض على المصادرة (هآرتس، ١٩٨٢/١/١٤).

وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٨، أقفلت السلطات العسكرية ما يزيد على ٢٨ ألف دونم من أراضي كل من قرى كفر قليل، روجيب، عزموط، سالم، عسكر، دير الحطب وبيت فوريك إلى الجنوب الغربي من مدينة نابلس. وقد أرسلت السلطات إشعارات خطية عن طريق حارس أملاك الغائبين إلى مخاتير القرى أبلغتهم فيها عزمها على مصادرة الأراضي المذكورة. وتشمل هذه الأراضي السهل الأخضر قرب قرية عسكر ومساحات أخرى مشجرة بأشجار الزيتون (القدس، ١٩٨٢/١/١٩). وقال مواطنون من قرية السموع أن عددا من المستوطنين اليهود سيطر

على أراضي تابعة لهم وبدأ بتمهيدها. وتبلغ مساحة هذه الأرض ١٦٠٠ دونم في الطرف الجنوبي الشرقي للقرية (هآرقس، ١٩٨٣/١/٢٥).

كذلك أصدرت الإدارة المدنية من ناحيتها توجيهات وأوامر تتعلق بالاستيلاء على حوالي ٢٠ ألف دونم من أراضي الضفة الغربية. وعلم أن هذه الأراضي ستستخدم كاحتياطي للمستوطنات، وتوسيع مستوطنات قائمة وإقامة واحات طبيعية تستغل في المستقبل لإقامة المستوطنات.

كما أصدرت أوامر لمصادرة أراض لأغراض شق طرق جديدة، وهذه الأراضي زراعية في غالبيتها ومسجلة في دائرة الأراضي. وفيما يلي قائمة بالأراضي التي استولت عليها:

● ٤٠٠ دونم في المنطقة المخصصة لمستوطنة عمانوئيل مزراح، وتعود ملكية هذه الأراضي لسكان قريتي دير استيا وزيتا في منطقة طولكرم.

● ٢٥٠٠ دونم شمالي شرقي الخليل بالقرب من قرية سعير لضمها إلى المجلس المحلي اليهودي في جبل الخليل.

● ٢٠٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة متسبيه يريحو.

● ١٦٠٠ دونم بالقرب من قريتي صوريف وحراس غربي الخليل لتوسيع مستوطنة متسبيه عدلوم.

● ١٠٠٠ دونم في منطقة قرية جبع شمالي الخليل لتوسيع المجلس المحلي لجبل الخليل.

● ١٠٠٠ دونم في منطقة جنين لإقامة مستوطنة سنور «ب».

● ٧٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة كرني شمرون.

● ٢٥٠ دونما جنوب الخليل في جبل سيندس لتأجيرها لمجلس محلي جبل الخليل.

● ٣٠ دونما لتوسيع مستوطنة جبعات زئيف شمال القدس.

كذلك ستصادر الإدارة المدنية أراضي أخرى لشق طرق جديدة على النحو التالي:

● شق طريق طوله تسعة كيلومترات يربط مستوطنة مخميش على طريق الون موريه بقرية منحماس العربية.

● طريق إلى جبل موريه جنوب بيت لحم.

● توسيع الطريق الذي يصل معاليه أدوميم بشمال القدس وطول هذا الطريق ٧,٥ كيلومترا

(هآرقس، ١٩٨٣/١/٣٠).

كما أبلغت سلطات الاحتلال أهالي قرية مخماس، بالقرب من رام الله بنيتها الاستيلاء على خمسة آلاف دونم من أراضيهم لأغراض عسكرية، وهذه المساحة تبلغ نصف مساحة ما تبقى من أراضي القرية. كذلك صادرت هذه السلطات ما يقارب الثلاثة آلاف دونم من أراضي قرية الشيوخ، في مناطق الواصلي، الزعفران، القصر والقنابر، حيث باشرت المجموعات الاستيطانية بتمهيد الأرض. وشوهدت ست جرافات تشق طريقا إلى المواقع المذكورة يعرض عشرة أمتار (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢).

كذلك أحاطت السلطات العسكرية مخاتير قرية يطا علما بالاستيلاء على أراض تبلغ مساحتها ٨٥ ألف دونم في منطقة الأخضر وقرى البنان، الفخيت، المجاز، مقابر العبيد، الصفي، الخروبة، حلاوة، المركز والجنية، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠ ألف دونم. وهذه المساحة تعادل ثلثي أراضي يطا، وهي ملك لحوالي عشرة آلاف مواطن يعملون فيها ويعتاشون من إنتاجها الزراعي والحيواني.

كما استولت هذه السلطات على ٢٥ ألف دونم من الأراضي الزراعية المجاورة لقرية سالم بالقرب من نابلس، واستولت على أربعة آلاف دونم من الأراضي المجاورة لبلدة دير دبوان في منطقة رام الله، تمتلكها ١٥٠ عائلة. وقد رفضت هذه العائلات التعويضات التي عرضت عليها (القدس، ١٩٨٣/٢/٣). كما أبلغت السلطات المزيد من أهالي قرى سالم، عزموط، ودير الحطب المجاورة لمستوطنة الون موريه، قرارها بالاستيلاء على ما يقارب من أربعة آلاف دونم أخرى من أراضيهم المملوكة بموجب وثائق رسمية، واعتبارها مناطق أمنية مغلقة لتوسيع رقعة مستوطنة الون موريه على حساب هذه القرى (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٥).

كما واصلت السلطات العسكرية عملية استيلائها على مساحات جديدة من أراضي محافظة الخليل، حيث أقدمت على إبلاغ مخاتير دورا ووجهاتها بقرارها المتضمن إغلاق مساحات أرض جديدة تبلغ حوالي ٢٠ ألف دونم في فارس، أبو الزلف، فرعه ووادي خازن، وهي من الأراضي الزراعية الجيدة. وأقدمت هذه السلطات، أيضا، على مصادرة مساحات جديدة تقع بين بلدة بني



نعيم والبحر الميت عبر الجبال والأودية التي تربط البلدة بالبحر الميت بمحاذاة كيبوتس عين جدي (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٩).

**مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية:** في إطار الاستنكار للسياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة وللتعبير عن شجبها، بعثت حركة السلام الآن برسالة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن، طالبت بإبداء رأيه في الشهادات التي سمعت في المحكمة العسكرية التي تنظر في قضية الجنود والضباط الاسرائيليين المتهمين بممارسة القمع ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. كما طالبت بإبداء تحفظ واضح وقاطع حول أوامر رئيس الأركان الاسرائيلي التي أصدرها إلى الجنود لقمع المواطنين العرب، وأن يجري معه تحقيقا بصورة مستعجلة ويحذره من خطورة أوامره هذه. وفي الاتجاه ذاته، توجه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة اسحق زامير للتحقيق في هذه الأوامر واعتبارها أوامر غير قانونية. وطالب، أيضا، بالتحقيق بقضية السماح للمستوطنين اليهود بإطلاق النار على المواطنين العرب خلال الانتفاضة التي شهدتها المناطق المحتلة. وخلص روبنشتاين إلى القول، أن إعطاء الشرعية والذريعة للمستوطنين لحمل السلاح وإطلاق النار يتعارض مع الأوامر المحددة المعطاة للجيش الاسرائيلي ويشكل عملا خطيرا. كذلك دعت حركة الجيل الصاعد في حزب العمل إلى إقالة رئيس الأركان بسبب هذه الأوامر. وقالت الحركة، في بيان وزعته على الصحف، أن الأوامر التي أصدرها رفائيل ايتان تعطيه صورة الاسرائيلي القبيح (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢١).

وعلق أحدهم على خطورة سياسة القمع والعنف المتبعة في المناطق المحتلة وانتقال هذه العدوى إلى الداخل قائلا: «يبدو أن الذين فوجئوا من القنبلة التي ألقتها المجرمون في القدس لا يعرفون ما هي المسافة بين القدس والخليل. وقد آن الأوان لكي يستيقظ كل من اعتقد حتى الآن أن اقتلاع أعمدة الكهرباء في الضفة الغربية وتفجير البيوت وتقطيع أرجل رؤساء البلديات وإطلاق النار على الفتية المتظاهرين من العرب بقصد قتلهم — كل من اعتقد أن هذه الأمور لن تؤدي إلى تسمم الحياة في اسرائيل من جذورها

وتحويل مستقبلها تدريجيا إلى جحيم كان على خطأ.

«قد نأسف لأن المسافة بين القدس والخليل لا تصل إلى ٢٠ ألف كم، لكن هذا هو الواقع. ونمط الحياة الاسرائيلية يقر هناك، في الخليل، وليس في الكنيست بواسطة تبادل الحديث بأدب بين عضو الكنيست روني ميلو وعضو الكنيست عوزي برعام.

«لقد أخطأ كل هؤلاء البسطاء الذين حذرونا من أن عدم العثور على الذين ألغوا القنبلة في القدس سيؤدي إلى إنهيار الديمقراطية والعدل والقضاء في اسرائيل. لقد بدء تدهور هذه الأمور منذ اليوم الأول الذي بدأنا نحكم فيه سكان محتلين. وقد انعكس هذا جليا في اليوم الذي وضعت فيه العبوات الناسفة داخل سيارات رؤساء البلديات في الضفة (يهوشوع سوبول، عل همشمار، ١٩٨٣/٢/١٧).

وتحدث آخر عن استمرار اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب فقال أنه «من الصعب بمكان البدء بأي من الأحداث. فالأول حدث قبل عامين ونصف العام، والتالي قبل ثلاثة أشهر، والثالث قبل أسبوع، أما الرابع فقبل أيام معدودة. ولدى إعادة التفكير، أجد أن أهمية الطرح لا تستوجب ضرورة البدء بهذا الحدث أو ذاك، لأنه حتى الآن لم يتم اللقاء القبض على الفاعلين ومحاكمتهم. والدلائل تشير إلى أن عددا من اليهود، قام بدور فعال إن لم يكن الوحيد في سلسلة هذه الأحداث.

«لقد دلت التحقيقات وتقديرات خبراء الأمن الاسرائيليين في حادثة رؤساء البلديات أن العبوات الناسفة وضعت بشكل يدل على خبرة طويلة في هذا المجال، ولم يسبق الكشف عن مثل لها في أعمال رجال المنظمات الفلسطينية» (تسفي بارئيل هآرتس، ١٩٨٣/٢/٢٥).

وفي الاتجاه ذاته، تحدث داني روبنشتاين، مراسل دافار للشؤون العربية، عن أبعاد ومخاطر السياسة الاسرائيلية، ليس على سكان المناطق المحتلة فحسب، بل على سكان اسرائيل أيضا، فقال: «إذا توخينا الحقيقة يجب أن نطلق على السياسة الاسرائيلية في هذه المناطق، اسم سلطة العضلات، وكل الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة امتدت إلى الجانب الغربي من الخط

الأخضر، الذي لا وجود له الآن، ومقتل اميل غرينسفايغ [أحد متظاهري حركة السلام الآن، الذي قتل من جراء القاء قنبلة على مظاهرة للحركة]، لهو دليل على هذا.

«إن سلطة العضلات المتبعة ضد السكان العرب في الضفة والقطاع، تسمح بالقيام بأي عمل ضد العرب. فبالامكان الاعتداء على المتظاهرين الذين يمسون الاسرائيليين، سواء من خلال إطار قانوني أو خارج هذا الإطار، مثل إطلاق النار من قبل المستوطنين على المواطنين العرب.

«ومن الواضح أنه بالامكان تغيير القانون أو إصدار أوامر عسكرية تختلف في مضمونها عن القانون الحادي، أو حتى إصدار أوامر شفوية من

قائد عسكري. فمثلا، لا يتطلب أمر الاعلان عن إغلاق منطقة، سوى دقيقة واحدة من قبل هذا القائد أو ذاك من أجل منع متظاهري حركة السلام الآن من دخولها احتجاجا على أعمال مستوطني كريات أربع ضد السكان العرب واقتلاع أعمدة الكهرباء وتدميرهم البيوت في منطقة الخليل.

«إن فرض حظر التجول المستمر، والتفتيش، وتكبير حرية التعبير والحركة والاجتماع، والعمل على الحط من قدر السكان، والاقالة من العمل، والتخريب الاقتصادي، والمضايقات، كل هذه الأمور أصبحت أمورا يومية تطبق باسم القانون، ويشكل المستوطنون اليهود اليد المنفذة لسلطة العضلات هذه» (دافار، ١٨/٢/١٩٨٣).

صلاح عبد الله

# مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان

## ستون عملية مسلحة في شهرين

مشروعها الرامي إلى السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على لبنان عامة، والجنوب خاصة. ولكن، عندما بدأت المفاوضات الثلاثية، خطت قوات الاحتلال خطوات متقدمة على صعيد التحكم عسكرياً بالجنوب بشكل خاص، وكذلك التحكم به سياسياً. وتمحورت هذه الخطوات باتجاه استبدال الوجود الإداري اللبناني، بشقيه العسكري (الأمني) والمدني، بمؤسسات مرتبطة مباشرة مع الحكم العسكري الاسرائيلي.

### إقامة «الحرس الوطني» و«اللجان المحلية»

وخلال فترة قصيرة، أقامت قوات الاحتلال في المناطق اللبنانية الحدودية التي تحتلها هيكلية إدارية رديفة للمؤسسات اللبنانية، الأمنية والمدنية، تتركز على «الحرس الوطني» و«اللجان المحلية»، بينما واصلت توسيع منطقة نفوذ سعد حداد. ولقد سعت إلى تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء مثل هذه الهيكلية، حتى قبيل انتهاء المعارك في الجنوب حين أجبرت اللبنانيين الجنوبيين في تموز (يوليو) ١٩٨٢ على سحب «أوراق ثبوتية جديدة» من مراكزها، وقامت بتجريد قوى الأمن الداخلي اللبنانية من سلاحها، وأدخلت جماعات سعد حداد إلى ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب. ولم يكن إعلان الأخير، في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢، عن استعداده «لضم كافة المناطق

شهدت المناطق اللبنانية المحتلة إثر الاجتياح الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تصعيداً ملحوظاً للمقاومة التي تشنها القوى الوطنية ضد الاحتلال. فتجلى ذلك على صعيد كثافة وحجم ونوعية العمليات ضد مواقع العدو في مختلف أماكن تواجده: في الجنوب، والجبل، والبقاع. كما بدأت المقاومة السياسية تنتظم، إذ أخذت حركات الاحتجاج تنطلق، على الرغم من استمرار الممارسات القمعية واشتدادها.

وترافق هذا التصعيد في مقاومة الاحتلال مع بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية - الاسرائيلية - الأميركية، التي شكلت مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الأراضي اللبنانية المحتلة ليس، فقط، لتناولها مسائل جوهرية (انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، الترتيبات الأمنية التي تطالب بها اسرائيل، أو العلاقات الثنائية المستقبلية بين لبنان والكيان الصهيوني) بل لأنها شكلت دافعاً للحكومة الاسرائيلية كي تسارع في إقامة «الأمر الواقع» الذي بدأت ملامحه ترسم منذ اللحظات الأولى للاجتياح، بل وقبل ذلك بكثير، منذ ان أقامت هذه الحكومة علاقات تعاون عسكرية - سياسية مع «القوات اللبنانية»، ومنذ ان نجحت في تكوين ما يسمى بـ «جيش لبنان الحر». واستطاعت السلطات الاسرائيلية من خلال هذه الروابط مع فئات لبنانية داخلية، أن تباشر قبل اجتياحها الأخير، في

منشور مطبوعة العدد ١٣٦-١٣٧ . آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ١٩٨٣



التي أخذها، الجيش الاسرائيلي الى لبنان الحر الذي سيمتد من «النهر الاولي» ولغاية بحيرة القرعون» (جيزوراليم بوست، ١١/٧/١٩٨٢) إلا تعبيراً عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلاً، وبعد أقل من شهرين من انعقاد الجلسة الاولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، أحد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين أصبح سعد حداد، منذ أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٢، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، أي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ٤/٢/١٩٨٢). وحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي أقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث أقام، في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزاً ثابتاً عند مفرق محلة القناية على طريق صيدا - جزين بعد أن كان قد أقيم حاجزان على جسري الاولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علما وقرى الشوف الاسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من أبو الاسود وقرب مفرق القاسمية - صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المواقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي أقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الاولى للمفاوضات الثلاثية، قراراً بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعدادُه عن خمسين ألف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيزوراليم بوست»، في ١١/٧/١٩٨٢، والذي سيتم تمريله عبر الضرائب المفروضة على مرافق صيدا وصور، وعلى

مصفاة الزهراني. واستناداً لهذا القرار، أعلن حداد، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنيت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (المزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٢ و ٣ و ٢٤/١٢/١٩٨٢، ٢٠/١/١٩٨٣؛ النهار، ٥/١٢/١٩٨٢، ٤ و ٩/٢/١٩٨٣). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي أصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الاولى لعبارة «المدنيون المسلحون والمنظمون من قبل اسرائيل») أو المصطلح «لوف» («المسلحون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الأشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في أقضية: حاصبيا، ورشيا والنبطية وصور وبنيت جبيل ومرجعيون. وحددت، عبر لقاءات مع مختير القرى ورؤساء البلديات، الاسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصراً، يتولون «مهام أمنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «مقرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو أن الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت إمرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) أن يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من التابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات وشؤون الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على أنها «وحدة أمنية» نظرت أيضاً إليها على أنها «وحدة مدنية»، ولذلك فإن تنظيم «اللجان المحلية» قائم على أسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: أي، تعميم

وجودها في كل قرية وتأمين عناصرها من أبناء القرية، الخ... ولا تختلف عنه إلا بالمهام المدنية والمتعلقة بالشؤون الحياتية التي حددت لها (مثل تعبئة الشوارع والاشراف على المشاريع الزراعية والاقتصادية) على أن تكون سلطات الاحتلال هي المرجع فيما يخص القرارات النهائية. وعبر «اللجان المحلية» و «الحرس الوطني» تفرض قوات الاحتلال سيطرتها على كل قرية من قرى المناطق الجنوبية المحتلة (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٧ و ١٠ و ١١/٢/١٩٨٣؛ النهار، ٧ و ١٤/٢/١٩٨٣. وذلك كان هدف الاستمارة التي وزعتها على جميع مخاتير ورؤساء بلديات اقصية: النبطية وراشيا الوادي والباق الغربي وحاصبيا. ولقد احتوت هذه الاستمارة أسئلة تدخل في تفاصيل مختلف القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية الخاصة بكل قرية (انظر النص الكامل للاستمارة في السفير والنهار، ٤/٢/١٩٨٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحديد العدد الحالي للمجموعات المحلية المسلحة و«للجان المحلية»؛ ولقد أشارت بعض التقارير الصحافية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، إلى وجود أحد عشر مقرا «للحرس الوطني» في منطقة تواجد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، كما أنه علم أن هذا «الحرس» قد باشر في بعض المناطق إقامة حواجز ثابتة له، مثل الحاجز الثابت «للحرس الوطني» على مدخل بلدة مرج الزهور الذي أقيم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولكن، مجرد وجود مشروع لاقامة ركائز إدارة مرتبطة بسلطات الاحتلال يشكل، بحد ذاته، خطراً يهدد الكيان الوطني برمته، خاصة أن الاحتلال لن يتردد في استعمال أساليب القمع والارهاب لفرض هذا المشروع بالقوة، كأمر واقع.

فلنذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي أطلقها الحاكم العسكري لمنطقتي راشيا وحاصبيا لدى استدعائه، في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣، جميع مخاتير قرى منطقة راشيا الوادي لاجبارهم على تشكيل «حرس وطني» و «لجنة محلية» في كل قرية، ومما قاله لهم ان عليهم «تنفيذ كل ما تطلبه اسرائيل من الاهلين لانهم يخضعون لسلطة عسكرية قائمة ولا مجال للبحث في هذا الشأن» (السفير، ١٢/٢/١٩٨٣). وتتخطى الضغوطات

التهديدات الكلامية لتشمل الاعتقالات؛ فمثلا، قامت قوات الاحتلال باعتقال أحد قياديي حركة «أمل»، أبو علي رحمان، في قرية حبوش، لرفضه الموافقة على انشاء «لجنة محلية» (تقرير لصحيفة الواشنطن بوسطن، نقلًا عن السفير، ٢٨/١/١٩٨٣). وإلى جانب أساليب القمع، تملك قوات الاحتلال وسيلة لا تقل عنها أهمية، هي خلق فراغ إداري لبناني رسمي في المناطق المحتلة. ويلاحظ أنها قامت في الفترة الأخيرة بتصعيد اعتداءاتها على المؤسسات اللبنانية، مستخدمة كافة الوسائل؛ فعلى سبيل المثال، ألزمت عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الحصول على تصاريح من الحاكم العسكري في حاصبيا أوجب جنين لدى التنقل بين المناطق (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ ومنعتهم من دخول المنطقة الجنوبية بعبور الجسر الأولي (في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣)؛ وأبلغت رؤساء البلديات ومخاتير القرى في الجنوب بأنها ستدير شؤون المؤسسات الرسمية وتقوم بدفع رواتب الموظفين (في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ وأبلغت مخاتير القرى في البقاع الغربي بأنها ستزودهم بأختام اسرائيلية للمصادقة على افادات المواطنين (في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). ذلك الى جانب احتلالها المراكز الرسمية ومنع الموظفين من ممارسة واجباتهم. فبعد احتلال سرايا راشيا بقوة السلاح وسرايا حاصبيا ومعظم فروع صيدا، اقدمت على احتلال سرايا جب جنين في اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير ٩ و ١٥/١٢/١٩٨٢، ١/٩/١٩٨٣؛ النهار، ٢ و ١٧/١٢/١٩٨٢، ٣ و ١٢/٢/١٩٨٣). وشكلت مجمل هذه الوقائع الاثبات القاطع على أن الاحتلال يواصل تنفيذ «سياسة الأمر الواقع»، بعيدا عن مجرى المفاوضات بجولاتها التي تجري مرتين كل اسبوع. ولم يتمكن العدو المحتل من احراز بعض التقدم في مخططاته، دون تصعيد ممارساته القمعية ضد المواطنين.

#### الممارسات القمعية

إن سجل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية المحتلة،



في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٩٨٢/١٢/١ إلى ١٩٨٣/٢/١٠)، يظهر استعمال كافة الأساليب من مدامات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الإشارة إلى أن الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للأعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني أن سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، أو «الحرس الوطني»، أو «القوات اللبنانية» التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال إليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق أن السيارات العسكرية التي تستطيع لفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي «تأمر» عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال أو بالرغم عنها لأنها «غير قادرة» على ردها. وأن تكرار أحداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على أنها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية لفلسطينيي الجنوب. ولنذكر أن الاغتيالات اثارته قلق وكالة «الاونروا» التي أصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بيانا في فيينا جاء فيه أن خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث محترقة وجثة مقطعة لفتى، وأن أحد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. وأضاف البيان، أن هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا إلى داخل المخيمات، وأشار إلى أن ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العدوسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣) بإخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والرشيديّة (الغهار).

١٩٨٣/٢/١٢: السفير، ١٢/٢/١٩٨٣). وتكاثرت التقارير الصحافية حول أعمال «القوات اللبنانية» خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته «وكالة فرانس برس»، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، «مذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكتائبية لوكالة فرانس برس أن 'القوات اللبنانية' أصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للإقامة في مخيم عين الحلوة. وأضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، أن هذا القرار اتخذه قائد 'القوات اللبنانية' في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وأنه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف فلسطيني» (السفير، ١٢/٢/١٩٨٣). ولقد أكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا «لا يمكن عمل أي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخويف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة للسكان المدنيين» (المصدر نفسه). وبنتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى أعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزداد سوءا يوما بعد يوم.

#### جدول بالممارسات القمعية لقوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

١٩٨٢/١٢/٢: مدامة منزل فارس فايق، أحد المسؤولين عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.  
١٩٨٢/١٢/٢: اعتقال عفيف شعيب، العضو في «الدفاع المدني» في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.  
١٩٨٢/١٢/٢: مدامة احياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.  
١٩٨٢/١٢/٤: قوة من جماعة حداد تدهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.  
١٩٨٢/١٢/٧: مدامة عدد من المنازل في



قبر شمعون واعتقال كل من: وفيق وهبي، وفيق مكارم، وإرسال الطالب المعتقل عفيف عبيد من مركز التحقيق في منطقة قبر شمعون إلى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٨: اعتقال مائة وخمسين مواطنا من صيدا اثر عملية قمع واسعة، فقد طوقت المدينة فجرا بواسطة الاسلاك الشائكة المدعمة بنقاط حراسة ومراقبة، بينما اقيمت عشرات الحواجز الثابتة على الطرقات الرئيسية والفرعية وعلى المفارق اضافة الى المدخلين، الجنوبي والشمالي للمدينة. وقامت دوريات مؤلفة من الشرطة العسكرية الاسرائيلية باستجواب المارة ومعها لوائح بأسماء عدد من الاشخاص جرى اعتقال بعضهم. وادعى ناطق عسكري اسرائيلي ان حملة الاعتقالات «لا تشمل إلا المشبوهين المتهمين بدعم المنظمات».

١٩٨٢/١٢/١٢: اعتقال أبو حسن برو، من بلدة الشرقية، منطقة النبطية، واقتياده إلى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/١٣: مدهمة بعض المنازل في بلدة حاروف.

١٣ — ١٩٨٢/١٢/١٤: محاصرة بلدة جبشيت ليومين متتاليين؛ ومن بين المنازل التي جرت مدهمتها، منزل العلامة الشيخ راغب حرب الذي كان خارج البلدة. (جرى اعتقاله فيما بعد). ١٩٨٢/١٢/١٧: حملة اعتقالات واسعة في مدينة النبطية. تم توزيع المعتقلين ما بين المراكز العسكرية الاسرائيلية ومعتقل «انصار».

١٩ — ١٩٨٢/١٢/٢٠: محاصرة بلدة القليلة، في قضاء صور، بعد ساعات من انتهاء الاحتفال الذي اقيم لمناسبة افتتاح معرض الكتب الاسلامية، الذي حضره المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان وعضو قيادة حركة «أمل» السيد داود داود والسيدة رباب الصدر شرف الدين، وساهمت في احيائه «كشافة الرسالة الاسلامية». واعتقل كل من: ناصر أبو خليل، وسليمان أبو خليل، وعلي يوسف، ونعمان أبو خليل، وخضر حسن، ومحمد أبو خليل. وبحث جنود الاحتلال عن قادة «كشافة الرسالة الاسلامية» في البلدة لاعتقالهم، وهم: خليل أبو خليل، وحسين عقيل، وعدنان سرور.

١٩٨٢/١٢/٢١: تطويق بلدة العرب، قرب

العاقبية، على طريق صيدا — صور، وتفتيش عدد من المنازل، على يد مجموعة محلية مسلحة. ولقد توفي حسين النمري (٦٥ عاما) نتيجة الضرب الذي تعرض له.

١٩٨٢/١٢/٢٢: بدىء باتخاذ اجراءات مشددة في مناطق البقاع الغربي والشرقي وحاصبيا، منها التحقيق مع عشرات من المواطنين وتعبئة استمارة خاصة بكل واحد منهم، تحتوي على أسئلة مفصلة حول سيرته الشخصية، ووضعه العائلي، وظروفه المعيشية، ولقد ارفقت بكل استمارة صورة شمسية.

١٩٨٢/١٢/٢٢: مدهمة قرى البيرة والرفيد وجب جنين وكامد اللوز، واعتقال عدد من المواطنين، ثم نقل البعض منهم إلى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٢٢: تمشيط تلال وبساتين ابل السقي، وسوق الخان، والديماس، لساعات عدة، في محاولة لارهاب المواطنين.

١٩٨٢/١٢/٢٦: حملة اعتقالات واسعة في منطقة راشيا الوادي. اقتيد العشرات للتحقيق الاولي، وبقي قيد الاعتقال ثلاثة مواطنين من كامد اللوز، هم: محمد نايف غندور، ومحمد عثمان، وماجد محمد عنقة، نقلوا الى جهة مجهولة.

١٩٨٢/١/٢: مدهمة بلدة حبوش واعتقال ثلاثة عناصر من حركة «أمل»، عرف منهم أبو علي الروماني.

١٩٨٣/١/٧: مدهمة بناية سامر العلي في ضاحية بلدة القياغة، شرقي مدينة صيدا. اعتقال بعض المواطنين بحجة «التحقيق» معهم.

١٩٨٣/١/١٢: تطبيق اجراءات أمنية مشددة على طول الخط الساحلي الجنوبي ومنطقة النبطية — عربصايم — الوادي الأخضر. وتزويد الدوريات الاسرائيلية بمعدات الكترونية حديثة. وقد افاد مصدر عسكري اسرائيلي أن التدابير المتخذة مشابهة للتي طبقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لمكافحة عمليات المقاومة.

١٩٨٣/١/١٧: مدهمة بلدة الخرايب واعتقال كل من: أحمد حسين عكوش، علي أمين عكوش، أحمد علي عكوش (أفرج عنه بعد ثمانية أيام)، علي عبد الله عكوش، وأحمد عكوش.

١٩٨٣/١/١٧: مدهمة كل من بلدتي حاروف

وجيشيت، قضاء النبطية. اعتقل في البلدة الاولى كل من: صبحي عطوي وشقيقه المعروف بـ «أبو ماجد»، وحسين حرقوص؛ كما اعتقل في البلدة الثانية كل من: الحاج عبد الرحيم حرب، أحمد بهجة وعلي بهجة، وقد أفرج عن الثلاثة بعد ثلاثة أيام من الاعتقال.

١٨/١/١٩٨٢: حملة اعتقالات واسعة في مدينة عاليه وقرى مجاورة عدة، أسفرت عن اعتقال العديد من المواطنين، عرف منهم: حسام حسان، فريد فليحان، سليم أبو حمرا، عاطف الدنف، نعيم بركة، نديم مصطفى العريضي (والأخير من بلدة ببيصور).

١٨/١/١٩٨٢: اعتقال أحمد حسن قانصوه من منزله في بلدة أرزي.

١٨/١/١٩٨٢: حملة تفتيش ومداهمات في شارع «مستشفى دلاعة» على بعد مائة متر من سرايا صيدا المحتل، واعتقال ستة مواطنين لم تعرف أسمائهم. وقد اتخذت قوات الاحتلال تدابير أمنية مشددة على مداخل صيدا والزهراني وصور.

١٩/١/١٩٨٢: تطويق بلدة كفرملكي، قضاء صيدا، واقتحام عشرات المنازل. اعتقل كل من أحمد حمود حمود، وعلي إبراهيم حسن، وعلي عبد الرسول صوان.

٢٠/١/١٩٨٢: اعتقال حمد أبو ملا، في بلدة المحيدثة، قضاء راشيا.

٢١/١/١٩٨٢: مداهمة بلدة جبشيت، قضاء النبطية، للمرة الثانية في أقل من أسبوع. وقد اعتقل أمين سرنقابة مزارعي نصاب الزيتون في الجنوب، مصطفى عباس فحص، الذي أمضى خمسة عشرة يوما في معتقل «انصار» قبل الإفراج عنه في ٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣.

٢١/١/١٩٨٢: تطويق الأحياء المحيطة بشارع «مستشفى دلاعة» في صيدا، واعتقال العديد من المارة.

٢٢ — ٢٤/١/١٩٨٢: حملة اعتقالات واسعة في منطقة الزهراني لثلاثة أيام على التوالي، بعد أن عززت قوات الاحتلال حواجزها الثابتة والطيارة. لم يعرف عدد المعتقلين.

٢٦/١/١٩٨٢: مداهمة بلدتي البيرة والرفيد، في منطقة راشيا الوادي. وقد اعتقل عشرون مواطنا، عرف منهم: أحمد شرقية، وأحمد عياش،

ويوسف حجار، وحسين جحا نقلوا جميعاً الى جهة مجهولة.

٢٦/١/١٩٨٢: نسف منزل من طبقتين على طريق صيدا — صور، قبالة أبو الأسود، بحجة منع المقاتلين من استخدامه. والمنزل ملك محمود متيرك من بلدة الزرارية.

٢٦/١/١٩٨٢: مداهمة حي الصباغ في صيدا. وقد اعتقل كل من نزيه عادل بياعة وشقيقه اسامة عادل بياعة بحجة «التحقيق» معهما.

٢٧/١/١٩٨٢: مداهمة بلدة الغازية حيث اعتقل سبعة من الأهالي. وحملة تفتيش واسعة في المحلات والمنازل والبساتين في جوار البرغلية وشبريحا قرب مدينة صور.

٢٨/١/١٩٨٢: اعتقال عدد من المواطنين إثر اجراءات أمنية مشددة في مناطق الجنوب كافة، تميزت باقامة حواجز في منطقة الزهراني وقطع الطريق بين بلدتي دير الزهراني وزفتا.

٢٨/١/١٩٨٢: أعلن نبيه بري، رئيس حركة «أمل»، ان قوات الاحتلال قامت، في الآونة الأخيرة، باعتقال مسؤول حركة «أمل» في تبنين، ولجنة «أمل» في بلدة شقراء ومسؤول «أمل» في حناوية، ومسؤول بلدة دير الزهراني، كما أقدمت على اعتقال سبعة عناصر من حركة «أمل» في بلدة الغازية فضلا عن سبعة آخرين نقلوا الى معتقل «انصار» وما زالوا موجودين هناك، وغيرهم من وجهاء القرى والمدن الجنوبية، في محاولة فرض لجان القرى والمخافر الأمنية لاسرائيلية (السفير والنهار، ٢٩/١/١٩٨٢).

٣٠/١/١٩٨٢: تعزيز الدوريات الراجلة والمؤلفة في منطقة صور وضواحي الغازية وصيدا.

٣١/١/١٩٨٢: محاولة إرهاب المواطنين حيث قامت قافلة من أربع آليات وسيارتي جيب بالتقدم نحو حي الليكي في الضاحية الجنوبية لبيروت، ومشطت قوة أخرى مناطق صحراء الشويفات وأحياء الليكي والسلم بالرشاشات الثقيلة.

١/٢/١٩٨٢: محاولة جديدة للتقدم في اتجاه منطقة صفير، في الضاحية الجنوبية، قامت بها وحدتان اسرايليتان. وأدت هذه العملية الارهابية الى بث الرعب في نفوس المواطنين، حيث غادر بعض العائلات وخلت الطرقات من المارة

والسيارات وأقفلت المحال التجارية والمعامل في المنطقة.

١٩٨٣/٢/١: استئناف عمليات التفتيش والمداومة في مدينة صيدا، حيث عززت قوات الاحتلال اجراءاتها الامنية التعسفية. وعرف من بين المعتقلين: هشام سعد، من بلدة المغيرة في اقليم الخروب، ولا يزال مصيره مجهولا على الرغم من قيام أهله بمراجعة سلطات الاحتلال في صيدا.

١٩٨٣/٢/١: فرض منع التجول، من الخامسة بعد الظهر الى الخامسة صباحا، في بلدة كامد اللوز.

١٩٨٣/٢/٢: محاولة قوتين اسرائيليتين، تتألف كل منهما من مجنزرتين وسيارة جيب، التقدم نحو حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقيامها بتمشيط الاحياء الواقعة غربي طريق صيدا القديمة، بالرشاشات الثقيلة.

١٩٨٣/٢/٢: حملة تفتيش في بلدة شحيم بحثا عن بعض «المطلوبين».

١٩٨٣/٢/٣: عملية تمشيط بالرشاشات الثقيلة في اتجاه احياء، الليلكي وسقي الحدث وحي السلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، نفذتها قوة اسرائيلية من اربع ملالات معززة بعشرين من جنود المشاة.

١٩٨٣/٢/٤: حملة مداومات وتمشيط في احياء صيدا الداخلية وأسواقها.

١٩٨٣/٢/٤: تمشيط بلدة الصرند وبساتينها.

١٩٨٣/٢/٦: استدعاء عضو مجلس قيادة حركة «أمل»، داود داود، الى مقر الحاكم العسكري في صور، وابقاؤه قيد الاحتجاز والتحقيق يوما كاملا، وذلك بهدف منعه من المشاركة في مهرجان اقامته الحركة في بلدة معركة، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد احد عناصرها.

١٩٨٣/٢/١١: اعتقال سليمان ابوزرعا من راشيا، ونقله إلى جهة مجهولة.

١٩٨٣/٢/١٢: مداومة ضواحي صيدا واعتقال عدد من المواطنين، نقلوا الى مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي، بحجة التحقيق معهم.

وطالت هذه الممارسات الفئات الوطنية اللبنانية التي صمدت في وجه الغزو الصهيوني والتي

استطاعت تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الناجم عنه. وتميزت المقاومة الوطنية بأخذها الطابع العسكري دون أن يهمل الجانب السياسي. ومن أبرز مظاهر ذلك، حملة الشعارات السياسية التي نفذها المناضلون في مدينة صيدا، في أوائل كانون الثاني (يناير) حيث قاموا بتغطية معظم جدران المدينة بشعارات تدعو إلى انشاء «الجبهة الوطنية اللبنانية» ضد الاحتلال وضد الفئات المتعاملة معه؛ وكذلك تحركات الاحتجاج التي نظمها مناضلو معتقل «أنصار»، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، وفي الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وفي ٦ و ٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣. وقد نظمت هذه التحركات على الرغم من محاولات السلطات المسؤولة عن المعتقل إرهابهم باطلاق النار عليهم، مما أدى، في حركة الاحتجاج الأولى، إلى سقوط كل من الشهيد: محمد خليل ذياب (لبناني) وسهيل عمر أبو الكل (فلسطيني)، وإلى إصابة خمسة من المعتقلين أثناء حركة الاحتجاج الأخيرة، ومنهم ثلاثة حالاتهم خطيرة. اما «لجنة أمهات وزوجات وأخوات المعتقلين والمفقودين والمخطوفين»، فقد تواصلت أنشطتها، ومنها الاعتصام الذي نظمته اللجنة، في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، للافراج عن جميع المعتقلين الوطنيين الموجودين لدى سلطات الاحتلال، أو الجيش اللبناني، أو «القوات اللبنانية». وتوسع نضال اللجنة ليشمل المظاهرات، في (٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، والبيانات، في ٨ و ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢).

### العمليات العسكرية

ولكن، يبقى الطابع العسكري هو الغالب حاليا، إذ تواصلت العمليات العسكرية ضد مواقع العدو الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال وتضاعفت اثر اعلان القوى الوطنية اللبنانية موقفها الرفض من المفاوضات الثلاثية. ولقد ركزت القوى الوطنية اللبنانية على المخاطر الكامنة من جراء مثل هذه المفاوضات وفي ظل «سياسة الامر الواقع» التي تنفذها قوات الاحتلال في الجنوب خاصة. فأصدر الحزب الشيوعي اللبناني، اثر اجتماع عقده المكتب السياسي للحزب، بياناً يحذر «من الدخول في عملية تفاوض مباشر مع اسرائيل» (في ٢٤



كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). ومن جهتها، أعلنت منظمة العمل الشيوعي في لبنان، بلسان أمينها العام، السيد محسن إبراهيم، عشية المفاوضات، أن «من حق الوطنيين اللبنانيين ومن واجبهم أن يعلنوا، منذ اللحظة، أن أية نتائج استسلامية تسفر عنها هذه المفاوضات، الجارية اليوم، من دون موافقتهم، لن تلزمهم ولن تثنيهم عن النضال بكل الوسائل في سبيل منع إسرائيل من فرض علاقة سيطرة صهيونية خارجية — داخلية على لبنان تطيح بمقوماته الوطنية من أساسها» (في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). أما رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، السيد وليد جنبلاط، فقد أعلن أنه «مع المفاوضات الجارية إذا حققت الانسحاب دون شروط» (في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). واثراً اجتماع موسع لحركة «أمل»، شارك فيه مجلس القيادة، والمكتب السياسي وقيادات الأقاليم، صدر بيان يشير إلى أن «التفاوض يجب أن يركز على الجنوب باعتباره الرقعة الأكثر تعرضاً للمطامع والأخطار» ويطالب «بانسحاب إسرائيلي كامل دون قيد أو شرط، كما ينص على ذلك القراران ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادران عن مجلس الأمن الدولي» (في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). وأطلقت الهيئة السياسية لمجلس قيادة وسكرتاريا حركة «المرابطون»، في بيان صدر اثر اجتماع مشترك، دعوة إلى القوى الوطنية «لرفض اطار المفاوضات الجارية لاستناده إلى الشروط الاسرائيلية — الاميركية» (في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر السفير، ٢٥ و ٢٩/١٢/١٩٨٢، ٨ و ٩ و ١٢/١/١٩٨٣). وقد تجسد هذا الموقف الوطني في ستين عملية، شنت ضد قوات الاحتلال في الفترة ما بين ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣، أي بمعدل عملية واحدة في اليوم؛ ولقد أعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (تأسست في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢) مسؤوليتها عن سبعة وثلاثين عملية، كما يظهر الجدول المدرج أدناه. وتميزت المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال الصهيوني، ليس فقط بوتيرتها وكثافتها، بل أيضاً بتنظيمها. فغالباً ما تكون العمليات من قبل مجموعات صغيرة (لا تزيد عن ثلاثة أفراد)، مدربة ومسلحة جيداً، تستخدم الأسلحة الفردية

والأسلحة المضادة للدروع (الـ«أربي جي»)، وتستطيع أن تدرس طريق تقدمها وتمركزها، وتوقيت ضربها بأسلوب تكتيكي ناجح يعتمد على الاغارة، أي المباغة والسرعة، ليضمن الانسحاب بدون أدنى خسائر، وقبل وصول تعزيزات العدو إلى المكان. فلم تفلح قوات الاحتلال، حتى الآن، من أسر مقاتل شارك في هذه العمليات. وبينما تكبدها المقاومة الكثير من الاصابات في الجنود والآليات، لم يسجل سقوط شهداء إلا أثناء العملية التي شنت في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ضد قافلة عسكرية بالقرب من منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون — خلدة، حيث سقط شهيدان، وبتنظيمها العالي وتسليحها الممتاز، استطاعت المقاومة، ليس فقط توجيه أكثر من ضربة قاسية في يوم واحد وفي أماكن مختلفة، بل أيضاً تحديد أهداف مهمة، من الناحية العسكرية؛ فالقوافل والدوريات، هي من الأهداف التي تستطيع مهاجمتها دون صعوبات، خاصة أن المجموعات العاملة تقطن مناطق الاحتلال وهي متكيفة مع الظروف الناتجة عنه. ولم تنجح الاجراءات الامنية المشددة التي تتخذها قوات الاحتلال من منع مقاتلي ومناضلي المقاومة، من متابعة كفاحهم.

### جدول بعمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال في لبنان

١٩٨٢/١٢/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلتين يدويتين على سيارة جيب عسكرية اسرائيلية قرب مرتفعات ارنون جنوب شرقي النبطية.

١٩٨٢/١٢/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «آربي جي»، ونيران الرشاشات على دورية اسرائيلية مكونة من سيارتي جيب قرب معمل غندور على طريق صيدا القديمة في الشويفات.

١٩٨٢/١٢/١٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على طريق حبوش. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية وبإصابة جنديين من جرائها.

١٢ — ١٩٨٢/١٢/١٣: سمعت رمايات رشاشة ليل ١٢ — ١٩٨٢/١٢/١٣ في الجبهة

الشرقية — الشمالية قرب «مدرسة قدموس» في منطقة جوار النخل في صور. ترددت انباء عن سقوط عدد من القتلى. أقامت قوات الاحتلال حواجز على طريق صور — صيدا، ومنعت في اليوم التالي طلاب المدرسة من الوصول إليها.

١٩٨٢/١٢/١٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، انفجار عبوة ناسفة في اوتوبيس اسرائيلي على نقطة الحدود في الناقورة. أصيبت موظفة في الجمارك الاسرائيلية بجروح. وروى شهود عيان ان الاوتوبيس كان خاليا لان الركاب كانوا ينتظرون عبور الحدود، وان الجنود قطعوا الطريق وفتشوا السيارات المتوقفة في مكان الحادث.

١٩٨٢/١٢/١٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم في سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على الطريق التي تربط منطقة عين عطا بالكفير، شرقي بلدة حاصبيا. تحطمت السيارة وأصيب الجنديان اللذان كانا فيها بجروح خطيرة. واعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية قائلاً: «ان جنديا اسرائيليا اصيب بجروح نتيجة انفجار لغم ارضي شرقي حاصبيا»، وأضاف أن التحقيق بدأ «لمعرفة ما إذا كان اللغم زرع حديثاً». وقامت قوات الاحتلال بعداهمة عدد من المنازل في عين عطا، في ١٩٨٢/١٢/١٥، واعتقلت كل من: شبل ابو عاصي، وفريد القاضي، وفواز غزالي، وعدنان زيدان، وفواز غازي، وخزاعي زيدان، واحتجزتهم في «معسكر انصار» لمدة أربعة أيام بعد التحقيق معهم في مقر القيادة العسكرية في حاصبيا.

١٣ — ١٩٨٢/١٢/١٤: اشتباك بين الاسرائيليين ومجموعة من المقاتلين الفلسطينيين ليلا قرب مدرسة كامد اللوز، في البقاع الغربي. استخدمت فيه قذائف الدار. بي. جي» ورشاشات اوتوماتيكية وقنابل يدوية. لم تعرف الخسائر.

١٩٨٢/١٢/١٥: انفجار لغم ارضي تحت سيارة جيب عسكرية اسرائيلية على حاجز متقدم في بلدة غزة، في البقاع. جرح ٣ جنود. وعلى اثر الحادث، قامت قوات الاحتلال بتعزيز حاجزها باليات مدرعة.

١٥ — ١٩٨٢/١٢/١٦: اشتباك بالمدفعية والدبابات ومدافع الميدان بين السوريين

والاسرائيليين على مجاور البقاعين الشرقي والغربي.

١٩٨٢/١٢/١٩: هجوم بالأسلحة الرشاشة على دورية مؤلفة من سيارتين عسكريتين عند مفرق بلدة دير قويل، على طريق صيدا القديمة. ولم يعلن عن وقوع اصابات. وعلى الاثر، أطلق الجنود نيران رشاشاتهم وقذائفهم في كل اتجاه، مما أدى إلى احتراق محلين تجاريين على الطريق العام واصابة عدد من المنازل والمحلات والسيارات القريبة من مكان الحادث. وتم تمشيط المنطقة بالأسلحة الرشاشة، بعد قطع طريق صيدا القديمة. وقال ناطق عسكري اسرائيلي «ان النار أطلقت على سيارتين اسرائيليتين على بعد حوالي ٢ كلم من مطار بيروت الدولي». وأكد الفشل في معرفة مصدر النيران.

١٩٨٢/١٢/٢١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم تحت سيارة عسكرية قرب كامد اللوز، في البقاع الغربي. اعترفت قوات الاحتلال بالعملية، وأعلنت انها اسفرت عن مقتل ثلاثة ضباط (اثنين برتبة كولونيل وواحد برتبة ميجر) وجرح جنديين. وهدد وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون، بأن «اسرائيل لن تسمح بوقوع أعمال كهذه من دون الرد عليها»، وقال ان المقاتلين الفلسطينيين هم وراء هذه العملية التي وصفها بأنها «عمل خطير».

١٩٨٢/١٢/٢١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة عسكرية قرب بلدة حبوش، في قضاء النبطية، اصيب جنديان واعترف الناطق العسكري بخسائره في هذه العملية.

١٩٨٢/١٢/٢٢: انفجار عبوة ناسفة تحت سيارة عسكرية على بعد ٥ كلم من مطار بيروت الدولي. وقال الناطق العسكري الاسرائيلي بأن الاضرار اقتصرت على الماديات وأنه عثر على عبوتين أخريين لدى تمشيط المنطقة.

١٩٨٢/١٢/٢٤: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة في مركز مراقبة لقوات الاحتلال على سطح مبنى قيد الانشاء في منطقة ضهور درب السيم القريبة من مخيم عين الحلوة. وأشارت المعلومات الأولية الى مقتل ثلاثة جنود وجرح جندي آخر. اعتقل عشرات الأشخاص على اثر حملات الداهم التي



نفذت بعد فرض اجراءات امنية مشددة تمثلت باقامة عشرات من الحواجز وبفرض حظر التجول على مخيم عين الحلوة، وعلى المنطقة الممتدة من السرايا حتى جسر درب السيم، وعلى منطقتي التعمير والغيلات عند الطرف الجنوبي - الشرقي للمخيم. قال الناطق العسكري الاسرائيلي أن العمليات أدت الى مقتل جنديين وجرح جندي آخر فقط.

— : هجوم بالصواريخ على موقع اسرائيلي في البقاع الغربي، نتج عنه احراق منزلين جاهزين في الموقع.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة الخفيفة على سيارة عسكرية في مرتفعات مدينة صيدا. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين أصيبا في الحادث وأن قوات الاحتلال قامت بعملية تمشيط في المنطقة.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق قذيفة «آر.بي.جي.» على مقر «وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي» في المدخل الشمالي لمدينة صيدا، مما أدى إلى مقتل ستة جنود وجرح آخرين. حاول الناطق العسكري الاسرائيلي اخفاء هذا الهجوم، مدعيا بأنه وقع انفجار في مقر الكتائب في المدينة. ولكنه لم يستطع تفسير عملية إجلاء الجنود المصابين بواسطة الطائرات المروحية، وكذلك حملة التفتيش الواسعة التي أجرتها قوات الاحتلال، بعد اقفال الطرقات والمنافذ المؤدية الى المنطقة، وفرض منع التجول في الجزء الشمالي من المدينة. ومن جهتها، أكدت «القوات اللبنانية»، في تصريح لناطقها الرسمي، في اليوم التالي، انه «لم يهاجم لها أي مقر في مدينة صيدا».

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلة يدوية على شاحنة للعدو في شارع رياض الصلح في صيدا. أصيب جندي بجروح.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف على سيارة عسكرية على الطريق الساحلي شمالي مدينة صور. لم يذكر ما إذا أسفر الهجوم عن اصابات. ١٩٨٢/١٢/٢٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم سيارة باص

عسكرية على طريق الغازية الزهراني، واشتبك مع العدو لمدة خمس وأربعين دقيقة، قبل أن ينسحب بعد تكبيد الجنود قتيلين وسبعة جرحى. وتجدر الإشارة إلى أن الاشتباك وقع على بعد خمسمائة متر من تجمع عسكري اسرائيلي كبير في حرم شركة التابلان. وشملت عملية التمشيط التي نفذتها قوات الاحتلال، بمساعدة الآليات والطائرات المروحية، جانبي الطريق الساحلي من مدخل صيدا الجنوبي حتى الزهراني. ولم يعترف الناطق العسكري الاسرائيلي إلا بجريح واحد، متناسيا حجم الاعتقالات التي ذكر شهود عيان انها بالعشرات. وواصلت قوات الاحتلال أعمالها التعمسية حتى منتصف الليل حيث داهمت بلدة الغازية وأجرت عدة اعتقالات، ومن بين المعتقلين أعضاء من حركة «أمل»، وهم: عباس بليط، أحمد عنيسي، أحمد سرعيني، زكريا خليفة، قاسم جميل غدار، وخليل حمدان. ولقد تظاهرت البلدة، في اليوم التالي، رافعة شعارات تندد بالاحتلال وتطالب بالافراج عن المعتقلين فوراً.

١٩٨٢/١٢/٢٨: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة على سيارة جيب عسكرية في ساحة النجمة في صيدا، أسفر عن اصابة ركابها الجنود الأربعة الذين سقطوا بين قتل وجريح. واستمرت قوات الاحتلال بأعمال الدهم والاعتقال حتى الليل وسط قرار منع التجول، وبعد أن قطعت طريق صيدا - بيروت وصيدا - صور، وقامت الطوافات العسكرية بمساندة فرق الكوماندوس التي قامت بتمشيط الساحل والبساتين. ولقد شوهدت تنقل نحو مائة وخمسين معتقلاً: من الأرجح أنهم سجنوا في «معسكر انصار».

١٩٨٣/١/١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح أطلق النار على سيارة عسكرية على طريق صيدا القديمة عند مفرق «التيرو». أكد الناطق العسكري مقتل جندي واحد وجرح آخر أثناء الهجوم. وقامت الدوريات المؤلفة بعزل مكان الحادث ويتمشيط جانبي الطريق.

١٩٨٣/١/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالأسلحة الرشاشة وبالقذائف الصاروخية سيارة جيب لدى مرورها بين جسر سينق ومدرسة الراهبات عند المدخل الجنوبي لمدينة صيدا. ولدى تطرقه الى الحادث



لم يشر الناطق العسكري الاسرائيلي إلى مقتل أربعة جنود كانوا يستقلون السيارة، ولكن حركة سيارات الاسعاف أكدت وقوع إصابات.

١٩٨٢/١/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة بسيارة عسكرية لدى مرورها على الطريق الرئيسية في صيدا، أدى إلى قتل وجرح جميع من فيها. وأبطل مفعول عبوة أخرى. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالانفجار ولكنه نفى وقوع اصابات.

١٩٨٢/١/٤: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: خطف جنديين كانا يمران، في صهرج اسرائيلي، على طريق الجية. وعلى الأثر، قامت حواجز التفتيش بتطويق المنطقة وباعتقال المارة بأسلوب عشوائي. عرف من المعتقلين: كامل سعيد الحاج، نبيل حسين الحاج، أحمد أمين صالح، أحمد محمد الحاج، حسان دهيّة، جان بستاني. ولقد عثر على الصهرج في وقت لاحق، كما عثر في اليوم التالي على جثة سائق الصهرج ملقاة على طريق بلدة الدبية، قضاء الشوف.

١٩٨٢/١/٥: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير شاحنة عسكرية كانت تنقل ذخائر أثناء مرورها على الطريق بين مخفر الدرك و«مستشفى السان جورج» في منطقة الحدث. احترقت الشاحنة بالكامل، كما أصيب ثمانية جنود بينهم أربعة قتلى. وأشار الناطق العسكري الاسرائيلي إلى أن العبوة الناسفة وضعت على الطريق الذي مرت عليه الشاحنة، لكنه لم يعترف إلا بإصابة جنديين. وردت قوات الاحتلال على هذه العملية باعتقال عشرات من الأشخاص أثناء قيامها بتفتيش عدد من المنازل في سقي الحدث وحي الليكي في الضاحية الجنوبية لبيروت. وعادت، في اليوم التالي، أساليبها الارهابية، إذ ادخلت آليات إلى حي الليكي بعمق منتهي متر غربي طريق صيدا القديمة، وقامت بتمشيط المنطقة مركزة على محيط كلية العلوم — الجامعة اللبنانية، وأطلقت عدداً من القذائف والرشقات النارية من رشاشات أوتوماتيكية. كما أطلقت رمايات أخرى في اتجاه طريق صيدا القديمة وباتجاه حرج كفرشما، وقطعت طريق كفرشما — الشويفات في وقت تمركزت فيه خمس دبابات وماللتان على مفرق الشويفات — الحدث. وكررت قوات الاحتلال، مرات عديدة، محاولاتها للدخول

إلى الضاحية الجنوبية لبيروت. فلنذكر، على سبيل المثال، المحاولة التي قامت بها إحدى قواتها في (٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، للتقدم من منطقة سقي الحدث، بينما كانت تحاول قوة أخرى، تساندها عشر دبابات التقدم نحو الضاحية الجنوبية من جهة «التيرو». ولقد تكررت محاولة التقدم من جهة «التيرو»، في اليوم الثاني أيضاً. وكانت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» قد حذرت، في بيان أصدرته في ٦ كانون الثاني (يناير)، «قيادة قوات الاحتلال الصهيوني من الاستمرار في إرهاب أهالي المنطقة التي وقعت فيها العملية ومن التعرض لمواطنيها الأبرياء».

١٩٨٢/١/٥: اكتشاف صواريخ كاتيوشا منصوبة في مجدل سلم، في قضاء بنت جبيل. وعلى الفور، قامت قوات الاحتلال، بأسلوبها الاعتباطي المحبذ، بمحاصرة البلدة وبتفتيش المنازل بعد أن فرضت حظر التجول. وقد اعتقلت العديد من الأهالي. ومنهم: أمين عام جمعية علماء الدين وقاضي شرع بنت جبيل، العلامة أحمد شوقي أمين، ونجله حسام. ولكن، وإمام موجه الاستنكار التي عمت المنطقة، اضطرت قوات الاحتلال إلى الافراج عنهما بعد أن كانا قد اقتيدا إلى أحد السجون الاسرائيلية. ومن بين الذين اعتقلوا ومن ثم تم الافراج عنهم بعد اعتقال دام ثلاثة عشر يوماً، كل من: محمد علي ياسين، وعبد الله علي أحمد ياسين، وحسن علي علاء الدين، ويوسف علي علاء الدين، وفهد حسن عرنوس. وما يزال، قيد الاعتقال، العديد من أبناء البلدة، عرف منهم: علي عبد الأمير ياسين، وعلي موسي زهوري، وحسين رحال، وعلي حلاوي. كما اعتقلت من منزلها في البازورية في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وبتهمة تنصيب صواريخ «كاتيوشا»، المواطنة خديجة حرز (٣٧ عاماً، أم لسبعة أطفال، وزوجها محمد عرنوس معتقل هو الآخر في «انصار»). ولقد اقتيدت إلى سجن «الرملة» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨.

٥ — ١٩٨٢/١/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في منتصف ليل ٥ و٦/١. يقع المركز في جوار بلدة مغدوشة وعلى بعد حوالي مائتي متر عن طريق مغدوشة، جنوبي صيدا. ولقد دمرت أجهزة المركز، ولكن لم يتحدد عدد الاصابات.

١٩٨٢/١/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: إطلاق النار من أسلحة رشاشة، على سيارة عسكرية أثناء مرورها على الطريق الساحلي بين صيدا وصور. لم تتوفر معلومات عن الاصابات.

١٩٨٢/١/٦: العثور على لغم أرضي مجهز بساعة توقيت ومعد للانفجار في بلدة عدلون، على جانب الطريق الدولية بين صيدا وصور. وأكدت مصادر الجيش الاسرائيلي أن اللغم كان يستهدف قافلة اسرائيلية تستخدم الطريق من وقت لآخر. ولقد شاركت الطائرات العروحية والآليات بحملة التمشيط.

١٩٨٢/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية على قافلة عسكرية تضم شاحنة كبيرة وسيارتي جيب، لدى مرورها في منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون - خلدة. وأسفر هذا الهجوم، الذي وصفه ناطق اسرائيلي بأنه «واحد من أسوأ الهجمات التي يتعرض لها الجنود الاسرائيليون» منذ جلاء المقاومة الفلسطينية عن بيروت في ايلول الماضي، عن سقوط ما لا يقل عن ثلاثين من جنود العدو ومعظمهم من القتلى. واعتقل العديد من المارة أثناء تمشيط المباني والأحراج، واستخدم الجنود أسلوب «التمشيط الناري»، إذ أطلقوا النار في كل اتجاه، وبمختلف أنواع الأسلحة المتوسطة والخفيفة أثناء عملية التمشيط. ولقد استشهد اثنان من المهاجمين.

١٩٨٢/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم بسيارة عسكرية على مقربة من قرية النجارية، جنوبي صيدا. وقتل جميع الجنود الذين كانوا يستقلونها.

١٩٨٢/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في المرتفعات المطلة على الطريق الساحلية جنوبي مدينة صيدا. وأدت العملية إلى قتل كل عناصر المركز، الأمر الذي دفع بقوات الاحتلال إلى اخضاع منطقة الجنوب «لتدابير عسكرية وأمنية استثنائية لم يسبق لها مثيل» (كما جاء في بيان أصدرته «الجبهة» في اليوم التالي).

١٩٨٢/١/٩: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير عبوة لدى مرور دورية بالقرب من محطة الزهراني.

١٩٨٢/١/٩: انفجار شحنة متفجرة بسيارة عسكرية قرب مخيم الرشيدية جنوبي صور. أعلن مصدر عسكري اسرائيلي عن جرح جندي، وعن محاصرة المنطقة وتفتيشها.

١٩٨٢/١/١٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تعرض دورية لرشقات نارية أمام مقر الحاكم العسكري في صيدا. شاهد شهود عيان جنود العدو ينبطحون أرضاً وبعضهم يطلق النار في كل اتجاه.

١٩٨٢/١/١٥: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: إطلاق نيران أسلحة رشاشة على ثلاثة جنود خلال مرورهم في بلدة بتاتر، واصابتهم جميعاً.

١٩٨٢/١/١٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية قافلة من ضباط مخابرات، تضم خمسة سيارات، لدى مرورها بالقرب من مفرق بلدة الزرارية - أبو الأسود، ولقد جرح وقتل حوالي خمسة عشر شخصاً من الضباط ومرافقيهم.

١٩٨٢/١/١٧: العثور على لغم على طريق صور - القاسمية - أبو الأسود، وتعطيل لغم أرضي على الطريق نفسه بين الزهراني وأبو الأسود.

١٩٨٢/١/١٨: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة لدى مرور سيارتين عسكريتين في المنطقة الفاصلة بين المنطقة الشرقية وطريق دمشق. لم تقع اصابات، كما أن عملية التمشيط لم تسفر عن اعتقال المقاتلين.

١٩٨٢/١/١٨: تعرض موقع اسرائيلي، بالقرب من قرية كامد اللوز، الواقعة شمالي - شرقي بحيرة القرعون، لطلقات نارية بالأسلحة الخفيفة.

١٩٨٢/١/١٩: العثور على جثة جندي اسرائيلي في منطقة مثلث كفرمشكي. أجرت قوات الاحتلال عملية تمشيط واسعة في المنطقة وعززت دورياتها على طريق كفرمشكي - البقاع الغربي وكفرمشكي - راشيا الوادي.

١٩٨٢/١/١٩: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم أرضي تحت جرافة كانت تعمل مع جرافتين أخريين في حفر مستودعات للذخائر قرب تجمع للآليات في ابل



السقي. فقتل سائق الجرافة وأصيب جنديان كانا بالقرب من المكان بجراح. وعززت قوات الاحتلال الاجراءات حول المعسكر، واقيم سور من الأسلاك الشائكة عزز بأبراج مراقبة عالية.

١٩٨٣/١/٢٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «أربي جي» والأسلحة الرشاشة على موقع في قرية عميق، في البقاع الغربي. أدى الهجوم الى تدمير دبابة اسرائيلية وسقوط عدد من القتلى والجرحى. ولقد أكد بيان عسكري اسرائيلي هذا الحادث، لكنه تجاهل ذكر الاصابات.

١٩٨٣/١/٢٤: قبل دقائق من بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية - الاسرائيلية - الاميركية، في خلدة، تعرض موقع اسرائيلي الى الجنوب من فندق «ليانون بيتش» لقذيفة «أربي جي» فأصيب أحد الجنود بجراح. ردت قوات الاحتلال باعتقال خمسة من المارة للتحقيق معهم. وأعلنت منظمة «الحركة الثورية اللبنانية» مسؤوليتها عن الحادث. ١٩٨٣/١/٢٤: اكتشاف حقل الغمام على جانبي الطريق العام في منطقة سهل إبل السقي على مقربة من مركز تجمع الآليات الاسرائيلية في المنطقة. وقامت قوات الاحتلال باحاطة الحقل بالأسلاك الشائكة.

١٩٨٣/١/٢٤: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نصب كمين لجنود، جنوبي بيروت، لم يعلن عن وقوع اصابات.

١٩٨٣/١/٢٤: أهالي بلدة بيبصور، قضاء عالية، هاجموا بالعصي والحجارة، دورية اسرائيلية وحرروا أحد أبنائهم، نديم العريضي، الذي كان قد اعتقل في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، أثناء المدامات التي شنتها قوات الاحتلال في مدينة عاليه والقرى المجاورة. وكانت الدورية قد أتت به إلى البلدة لتثبيت وجود أسلحة في منزله، فتصدى لها الأهالي الذين استطاعوا تجريد عناصرها من أسلحتهم بعد أن اعتقلوا جنديين وضربوا الضابط المسؤول عنها. ورفض أهالي بلدة بيبصور الاستسلام لشروط الاحتلال القاضية بتسليم العريضي وإعادة الأسلحة المصادرة والجنديين، وذلك على الرغم من تطويقهم بما لا يقل عن ثلاثة آلاف جندي، معززين بالدبابات والمدافع. وتهديدهم بقصف البلدة بالطيران. وبعد حصار استمر إحدى وعشرين

ساعة، وأمام صمود الأهالي، اضطر الاحتلال للتفاوض معهم. وبتيجة المفاوضات التي قادها عن الجانب الاسرائيلي الجنرال أمير دروري، قائد منطقة الشمال، تقرر إعادة الجنديين والأسلحة المصادرة من الجيش الاسرائيلي. وطلب دروري تسليم ثمانية أشخاص من البلدة لـ «حفاظ ماء وجه» جنوده، إذ تعهد، أمام جمع من المشايخ، باعادتهم بعد ١٢ ساعة وبعد اجراء تحقيق شكلي معهم. ولكن استمر احتجاز أبناء البلدة الثمانية، ثم أفرج عن ثلاثة منهم في ١ شباط (فبراير) ١٩٨٣) خشية أن يتطور الوضع، خاصة بعد البيان الذي أصدره أهالي منطقة عاليه في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ والداعي «لاضراب شامل ومفتوح» في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ و«للتظاهر وقطع الطرقات في وجه قوى الاحتلال حتى الافراج عن المعتقلين وحتى لا يتكرر في المستقبل انتهاك الحرمات والاعتداءات والاعتقالات العشوائية» (السفير، ١٩٨٣/١/٢٩).

١٩٨٣/١/٢٥: اصابا صاروخا «كاتيوشا» موقعا للجيش الاسرائيلي شمالي مستعمرة «زرعيت» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨. وقال ناطق عسكري اسرائيلي أن الصاروخين الذين اطلقا من جنوب لبنان، لم يتسببا بأي خسائر.

١٩٨٣/١/٢٥: عملية لـ «جبهة المقاومة اللبنانية»: مجموعة من ثلاثة مسلحين، يستقلون سيارة خصوصية اطلقت النار على مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صيدا. وعلى الرغم من عمليات دهم المنازل والبساتين المجاورة التي قامت بها قوات الاحتلال، نفى متحدث عسكري اسرائيلي وقوع الحادث.

١٩٨٣/١/٢٥: هجوم بالقذائف الصاروخية على موقع اسرائيلي قرب الزرارية. لم يذكر عدد الاصابات.

١٩٨٣/١/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم مسلح على سيارة «باص» بينما كانت تمر على طريق صيدا - مغدوشة. وقع عدد غير محدد من الاصابات.

١٩٨٣/١/٢٧: القاء قنبلة يدوية على سيارة جيب عسكرية بالقرب من «سينما هيلتون» في شارع رياض الصلح في صيدا، مما أدى إلى إصابة جندي بجروح. اعتقل عدد من المواطنين



لدى قيام قوات الاحتلال بتطويق المنطقة ومداومتها وتمشيطها.

١٩٨٢/١/٢٠: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف الصاروخية والأسلحة الرشاشة على رتل من الآليات العسكرية في منطقة غالييري سمعان - بولفار كميل شمعون، آتيا من جهة الحازمية، دمرت مللتان تدميرا كاملا وجرح وقتل ما يزيد على ستة عشر جندياً، حيث شوهدت السنة النيران تندلع من الآليتين، وهرعت سيارات الاسعاف لنقل المصابين. ولقد نتج عن التمشيط الذي قامت به قوات الاحتلال ولمدة أربع ساعات، مستعملة الرشاشات الثقيلة، على احياء ماضي وصغير والسلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، استشهاد أربعة مواطنين، هم: مريم محمد العبد الله (٥٧ سنة، أصيبت برصاصة في القلب في منزلها في حي ماضي)؛ حسن عليان (عامل في التنظيفات)؛ الفتاة نبول شمعون (من بلدة الخيام)؛ وطفل مجهول الهوية. واكتفى الناطق العسكري الاسرائيلي بذكر وقوع أربع إصابات في صفوف الجنود، وقال ان الفدائيين الفلسطينيين هم وراء الحادث. وأعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، في بيان لها، «مسؤوليتها عن العملية الجريئة التي نفذها مقاتلوها؛ وذلك بناء على الخط النضالي الذي رسمته قيادة الجبهة في استمرارية وتصعيد النضال ضد الغزو الاسرائيلي المحتل» (بيروت المساء، العدد ٢٦، ١٩٨٢/١٢/٥).

١٩٨٢/٢/٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين هاجم قافلة جنود قرب عاليه. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٢/٢/٤: اطلاق ستة صواريخ «كاتيوشا» من جهة أحراش جزين باتجاه المستعمرات الاسرائيلية المتاخمة للحدود اللبنانية. سقط ثلاثة صواريخ على بعد حوالي كيلومترين من «المطلة»، وذلك باعتراف رئيس الأركان الاسرائيلي، رفائيل ايتان، كما سقط ثلاثة أخرى جنوبي برج الملوك بجوار الشريط الحدودي».

١٩٨٢/٢/٥: اطلاق نار على دورية لدى مرورها على الطريق بين الزهراني والنبطية. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٢/٢/٦: انفجار عبوتين ناسفتين على مقربة من دورية مؤلة قرب معمل «فورموس»،

على طريق بلدة الشويفات. اعترف ناطق عسكري اسرائيلي باصابة قائد الدورية، وهو برتبة عقيد، بجروح.

١٩٨٢/٢/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة على دورية جنوب مدينة صيدا، أدى إلى سقوط أربعة قتلى وجرح عدد آخر من الجنود. ادعى الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين فقط جرحا خلال العملية.

١٩٨٢/٢/٧: في أثناء انعقاد الجولة الثالثة عشرة من المفاوضات الثلاثية في خلدة، انطلق صاروخان من سطح بناء واقع على مفترق الاوزاعي - بئر حسن في اتجاه البصر، في مواجهة فندق «ليانون بيتش» واكتشفت قاعدة ثانية لصواريخ لم تطلق بعد.

إن مجمل التطورات التي شهدتها المناطق اللبنانية المحتلة، في ظل المفاوضات الثلاثية، اللبنانية - الاسرائيلية - الأميركية، تطرح تساؤلات عديدة حول ما يمكن أن تسفر عنه هذه المفاوضات نظرا إلى الاصرار الاسرائيلي على ربط كل قرية، في المنطقة الجنوبية خاصة، بالسلطات العسكرية المحتلة، عبر «الحرس الوطني» و«اللجان المحلية». كما تطرح المخاوف من تحويل الجنوب، ليس فقط إلى منطقة يسهل التحكم بمصيرها، بل إلى منطقة يتزايد فيها انتشار الفئات المسلحة المرتبطة مع الاحتلال والتي تترك طليقة الأيدي لتنفيذ عبر الارهاب المسلح، ما يخدم مصالح الاحتلال من تهجير لمعارض سياسي. وأمام هذه المعطيات الجديدة، تبرز الأعباء الملقة على حركة المقاومة الوطنية في كفاحها المتعدد الجوانب ضد مشاريع قوات الاحتلال الصهيوني والعناصر المسلحة المتعاملة معه. ولاشك في أنه لا قدرة للاحتلال على شل المقاومة الوطنية في لبنان؛ فلم يستطع شل مقاومة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المتسلحين بسلاح الحجارة، فكيف سيتمكن من ذلك في لبنان، وهو في مواجهة مناضلين ومقاتلين، أعادوا تنظيم صفوفهم بسرعة رغم الظروف الصعبة التي مروا بها منذ بدء الاحتلال.

أملاسيت عودة

## بيان أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شباط (فبراير) ١٩٨٣

فلسطين القادمين من مختلف اماكن التجمع الفلسطيني والممثلين لفعالياته في سائر ميادين الكفاح والعمل.

وقد دارت في المجلس مناقشات ومداخلات مستفيضة حول مختلف القضايا المطروحة على جدول الاعمال من سياسية وتنظيمية وعسكرية ومالية واجتماعية واعلامية. وامتازت المداولات بجو من الديمقراطية، واتسمت بروح عالية من تقدير خطورة المرحلة الراهنة والشعور بالمسؤولية والحرص على مستقبل الثورة الفلسطينية.

واكدت الكلمات التي أقيمت، والمناقشات التي دارت ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الظروف يكتسي أهمية سياسية خاصة، لما يحمله من معاني تأكيد الثورة على المضي في طريق الكفاح المسلح والعمل السياسي من أجل تحقيق اهدافها في النصر والتحرير، وتأكيد الالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي من حولها، ولما عبرت عنه طبيعة المناقشات وحصيلة القرارات من اصرار على وحدة الثورة الفلسطينية وتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني والاطار التنظيمي لمؤسساته الموحدة ولفعله الثوري وإرادته الحرة المستقلة.

وقد أشادت جميع الكلمات والمداخلات، بما في ذلك الوفود العربية والأجنبية، ببطولات شعبنا في

على أرض الثورة والفداء والاباء في الجزائر البطلة عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة من ١٤ - ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بحضور سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعدد من اخوانه المسؤولين في الحكومة وفي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية والمجلس الشعبي الوطني. وقد ألقى الأخ الرئيس الشاذلي كلمة في جلسة الافتتاح، أشاد فيها بكفاح الشعب العربي الفلسطيني، وأكد خصوصية الثورة الفلسطينية في حركة النضال العربي والعالمي، وأورد صورا من مواقف الثورة الجزائرية المظفرة، وأعلن وقوف الجزائر، شعبا وحكومة وحزبا، الى جانب الثورة الفلسطينية ودعمها الراسخ لكفاح الشعب الفلسطيني حتى يحقق أهدافه في النصر والعودة والتحرير.

كما شارك في أعمال المجلس ما يزيد على مائة وعشرين وفدا من البرلمانات والحكومات والأحزاب من الأقطار العربية الشقيقة ودول العالم وحركات التحرر الوطني. واسهمت هذه الوفود بكلمات حارة عبرت عن تأييدها لنضال شعب فلسطين وقضيته العادلة وثورته بقيادة الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وحضر المجلس كذلك وشارك في أعماله عدد كبير من الاعضاء المراقبين من ابناء شعب

مواجهة الغزو الصهيوني للبنان وطوال أيام الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية التي استمرت ثمانية وثمانين يوماً، وكانت بذلك أطول حرب في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني؛ إذ قاتلت القوات المشتركة في الجنوب والجبل والبقاع قتالاً بطولياً في وجه كل آلة الحرب الاسرائيلية المعززة بأحدث سلاح أميركي وكان حصار بيروت ذروة هذه الحرب، حيث صمد المدافعون في وجه الغزو الاسرائيلي المدعوم دعماً كاملاً من الولايات المتحدة الأميركية صموداً قل نظيره في عصرنا الحديث. وبرهن المقاتل الفلسطيني واللبناني والسوري في هذه الحرب غير المتكافئة عن جدارة وبسالة عالية، مؤكداً سقوط اسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يقهر وإن التقلب على العدو ممكن إذا توافرت لذلك الإرادة الصلبة والقرار السياسي الحاسم.

ولم تكن المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا وغيرها إلا تعبيراً عن التواطؤ الأميركي الصهيوني الفاشي لترويع شعبنا وتشتيته، وكشفت، كذلك، عن حقيقة الكيان الصهيوني، العدوانية والعنصرية، ذات الأساليب والوسائل النازية.

وتوقف المجلس، كذلك، أمام الأوضاع في المناطق المحتلة والصمود العظيم الذي تجلّى في الانتفاضات المتواصلة والعمليات العسكرية البطولية ضد قوات الاحتلال وضد سياسة التهجير والاقتلاع من الأرض والاستيطان والاعتقالات الجماعية والاعتداء على المقدسات ومحاولات ضرب المؤسسات الوطنية. وعبر المجلس عن التقدير البالغ لوحدة الموقف الوطني لشعبنا الفلسطيني على امتداد الأرض المحتلة في الجليل والمثلث والنقب وفي الضفة وفي غزة والقدس والجولان، هذا الموقف المعبر عن التفاف شعبنا بأسره حول أهدافنا الوطنية في تحرير أرضنا النبية وعودة شعبنا وتقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

إن هذا النضال البطولي خلال حرب لبنان وعلى الأرض المحتلة اكسب شعبنا المزيد من التأييد والمساندة، وعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على كافة الأصعدة، عربياً وعالمياً، وزاد من عزلة العدو الصهيوني، وكشف بشكل متزايد دور الولايات المتحدة الأميركية المعادي

لشعبنا وامتننا. ورغم المحاولات الاميركية لاستثمار نتائج الحرب لصالح خططها ومشاريعها في الهيمنة على المنطقة وتصفية قضية شعبنا الوطنية، إلا أن ثورتنا، التي خرجت من هذه المعارك محافظة على قواها ووحدتها، تؤكد التصميم مع كل الجماهير العربية على مواجهة هذه المحاولات وإسقاطها.

وانطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية السابقة، اتخذ المجلس الوطني القرارات التالية:

## على الصعيد الفلسطيني

### أولاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية

جسدت معركة الصمود والبطولة في لبنان وبيروت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأروع صورها. وانطلاقاً من هذه الخبرة النضالية الفلسطينية الرائدة، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

### القرار الوطني المستقل

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانيته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من أية جهة أتت.

### الكفاح الفلسطيني المسلح

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وعلى حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية. كما يؤكد على ضرورة توحيد قوات الثورة الفلسطينية في إطار جيش تحرير وطني موحد.

### ثانياً: الوطن المحتل



الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لدراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

## على الصعيد العربي

### أولاً: العلاقات العربية

- ١ - تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية في الوطن العربي بأكمله، وذلك من أجل التصدي الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريفان وانهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة.
- ٢ - تقوم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على الأسس التالية:  
(أ) الالتزام بقضايا النضال العربي وفي طبيعتها قضية فلسطين والنضال من أجلها.  
(ب) التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الحقوق التي أكدتها قرارات القمم العربية.  
(ج) الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل.
- (د) رفض كل المشاريع الرامية الى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر أية صيغة، كالتقويض أو الانابة أو المشاركة في حق التمثيل.
- (هـ) يدعو المجلس الوطني الفلسطيني الى تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات مؤتمرات القمة العربية وعلى ضوء الأسس السابق ذكرها.

### ثانياً: قرارات قمة فاس / المشروع العربي للسلام

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية

١ - يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الصامدة في الأرض المحتلة في وجه الاحتلال والاستيطان والاقتلاع، ويحيي اجماعها الوطني الشامل والتفافها الكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٢ - ان المجلس الوطني الفلسطيني يدين ويشجب جميع المحاولات الاسرائيلية والاميركية المشبوهة الرامية الى ضرب الاجماع الوطني الفلسطيني، ويدعو جماهير شعبنا الى مقاومتها.

٣ - يؤكد المجلس الوطني على تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية، وعلى ضرورة العمل لحياء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها.

٤ - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تعزيز صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل وتقديم كافة مستلزمات هذا الصمود، لوضع حد للتهجير والحفاظ على الأرض وتطوير الاقتصاد الوطني.

٥ - يحيي المجلس الوطني صمود شعبنا في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ويعتز بكفاحه في وجه العنصرية الصهيونية من أجل تأكيد هويته الوطنية واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. ويؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير كل سبل الدعم له وتعزيز وحدته ووحدة هيئاته وقواه الوطنية.

٦ - يوجه المجلس تحية التقدير والاعتزاز إلى الأسرى والمعتقلين في سجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني.

### ثالثاً: شعبنا في الشتات

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تعبئة طاقات شعبنا في جميع مناطق تواجده، خارج أرضنا المحتلة وتعزيز ثقافته حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، ويوصي اللجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن حقوقه المكتسبة وحيرياته الأساسية وأمنه.

### الاتصالات مع القوى اليهودية

تأكيداً للقرار الرقم (١٤) من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بدورته

والعربية. ويؤكد المجلس أن مهمة هذه القرارات لا تتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

### ثالثاً: لبنان

١ - تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية وتقديم الدعم والاسناد لها في نضالها الباسل لمقاومة الاحتلال الصهيوني وأدواته.  
٢ - تكون في مقدمة المهمات الراهنة للثورة الفلسطينية المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية والديمقراطية لمحاربة الاحتلال الصهيوني وانتهائه.

٣ - يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى العمل من أجل اجراء المباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية لتحقيق امن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وضمان حقوقهم في الإقامة والتنقل والعمل وحرية العمل السياسي والاجتماعي.

٤ - العمل على ايقاف الاعتقالات الكثيفة، الجماعية والفردية، القائمة على اساس سياسي، والافراج عن المعتقلين في سجون السلطة اللبنانية.

### رابعاً: الاردن

(١) التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن، والانطلاق من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها. ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

### خامساً: العلاقة مع سوريا

تقوم العلاقة مع سوريا الشقيقة انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته

المتعاقبة، التي تؤكد أهمية العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا لخدمة الأهداف النضالية الوطنية والقومية ولمواجهة العدو الاسبريالي والصهيوني، باعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا هما خط المواجهة الامامي أمام الخطر المشترك.

### سادساً: جبهة الصمود والتصدي

يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعقد مباحثات مع أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي لبحث كيفية احيائها من جديد على اسس سليمة واضحة وفعالة، انطلاقاً من أن الجبهة لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها اثناء الغزو الصهيوني للبنان.

### سابعاً: مصر

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية. وانطلاقاً من الايمان الراسخ بدور مصر وشعبها العظيم في النضال العربي، فإن المجلس يؤكد على الوقوف الى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء سياسة كامب ديفيد حتى تعود مصر الى موقعها النضالي في قلب أمتنا العربية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح ضد التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف اشكالها، باعتبار ذلك يعبر عن المصالح الأساسية للأمة العربية ويدعم نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

### الحرب العراقية الايرانية

يقدر المجلس الوطني الفلسطيني الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لانهاء الحرب العراقية - الايرانية من خلال لجنتي دول عدم الانحياز والدول الاسلامية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لمواصلة هذه الجهود

لانتهاء هذه الحرب بعد أن أعلن العراق سحب قواته من الأراضي الإيرانية استجابة لنداء الثورة الفلسطينية، ولحشد كل الطاقات في معركة تحرير فلسطين.

## على الصعيد الدولي

### أولاً: مشروع بريجنيف

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنتها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في ١٦/٦/١٩٨٠، والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد. كما يعبر المجلس عن تقديره لمواقف دول المنظومة الاشتراكية تجاه قضية شعبنا العادلة والتي أكد عليها «بيان براغ» الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ١/٣/١٩٨٣.

### ثانياً: مشروع ريغان

إن مشروع ريغان، في نهجه ومضمونه، لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية.

ولذلك، يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني.

### ثالثاً: العلاقات الدولية

١ - تطوير وتعميق علاقات التحالف والصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وسائر قوى التحرر والتقدم في العالم المناهضة للامبريالية والصهيونية والاستعمار والعنصرية.

٢ - تعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى.

٣ - تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة في أميركا اللاتينية والعمل على توسيع دائرة

الأصدقاء فيها.

٤ - تنشيط العمل السياسي مع الدول الأوروبية الغربية واليابان بهدف تطوير مواقفها وتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويحيي المجلس الوطني الفلسطيني جميع القوى الديمقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري في دول أوروبا الغربية وسائر الدول الرأسمالية، باعتبارها حليفاً أساسياً في تلك البلدان، ويدعو اللجنة التنفيذية إلى العمل المشترك مع هذه القوى في سبيل اعتراف دولها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ - استمرار النضال من أجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

٦ - التصدي للامبريالية الاميركية وسياساتها باعتبارها تقف على رأس المعسكر المعادي لقضيتنا العادلة وقضايا الشعوب المناضلة.

٧ - يؤكد المجلس على أهمية مواصلة النضال ضد سياسة التمييز العنصري التي لا تزال قيد الممارسة في العديد من الأنظمة، وخاصة في جنوب افريقيا والتي تقيم أفضل العلاقات مع العدو الصهيوني.

ويحيي المجلس نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو من أجل الحرية والاستقلال.

كما يحيي المجلس نضال شعوب جنوب افريقيا ضد العنصرية والتمييز والقهر.

٨ - يدين المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الارهاب الدولي وفي مقدمته الارهاب الاميركي والاسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وشعب لبنان والأمة العربية وسائر حركات التحرر في العالم.

٩ - يؤكد المجلس الوطني على تمسكه بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وحق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع أشكال النضال



من أجل تحريرها واستقلالها الوطني.

كما يؤكد المجلس ادانته الحازمة لجميع الممارسات الامبريالية والاسرائيلية التي تنتهك الشرعية الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

١٠ - يثمن المجلس الوطني الفلسطيني نشاطات لجنة الأمم المتحدة الخاصة، المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين وانجازاتها. ويحيي جهود أعضائها، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي في صيف ١٩٨٣ لتأييد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الثابتة. وكذلك يقدر المجلس إنجازات السكرتارية الخاصة بالمؤتمر الدولي في الأمم المتحدة من أجل الاعداد والتهيئة لانجاح ذلك المؤتمر.

ويدعو المجلس جميع الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة، الى المساهمة الفعالة في أعمال المؤتمر وكذلك في الاجتماعات التمهيديّة الاقليمية من أجل ضمان انجاح أعمال المؤتمر الدولي.

وختاماً، يشكر المجلس بحرارة وتقدير عميقين الجزائر، رئيساً وحكومة وحزباً وشعباً، على استضافتها للمجلس وضيوفه، وعلى عنايتها الشديدة من أجل إنجاز أعماله، وعلى الجهد الذي بذل لتغطية نشاطاته في الأجهزة الاعلامية، وعلى توفير الأجواء الملائمة من أجل حسن سير مناقشاته وضمان أمن وراحة أعضائه وضيوفه. ويخص المجلس بالشكر الاخ الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، والموقف الرسمي الذي أعلنه حول استقلالية القرار الفلسطيني واستعداد الجزائر لدعم هذا القرار واستمرارها في دعم ومساندة النضال الفلسطيني حتى تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويتوجه المجلس بالشكر والتقدير لكل الوفود الرسمية والشعبية التي شاركت في أعمال مجلسنا وأعلنت مواقف التأييد، والمساندة لمنظمة التحرير ولقضية الشعب الفلسطيني، ان هذا التأييد الدولي لثورتنا هو، بدون شك، عنصر أساسي من عناصر النجاح لمسيرتنا، تثبت فيه الشعوب الحرة تضامنها في وجه العدو المشترك المتمثل بالامبريالية والصهيونية ومن أجل حرية الشعوب

واستقلالها وتقدمها.

أما أشقاؤنا في الوفود العربية التي شاركتنا مجلسنا، فانتا إذ نشكرها ونحييها على حضورها ومساندتها، نشكرها، بشكل أخص، على دورها المتحرك على الساحة العربية من أجل خلق ظروف افضل لدعم نضالنا ومواجهة مخططات اسرائيل.

وان المجلس الوطني الفلسطيني يعلن، في ختام أعماله، أنه يعاهد الجماهير الفلسطينية والعربية وقوى النضال والتحرر في العالم كله على الاستمرار في النضال، بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولاً نحو أهداف شعبنا. وهو يرى في هذا التلاحم الفلسطيني والعربي والدولي، كما عبر عن نفسه في هذا المجلس، سلاحاً فعالاً من أسلحة التساند والتضامن بين الشعوب لا بد وأن تكون له نتائج الاكيدة في الوصول الى الأهداف المنشودة.

ان نصر الشعوب آت لا شك فيه، وتضامن الشعوب المحبة للسلام هو تضامن نعتز ونتمسك به.

ان المجلس الوطني يوجه التحية الى كل جماهير شعبنا البطلة في الداخل والخارج، وإلى مقاتلينا البواسل الذين حافظوا على شرف ثورتهم وسلاحهم وأمتهم، وإلى أرواح الشهداء من مناضلي شعبنا الفلسطيني والشعب اللبناني الذين سقوا بالدم تربة الوطن وأكدوا ان قضية الحرية لن تموت في بلادنا.

كما يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الأخوة في القوات السورية الذين شاركوا في ملحمة البطولة في بيروت والمناطق الأخرى وشهداءهم الأبرار كما يوجه المجلس التحية والتقدير الى كافة الأخوة المتطوعين العرب والمسلمين والأصدقاء الذين هبوا للمساهمة مع القوات المشتركة في معارك بيروت ولبنان ويحيي شهداءهم الأبطال.

ويقدر المجلس الوطني كل البلدان والقوى الصديقة والشقيقة التي قدمت الدعم والسلاح والمال والمجهود العسكري، تدريباً وتجهيزاً، وفي مقدمتها الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الافريقية والدول الاشتراكية.

عاشت الثورة الفلسطينية الظافرة.

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية إطار وحدة شعبنا وقيادة كفاحه.

عاشت وحدة كفاح شعوبنا العربية وشعوب  
العالم في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ودحر  
الامبريالية والعنصرية والصهيونية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وانها لثورة  
حتى النصر.

تقرير لجنة كاهان حول مجزرة مخيمي صبرا  
وشاتيلا في بيروت، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢  
(مترجم عن العبرية\*)

لجنة التحقيق  
في احداث مخيمات اللاجئين في بيروت  
٥٧٤٣ [١٩٨٢]

تقرير  
مقدم من قبل

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيس اللجنة  
اهارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضو اللجنة  
يونا افرايم، جنرال (احتياط)، عضو اللجنة

- ننشر النص الكامل للتقرير مترجماً عن النص العبري كما نشرته في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٢ صحيفتا «معاريف» و«يديעות احرونوت» الاسرائيليتان. تجدر الاشارة الى أن جهات عربية عديدة نشرت هذا التقرير باللغة العربية. وقد لاحظنا ان ما وصل اليها من النصوص المنشورة بالعربية قد نقل الى العربية عن الترجمة الانجليزية للتقرير كما نشرتها في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٢ صحيفة «جيزوراليم بوست» الاسرائيلية مما حمل الى الترجمة بالعربية أخطاء الترجمة الانجليزية وأبعدها عن النص الاصلي، فضلاً عن وجود أخطاء ونواقص ربما نجمت عن السرعة في الترجمة. وهذا ما حمل مركز الابحاث، م. ت. ف. على تقديم هذه الترجمة الدقيقة لتكون في تصرف كل من يعنيه الامر.



## (١) المقدمة

١ - قررت حكومة اسرائيل في جلستها بتاريخ ١١ تشرين ٥٧٤٣ (١٩٨٢/٩/٢٨) اقامة لجنة تحقيق وفقا لقانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ - ١٩٦٨. وحددت مهمة اللجنة، وفقا لقرار الحكومة كما يلي:

«المسألة التي ستكون موضوع التحقيق هي: التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي شاتيلا وصبرا».

وفي اعقاب هذا القرار، عين رئيس المحكمة العليا بناء على صلاحياته بموجب المادة ٤ من القانون المذكور لجنة تحقيق مؤلفة من:

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيسا للجنة  
هارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضوا في اللجنة

يوناه افرات، جنرال (احتياط)، عضوا في اللجنة

٢ - عقدت اللجنة ٦٠ جلسة، واستمعت الى ٥٨ شاهدا، وبناء على طلب من سكرتير الحكومة ومكتب وزير الدفاع والاركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية ومؤسسات عامة وحكومية اخرى، تم تزويدها بوثائق عديدة، بعضها قدم الى اللجنة، خلال فترة المداولات النهائية، كمستندات قانونية. وقررت اللجنة استنادا الى المادة ١٢ (١) من القانون ان هنالك حاجة لجمع المعطيات الفردية للتحقيق، وعينت كمحققين السيدة دوريت بنيش، نائبة مدعي عام الدولة والسيدة عدنه اربيل، المساعدة الرئيسية لمدعي عام لواء المركز، اللتين وضعتا تحت تصرف اللجنة بواسطة المستشار القانوني للحكومة، ومساعد آمر الشرطة الكس ايش شالوم، الذي وضع تحت تصرف اللجنة من قبل المفتش العام لشرطة اسرائيل. وعين القاضي دافيد برطوف منسقا لعمال اللجنة. وقد قام المحققون، بموجب الصلاحيات التي منحت لهم وفق المواد ١٣ (ج) و٩ و١٠ من القانون بجمع ١٨٠ بيانا من ١٦٣ شاهدا. وقبل أن تبدأ اللجنة مداولاتها، قامت بزيارة بيروت، ولكنها لم تستطع زيارة مكان الاحداث. كما شاهدت اللجنة اشرطة تلفزيونية، تم

تصويرها في فترة قريبة من الاحداث في المخيمات ومحيطها.

٢ - قامت اللجنة بنشر اعلان للجمهور في الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى، دعي بموجبها كل من يريد الادلاء بشهادته أو يقدم وثيقة أو يعرض أي شيء امام اللجنة، الى الكتابة للجنة بتفاصيل المادة التي بحوزته أو التي يريد عرضها على اللجنة. ولم تكن هنالك استجابة كبيرة لهذه النداءات. كما بذلت اللجنة جهودا لجمع شهادات من اناس يعيشون خارج الحدود القانونية لدولة اسرائيل، واتخذت جميع الخطوات الضرورية لجلب شهود من خارج اسرائيل، عندما كان ذلك ممكنا. ولم تكن هنالك استجابة لطلبات اللجنة في هذا الشأن دائما، فمراسل النيويورك تايمس السيد توماس ل. فريدمان، على سبيل المثال، الذي نشر في الجريدة المذكورة مقالا مفصلا عما حدث خلال الفترة التي نعالجها، رفض الظهور امام اللجنة بدعوى ان هيئة تحرير الجريدة منعه من ذلك. ولم نتلق جوابا معقولا حول السبب الذي حدا بهيئة تحرير الجريدة الى منع مراسلها من الظهور امام اللجنة ومساعدتها في ذلك على كشف كل الحقائق المهمة.

٤ - عقدت بعض جلسات اللجنة بصورة علنية، غير ان معظم الجلسات كانت سرية. وقد تصرفنا في هذه المسألة بموجب احكام المادة ١٨ (١) من القانون، التي تلزم عقد جلسات اللجنة بصورة علنية، ولكن يسمح لها ان تعقد جلسات سرية، اذا اقتنعت «ان الامر ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية...» أو لأسباب اخرى تشترطها تلك المادة. وقد اتضح للجنة انه فيما يتعلق بمسائل معينة تطرق اليها الشهود امامها، فان الجلسات العلنية قد تؤدي الى التأثير سلبا على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية. ولذلك استمعت اللجنة الى اغلب الشهادات في جلسات سرية. وتنبغي الاشارة الى انه خلال الجلسات السرية قال الشهود اشياء لا يترتب على نشرها أي اذى. ولكن بسبب الصعوبات في فصل هذه الاشياء التي من المسموح نشرها عن تلك التي سيكون نشرها ممنوعا، فقد كان من الضروري، في قسم كبير من الحالات، ان يتم الاستماع الى الشهادة بأسرها في جلسة سرية. ووفقا للمادة ٢٠ (١) من القانون، فان هذا التقرير سينشر مع

ملحق يعرف باسم الملحق ( ١ ). وبالمدى الذي سنحتاج فيه، في هذا التقرير، الى اقتباس قطع من الشهادات لا يمس نشرها بأمن الدولة او علاقاتها الخارجية، فاننا سنقدمها في مقطع من التقرير الذي ينشر على الملأ. وفي المقابل، واستنادا الى المادة ٢٠ ( ١ ) من القانون، لن ينشر جزء من هذا التقرير ملحق يعرف باسم الملحق ب ( ١٢ صفحة )، لاننا نرى ان عدم نشر هذه المادة ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية.

٥ - كما قلنا، ان مهمة اللجنة كما حددها قرار الحكومة هي «التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا». وقد ارتكبت هذه الاعمال بين يوم الخميس، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ويوم السبت، ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. ويتصل جمع الحقائق والاستنتاجات في هذا التقرير، فقط، بالوقائع والعوامل المرتبطة بالاعمال المرتكبة في اطار الزمن المشار اليه اعلاه. كما ان اللجنة لم تتداول او تحقق في امور متعلقة بالاعمال المذكورة بشكل غير مباشر أو بعيد. لذلك، فان اللجنة اجمعت عن مناقشة أو استنتاج استنتاجات تتعلق بمسائل مختلفة مرتبطة بالاعمال الحربية التي جرت في لبنان ابتداء من ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وما يليه، أو فيما يتعلق بقرارات سياسية اتخذتها الحكومة قبل الحرب أو خلالها، ما لم يكن ذلك مرتبطا بشكل مباشر بالاحداث من نوع هذا التحقيق. كما ان وصف الاحداث، المقدم في هذا التقرير، والذي ينحرف عن اطار صلاحيات اللجنة المحدد اعلاه، اثبت كخلفية فقط من اجل تقديم فهم افضل وايضاح تسلسل الاحداث.

٦ - في احد المجالات، وجدنا انه من الضروري الانحراف قليلا عن تعليمات قرار الحكومة الذي يشكل نطاق صلاحيات اللجنة. فالقرار يتحدث عن اعمال وحشية ارتكبتها «وحدة من القوات اللبنانية». ان تعبير «القوات اللبنانية» يشير الى قوة مسلحة، مشكلة بمعظمها من قوة عسكرية معروفة باسم (Phalangists) او «الكتائب» (فيما يلي «الكتائب»). ولقد ارتأينا اننا لن نكون قد وفينا بمهمتنا اذا لم نبحث عن

مسألة ما اذا كانت الاعمال الوحشية التي تحدث عنها قرار الحكومة قد ارتكبت فعلا من قبل الكتائب، وستعالج هذه المسألة في سياق هذا التقرير.

٧ - يمكن ان نقسم مداولات اللجنة الى مرحلتين. في المرحلة الاولى، استمعت اللجنة الى شهود قامت هي باستدعائهم بالاضافة الى شهود ابدوا رغبة في المثول امامها. وجهت اللجنة اسئلة الى هؤلاء الشهود واعطتهم الفرصة كي يبرزوا امامها كل ما هو معروف لديهم حول المسائل التي تشكل موضوع التحقيق. عندما انتهت هذه المرحلة، اصدرت اللجنة قرارا بالاستناد الى المادة ١٥ ( ١ ) من القانون المذكور، تتعلق بالاذى الذي قد يلحق باناس معينين كنتيجة للتحقيق اولنتائج. ولقد تم هذا كي نمكن هؤلاء الناس من الاطلاع على مواد التحقيق، والظهور امام اللجنة والادلاء بشهاداتهم (انظر نص القرار في الفقرة الاولى من الملحق أ). وبالاستناد الى هذا القرار فقد ارسل رئيس اللجنة اشعارات الى تسعة اشخاص، وقد فصلت الملاحظات كيف يمكن ان يلحق الاذى بكل واحد منهم. ووضعت المادة التي في حوزة اللجنة بتصرف اولئك الذين تلقوا الاشعارات وكذلك المحامين المعينين لتمثيلهم. في المرحلة الثانية من المداولات استمعنا الى الشهود الذين استدعوا بطلب من المحامين. وكذلك تم القيام باستجواب دقيق للشهود الذين قدموا شهاداتهم في المرحلة الاولى.

بعد ذلك، قدمت دفاعات خطية، كما اعطيت الفرصة لاضافة حجج شفهية اليها. ونود ان نشير الى ان انخراط المحامين في مداولات اللجنة لم يجعل بأية حال عمل اللجنة اكثر صعوبة، بل انه ساعدنا على انجاز مهمتنا. والمحامون الذين ظهروا امامنا كانوا قادرين على ان يوضحوا بصورة مقبولة ومن دون اطالة، النقاط المتعددة التي كانت موضع خلاف، وبذلك قدموا مساعدات قيمة لعمل اللجنة، من دون ان يقوموا، بأي شكل، بالاضرار بواجباتهم المهنية في تمثيل موكلهم والدفاع عنهم.

٨ - عندما قررنا بالاستناد الى المادة ١٥ . ( ١ ) من القانون، اصدار ملاحظات حول الاذى الذي قد يصيب الاشخاص التسعة لم تكن لنغفل

حقيقة انه خلال سير التحقيق لم تكشف وقائع قد تشكل ادلة كافية لتكون اساسا لنتائج قد تسبب اذى لاشخاص آخرين ايضا. واعتبارا لنا في حصر الملاحظات حول الاذى الممكن بتسعة اشخاص فقط كان يستند الى مفهوم ان من واجبنا، لجنة قضائية عامة تتعاطى بمسألة بالغة الامة، اثار غضبا لدى الرأي العام في اسرائيل وفي بلاد اخرى، ان نتداول ونصل الى نتائج واستنتاجات حول القضايا الرئيسية والمهمة المتصلة بالاحداث السابق ذكرها، وحول مسألة مسؤولية هؤلاء الاشخاص الذين قد تكون قراراتهم وافعالهم قد اثرت، بصورة فعالة، في مجرى الاحداث. وشعرنا بانه في ما يتعلق بالآخرين الذين تورطوا، بشكل أو بآخر، في الاحداث التي نحقق فيها، ولكن ادوارهم كانت ثانوية، فانه من الافضل ان يتم التوضيح أو التحقيق، اذا كان ضروريا، بشكل آخر وليس امام هذه اللجنة، اي امام السلطات العسكرية في ضوء احكام قانون القضاء العسكري وتشريعات اخرى. لقد اخترنا هذا الطريق حتى لا تتسع وتتعدد المسائل التي يجري التحقيق فيها، وحتى نستطيع انجاز مهمتنا في وقت ليس طويلا كثيرا.

٩ - في سياق التحقيق برزت تناقضات غير قليلة تتعلق بالوقائع المختلفة التي استمعنا الى شهادات حولها. في هذه الحالات، وحيث اشارت التناقضات الى وقائع مهمة من اجل اقامة الدلائل ورسم النتائج لها، فاننا سنحكم بين مختلف الروايات بالاستناد الى المقاييس العادية المتبعة في المحاكم القضائية وشبه القضائية. اجراءاتنا ليست تلك التي للمحكمة الجنائية، ولذلك فان مقياس المحاكم الجنائية التي تشترط انه لتجريم احد ما فانه يجب اثبات جرمه دون اي شك منطقي، لا ينطبق في هذه الحالة. ومع ذلك، فنتيجة ادراكنا بان اكتشافاتنا واستنتاجاتنا قد يكون لها تأثير مهم من الناحيتين الاجتماعية والاخلاقية، وقد تشكل ايذاء بطرق اخرى، لاشخاص شاركوا في مداواتنا، فانه لم يتم تأكيد وجود اكتشافات تشكل اذى لاي من هؤلاء الاشخاص، الذين ارسلت اليهم ملاحظات، مالم يجر العثور على ادلة مقنعة. ولن نكتفي بأدلة تترك مكانا لشك حقيقي. ولا ندعي اننا وجدنا حولا لجميع التناقضات في الشهادات. ففي

الكثير من الأحيان، تنقل هذه التناقضات بمحتوى محادثات جرت بين اناس متعددين من دون وجود شهود، أو حين لم يكن انتباه الشهود مركزا على محتوى المحادثة، أو حيث لا وجود لملاحظات دقيقة عن هذه المحادثات. في حالات كهذه، من الطبيعي ان تكون هناك روايات متعددة في ما يتعلق بما قيل، والفروق بينها لا تأتي بالضرورة من نية في حجب الحقيقة لكنها تكون، عادة، نتيجة طبيعية لضعف الذاكرة البشرية. ولا نجد حاجة لأن نحكم هذه التناقضات التي تحيط بتفاصيل غير مهمة لا تؤثر في القرار حول نقاط هي موضع خلاف.

١٠ - سوف ننهي هذا القسم من التقرير بالتعبير عن تقديرنا وشكرنا لجميع اولئك الذين ساعدونا على انجاز مهمتنا. ومن الملائم الاشارة الى ان جميع المؤسسات ومختلف الموظفين في الحكومة وجيش الدفاع الاسرائيلي والسلطات الاخرى التي كنا بحاجة الى مساعدتها، قدمت الينا المساعدات الضرورية كلها ووضعت بتصرفنا جميع المواد ذات الدلالة ومن دون تحفظ. شكرنا الخاص مقدم الى منسق اللجنة، القاضي دافيد برطوف، والذي من دون جهده وعمله المخلص والفعال، كان هناك شك في ان ننجح في القيام بمهمتنا على الوجه المطلوب. تقديرنا وعرفاننا يقديمان ايضا الى المحققين دوريت بنيش وعدنه اربيل والكس ايش شالوم الذين بسبب من خبرتهم ومبادرتهم واخلاصهم نجحوا في ان يضعوا بتصرفنا مادة غزيرة خدمت كأساس لمداوات اللجنة واكتشافاتها. كذلك نتقدم بالشكر الى طاقم اللجنة بأكمله، الذين سمح لنا اخلاصهم بان نقوم بعملنا وننجزه.

## (ب) وصف الاحداث

الفترة التي سبقت الاحداث في بيروت

١١ - العام ١٩٧٥، نشبت حرب اهلية في لبنان. بدأت هذه الحرب بصدامات في صيدا بين المسيحيين و[الفدائيين] الفلسطينيين واتسعت بطريقة لتشمل عددا من القوى المسلحة المختلفة، وذلك تحت رعاية مجموعات اثنية، احزاب سياسية ومنظمات مختلفة، كانت ناشطة في لبنان. في مراحلها الاولى دارت الحرب اساسا بين المنظمات



المسيحية من جانب و[فدائيين] فلسطينيين، ومنظمات لبنانية يسارية، ومنظمات للمسلمين والدروز من مختلف المجموعات من الجانب الآخر. وخلال الحرب الاهلية، دخلت قوات الجيش السوري الى لبنان واشتركت في الحرب، مرة الى جانب القوات المسيحية، وبعد ذلك الى جانب [الفدائيين] وقوى اليسار اللبناني. في السنوات الاولى للحرب، حدثت مذابح على نطاق واسع بواسطة القوى المتحاربة ضد السكان المدنيين. مدينة الدامور المسيحية جرى احتلالها وتدميرها بواسطة فلسطينيين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. السكان المسيحيون غادروا المدينة. وقامت القوات الغازية بأعمال ذبح اودت بحياة العديد من المسيحيين. في آب (اغسطس) ١٩٧٦ احتلت القوات المسيحية تل الزعتر للاجئين في بيروت، حيث تمترس الفلسطينيون، وذبح آلاف اللاجئين الفلسطينيين. وكل مذبة اعقبتها اعمال انتقامية من طبيعة متشابهة. عدد ضحايا الحرب الاهلية قدر بحوالي ١٠٠ الف قتيل، بينهم عدد كبير من المدنيين، والنساء والاطفال.

١٢ - قامت القوات الفلسطينية المسلحة بتنظيم نفسها والتحصن في مخيمات يسكنها لاجئون قدموا الى لبنان في موجات متعددة ابتداء من العام ١٩٤٨. وهناك تقديرات مختلفة لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في لبنان العام ١٩٨٢. وبالاستناد الى ارقام وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) فان العدد التقريبي للاجئين هو ٢٧٠ الفا. من جهة اخرى، فان قادة القوات المسيحية المسلحة يقدرون عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٥٠٠ الف أو أكثر. هذا التقدير هو على الاغلب مضخم. والتقدير الأكثر واقعية هو الذي يضع رقم اللاجئين الفلسطينيين في حدود ٢٠٠ الف وليس أكثر من ٤٠٠ الف بأية حال.

١٣ - القوة المسيحية المسلحة الرئيسية التي شاركت في الحرب تألفت اساسا من مسيحيين موارنة، على الرغم من انضمام عدد قليل من الشيعة اليها. هذه القوة كانت تتألف من عدد من المنظمات المسيحية، اكبرها كانت المنظمتان اللتان تقودهما عائلة شمعون وعائلة الجميل. وقد انشأ زعيم عائلة الجميل، السيد بيار الجميل، منظمة الكتائب التي صارت قيادتها في السنوات الاخيرة الى بشير الجميل، نجل بيار. ومع الزمن،

تحولت منظمة الكتائب الى العامل المركزي في القوات المسيحية. وفي العام ١٩٨٢ كانت الكتائب تسيطر على القوات المسلحة المسيحية. وعلى الرغم من ان «القوات اللبنانية»، تتألف شكليا من منظمات مسيحية مختلفة، فان القوة المسيطرة الرئيسية في هذه المنظمة، في الفترة التي نتفحصها، كانت الكتائب بقيادة عائلة الجميل.

١٤ - عندما اندلعت الحرب في لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كانت القوات الكتائبية تضم نواة من حوالي الف جندي متفرغ، بالاضافة الى هؤلاء تملك الكتائب قوة عسكرية احتياطية، تتألف من رجال خدموا جزئيا في ساعات فراغهم اوحين كانوا يدعون الى مهمات خاصة في حالة التعبئة الكاملة، حيث يصل عدد الجنود الكتائبين الى خمسة آلاف. في الوقت نفسه يملك الكتائبون ميليشيات في القرى. لا توجد مراتب في هذه القوة العسكرية لكنها كانت منظمة على اساس عسكرية، مع بشير الجميل كقائد عسكري وسياسي يتمتع بسلطة لا حدود لها. وللكتائبين اركان عامة تتألف من عدد من القادة، على رأس الاركان العامة هذه كان هناك قائد يدعى قادي افرام، وعلى رأس قسم الاستخبارات الكتائب كان هناك قائد يدعى ايلي حبيقة.

١٥ - العلاقة بين القوات المسيحية ودولة اسرائيل تشكلت بعد فترة قصيرة من بداية الحرب الاهلية. ومع الزمن، اصبحت هذه العلاقة أكثر وثوقا على المستويين السياسي والعسكري. ولقد قدم وعد الى القوات المسيحية بان اسرائيل ستأتي لمساعدتها في حال تعرضها للخطر. وقدمت اسرائيل مساعدات جمة للقوات المسيحية المسلحة: الامداد بالاسلحة والبرزات العسكرية، الخ، وكذلك من حيث التدريب والتأهيل. ومع الزمن، عقدت اجتماعات عديدة بين قادة الكتائبين وممثلين عن حكومة اسرائيل وعن جيش الدفاع الاسرائيلي. وخلال هذه الاجتماعات ازدادت العلاقات بين الطرفين قوة. وقد كلفت مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) بالمسؤولية عن العلاقة بالكتائبين، واقام ممثلون عن الموساد، في اوقات مختلفة وبطرق مختلفة، علاقات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وخلال هذه الاجتماعات كان القادة الكتائبون

يطرحون خططا مختلفة لتقوية مواقع القوات المسيحية، وكذلك طرقا مختلفة لانتهاء الحرب الاهلية في لبنان واستعادة استقلال هذا البلد، وذلك من خلال تدعيم وضع الكتائب وحلفائهم في نظام يمكن ان ينشأ في لبنان. ولقد عبر ممثلو اسرائيل عن تحفظات متعددة حول هذه الخطط وحول تورط اسرائيل في تحقيقها.

١٦ - في جنوب لبنان تشكلت قوة عسكرية مستقلة - جيش لبنان الحر الذي يتزعمه الرائد سعد حداد، ويضم مئات عدة من الجنود المتفرغين. وهناك بالاضافة اليه الحرس الوطني الذي يتولى الحراسة في القرى بقيادة ضباط محليين. اما العلاقة بين الكتائب ورجال حداد فهي ليست حميمة، لاسباب عديدة. وقد ظهرت نقاط توتر كثيرة بين هاتين القوتين. وفي العام ١٩٨٢ كان جنود الرائد حداد والكتائب يرددون بزات قدمتها اسرائيل، شبيهة بالتي يرتديها افراد جيش الدفاع الاسرائيلي. لكن بزات الكتائب كانت تحمل شعارا مطرزا فوق جيب القميص هو عبارة عن كتابة «الكتائب اللبنانية» ورسم لأرزة، بينما كان لجنود الرائد حداد شعار على كتف البرزة يحمل تعبير «جيش لبنان الحر» باللغة العربية ورسم لأرزة. وخلال الحرب تقدمت قوات حداد حتى وصلت الى نهر الاولي. لكنها، بناء لاوامر جيش الدفاع الاسرائيلي، لم تتجاوزه باتجاه الشمال.

١٧ - لقد اثير، اكثر من مرة، خلال الاجتماعات بين القادة الكتائبين والمندوبين الاسرائيليين، موضوع السكان الفلسطينيين في لبنان الذين بينهم نشأت المنظمات [الفدائية] وفي وسطهم عززت بنيتها التحتية العسكرية. وكان القادة الكتائبون، كما اعلنوا مرارا، يعتبرون بشكل عام انه لا يمكن اقامة دولة لبنانية موحدة ومستقلة من دون ايجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم حسب تقديرات الكتائبين، حوالي نصف مليون شخص. وفي رأي هؤلاء يشكل هذا العدد من اللاجئين، وهم بغالبيتهم من المسلمين، خطرا على التوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان كما يؤثر، من نواح اخرى، على استقرار دولة لبنان ووضع المسيحيين فيها. وبناء على هذا اقترح القادة الكتائبون ترحيل جزء كبير من

اللاجئين الفلسطينيين عن الاراضي اللبنانية، سواء كان ذلك باساليب الاقتاع او بوسائل ضغط اخرى. ولم يكتفوا رأيهم في وجوب اللجوء الى اعمال عنف لدفع العديد من اللاجئين الى النزوح عن لبنان.

١٨ - كما سبق وقلنا كانت «الموساد» هي المنظمة التي تولت، فعليا، العلاقات بين الكتائبين واسرائيل. واقام ممثلوها اتصالات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وبلاضافة الى ذلك، شاركت شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي (الاستخبارات العسكرية) في الاتصالات مع الكتائبين ولو بمستوى محدود. وبحكم عملها كان عليها ان تضع عددا غير قليل من بطاقات التقييم للكتائبين، لقادتهم، لاهدافهم، لقدراتهم القتالية، الخ. ولقد قسمت الموساد والاستخبارات العسكرية العمل مع الكتائبين بينهما وحددت ذلك في وثيقة (مستند ١٨٩). وعلى الرغم من ان هذا التقسيم افسح المجال امام سوء تفاهم، وتضارب احيانا، في مجالات عدة، الا انه ليس هناك مجال للشك في ان الجانبين عملا على وضع تقييمات للكتائبين، وان كلا منهما كان ملزما برفع تقاريره عنهم الى جميع الاطراف المعنية. ولم يعارض ذلك رئيس الموساد، ولا مدير الاستخبارات العسكرية، هذا، في شهادتيهما امامنا. وظهر من خلال الوثائق التي وضعت بين ايدينا والافادات التي استمعنا اليها، ان خلاقات في الراي كانت قائمة بين الموساد والاستخبارات العسكرية حول العلاقات مع الكتائبين. فالموساد، المتأثرة الى درجة ليست بسيطة بصلتها الثابتة والحميمة بالنخبة الكتائبية، كانت تحبذ تعزيز العلاقات مع هذه المنظمة رغم انها لا تجهل اخطاءها ومواطن الضعف لديها. ولقد ظهر هذا الطرح بوضوح في الافادة التي استمعنا اليها من الشخص المكلف باتصالات الموساد مع الكتائبين. وفي شهادته امامنا في ١٩٨٢/١٢/٢٧ قال رئيس الموساد (ص ١٤٢٧) «لقد حاولت الموساد، بكل طاقتها، خلال هذه الفترة ان تطرح هذه المسألة باكبر قدر من الموضوعية. لكن، بما انها كانت مكلفة بالاتصالات فاني اقبل افتراض ظهور علاقات ذاتية وليست موضوعية فقط. ويجب ان اقبل ان هناك علاقات تتشكل خلال الاتصالات، اي عندما نتحدث الى الناس، وعلى العكس من ذلك، اظهرت



الاستخبارات العسكرية في تقاريرها خطورة الارتباط مع الكتائب، أولا بسبب عدم مصداقية هذه المنظمة وضعفها العسكري، ثم لاسباب اخرى لا حاجة لذكرها هنا. ان تعبيراً مميزاً عن الخلاف في الطرح بين هاتين الهيئتين، اللتين كانت مهمتهما تقضي برفع تقارير عن الكتائب وتصور لمدى العلاقات معهم، يمكن ايجاده خلال تبادل الوثائق. فقد قدم احد ضباط الاستخبارات العسكرية (فيما يلي «ضابط الاستخبارات أ») وقد كان يعمل في بداية الحرب كضابط ارتباط لدى ممثلة الموساد في قيادة الكتائب، تقريراً (مستند ١٧١) عن التعاون مع الكتائب قيم فيه سلباً سياسة الكتائبين خلال الحرب واهدافهم للمستقبل. ولكن هذا الانتقاد رفض بشدة من قبل الموساد (مستند ١٧٢).

١٩ - لقد بدأت حرب «سلام الجليل» (فيما يلي «الحرب») في ١٩٨٢/٦/٦. وفي ١٢ - ١٤ حزيران (يونيو) سيطرت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على ضواحي بيروت واتصلت بالقوات المسيحية التي تسيطر على بيروت الشرقية. وفي ٢٥ حزيران (يونيو) اكتمل تطويق بيروت الغربية واصبحت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تسيطر على طريق بيروت - دمشق. وتلا ذلك فترة شهر ونصف تقريبا من المفاوضات لاجراج [الفدائيين] والقوات السورية من بيروت الغربية. وخلال هذه الفترة كانت اهداف عدة داخل بيروت الغربية تقصف بين الفينة والفينة من قبل سلاح الجو والمدفعية الاسرائيليين. في ١٩/٨/١٩٨٢ انتهت المفاوضات حول اخلاء [الفدائيين] والقوات السورية لبيروت الغربية. وفي ٢٢/٨/١٩٨٢ انتخب بشير الجميل رئيسا للبنان. وكان يفترض ان تبدأ ولايته في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

في ٢١ - ٢٦ آب (اغسطس) وصلت قوة متعددة الجنسيات الى بيروت، وبدأ جلاء [الفدائيين] والقوات السورية الذي اكتمل في اول ايلول (سبتمبر). لكن [الفدائيين]، وحسب معلومات من مصادر عدة، لم يلتزموا بواجب اجلاء كامل قواتهم من بيروت الغربية وتسليم اسلحتهم الى الجيش اللبناني، بل تركوا وراءهم طبقاً لتقديرات مختلفة حوالي ألفي مقاتل وكذلك العديد من مخابىء الاسلحة التي سلموا بعضها الى

الميليشيا اليسارية اللبنانية «المرابطون». وكان عدد افراد هذه الميليشيا يبلغ حوالي ٧ آلاف رجل في بيروت الغربية، وكانت تتعاون مع [الفدائيين]. وعندما اكتمل الانسحاب غادرت القوة المتعددة الجنسيات لبنان في ١٠ - ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (تفاصيل عن مراحل الحرب موجودة في المستند ٢١٤).

عند بدء الحرب قال رئيس الاركان للكتائبين ان عليهم ان يمتنعوا عن اي قتال، ولقد صدر هذا الامر خشية ان تتورط قوات الكتائب في مشاكل خلال القتال ويصبح جيش الدفاع الاسرائيلي مجبرا على التدخل لمساعدتها، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لخطة تحركه. وحتى عندما وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي خط الدامور - الشوف كانت اوامره تقضي بان على الكتائبين ان لا يشتركوا في القتال (شهادة رئيس الاركان، ص ١٩٥ و ١٩٦). وبعد ان وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى المنطقة الخاضعة للسيطرة المسيحية اقترح قادة الكتائب ان تقيم مجموعة من حوالي ٢٠٠ كتائبي قاعدة للتدريب في مكان يدعى بيت الدين، وهو موقع ذو اهمية تاريخية في لبنان. وقد وافق رئيس الاركان على هذا، لكنه جعل الاتفاق مشروطاً بان تمارس القوات الكتائبية ضبط النفس والنظام، لان المنطقة درزية.

وفي بداية الامر تم احترام الشرط، ثم اندلعت العمليات العدائية بين الكتائبين والدروز في بيت الدين. ولقد ارتكب الدروز بعض عمليات القتل وثار الكتائبون، ثم تمركزت قوة صغيرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة بهدف منع مثل هذه الاعمال. وكانت قد حصلت ايضا في المراحل الاولى من الحرب، بعض عمليات الثار والنهب من قبل المسيحيين في صيدا، وقد اوقفها جيش الدفاع الاسرائيلي.

وعندما كانت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تقاثل في ضواحي بيروت وعلى طول طريق بيروت - دمشق طلب من الكتائبين المساعدة في العمليات عبر التعرف على [الفدائيين]، وهي مهمة كانت خبرة الكتائبين فيها اكبر من تلك التي تملكها قوات الامن الاسرائيلية. ولم تقع خلال هذه العمليات بشكل عام عمليات ثار أو عنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين من قبل الكتائبين العاملين مع جيش الدفاع الاسرائيلي. كما طلب



من القوة العسكرية الكتائبية مهمة أخرى، هي احتلال المعهد التقني في الريحان، وهو مبنى كبير في بيروت ليس قائما في منطقة مبنية. ولقد استولى الكتائبيون على الموقع من المنظمة الشيعية المسلحة «أمل»، وسلموه بعد يوم واحد إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وغادروا المكان (شهادة رئيس الأركان، صفحة ١٩٨ - ٢٠٠).

إن عمليات القتال التي شارك فيها الكتائبيون في ذلك الوقت كانت قليلة، وفي الواقع قامت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وحدها بعمليات القتال كلها. ولقد أثارت هذه الحالة انتقادات وردود فعل سلبية لدى الرأي العام في إسرائيل وفي صفوف جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وتم التعبير عن حالة عدم الرضى هذه بوسائل مختلفة. وكان هناك ذهول على المستوى السياسي كما في وسائل الإعلام، من عدم مشاركة الكتائبين في القتال، على الرغم من أن الحرب هي معركتهم أيضا ومن الواجب أن يشاركوا فيها. وشعر الرأي العام الإسرائيلي أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان «يلتقط الكسثناء من النار» لصالح الكتائبين، ومع ارتفاع عدد الإصابات لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، ازداد ضغط الرأي العام على الكتائبين لكي يشاركوا في قتال حقيقي. وأشارت خطة وضعت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٢ عندما لم يكن من المؤكد بعد ما إذا كان [الفدائيون] سيوافقون على مغادرة بيروت الغربية، إلى أن على القوات المسيحية أن تقاوم للسيطرة على بيروت الغربية، على أن لا يشارك جيش الدفاع الإسرائيلي في هذه العملية، إلا في حال أصبح من الضروري مساعدة الكتائبين بنيران المدفعية بعيدة المدى فقط. ولقد تمت مناقشة هذه الخطة في اجتماع الحكومة في ١٥/٦/١٩٨٢، التي اقترحها رئيس الوزراء وتبنتها الحكومة، ونصت على أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لن تدخل بيروت الغربية وأن تقوم بهذا العمل قوات أخرى (أي الكتائبين) بمساعدة جيش الدفاع الإسرائيلي (محضر اجتماع الحكومة في ١٥/٦/١٩٨٢، مستند ٥٣). وحتى بعد هذا القرار لم يقدم الكتائبون على أي قتال حقيقي بهدف بسط سيطرتهم إلى بيروت الغربية. وكما قلنا سابقا غادر [الفدائيون] نتيجة اتفاق سياسي بعد أن قصف جيش الدفاع

الإسرائيلي أهدافا عديدة في بيروت الغربية. ٢١ - في جميع الإفادات التي استمعنا إليها كان هناك إجماع حول حقيقة أن القيم العسكرية للكتائبين، من حيث موقفهم تجاه السكان غير المقاتلين، تختلف كثيرا عن تلك التي لدى جيش الدفاع الإسرائيلي. ولقد تمت الإشارة أعلاه إلى أنه في سياق الحرب الأهلية في لبنان ارتكبت مجازر عديدة على أيدي مختلف الأطراف المشاركة في القتال. وعندما بدأت الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ كان الرأي السائد لدى رجال الموساد المكلفين بالاتصال بالقيادة الكتائبية هو أن الفظائع والمجازر هي شيء من الماضي وأن القوات الكتائبية بلغت مرحلة من النضوج السياسي والتنظيمي يضمن أن مثل هذه الأعمال لن تتكرر. هذا الرأي كان مبنيا على انطباعات شخصية عن ميزة القيادة الكتائبية، وكذلك على الاعتراف بأن مصلحة النخبة الكتائبية في حكم محتمل لدولة لبنانية مستقلة، نصف سكانها أو أكثر من المسلمين وفي الإبقاء على العلاقات مع العالم العربي، تتطلب اعتدالا في التصرفات إزاء الفلسطينيين وضبطا لاشكال التحرك. وفي الوقت نفسه، كانت هناك وقائع عديدة لا تتسجم مع هذه النظرة. فخلال الاجتماعات التي عقدها قادة الموساد مع بشير الجميل سمعوا منه أشياء لا تدع مجالاً للشك في نية هذا الزعيم الكتائبي إلغاء القضية الفلسطينية في لبنان عندما يصل إلى السلطة حتى ولو كان ذلك يعني اللجوء إلى أساليب شاذة ضد الفلسطينيين في لبنان. (انظر الشهادات في الصفحات ١٦ و ١٧ و ١٦٨ من المحاضر وكذلك المستند ٨٥ بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، الفقرة ١٤، القطعة ٢ في الملحق ب). كما سمعت ملاحظات مماثلة من قادة كتائبين آخرين. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بعض تصرفات الكتائبين، خلال الحرب، أنه لم يكن هناك تغير جوهري في موقفهم من القطاعات المختلفة لسكان لبنان كالدروز والفلسطينيين الذين يعتبرهم الكتائبون أعداء. فقد كانت هناك تقارير عن مجازر كتائبية ضد النساء والأطفال في القرى الدرزية، وعن تصفية الفلسطينيين الذين يقعون بين أيدي وحدة الاستخبارات التابعة ليلي حبيقة. (شهادة رقم ١٠٥ لضابط المخابرات ب، التي

اعطيت الى المحققين، وقطع منها تظهر في الفقرة ٢ من الملحق ب، وكذلك وثيقة تعالج موقف الكتائب من [الفدائيين] الذين يقعون بين ايديهم - القطعة ٤ من الملحق ب، المستند ٣٩). وقد عززت هذه التقارير الشعور لدى بعض الناس، خصوصاً لدى ضباط الاستخبارات المجريين انه لرحلت فرصة امام الكتائبيين لارتكاب مجزرة ضد الفلسطينيين فانهم سيفتتمونها.

### اغتيال بشير الجميل ودخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية

٢٢ - بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢ انفجرت قنبلة كبيرة في بناية في منطقة الاشرفية في بيروت حيث كان بشير الجميل يعقد اجتماعاً مع قياديين وعناصر اخرى من حزب الكتائب. لم يكن واضحاً في الساعات القليلة الاولى ما الذي يحدث لبشير، وكانت هناك شائعات باقته اصيب بجراح طفيفة. ووصل نبأ محاولة الاغتيال الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية وغيرهم في الساعات الاولى من المساء. وفي المساء، وقبل ان يصبح واضحاً ما الذي حل ببشير، تحدث وزير الدفاع الى رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس «الموساد» ورئيس جهاز الامن العام حول التطورات المحتملة. كذلك تحدث مرات عديدة مع رئيس الوزراء. وجرت أيضاً في المساء حوارات عدة بين رئيس الوزراء ورئيس الاركان. ووصل نبأ وفاة بشير الى اسرائيل في حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً؛ وعندما اتخذ قرار، في خلال محادثات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين رئيس الوزراء ورئيس الاركان، بان يدخل جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية. وفي احدى المشاورات بين وزير الدفاع ورئيس الاركان كانت هناك اشارة الى امكانية مشاركة الكتائب في دخول بيروت الغربية. ان مسألة مشاركة الكتائب لم يشر اليها في تلك المرحلة من المحادثات مع رئيس الوزراء.

وما ان اتخذ القرار بدخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية حتى صدرت الاوامر العملية الملائمة. وصدر الامر الرقم

واحد، تلفونيا، في الساعة الثانية عشرة والثلاث من بعد منتصف الليل ما بين ١٤/٩/١٩٨٢ و ١٥/٩/١٩٨٢. وصدر الامران الرقم ٢ و ٣ في ساعات صباح يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. وصدر الامر الرقم ٤ في اليوم نفسه في الساعة الثانية بعد الظهر، واعطي الامر الرقم ٥ في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٦/٩/١٩٨٢، والامر الرقم ٦ في صباح يوم ١٦/٩/١٩٨٢. ولم تتضمن الاوامر الخمسة الاولى اي شيء بشأن دخول مخيمات اللاجئين ولكن الامر الرقم ٦ (الفقرة الثانية الوثيقة الرقم ٦، المستند ١٤) نص على ما يلي: «يجب عدم دخول مخيمات اللاجئين. ان تفتيش وتطهير المخيمات سيقوم به الكتائبون والجيش اللبناني».

وتنص الفقرة السابعة من الامر نفسه على ان الجيش اللبناني «مسموح له بالدخول الى اي مكان من بيروت بناء على طلبه». وبدأ دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية في الساعات البكرة من صباح يوم ١٥/٩/١٩٨٢.

٢٢ - في الليلة ما بين ١٤/٩/٨٢ و ١٥/٩/١٩٨٢ طار رئيس الاركان الى بيروت مع عدد من الاشخاص والتقى هناك مع القائد العام للجبهة الشمالية الميجر جنرال امير دروري ومع قائد الفرقة (فيما يلي: «الفرقة»). بعد ذلك توجه رئيس الاركان والاشخاص الذين يرافقونه الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث اشار حسب شهادته (صفحة ٢١٠) على قيادة الكتائب باعلان التعبئة العامة لجميع قواتهم وحظر التجول العام في كافة المناطق التي يسيطرون عليها، وان يكونوا على استعداد للمشاركة في القتال. وكان رد فعل قادة الكتائب الذين شاركوا في هذا الاجتماع هو انهم يحتاجون الى ٢٤ ساعة لتنظيم صفوفهم. وطلب رئيس الاركان من ضابط الاتصال الكتائبي القدوم الى المكان حيث المركز الامامي لقيادة الفرقة (فيما يلي: «مركز القيادة المتقدم»)، تحت قيادة البريغادير جنرال عاموس يارون. وفي خلال الاجتماع ابلغ رئيس الاركان قياديي الكتائب بان جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخل مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية، وان القتال الذي سيجري هناك سيكون على عاتق الكتائبيين (شهادة رئيس الاركان، صفحة ٢١١). وشهد



رئيس الاركان بان قرار دخول قوات الكتائب الى مخيمات اللاجئين تم بناء على اتفاق بينه وبين وزير الدفاع في الساعة الثامنة والنصف من مساء الليلة السابقة. والمخيمات المعنية هي صبرا وشاتيلا. وبعد الاجتماع في معسكر الكتائب ذهب رئيس الاركان الى مركز القيادة المتقدم.

وكان مركز القيادة المتقدم يقع على سطح مبنى مؤلف من خمس طبقات على بعد مائتي متر جنوبي غربي مخيم شاتيلا. ولم تكن حدود المخيمين محددة تماما. ويمتد مخيم صبرا على مساحة قدرها حوالي ٣٠٠ × ٢٠٠ متر ومخيم شاتيلا على مساحة تقدر بـ ٥٠٠ × ٥٠٠ متر (شهادة نائب مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، صفحة ٢٩٠). وكان المخيمان عمليا، كما مناطق سكنية. تحتوي المنطقة التي دخلها الكتائبون، كما سنرى، على مساكن دائمة وأزقة ضيقة وشوارع. وكان ممكنا من مركز القيادة المتقدم مشاهدة منطقة المخيمات بشكل عام. ولكن، بحسب ما قاله كافة الشهود الذين زاروا مركز القيادة، وهؤلاء هم عدد كبير من الشهود الذين نعتبر ان شهاداتهم يمكن الاعتماد عليها، كان من المستحيل مشاهدة ما يجري في أزقة المخيمين من مركز القيادة، حتى بمعونة المكبرات عيار ٢٠ × ١٢٠ التي كانت مركزة على سطح بناء مركز القيادة المتقدم. مرفق بهذا التقرير صورة جوية وخارطة جوية لمنطقة المخيمات، وكذلك خريطة عامة لبيروت (الفقرات ٢ و ٤ و ٥، الملحق ١).

لم يكن ممكنا الحصول على تفاصيل دقيقة بشأن السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين في بيروت. ويبلغ العدد التقريبي لسكان المخيمات في بيروت الغربية (برج البراجنة، الفاكهاني، صبرا وشاتيلا) حوالي ٨٥ ألف نسمة. وقد ادت الحرب الى هجرة هؤلاء السكان ولكن عندما توقف القتال، بدأت حركة عودة الى المخيمات. وحسب تقدير غير دقيق كان يوجد ٥٦ ألف نسمة في مخيم صبرا في اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (المحاضر، صفحة ٢٩). ولكن ليس هناك تأكيد بان هذا الرقم يعكس الحقيقة.

٢٤ - كان رئيس الاركان متواجدا في مركز القيادة المتقدم منذ ساعات الصباح الاولى ليوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. وبدأ جيش الدفاع

الاسرائيلي بدخول بيروت الغربية بعد الساعة السادسة صباحا بقليل. وفي خلال الساعات الاولى لدخول جيش الدفاع الاسرائيلي لم تكن هناك مقاومة مسلحة لقواته، وذلك كما يبدو لان القوات المسلحة التي كانت في بيروت الغربية اخذت على حين غرة. ولكن، في خلال بضع ساعات، تعرضت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لنيران القوات المسلحة التي كانت ما تزال موجودة في عدد من الاماكن في بيروت الغربية، مما ادى الى نشوب اعمال قتالية. وقد سببت المقاومة تأخيرا في سيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي على عدد من المناطق في المدينة وادت الى تغيير في خط التقدم. وادى هذا القتال الى مقتل ٣ من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي واصيب اكثر من مائة آخرين بجروح. وقد اطلقت نيران عيارات ثقيلة من مخيم شاتيلا باتجاه احدى كتائب جيش الدفاع الاسرائيلي (الكتيبة الطليعة) التي كانت تتقدم شرقي شاتيلا. وقتل احد جنود الكتيبة واصيب ٢٠ بجروح وتوقف تقدم الكتيبة في ذلك الاتجاه. وطوال يوم الاربعاء والى درجة اقل يوم الخميس (١٦ و ١٧/٩/١٩٨٢) اطلقت، بصورة متقطعة، قذائف الد.ار.بي. جي، ونيران الاسلحة الثقيلة من مخيمي صبرا وشاتيلا على مركز القيادة المتقدم وقوات الكتيبة القريبة. وردت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على النار بالمثل.

٢٥ - في يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢ وصل وزير الدفاع الى مركز القيادة المتقدم ما بين الثامنة والتاسعة صباحا. والتقى هناك برئيس الاركان، الذي ابلغه ما اتفق عليه مع الكتائبين، حول التعبئة العامة، حظر التجول ودخول الكتائبين الى المخيمات، وصادق وزير الدفاع على هذا الاتفاق. ومن على سطح مركز القيادة اتصل وزير الدفاع، تلفونيا، برئيس الوزراء وابلفه بانه ليست هناك مقاومة في بيروت وان جميع العمليات تسير بشكل حسن.

وقد حضر الاجتماع المشار اليه بين وزير الدفاع ورئيس الاركان على سطح بناء مركز القيادة المتقدم كل من مساعد وزير الدفاع السيد آفي دودائي، ومدير الاستخبارات العسكرية الذي قدم الى الاجتماع برفقة وزير الدفاع والممثل (١) عن الموساد (اسمه الكامل يظهر في لائحة الاسماء، الجزء الاول، الملحق ب) والميجور



جنرال دروري والبريفادير جنرال يارون وضابط  
المخابرات (ب) ورئيس جهاز الامن العام ونائب  
رئيس الاركان الميجر جنرال موشيه ليفي وضابط  
آخرون من جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا  
يرافقون وزير الدفاع، وسجل دودائي في دفتر  
ملاحظاته ما قيل وما اتفق عليه في خلال  
الاجتماع. وحسب شهادة دودائي، فانه قام بنقل  
هذه الملاحظات الى دفتر آخر، عرضت صفحات  
منه امامنا (المستند ١٠٣). وتقول الملاحظات،  
من بين ما تقوله، انه من المفترض ان يدخل  
الكتائبون الى المخيمات. واتصل وزير الدفاع  
برئيس الوزراء مرتين من مقر القيادة المتقدم.  
وحسب تسجيل هذه المخابرات (المستندان ١٠٠  
و ١٠١) تم الاتفاق، خلال احدى المخابراتين، على  
صياغة بيان الناطق باسم جيش الدفاع  
الاسرائيلي كما يلي (المستند ١٠١):

«عقب مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل  
دخلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت  
الغربية الليلة لتجنب حصول احتمالات خطيرة  
ولحفظ الهدوء.

«وتم تنفيذ عملية دخول جيش الدفاع  
الاسرائيلي من دون مقاومة».

ومن مركز القيادة المتقدم انتقل وزير الدفاع  
الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، وسجل  
محضر لهذا الاجتماع، الذي شارك فيه عدد من  
قياديين الكتائب ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات  
العسكرية ورئيس جهاز الامن العام وممثلون عن  
الموساد (المستند ٧٩)، وفي هذا الاجتماع قال  
وزير الدفاع، من بين ما قاله، ان جيش الدفاع  
الاسرائيلي سيتمركز في النقاط الحيوية ومفاصل  
الطرق في بيروت الغربية، ولكن يجب ان يدخل  
جيش الكتائب ايضا الى بيروت الغربية بعد دخول  
جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه يجب على قياديين  
الكتائب ان يبقوا على اتصال مع الميجر جنرال  
دروري؛ قائد المنطقة الشمالية، فيما يتعلق  
بالتنفيذ. وقد قام ضابط الاستخبارات (ب)  
بتسجيل محضر للاجتماع (المستند ٢٨). ومن  
هناك انتقل وزير الدفاع الى بكفيا الى منزل عائلة  
الجميل، ليقدم التعازي اليها.

وبعد الاجتماع مع عائلة الجميل في بكفيا  
انتقل وزير الدفاع الى المطار، والتقى في طريقه  
بالميجر جنرال امير دروري في احدى محطات

البنزين، واجتمعا بحضور عدد من الاشخاص  
بينهم مدير الاستخبارات العسكرية، ورئيس جهاز  
الامن العام والسيد دودائي ورئيس مكتب مدير  
الاستخبارات العسكرية ليفتنانت كولونيل حفروني.  
ويحدث في الاجتماع اوضاع القوات، وعرض  
الميجر جنرال دروري تفاصيل عملية دخول جيش  
الدفاع الاسرائيلي الى بيروت. ومن هناك ذهب  
وزير الدفاع الى المطار حيث التقى برئيس  
الاركان ونائب رئيس الاركان وذلك في الساعة  
الثانية بعد الظهر تقريبا. وبعدها عاد وزير الدفاع  
الى اسرائيل.

٢٦ - في ذلك اليوم، ١٥/٩/١٩٨٢ وبينما  
كان وزير الدفاع في بيروت جرى اجتماع في  
الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر في  
مكتب رئيس الوزراء بين رئيس الوزراء وآخرين  
مع سفير الولايات المتحدة السيد موريس درايبير  
وآخرين من السفارة الاميركية في اسرائيل، وفي  
خلال الاجتماع (محضر الاجتماع،  
المستند ١٢٠)، ابلغ رئيس الوزراء السيد درايبير  
بان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلت الى  
بيروت الغربية ابتداء من ساعات الصباح الاولى،  
وانه لم تكن هناك صدامات ذات مغزى، وان عمل  
جيش الدفاع الاسرائيلي اتخذ بهدف تجنب  
احداث محتملة، واننا كنا قلقين من احتمال حدوث  
حمام دم حتى في خلال الليل. وقال رئيس الوزراء  
ايضا ان الكتائبين كانوا يتصرفون بشكل ملائم  
وان قائدهم لم يصب في عملية الاغتيال، وهو  
يسيطر على قواته، وانه رجل جيد ونحن نثق بانه  
لن يسبب اية صدامات، ولكن ليس هناك من  
ضمان في ما يتعلق بالقوات الاخرى. و اضاف  
رئيس الحكومة ايضا ان الجهد الاولي الفوري  
كان الحفاظ على الهدوء، لانه طالما امكن حفظ  
الهدوء فانه سيكون من الممكن الوصول الى  
محادثات والا كان من الممكن وقوع مذابح. وقد  
جرى الحفاظ على الهدوء حتى الآن  
(المستند ١٢٠).

٢٧ - في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم  
الاربعاء، ١٥/٩/١٩٨٢، عقد اجتماع في مكتب  
نائب رئيس الاركان شارك فيه قادة فروع جيش  
الدفاع الاسرائيلي، من بينهم مساعد مدير  
الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث وتم فيه  
عرض موجز للاحداث. وبدأ الاجتماع بمراجعة

قدمها مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، حول التطورات السياسية المحتملة في لبنان بعد وفاة بشير الجميل، وقال ضابط الاستخبارات ذلك، من بين ما قاله (صفحة ٤ من نص المباحثات المستند ١٣٠) ان دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية ينظر اليه كامر حيوي ليس فقط من قبل المسيحيين، ولكن أيضا من قبل المسلمين الذين ينظرون الى جيش الدفاع الاسرائيلي على انه العامل الوحيد الذي يمكن ان يمنع حمام دم في المنطقة ويمكن ان يحمي المسلمين السفة من الكتائبين، وقال ضابط الاستخبارات انه حسب ما عرفته الاستخبارات فان الهجوم على بشير الجميل نفذه المرابطون وان لم يكن الامر مؤكدا. وفي خلال الاجتماع اعلن رئيس دائرة العمليات ان الكتائب «يشجعون على دخول المخيمات» (صفحة ٧ من المستند ١٣٠). وقام نائب رئيس الاركان بإبلاغ المجتمعين عن انطباعاته حول الاجتماع في المركز الرئيسي لحزب الكتائب في بيروت في ذلك اليوم، وان هناك تصميما على ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين وبعد ذلك ربما الى المدينة كلها ايضا. واضاف ان هذا يمكن «ان يؤدي الى اضطرابات»، لان القوات المسلحة في بيروت الغربية التي كانت هادئة في ذلك الوقت يمكن ان تثير اضطراب اذا علمت ان الكتائب آتون وراء جيش الدفاع الاسرائيلي (صفحة ١١، المستند ١٣٠).

٢٨ - في الساعة السادسة بعد الظهر تحدث وزير الدفاع من منزله مع رئيس الوزراء، وابلغه (المستند ٩٩) بان جيش الدفاع الاسرائيلي سيكون في جميع الامكنة بحلول المساء، وانه نقل كلمات رئيس الوزراء الى بيار الجميل وان «كل شيء يسير على ما يرام»، وان القرار الذي اتخذ في الليلة الماضية بإرسال جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت بالغ الاهمية، وانه كان من المحذور التأخر في ذلك.

٢٩ - بقي رئيس الاركان في مركز القيادة المتقدم في بيروت يوم الاربعاء، ١٥/٩/١٩٨٢ حيث تابع تطورات عمليات جيش الدفاع الاسرائيلي من هناك. وفي ذلك اليوم لم يصل ضباط الكتائب الى مركز القيادة المتقدم لتنسيق العمليات. ولكن الميجر جنرال دروري التقى بهم

في المساء وابلغهم بشكل عام بان دخولهم الى المخيمات يجب ان يتم من اتجاه مخيم شاتيلا. وقام الميجر جنرال دروري الذي لم يكن راضيا عن دخول الكتائبين الى المخيمات بجهد لاقتناع قادة الجيش اللبناني بان قواتهم يجب ان تدخل الى المخيمات وان عليهم ان يطلبوا من رئيس وزراء لبنان الموافقة على هذه الخطوة، الا ان رد الجيش اللبناني في ذلك الوقت كان سلبيا.

٣٠ - في الساعات البكرة من صباح يوم الخميس، ١٦/٩/١٩٨٢ غادر رئيس الاركان مركز القيادة المتقدم وعاد الى تل أبيب. وفي صباح اليوم نفسه، وعلى اثر ضغط سياسي، اصدر وزير الدفاع امرا بوقف العمليات العسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي، ولكن بعد وقت قصير الغى وزير الدفاع الامر. وفي الساعة العاشرة صباحا أجرى وزير الدفاع مشاورات في مكتبه مع رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية البريغادير جنرال يهوشوا ساغي ورئيس مكتب رئيس الاركان العقيد زاخارين والسيد دودائي (المستند ٢٧ هو تسجيل لما جرى في الاجتماع). وافتتح الاجتماع رئيس الاركان الذي اعلن ان «المدينة بكاملها بين ايدينا، هادئة تماما وتحت سيطرتنا، والمخيمات مغلقة ومطوقة، والكتائبون سيدخلونها ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة. امس، تكلمنا معهم... الحالة الآن هي ان المدينة بكاملها بين ايدينا والمخيمات جميعها مغلقة». وفي وقت لاحق قال رئيس الاركان بينما كان يشير الى خارطة، ان الفاكهاني وصبرا وشاتيلا مطوقة. وقال ايضا انه اذا وصل الكتائبون الى مرحلة التنسيق وادادوا المضي، فقد اتفق معهم على الدخول، وان بإمكان الجيش اللبناني الدخول ايضا الى المدينة عندما يشاء. وفي هذه المباحثات تحدث وزير الدفاع عن الضغط الاميركي الشديد لكي يغادر جيش الدفاع الاسرائيلي بيروت الغربية، والضغط السياسية من مصادر اخرى. وفي خلال الاجتماع كرر رئيس الاركان، مرات عدة، ان كل شيء في هذه اللحظة هادئ في بيروت الغربية. وحول الدخول الى المخيمات قال وزير الدفاع انه يفضل ارسال الكتائبين الى المخيمات (صفحة ٥، مستند ٢٧). وفي خلال المشاورات ابلغ وزير الدفاع رئيس الوزراء هاتفيا بان «القتال انتهى ومخيمات اللاجئين محاصرة. اطلاق النار توقف. ولم نتكبد



خسائر اضافية، كل شيء هادئ وساكن. في مواجهتي يجلس رئيس الاركان، الذي وصل قبل قليل من هناك، كل النقاط الرئيسية في ايدينا، كل شيء انتهى وسأحضر رئيس الاركان الى اجتماع الوزارة. هذه هي الحالة الآن... وبعد هذا الحديث قدم رئيس الاركان تقريراً عن الاتصالات التي جرت ليلة ١٤/٩/١٩٨٢ مع اعضاء المرابطين، والتي قال فيها اعضاء هذه الميليشيا انهم غير قادرين على التخفي. وانهم لبنانيون، وانه ليس لديهم شك بان الكتائبيين سيقومون بقتلهم فوراً او بعد بعض الوقت. واضاف رئيس الاركان «ان هناك نوعاً من الحالة المزدوجة وانهم [الكتائبيين] مرتبكون ويغلون بمشاعر الانتقام ويمكن ان تكون هناك انهيار من الدماء. لن ندخل الى مخيمات اللاجئين» (صفحة ٧، مستند ٢٧)، وكما قلنا شارك في هذه المشاورات مدير الاستخبارات العسكرية الذي تحدث عن عدد من الاشياء خلال المباحثات، تظهر في المحضر الذي أشرنا اليه.

٢١ - وصل قياديو حزب الكتائب الى مرحلتهم الاولى من التنسيق والمتعلقة بدخول قواتهم الى المخيمات في حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس، ١٦/٩/١٩٨٢ والتقوا بالميجر جنرال امير دروري في مقر قيادة احدى الفرق. واتفق في هذا الاجتماع على انهم سيدخلون المخيمات وينسقون هذا العمل مع البريغادير جنرال يارون، قائد الفرقة. وبدأ هذا التنسيق بين البريغادير جنرال يارون وقياديين الكتائب بعد ظهر الخميس في مركز القيادة المتقدم. واتفق في هذا الاجتماع على ان تدخل مجموعة من ١٥٠ مقاتلاً من قوة الكتائب الى المخيمات وان يتم ذلك من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق. وتحدث البريغادير جنرال يارون مع الكتائبيين عن اماكن تجمع [الفدائيين] في المخيمات وايضا حذرهم من ايداء السكان المدنيين، لقد اشار الى ذلك، حسب ما قال، لانه يعرف ان طبيعة سلوك الكتائبيين لا تشبه سلوك جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه حصلت نزاعات بينه وبين الكتائبيين حول هذا الموضوع في السابق. واقام يارون مراكز مراقبة على سطح مركز القيادة المتقدم وعلى سطح مبنى آخر قريب، برغم انه كان يعرف انه من المستحيل مشاهدة الكثير مما

يجري في المخيمات من نقاط المراقبة هذه. وصدر ايضا امر متعلق باجراء احتياطي اضافي كان هدفه التحقق من اعمال قوات الكتائب خلال عملياتهم في المخيمات (هذا الاجراء موجود في الجزء الخامس من الملحق «ب»). واتفق ايضا على ان يبقى ضابط اتصال كتائبي مع جهاز اتصال على سطح مركز القيادة المتقدم، اضافة الى وجود ضابط من الموساد في مركز قيادة الكتائب، وكانت وحدة الكتائب المفترض ان تدخل المخيمات وحدة المخابرات التي يقودها كما قلنا ايلي حبيقة. ولم يدخل حبيقة الى المخيمات مع وحدته بل بقي على سطح مركز القيادة المتقدم خلال الليل (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٧٢٦). واختيرت هذه الوحدة لدخول المخيمات في ذلك الوقت لسببين، الاول - لان الكتائبيين وجدوا صعوبة في تجنيد وحدة اخرى ملائمة حتى ذلك الوقت، وثانياً - لان افراد هذه الوحدة كانوا معتبرين مدربين تدريباً خاصاً على اكتشاف [الفدائيين] الذين يحاولون التخفي بين السكان المدنيين.

٢٢ - في ١٦/٩/١٩٨٢ نشر مكتب وزير الدفاع وثيقة موقعة من قبل احد المساعدين الشخصيين لوزير الدفاع السيد آفي دودائي وتحتوي على «ملخص وزير الدفاع لما جرى في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢». هذه الوثيقة (مستند ٢٤) هي موجز للامور التي سجلها دودائي خلال زيارة وزير الدفاع لبيروت في ١٥/٩/١٩٨٢. كما جرى تفصيله سابقاً. وفي مقاطع مختلفة من الوثيقة توجد اشارة الى تعليمات وزير الدفاع المتعلقة بدخول بيروت الغربية. والتعليمات في الفقرة «و» مهمة بالنسبة للقضية التي بين ايدينا، وتقول:

«و- عنصر واحد فقط هو جيش الدفاع الاسرائيلي، يجب ان يقود القوات الموجودة في المنطقة. وبالنسبة لعملية المخيمات يجب ان يرسل الكتائبيون الى هناك».

الوثيقة كانت موجهة الى رئيس الاركان ونائب رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية. وقد تلقى مكتب مدير الاستخبارات العسكرية هذه الوثيقة، بحسب الطابع الظاهر على النسخة في ١٧/٩/١٩٨٢ (المستند ٢٥).

وفي الشهادات التي استمعنا اليها، قدمت



تعقيبات مختلفة على التعليمات بأن جيش الدفاع الاسرائيلي فقط يقود القوات في المنطقة. وفي التعقيب الذي قدمه رئيس الاركان على هذه التعليمات (صفحة ٢٥٧)، جاء انها تعني انه في الاتصالات مع الاطراف الخارجية وخصوصا الكتائب، يقود جيش الدفاع الاسرائيلي فقط وليس اي طرف اسرائيلي آخر مثل الموساد، القوات في المنطقة. ولكن هذا لا يعني ان قوات الكتائب ستكون تحت قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي، من جهة اخرى، وحسب التفسير الذي قدمه مدير الاستخبارات العسكرية لهذه التعليمات (صفحة ١٢٧، و١٥٢٢) فانها تعني ان كل القوات العاملة في المنطقة ومن ضمنها الكتائب ستكون تحت سلطة جيش الدفاع الاسرائيلي، وتعمل استنادا الى تعليماته.

٢٢ - بدأ دخول الكتائب الى المخيمات في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢. في ذلك الوقت كانت هناك قوات [فدائية] مسلحة في المخيمات. لا يمكننا معرفة طاقة هذه القوات ولكنها كانت مزودة بانواع مختلفة من الاسلحة التي استخدمت، حتى قبل دخول الكتائب، ضد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي بلغت المنطقة، وايضا ضد مركز القيادة المتقدم لجيش الدفاع الاسرائيلي. ومن الممكن ان نفترض ان هؤلاء [الفدائيين] المسلحين لم ينسحبوا خلال الانسحاب العام، ولكنهم بقوا في المخيمات لسببين هما: تجديد الفعالية السرية [للفدائيين] في مرحلة لاحقة وحماية السكان المدنيين الذين بقوا في المخيمات، مع الأخذ بالاعتبار ان استمرار العداء بين الفئات والمنظمات المختلفة يجعل اي فئة من المدنيين العزل عرضة لخطر مذبحة. ويجب ان يضاف هنا انه في خلال المفاوضات من اجل الانسحاب قدمت ضمانات، من قبل ممثل الولايات المتحدة الذي ادار المفاوضات، لامن المسلمين في بيروت الغربية بعد تأكيدات قدمت من حكومة اسرائيل ومن لبنان.

في غضون ذلك وكما قلنا، تركت القوة المتعددة الجنسيات لبنان وتعطلت جميع الخطط المتعلقة بسيطرة الحكومة اللبنانية على الوضع في بيروت الغربية بسبب اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل.

الاحداث منذ دخول الكتائبين الى مخيمي صبرا وشاتيلا وحتى خروجهم منها

٢٤ - حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دخلت عناصر كتائبية الى مخيم شاتيلا من الغرب والجنوب، في مجموعتين. وبعدما اجتازوا الحاجز الذي يحيط بالمخيمات لم تعد تحركاتهم داخل المخيم منظورة من سطح مركز القيادة المتقدم او من مراكز المراقبة في اماكن اخرى. وقد حاول ضابط المخابرات في الفرقة ان يتابع تحركاتهم من مكان الى مكان، مستخدما منظارا مزدوجا فلم يتمكن من رؤية تحركاتهم اراعمالهم. ومع دخول الكتائبين الى المخيمات، فان النيران التي كانت تأتي من المخيمات تغير اتجاهها، والرمية التي كانت توجد ضد جيش الدفاع الاسرائيلي بدأت تتحول مباشرة نحو اتجاهات اخرى.

وقد طلب ضابط الارتباط الكتائبي ج (واسمه الكامل مبين في لائحة الاسماء. القسم ١، الفقرة ب)، الذي كان موجودا على سطح مركز القيادة المتقدم، من جيش الدفاع الاسرائيلي تزويد القوة التي دخلت المخيمات بالانارة اذ ان دخولها الى المخيمات تم مع حلول الظلام. واعطيت الانارة في الاصل من فرقة من الهاون وايضا من الطائرات. ولكن بما ان الانارة بواسطة الطائرات تتضارب مع اجلاء ضحايا من وحدة من جيش الدفاع الاسرائيلي، فقد تم ايقاف مصدر الانارة هذا، واستمرت الانارة عن طريق الهاون بشكل متقطع خلال الليل. وفي حوالي الثامنة مساء، اعلن ضابط الاتصال الكتائبي ج، ان الكتائبين الذين دخلوا المخيمات تكبدوا خسائر، وانه قد تم اجلاء هذه الخسائر من المخيمات. وكان الميجر جنرال دروري في مركز القيادة المتقدم منذ حوالي الساعة السابعة والنصف مساء وتابع القتال، بالمدى الذي كان فيه ذلك منظورا من سطح مركز القيادة المتقدم. وقد غادر مركزه بعد الساعة الثامنة مساء.

٢٥ - كان عدد من رجال شعبة المخابرات، وعلى رأسهم رئيس قسم المخابرات في الفرقة، متواجدين في المبنى، حيث يقع مركز القيادة المتقدم. ولقد امر ضابط المخابرات الذي كان

يريد الحصول على معلومات حول اعمال الكتائبين، بالقيام بعملين للحصول على ذلك (والعملان مفصّلان في القسم ٥، الملحق ب) وبنتيجة العمل الاول لم يتم الحصول على معلومات ما. اما نتيجة العمل الثاني، فتمثلت في تلقي الضابط تقريراً اشار الى ان ضابط الاتصال الكتائبي سمع عبر الراديو، من احد الكتائبين داخل المخيمات، انه امسك بـ ٤٥ شخصاً. كان هذا الكتائبي يسأل ماذا عليه ان يفعل بهم، فاجابه ضابط الاتصال: «اعمل بمشيئة الله»، او كلمات لها المعنى نفسه. وقد تلقى ضابط المخابرات هذا التقرير في حوالي الساعة الثامنة مساءً، من شخص سمع المحادثة من على السطح، لكنه لم يرسل هذا التقرير الى اية جهة لان اجتماعاً لبعض الضباط كان من المقرر عقده في مقر القيادة الميدانية بعد ذلك بقليل.

٢٦ - في الوقت نفسه، اوقبل ذلك بقليل، في حوالي الساعة السابعة مساءً، سمع الملازم الول، الذي كان يعمل مديراً لقائد الفرقة محادثة اخرى، تمت على جهاز الاتصالات الكتائبي. وبلاستناد الى شهادة الملازم الول، فانه سمع حين كان على سطح مركز القيادة المتقدم، ضابطاً كتائبياً من القوة التي دخلت المخيمات يقول لايلى حبيقة بالعربية ان لديه خمسين امرأة وطفلاً، فماذا يفعل بهم، فقال له حبيقة عبر الراديو: «انها المرة الاخيرة التي تسألني فيها سؤالاً كهذا، انك تعلم تماماً ماذا عليك ان تفعل». بعد ذلك اخذ الكتائبون الذين كانوا في مركز المراقبة يضحكون بصوت مرتفع، وفهم الول ان ذلك يعني مقتل النسوة والاطفال. واستناداً الى شهادته، فان البريغادير جنرال يارون الذي كان ايضا على سطح مركز القيادة المتقدم سأل الول ماذا سمع عبر الراديو وبعد ان نقل اليه فحوى المحادثة، اتجه يارون الى حبيقة وتحدث معه بالانكليزية لمدة خمس دقائق (شهادة الول، انظر الصفحات من ١٢٠٩ الى ١٢١٠)، ولم يستمع الملازم الول الى المحادثة بين يارون وحبيقة.

٢٧ - البريغادير جنرال يارون، الذي كان على سطح مركز القيادة المتقدم تلقى من الملازم الول تقريراً عما سمعه، وبناء على شهادة يارون جاء في التقرير المقدم من الول ان هذا الاخير سمع احد الكتائبين وهو يسأل قائده ماذا يفعل

بـ ٤٥ شخصاً فاجابه ان يفعل ما امره الله به (شهادة يارون، الصفحات ٦٩٦ و ٧٣٠). واستناداً الى يارون فانه من خلال ما سمعه ان الامر يتعلق بقتل ٤٥ [فدائياً]. وفي شهادته، يربط يارون هذا التقرير بما سمعه خلال الاجتماع اليومي المسائي، الذي ستم مناقشته لاحقاً، من ضابط المخابرات في الفرقة. ومن ملاحظات يارون في شهادته يظهر انه تعامل مع التقريرين، وهما تقرير الول وتقرير ضابط المخابرات، بوصفهما تقريراً واحداً من مصدرين مختلفين. ولا يوجد لدينا اي شك في انه في هذه الحالة، كان هناك تقريران مختلفان ومنفصلان. وكما اشرنا فان التقرير الذي تلقاه ضابط المخابرات جاء من محادثة عبر الراديو اجراها ضابط الاتصال الكتائبي ج. ومع ان التقريرين يشيران الى مجموعة من ٤٥ - ٥٠ شخصاً، ينبغي عدم استبعاد ان يكون محور الاسئلة التي وجهت عبر الراديو يشير الى المجموعة نفسها من الاشخاص التي تم الامساك بها، وذلك ايضا من خلال كون الاجابات المعطاة قد اختلفت في محتواها. فاجابة ضابط الاتصال كانت في ان ينفذ بمجموعة الاشخاص ما امر به الله، بينما كانت اجابة حبيقة مختلفة. والواضح ان محادثتين مختلفتين قد جرتا وتعلقان بمصير اشخاص وقعوا في ايدي الكتائبين. وكما ذكر، فان يارون لم ينف في شهادته ان الول ترجم له واخبره بما سمعه حين كانا معا على سطح مركز القيادة المتقدم، ولا يوجد لدينا اي سبب كي نعتقد ان الول لم يخبر يارون بكل ما سمعه. وتجدر الاشارة الى ان الملازم الول تقدم بشهادته امامنا بعد ان ادلى البريغادير جنرال يارون بشهادته وقبل ان ترسل الملاحظات استناداً الى الفقرة ١٥ (١) من القانون، كما ان افادته امام المحققين (رقم ٨٧) اعطيت ايضا بعد شهادة البريغادير جنرال يارون. ولم يتقدم البريغادير جنرال يارون بشهادة مرة ثانية بعد الملاحظة التي ارسلت اليه استناداً الى الفقرة ١٥ (١) من القانون، ولم يطالب باعادة استجواب الملازم الول. اننا نجزم بان الملازم الول اطلع البريغادير جنرال يارون على مضمون المحادثة التي جرت مع ايلى حبيقة كما ذكر اعلاه.

٢٨ - وثمة تقرير اضافي عن اعمال الكتائبين



في المخيمات تجاه المدنيين هناك، جاء من ضابط الاتصال الكتائبي ج، فهو حين دخل الى غرفة الطعام في مبنى القيادة المتقدم حوالي الساعة الثامنة مساء قال لاكثر من شخص ان الكتائبين قتلوا حوالي ٢٠٠ شخص، بينهم مدنيون. وقد ذكر ذلك في حضور العديد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا هناك ومنهم البريغادير جنرال يارون. ولدينا اكثر من رواية عن الكلمات الصحيحة التي جاءت في اقوال ج. لكن من خلال كل الشهادات تبين لنا انه قال، انه بنتيجة العمليات الكتائبية حتى ذلك الوقت قتل ٣٠٠ [فدائي] ومدني في المخيمات. وضابط الاتصال الكتائبي ج عاد بعد فترة قصيرة الى غرفة الطعام وصحح تقريره الاول حين قلل عدد الضحايا من ٢٠٠ الى ١٢٠.

٣٩ - في الساعة الثامنة واربعين دقيقة من ذلك المساء عقد اجتماع لتوضيح الموقف في مبنى مركز القيادة المتقدم، شارك فيه عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في المبنى في ذلك الوقت، وفي اولهم يارون. وقد تم تسجيل الملاحظات التي اثيرت في الاجتماع من قبل ميجر في شعبة عمليات التدريب، قسم التاريخ، واعطي شريط التسجيل لنا (الملحق ١٥٥). ولقد تحدث يارون في الاجتماع عن تقدم جيش الدفاع الاسرائيلي وعن انتشاره ودخول الكتائبين الى المخيمات واعمال التمشيط فيها، وبعد الاجتماع تكلم ضابط المخابرات في الفرقة وقال حول مراقبته [لفدائيين] وقوات مسلحة اخرى في بيروت الغربية، ما يلي (ص ٤ و ٥، الملحق ١٥٥):

«اليوم دخل الكتائبون. لا اعرف ما هو مستوى المعارك التي يقومون بها. من الصعب مشاهدتها بسبب الظلام... الانطباع هو ان قتالهم ليس جديا كثيرا. وقد تكبدوا خسائر كما تعلمون: جريحان، واحد في ساقه وواحد في يده. تم اجلاء الاصابات في احدى سيارات الاسعاف التابعة لهم. ويبدو انهم مترددون بشأن ماذا سيفعلون بالاشخاص الذين يجدونهم في الداخل. من جهة، يبدو انه لا وجود [لفدائيين] هناك في المخيم، صبرا فارغ. ومن جهة اخرى يبدو انهم جمعوا النساء والاطفال والشيوخ. الذين لا يعرفون ماذا عليهم ان يفعلوا بهم بالضبط (عاموس، هذا

استمرار لمحادثة). وبالتأكيد كان لديهم نوع من القرار المبدئي بتجميعهم وقيادتهم الى مكان ما خارج المخيمات. من جهة اخرى سمعت من (ضابط الاتصال الكتائبي ج) ان «قوموا بما يملية قلبكم عليكم لان كل شيء يأتي من عند الله، اي ليس انا». وعند هذه النقطة قاطع يارون ضابط المخابرات ودار الحوار الاتي بينهما:

— يارون: «لا شيء، لا. لا. لقد ذهبت لرؤيته فوق وليس لديهم مشاكل اطلاقا».

— ضابط المخابرات: «هل حياة الناس الذين هناك تتعرض لاي خطر؟»

— يارون: «لن تكون كذلك، لن يؤذوهم».

بعد هذا الحوار، انتقل ضابط الاستخبارات الى مسألة اخرى. ولم تجر الاشارة مرة اخرى الى اعمال الكتائبين في المخيمات في هذا الاجتماع.

في شهادته يوضح البريغادير جنرال يارون ملاحظته حول زيارته حين قال: «ذهبت لرؤيته فوق وليست لديهم مشاكل اطلاقا، فقال انه تحدث مرات عدة ذلك المساء مع الضباط الكتائبين على سطح مركز القيادة المتقدم بعد ان سمع التقرير الاول عن الـ ٤٥ شخصا، وبعد ان سمع التقرير حول ٢٠٠ ضحية ثم ١٢٠؛ وانه على الرغم من شكه، في صحة التقارير وعدم فهمه منها ان اطفالا ونساء ومدنيين قتلوا في المذابح التي ارتكبتها الكتائبون، فانه حذرهم مرات عدة من ايذاء المدنيين. وقد اكدوا له انهم سينفذون الاوامر المناسبة المتعلقة بذلك (ص ٧٣١ و ٧٣٢).

٤٠ - وما بين حوالي الساعة العاشرة والحادية عشرة ليلا اتصل، تلفونيا، ضابط استخبارات الفرقة بالقيادة الشمالية وتحدث مع نائب مسؤول المخابرات هناك عما اذا كانت القيادة الشمالية قد تلقت اي نوع من التقارير. وحين اجيب بالنفي، قام الضابط ابلاغ المسؤول التقرير الذي قدمه الضابط الكتائبي حول مقتل ٣٠٠ [فدائي] ومدني وكيف ان العدد انخفض بعد ذلك الى ١٢٠ فقط. وطلب الضابط من المسؤول فحص المسألة بدقة اكبر. وكان ضابط المخابرات (١) في الغرفة اثناء المحادثة، وحين سمع موضوع التقرير اتصل هاتفيا بشعبة المخابرات لشؤون الابحاث في القيادة العامة، وتحدث مع ضابطين هناك واخبرهما بان عناصر كتائبية قامت



بتصفية ٢٠٠ [فدائي] ومدني (افادة ضابط المخابرات ١ الصفحة ٥٧٦). و اضاف «أ» ان لديه شعورا ثقيلًا حول مغزى التقرير وأنه ينظر اليه من خلال كونه تقريرًا مهما وحساسا للغاية قد يؤثر اهتمام المسؤولين الكبار، وان هذا هو نوع التقرير الذي يجب ان يقدم الى مدير المخابرات العسكرية لكونه سيثير اهتمامه شخصيا. وفي اعقاب هذه المعلومات، قام رجال شعبة المخابرات/ الابحاث في القيادة العامة الذين تلقوا التقرير، بإجراء بعض الايضاحات الهاتفية وارسل التقرير الى شخصيات مختلفة. وطريقة ارسال التقرير ومعالجته مذكورة في الفقرة ٦ من الملحق ب. ويكفي ان نشير هنا الى ان تقريرًا هاتفيًا حول هذه المعلومات ارسل الى ليفتانت كولونيل حفروني، مدير مكتب رئيس المخابرات العسكرية في الساعة ٥،٣٠ من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وقد وصل محتوى التقرير الذي وزع في وحدات مختلفة من المخابرات الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية، ونصه موجود في الملحق ٢ للمستند ٢٩. والوثيقة تحتوي ملاحظة بان اصلها من مركز القيادة المتقدم في القيادة الشمالية وأنه تم استلامها في الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة من مساء ١٦ ايلول ١٩٨٢. وهذا هو محتوى التقرير: «ارسلت معلومات اولية من قبل قائد القوة الكتائبية في مخيم شاتيلا للاجئين تذكر ان رجاله قاموا بتصفية حوالي ٣٠٠ شخص، والرقم يضم [فدائيين] ومدنيين.

اما ردة الفعل في مكتب رئيس المخابرات العسكرية على التقرير فستتم مناقشتها لاحقا في هذا التقرير.

٤١ — في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دعي مجلس الوزراء الى جلسة اشترك فيها الى جانب رئيس الوزراء واعضاء الحكومة (باستثناء الوزراء الخمسة الذين كانوا في الخارج) عدد من الاشخاص الذين لم يكونوا اعضاء في الحكومة، ومن بينهم رئيس الاركان، ورئيس الموساد ومدير المخابرات العسكرية. اما الموضوع الذي تمت مناقشته في الاجتماع فكان الوضع في لبنان على اثر اغتيال بشير الجميل. وفي بداية الجلسة ذكر رئيس الوزراء تسلسل الاحداث التي تلت التقرير حول محاولة اغتيال بشير. ثم قدم وزير الدفاع

عرضاً تفصيلياً. اما رئيس الاركان فقدم تفاصيل حول عملية جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت الغربية وحول اجتماعاته مع المسؤولين الكتائبيين. وقال، من بين ما قاله، انه ابلغ القادة الكتائبيين ان على رجالهم الاشتراك في العملية والدخول الى حيث حدد لهم، وانهم سيبدأون خلال ذلك المساء القتال وسيدخلون الى حدود صبرا، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتعهد بعدم اقتال عملياتهم، لكن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخلوا الى المخيمات ولن يقاتلوا مع الكتائبيين، والافضل ان يدخل الكتائبيون الى المخيم «بطرفهم الخاصة» (ص ١٦ من محضر الاجتماع، مستند ١٢٢). وفي ملاحظاته اوضح رئيس الاركان ان المخيمات محاصرة «من قبلنا» وان الكتائبيين سيبدأون عملياتهم في تلك الليلة في المخيمات، وان بإمكاننا اعطاءهم الاوامر في حين ان اعطاء الاوامر للجيش اللبناني كانت مستحيلة، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتم دعمه من قبل الكتائبيين وربما ايضا من الجيش اللبناني لجمع السلاح. وفيما يتعلق بنتائج اغتيال بشير الجميل قال رئيس الاركان انه في هذه الحالة المستجدة قد يحدث امران: الاول ان الهيكلية الكتائبية قد تنهار برمتها، وهو ما لم يحدث بعد. اما الاحتمال الثاني فهو ما ذكره رئيس الاركان (الصفحة ٢١ — ٢٢ من المستند ١٢٢): «ان الامر الثاني الذي سيحدث، ولا فرق ما اذا كنا هناك ام لا، هو انفجار الثأر، الذي قد اتخيل كيف سيبدأ ولا اعرف كيف سينتهي. الانفجار سيكون بينهم جميعا، ولن يتمكن الاميركيون ولا غيرهم من تقديم اية مساعدة. يمكننا ان نوقف هذا الانفجار لكنهم بدأوا اليوم بقتل الدروز هناك. لا فرق من وكيف. لقد بدأوا بقتل بعضهم، فمقتل درزي اليوم كاف لكي يقتل اربعة اطفال مسيحيين في اليوم التالي، سيجدونهم مذبحين تماما كما حدث قبل شهر. وهكذا سيبدأ الانفجار. اذا لم نكن هناك — سيكون انفجارا من نوع لم يسبق له مثيل. وبدأت ارى في عيونهم ما يسعون اليه. بعد ظهر امس التقيت مجموعة من الضباط الكتائبيين وكانوا لا يزالون مصدومين ولم يكونوا بعد قد اقمعوا انفسهم كيف تحطم املهم بنفخة واحدة، امل بنوا من اجله وضحوا كثيرا، والآن لم يعد امامهم سوى ان يقوموا بشيء واحد وهو الثأر، وسيكون

رهيباً.

وعند هذه النقطة ستل رئيس الاركان «اذا كانت هناك اية فرصة لمعرفة من قام بذلك وتوجيههم نحو من ارتكب عملية القتل»، فتابع قائلاً: «لا ليس هناك شيء من هذا القبيل، والثار العربي يعني انه اذا قام احد بقتل احد من القبيلة، فان القبيلة كلها تصبح مذنبية. وستمضي مئة سنة وسيبقى الواحد يقتل الآخر من القبيلة التي قتلت قبل مائة عام...»

«لقد قلت هذا لدرابير اليوم، وهو قال ان هناك جيشاً لبنانياً، الخ. قلت له انه كان كافياً ان يقول امين الجميل، شقيق بشير كلمة «الثار» خلال جنازة بشير. ان هذه حرب لن يتمكن احد من ايقافها. قد لا تحدث غداً، لكنها ستحدث». «يكفي انه لفظ كلمة الثار، لكي تبدأ المؤسسة كلها في شحذ سكاكينها».

ومع انتهائه من ابداء ملاحظاته، قام رئيس الاركان الى خريطة شرح عليها انه باستثناء قسم واحد فان كل شيء بين يدي جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي لم يدخل الى مخيمات اللاجئين «والكتائبون سيبدأون هذه الليلة في الدخول الى المنطقة ما بين صبرا والفكاهاني» (صفحة ٢٥). وخلال الاجتماع قدم رئيس الموساد ملخصاً للوضع بعد اغتيال بشير لكنه لم يشير الى دخول الكتائبين الى المخيمات. وكانت هناك مناقشة كبيرة في ذلك الاجتماع حول خطر ردة فعل الولايات المتحدة على دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية، فكان الرأي العام للمجتمعين ان الدخول اليها صحيح وله ما يبرره. ومع اقتراب الجلسة من نهايتها، بدأ الحديث عن صياغة قرار، فقال نائب رئيس الوزراء دافيد ليفي ان المشكلة ليست في صياغة الحل، وانما في ان بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت سوف يؤدي الى وضع غير مرغوب فيه من الضغط المكثف ضد بقائه هناك، وذكر ليفي انه قبل دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت، وتابع بعد ذلك قائلاً (ص ٩١):

«اردنا في فترة معينة تجنب الفوضى، التي لا يمكن تجاهل نتائجها. عندما تحصل الفوضى، التي يمكن لآخرين استغلالها، نستطيع اعطاء تفسيرات مقنعة، غير ان حجتنا يمكن ان تصبح غير مقنعة، ويمكن ان ينظر اليها بوصفها لا نملك

اية مصداقية. عندما استمع الى خبر دخول الكتائبين الى منطقة معينة، وانا اعرف ما هو معنى الثار بالنسبة اليهم، وما هو نوع المذابح. عندها لن يصدق احد اننا دخلنا من اجل ان نفرض النظام هناك، وسيتعين علينا الوصول الى وضع سوف نتحمل اللوم عليه، وتقسيراتنا لن تجدي...».

لم يصدر اي رد فعل على كلام ليفي من قبل الذين حضروا الجلسة. وقبل انتهاء الجلسة، قدم رئيس الحكومة مسودة قرار، ادخلت بعض التعديلات عليه، ووافق عليه جميع الوزراء. ويبدأ القرار بالكلمات التالية:

«على اثر اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، اتخذ جيش الدفاع الاسرائيلي مواقع له في بيروت الغربية، حيث ما يزال الفا رجل من [الفدائيين] مجهزين بأسلحة حديثة وثقيلة، في بيروت، منتهكين بذلك اتفاق الجلاء عن المدينة». ولا بد من الاشارة هنا الى ان مدير المخابرات العسكرية كان موجوداً في بداية الاجتماع. لكنه غادر بعد ان سمح له وزير الدفاع بذلك. وذلك بعد بداية الجلسة بوقت غير طويل، وقبل ان يبدأ د. ليفي باعطاء ملاحظاته، المشار اليها اعلاه، بوقت طويل.

٤٢ — لم يقم يارون باخبار الميجور جنرال دروري بالتقارير التي وصلتته مساء الخميس حول اعمال الكتائبين تجاه غير المصاربين في المخيمات، ولم تصل التقارير حول الاعمال الشاذة الى دروري حتى الجمعة ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في ساعات الصباح. وقد اتصل دروري في الصباح بالبريفادير جنرال يارون وتلقى منه تقريراً حول مسائل الحرب المختلفة وسمع منه ان الكتائبين تكبدوا بعض الضحايا، ولم يسمع شيئاً حول الضحايا من المدنيين في المخيمات (شهادة دروري صفحة ٤٠٤). وخلال ذلك الصباح تحدث دروري مع رئيس الاركان وسمع منه ان رئيس الاركان قد يأتي الى بيروت في اليوم نفسه.

وفي الساعات الاولى من الصباح كانت هناك مذكرة على طاولة في قاعة عمليات القيادة الشمالية في عاليه. وجاء فيها انه «خلال الليل دخل الكتائبون الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا. وعلى الرغم من انه تم الاتفاق على انهم لن يقوموا بايذاء المدنيين فانهم «ذبصوهم».



لم يقوموا بعمليتهم بطريقة منظمة انما عشوائيا وتكبدوا خسائر من بينها مقتل شخصين، وهم يستعدون للقيام بعمليات اخرى اكثر تنظيما.

ورأى ليفتنانت كولونيل ايديل، وهو من شعبة عمليات التدريب/ قسم التاريخ، المذكرة على الطاولة فنقلها الى دفتره وضمنها تفاصيل حول بعض الاحداث، كما هو مطلوب منه بحكم مركزه. ولكنه لم يبلغ ضباطا آخرين في المكان بمحتوى هذه المذكرة. ولم يكن واضحا من كتب المذكرة او مصدر المعلومات التي تضمنتها برغم التحقيقات التي تمت مع اشخاص عديدين كانت لهم مواقع في المكان الذي وجدت فيه المذكرة. اما المذكرة ذاتها فاننا لم نجدها. ونحن نعلم محتواها لان ايديل سجلها في دفتره.

وقد عقدت قيادة الجبهة الشمالية اجتماعا للمسؤولين فيها في الساعة الثامنة صباحا، وفيه لم يقل احد شيئا عن وجود تقارير حول اعمال الكتائبين في المخيمات.

خلال ليل الخميس - الجمعة تسرب التقرير المتضمن التجاوزات التي ارتكبتها الكتائبين في المخيمات بين صفوف ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في مركز القيادة المتقدم. وقد قتل كتائبان تلك الليلة خلال عملياتهم في المخيمات، وحين وصلت المعلومات هذه الى ضابط الاتصال الكتائبي (ج) مع شكوى تقدم بها احد القيايين الكتائبين الميدانيين من ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يوفر انارة كافية، طلب الضابط الكتائبي من ليفتنانت كولونيل ترايبر، وهو احد ضباط شعبة العمليات في مركز القيادة المتقدم زيادة عملية الانارة للكتائبين. فكان جواب ترايبر ان الكتائبين قتلوا ٣٠٠ شخص وانه غير عازم على تأمين الانارة لهم (شهادة الملازم الول، الصفحة ١٢١٢ و١٢١٣). وبعد ذلك امر ترايبر بتأمين انارة محدودة للكتائبين.

وفي الساعات الاولى من الصباح، سمع ضباط آخرون في مركز القيادة المتقدم من ضابط الاتصال الكتائبي (ج) ان عمليات القتل ارتكبت في المخيمات، لكنها توقفت (التصريحات ٢٢ و١٦٧).

وحوالي الساعة التاسعة من صباح الجمعة، اجتمع البريغادير جنرال يارون بممثلين عن الكتائب في مركز القيادة المتقدم وتناقش معهم

حول دخول قوة اضافية كتائبية الى المخيمات. وبعد ذلك، وحسب شهادة الميجر جنرال دروري (الصفحة ١٦٠٠) فان دروري اجتمع بيارون في المدينة الرياضية في بيروت وتناقشا حول نشاط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ومواضيع اخرى ترتبط بالحرب. غير ان يارون لم يقل له شيئا خلال الاجتماع حول التجاوزات التي ارتكبتها الكتائبين. وتحتوي شهادة يارون تفسيراً مختلفاً حول الحديث بينه وبين دروري في ذلك الصباح. واستنادا الى شهادته، تلقى يارون تقارير في ذلك الصباح عن امرأة اشتكت من ان الكتائبين ضربوها على وجهها وعن طفل اختطف وجاء والده يشتكي الى ضابط العمليات الاسرائيلي في المنطقة، وان يارون شاهد ضابط الارتباط الكتائبي ج يناقش ضباطا كتائبين آخرين. واستنتج يارون من هذا ان شيئا ما ليس على ما يرام، وحسب قوله «شممت رائحة غير حسنة» (ص ٧٠٠). واتصل يارون هاتفيا بالميجر جنرال دروري وابلفه ان شيئا ما لا يبدو صحيحا بالنسبة له، ونتيجة للمحادثة وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا. واستنادا الى الميجر جنرال دروري فانه وصل الى المركز من دون ان يكون قد سبق له ان سمع باي تقرير عن ان امرا ما قد جرى في المخيمات، وان زيارته كانت زيارة روتينية الى الوحدات المختلفة. ولم تر ضرورة لتقرير اي امر يتعلق بالاختلاف بين افادتي دروري ويارون.

وحين وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم، تحدث الى الكولونيل موشي دوفديفاني، والبريغادير جنرال يارون، ولدينا نماذج مختلفة تتعلق بما سمعه دروري في تلك المناسبة وفي افادته (رقم ٢). ويذكر الكولونيل دوفديفاني انه قال ان لديه شعورا سيئا حول ما جرى في المخيمات، والشعور مصدره التقرير الذي تقدم به ضابط الاتصال الكتائبي (ج) حول مقتل ١٠٠ شخص، ومصدره ايضا عدم معرفة ما قام به الكتائبين داخل المخيمات. ولم يتذكر دوفديفاني ما اذا كان دروري قد سأل عن اسباب شعوره السيء. ويفيد يارون (صفحة ٧٠١)، انه اخبر دروري بكل ما يعرفه ذلك الوقت، وسمى له القضايا التي اثار شعورا سيئا لديه، واستنادا



الى شهادة دروري فانه سمع عن ثلاث قضايا محددة في هذه المناسبة، الاولى عن الضربة على رأس المرأة، والثانية التي لا تتعلق بصورة مباشرة بالمخيمات هي ان الكتائبيين ضربوا سكان منطقة سان سيمون، والثالثة هو ان الشعور سائد بان الكتائبيين نفذوا «تطهيراً غير نظيف»، أي أنهم قاموا بتمشيط الاماكن السكنية وتجنيرها من دون ان يدعوا السكان الى الخروج منها، كما يفعل الجنود الاسرائيليون عادة، «بل يتقدمون بالنيران نحو المنازل» (شهادة ميجور جنرال دروري صفحة ٤٠٨ و ١٥٩٣ - ١٥٩٤). ولا يتوفر اثبات لواقع انه خلال الاجتماع او قبله اخبر احد دروري عن التقارير حول ٤٥ شخصا كان مصيرهم قد تقرر او عن ٣٠٠ شخص قتلوا، وليس هناك اي علامة او اثبات واضحين بان دروري ابلغ بالرقم المحدد لعدد الاشخاص الذين قتلوا. وبعدما سمع دروري ما سمعه من دوفديفاني ويارون امر يارون بان يوقف عمليات الكتائبيين اي ان يتوقفوا في المخيمات حيث وصلوا والا يعضوا في تقدمهم. وافاد يارون انه اقترح على دروري اصدار هذا الامر (ص ٧٠١) تم ابلاغ الامر الى القادة الكتائبيين. وفي المناسبة ذاتها تحدث دروري هاتفياً مع رئيس الاركان حول مواضيع عدة تتعلق بالوضع في بيروت، وقال له انه يفكر بان الكتائبيين «ذهبوا بعيداً»، وانه امر بايقاف عملياتهم (ص ٤١٢). ويتطابق ذلك مع افادة رئيس الاركان (ص ٢٣٢ - ٢٣٣). فقد افاد رئيس الاركان بانه سمع من دروري ان شيئاً ما قد حدث او اخطاء حصلت في عمليات الكتائبيين. ولم يسأل رئيس الاركان شيئاً لكنه اخبر دروري بانه سيحضر الى بيروت بعد الظهر.

٤٣ - وكما ذكرنا فان البرقية (الملحق ٢ للمستند ٢٩) عن مقتل ٣٠٠ شخص وصلت الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية في الساعة الخامسة والنصف من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وفحوى البرقية - التقرير تم نقله الى رئيس المخابرات العسكرية في منزله من خلال التقرير الصباحي الساعة السادسة والربع صباحاً كجزء من الاطلاع على الموقف اليومي الذي يعطى الى المدير كل صباح على الهاتف. ومن محتوى المخابرة الهاتفية فان مدير المخابرات فهم

ان مصدر التقرير هو شعبة العمليات وليس المخابرات، وان مصدره هو مركز القيادة المتقدم للقيادة الشمالية. وبناء على افادة مدير المخابرات العسكرية، فانه لم يكن يعرف، حتى ذلك الوقت، بانه تقرر ارسال الكتائبيين الى المخيمات وانهم قاموا بعملياتهم فعلاً، وهو حين سمع التقرير سأل ماذا قام به الكتائبيون فابلق بانهم بدأوا عملياتهم قبل يوم واحد (الصفحة ١٢٠ و ١٢٣). وحين وصل الى مكتبه في الساعة الثامنة صباحاً، سأل مدير مكتبه عن مصدر التقرير فاجابه بان مصدره هي شعبة العمليات فامر بان يتم فوراً استيضاح ما حصل في صبرا وشاتيلا، فتتابعت الايضاحات بطرق مختلفة (مذكورة في الفقرة ٦ من الملحق ب) خلال صباح الجمعة. ولكن لم يتم الحصول على تأكيد لمضمون التقرير. كما تعامل معها رجال المخابرات باعتبارها غير موثوقة، وبالتالي فليس من الضروري تعميمها بحسب الطريقة التي يتم بها تعميم التقارير الامنية العاجلة، فتم تعميم مضمون البرقية على بعض العاملين في المخابرات (مراكزهم مذكورة في البرقية) وعلى الموساد وجهاز الامن العام. ولان التقرير بدا لرجال المخابرات على انه تقرير عمليات، فانه لم يعط مستوى المعالجة التي تعطى للتقارير الامنية. لكن الافتراض كان ان مسؤولي العمليات كانوا يتعاملون مع التقرير على طريقتهم الخاصة. اما الاجابات التي تلقاها مدير المخابرات العسكرية بناء على طلبه والمتعلقة ببعض الايضاحات فلم تكن تتضمن التفاصيل المطلوبة. كما ان مدير المخابرات لم يعلم بان ضابط المخابرات ١ قام بنقل التقرير. ثم نقل التقرير شفهايا بواسطة المساعد المتواجد في مكتب مدير المخابرات الى اللفتنان جفرال غاي، من غرفة الاوضاع في وزارة الدفاع، وعندما وصل الاخير في حوالي الساعة والنصف صباحاً الى مكتب مدير المخابرات. واحد الاسئلة المختلف عليها في هذا التحقيق هو هل اوصل الليوتنانت كرونيل غراي التقرير الى السيد دودائي. وسوف نناقش هذه المسئلة بصورة مستقلة. ونكتفي هنا بالقول اننا لا نملك دليلاً بان التقرير قد تم نقله الى وزير الدفاع، او ان الوزير علم به بطريقة اخرى.

في الساعة ٧،٣٠ من صباح الجمعة كان قد عقد اجتماع صباحي خاص في مكتب مساعد

رئيس المخابرات العسكرية لشؤون الابحاث، حيث تمت مناقشة التقرير بواسطة عدد من رجال المخابرات وتم القول انه لا يمكن التأكد من صحة التقرير. وقام مساعد الابحاث لمدير المخابرات العسكرية باصدار امر لمتابعة البحث في موضوع التقرير ومصدره. وهو كان يعلم ان مصدر التقرير كان ضابط المخابرات أ، ورغم ذلك فقد نظر المساعد الى التقرير نظرة شك، لان عدد الضحايا المذكور في التقرير مبالغ فيه، اضافة الى ان التقرير لم يتم تأكيد (الصفحة ١١١٠ - ١١١٢). ولم يقدم مدير المخابرات العسكرية على اي عمل من جانبه واكتفى بطلب ايضاحات، ولم يتحدث عن التقرير مع رئيس الاركان او وزير الدفاع رغم انه قابلهما في الصباح ذاته.

٤٤ - وكما ذكر اعلاه، فان التقارير عن القضايا غير العادية التي تمت في المخيمات تسربت الى صفوف الضباط في مركز القيادة المتقدم خلال الليل وساعات الصباح الاولى من يوم الجمعة، والى ضباط وجنود اسرائيليين آخرين في المنطقة. وحوالي الساعة الثامنة صباحا تلقى الصحافي زئيف شيف تقريراً من رئاسة الاركان في تل ابيب، من شخص رفض الافصاح عن اسمه، بان المذابح قد تمت في المخيمات. واستخدم الشخص تعبيراً عربياً هو «الذبح»، من دون ان يحدد مدى عمليات الذبح، فحاول شيف التأكد من التقرير بواسطة المخابرات العسكرية والعمليات والموساد فلم يلق تأكيداً باستثناء جملة واحدة: «يوجد شيء هناك». وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمع شيف بالوزير تسيبوري في مكتبه بقل ابيب وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه، فحاول تسيبوري الاتصال بمدير المخابرات العسكرية ورئيس الامن العام بالهاتف، فلم يتمكن من ذلك. وحوالي الساعة ١١،١٥ اتصل بوزير الخارجية اسحاق شامير وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه من شيف، وحسب افادة تسيبوري فانه قال خلال المحادثة مع شامير انه تلقى تقارير بان الكتائبيين «ارتكبوا مذابح»، وطلب من شامير التحقق من الامر من الاشخاص المتواجدين معه (شهادة الوزير تسيبوري صفحة ١٠٣٧)، وبناء على افادة تسيبوري للجنة التحقيق (رقم ٨٢)، قال الوزير

خلال المحادثة الهاتفية: «انهم يرتكبون القتل في المخيمات»، واقترح «انه من المناسب ان تقوم بتقصي الامر بطرق الخاصة». ولقد استمعنا الى افادات مختلفة حول محادثة تسيبوري مع شامير، فشامير علم بدخول الكتائبيين الى المخيمات، عبر ما سمعه في جلسة مجلس الوزراء الآتية الذكر في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واستناداً الى شامير فان تسيبوري ابلاغه عبر الهاتف انه يعرف ذلك، وكان على شامير الاجتماع قريباً بممثلين عن الجانب الاميركي للحديث عن الموقف في بيروت الغربية، وكان يعتبر ان نقل التقرير عما سمعه حول ما جرى في بيروت الغربية هو امر مناسب. الوضع في بيروت الغربية لم يكن هادئاً كما صورته وسائل الاعلام، فقد سمع عن مقتل ٣ او ٤ جنود اسرائيليين «وعن احتياج في صفوف الكتائبيين» (ص ١٢٣٢). وقال شامير في افادته انه حسب ما يذكر فانه لم يأت على ذكر كلمة مجزرة او مذبح في حديثه الهاتفي. وهو قال ان تسيبوري لم يطلب منه التحقيق في القضية، وانه فهم من المحادثة انها تركز على ابلاغه عن الخسائر التي مني بها جيش الدفاع الاسرائيلي. وعليه فانه لم يتحقق من الموضوع ولم يأمر رجال وزارة الخارجية بالتحقق منه ايضاً، لكنه سأل احد رجاله عما اذا قد وردت تقارير جديدة من بيروت واكتفى بالجواب بانه لم يلق شيئاً جديداً. اضافة الى ذلك فان شامير كان يعتقد، حسب ما جاء في شهادته، انه قد يسمع شيئاً عما يحدث في بيروت الغربية في خلال الاجتماع الذي سيعقده لاحقاً في مكتبه مع السفير درايبير والذي سيشارك فيه وزير الدفاع ومدير المخابرات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام ومساعدوهم. وكان الاجتماع سيتم في الساعة ١٢،٣٠. ولم يشر شامير الى المجتمعين بأي شيء حول التقرير الذي تلقاه من تسيبوري حول اعمال الكتائبيين وشرح موقفه هذا بأن القضية لم تزعجه اطلاقاً منذ ان تم الايضاح له بأن كل ما يجري معروف من قبل الاشخاص الذين يجلسون معه وانه لم يسمع من اي منهم اي تقرير خاص من بيروت (صفحة ١٢٣٨). وانتهى الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر وبعدها غادر شامير الى منزله ولم يبق عمل في اعقاب محادثاته مع تسيبوري.

٤٥ - ولنعد الى ما جرى في بيروت الغربية



يوم الجمعة. ففي ساعات الصباح الاولى، اجتمع يارون بالقادة الكتائبين للتنسيق، واتفق معهم على قيام قوة كتائبية اكبر ستأخذ مكانا لها في المطار، وان هذه القوة لن ترسل الى المخيمات الى حين تلقي الموافقة من رئيس الاركان وبعد ان يعقد رئيس الاركان اجتماعا ثانيا مع قيادة اركان الكتائب (صفحة ٧٠٥ - ٧٠٦).

وقبل وصول رئيس الاركان، عقد الميجر جنرال دروري اجتماعا مع قائد الجيش اللبناني حاول خلاله اقناعه من جديد، وعبره اقناع رئيس الوزراء والسفير درايبير، بدخول الجيش اللبناني الى المخيمات. وقال دروري لذلك القائد، استنادا الى شهادته (ص ١٦٢٢): «انت تعلم ما يمكن للجيش اللبناني ان يقوم به من اجلنا معا. حين تذهب الآن الى الوزان (رئيس الوزراء اللبناني) قال له مجددا انك ترى ما يحصل هنا. وربما حان الوقت لان تقوم بامر ما. وانت ستذهب الى درايبير للاجتماع به... خذ بنصيحة جيدة من درايبير هذه المرة او اذنا منه للدخول او افعله بنفسك».

واوضح دروري في شهادته انه طلب من قائد الجيش اللبناني ذلك منذ ان سمع ان درايبير ابلغ القائد قبل يوم واحد ان الاميركيين سيدفعون الاسرائيليين الى خارج بيروت، وانهم لن يتحدثوا او يتفاوضوا معهم. اما الاجابة التي تلقاها دروري لاحقا على طلبه من قائد الجيش اللبناني، فكانت سلبية.

٤٦ - يوم الجمعة في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ومنذ ساعات الصباح، اكتشف جنود اسرائيليون عمليات قتل وعنف ضد سكان من مخيمات اللاجئين. وقد استمعنا الى شهادة من الملازم غرابوفسكي نائب قائد فرقة من الدبابات الذي كان على بعد ٢٠٠ متر من المباني الاولى المتواجدة في المخيمات. فلقد رأى في الصباح جنودا كتائبين يقتادون الرجال والنساء والاطفال خارج منطقة المخيمات الى منطقة المدينة الرياضية. وبين الثامنة والتاسعة رأى جنديين كتائبين يضربان شابين اثنين، قبل ان يعودا بهما الى المخيمات، وبعد وقت قصير، سمع اصوات اطلاق نار ورأى الجنديين الكتائبين يعودان من جديد الى خارج المخيم. وبعد ساعة تقدم بدبابته فرأى الكتائبين قد قتلوا مجموعة من ٥ نساء واطفال. وقد اراد غرابوفسكي ان ينقل تقريراً

لاسلكيا عن الحادثة الى مسؤوليه، غير ان طاقم الدبابة ابلغه انه سمع تقريراً لاسلكيا الى قائد الفرقة يفيد عن مقتل مدنيين وان القائد اجاب: «تعلم ذلك، لا نحب ذلك، وليس علينا التدخل». وقد رأى غرابوفسكي حادثة اخرى قتل خلالها احد الكتائبين رجلاً مدنياً. وفي ساعات بعد الظهر تحدث جنود غرابوفسكي الى كتائبي اتخذ له مكاناً قريباً منهم. وحين سأل جندي يتكلم العربية لماذا يعمل مع زملائه على قتل المدنيين اجابه ان النساء الحوامل سيلدن [قدائين]. وان الاطفال سيكبرون ويصبحون [قدائين]. وقد غادر غرابوفسكي المكان في الساعة الرابعة بعد الظهر. وفي وقت متأخر من بعد الظهر وصف غرابوفسكي ما شاهده على مسمع قائده في فرقة الدبابات وضباط آخرين، وحسب اقتراحهم تكلم عما شاهده امام قائد الوحدة في الساعة الثامنة مساءً (شهادة غرابوفسكي ص ٢٨٠ - ٢٨٨). وفي بيانات متعددة قدمت الى لجنة التحقيق تحدث جنود وضباط من الفرقة التي تضم غرابوفسكي وفرق اخرى كانت متمركزة في امكنة مجاورة انهم شاهدوا يوم الجمعة اعمالاً تعسفية من قبل الجنود الكتائبين بحق رجال ونساء واطفال نقلوا خارج المخيم وسمعوا صراخاً وراوا اعمال قتل ارتكبتها الكتائبون.

ولم يؤكد قائد الفرقة في افادته (رقم ٢١ و ١٧٥)، وفي شهادته انه تلقى تقارير يوم الجمعة من اي من جنود فرقة حول عمليات القتل والعنف التي ارتكبتها الكتائبون بحق سكان المخيمات. وهو سمع فعلاً مساء الخميس، حسب ما قاله، حين كان في مركز القيادة المتقدم عن مقتل ٢٠٠ شخص وهو رقم انخفض فيما بعد الى ١٢٠ قتيلاً. لكن في يوم الجمعة فان التقرير الوحيد الذي تلقاه كان حول فرار بعض عشرات الاشخاص شمالاً وشرقاً خلال فترة بعض الظهر. وفي وقت لاحق، بعدما نشرت أنباء عن مجزرة المخيمات بذل قائد الفرقة جهوداً خاصة للحصول على تقرير مقتضب من خلال موجة راديو الفرقة، وقد نقل الينا هذا التقرير (المستند ١٢٤). وفي هذه الوثيقة لا توجد بيانات عن اعمال قتل او تعذيب من قبل الكتائبين يوم الجمعة. لم نرسل اشعاراً، وفقاً للمادة ١٥، الى قائد الفرقة هذا، وذلك لاسباب شرحناها في المقدمة.



فنحن لم نتوصل الى اية دلائل او استنتاجات حول الاقوال المتضاربة الخاصة بالتقرير الذي ارسل الى قائد الفرقة، ونعتقد ان هذا الموضوع يمكن ويجب ان يتم التحقيق فيه من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، كما اقترحنا في المقدمة. وفيما يتعلق بالامور التي نبحث بها هنا، فاننا نؤكد ان الجنود الاسرائيليين الذين كانوا يطوقون المخيمات شاهدوا اعمال قتل، وان محاولات قد جرت للافادة عن ذلك الى المسؤولين الاعلى رتبة. غير ان هذه الافادة لم تصل الى البريغادير جنرال يارون او الميجر جنرال دروري.

٤٧ - وصل رئيس الاركان الى المطار في خلدة، قرب بيروت في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر مع عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي. وفي المطار التقى بدروري وانتقل معه الى اجتماع مع قيادة اركان الكتائب. وقد شهد دروري انه اخبر رئيس الاركان في الطريق عما يعلمه حول اعمال الكتائبين. واكتفى رئيس الاركان بما سمعه ولم يسأل عن موضوعات اخرى (شهادة دروري صفحة ٤١٥ و ٤١٦). وقد انضم يارون الى الاجتماع مع القياديين الكتائبين. وشهد رئيس الاركان في ظهوره الاول امامنا انه سمع من دروري ويارون عن تلك الاشياء التي سمعها على الهاتف وانه لم يعد يذكر ما اذا كان سألها عن شعورهما الشخصي ازاء التصرفات الكتائبية الشاذة. وفي تلك الشهادة اوضح رئيس الاركان انه امتنع عن القاء اسئلة اضافية، وان الحديث في الاساس دار عن الوضع في المدينة عامة فقط، لانه لا يحب عموما الكلام حين يكون على سفر، ولانه اعتقد ان الموضوع سيتم ايضا في مرقية قيادة الاركان الكتائبية (شهادة رئيس الاركان، ص ٢٤٣ و ٢٢٤). وفي شهادته الاضافية امامنا، وعندما سئل رئيس الاركان عن رده على شهادة دروري، بانه ابلغ رئيس الاركان بثلاثة امور كان يعلم بها، كما ذكر اعلاه، قال رئيس الاركان انه مستعد للقبول بان هذه الامور قد نقلت اليه، غير انه استبعد ان يكون مدلول الامور التي سمعها يتضمن عمليات ثار وارقة دماء من قبل الكتائب (ص ١٦٦٣). وفي اية حال فان رئيس الاركان، في شهادته الثانية، كان مرتاحا حين سمع عن تقرير قصير من دروري حول الاسباب التي دعت الى وقف العمليات

الكتائبية ولم يطرح اسئلة حول هذا الموضوع. ٤٨ - في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، عقد اجتماع بين رئيس الاركان الاسرائيلي والقيادة الكتائبية. وقد قدمت وثائق تتضمن مذكرات عن الاجتماع. وفي احدى المذكرات التي وضعها ممثل الموساد (أ) الذي كان حاضرا في الاجتماع، ذكر ان رئيس الاركان «عبر عن انطباعه الايجابي الذي كونه من خلال موقف القوات الكتائبية وسلوكها في الميدان»، وخلص الى ان هذه القوات «ستتابع تمشيط المخيمات الخالية جنوب الفاكهاني حتى الساعة الخامسة من صباح الغد، وبعدها فان عليهم ايقاف اعمالهم تحت وطأة الضغط الاميركي. وهناك فرصة لان يدخل الجيش اللبناني بدلا منهم». وهناك امور اخرى في تلك المذكرة لا تمت بصلة الى موضوع المخيمين (تقرير ذو محتوى مشابه موجود في المستند ٢٧). وقد سمعنا تفاصيل جديدة اخرى حول ما دار في الاجتماع من الشهود الذين شاركوا فيه. وقد شهد رئيس الاركان ان الكتائبين افادوا ان العملية انتهت وان كل شيء سار على ما يرام، وان الاميركيين يضغطون عليهم للخروج وانهم سيخرجون في الساعة الخامسة صباحا، وانهم حققوا اهدافهم. اما ردة فعل رئيس الاركان فكانت: «او كي، حسنا، لقد قمتم بالواجب». واستنادا الى رئيس الاركان فان المناقشة تمت بطريقة مريحة، وانه كان هناك انطباع طيب بان الكتائبين نفذوا المهمة التي اوكلت اليهم، وانه لم يكن هناك انطباع ان شيئا غير صحيح قد جرى او كان على وشك ان يجري داخل المخيمات. وخلال الاجتماع طلب الكتائبون جرافة من جيش الدفاع الاسرائيلي لازالة الابنية غير الشرعية، فرأى رئيس الاركان في ذلك امرا ايجابيا، وهو الذي طالما سمع عن المنشآت الفلسطينية غير الشرعية، ووافق على طلبهم لمدهم بالجرافات (ص ٢٣٤ - ٢٣٩). وفي شهادته الثانية اضاف رئيس الاركان ان قائد القوات الكتائبية قال ان لا وجود للسكان المدنيين في المخيمات وافاد عن عدد ضحايا الكتائب من القتلى والجرحى (ص ١٦٦٦). ولم يطرح رئيس الاركان على الكتائبين اسئلة، ولم يذكر لهم ما سمعه عما حدث في المخيمات. وهم ارادوا ان يرسلوا قوات اضافية الى المخيمات، لكنه

لم يوافق على ذلك. ولم تتم مناقشة موضوع استبدال القوات في ذلك الاجتماع (ص ١٦٦٧ - ١٦٧٠). وفي الاجتماع نفسه وافق رئيس الاركان على تزويد الكتائب ببعض الاسلحة، غير ان هذا لم يكن يتعلق بما يحدث في بيروت. وقد شهد الميجر جنرال دروري خلال ظهوره الاول امامنا ان قائد القوات الكتائبية قدم تفاصيل عن الاماكن التي تواجدت فيها قواته وأشار الى وقوع قتال عنيف، من غير ان يذكر اي شيء عن تجاوزات، وبالطبع ليس عن مجزرة. وتكلم القائد الكتائبي عن الضغط الاميركي على الكتائب لمغادرة المخيمات. وحين سئل دروري عن تفاصيل اضافية عن ذلك الاجتماع اجاب انه لا يستطيع ان يتذكرها (ص ٤١٥ - ٤٢٠، ٤٤١ - ٤٤٤). وشهد يارون ايضا انه خلال ذلك الاجتماع لم يقل القادة الكتائبيون شيئاً عن الاعمال غير الاعتيادية في المخيمات، وان مغادرة المخيمات صباح اليوم الآتي كان سببها الضغط الاميركي، وبدا له ايضا ان رئيس الاركان قال ايضا بعض العبارات الطيبة عن عملهم من الناحية العسكرية. كذلك تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على ان يحصلوا على جرافات لهدم المباني غير الشرعية. وفي نهاية الاجتماع كان واضحا ليارون، كما جاء في شهادته، انه لا يزال بمقدور الكتائبيين الدخول الى المخيمات وارسل الجرافات اليها والقيام بكل ما يريدونه، وانهم سيفادرون المخيمات حتى صباح السبت (ص ٧٠٩ - ٧١٦).

وحول موضوع ارسال قوات كتائبية اضافية، شهد يارون انه لا يعتقد بان عدد هذه القوات قد تم تحديده وفرضه، وانه لا يعرف ما اذا كانت هذه القوات قد ارسلت بعد الاجتماع. فقد كان من المقرر ان يغادروا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، ولذلك لم تكن هناك حاجة لقوات اضافية. وحول الموضوع ذاته قال يارون ايضا، انه يبدو ان الكتائبيين دفعوا بقوة اضافية محددة، مع ان القوة الكبرى التي كانت في المطار لم ترسل الى المخيمات. ولم يشعر يارون بضرورة المراقبة لكي يحدد ما اذا كان الكتائبيون قد دفعوا بقوات اضافية ام لا، ومن جهته لم يكن هنالك مانع من ادخال قوات اضافية حتى صباح السبت (ص ٧١٥ و ٧٤٧).

وكان حاضرا في الاجتماع ايضا نائب رئيس الاركان، ممثل الموساد ا، ضابط مخابرات الفرقة (الذي سجل اللقاء) وضباط اسرائيليون آخرون. وليس هناك من حاجة لتقديم تفاصيل عن افاداتهم حول هذا الموضوع لان ما قالوه يتلاءم مع ما ذكر سابقا. لكن لا بد من الاشارة هنا، حول موضوع الجرافات، الى ان ممثل الموساد اوصى رئيس الاركان بان تعطى الجرافات الى الكتائب. لكن في نهاية الاجتماع صدر قرار بتزويد الكتائب بجرافة واحدة تنزع عنها اية اشارة لجيش الدفاع الاسرائيلي. ولم تستخدم الجرافة الوحيدة واعادها الكتائبون فورا، وهم الذين كانت لديهم جرافاتهم الخاصة التي استخدموها في المخيمات، في الليلة نفسها وفي صباح اليوم الآتي.

ويتضح من الشهادات، انه لم يقدم خلال الاجتماع اي سؤال واضح الى القادة الكتائبيين حول الشائعات او التقارير التي وصلت والمتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في المخيمات. ولم «يتبرع» قادة الكتائب، من جهتهم، بأية معلومات من هذا النوع، ولذلك لم يبحث هذا الموضوع ابدا في ذلك الاجتماع. كما ان موضوع تصرف الكتائب تجاه سكان المخيمات لم يبحث ابدا في ذلك الاجتماع، وبالتالي لم يصدر اي انتقاد او تحذير في هذا الشأن.

٤٩ - وفي المساء، بين الساعة السادسة والثامنة، بدأ رجال الخارجية الاسرائيلية في بيروت واسرائيل يتلقون تقارير من الممثلين الاميركيين تقول بانه تم مشاهدة الكتائبيين في المخيمات وان وجودهم هناك سيؤدي الى نتائج غير مرجوة وان هناك شكاوى من اعمال قام بها جنود اسرائيليون في مبنى مستشفى في بيروت. وباشتر رجال وزارة الخارجية بدراسة الشكاوى، واتضح ان الادعاءات تجاه الجنود الاسرائيليين كانت غير صحيحة.

٥٠ - بعد عودة رئيس الاركان الى اسرائيل اتصل بوزير الدفاع بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء، وتكلم معه حول زيارته الى بيروت. وحسب شهادة وزير الدفاع، فان رئيس الاركان ابلغه خلال المحادثة انه عاد من بيروت للتو وان الكتائبيين حين قاموا باعمالهم في المخيمات تعرض المسيحيون للسكان المدنيين بطريقة اكبر



مما كانت متوقعة. واستنادا الى وزير الدفاع فان رئيس الاركان استخدم عبارة بان القوات اللبنانية «ذهبت بعيدا جدا»، وان اعمالهم اوقفت بعد الظهر، وأنه تم منع الدفع بقوات اضافية، واعطى الاوامر الى الكتائب بان تخرج قواتهم من المخيمات في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي. و اضاف وزير الدفاع ان رئيس الاركان ذكر في اقواله ان سكانا مدنيين قد قتلوا (شهادة وزير الدفاع ص ٢٩٣ - ٢٩٤). واستنادا الى وزير الدفاع ايضا فان محادثة رئيس الاركان معه كانت بمثابة اول تقرير يصله عن اعمال غير منتظمة يقوم بها الكتائبون في المخيمات. اما رئيس الاركان فلم يؤكد انه ابلغ وزير الدفاع بكل ما جاء اعلاه. وبناء على اقواله، فهو ابلغ وزير الدفاع ان الكتائبين نفذوا ما فرض عليهم وانهم توقفوا بعد ان وقعوا تحت ضغط الاميركيين وسيتركون في الساعة الخامسة صباحا. وهو لا يذكر انه ابلغ وزير الدفاع عن سلوك مغل من جانب الكتائبين، وأنه واثق من انه لم يتحدث عن مجزرة او عمليات قتل. وحين سئل رئيس الاركان عما اذا وجه اليه وزير الدفاع اسئلة خلال تلك المحادثة، اجاب انه لا يذكر (صفحة ٢٤٢). وفي شهادته الثانية، قال رئيس الاركان انه كان ممكنا ومنطقيا ان يبلغ وزير الدفاع قحوى ما سمعه من الميجر جنرال دروري رغم انه عاد وكرر انه لا يذكر كل كلمة قالها في حديثه مع وزير الدفاع (ص ١٦٨٧ - ١٦٨٨). وفي نهاية شهادته نفى رئيس الاركان ان تكون هناك مناقشة قد تمت عبر الهاتف مع وزير الدفاع حول عمليات قتل اكثر مما كان متوقعا (ص ١٦٩٢).

هذه المحادثة لم تسجل من قبل احد، والمتكلمان ادليا بها من خلال الذاكرة. وفي رأينا، فان افادة وزير الدفاع حول المحادثة تبدو صحيحة اكثر من افادة رئيس الاركان، وان رئيس الاركان اخبر وزير الدفاع عن سلوك الكتائبين، وان هذا الامر قد جعل الوزير يفهم ان الكتائبين قاموا بعمليات القتل والمجازر في المخيمات. ونحن متأكدون من رأينا في ان وزير الدفاع لم يتلق اي تقرير عن القتل في المخيمات قبل ان يتكلم معه رئيس الاركان عبر الهاتف. ولكن بعد المحادثة علم وزير الدفاع ان عمليات القتل تمت في المخيمات، كما هو واضح من محادثة لاحقة

جرت بين الوزير وبين رون بن - يشاي التي ستحدث عنها فيما يلي.

٥١ - في الرابعة من بعد ظهر الجمعة، حين كان المراسل الحربي للتلفزيون رون بن - يشاي، في مطار بيروت سمع من اكثر من ضابط اسرائيلي انباء عن عمليات قتل في المخيمات. والضباط لم يتكلموا نقلا عن شخص معين، انما استنادا الى ما سمعوه من الآخرين. وكذلك رأى القوات الكتائبية المؤلفة من ٥٠٠ - ٦٠٠ جندي في المطار. والضابط الكتائبي الذي تكلم رون بن - يشاي معه ابلغه ان القوات الكتائبية ذهبت الى المخيمات لقتال [الفدائيين]، وللكشف عنهم وعن مخازن السلاح في المخيمات. وردا على سؤال حول ماذا يقال لهم، اجاب الضابط الكتائبي انه تم ابلاغ رجاله بضرورة الحرص على السلوك المنضبط حتى لا يسيئوا الى سمعتهم اذا هم لم يتصرفوا كجنود من جميع الوجة. كما سمع بن - يشاي عناصر كتائبية تتلفظ بعبارات التهديد للفلسطينيين، وتقوم بحركات استفزازية ضدهم، غير ان بن - يشاي، لم يعرف ذلك اهتماما لانه شاهد هذه الظاهرة اكثر من مرة خلال الحرب. وذهب بن - يشاي من المطار الى بعيدا وهناك حوالي الساعة ٨,٣٠ مساء عرف من ضباط عديدين انهم سمعوا عن سكان قتلهم الكتائبون. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا طلب بن - يشاي وزير الدفاع وابلغه القصة التي تنشر عن ان الكتائبين قاموا باعمال غير مقبولة في المخيمات. وفي جوابه على سؤال وزير الدفاع، قال بن - يشاي انه عرف القصة عن اشخاص يعرفهم سمعوا القصة بانفسهم من اشخاص آخرين. ولم يكن هناك رد فعل من جانب وزير الدفاع حول هذه الكلمات (افادة رقم ١٠ الصادرة عن بن - يشاي وشهادة وزير الدفاع ص ٢٩٨). واستنادا الى وزير الدفاع فان ما سمعه من بن - يشاي لم يكن جديدا بالنسبة اليه، حيث سبق وسمع شيئا من ذلك من رئيس الاركان، وعرف ايضا انه نتيجة لذلك اوقف دخول قوات اضافية، وصدرت التعليمات للكتائب للخروج من المخيمات.

٥٢ - وفي ملخص لاحداث الخميس والجمعة، فان من الواجب التذكير بانه لم تعط التقارير التي وردت في هذا اليوم عن اعمال القوات الكتائبية



الى رئيس الوزراء. ويجب الاشارة الى انه مساء يوم الجمعة، صدرت نداءات عن ممثلي الولايات المتحدة يشكون فيها من دخول القوات الكتائبية وحول النتائج التي يمكن ان تسفر عن ذلك، وكذلك عن اعمال اخرى ارتكبت في اماكن اخرى من بيروت الغربية. وقد تلقى رجال وزارة الخارجية هذه الشكاوى، وقدموا ملخصا عنها الى غرفة العمليات في وزارة الدفاع وقدمت الى وزير الدفاع للفت نظره في الساعة العاشرة مساء.

### خروج الكتائبيين والاعبار عن المذبحة

٥٣ - الخامسة من صباح السبت، ١٨/٩/١٩٨٢ لم يكن الكتائبيون قد غادروا بعد. فما بين السادسة والنصف والسابعة من صباح ذلك اليوم قام فريق من المسلحين الكتائبيين بدخول مستشفى غزة التي تقع في آخر مخيم صبرا والتي تديرها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. ووجد هؤلاء المسلحون الى اقتياد مجموعة من الاطباء والمرضات والعاملين في هذه المستشفى الى خارجها ومضوا بهم، تحت السلاح، عبر شارع صبرا. وقد سمعنا من ثلاثة من افراد المجموعة هم الدكتورة آنغ والدكتور موريس والمرضة هيلين سيفل بما جرى في تلك المستشفى منذ اغتيال بشير حتى صباح السبت. وفيما كان افراد تلك المجموعة يعبرون شارع صبرا شاهدوا العديد من الجثث على جانبي الشارع، كما شاهدوا مجموعات من الناس جلوسا على جانبي الشارع في حراسة مسلحين. وشاهدوا ايضا جرافات تتحرك في شارع صبرا وتدخل ازقة المخيم. وقد وصل فريق الاطباء والمرضات مع من اقتادهم الى ساحة تقع في آخر شارع صبرا وعبروا مبنى السفارة الكويتية حيث اقتادهم حرسهم الى مبنى كانت تشغله الامم المتحدة في السابق. وهنا حقق الكتائبيون مع عدد من افراد الفريق، لكن التحقيق عاد وتوقف واعيدت الى هؤلاء جوازات سفرهم ثم جرى اقتيادهم الى مبنى كان فيه جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. وهذا كان الموقع الامامي للقيادة. ثم، بعد فترة، اقتيد افراد الفريق من قبل جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى مكان آخر من بيروت الغربية حيث افرج عنهم. وقد عاد بعض هؤلاء الى المستشفى بناء على طلبهم

وبعدما تسلموا من ضباط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وثيقة تضمن لهم العبور في اتجاهها. وسنعود ثانية فيما بعد الى شهادة ثلاثة من افراد هذا الفريق.

في الساعة السادسة والنصف، عندما تحقق اليريفادير جنرال يارون ان الكتائبيين لم يغادروا المخيم وجه امرا الى قائد الكتائبيين في ذلك المكان بوجوب الانسحاب من المخيم من دون تأخير، فانصاع للامر وغادرت آخر قوة كتائبية المخيم حوالي الساعة الثامنة صباحا. وعلى اثر ذلك اذيع «بلاغ» من مكبرات الصوت يدعو السكان المقيمين في المنطقة، الى الخروج والتجمع في احد الامكنة. وقد اقتيد جميع الذين خرجوا الى الملعب حيث تجمع لاجئو المخيم، فيما قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بتقديم الطعام والماء اليهم. وفي غضون ذلك انتشرت الاخبار عن مجزرة المخيمات ووصل الى المنطقة العديد من الصحافيين ورجال الاعلام.

٥٤ - وكما شهد امامنا رئيس الاركان فان رئيس الوزراء تحدث اليه هاتفيا صباح السبت وابلفه ان الاميركيين اتصلوا به وشكوا من ان الكتائبيين دخلوا مستشفى غزة وعمدوا الى قتل المرضى والاطباء والعاملين فيها. وكان جواب رئيس الاركان انه، على حد ما يعلم، ليست هناك مستشفى باسم «غزة» في المنطقة الغربية من المدينة، لكنه سوف ينظر في الامر. وهكذا، بأمر منه، جرى تحقيق في القيادة الشمالية وفي فرع العمليات انتهى برد تلقاه ومفاده ان هناك بالفعل مستشفى اسمها «غزة» لكن لم تحدث اعمال قتل. وهذا ما ابلفه الى رئيس الوزراء. وفي افادته الاولى، كان رئيس الاركان قد ذكر ان رئيس الوزراء اتصل به في شأن هذه القضية حوالي الساعة العاشرة قبل الظهر (صفحة ٢٤٢). في الجولة الثانية من افادته، وعندما ووجه بواقع ان رئيس الوزراء كان في الكنيس في الساعة الثامنة من صباح ذلك السبت، اليوم الاول من عيد رأس السنة [العبرية]، قال رئيس الاركان ان اول مكالمات هاتفية مع رئيس الوزراء جرت، على ما يبدو، في ساعة مبكرة من الصباح. هذا في حين ذكر رئيس الوزراء في افادته انه توجه الى الكنيس في ما بين الساعة الثامنة والرابع والثامنة والنصف ليعود منها في ما بين الواحدة والرابع والواحدة

والنصف. وقبل ان يذهب رئيس الوزراء الى الكنيس لم يجر اية محادثة مع رئيس الاركان، وأن الاميركيين لم يتصلوا به في شأن مستشفى غزة. وبالتالي، فإن المكالمات في شأن مستشفى غزة التي افساد رئيس الاركان عنها (صفحة ٧٧١ - ٧٧٢) لم تحصل. وفي افادة وزير الدفاع جاء ان رئيس الاركان، على ما يبدو، تحدث اليه هاتفيا في ما بين الساعة التاسعة والعاشر من صباح السبت وابلغه بأن رئيس الوزراء لفت انتباهه الى بعض الحوادث في مستشفى غزة، لكن وزير الدفاع لم يكن متأكدا من ان مثل هذه المكالمات حدثت فعلا، وهو قال انه يظن انها حصلت (صفحة ٣٠٠). اننا لا نرى حاجة للتقرير في ما خص الروايتين المتناقضتين حول مستشفى غزة. وفي افتراضنا ان التناقض ليس متعمدا، بل مرده الى خطأ في الذاكرة، وهذا امر يمكن فهمه بالنظر الى التحول الدراماتيكي في الاحداث التي جرت في تلك الايام.

٥٥ - في يوم السبت، تلقى وزير الدفاع المزيد من التقارير حول وقائع المجزرة. فقد سمع من المدير العام لوزارة الخارجية السيد كمحي ان السفير درايبير اتصل به قائلا ان جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلوا بنوكا في شارع المصارف وان مجزرة ارتكبت ضد الفلسطينيين. وقد تبين ان التقرير عن دخول البنوك لم يكن صحيحا. اما في شأن الخبر عن المجزرة فقد رد وزير الدفاع على المدير العام لوزارة الخارجية، في حوالي الساعة الواحدة، ان عملية الكتائبين اوقفت وأن دخول قوات اضافية قد منع، كما اخرجت من المخيمات جميع القوات التي كانت فيها. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، تحدث الميجور جنرال دروري الى وزير الدفاع وابلغه التقارير المتعلقة بالمجزرة مضيفا الى ذلك ان الكتائبين غادروا المخيمات وان الصليب الاحمر ورجال الصحافة دخلوا اليها (صفحة ٤٢٨ - ٤٢٩، افادة الميجور جنرال دروري. في الساعة الخامسة بعد الظهر التقى الميجور جنرال دروري ممثلا عن الجيش اللبناني واهاب به بأن يدخل الجيش اللبناني المخيمات. فرد ممثل الجيش اللبناني ان عليه ان يحصل على موافقة على خطوة كهذه. وفي ما بين الساعة ٩،٢٠ و ١٠ مساء جاء الرد بأن الجيش اللبناني

سيدخل المخيمات وقد تم دخوله يوم الاحد في ٨٢/٩/١٩.

٥٦ - بعد مغادرة الكتائبين المخيمات قام رجال الصليب الاحمر والعديد من الصحافيين بدخولها مع آخرين. وقد ظهر ان مدنيين في تلك المخيمات، بينهم نساء واطفال تعرضوا لمجزرة خصوصا في مخيم شاتيلا. وبدا واضحا من المشاهد المائلة ان عددا كبيرا من القتلى لم يسقط في المعارك بل قضي قتلا وان الاعمال الوحشية لم تكن قليلة. هذه المشاهد صدمت من وقع عليها وانتشرت التقارير عنها في العالم عبر وسائل الاعلام. ومع ان معظم تلك التقارير ذكرت ان المجزرة نفذت من قبل افراد كتائبين، فقد وجهت الاتهامات فورا الى قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ودولة اسرائيل، ذلك ان دخول الكتائبين الى المخيمات حسب التقارير التي نشرت في حينه، تم بمساعدة وموافقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. يوم السبت وفي الايام التي تلت، امتنعت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، في قدر ما امكنا ذلك، عن دخول المخيمات خوفا من انه في حال شهود جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي هناك ستوجه الاتهامات بأنهم اشتركوا في المجزرة. وقد جرى دفن القتلى، باشراف الصليب الاحمر. كما ان عائلات الضحايا دفنت عددا منهم.

٥٧ - من غير الممكن ان يحدد بدقة عدد الاشخاص الذين ذهبوا. والعدد الذي اشير اليه كان، الى حد كبير فرضيا ولا يستند الى احصاء مضبوط من قبل اشخاص يمكن الوثوق بهم. والتقدير المتدني جاء من مصادر ذات صلة بالحكومة اللبنانية او «بالقوات اللبنانية». ومع ان كتاب رئيس بعثة الصليب الاحمر الى وزير الدفاع (المستند ١٥٨) اشار الى ٣٢٨ جثة ففيه كذلك، ان هذا الرقم لا يشمل كل الجثث، اذ كما تبين، هناك العديد من العائلات دفنت قتلاها بمبادرة منها ومن دون ابلاغ الصليب الاحمر بذلك. كما ان القوات التي قامت بالعملية اخذت جثثا بآلياتها عندما غادرت شاتيلا ومن المحتمل انه كان هناك المزيد من الجثث تحت الانقاض في المخيمات او في القبور التي حفرها المهاجمون بالقرب من المخيمات.

وذكر الكتاب ايضا ان لدى الصليب الاحمر لائحة بـ ٣٥٩ شخصا اختفوا في بيروت الغربية في الفترة ما بين ١٨ آب (اغسطس) و ٢٠ ايلول



(سبتمبر). ومعظم المفقودين اختفوا من صبرا وشاتيلا في منتصف ايلول (سبتمبر).

وحسب وثيقة من مصدر لبناني رسمي وصلت اليها، فان اجمالي عدد الضحايا الذين تم العثور على جثثهم بين ١٨/٩/١٩٨٢ و ٣٠/٩/١٩٨٢ وصل الى ٤٦٠، وهذا العدد يشمل القتلى الذين احصاهم الصليب الاحمر اللبناني والصليب الاحمر الدولي والدفاع المدني اللبناني والجسم الطبي في الجيش اللبناني واقرباء للضحايا. وحسب هذا الاحصاء ان بين الضحايا الـ ٤٦٠، ١٠٩ لبنانيين و ٣٢٨ فلسطينيا اضافة الى ايرانيين وسوريين وآخرين من جنسيات اخرى. وحسب التقدير ان أكثر القتلى، كما ورد في اللائحة، هم من الذكور. أما، بالنسبة الى النساء والاطفال القتلى، فهناك ٨ نساء لبنانيات و ١٢ طفلا لبنانيا و ٧ نساء فلسطينيات و ٨ أطفال فلسطينيين. لكن التقارير التي من مصادر فلسطينية تشير الى ان عدد الاشخاص الذين قتلوا اكبر كثيرا ويصل احيانا حتى الالف. ولتقدير عدد الضحايا يبدو اننا لا نستطيع الاعتماد على العدد الذي اشارت اليه الوثيقة التي من مصادر لبنانية ولا على العدد الذي في تلك التي من مصادر فلسطينية. وثمة صعوبة اخرى في تحديد عدد الضحايا مردها الى انه من الصعب التمييز بين ضحايا المعارك والضحايا الذين سقطوا في المجزرة. ولا نستطيع ان نسقط احتمال ان مختلف التقارير اشتملت ايضا على ضحايا المعارك قبل اغتيال بشير. ومع الاخذ في الاعتبار واقع ان رجال الصليب الاحمر احصوا اكثر من ٣٢٨ جثة فيبدو ان عدد ضحايا المجزرة ربما لم يكن يصل الى الف وليس الى الوف بالتأكيد. ووفق مصادر استخبارات جيش الدفاع الاسرائيلي فان عدد ضحايا المجزرة هو بين ٧٠٠ و ٨٠٠ (شهادة مدير الاستخبارات العسكرية، ص ١٣٩ و ١٤٠). وربما يكون هذا الرقم الأكثر اقترابا من الحقيقة، اذ من المستحيل تحديد متى نفذت عمليات الذبح بدقة الا ان من الواضح انها بدأت بعد وقت قصير من دخول الكتائب الى المخيمات واستمرت بشكل متقطع حتى اقتراب موعد خروجهم.

٥٨ — وفق الشهادات التي استمعنا اليها، لم يقدم اي تقرير عن المذبحة في المخيمات الى رئيس الوزراء يوم السبت، ولكن مع امكان

استثناء الاحداث في مستشفى غزة التي اتخذنا موقفا منها. وقد سمع رئيس الوزراء بالمجزرة من هيئة الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت، فاتصل فورا برئيس الاركان ووزير الدفاع اللذين ابلاغاه بان العمليات قد توقفت وبانه تم اخراج الكتائب من المخيمات (ص ٧٧١).

٥٩ — وعندما انفجر هياج شعبي في اسرائيل والخارج في ضوء التقارير عن المجزرة والانتهاكات بأن جيش الدفاع الاسرائيلي ورجال سعد حداد اشتركوا في المجزرة، صدرت بلاغات عدة عن جيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية تتضمن معلومات غير صحيحة وغير دقيقة عن الاحداث. وقد اكدت هذه البلاغات صراحة او اوضحت بان دخول الكتائب الى المخيمات تم من دون معرفة جيش الدفاع الاسرائيلي او تنسيق معه. وفي وقت لاحق جرى تعديل هذه المعلومات غير الصحيحة واعلن صراحة ان دخول الكتائب الى المخيمات تم بالتنسيق مع جيش الدفاع الاسرائيلي. وليس هناك شك في ان نشر التقارير غير الصحيحة وغير الدقيقة زاد من الشكوك في اسرائيل والحق بها الاذى.

بعد انتهاء يوم عيد رأس السنة [العبرية]، وفي الساعة ٢١،٠٠ من يوم الاحد في ١٩/٩/١٩٨٢، عقدت الحكومة اجتماعا في منزل رئيس الوزراء اشترك فيه، بالاضافة الى اعضاء الحكومة، رئيس الاركان، رئيس الموساد، مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال دروري وآخرون. وكان الموضوع الذي نوقش في ذلك الاجتماع «الاحداث في بيروت الغربية — قتل المدنيين في مخيم شاتيلا» (محاضر الاجتماع، المستند ١٢١). في ذلك الاجتماع قدم رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الاركان والميجر جنرال دروري تقارير عن سير الاحداث. وأكد وزير الدفاع ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يدخل المخيمات اللذين كانا قاعدتين [للفدائيين] لان ما يهمنا كان عدم تعريض حتى ولو جندي واحد للخطر في المخيمات (ص ٥ من محاضر الاجتماع). و اضاف انه في اليوم الذي تلى الدخول «عندما علمنا بما حدث هناك تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي فورا واخرج تلك القوات» (ص ٦). ووفقا لما قاله (ص ٧) فان احدا لم يتصور ان يرتكب الكتائب مثل تلك الاعمال. وفي ملاحظات رئيس الاركان اكد من بين نقاط اخرى ان وزراء عديدين سألوا في اجتماعات



حكومية سابقة: ولماذا لم يشترك الكتائبون في القتال لان هذه الحرب، بعد ذلك كله، هي حريهم». ولاحظ، ايضا، ان احدا لم يكن ليعرف مقدما كيف سيتصرف الكتائبون، وفي رايه فان قادة الكتائبين انفسهم لم يكونوا حتى ليعرفوا ماذا يمكن ان يحدث، ولكنهم فقدوا السيطرة على رجالهم. و اضاف رئيس الاركان انه «في اللحظة التي عرفنا فيها كيف كانوا يتصرفون هناك، مارسنا كل ما أمكننا من ضغط وخرجناهم من هناك وطردهناهم من القطاع كله» (ص ٩ و ١٠). وقال الميجر جنرال دروري انه حتى قبل دخول الكتائبين الى المخيمات «جعلناهم يحلفون ليس قسما واحدا بل آلافا في ما يتعلق بعمليتهم هناك». وكانت لدينا تأكيدات منهم بان هذا النوع من الاعمال التي ارتكبت لم تكن لترتكب. وفي اللحظة التي اصبحت ما حدث واضحا لدينا اوقفنا العملية وطلبنا منهم المغادرة، وقد غادروا». وتحدث الميجر جنرال دروري ايضا عن مجموعة من ١٥ شخصا بينهم اطباء، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بانقاذهم من بين ايدي الكتائبين وبالتالي منع حدوث مشكلة كبيرة. واعطى تفاصيل عن ندائه الى قادة الجيش اللبناني للموافقة على دخول المخيمات وعن الردود السلبية التي تلقاها منهم (ص ١٨ - ٢٢). وبعد ذلك تحدث رئيس الاركان مجددا، وبحسب محضر الجلسة (ص ٢٥) قال ما يأتي:

«يوم الجمعة التقيتهم حوالي الظهر في مركز قيادتهم. لم نكن قد عرفنا بعد ماذا حدث هناك. في الصباح كنا قد علمنا انهم قتلوا مدنيين، وعندها امرناهم بالخروج ولم نسمح لآخرين بالدخول. ولكنهم لم يقولوا انهم قتلوا مدنيين، كما لم يقولوا كم عدد المدنيين الذين قتلوهم. لم يقولوا اي شيء....»

وفي شهادته الثانية، شرح رئيس الاركان ذلك بكلماته: «في الصباح علمنا بأنهم قتلوا مدنيين»، مشيرا بذلك الى التقارير التي توفرت صباح السبت وليس الى التقارير التي توفرت صباح الجمعة كما يحتمل ان تعتقد (ص ١٦٦٥). والملاحظات المتقولة سابقا ليست واضحة، وهي متفاوتة. نحن نقبل توضيح رئيس الاركان، من انه لم يكن يشير الى تقارير في حوزته يوم الجمعة، بل الى تقارير وصلت صباح السبت. وهذا التفسير للملاحظات رئيس الاركان يتلاءم مع بياناته الاخرى في هذا القسم

من اقواله.

ملاحظات متعددة قدمت في ذلك الاجتماع من قبل رئيس الوزراء، الذي افتتح الجلسة بعرض عام شكافيه من الاتهامات، التي لا أساس لها في رايه، الموجهة ضد اسرائيل. واشترك العديد من الوزراء في المناقشة. وردا على ملاحظة من الوزير موداعي جاء فيها ان رئيس الوزراء تحدث عن «حماية الارواح، كواحد من اهداف الدخول الى بيروت الغربية، اعلن رئيس الوزراء (ص ٧٢، المستند ١٢١):

«تلك كانت نيتنا الخالصة والحقيقية. في تلك الليلة تحدثت ايضا عن ذلك مع رئيس الاركان، وقلت له ان علينا الاستيلاء على مواقع بالتحديد تسمح لنا بحماية المسلمين من انتقام الكتائبين. واستطيع ان افترض انهم بعد اغتيال بشير قائداهم المحبوب، سيلجأون الى الانتقام من المسلمين».

وعلى هذا علق الوزير هامر بالقول «اذا كنا نشك في انهم قد يلجأون الى القتل، فكان علينا ان نفكر قبل ان نسمح لهم بالدخول».

وكان رد رئيس الوزراء: «لقد مرت بضعة ايام. على ماذا تعترض؟ في الليل قلت، ينبغي منع ذلك». وعندما لفت انتباه رئيس الوزراء في اثناء الادلاء بشهادته الى هذه الاشارات، بانه في ليلة اتخاذ قرار دخول بيروت الغربية تحدث الى رئيس الاركان حول هدف «حماية المسلمين من انتقام الكتائب» - أكد انه قال ذلك برغم انه لم يكن يعرف في ذلك الوقت، ان الكتائب سيدخلون المخيمات (صفحة ٧٦٤).

وفي اجتماع الحكومة يوم ٨٢/٩/١٩ لم يرد رئيس الاركان على الملاحظات اعلاه التي ادلى بها رئيس الوزراء، ولم ينفها. وفي الشهادة الثانية لرئيس الاركان قال انه في الحوار بينه وبين رئيس الوزراء في الليلة نفسها، يمكن ان يكون رئيس الوزراء قد قال «انه يجب ان لا يكون هناك شغب... يجب ان لا يعبروا او يهجروا او يقوموا بأمور مماثلة... عبور من جانب الى آخر. الا ان رئيس الوزراء لم يعط تفاصيل اكبر (صفحة ١٦٩٠). وبما ان هذا الحوار الليلي لم يسجل فانه من الصعب الاعتماد على ذاكرة المشاركين في الحوار بالنسبة الى دقة ما قالوه لا يمكن ان نحدد بالتأكيد ما الذي قاله رئيس

الوزراء في ذلك الوقت، ما عدا حقيقة انه اشار الى ان احد اهداف الدخول كانت تجنب وقوع شغب. وصدر عن الاجتماع قرار باصدار بيان يعبر عن القلق العميق والالم للاصابات التي حلت بالسكان المدنيين على يد وحدة لبنانية دخلت الى مخيم للاجئين «يقع في مكان بعيد عن موقع لجيش الدفاع الاسرائيلي». وازداد القرار «وفور معرفة ما حل في مخيم شاتيلا، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بوضع حد لقتل المدنيين الابرياء، واجبر الوحدة اللبنانية على ترك المخيم». واكد القرار على ان الاتهامات الموجهة الى جيش الدفاع الاسرائيلي بمسؤوليته عن المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا لها طبيعة «تشهير دموي ضد الدولة اليهودية وحكومتها»، ولا أساس لها، «والحكومة ترفض هذه الاتهامات باشمئزاز». واشار مشروع البيان ايضا الى ان تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي ادى الى تجنب حصول خسائر اكبر وانه اكتشف ان [الفدائيين] خرقوا اتفاق اخلاء بيروت بابقائهم في [فدائي] وكميات كبيرة، من الاسلحة في بيروت. وينتهي القرار بما يلي «لا أحد يستطيع تقديم المواعظ لنا في القيم الاخلاقية او احترام الروح البشرية التي على اساسها انشأنا وسنواصل تنشئة اجيال المقاتلين في اسرائيل».

٦١ - ان الغضب الذي ظهر اثر المجزرة، والاتهامات المتعددة التي وجهت جعلت المهتمين بالامر يوردون الايضاحات ويستخلصون المعلومات. وصدر توضيح من هذا النوع عن رئيس الاركان (المستند ٢٢٩) وعن مكتب مدير الاستخبارات العسكرية (المستند ٢٩ من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢). وتقول محصلة تقرير الاستخبارات العسكرية «انه يظهر من فحص استعادي ان تقرير الهاتف... مصدره في شائعة تستند الى شعور داخلي بان ضابط الاستخبارات «أ» كان يسترق السمع وانه هو نفسه كان غير قادر على التحقق من الشائعة بنتيجة فحوصاته واستنادا الى التقارير التي تلقاها...». البرقية المعنية هي الملحق «أ» للمستند ٢٩ الذي اشير اليه سابقا. ومما قيل سابقا يبدو واضحا انها لم تكن مستندة الى «شعور داخلي». هذا التقرير التحقيقي يحتوي على اخطاء اخرى، سوف نشير لها عندما نصل الى مناقشة مسؤولية السيد أ. دودائي. وصدر توضيح اكثر تفصيلا عن اجتماع لكبار

القادة شارك فيه رئيس الاركان. ومحضر هذا الاجتماع قدم اليها (المستند ١٤٢). في هذا الاجتماع قال رئيس الاركان، من بين ما قاله، انه سبق دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى لبنان، وقوع اعمال وحشية في اتحاء ذلك البلد. وبما انه بعد دخول جيش الدفاع الاسرائيلي ولم يرتكب الكتائب اي تجاوز رسمي، ولم يفعلوا اي شيء يشير الى خطر من جانبهم». وبدوا له (لرئيس الاركان) على انهم جيش منظم ومنضبط. وشدد رئيس الاركان في اقواله ايضا على الضغوط الصادرة عن عوامل اخرى من اجل اشراك الكتائب في العمليات العسكرية. وروى الميجور جنرال دروري تسلسل الاحداث من وجهة نظره. والتي كانت بشكل عام متناسبة مع ما اورده في شهادته امامنا. لقد قال انه اراد اصلا ان يدخل الى المخيمات جيش الدفاع الاسرائيلي او الجيش اللبناني، وانه لم يتفق في الرأي مع الاعتبارات التي ادت الى القرار المتعلق بدخول الكتائبين، وسئل الميجور جنرال دروري من قبل احد المشاركين: لماذا كانت ثمة حاجة الى جرافة، فرد على ذلك بقوله انه كانت هناك خطة لدى الادارة اللبنانية ومن ضمنها الكتائبين والجيش اللبناني، لتدمير كافة المباني غير الشرعية، ومنها مبان كانت مشادة داخل المخيمات. وقدم البريفادير جنرال يارون سردا للاحداث، فقال انه عندما ابلى بموافقة القيادة على دخول المسيحيين الى مخيمات اللاجئين، لم يبد اي اعتراض او تحفظ بل كان راضيا تماما، لانه كان واضحا تماما له ان المخيم يحتوي على العديد من [الفدائيين] وان الكتيبة وقعت تحت نيرانهم الثقيلة. واكد البريفادير جنرال يارون انه حذر الكتائبين من ايذاء المدنيين والنساء والاطفال والعجائز او اي شخص رافعا يديه، وابلغهم بان عليهم فقط تطهير المخيمات من [الفدائيين] وان يذهب المدنيون الى منطقة المدينة الرياضية. وقال انه حتى صباح يوم السبت لم يعرف ما الذي كان يجري وانه حتى عندما رأى مجموعة من الاطباء والمرضين لم يخبروه، هم ايضا، اي شيء عن اعمال الذبح. وبعد مناظرة طويلة هادئة رد يارون على ملاحظات المشاركين بالقول (صفحة ٨٥ - ٨٧، المستند ٢٤١): «الخطأ كما اراه هو خطأ كل واحد، الجهاز كله اظهر عدم حساسية، اني اتكلم الآن عن الجهاز



العسكري. انا لا أتكلم عن الجهاز السياسي. الجهاز كله بيدي عدم حساسية...

«في هذه النقطة كل واحد اظهر عدم حساسية وعفة وبساطة. لا شيء آخر. وهكذا لقد بدأت بسؤالي، ماذا شعرت تماما في داخلك يوم الجمعة... لقد شعرت انني لست على ما يرام. لقد قبلت ذلك. لقد شعرت بخزي كيف يمكن لقائد فرقة — واعتقد ان هذا يتعلق بقائد فرقة وما فوق — كيف يمكن لقائد فرقة في الميدان ان لا يعرف ان ٢٠٠ او ٤٠٠ او ٥٠٠ الف لا اعرف كم، يقتلون هنا؟ اذا كان كذلك دعوه يذهب. كيف يمكن ان يحدث مثل هذا الامر؟ لكن لماذا لم يعرف؟ لماذا كان غافلا؟ لهذا السبب لم يعرف ولهذا السبب لم يوقف ذلك... المهم اني احمل نفسي كل التوبيخ.

«انني اسلم هنا من على هذا المنبر باننا كنا جميعا عديمي الحساسية. وهذا كل شيء».

وفي استنتاج لملاحظاته اكد رئيس الاركان انه لو زود جيش الدفاع الاسرائيلي الكتائبين بالدعم المدرع والمدفعي الذي طلبوه لكان عددا اكبر من الناس قد قتل (ص ١٢١).

وفي ١٩٨٢/٩/٢٨ عقد اجتماع لكبار القادة مع وزير الدفاع، الذي سرد الاحداث من وجهة نظره. وكانت ملاحظاته في الاجتماع مطابقة لما قاله في شهادته. واعرب العديد من كبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن آرائهم في هذا الاجتماع (المستند ٢٤٢).

### (ج) المسؤولية عن المذبحة

٦٢ — سوف نعالج في هذا القسم من التقرير موضوع المسؤولية عن المذبحة من موقعين: اولا من موقع المسؤولية المباشرة، اي من قام فعليا بارتكاب المذبحة. ومن ثم سوف ندرس مشكلة المسؤولية غير المباشرة الى الحد الذي يمس به ذلك باسرائيل او بأولئك الذين تصرفوا باسمها.

#### ١ — المسؤولية المباشرة

٦٣ — في ضوء الوصف السابق للاحداث، فان جميع الوقائع تشير الى ان المذبحة قد ارتكبت من قبل الكتائبين بين زمن دخولهم الى المخيمات يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، في الساعة السادسة مساء، ومغادرتهم يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨، في

حوالي الثامنة صباحا. ولقد وجد الضحايا في الاماكن التي كان يسيطر عليها الكتائبون في الفترة الزمنية المشار اليها اعلاه. ولم يشاهد اي من الشهود اية قوة عسكرية اخرى ما عدا الكتائبين في منطقة المخيمات خلال فترة الدخول الى هذه المنطقة او الخروج منها حيث ارتكبت المجزرة. وكان المخيمان مطوقين من كل الجهات. جيش الدفاع الاسرائيلي كان يطوقها من ثلاث جهات، بينما من الجهة الرابعة هناك الخط الذي كان يفصل بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية وكان تحت سيطرة الكتائبين. وكانت قوة من الجيش اللبناني تخيم بالقرب من نقطة الدخول الى المخيمات، ولم يشاهد رجالها اية قوة عسكرية غير الكتائبين تدخل الى المخيمات. ويمكن القول بشكل مؤكد انه لم تدخل المخيمات في الوقت المشار اليه اية قوة عسكرية غير القوات الكتائبية.

٦٤ — كما قلنا فلقد استمعنا الى شهادات من طبيبين وممرضة كانوا يعملون في مستشفى غزة، الذي كان يديره الفلسطينيون وخدمتهم. لا توجد اية اسباب للاشتباه بان ايا من هؤلاء الشهود يشعر بتعاطف خاص مع اسرائيل. وانه من الواضح بالنسبة لنا، استنادا الى اختيارهم ذلك المكان للعمل ومن انطباعنا حول ظهورهم امامنا، انهم يتعاطفون مع الفلسطينيين وهم تقديم خدمة للفلسطينيين الذين يحتاجون المساعدة. ومن خلال شهادات هؤلاء فانه من الواضح ان القوة العسكرية المسلحة التي اخرجتهم من المستشفى صباح السبت وجلبتهم الى المبنى الذي كان تابعا في السابق للامم المتحدة، كانت وحدة كتائبية. الشاهدة السيدة سيفل تحدثت فعلا عن زيارة الى المستشفى تمت في السابعة من صباح الجمعة، وقام بها رجلان بثياب مدنية وتكلموا مع العاملين فيها باللغة الالمانية. وقد المحت الى امكانية ان يكونا من اليهود الشرقيين. غير ان هذا الافتراض لا اساس له في الواقع، ويمكن اعادته الى تحيز الشاهدة. قالت السيدة سيفل ان هذين الرجلين يشبهان العرب (ص ٤٩٩ — ٥٠٠). من الواضح ان هذين الرجلين لا ينتميان الى قوة مسلحة دخلت المخيمات في ذلك الوقت. الطبيبان انغ وموريس لم يشاهدا اية قوة عسكرية اخرى غير الكتائبين الذين قدموا انفسهم كجنود في قوة لبنانية. كما شاهدت الدكتورة انغ جنودا يحملون شارة كتب



عليها M.P. باللون الاحمر. هناك دليل على أن بعض الوحدات الكتائبية التي جاءت الى المخيمات كانت تحمل اشارة كتب عليها حرفا M.P. وعلى طول الطريق التي جاء عبرها الكتائبون الى المخيمات وجدت اشارات طرق وقد رسم عليها الحرفان M.P. ومن اجل ان نكون متأكدين فان الدكتور موريس لم يقل بشكل محدد بان الرجال المسلحين الذين جاءوا الى المستشفى كانوا كتائبين، لكنه وصف بزاتهم التي كانت تحمل كتابات عربية، كما سمعهم وهم يتكلمون العربية فيما بينهم. كما تكلموا الفرنسية مع احد موظفي المستشفى. الدكتور موريس لا يقرأ العربية، غير ان السيدة سيفل، التي تقرأ العربية، شهدت بان الكتابة العربية هي تلك التي تشير الى الكتائبين. وهكذا فان شهادة هؤلاء الشهود الثلاثة تبين ان القوة العسكرية الوحيدة التي شوهدت في المنطقة كانت كتائبية. ويمكننا استخلاص استنتاج مشابه من اعلان الصحافي النرويجي جون هاربو (المستند رقم ٦٢).

٦٥ - في خلال الاحداث، وبعدها، سرت شائعات ان أشخاصا تابعين للرائد سعد حداد كانوا يرتكبون مجزرة او يشاركون في ارتكابها. لم نجد اي اساس من الصحة لهذه الشائعات. وقد قدم ضابط الارتباط بين جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الرائد حداد، شهادة بانه لم تعبر نهر الاولي في ذلك الاسبوع اية وحدة تابعة لحداد. لا نملك اي سبب للشك في هذه الشهادة. وكما سبق لنا واشرنا فان العلاقات بين الكتائبين وقوات الرائد حداد كانت ضعيفة، وان الخلافات كانت موجودة بين هاتين القوتين. لاجل هذا السبب ايضا، ليس من المعتقد ان قوة من جيش الرائد حداد شاركت في عمليات عسكرية قام بها الكتائبون في المخيمات، كما لا يوجد اي اشارة الى وجود هذا التعاون. وعلى الرغم من ان ثلاثة اشخاص من جنوب لبنان، اثنان منهما ينتميان الى الحرس المدني في جنوب لبنان، كانوا في بيروت الغربية بعد ظهر يوم الجمعة ووقعوا بين ناري جيش الدفاع الاسرائيلي وميليشيا جنبلات حيث قتل احدثهم في هذا الاشتباك، فان هذا لم يحصل في منطقة المخيمات، ولقد بين التحقيق ان ثلاثتهم جاؤوا الى بيروت في زيارة خاصة. لا يوجد اي دليل في هذه الحادثة على ان رجال حداد كانوا في

المكان حيث ارتكبت المجزرة. ويمكننا بالتالي ان نؤكد على انه لم تشارك أي وحدة تابعة لحداد في العملية الكتائبية في المخيمات أو في المذابح.

ليس من المستبعد بأن الشائعات حول مشاركة رجال حداد في المجزرة تعود في أصولها إلى حقيقة قدوم الرائد حداد إلى مطار بيروت يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢. من خلال شهادة ضابط ارتباط جيش الدفاع الاسرائيلي مع قوات الرائد حداد ومن شهادة الرائد حداد، يتضح أن زيارة حداد لضواحي بيروت والمناطق المجاورة لها لا علاقة لها بالاحداث التي جرت في المخيمات. فلقد وصل الرائد حداد الى مطار بيروت بحوامة تابعة للقوات الجوية في الثامنة والنصف من صباح يوم ١٧/٩/١٩٨٢. وكان الهدف من هذه الزيارة هو تقديم التعازي لعائلة الجليل في بكفيا. وفي المطار كان بانتظاره ثلاث عربات مع أفراد من حرسه كانوا قد قدموا في ذلك الصباح من جنوب لبنان. ولقد التحقت بهم في الطريق سيارة جيب مع ثلاثة من القيايين في قوات حداد، الذين جاؤوا هم الآخرين لتقديم التعازي. قدم الرائد حداد ومرافقيه التعازي في بكفيا، ثم عادوا لأسباب أمنية، عن طريق أخرى ووصلوا إلى النقطة حيث تلتقي طريق بكفيا بالطريق الساحلي. ومن هناك ذهب الرائد حداد برفقة ثمانية من رجاله الى جونية لزيارة اقرباء لهم. ومن جونية، وبعد زيارة اقربائه، عاد الرائد حداد في بعد ظهر اليوم نفسه إلى منزله في جنوب لبنان. ومن هناك اتصل في المساء بضابط الارتباط الاسرائيلي المذكور اعلاه.

جرت تلميحات إلى اشتراك رجال حداد في المجازر على أساس ما ذكره بعض الناجين من سماعهم اللهجة جنوبية، كما اشاروا إلى أن بعض المهاجرين كانوا يحملون أسماء إسلامية. وهذا ايضا لا يشكل دليلا ملموسا، إذ أنه يوجد في صفوف القوات الكتائبية بعض المسلمين الشيعة، وإن لم يكونوا عديدين. كما انضم إليها أيضا اشخاص كانوا قد فروا من جنوب لبنان.

لا نستطيع أن نحكم حول امكانية — على الرغم من عدم وجود أي دليل على هذا ايضا — أن يكون أحد رجال الرائد حداد الذي كان يقوم بزيارة إلى بيروت خلال هذه الفترة، تسلل إلى المخيمات خاصة خلال الفترة الفاصلة بين خروج الكتائبين ودخول الجيش اللبناني، وقام بارتكاب أعمال غير قانونية.

ولكن حتى لو حصل هذا، لا يمكن وضع المسؤولية سواء المباشرة أو غير المباشرة على عاتق قادة قوات الرائد حداد.

٦٦ - القيت تلميحات هنا وهناك، وحتى اتهامات، تقول أن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا في المخيمات خلال فترة ارتكاب المذبحة. لا شك لدينا أن هذه الافتراضات لا أساس لها من الصحة كليا، وتتضمن تشهيرا لا أساس له. أحد الشهود السيد فرنكلين بيرس لامب، من الولايات المتحدة، أبلغنا عن حقيقة العثور يوم ٢٢/٩/١٩٨٢ على بطاقة هوية مدنية وعلى سلسلة تحمل الرقم العسكري تخص جنديا اسرائيليا يدعى بني حاييم بن يوسف المولود ٩/٧/١٩٦١، وقد وجدت في مخيم شاتيلا. على اثر هذه الشهادة جرى التحقيق في هذه التفاصيل، ووجد أن جنديا يحمل هذا الاسم كان في المستشفى بعد أن أجرى عملية على اثر إصابته بجروح خلال دخول بيروت الغربية. وقد قدم هذا الجندي إفادة في مستشفى تل هاشومير. وبرز من خلال ملاحظاته أنه جندي في الكتيبة، وصل إلى بيروت يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، وحدته لم تتحرك أبعد من مخيم شاتيلا وأطلقت عليها النار. أصيب وبدأت السترة الواقية التي كان يلبسها في الاشتعال. وقام ممرض بقطع السترة بالمقص وربما على جانب الطريق، لأنها كانت تحتوي على قنابل من الممكن أن تنفجر. وفي جيب السترة كانت وثائق شخصية تعود إلى هذا الجندي، الذي تم إخلاؤه على نقالة وأخذ بطائرة هليكوبتر إلى مستشفى رمبام. في المعالجة الأولية وجد أن ذراعه الايسر كان مبتورا، كما أصيب بجروح في قدميه وفي وركه الايسر. من الواضح أنه لم يكن داخل المخيمات على الإطلاق. وأكدت هذه الأقوال الشهادة التي قدمها الممرض أمير هاشاروني (بيان ١١٧). ويبدو أن الذي وجد الوثائق على جانب الطريق قام بإدخالها إلى المخيم، حيث تم إكتشافها. إن إكتشاف هذه الوثائق التي تعود لأحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم لا تشير إلى وجود جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم خلال إرتكاب المجزرة.

كما أن السيد لامب شهد، ليس استنادا إلى معرفة شخصية، ولكن استنادا إلى ما سمعه من الآخرين، أن القنابل العنقودية كانت موضوعة تحت الجثث التي وجدت في المخيمات كي تكون،

كما يبدو، كإشراك مغفلة. وبلاستناد إلى أقواله فإن جيش الدفاع الاسرائيلي استخدم القنابل العنقودية خلال قصف المخيمات. هذه القنابل تنفجر بسرعة، ولا بد من أن يمتلك من يستخدمها حذرا خاصا. ويمكن استخدام هذه القنابل كإشراك مغفلة في حالة وجود أشخاص متدربين بشكل خاص على ذلك. ولقد أثار لامب السؤال حول امتلاك الكتائبين أو رجال سعد حداد، في حال وجودهم في المخيمات، لمهارات استخدام هذه القنابل كإشراك مغفلة. ويستنتج من هذا السؤال أن القنابل جرى وضعها تحت الجثث من قبل أشخاص من جيش الدفاع الاسرائيلي. هذا الافتراض لا أساس له كليا. فلامب لا يمتلك أية معرفة شخصية حول تشريك هذه القنابل. ومن المستبعد جدا أن نرى في هذا المقطع من شهادة السيد لامب أية إشارة ملموسة إلى المشاركة المباشرة لأي من أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي، في المجزرة التي ارتكبت في المخيمات.

٦٧ - على إثر المذبحة نفى قادة الكتائب، في مقابلات مختلفة في وسائل الاعلام، أنهم قاموا بارتكاب المذبحة. ويوم الأحد ١٩/٩/١٩٨٢، التقى رئيس الأركان يرافقه الميجر جنرال أمير دروري بقادة الكتائب، وسجل ممثل عن الموساد وكان حاضرا الاجتماع، ملاحظات حوله (المستند ١٩٩). وقد أبلغ رئيس الأركان قادة الكتائب بأنه قادم من المخيمات، وقد قيل أن مذبحة جرت هناك. وأنه من أجل مستقبلهم يجب أن يعترفوا بارتكابهم الأفعال هذه، وأن عليهم تقديم تفسير للمسألة، وإلا فإنه لن يكون لهم أي مستقبل في لبنان. وكانت ردة فعلهم بأنه إذا قال رئيس الأركان بأن عليهم أن يقوموا بذلك فإنهم سيقومون به. وكون رئيس الأركان الانطباع بأنهم كانوا مرتبكين وأنه من الممكن أن لا يكونوا على علم بما جرى في المخيمات وأنهم لم يكونوا يملكون السيطرة على رجالهم هناك (شهادة رئيس الأركان، ص ٢٥١). وحتى بعد ذلك الاجتماع، فلقد تابع رؤساء الكتائب في ظهورهم العلني نفى أية علاقة بالمجزرة. وهذا النفي هو غير صحيح بشكل واضح.

٦٨ - لقد قدمت جدالات واتهامات بأن رجال جيش الدفاع الاسرائيلي حتى وإن كانوا لم يريقوا الدماء في المذبحة، فإن دخول الكتائبين إلى



المخيمين تم مع المعرفة المسبقة بأن مذبحة سترتكب ومع النية الأكيدة بأنها يجب أن تحدث. وبناء عليه فإن جميع من مكتوا الكتائبين من الدخول إلى المخيمين يجب اعتبارهم متواطئين مع أعمال الذبح ويشاركون في ذلك بتحمل مسؤولية مباشرة. هذه الاتهامات هي أيضا لا أساس لها من الصحة. لا شك لدينا أنه لا وجود لمؤامرة (Conspiracy) أو مكيدة تمت بين أي شخص من المراتب الاسرائيلية السياسية أو من المراتب العسكرية في جيش الدفاع الاسرائيلي وبين الكتائبين بهدف ارتكاب الأعمال الوحشية في المخيمين. لقد اتخذ قرار إدخال الكتائبين إلى المخيمين بهدف منع خسائر جديدة لجيش الدفاع الاسرائيلي، بعد أن تكبد مئات القتلى في حرب لبنان خلال بضعة أشهر، ومراعاة لضغط الرأي العام في اسرائيل الذي كان غاضبا، لأن الكتائبين، الذين كانوا يحصدون ثمار الحرب، لم يكونوا يشاركون فيها. وكذلك بهدف الاستفادة من خدمة الكتائبين المهنية، ومهاراتهم في التعرف على [الفدائيين] واكتشاف مخابىء الأسلحة. لم تكن هناك أية نية من قبل أي عنصر اسرائيلي لإيذاء السكان غير المقاتلين في المخيمين. وخلال حرب لبنان، وخاصة خلال حصار بيروت الغربية، تكبد السكان المدنيون خسائر، حيث كان هناك كهول ونساء وأطفال من بين الخسائر. ولكن هذا يعود إلى الأعمال الحربية التي توقع الضحايا حتى بين أولئك الذين لا يحاربون. وقبل دخولهم إلى المخيمين، وحتى بعد ذلك، طلب الكتائبين من جيش الدفاع الاسرائيلي دعما من نيران المدفعية والدبابات، غير أن رئيس الأركان رفض هذا الطلب، بهدف عدم إصابة المدنيين. ولقد حدث فعلا أن وجهت نيران دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى مصادر النار داخل المخيمين، لكن هذا كان ردا على النار الموجهة ضد جيش الدفاع الاسرائيلي من داخل المخيمات. إننا نؤكد على أن إدخال الكتائبين إلى المخيمين لم يكن يتضمن نية من قبل أي من الذين يعملون بإسم اسرائيل على إيذاء السكان غير المقاتلين، وأن الأحداث التي تلت لم تكن تحمّل تشجيع أو موافقة أحد من المراتب السياسية أو المدنية التي كانت فاعلة في ما يتعلق بدخول الكتائبين إلى المخيمين.

٦٩ — لقد زعم أن الأعمال الوحشية التي تم

ارتكابها في المخيمين كانت مرئية من السطح الامامي لمركز القيادة، وأنها كانت قابلة لأن تعرف من خلال الأصوات المنبعثة من المخيمين، وأن قادة جيش الدفاع الاسرائيلي الكبار الذين كانوا على سطح مركز القيادة المتقدم ليومين متتاليين، لا بد وأن يكونوا قد رأوا أو سمعوا ماذا كان يجري في المخيمين. لقد سبق لنا وقررنا أعلاه، أن الأحداث في المخيمين، في المنطقة التي دخلها الكتائبين لم تكن مرئية من سطح مركز القيادة المتقدم. كذلك تم ايضاح أنه لم تصل إلى ذلك المكان أصوات تشير إلى احتمال ارتكاب مذبحة في المخيمين. لقد وصلت فعلا بعض المعلومات إلى ضباط في مركز القيادة المتقدم — وسنعالجها في مكان آخر من هذا التقرير — لكن من على سطح مركز القيادة الامامي فإنهم لم يروا أعمال الكتائبين ولم يسمعوا أية أصوات تشير إلى أن مذبحة كانت تحدث.

وهنا يجب أن نضيف أن مجموعة الأطباء والمرضين الذين التقوا ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي صباح السبت، وفي وقت بات واضحا بالنسبة إليهم أنهم صاروا خارج الخطر، فإنهم لم يشيروا إلى حصول مذبحة في المخيمات. وعندما سئل الشهود من هذه المجموعة عن سبب عدم تبليغهم ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي حول المذبحة، أجابوا بأنهم لم يكونوا على علم بها. إن حقيقة كون الأطباء والمرضين الذين كانوا في مستشفى غزة — التي هي قريبة من مكان الحادث وحيث جاء من المخيمات جرحى العمليات القتالية والناس الخائفون — لم يعرفوا عن المذبحة، بل عن أحداث معزولة حول إصابات رأوها بأنفسهم، يظهر أيضاً، أن الذين كانوا على مقربة من المخيمين، ولم يكونوا في داخلهما، لم يكونوا لأنفسهم انطبعا، من خلال ما رأوه أو سمعوه. أن مذبحة ترتكب بحق مئات الناس كانت تجري هناك كذلك حال أفراد وحدة من الجيش اللبناني كانت متمركزة بالقرب من مداخل المخيمين، الذين لم يعرفوا شيئا عن المذبحة حتى تم خروج الكتائبين. ٧٠ — استنتاجنا اذن هو أن المسؤولية المباشرة لأعمال الذبح المرتكبة، تقع على القوات الكتائبية. لم يقدم لنا أي دليل على أن الكتائبين تلقوا أوامر صريحة من قائدهم بارتكاب أعمال الذبح. لكن من الواضح أن القوات التي دخلت المنطقة كانت مشبعة كراهية ضد الفلسطينيين، على



إثر الأعمال الوحشية والاصابات البالغة التي ارتكبها الفلسطينيون ضد المسيحيين خلال الحرب الاهلية. واضيفت إليها رغبة في الانتقام على إثر اغتيال قائد الكتائبين المحبوب بشير، ومقتل بعض عشرات من الكتائبين، قبل يومين من دخولهم إلى المخيمات. لقد تمت الموافقة على تنفيذ عمليات الذبح في المكان، في إجابات القائدين اللذين وجهت إليهما الاسئلة في الاذاعة كما اشرنا أعلاه.

## ٢ - المسؤولية غير المباشرة:

٧١ - قبل أن نناقش جوهر مسألة المسؤولية المباشرة لاسرائيل أو لأولئك الذين عملوا طبقاً لأوامرها نرى أن من الضروري التعامل مع الاعتراضات التي صدرت في مناسبات مختلفة والتي تعتبر أنه إذا انتفتت مسؤولية اسرائيل المباشرة عن الأعمال الوحشية، أي إذا تأكد أن دماء من قتلوا لم ترق على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي أو أن الآخرين العاملين طبقاً لأوامر الدولة لم يشاركوا في الأعمال الوحشية، فلن يعود هناك مجال لمزيد من المناقشة حول موضوع المسؤولية غير المباشرة. والحجة هنا هي أنه يجب عدم تحميل اسرائيل أعمال قتل ارتكبت خارج حدودها من قبل أعضاء في الطائفة المسيحية ضد الفلسطينيين في البلد نفسه أو ضد مسلمين يقطنون في منطقة المخيمات. ويمكن إيجاد بعض الصدى لهذا الطرح في بيانات قيلت في اجتماع الحكومة في ١٩/٩/١٩٨٢ وفي أخرى أذاعتها على الملا مصادر مختلفة.

إننا لا نستطيع قبول هذا الموقف. فإذا أصبح واضحاً بالفعل أن الذين قرروا إدخال الكتائبين إلى المخيمات كان يجب أن يتنبأوا - من خلال المعلومات الموضوعية بتصرفهم والأشياء التي هناك معرفة مشتركة بها - بوجود خطر مجزرة، ولم يتخذوا أية خطوات كان يمكن أن تزيل هذا الخطر، أو على الأقل، أن تخفف إلى حد كبير من احتمال وقوع أعمال قتل من هذا النوع، فإن هؤلاء الذين اتخذوا القرارات وأولئك الذين نفذوها يتحملون مسؤولية غير مباشرة عما حدث، وإن لم يكن في نيته أن يحدث هذا واقتصر عملهم على تجاهل الخطر المتوقع. ويتحمل مثل هذه المسؤولية غير المباشرة أيضاً أولئك الذين علموا بالقرار. فلقد كان من واجبهم بحكم مواقعهم ومناصبهم أن

ينبهوا إلى الخطر، لكنهم لم يؤدوا هذا الواجب. وليس من الممكن أيضاً أن يعفى من هذه المسؤولية غير المباشرة الأشخاص الذين لم يسارعوا، عندما تلقوا التقارير الأولية عما كان يجري في المخيمات، إلى الحؤول دون استمرار أعمال الكتائبين ولم يفعلوا أي شيء، في إطار صلاحياتهم، لوقفها.

ليس من مهامنا كلجنة تحقيق أن نضع أساساً قانونياً محدداً لمثل هذه المسؤولية غير المباشرة. قد لا تكون قضية المسؤولية واضحة من وجهة النظر القانونية بالنظر إلى عدم وضوح الوضع الشرعي لدولة اسرائيل وقواتها على الأراضي اللبنانية. فإذا اعتبر أن بيروت الغربية كانت أيام الأحداث أرضاً محتلة، ونحن لم نحدد أن هذا هو الواقع من وجهة النظر القانونية، فمن واجب المحلل أذن طبقاً لقواعد وأعراف القانون الدولي العام، أن يبذل كل ما في وسعه لضمان خير وأمن العامة. وحتى لو كانت القواعد القانونية هذه باطلة بالنظر إلى الوضع الذي كانت تمر فيه الحكومة الاسرائيلية والقوات العاملة بناء على تعليماتها في فترة الأحداث تلك، فإنه يبقى من غير الممكن تجاهل مسألة المسؤولية غير المباشرة، طالما أن الواجبات الملزمة على كل أمة متحضرة والقواعد الأخلاقية المقبولة من الشعوب المتحضرة مازالت سائدة. ويمكن إيجاد أساس لمثل هذه المسؤولية في نظرة أجدادنا والتي عبر عنها في أشياء قيلت عن المعنى الأخلاقي للجزء من التوراة المتعلق «بالعجلة المكسورة العنق» (في سفر تثنية الاشتراع، الاصحاح ٢١). قيل في سفر تثنية الاشتراع (٦:٢١ - ٧) أن جميع شيوخ تلك المدينة القريبين من القتل الذي لم يعرف من قتله «يفسلون أيديهم على العجلة المكسورة العنق في الوادي ويصرخون ويقولون أيدينا لم تسفك هذا الدم وأعينا لم تبصر».

ويقول الحاخام يهوشوع بن ليفي عن هذا المقطع (التلمود): «تظهر ضرورة العجلة المكسورة العنق إذا أخذنا بعين الاعتبار قصور الروح فقط، كما قيل: «أيدينا لم تسفك هذا الدم». ولكن هل يمكن أن يدخل في عقولنا أن شيوخ المحكمة هم سفكة دماء. المعنى هو أن [الرجل الذي وجد قتيلاً] لم يأتي إلينا طلباً للمساعدة ولكننا طردناه. لم نره وتركناه يذهب دون

مواكبة...» (ويُفسر راشي المواكبة بأنها تعني مجموعة يمكن أن ترافقه. سفورنو، وهو مفسر ينتمي إلى فترة لاحقة، يقول في تفسيره لسفر التثنية، والاشتراخ: «من المفترض أن لا يكون هناك مشاهدون، إذ لو كان هناك مشاهدون لاحتجوا وصرخوا»).

يجب ان لا ننسى، عندما نتعاطى مع موضوع المسؤولية غير المباشرة، ان اليهود في مختلف اراضي المنفى، وكذلك في ارض — اسرائيل، عندما كانوا تحت الحكم الاجنبي، عانوا من مذابح ارتكبتها ضدهم عصابات مختلفة، وانه من الواضح ان خطر قيام اعمال شغب ضدهم، في الكثير من الاصقاع، ما يزال قائما. وكان اليهود يعتبرون دائما، ان مسؤولية مثل هذه الجرائم، لا تقع فقط على كاهل من ارتكبها، وانما ايضا، على اولئك الذين كانوا مسؤولين عن الامن والنظام العام، وكان بإمكانهم الحؤول دون وقوع الاضطرابات، لكنهم لم يقوموا بواجباتهم في ذلك المجال. صحيح ان النظم في العديد من البلدان، وبينها بعض البلدان المستنيرة، تجنبت مثل هذه المسؤولية في اكثر من مناسبة، ولم تنشئ لجان تحقيق، لدراسة مسألة المسؤولية غير المباشرة، كذلك التي نتحدث عنها. غير ان تطور النظم الاخلاقية بين الناس في العالم، يتطلب ان يكون المقترّب من هذه المسألة عاما، وان توضع المسؤولية، ليس فقط على المنفذين، ولكن ايضا على اولئك الذين كانوا يستطيعون، وكان عليهم ان يمنعوا ارتكاب هذه الافعال التي يجب إدانتها.

٧٢ — نود ان نشير هنا، إلى أننا لن نقوم على الاطلاق بمعالجة مسألة المسؤولية غير المباشرة التي تتحملها عناصر أخرى غير دولة اسرائيل. علينا ان نقر بأن مسؤولية غير مباشرة كهذه تقع على الجيش اللبناني أو على الحكومة اللبنانية، التي كان هذا الجيش يخضع لأوامرها. فعلى الرغم من إلحاح الميجر جنرال دروري، في مصادثات مع قادة الجيش اللبناني، فإنهم لم يوافقوا على طلب اسرائيل الدخول إلى المخيمات قبل الكتائبيين أو بدلاً عنهم، حتى ١٩٨٢/٨/١٩. يجب ان نشير ايضا إلى أنه خلال اجتماعات عقدت مع ممثلي الولايات المتحدة، في الايام الحرجة، طالب ممثل اسرائيل بأن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها مع لبنان

من أجل ان يقوم الجيش اللبناني بمهمة حفظ السلامة العامة والنظام، في بيروت الغربية. غير ان هذه الطلبات كما يبدو، لم تكن لها أية نتيجة. كذلك قد تثار إدعاءات تتعلق بالسحب السريع للقوة المتعددة الجنسيات، من قبل البلدان التي كانت لها قواتها في المكان حتى بعد ان تم انسحاب [الفدائيين]. كذلك لن نناقش مسألة متى علمت العناصر الاخرى إلى جانب العناصر الاسرائيلية بالمذبحة أو لا، وهل فعلت كل ما كان باستطاعتها لإيقاف المذبحة، أو على الأقل، لا يصلح التقارير التي كانت بحوزتها إلى العناصر الاسرائيلية وغيرها. لا نجد ان مهمتنا تتضمن مناقشة هذه المسائل، التي ربما، يجب ايضاحها في إطار آخر. وسوف نناقش فقط مسألة مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، عارفين ان في حال تأكيد هذه المسؤولية، فإنها لا تقع على عاتق اسرائيل وحدها.

٧٢ — من المفيد ان نناقش هنا مسألة هل ان اللوم يمكن ان يوجه في ما يتعلق بالاعمال الوحشية المرتكبة في المخيمات، إلى أولئك الذين اتخذوا قرار الدخول إلى بيروت الغربية، وحول إشراك الكتائبيين في الاعمال المرتبطة بهذا الدخول.

وكما قيل أعلاه، فإن قرار الدخول إلى بيروت الغربية اتخذ خلال محادثة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ليلة ١٤ — ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. لا يمكن الاعتراض على أنهما قررا هذا العمل وجمعهما من دون دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع. في تلك الليلة نفسها، حصل وضع طارئ وخاص يمكن ان يبرر عملا مباشرا ولموسا من أجل منع الوصول الى حالة بدت غير مرغوب بها أو حتى خطيرة من وجهة النظر الاسرائيلية. هناك منطلق كبير في الافتراض الذي يقول بأنه لولا دخول وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، فإن حالة من الفوضى الكاملة، ومعارك بين مختلف القوى المسلحة كان يمكن ان تحدث، وأن عدد الضحايا كان يمكن ان يكون اكبر بكثير مما هو عليه. فالقوة العسكرية الاسرائيلية كانت القوة الحقيقية الوحيدة الموجودة والتي كان بإمكانها السيطرة على بيروت الغربية من أجل الحفاظ على السلام



ومنع العودة إلى الأعمال العدوانية بين مختلف الميليشيات والطوائف. كان بإمكان الجيش اللبناني أن يقوم بمهمة في مخيمات اللاجئين، لكنه لم يكن، في ذلك الوقت، يملك القوة لفرض النظام على بيروت الغربية بأسرها في ظل هذه الظروف. ويمكن الافتراض بأنه لولا دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية فإن العديد من الأعمال الوحشية كان يمكن لها أن ترتكب في غياب أية سلطة حقيقية، ويمكن عندها للرأي العام العالمي أن يلقي المسؤولية على اسرائيل لأنها امتنعت عن العمل.

٧٤ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع فسرا مسألة مشاركة الكتائبين في دخول بيروت الغربية، بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢. إننا لا نستطيع قبول هذا المنطق. وعلى الرغم من أن المناقشات في اجتماع ١٥/٦/١٩٨٢ (المستند ٢٥) حول خطة جيش الدفاع الاسرائيلي بعدم دخول بيروت، أشارت إلى قيام الكتائبين بهذا العمل بدعم من جيش الدفاع الاسرائيلي، فإن الحالة عندها كانت مختلفة كلياً عن تلك التي انبثقت فجأة. فخلال مناقشة ١٥/٦/١٩٨٢، كان [الفدائيون] والقوات السورية ما يزالون في بيروت الغربية. كما أن الصورة العسكرية بأسرها كانت مختلفة عن تلك التي نشأت بعد أن تمت مغادرتهم وبعد اغتيال بشير. على أية حال، حتى وإن كانت المشاركة الكتائبية لم تتم استناداً إلى القرار الرسمي لمجلس الوزراء في ١٥/٦/١٩٨٢. فإننا لم نجد سبباً لاثارة اعتراضات على هذه المشاركة، في الظروف التي استجبت بعد اغتيال بشير. اتنا نود أن نؤكد أننا نتكلم الآن عن المشاركة الكتائبية في ما يتعلق بدخول بيروت الغربية، وليس عن الدور الذي كان مقدراً لهم أن يلعبوه في المخيمات.

إن المطالبة الاسرائيلية بالمشاركة الكتائبية في القتال، كانت عامة ومفهومة، وكانت هنالك، إلى حد ما، أسباب سياسية وكذلك عسكرية لهذه المشاركة. إن السؤال العام حول العلاقة مع الكتائبين وإقامة التعاون معهم هو سؤال سياسي بارز، ويمكن أن ينشأ حوله خلاف مشروع في الرأي والفترة. ولا نجد أي مبرر لكي نجزم بأن قرار هذه المشاركة كان غير مبرر، أو أنه كان من الضروري عدم اتخاذه.

٧٥ - لكن، مسألة تسويغ قرار إدخال الكتائبين إلى المخيمات في الظروف المستجدة، هي مسألة أخرى. من خلال وصف الأحداث، المبين أعلاه، فمن الواضح، من خلال الشهادات المقدمة إلينا، إن القرار اتخذ من قبل وزير الدفاع بالتعاون مع رئيس الأركان، وأن رئيس الوزراء لم يعلم به قبل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مساء ١٦/٩/١٩٨٢. سوف نترك لقسم آخر من هذا التقرير، الذي سيعالج المسؤوليات الشخصية لأولئك الذين وجهت إليهم الملاحظات بموجب المادة ١٥ (١) من القانون، مناقشة مسألة وقوع مسؤولية شخصية على عاتق وزير الدفاع ورئيس الأركان بالنسبة لما حدث بعد ذلك في المخيمين على اثر قرار إدخال الكتائبين إلى هناك. وسنناقش هنا هل أنه كان من الممكن التنبؤ بأن دخول الكتائبين إلى المخيمين، حيث يصبحون مسيطرين على المنطقة التي يقيم فيها المدنيون الفلسطينيون، سوف يقود إلى مذبحة، كما حدث فعلاً.

إن قادة الحكم في اسرائيل، وقادة جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين استمعنا الى شهاداتهم، كانوا في أغلب الأحيان، جازمين في نظرتهم بأن ما حدث في المخيمين كان غير متوقع من جهة طبيعة الكارثة. وتم التشديد في الشهادات والحجج التي قدمت إلينا على أن هذه المسألة، يجب أن لا تناقش في ضوء الادراك المتأخر، بل علينا أن نكون حريصين في حكمنا من دون أن نأخذ في الاعتبار ما جرى فعلاً. إننا نقر، بأننا مطالبون بحذر خاص كي لا نقع في فخ الادراك المتأخر. غير أن الحذر لا يعفيانا من واجب دراسة ما إذا كان الأشخاص الذين يفكرون ويتصرفون بشكل عقلاني كانوا ملزمين، عندما اتخذ قرار إدخال الكتائبين إلى المخيمات، أن يروا مسبقاً، نتيجة المعلومات التي يمتلكها كل فرد منهم ونتيجة المعرفة العامة، بأن دخول الكتائبين إلى المخيمات كان يحمل مخاطر مذبحة، وأن لا وجود لاحتمال ضئيل بأنها لن تحصل بالفعل. في هذه المرحلة من النقاش، لن نتوقف كي نتفحص المعلومات الخاصة التي يمتلكها الأشخاص الذين أرسلت إليهم الملاحظات بناء على المادة ١٥ (١) من القانون. لكننا سنتفحص المعرفة التي يملكها كل من لديه بعض الخبرة في موضوع



لبنان.

وفي نظرناء فإن على كل من يملك القدرة على فعل شيء بالنسبة للأحداث في لبنان أن يشعر بالخشية من حدوث مذبحة في المخيمات، إذا كان لقوات الكتائب المسلحة أن تدخل إليها من دون مراقبة صارمة وفعالة عليها من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي. وكل من يعينهم الأمر كانوا يدركون أن أخلاقيات القتال بين المجموعات المتقاتلة المختلفة في لبنان تختلف عما هي عليه لدى جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن المتقاتلين في لبنان يقللون من قيمة الحياة البشرية إلى حد أبعد مما هو ضروري. ومقبول في الحروب بين الشعوب المتعدنة، وأن مذابح مختلفة ضد السكان غير المقاتلين قد ارتكبت بصورة واسعة في لبنان منذ العام ١٩٧٥. وكان معروفا جيدا أن الكتائبيين يضمرون عداً عميقاً للفلسطينيين وينظرون اليهم كمصدر لجميع الاضطرابات التي ضربت لبنان في خلال اعوام الحرب الاهلية. كما أن واقع كون الكتائبيين لم يتجاوزوا في عمليات معينة نفذت تحت رقابة صارمة من جيش الدفاع الاسرائيلي، السلوك الانضباطي لا يشكل بحد ذاته دليلاً على أن موقفهم تجاه السكان الفلسطينيين قد تغير، أو أن تبدلاً حدث في مخططاتهم، التي لم يبذلوا جهداً لاختفائها، تجاه الفلسطينيين. وقد أضيفت إلى هذه الخلفية لموقف الكتائبيين من الفلسطينيين الصدمة العميقة التي ولدها موت بشير ومجموعة من الكتائبيين في انفجار الأشرفية، والشعور بالانتقام الذي أثاره هذا الحادث حتى من دون معرفة هوية المهاجمين.

٧٦ - أكدت الشهادات المكتوبة والشفوية التي قدمت إلينا أن معظم الخبراء الذين أطلعت اللجنة على ملاحظاتهم، سواء من رجال الاستخبارات العسكرية أو الموساد، أعربوا عن اعتقادهم بأنه في مثل الحالة التي كانت قائمة عندما اتخذ القرار بالسماح للكتائبيين بدخول المخيمات لم يكن ممكناً توقع أنهم سيرتكبون مجزرة أو أن احتمالات ذلك في مطلق الأحوال كانت قليلة. وأنهم في ما لو استلوا عن رأيهم في ذلك الوقت لم يكونوا ليعترضوا على القرار. لسنا على استعداد لتعليق أية أهمية على هذه البيانات، وليس ضرورياً أن يكون ذلك بسبب دحض الحقيقة لهذا التقييم. وانطبأنا أن ملاحظات

الخبراء في هذا الشأن تأثرت إلى حد ما برغبة كل واحد منهم في تبرير عمله، أو لأن هؤلاء الخبراء قد فشلوا في إثارة أي اعتراض على دخول الكتائبيين إلى المخيمات عندما علموا بذلك. وعلى النقيض من مفهوم هؤلاء الخبراء فقد كانت هناك حالات حذر فيها رجال آخرون من فروع أخرى في جيش الدفاع الاسرائيلي أو من خارج الإطار الحكومي، قرر علمهم بدخول الكتائبيين إلى المخيمات وفي مناسبة سابقة عندما نوقش دور الكتائبيين في الحرب، من خطر حدوث مجزرة كبيرة وكذلك من أن الكتائبيين سيستغلون أية فرصة تسنح لهم للانتقام من الفلسطينيين.

وهكذا، على سبيل المثال، أعلن ضابط الاستخبارات ج (اسمه يظهر في القسم ١ من الملحق ب)، وهو رئيس فرع في الاستخبارات العسكرية/ الأبحاث أن موضوع الإيذاء المحتمل من قبل الكتائبيين للسكان الفلسطينيين قد برز مرات عدة في المناقشات الداخلية (البيان الرقم ١٧٦). وبشكل مماثل فعندما علم ضابط الاستخبارات أ يوم الخميس، في اجتماع أيضاً لضابط الاستخبارات، أن الكتائبيين دخلوا المخيمات قال حتى قبل أن يصل التقرير عن مقتل ٢٠٠ شخص أنه كان على اقتناع بأن الدخول سيؤدي إلى مجزرة لسكان مخيمات اللاجئين. وفي اجتماع عمل عقد في الساعة السابعة مساءً بين الميجر جنرال دروري وضابط الاتصال مع الجيش اللبناني في مقر القيادة الشمالية، تبلى الضابط من الميجر جنرال دروري أن الكتائبيين على وشك دخول مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين. وكان رد فعله أن ذلك حل جيد، ولكن يجب أخذ الاحتياط لعدم اقترافهم أعمال القتل (البيان الرقم ٤ وشهادة الميجر جنرال دروري، ص ٤٠٢ - ٤٠٣). وفي بيانه، يشير الكابتن ناحوم مناحيم إلى أنه في اجتماع عقده مع وزير الدفاع في ١٢/٩/١٩٨٢ قام بإبلاغ وزير الدفاع برأيه القائم على أساس خبرة واسعة وعلى دراسة أجراها حول التوترات بين الطوائف في لبنان، وهو أن مذبحة «رهينة» قد تحدث إذا فشلت اسرائيل في تهدئة التوترات بين الطوائف المختلفة (البيان الرقم ١٦١، ص ٤). سوف نشير هنا إلى مقالات الصحف التي تعلن توقعها لحدوث أعمال شاذة من قبل المحاربين المسيحيين. (مقال

منشور في صحيفة «بمحاينة» في ١٩٨٢/٩/١، بيان رقم ٢٤ لكاتب المقال، المراسل العسكري للصحيفة المذكورة السيد ينون شنكار)، وأن مخيمات اللاجئين في بيروت معرضة لأحداث تتجاوز ما حدث في تل الزعتر (مقال في صحيفة فرنسية تصدر في بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠ الملحق ببيان رقم ٧٦ للصحافي السيد شتراوس). لا نعلم ما إذا كان مضمون هذه المقالات قد وصل إلى صانعي القرار المتعلق بعملية الكنائبيين في بيروت الغربية، أو لأولئك الذين نفذوا هذا القرار. نشير إلى هذه المقالات، علماً بأن هناك مؤشرات إلى أنه حتى قبل اغتيال بشير لم يكن احتمال ارتكاب الكنائبيين لمذبحة في المخيمات شيئاً سرياً.

٧٧ — إننا لا نقول بأن قرار إدخال الكنائبيين إلى المخيمات كان يجب أن لا يحدث في جميع الظروف وليس له مبرر. هناك اعتبارات جدية لصالح قرار كهذا. وحول هذه المسألة فإننا سنكرر ما سبق لنا وذكرناه عن وجود رغبة مفهومة لمنع حصول خسائر في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي في معركة جزافية داخل منطقة مبنية. وقد كان الطلب إلى الكنائبيين للمشاركة في معركة هي بالنسبة إليهم بداية جيدة للاستيلاء على السلطة واستعادة استقلال لبنان، مبرراً. وأن الكنائبيين كانوا أكثر خبرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في كشف [الفدائيين] والتعرف إليهم. هذه اعتبارات لها وزنها، حتى ولو كان صانعو القرار ومنفذوه واعين لأخطار قيام الكنائبيين بإيذاء السكان المدنيين. غير أنهم مع ذلك، وبعد أن أخذوا جميع الظروف بعين الاعتبار، قرروا إرسال الكنائبيين إلى المخيمات بعد أن اتخذوا جميع الخطوات الضرورية لمنع الأذى عن السكان المدنيين. من الممكن أن لا يكون هناك مكان لتوجيه النقد إليهم، حتى بعد أن ظهر بأن القرار سبب نتائج غير مرغوبة ونتج عنه الأذى. غير أنه، في هذا الحادث، لم تجر دراسة جميع الاعتبارات وتشعباتها. وهكذا فإن الأوامر الملائمة لم تصدر إلى منفذي القرارات، كما أن تنفيذ الإجراءات المطلوبة لم يتم بانتباه ملائم. وهنا تقع أسس وضع مسؤولية غير مباشرة على هؤلاء الأشخاص الذين، في نظرنا، لم يتمموا الواجبات الملقة على عاتقهم.

٧٨ — تلخص هذا الفصل كي نؤكد أن الأعمال الوحشية في مخيمات اللاجئين ارتكبت من قبل أعضاء في الكتائب، وأنه لا تقع أية مسؤولية مباشرة اطلاقاً على اسرائيل أو على أولئك الذين تصرفوا باسمها. في الوقت نفسه، من الواضح، مما قلناه أعلاه، أن القرار حول دخول الكنائبيين إلى مخيمات اللاجئين اتخذ دون اعتبار للمخاطر، التي كان على المقرررين والمنفذين توقعها كاحتمال، بأن الكنائبيين قد يرتكبون مذابح ومجازر ضد سكان المخيمات، وبدون تفحص وسائل منع هذا الخطر. كما أنه من الواضح، من خلال تطور الأحداث، أنه عندما راحت تصل التقارير حول أعمال الكنائبيين في المخيمات، لم تؤخذ هذه التقارير بانتباه معقول، ولم تستخلص النتائج الصحيحة منها، ولم تتخذ إجراءات فورية وسريعة للجم الكنائبيين وإنهاء أعمالهم. وهذا يعكس أيضاً مسؤولية اسرائيل غير المباشرة عن الذي جرى في مخيمات اللاجئين. سوف نناقش مسؤوليات أولئك الذين تصرفوا بالنيابة عن اسرائيل وباسمها في الفصول التالية.

#### (د) مسؤولية المراتب السياسية

٧٩ — من بين الذين تلقوا ملاحظات أرسلتها اللجنة طبقاً للمادة ١٥ (١) من قانون لجان التحقيق كان هناك رئيس الوزراء ووزيران آخران. وفي هذه المسألة لم يكن هناك تمييز بين وزراء الحكومة والموظفين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين. واتبعنا هذا الأسلوب لأننا نرى، من حيث المبدأ، أنه يجب أن لا يكون هناك تفريق بين وزراء الحكومة وبين الأشخاص الآخرين الذين اتهموا بالمسؤولية الشخصية عن أعمال وأخطاء غير مقصودة، في ما يتعلق بالمسؤولية الشخصية. ونرغب في أن نشير إلى أن أحداً من المحامين المعتمدين الذين مثلوا أمامنا لم يثر أي نقاش حول اختلاف وضع وزراء الحكومة في التحقيقات التي جرت أمامنا عن وضع الآخرين. وفي رأينا، أن أي إدعاء يدعو إلى تمييز من هذا النوع، متعذر الدفاع عنه تماماً. وسوف نبث هذه الحجة لاحقاً، بالرغم من أنها لم تثر ضمن مداولات اللجنة بل خارجها.

في تقرير لجنة تحقيق — حرب يوم الغفران، التي ستعرف فيما يلي باسم: (لجنة اغرانات)،



بحث موضوع المسؤولية الشخصية للنظام الحكومي في الفقرة ٣٠ من التقرير الجزئي. ومن المناسب أن نسجل ما ذكر فيه، طالما أننا نعتقد أنه يعكس جوهر التوجه الصحيح، من منطلق عام وشرعي في مشكلة المسؤولية الشخصية للنظام السياسي. يقول التقرير الجزئي للجنة اغرانات (الفقرة ٣٠).

«في خلال بحث مسؤولية الوزراء عن عمل أو عن الفشل في عمل شاركوا فيه في الواقع أو على المستوى الشخصي، فإننا مضطرون لإعلان أننا نعتبر أنفسنا أحرارا في إعطاء استنتاجات، على قاعدة نتائج تحقيقنا القضائي، متعلقة فقط بالمسؤولية المباشرة. ولا نرى أن مهمتنا هي الإعراب عن رأي يدل ضمنا على مسؤولية برلمانية.

«في الواقع أنه في إسرائيل كما في انكلترا — من حيث ترامي إلينا — المبدأ السائد أن عضو الوزارة مسؤول أمام البرلمان بالنسبة لكافة الأعمال الحكومية ضمن جهاز وزارته، حتى ولو لم يكن على علم بها أو بجانب منها. ومع ذلك، وبرغم أنه واضح أن هذا المبدأ يجعله مجبرا على إبلاغ أعضاء البرلمان بشأن هذه الأعمال ومن ضمنها الأخطاء والفشل، ومجبر على الرد على الأسئلة البرلمانية، والدفاع عن الأعمال أو الإبلاغ عما جرى عمله من أجل تصحيح الأخطاء. وحتى التجربة الانكليزية أظهرت أن التقاليد لم تحدد أي شيء متعلق بمسألة أي حالات من هذا النوع تتطلب منه الاستقالة من منصبه الوزاري. وهذا يتفاوت حسب الظروف من قضية إلى أخرى. والسبب الرئيسي لذلك هو أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو الوزارة في حالات من هذا النوع هي بالضرورة مسألة سياسية محضة. وهكذا فإننا نعتقد أن هذه مسألة يجب علينا أن لا نتعامل معها...».

وفي سياق تقريرها الجزئي، بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣١ من التقرير الجزئي) بمسألة «المسؤولية الشخصية المباشرة لوزير الدفاع»، وتصل إلى نتيجة «أنه وفق قواعد التصرف المعقول المطلوب ممن يشغل وظيفة وزير الدفاع، لم يكن الوزير ملزما بإصدار تعليمات حول إجراءات حذر إضافية أو غيرها...». كذلك بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣٢ من التقرير الجزئي)

في «المسؤولية الشخصية المباشرة لرئيس الوزراء وتصل إلى استنتاج بأنه لا يجب اتهامه بأية مسؤولية بالنسبة لأعماله عشية حرب يوم الغفران والفترة التي تلتها».

من هذا يبدو واضحا أن لجنة اغرانات لم تتجنب بأية طريقة التعامل مع مسألة المسؤولية الشخصية لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وفي ما يتعلق بمسؤولية من هذا النوع لم تفرق بين الوزراء والأشخاص الآخرين الذين حققت بأعمالهم. ولم تبحث لجنة اغرانات في مسؤولية الوزير عن التقصير والفشل في الجهاز الذي يرأسه والتي لا يتهم فيها بأية مسؤولية شخصية. وليس من الضروري في هذا التقرير التعامل مع مسألة مسؤولية وزير في فشل جهازه بأمور لا يلام شخصا عليها، ويجب أن لا نعرب عن أي رأي بشأنها.

٨٠ — لقد أعلن بأن مسألة تقييم الوزير لا تخدم موضوع تحقيق اللجنة، حسب قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ — ١٩٦٨، بالرغم من أن المسألة لم تكن في إطار مشاورات اللجنة وكذلك لأن تقييم الوزير هو تقييم سياسي، وليست هناك قواعد تتطلب تقييمات من هذا النوع، وهكذا فإن المرء لا يمكنه تقديم تقييمات من هذا النوع لتفحصها. إننا نرفض وجهة النظر هذه. إنها أمر لا أساس له من الصحة من وجهتي النظر القانونية والعامة. ومن وجهة النظر القانونية، أنها لقاعدة معروفة جدا وصادقت المحكمة العليا عليها مرات متعددة، بجلستها كمحكمة عدل عليا، على أن أي تقييم للسلطات العامة ومن ضمنها الوزراء، هو أمر من ضمن صلاحيات المحكمة العليا للتدقيق فيه وتفحصه. لقد قامت المحاكم مرارا بعدم اعتماد اعتبارات غير مضمونة ولا أساس لها واعتباطية وغير منطقية وغير ناضجة.

وفي خلال تفحص الاعتبارات التي استخدمت كأساس لقرارات لم تفرق المحكمة أبدا بين التزامات الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد قانون صارم أو سريع ينص على أن أي سلطة حكومية يجب أن تصل إلى قرارها على قاعدة من الاعتبارات المنطقية والصحيحة بعد تفحص كل الأمور الموضوعة أمامها بطريقة مناسبة، إلا أن المحاكم لم تتجنب فرض التزامات من هذا النوع



على كل السلطات الحكومية. وهذا ليس له تأثير على مبدأ أن المحكمة لا يمكنها استبدال تقييمات السلطة الحكومية بتقييماتها، ولا تتدخل في السياسة التي تخطها السلطة لنفسها.

وهذه كلها دلائل على أسباب رفض وجهة النظر التي سبق الإشارة إليها، خصوصاً عندما تكون المسألة التي يجري بحثها هي مناقشات لجنة التحقيق التي يتوجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط المنطلقات القانونية ولكن أيضاً الأحداث الأساسية، ونواحيها العامة والأخلاقية. إن حقيقة غياب أي قانون صريح متعلق بالقضايا المختلفة لا يؤدي إلى استثناء شخص تعتبر أعماله موضع تدقيق من قبل لجنة التحقيق، من تقديم الحساب، تجاه العامة، على أعمال أو تقصير يستنتج منها انعدام الاهتمام الكافي بمهامه، أو عن أعمال نفذت بتسرع وإهمال وقلة ادراك وعدم رؤية المتوقع. ولا يمكن لأي لجنة تحقيق أن تقوم بعملها بشكل كامل ومناسب إذا لم تقم بتدقيق كهذا، في إطار اختصاصها، وإزاء أي شخص تكون أعماله أو فشله تحت التدقيق، بصرف النظر عن موقعه ومنصبه الحكومي.

وفي نهاية الأمر، وفيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية، لن نجري أي تمييز بين المراتب السياسية وأية مراتب أخرى.

#### (هـ) المسؤولية الشخصية

٨١ - انسجاماً مع القرار الذي أصدرته اللجنة في ١٩٨٢/١١/٢٤، أرسلت ملاحظات إلى تسعة أشخاص أخذة بالاعتبار الأذى الذي سيتعرضون له من التحقيق ونتائجه، وذلك استناداً إلى المادة ١٥ (١) من قانون لجان التحقيق لعام ١٩٦٨. وسنقدم الآن بالبحث في مسألة كل من هؤلاء الذين تلقوا هذه الملاحظات.

#### (١) رئيس الوزراء، السيد مناحيم بيغن

تنص الملاحظة التي أرسلت إلى رئيس الوزراء السيد مناحيم بيغن على أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت اللجنة «أن رئيس الوزراء لم يقيم بالشكل المناسب الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات اللبنانية عقب دخول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، وتجاهل خطر أعمال الانتقام

والأعمال الدموية التي ارتكبتها هذه القوات بحق السكان في مخيمات اللاجئين».

وكان رد رئيس الوزراء على أنه في المحادثات بينه وبين وزير الدفاع التي اتخذ فيها قرار دخول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت الغربية وفي المحادثات التي أجراها مع رئيس الأركان في خلال الليلة ما بين ١٩٨٢/٩/١٤ و ١٩٨٢/٩/١٥، لم يقل أي شيء عن عملية محتملة تقوم بها القوات اللبنانية.

وشهد رئيس الوزراء بأنه لم يسمع عن اتفاق مع الكتائبين على أن يدخلوا المخيمات إلا في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦، وحتى ذلك الوقت لم يرد أي شيء عن دور الكتائبين ومشاركتهم في العمليات في بيروت، في كافة الحوارات التي أجراها مع وزير الدفاع ورئيس الأركان. وحسب أقواله، وبما أنه لم يجر التطرق إلى هذه المسألة في التقارير التي تلقاها من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإنه لم يقدم أية أسئلة بشأنها. إن إشارات رئيس الوزراء في هذا الشأن منسجمة مع شهادتي وزير الدفاع ورئيس الأركان ومع الوثائق المتعلقة بمضامين الحوارات مع رئيس الوزراء. لقد وصفنا سابقاً الحوارات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع من على سطح مركز القيادة المتقدم في صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٥.

وبحسب ما ورد في الشهادة والملاحظات عن هذه الحوارات، فإن مسألة الكتائبين، لم يشر إليها في أي من تلك الحوارات على الإطلاق. وفي حوار آخر بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء يوم الأربعاء في الساعة السادسة مساء لم يذكر أي شيء عن مشاركة الكتائبين في دخول بيروت. كذلك في يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ عندما تحدث وزير الدفاع هاتفياً مع رئيس الوزراء وذلك في أثناء المناقشات في مكتب وزير الدفاع، لم يقل وزير الدفاع أي شيء بشأن الكتائبين. واستناداً إلى مضمون الحوار المسجل في المستند ٢٧، كان تقريره لرئيس الوزراء متفائلاً، وأبلغه بأن القتال انتهى وأن جيش الدفاع الإسرائيلي سيطر على النقاط الرئيسية، وكل شيء انتهى. وكانت الإشارة الوحيدة إلى المخيمات في الحوار هي أنها طوقت. ويمكننا أن نعجب من كون مشاركة الكتائبين في دخول بيروت الغربية والمهمة الموكولة إليهم «بتطهير» المخيمات، بدت غير مهمة إلى حد كبير،

حتى أن وزير الدفاع لم يطلع رئيس الوزراء عليها ولم يأخذ موافقته على القرار. على كل حال فإن هذه المسألة لا تحمل رئيس الوزراء أية مسؤولية. وما كان واضحاً هو أن رئيس الوزراء لم يكن طرفاً في قرار دخول الكتائبين إلى المخيمات، وأنه لم يتلق أية أنباء حول القرار حتى اجتماع الحكومة في مساء يوم ١٦/٩/١٩٨٢.

إننا لا نعتقد أن علينا أن نكون نقديين تجاه رئيس الوزراء، لأنه لم يأخذ المبادرة ويهتم بتفاصيل عملية الدخول إلى بيروت الغربية ولم يكتشف من خلال استئذنه أن الكتائبين يشاركون في العملية. إن مهمات رئيس الوزراء عديدة ومتنوعة، ويستطيع الاعتماد على التقارير المتفائلة والمهدئة التي أوردتها وزير الدفاع بأن العملية تسير من دون عقبات وعلى أفضل وجه.

لقد أوردنا سابقاً مقاطع من إشارات وردت في اجتماع الوزارة في ١٦/٩/١٩٨٢ وعلم من خلالها رئيس الوزراء أن الكتائبين بدأوا في ذلك المساء بعملية عسكرية في المخيمات. ولم يبد رئيس الوزراء لا في ذلك الاجتماع ولا في الاجتماعات التي تلت، أية معارضة أو اعتراض على دخول الكتائبين إلى المخيمات. كذلك فإنه لم يرد على إشارات نائب رئيس الوزراء ليفي، التي وردت فيها تحذيرات من الخطر المتوقع من دخول الكتائبين إلى المخيمات. وحسب شهادة رئيس الوزراء «لم يكن أحد مقتنعاً بأن مثل هذه الجرائم يمكن أن ترتكب... ببساطة لم يفترض أحد منا، لا وزير ولا أي شخص آخر من المشاركين وقوع مثل هذا الشيء...» (صفحة ٧٦٧). ولم يعلق رئيس الوزراء أهمية على ملاحظات ليفي لأن الأخير لم يطلب إجراء مناقشة أو تصويت على ملاحظاته. وكان رئيس الوزراء مشغولاً بصياغة بيان الاجتماع ولهذا السبب أيضاً لم يعر أهمية لملاحظات ليفي.

لقد قلنا في السابق أننا عندما ناقشنا مسألة المسؤولية غير المباشرة كانت وجهة نظرنا بسبب أمور معروفة من الجميع أنه كان يجب أن يتم الانتباه إلى خطر وقوع مذبحة، في حال دخول الكتائبين إلى المخيمات من دون اتخاذ إجراءات لتجنب قيامهم بأعمال كهذه. إننا غير قادرين على القبول بملاحظات رئيس الوزراء بأنه كان غير قلق تماماً من مخاطر كهذه. وحسب ما قاله هو نفسه،

فقد أبلغ رئيس الأركان في الليلة ما بين ١٤ و ١٥ أيلول ١٩٨٢ في أثناء توضيح قرار احتلال جيش الدفاع الاسرائيلي لمواقع في بيروت الغربية، أن هذا القرار اتخذ «بهدف حماية المسلمين من انتقام الكتائبين». وكان باستطاعته أن يفترض أنه بعد اغتيال بشير القائد الكتائبي المحبوب، فإن الكتائبين قد ينتقمون من [الفدائيين]. لقد كان رئيس الوزراء على علم بالمجازر المتبادلة التي ارتكبت في لبنان في خلال الحرب الأهلية، وبحقد الكتائبين على الفلسطينيين، الذين يحملهم الكتائبون مسؤولية كل ما حل ببلدهم. لقد أعرب رئيس الوزراء أيضاً عن أن هدف دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية هو تجنب سفك الدماء، وذلك من خلال اجتماعه بالسفير درايفر في ١٥/٩/١٩٨٢. إننا على استعداد لنصدق أن رئيس الوزراء كان مشغولاً بصياغة البيان، وأنه لم يعط أهمية لملاحظات الوزير ليفي التي صدرت على إثر مناقشات ومراجعات طويلة. إلا أنه حسب ما لاحظنا سابقاً بالنسبة لاحتمالات حصول مذابح، فإننا لا نستطيع قبول موقف رئيس الوزراء بأن أحداً لم يتصور أن ما حصل كان ممكناً، وما تبع ذلك من ملاحظاته بأن أحداً لم يتوقع هذا الاحتمال عندما اتخذ قرار دخول الكتائبين إلى المخيمات.

وكما لاحظنا، فإن رئيس الوزراء سمع للمرة الأولى عن دخول الكتائبين إلى المخيمات بعد حوالي ٣٦ ساعة من اتخاذ القرار بهذا الشأن، ولم يعلم بهذا القرار إلا في اجتماع الحكومة. وعندما سمع بدخول الكتائبين إلى المخيمات، كانت العملية قد بدأت. واستناداً إلى التقارير المتفائلة التي تلقاها رئيس الوزراء من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإن رئيس الوزراء كان متوجهاً عليه الافتراض في ذلك الوقت أن كل العمليات في بيروت قد استكملت على أكمل وجه. إننا نعتقد أنه في ظروف كهذه، لم يكن رئيس الوزراء مجبراً على معارضة دخول الكتائبين إلى المخيمات أو أن يأمر بإخراجهم. وعلى صعيد آخر، لا نجد أي سبب يدعونا لاستثناء رئيس الوزراء من المسؤولية لأنه لم يظهر أي اهتمام، خلال اجتماع مجلس الوزراء أو بعده، في أعمال الكتائبين داخل المخيمات. لقد سبق لنا وأشرنا أعلاه إلى أن رئيس الوزراء لم يتلق أي تقرير عن



أعمال الكتائبين، في ما عدا، ربما، الاعتراضات المتعلقة بمستشفى غزة، إلى أن استمع إلى الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت. وبعد مرور يومين على معرفة رئيس الوزراء بدخول الكتائبين، فإنه أظهر عدم اهتمام كامل في أعمالهم داخل المخيمات. إن عدم الاهتمام هذا، كان يمكن تبريره لو قبلنا موقف رئيس الوزراء بأن مسألة توقع احتمال أن يرتكب الكتائبون أعمال الثأر كانت مستحيلة أو غير ضرورية. لكن سبق لنا وفسرنا أعلاه، استنادا إلى ما كان رئيس الوزراء على علم به في اجتماع مجلس الوزراء نهار الخميس، واستنادا إلى ما قاله حول هدف التحرك نحو بيروت، فإن احتمالا كهذا لم يكن مجهولا بالنسبة إليه. يمكن الافتراض بأن إبداءه الاهتمام في هذه المسألة، بعد أن علم بدخول الكتائبين، كان يمكن أن يزيد من يقظة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ضرورية لمواجهة الخطر المحتمل. غير أن النقص في تعاطي رئيس الوزراء مع المسألة بأسرها، يرتب عليه درجة من المسؤولية.

#### (ب) وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

الملاحظة التي أرسلت إلى وزير الدفاع استنادا إلى المادة ١٥ (١)، نصت على أن وزير الدفاع قد يتأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه «تجاهل أو أهمل خطر أعمال العنف أو إراقة الدماء التي قد تقوم بها القوات اللبنانية ضد سكان المخيمات في بيروت، ولم يأمر بتبني انسحاب القوات اللبنانية من مخيمات اللاجئين بأسرع ما يمكن، واتخاذ إجراءات في المخيمات لحماية السكان حين وصلت إليه معلومات حول أعمال القتل أو التجاوزات التي ترتكبها القوات اللبنانية.

وفي شهادته أمامنا، وفي بيانات أصدرها قبل ذلك، تبنى وزير الدفاع أيضا الموقف القائل بأن احدا لم يكن يتخيل أن الكتائبين قد ينفذون مذبة في المخيمات، وأنها مأساة لم يكن بالمستطاع التنبؤ بها. ولقد شدد وزير الدفاع في شهادته على أن مدير الاستخبارات العسكرية، الذي أمضى معه وقتا وبقي على اتصال معه في الأيام التي سبقت دخول الكتائبين إلى المخيمات ووقت دخولهم إلى المخيمات لم يشير إلى خطر المذبة. وأن أي تحذير لم يستلم من الموساد

المسؤولة عن الارتباط مع الكتائبين، والتي لديها أيضا معرفة خاصة بطبيعة هذه القوة.

صحيح أن الاستخبارات العسكرية أو الموساد لم يقدموا تحذيرا واضحا حول ما يمكن أن يحدث إذا ما دخلت القوات الكتائبية المخيمات. وسنعود إلى هذه المسألة حين نناقش مسؤولية الاستخبارات العسكرية ورئيس الموساد. لكننا نرى، أنه حتى من دون هذا التحذير، من المستحيل تبرير أعمال وزير الدفاع لخطر وقوع مذبة. لن نكرر هنا ما قلناه أعلاه عن المعرفة الذائعة حول القيم العسكرية للكتائبين، وشعورهم بالكراهية نحو الفلسطينيين، وعن خطط زعمائهم حيال مستقبل الفلسطينيين حين يصلون إلى السلطة. وإلى جانب هذه المعرفة العامة، كانت لدى وزير الدفاع تقارير خاصة من خلال عدد الاجتماعات، التي ليست غير مهمة، والتي عقدها مع رؤساء الكتائب قبل اغتيال بشير الجميل. إن منح الكتائبين امكانية الدخول إلى مخيمات اللاجئين، من دون اتخاذ إجراءات لضمان اشراف مستمر ومحدد على أعمالهم هناك، ربما أوجد خطرا عميقا على السكان المدنيين في المخيمات حتى ولو أعطوا مثل هذه الامكانية قبل اغتيال بشير. وهكذا كان يتعين توقع هذا الخطر، وكان من الواجب التكهّن به، بعد اغتيال بشير. والحقيقة بأنه لم يكن واضحا أي منظمة تسببت في موت بشير لم تكن مهمة أبدا، إذا ما وضعنا في الاعتبار الاطار العقلي المعروف للمعسكرات المتقاتلة في لبنان. وفي الظروف التي سادت بعد اغتيال بشير، لم يكن ثمة حاجة إلى مقدرات نبوية لمعرفة أنه كان هناك خطر ملموس لحدوث أعمال قتل حين يدخل الكتائبون إلى المخيمات من دون أن يكون معهم جيش الدفاع الاسرائيلي في تلك العملية، ومن دون أن يكون جيش الدفاع الاسرائيلي قادرا على الإبقاء على اشراف فعال ومستمر لأعمالهم هناك. إن الشعور بمثل هذا الخطر كان يجب أن يكون في وعي كل شخص مطلع كان قريبا من هذا الموضوع، وبالتأكيد في وعي وزير الدفاع الذي قام بجانب فعال في كل شيء يتعلق بالحرب. أن انغماسه في الحرب كان عميقا والعلاقة مع الكتائبين كانت تحت رعايته المستمرة. وإذا كان وزير الدفاع في الحقيقة، حين قرر أن الكتائبين يمكن أن يدخلوا المخيمات



من دون مشاركة جيش الدفاع الاسرائيلي في العملية، لم يعتقد أن هذا القرار قد يستجلب الكارثة ذاتها التي حدثت بالفعل، فإن التفسير الممكن الوحيد لهذا هو أنه أهمل كل التوقعات حول ما يمكن أن يحدث، لأن الفوائد، التي أشرنا إليها سابقاً، والتي يمكن كسبها من وراء دخول الكتائبين إلى المخيمات، أبعده عن التقدير الصحيح في هذه الحالة. وبصفته سياسياً مسؤولاً عن شؤون اسرائيل الأمنية، وكوزير لعب دوراً فعالاً في توجيه الحركات السياسية والعسكرية، في الحرب في لبنان، كان من واجب وزير الدفاع أن يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات المعقولة التي تحبذ أو تعارض دخول الكتائبين إلى المخيمات، وعدم الإهمال الكلي للاعتبار الخطير المحرك ضد مثل هذا العمل، وهو الاعتبار بأن الكتائبين سيقومون بارتكاب فظائع، وأنه كان من الضروري إحباط الاحتمال كواجب إنساني، وأيضاً لمنع حدوث الضرر السياسي الذي يتضمنه. وقد عرفنا من وزير الدفاع نفسه أن هذا الاعتبار لم يهمل على الأقل وبأن هذه القضية، بكل تفريعاتها، لم تناقش أو تدرس في الاجتماعات والمباحثات التي عقدها وزير الدفاع. وفي رأينا أن وزير الدفاع ارتكب خطأ جسيماً حين تجاهل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء على يد الكتائبين ضد سكان مخيمات اللاجئين.

سبق أن قلنا أعلاه أننا لا نشدد على أن القرار لادخال الكتائبين إلى المخيمات كان يجب أن لا يتخذ على الإطلاق في أي حال. ويبدو لنا أنه لا يمكن توجيه شكاوى إلى وزير الدفاع في هذه القضية إذا ما اتخذ هذا القرار بعد أن تكون كل الاعتبارات المهمة قد تم تفحصها. لكن، إذا ما اتخذ هذا القرار مع الإدراك بوجود خطر الأضرار بالسكان، فإن الواجب كان يفرض اتخاذ إجراءات قد تضمن الإشراف الفعال والمستمر من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على أعمال الكتائبين في ذلك الموقع، بحيث يتم منع الخطر أو على الأقل تقليصه في شكل أساسي. إن وزير الدفاع لم يصدر أي أمر يتعلق بتبني مثل هذه الإجراءات. ولن نبحث هنا الخطوات التي كان يمكن اتخاذها، إذ سننتقل إلى هذه المسألة لاحقاً. وفي ما يتعلق بمسؤولية وزير الدفاع، سيكون كافياً التأكيد أنه لم يصدر أي أمر إلى

جيش الدفاع الاسرائيلي لتبني إجراءات مناسبة. كذلك فإن وزير الدفاع خلال اجتماعاته مع القادة الكتائبين، لم يحاول أن يبرز أمامهم مدى الخطر العميق لاحتمال قيام رجالهم بارتكاب أعمال قتل. وبرغم أنه ليس مؤكداً أن ملاحظات في هذا الخصوص من قبل وزير الدفاع ربما كانت منعت أعمال المذبحة، إلا أنه ربما كان لها تأثير على القادة الكتائبين الذين ربما فرضوا، انطلاقاً من اهتماماتهم السياسية، إشرافاً مناسباً على الأشخاص التابعين لهم وتأكدوا أن هؤلاء لن يتجاوزوا العمليات القتالية المنتظمة. لقد أشرنا أعلاه أنه بعد بضع ساعات من دخول الكتائبين إلى المخيمات، سأل الجنود في ذلك الموقع عما يجب عمله مع الناس الذين وقعوا بين أيديهم وأن الاجابات التي أعطيت لم تمنعهم من الأضرار بهؤلاء الناس فحسب، بل حتى حثتهم على فعل ذلك. إنه لتقدير معقول للغاية القول بأنه لو كان القادة الذين أعطوا هذه الاجابة، سمعوا من وزير الدفاع أو من قادة كتائبين أعلى، أمراً واضحاً يمنع الأضرار بالمدنيين ويوضح الضرر الذي قد يلحقه ذلك بالكتائبين، لكان ردهم على الأسئلة مغايراً.

ولو بات واضحاً لوزير الدفاع بأنه لا يمكن فرض إشراف حقيقي على القوة الكتائبية التي دخلت المخيمات بموافقة جيش الدفاع الاسرائيلي، لكان من واجبه منع دخولهم. إن فائدة دخول الكتائبين إلى المخيمات كانت غير متناسبة كلياً مع الضرر الذي يمكن أن يحدثه دخولهم إذا كان غير مضبوط. إن العديد من الناس الذين سمعوا عن دخول الكتائبين إلى المخيمات كانوا على وعي بهذا الأمر، حتى قبل وصول الأنباء الأولى عن المذبحة. والواقع أن رئيس الأركان لديه الرأي نفسه أيضاً، كما بدا من رده على سؤال حول ما إذا كان قد يصدر أوامر لاتخاذ إجراءات إضافية أو أن الأمر قد يكون كافياً مع الخطوات التي اتخذت فعلاً، لو أنه كان ثمة توقع بأن الكتائبين قد يرتكبون تجاوزات. وقد رد كالاتي (ص ١٦٧٧):

«لا. إذا ما توقعت أن هذا ممكن بأن يحدث أو إذا ما كان أحد قد حذرني أن هذا قد يحدث، لما دخلوا المخيمات». وسئل عما إذا كان لن يسمح للكتائبين بدخول

المخيمات على رغم الهدف بجعلهم يعملون مع جيش الدفاع الاسرائيلي وتوفير خسائر لجيش الدفاع، فأجاب رئيس الأركان:

«حينذاك كان يجب ربما أن نعمل في شكل مغاير، عبر اغلاق المخيمات، عبر محاصرتها أو حملها على الاستسلام بعد أسبوع أو خلال أيام قليلة باستخدام كل قوتنا من الجو والمدفعية. بالنسبة لي، لو توقعت أن هذا سيحدث أو لو قدم لي مثل هذا التحذير، لما دخلوا المخيمات».

وأضاف رئيس الأركان أنه لو اشتبه أو خشي أن ما حدث قد يحدث ولما دخلوا المخيمات على الإطلاق ولما اقتربوا من أي مكان من المخيمات. «إننا نسوق هذه الملاحظات هنا بهدف الاظهار بأنه برغم فائدة ادخال الكتائبين إلى المخيمات، فإن هذه الخطوة كان يجب التخلي عنها إذا لم يكن بالمستطاع منع حدوث مجزرة، وعبر استخدام الوسائل المتوافرة في أيدي جيش الدفاع الاسرائيلي».

إننا لا نقبل الرأي بأنه لم يكن ثمة حاجة لدى وزير الدفاع للخوف من أن الكتائبين قد يرتكبون أعمال قتل لأنهم يبدون في كل المجالات الظاهرة كجيش منظم ومنتظم. لم يكن بالمستطاع الاستنتاج من مستوى التنظيم العسكري للكتائب أن موقفهم إزاء الحياة البشرية ونحو السكان غير المقاتلين قد تغير في شكل أساسي. ربما كان بالمقدور الاستنتاج من منظمته العسكرية بأن الجنود سيلتزمون أوامر قادتهم ولن يخرقوا النظام، لكن وعلى أقل تقدير كان يتعين اتخاذ الحيطة والتأكد بأن قادتهم مدركون لضرورة عدم ارتكاب تجاوزات، وأنهم سيمصدرون إلى رجالهم أوامر غير قابلة للنقض في هذا الخصوص. إن الأوامر الروتينية التي أصدرها قادة جيش الدفاع الاسرائيلي إلى الكتائبين، التي كانت من النوع نفسه المشابه لتلك الأوامر الروتينية الموجهة إلى جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، لا يمكن أن تكون لها النتائج المحددة نفسها.

ولا بد أن نلاحظ هنا أنه محير للغاية أن وزير الدفاع لم يجعل في أي شكل رئيس الوزراء مطلعاً على القرار بإدخال الكتائبين إلى المخيمات.

وفي رأينا، أن المسؤولية يجب أن تلقى على عاتق وزير الدفاع لأنه أهمل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء من قبل الكتائبين ضد سكان

مخيمات اللاجئين، ولأنه فشل في أخذ هذا الخطر في الحسبان حين قرر إدخال الكتائبين إلى المخيمات، بالإضافة إلى ذلك، يجب إلقاء المسؤولية على وزير الدفاع لأنه لم يأمر باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع أو تقليص خطر المذبحة كشرط لدخول الكتائبين إلى المخيمات. هذه الأخطاء الفاضحة تشكل عدم وفاء بالواجب المناط بوزير الدفاع.

إننا لا نعتقد أن المسؤولية يجب أن تلقى على وزير الدفاع لأنه لم يأمر بإخراج الكتائبين من المخيمات حين وصلتته التقارير الأولى عن أعمال القتل التي ارتكبت هناك. وكما فصلنا أعلاه، فإن مثل هذه التقارير وصلت مبدئياً إلى وزير الدفاع مساء الجمعة، ولكن في الوقت ذاته، كان قد سمع من رئيس الأركان أن عملية الكتائب قد أوقفت، وأن الكتائبين أمروا بإخلاء المخيمات، وأن رحيلهم سيكون نافذا الساعة الخامسة من صباح السبت. هذه الخطوات الوقائية ربما بدت كافية لوزير الدفاع في ذلك الوقت ولم يكن من واجبه إصدار أوامر باتخاذ خطوات إضافية أو تقريب وقت المغادرة.

### (ج) وزير الخارجية، السيد اسحق شامير

أرسلت مذكرة إلى وزير الخارجية السيد اسحق شامير، استناداً إلى المادة ١٥ (١) أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه بعد أن سمع من الوزير تسيبوري في ١٧/٩/١٩٨٢ عن التقرير المتعلق بأعمال الكتائبين في مخيمات اللاجئين، لم يتخذ الخطوات المناسبة للتوضيح ما إذا كانت هذه المعلومات مستندة إلى حقائق وأنه لم ينقل المعلومات إلى رئيس الوزراء أو وزير الدفاع.

وفي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية إلينا رداً على مذكرتنا، أوضح أن ما سمعه من الوزير تسيبوري حول «جموح» الكتائبين، لم يقده إلى الفهم بأن في الأمر مسألة مذبحة، بل هو اعتقد أنها مسألة قتال ضد [الفدائيين]. وبما أنه علم أن العديد من هؤلاء ما زالوا في بيروت مع أسلحتهم، كان بإمكانه أن يكون الانطباع من بيان الوزير تسيبوري بأن عمليات الكتائبين الحربية تنفذ في



طريقة مغايرة للأسلوب الذي يخوض به جيش الدفاع الاسرائيلي معركة. لكنه لم يدرك أن مذبحه للمدنيين نساء وأطفالا، تتم. وأوضح وزير الخارجية أيضا موقفه حيال بيان الوزير تسيبوري بالقول أنه علم أن الوزير تسيبوري كان منذ فترة طويلة ومستمرة يعارض التعاون مع الكتائبين. كما من المعروف عنه في الحكومة بأنه منتقد ثابت لوزير الدفاع ورئيس الأركان ولأعمالهما. ولهذه الأسباب اكتفى وزير الخارجية بطرح سؤال على أحد موظفي وزارته حول ما إذا كان ثمة أنباء من بيروت الغربية، واكتفى بالقول لنفسه أنه ليس هناك حاجة لإجراء مزيد من التحقيق، بعد أن جاء وزير الدفاع وآخرون مسؤولون عن الشؤون الأمنية إلى مكتبه ولم يشيروا إلى وجود أي شيء غير عادي يحدث في بيروت.

ليس من السهل استخلاص قرار بين الروايات المتناقضة لما قاله الوزير تسيبوري لوزير الخارجية. إننا نميل إلى الرأي بأن الوزير تسيبوري تحدث في المكالمات الهاتفية عن وقوع «ذبح» على يد الكتائبين، وربما من الممكن أنه تحدث عن «الجموح». لقد سمع من الصحافي زئيف شيف عن أنباء بأن المجزرة تحدث في المخيمات ونظر بعين الجدية إلى معلومات السيد شيف. ونجد أنه من الصعب العثور على سبب يمنعه من إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه حين كان الهدف من المكالمات الهاتفية إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه من شيف. إن السيد شيف، في بيان سلمه لنا، أكد رواية الوزير تسيبوري. ومع ذلك لسنا قادرين على استبعاد الاحتمال بأن وزير الخارجية لم يلتقط أولم يفهم بشكل صحيح أهمية ما سمعه من الوزير تسيبوري. أن وزير الخارجية، في المقابل، لم يخف بأنه تأثر، في ما يتعلق بما سمعه من الوزير تسيبوري، بمعرفته أن الوزير تسيبوري يعارض سياسة وزير الدفاع ورئيس الأركان في ما يتعلق بالحرب في لبنان، وخصوصا في قضية التعاون مع الكتائبين.

إن الظاهرة التي برزت في هذه القضية، خصوصا أن بيان أحد الوزراء لوزير آخر لم يعط الاهتمام الذي يستاهله بسبب خطأ في العلاقات بين أعضاء الحكومة، هي شيء مؤسف ومقلق. والانطباع الذي خرجنا به هو أن وزير الخارجية لم يقم بأي محاولة حقيقية للتأكد عما إذا كان

هناك أي شيء في ما سمعه من الوزير تسيبوري حول عمليات الكتائبين في المخيمات، لأنه له موقف تشكيكي مسبق إزاء معلومات الوزير الذي نقل إليه المعلومات. ومن الصعب العثور على تبرير لمثل هذا الازدراء للمعلومات التي جاءت من وزير في الحكومة، خصوصا في ظل الظروف التي طرحت فيها المعلومات. وكما ذكرنا، فإن المحادثة بين الوزيرين سبقها اجتماع للحكومة في ١٦/٩/١٩٨٢، حذر في خلاله الوزير ليفي من خطر التورط في إرسال الكتائبين إلى المخيمات. يوم الجمعة ذاك، كان نهاية الأسبوع الذي وقعت فيها أحداث دراماتيكية والوضع ككل كان مشوبا بالتوتر والمخاطر. وفي مثل هذه الأحوال، ربما كان من المتوقع من وزير الخارجية أن يظهر حساسية ويقظة لما سمعه من وزير آخر، حتى لو أننا سنقبل من دون شروط بيانه بأن نقطة النقاش كانت «جموح» الكتائبين. كان يجب على وزير الخارجية على الأقل أن يلفت وزير الدفاع إلى ما قبله، ولا يكتفي بأن يسأل شخصا في مكتبه عما إذا كانت لديه أية معلومات من بيروت، مع التوقع بأن الأشخاص الذين جاءوا إلى مكتبه ربما علموا بما يحدث وأبلغوه عما إذا كان هناك شيء غير عادي قد حدث. وفي رأينا أن وزير الخارجية أخطأ في عدم اتخاذ إجراءات بعد الحديث مع الوزير تسيبوري في ما يتعلق بما سمعه من تسيبوري عن أعمال الكتائبين في المخيمات.

(د) رئيس الأركان، اللفتينانت جنرال رفائيل أيتان

الملاحظة المرسلة إلى رئيس الأركان الجنرال رافائيل أيتان، وفقا للمادة ١٥ (١) تفصل عددا من النتائج أو الخلاصات التي قد تكون مؤذية لرئيس الأركان إذا ما ثبتت للجنة.

النقطة الأولى في المذكرة تتعلق بازدياد رئيس الأركان بخطر أعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبها الكتائبون ضد سكان المخيمات وفشله في اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء هذا الخطر. وفي هذه القضية اتخذ رئيس الأركان موقفا مماثلا لموقف وزير الدفاع الذي ناقشناه آنفا والذي رفضناه. لقد ذكر رئيس الأركان في شهادته أمامنا أنه لم يخطر بباله مطلقا بأن الكتائبين قد يرتكبون أعمال انتقام وسفك دماء في المخيمات.



وبرر هذا الغياب للتبصر بسرد تجربة الماضي، حيث لم يرتكب المسيحيون مذابح إلا قبل حرب «سلامة الجليل»، وفقط رداً على مذابح نفذها المسلمون ضد سكان مسيحيين فقط؛ وكذلك استناداً إلى السلوك المنضبط للكتائب خلال تنفيذهم بعض العمليات بعد دخول جيش الدفاع إلى لبنان. وأشار رئيس الأركان أيضاً إلى تطور الكتائب من ميليشيا إلى قوة عسكرية نظامية، ومنظمة. كما أشار إلى مصلحة قيادة الكتائب، وأولا وعلى الأخص بشير الجميل، في التصرف باعتدال أزاء السكان المسلمين، لكي يكون الرئيس المنتخب مقبولا من جميع طوائف لبنان. وأشار رئيس الأركان أخيراً، في تبريره لموقفه، إلى أن أحداً من خبراء جيش الدفاع أو الموساد لم يعرب عن أية تحفظات بشأن العمليات المقترحة في المخيمات.

إننا لسنا على استعداد لتقبل هذه الايضاحات. فليس، برأينا، لأي من هذه الأسباب قوة الغاء القلق الخطير بأن قوات الكتائب، في دخولها إلى مخيمات اللاجئين، سوف ترتكب أعمال القتل دون تمييز. إننا نرفض حججاً من هذا النوع في هذا الجزء من التقرير الذي يتناول المسؤولية غير المباشرة، وكذلك في نقاشنا للمسؤولية التي تقع على وزير الدفاع. والأسباب التي قدمناها هناك تنطبق أيضاً على موقف رئيس الأركان. أما هنا فسنلزم أنفسنا بتعليل مختصر.

إن تجربة الماضي لا تبرر بأي حال الاستنتاج بأن دخول الكتائب إلى المخيمات لا يطرَح مخاطر. فقد كان رئيس الأركان على علم تماماً بأن الكتائب كانوا متشبعين بمشاعر الكراهية نحو الفلسطينيين، وأن مشاعرهم لم تتغير بعد حرب «سلامة الجليل». والعمليات المعزولة التي شارك الكتائب فيها خلال الحرب تمت في أوضاع مختلفة تماماً عن تلك التي نشأت بعد اغتيال بشير الجميل، وكما يمكن للمرء أن يستنتج من طبيعة تلك العمليات الماضية، فإنه لم يسبق وجود أي حالة وضعت فيها منطقة يسكنها لاجئون فلسطينيون تحت السيطرة الكاملة للكتائب. لقد كان لدى رئيس الأركان، في عدد من المناسبات، أشياء مزرعة وواضحة ليقولها بشأن أسلوب القتال بين المذاهب والطوائف في لبنان، وبشأن مبدأ الثأر المتجذر فيهم. وفي هذه القضية نحتاج

فقط للإشارة إلى الوقائع المفصلة المقدمة في التقرير. لقد سبق وقلنا في عدد من المرات بأن صدمة اغتيال بشير الجميل ومجموعة من رجال الكتائب، كانت كافية لاثارة الكتائبين. إن من الصعب تفهم كيف يمكن تبرير تجاهل تأثير هذا الحادث في نشوء شعور بالثأر والكره إزاء كل أولئك المعادين للكتائب، وفي المقام الأول الفلسطينيين، أن الاعتبار بأن التنظيم العسكري للكتائبين وتراتبيتهم وانضباطهم الظاهر قاد إلى تغيير في أسلوب قتالهم، كان خادعاً. ولقد سبق وأشرنا إلى ذلك.

أما غياب تحذير من قبل الخبراء فلا يمكن أن يشكل تفسيراً لتجاهل خطر المذبحة. فـرئيس الأركان كان يجب أن يعلم ويتنبأ، بفضل الوعي العام، وكذلك المعلومات الخاصة الموضوعية بتصرفه، بأن هناك احتمالاً بحدوث أذى لسكان المخيمات على يد الكتائبين. وحتى إذا كان الخبراء لم ينجزوا واجبهم، فإن هذا لا يحل رئيس الأركان من المسؤولية. إن قرار إرسال الكتائبين إلى المخيمات اتخذته وزير الدفاع ورئيس الأركان، ويجب أن ينظر إلى رئيس الأركان كشريك في هذا القرار ومتحمل لمسؤولية اتخاذه وتطبيقه على السواء. إن رئيس الأركان لم يبد أية معارضة أو تحفظ على قرار وزير الدفاع، ولا أحد يستطيع المجادلة في أنه اتخذ بموافقة. ولا سبب للشك في أن ابداء رئيس الأركان لمعارضته أو تحفظه كان يمكن أن يكون له تأثير كبير في اعتبارات القرار، وأن خلافاً في الرأي بينه وبين وزير الدفاع كان يمكن بسهولة أن ينقل المسألة إلى رئيس الوزراء للتقرير فيها. لقد بدا واضحاً في شهادة وزير الدفاع، كما سبقت الإشارة، أن معارضته لإرسال الكتائبين إلى المخيمات كانت ستعني أنهم لن يرسلوا إلى هناك، وأن إجراءات أخرى (فصلها هو في شهادته الواردة سابقاً) كانت ستتخذ للسيطرة على المخيمات.

وإذا كان رئيس الأركان لم يتصور على الإطلاق بأن دخول الكتائبين يشكل خطراً على السكان المدنيين، فإن تفكيره في هذه القضية يشكل اهمالاً لاعتبارات مهمة كان يجب أن يأخذها في حسابه. أضف إلى ذلك أنه بالنظر إلى أقوال رئيس الأركان التي وردت قبلاً، فإن من الصعب تجنب الاستنتاج بأن رئيس الأركان تجاهل هذا

الخطر بسبب معرفته أن هناك مميزات كثيرة لارسال الكتائبين إلى المخيمات؛ وربما أيضا من خلال الأمل بأن تجاوزات الكتائبين في التحليل الأخير، لن تكون على نطاق واسع. وهذا الاستنتاج يقود إليه أيضا سلوك رئيس الأركان في المراحل الأخيرة. حين بدأت التقارير ترد عن تجاوزات الكتائبين في المخيمات.

لقد تم الزعم من قبل رئيس الأركان، وبالنيابة عنه، بأن خطوات مناسبة اتخذت لتجنب الخطر. وقدم الجنرال دروري والجنرال يارون ادعاء مماثلا. وبرأينا فإن هذا الادعاء لا أساس له.

وكما ذكر، فإن واحدا من الاحترازا كان وضع نقطة مراقبة على سطح مركز القيادة الأمامي، وعلى سطح آخر بالقرب منه. ربما كانت لنقطة المراقبة هذه قيمة في جمع بعض المعلومات العسكرية عن عمليات المعارك. لكنها كانت من دون قيمة بالنسبة للحصول على معلومات عن عمليات الكتائبين في داخل المخيمات. والخطوة الأخرى التي اتخذت للحصول على معلومات كانت مراقبة الاتصالات بين قوات الكتائبين في الساحة وبين قيادتهم. لكن من الصعب النظر إلى هذه الخطوة على أنها طريقة فعالة لاكتشاف ما يجري في المخيمات، لأنها كانت تركز إلى الافتراض بأن ما يقال في شبكة الاتصالات سيقدم صورة واضحة ليس فقط عن عمليات القتال، بل أيضا عن أية فظاعات. وهذا الافتراض لم يكن واقعا كفاية. صحيح أن التقارير الأولى عن المذابح جاءت من هذا المصدر للمعلومات، لكن ذلك كان مصادفة فحسب. ومثلما أن أسئلة طرحت بشأن مصير أربعين إلى خمسين شخصا، كان يمكن أيضا أن لا تطرح مثل هذه الأسئلة في الاتصالات التي التقطت. وكما ذكر، فإن اكتشاف موت ٢٠٠ شخص لم يكن نتيجة الاستماع إلى الاتصالات. وواقع الحال، أنه مهما قيل في تلك الاتصالات، فإنه لم يشر إلى أن عملية ذبح لمئات الأشخاص كانت تجري في المخيمات. أما الخطوة الأخيرة التي كان يؤمل بواسطتها معرفة عمليات الكتائبين في المخيمات، فكانت وضع ضابط اتصال كتائبي على سطح مركز القيادة الأمامي، وضابط اتصال من الموساد في مقر قيادة الكتائب. لكن جمع المعلومات من هذين المصدرين كان أيضا يركز إلى افتراضات لا أساس لها:

إذ لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد بأن الضابط الكتائبي، وبناء لمبادرته الذاتية، سيخبر ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن عمليات الكتائبين، لأنه كان يعرف أن جيش الدفاع سيعارضها بشدة إذا ما وصلت إلى أسماعه أية كلمة عنها. ومع أن الضابط الكتائبي ج تحدث عن ٢٠٠ قتيل، فإن ذلك كان بالتأكيد زلة لسان من جانبه، لأنه حاول فورا تخفيف التخمين بتخفيض عدد الضحايا إلى ١٢٠. ولم يتم تلقي أية معلومات من ضابط ارتباط الموساد. والأمل بأنه كان قادرا على إرسال المعلومات بهذا الشأن ارتكز إلى احتمال غير واقعي بأن قادة الكتائبين سيطلعونه على كل المعلومات التي ترد عن عمليات الكتائبين، حتى ولو كان الأمر يتعلق بتقرير عن عمل يعرفون أن جيش الدفاع سيعارضه بشدة.

لقد سألنا الشهود لماذا لم يتم الحاق ضابط اتصال من جيش الدفاع الاسرائيلي بالقوة الكتائبية التي دخلت إلى المخيمات، وتلقينا الجواب بأنه كان هناك سببان: الأول هو أنه كان على جيش الدفاع أن لا يدخل مخيمات اللاجئين، ووجود ضابط اتصال سيخالف هذه النقطة. والثاني هو أنه كان هناك خوف على حياة أي ضابط اتصال لأسباب واضحة. ونحن على استعداد لقبول هذا التوضيح ولا انتقاد لنا على عدم اتخاذ هذه الخطوة. لكن من جهة أخرى، لم يعط أي إيضاح عن فشل وحدات جيش الدفاع المحيطة بالمخيم في تقديم أية اخباريات خاصة، وهو أمر كان يجب أن يتم، نظرا لأهمية المسألة. إن الادعاء باتخاذ كل خطوة ممكنة للحصول على معلومات مفصلة عن تجاوزات الكتائبين، في حال وقوع هذه التجاوزات، ليس متطابقا مع الادعاء بأن مثل هذه التجاوزات لم يتم التنبؤ بها على الإطلاق. لكننا لا نريد الاستغراق في هذا التناقض المنطقي، طالما من الواضح في جميع الأحوال أن الخطوات التي اتخذت أخفقت كثيرا في تلبية الحاجة إلى معرفة ما كان يجري في المخيمات. وفي الواقع فإن حقيقة ما كان يحدث هناك لم تعرف إلا بعد خروج الكتائبين من المخيمات.

ونرى أن رئيس الأركان لم يأخذ بعين الاعتبار خطر أعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبت ضد سكان مخيمات اللاجئين في بيروت، كما أنه



لم يأمر باتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب هذا الخطر. وقسله في القيام بذلك مساو للاخلال بالواجب المستند إليه.

والمسألة الثانية التي أرسلت بشأنها ملاحظة إلى رئيس الأركان وفقا للمادة ١٥ (١) هي أنه لم يتحرر حقيقة التقارير التي وصلته عن أعمال قتل أو تصرفات تعدت عمليات القتال العادية، ومدى هذه الأعمال ولم يأمر بوقف العمليات، وإخراج الكتائبين من المخيمات بأسرع ما يمكن واتخاذ خطوات لحماية سكان المخيمات. وفي لقاء مع قادة الكتائبين في صباح ١٧/٩/١٩٨٢، وافق على متابعة عملياتهم إلى صباح ١٨/٩/١٩٨٢ وأمر بتزويدهم بمساعدة في هذا الشأن.

وكما ورد في وصف هذا التقرير للأحداث، فإن رئيس الأركان سمع عن التجاوزات التي يرتكبها الكتائبون حين اتصل به الجنرال دروري هاتفيا صباح يوم الجمعة. ولم يسأل رئيس الأركان الجنرال دروري في ذلك الوقت عما يعرفه عن التجاوزات وما الذي دفعه إلى وقف عمليات الكتائبين؛ ولكن لا يجب لومه على ذلك لأنه كان قد قرر أن يذهب إلى بيروت، مفضلا أن يستوضح المسألة من خلال زيارة شخصية بدلا من محاولة استيضاحها في مكالمات هاتفية. ومن جهة أخرى، فمن الصعب فهم تبرير تصرفات رئيس الأركان بعد ذهابه إلى بيروت وخصوصا في أثناء لقائه مع قادة الكتائبين. فبعد وصوله إلى بيروت، سمع رئيس الأركان من الجنرال دروري آخر ما يعرفه عن تصرفات الكتائبين. وقد أقنع نفسه بهذا التقرير ولم يطرح أية أسئلة بشأن هذه القضية على غير الجنرال دروري والجنرال يارون. وإذا كان بالإمكان فهم هذا التكتم على أنه ناشئ عن توقع رئيس الأركان سماع مزيد من التفاصيل الصحيحة خلال لقائه مع قادة الكتائبين، فإن ما حدث في هذا اللقاء يثير أسئلة لم نجد لها إجابات منطقية. فـرئيس الأركان لم يثر مع قادة الكتائبين أية مسألة حول العمليات الشاذة أو التصرفات الخطيرة التي ربما كانت ترتكب في المخيمات. ومن الواضح من شهادته اعتقاده بأنه لو كانت أي تصرفات من هذا النوع ترتكب لأخبره قادة الكتائبين بها بمبادرة منهم. غير أنه لم يكن هناك أي أساس حقيقي لهذا الاعتقاد الساذج. ومن الصعب فهم كيف أن رئيس الأركان استنتج،

من كون أن قادة الكتائبين لم يخبروه شيئا عن العمليات ضد السكان المدنيين في المخيمات، بأن الشكوك التي ثارت حول هذه التصرفات لا أساس لها في الواقع. إن الانطباع الواضح الناشئ عن شهادة رئيس الأركان هو أن إحجابه عن إثارة مسألة التجاوزات الكتائبية ضد السكان في المخيمات نتج عن خوفه من اهانة شرفهم. لكن هذا الخوف كان في غير محله ولم يكن من الضروري أن يكون سببا لغياب أي توضيح لما كان يحدث. بعد أن تلقى رئيس الأركان تقارير كان يجب أن تمثل انذارا بشأن الأذى الخطير الذي يصيب سكان المخيمات، وعندما أصدر الجنرال دروري، نتيجة لهذه التقارير، أمرا بوقف تقدم الكتائبين. ولم يكتف رئيس الأركان بعدم إثارة موضوع سلوك الكتائبين في المخيمات خلال اللقاء الذي دعي إليه لتوضيح ما يجري هناك، بل أعرب عن رضاه عن عملية الكتائبين ووافق على طلبهم بتزويدهم بجرافات لانجاز مهمتهم مع صباح يوم السبت. ويصعب علينا تجنب الاستنتاج بأن هذا السلوك من جانب رئيس الأركان خلال لقائه مع قادة الكتائبين ناتج عن ازدرائه للشكوك بأن الكتائبين كانوا يرتكبون أعمال ذبح. وهذا الازدراء ذهب بعيدا إلى درجة أن رئيس الأركان لم يتأثر حتى بالمعلومات التي توفرت في تلك الأثناء ووصلت إلى متناوله.

يستنتج من شهادة رئيس الأركان أنه خرج من اللقاء مع الكتائبين، متأكدا من أن كل شيء يسير على ما يرام، وأنه لم يحدث شيء غير عادي يتطلب إخراجا فوريا للكتائبين من المخيمات، وأنه ما من أمر خطأ في اكمالهم لعملياتهم في صباح يوم السبت، بل ربما كانت هناك فائدة من ذلك. ولكنه من غير الممكن المساواة بين ما سمعناه من رئيس الأركان حول هذه المسألة، مع ما أبلغ به وزير الدفاع في مكالمات هاتفية لدى عودته إلى إسرائيل. ولقد ذكرنا سابقا أنه في هذه المكالمة، أبلغ رئيس الأركان وزير الدفاع أشياء عن سلوك الكتائبين، قادت وزير الدفاع إلى فهم أن الكتائبين ارتكبوا جرائم بحق المدنيين في المخيمات. لكن حتى لو أخذنا برواية رئيس الأركان عن المكالمة الهاتفية التي أبلغ فيها وزير الدفاع فقط بأن الكتائبين «تجاوزوا الأمر»، فمن الصعب التوفيق بينها وبين غياب أي شك من



جانبه بشأن ما كان يحصل في المخيمات واحتمال حدوث تصرفات مماثلة.

وفوق ذلك، فإن رئيس الأركان، بعد اللقاء، لم يصدر أي أمر إلى الجنرال دروري أو الجنرال يارون لمنع دخول قوات كتائبية إضافية، أو استبدال قوات الكتائبين، لأنه لم يكن يمتلك الانطباع بأن هناك أي سبب يدعو لابقائهم.

وبرأينا، فإن المعلومات التي تلقاها رئيس الأركان من الجنرال دروري في مكالمات هاتفية عن أن الكتائبين «تجاوزوا الأمر» وأنه أوقف عملياتهم، كان يجب أن تحذره من خطر حدوث أعمال ذبح في المخيمات وتذكره بمسؤولياته في اتخاذ خطوات مناسبة لاستيضاح المسألة ومنع استمرار مثل هذه الأعمال، إذا ما ثبت أي أساس للمعلومات. ولبلوغ ذلك كان على رئيس الأركان فور وصوله إلى بيروت عقد جلسة توضيحات مفصلة مع الجنرال دروري والجنرال يارون وضباط آخرين من الفرقة، إضافة إلى قادة كتائبين. وكان عليه، إذا لم ترضه التوضيحات بأن تجاوزات لم ترتكب في المخيمات، أن يأمر بالإخراج الفوري لقوات الكتائبين من المخيم، وتحذير قادة الكتائبين من التصرفات الشاذة والطلب إليهم إصدار أوامر فورية لقواتهم بالامتناع عن عمل قد يسبب الأذى للمدنيين في فترة بقائهم في المخيم.

إن رئيس الأركان لم يرق بأي من هذه الأمور. وعلى العكس، فإن قادة الكتائبين ربما أخذوا انطباعاً من حديث رئيس الأركان وموافقته على تزويدهم بالجرفافات، بأن بإمكانهم متابعة عملياتهم في المخيم من دون أي تدخل حتى صباح السبت، وأن أية تقارير عن التجاوزات لم تصل إلى جيش الدفاع؛ وإذا كانت مثل هذه التقارير قد وصلت فإنها لم تثر أي رد فعل حاد. إننا نقدر أن عدم تحرك رئيس الأركان، الذي تم وصفه آنفاً، وأوامره بتزويد الكتائبين بالجرفافات، أو بجرافة واحدة، تشكل إخلالاً بالواجب، وأعمالاً للواجبات المسندة إلى منصب رئيس الأركان.

(هـ) مدير الاستخبارات العسكرية،

الميجر جنرال يهوشوع ساغي

جاء في الملاحظة التي وجهت إلى مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال يهوشوع ساغي

أنه لم يف بواجبه، لأنه لم يعر اهتماماً كافياً للقرار المتعلق بإرسال الكتائبين إلى المخيمات، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من خطر قيام تلك القوات بأعمال انتقامية وسفك دماء ضد السكان الفلسطينيين في بيروت الغربية، وخصوصاً في مخيمات اللاجئين.

لقد أفاد مدير الاستخبارات العسكرية بأنه لم يعرف شيئاً عن القرار المتعلق بإرسال الكتائبين إلى المخيمات، ولم يسمع بالدور الذي أسند إليهم، والمرتببط بدخول بيروت قبل اكتشافه القضية من خلال البرقية التي تحدثت عن مقتل ثلاثمائة شخص صباح يوم الجمعة، ١٧/٩/١٩٨٢. إننا نجد أن من الصعب القبول بهذا الادعاء. فالقرار المتعلق بإرسال الكتائبين إلى المخيمات نوقش على سطح مركز القيادة الأمامي صباح يوم الأربعاء في ١٥/٩/١٩٨٢ في محادثات بين وزير الدفاع ورئيس الأركان والميجر جنرال دروري. ومن الصعب التصديق أن قراراً نوقش في تلك المحادثات لم يصل إطلاقاً إلى مدير الاستخبارات العسكرية الذي كان موجوداً على سطح مركز القيادة الأمامي. وحسب ما تبينه تفاصيل المناقشات التي دارت في ذلك الصباح، كانت لمدير الاستخبارات العسكرية فرص كثيرة ليسمع، في المناسبة، عن الخطط المتعلقة بإشراك الكتائبين في دخول بيروت، وعن الدور الذي أسند إليهم. وإذا كان مدير الاستخبارات العسكرية لم يسمع في حينه فعلاً عن خطة لإرسال الكتائبين إلى المخيمات، فالسبب الوحيد الذي يمكن أن يعطى، والحالة هذه، هو أنه لم يكن مكترباً إطلاقاً بما كان يقال وبما كان يجري في ذلك الوقت على سطح مركز القيادة الأمامي، وأنه أظهر عدم اهتمام بالمسائل التي يفرض عليه مركزه أن يهتم بها. لقد انتقل مدير الاستخبارات العسكرية من مركز القيادة الأمامي إلى الاجتماع في المقر الكتائبي بصحبة وزير الدفاع. وهناك قال وزير الدفاع أن القوات الكتائبية ستدخل بيروت الغربية، وإن بدا أنه لم يقل في شكل صريح أنها ستدخل المخيمات. في ما يتعلق بهذا الاجتماع أفاد الميجر جنرال ساغي بأنه بدا له أن ما قيل هو أن الكتائبين سيشاركون في شيء ما، لكنه لا يتذكر ما هو بالضبط (صفحة ١٥٦١). وبعد هذا الاجتماع لم يظهر مدير الاستخبارات

العسكرية أيضا اهتماما خاصا بالسؤال عما سيكون دور الكتائبين في دخول بيروت. لقد أمضى وقتا طويلا مع وزير الدفاع ولم يجد من الضروري أن يطرح عليه أي سؤال يتعلق بهذه القضية. وفي اجتماع آخر عقد في محطة للمحروقات كان في وسع مدير الاستخبارات العسكرية، لو شاء ذلك، الحصول على معلومات تتعلق بأدوار الكتائبين في بيروت الغربية. وقد عقد هذا الاجتماع بعد التعازي في بكفيا عندما أطلع الميجر جنرال دروري وزير الدفاع على مجرى الأحداث في أثناء دخول قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت، حيث عرض عليه خرائط. وكانت هذه فرصة أخرى أضاعها مدير الاستخبارات العسكرية أيضا لسبب ما. كما جرت مناقشات إضافية شارك فيها مدير الاستخبارات العسكرية وأشير فيها في شكل صريح إلى دخول الكتائبين المخيمات، وذلك في اجتماع عقد في مكتب وزير الدفاع الساعة العاشرة من قبل ظهر الخميس في ١٦/٩/١٩٨٢. وحسب ما قاله الميجر جنرال ساغي فإنه لم يعر انتباهها لأمور قيلت في ذلك الاجتماع عن إرسال الكتائبين إلى المخيمات. إن عدم الانتباه في هذا الاجتماع يدعو أيضا إلى الاستغراب ولا يمكن تفسيره. لقد كان الميجر جنرال ساغي حاضرا في بداية اجتماع الحكومة مساء الخميس ثم غادر الاجتماع بعد وقت قصير من بدايته. لم يشرح لنا لماذا لم يظهر الميجر جنرال ساغي اهتماما كافيا بدور الكتائبين في دخول بيروت الغربية وغادر المكان حتى من دون أن يتحقق من أي معن كانوا هناك، ويعرف ماذا يجري في بيروت، وما هي الخطة في ما يخص اشراك الكتائبين.

إلى ذلك كله، يجب أن يضاف أنه يوم الأربعاء في ١٥/٩/١٩٨٢، سمع مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الأبحاث في أثناء الاجتماع في مكتب نائب رئيس الأركان، عن الخطة المتعلقة بدخول الكتائبين المخيمات (صفحة ٧ من المستند ١٢٠).

لا نستطيع أن نصدق أنه لم تصل إلى مدير الاستخبارات العسكرية معلومات حول خطة إرسال الكتائبين إلى المخيمات حتى صباح الجمعة. هذا مع التذكير بأنه كان حضر عددا من الاجتماعات التي أشير فيها إلى هذه الخطة، وكانت لديه فرص

كثيرة للتحقق من الدور الذي أعطي للكتائبين. حتى لو شئنا أن لا نتحفظ في قبول إفادة الميجر جنرال ساغي في شأن هذه القضية، يبقى أن في ما أفاد به ما يدعو إلى الاستغراب.

كان من المفروض أن يعد مدير الاستخبارات العسكرية، بحكم عمله، تقويما استخباريا عن الكتائبين، وهو كان يعرف أنه كانت هناك شكاوى في الماضي من عدم اشتراك الكتائبين في القتال. كما أنه سمع أخيرا في أثناء الاجتماع الذي عقد في المقر الكتائبي أن هذه القوات ستعاون مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في دخول بيروت الغربية. مع ذلك، فهو لم يظهر أي اهتمام ولم يطرح أي سؤال حول الدور المسند إليهم، ولم يقدم أي تعليق لوزير الدفاع أو لرئيس الأركان حول هذه القضية خلال الاجتماعات التي شارك فيها. أن الصورة التي توافرت، حسب إفادة الميجر جنرال ساغي نفسه، تعكس في شكل واضح اللامبالاة، وعدم الاهتمام وغض النظر وسد الأذن حيال قضية تحتم على مدير الاستخبارات العسكرية في قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أن يفتح عينيه وأن يصغي جيدا إلى كل ما كانت تجري مناقشته وأقراره.

إن التفسير الوحيد الذي يمكن العثور عليه لسلوك مدير الاستخبارات العسكرية المشار إليه، يتصل، على ما يبدو، بواقع أن نظرة مدير الاستخبارات العسكرية إلى الكتائبين وإلى التعاون بين إسرائيل وبين هذه القوات أكثر تشككية، وأكثر ريبة من نظرة الموساد المحبذة والمتعاطفة، وأنه أدرك أن وزير الدفاع ورئيس الأركان وربما رئيس الوزراء يقبلون بنظرة الموساد، وأن نظرة الاستخبارات العسكرية رفضت لمصلحة نظرة الموساد. وعلى هذا، اكتفى مدير الاستخبارات العسكرية بتقارير الاستخبارات التي تم جمعها وإرسالها إليه وفيها، حسب ادعائه، ما يكفي من التحذيرات حول الأخطار المتوقعة من التعامل مع الكتائبين. في رأينا أن مدير الاستخبارات العسكرية لم يف بواجبه إذ اكتفى بهذه التقويمات للموقف. والتحذير الشفهي في أعقاب اغتيال بشير، الذي أفاد عنه وزير الدفاع، كان على الأغلب ضعيفا. وحسب إفادة الميجر جنرال ساغي (صفحة ١٠٥ - ١٠٦) فقد قال في مكالمة هاتفية



مع وزير الدفاع ليل ١٤/٩/١٩٨٢ عندما اتضح أن بشير قتل، أن هناك احتمالين: الأول، أنه قد تحصل أعمال انتقامية من جهة الكتائب، والثاني أن ينقسموا على بعضهم. ومن الصعب النظر إلى هذه الأقوال غير الواضحة على أنها تحذير جلي وثابت. وفي يوم ١٥/٩/١٩٨٢ حوالي الساعة السادسة مساء أعد فرع الاستخبارات وثيقة (المستند ٢٦) تحمل عنوان «التأكيدات الأساسية في تقويم الموقف»، والشيء الوحيد الذي قيل فيها حول خطر أعمال انتقامية من جهة الكتائبين هو أن دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية قد «يقابل من بعض الفرقاء المعنيين وربما حتى بين بعض العناصر الإسلامية، على أنه تطور يمكن أن يساهم، مؤقتا على الأقل، في استقرار المدينة، وأن يوفر لهم الحماية من أعمال انتقامية يمكن أن يقوم بها الكتائبين» (الفقرة ١ (أ) من المستند ٢٦). هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها تحذيرا واضحا من خطر اشراك الكتائبين مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في دخول بيروت، ولا أنها تشير إلى الحاجة لاتخاذ احتياطات خاصة تحول دون قيام الكتائبين بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين. في وثيقة أخرى للاستخبارات صدرت في ١٥/٩/١٩٨٢ بعنوان «اغتيال بشير الجميل — المعاني الرئيسية»، تقول الوثيقة أن «الاغتيال يخلق ظروفا تصعد في الاستقطاب بين القوى اللبنانية المتخاصمة لتصفية حسابات متبادلة وجعل الأوضاع تتردى. وهذا، في غياب عامل الاستقرار، يمكن أن يتطور إلى حرب أهلية عامة (الفقرة ٤ من المستند ٢٥). ولكن هذه أيضا لا يمكن اعتبارها تحذيرا حقيقيا وبلغت الانتباه إلى أخطار أعمال الانتقام من جانب الكتائبين مع دخولهم بيروت الغربية برفقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أو برعايتها.

لقد قال مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته أنه في ما خص مسألة إرسال الكتائبين إلى المخيمات يجب أن تناقش وتوضح كما يلزم. وأنه كان ينبغي من مناقشة تقويم الموقف تدقيق مختلف الموضوعات مدار البحث، التي عددها في إفادته (صفحة ١٥٨٧) والمرتبطة بدخول الكتائبين المخيمات. وفي رأيه أن مثل هذا التوضيح كان يمكن القيام به خلال وقت قصير،

حتى إذا ما تبين في هذه المناقشة أن من الممكن ضمان التنسيق مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي «بكل الطرق» لكان أيد دخول الكتائبين، وليس قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المخيمات. إننا نقبل كلامه هذا، لكن، يبدو لنا أنه كان على مدير الاستخبارات العسكرية أن يبدي اهتماما كافيا بالقضية من أجل التحقق من الدور الذي أسند إلى الكتائبين. هذا إن لم يكن، لبعض الأسباب، قد سمع عنه خلال الاجتماعات التي شارك فيها، كما أنه كان من واجبه أن يطلب توضيح أو مناقشة تلك الموضوعات التي أشار إليها في إفادته أمامنا. والواقع الذي أشار إليه مدير الاستخبارات العسكرية ومن يمثلته عن الأخلاقية القتالية للكتائبين والمجازر التي حصلت في الماضي خلال الحرب الأهلية في لبنان كانت معروفة لدى الجميع، وهي لا تغني مدير الاستخبارات العسكرية، من أن يفي بواجباته، خصوصا أن المسألة تتعلق بالتعاون مع الكتائبين بعد اغتيال بشير الجميل، وحتى ولو لم تكن هناك مناقشة منظمة لهذه القضية.

كذلك لا يوجد، على الأخص، تفسيراً كافياً لافتقاد عمل أساسي من قبل مدير الاستخبارات العسكرية في ما يتصل بدخول الكتائبين المخيمات بعد ما كان سمع صباح الجمعة، ليس فقط عن دخول الكتائبين المخيمات، بل كذلك عن مقتل ثلاثئة شخص في هذه العملية، وكل ما فعله أنه أمر بالتثبت من صحة ما بلغه ولا شيء غير ذلك. فهو لم يحاول أن يتصل برئيس الأركان أو وزير الدفاع لتحذيرهما من خطر عملية الكتائبين في المخيمات، خصوصا بعدما تلقى التقرير عن مقتل ثلاثئة شخص. صحيح أن هذا التقرير لم يكن ثابتا وأن مصدره في رأيه، عملياتي وليس استخباراتيا. لكن، كانت فيه معلومات يمكن أن تثبت مخاوفه في ما يتعلق بأعمال الكتائبين. لقد شرح مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته لماذا لم يحاول أن يحذر، في تلك المرحلة، من الخطر في الوضع الناشئ. وقدّم الملاحظات الآتية (ص ١٥٨٩):

— أنا معروف بأنني واحد عارض الكتائبين دائما. ليس من اليوم، بل من أربع سنوات خلت. ولقد قرأت في الصباح أن الكتائبين موجودون في داخل المخيمات، وأعرف أن ذلك كان بأمر من



وزير الدفاع — باعتبار ان وثيقة دودائي في حوزتي، وأنه بقيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. ولذا، ماذا أستطيع أن أقول الآن؟ لماذا أرسلتم من دون أن تسألوني؟ أم كان علي أن أتصرف بما يهين؟ كلا، ببساطة، لقد وقعت جانباً في هذه القضية، وهذا كل شيء.

في اعتقادنا، أن الميجر جنرال ساغي كشف في هذه الملاحظات عن السبب الرئيسي الذي جعله «يقف جانباً» في ما يتعلق بالمشكلة في مجملها. فملاحظاته لا تفسر عدم فعله بعدما تلقى التقرير يوم الجمعة وحسب، بل كذلك سلوكه في مراحل سابقة كما أشرنا إلى ذلك. وفي رأينا أنه كان من واجب مدير الاستخبارات العسكرية، طالما هو يشغل منصبه، أن يثبت عن يقظة وانتباه في ما يخص دور الكتائبين في دخول بيروت بعد اغتيال بشير، كأن يطالب بتوضيح مناسب وأن يحذر على الفور، وفي شكل صريح، جميع هؤلاء المعنيين من الخطر المتوقع، وحتى قبل تلقيه تقرير يوم الجمعة، وفي التأكيد بعد تلقيه هذا التقرير. أما الخوف من أن لا يلاقي كلامه انتباهاً كافياً وأن يقابل بالرفض، فهذا لا يبرر النكوص الكامل عن العمل. وهذا التواني يشكل عدم وفاء بواجب المسؤولية الملقاة على مدير الاستخبارات العسكرية بحكم وظيفته.

#### (و) رئيس مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)

أرسلت ملاحظة إلى رئيس الموساد بموجب المادة ١٥ (١) من القانون، تعلن أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت لجنة التحقيق أنه لم ينتبه بشكل كاف في ما يتعلق بالقرار المتخذ حول الدور الذي سيلعبه الكتائبين خلال دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من مخاطر سفك الدماء التي قد تقوم بها هذه القوات ضد السكان الفلسطينيين.

لقد شهد رئيس الموساد بأنه علم للمرة الأولى بالدور المعطى للكتائبين بدخول المخيمات، في اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢. وكان قد تلقى يوم الأربعاء ١٥/٦/١٩٨٢ برقيات من ممثل الموساد في بيروت (الملحق ١٦١ و ١٦٢)،

أبلغته باجتماعات رئيس الأركان ووزير الدفاع مع النخبة الكتائبية. لا يوجد في أي من هذه الوثائق أي تقرير عن الدور المعطى للكتائبين في المخيمات، ولكنها تتضمن إشارة عامة إلى أن الكتائبين سوف يدخلون بيروت الغربية خلف جيش الدفاع الاسرائيلي، وسوف يساعدون جيش الدفاع الاسرائيلي في عملياته. وفي برقية ثالثة (الملحق ١٦٣) أرسلت في الثانية عشرة من ظهر الخميس، سجل أن هناك تنسيقاً مع قيادة الجبهة الشمالية من أجل أعداد الكتائبين للقيام بعمليات لتطهير المدينة من [الفدائيين]. وفي برقية إضافية مرسلة في ذلك الوقت (الملحق ١٦٤) قيل أن الكتائبين سيبدأون عملهم في مخيم برج البراجنة.

وكما يظهر، فإن الموساد لم تكن مبلغة بشكل صريح حول دخول الكتائبين إلى المخيمات. كما أن رئيس الموساد لم يعلم بالقرار المتخذ حول هذه المسألة. إن شهادة رئيس الموساد يجب أن تقبل إذن بأنه سمع بالقرار المتعلق بدور الكتائبين ودخولهم إلى المخيمات في جلسة مجلس الوزراء مساء الخميس، حيث كانت العملية قد أخذت طريقها إلى التنفيذ.

على ضوء الظروف المذكورة أعلاه، لا يبدو لنا أن رئيس الموساد كان مجبراً قبل أن يعلم بالقرار المتعلق بدور الكتائبين، على تقديم تقدير يتعلق بالحالة الممكن أن تتطور في حال أعطي الكتائبين فرصة أخذ الثأر من الفلسطينيين، وحاولوا تطبيق خططهم المتعلقة بهم. لقد كان رئيس الموساد حاضراً في اجتماع مجلس الوزراء وبقي حتى نهايته، وسمع ما قيل فيه. لكنه لم يقدم بنفسه تقديراً يتعلق بدخول الكتائبين إلى المخيمات، ولم يعبر عن أي تحفظ حول هذا الدخول. تكلم في الاجتماع عن تقديرات الموساد في ما يتعلق بالحالة الناجمة عن اغتيال بشير، غير أن ملاحظاته لم تعالج بشكل صريح مسألة دخول الكتائبين إلى المخيمات أو المشكلات التي قد تنجم عنها. ويمكننا أن نجد بعض التلميحات حول الأعمال غير النظامية للكتائبين، في هذه الملاحظات التي أبداهها رئيس الموساد في الاجتماع (ص ٢٦ من الملحق ١٢٢):

«عندما علمنا بموت بشير — وكان ذلك في

حوالي منتصف الليل — فكرنا بإمكانية حدوث ظاهرتين: فالمدينة بأسرها قد تتعرض للاشتعال، والقوات الكتائبية نفسها، التي تركت فجأة من دون قائد، ومشحونة برغبة الانتقام، قد تقوم بعمل غير منضبط. ومن جهة أخرى، فإن الفلسطينيين والمنظمات اللبنانية التي كانت موجودة في بيروت الغربية، عندما تعلم فجأة بأن قائد الكتائبيين مات، وأن الكتائبيين يمكن أن يكونوا قد أضعفوا نتيجة ذلك، فمن الممكن أن يبدأوا. أي هناك بالتأكيد إمكانية أن تنشأ حالة من الاشتعال التي ستعم المدينة».

لا يمكن أن تعتبر هذه الملاحظات تحذيرا واضحا من الخطر الذي يتضمنه دخول الكتائبيين إلى المخيمات، هذا الدخول الذي لم يعقب عليه رئيس الموساد في اجتماع مجلس الوزراء. إن رئيس الموساد لم يعبر عن أية تحفظات على دخول الكتائبيين للمخيمات. وفي شهادته الأولى قال أنه لو سئل في الاجتماع عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات لكان أوصى بما يلي: «مع تحذيرهم بأن عليهم أن لا يقوموا بمذبحة»، ومع الاعتقاد بأن هذا التحذير سيكون كافيا — وهذا نتيجة لخبرة الموساد في بعض العمليات التي تمت بالاشتراك مع الكتائبيين (ص ١٧١). وفي شهادته الإضافية، قال رئيس الموساد أن المعلومات التي كان الموساد يملكها في ذلك الوقت حين عقد مجلس الوزراء، لم تكن تحمل تحذيرا حول إمكانية الأعمال الوحشية في المخيمات. المعلومات التي قدمها (ص ١٤٢٨) كانت تقول بأنه بناء على التقارير، وعلى الرغم من موت بشير، فإن القائد العسكري للكتائبيين كان مسيطرا على قواته. بالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى معلومات يملكها الموساد، فإن الذين قاموا باغتيال بشير ليسوا الفلسطينيين بل هم المرابطون. هذه الحجة الأخيرة بعيدة عن الاقتناع، إذ ليس من المؤكد أن الكتائبيين عرفوا في ذلك الوقت من قام بالاغتيال، وحتى لو عرفوا، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا قد جعل أعمالهم أكثر اعتدالا ضد الفلسطينيين، الذين يعتبرونهم مصدر المآسي التي حلت بلبنان والذين تعاونوا مع المرابطون في القتال ضد الكتائبيين.

السؤال هو هل أن عدم التحرك من قبل رئيس الموساد يتضمن ثغرة في مسؤوليته.

الجواب على هذا السؤال ليس سهلا. وكما أشرنا أعلاه، فإن وجهة نظر الموساد التي عبر عنها قبل وقت طويل وكاف من دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى لبنان، كما بعد هذا الدخول، كانت تدعو إلى ضرورة القيام بتعاون أكبر مع الكتائبيين. إن وجهة النظر السائدة في الموساد، كما تعبر عنها وثائق مختلفة، تقول أن الكتائبيين هم عناصر جديرة بالثقة، ويمكن الاعتماد عليها، هذا على الرغم من ماضي الكتائبيين في ما يتعلق بموقفهم من الفلسطينيين وتصريحاتهم حول طريقة حل المشكلة الفلسطينية عندما يصلون إلى السلطة. وقد أشار رئيس الموساد في جزء من شهادته إلى أن فهم الموساد هذا تأثر بتطور مشاعر شخصية لممثليه الذين كانوا على علاقة دائمة بقيادة الكتائبيين. إننا لا نعتقد أن رئيس الموساد يمكن أن يحمل مسؤولية «مفهوم» كهذا. لقد تولى رئيس الموساد منصبه في ١٢/٩/١٩٨٢، أي قبل يومين من مقتل بشير، وكان في السابق نائب رئيس الموساد وكان على اطلاع على شؤون الموساد. غير أن مسؤولية طريقة عمل الموساد لا تقع على عاتقه. كما لم يكن دخول الكتائبيين إلى المخيمات يتناقض مع تقديرات الموساد للموقف. لذلك فمن الصعب التصديق بأن رئيس الموساد كان يمكن أن تكون لديه تحفظات على هذا القرار عندما سمع به في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٢. وفي هذه المسألة أيضا، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه بدأ عمله كرئيس للموساد منذ أربعة أيام فقط، وأن هذه كانت الجلسة الأولى لمجلس الوزراء التي يحضرها بصفته الجديدة.

ويبدو لنا، أنه حتى في الحالة التي وصفناها أعلاه، فإن رئيس الموساد كان مجبرا على التعبير عن رأيه، في الاجتماع، حول دخول الكتائبيين. وكان عليه أن يعالج في مداخلته الأخطار الناجمة عن عملية الكتائبيين، خاصة بعد أن استمع إلى ملاحظات الوزير دافيد ليفي. وبسبب طبيعة العلاقة بالذات بين الموساد والكتائب، يبدو لنا أن رئيس الموساد كان ملزما بالتطرق إلى إمكانية حدوث أعمال انتقام، وشرح كافة العوامل المتعلقة بهذا العمل. ولكن استنادا إلى الظروف المشار إليها أعلاه، فإننا نرى أن عدم تحرك رئيس الموساد، يجب أن لا يعتبر عملا خطيرا.



## ( ز ) قائد الجبهة الشمالية الميجر جنرال أمير دروري

في الملاحظة المرسلّة إلى قائد الجبهة الشمالية أمير دروري، جاء أنّه قد يتعرض للأذى إذا قررت لجنة التحقيق أنّه لم يتخذ الخطوات الملائمة أو الكافية لمنع متابعة أعمال الكتائبين في مخيمات اللاجئين، وذلك بعد أن تلقى تقارير عن القتل أو عن أعمال تنحرف عن عمليات القتال النظامية، التي تمت في المخيمات.

ليل الخميس، أرسل ضابط الاستخبارات في الفرقة التقرير حول القتلى الثلاثمائة إلى قيادة المنطقة الشمالية. غير أن هذا التقرير لم يصل إلى الميجر جنرال أمير دروري، ولم يسمع عن أي شيء يتعلق بما حصل حتى قبل ظهر الجمعة.

لقد سبق أن عدنا أعلاه الفروق بين رواية الميجر جنرال دروري والبريفادير جنرال يارون، حول الظروف المحيطة بزيارة دروري إلى مركز المراقبة الأمامي، والحوار الذي سبق هذه الزيارة، والحوار الذي تم خلالها. واستناداً إلى شهادة دروري، فإن الزيارة تمت بناء على مبادرته، دون أن يكون على علم بوجود أية مشكلة تتعلق بالمخيمات، بينما استناداً إلى رواية يارون، فإن قدوم دروري كان نتيجة المحادثة التي أبلغه فيها يارون شعوره بعدم الارتياح حول ما يجري في المخيمات. لم نجد أن اختلاف الروايتين حول هذا الموضوع له أهمية تتعلق بالمسألة التي نعالجها. كما لا توجد رواية موحدة تتعلق بالتقارير التي

أرسلت للجنرال دروري خلال الاجتماع الذي عقده في مركز القيادة المتقدم. فالكولونيل دوفديفاني قال في إفادته، أنّه أخبر دروري عن القتلى المئة في العملية الكتائبية، بينما، واستناداً إلى شهادة دروري، فإنه لم يسمع خلال زيارته بالقتلى في المخيمات أو بعدد محدد من القتلى. ويتضح من ملاحظات البريفادير جنرال يارون، أنّه لم يبلغ الميجر جنرال دروري عن القتلى الثلاثمائة والـ ٤٥ شخصاً الذين اعتقلهم الكتائبين، لأنه اعتقد بأن هذه التقارير وهمية. أما في ما يتعلق بما سمعه دروري من يارون، فروايته تختلف في تفاصيل غير مهمة عن رواية يارون. ويبدو لنا أنّه ليس من المستحيل التأكيد بأن التقارير أعطيت للميجر جنرال دروري حول

أعمال القتل في المخيمين. إننا نعتقد، مع ذلك، بأن الميجر جنرال دروري، في شهادته أمامنا، قلل من أهمية ودلالة الأشياء التي سمع عنها في اجتماع مركز القيادة المتقدم. يجب أن نشير إلى أن الميجر جنرال دروري كان مدركاً بأن الكتائبين مؤهلون للقيام بأعمال لا يسيطر عليها، وهذا الإدراك ليس ناجماً بالضرورة عن محادثته مع ضابط في الجيش اللبناني، ولكن أساساً من معرفته للكتائبين القائمة على اتصاله الدائم بهم. ليس هناك إذن، مجال للشك في أنّه بعد المشاورات التي تمت على سطح مركز القيادة المتقدم صباح الجمعة، كان دروري على علم بخطر استمرار أعمال الكتائبين في المخيمين. وهناك ثلاثة أعمال قام بها تشكل اثباتاً لهذا؛ الأول، هو الأمر الذي أعطاه بايقاف أعمال الكتائبين؛ الثاني، هو تقرير تليفوني قدمه لرئيس الأركان بأن «الكتائبين تجاوزوا الأمر» وأنه أمر بايقاف أعمالهم؛ والثالث، استمرار جهوده لإقناع قائد وحدة الجيش اللبناني، بدخول جيشه إلى المخيمات بدلاً من الكتائبين. يجب أن نشير هنا، إلى أن الميجر جنرال دروري قال في محاولته إقناع القائد اللبناني: «أنت تعرف ماذا يستطيع أن يفعله اللبنانيون ببعضهم». هذه الملاحظات، في الإطار الذي قيلت فيه، في مقطع من شهادة الميجر جنرال دروري كما استشهدنا بها أعلاه، تشير إلى أنّه كان مدركاً لخطورة الوضع ولضرورة بذل الجهد من أجل إيقاف عملية الكتائبين في المخيمات.

أخذين في الاعتبار بأنه لم يثبت لدينا بأن الميجر جنرال دروري تلقى تقارير واضحة حول أعمال القتل وحول مداها، يبدو لنا، أنّه تصرف بشكل جيد وبحكمة وبمسؤولية، وبانتباه كاف في هذه المرحلة. وقد سمع من رئيس الأركان بأن هذا الأخير أت إلى بيروت في ساعات بعد الظهر، وكان يعتمد على حقيقة أن زيارة رئيس الأركان هذه، التي كانت ستجري في غضون ساعات قليلة، سوف تقود إلى نتائج ايجابية في ما يتعلق بأعمال الكتائبين في المخيمات.

في الملاحظة المرسلّة إليه بموجب المادة ١٥ ( ١ ) من القانون، أبلغ الميجر جنرال دروري بأنه معرض للأذى إذا ثبت بأنه لم يحذر رئيس الأركان، عندما جاء هذا الأخير إلى بيروت



في ١٧/٩/١٩٨٢، من الأخطار التي يتعرض لها سكان المخيمات في حال استمرار العمل أو الوجود الكتائبي في المخيمات. ولم يحاول، في الاجتماع مع قادة الكتائبين أو بعده بقليل، أن يمنع استمرار العمل.

وبالاستناد إلى شهادة الميجر جنرال دروري، كان واضحاً أنه اكتفى بدور سلبي بشكل مطلق، في ما يتعلق بمسألة وجود الكتائبين في المخيمات، منذ وصول رئيس الأركان إلى بيروت. وبعد ذلك لم يشدد الميجر جنرال دروري لرئيس الأركان، قبل الاجتماع مع قادة الكتائبين على أن من الضروري إنهاء الوجود الكتائبي في المخيمات، أو القيام ببعض العمل الذي يؤكد أن أعمال الكتائبين ضد الشعب غير المقاتل في المخيمات يجب أن تتوقف. هذا الاستنكاف عن إثارة أهمية وخطورة المسألة أمام رئيس الأركان، فسره الميجر جنرال دروري بحقيقة أنه بعد الاجتماع الذي عقد على سطح مركز القيادة المتقدم مع البريغادير جنرال يارون، تلاشى حذره الحاد من الخطر، وذلك لسببين: السبب الأول، هو أنه لم يبق هناك غير بضع ساعات قبل مجيء رئيس الأركان، ولم تصل تقارير جديدة. السبب الثاني الذي طمأن دروري كان عدم سماعه أي شيء حول الأعمال غير المنضبطة في المخيمات، من القائد العسكري اللبناني عند اجتماعه به. فقد كان الجيش اللبناني منتشراً حول المخيمات، ومن بين الأماكن التي دخل الكتائبون منها، لذلك فمن المفترض برجال الجيش أن يكونوا قد علموا بأن شيئاً غير معتاد جرى في المخيمات (شهادة الميجر جنرال دروري، ص ١٦١١ - ١٦١٥). إن هذه الأسباب لتلاشي الحس بأهمية المسألة غير مقنعة. من الصعب اعتبار عدم ورود تقارير جديدة، خلال ساعات قليلة، عاملاً مطمئناً. كما أن الميجر جنرال دروري لم يرق بأي مجهود خاص، عندما كان على سطح مركز القيادة المتقدم حيث تكلم مع الضباط هناك، من أجل التحقيق والتأكد من تفاصيل التقارير التي وصلتته. كذلك لم يعط الأوامر للقيام بالتأكد مما كان يجري في المخيمات. كما أنه لم يتكلم في اجتماع سطح مركز القيادة المتقدم، مع ضباط الارتباط الكتائبي، الذي كان موجوداً هناك. وفي لقائه مع قائد الوحدة التابعة للجيش اللبناني، فإن الميجر جنرال

دروري لم يسأله عما إذا كان قد تلقى أية تقارير حول الأحداث في المخيمات. بل استخلص استنتاجه الذي قلل من انتباهه نتيجة حقيقة أن قائد الوحدة لم «يتطوع» لتقديم أية معلومات.

لقد وصفنا أعلاه ماذا جرى في الاجتماع مع قادة الكتائبين، حيث لم تطرح أبداً مسألة تصرفات القوات الكتائبية في المخيمات. وفي رأينا وعلى الرغم من أن رئيس الأركان هو الذي كان يمثل الجانب الإسرائيلي في الاجتماع، كان من واجب الميجر جنرال دروري أن يقوم على الأقل بمحاولة لإثارة هذه المسألة في الاجتماع. كما أنه لم يحاول اقناع رئيس الأركان بإثارة المسألة في الاجتماع مع الكتائبين، لكنه اكتفى بالبقاء جانبا. إن الميجر جنرال دروري هو ضابط كبير ويقوم بعمل بالغ الأهمية ويتحمل مسؤوليات جسيمة على جبهة عريضة. إن قائداً بهذا المستوى والرتبة، كان من المتوقع منه أن يتخذ مبادرة عندما يرى أن رئيس الأركان ليس راغباً في التعاطي مع هذه المسألة، التي كانت السبب الرئيسي لقدمه إلى بيروت وعقد الاجتماع مع الكتائبين. وإذا كان تصرف الميجر جنرال دروري نتيجة انخفاض في درجة انتباهه، فإننا قلنا أعلاه، أن هذا الانتباه المنخفض لا يمكن تبريره على الإطلاق. كذلك بعد نهاية الاجتماع مع قادة الكتائبين، لم يرق الميجر جنرال دروري بأي عمل تجاه تصرفات الكتائبين، كما لم يناقش المسألة مع رئيس الأركان. إن طلب الكتائبين للجرفات من جيش الدفاع الإسرائيلي، كان يجب أن يزيد من الشك بأن أعمالاً من الصعب أن توصف على أنها عمليات قتالية كانت تجري في المخيمات. ويبدو أن هذا الشك ارتفع، إذ أن الأمر صدر بتزويد الكتائبين بجرافة وحيدة بعد إزالة إشارات جيش الدفاع الإسرائيلي عنها. لا نجد أي تبرير لعدم قيام الميجر جنرال دروري بأية معالجة لمسألة تصرفات الكتائبين في المخيمات، منذ قدوم رئيس الأركان إلى بيروت وحتى مغادرته لها.

إننا نقرر أنه كان من واجب قائد الجبهة الشمالية أن يحذر رئيس الأركان، عندما قدم هذا الأخير إلى بيروت في ١٧/٩/١٩٨٢، وخلال إقامته هناك، من أن سكان المخيمات يتعرضون للخطر نتيجة وجود القوات الكتائبية في المخيمات،

وأنه يجب إخراجهم من هناك فوراً، أو على الأقل، اتخاذ الخطوات التي تضمن سلامة السكان في المخيمات أو تخفيف الخطر الذي يواجهونه إلى أقصى درجة. إن استنكاف الميجر جنرال دروري عن القيام بأي عمل في ما يتعلق بالخطر الذي يواجهه السكان المدنيون في المخيمات، منذ لحظة قدوم رئيس الأركان إلى بيروت وحتى يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، يشكل في رأينا خرقاً للمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتق الميجر جنرال دروري.

### (ح) قائد قوات المظليين، البريغادير جنرال عاموس يارون

إن الموضوع الأول المطروح في الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال عاموس يارون بموجب المادة ١٥ (١) من القانون، هو أنه لم يحسن تقييم وتدقيق التقارير التي وصلتته عن أعمال القتل والتصرفات غير الطبيعية الأخرى للكتائب في المخيمات، ولم ينقل هذه المعلومات إلى قيادة العمليات وإلى رئيس الأركان فور تلقيه لها في ١٦/٩/١٩٨٢، ولم يتخذ الخطوات اللازمة لوقف أعمال الكتائب ولحماية السكان في المخيمات فور تلقيه التقارير.

حددنا في عرضنا للوقائع أن البريغادير جنرال يارون تلقى أنباء عن عمليات قتل مساء ١٦/٩/١٩٨٢. لقد تلقى التقرير الأول من اللفئتان الول، وعلى أساسه كان يجب أن يكون واضحاً له أن الكتائب كانوا يقتلون النساء والأطفال في المخيمات. وسمع بتقرير إضافي في ذلك المساء نفسه من ضابط الاستخبارات في الفرقة يتعلق بمصير مجموعة من ٤٥ شخصاً كانوا في أيدي الكتائب. كما سلم إليه تقرير ثالث من قبل ضابط الاتصال الكتائبي (ج) عن ٢٠٠ قتيل، وهو رقم خفض لاحقاً إلى ١٢٠. وحتى لو افترضنا أن البريغادير جنرال يارون اعتبر التقرير الأول والثاني متعلقين بالحدث نفسه، فقد أصبح واضحاً له من مجمل التقارير، أن الكتائب كانوا يرتكبون أعمال قتل ذهبت إلى أبعد من عمليات القتال، وأنهم كانوا يقتلون النساء والأطفال أيضاً. لقد اكتفى ذلك المساء بتكرار تنبيهاته إلى ضابط الاتصال الكتائبي وإلى إيلي حبيقة بعدم قتل النساء والأطفال. لكنه لم يفعل

شيئاً أكثر من ذلك لوقف أعمال القتل، ولم ينقل المعلومات التي وصلتته إلى الميجر جنرال دروري، لا في المساء نفسه ولا في اليوم التالي خلال الاتصال الصباحي ولا في الاجتماع الذي عقد بينهما قبل الظهر. وعندما سمع البريغادير جنرال يارون من ضابط الاستخبارات في الفرقة، في اجتماع قصير في ١٦/٩/١٩٨٢، أنباء تشير إلى أن النساء والأطفال كانوا يتعرضون للقتل أوقفه عن الكلام. ويتضح من محضر المحادثة التي جرت أن البريغادير جنرال يارون أراد إسقاط أهمية المسألة ووقف الإيضاح. ولقد أفاد البريغادير جنرال يارون بأنه كان يدرك بالفعل أن قواعد سلوك الكتائب في وقت الحرب تختلف عن تلك التي لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وأنه لم يكن هناك معنى لمحاولتهم تغيير أخلاقهم القتالية. لكن بما أنهم لم ينتهجوا مسلكاً شاذاً خلال عمليات أخيرة جرت بالاشتراك مع جيش الدفاع الإسرائيلي فلقد كان واثقاً من أن تحذيراته المتكررة بعدم قتل النساء والأطفال ستكون كافية، وأن القادة الكتائب سيلتزمون بوعودهم، وأن الخطوات التي اتخذها للبقاء على اطلاع على عمليات الكتائب ستسمح له بمتابعة أعمالهم. إننا غير مستعدين لقبول هذا الشرح. لقد سبق وحددنا أن سبل مراقبة ما كان يفعله الكتائب في المخيمات لم تكن لتستطيع إعطاء معلومات حقيقية وفورية عن أعمالهم. ومن الصعب فهم كيف أن البريغادير جنرال يارون اعتمد على هذه التنبيهات والضمائم في حين كان يدرك أخلاق الكتائب في القتال. وهو أيضاً لم يأخذ في الاعتبار تأثير اغتيال بشير الجميل في تأجيج مشاعر الثأر لدى الكتائب. لقد بدأ يتلقى بعد فترة قصيرة من دخول الكتائب إلى المخيمات تقارير كان من شأنها أن توضح له مخاطر وقوع مجزرة في المخيمات، وأن تدفع إلى اتخاذ إجراءات فورية، سواء من ضمن صلاحياته أو بناء على تكليف من قيادة العمليات أو رئيس الأركان، لمنع استمرار ذلك النوع من العمليات. أن البريغادير جنرال يارون لم يتخذ أي إجراء ولم ينقل المعلومات التي بحوزته إلى رؤسائه.

وهناك تفسير إضافي حاول بواسطته البريغادير جنرال يارون تبرير سلوكه. ومفاده أنه في الموقف الذي كان سائداً تلك الليلة، لم يعتبر أن التقارير



عن ٢٠٠ قتيل أو أقل بدرجة من الأهمية، تدفعه إلى التدقيق بمدى صحتها، لأنه وقتذاك كانت لديه، كقائد فرقة، مشاكل قتالية أهم بكثير من مسألة الكتائبين داخل المخيمات (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٦٩٩). إننا لا نستطيع قبول هذا التفسير أيضا. فإذا كان البريغادير جنرال يارون قد استطاع إيجاد وقت لعقد اجتماع قصير فإنه كان يستطيع أيضا إصدار أوامر للتحقق من التقارير واتخاذ التدابير الملائمة التي تستدعي اتخاذها المعلومات الواردة.

قد يكون من الممكن إيجاد تفسير لامتناع البريغادير جنرال يارون عن القيام بأي رد فعل إزاء المعلومات الخطيرة التي وصلتته مساء الخميس، وهو أنه كان راغبا في أن يستمر الكتائبون في العمل داخل المخيمات، حتى لا يكون على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي الاشتراك في قتال في ذلك القطاع. فالبريغادير جنرال يارون لم تكن لديه أية تحفظات على السماح للكتائبين بدخول المخيمات. ولقد أفاد أنه كان سعيدا بهذا القرار وشرح موقفه بالقول «لقد كنا نقاتل هنا منذ أربعة أشهر. وهناك مكان يستطيعون منه المشاركة في القتال، الذي يخدم أهدافهم أيضا. إذن فليشاركوا. ولا نترك جيش الدفاع الاسرائيلي يفعل كل شيء» (ص ٦٩٥). من الممكن إظهار تفهم لهذا الشعور، لكنه لا يبرر الامتناع عن أي تحرك من جانب البريغادير جنرال يارون إزاء الأنباء التي وصلتته.

وخلال يوم الجمعة أيضا، لم يحسن البريغادير جنرال يارون التحرك إزاء عمليات الكتائبين في المخيمات. فعندما التقى الميجر جنرال دروري كان ملزما بإبلاغه بكافة المعلومات التي وصلتته، لكنه لم يفعل. ونتيجة لهذا القصور لم يستطع الميجر جنرال دروري تقييم جميع المعلومات التي وصلت إلى الفرقة في ذلك الوقت. ولقد لفت البريغادير جنرال يارون أكثر من مرة انظار الضباط الكتائبين الذين كانوا في موقع القيادة المتقدم، ومنهم ايلي حبيقة، وكرر تحذيره بعدم إيذاء النساء والأطفال. لكن باستثناء ذلك لم يتخذ أية مبادرة واقترح فقط أن يؤمر الكتائبون بعدم التقدم. وقد صدر أمر بهذا المعنى عن الميجر جنرال دروري. كان يجب لهذا الأمر أن يكون

تنبيهها كافيا للميجر جنرال دروري الذي لم يكن قد سمع عن عمليات القتل. لكن البريغادير جنرال يارون كان يجب أن يدرك أن وقف التقدم لا يضمن وقف عمليات القتل.

وتحدثت الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال يارون، بموجب المادة ١٥ (١) أيضا عن تقصيره في نقل أي تحذير إلى رئيس الأركان عندما وصل هذا الأخير إلى بيروت في ١٧/٩/١٩٨٢، وكذلك عن إعطائه إنذرا للكتائبين بإرسال قوة جديدة إلى داخل المخيمات من دون أن يتخذ أي خطوة لوقف تقدمهم. عندما جاء رئيس الأركان إلى بيروت لم يسمع أي تحذير من البريغادير جنرال يارون ولا حتى إشارة ذات مغزى إلى خطر حدوث مذبحة، وهو الخطر الذي كان يارون يدركه جيدا. ولدينا إثبات على أنه، يوم الجمعة، تحدث مع ضابط الارتباط الكتائبي متهما رجاله بقتل النساء والأطفال (الإفادة الرقم ٢٢ من الكولونيل اغمون). لكنه لم يفصح عن معلوماته بوضوح خلال اجتماعاته مع الميجر جنرال دروري ومع رئيس الأركان.

إن عدم تحرك البريغادير جنرال يارون إزاء استمرار العملية الكتائبية في المخيمات، بلغ ذروته بواقعة عدم إصداره أي أمر لمنعهم من استبدال قواتهم يوم الجمعة ولم يفرض أي رقابة على حركة القوات الكتائبية من المخيمات وإليها، وذلك على الرغم من أن الأمر بإيقاف العمليات لم يُلغ.

لقد سبق وعرضنا إفادة البريغادير جنرال يارون في اجتماع القيادة العليا التي اعترف فيها بصراحة جديدة بالثناء بأن ذلك كان ضربا من «عدم الاحساس» من جانبه ومن جانب الآخرين المعنيين. وكما ذكرنا أعلاه كان البريغادير جنرال يارون يرغب في انقاذ جنود جيش الدفاع الاسرائيلي من مهمة تنفيذ العملية في المخيمات. ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي لعدم الشعور بمخاطر وقوع مذبحة هناك.

إن هذا الاهتمام، من قبل قائد، بسلامة جنوده كان يمكن أن يلقي مديحا أكثر لو حصل في ظروف مختلفة. لكنه، بالنظر إلى طبيعة الأمور في هذه المرحلة الخاصة، كان حكما خاطئا من جانب البريغادير جنرال يارون وغلطة كبيرة ارتكبتها ضابط كبير في قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في



هذا القطاع.

إننا نقرر أنه، بالنظر إلى إخفاقاته وتصرفاته المشار إليها آنفاً، أخل البريفادير جنرال يارون بالواجبات الملقاة عليه بحكم موقعه.

(ط) آفي دودائي،

المساعد الشخصي لوزير الدفاع

إن المسألة الوحيدة التي أرسلت استناداً إليها ملاحظة، إلى السيد دودائي هي «أنه في ١٧/٩/١٩٨٢، خلال ساعات الصباح أو قبل الظهر، تلقى السيد دودائي تقريراً عن عمليات قتل ترتكبها القوات اللبنانية في مخيمات اللاجئين، ولم ينقل هذا التقرير إلى وزير الدفاع».

في شهادته، نفى السيد دودائي أن يكون قد سلم إليه في ١٧/٩/١٩٨٢، أي تقرير حول ما يجري في المخيمات. ومع ذلك أفاد اللفتنانت كولونيل غاي، وهو ضابط في وحدة الأمن القومي، أمامنا أنه في صباح الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، كان في مكتب مدير الاستخبارات العسكرية عندما التقى أحد الضباط العاملين في المكتب، الكابتن موشي سيناوي، الذي قال له (حسب اللفتنانت كولونيل غاي) «كجزء من شائعة أن حوالي ٣٠٠ شخص قتلوا في المخيمات ببيروت، وأنه في حوالي الساعة ١١ - ١١,٣٠ من اليوم نفسه وفي واحدة من محادثاته، أبلغ دودائي بما سمعه من الكابتن سيناوي (شهادة غاي، صفحة ٩٢١ - ٩٢٢). وفي إفادته الثانية تمسك غاي بروايته القائلة أنه أبلغ النبا إلى دودائي لكنه قال أن ذلك لم يحصل في حوالي الحادية عشرة وإنما في ساعة متأخرة عن ذلك، بين الساعة ١٢,٢٠، عندما وصل دودائي إلى وزارة الخارجية، ومنها تحدث مع غاي، والساعة الثالثة بعد الظهر. وأفاد اللفتنانت كولونيل حفروني رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية بأنه كان مع دودائي في مطار دوف من أجل اجتماع دعا إليه وزير الدفاع هناك. ثم انتقل بعد ذلك إلى القدس مع دودائي لحضور اجتماع في مكتب وزير الخارجية استغرق حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وأن دودائي سأل في تلك الفترة عن رواية غاي وسيناوي. وكان الجواب أنه ليس هناك تأكيد للنبا. لقد كان واضحاً لحفروني من خلال هذه المحادثة أن

دودائي علم بالنبا الذي تلقاه غاي من سيناوي (شهادة حفروني، صفحة ٨٧٦ - ٨٧٧). لقد سمعنا شهادات إضافية تؤكد صحة هذه الواقعة. وأقر دودائي بحضور غاي والشاهد الكولونيل كنياتزر (المسمى زيزي) أن غاي أبلغه النبا يوم الجمعة. لكن من خلال إفادة الكولونيل كنياتزر (ص ١٤٦٦ - ١٤٦٨) يتضح أن غاي لم يكن موجوداً في الوقت الذي تحدث فيه كنياتزر مع غاي (ص ١٤٦٦)، وليس هناك دليل في إفادة كنياتزر على أن دودائي سمع بالنبا من غاي في ١٧/٩/١٩٨٢.

كما سبق وذكرنا، كان قد جرى تحقيق في مكتب مدير الاستخبارات بعد الحادث وضع بنتيجته تقرير تحقيق (مستند ٢٩). وقد ذكر في الفقرة السادسة من هذا التقرير أن الزيارة التي قام بها اللفتنانت كولونيل غاي بين الساعة ٧,٣٠ و ٨ كانت تهدف إلى إيضاح مصير وثيقتين للاستخبارات العسكرية لم تكونا قد وصلتا إلى وزارة الدفاع.

وأصبح واضحاً من خلال الإفادات التي استمعنا إليها أن زيارة غاي في ساعات الصباح كانت بهدف تلقي تقارير من الاستخبارات العسكرية عن هجوم على دبابة حصل في بيروت الغربية. لقد قام غاي بزيارتين لمكتب مدير الاستخبارات العسكرية في اليوم نفسه، لكن زيارته الثانية تمت حوالي الساعة ١١ وبناء على أمر نقله دودائي بالهاتف إلى غاي من مطار دوف طلب منه فيه التحقق من مسألة الوثيقتين. إن هذا الخطأ قد يبدو بالفعل صغيراً جداً، لكنه يكتسب مغزاه في تطابقه مع الإفادات التي ورد فيها أنه في صباح يوم الجمعة ذاك، اشتكى دودائي للعاملين في مكتبه، وبينهم غاي، من وجود خلل في نقل تقارير عما يجري في لبنان إلى وزارة الدفاع. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساعد العسكري لوزير الدفاع لم يكن في ذلك اليوم في مكتبه، بل كان في إجازة، وأن دودائي كان ينوب عنه. وفي الفقرة ١٢ من المستند ٢٩ ذكر أنه «من استعادة الأحداث يتضح أن اللفتنانت كولونيل غاي، بعد تلقيه التقرير من رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية، دقق في الأمر صباح ١٧ أيلول (سبتمبر) مع فرع العمليات بعد أن كون انطباعاً بأن المسألة تتعلق بتقرير

عملياتي. وخلال التدقيق قيل له أن العمليات لا تعلم شيئاً عن مثل هذا العمل من قبل الكتائبين». وفي إفادته، قال غاي أن هذه المعلومات خاطئة وأنه تحقق في العمليات فقط عما إذا كان هناك أي شيء جديد من بيروت وأنه تلقى جواباً سلبياً. وفي الفقرة ١٤ من المستند ٢٩ ذكرنا أنه «في حديث ثان مع مساعد الوزير آفي دودائي والفتنات كولونيل غاي، ذكر دودائي أنه تكلم مع رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية التي قال له أن النبأ لم يلق تأكيداً من الشخص في الاستخبارات العسكرية الذي تحقق من الأمر». ولكن الفتنات كولونيل غاي لم يؤكد في إفادته ما ورد هنا، ونفى أن يكون قد تلقى أي تقرير. إن الهدف العام الواضح للغاية من المستند ٢٩، فيما يتعلق بنقل النبأ إلى غاي هو الإثبات أن التقرير عن محتويات البرقية حول مقتل ٣٠٠ شخص قد نقل من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مكتب وزير الدفاع. وحسب إفادة الفتنات كولونيل غاي لا يمكن اعتبار المحادثة بينه وبين الكابتن سيناى أكثر من «تبادل شائعات»، ومن الصعب وصفها بأنها عملية نقل تقرير مهم.

لقد أدلى الكابتن سيناى بإفادة إلى المحققين (الرقم ١١٢) قال فيها أنه قرأ البرقية (ملحق أ، مستند ٢٩) أمام الفتنات كولونيل غاي، وأن رد فعل هذا الأخير تمثل بالكلمات التالية «اسمع، إن الأمر مهم جداً». وقال، حسب ما يذكر سيناى: «لقد تكلمت مع الوزير ليلاً وسوف أتحدث إليه بعد قليل. إن الرواية مهمة جداً وسيكون الوزير سعيداً جداً بسماع النبأ». وهذه هي الصيغة التي سمعها سيناى من غاي تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً. لقد وجدنا أنه من الصعب إيلاء أهمية لهذه الافادة. وفي شهادته أعطى سيناى تفاصيل صحيحة حول البحث عن الوثيقتين الذي سبق المحادثة بينه وبين غاي. وبدأ الآن واضحاً أنه أخطأ في هذا، لأن البحث عن الوثيقتين لم يجر في ساعات الصباح الأولى وإنما قبيل ساعة الظهيرة. وليس من المعقول الافتراض أنه لو أن سيناى اعتبر بالفعل التقرير مهماً، لم يكن لينقله فوراً إلى دودائي الذي اشتكى في ذلك الصباح نفسه، ولمرات عدة، من النقص في وصول التقارير عما يجري في لبنان وكان يتحرى عن هذه التقارير بين

#### الفينة والفينة.

في رأينا لا يمكن تأكيد أن غاي نقل بالفعل محتويات التقرير المشار إليه إلى دودائي يوم الجمعة. والشك يظهر ليس فقط من التناقضات البارزة في افادات الشهود. وإنما أيضاً من أن الشهود الذين تحدثوا عن نقل التقرير لهم مصلحة في إظهار أنهم التزموا بواجبهم في نقله من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مساعد وزير الدفاع. ومن الصعب أيضاً التعامل مع افادة شخص غير مهتم بالمسألة، لأنه من من مصلحته أن يظهر، بعد كل الذي حدث، أنه لم يحتفظ لنفسه بمضمون التقرير الذي سمع محتوياته من سيناى. ولم يعط غاي أيضاً تفسيراً كافياً للسبب الذي دفعه إلى عدم إبلاغ دودائي بالنبأ إلا بعد الظهر، على الرغم من أن دودائي كان يسأل باستمرار عن الأنباء الواردة من لبنان وأنه كان يشتكي من نقص التقارير. ومن النظرة إلى الوقائع بمجملها لا نؤكد أن دودائي تلقى بالفعل يوم الجمعة في ١٧/٩/١٩٨٢ نبأ عن مصرع حوالي ٣٠٠ شخص. ولا يمكن على هذا الأساس تأكيد أنه أحجم عن تأدية الواجب الملقى عليه، كما ورد في الملاحظة التي أرسلت إليه عن مساس محتمل به.

#### (ي) أداء المؤسسات

٨٢ — لقد بحثنا حتى الآن في النتائج والاستنتاجات المتعلقة بسير الأحداث. ومسؤولية أولئك الأشخاص الذين كان لأعمالهم مفعول مقرر على سير الأحداث. وكما لاحظنا، قررنا عدم بحث أعمال الأشخاص الآخرين الذين كانوا قريبين من مجرى الأحداث ولكنهم لعبوا فيها دوراً ثانوياً. هؤلاء الأشخاص جميعهم سواء من كان له دور مركزي أو ثانوي، عمل في إطار منظم، أدت طريقة عمله إلى الخطأ.

في هذا القسم من التقرير نرغب في أن نعالج باختصار الثغرات في المؤسسات التنظيمية. سوف نكرس بعض التعليقات لهذا الموضوع المهم، مع الرغبة في الإشارة إلى عدد من الثغرات التي تبدو لنا مقلقة، ولأحداث حالة تجعل السلطات المسؤولة — العسكرية والمدنية — تتخذ كافة الاجراءات من أجل القيام بتحليل



وتدقيق الأسباب التي أدت إلى هذه الأخطاء، وتعلم الدروس. وبذلك يتم اصلاح ما يتطلب اصلاحا. وفي هذا التقرير كله، سوف نتعامل فقط مع أعمال المؤسسات المختلفة منذ أن اتخذ قرار دخول الكتائبين إلى المخيمات وحتى مغادرتهم. وفي خلال هذه الفترة علينا أن نقدم آراءنا في ما يتعلق بالأمور الواضحة الجديرة بالملاحظة. بدون شك هناك العديد من المؤسسات تصرف بالشكل الصحيح، وحتى بشكل ممتاز. ولكن بطبيعة الأمر كان انتباهنا مركزا على المؤسسات التي صدرت عنها أخطاء لها علاقة بموضوع تحقيقات اللجنة. وهكذا فإن الجزء الأساسي من انتباهنا كان منصبا باتجاه موضوعين رئيسيين نهتم بهما: الأول هو الأخطاء في أثناء اتخاذ قرارات المؤسسات التي تصنع القرار، والثاني هو الأخطاء في طريقة معالجة المعلومات التي تم تلقيها.

٨٣- لقد اتخذ قرار دخول الكتائبين إلى مخيمات اللاجئين صباح يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. ولم يبلغ رئيس الوزراء بالقرار في حينه. لقد سمع رئيس الوزراء وجميع الوزراء الباقين بهذا القرار، من تقرير قدمه رئيس الأركان في جلسة الحكومة في ١٦/٩/١٩٨٢ حيث كان الكتائبون قد دخلوا المخيمات فعلا. بعد ذلك لم يقدم أي تقرير لرئيس الوزراء حول أفعال الكتائبين في المخيمات، الذي عرف بتفاصيل ما جرى في المخيمات من هيئة الاذاعة البريطانية، في بث لها بعد ظهر يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢. إن رواية الأحداث بهذا الشكل غير مرضية، في مجالين: الأول أهمية قرار دخول الكتائبين إلى المخيمات. وبسبب خلفية الأوضاع اللبنانية كما هو معروف لدى الأطراف المعنية، فإن قرار دخول الكتائبين إلى المخيمات يتطلب موافقة أولية مسبقة من رئيس الوزراء. إضافة إلى ذلك فإنه عندما اتخذ القرار من دون مشاركة رئيس الوزراء كان من الضروري إبلاغه به في أسرع وقت ممكن. إنه إجراء غير صحيح بالنسبة لرئيس الوزراء أن يسمع هو وكافة الوزراء بشكل عفوي في خلال جلسة الحكومة عن القرار، في وقت كان فيه الكتائبون قد دخلوا المخيمات. ثانيا، طالما أن القرار قد اتخذ فإن النظام الحكومي يتطلب إعلام رئيس الوزراء بأية

تجاوزات يتم ارتكابها. كان يجب أن يعرف رئيس الوزراء يوم الجمعة بكل ما يعرفه وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد العمليات. أنه لأمر غير مقنع أن يتلقى رئيس الوزراء معلوماته عن هذا الأمر من محطة اذاعة أجنبية.

٨٤- كما رأينا فإن القرار بدخول الكتائبين إلى المخيمات اتخذ شكله النهائي صباح يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢ على سطح مركز القيادة المتقدم. وعندما اتخذ القرار لم يتم بحث تشعباته ولا فوائده أو عدم فوائده. أنه لأمر قابل للشرح أن يقال أنه اتخذ تحت ضغط عامل الوقت. ومع ذلك كان هناك وقت كاف قبل دخول الكتائبين مساء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ لتقييم الحالة التي اتخذ على أساسها القرار لبحث نتائجها المحتملة. إلا أن شيئا من هذا لم يجر. إن الشرح الذي قدمه وزير الدفاع (المستند ٢٧) والذي قال فيه «أحبذ دخول الكتائبين إلى المخيمات» لا يمكن أن يكون تقييما بطبيعة الأمر. لقد أبلغنا رئيس الأركان أنه أمر نائبه يوم الأربعاء لإجراء مشاورات مع قادة الفروع. إن هذه المباحثات جرت في الساعات الأخيرة من بعد الظهر (مستند ١٣٠)، لكنها كانت عرضا موجزا وليست تقييما. لقد تمت الإشارة إلى موضوع دخول الكتائبين في تلك المناقشات بشكل عام، لكن القرار لم يقدم بالتفصيل ولم يتم البحث في اتخاذ إجراءات أمنية ولم يجر أي تقييم للتطورات المحتملة لهذا القرار. إن الطريقة التي يجب اتخاذ القرارات على أساسها، هي أن تقوم الأجهزة المناسبة المختصة باستخدام كل الإجراءات والمعلومات المتاحة والمواقف المختلفة وأن تأخذ في الاعتبار التطورات المحتملة. إن التجربة والبديهة أمران قيমান، ولكن من الأفضل أن لا يشكلا القاعدة الوحيدة التي تتخذ القرارات على أساسها.

٨٥- إن غياب المناقشات المطلوبة المتعلقة بدخول الكتائبين إلى المخيمات، لها علاقة بخطأ حيوي آخر. إن المعلومات عن القرار لم تنتقل بالطريقة المتوخاة إلى كافة الأطراف التي يجب أن تعلم بشأنها. لقد رأينا أن رئيس الوزراء كان على غير علم بالقرار، كذلك فإن وزير الخارجية علم بدخول الكتائبين إلى المخيمات فقط في اجتماع الحكومة. وكما قلنا سابقا فإن مدير الاستخبارات



العسكرية لم يعرف شيئا بشأن القرار إلا صباح يوم الجمعة. على الرغم من ذلك فقد أعلننا أننا وجدنا صعوبة في قبول هذا الافتراض. هذا لا يبرر تقرير عن القرار موجه إلى المسؤولين. وعلى سبيل المثال فقد ظهر أن قائد وحدة الاستخبارات أبلغ ضباط الاستخبارات القياديين بأن الكتائبين سيدخلون المخيمات وذلك يوم الخميس أي بعد ساعتين من بدء العملية. واستنادا إلى شهادة ضباط الأبحاث في المخابرات العسكرية والذين مهمتهم تحضير تقييم للحالة فإنهم لم يتلقوا أي تقرير عن قرار إدخال الكتائبين إلى المخيمات. وبنتيجة ذلك كانت الإدارة غير قادرة على تحضير تقييماتها كما هو متوقع قبل دخول الكتائبين إلى المخيمات. وهذا أيضا كان له تأثير معين على طريقة عمل الإدارة في المرحلة التي تلقت فيها التقرير حول مقتل ٢٠٠ شخص (القسم ٦، الملحق ب).

لقد سمع رئيس «الموساد» بشأن القرار في اجتماع الحكومة فقط. وبالرغم من حقيقة أن رجال الموساد كانوا في بيروت عندما جرت تلك الحوادث، وكانوا يجرون اتصالات مع قيادات الكتائبين لم يتم تلقي أية أنباء منهم في ما يتعلق بدور الكتائب بعد دخولهم المخيمات. كما أنهم لم يقوموا بجمع أية معلومات حول ما جرى في المخيمات بعد دخول الكتائبين إليها.

هذه ليست حالة مرضية لأن العمل المنظم يتطلب إرسال الأنباء عن دخول الكتائبين بشكل منظم وبطريقة موثقة إلى مختلف الجهات التي يجب أن تعلم بشأنها، حتى تتمكن من توجيه أعمالها وتقييمها، حسب ذلك.

٨٦- تقوم المؤسسات العسكرية على الأتنية المتبادلة للمعلومات، إلا أن تفحص الأحداث يشير إلى وجود ثغرات كبيرة في قنوات المعلومات هذه. إن الأمور التي كان متوجبا البيان عنها، لم يبلغ أي شيء بشأنها، أو تم الإبلاغ عنها في وقت متأخر، أو بطريقة متقطعة. على سبيل المثال فإن التقرير عن تصرف الكتائبين في الميدان لم ينقل إلى استخبارات الفرقة. كما أن هذه، من جهتها، لم ترسل تقريراً بشأن المدنيين الـ ٤٥ الذين علمت بشأنهم مساء يوم الخميس إلى قيادة الاستخبارات. وبالنسبة لقيادة الاستخبارات، فبالرغم من حقيقة أنها تلقت تقريراً من الفرقة بأن

٢٠٠ شخص قتلوا، فإنها لم تنقل الأمر إلى رئاسة أركان الاستخبارات العسكرية. وكان نقل التقرير إلى الاستخبارات العسكرية نتيجة لمبادرة جيدة من ضابط الاستخبارات «أ». ونجد صعوبة مشابهة في قنوات فرع العمليات. فإن قيادة فرع العمليات لم تتلق تقريراً رسمياً حول ما الذي يجري في الميدان. وكما رأينا فإنه في مساء الخميس وصباح الجمعة وفي خلال يوم الجمعة جمعت تقارير من عدد كبير من الجنود والضباط الذين كانوا قرب المخيم. ولم يلتفت انتباه عناصر عمليات الفرقة إلا إلى بعض هذه التقارير وبطريقة متقطعة. وبالمقابل فإن عمليات الفرقة بدورها لم تبحث بالمعلومات التي تملكها إلى عناصر قيادة العمليات. ومثال على هذا، فإن التقارير التي حصلت عليها عمليات الفرقة حول مقتل ٢٠٠ شخص (أو الـ ١٢٠ قتيل) لم تنقل على الإطلاق إلى قيادة العمليات. وقيادة العمليات في المقابل لم تنقل الأنباء عن الدخول الفعلي للكتائبين إلى المخيمات إلى فرع العمليات. وهكذا على سبيل المثال، فإن قيادة الاستخبارات لم تتلق التقرير عن مقتل ٢٠٠ شخص إلا مساء الخميس. والسبب ما لم ينقل التقرير إلى ضابط قيادة الاستخبارات، لا عن طريق الهاتف ولا برقياً. إن التقرير لم ينقل إلى قيادة العمليات، وكذلك لم ينقل إلى قيادة المنطقة الشمالية، لا في تلك الليلة ولا في اليوم التالي. كذلك لم يصدر تقرير حول قرار القيادة الشمالية بشأن وقف عمليات الكتائبين. إن هذه الأخطاء في نقل التقارير تتطلب فحصاً وتحليلاً، لأن غياب التقرير المنظم والرسمي إلى صانعي القرار في مختلف المستويات يجعلهم في عوز إلى المعلومات التي تتيح لهم اتخاذ القرارات.

٨٧- كذلك فإن التقارير التي تم تلقيها عبر مختلف الأتنية، لم تنقل دائماً بسبب العرف القائم، وهذا هو السبب الذي يجعل من هذه الأنباء أحياناً غير ذات قيمة. وفي بعض الأحيان كانت التقارير التي يتم تلقيها غير مسجلة في سجلات الخدمة. كذلك فإن بعض التقارير أرسلت مع إغفال عناصر مهمة، مما يجعل من الصعب التعامل معها بالطريقة الصحيحة. حتى أن التقارير التي تم تناولها (مثل تقرير أبحاث الاستخبارات العسكرية حول الـ ٢٠٠ قتيل) تم تناولها بطريقة

سطحية ويمراوغة غير مثمرة ومن دون استنفار الاحتمالات المختلفة للفحص والتمحيص. كما أن بعض أفراد الاستخبارات فشلوا أحيانا في جلب معلومات متوقعة منهم (أنظر القسم ٥ الملحق ب). إن التقارير التي تم تلقيها والتي كانت تتطلب تقييما أوليا لتحديد أهميتها ودلالاتها المحتملة، لم يتم التعامل معها بالطريقة الصحيحة، وفي الوقت نفسه اعتبرت لا قيمة لها بسبب عملية الفحص والتدقيق الطويلة.

٨٨- في سياق الشهادات أتينا على حوارات جرت وجها لوجه أو بالهاتف أو الاذاعة بين المسؤولين الرفيعي المستوى. وكانت التناقضات جلية في الشهادات حول هذه الحوارات، ليس بسبب نية لطمس الحقيقة ولكن بسبب النتائج الطبيعية للثغرات في ذاكرة الانسان. ولكن ليس هناك أي تفسير مقبول بشأن عدم تدوين ملاحظات حول هذه الحوارات. فلقد أجرى رئيس الوزراء حوارات متعددة مع وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومن بينها الحوار الذي اتخذ فيه قرار احتلال المواقع الرئيسية في بيروت الغربية. وليس هناك أي تسجيل لهذه الحوارات، لا عند إجرائها ولا بعد ذلك. وعليه ليس من المفاجيء إذن، أن نجد بعض الخلاف بين رواية رئيس الوزراء حول الخطوط العريضة التي كان رئيس الوزراء قد قررها وبين تلك التي تلقاها رئيس الأركان. كما أجرى وزير الدفاع مساء الثلاثاء محادثة مع رئيس الأركان، واتخذا فيها قرارات هامة. هذه المحادثة لم تسجل في أي شكل.

إننا نعتقد أنه من المرغوب به أن نحدد خطوطا عامة في هذه المسألة من أجل أن نمنع وقوع حالة لا يجري فيها توثيق القرارات الهامة. وهذا يعود بالضبط إلى كون الذاكرة البشرية تخطيء ولذلك من المستحسن أن نقرر وسيلة واضحة من أجل تسجيل هذه المحادثات، التي يجب أن يتم تسجيلها على أساس مقياس أهميتها.

## (ز) توصيات

٨٩- في ما يتعلق بالتوصيات التالية التي تخص مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة وقوات الدفاع الاسرائيلية، أخذنا بعين الاعتبار واقع أن كل واحد من هؤلاء يمتلك في سجله انجاز العديد من

الخدمات العامة والعسكرية التي أدت بتوضحية وتغان في سبيل دولة اسرائيل. وإذا ما كنا على أي حال، قد توصلنا إلى نتيجة بأنه من الملزم لنا التوصية ببعض الاجراءات ضد عدد من هؤلاء الأشخاص، فذلك يعود إلى أن الاقرار بأن خطورة المسألة وانعكاساتها على أسس الاخلاق العامة في دولة اسرائيل تتطلب مثل هذه الاجراءات.

□ رئيس الوزراء، وزير الخارجية ورئيس الموساد

٩٠- لقد أوردنا آنفا الوقائع والاستخلاصات في ما يتعلق بمسؤولية رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ورئيس الموساد. وبالنظر إلى ما قررناه حول مدى مسؤولية كل منهم، فإننا مع الرأي بأنه يكفي تحديد مسؤوليتهم، دون الحاجة إلى أية توصيات أخرى.

□ قائد المنطقة الشمالية، الميجر جنرال امير دروري

٩١- لقد فصلنا آنفا استنتاجاتنا في ما يتعلق بمسؤولية قائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري. ولقد كلف الجنرال دروري بالعديد من المهمات الصعبة والمعقدة في أثناء دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وهي مهمات كان عليه إنجازها بعد فترة طويلة من الحرب الصعبة. ولقد اتخذ بعض الاجراءات لانهاء التصرفات الكتابية، وذنبه يكمن في عدم اكماله هذه التدابير. ويبدو لنا، أخذين بالاعتبار هذه الظروف، أنه يكفي تحديد مسؤولية الجنرال دروري بدون اللجوء إلى أي توصية أخرى.

□ وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

٩٢- لقد وجدنا، كما هو مفصل في التقرير، أن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية. ومن الملائم برأينا، أن يتحمل وزير الدفاع النتائج الشخصية المناسبة الناجمة عن العيوب التي تم الكشف عنها في ما يتعلق بالطريقة التي أخل فيها بواجباته. وإذا ما لزم الأمر، ينبغي أن ينظر رئيس الوزراء ما إذا كان عليه ممارسة صلاحياته وفق المادة ٢١ (١) من القانون الاساسي: الحكومة، التي تنص على أنه «يحق لرئيس الوزراء بعد اطلاع الحكومة على نيته في القيام بذلك،

عزل وزير من منصبه».

#### □ رئيس الأركان العامة، اللفتانت جنرال رفائيل ايتان

٩٣- لقد خلصنا إلى نتائج خطيرة بشأن تصرفات ووجوه تقصير رئيس الأركان اللفتانت جنرال رفائيل ايتان. وبما أن رئيس الأركان سيكمل مدة خدمته في نيسان (أبريل) ١٩٨٣، وإن تأخذ بعين الاعتبار أن احتمال تجديد هذه المهمة ليس واردا، فليس ثمة داع، عمليا، لتقديم أية توصية بشأن متابعتة مهامه كرئيس للأركان. ولهذا رأينا الاكتفاء بتوضيح مسؤوليته بدون أية توصيات إضافية.

#### □ مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشوا ساغي

٩٤- سبق وفصلنا مختلف أوجه التقصير الشديدة الخطورة لمدير الاستخبارات العسكرية الميجر جنرال يهوشوا ساغي في اهماله لواجبات منصبه، ونحن نوصي بإعفاء الجنرال ساغي من منصب مدير الاستخبارات العسكرية.

#### □ قائد الفرقة، البريغادير جنرال عاموس يارون

٩٥- لقد سردنا بالتفصيل مدى مسؤولية البريغادير جنرال عاموس يارون. وأننا نوصي، آخذين بالاعتبار كل الظروف، بأن لا يشغل الجنرال يارون أي مركز قيادة عملياتي في جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن لا يعاد النظر في هذه التوصية قبل مضي ثلاث سنوات.

٩٦- لقد تم في سياق هذا التحقيق، الكشف عن العيوب في عمل المؤسسات، كما أشير في الفقرة المتعلقة بهذه المسألة. يجب تعلم الدروس المناسبة من هذه العيوب، ونحن نوصي، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية لهذه القضية، أن يتم إجراء تحقيق في هذه النواقص وكيفية تصحيحها من قبل خبير أو خبراء، تعيينهم لجنة الدفاع الوزارية. وإذا ما تبين في سياق هذا التحقيق أن بعض الأشخاص يتحملون مسؤولية هذه النواقص فمن الضروري استخلاص النتائج المناسبة بشأنهم، سواء وفق تدابير القانون العسكري الملائمة، أو بطريقة أخرى.

#### □ ملاحظة ختامية

٩٧- تم التشديد في إفادات الشهود، والوثائق المختلفة، على الفرق بين أخلاق القتال المعتادة لجيش الدفاع الاسرائيلي، وبين أخلاق القتال في الاشتباكات والمعارك الدموية بين مختلف المجموعات العرقية، والميليشيات، والقوى المتحاربة في لبنان. وهو فرق ذو اعتبار. وفي الحرب التي خاضها جيش الدفاع في لبنان جرح العديد من المدنيين ومات الكثيرون، بالرغم من جهود جيش الدفاع الاسرائيلي وجنوده في عدم إيذاء المدنيين. ولقد سبب هذا الجهد في أكثر من مناسبة خسائر إضافية في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي. ولقد رأى جنود جيش الدفاع، خلال اشهر الحرب، مشاهد قتل وتدمير وتهديم عديدة، لكن ردات فعلهم إزاء أعمال الوحشية ضد المدنيين، أظهرت أنه بالرغم من المشاهد الرهيبة وتجارب الحرب، وبالرغم من اضطراب الجندي إلى التصرف كمقاتل مع بعض القسوة، فإن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لم يفقدوا حساسيتهم إزاء الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد غير المقاتلين سواء نتجت عن العنف أو إشباع مشاعر الانتقام. ومن المؤسف أن رد فعل جنود جيش الدفاع الاسرائيلي على هذه الأفعال لم يكن دائما قويا بما يكفي لوضع حد للتصرفات الخسيسة. ويبدو لنا أن على جيش الدفاع متابعة تعزيز الوعي بالالتزامات الأخلاقية الأساسية التي يجب الحفاظ عليها حتى في ظروف الحرب، دون أن يضر ذلك بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي القتالية.

إن ظروف المعركة تتطلب من المقاتلين أن يكونوا حازمين، أي إعطاء الأولوية لتحقيق الهدف والاستعداد لبذل التضحيات في الوصول إلى الأهداف المسندة إليهم، حتى في أكثر الأحوال صعوبة. لكن الغاية لم تكن أبدا لتبرير الوسيلة، ويجب المحافظة على القيم الانسانية والأخلاقية الأساسية في استخدام السلاح.

٩٨- من بين الردود على اللجنة، كان هناك البعض ممن عبروا عن عدم الرضى لفتح تحقيق في موضوع لا يرتبط مباشرة بمسؤولية اسرائيل. والحجة التي قدمت هي أنه في مجازر سابقة في لبنان، حيث قتل أشخاص أكثر مما قتل في صبرا وشاتيلا، لم يصدم الرأي العام العالمي ولم يتم



تشكيل لجنة تحقيق. لا يمكننا أن نبرر هذا الفهم لمسألة إجراء التحقيق، بالإضافة إلى السبب الرسمي بأننا لسنا نحن من قرر تشكيل هذه اللجنة بل الحكومة الاسرائيلية نفسها. والهدف الرئيسي للجنة كان القاء الضوء على كل الوقائع المهمة المرتبطة بارتكاب الفظائع، وهي اكتسبت لهذا السبب أهمية من منظور الثبات الأخلاقي لاسرائيل، وممارستها كدولة ديمقراطية تحافظ على المبادئ الأساسية للعالم المتمدين. إننا لا نخدع أنفسنا بأن نتائج هذا التحقيق ستتقنع أو ترضي أولئك الذين يمتلكون قناعات مسبقة أو انتقائية، لأن هذا التحقيق ليس موجهاً إلى مثل هؤلاء الأشخاص. لقد كافحنا ولم نوفر جهداً للوصول إلى الحقيقة، ونأمل في أن يقتنع جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة والذين سيستعرضون المسألة بدون حكم مسبق، بأن التحقيق قد جرى بدون أي محاباة.

#### □ نشر التقرير

وفقاً للمادة ٢٠ (١) من قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ — ١٩٦٨، فإن هذا التقرير والملحق «أ» سينشران بعد تسليم التقرير إلى الحكومة. أما الملحق «ب» فلن ينشر نظراً لاقتناعنا بأن ذلك ضروري لحماية أمن الدولة وعلاقاتها الخارجية. ولقد سبق ونشرت تسجيلات من استماعات اللجنة التي جرت في جلسات مفتوحة. ووفقاً للمادة ٨ (ب) من نظام لجان التحقيق (اللوائح الاجرائية) لسنة ٥٧٢٩ — ١٩٦٩، فإننا نؤكد حق الاطلاع على تسجيلات الجلسات السرية وكذلك الملحق «ب» لكل أعضاء الحكومة وأعضاء لجنة الدفاع والشؤون الخارجية التابعة للكنيست وقيادة أركان قوات الدفاع الاسرائيلية، وأي شخص أو مجموعة أشخاص تحددهم لجنة الدفاع الوزارية. ويمنح حق الاطلاع على الملحق «ب» بشكل مماثل أيضاً للأشخاص الذين تلقوا ملاحظات وفقاً للمادة ١٥ (١) من القانون، أو لممثليهم الذين نابوا عنهم أمام اللجنة. وقع هذا التقرير في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٢.

اسحق كاهان / رئيس اللجنة

هارون باراك / عضو اللجنة

يونا افرات / عضو اللجنة

ربط بهذا التقرير ثلاثة ملحقات:

- رسائل تحذير وجهت إلى تسع شخصيات في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.
- قائمة بمراحل عملية سلامة الجليل.
- ملحق سري.

#### □ مراحل عملية «سلام الجليل»

- (١) ٦ حزيران (يونيو) — بداية العملية.
- (٢) ١٠ حزيران (يونيو) — قتال على مشارف بيروت الجنوبية
- (٣) ١٢ — ١٤ حزيران (يونيو) — السيطرة على ضواحي بيروت (خلده، كفرشيماء، بعبداء) والاتصال مع المسيحيين.
- (٤) ١٤ حزيران (يونيو) — فيليب حبيب يصل لجولة محادثات أولى مع سرئيس حول وقف القتال وتسوية في بيروت.
- (٥) ١٦ حزيران (يونيو) — منظمة التحرير الفلسطينية تعلن استعدادها لإجراء مفاوضات مع حبيب، والمفاوضات غير المباشرة تبدأ بواسطة لبنان.
- (٦) ٢٣ حزيران (يونيو) — م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الخمس» لتسوية في بيروت.
- (٧) ٢٥ حزيران (يونيو) — استكمال عملية تطويق بيروت والسيطرة على مناطق سوق الغرب — عاليه (محور بيروت — دمشق).
- (٨) ٥ تموز (يوليو) — بداية البحث عن دولة مستعدة لاستيعاب [الاندائيين] الذين سيغادرون.
- (٩) ١٠ تموز (يوليو) — م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الاحدى عشر» لتسوية في بيروت.
- (١٠) ٣١ تموز (يوليو) — ١ آب (أغسطس) — احتلال مطار خلده.
- (١١) ٢ — ٣ آب (أغسطس) — احتلال الأوزاعي.
- (١٢) ٣ آب (أغسطس) — م.ت.ف. تقدم لحبيب مشروعاً للانسحاب يذم عن تنازلات جبرية.
- (١٣) ٤ — ٥ آب (أغسطس) — دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المدينة الرياضية.
- (١٤) ٧ آب (أغسطس) — م.ت.ف. تقدم خطة لانسحاب ٧١٠٠ [فدائي] من بيروت خلال اسبوعين.
- (١٥) ٩ آب (أغسطس) — قصف مدفعي ثقيل من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على بيروت

(٢١) ١ أيلول (سبتمبر) — انتهاء عملية انسحاب [الفدائيين].  
 (٢٢) ١٠ — ١٢ أيلول (سبتمبر) — القوة متعددة الجنسيات تغادر بيروت.  
 (٢٣) ١٤ أيلول (سبتمبر) — اغتيال بشير الجميل.  
 (٢٤) ١٥ أيلول (سبتمبر) — دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية.  
 (٢٥) ١٦ أيلول (سبتمبر) — دخول الكتائب إلى مخيمات اللاجئين.

وأهداف، [الفدائيين].  
 (١٦) ١٠ آب (أغسطس) — استعداد سوري لاستيعاب [الفدائيين].  
 (١٧) ١٢ آب (أغسطس) — هجمات مكثفة لسلاح الجو على بيروت.  
 (١٨) ١٩ آب (أغسطس) — استكمال المفاوضات حول انسحاب [الفدائيين] من بيروت.  
 (١٩) ٢٣ آب (أغسطس) — انتخاب بشير الجميل للرئاسة.  
 (٢٠) ٢١ — ٢٦ آب (أغسطس) — وصول القوة متعددة الجنسيات وبداية انسحاب [الفدائيين].

صدر عن مركز الأبحاث

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ — ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلان

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.

حزب الاستقلال العربي  
في فلسطين

١٩٣٢ — ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.



صدر عن مركز الأبحاث

الفلستينيون  
ماضي مجيد ومستقبل باهر

تأليف  
د. عزت طنوس

٣٠ ل.ل.

٦١٦ صفحة

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف  
قيس مراد قدري

١٥ ل.ل.

١٦٣ صفحة

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

## دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني قرية البصة

تأليف  
يوسف حداد

### «رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع اسبوعية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات باللغة العبرية عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة إلى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف.، وترسل إلى المشتركين فقط.  
قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع أجور البريد.  
ترسل طلبات الاشتراك إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت - لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي -  
فرع رأس بيروت، برقم ١٢٣٧.





# Palestine Affairs

No. 136-137, March-April 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center

P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8

Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

***Annual Subscription***

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 (\$40), Institutions: L.L. 250 (\$60);

Europe — \$60; U.S.A. and elsewhere — \$75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 (\$25), Institutions: L.L. 150 (\$35);

Elsewhere — \$40

الـثـمـن: ٨ ل.ل. في لبنان  
١٠ ل.س. في سوريا  
١ دينار في الكويت والعراق  
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية  
١ دينار في ليبيا  
١٠ دراهم في المغرب  
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى













Bibliotheca Alexandrina



0532060